

الْحَكَايِمُ

ثَمَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ الْكَلْبِيِّ الرَّازِي

(م ٣٢٩ ق)

الْمَجْلَدُ الْحَادِي عَشِيرٌ

الْفُرُوعُ

النِّكَاحُ وَالْعَقِيقَةُ وَالطَّلَاقُ

(الْأَخْلَافُ ٩٩٢١ - ١١١٣٦)

تَحْقِيقُ

قِسْمِ لُجَيَاءِ الثَّرَاثِ

مَرْكَزُ بَحْثِ بِلَالِ الْحَدِيثِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإكافي

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكيني الرازي

(م ٣٢٩ ق)

المجلد الحادي عشر

الفروع

النكاح والعقيقة والطلاق

(الأخايف ٩٩٢١ - ١١١٣٦)

تحقيق

قسم أحياء التراث

مركز بحوث التراث الحديث



الكافي / ج ١١

نفة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي

باحتمام : محمد حسين الدرايتي

تقديم نصّ المتن : عليّ الحميدي ، بمراجعة : نعمة الله الجليلي
تقديم نصّ الأسناد وتحقيقها : السيد عليّ رضا الحسيني ، بمراجعة : محمد رضا جديدي نژاد
الإعراب ووضع العلامات : نعمة الله الجليلي
إيضاح المفردات وشرح الأحاديث : جواد فاضل بخشايشي
التخريج وذكر المتشابهات : السيد محمود الطباطبائي ، مسلم مهدي زاده ، السيد محمد الموسوي ، حميد الكنعاني ،
أحمد رضا شاه جعفري
مقابلة النسخ الخطية : السيد محمد الموسوي ، السيد هاشم الشهرستاني ، مسلم مهدي زاده ، حميد الكنعاني ، علي عباسپور ،
أحمد عاليشاهي ، غلامحسين عصارزاده
تنظيم الهوامش : حميد الأحمد الجلفاني
المقابلة المطبعية : أحمد رضا شاه جعفري ، محمود طرازكوهي ، السيد محمد الموسوي ، مسلم مهدي زاده ، حميد الكنعاني
نقد الحروف : مجيد بابكي رسكتي ، علي أكبري ، فخرالدين جيلوند
الإخراج الفني : السيد علي موسوي كيا



الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر

الطبعة : الثالث ، ١٤٣٤ ق / ١٣٩٢ ش

المطبعة : دار الحديث

الكمية : ٥٠٠

إيران: قم المقدسة ، شارع معلّم ، الرقم ، ١٢٥ هاتف : ٣٧٧٤٠٥٤٥ - ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٢٥

<http://darolhadith.ir>

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

darolhadith.20@gmail.com

ISBN: 978 - 964 - 493 - 417 - 9

*** جميع الحقوق محفوظة للناسر ***

تتمّة كتاب النكاح

[تَبَيُّهُ كِتَابِ النِّكَاحِ]

٩٤ - أَبْوَابُ الْمُتَعَةِ

٩٩٢١ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ

حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْمُتَعَةِ؟

فَقَالَ: «نَزَلَتْ فِي الْقُرْآنِ: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ

عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾^٢».

٩٩٢٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٤، عَنِ ابْنِ

مُسْكَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ^٥، قَالَ:

١ . في «م»، ن، بن، جت، جد: «باب» . ٢ . النساء (٤): ٢٤.

٣ . التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٠، ح ١٠٧٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤١، ح ٥٠٧، معلقاً عن الكليني . النوادر للأشعري، ص ٨١، ح ١٨٢، بسنده عن عاصم بن حميد، مع زيادة في آخره . قرب الإسناد، ص ٤٣، ح ١٣٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام . تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٨٦، عن أبي بصير . وفيه، ص ٢٣٤، صدر ح ٨٨، عن عبد السلام، عن أبي عبد الله عليه السلام . تفسير القمي، ج ١، ص ١٣٦، مراسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٢١، ص ٣٣٥، ح ٢١٣٢٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥، ح ٢٦٣٥٦ .

٤ . في الاستبصار: - «عن صفوان بن يحيى» لكنه مذكور في بعض نسخه المعتبرة .

٥ . في التهذيب والاستبصار: - «عن عبد الله بن سليمان» والظاهر ثبوته؛ لعدم ثبوت رواية ابن مسكان - وهو

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ عَلَيَّ عليه السلام يَقُولُ: لَوْلَا مَا سَبَقَنِي بِهِ ^١ بُنَيَّ ^٢ الْخَطَّابِ،
مَا زَنَيْتُ إِلَّا شَقِيًّا ^٣».

٤٤٩/٥

٣ / ٩٩٢٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا نَزَلَتْ «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ» إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى

عبدالله - عن أبي جعفر عليه السلام مباشرة.

١. في «م» - «به». وفي التهذيب والاستبصار: «إليه».

٢. كذا في «م»، ن، جت، والمطبوع. وفي «بخ، بف» والنوادر للأشعري وتفسير العياشي: «ابن».

٣. في «ن، بف» وحاشية «جت» والوافي وتفسير العياشي: «شفي». وقال في الوافي: «يعني - صلوات الله عليه - أنه لولا ما سبقني به عمر من نهيه عن المتعة، تارة يقول: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أنا محرمهما ومعاقب عليهما: متعة الحج، ومتعة النساء. وأخرى بقوله: ثلاث كن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أنا محرمهن ومعاقب عليهن: متعة الحج، ومتعة النساء، وحي على خير العمل في الأذان. وتمكن نهيه من قلوب الناس، لنذبت الناس عليها ورغبهم فيها، فاستغنوا بها عن الزنى، فما زنى منهم إلا قليل.
قال محمد بن إدريس الحلبي في سرائره: هو بالشين والفاء مقصوراً أي قليل، قال: وبعضهم يصحّفها بالقاف والياء المشددة. والأول هو الصحيح. انتهى كلامه.

وقال في النهاية: في حديث ابن عباس: ما كانت المتعة إلا رحمة رحم الله بها أمة محمد صلى الله عليه وآله، لولا نهيه عنها ما احتاج إلى الزنى إلا شفي، أي إلا قليل من الناس؛ من قولهم: غابت الشمس إلا شفى، أي إلا قليلاً من ضوئها عند غروبها. وقال الأزهرى: أي أن يشفى، أي يشرف على الزنى ولا يواقع، فأقام الاسم وهو الشفي مقام المصدر الحقيقي، وهو الإشفاء على الشيء. وراجع: السرائر، ج ٢، ص ٦٢٧؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٨٨ (شفا)؛ مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٢٢٧.

وفي حاشية «م، جد»: «نقل شيخنا - أعلى الله درجته في الخلد - أن ابن إدريس ذكر في بعض مصنفاته أن لفظ شقي بالشين المعجمة والقاف مصحّف شقي، أي قليل؛ لأن الزاني شقي، سبق ابن الخطّاب، أو لم يسبق، فمعنى الرواية غير مستقيم على التقدير الأول.

ولا يخفى هذا وهم؛ لأن استقامة معنى الرواية على الأول ظاهر لا شبهة فيه؛ لأن معناها: ما زنى إلا رجل كان شقيّاً قبل الزنى، فتأمل حتى يظهر وجه ما قلناه (حسن رحمه الله).

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٠، ح ١٠٨٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤١، ح ٥٠٨، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٨٢، ح ١٨٣، بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٣، ضمن ح ٨٥، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٣٥، ح ٢١٣٢٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥، ح ٢٦٣٥٧.

﴿فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^١ ٢.

٩٩٢٤ / ٤ . عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:
جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ اللَّيْثِيِّ^٣ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ^٤، فَقَالَ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي مُتْعَةِ
النِّسَاءِ؟

فَقَالَ: «أَحَلَّهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ، فَهِيَ حَلَالٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».
فَقَالَ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، مِثْلَكَ يَقُولُ هَذَا، وَقَدْ حَرَّمَهَا عَمْرٌ وَنَهَى عَنْهَا؟
فَقَالَ: «وَإِنْ كَانَ فَعَلَ».

قَالَ^٦: «إِنِّي^٧ أُعِيدُكَ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَجَلَ شَيْئاً حَرَّمَهُ عَمْرٌ».
قَالَ^٨: فَقَالَ لَهُ: «فَأَنْتَ عَلَى قَوْلِ صَاحِبِكَ، وَأَنَا عَلَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهَلَمْ

١. النساء (٤): ٢٤. وفي الوافي: «هذا ما رواه العامة أيضاً عن ابن عباس وابن جبير وأبي بن كعب وابن مسعود وجماعة كثيرة. وروى الثعلبي عن جبير بن أبي ثابت قال: أعطاني ابن عباس مصحفاً فقال: هذا على قراءة أبي، فرأيت فيه: «فَمَا أَشْتَقُّكُمْ بِهِ مِنْهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى». وللمزيد راجع: مجمع البيان، ج ٣، ص ٦٠ - ٦٢، ذيل الآية المذكورة.

٢. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٩، ذيل ح ٤٨٨٥. الوافي، ج ٢١، ص ٣٣٦، ح ٢١٣٢٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥، ح ٢٦٣٥٨.

٣. في «بن، بنخ»: «عمر». والظاهر أن عبد الله هذا، هو عبد الله بن عبيد بن عمير بن قتادة الليثي الذي مات سنة ١١٣.

وأما عبد الله بن عمير الليثي فذكره في أسد الغابة، ج ٣، ص ٣٥٦، الرقم ٣١٠٣، في أصحاب رسول الله ﷺ، فهو على فرض أصل وجوده؛ لما اختلف فيه وأن الصواب فيه هو عبد الله بن عمير الحطمي، لا تناسب طبقته مع عبد الله بن عمير المذكور في خبرنا هذا.

فعليه، عنوان عبد الله بن عمير - في ما نحن فيه - منسوب إلى جدّه. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٥، ص ٢٥٩، الرقم ٣٤٠٦؛ وج ١٩، ص ٢٢٣، الرقم ٣٧٣٠.

٤. في الوسائل: «سنة». ٥. في «بنخ»: «فعله».

٦. في «ن، بن، بنخ، بن، بن»، الوسائل والنوادر: «فقال».

٧. في «بنخ، بن، بن»، الوافي والوسائل: «فإني». وفي التهذيب: «وإني».

٨. في «بنخ، بن»، الوافي والوسائل والنوادر: - «قال».

أَلَا عِنَكَ أَنَّ الْقَوْلَ^١ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّ الْبَاطِلَ مَا قَالَ صَاحِبُكَ.

قَالَ: فَأَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَيْرٍ^٢، فَقَالَ: يَسْرُوكَ أَنْ يَسَاءَكَ وَتَبَاتِكَ وَأَخَوَاتِكَ^٣ وَتَبَاتِ عَمَّكَ يَفْعَلْنَ^٤؟ قَالَ: فَأَعْرَضَ عَنْهُ أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ حِينَ ذَكَرَ نِسَاءَهُ وَتَبَاتِ عَمِّهِ^٥.

٥ / ٩٩٢٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الْمُنْعَةُ^٦ نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ، وَجَزَتْ بِهَا^٧ السُّنَّةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^{٨، ٩}.

٦ / ٩٩٢٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُنْعَةِ؟

١. في «بن»: «الحق».

٢. في «بخ»: «عمر».

٣. في الوافي: «وأخواتك».

٤. في «بخ»: «تفعلن». وفي «بخ»: «يفعل». وفي حاشية «بخ» والوافي: «ذلك».

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٠، ح ١٠٨١، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٨٦، ح ١٩٤، عن محمد بن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٣٧، ح ٢١٣٢٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٦، ح ٢٦٣٥٩.

٦. في الكافي، ح ٧٠٢٣ والفقيه والتهذيب، ج ٥ والاستبصار، ج ٢: «والله أفضل و».

٧. في «بخ»: «به».

٨. في الكافي، ح ٧٠٢٣ والفقيه والتهذيب، ج ٥ والاستبصار، ج ٢: «من رسول الله ﷺ». وفي الفقيه: «إلى يوم القيامة».

٩. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥١، ح ١٠٨٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤١، ح ٥٠٩، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الحج، باب أصناف الحج، ح ٧٠٢٣ والفقيه، ج ٢، ص ٣١٥، ح ٢٥٥٢؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٢٩، ح ٨٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٥٠٦، بسند آخر. الوافي، ج ٢١، ص ٣٣٧، ح ٢١٣٢٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٤٨، ح ١٤٧٠٨؛ وج ٢١، ص ٢٦٣٦٠.

فَقَالَ: «عَنْ^١ أَبِي الْمُثَنَّنِ تَسْأَلُ؟».

قَالَ: سَأَلْتُكَ عَنْ مُتْعَةِ الْحَجِّ، فَأُنَبِّئِي عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ، أَوْ حَقٌّ هِيَ؟

فَقَالَ^٢: «سُبْحَانَ اللَّهِ، أَمَا تَقْرَأُ^٣ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ^٤ ٥٠/٥ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً»^٥؟».

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: وَاللَّهِ لَكَأَنَّهَا^٦ آيَةٌ لَمْ أَقْرَأَهَا قَطُّ^٦.

٧ / ٩٩٢٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ السَّائِي، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ^٧: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي كُنْتُ أَتَزَوَّجُ الْمُتْعَةَ، فَكَرِهْتُهَا، وَتَشَامَتُ

بِهَا، فَأَعْطَيْتُ اللَّهَ عَهْدًا بَيْنَ الرَّكْنِ وَالْمَقَامِ، وَجَعَلْتُ عَلَيَّ^٨ فِي ذَلِكَ نَذْرًا وَصِيَامًا^٩ أَلَّا

أَتَزَوَّجَهَا، قَالَ^{١٠}: ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ شَقَّ عَلَيَّ، وَتَدِمْتُ عَلَى يَمِينِي، وَلَمْ يَكُنْ^{١١} بِيَدِي مِنَ الْقُوَّةِ

مَا أَتَزَوَّجُ^{١٢} فِي الْعِلَالِيَّةِ^{١٣}.

قَالَ: فَقَالَ لِي: «عَاهَدْتَ اللَّهَ أَنْ لَا تُطِيعَهُ»^{١٤}، وَاللَّهِ لَئِنْ لَمْ

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: - «عن».

٢. في «بن» والوسائل: «قال».

٣. هكذا في «م»، ن، بخ، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي «يح»: «ما قرأت» بدون همزة الاستفهام.

وفي سائر النسخ والمطبوع: «أما قرأت». ٤. النساء (٤): ٢٤.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فكأنها».

٦. الوافي، ج ٢١، ص ٣٣٨، ح ٢١٣٣٠، الوسائل، ج ٢١، ص ٧، ح ٢٦٣٦١.

٧. في التهذيب، ج ٧: - «في». ٨. في الوسائل: «أو صياماً».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: - «قال».

١٠. في «ن»: «ولم تكن». وفي الوافي عن بعض النسخ والتهذيب، ج ٧ والاستبصار: «ولكن» بدل «ولم يكن».

١١. في الوسائل والتهذيب، ج ٨ والنوادر: + «به».

١٢. في الوافي: «من القوة»، أي الاقتدار من جهة المال. ما أتزوج في العِلَالِيَّةِ: يعني بالعقد الدائم؛ فإنه يحتاج إلى

الإعلان والإشهاد وكثرة المال بالإضافة إلى المتعة.

١٣. قال المحقق الشمراني في هامش الوافي: «كل عهد وشرط ونذر وحلف يحزم حلالاً في الجملة، مثلاً إذا

تُطْعَمُ^١ لَتَغْصِيْنَهُ^٢.

٨ / ٩٩٢٨ . عَلِيٌّ رَفَعَهُ، قَالَ:

سَأَلَ أَبُو خَنِيفَةَ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الثُّغَمَانِ صَاحِبَ الطَّاقِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، مَا تَقُولُ فِي الْمُنْعَةِ؟ أَمْ تَزْعُمُ أَنَّهَا حَلَالٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا يَمْنَعُكَ^٣ أَنْ تَأْمُرَ نِسَاءَكَ أَنْ يَسْتَمْتَعْنَ وَيَكْتَسِبْنَ^٤ عَلَيْكَ^٥؟

فَقَالَ لَهُ^٦ أَبُو جَعْفَرٍ: لَيْسَ كُلُّ الصَّنَاعَاتِ يُزْعَبُ فِيهَا وَإِنْ كَانَتْ حَلَالًا^٧، وَلِلنَّاسِ^٨ أَقْدَارٌ وَمَرَاتِبٌ يُزْفَعُونَ^٩ أَقْدَارَهُمْ، وَلَكِنْ مَا تَقُولُ يَا أَبَا خَنِيفَةَ، فِي التَّبِيدِ؟ أَمْ تَزْعُمُ أَنَّهُ حَلَالٌ؟ فَقَالَ^{١٠}: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُقْعِدَ نِسَاءَكَ فِي الْحَوَانِيبِ^{١١} نَبَاذَاتٍ،

«نذرت صوم يوم الخميس حرم عليك الإفطار، فليس تحريم كل حلال بالعهد وأمثاله محظوراً، وإنما يمنع إن منع ارتكاب الحلال مطلقاً في العمر كارتكاب الحرام، فإذا نذر صوم الدهر كان حراماً؛ لأنه يصير الإفطار بالنسبة إليه كالحرمان التكليفي، وكذلك إن عهد أن لا يتزوج يوماً أو يومين لا يصير حراماً ولا يصدق عليه أنه تحريم حلال، بخلاف ما إن عهد ترك التزوج مطلقاً؛ لأن المتبادر من التحريم أن يصير كسائر المحرمات الأصلية لا يرتكب مدة العمر أبداً».

١. في المرأة: «وقوله: لئن لم تطعه، أي معرضاً عنه كارهاً له. ويحتمل أن يكون المراد بالعصيان الزنى».
٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥١، ح ١٠٨٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٢، ح ٥١٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم.
- التهذيب، ج ٨، ص ٣١٢، ح ١١٥٨، بسنده عن علي السائي: النوادر للأشعري، ص ٣٨، ح ٥٢، عن علي السائي الوافي، ج ٢١، ص ٣٤٠، ح ٢١٣٣٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦، ح ٢٦٤٠٣.

٣. في «بن»: «منعك».

٤. في «م»، ن، بخ، جد: «- وأن».

٥. في «بف»: «ويكسبن».

٦. في الوافي: «تعدية الكسب»؛ «على» لعلّه لتضمين معنى الإنفاق ونحوه».

٧. في «بخ»: «- وله».

٨. في «جت»: «حلال».

٩. في «م»، بن، جد، وحاشية «م»: «ولكن للناس».

١٠. في «بخ»: «يرتفعون».

١١. في «م»، ن، بخ، بف، بن، جد، وحاشية «جت» والبحار: «قال».

١٢. «الحوانيت»: جمع الحانوت، وهو دكان البائع، يذكر ويؤنث، واختلف في وزنه. راجع: المصباح المنير، ص ١٥٨ (حون).

فَيَكْتَسِبْنَ^١ عَلَيْكَ ؟

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : وَاحِدَةٌ بِوَاحِدَةٍ ، وَسَهْمُكَ أَنْفَذُ .

ثُمَّ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا جَعْفَرٍ ، إِنَّ الْآيَةَ الَّتِي فِي^٢ «سَأَلَ سَائِلٌ»^٣ تَنْطُقُ بِتَخْرِيمِ الْمُتْعَةِ ، وَالرَّوَايَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ جَاءَتْ بِنَسْخِهَا .

فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ : يَا أَبَا حَنِيفَةَ ، إِنَّ سُورَةَ «سَأَلَ سَائِلٌ» مَكِّيَّةٌ ، وَآيَةُ الْمُتْعَةِ مَدَنِيَّةٌ ، وَرَوَايَتُكَ شَادَّةٌ رَدِيَّةٌ .

فَقَالَ لَهُ^٤ أَبُو حَنِيفَةَ : وَآيَةُ الْمِيزَاثِ أَيْضًا تَنْطُقُ بِنَسْخِ الْمُتْعَةِ .

فَقَالَ^٥ أَبُو جَعْفَرٍ : قَدْ ثَبَتَ النِّكَاحُ بِغَيْرِ مِيزَاثٍ .

قَالَ^٦ أَبُو حَنِيفَةَ : مِنْ أَيْنَ قُلْتَ ذَلِكَ ؟

فَقَالَ^٧ أَبُو جَعْفَرٍ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً^٨ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهَا ، مَا تَقُولُ فِيهَا ؟ قَالَ : لَا تَرِثُ مِنْهُ ، قَالَ : فَقَدْ ثَبَتَ النِّكَاحُ بِغَيْرِ مِيزَاثٍ^٩ ، ثُمَّ افْتَرَقَا^{١٠} .

١. في «بف» : «بخ» ، «يكسبن» . وفي «م» ، «بح» ، «جت» ، والوافي والبحار : «فيكسبن» .

٢. في الوافي : «الآية التي في «سَأَلَ سَائِلٌ» هي قوله سبحانه : «وَالَّذِينَ هُمْ يُقْرَوْنَ هُمْ حَفِظُونَ» إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ» [المعارج (٧٠) : ٢٩ و ٣٠] ، وكأنه لم يعرف أَنَّ المتعَمِّعَ بها من جملة الأزواج ، ولما تحدَّس منه الطائي أَنَّهُ لا يقبل منه هذا ، عدل إلى جواب آخر ، وهو تأخر نزول آية الإباحة عن آية التحريم . والعائد في «بنسخها» راجع إلى المتعة لا الآية .

٣. هي سورة المعارج (٧٠) . ومواده الآية ٣١ منها حيث قال : «فَمَنْ أَبْتَغَى زَوْجًا ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْغَاوُونَ» .

٤. في «بخ» : «ينطق» . وفي «بف» : «بالتاء والياء معاً» .

٥. في «بخ» ، «بف» ، والوافي : «وله» . في «م» ، «ن» ، «بح» ، «جد» : «- وأيضاً» .

٦. في «بخ» ، «بف» ، والوافي : «فقال» . في «م» ، «ن» ، «بح» ، «جد» : «- وأيضاً» .

٧. في «بخ» ، «بف» ، «ذلك» . في «م» ، «ن» ، «بح» ، «جد» : «- وأيضاً» .

٨. في الوافي : «بامرأة» . في «م» ، «ن» ، «بح» ، «جد» : «- وأيضاً» .

٩. في المرأة : «حاصل جوابه أَنَّ المتعة خارجة عن عموم آية الإرث بالخصوص ، كما أخرجتم الكتابية عنها بها» .

١٠. الوافي ، ج ٢١ ، ص ٣٣٨ ، ح ٢١٣٣١ ؛ البحار ، ج ٤٧ ، ص ٤١١ ، ح ١٧ .

٩٥- بَابُ أَنَّهُمْ يَمَنْزِلَةُ الْإِمَاءِ وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَرْبَعِ

٩٩٢٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: كَمْ تَجِلُّ^١ مِنَ الْمُتَنَعَةِ؟

قَالَ^٢: فَقَالَ: «هُنَّ^٣ يَمَنْزِلَةُ الْإِمَاءِ»^٤.

٩٩٣٠ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ

الْأَزْدِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمُتَنَعَةِ: أَمْ هِيَ^٥ مِنَ الْأَرْبَعِ؟ فَقَالَ: «لَا»^٦.

٩٩٣١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ زُرَّازَةَ بْنِ أَغَيْنَ، قَالَ:

قُلْتُ: مَا يَجِلُّ^٧ مِنَ الْمُتَنَعَةِ؟ قَالَ: «كَمْ شُنْتُ»^٨.

٩٩٣٢ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. في «ن»، يخ، جده، والوسائل: «يحل». وفي «ج» بالتاء والياء معاً.

٢. في «يخ» -: «قال».

٣. في «يخ»، بف، وحاشية «م»: «هي».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٨، ذيل ح ١١١٥، مع اختلاف يسير. وراجع: تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٩٠.

الوافي، ج ٢١، ص ٣٠٥، ح ٢١٢٨٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٢٩، ح ٢٦٦٦٦؛ وج ٢١، ص ١٩، ح ٢٦٤١١.

٥. في «م»، يخ، بف، جده، «هي» من دون همزة الاستفهام.

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٨، ح ١١١٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٧، ح ٥٣٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢١،

ص ٣٠٥، ح ٢١٢٨٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٨، ح ٢٦٤٠٦.

٧. في «يخ»: «ما تحل». وفي «ج» بالتاء والياء معاً.

٨. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٨، ح ١١١٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٧، ح ٥٣٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢١،

ص ٣٠٥، ح ٢١٢٨٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٢٨، ح ٢٦٦٦٥؛ وج ٢١، ص ١٨، ح ٢٦٤٠٨.

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُتَنَعَةِ: أَ هِيَ مِنَ الْأَرْبَعِ؟
فَقَالَ: «لَا، وَلَا مِنَ السَّبْعِينَ».^١

٩٩٣٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ
وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ أَبِي عَزْوَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الْمُتَنَعَةِ، قَالَ^٢: «لَيْسَتْ مِنَ الْأَرْبَعِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُطَلَّقُ وَلَا تَرْتُ^٣،
وَأِنَّمَا هِيَ مُسْتَأْجَرَةٌ».^٤

٩٩٣٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْقُضَلِ الْهَاشِمِيِّ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُتَنَعَةِ؟

فَقَالَ: «الَّتِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ^٥، فَسَلَّ^٦ عَنْهَا؛ فَإِنَّ عِنْدَهُ مِنْهَا عِلْمًا».
فَلَقِيْنَتُهُ^٧، فَأَمْلَى عَلَيَّ مِنْهَا^٨ شَيْئًا كَثِيرًا فِي اسْتِخْلَافِهَا، فَكَانَ^٩ فِيمَا

١. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٨، ح ١١١٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٧، ح ٥٣٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣،
ص ٤٦١، ح ٤٥٩٤، معلقاً عن حماد، عن أبي بصير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٠٦، ح ٢١٢٨٨؛ الوسائل، ج ٢١،
ص ١٩، ح ٢٦٤١٢.
٢. في «م» والوسائل: - «قال».

٣. في الوافي والاستبصار: + «ولا تورث».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٩، ح ١١٢٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٧، ح ٥٣٩، بسندهما عن القاسم بن عروة، عن
عبد الحميد الطائي، عن محمد بن مسلم، مع زيادة في آخره: «النوادر للأشعري، ص ٨٩، ح ٢٠٦، عن القاسم
بن عروة مع زيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٤، ضمن ح ٨٨، عن عبد السلام، عن أبي عبد الله عليه السلام،
وفي كلها مع اختلاف يسير. وراجع: المحاسن، ص ٣٣٠، كتاب العلل، ح ٩٠. الوافي، ج ٢١، ص ٣٠٦،
ح ٢١٢٨٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٨، ح ٢٦٤٠٩؛ و ص ٧٧، ح ٢٦٥٧٤.

٥. في «م»، ن، ب، خ، ب، بن، جت، جد: «جريح». والمذكور في «خ» والمطبوع والوسائل: «جريح». وعبد
الملك هذا، هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح القرشي من فقهاء العامة. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٨،
ص ٣٣٨، الرقم ٣٥٩٣؛ رجال الطوسي، ص ٢٣٨، الرقم ٣٢٥١.

٦. في الوافي: «فأسأله».

٧. في «ب، خ، ب»، الوافي: «فأتيته».

٨. في الوسائل، ح ٢٦٤١٣: - «منها».

٩. في «ب، خ» والوافي والوسائل: «وكان».

رَوَى^١ لِي^٢ ابْنُ جَرْنِج^٣ قَالَ^٤: لَيْسَ فِيهَا وَقْتُ وَلَا عَدَدٌ، إِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْإِمَاءِ، يَتَزَوَّجُ مِنْهُنَّ كَمَا شَاءَ، وَصَاحِبُ الْأَرْبَعِ نِسْوَةٍ يَتَزَوَّجُ مِنْهُنَّ مَا شَاءَ بِغَيْرِ وَلِيٍّ وَلَا شَهُودٍ، فَإِذَا انْقَضَى الْأَجَلُ بَانَتْ مِنْهُ بِغَيْرِ طَلَاقٍ، وَيُعْطِيهَا الشَّيْءَ الْيَسِيرَ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ^٦، وَإِنْ^٧ كَانَتْ لَا تَحِيضُ فَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا^٨.

فَأَتَيْتُ بِالْكِتَابِ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩: فَعَرَضْتُهُ^{١٠} عَلَيْهِ^{١١}، فَقَالَ: «صَدَقَ» وَأَقْرَبَهُ. قَالَ ابْنُ أَذِينَةَ: وَكَانَ زُرَّارَةُ بْنُ أَغَيْنَ^{١٢} يَقُولُ هَذَا، وَيَخْلِفُ أَنَّهُ الْحَقُّ^{١٣}، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنْ كَانَتْ تَحِيضُ فَحَيْضَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ^{١٤} فَشَهْرٌ وَيَنْصَفُ^{١٥}.

٤٥٢/٥ ٩٩٣٥ / ٧. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٦}، قَالَ: ذَكَرْتُ^{١٧} لَهُ الْمُنْعَةَ، أَهِيَ مِنَ الْأَرْبَعِ؟

١. في «بح» : «يروى».

٢. في الوسائل، ح ٢٦٤١٣ : «فيها».

٣. في «م» ، ن ، بح ، بخ ، بف ، بن ، جت ، جد : «جريح».

٤. في الوسائل، ح ٢٦٤١٣ : «أنه».

٥. في «بخ ، بف» : «النسوة».

٦. في النوادر : «حيضة إن كانت تحيض» بدل «حيضتان».

٧. في «بخ ، بف» والوافي : «فإن».

٨. في الوسائل، ح ٢٦٤١٣ : «وقال» . وفي النوادر : «شهر» بدل «فخمس وأربعون يوماً».

٩. هكذا في «ن ، بح ، بخ ، بف ، جت» وحاشية «م» والوافي . وفي «م ، جد» : - «فعرضته» . وفي «بن» والمطبوع :

١٠. في الوسائل، ح ٢٦٤١٣ والنوادر : - «فعرضت عليه» .

١١. في الوسائل، ح ٢٦٤١٣ والنوادر : - «بن أعين» .

١٢. في «م» ، ن ، بح ، بخ ، جت ، جد : «لحق» . ١٣. في حاشية «بخ» : «لم تحض» .

١٤. الكافي، كتاب النكاح، باب عِدَّةِ الْمُنْعَةِ، ح ٩٩٦١. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٦٥، ح ٥٧٣، معلقاً عن الكليني،

وفيها من قوله : «إن كانت تحيض فحيضة» . النوادر للأشعري، ص ٨٥، ح ١٩٣، عن ابن أبي عمير، مع

اختلاف يسير . الوافي، ج ٢١، ص ٣٠٦، ح ٢١٢٩٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٩، ح ٢٦٤١٣، فيه، ج ٢٧،

ص ١٣٨، ح ١٣٤٢٠، إلى قوله : «فقال: صدق وأقر به» .

١٥. في التهذيب والاستبصار : «ذكر» .

فَقَالَ: «تَزَوَّجْ مِنْهُنَّ أَلْفًا؛ فَإِنَّهُنَّ مُسْتَأْجَرَاتٌ»^١.

٩٦- بَابُ أَنَّهُ يَجِبُ^٢ أَنْ يَكُفَّ عَنْهَا مَنْ كَانَ مُسْتَغْنِيًا

٩٩٣٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى^٣ عَنِ الْمُتَعَةِ؟

فَقَالَ: «وَمَا أَنْتَ وَذَلِكَ؟ فَقَدْ أَغْنَاكَ اللَّهُ عَنْهَا؟».

قُلْتُ: إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أُغْلَمَهَا.

فَقَالَ: «هِيَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ^٤».

فَقُلْتُ: نَزِيدُهَا^٥ وَتَزَادُ^٦؟

فَقَالَ: «وَهَلْ يَطِيبُهُ^٧ إِلَّا ذَاكَ»^٨.

١. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٨، ح ١١١٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٧، ح ٥٣٨، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ٢١،

ص ٣٠٧، ح ٢١٢٩١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٨، ح ٢٦٤٠٧.

٢. في «بح»: «يجب». ٣. في «بخ» والوسائل والنوادر: «موسى».

٤. في الوسائل: «ما» بدون الواو. ٥. في «بح»: «وما ذاك».

٦. في «بخ» والوافي والوسائل: «قد».

٧. في «م، جد»: «نزيدها». وفي «بخ»: «تريدها». وفي «جت» والنوادر: «تزيدها».

٨. في «م، بف، جد» والوسائل: «ونزداد». وفي الوافي: «أي نزيدها في المهر وتزداد في الأجل».

٩. في «م، بف، جت»: «يطيبه» بالتضعيف.

وفي مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٢٣٢: «قوله^٩: وهل يطيبه، الضمير راجع إلى المتعة، ومراد السائل أنه يجوز لنا بعد انقضاء المدة أن نزيد في المهر وتزداد المرأة في المدة، أي تزوجه بمهر آخر مدة أخرى من غير عدة وتربص؟ فقال^{١٠}: العمدة في طيب المتعة وحسنها هو ذلك؛ فإنه ليس مثل الدائم بحيث يكون لازماً له كل ما عليه، بل ينتمى لها مدة، فإن وافقه يزيدها وإلا يتركها. وعلى هذا يحتمل أن يكون ضمير «يطيبه» راجعاً إلى الرجل، أي هذا سبب لطيب نفس الرجل وسروره بهذا العقد.

ويحتمل أن يكون المعنى: لا يحل ولا يطيب ذلك العقد إلا ذكر هذا الشرط فيه، كما ورد في خبر الأحول في

٩٩٣٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُخْتَارِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنْ
الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمُتْعَةِ؟

فَقَالَ: «هِيَ حَلَالٌ مُبَاحٌ مُطْلَقٌ^١ لِمَنْ لَمْ يُغْنِهِ اللَّهُ بِالتَّزْوِيجِ، فَلْيَسْتَغْفِرْ بِالْمُتْعَةِ؛
٤٥٣/٥ فَإِنْ اسْتَغْنَى عَنْهَا بِالتَّزْوِيجِ، فَهِيَ مُبَاحٌ لَهُ إِذَا غَابَ عَنْهَا^٢».

٩٩٣٨ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ،
قَالَ:

كَتَبَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام إِلَى بَعْضِ مَوَالِيهِ: «لَا تَلْحُوا عَلَى الْمُتْعَةِ، إِنَّمَا^٤ عَلَيْكُمْ إِقَامَةُ
السَّنَةِ^٥، فَلَا تَشْتَقِلُوا^٦ بِهَا عَنْ فُرُشِكُمْ وَخَزَائِرِكُمْ، فَيَكْفُرُونَ، وَيَتَبَرَّئِينَ^٧، وَيَذْعِعِينَ^٧ عَلَى

• شروطها: فإن بدلي زدتك وزدتني، ويكون محمولاً على استحباب ذكره في ذلك العقد. وفي بعض النسخ:
نريد بها ونزداد، أي نريد المتعة ونحبها ونزداد منها، فقال عليه السلام: طيبة والتناذه في إكثاره.

وفي هامش الكافي المطبوع: «أي هل يطيب المستغني بالتزويج إلا استغناؤه به، أو يقال: معناه: هل يطيب من
أراد أن يعلمها إلا كونها في كتاب علي عليه السلام، أي يكفيه هذا».

١٠. النواذر للأشعري، ص ٨٧، ح ١٩٩، عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٤٧، ح ٢١٣٤٦؛ الوسائل، ج ٢١،
ص ٢٢، ح ٢٦٤٢٠.

١. في «بف»: «طلق».

٢. في المرأة: «كَأَن فِيهِ إِشْعَاراً بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالِاسْتِغْفَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَيْسَتْغَفِيرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى
يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» [النور (٣٤): ٣٣] الاستغفاف بالمتعة».

٣. الوافي، ج ٢١، ص ٣٤٧، ح ٢١٣٤٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٢، ح ٢٦٤٢١.

٤. في «بخ، بف» والوافي: «فإنما».

٥. في المرأة: «وقوله عليه السلام: إنما عليكم إقامة السنة، أي فعلها مرة لإقامة السنة، لا الإكثار منها؛ أو إنما عليكم القول
بأنها سنة ولا يجب عليكم فعلها؛ لتحملوا الضرر بذلك».

٦. في «بخ، بف»: «فلا تشغلوا».

٧. في الوافي: «ويدعون». وفي المرأة: «وقوله عليه السلام: ويدعين بذلك، بالتشديد من الادعاء، و«علي» بتشديد الباء،

الْأَمْرُ بِذَلِكَ وَيَلْعَنُونَا^٢.

٩٩٣٩ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ^٣، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي الْمُنْتَعَةِ: «دَعُوهَا، أَمَا يَسْتَخِيي أَحَدُكُمْ أَنْ يَرَى فِي مَوْضِعِ الْعَوْرَةِ، فَيُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى صَالِحِي إِخْوَانِهِ وَأَصْحَابِهِ»^٦.

٩٧- بَابُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّمَتُّعُ إِلَّا بِالْعَفِيفَةِ

٩٩٤٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي مَرْزِيمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُنْتَعَةِ؟

«أَيُّ يَقْلَنُ لِلنَّاسِ: إِنِّي أَمَرْتُ بِهَا، أَوْ بِتَخْفِيفِهَا وَقِرَاءَةِ «الْأَمْرِ» بِصِغَةِ الْفَاعِلِ؛ فَإِنَّ «دَعَيْتَ» لُغَةٌ فِي «دَعَوْتَ»، كَمَا ذَكَرَهُ الْفَيْرُوزُ أَبَادِي، أَيُّ يَدْعُونَ عَلَى مِنْ أَمْرٍ بِذَلِكَ». وَرَاجِعُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ١٦٨٣ (دَعَى).

١. فِي حَاشِيَةِ «ن» وَالْوَافِي: «وَيَلْعَنُونَ». وَفِي الْوَافِي عَنْ بَعْضِ النُّسخ: «وَيَلْعَنَتَا».

٢. الْوَافِي، ج ٢١، ص ٣٤٧، ح ٢١٣٤٨: الْوَسَائِلُ، ج ٢١، ص ٢٣، ح ٢٦٤٢٣.

٣. فِي «جَدِّ» وَالْوَسَائِلُ: - «بْنِ عُمَرَ».

٤. «الْعَوْرَةُ»: كُلُّ مَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ إِذَا ظَهَرَ، وَكُلُّ خَلَلٍ يَتَخَوَّفُ مِنْهُ فِي ثَوْبٍ أَوْ حَرْبٍ، وَكُلُّ عَيْبٍ وَخَلَلٍ فِي شَيْءٍ فَهُوَ عَوْرَةٌ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٧٥٩؛ النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٣١٩ (عُور). وَفِي الْوَافِي: «فِي مَوْضِعِ الْعَوْرَةِ، أَيُّ حَيْثُ يَكُونُ شَيْئاً عَلَيْهِ وَعَاراً وَعَيْباً؛ فَإِنَّ مَنَازِلَ اللَّوَاتِي يَمْتَنِعْنَ أَنْفُسَهُنَّ الرِّجَالُ تَكُونُ غَالِباً فِي مَوَاضِعٍ لَا يَلِيقُ بِالصِّلَاحِ أَنْ يَرَوْا فِيهَا، وَلَا يَتَّبِعِي لَهُمْ أَنْ يَقِيمُوا بِهَا، فَيَحْمَلُ ذَلِكَ، أَيُّ يَحْكِي وَيُرْوِي».

وَفِي الْمَرْأَةِ: «قَوْلُهُ عليه السلام»: أَنْ يَرَى فِي مَوْضِعِ الْعَوْرَةِ، أَيُّ يَرَاهُ النَّاسُ فِي مَوْضِعٍ عَيْبٍ مِنْ يَجِدُونَهُ فِيهِ؛ لِكِرَاهَتِهِمْ لِلْمُنْتَعَةِ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ سَبَباً لِلضَّرَرِّ عَلَيْهِ وَعَلَى إِخْوَانِهِ وَأَصْحَابِهِ الْمُوَافِقِينَ لَهُ فِي الْمَذْهَبِ وَيُسْتَوْنَهُمْ بِذَلِكَ. وَظَاهِرُ جُلِّ أَخْبَارِ هَذَا الْبَابِ أَنَّ النِّهْيَ لِلاتِّقَاءِ عَلَى الشَّيْعَةِ، وَقِيلَ: الْمَعْنَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تَرَى عَوْرَتَهُ، ثُمَّ بَعْدَ انْقِضَاءِ مَذْنَبِهَا وَعَذْنِهَا تَذْهَبُ إِلَى رَجُلٍ آخَرَ وَتَحْكِي ذَلِكَ لَهُ. وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ وَرَكَاتُهُ».

٥. فِي الْوَافِي: «عَلَى ذَلِكَ».

٦. الْوَافِي، ج ٢١، ص ٣٤٨، ح ٢١٣٤٩: الْوَسَائِلُ، ج ٢١، ص ٢٢، ح ٢٦٤٢٣.

فَقَالَ: «إِنَّ الْمُنْعَةَ الْيَوْمَ لَيْسَ^١ كَمَا كَانَتْ قَبْلَ الْيَوْمِ؛ إِنَّهُمْ كُنَّ يَوْمِيذٍ يُؤْمَنُ^٢،
وَالْيَوْمَ لَا يُؤْمَنُ، فَاسْأَلُوا عَنْهُمْ^٣».

٢ / ٩٩٤١. وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى، عَنْ إِسْحَاقَ^٤، عَنْ أَبِي
سَارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْهَا - يَعْنِي الْمُنْعَةَ -؟

فَقَالَ لِي: «حَلَالٌ، فَلَا تَتَزَوَّجُ^٥ إِلَّا عَفِيفَةً^٦؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ:
«وَالَّذِينَ هُمْ لِإِذْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ»^٧ فَلَا تَضَعُ فَرْجَكَ حَيْثُ^٨ لَا تَأْمَنُ^٩ عَلَى

١. في «بخ»: «ليس». وفي الوافي والوسائل والفتحية والتهذيب: «ليست».

٢. في الوافي: «يؤمن»، إما بكسر الميم من الإيمان بمعنى إيمانهم بحلّ المنعة، وإما بفتحها من الأمانة بمعنى صيانة أنفسهم عن الفجور، أو عن الإذاعة إلى المخالفين.

وفي مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٢٣٤: «قوله عليه السلام: يؤمن، قال الوالد العلامة عليه السلام: على البناء للفاعل والمفعول، وعلى الأول فالمراد إما الإيمان مطلقاً أو بالمنعة، وعلى الثاني فالمراد أنهم غير مأمونات على العدة أو على ترك الإذاعة».

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥١، ح ١٠٨٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٩، ح ٤٥٨٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢١، ص ٣٤٩، ح ٢١٣٥٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٣، ح ٢٦٤٢٦.

٤. في التهذيب والاستبصار: «ابن عمار».

٥. في «بف»: «لا يتزوج». وفي «جت» بالناء والياء معاً. وفي الوافي: «ولا تزوج». وفي الوسائل: «فلا تزوج». وفي التهذيب والاستبصار: «ولا تزوج».

٦. في المرأة: «حمل في المشهور على الكراهة».

٧. المؤمنون (٢٣): ٥.

٨. في الوافي: «حين».

٩. في الوافي: «كأن المراد أنها إذا لم تكن عفيفة كانت فاسقة، والفاقة ليس بمحلّ للأمانة على الدراهم، فربما تذهب بدراهمك ولا تعي بالأجل، أو أنها لما لم تكن محللاً للأمانة على الدراهم فهي أخرى أن لا تكون أمانة على الفرج وإيداع النطفة لديها، فربما تخون وتزني» وفي هامشه عن الوافي المخطوط: «فربما يكون منها ولد سوء».

وفي المرأة: «قوله عليه السلام: حيث لا تأمن، أقول: يحتمل وجوهاً: الأول: أن من لا تأمنها على درهم كيف تأمنها على فرجك؟ فلعلها تكون في عدة غيرك فيكون وطيك شبهة، والاحتراز عن الشبهات مطلوب».

دِرْهِمَكَ^١».

٩٩٤٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: ٤٥٤/٥
سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام - وَأَنَا أَسْمَعُ - عَنْ رَجُلٍ يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً مُتَعَةً،
وَيَشْتَرِطُ^٥ عَلَيْهَا أَنْ لَا يَطْلُبَ^٦ وَلَدَهَا، فَتَأْتِي^٧ بَعْدَ ذَلِكَ بِوَلَدٍ، فَشَدَّ^٨ فِي إِنْكَارِ الْوَلَدِ،
وَقَالَ^٩: «أَيَجِدُهَا^{١٠}؟» إِعْظَامًا لِذَلِكَ^{١١}. فَقَالَ الرَّجُلُ: فَإِنْ^{١٢} أَتَتْهُمْهَا؟
فَقَالَ: «لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَتَزَوَّجَ إِلَّا مُؤَمِّنَةً^{١٣} أَوْ مُسْلِمَةً^{١٤}؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ -

الثاني: أنها إذا لم تكن غفيرة كانت فاسقة فهي ليست بمحل للأمانة، فربما تذهب بدرهمك ولا تفي بالأجل.

الثالث: أنها لعالم تكن مؤمنة على الدراهم فبالحرى أن لا تؤمن على ما يحصل من الفرج من الولد، فلعلها تخلط ماءك بماء غيره، أو أنها لفسقها يحصل منها ولد غير مرضي».

١. في «بيح، يخ، بف، جت» والوافي: «دراهمك».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٢، ح ١٠٨٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٢، ح ٥١٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢١، ص ٣٤٩، ح ٢١٣٥١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٤، ح ٢٦٤٢٧؛ وفيه، ص ٧، ح ٢٦٣٦٣، إلى قوله: «وقال لي: حلال».

٣. في «بف»: «الرضا».

٤. في «م، ن، ب، يخ، بف، جت» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار والنوادر: «المرأة».

٥. في «بيح»: «ويشترط».

٦. في «بيح، بف»: «أن لا تطلب».

٧. في النوادر: «فيلي».

٨. في الوافي: «قوله: فشدد، من كلام الراوي؛ يعني شدد الإمام عليه السلام في إنكار الولد لما استفرس من السائل ذلك».

٩. في «م»: «قال» بدون الواو.

١٠. في الوافي: «أتجده». وفي الفقيه والتهذيب والاستبصار: «يجد وكيف يجده» بدل «أيجده».

١١. في روضة المتقين، ج ٨، ص ٤٧٢: «إعظماً لذلك، أي قاله إنكاراً له وجعل إنكار الولد إنمأً عظيماً، إمّا بهذه العبارة مع القرائن المعالية، وذكر أشياء في التحذير عن مخالفة الله تعالى. والأول أظهر، وإلا لقال ما قاله عليه السلام». وفي الوافي: «قوله: أتجده، في الفقيه: أيجد وكيف يجده. وقوله: إعظماً متعلق بـ«قال»، أي قال ذلك في وجه الإعظام للإنكار». وفي المرأة: «لا خلاف في عدم جواز نفي ولد المتعة وإن عزل وإن أتتها، بل مع العلم بانتفائه على قول بعض، لكن إن نفاء ينتفي بغير لعان». وفي ملاد الأخبار، ج ١٢، ص ٦٩: «قوله: إعظماً لذلك، هو كلام السائل».

١٢. في «بف»: «فإذا». وفي الوافي: «فإني».

١٣. في الوسائل: «بمؤمنة».

١٤. في الفقيه: «بمأمونة». وفي التهذيب والاستبصار: «مأمونة»، كلاهما بدل «مؤمنة أو مسلمة». وفي الوافي: «

يَقُولُ: «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»^١.

٩٩٤٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ رَفَعَهُ^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَزَاةِ وَلَا أَذْرِي^٣، مَا حَالُهَا: أَيْتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ مُتَعَةً؟

قَالَ: «يَتَعَرَّضُ لَهَا، فَإِنْ أَجَابَتْهُ إِلَى الْفُجُورِ فَلَا يَفْعَلُ»^٤.

٩٩٤٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ إِسْحَاقَ

«والمؤمنة: هي العارفة، والمسلمة: المتدبئة المتقادة لما زعمته حقاً».

١. النور (٢٤): ٣.

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٩، ح ١١٥٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥٣، ح ٥٦٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٩، ح ٤٥٨٧، معلقاً عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا عليه السلام؛ النوادر للأشعري، ص ٨٧، ح ٢٠١، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا عليه السلام، وفي كلهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٥٠، ح ٢١٣٥٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٧، ح ٢٦٤٣٣.

٣. في الوسائل: -«رفعه». والظاهر ثبوته؛ فإنه لم يعهد رواية ابن أبي عمير عن عبد الله بن أبي يعفور مباشرة، وما ورد في التهذيب، ج ٧، ص ١٨٣، ح ٨٠٥ من رواية ابن أبي عمير عن ابن أبي يعفور عن حماد عن الحلبي محزف، لم يرد عن ابن أبي يعفور في بعض نسخ التهذيب. ويؤيد ذلك مضافاً إلى كثرة رواية ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي -كما تقدم غير مرة- أن الخبر تقدم في الكافي، ح ٩٠٧٧، عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي.

٤. في الوسائل: «ولا يدرى».

٥. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: فإن أجابته إلى الفجور فلا يفعل، هذا صريح في عدم الاكتفاء بالتراضي في عقد المتعة، بل عدم الاكتفاء بكل لفظ إلا أن يكون دالاً على إنشاء المعنى الشرعي، وفي معناه أخبار آخر، ولولا ذلك لم يتحقق الزنى إلا مع الإكراه».

٦. الوافي، ج ٢١، ص ٣٥٢، ح ٢١٣٥٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٧، ح ٢٦٤٣٤.

الْحَدَاءُ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَيْضِ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُتَمَتِّعَةِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَانَتْ عَارِفَةً».

قُلْنَا^٣: جُعِلْنَا^٤ فِدَاكَ^٥، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ^٦ عَارِفَةً؟

قَالَ: «فَاعْرِضْ عَلَيْهَا^٧ وَقُلْ لَهَا، فَإِنْ قَبِلَتْ فَتَزَوَّجْهَا، وَإِنْ أَبَتْ أَنْ تَرْضَى بِقَوْلِكَ

فَدَعُهَا، وَإِنَّا^٨ وَالْكَوَاشِفَ^٩ وَالْبَغَايَا وَدَوَاتِ الْأَزْوَاجِ».

قُلْتُ: مَا^{١٠} الْكَوَاشِفُ؟ قَالَ: «اللَّوَاتِي يَكْاشِفْنَ، وَبَيُوتُهُنَّ^{١١} مَعْلُومَةٌ، وَيُوتَيْنِ^{١٢}».

قُلْتُ: فَالْدَّوَاعِي؟ قَالَ: «اللَّوَاتِي يَدْعُونَ^{١٣} إِلَى أَنْفُسِهِنَّ وَقَدْ عُرِفْنَ بِالْفَسَادِ».

قُلْتُ: فَالْبَغَايَا؟ قَالَ: «الْمَعْرُوفَاتُ بِالزَّنى».

١. في التهذيب: «داود بن سرحان الحداء». وهو سهو؛ فقد روى الشيخ الصدوق روايات محمد بن الفضل بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله - وهو أحمد بن محمد البرقي - عن داود بن إسحاق الحداء عن محمد بن الفضل، كما في الفقيه، ج ٤، ص ٤٨٥. وروى البرقي في المحاسن، ص ٥٠٤، ح ٦٤٢، عن داود بن إسحاق الحداء عن محمد بن الفضل.

٢. في الوسائل، ح ٢٦٤٢٩: «العيص»، وهو سهو. ومحمد هذا، هو محمد بن الفضل التيمي. راجع: رجال الطوسي، ص ٣١٣، الرقم ٤٦٤٦؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤٨٥.

٣. في «بخ، بف» والوافي والفقيه والتهذيب والمعاني: «قلت».

٤. في «بف» والوافي: «جعلت».

٥. في الوسائل ح ٢٦٤٢٩ والتهذيب والاستبصار: «- جعلنا فداك».

٦. في «ن، بح»: «لم يكن». وفي «جت» بالياء والياء معاً.

٧. في المرأة: «قوله عليه السلام: فاعرض عليها، أي المتعة، أو الإيمان مطلقاً، أو بالمتعة».

٨. في «بخ، بف» والوافي والوسائل ح ٢٦٤٣٥ والفقيه والتهذيب والاستبصار والمعاني: «إياكم».

٩. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب: «وما». ١٠. في التهذيب: «بيوتهن» بدون الواو.

١١. هكذا في «بخ، بف» وحاشية «جت» والوافي. وفي المطبوع: «ويؤتون». وفي التهذيب والاستبصار: «ويؤنين».

١٢. هكذا في «م، ن، بح، جت، جد». والوافي والوسائل، ح ٢٦٤٣٥ والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يدعين». ١٣. في «بخ»: «وقال».

قُلْتُ: فَذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ؟ قَالَ: «الْمُطَلَّقَاتُ عَلَى غَيْرِ السَّنَةِ»^١.

٩٩٤٥ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

الْقُضَيْلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَسَنَاءِ^٢ الْفَاجِرَةِ: هَلْ يَجُوزُ^٣ لِلرَّجُلِ^٤ أَنْ يَتَمَتَّعَ

مِنْهَا يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ^٥؟

فَقَالَ: «إِذَا كَانَتْ مَشْهُورَةً بِالزَّنى، فَلَا يَتَمَتَّعُ مِنْهَا وَلَا يَنْكِحُهَا»^٦.

٩٨ - بَابُ شُرُوطِ الْمُتَنَعَةِ

٤٥٥/٥

٩٩٤٦ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زُرَّارَةَ^٩:

١. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٢، ح ١٠٨٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٣، ح ٥١٤، معلقاً عن الكليني. معاني الأخبار،

ص ٢٢٥، ح ١، بسنده عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن داود بن إسحاق. الفقيه، ج ٣،

ص ٤٥٩، ح ٤٥٨٦، معلقاً عن داود بن إسحاق. وراجع: الكافي، كتاب النكاح، باب تزويج المرأة التي تطلق

على غير السنة، ح ٩٨١١ و ٩٨١٤، الوافي، ج ٢١، ص ٣٥١، ح ٢١٣٥٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٥، ح ٢٦٤٢٩،

إلى قوله: «وإن أبت أن ترضى بقولك فدعها»؛ و ص ٢٨، ح ٢٦٤٣٥.

٢. في النوادر: «للخناء».

٣. في «ن»، «ف»، «ج»، «و» الوسائل والتهذيب والاستبصار: «هل تحب».

٤. في «بف»: «الرجل». ٥. في الاستبصار والنوادر: «بها».

٦. في التهذيب: «وأكثر». ٧. في «بف»: «ولا تنكحها».

٨. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٢، ح ١٠٨٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٢، ح ٥١٣، معلقاً عن الكليني. النوادر

للأشعري، ص ١٣١، ح ٣٣٧، عن محمد بن الفضل، عن أبي الحسن عليه السلام، الوافي، ج ٢١، ص ٣٥٢، ح ٢١٣٥٤؛

الوسائل، ج ٢١، ص ٢٨، ح ٢٦٤٣٦.

٩. في «بف»، «جد»، «وحاشية»، «م»، «بح»: «عَمَّن رواه» بدل «عن زرارة».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَكُونُ^١ مُتَعَةً إِلَّا بِأَمْرَيْنِ: أَجَلٍ مُّسَمًّى، وَأَجْرٍ مُّسَمًّى^٢».

٩٩٤٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

لَا بُدَّ مِنْهُ أَنْ تَقُولَ^٦ فِي^٧ هَذِهِ^٨ الشُّرُوطِ: أَتَزَوَّجُكَ مُتَعَةً كَذَا وَكَذَا يَوْمًا، بِكَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا^٩ نِكَاحًا غَيْرَ سِفَاحٍ^{١٠} عَلَى كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَشَتَّةٍ^{١١} نَبِيِّهِ عليه السلام، وَعَلَى^{١٢} أَنْ لَا تَرْتِنِينِي وَلَا أَرْتِكَ، وَعَلَى أَنْ تَعْتَدِيَ خُمُسَهُ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: خَيْضَةٌ^{١٣} ^{١٤}.

١. في «بخ، بف»: «لا يكون».

٢. في التهذيب: «بأجل مسمى وبأجر مسمى».

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٣٦٢، ح ١١٣٢، معلقاً عن الكليني. وفي رسالة المتعة، ص ١٠، ح ١٥؛ وخلاصة الإيجاز، ص ٤٧، الباب ٣، بسندهما عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن جميل بن دراج، عن عمن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ٢٢، ص ٦٥٢، ح ٢١٨٩١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢، ح ٢٦٤٨٣.

٤. في السند تحويل يعطف «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد» على «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين».

٥. في التهذيب، ح ١١٣٧: «من».

٦. في «ن، بح، بف»، والوسائل، ح ٢٦٤٨٩: «أن يقول». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٧. في «م، جد» والوافي والوسائل والتهذيب، ح ١١٣٧: «فيه».

٨. في حاشية «بف»: «بعد».

٩. في «جد» والتهذيب، ح ١١٣٧: «درهماً».

١٠. السفاح: الزنى؛ مأخوذ من سفحت الماء: إذا صبته. النهاية، ج ٢، ص ٣٧١ (سفع).

١١. في «م، جد»: «وعلى ستة».

١٢. في التهذيب، ح ١١٣٧: «على» بدون الواو.

١٣. في الوافي: «وقال بعضهم، هذا من كلام صاحب الكافي أو غيره من الرواة، والضمير البارز للرواة المذكورين. والحيفة لمن تحيض، والأيام لمن لا تحيض، كما وقع التصريح به في الأخبار الآتية في باب العدد، والاحتياط أن يحسب اليوم مع ليلته، كما يأتي هناك».

١٤. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٣، ح ١١٣٧، معلقاً عن الكليني. وفيه، ح ١١٣٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٢، ح ٤٥٩٧، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «أن لا ترتيني ولا أرتك» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي رسالة المتعة، ص ١٠، ح ١٣؛ وخلاصة الإيجاز، ص ٤٦،

٩٩٤٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ وَمُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كَيْفَ أَقُولُ لَهَا إِذَا خَلَوْتُ بِهَا؟

قَالَ: «تَقُولُ: أَنْتَزَجَكَ مُتَعَةً عَلَى كِتَابِ اللَّهِ^٢ وَسَنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله لَا وَارِثَةَ وَلَا مَوْرُوثَةَ^٣ كَذَا وَكَذَا يَوْمًا، وَإِنْ شِئْتَ كَذَا وَكَذَا سَنَةً بِكَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا، وَتُسَمِّي^٤ مِنْ^٥ الْأَجْرِ^٦ مَا تَرْضَايْنِمَا^٧ عَلَيْهِ - قَلِيلًا كَانَ أَمْ كَثِيرًا^٨ - فَإِذَا قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَدْ رَضَيْتَ، فَهِيَ^٩ أَمْرَأَتُكَ، وَأَنْتَ أَوْلَى النَّاسِ بِهَا».

قُلْتُ: فَإِنِّي أَسْتَحْيِي أَنْ أَذْكَرَ شَرْطَ الْأَيَّامِ.

• الباب ٣، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، إلى قوله: «وسنة نبيه صلى الله عليه وآله» مع اختلاف يسير - الوافي، ج ٢٢، ص ٦٥٢، ح ٢١٨٩٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٤، ح ٢٦٤٨٩؛ وفيه، ص ٤٢، ح ٢٦٤٨٤، إلى قوله: «وكذا يومًا بكذا وكذا درهمًا».

١. في الوافي: «عن»، واحتمال صحته غير منفي؛ لما يأتي في ح ٩٩٦٥؛ من رواية سهل بن زياد عن إسماعيل بن مهران عن محمد بن أسلم عن إبراهيم بن الفضل الهاشمي عن أبان بن تغلب ولما ورد في كمال الدين، ص ٢٨٦، ح ٣؛ من رواية سهل بن زياد عن إسماعيل بن مهران عن محمد بن أسلم الجبلي.

٢. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: أَنْتَزَجَكَ مُتَعَةً عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، لا يجوز عند فقهاءنا الإنشاء بلفظ المستقبل، كما مر، ولم يحتجوا بهذا الخبر ومثله، وذلك لأن دلالة اللفظ على المعاني بحث لغوي لا يتمك فيه بالظن مع إمكان تحصيل العلم، ونحن نعلم أن الناس لا يعتمدون على المستقبل في الإنشاء، فيحمل الرواية إما على فهم الإنشاء في زمانهم عليهم السلام من المستقبل أيضاً، وإما على عدم حفظ الرواة لخصوصية الماضي أو المضارع».

٣. في حاشية «م»: «مورثة».

٤. في «ن»: «وسمى». وفي «بف» الباء والياء معاً. وفي التهذيب: «ويسمى».

٥. في الاستبصار: «من». ٦. في التهذيب والاستبصار: «الأجل».

٧. في «بخ» والتهذيب والاستبصار: «تراضينا». ٨. في «بخ» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «أو كثيراً».

٩. في الوسائل والاستبصار: «وهي».

قَالَ^١: «هُوَ أَضْرُّ عَلَيْكَ قُلْتُ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: «إِنَّكَ إِنْ لَمْ تَشْتَرِطْ، كَانَ تَزْوِيجُ مَقَامٍ، وَلَزِمَتْكَ^٢ النَّفَقَةُ فِي الْعِدَّةِ، وَكَانَتْ وَارِثَةً^٣، وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى أَنْ تُطَلِّقَهَا إِلَّا طَلَاقَ السَّنَةِ^٤».

٩٩٤٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، قَالَ: تَقُولُ^٥: «أَتَزَوَّجُكَ مُتَّعَةً عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَةِ نَبِيِّهِ ﷺ نِكَاحًا غَيْرَ سِفَاحٍ، وَعَلَى^٦ أَنْ لَا تَرِثَنِي وَلَا أَرِثَكَ، كَذَا وَكَذَا يَوْمًا بِكَذَا وَكَذَا ذَرَهُمَا^٧، وَعَلَى أَنْ عَلَيْكَ الْعِدَّةُ^٨».

٩٩٥٠ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

١. في التهذيب: «فقال».
٢. في «م، ن، ب، جت» والتهذيب: «وارثاً».
٣. في «بج» «ولم يقدر» وفي «جت» بالناء والياء معاً. وفي الوافي: «لم تقدر» بدون الواو.
٤. في الوافي: «تزوج مقام، أي دوام؛ من الإقامة. في العدة، أي في المدة التي في نيتك أن تكون معها. لم تقدر على أن تطلقها، أي ليس لك أن تطلقها كما يطلق العامة من غير طهر ولا شهود، بل إذا أردت أن تفارقها فلا بد أن تتوسل إلى مفارقتها بطلاق السنة، أي بالطلاق الجامع للشروط المعبرة، كما يأتي بيانه، وذلك لأنه إذا لم يذكر الأتيام زعمت الدوام، ولا يثبت العقد إلا على ما زعمته؛ لأنها لم ترض به إلا على ذلك، وإنما الأعمال بالنيات».
٥. وقال المحقق الشعراني في هامشه: «قوله: إن لم تشتط كان تزويج مقام» ليس المعنى أن هذا العقد يصير نكاح دوام واقعاً؛ إذ لا يمكن وقوع شيء لم يقصده الزوجان أو أحدهما، بل المراد أن الحكم بحسب الظاهر على ما يدل عليه اللفظ وهو دالٌّ على الدوام، ولا يقبل منك دعوى قصد المتعة».
٦. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٥، ح ١١٤٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٥٥١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٥٣، ح ٢١٨٩٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣، ح ٢٦٤٨٦، إلى قوله: «وأنت أولى الناس بها».
٧. في «ن» «ويقول».
٨. في التهذيب: «على» بدون الواو.
٩. في «ن، ب، ج، ب، جت» «بف، جده» والوافي والتهذيب: «- درهماً».
١٠. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٣، ح ١١٣٦، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا، ص ٢٣٢؛ خلاصة الإيجاز، ص ٤٥، الباب ٣، من دون الإسناد إلى المعصوم، وفيهما مع اختلاف بسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٥٦، ح ٢١٨٩٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣، ح ٢٦٤٨٧.

قُلْتُ: كَيْفَ يَتَزَوَّجُ الْمُتَعَّةُ؟

قَالَ: «تَقُولُ: ^٢ يَا أُمَّةَ اللَّهِ ^٣، أَتَزَوَّجُكَ كَذَا وَكَذَا يَوْمًا بِكَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا، فَإِذَا مَضَتْ تِلْكَ الْأَيَّامُ، كَانَ طَلَاقُهَا فِي شَرْطِهَا، وَلَا عِدَّةَ لَهَا عَلَيْكَ ^٤».

٩٩- بَابُ فِي أَنَّهُ يَخْتِاجُ أَنْ يُعِيدَ عَلَيْهَا الشَّرْطُ ^٥ بَعْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ

١ / ٩٩٥١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ قَبْلَ النِّكَاحِ، هَدَمَهُ النِّكَاحُ؛ وَمَا كَانَ بَعْدَ النِّكَاحِ، فَهُوَ جَائِزٌ ^٦».

وَقَالَ: «إِنْ سُمِّيَ الْأَجَلُ فَهُوَ مُتَعَّةٌ، وَإِنْ ^٧ لَمْ يُسَمَّ الْأَجَلُ فَهُوَ نِكَاحٌ

١. في «م»، بح: «وتزوّج». وفي الوافي: «تتزوج».

٢. في «ن» والوسائل: «يقول».

٣. في «م»، جد: والوسائل: - «يا أمة الله».

٤. في حاشية «بف»: «وإذا».

٥. في الوافي: «كان طلاقها في شرطها؛ يعني به أن الشرط الذي اشترطها أولاً في تعيين الأجل هو متضمن لطلاقها إذا انقضى الأجل، فلها أن تذهب بعده حيث شاءت من دون طلاق، ولا عدة لها عليك، أي ليس عليك أن تصبر إلى انقضاء عدتها إذا أردت أن تنكح أختها بعد حلول الأجل، أو ابنة أخيها، أو ابنة أختها، أو نحو ذلك من الأمور، كما تكون تصبر في عدة الدائم».

وفي المرأة: قوله عليه السلام: «ولا عدة لها عليك، أي يجوز لك تزويج الأخت في عدتها، وكذا الخامسة على القول بكونها من الأربع، أو يكون على القلب، أي لا يلزمك في عدتها نفقة ولا سكنى. وقيل: المراد بالعدة العدد، أي لا يلزمك رعاية كونها من الأربع. ولا يخفى بعده. والأظهر هو الأول ويؤيد المشهور وينفي مذهب المفيد من المنع من أختها في عدتها».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٧، ضمن ح ١١٥١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥٢، ضمن ح ٥٥٦، بسندهما عن هشام بن سالم الجواليقي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير الوافي، ج ٢٢، ص ٦٥٦، ح ٢١٨٩٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٤، ح ٢٦٤٨٨.

٨. في النواتر: «نكاح».

٧. في «بخ»: «الشروط».

٩. في «بف»: «يسمى».

١٠. في «جد»: «فإن».

بَابُ ٢٠١

٢ / ٩٩٥٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ
الْفَرِيقَةِ»^٣؟

فَقَالَ^٤: «مَا تَرَاضَوْا بِهِ مِنْ بَعْدِ النِّكَاحِ فَهُوَ جَائِزٌ، وَمَا كَانَ قَبْلَ النِّكَاحِ فَلَا إِلَّا يَجُوزُ
بِرِضَاهَا^٥، وَبَشْيٍ يُعْطِيهَا فَتَرْضَى بِهِ»^٦.

٣ / ٩٩٥٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا اشْتَرَطْتَ عَلَى الْمَرْأَةِ شَرْطًا مُتَعَةً، فَرَضَيْتَ بِهِ،
وَأَوْجَبْتَ التَّزْوِيجَ، فَارْدَدْتَ عَلَيْهَا شَرْطَكَ الْأَوَّلَ بَعْدَ النِّكَاحِ، فَإِنْ أَجَازَتْهُ فَقَدْ جَازَ، وَإِنْ^٧
لَمْ تَجِزْهُ^٨ فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهَا مَا كَانَ مِنَ الشَّرْطِ قَبْلَ النِّكَاحِ»^٩.

١. في المرأة: وقوله عليه السلام: بَابُ، قال العلامة عليه السلام: أي دائم بحسب الواقع، كما فهمه الأصحاب، أو يحكم عليه
ظاهراً، كما في سائر الأقاير، ولا يقع واقعاً؛ لأن ما قصده لم يقع، وما وقع لم يقصد. وراجع: مختلف
الشيعة، ج ٧، ص ٢١٨.

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٢، ح ١١٣٣، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٨٧، ح ١٩٧، عن ابن أبي
عمير، إلى قوله: «فهو جائز». الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦٠، ح ٢١٩٠٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦، ح ٢٦٤٩٣، إلى
قوله: «فهو جائز»؛ وفيه، ص ٤٧، ح ٢٦٤٩٦، من قوله: «قال: إن سمي الأجل».

٣. النساء (٤): ٢٤. ٤. في «يف» والوافي والنوادر: «قال».

٥. في الوافي: «ما كان» بدل «ما ترضا به من». ٦. في «يف»: «الفرقة».

٧. في الوافي: «إلا برضاها، أي بعد النكاح».

٨. النوادر للأشعري، ص ٨٤، ح ١٨٨، بسنده عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦١، ح ٢١٩٠٥؛
الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦، ح ٢٦٤٩٤. ٩. في «ن»: «فإن».

١٠. في «يف»: «لم تجوزه».

١١. الوافي، ج ٢٢، ص ٢٦٢، ح ٢١٩٠٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥، ح ٢٦٤٩٢.

٩٩٥٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ^١،

٤٥٧/٥ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ مُتَعَةً: «إِنَّهُمَا يَتَوَارَثَانِ إِذَا لَمْ

يَشْتَرِطَا، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ بَعْدَ النِّكَاحِ»^٣.

٩٩٥٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ

بُكَيْرٍ بْنِ أَعْيَنٍ^٥، قَالَ:

١. في التهذيب والاستبصار: - «عن ابن بكير». وهو سهو؛ فقد روى [الحسن بن علي] بن فضال عن [عبد الله] بن بكير عن محمد بن مسلم في عدد من الأسناد. ويبعد جداً رواية ابن فضال المتوفى بعد سنة ٢٢٠ عن محمد بن مسلم المتوفى سنة ١٥٠. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤، الرقم ٧٢؛ ص ٣٢٣، الرقم ٨٨٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٢٩-٤٣٠؛ وج ٢٢، ص ٣٧٥. ويؤيد ذلك أنَّ الخبر يأتي ذيل ح ٩٩٩٤ - باختلاف يسير جداً - بنفس السند عن ابن بكير عن محمد بن مسلم.

٢. في الكافي، ح ٩٩٩٤: «ما».

٣. الكافي، كتاب النكاح، باب الميراث، ح ٩٩٩٤. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٥، ح ١١٤٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٥٥٠، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٨٣، ح ١٨٦، بسنده عن بكير، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٥٩، ح ٢١٩٠٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧، ح ٢٦٤٩٥؛ وص ٦٦، ح ٢٦٥٤٧.

٤. في الوافي و التهذيب: + «عن أبيه»، وهو سهو نائش من كثرة روايات علي بن إبراهيم عن أبيه، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٨٧.

٥. هكذا في «بح، بن» وحاشية «م، جد» والطبعة الحجرية والتهذيب. وفي «م، ن، بخ، بف، جت، جد» والمطبوع والوسائل: «ابن بكير بن أعين».

هذا، وقد تقدّم الخبر تحت الرقم الثالث من الباب عن سليمان بن سالم عن ابن بكير، وهذا مقتضى طبقة محمد بن عيسى؛ فإنه لا يروي عن بكير بن أعين المتوفى في حياة الصادق^{عليه السلام}، بواسطة واحدة. فالظاهر أنَّ الصواب ما كان في أكثر النسخ والمطبوع. لكن في المقام نكتة لابد من الالتفات إليها، وهو الفرق بين ما هو الصواب واقعاً وفي نفس الأمر وبين ما هو الصواب نسخة بحيث يمكن انتسابه إلى المصنّف. ومقتضى النسخ في ما نحن فيه أنَّ الصواب نسخة هو ما أثبتناه؛ فإنّ تعبير «ابن بكير بن أعين» تعبير غريب جداً لم نجده إلا في سند هذا الحديث وسند خبر ورد في النوادر المنسوب إلى الأشعري، ص ٢٩، ح ٢٢ وسنده هكذا: «وعنه عن ابن بكير بن أعين، قال: إنَّ أخت عبد الله ... فسئل أبو جعفر^{عليه السلام} عن ذلك، فقال». والضمير في صدر السند

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا اشْتَرَطْتَ عَلَى الْمَرْأَةِ شُرُوطَ الْمُتَعَةِ، فَرَضَيْتَ بِهَا وَأَوْجَبْتَ^١ التَّزْوِيجَ، فَارْدُدْ عَلَيْهَا شَرْطَكَ الْأَوَّلَ بَعْدَ النِّكَاحِ، فَإِنْ أَجَازَتْهُ^٢ جَازَ، وَإِنْ لَمْ تَجْزِهِ، فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهَا مَا كَانَ مِنَ الشَّرْطِ^٣ قَبْلَ النِّكَاحِ»^٤.

١٠٠ - بَابُ مَا يُجْزِئُ مِنَ الْمَهْرِ فِيهَا

٩٩٥٦ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كَمْ الْمَهْرُ - يَعْنِي^٥ فِي الْمُتَعَةِ - ؟ قَالَ^٦: «مَا تَرَاضَيَا عَلَيْهِ إِلَى مَا شَاءَ^٧ مِنَ الْأَجَلِ»^٨.

«راجع إلى أحمد بن محمد المراد به ابن أبي نصر البزنطي وهو راوٍ عن [عبد الله] بن بكير. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦٠٠؛ وص ٦١٣-٦١٤.

والظاهر أن الأصل في الموضوعين كان هو بكير بن أعين، لكن بملاحظة عدم تناسب طبقة بكير بن أعين للوقوع في هذا الموضع من السند فسر العنوان أوضح تصحيحاً اجتهداً بآب بن بكير بن أعين. فأدرجت «ابن» في المتن بتوهم سقوطه منه بناءً على الفرض الأول.

ويؤيد ذلك خلوّ أقدم نسخة من الكافي وهو نسخة التهذيب عن لفظة «ابن».

١. في التهذيب: «+عليها».

٢. في التهذيب: «الشروط».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٣، ح ١١٣٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦٢، ح ٢١٩٠٦، الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥، ذيل ح ٢٦٤٩٢.

٥. في «بخ» والنوادر وخلاصة الإيجاز والمتعة: - «يعني».

٦. في الوافي: «فقال».

٧. هكذا في «م»، بخ، بف، بن، جت، جده، والوافي والوسائل والتهذيب، ح ١١٢٦ والاستبصار وخلاصة الإيجاز ورسالة المتعة والنوادر. وفي «ن»، بخ، والمطبيع: «شاء».

٨. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٠، ح ١١٢٦، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٨٢، صدر ح ١٨٤، بسنده عن عاصم، عن محمد بن مسلم. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٤، صدر ح ١١٤٠ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٩،

٩٩٥٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ الْأَحْوَلِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَذْنِي مَا يَتَزَوَّجُ بِهِ ^٢ الْمُنْتَعَةُ؟ قَالَ: «كَفَّ مِنْ بَرٍّ» ^٤.

٩٩٥٨ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ^٥، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ مُنْتَعَةِ النِّسَاءِ؟

قَالَ: «حَلَالٌ، وَإِنَّهُ يُجْزِي فِيهِ ^٧ الدَّرْهَمُ فَمَا فَوْقَهُ» ^٨.

٩٩٥٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

٥. صدر ح ٥٤٧، بسندهما عن عاصم بن حميد. وفي رسالة المتعة، ص ١١، ح ١٦؛ وخلاصة الإيجاز، ص ٤٨، الباب ٣، مراسلاً عن محمد بن مسلم الثقفى، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافى، ج ٢٢، ص ٦٥٨، ح ٢١٩٠١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩، ح ٢٦٥٠١.

١. في التهذيب، ح ١١٢٤ - «عن»، وهو سهو؛ فقد ورد الخبر - مع زيادة - في الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٢، ح ٤٥٩٧، عن محمد بن النعمان الأحول. والأحول هذا كنيته أبو جعفر. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٥، الرقم ٨٨٦؛ رجال البرقي، ص ١٧؛ رجال الطوسي، ص ٢٩٦، الرقم ٤٣٣١.

٢. في «جت» بالناء والياء معاً.

٣. في الفقيه والتهذيب، ح ١١٣٥: «الرجل».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٠، ح ١١٢٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٢، ح ٤٥٩٧، معلقاً عن محمد بن النعمان الأحول؛ التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٣، ح ١١٣٥، بسنده عن الأحول، وفيهما مع زيادة في آخره. الوافى، ج ٢٢، ص ٦٧٠، ح ٢١٩٢٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩، ح ٢٦٥٠٠.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٦. في «بخ» بفتح، والوافى: «فقال». في «بن»: «فيها».

٨. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٠، ح ١١٢٥، معلقاً عن الحسين بن سعيد. قرب الإسناد، ص ١٦٦، ح ٦٠٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي رسالة المتعة، ص ١١، ح ١٩؛ وخلاصة الإيجاز، ص ٤٨، الباب ٣، مراسلاً عن أبي بصير، عن الصادق عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «في المتعة يجزئها الدرهم فما فوقه». الوافى، ج ٢٢، ص ٦٧٠، ح ٢١٩٢٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨، ح ٢٦٤٩٩.

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَذْنَى مَهْرِ الْمُتَعَةِ: مَا هُوَ؟

قَالَ: «كَفٌّ مِنْ طَعَامٍ ذَقِيقٍ، أَوْ سَوِيقٍ، أَوْ تَمْرٍ»^١.

٩٩٦٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَذْنَى مَا تَحِلُّ بِهِ الْمُتَعَةُ كَفٌّ مِنْ^٢ طَعَامٍ»^٣.

● وَرَوَى بَعْضُهُمْ: «مِسْوَالًا»^٤.

١٠١ - بَابُ عِدَّةِ الْمُتَعَةِ

٩٩٦١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ^٥: «إِنْ كَانَتْ تَحِيضٌ فَحَيْضَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ

فَشَهْرٌ وَنِصْفٌ»^٦.

١. الكافي، كتاب النكاح، باب نواذر في المهر، ح ٩٦٥٧، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «قلت له: ما أذننى ما يجزئ من المهر؟ قال: تمثال من سكر». رسالة المتعة، ص ١١، ح ٢٠؛ وخلاصة الإيجاز، ص ٤٨، الباب ٣، مرسلًا عن أبي بصير، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧١، ح ٢١٩٢٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠، ح ٢٦٥٠٣.

٢. في «ن»، بن، جد، والوسائل: - «من».

٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧١، ح ٢١٩٢٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠، ح ٢٦٥٠٤.

٤. في «م»، بح، يخ، بن، جد، وحاشية «ن» والوسائل: «سوالك».

٥. الوافي، ج ٢١، ص ٦٧١، ح ٢١٩٢٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠، ح ٢٦٥٠٥.

٦. في حاشية «ج» والوافي والتهذيب: + «عِدَّةُ الْمُتَعَةِ».

٧. الكافي، كتاب النكاح، باب أتھن بمنزلة الإمام وليست من الأربع، ذيل ح ٩٩٣٤. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٦٥، ح ٥٧٣، معلقًا عن الكليني. النواذر للأشعري، ص ٨٥، ذيل ح ١٩٣، عن ابن أبي عمير. قرب

٩٩٦٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: عِدَّةُ الْمُنْتَعَةِ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا^١، وَالْإِحْتِيَاظُ^٢ خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً^٣».

٩٩٦٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

عِدَّةُ الْمُنْتَعَةِ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا، كَأَنِّي أَنْظُرُهُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام يَعْقِدُ^٤ بِيَدِهِ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا جَازَ الْأَجَلَ كَانَتْ فُرْقَةٌ يَغْيِرُ طَلَاقُ^٥.

١. الإسناد، ص ٣٦١، ح ١٢٩٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتعام الرواية فيه: «عِدَّةُ الْمُنْتَعَةِ حِيْضَةٌ وَقَالَ: خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ». الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٣٨، ح ٢٣١٢٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥١، ح ٢٦٥٠٩. في الوافي: - «يَوْمًا».

٢. في الوافي: «يعني أنَّ الاحتياط أن يكون عدد الليالي أيضاً خمساً وأربعين كالآتيام، لا أربعاً وأربعين، والحاصل أنَّ المعتبر على الاحتياط الآتيام بلياليها».

وفي مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٢٤٣: «قوله: والاحتياط، قال الوالد العلامة عليه السلام: يمكن أن يكون من كلامه عليه السلام، وأن يكون من كلام البرنطي، والأحوط أكثر الأمرين من اليوم والليلة، وكان مراده أيضاً هذا بقريئة الاحتياط؛ فإنَّ الظاهر في أمثال هذه العبارة إن كان يوماً أن يكون المراد به اليوم والليلة، وإن كان ليلة فكذلك».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٥، ح ٥٧٤، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣٣٠، كتاب العلل، ذيل ح ٩٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتعام الرواية فيه: «عِدَّتُهَا [المنْتَعَةُ] خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا». وفي النوادر للأشعري، ص ٨٩، ذيل ح ٢٠٦؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٢٥٩، ذيل ح ١١٢٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٧، ذيل ح ٥٣٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتعام الرواية هكذا: «عِدَّتُهَا [المنْتَعَةُ] خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً». وفي تفسير القمي، ج ١، ص ٧٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وتعام الرواية هكذا: «عِدَّةُ الْمُنْتَعَةِ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا». الوافي، ج ٣، ص ١٢٣٨، ح ٢٣١٢٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥١، ح ٢٦٥١٠؛ وج ٢٢، ص ٢٧٧، ح ٢٨٥٨٤.

٤. في النوادر: «ليلة».

٥. في المرأة: «قوله: كَأَنِّي أَنْظُرُهُ، أي الواقعة في بالي بخصوصياتها، كأنها نصب عيني، وكان يعقد بيده على حساب العقود بما يدلُّ على الخمسة والأربعين تأكيداً و توضيحاً».

٦. في الوافي: «عقد».

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٤، ح ٤٦٠٥، معلقاً عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام؛ النوادر للأشعري،

١٠٢ - بَابُ الزِّيَادَةِ فِي الْأَجْلِ

٩٩٦٤ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ
وَأَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبِي بصير^١، قَالَ:

لَا بَأْسَ بِأَنْ تَزِيدَكَ وَتَزِيدَهَا^٢ إِذَا انْقَطَعَ الْأَجْلُ فِيمَا بَيْنَكُمَا، تَقُولُ لَهَا:
اسْتَخْلَلْتُكَ بِأَجَلٍ^٣ آخَرَ يَرْضَا مِنْهَا، وَلَا يَجِلُّ ذَلِكَ لِيُغَيِّرَكَ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا^٤.

٩٩٦٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ؛

ص ٨٣، صدر ح ١٨٥، بسنده عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر^٥، الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٣٧،
ح ٢٣١٦٦، الوسائل، ج ٢١، ص ٥٢، ح ٢٦٥١١.

١. ورد الخبر - مع زيادة في صدره - في النوادر المنسوب إلى الأشعري، ص ٨١، ح ١٨٢ عن النضر بن سويد عن
عاصم بن حميد عن أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر^٥. وتلك الزيادة هي التي تقدّمت ذيل ح ٩٩٢١ بنفس
الطريقين عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر^٥، فذكر الخبر.
فعليه، يظهر من المقارنة بين ما ورد في النوادر وبين خبرنا هذا، أَنَّ هذا الخبر قطعة من خبر تقدّمت قطعة
أخرى منه في ح ٩٩٢١، فدور أبي بصير في نقل الخبر هو دور راوٍ وليس مضمون الخبر فتواه، كما أَنَّهُ يظهر
أيضاً سقوط الوساطة بين عبد الرحمن بن أبي نجران وأحمد بن محمد بن أبي نصر وبين أبي بصير وهو عاصم
بن حميد.

ويؤيد ذلك مضافاً إلى عدم ملائمة طبقة ابن أبي نجران وابن أبي نصر للرواية عن أبي بصير مباشرة، توسط
عاصم بن حميد بين [عبد الرحمن] بن أبي نجران وأبي بصير في عددٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال
الحديث، ج ٩، ص ٤٧٤.

٢. في الوسائل والنوادر: «وَأَنْ».

٣. في «بخ»: «وَتَزِيدَهَا». وفي الوافي: «بأن تزيدكَ، أي في الأجل. وتزيدها، أي في الأجر».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والنوادر. وفي المطبوع: - «ولها».

٥. في التهذيب: «بأجر».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٨، ح ١١٥٢، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٨١، ح ١٨٢، بسنده عن أبي
بصير، عن أبي جعفر^٥. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٨٦، عن أبي بصير، عن أبي جعفر^٥، مع زيادة
في أوله وآخره. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦٥، ح ٢١٩١٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤، ح ٢٦٥١٧.

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ؛

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ^١، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ مُتَعَةً، فَيَتَزَوَّجُهَا عَلَى شَهْرٍ، ثُمَّ إِنَّهَا تَقَعُ^٢ فِي قَلْبِهِ^٣، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ شَرْطُهُ^٤ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَهَا فِي أَجْرِهَا، وَيَزِدَادَهُ^٥ فِي الْإِيَّامِ قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ إِيَّامُهُ الَّتِي شَرَطَ عَلَيْهَا؟

فَقَالَ: «لَا»، لَا يَجُوزُ شَرْطَانِ^٦ فِي شَرْطٍ.

قُلْتُ: فَكَيْفَ^٧ يَصْنَعُ؟

١. في السند تحويل. وللمصنف إلى أبان بن تغلب ثلاثة طرق وهي:

الأول: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن إبراهيم بن الفضل.

الثاني: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهران، عن محمد بن أسلم، عن إبراهيم بن الفضل الهاشمي.

الثالث: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن علي، عن محمد بن أسلم، عن إبراهيم بن الفضل الهاشمي.

٢. في «ن»، بخ: «يقع».

٣. في الوافي: «إنها تقع في قلبه، أي موقع القبول والحب والهوى».

٤. في «بح»: «شرط».

٥. في الوافي: «وتزداد».

٦. في الوافي والوسائل والتهذيب: - «لا».

٧. في الوافي: «الشرطان هما المذتان المتخالفتان والأجران المتباينان. في شرط، أي في عقد واحد. شرطاً جديداً، أي عقداً جديداً».

وفي مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٢٤٤: «قوله عليه السلام: لا يجوز شرطان، قال الفاضل الأستر آبادي: أي أعلان في عقد واحد، فكذلك لا يجوز عقد جديد قبل انفساخ العقد الأول. انتهى. أقول: لعل المراد بالشرط ثانياً الزمان على طريق المجاز المشاكلة، وبالشرطين العقدان، أي لا يتعلّق عقدان بزمان واحد، ويحتمل أن يكون المفروض زيادة الأجل والمهر في أثناء المدّة تعويلاً على العقد السابق من غير تجديد، فيكون بمنزلة اشتراط أجلين ومهرين في عقد واحد، والأوسط أظهر».

٨. في «م»، بن، جد، والوسائل: «كيف».

قَالَ: «يَتَصَدَّقُ عَلَيْهَا بِمَا بَقِيَ مِنَ الْأَيَّامِ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ شَرْطاً جَدِيداً».^٢

٩٩٦٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ، قَالَ:

إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ مُتَعَةً، كَانَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ لِعَیْرِهِ، فَإِذَا أَرَادَ هُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا،

لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ عِدَّةٌ، يَتَزَوَّجُهَا إِذَا شَاءَ.^٤

١٠٣ - بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْأَجْلِ

٩٩٦٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ،

عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُشَارِطُهَا مَا شَاءَ مِنَ الْأَيَّامِ».^٥

٩٩٦٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ مُتَعَةً سَنَةً، أَوْ أَقَلَّ، أَوْ

أَكْثَرَ؟^٦

قَالَ:^٧ «إِذَا كَانَ شَيْئاً مَعْلُوماً^٨ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

١. في «بف»: «ما».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٨، ح ١١٥٣، معلقاً عن الكليني. وفي رسالة المتعة، ص ١٣، ح ٣٢، وخلاصة الإيجاز، ص ٥٤، الباب ٣، مراسلاً عن أبيان بن تغلب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦٥، ح ٢١٩١٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٧، ح ٢٦٥٢٤.

٣. في «بن» والوسائل: «منه».

٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧٥، ح ٢١٩٣٩؛ وج ٢٣، ص ١٢٣٨، ح ٢٣١٢٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٤، ح ٢٦١٥٨.

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٦، ح ١١٤٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥١، ح ٥٥٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦٢، ح ٢١٩٠٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩، ح ٢٦٥٠٢؛ و ص ٥٨، ح ٢٦٥٢٧.

٦. في الوسائل والناوادر: «والمراة».

٧. في الاستبصار: «و أقفل وأكثر».

٨. في «م»، ن، ب، ج، بف، جده: «قال».

٩. في «بن، جده» وحاشية «م»: «وشيء معلوم».

قَالَ: قُلْتُ: وَتَبَيَّنُ بِغَيْرِ طَلَاقٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ».^١

٣/ ٩٩٦٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَمَتَّعَ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ سَاعَةً، أَوْ سَاعَتَيْنِ؟^٢

فَقَالَ: «السَّاعَةُ وَالسَّاعَتَانِ لَا يُوقَفُ عَلَى حَدِّهِمَا، وَلَكِنَّ الْعَزْدَ

١. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٦، ح ١١٧٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥١، ح ٥٥٣، معلقاً عن الكليني. النوار للأشعري، ص ٨٨، ح ٢٠٢، عن محمد بن إسماعيل بن بزيغ، عن أبي الحسن عليه السلام، مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦٣، ح ٢١٩٠٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٨، ح ٢٦٥٢٥.

٢. هكذا في «م»، ن، بح، يخ، بف، بن، جت، والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «جد» والمطبوع: «بالمرأة».

٣. قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: ساعة أو ساعتين، الساعة في اللغة غير محدودة، ومعناه مدة قليلة من الزمان، وأما المحدود في اصطلاح أهل النجوم، وهو المعروف في زماننا؛ أعني جزء من أربعة وعشرين جزء من اليوم بلبلة، وهي الساعة المستوية، أو جزء من ليل أو نهار، وهي الساعة المعوجة، فالظاهر صحة التأجيل بها إن كان طريق إلى تعيينها، كما في زماننا بالآلات المعدة، وأما في عصر الأئمة عليهم السلام فلم يكن تعيينها ممكناً لجميع الناس في جميع البلاد، وآلات الساعة كانت خاصة ببعض البلاد لبعض الأغنياء، والأسطربالاب وسائر آلات المنجمين لم تكن متيسرة».

٤. في «بح»: «لا توقف». وفي «جت» بالتاء والياء معاً. وفي التهذيب: «ولا يتوقف».

٥. في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٢٤٥: «قوله عليه السلام: لا يوقف على حدّهما، أي ليس لهما حدّ ينضب بالحسّ عادة، فلعلّها انقضت في أثناء المجامعة، أو أنّ للساعة اصطلاحات مختلفة من الساعات النجومية والزمانية وغيرهما».

٦. في المرأة: العرد في أكثر النسخ بالعين والراء المهملتين، وهو كناية عن المرة من الجماع، قال الفيروزآبادي: العرد: الصلب الشديد المتصب، والذكر المتشرب المتصب، وعزد السهم في الرمية: نفذ منها. ويمكن أن يكون بالزاي المعجمة، قال الفيروز آبادي: عزد جاريته كضرب: جامعها. وفي بعض نسخ التهذيب «العودة بالواو». والمشهور بين الأصحاب أنّه لا يجوز التعيين بالمرة والمرة مجزئة عن الزمان المقدر، وقال الشيخ في التهذيب والنهاية: يصحّ العقد الواقع على هذا الوجه، وينقلب دائماً، واستدلّ عليه برواية هشام بن سالم، والروايتان اللتان وردتا بصحّته ضعيفتا السند لا يتمسك بهما، نعم لو ذكرت المرة والمرة مع تعيين الأجل صحّ، لعدم «المؤمنون عند شروطهم»، فلا يجوز له الزيادة عن العدد المشروط

وَالْعَزْدَيْنِ^١، وَالْيَوْمَ وَالْيَوْمَيْنِ وَاللَّيْلَةَ^٢ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ^٣.

٩٩٧ / ٤. مُحَمَّدٌ^٤، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ^٥، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ، ٤٦٠ / ٥

قَالَ:

أُرْسِلْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: كَمْ أَذْنَى أَجَلِ الْمُتَعَةِ؟ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَمَتَّعَ الرَّجُلُ بِشَرْطِ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٦.

٩٩٧ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ رَجُلٍ سَمَاءً، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَزْدٍ^٧ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ، وَلَكِنْ إِذَا فَرَعَ فَلْيَحْوِلْ وَجْهَهُ، وَلَا يَنْظُرْ»^٨.

غير إذنهما، ولا يتعين عليهما فعل، ولا يخرج عن الزوجية إلا بانقضاء المدة، فيجوز له الاستمتاع منها بعد فعل المشروط بغير الوطي، وهل يجوز له الوطي بإذنهما؟ قيل: نعم، لأن ذلك حكمها فإذا أذنت جاز، وقيل: لا؛ لأن العقد لا يتضمن سوى ذلك العدد. ولعل الأول أقرب. وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٣٤ (عرد)، (عرد): النهاية: ٤٥٠.

١. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب: «العود والعودين».

٢. في «ن» و«ي»: «والثلاثة». وفي الاستبصار: «والليلة».

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٦، ح ١١٤٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥١، ح ٥٥٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦٣، ح ٢١٩٠٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٨، ح ٢٦٥٢٦.

٤. في «بن» وحاشية «م» والوسائل: «+ بن يحيى».

٥. في «بن» والوسائل: «عن محمد بن خالد». وهو سهو؛ فقد روى أحمد بن محمد عن محمد بن خالد كتاب خلف بن حماد، وتكرر هذا الطريق في بعض الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٧٦، الرقم ٢٧٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٥٦.

٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦٤، ح ٢١٩١٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٩، ح ٢٦٥٢٩.

٧. في «ج»: «عدد». وفي الوافي عن بعض النسخ والتهذيب: «عود».

٨. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٧، ح ١١٤٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥١، ح ٥٥٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦٤، ح ٢١٩١١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٩، ح ٢٦٥٢٨.

١٠٤ - بَابُ الرَّجُلِ يَتَمَتَّعُ بِالْمَرْأَةِ مَرَارًا كَثِيرَةً

٩٩٧٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^١، عَنْ

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ^٣ الْمُتَعَّةَ^٤، وَيَنْقِضِي^٥ شَرْطَهَا، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا رَجُلٌ آخَرُ حَتَّى^٦ بَانَتْ مِنْهُ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا^٧ الْأَوَّلُ حَتَّى^٨ بَانَتْ مِنْهُ ثَلَاثًا، وَتَزَوَّجَتْ ثَلَاثَةَ أَزْوَاجٍ: يَحِلُّ^٩ لِلأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؟

قَالَ: نَعَمْ، كَمَا شَاءَ، لَيْسَ هَذِهِ مِثْلُ الْحَرَّةِ، هَذِهِ مُسْتَأْجَرَةٌ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْإِمَاءِ^{١٠}.

٩٩٧٣ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ،

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١} فِي الرَّجُلِ يَتَمَتَّعُ مِنَ الْمَرْأَةِ الْمَرَاتِ^{١٢}، قَالَ: «لَا بَأْسَ، يَتَمَتَّعُ

مِنْهَا مَا شَاءَ»^{١٣}.

١. في «ن»، بج، جت: «أصحابه».

٢. في التهذيب: «تتزوج» بدل «الرجل يتزوج».

٣. في «بخ»: «المرأة».

٤. في الوافي: «ويقضي».

٥. في الوافي والتهذيب: «حين».

٦. في «بخ، بخ، بف» وحاشية «جت»: «تزوجها». وفي التهذيب: «+الرجل».

٧. في الوافي: «حين».

٨. في «ن» والوافي: «أيحل».

٩. التهذيب، ج ٧، ص ٢٧٠، ح ١١٥٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧٥، ح ٢١٩٤٠؛ الوسائل، ج ٢١،

ص ٦٠، ح ٢٦٥٣٠؛ وج ٢٢، ص ١٦٩، ح ٢٨٣٠٣.

١٠. في الوافي: «المرار».

١١. التهذيب، ج ٧، ص ٢٧٠، ذيل ح ١١٥٨، من دون الإسناد إلى المعصوم^{١٤}، مع اختلاف بسير. الوافي، ج ٢٢،

ص ٦٧٦، ح ٢١٩٤١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٦٠، ح ٢٦٥٣١؛ وج ٢٢، ص ١٧٠، ح ٢٨٣٠٤.

١٠٥ - بَابُ حَبْسِ الْمَهْرِ عَنْهَا إِذَا أَخْلَفَتْ

٩٩٧٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَتَرْوِّجُ الْمَرْأَةَ شَهْرًا^٢، فَتَرِيدُ مِنِّي الْمَهْرَ كَمَلًا، وَأَتَخَوَّفُ^٣ أَنْ تُخْلِفَنِي.

فَقَالَ: «لَا يَجُوزُ» أَنْ تَحْبِسَ^٤ مَا قَدَرْتَ عَلَيْهِ، فَإِنْ هِيَ أَخْلَفَتْكَ، فَخُذْ مِنْهَا بِقَدْرِ مَا ٤٦١/٥
تُخْلِفُكَ^٥.

٩٩٧٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ، وَعَلِمَ أَنَّ لَهَا
زَوْجًا، فَمَا أَخَذَتْهُ فَلَهَا بِمَا اسْتَحَلَّ^٦ مِنْ فَرْجِهَا، وَيَحْبِسُ.....»

١. في «بف»: «عليها». ٢. في «بح»: «- شهرًا».

٣. في «ن» بح، يخ، بف، جت: «فأتخوف».

٤. في «م» بخ، بن، جد: «يجوز» بدل «لا يجوز». وفي الوسائل: «قال: يجوز» بدل «فقال: لا يجوز». وفي الوافي: «لفظة «لا» ليست في بعض النسخ، وهو أوفق بما بعده من الأخبار فيكون معنى «فخذ منها»: فاحبس منها، كما في الخبر الآتي». الخبر الآتي هو الخبر الثالث هاهنا.

٥. في خلاصة الإيجاز والمتعة: «قال: احبس» بدل «فقال: لا يجوز أن تحبس».

٦. رسالة المتعة، ص ١٣، ح ٣٣؛ وخلاصة الإيجاز، ص ٥٥، الباب ٣، مرسلًا عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧١، ح ٢١٩٢٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٦١، ح ٢٦٥٣٣.

٧. في المرأة: «قوله عليه السلام: فلها بما استحلَّ، يمكن حمله على الجهل وعلى ما إذا كان بقدر مهر المثل. وقال السيد عليه السلام: إذا تبين فساد عقد المتعة، فإن كان قبل الدخول فلا شيء لها، فإن كان قد دفع إليها أو بعضه استعادها منها، وهذا موضع وفاق. وإن كان بعد الدخول فقد اختلف الأصحاب في حكمه على أقوال: أحدها: أن لها ما أخذت ولا يلزمها أن يعطيها ما بقي؛ اختاره المفيد والشيخ في النهاية، ولم يفرق بين أن تكون عالمة أو جاهلة. ويشكل بأنها إذا كانت عالمة تكون بغياً ولا مهر لبغياً.

عَنْهَا^١ مَا بَقِيَ عِنْدَهُ^٢.

٩٩٧٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَتَزَوِّجُ الْمَرْأَةَ شَهْرًا، فَأُخْبِسُ عَنْهَا شَيْئًا؟
قَالَ^٥: «نَعَمْ، خُذْ مِنْهَا بِقَدْرِ مَا تُخْلِفُكَ، إِنْ كَانَ نِصْفَ شَهْرٍ^٦، فَالْغُصْفُ، وَإِنْ كَانَ ثَلَاثًا
فَالثَّلَاثُ^٧».

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٨، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩ مِثْلَهُ^{١٠}.

٩٩٧٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ^{١١}: الرَّجُلُ^{١٢} يَتَزَوِّجُ الْمَرْأَةَ مَتْنَعَةً تَشْتَرِطُ^{١٣} لَهُ^{١٤} أَنْ تَأْتِيَهُ كُلَّ يَوْمٍ

وثنائها: إن كانت عالمة فلا شيء لها، وإن كانت جاهلة فلها مجموع المسمى؛ اختاره المحقق وجماعة.
ويشكل بأن المسمى إنما يلزم بالعقد الصحيح لا بالفاسد.

وثالثها: أنها لا شيء لها مع العلم، ولها مهر المثل مع الجهل، وهل المراد بمهر المثل مهر المثل لتلك المدة أو مهر المثل للزواج الدائم؟ قولان؛ أظهرهما الأول.

ورابعها: أنه لا شيء لها مع العلم، ومع الجهل يلزمه أقل الأمرين من المسمى ومهر المثل. وراجع: النهاية، ص ٤٩١؛ نهاية المرام، ج ١، ص ٢٣٦.

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦١، ح ١١٢٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧٢، ح ٢١٩٢٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٦٢، ح ٢٦٥٣٧.

٣. في «بخ» والتهذيب: - «بن إبراهيم».

٤. في «م»، بن، جد، والوسائل: «فقال».

٥. في التهذيب: «الثلث».

٦. في «م»، بن، جد، وحاشية «بخ» والوسائل: - «بن عيسى».

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٠، ح ١١٢٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧١، ح ٢١٩٢٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٦١، ذيل ح ٢٦٥٣٤.

٨. في الوسائل: - «الرجل».

٩. في «م»، جد، «يشترط». وفي «بف» بالتاء والياء معاً. وفي «بخ»: «تشرط». وفي الوافي: «بشرط».

١٠. في الوافي: - «له».

حَتَّى تَوْفِيَهُ شَرْطَهُ، أَوْ تَشْتَرِطَ^١ أَيَّاماً مَعْلُومَةً تَأْتِيهِ فِيهَا^٢، فَتَعْدِرَ^٣ بِهِ، فَلَا تَأْتِيهِ عَلَى مَا شَرْطُهُ^٤ عَلَيْهَا، فَهَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُحَاسِبَهَا عَلَى مَا لَمْ تَأْتِهِ مِنَ الْأَيَّامِ، فَيُخْبِسَ عَنْهَا مِنْ مَهْرِهَا^٥ بِحِسَابِ ذَلِكَ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يَنْظُرُ^٦ مَا قَطَعْتَ مِنَ الشَّرْطِ، فَيُخْبِسَ عَنْهَا مِنْ مَهْرِهَا بِمِقْدَارِ^٧ مَا لَمْ تَفِ لَهُ، مَا خَلَا أَيَّامَ الطَّمْنِ^٨؛ فَإِنَّمَا لَهَا؛ فَلَا يَكُونُ عَلَيْهَا إِلَّا مَا حَلَّ لَهُ فَرَجُهَا^٩».

٩٩٧٨ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمٍ، قَالَ:

كُتِبَ إِلَيْهِ الرَّيَّانُ بْنُ شَبِيبٍ - يَغْنِي أبا الْحَسَنِ عليه السلام -: الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ مُتَعَةً بِمَهْرٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَأَعْطَاهَا بَغْضَ مَهْرِهَا، وَأَخْرَجَتْهُ بِالْبَاقِي، ثُمَّ دَخَلَ بِهَا، وَعَلِمَ بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَوْفِيَهَا بِبَاقِي مَهْرِهَا أَمَّا^{١٠} زَوْجَتُهُ نَفْسَهَا، وَلَهَا زَوْجٌ مَقِيمٌ مَعَهَا، أَوْ يَجُوزُ لَهُ حَبْسُ بَاقِي مَهْرِهَا، أَمْ لَا يَجُوزُ؟

فَكُتِبَ عليه السلام: «لَا يُعْطِيهَا^{١١} شَيْئاً؛ لِأَنَّهَا عَصَتْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ»^{١٢}.

١. في «م»، بخ، بف، بن، جد، والوافي والوسائل: «أو يشترط».

٢. في الوسائل: - «فيها».

٣. القُدْر: ضدُّ الوفاء، ونقض العهد، يقال: غدره وغدر به، أي نقض عهده. راجع: المصباح المنير، ص ٤٤٣؛

القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٩ (غدر).

٤. في «بخ، بف، جت» والوافي: «شرط».

٥. في الوسائل: - «من مهرها».

٦. في الوسائل: + «إلى».

٧. في الوسائل: «مقدار».

٨. هكذا في «م»، ن، بخ، بف، جت، جد، والوافي. وفي «بن» والوسائل: «ولا يكون لها إلا ما أحلَّ له فرجها». وفي المطبوع: «ولا يكون له إلا ما أحلَّ له فرجها».

٩. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧٢، ح ٢١٩٣٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٦١، ح ٢٦٥٣٥.

١٠. في الوسائل: «أنتها».

١١. في «ن، بف» والوافي: «ولا تعطها».

١٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧٣، ح ٢١٩٣٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٦٢، ح ٢٦٥٣٨.

١٠٦ - بَابُ أَنَّهَا مُصَدَّقَةٌ عَلَى نَفْسِهَا

- ١ / ٩٩٧٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِثْرِاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:
- قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي أَكُونُ فِي بَعْضِ الطَّرَقَاتِ، فَأَرَى الْمَرْأَةَ الْخَسَنَاءَ، وَلَا أَمَنْ أَنْ تَكُونَ^١ ذَاتَ بَغْلٍ، أَوْ مِنَ الْعَوَاهِرِ^٢.
- قَالَ: «لَيْسَ هَذَا عَلَيْكَ، إِنَّمَا عَلَيْكَ أَنْ تُصَدِّقَهَا فِي نَفْسِهَا»^٣.
- ٢ / ٩٩٨٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ مُيْسِرٍ^٤، قَالَ:
- قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَلْقَى الْمَرْأَةُ بِالْفَلَاةِ^٥ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ، فَأَقُولُ لَهَا: هَلْ^٦ لَكَ^٧ زَوْجٌ؟ فَتَقُولُ: لَا، فَأَتَزَوَّجُهَا؟
- قَالَ: «نَعَمْ، هِيَ الْمُصَدَّقَةُ عَلَى نَفْسِهَا»^٨.

١. في «بح، بف»: «أن يكون».
٢. «العواهر»: جمع العاهرة، وهي الزانية؛ من القهر بمعنى الزنى، قال ابن الأثير: «قد عَهَرَ يَعْهَرُ عَهْرًا وَعُهْرًا، إِذَا أُنِيَ الْمَرْأَةُ لَيْلًا لِلْفَجْرِ بِهَا، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الزِّنَى مَطْلَقًا». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٢٦ (عهر).
٣. رسالة المتعة، ص ١٤، ح ٣٧؛ وخلاصة الإيجاز، ص ٥٦، الباب ٣، مرسلاً عن أبان بن تغلب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٥٥، ح ٢١٣٦٠.
٤. تقدّم الخبر في ح ٩٦٩١ عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عمر بن أبان الكلبي، عن ميسرة. واستظهرنا أَنَّ الصواب في العنوان هو ميسر، كما استظهرنا سقوط الواسطة بين فضالة وبين ميسر في سندنا هذا.
٥. «الغلاة»: المغارة، أو القفر من الأرض؛ لأنها قُليت عن كل خير، أي قُطعت وعُزلت، أو هي الأرض التي لا ماء فيها، أو هي الصحراء الواسعة. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٦٤ (فلا).
٦. في «ن، بف، بن» والوافي والوسائل، ح ٢٦٤٤٢ والكافي، ح ٩٦٩١: «هل».
٧. في «ن» والتهذيب والاستبصار: «ألك».
٨. الكافي، كتاب النكاح، باب التزويج بغير ولي، ح ٩٦٩١. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٣٧٧، ح ١٥٢٦: «

١٠٧ - بَابُ الْأَبْكَارِ^١

٩٩٨١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٢ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْبِكْرَ مُتَعَةً، قَالَ: «يَكْرَهُ^٣، لِلْعَنِيبِ^٤
عَلَى أَهْلِهَا»^٥.

٩٩٨٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
الْحَكَمِ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْحَلَالِ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ^٧ يَتَمَتَّعَ بِالْبِكْرِ^٨ مَا لَمْ يُفْضِ إِلَيْهَا^٩
مَخَافَةَ^{١٠} كَرَاهِيَةِ^{١١} الْعَنِيبِ عَلَى أَهْلِهَا»^{١٢}.

٩٩٨٣ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ^{١٣} أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

«والاستبصار، ج ٣، ص ٢٢٣، ح ٨٣٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢١، ص ٣٥٥، ح ٢١٣٦٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٦٩، ح ٢٥٥٩٨؛ وص ٣٠١، ح ٢٥٦٧٧؛ وج ٢١، ص ٣٠، ح ٢٦٤٤٢.

١. في حاشية «بف»: «باب تزويج البكر متعة».

٢. في الوافي: - «قال».

٣. في «بج»: «نكره». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٤. في «ن، بن» وحاشية «م، جد»: «العيب».

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٥، ح ١١٠١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٦، ح ٥٣٠، بسندهما عن محمد بن أبي عمير.

٦. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦١، ح ٤٥٩٢، معلقاً عن حفص بن البختري. الوافي، ج ٢١، ص ٣٥٧، ح ٢١٣٦٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٤، ذيل ح ٢٦٤٥٦.

٧. في «م، بن، جد» وحاشية «بج»: - «بن عيسى».

٨. في «بن» والوسائل: «البكر».

٩. يقال: أفضى الرجل إلى امرأته، أي باشرها وجامعها، وأفضاها، إذا جعل مسلكها واحداً. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٥ (فضا).

١٠. في «م، بن، جد» والوافي والوسائل: - «مخافة».

١١. في «م، ن، جد»: «كرهه».

١٢. رسالة المتعة، ص ١٠، ح ١٤؛ وخلاصة الإيجاز، ص ٤٧، الباب ٣، مرسلاً عن جميل بن دراج، عن أبي عبد

الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٥٨، ح ٢١٣٦٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢، ح ٢٦٤٤٧.

١٣. في «ن»: - «محمد».

٤٦٣/٥ أَبِي حَمْزَةَ^١، عَنْ نَعْبُضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْبَكْرِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ مُتَعَةً، قَالَ: «لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَفْتَضَّهَا»^٢.

٩٩٨٤ / ٤. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ^٤ يَتَمَتَّعُ مِنَ الْجَارِيَةِ الْبَكْرِ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ»^٥ مَا لَمْ يَسْتَغْضِرْهَا»^٦.

٩٩٨٥ / ٥. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ:

١. ورد الخبر في النوادر المنسوب إلى الأشعري، ص ٨٨، ح ٢٠٤، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن حمزة قال: قال بعض أصحابنا لأبي عبد الله عليه السلام: البكر يتزوّجها الرجل إلخ.

ومحمد بن حمزة في سند النوادر محزّف والصواب محمد بن أبي حمزة كما في ما نحن فيه؛ فقد روى محمد بن أبي عمير كتاب محمد بن أبي حمزة - وهو الشمالي - وتكرّرت روايته عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٨٥، الرقم ٩٦١؛ الفهرست للطوسي، ص ٤١٩، الرقم ٦٤٦؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٠٣-٤١٢.

وأما ما ورد في الوسائل، ج ١٦، ص ٥٠، ح ٢٠٩٥٤ نقلاً من عقاب الأعمال وفي البحار، ج ٢٥، ص ٢٩٧، ح ٦١ نقلاً من رجال الكشي من رواية محمد بن أبي عمير عن محمد بن حمزة، فقد ورد في ثواب الأعمال، ص ٣٢٢، ح ١٢ ورجال الكشي، ص ٢٩٩، الرقم ٥٣٤، محمد بن أبي حمزة على الصواب.

٢. في «م»، ن، جت، جد، والوافي والوسائل: «يفتضّها». يقال: افتضّ فلان جاريته واقتضّها، إذا افترعها، أي أراق فروعها، أي دمه، والمراد إزالة البكارة. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠٧ (ففضض)؛ وج ٨، ص ٢٥٠ (فزع).

٣. النوادر للأشعري، ص ٨٨، ح ٢٠٤، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن حمزة «الوافي»، ج ٢١، ص ٣٥٨، ح ٢١٣٦٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢، ح ٢٦٤٤٨.

٤. في الوسائل: «- عن الرجل».

٥. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل: «به».

٦. في المرأة: «قوله: ما لم يستغفرها، أي لم يجدها صغيرة غير بالغة فلا يصح العقد حينئذٍ، أو ما لم يوجب صغارها وذللها، والأوّل أظهر». وراجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٣ (صغر).

٧. الوافي، ج ٢١، ص ٣٥٨، ح ٢١٣٦٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦، ح ٢٦٤٦١.

٨. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن»، «يح»:- «عليّ عن أبيه عن».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: الْجَارِيَةُ ابْنَةٌ كَمْ لَا تُسْتَضَى؟ ابْنَةٌ^١ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ؟

فَقَالَ: «لَا، ابْنَةٌ تَسْبَعُ لَا تُسْتَضَى^٢، وَأَجْمَعُوا كُلَّهُمْ عَلَى أَنَّ ابْنَةَ تَسْبَعُ لَا تُسْتَضَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي عَقْلِهَا ضَعْفٌ، وَإِلَّا فَإِذَا هِيَ^٣ بَلَغَتْ تِسْعًا فَقَدْ بَلَغَتْ»^٤.

١٠٨ - بَابُ تَزْوِيجِ الْإِمَاءِ

٩٩٨٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «لَا يَتَمَتَّعُ بِالْأَمَةِ^٥ إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهَا»^٦.

٩٩٨٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ عَيْسَى بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ^٧ يَتَزَوَّجَ الْأَمَةُ مُتَعَةً بِإِذْنِ مَوْلَاهَا»^٨.

١. في الوسائل: «أُبْنَتْ» بدل «ابنة».

٢. في المرأة: «قوله: لا تستضي، أي لا تعد صبيّة، بل تعد بالغة. وقيل: أي لا تخدع، قال الفيروز آبادي: تصباها: خدعها وفتنها. والأوّل أصوب». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٧ (صبو).

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «بن» والوسائل: - «هي». وفي المطبوع: «فهي إذا».

٤. الوافي، ج ٢١، ص ٣٦٠، ح ٢١٣٧٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦، ح ٢٦٤٦٢.

٥. في «جت» -: «الرضا».

٦. في «بخ، بف» -: «الأمة».

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٧، ح ١١٠٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٦، ح ٥٣١، بسندهما عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. قرب الإسناد، ص ٣٦٤، ح ١٣٠٤، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٨٩، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٦٥، ح ٢١٣٨٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠، ح ٢٦٤٧٥.

٨. في الوافي: «وأن».

٩. التهذيب، ج ٧، ص ٣٢٥، ح ١٣٧٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٩، ح ٧٩٣، بسند آخر، وتعام الرواية هكذا: «ولا يصلح نكاح الأمة إلا بإذن مولاه». الوافي، ج ٢١، ص ٣٦٥، ح ٢١٣٨٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠، ح ٢٦٤٧٦.

٩٩٨٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٢ ﷺ: هَلْ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَمَتَّعَ مِنَ^٣ الْمَمْلُوكَةِ بِإِذْنِ أَهْلِهَا وَلَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا رَضِيَتْ الْحُرَّةُ».

قُلْتُ: فَإِنْ أَذْنَبَ^٤ الْحُرَّةُ، يَتَمَتَّعُ مِنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٥.

٩٩٨٩ / ٤. وَرَوِيَ^٦ أَيْضاً: «أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْأَمَةِ^٧ عَلَى الْحُرَّةِ»^٨.

٩٩٩٠ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَنَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩ ﷺ، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ^{١٠} يَتَمَتَّعَ الرَّجُلُ^{١١} بِأَمَةِ الْمَرْأَةِ، فَأَمَّا أَمَةُ الرَّجُلِ، فَلَا يَتَمَتَّعُ بِهَا^{١٢} إِلَّا بِأَمْرِهِ»^{١٣}.

١. في «م»، بن، جد، والوسائل -: «بن عيسى». ٢. في الوافي: «+ الرضا».

٣. في «ن»، يخ، بف، -: «من». ٤. في «ن»، يخ، بف، والوافي: «فإن رضيت».

٥. النوائد للأشعري، ص ٨٨، صدرح ٢٠٢، إلى قوله: «رضيت الحرّة». وفي التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٧،

ح ١١١١؛ والاعتصار، ج ٣، ص ١٤٦، ح ٥٣٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل

بن بزيع، عن الرضا^{١٤} ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٦٦، ح ٢١٣٨٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١،

ح ٢٦٤٨٠. ٦. في «م»، بن، جت، جد،: «الأمّة».

٧. الوافي، ج ٢١، ص ٣٦٦، ح ٢١٣٨٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١، ح ٢٦٤٨١.

٨. في «ن»، يخ، بف، جت، والوافي: «أن». ٩. في الوسائل -: «الرجل».

١٠. في «بن»: «منها».

١١. في «ن»، يخ،: «بإذنه». وفي الوافي: «هذه الأخبار الثلاثة مخالفة للقرآن ولظاهر ما تقدّم عليها، فيشكل العمل

بها، ويأتي في باب تزويج الإمام والعبيد أيضاً ما يخالفها». والخبران الآخران هما اللذان روايا في التهذيب،

ج ٧، ص ٢٥٧ و ٢٥٨، ح ١١١٤ و ١١١٥.

وفي المرأة: «يدلّ على جواز التمتع بأمة المرأة بغير إذنها، وعمل به الشيخ في النهاية وجماعة، والمشهور عدم

١٠٩ - بَابُ وَقُوعِ الْوَلَدِ

٩٩٩١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَأَحْمَدَ بْنِ

مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ^٢ إِنْ حَبِلَتْ^٣؟ قَالَ: «هُوَ وَلَدُهُ»^٤.

٩٩٩٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٥، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَغَيْرِهِ، قَالَ:

الْمَاءُ مَاءُ الرَّجُلِ يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ^٦، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا^٧ جَاءَ وَلَدًا^٨ لَمْ يُنْكِرْهُ^٩. وَشَدَّدَ فِي

إِنْكَارِ^{١٠} الْوَلَدِ^{١١}.

«الجواز» لمخالفته لظاهر الآية، حيث قال تعالى: «فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ» [النساء: (٤): ٢٥] والأخبار الكثيرة، مع أن الأصل في الأخبار الواردة بذلك واحد، وهو سيف بن عميرة. ويمكن حمله على التمتع اللغوي، ويكون المراد عدم الاستبراء. وراجع: النهاية، ص ٤٩٠؛ السرائر، ج ٢، ص ٦٢١؛ مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٢٢٢؛ مسالك الأنهار، ج ٧، ص ١٧٤؛ مستند الشيعة، ج ١٦، ص ١٨٠.

١٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٨، ح ١١١٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٩، ح ٧٩٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢١، ص ٣٦٦، ح ٢١٣٨٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩، ح ٢٦٤٧٢.

١. في السند تحويل يعطف «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٢. في «م» بن، جد» وحاشية «بف»:- «له أرايت».

٣. في «م» ببح، ببح، ببح، جد» وحاشية «بف» والوافي والتهذيب: «حملت».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٩، ح ١١٥٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥٢، ح ٥٥٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر. الزوائد للأشعري، ص ٨٢، ضمن ح ١٨٤، بسنده عن عاصم، عن محمد بن مسلم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧٤، ح ٢١٩٣٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٧٠، ح ٢٦٥٥٩.

٥. في الاستبصار:- «وعن أبيه»، لكنه مذكور في بعض نسخه.

٦. في الوسائل، ح ٢٦٥٦٠: «يشاء». وفي الوافي: «يضعه حيث شاء، أي له أن يعزل وأن لا يعزل».

٧. في «ب» ببح، ببح، ببح، جد» والتهذيب والاستبصار: «إن».

٨. في التهذيب والاستبصار: «وبرلده». ٩. في «بف»: «لم ينكر».

١٠. في التهذيب: «إنكاره».

١١. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٩، ح ١١٥٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥٢، ح ٥٥٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢١، ص ٣٦٦، ح ٢١٣٨٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩، ح ٢٦٤٧٢.

٩٩٩٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُخْتَارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ

يَزِيدَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنِ الشَّرْطِ فِي الْمُنْعَةِ؟

فَقَالَ: «الشَّرْطُ فِيهَا بِكَذَا وَكَذَا إِلَى كَذَا وَكَذَا»^١، فَإِنْ قَالَتْ: نَعَمْ، فَذَاكَ لَهُ جَائِزٌ، وَلَا تَقُولُ^٢ - كَمَا أَنْهَى^٣ إِلَيَّ أَنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ^٤ - الْمَاءُ مَائِي، وَالْأَرْضُ لَكَ، وَلَسْتُ أَسْقِي أَرْضَكَ الْمَاءَ، وَإِنْ نَبَتَ هُنَاكَ نَبْتُ^٥ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ، فَإِنْ شَرَطْنِي^٦ فِي شَرْطٍ

ج ٢٢، ص ٦٧٥، ح ٢١٩٣٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٧٠، ح ٢٦٥٦٠؛ وفيه، ص ٧١، ح ٢٦٥٦٣، إلى قوله: «يضعه حيث شاء».

١. في التهذيب والاستبصار: - «بن المختار».

٢. في الاستبصار: «محمد بن الحسين عن عبد الله بن الحسين» والمذكور في بعض نسخه: «محمد بن الحسن عن عبد الله بن الحسن».

٣. في «م، بن، جت، جد» والوسائل: «الشرط فيها بكذا إلى كذا». وفي التهذيب والاستبصار: «الشرط فيها كذا إلى (الاستبصار: و) كذا».

٤. في الوسائل: «فإذا».

٥. في التهذيب والاستبصار: - «له».

٦. في «م، ن، جد» والوافي: «ولا يقول». وفي التهذيب: «ولا نقول». وفي الاستبصار: «ولا أقول».

٧. في «بف»: «انتهى».

٨. في «بف»: «انتهى».

٩. في «بف»: «انتهى».

١٠. في «بف»: «انتهى».

١١. في الوافي: «أنهني إلي، أي بلغني. ولست أسقي أرضك الماء، أي أعزل عنك الماء. والنبت كناية عن الولد. والشرطان هما الإفضاء إليهما وعدم قبول الولد، وإنما فسدا لتنافييهما شرعاً. وقيل: بل المراد بأحد الشرطين شرط الله لقبول الولد، والآخر شرط الرجل لنفيه، وفسادهما لتضادهما، ولعل ما قلناه أصوب».

وفي مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٢٥٣: «قوله عليه السلام: فَإِنْ شَرَطْنِي: أي قيدي متنافيين في عقد واحد: أحدهما: شرط الله بلزوم الولد، والثاني: اشتراط عدمه. وقال الفاضل الأسترآبادي: أحدهما: التصرف في الأرض، وثانيهما: أن نتيجة التصرف ليس لي».

وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «الظاهر أن المراد بشرطين المتعة وعقد الإجارة؛ فإنه تمتع بلفظ الإجارة فأدخل أحدهما في الآخر، وهذا غير جائز. وقال العلامة في القواعد وابن إدريس والمحقق: هي في

فَاسِدٌ، فَإِنْ^١ زُرِقَتْ وَلَدًا قَبْلَهُ^٢، وَالْأَمْرُ وَاضِحٌ، فَمَنْ^٣ شَاءَ التَّلْيِيسَ عَلَى نَفْسِهِ لَبَسَ^٤.

١١٠- بَابُ الْمِيرَاثِ^٥

٩٩٩٤/١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٧ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ^٨ مُتْعَةً^٩: «إِنَّهُمَا يَتَوَارَثَانِ مَا^{١٠} لَمْ يَشْتَرِطَا^{١١}، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ بَعْدَ النِّكَاحِ^{١٢}».

المدة المتخللة ذات بعل لا يجوز لها النكاح بغيره ولا نكاح أختها؛ لصدق جمع الأختين، ولو مات أحدهما في المدة ثبت على ما ذكر أحكام العقد من التحريم بالمصاهرة دون المهر والعدة.

١. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وإن».

٢. في التهذيب: «فتلقه». وفي الاستبصار: «قبلته».

٣. في «ن» بـ: «بما».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٩، ح ١١٥٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥٣، ح ٥٥٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧٣، ح ٢١٩٣٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٧٠، ح ٢٦٥٦١.

٥. في حاشية «بف»: «باب التوارث في المتعة».

٦. في التهذيب والاستبصار: - «عن ابن بكير». والظاهر ثبوته؛ لعدم ثبوت رواية ابن فضال - وهو الحسن بن علي - عن محمد بن مسلم المتوفى سنة ١٥٠، مباشرة.

٧. في «بغ»: - «المرأة». ٨. في «بغ»: «المتعة».

٩. في الوسائل والكافي، ح ٩٩٥٤؛ والتهذيب والاستبصار والناظر: «إذا».

١٠. في الوافي: «جعل في التهذيبيين متعلق الشرط في هذا الخبر الأجل دون الميراث مستدلاً عليه بقوله ﷺ في رواية ابن تغلب المتقدمه: إن لم يشترط كان تزويج مقام، جمعاً بين الأخبار، وإنما كان الشرط المعتبر ما كان بعد النكاح؛ لأن الشرط فرع العقد، فما لم يتحقق الأصل لم يتحقق الفرع، والبعد يشمل المعنى؛ لأنه في مقابلة القبل، وهذا الحكم مأخوذ من قوله سبحانه: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيزَةِ» [النساء (٤): ٢٤]. ورواية ابن تغلب هي الرواية ٩٩٤٨.

١١. الكافي، كتاب النكاح، باب في أنه يحتاج أن يعيد عليها الشرط بعد عقدة النكاح، ح ٩٩٥٤. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٥، ح ١١٤٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٥٥٠، معلقاً عن الكليني. التوادر للأشعري، ص ٨٣،

٩٩٩٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «تَزْوِجُ الْمُتَعَةِ نِكَاحَ بِمِيزَاتٍ وَنِكَاحَ بِغَيْرِ مِيزَاتٍ،
فَإِنْ^١ اشْتَرَطَتْ^٢ كَانَ، وَإِنْ لَمْ تَشْتَرِطْ^٣ لَمْ يَكُنْ^٤».
• وَرَوَى أَيْضاً: «لَيْسَ بَيْنَهُمَا مِيزَاتٌ، اشْتَرِطَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ^٥».

١١١ - بَابُ نَوَادِرَ^٦

٩٩٩٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ يَشْرِ^٩ بْنِ
حَمْرَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، قَالَ:
بَعَثْتُ إِلَيَّ ابْنَتَهُ عَمَّ^{١٠} لِي كَانَ^{١١} لَهَا مَالٌ كَثِيرٌ^{١٢}: قَدْ عَرَفْتُ كَثْرَةَ مَنْ يَخْطُبُنِي مِنْ

«ح ١٨٦، بسنده عن بكير، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٥٩، ح ٢١٩٠٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧،
ح ٢٦٤٩٥؛ وص ٦٦، ح ٢٦٥٤٧».

١. في «م» بن، جد: «وإن». وفي الوافي والوسائل: «إن».

٢. في «بع، بف، جد»: «اشترطته». وفي التهذيب والاستبصار: «إن اشترط الميراث» بدل «فإن اشترطت».

٣. في «بع، بخ، بف» والتهذيب: «لم يشترط». وفي «جت» بالناء والياء معاً. وفي «جد»: «لم تشرط».

٤. في «م»: «- وإن لم تشرط لم يكن».

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٤، ح ١١٣٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٩، ح ٥٤٦، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد،

ص ٣٦٢، ح ١٢٩٥، بسند آخر عن الرضا، عن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٥٧،

ح ٢١٨٩٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٦٦، ح ٢٦٥٤٦؛ وج ٢٦، ص ٢٣٠، ح ٣٢٨٩٤.

٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٥٨، ح ٢١٩٠٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣٠، ح ٣٢٨٩٥.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع والمرأة: «باب النوادر».

٨. في الوافي «محمد بن أحمد» بدل «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد». والظاهر أنه محرف من «محمد،

عن أحمد».

٩. هكذا في «م» ن، بع، بخ، بف، بن، جت، جد» والوسائل. وفي المطبوع والوافي ومرأة العقول: «بشير».

١٠. في خلاصة الإيجاز والمتعة: «عمّة».

١١. في «بع، بخ، بف» وخلاصة الإيجاز والمتعة: «- كان».

١٢. في الوسائل، ح ٢٦٥٦٧: «- كان لها مال كثير».

الرِّجَالِ، فَلَمْ^١ أَرْوُجْهُمْ نَفْسِي، وَمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ رَغْبَةً فِي الرِّجَالِ غَيْرَ أَنَّهُ^٢ بَلَّغَنِي أَنَّهُ
أَحَلَّهَا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ، وَبَيَّنَّهَا^٣ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سُنَّتِهِ، فَحَرَّمَهَا^٤ زُفَرٌ،
فَأَخْبَنْتُ أَنْ أَطِيعَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَوْقَ عَرْشِهِ، وَأَطِيعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَعْصِي زُفَرٌ^٥،
فَتَزَوَّجَنِي^٦ مُتَعَةً.

فَقُلْتُ لَهَا: حَتَّى أَدْخَلَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ^٧، فَأُسْتَشِيرُهُ، قَالَ^٨: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ،
فَخَبَّرْتُهُ^٩، فَقَالَ: «افْعَلْ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكُمَا^{١٠} مِنْ زَوْجٍ^{١١}».

٩٩٩٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^{١٢}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ

١. في خلاصة الإيجاز والمتعة: «ولم». ٢. في خلاصة الإيجاز والمتعة: «أَنَّ المتعة».

٣. في «بن» والوسائل، ح ٢٦٣٩٦ وخلاصة الإيجاز والمتعة: «وسنَّها».

٤. في «يح»: «وحَرَّمَهَا».

٥. في خلاصة الإيجاز والمتعة: «عمر». وفي الوافي: «زفر كناية عن عمر، ويتكرر في كلام الشيعة». وفي مرآة
المعقول، ج ٢٠، ص ٢٥٤: «إنما عتبر عن عمر بزفر تقيّة؛ لاشتراكهما في الوزن والعدل التقديري، وهو اسم
لبعض فقهاء المخالفين أيضاً».

٦. في «يح» وحاشية «يح»: «رسوله» بدل «رسول الله». وفي خلاصة الإيجاز والمتعة: «أطيع الله ورسوله» بدل
«أطيع الله عزَّ وجلَّ فوق عرشه وأطيع رسول الله».

٧. في خلاصة الإيجاز والمتعة: «عمر». ٨. في «يح»: «فَزَوَّجَنِي».

٩. في «م» وحاشية «يح»: «أبى عبد الله». ١٠. في خلاصة الإيجاز: «- قال».

١١. في المتعة: «فدخلت فاستشترته» بدل «قال: فدخلت عليه، فخبَّرته».

١٢. في خلاصة الإيجاز: «عليها».

١٣. في المتعة: «- صَلَّى الله عليكما من زوج». وفي الوافي: «من زوج، بيان للإيهام الواقع في علّة الدعاء، كما
يقال: عزَّ من قائل».

١٤. رسالة المتعة، ص ٩، ح ١١؛ وخلاصة الإيجاز، ص ٤٣، الباب ٢، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٢١،
ص ٣٤١، ح ٢١٣٣٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤، ح ٢٦٣٩٦؛ و ص ٧٣، ح ٢٦٥٦٧.

١٥. هكذا في «م»، ن، يح، يخ، بف، بن، جت، والوافي وهامش المطبوع. وفي «جد» والمطبوع: «أحمد بن
محمد».

وما أنبتناه هو الظاهر؛ فقد روى محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى [بن عبيد] في عددٍ

يُونُس^١، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ^٢ يَتَزَوَّجُ^٣ الْمَرْأَةَ مُتَعَةً أَيْامًا مَعْلُومَةً، فَتَجِبَتْهُ^٤ فِي بَعْضِ أَيَّامِهَا، فَتَقُولُ^٥: إِنِّي قَدْ بَغَيْتُ قَبْلَ مَجِيئِي إِلَيْكَ بِسَاعَةٍ أَوْ يَوْمٍ: هَلْ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا وَقَدْ أَقْرَتْ لَهُ بِبَغْيِهَا^٦؟
قَالَ: «لَا يَنْبَغِي^٧ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا»^٨.

٤٦٦/٥ ٩٩٩٨/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٩، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَدْخَلَ جَارِيَتَهُ يَتَمَتَّعُ بِهَا، ثُمَّ أَنْسَى أَنْ يَشْتَرِطَ^{١٢} حَتَّى وَاقَعَهَا: يَجِبُ^{١٣} عَلَيْهِ^{١٤} حَذُّ الرَّأْيِ؟

«من الأستاذ. والمقام من مظانَّ تحريف محمد بن أحمد بـ «أحمد بن محمد» دون العكس؛ لما ورد في كثير من الأسناد جدًّا من رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٤٤-٤٤٥؛ وج ١٨، ص ٣٦٨.

هذا، وقد ظهر ممَّا رَوَوْهُ التحريفيين في ما ورد في الوسائل من «أحمد بن محمد بن عيسى» بدل «محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى».

١. في الوسائل: - «عن يونس».

٢. في «بن، جد» والوسائل: «رجل».

٣. في الوسائل: «تزوَّج».

٤. في «بح»: «فتجب».

٥. في «بف»: «تقول».

٦. في «م، ن، بح، بخ، بف، جت» والوافي: «أو يوم».

٧. في «م، ن، بن، جد»: «+ ويحل».

٨. في «م»: «+ يبغيتها».

٩. في المرأة: «وقوله عليه السلام: لا ينبغي، ظاهره الكراهة، كما ذهب إليه أكثر الأصحاب، مع أنَّ قولها بعد العقد لعلَّه غير مسموع».

١٠. الوافي، ج ٢١، ص ٣٥٢؛ ح ٢١٣٥٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٧٤، ح ٢٦٥٦٨.

١١. في «بح، بخ»: - «بن محمد».

١٢. في الفقيه والتهذيب: - «أن يشترط».

١٣. في «ن» والتهذيب، ج ٧: «أوجب».

١٤. في «بخ»: - «عليه».

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يَتَمَتَّعُ بِهَا^١ بَعْدَ النِّكَاحِ^٢، وَیَسْتَفِيزُ اللَّهَ مِمَّا أَتَى^٣».

٩٩٩٩ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِنَا^٥، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ

عِيسَى بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ بَكَّارِ بْنِ كَرْدَمَ، قَالَ:

قُلْتُ لِإِبْنِ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَلْقَى الْمَرْأَةَ، فَيَقُولُ لَهَا: زَوِّجِينِي نَفْسِكَ شَهْرًا، وَلَا

يُسَمِّي الشَّهْرَ بَعِيْنِهِ، ثُمَّ يَمْضِي^٦ فَيَلْقَاهَا^٧ بَعْدَ سِتِّينَ.

١. في الوافي: «أدخل جارية، أي بيته. يتمتع بها، أي لیتمتع بها. ثم أنسى، على البناء للمفعول. أن يشترط، أي يأتي بالعقد. يتمتع بها، أي يأتي بصيغة التمتع». وذكر مثله في المرأة، ثم قال: «فالمراد التمتع بصيغة التمتع، ويحتمل أن يكون المراد بالتمتع المعنى اللغوي، وبالنكاح الصيغة، والاستغفار لتدارك ما وقع نسياناً، أو لما صدر عنه من التقصير والتهاون الموجب للنسيان».

٢. في «بن، جد»، والوسائل: - «النكاح».

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٩، ح ١٩٢٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن زرعة، عن سماعة. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٩، ح ١٨٤، بسنده عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة؛ الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٦، ح ٤٦١٠، معلقاً عن زرعة، عن سماعة. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦٧، ح ٢١٩١٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٧٤، ح ٢٦٥٦٩.

٤. الظاهر أن السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا. والمراد من أحمد بن محمد هو ابن خالد البرقي؛ فقد روى هو عن عمر بن عبد العزيز في المحاسن، ص ٣٦٣، ح ٩٩ بواسطة محمد بن علي، وفي ص ٤١٤، ح ١٦٣ بواسطة أحمد بن عيسى. والظاهر أن المراد به أحمد بن محمد بن عيسى، كما يدل عليه ورود الخبر في الكافي، ح ١١٦٠٢، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن عمر بن عبد العزيز. ويؤكد ذلك أن أحمد بن محمد بن خالد يروي عن زرعة [بن محمد] في أكثر أسانده بواسطة واحدة، وفي بعضها بواسطتين.

وأما احتمال كون المراد من أحمد بن محمد في سندنا هذا هو شيخ الكليني، فلا دليل عليه، لا لعدم رواية أحمد بن محمد شيخ المصنف عن عنوان مبهم؛ لما ورد في الكافي، ح ٤٧٤٧ من رواية أحمد بن محمد الكوفي عن بعض أصحابه، ولما ورد في الكافي، ح ٨٠٦٧ من رواية أحمد بن محمد عن حذته عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص، ولما ورد في الكافي، ح ٩٥٠٠ و ١٠١٨٠ و ١٠٢٨٩ من رواية أحمد بن محمد العاصمي عن حذته. بل لعدم اجتماع أحمد بن محمد المشترك بين العاصمي وابن عقدة - وهما من مشايخ المصنف - مع عمر بن عبد العزيز في سند من أسناد الكافي، بل ولا في شيء من الأسناد في ما تتبعناه.

٥. في «بخ، بف»، «أصحابه». ٦. في «بخ»: «تمضي». وفي «بخ»: «مضي».

٧. في «بخ»: «فلقاه». وفي خلاصة الإيجاز والمتعة: «فبلغها».

قَالَ: فَقَالَ: «لَهُ شَهْرَةٌ إِنْ كَانَ سَمَاءَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَاءَهُ، فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا».^٢

١٠٠٠٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالرَّجُلِ^٣ يَتَمَتَّعُ بِالْمَرْأَةِ عَلَى حُكْمِهِ، وَلَكِنْ
لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ حَدَّثَ^٤ بِهِ حَدَّثَ، لَمْ يَكُنْ لَهَا مِيرَاثٌ^٥».

١٠٠٠٦ / ٦. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مُتَعَةً، ثُمَّ وَثَبَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا،
فَزَوَّجُوهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا عَلَانِيَةً، وَالْمَرْأَةُ امْرَأَةٌ صَدِيقٌ، كَيْفَ الْحِيلَةُ؟
قَالَ: «لَا تُمْكِنُ زَوْجُهَا مِنْ نَفْسِهَا حَتَّى يَنْقَضِيَ^٦ شَرْطُهَا وَعِدَّتُهَا».

قُلْتُ: إِنْ شَرْطُهَا سَنَةٌ، وَلَا يَصْبِرُ لَهَا^٧ زَوْجُهَا وَلَا أَهْلُهَا^٨ سَنَةً؟

-
١. في «م»، بح، بن، جد، والوسائل وخلاصة الإيجاز والمتعة: «فإن».
 ٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٦٧، ح ١١٥٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن بعض رجاله، عن عمر بن عبد العزيز. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٥، ح ٤٦٠٩، معلقاً عن بكار بن كردم. خلاصة الإيجاز، ص ٤٩، الباب ٣، مرسلأ عن بكار بن كردم؛ رسالة المتعة، ص ١١، ح ٢١، مرسلأ عن ابن بكار، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦٧، ح ٢١٩١٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٧٢، ح ٢٦٥٦٤.
 ٣. في الوسائل، ح ٢٦٥٧٠ وخلاصة الإيجاز والمتعة: «أن».
 ٤. في «بح، بنخ»: «المرأة».
 ٥. في الوافي: «على حكمه، أي على أن يعطيها ما شاء من غير تعيين للمهر حين العقد».
 ٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل وخلاصة الإيجاز والمتعة. وفي المطبوع: «إن أحدث».
 ٧. في المرأة: «ظاهر أكثر الأصحاب اتفاقهم على عدم جواز تفويض البضع في المتعة، وأنه لا بد فيه من تعيين المهر. ويمكن حمل الخبر على أنها وكلته في تعيين المهر فعينه وأجرى الصيغة بعد التعيين ويكون قوله عليه السلام: لا بد أن يعطيها، محمولاً على تأكيد الاستحباب».
 ٨. رسالة المتعة، ص ١٤، ح ٣٦؛ وخلاصة الإيجاز، ص ٥٦، الباب ٣، مرسلأ عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٦٩، ح ٢١٩٢١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٧٥، ح ٢٦٥٧٠، وفيه، ص ٦٧، ح ٢٦٥٤٨، وتام الرواية فيه: «إن حدث به حدث لم يكن لها ميراث».
 ٩. في الوافي: «تنقضي».
 ١٠. في الوافي: «- لها».
 ١١. في «بنخ»: «- زوجها ولا أهلها».

قَالَ: «فَلْيَتَّقِ اللَّهَ زَوْجَهَا الْأَوَّلَ، وَلْيَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا بِالْأَيَّامِ، فَإِنَّهَا^١ قَدْ ابْتَلَيْتِ، وَالذَّارُ ذَارٌ هَذُنَّة^٢، وَالْمُؤْمِنُونَ فِي تَقِيَّةٍ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ^٣ تَصَدَّقَ عَلَيْهَا بِأَيَّامِهَا، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا، كَيْفَ تَصْنَعُ؟
قَالَ: «إِذَا خَلَا الرَّجُلُ بِهَا^٤، فَلْتَقُلْ^٥ هِيَ: يَا هَذَا، إِنَّ أَهْلِي وَتُبُّوا عَلَيَّ، فَزَوَّجُونِي مِنْكَ بِغَيْرِ أَمْرِي، وَلَمْ يَسْتَأْذِنُونِي، وَإِنِّي^٦ الْآنَ قَدْ رَضِيتُ، فَاسْتَأْذِنِ أَنْتِ^٧ الْآنَ، فَتَزَوَّجْنِي^٨ تَزَوِيجاً صَحِيحاً فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ»^٩.

١٠٠٠٢ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ: ٤٦٧/٥

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ مُتَعَةً، فَيَحْمِلُهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ؟

فَقَالَ: «يَجُوزُ النِّكَاحُ الْآخَرُ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا»^{١٠}.

١. في «جد»: «وإنها».

٢. الهذنة: السكون، والهذنة: الصلح والمواعدة بين المسلمين والكفار وبين كل متحاربين اسم من هادنه، أي صالحه. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٥٢ (هدن).

٣. في «م»، «جد» والوافي والفتية: «فإن».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «بها».

٥. في «بخ»، «بف»: «فليقل».

٦. في «بخ، جت»: «وأناء».

٧. في «بخ»: «أنت».

٨. في حاشية «جد»: «فزوّجني».

٩. الفتية، ج ٣، ص ٤٦٢، ح ٤٥٩٩، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٨٦، ح ٢١٩٦٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٧٥، ح ٢٦٥٧١.

١٠. في الوافي: «يعني يجوز هذا في النكاح الآخر، وهو الدائم. ولا يجوز في هذا، يعني المنقطع، ولعلّه إذا رضى جاز».

وفي المرأة: «ظاهره أنّه سأل السائل عن حكم المتعة، وأجاب عليه السلام بعدم جواز أصل المتعة تقيّة. وحمله الوالد العلامة عليه السلام على أنّ المعنى أنّه لا يجب على المتمتعة إطاعة زوجها في الخروج من البلد، كما كانت تجب في الدائمة. أقول: ويحتمل على بعد أن يكون المراد بالنكاح الآخر المتعة، أي غير الدائم، أي يجوز أصل العقد

٨/١٠٠٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نُوحِ بْنِ شَعْبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى عَمَرٍ، فَقَالَتْ: إِنِّي زَنْيْتُ فَطَهَّرْنِي، فَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُرْجَمَ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: كَيْفَ زَنْيْتَ؟ فَقَالَتْ: مَزَزْتُ بِالْبَادِيَةِ، فَأَصَابَنِي عَطَشٌ شَدِيدٌ، فَاسْتَسْقَيْتُ أُغْرَابِيًا، فَأَبَى أَنْ يَسْقِيَنِي إِلَّا أَنْ أُمَكِّنْتُهُ مِنْ نَفْسِي، فَلَمَّا أَجْهَدَنِي الْعَطَشُ وَخِفْتُ عَلَى نَفْسِي، سَقَانِي فَأُمَكِّنْتُهُ مِنْ نَفْسِي. فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: تَزْوِيجٌ^٢ وَرَبُّ الْكُفْبَةِ^٤».

ولا يجوز جبرها على الإخراج عن البلد.

وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: ولا يجوز هذا، لعل الوجه فيه أن المنقطعة نكاحها مؤجل، فيتركها الزوج في غير وطنها، وهذا يضر بها، بخلاف الزوجة الدائمة».

١١. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧٦، ح ٢١٩٤٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٧٧، ح ٢٦٥٧٣.

١. في «بف» - «إني».

٢. في «ن، بن» والوسائل: «قالت».

٣. في الوافي: «إنما كان تزويجاً لحصول الرضا من الطرفين ووقوع اللفظ الدال على النكاح والإنكاح فيه وذكر المهر وتعيينه والمرة المستفادة من الإطلاق القائمة مقام ذكر الأجل».

وفي هامش الوافي عن المحقق الشعراني: «قوله: وقوع اللفظ الدال على النكاح، ليس في الخبر دال على النكاح، ولكن لا بأس بأن يحمل على أن اللفظ صدر منهما ولم ينقل إلينا، ويحتمل أن يراد به أنه كالتزويج؛ لمكان الضرورة وحفظ النفس».

وفي المرأة: «لعل المراد والمعني بهذا الخبر أن الاضطراب يجعل هذا الفعل بحكم التزويج ويخرجه عن الزنى، والظاهر أن الكليني حمّله على أنها زوجته نفسها متعة بشرية من ماء، فذكره في هذا الباب. وهو بعيد؛ لأنها كانت متزوجة وإلا لم تستحقّ الرجم بزعم عمر. إلا أن يقال: إن هذا أيضاً كان من خطائه، لكن الأمر سهل؛ لأنه باب النوادر». وفي هامش الكافي المطبوع: «محمول على وقوع النكاح بينهما بمهر معين، وهو سقاية الماء».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥، ح ٥٠٢٨، بسند آخر، وفيه هكذا: «وفي رواية محمد بن عمر وبن سعيد رفعه أن امرأة أتت عمر... التهذيب، ج ١٠، ص ٤٩، ح ١٨٦، بسند آخر عن محمد بن عمرو بن سعيد، عن بعض أصحابنا، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٤، ح ١٥٥، عن بعض أصحابنا، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٤١، ح ٢١٣٣٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠، ح ٢٦٥٠٦.

٩ / ١٠٠٤. عَلِيٌّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَمَارِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٣: رَجُلٌ جَاءَ^٤ إِلَى امْرَأَةٍ، فَسَأَلَهَا أَنْ تَزَوِّجَهُ نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: أَرَوْجُكَ^٥ نَفْسِي عَلَى أَنْ تَلْتَمِسَ^٦ مِنِّي مَا شِئْتَ مِنْ نَظَرٍ أَوْ التَّمَّاسِ^٧، وَتَنَالَ^٨ مِنِّي مَا يَنَالُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْكَ^٩ لَا تُدْخِلُ فَرْجَكَ فِي فَرْجِي، وَتَتَلَذَّذَ بِمَا شِئْتَ؛ فَإِنِّي أَخَافُ الْفُضِيحَةَ.

قَالَ^{١٠}: «لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا اشْتَرِطَ^{١١}».

١٠ / ١٠٠٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ

الْحُسَيْنِ جَمِيعاً، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ عَمَارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٢} لِي وَبِلسَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ: «قَدْ حَرَّمْتُ عَلَيْكُمَا^{١٣} الْمُتَعَّةَ مِنْ قِبَلِي^{١٤}»

١. في «جت» والوسائل التهذيب: «+ بن إبراهيم».

٢. في «بف، بن، جد» والوافي والوسائل: «- له».

٣. في «بخ» والوافي: «جاء رجل».

٤. في الوافي: «أَنْ تَزَوِّجَهَا نَفْسَهَا».

٥. في «ن»: «أَنْ تَلْمَسَ».

٦. في «بن» والوسائل التهذيب، ح ١١٦٠: «والتماس».

٧. في «م، ن، بن، جد» والوسائل: «أَنْ». وفي التهذيب، ح ١١٦٠: «أَنَّهُ».

٨. في «م، ن، بن، جد»: «فَقَالَ». وفي الوافي والتهذيب، ح ١١٦٠: «+ وَلَا بَأْسَ».

٩. في الوافي: «يَأْتِي فِي هَذَا الْمَعْنَى حَدِيثٌ آخَرٌ فِي بَابِ شُرُوطِ الْمُتَعَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ وَإِنْ اشْتَمَلَتْ بِعَمُومِهَا الدَّائِمِ وَالْمُنْقَطِعِ إِلَّا أَنَّ الْأَطْهَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْمُنْقَطِعَ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ذِكْرُ خَوْفِ الْفُضِيحَةِ. وَفِي الْمَرْأَةِ: «وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ اشْتِرَاطِ عَدَمِ الْوُطِيِّ مُطْلَقاً، أَوْ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَلِزَوْمِهِ مَعَ عَدَمِ رِضَا الزَّوْجَةِ، وَاخْتَلَفَ فِي الْجَوَازِ مِنْ إِعْذَانِ وَرِضَاهَا».

١٠. التهذيب، ج ٧، ص ٢٧٠، ح ١١٦٠، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣٦٩، ح ١٤٩٥، بسند آخر. وفي رسالة المتعة، ص ١٣، ح ٣٤، وخلاصة الإيجاز، ص ٥٥، الباب ٣، مرسلأ عن سماعة، عن أبي عبد الله^{١١}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٤٢، ح ٢١٦٧٩: الواسل، ج ٢١، ص ٧٢، ح ٢٦٥٦٥.

١٢. في «بخ» والوافي وخلاصة الإيجاز: ص ٥٩: «عليكم».

١٣. في الوافي: «قوله^{١٢}: من قبلي، أي لا أحكم بتحريمها من قبل الله تعالى، بل ألتمس منكم تركها، أو أحكم بتحريمها لا لعدم شرعيتها رأساً، بل لتضرري بها».

مَا دُمْتُمَا بِالْمَدِينَةِ^١؛ لِاتَّكَمَا تَكْثِرَانِ الدُّخُولَ عَلَيَّ، فَأَخَافُ^٢ أَنْ تُوْخَذَا، فَيَقَالَ: هُوَ لَا يَصْحَابُ جَفْفَرٍ^٣.

٤٦٨/٥

١١٢ - بَابُ الرَّجُلِ يُحِلُّ جَارِيَتَهُ لِأَخِيهِ وَالْمَرْأَةِ تُحِلُّ جَارِيَتَهَا لِزَوْجِهَا

١٠٠٠٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَسْبُوبٍ، عَنْ

جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جَعَلْتَ فِدَاكَ، إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا قَدْ رَوَى عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ: إِذَا

أَخَلَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ جَارِيَتَهُ، فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ؟

فَقَالَ: نَعَمْ، يَا قُضَيْلٍ.

قُلْتُ لَهُ^٦: فَمَا^٧ تَقُولُ فِي رَجُلٍ عِنْدَهُ جَارِيَةٌ لَهُ^٨ نَفِيسَةٌ وَهِيَ بِكَزْرٍ، أَخَلَ لِأَخِيهِ

مَا دُونَ فَرْجِهَا، أَلَهُ أَنْ يَقْتَضَّهَا^٩؟

١. في خلاصة الإيجاز، ص ٥٩: «في المدينة». ٢. في «م» بن، والوسائل وخلاصة الإيجاز: «وأخاف».

٣. خلاصة الإيجاز، ص ٥٩، عن الكليني بإسناده عن عمار. وفي رسالة المتعة، ص ١٥، ح ٤٣؛ وخلاصة الإيجاز،

ص ٥٨، مرسلًا عن أصحابنا، عن غير واحد، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما هكذا: «عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال

لإسماعيل الجعفي وعمار الساباطي... مع اختلاف يسير. وفي رسالة المتعة، ص ١٥، ح ٤٢؛ وخلاصة

الإيجاز، ص ٥٨، مرسلًا عن سهل بن زياد، عن عدة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف الوافي،

ج ٢١، ص ٣٦٣، ح ٢١٣٨١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٣، ح ٢٦٤٢٤.

٤. في السند تحويل، فعليه ما ورد في الوسائل من «عن» بدل الواو سهو.

٥. في الفقيه: «المؤمن فرج». وفي النوادر: «المؤمن».

٦. في «م» بن، جد، والوسائل والفقيه والنوادر: «له».

٧. في التهذيب: «ما». ٨. في التهذيب: «له».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «يقْتَضُّهَا». و«يقْتَضُّهَا»، أي

يزيل قِضَّتَهَا ويذهب بها، وهي بكارتها، وقال الفَيُّومِيُّ: «ويكون الاقتضا ض قبل البلوغ وبعده، وأمَّا ابتكرها

قَالَ: «لَا»، لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا أَخْلَلَ لَهُ مِنْهَا، وَلَوْ أَخْلَلَ لَهُ قُبْلَةً مِنْهَا، لَمْ يَحِلَّ لَهُ مَا^٢ سِوَى ذَلِكَ».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ، إِنْ أَخْلَلَ لَهُ مَا دُونَ الْفَرْجِ، فَغَلَبَتْهُ الشَّهْوَةُ، فَافْتَضَّهَا؟^٣
قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لَهُ ذَلِكَ».

قُلْتُ: فَإِنْ فَعَلَ، أَيْكُونُ زَانِيًا؟

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يَكُونُ خَائِنًا، وَيَغْرُمُ لِصَاحِبِهَا عَشْرَ قِيَمَتِهَا إِنْ كَانَتْ بِكَرَاهٍ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِكَرَاهٍ فَيُصَفِّ عَشْرَ قِيَمَتِهَا».^٤

● قَالَ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ^٥: وَحَدَّثَنِي رِفَاعَةُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ^٦، إِلَّا أَنَّ رِفَاعَةَ قَالَ: الْجَارِيَةُ النَّفِيسَةُ تَكُونُ عِنْدِي^٧.

١٠٠٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

«وَاخْتَضَرَهَا وَابْتَسَرَهَا بِمَعْنَى الْاِقْتِضَاضِ فَالثَّلَاثَةُ مَخْتَصَّةٌ بِمَا قَبْلَ الْبُلُوغِ». رَاجِعُ: الْمَغْرِبُ، ص ٣٨٦؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٠٧ (قَضَض).

١. فِي «م»، بَن، جَدَّ: - «لَا».

٢. فِي التَّهْذِيبِ: - «مَا».

٣. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قَبِلْتُ وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فَافْتَضَّهَا».

٤. فِي «بَح، جَت»: «يَكُونُ» بِدُونِ هَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ.

٥. فِي «بَن، جَدَّ» وَالْوَسَائِلُ: - «يَكْرَاهُ».

٦. التَّهْذِيبُ، ج ٧، ص ٢٤٤، ح ١٠٦٤، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. النُّوَادِرُ لِلأَشْعَرِيِّ، ص ٩٢، ح ٢١٧، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

مُحَبَّبٍ. الْفَقِيه، ج ٣، ص ٤٥٥، ح ٤٥٧٦، مَعْلَقًا عَنِ جَمِيلٍ، عَنِ فَضِيلٍ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ

يَسِيرٍ. الْوَافِي، ج ٢٢، ص ٥٩١، ح ٢١٧٧٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢١، ص ١٣٢، ح ٢٦٧١٣.

٧. السَّنَدُ مَعْلَقٌ عَلَى صَدْرِهِ، فَيَجْرِي عَلَيْهِ كِلَا الطَّرِيقَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ إِلَى ابْنِ مُحَبَّبٍ.

٨. فِي التَّهْذِيبِ: «بِمِثْلِهِ».

٩. التَّهْذِيبُ، ج ٧، ص ٢٤٤، ذَيْلُ ح ١٠٦٤، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. النُّوَادِرُ لِلأَشْعَرِيِّ، ص ٩٣، ح ٢١٨، عَنِ الْحَسَنِ،

عَنِ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. الْوَافِي، ج ٢٢، ص ٥١٩، ح ٢١٧٧٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢١، ص ١٣٢،

ح ٢٦٧١٤.

وَعَلَيْ بْنِ إِزْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ أَخَلَّتْ لِابْنِهَا فَرَجَ جَارِيَتِهَا؟ قَالَ: «هُوَ لَهُ خَلَلٌ». قُلْتُ: أَفَيَجِلُّ لَهُ نَمْنَمُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَجِلُّ لَهُ مَا أَخَلَّتْهُ لَهُ».^٢

٣/١٠٠٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

عَبْدِ الْكَرِيمِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَجِلُّ لِأَخِيهِ فَرَجَ جَارِيَتِهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، لَهُ مَا أَخَلَّ لَهُ مِنْهَا».^٦

١. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «أَخَلَّتْ».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٢، ح ١٠٥٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٤٨٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٩٢، ح ٢١٧٧٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٢٨، ح ٢٦٧٠٤.

٣. في «ف» والتهذيب والاستبصار: «أَبِي عَبْدِ اللَّهِ». وربما يبدو صحته؛ فَإِنَّ عَبْدِ الْكَرِيمِ هَذَا هُوَ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرِو الْخُثْعَمِيِّ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي الْحَسَنِ عليهما السلام وروايته عن أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام غير ثابتة. لكن الخبر رواه في التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٢، ح ١٠٥٤٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٤٨٧ - باختلاف يسير - بسنده عن كَرَامَ بْنِ عَمْرٍو - وهو عبد الكريم بن عمرو - عن مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٥، الرقم ٦٤٥؛ رجال البرقي، ص ٢٤، ح ٤٨؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦١٢-٦١٣؛ و ج ٢٢، ص ٣٤٦-٣٤٧. فعليه، الظاهر وقوع سقط في السند بين عبد الكريم وأبي جعفر عليهما السلام.

ويؤيد ذلك ما ورد في النوادر المنسوب إلى الأشعري، ص ٩٠، ح ٢١٠ من نقل الخبر عن صفوان، عن العلاء، عن مُحَمَّدَ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ جَمِيعاً عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام. وهذا السند بظاهره مختل؛ فَإِنَّ ظَاهِرَ لَفْظَةِ «جَمِيعاً» تَعَدُّدَ الرَّائِي عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَقَدْ مَرَّ آنفاً عَدَمُ ثُبُوتِ رَوَايَةِ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْهُ عليه السلام. والذي يبدو للذهن لتبيين الخلل في سند النوادر أَنَّ الْأَصْلَ فِي السَّنَدِ كَانَ هَكَذَا «صفوان عن العلاء وأحمد بن محمد عن عبد الكريم جميعاً عن مُحَمَّدَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فسقط «عن مُحَمَّدَ» من السند وكتبت في هامش بعض النسخ ثم أدرجت في غير موضعها نظراً إلى كثرة روايات العلاء - وهو ابن رزين - عن مُحَمَّدَ [بن مسلم]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٥٠-٤٥٩ و ص ٤٦١-٤٦٧.

٤. في «م»، بن، جده، والنوادر: «- له».

٥. في التهذيب، ح ١٠٥٤ والاستبصار، ح ٤٨٧، «- لا بأس به».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٢، ح ١٠٥٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٤٩٠، معلقاً عن الكليني. النوادر

٤ / ١٠٠٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ امْرَأَتِي أَخَلَّتْ لِي جَارِيَتَهَا؟ فَقَالَ: «انْكحها إِنْ أَرَدْتَ». قُلْتُ: أَيْبَعُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا أَجَلَ^٢ لَكَ مِنْهَا مَا أَخَلَّتْ^٣».

٥ / ١٠١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ سُلَيْمِ الْفَرَّاءِ، عَنْ حَرِيرٍ: ٤٦٩/٥ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَحِلُّ فَرْجَ جَارِيَتِهِ لِأَخِيهِ؟ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ أَوْلَدَهَا؟

قَالَ: «يُضْمُ إِلَيْهِ وَلَدُهُ، وَيَرُدُّ^٤ الْجَارِيَةَ عَلَى^٥ مَوْلَاهَا^٦».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ؟

قَالَ: «إِنَّهُ^٧ قَدْ خَلَّلَهُ^٨ مِنْهَا، فَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ

١. للأشعري، ص ٩٠، ح ٢١٠، بسنده عن محمد وأحمد بن محمد، عن عبد الكريم جميعاً، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٢، ح ١٠٥٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٤٨٧، بسند آخر. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٢٤١، ح ١٠٥٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣٥، ح ٤٨٥، بسند آخر عن أحدهما عليهما السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٩٢، ح ٢١٧٧٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٣٣، ح ٢٦٧١٥.

١. ف «م، جد» - «وإن».

٢. في الوسائل، ح ٢٦٧٢١: «يحل».

٣. النوادر للأشعري، ص ٩٠، ح ٢٠٨، عن حماد بن عيسى، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٣، ح ١٠٦١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣٧، ح ٤٩٤؛ الوافي، ج ٢٢، ص ٥٩٢، ح ٢١٧٨٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٣٤، ح ٢٦٧٢١؛ وفيه، ص ١٢٩، ح ٢٦٧٠٦، إلى قوله: «فقال: انكحها إِنْ أَرَدْتَ».

٤. في «بح، بخ، بن، جت» والوافي: «وترد».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب، ح ١٠٧٠ والنوادر، ص ٩١. وفي المطبوع: «إلى».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت وحاشية «بح» والوافي والتهذيب، ح ١٠٧٠ والنوادر، ص ٩١. وفي «بح» والمطبوع: «صاحبها».

٧. في «يف» «وله».

٨. في «بخ» «قد أذن له».

٩. في «بخ، بن» والوسائل: «وهو».

ذَلِكَ^١.١٠١١ / ٦. عَلِيٌّ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمٍ^٣، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ،

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٤: الرَّجُلُ يَجْلُ جَارِيَتَهُ لِأَخِيهِ؟فَقَالَ^٥: «لَا بَأْسَ».قَالَ: فَقُلْتُ^٦: إِنَّهَا^٧ جَاءَتْ بِوَلَدٍ؟

قَالَ: «يَصُمُّ إِلَيْهِ وَلَدَهُ، وَيَزِدُّ الْجَارِيَةَ عَلَى صَاحِبِهَا».

١. في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٢٦٠: «يدل على كون ولد المحللة حرّاً، واختلف فيه الأصحاب، قال في المسالك: إذا حصل ولد فإن شرط في صيغة التحليل كونه حرّاً كان حرّاً ولا قيمة على الأب إجماعاً، وإن شرط كونه رقاً بني على صحة هذا الشرط في نكاح الإماء وعدمه، وإن أطلقا فللأصحاب قولان: أحدهما أنه حرّ فلا قيمة على أبيه، وهو مذهب الشيخ في الخلاف والمتأخرين. والثاني أنه رقّ، وهو قول الشيخ في المبسوط والنهاية وكتابي الأخبار». وراجع: الخلاف، ج ٣، ص ٢٣٢، المسألة ٢٣: المبسوط، ج ٤، ص ٢٤٦: النهاية، ص ٤٩٤: التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٦، ذيل ح ١٠٦٧.

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٦، ح ١٠٧٠، بسنده عن سليم الفراء: النوادر للأشعري، ص ٩١، ح ٢١٢، بسنده عن سليمان، عن حريز. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٦، صدر ح ٤٥٧٧: والتهذيب، ج ٧، ص ٢٤٦، صدر ح ١٠٦٨؛ و ص ٢٤٧، ح ١٠٧١؛ و ص ٢٤٨، صدر ح ١٠٧٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣٨، صدر ح ٤٩٧؛ و ص ١٣٩، ح ٥٠٠؛ و ص ١٤٠، ح ٥٠٣؛ والنوادر للأشعري، ص ٩٣، صدر ح ٢١٩، بسند آخر، وفي كل المصادر إلى قوله: «ويرد الجارية على مولاه» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٠١، ح ٢٣٥١٦: الوسائل، ج ٢١، ص ١٢٥، ح ٢٦٦٩٥، إلى قوله: «فقال: لا بأس بذلك»؛ و ص ١٣٦، ح ٢٦٧٢٥.

٣. في «جده» وحاشية «م» والتهذيب والاستبصار: «+ بن إبراهيم».

٤. في الفقيه والتهذيب والاستبصار والنوادر: «سليمان». والمراد من سليم هو سليم الفراء المذكور في السند السابق، وتقدم، ذيل ح ٣٥٢٨، أن الظاهر اتحاد سليم الفراء مع سليمان بن عمران الفراء مولى طربال، فلاحظ.

٥. في «ن» والتهذيب والاستبصار: «قال».

٦. في الاستبصار: «+ به».

٧. في «ينح» والتهذيب والاستبصار والنوادر: «قلت».

٨. في «م»، بح، بخ، بن، جت، جده، والتهذيب والاستبصار والنوادر: «فإنها».

قُلْتُ: ^١ إِنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ ^٢ فِي ذَلِكَ؟

قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُ ^٣، وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ» ^٤.

٧ / ١٠١٢. ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ ^٥، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: أَجْلِي لِي جَارِيَتِكَ، فَإِنِّي ^٦ أَكْثَرُهُ نَزَانِي مُنْكَشِفًا، فَتَجْلُهَا ^٧ لَهُ؟

قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا إِلَّا ذَاكَ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَمَسَّهَا وَلَا يَطْأَهَا».

وَزَادَ فِيهِ ^٨ هِشَامٌ: أَلَمْ ^٩ أَنْ يَأْتِيَهَا؟ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا الَّذِي قَالَتْ ^{١٠}» ^{١١}.

٨ / ١٠١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ امْرَأَةٍ أَخَلَّتْ لِي ^{١٢} جَارِيَتَهَا؟ فَقَالَ: «ذَاكَ ^{١٣} لَكَ».

١. في التهذيب: «وله».

٢. في الاستبصار: «إن لم يأذن» بدل «إنه لم يأذن له».

٣. في الاستبصار: «وفي ذلك».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٧، ح ١٠٣٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣٩، ح ٥٠٢، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٩٢، ح ٢١٥، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٦، ح ٤٥٧٨، معلقاً عن سليمان الفراء، عن حريز، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ١٤٠٢، ح ٢٣٥١٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٢٦، ح ٢٦٦٩٦، إلى قوله: «فقال: لا بأس».

٥. هكذا في «م»، ن، ب، ي، بن، جد. وفي «بخ» والمطبوع: «علي»، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. وفي «جت»: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».

والسند بناءً على ما أثبتناه تبعاً لأكثر النسخ - يكون معلقاً على سابقه.

٦. في «بن»: «فإنه».

٧. في «م»، ن، ب، جت، جد، وحاشية «بن»: «فحلّتها». وفي «بن» والوسائل: «فأحلّتها». وفي «بخ»: «فتحلّ».

٨. في الوافي والتهذيب: «ولا أن يطأها».

٩. في التهذيب: «فيها».

١٠. في الوسائل: «له» بدون همزة الاستفهام.

١١. في «جت»: «وله».

١٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٥، ح ١٠٦٥، معلقاً عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٩٤، ح ٢١٧٨٤؛

الوسائل، ج ٢١، ص ١٣٣، ح ٢١٧١٦.

١٣. في الاستبصار: «وفرّج».

١٤. في «ن» والتهذيب، ح ١٠٥٨ والاستبصار: «ذلك».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَتْ تَمْرُخُ؟ قَالَ^١: «وَكَيْفَ لَكَ بِمَا^٢ فِي قَلْبِهَا، فَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّهَا تَمْرُخُ، فَلَا»^٤.

٩ / ١٠١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي شَيْبَلٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ مُسْلِمٌ ابْتُلِيَ، فَقَجَرَ بِجَارِيَةِ أَخِيهِ، فَمَا تَوْبَتُهُ؟
قَالَ: «يَأْتِيهِ فَيُخْبِرُهُ، وَيَسْأَلُهُ أَنْ يَجْعَلَهُ^٥ مِنْ ذَلِكَ فِي جِلٍّ، وَلَا يَعُودُ».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَجْعَلَهُ مِنْ ذَلِكَ فِي جِلٍّ؟

قَالَ: «قَدْ لَقِيَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَهُوَ زَانٍ خَائِنٌ^٦».

قَالَ: قُلْتُ: فَالْتَّارُ مَصِيرُهُ؟

قَالَ: «شَفَاعَةُ مُحَمَّدٍ عليه السلام وَشَفَاعَتُنَا نَحِيطُ^٨ بِذُنُوبِكُمْ يَا مَعْشَرَ الشَّيْعَةِ، فَلَا

١. في «ن، بخ، بف، بن» والوسائل: «فقال».

٢. في التهذيب والاستبصار: «فقال» بدل «قال و».

٣. في «جد» وحاشية «م»: «ما».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٢، ح ١٠٥٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٤٩١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٢، ح ١٨٥٤، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع. الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٥، ح ٤٥٧٥، معلقاً عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٩٤، ح ٢١٧٨٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٢٨، ح ٢٦٧٠٥.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والفقيه. وفي المطبوع: «أن يجعل».

٦. في «بف» والوافي: - «قد».

٧. في «بخ» - «خائن».

٨. هكذا في «م، ن، بخ، بن، جت، جد» والوافي والفقيه. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تحيط».

٩. في «م، بف، بن، جت، جد» وحاشية «بخ» والوافي: «معاشر».

والمعشر: كل جماعة أمرهم واحد: المسلمون معشر، والمشركون معشر، والإنس معشر، والجن معشر، وقال الجوهري: «المعاشر: جماعات الناس، الواحد: معشر». ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٢٠٦؛ الصحاح، ج ٢، ص ٧٤٧ (عشر).

تَعُودُونَ^١ وَتَتَكَلَّمُونَ^٢ عَلَى شَفَاعَتِنَا، فَوَاللَّهِ مَا يَنَالُ^٣ شَفَاعَتَنَا إِذَا رَكِبَ هَذَا حَتَّى يُصِيبَهُ ٤٧٠/٥
أَلَمْ الْعَذَابِ، وَيَرَى هَؤُلَاءِ جَهَنَّمَ^٥.

١٠١٥ / ١٠. وَيَأْسَدُوه^٦، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صَالِحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَنْكِحُ جَارِيَةً^٧ أَمْرَاتِهِ، ثُمَّ يَسْأَلُهَا أَنْ
تَجْعَلَهُ فِي جِلٍّ، فَتَأْبَى، فَيَقُولُ: إِذَا لَأَطْلُقَنَّكَ^٨، وَيَجْتَنِبُ^٩ فِرَاشَهَا، فَتَجْعَلَهُ فِي جِلٍّ؟
فَقَالَ: «هَذَا غَاصِبٌ، فَأَيْنَ هُوَ مِنَ اللَّطْفِ»^{١٠}.

١٠١٦ / ١١. وَعَنْهُ^{١١}، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَخْدَعُ أَمْرَاتَهُ، فَيَقُولُ: اجْعَلِينِي^{١٢} فِي جِلٍّ مِنْ
جَارِيَتِكَ^{١٣}، تَمْسَحُ بَطْنِي، وَتَغْمِزُ رِجْلِي، وَمِنْ مَسِّي إِيَّاهَا؛ يَغْنِي بِمَسِّي إِيَّاهَا^{١٤} النِّكَاحُ.
فَقَالَ^{١٥}: «الْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ».

١. في «م، ن، بح، بخ، بف، جد» والوافي: «ولا تعودون». وفي «بن»: «فلا تعودوا».

٢. في «م»: «ولا تتكلمون».

٣. في «ن، بح»: «ما تنال».

٤. الهؤول: الخوف والأمر الشديد. النهاية، ج ٥، ص ٢٨٣ (هول).

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٣٩، ح ٥٠٣٤، معلقاً عن محمد بن إسماعيل، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٩٩،

ح ٢١٧٩٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٣٨، ح ٢٦٧٢٩، إلى قوله: «وهو زانٍ خائن».

٦. المراد من «يأسدونه» هو الطريق المتقدم إلى صالح بن عقبة.

٧. في «بح، جت»: «ومن».

٨. في «م، ن»: «ويجتنب». ٩. في «ن، بح، بف، جت» والفقيه: «عن».

١٠. الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٣، ح ٤٦٥١، معلقاً عن صالح بن عقبة. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٩٩، ح ٢١٧٩٨؛ الوسائل،

ج ٢١، ص ١٣٨، ح ٢٦٧٣٠.

١١. الضمير راجع إلى صالح بن عقبة المذكور في السند السابق، فيكون السند معلقاً.

١٢. هكذا في معظم النسخ. وفي «بف» والمطبوع: «اجعلني».

١٣. في الوسائل: «يعني». ١٤. في «بن»: «- إياها».

١٥. في «بن، جد» والوسائل: «قال».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ الْخَدِيعَةُ؟

قَالَ^١: «وَيَا سَلِيمَانُ، مَا أَرَاكَ إِلَّا تَخَذُهَا عَنْ^٢ بُضْعٍ^٣ جَارِيَتِهَا»^٤.

١٠١٧ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ

وَجَعِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي امْرَأَةِ الرَّجُلِ^٦ يَكُونُ^٧ لَهَا الْخَادِمُ قَدْ فَجَزَتْ، فَيَحْتَاجُ^٨

إِلَى لَبَنِهَا، قَالَ: «مَرْهَا، فَتَحْلَلْهَا^٩ يَطِيبُ^{١٠} اللَّبَنُ»^{١١}.

١٠١٨ / ١٣. وَبِإِسْنَادِهِ^{١٢}، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَعِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ مَمْلُوكَةٌ، فَوَلَدَتْ مِنْ الْفُجُورِ^{١٤}، فَكَرِهَ

١. في «م» بن، جد« والوسائل: «فقال».

٢. في الوسائل: «من».

٣. البُضْعُ: يطلق على الفرج، والجماع، وعقد النكاح. راجع: المصباح المنير، ص ٥١ (بضع).

٤. راجع: الجعفریات، ص ١٧١. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٩٩، ح ٢١٧٩٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٣٣، ح ٢٦٧١٧.

٥. يأتي الخبر في الكافي، ح ١٠٥٨٥ بنفس الإسناد من دون ذكر «عن محمد بن مسلم». ولعله الصواب؛ فإنما لم

نجد رواية سعد بن أبي خلف عن محمد بن مسلم في موضع آخر.

٦. في الوسائل، ح ٢٧٥٨٩ والكافي، ح ١٠٥٨٥. التهذيب: «المرأة» بدل «امرأة الرجل».

٧. في التهذيب: «تكون».

٨. في «ن»: «فتحتاج». وفي الوافي والكافي، ح ١٠٥٨٥: «فتحتاج». وفي الوسائل، ح ٢٧٥٨٩: «يحتاج». وفي

التهذيب: «تحتاج».

٩. في «م» بح، بن، والوافي والوسائل والكافي، ح ١٠٥٨٥. التهذيب: «فلتحللها».

١٠. في «بح»: «يطيب».

١١. الكافي، كتاب العقبة، باب من يكره لبنه ومن لا يكره، ح ١٠٥٨٥. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٠٩، ح ٣٧٠،

معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٧، ح ٢٣٤٢٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٣٩، ح ٢٦٧٣٢، و ص ٤٦٣،

ح ٢٧٥٨٩.

١٢. المراد من «بإسناده» هو الطريق المتقدم إلى ابن أبي عمير.

١٣. في «ن» بح، بخ، بف، جت« والوافي: «+قال».

١٤. في «م» ن، بح، بخ، بف، بن«: والوافي والوسائل: «فجور».

مَوْلَاهَا أَنْ تَرْضَعَ لَهُ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ جَائِزًا لَهُ^١.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «فَحَلَّ خَادِمَكَ^٢ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَطِيبَ اللَّبَنُ»^٣.

١٤ / ١٠١٩ . وَيُؤَسِّنَادُوهُ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

مُصَارِبٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا مُحَمَّدُ، خُذْ هَذِهِ الْجَارِيَةَ إِلَيْكَ تَخْدُمُكَ^٤، فَإِذَا خَرَجْتَ^٥

فَرَدَّهَا إِلَيْنَا»^٦.

١٥ / ١٠٢٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٨، عَنِ الْخُشَّابِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ إِسْحَاقَ شَعِيرٍ، عَنِ الْحَسَنِ

بْنِ عَطِيَّةٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا أَحَلَّ^٩ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ^{١٠} مِنْ جَارِيَتِهِ^{١١} قَبْلَهُ، لَمْ

يَحِلَّ لَهُ غَيْرُهَا؛ فَإِنْ^{١٢} أَحَلَّ لَهُ مِنْهَا^{١٣} دُونَ الْفَرْجِ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ غَيْرُهُ؛ وَإِنْ^{١٤} أَحَلَّ لَهُ

١. في «بغ»: - «له».

٢. في «ن»: «وجاريتك».

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨؛ ح ٢٣٤٢٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٣٩، ح ٢٦٧٣٣.

٤. في «بغ»: - «خذ».

٥. في التهذيب والاستبصار: + «وتصيب منها».

٦. قوله ﷺ: «وخرجت»، أي سافرت.

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٢، ح ١٠٥٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٤٨٨، بسندهما عن ابن أبي عمير، مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٩٢، ح ٢١٧٨١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٢٦، ذيل ح ٢٦٦٩٩.

٨. في التهذيب: - «بن إبراهيم».

٩. في «م»: «حل».

١٠. في «بغ» والتهذيب: - «للرجل».

١١. في الوافي: «جارية».

١٢. في التهذيب: «وإن».

١٣. في الوسائل: - «منها».

١٤. في «بن، جد» والوسائل: «فإن».

الْفَرْجَ، خُلَّ لَهُ جَمِيعُهَا^٢.

١٦/١٠٠٢١. عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي قَاسِمُ بْنُ عَزْوَةَ، عَنْ أَبِي

الْعَبَّاسِ الْبُقْبُقَايَ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَتَخَنُ عِنْدَهُ - عَنْ عَارِيَةِ الْفَرْجِ^٣؟

فَقَالَ^٤: «حَرَامٌ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا، ثُمَّ قَالَ^٥: «لَكِنَّ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُحِلَّ الرَّجُلُ

الْجَارِيَةَ^٦ لِأَخِيهِ^٧.

٤٧١/٥

١١٣ - بَابُ الرَّجُلِ تَكُونُ لَوْلَدِهِ الْجَارِيَةُ يُرِيدُ أَنْ يَطَّأَهَا

١٠٠٢٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ

١. في «بح»: «جميعاً».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٥، ح ١٠٦٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٩٣، ح ٢١٧٨٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٣٤، ح ٢٦٧٢٠.

٣. في «مرآة العقول»، ج ٢٠، ص ٢٦٣: «لا خلاف بين الأصحاب ظاهر في عدم وقوع التحليل بلفظ العارية». وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «لا فرق في النتيجة بين عارية الفرج وتحليله إلا أن مفهوم أحدهما غير مفهوم الآخر، فيجوز بهذا اللفظ ولا يجوز بذلك، كما مرّ نظيره في الهبة والنكاح، والحاصل أن الشارع جعل أحكاماً لمفاهيم معينة، كالنكاح والتحليل والمتعة والبيع والعارية، فإذا صرح المتعاملان بعين تلك المفاهيم ثبت الأحكام، وأما إذا عتبراً بمفهوم آخر لا يعلم أنه قصد ذلك المعنى الشرعي ذا الأحكام المخصوصة فلا حكم له».

٤. في «م»، بن، «الوسائل»، ح ٢٦٧١١؛ وقال:

٥. في الاستبصار، ص ١٤٠؛ وقال:

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٤، ح ١٠٦٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤٠، ح ٥٠٥، معلقاً عن الكليني. النوائد للأشعري، ص ٩١، ح ٢١٤، عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٢٤١، ح ١٠٥٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٤٨٦، بسند آخر، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «ولا بأس بأن يحل الرجل جاريته لأخيه». راجع: التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٦، ح ١٠٦٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣٨، ح ٤٩٨؛ و ص ١٤١، ح ٥٠٦؛ والنوادر للأشعري، ص ٩٠، ح ٢٠٩. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٩٣، ح ٢١٧٨٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٣١، ح ٢٦٧١١؛ وفيه، ص ١٢٦، ح ٢٦٦٩٧، من قوله: «ولا بأس بأن يحل».

٨. في «م»، «بح»، «بن»، «جت»، «جده»، «والوافي»: «يكون».

سِرْحَان، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ يَكُونُ^١ لِبَغْضِ وَلَدِهِ جَارِيَةً، وَوُلْدُهُ صَغَارٌ.

فَقَالَ^٢: لَا يَصْلُحُ^٣ أَنْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَقْوَمَهَا قِيمَةً عَدْلٍ^٤، ثُمَّ يَأْخُذَهَا^٥، وَيَكُونُ لَوْلَدِهِ عَلَيْهِ تَمَنُّهَا^٦.

١٠٠٢٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي

الصَّبَّاحِ^٧:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ تَكُونُ^٨ لِبَغْضِ وَلَدِهِ جَارِيَةً، وَوُلْدُهُ صَغَارٌ، هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا؟

فَقَالَ^٩: «يَقْوَمُهَا^{١١} قِيمَةً عَدْلٍ، ثُمَّ يَأْخُذَهَا، وَيَكُونُ^{١٢} لَوْلَدِهِ عَلَيْهِ تَمَنُّهَا^{١٣}»^{١٤}.

١٠٠٢٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

الْحَجَّاجِ:

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب ج ٧ والاستبصار ص ١٥٤. وفي المطبوع: «تكون».

٢. في «بن، جده» والوسائل: «قال».

٣. في الوسائل: «+ له».

٤. في الاستبصار، ص ١٥٤: «عادلة».

٥. في التهذيب، ج ٧ والاستبصار، ص ١٥٤: «ويأخذها».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٢٧١، ح ١١٦٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥٤، ح ٥٦٢، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب،

ج ٦، ص ٣٤٥، ذيل ح ٩٦٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٥٠، ذيل ح ١٦٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٢٢، ص ٥٨٣، ح ٢١٧٦٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤٠، ح ٢٦٧٣٧.

٧. في «جت»: «+ الكناني».

٨. في «م» بـ، يخ، بف، بن، جده والوسائل والتهذيب والاستبصار: «يكون».

٩. في «م» ن، بح، بف، بن والوسائل والاستبصار: «- له».

١٠. في الاستبصار: «قال».

١١. في «ن»: «+ عليه».

١٢. في التهذيب، ج ٧: «فيكون».

١٣. في التهذيب، ج ٧ والاستبصار: «قيمتها».

١٤. التهذيب، ج ٧، ص ٢٧١، ح ١١٦٣؛ ج ٨، ص ٢٠٤، ح ٧٢٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥٤، ح ٥٦٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٨٣، ح ٢١٧٦٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤٠، ح ٢٦٧٣٤.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ تَكُونُ^٢ لِابْنِهِ جَارِيَةً، أَلَهُ^٣ أَنْ يَطَّأَهَا؟

فَقَالَ: «يَقُومُهَا عَلَى نَفْسِهِ قِيمَةً»، وَيُشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ بِشَمَنِهَا أَحَبُّ إِلَيَّ^٥.

١٠٠٢٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

كُتِبَتْ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي جَارِيَةٍ لِابْنِ لِي صَغِيرٍ: أَيْجُوزُ^٦ لِي أَنْ أَطَّأَهَا؟ فَكَتَبَ: «لَا، حَتَّى تَخْلَصَهَا»^٧.

١٠٠٢٦ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاءَ عليه السلام: إِنِّي كُنْتُ وَهَبْتُ لِابْنَتِي جَارِيَةً حَيْثُ زَوَّجْتُهَا، فَلَمْ تَزَلْ عِنْدَهَا فِي بَيْتِ زَوْجِهَا حَتَّى مَاتَ زَوْجُهَا، فَرَجَعْتُ إِلَيْ هِيَ وَالْجَارِيَةُ: أَفَيَجِلُ^٨ لِي الْجَارِيَةُ أَنْ أَطَّأَهَا؟

فَقَالَ^٩: «قُومُهَا بِقِيمَةِ عَادِلَةٍ، وَأُشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ^{١٢} شِئْتَ

١. في «بف» والوافي: - «موسى».

٢. في «م، ن، ي، ب»، بن، جت» والوافي والوسائل: «يكون».

٣. في «بن»: «وله» بدون همزة الاستفهام.

٤. في «ن» والوسائل: - «قيمة».

٥. قرب الإسناد، ص ٢٨٦، ح ١١٣٠، بسند آخر. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٣٤٥، ح ٩٦٩؛ والاستبصار، ج ٣،

ص ٥٠، ح ١٦٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله وآخره. وفي كلها مع اختلاف. وراجع:

الكافي، كتاب المعيشة، باب الرجل يأخذ من مال ولده...، ح ٨٦٢٧ ومصادره. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٨٣،

ح ٢١٧٦٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤٠، ح ٢٦٧٣٦.

٦. في «بن»: «تجوز» بدون همزة الاستفهام. وفي الوسائل: «يجوز» بدونها أيضاً.

٧. في المرأة: «قوله عليه السلام: حَتَّى تَخْلَصَهَا، أَيْ مِنْ مِلْكِيَةِ الطِّفْلِ بِالتَّقْوِيمِ».

٨. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٨٤، ح ٢١٧٦٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤٠، ح ٢٦٧٣٥.

٩. في «م، جد» والتهذيب والاستبصار: «وفي».

١٠. في «م، ي، ب، بن»، الوافي: «أفتحل». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

١١. في «بن» والتهذيب والاستبصار: «قال». ١٢. في «م، بن، جد»: «وإن» بدل «ثم إن».

فَطَأَهَا^٢.

٦٠٢٧ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ^٣، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٤، فَقُلْتُ: إِنَّ بَغْضَ أَصْحَابِنَا زَوْيٌ^٥ أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكِحَ جَارِيَةَ ابْنِهِ وَجَارِيَةَ^٦ ابْنَتِهِ، وَلِيَّ ابْنَتَهُ وَابْنٌ^٧، وَلِابْنَتِي جَارِيَةً اشْتَرَيْتَهَا لَهَا مِنْ صَدَاقِهَا: أَفَيَحِلُّ^٨ لِي أَنْ أَطَأَهَا؟
فَقَالَ: «لَا»^٩، إِلَّا بِإِذْنِهَا^{١٠}.

قَالَ^{١١} الْحَسَنُ بْنُ الْجَهْمِ^{١٢}: أَلَيْسَ قَدْ جَاءَ أَنَّ هَذَا جَائِزٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ، ذَلِكَ»^{١٣} إِذَا كَانَ هُوَ سَبَبَهُ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ، وَأَوْمَأَ^{١٤} نَحْوِي بِالسَّبَابَةِ، فَقَالَ^{١٥}: «إِذَا اشْتَرَيْتَ^{١٦} أَنْتَ لِابْنَتِكَ جَارِيَةً، أَوْ لِابْنِكَ^{١٧}، وَكَانَ^{١٨} الْإِنْسُ صَغِيرًا وَلَمْ يَطَأَهَا، حَلَّ لَكَ^{١٩} أَنْ تَفْتَضَّهَا^{٢٠} فَتَنْكِحَهَا، وَإِلَّا فَلَا إِلَّا

١. في المرأة: «حمل على ما إذا كان برضا الابنة؛ لما سيأتي».

٢. التهذيب، ج ٦، ص ٣٤٥، ح ٩٧٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٥١، ح ١٦٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٨٤، ح ٢١٧٧٠؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٢٦٧، ذيل ح ٢٢٤٨٩.

٣. في التهذيب، ج ٨: «الكمندانى».

٤. في التهذيب، ج ٨: «له».

٥. في التهذيب، ج ٨: «رووا».

٦. في الاستبصار: «أو جارية».

٧. في الاستبصار: «وابن».

٨. في «م» بـ، جـ، والتهذيب والاستبصار: «فيحل» من دون همزة الاستفهام.

٩. في «بف» - «ولا».

١٠. في «جد» - «بإذنها».

١١. في «بن» والوسائل: «فقال».

١٢. في «م» ن، بـ، جـ: «جهم».

١٣. في الاستبصار: «ذلك».

١٤. في «بن» - «فأومأ» وفي «جت» - «وأوصى».

١٥. في الاستبصار: «وقال».

١٦. في الوافي: «اشتريتها».

١٧. في الاستبصار: «+ جارية».

١٨. في «بف» - «وإن كان».

١٩. في «بـخ» - «ذلك» وفي التهذيب، ج ٨: «+ وفي».

٢٠. في «بـخ» جـ، والوسائل والتهذيب، ج ٧ والاستبصار: «أن تفتضها» وفي «م» ن، بـ، جـ: «بن» والوافي «»

بِإِذْنِهِمَا»^١.١١٤ - بَابُ اسْتِبْرَاءِ الْأُمَةِ^٢

٤٧٢/٥

١/١٠٠٢٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى^٣ جَارِيَةً، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ: أَيْسْتَبْرئُ رَحِمَهَا؟
قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَحْضُ؟

فَقَالَ^٤: «أَمْرُهَا شَدِيدٌ، فَإِنْ هُوَ أَتَاهَا^٥ فَلَا يُنْزِلُ الْمَاءَ حَتَّى يَسْتَبِينَ^٦ أَوْ حَبْلِي هِيَ، أَمْ لَا؟».

قُلْتُ: وَفِي كَمْ تَسْتَبِينَ^٧ لَهُ؟

«والتهذيب، ج ٨: «أن تقبضها». و يقال: افترض فلان جاريته واقتضها، إذا افترعها، أي أراق فروغتها. والفروغة: دم البكارة. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠٧ (فضض).

١. التهذيب، ج ٧، ص ٢٧٢، ح ١١٦٤؛ وج ٨، ص ٢٠٤، ح ٧٢١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥٤، ح ٥٦٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٢، ح ٤٥٦٢، قطعة منه. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٨٤، ح ٢١٧٧١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤١، ح ٢٦٧٣٨.

٢. «استبراء الأمة»: عدم وطئها بعد شرائها حتى تحيض عنده حيضة، ثم تطهر. ومعناه: طلب براءتها من الحمل. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٣ (برأ).

٣. في «بن»: «يشترى». ٤. في «م، بن، جد»: «قال».

٥. في «مرأة العقول، ج ٢٠، ص ٢٦٥: «قوله ﷺ: إِنَّ أَمْرَهَا شَدِيدٌ، قَالَ الْوَالِدُ الْعَلَامَةُ ﷺ: أَي فِي اسْتِبْرَاءٍ وَعَدَمِ الْوُطِيِّ وَتَرْكِ الْإِنْزَالِ. قَوْلُهُ: فَإِنْ أَتَاهَا، وَإِنْ كَانَ حَرَاماً، أَوْ يَحْمِلُ عَلَى صُورَةِ الْإِخْبَارِ، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ اسْتِحْجَابٍ، كَمَا سَيَأْتِي، أَوْ يَحْمِلُ الْإِتْيَانَ عَلَى غَيْرِ الْفَرْجِ، أَيِ الدَّبْرِ وَتَرْكِ الْإِنْزَالِ؛ لِإِمْكَانِ الْحَمْلِ بِوُطِيِّ الدَّبْرِ. وَأَقُولُ: يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الْإِنْزَالِ كُنَايَةٌ عَنْ عَدَمِ الْوُطِيِّ فِي الْفَرْجِ، وَشِدَّةُ أَمْرِهَا بِإِعْتِبَارِ عَسْرِ الصَّبْرِ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ، وَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ مِنْ جَوَازِ اسْتِمْتَاعِ بِهَا فِي مَا دُونَ الْفَرْجِ، وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ الْاسْتِمْتَاعِ بِهَا مُطْلَقاً». ٦. في «جد»: «تستبين».

٧. في «م، ن، بح، بغ، بف»: «يستبين».

قَالَ: «فِي خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا»^٢.

٢ / ١٠٠٢٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ^٣ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا يَطْوُهَا:

أَيَسْتَبْرِئُ رَجَمَهَا؟

قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: جَارِيَةٌ لَمْ تَحْضُ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهَا؟

قَالَ: «أَمْرُهَا شَدِيدٌ غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ أَتَاهَا، فَلَا يُنْزَلُ عَلَيْهَا حَتَّى يَسْتَبِينَ^٤ لَهُ إِنْ كَانَ

بِهَا حَبْلٌ».

قُلْتُ: وَفِي كَمْ يَسْتَبِينَ لَهُ؟

قَالَ: «فِي خَمْسٍ^٥ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^٦.

٣ / ١٠٠٣٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ^٨، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَارِثِ^٩، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^{١٠}، قَالَ:

١. في حاشية «م»: «ليلة».

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٦٦، ح ٢٣١٩٨؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٢٥٧، ذيل ح ٢٣٦٢٢.

٣. في «م»، بف، بن، جد، والوافي والوسائل: - «قال».

٤. في «جد»: «تستبين» في الموضعين. ٥. في «م»، بن، جت، «خمس».

٦. في حاشية «م»، جد: «يومًا». وفي المرأة: «حمل على عدم كون المخبر ثقة، أو على الاستحباب».

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٦، ح ٤٥٤٧، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٢٣، ص ١٢٦٦، ح ٢٣١٩٨؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٢٥٧، ح ٢٣٦٢٢.

٨. في الوسائل، ح ٢٣٦٢٩: + «عن ابن أبي أيوب». ولم نجد في موضع توسط ابن أبي أيوب بين ابن محبوب و
بين ابن بكير.

٩. هكذا في «م»، ن، بج، بف، جت، والوسائل. وفي «بغ، بن، جد» والمطبوع: «الحرث». وهو الحارث قد
يكتب من دون الألف.

١٠. في «بن» والوسائل: «عمر». وكلا العنوانين مذكور في رجال الطوسي؛ فقد ورد في ص ٢٣٠، الرقم ٣١١٤. »

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَوْ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: الْجَارِيَةُ^١ يَشْتَرِيهَا الرَّجُلُ وَهِيَ لَمْ تُذَرِكْ، أَوْ قَدْ يَبْسُتُ مِنَ الْمَحِيضِ^٢.

قَالَ: فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ لَا يَسْتَبْرِئَهَا»^٣.

١٠٠٣١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خَفِصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٤ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأُمَّةَ مِنْ رَجُلٍ، فَيَقُولُ: إِنِّي لَمْ

أَطَاهَا، فَقَالَ: «إِنْ وَثِقَ بِهِ، فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْتِيَهَا»^٥.

٤٧٣/٥ وَقَالَ فِي رَجُلٍ يَبِيعُ الْأُمَّةَ مِنْ رَجُلٍ، فَقَالَ^٦: «عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبْرِئَ مِنْ قَبْلِ أَنْ

يَبِيعَ»^٨.

١٠٠٣٢ / ٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

«عبد الله بن عمر الذي حدّث عنه هشام بن الحارث، وفي ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٩٢: عبد الله بن عمرو الذي روى عنه ابن بكير عن هشام بن الحارث. والظاهر أنّ العنوانين مأخوذان من الأسناد أو من مصدر أخذهما من الأسناد، ويكون أحدهما محرفاً من الآخر.

١. في «بن» والوسائل: + «الصغيرة».

٢. في «ن، جت» والوسائل، ح ٢٣٦٢٩: «الحيض».

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٦، ح ٤٥٤٦، مراسلاً عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٦٧،

ح ٢٣٢٠١: الوسائل، ج ١٨، ص ٢٦٠، ح ٢٣٦٢٩، وج ٢١، ص ٨٥، ح ٢٦٥٩٠.

٤. في «م، بن، جد» والوسائل، ح ٢٣٦٣٠، والتهذيب والاستبصار: - «قال».

٥. في «بيع»: يوطأها». ٦. في «بيع»: «قال وفي».

٧. في «م، بن، جد»: «قال».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٧٣، ح ٦٠٣، والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٩، ح ١٢٨٩، بسندهما عن ابن أبي عمير. وفي

التهذيب، ج ٨، ص ١٧٣، ح ٦٠٢، والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٩، ح ١٢٨٨، بسند آخر عن العبد الصالح عليه السلام،

وتمام الرواية هكذا: «إذا اشترت جارية فضمن لك مولاهاً أنّها على طهر فلا بأس بأن يقع عليها». الوافي،

ج ٢٣، ص ١٢٦٩، ح ٢٣٢٠٨: الوسائل، ج ٢١، ص ٨٩، ذيل ح ٢٦٦٠٠، وفيه، ج ١٨، ص ٢٦٠، ح ٢٣٦٣٠،

إلى قوله: «فلا بأس بأن يأتيها».

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْجَارِيَةِ الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْخَيْضَ^١، وَيَخَافُ عَلَيْهَا الْخَبْلُ؟
فَقَالَ: «يَسْتَبْرَأُ رَجْمَهَا الَّذِي يَبِيعُهَا بِخُمْسٍ^٢ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَالَّذِي يَشْتَرِيهَا
بِخُمْسٍ^٣ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^٤.

١٠٣٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ ابْتِاعَ جَارِيَةً وَلَمْ تَطْمُثْ، قَالَ: «إِنْ كَانَتْ
صَغِيرَةً، وَلَا يَتَخَوَّفُ^٥ عَلَيْهَا الْخَبْلُ، فَلَيْسَ^٦ عَلَيْهَا عِدَّةٌ، وَلَيْطَافَهَا إِنْ شَاءَ؛ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ
بَلَغَتْ وَلَمْ تَطْمُثْ، فَإِنَّ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ».

قَالَ^٧: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً وَهِيَ خَائِضٌ؟
قَالَ: «إِذَا طَهَّرْتَ، فَلَيْمَسَهَا إِنْ شَاءَ»^٨.

١٠٣٤ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سِنَانٍ، قَالَ:

١. هكذا في «م»، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي. وفي «بخ» والمطبوع: «المحيض».

٢. في «م»، بح، بن، جد، والتهذيب، ح ٥٩٣ والاستبصار، ح ١٢٨٤: «بخمسة».

٣. في «م»، بح، بن، جد، وحاشية «جت» والتهذيب، ح ٥٩٣ والاستبصار، ح ١٢٨٤: «بخمسة».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٧٠، ح ٥٩٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٨، ح ١٢٨٤، بسندهما عن أبان، عن ربيع بن
القاسم. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٧٢، ح ٥٩٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٨، ح ١٢٨٢، بسند آخر، هكذا:
«عِدَّةُ الْأُمَةِ الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ وَهِيَ يَخَافُ عَلَيْهَا فَقَالَ: خُمْسٌ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٢،
ح ٤٨٦٧؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٧٢، ح ٦٠٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٨، ح ١٢٨٣، بسند آخر، مع اختلاف.
الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٦٤، ح ٢٣١٩٠؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٢٥٨، ح ٢٣٦٢٤؛ وج ٢١، ص ١٠٤، ح ٢٦٦٤٣.

٥. في «بف، بن»، والتهذيب والاستبصار: «ولا يَتَخَوَّفُ» بدون الواو.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «+ «به». وفي «بن»: «+ «له».

٧. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى الحلبي، والمراد من «قال» وسأنته: قال الحلبي. وسألت أبا عبد الله عليه السلام.

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٧١، ح ٥٩٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٧، ح ١٢٧٨، بسندهما عن ابن أبي عمير.
التهذيب، ج ٨، ص ١٧١، ح ٥٩٦، بسند آخر، هكذا: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجارية التي لا يخاف عليها
الخبْل. قال: ليس عليها عِدَّة». والوافي، ج ٢٣، ص ١٢٦٧، ح ٢٣٢٠٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٨٣، ذيل ح ٢٦٥٨٣.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَّةَ ، وَلَمْ تَحْضُ ؟
قَالَ : «يَغْتَرِلُهَا شَهْرًا إِنْ كَانَتْ قَدْ مُسَّتْ^١» .

قَالَ : أَفَرَأَيْتَ^٢ ، إِنْ ابْتَاعَهَا^٣ وَهِيَ طَاهِرَةٌ ، وَزَعَمَ صَاحِبُهَا أَنَّهُ لَمْ يَطْأَهَا مِنْذُ طَهَّرَتْ ؟
قَالَ : «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ^٤ أَمِينًا^٥ فَمَسَّهَا» وَقَالَ^٥ : «إِنْ ذَا^٦ الْأَمْرُ^٧ شَدِيدٌ ، فَإِنْ كُنْتَ لَا بَدْءَ^٨ فَاعِلًا فَتَحَفَّظْ^٩ ، لَا تُنْزِلْ عَلَيْهَا^{١٠}» .

٨ / ١٠٣٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ،
عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سَمَاعَةَ ، قَالَ :
سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَّةً وَهِيَ طَائِمَةٌ : أَيْسْتَبْرِي رَجَمَهَا بِخَيْضَةٍ أُخْرَى ، أَمْ
تَكْفِيهِ^{١١} هَذِهِ الْخَيْضَةُ ؟

١ . في التهذيب ، ح ٦٠١ : «ينست» .

٢ . في الوسائل ، ح ٢٣٦٣١ : «أرأيت» .

٣ . في الوسائل ، ح ٢٣٦٣١ : «إن ابتاع جارية» .

٤ . في «بغ، جت» والوافي : «عدلاً» . وفي «ن، بخ» : «+ وعدلاً» .

٥ . في «بغ، بف» : «فقال» .

٦ . في الوسائل ، ح ٢٣٦٣١ : «ذا» .

٧ . في «بغ، بف» والوافي : «لأمر» .

٨ . في «بغ» : «تستحفظ» .

٩ . في المرأة : «حمل على الكراهة ، بل هو الظاهر . وربما يستدل به على ما ذهب إليه ابن إدريس من وجوب الاستبراء مع إخبار الثقة أيضاً . ويمكن الجمع أيضاً بحمل هذا على كونه أميناً بحسب الظاهر ، والأول على كونه ثقة بحسب المعاصرة ، أو بالحمل على الثقة بالمعنى اللغوي أو الاصطلاحي ، كما فعله أكثر الأصحاب ، لكنه بعيد ؛ لأنَّ الاصطلاح طار لم يكن في زمانه عليه السلام» .

١٠ . التهذيب ، ج ٨ ، ص ١٧٢ ، ح ٦٠١ ؛ والاحتصار ، ج ٣ ، ص ٣٥٨ ، ح ١٢٨٥ ، بسندهما عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام . وفي التهذيب ، ج ٨ ، ص ١٧٣ ، ح ٦٠٤ ؛ والاحتصار ، ج ٣ ، ص ٣٦٠ ، ح ١٢٩٠ ، بسند آخر ، من قوله : «إن ابتاعها» إلى قوله : «إن كان عندك أميناً فمسها» وفي كلها مع اختلاف سير الوافي ، ج ٢٣ ، ص ١٢٦٨ ، ح ٢٣٢٠٧ ؛ الوسائل ، ج ٢١ ، ص ٨٩ ، ح ٢٦٦٠١ ؛ وفيه ، ج ١٨ ، ص ٢٥٨ ، ح ٢٣٦٢٥ ، إلى قوله : «إن كانت قد مسّت» وفيه ، ص ٢٦١ ، ح ٢٣٦٣١ ، من قوله : «قال : أفأريت إن ابتاعها» .

١١ . في «بغ» : «أو تكفيه» . وفي «بغ» : «أم يكفيه» .

فَقَالَ^١: «لَا، بَلْ تَكْفِيهِ هَذِهِ الْخَيْضَةُ، فَإِنْ اسْتَبْرَأَهَا بِأُخْرَى^٢ فَلَا بَأْسَ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ فَضْلِ^٣».

٩/١٠٠٣٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى أَمَةً: هَلْ يُصِيبُ مِنْهَا دُونَ الْغِشْيَانِ^٤ وَلَمْ يَسْتَبْرِئْهَا^٥؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا اسْتَوْجَبَهَا وَصَارَتْ مِنْ مَالِهِ، فَإِنْ مَاتَتْ كَانَتْ مِنْ مَالِهِ^٦».

١٠/١٠٠٣٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ اشْتَرَى^٩ مِنْ رَجُلٍ^{١٠} جَارِيَةً بِمَنْ مَسْمَى، ثُمَّ افْتَرَقَا.

١. في «بيع» ب، ي، ج، والوافي والوسائل، ح ٢٣٦٣٢ والتهذيب: «قال».

٢. في الوسائل: «بحيضة أخرى».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٧٤، ح ٦٠٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ١٢٨٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة بن مهران، الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٦٣، ح ٢٣١٨٩؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٢٦١، ح ٢٣٦٣٢؛ وج ٢٢، ص ٢٧٧، ح ٢٨٥٨٦.

٤. «الغشيان»: إتيان الرجل المرأة ومجامعتها. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٢٧ (غشا).

٥. في «بيع»: «ولن يستبرئها».

٦. في «م»، ن، بن، جت، جد، وحاشية «بيع» والوسائل: «وإن».

٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٦٥، ح ٢٣١٩٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٨٢، ح ٢٦٥٨٢؛ وج ٢١، ص ١٠٧، ح ٢٦٦٤٩.

٨. في «بن» وحاشية «م»، جد، والوسائل: «أحمد بن محمد». والمتكبر في الأسناد - كما تقدم غير مرة - رواية محمد بن أحمد [بن يحيى] عن أحمد بن الحسن [بن علي بن فضال] عن عمرو بن سعيد [المدائني]. والمقام كما ترى من مظانّ تحريف «محمد بن أحمد» بـ «أحمد بن محمد» دون العكس.

ويؤيد ذلك أنّ الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٨، ص ١٩٩، ح ٦٩٧ عن محمد بن أحمد بن يحيى - وقد عثر عنه بالضمير - عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمار الساباطي.

٩. في «يف»: «ويشتري».

١٠. في الوسائل: «- من رجل».

قَالَ^١: «وَجَبَ الْبَيْعُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا، وَهِيَ عِنْدَ صَاحِبِهَا حَتَّى يَقْبِضَهَا وَيُعْلِمَ صَاحِبَهَا، وَالْثَمَنُ إِذَا لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطًا فَهُوَ نَقْدٌ»^٢.

١١٥ - بَابُ السَّرَارِيِّ

١٠٠٣٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَيْكُمْ بِأُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ؛ فَإِنَّ فِي أَرْحَامِهِنَّ الْبَرَكَهَ»^٣.

١٠٠٣٩ / ٢. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٤، عَنْ أَبَانَ^٥، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اطْلُبُوا الْأَوْلَادَ مِنْ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ؛ فَإِنَّ فِي أَرْحَامِهِنَّ الْبَرَكَهَ»^٦.

١. في «بن» والوسائل: «وقال».

٢. في «بخ»: «قد نقد» بدل «فهر نقد».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٩، ح ٦٩٧، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٦٥، ح ٢٣١٩٥؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٣٦، ح ٢٣٠٨٠؛ ج ٢١، ص ١٠٧، ح ٢٦٦٥٠؛ وفيه، ج ١٨، ص ٩، ح ٢٣٠٢٢، إلى قوله: «وهي عند صاحبها».

٤. «السراري»: جمع السُرَّةِ، وهي الأمة التي بؤنتها بيتاً، وهو فُغْلِيَّةٌ منسوبة إلى السر، وهو الجماع، أو الإخفاء؛ لأنَّ الإنسان كثيراً ما يُسرّها ويستترها عن حرّته. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٨٢ (سرر).

٥. الوافي، ج ٢١، ص ٣٣٣، ح ٢١٣٢٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٨١، ح ٢٦٥٨٠.

٦. في «ن، بخ، بف، جت» والوافي: «أصحابنا».

٧. هكذا في «م، ن، بخ، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل. وفي المطبوع: - «عن أبان».

و ابن سماعة هذا، هو الحسن بن محمد بن سماعة وقد تقدّم في الكافي، ح ٣٣٤٤ رواية حميد بن زياد عن الحسن بن محمد - والمراد به ابن سماعة - عن غير واحد عن أبان عن أبي حمزة.

٨. الوافي، ج ٢١، ص ٣٣٣، ح ٢١٣٢٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٨١، ح ٢٦٥٨١.

١١٦ - بَابُ الْأَمَةِ يَشْتَرِيهَا الرَّجُلُ وَهِيَ حُبْلَى

١٠٠٤٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ

أَبِي عَمِيرٍ^١، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى^٢؛

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَمَةِ الْخُبْلَى يَشْتَرِيهَا الرَّجُلُ؟

فَقَالَ: «سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ أَبِي^٤، فَقَالَ: أَخْلَتْهَا آيَةٌ، وَحَرَّمْتُهَا آيَةٌ^٥ أُخْرَى^٦، أَنَا^٧ نَاهٍ ٤٧٥/٥

عَنْهَا نَفْسِي وَوَلَدِي».

فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا^٨ أَرْجُو أَنْ أَنْتَهِيَ إِذَا نَهَيْتَ نَفْسَكَ وَوَلَدَكَ^٩.

١٠٠٤١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^{١٠}، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

رِفَاعَةَ^{١١}، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى^{١٢}، فَقُلْتُ: أَشْتَرِي الْجَارِيَةَ، فَتَمَكَّنْتُ عِنْدِي

الْأَشْهُرَ لَا تَطْمَئِنُّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ كَثِيرٍ، فَأَرِيهَا^{١٣} النَّسَاءَ..... ←

١ . في التهذيب: - «عن ابن أبي عمير». وهو سهو؛ فإنه لم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم والفضل بن شاذان عن رفاعَةَ بن موسى مباشرة. وفي الاستبصار: «عن صفوان» بدل «عن ابن أبي عمير».

٢ . في الاستبصار: + «النخاس». ٣ . في «م»، بن، جد، والوافي والوسائل: - «آية».

٤ . في الوافي: «كَانَ الْآيَةُ الْمَحَلَّةُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَوْ مَا ظَلَمْتُمْ أَتَيْنَكُمْ﴾ [النساء (٤): ٣]، والمحزومة قوله تعالى: ﴿وَأَوْلَنْتُ الْأَحْمَالِ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ خُفْلَهُنَّ﴾ [الطلاق (٦٥): ٤].

٥ . في «بن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وَأَنَا». وفي الوافي: «فَأَنَا».

٦ . في الوسائل، ح ٢٦٦٠٩: «وَأَنَا». وفي التهذيب والاستبصار: «فَأَنَا».

٧ . التهذيب، ج ٨، ص ١٧٦، ح ٦١٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٢، ح ١٢٩٨، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ٢٣، ص ١٢٧١، ح ٢٣٢١٦؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٢٦٢، ح ٢٣٦٣٤؛ وج ٢١، ص ٩٢، ح ٢٦٦٠٩.

٨ . في الكافي، ح ٤٢٣٢: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا» بدل «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى».

٩ . في «بع، جت»: + «بن موسى». وفي الكافي، ح ٤٢٣٢: + «بن موسى النخاس».

١٠ . في «ن، بن، جد» والوسائل، ح ٢٦٦٠٩ والكافي، ح ٤٢٣٢: «وَأَرِيهَا».

٤ / ١٠٠٤٣ . سَهْلٌ^١ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، قَالَ :
 قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام : الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَهِيَ حَامِلٌ ، مَا يَجِلُّ لَهُ مِنْهَا ؟
 فَقَالَ : « مَا دُونَ الْفَرْجِ » .

قُلْتُ : فَيَشْتَرِي الْجَارِيَةَ الصَّغِيرَةَ الَّتِي لَمْ تَطْمَثْ ، وَلَيْسَتْ^٢ بِعَذْرَاءٍ ، أَيْسْتَبْرِئُهَا^٣ ؟
 قَالَ : « أَمْرُهَا شَدِيدٌ ، إِذَا كَانَ مِثْلُهَا تَغْلُقُ^٤ فَلَيْسَتْ بِرِئُفِهَا^٥ » .

٥ / ١٠٠٤٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ ، عَنْ
 زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنٍ^٦ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْجَارِيَةِ الْخُبْلَى^٧ يَشْتَرِيهَا الرَّجُلُ ، فَيُصِيبُ^٨ مِنْهَا دُونَ
 الْفَرْجِ ؟ قَالَ : « لَا بَأْسَ » .

قُلْتُ : فَيُصِيبُ^٩ مِنْهَا ذَلِكَ ؟ قَالَ : « تُرِيدُ تَغَرَّةً^{١٠} » .

ج ٢٣ ، ص ١٢٧٢ ، ح ٢٣٢١٧ ؛ الوسائل ، ج ١٨ ، ص ٢٦٣ ، ح ٢٣٦٣٥ ؛ وج ٢١ ، ص ٩١ ، ح ٢٦٦٠٨ .

١ . في « ن » ، بيع ، بف ، جت ؛ + « بن زياد » . والسند معلق على سابقه . ويروي عن سهل ، عدة من أصحابنا .

٢ . في « بخ » : « وليس » .

٣ . في الوسائل ، ح ٢٦٥٩١ : « يستبرئها » بدون همزة الاستفهام . واستبراء الأمة : عدم وطئها بعد شرائها حتى
 تحيض عنده حيضة ، ثم تطهر ، ومعناه : طلب براءتها من الحمل . راجع : لسان العرب ، ج ١ ، ص ٣٣ (برأ) .

٤ . في « ن » ، بيع ، بن ؛ « يعلق » .

٥ . التهذيب ، ج ٨ ، ص ١٧٦ ، ح ٦١٨ ؛ والاستبصار ، ج ٣ ، ص ٣٦٢ ، ح ١٣٠٠ ، معلقاً عن الحسن بن محبوب ، عن
 علي بن رثاب ، وفي الأخير مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢٣ ، ص ١٢٧٢ ، ح ٢٣٢١٨ ؛ الوسائل ، ج ١٨ ،
 ص ٢٦٣ ، ح ٢٣٦٣٦ ، إلى قوله : « ما دون الفرج » ؛ وفيه ، ج ٢١ ، ص ٨٥ ، ح ٢٦٥٩١ ، من قوله : « قلت : فيشتري
 الجارية الصغيرة » ؛ وفيه ، ص ٨٧ ، ح ٢٦٥٩٧ ، إلى قوله : « ما دون الفرج » .

٦ . في « بف » - « بن أعين » .

٧ . في « بخ » ، بف ، جت ؛ « الحامل » .

٨ . في « م » ، ن ، بن ، جد ؛ والوسائل : « يصيب » .

٩ . في « م » ، ن ، جد ؛ والوسائل : « يصيب » . وفي « بن » : « فليصب » .

١٠ . في « بن » : « تغرة » . والتغرة : مصدر غرّرت ، إذا ألقته في الغرر . وغرّر بنفسه تغريراً وتغرة : حملها على

١١٧ - بَابُ الرَّجُلِ يُعْتِقُ جَارِيَتَهُ^١ وَيَجْعَلُ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا

١٠٠٤٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْخَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْتِقُ الْأَمَةَ، وَيَقُولُ: مَهْرُكِ عِتْقِكَ؟
فَقَالَ: «حَسَنٌ».^٢

٤٧٦/٥ ١٠٠٤٦ / ٢ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ^٣ لَهُ الْأَمَةُ، فَيُرِيدُ أَنْ يُعْتِقَهَا، فَيَتَزَوَّجَهَا:
أَيَجْعَلُ عِتْقَهَا مَهْرَهَا، أَوْ يُعْتِقَهَا^٤ ثُمَّ يُصَدِّقُهَا؟ وَهَلْ عَلَيْهَا مِنْهُ عِدَّةٌ؟ وَكَمْ تَعْتَدُ^٥ إِنْ
أَعْتَقَهَا؟ وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُهَا بِغَيْرِ مَهْرٍ؟ وَكَمْ تَعْتَدُ مِنْ غَيْرِهِ؟

فَقَالَ: «يَجْعَلُ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا^٦ إِنْ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَهَا ثُمَّ أَصَدَّقَهَا، وَإِنْ كَانَ عِتْقُهَا
صَدَاقَهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْتَدُ^٧، وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُهَا إِذَا أَعْتَقَهَا إِلَّا بِمَهْرٍ، وَلَا يَطَأُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ

«الغرر»، وغرر بنفسه وماله تغريراً وتغرة: عرضهما للهلكة من غير أن يعرف. والاسم: الغرر، والغرر: الخطر.
راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٣ (غرر).

وفي المرأة: «قال الوالد»: أي يصير المشتري مغروراً بجواز الوطي ويحصل الولد ولا يعلم أنه من أيهما، أو
يغذيه بنطفته ويكون عليه ما ورد في بعض الأخبار من أن يوصي له ويعتقه وغير ذلك.

١١. راجع: التهذيب، ج ٨، ص ١٧٧، ح ٦٢٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٢، ح ١٣٠٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٧٢،
ح ٢٣٢١٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٨٨، ح ٢٦٥٩٨.

١. في «بن»: «الجارية».

٢. الوافي، ج ٢١، ص ٤٨٣، ح ٢١٥٥٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٩٧، ح ٢٦٦٢٣.

٣. في «بح، جت»: «يكون».

٤. في «بن»: «أم يعتقها».

٥. في «ن، بف، والوافي»: «فكم».

٦. في «بح»: «مهرها».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «تعتد».

إِذَا تَزَوَّجَهَا حَتَّى يَجْعَلَ لَهَا شَيْئاً وَإِنْ كَانَ دِرْهَمًا.^١

١٠٠٤٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢ الْحَجَالِ، عَنْ نَعْلَبَةَ، عَنْ عُيَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:
أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَمَتِهِ: أُعْتِقَكَ وَأَتَزَوَّجُكَ وَأَجْعَلَ
مَهْرَكَ عِتْقَكَ، فَهُوَ جَائِزٌ».^٣

١٠٠٤٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْخَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْتِقُ سُرِّيَّتَهُ: أَيْضَلُحْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا
بِغَيْرِ عِدَّةٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَغَيْرُهُ؟ قَالَ: «وَلَا، حَتَّى تَعْتَدَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ».^٤

١٠٠٤٩ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ؛
وَعِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ

٥ بدون ولا.

١. التهذيب، ج ٨، ص ٢٠٢، ح ٧١٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١١، ح ٧٦٤، بسندهما عن أبان، عن عبد الرحمن
بن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٢١، ص ٤٨٣، ح ٢١٥٥٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٩٧، ح ٢٦٦٢٤.

٢. في «م، جد» - (محمد).

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٢٠١، ح ٧٠٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٩، ح ٧٥٧، بسندهما عن عبيد بن زرارة. وفي
التهذيب، ج ٨، ص ٢٠١، ح ٧٠٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٩، ح ٧٥٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. وفي
التهذيب، ج ٨، ص ٢٠٩، صدر ح ٧٠٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٠، صدر ح ٧٥٩، بسند آخر عن الرضا عليه السلام.
وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤١٣، صدر ح ٤٤٤؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٠١، صدر ح ٧١٠؛ والاستبصار، ج ٣،
ص ٢١٠، صدر ح ٧٦٠؛ ومسائل علي بن جعفر، ص ١٣٥؛ وقرب الإسناد، ص ٢٥١، صدر ح ٩٩٣، بسند آخر
عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٤٨٤، ح ٢١٥٥٧؛ الوسائل،
ج ٢١، ص ٩٦، ح ٢٦٦٢١.

٤. قد تقدّم معنى السرية أول باب السراي.

٥. الكافي، كتاب الطلاق، باب عدة أمهات الأولاد...، صدر ح ١١١٢١. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٧٤، ح ٦١٠ و
٦١١، ص ٢١٤، صدر ح ٧٦٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤٣، ح ٢٣١٣٨؛
الوسائل، ج ٢١، ص ٩٩، ح ٢٦٦٣١.

عيسى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ زَوْجَةٌ وَسُرِّيَّةٌ، يَبْدُو لَهُ أَنْ يُغْتَقَ سُرِّيَّتُهُ وَيَتَزَوَّجَهَا؟
فَقَالَ^١: «إِنْ شَاءَ اشْتَرَطَ عَلَيْهَا أَنْ عَتَقَهَا صَدَاقُهَا، فَإِنْ ذَلِكَ^٢ حَلَالٌ، أَوْ يَشْتَرِطَ
عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ قَسَمَ لَهَا، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ، وَإِنْ شَاءَ فَضَّلَ الْحُرَّةَ عَلَيْهَا، فَإِنْ رَضِيََتْ
بِذَلِكَ^٣ فَلَا بَأْسَ»^٤.

١١٨ - بَابُ مَا يَحِلُّ لِلْمَمْلُوكِ مِنَ النِّسَاءِ

١ / ١٠٥٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
الْحَكَمِ وَصَفْوَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَحَدِهِمَا^١، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَبْدِ: يَتَزَوَّجُ أَرْبَعَ حَرَائِرَ؟
قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يَتَزَوَّجُ حَرْتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ تَزَوَّجَ^٢ أَرْبَعَ إِمَاءَ»^٣.
٤٧٧/٥. ٢ / ١٠٥١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

١. في «ن»، بع، بخ، جت، والوافي: «قال». ٢. في الوسائل: «+ وله».

٣. في «م»، جد: «وبذلك».

٤. الوافي، ج ٢١، ص ٤٨٥، ح ٢١٥٦١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٠١، ح ٢٦٦٣٣؛ وفيه، ص ٩٦، ح ٢٦٦٢٢، إلى قوله: «فإن ذلك حلال».

٥. في «م»، بع، جت، جد، والوسائل: «- وتزوج».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٢٩٦، ح ١٢٤٢؛ وج ٨، ص ٢١٠، ح ٧٤٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٧٧٥، بسند آخر عن صفوان. التهذيب، ج ٨، ص ٢١١، ح ٧٥٣، بسنده عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^١. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤٢٩، ح ٤٤٨٧؛ وقرب الإسناد، ص ١٥، ح ٤٨؛ و ص ١٠٥، ح ٣٥٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن علي^٢، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله: «ولكن يتزوج حرتين» مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤٢٩، ح ٤٤٨٨؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢١١، ح ٧٥٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٤، ح ٧٧٩، هكذا: «وفي حديث آخر: يتزوج العبد بحرتين أو أربع إماء أو أمتين وحرّة». فقه الرضا^٣، ص ٢٣٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٠١، ح ٢١٢٦٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٢٥، ح ٢٦٢٥٦.

يُخِي، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ: مَا يَحِلُّ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ؟

فَقَالَ: «حُرَّتَانِ، أَوْ أَرْبَعُ إِمَاءٍ» قَالَ: «وَلَا بَأْسٌ^١ بِأَنْ^٢ يَأْذَنَ لَهُ مَوْلَاهُ، فَيَشْتَرِيَ^٣ مِنْ مَالِهِ - إِنْ كَانَ - لَهُ جَارِيَةٌ، أَوْ جَوَارِيٌّ يَطْوُهُنَّ، وَرَقِيقُهُ لَهُ خَلَالٌ^٤».

٣/١٠٥٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ

حَالِدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ، عَنِ ابْنِ بَكْثَرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ: كَمْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ؟

قَالَ: «حُرَّتَانِ^١، أَوْ أَرْبَعُ إِمَاءٍ» وَقَالَ^٢: «لَا بَأْسٌ^٣ - إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ

مَالٌ، وَكَانَ مَأْذُوناً لَهُ فِي التَّجَارَةِ - أَنْ^٤ يَتَشْتَرِيَ^٥ مَا شَاءَ مِنَ الْجَوَارِي

١. في «بخ» والوافي: «فلا بأس».

٢. في «بخ، بيج، بخ»: «أن».

٣. في «بخ»: «يشترى».

٤. هكذا في «بخ، بن، جت». وفي «م، ن، بخ، بف، جد» والمطبوع والوافي: «جوار».

٥. التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٦، ح ١٢٣٩، بسنده عن صفوان، عن عبد الله بن مسكان، عن الحلبي، عن الحسن بن زياد، إلى قوله: «أو أربع إماء». وفيه، ج ٨، ص ٢١٠، ح ٧٤٧، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٧٧٦، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن الحسين بن زياد، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢١١، ح ٧٥٠ وذيل ح ٧٥٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٧٧٢؛ وص ٢١٤، ذيل ح ٧٧٨، بسند آخر، إلى قوله: «فقال: حُرَّتَانِ». وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢١١، ح ٧٥٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٧٧٤، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «فقال: حُرَّتَانِ». الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٢، ح ٤٥٦٥، مرسل من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «أو أربع إماء» وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٠١، ح ٢١٢٦٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٦٦، ح ٢٦٢٥٧، إلى قوله: «أو أربع إماء»؛ وفيه، ص ٥٢٧، ح ٢٦٢٦١، من قوله: «قال: ولا بأس».

٦. في «م، ن، بخ، بف، بن»: «حُرَّتَيْنِ».

٧. في «م، ن، بن»: «قال: بدون الواو».

٨. في «م، بن»: «ولا بأس».

٩. في «بخ»: «-: أن».

١٠. في حاشية «م، بن، جد» والوافي والتهذيب والاستبصار: «أن يشتري». و«يتسرى» أي يأخذ سُرِّيَّةً، وهي الأمة التي يؤمنها بيتاً، وهي فُعْلَةٌ منسوبة إلى السَّرِّ، وهو الجماع أو الإخفاء؛ لأنَّ الإنسان كثيراً ما يسرها ويسترها عن حُرَّتِهِ. وأصل «يتسرى»: يتسرر، من السرور، فأبدلوا إحدى الراءات ياءً، كما قالوا: تقضي، من تقضض. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٨٢ (سرر)؛ وج ٦، ص ٢٣٧٥ (سرا).

وَيَطَّأُهُنَّ»^١.

٤ / ١٠٠٥٣ . حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَمْلُوكِ يَأْذُنُ لَهُ مَوْلَاهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ مَالِهِ الْجَارِيَةَ وَالْتِنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ، وَرَقِيقَهُ لَهُ حَلَالٌ؟
قَالَ: «يَحُدُّ لَهُ حَدًّا لَا يَجَاوِزُهُ»^٢.

٥ / ١٠٠٥٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَدِنَ الرَّجُلُ لِعَبْدِهِ أَنْ يَتَسَرَّى مِنْ مَالِهِ، فَإِنَّهُ يَشْتَرِي كَمَّ شَاءَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدِنَ لَهُ»^٣.

١١٩- بَابُ الْمَمْلُوكِ يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ

١ / ١٠٠٥٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

١. التهذيب، ج ٨، ص ٢١٠، ح ٧٤٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٤، ح ٧٧٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٢٩٦، ح ١٢٤٠؛ وج ٨، ص ٢١١، ح ٧٥١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٧٧٣، بسند آخر عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «ولا يجمع المملوك من النساء أكثر من امرأتين». وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢١١، ح ٧٤٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٧٧١، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢١، ص ٣٠٢، ح ٢١٢٦٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١١٠، ذيل ح ٢٦٦٥٤.

٢. في «بح»، «بغ»، «بف»: «ولا يجاوز».

٣. الوافي، ج ٢١، ص ٣٠٣، ح ٢١٢٧٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٢٧، ح ٢٦٦٦٢.

٤. في «بف»: «بعبد».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٢٩٦، ح ١٢٤١، بسند عن موسى، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، الوافي، ج ٢١، ص ٣٠٣، ح ٢١٢٧٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٢٨، ح ٢٦٦٦٣.

النُّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ تَحْرِيرُ، وَلَا تَزْوِيجُ، وَلَا إِعْطَاءُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا بِإِذْنِ مُوْلَاهُ»^١.

١٠٥٦ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ: ٤٧٨/٥

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ عَبْدُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَدَخَلَ بِهَا، ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ مُوْلَاهُ؟

فَقَالَ^٣: «ذَلِكَ إِلَى مُوْلَاهُ»، إِنْ شَاءَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ شَاءَ أَجَارَ نِكَاحَهُمَا، فَإِنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَلِلْمَرْأَةِ مَا أَصْدَقَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اعْتَدَى، فَأَصْدَقَهَا صَدَاقًا كَثِيرًا؛ وَإِنْ أَجَارَ نِكَاحَهُ، فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا الْأَوَّلِ».

فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: فَإِنْ أَضَلَّ النِّكَاحُ كَانَ عَاصِيًا.

فَقَالَ^٤ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّمَا أَتَى شَيْئًا حَلَالًا، وَلَيْسَ بِعَاصٍ لِلَّهِ^٥، إِنَّمَا^٦ عَصَى سَيِّدَهُ، وَلَمْ يَعْصِ اللَّهَ؛ إِنْ ذَلِكَ لَيْسَ كَاتِبَانِ^٧ مَا حَرَّمَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِ مِنْ نِكَاحٍ فِي عِدَّةٍ

١. التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٧، ح ١٤٢١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٥، ح ٧٨٢، بسند آخر. وفي التهذيب، ج ٩،

ص ٢١٦، ح ٨٥٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٥٠٧، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف.

الوافي، ج ٢٢، ص ٦٠٣، ح ٢١٨٠٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٩٦، ح ٢٥٦٦٤؛ وج ٢١، ص ١١٣، ح ٢٦٦٦٣.

٢. في التهذيب: «بن عيسى». ثم إنَّ السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

٣. في «م»، بن، جد، والوسائل والفقهاء والتهذيب: «قال».

٤. في «بن» والوسائل: «ذاك».

٥. في «م»، بن، جد، والوسائل والفقهاء والتهذيب: «لمولاه».

٦. في «ن»، بن، جد، والوافي والفقهاء: «فإن».

٧. في الوافي والفقهاء: «فإنه في».

٨. في «ن»، بن، جد، والوافي والفقهاء: «قال».

٩. في «ن»، بن، جد، والوافي والفقهاء: «فإنه في».

١٠. في التهذيب: «وإنما».

١١. في الوافي والفقهاء: «كاتبان».

وَأَشْبَاهِهِ»^١.

١٠٥٧/٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَمْرِ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَمْلُوكٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ^٢ فَقَالَ: «ذَاكَ^٣ إِلَى سَيِّدِهِ، إِنْ شَاءَ أَجَازُهُ، وَإِنْ شَاءَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا». قُلْتُ^٤: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّ الْحَكَمَ بِنِ عَتِيْبَةَ^٥ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَأَصْحَابَهُمَا يَقُولُونَ: إِنْ أَضْلَ النَّكَاحُ فَايَسَدَ^٦، وَلَا تَحِلُّ^٧ إِجَازَةُ^٨ السَّيِّدِ لَهُ. فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّهُ لَمْ يَنْصِبِ اللَّهُ، إِنَّمَا^٩ عَصَى سَيِّدَهُ، فَإِذَا أَجَازَهُ فَهُوَ لَهُ جَائِزٌ»^{١٠}. ١٠٥٨/٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ مَمْلُوكًا لِقَوْمٍ، وَإِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً حُرَّةً بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَايَ^{١١}، ثُمَّ أَغْتَفَوْنِي بَعْدَ ذَلِكَ: أَفَأَجِدُ^{١٢} نِكَاحِي إِذَاهَا حِينَ أُغْتِفْتُ؟

١. التهذيب، ج ٧، ص ٣٥١، ح ١٤٣١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٦، ح ٤٥٤٨، معلقاً عن موسى بن بكر الوافي، ج ٢٢، ص ٦٠٤، ح ٢١٨٠٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١١٥، ح ٢٦٦٦٧.

٢. في «بخ»: «مولا».

٣. في حاشية «م، جت»: «ذلك». وفي التهذيب: «إِنْ ذَلِكَ».

٤. في الفقيه والتهذيب: «فقلت». ٥. في «بف، بن»: «عينية».

٦. في التهذيب: «باطل».

٧. في «م، بن، جد» والبحار: «ولا يحل». وفي الفقيه والتهذيب: «فلا تحل».

٨. في البحار: «بإجازة». ٩. في الوسائل: «وإنما».

١٠. التهذيب، ج ٧، ص ٣٥١، ح ١٤٣٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤١، ح ٤٨٦٢، بسنده عن زرارة.

الوافي، ج ٢٢، ص ٦٠٤، ح ٢١٨٠٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١١٤، ح ٢٦٦٦٦؛ البحار، ج ٢، ص ٢٧٨، ح ٣٧.

١١. في «بف» والوافي والتهذيب، ج ٨: «مولا».

١٢. في «بخ، بف، بن، جت» والوسائل والتهذيب، ج ٨: «فأجد» من دون همزة الاستفهام.

فَقَالَ لَهُ: «أَكَانُوا^١ عَلِمُوا أَنَّكَ^٢ تَزَوَّجْتَ امْرَأَةً وَأَنْتَ مَمْلُوكٌ لَهُمْ؟».

فَقَالَ: نَعَمْ، وَسَكَنُوا عَنِّي، وَلَمْ يُعَيِّرُوا^٣ عَلَيَّ^٤.

فَقَالَ^٥: «سَكَنَتْهُمْ عَنْكَ بَعْدَ عِلْمِهِمْ إِفْرَازَ مِنْهُمْ، اثْبُتْ عَلَى نِكَاحِكَ الْأَوَّلِ^٦».

١٠٠٥٩ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ^٧؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

الْحَجَّاجِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨ فِي مَمْلُوكٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ، أَغَاصَ لِلَّهِ^٩؟

قَالَ: «غَاصَ لِمَوْلَاهُ».

قُلْتُ: حَرَامٌ هُوَ؟

قَالَ: «مَا أَزْعَمُ أَنَّهُ حَرَامٌ^{١٠}، وَقُلْ لَهُ^{١١}: أَنْ لَا يَفْعَلَ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ».

١. في «بخ، بف»: «كانوا» من دون همزة الاستفهام.

٢. في التهذيب، ج ٨: «بك حين» بدل «أَنَّكَ».

٣. في «م، ن، بح، بخ، بف، بن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب، ج ٨: «ولم يعيروا». والتعبير: الذم، يقال: عيبرته، أي ذمته، من العار، وهو السب والعيب، أو هو كل شيء يلزم به سبة أو عيب. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٦٢٥ (غير).

٤. في «م، ن، بح، بخ، بن» والوسائل والتهذيب، ج ٨: «قال».

٥. في التهذيب، ج ٨: «له».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٢٠٤، ح ٧١٩، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٧، ح ٤٥٤٩؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٣٤٣، ح ١٤٠٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٠٤، ح ٢١٨١٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١١٧، ح ٢٦٦٧١.

٧. في الوسائل: «عن صفوان».

٨. في السند تحريلاً يعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» على «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان».

٩. في «م»: «الله».

١٠. في «مرأة العقول»، ج ٢٠، ص ٢٧٦: «وقوله»: ما أزعَمُ أَنَّهُ حَرَامٌ. ولعله محمول على أَنَّهُ فضولي، والفضولي صحيح في معرض الفسخ، والتعبير بهذه اللفظة على العامة؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ ببطلانه من رأس».

١١. في «م، ن، جد» والوسائل: «ونوله». أي حَقُّه وشأنه وما ينبغي له. وفي «بف»: «وقوله».

٦٠/١٠٠٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

وَهْبٍ:

٤٧٩/٥ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ كَاتَبَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَلَهُ أُمَةٌ، وَقَدْ شَرِطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ، فَأُعْتَقَ الْأُمَةُ، وَتَزَوَّجَهَا.

فَقَالَ^٢: لَا يَصْلَحُ لَهُ أَنْ يُحْدِثَ فِي مَالِهِ إِلَّا الْأَكْلَةَ^٣ مِنَ الطَّعَامِ، وَنِكَاحَهُ فَايَسِدَ مَزْدُودًا.

قِيلَ^٤: فَإِنَّ سَيِّدَهُ عَلِمَ بِنِكَاحِهِ، وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا.

قَالَ: «إِذَا صَمَتَ جِئِنَ يَغْلَمُ بِذَلِكَ^٥، فَقَدْ أَقْرَأَ^٦».

قِيلَ: فَإِنَّ الْمُكَاتَبَ عَتَقَ^٧، أَفَتَرَى أَنْ يُجَدِّدَ نِكَاحَهُ^٨، أَوْ يَمْضِيَ عَلَى النِّكَاحِ

الْأَوَّلِ؟

قَالَ: «يَمْضِي عَلَى نِكَاحِهِ»^٩.

٧ / ١٠٠٦١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النُّوفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: أَيُّمَا امْرَأَةٍ حُرَّةٌ زَوَّجْتَ نَفْسَهَا عَبْدًا

١. في الفقيه: «مملوك».

٢. في «بن» والوسائل والكافي، ح ١١١٩١ والفقيه والتهذيب، ج ٨: «قال».

٣. في الكافي، ح ١١١٩١: «أكلة».

٤. في «جت»: «وقيل».

٥. في «م، بن، جده» والكافي، ح ١١١٩١ والفقيه والتهذيب: «ذلك».

٦. في التهذيب، ج ٨: «أقرء».

٧. في الفقيه والتهذيب، ج ٧: «أعتق».

٨. في الكافي، ح ١١١٩١ والتهذيب، ج ٨: «النكاح».

٩. في «م، بن» والتهذيب، ج ٧: «أم».

١٠. الكافي، كتاب العتق والتدبير والكتابة، باب المكاتب، ح ١١١٩١. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٣٥٢، ح ١٤٣٤؛ و

ج ٨، ص ٢٦٩، ح ٩٧٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ١٣٠، ح ٣٤٨٤، معلقاً عن معاوية بن وهب.

الوافي، ج ٢٢، ص ٦٠٥، ح ٢١٨١٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١١٧، ح ٢٦٦٧٢؛ وفيه، ص ١١٣، ح ٢٦٦٦٥، إلى

قوله: «ونكاحه فاسد مردود»؛ وفيه، ج ٢٣، ص ١٤٧، ح ٢٩٢٨٣، إلى قوله: «ونكاحه فاسد مردود».

بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ^١، فَقَدْ أَبَاحَتْ فَرْجَهَا، وَلَا صَدَاقَ لَهَا^٢.

١٢٠ - بَابُ الْمَمْلُوكَةِ تَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهَا

١٠٠٦٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ
الْبُرَنْطِيِّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْأَمَةِ تَتَزَوَّجُ^٣ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا؟
قَالَ: «يَحْرُمُ ذَلِكَ عَلَيْهَا وَهُوَ الزَّنى»^٤.

١٠٠٦٣ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ
فَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْأَمَةِ تَتَزَوَّجُ^٥ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهَا؟
قَالَ^٦: «يَحْرُمُ ذَلِكَ عَلَيْهَا^٧، وَهُوَ زَنْى^٨»^٩.

-
١. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «وملا».
 ٢. التهذيب، ج ٧، ص ٢٥٢، ح ١٤٣٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٠، ح ٤٥٥٥، معلقاً عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الجعفرين، ص ١٠٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٠٦، ح ٢١٨١٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١١٥، ح ٢٦٦٦٨.
 ٣. في الوافي: «يتزوج». وفي الوسائل، ح ٢٦٦٧٧: «تزوج».
 ٤. التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٨، ح ١٤٢٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٩، ح ٧٩٤، بسندهما عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الفقيه، ج ٣، ص ٤٥١، ح ٤٥٦٠، معلقاً عن داود بن الحصين. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٩١، عن أبي العباس، وفي كلها مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب تفسير ما يحل من النكاح وما يحرم...، ح ١٠٤٩، والخصال، ص ٥٣٢، أبواب الثلاثين وما فوقه، ح ١٠. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٠٢، ح ٢١٨٠٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٩٦، ح ٢٥٦٦٥؛ وج ٢١، ص ١٢٠، ح ٢٦٦٧٧.
 ٥. في الوافي: «يتزوج». وفي الوسائل: «تزوج».
 ٦. في حاشية «بع» والوافي: «أهلها».
 ٧. في «بن» والوسائل: «فقال».
 ٨. في «ن»، «بع»: «عليها ذلك».
 ٩. في الوافي: «الزنا».
 ١٠. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٠٢، ح ٢١٨٠٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٢٠، ح ٢٦٦٧٨.

١٢١ - بَابُ الرَّجُلِ يُزَوِّجُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ

١/١٠٠٦٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ كَيْفَ يُنْكِحُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ؟

قَالَ: «يَقُولُ: قَدْ أَنْكَحْتُكَ فَلَانَةً، وَيُعْطِيهَا مَا شَاءَ مِنْ قِبَلِهِ، أَوْ مِنْ قِبَلِ مَوْلَاةٍ وَلَوْ

مُدًّا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ دِرْهَمًا^١، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ»^٢.

٢/١٠٠٦٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الْمَمْلُوكِ فَتَكُونُ لِمَوْلَاةٍ أَوْ لِمَوْلَاتِيهِ أُمَّةً، فَيُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ

بَيْنَهُمَا، أَيْ يَنْكِحَهَا نِكَاحًا، أَوْ يَجْزِيئَهُ أَنْ يَقُولَ: قَدْ أَنْكَحْتُكَ فَلَانَةً، وَيُعْطِي مِنْ قِبَلِهِ شَيْئًا،

أَوْ مِنْ قِبَلِ الْعَبْدِ؟

قَالَ: «نَعَمْ وَلَوْ مُدًّا، وَقَدْ رَأَيْتُهُ يُعْطِي الدَّرْهَمَ»^٣.

١. في «م»، ن، بف، «درهم». وفي التهذيب: «دراهم».

٢. في التهذيب: «ونحو».

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٥، ح ١٤١٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٩، ح ٤٥٥٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٠١، ح ٢١٨٠٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤٦، ح ٢٦٧٤٧.

٤. في «م»، ن، بح، بخ، بن، جد، والوافي والوسائل: «يكون».

٥. في «بن» والوسائل: «أو مولاته».

٦. في الوافي: «كانه يريد بالتزويد اشتراط القبول من العبد وعدمه. قال: نعم، أي يجزيه. قوله: وقد رأيته، من كلام ابن مسلم. والبارز - العائدخ ل - راجع إلى أبي جعفر عليه السلام». وفي المرأة: «قال الوالد العلامة عليه السلام: ظاهر الأخبار عدم الاحتياج إلى القبول لا سيما هذا الخبر، إذ لو وقع القبول لكان نكاحاً مثل سائر الأنكحة وقد جعله قسيمة. والأحوط القبول من العبد، أو من المولى للعبد بأن يقول: أنكحت أمتي من عبيدي بدرهم، ثم يقول: قبلت لعبدي، ويعطيها الدرهم».

٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٠١، ح ٢١٨٠٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤٦، ح ٢٦٧٤٨.

١٠٠٦٦ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَزُوجُ^١ مَمْلُوكَتَهُ عَبْدَةً: أَتَقُومُ^٢ عَلَيْهِ كَمَا كَانَتْ تَقُومُ، فَتَرَاهُ مُنْكَشِفًا، أَوْ يَرَاهَا عَلَى تِلْكَ الْحَالِ؟
فَكَرِهَ ذَلِكَ، وَقَالَ: «قَدْ مَنَعَنِي أَبِي^٣ أَنْ أَزُوجَ خَدَمِي غُلَامِي لِذَلِكَ^٤».

١٠٠٦٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْخَفَافِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هَارُونَ الْمَكْفُوفِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَيَسْرُكَ أَنْ يَكُونَ لَكَ قَائِدٌ يَا أَبَا هَارُونَ^٥».
قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: فَأَعْطَانِي ثَلَاثِينَ دِينَارًا، فَقَالَ^٦: «اشْتَرِ خَادِمًا كُسُومِيًّا^٧، فَاشْتَرَاهُ، فَلَمَّا أَنْ حَجَّ دَخَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ^٨: «كَيْفَ رَأَيْتَ قَائِدَكَ يَا أَبَا هَارُونَ^٩؟» فَقَالَ: خَيْرًا، فَأَعْطَاهُ

١. في «بخ»: «بِزَوْج».

٢. في «ن، بح، بخ»: «فيقوم» بدل «أتقوم». وفي «بن» بالتاء والياء معاً. وفي الوافي: «فتقوم» بدل «أتقوم».

٣. هكذا في المطبوع. وفي جميع النسخ التي قبلت والوسائل: - «أبي».

٤. في المرأة: «يدلّ على أنّه لا يجوز للمولى أن ينظر من جاريته المزوجة إلى ما يجوز للمولى خاصة النظر إليه، كما ذكره الأصحاب».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٩، ح ٦٩٨، بسنده عن صفوان بن يحيى. الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٢، ح ٤٦٤٥، معلقاً عن

عبد الرحمن بن الحجاج. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٣٩، ح ٢٢٢٩٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤٧، ح ٢٦٧٤٩.

٦. في «م، بح، بف، جت، جد»: «والوافي: «يا با هارون».

٧. في «م، بن، جد»: «والوسائل: «وقال».

٨. في حاشية «بح، جت»: «كسوتياً». ولم نجد «كسومياً» في كتب اللغة والمعاجم، نعم في اللغة: الكسوم بفتح الكاف بمعنى الماضي في الأمور. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٢٠؛ تاج العروس، ج ١٧، ص ٦١٨ (كس).

وفي المرأة: «وقوله عليه السلام: كسومياً، قال الوالد عليه السلام: في بعض النسخ: كسوتياً، والكسوتية: بلدة بالمغرب، وفي بعضها: كسومياً، أي جلدًا، وفي بعضها: كسوتياً، وهو اسم بلد».

٩. في الوافي: - «وله». في «م، بح، بف، جت، جد»: «والوافي: «يا با هارون».

خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ دِينَارًا، فَقَالَ لَهُ^١: «اشْتَرِ^٢ جَارِيَةَ شَبَابِيَّةً^٣؛ فَإِنْ أَوْلَاذَهُنَّ فُرْزَةٌ؛ فَاشْتَرَيْتَ جَارِيَةَ شَبَابِيَّةً، فَزَوَّجْتُهَا مِنْهُ، فَأَصَبْتُ ثَلَاثَ بَنَاتٍ، فَأُهَذِثُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ إِلَى بَغِضٍ وَلِدَ أَبِي عَبْدُ اللَّهِ^٤، وَأَزْجُوهُ أَنْ يَجْعَلَ نَوَابِي مِنْهَا^٥ الْجَنَّةَ، وَبَقِيَّتُ بَنَتَانِ^٦ مَا يَسْرُرْنِي^٧ بِهِنَّ الْوَفَى^٨».

١٢٢- بَابُ الرَّجُلِ يُزَوِّجُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ ثُمَّ يَشْتَرِيهَا

٤٨١/٥

١٠٠٦٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^١، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا، قَالَ لَهُ: اغْتَرِلْهَا، فَإِذَا طَمِثَتْ وَطِئَهَا، ثُمَّ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ إِذَا^٢ شَاءَ»^٣.

١٠٠٦٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ^٤، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ،

١. في «بن، جد» -: «له».

٢. في «م، بح، بف، بن، جد» والوسائل: «+ له».

٣. الشَّابَّانِي بِالْفَتْحِ، وَالْأَشْبَانِي بِالضَّمِّ: الْأَحْمَرُ الْوَجْهَ، وَالسِّبَالُ. رَاجِعٌ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ١٥٨٨ (شبن).

٤. هكذا في «م، ن، بح، بف، بن، جد»، والوسائل. وفي «بخ» والمطبوع: «فُرْزَةٌ». و«فُرْزَةٌ»: جَمْعُ فَارَةٍ، وَهُوَ الْحَاذِقُ، وَالشَّيْطُ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ. رَاجِعٌ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٥٢٢؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٤٧١ (فُرْزَةٌ).

٥. في «جت»: «أَرْجُو» بِدُونِ الْوَاوِ.

٦. في «ن»: «منه».

٧. في «ن، بف» والوسائل: «ثنتان».

٨. في حاشية «جت»: «يسمن».

٩. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٨٩، ح ٢١٩٧٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤٥، ح ٢٦٧٤٥.

١٠. في حاشية «م» والوسائل: «إن».

١١. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٨٧، ح ٢١٧٧٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤٩، ح ٢٦٧٥٨.

١٢. ورد الخبر في التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٦، ح ١٤١٧ عن الحسن بن محبوب عن محمد بن مسلم. والظاهر سقوط الوساطة في سند التهذيب؛ فقد تكرر في الأسناد رواية [الحسن] ابن محبوب عن أبي أيوب [الخزاز] عن محمد بن مسلم. ولم يثبت رواية ابن محبوب عن محمد بن مسلم مباشرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٢٩٠-٢٩١ و ص ٢٩٦-٢٩٧.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ ^٢ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» ^٣

قَالَ: «هُوَ أَنْ يَأْمُرَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ وَتَحْتَهُ أَمَتُهُ، فَيَقُولَ لَهُ: اغْتَرِلْ امْرَأَتَكَ وَلَا تَقْرِنَهَا، ثُمَّ يَخْبِسَهَا عَنْهُ حَتَّى تَحِيضَ، ثُمَّ يَمْسُهَا ^٤، فَإِذَا حَاضَتْ بَعْدَ مَسِّهَا إِيَّاهَا، رَدَّهَا عَلَيْهِ بِغَيْرِ نِكَاحٍ» ^٥.

١٠٧٠/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ ^٦، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُزَوِّجُ جَارِيَتَهُ مِنْ عَبْدِهِ ^٨، فَيُرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا، فَيَفْرِقُ الْعَبْدُ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟

قَالَ: «يَقُولُ لَهَا: اغْتَرِلِي، فَقَدْ فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا، فَأَعْتَدِي، فَتَعْتَدِي خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ

١. في «ب»: «أبا عبد الله».

٢. في «ن»: «وقوله بدل قول الله».

٣. النساء (٤): ٢٤.

٤. في «ب»: «ولا يقر بها».

٥. في «م، ن، ي، خ، ب»، جده، والوافي: «يمسكها».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٦، ح ١٤١٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٢، ح ٨٠، عن محمد بن مسلم. وفيه، ص ٢٣٣، ح ٨٢، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. تفسير القمي، ج ١، ص ١٣٥، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف، وفي الأخيرين إلى قوله: «حتى تحيض ثم يمسها». الوافي، ج ٢٢، ص ٥٨٧، ح ٢١٧٧٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤٩، ح ٢٦٧٥٧.

٧. في التهذيب: «محمد بن أحمد بن الحسن». وهو سهو أوجه جواز النظر من «أحمد» في «محمد بن أحمد» إلى «أحمد» في «أحمد بن الحسن». وقد تقدّم غير مرة أنّ الصواب في هذا الطريق هو «محمد بن أحمد بن أحمد بن الحسن» وهما محمد بن أحمد بن يحيى وأحمد بن الحسن بن علي بن فضال. لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٤٤١٤.

٨. في «ب»: «+ فيفرق».

٩. في «ب»: «فتفقد».

يَوْمًا، ثُمَّ يُجَامِعُهَا مَوْلَاهَا إِنْ شَاءَ؛ وَإِنْ لَمْ يَفِرَّ، قَالَ لَهُ^١ مِثْلَ ذَلِكَ.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الْمَمْلُوكُ لَمْ يُجَامِعْهَا؟

قَالَ: «يَقُولُ لَهَا: اعْتَزِلِي، فَقَدْ فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا، ثُمَّ يُجَامِعُهَا مَوْلَاهَا مِنْ سَاعَتِهِ إِنْ شَاءَ، وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا»^٢.

١٢٣ - بَابُ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ الَّتِي بَعْضُهَا حُرٌّ وَبَعْضُهَا رِقٌّ

١٠٠٧١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلَيْنِ^٤ تَكُونُ^٥ بَيْنَهُمَا الْأُمَةُ، فَيُعْتَقُ^٦ أَحَدَهُمَا نَصِيبَهُ، فَتَقُولُ الْأُمَةُ ٤٨٢/٥

لِلَّذِي لَمْ يُعْتَقِ: لَا أَتَّبِعِي، فَقَوْمَنِي^٧ وَذُرِّي^٨ كَمَا أَنَا أَخَذْتُكَ؛ أَرَأَيْتَ، إِنْ أَرَادَ الَّذِي لَمْ

يُعْتَقِ النِّصْفَ الْآخَرَ أَنْ يَطَّأَهَا، أَلَهُ^٩ ذَلِكَ؟

قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ^{١٠}؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ فَرْجَانِ^{١١}، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ

١. في التهذيب: «لها».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٦، ح ١٤١٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٨٨، ح ٢١٧٧٤؛ الوسائل، ج ٢١،

ص ١٤٩، ح ٢٦٧٥٩.

٣. في «جد» وحاشية «م»: «علي».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «الرجل».

٥. في «بخ، بف، بن، جت، جد» والوافي: «يكون».

٦. في التهذيب: «أمة يعتق» بدل «الأمة فيعتق».

٧. في «بف، جد» والوافي والتهذيب: «تقومي».

٨. في «م، ن، بح، بن، جت» والوسائل: «ورذني». وفي الوافي والتهذيب: «ذري» بدون الواو.

٩. في الوسائل: «له» بدون همزة الاستفهام.

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «+ [ذلك]».

١١. في التهذيب: «زوجان».

يَسْتَخْدِمَهَا، وَلَكِنْ يَسْتَسْعِيهَا؛ فَإِنْ أَبَتْ، كَانَ لَهَا مِنْ نَفْسِهَا يَوْمٌ، وَلَهُ يَوْمٌ.^١

١٠٠٧٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلَيْنِ^٢ تَكُونُ^٣ بَيْنَهُمَا الْأُمَةُ، فَيُعْتَقُ

أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ^٤، فَقَوْلُ^٥ الْأُمَةِ لِلَّذِي لَمْ يُعْتَقِ نِصْفَهُ: لَا أُرِيدُ أَنْ تُقَوِّمَنِي، ذَرْنِي^٦

كَمَا أَنَا أَخْدَمُكَ، وَإِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَسْتَنْكِحَ النِّصْفَ الْآخَرَ؟

قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ فَرْجَانِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ

يَسْتَخْدِمَهَا، وَلَكِنْ يَقَوِّمَهَا، فَيَسْتَسْعِيهَا»^٧.

١٠٠٧٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ^٨:

١. التهذيب، ج ٨، ص ٢٠٣، ح ٧١٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ١١٥، ح ٣٤٣٨، معلقاً عن أبي بصير

إلى قوله: «ولكن يستسعيها» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٧٩، ح ٢١٧٦١؛ الوسائل، ج ٢١،

ص ١٤٣، ح ٢٦٧٤٣.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفقيه. وفي المطبوع والوافي: «رجلين».

٣. في «ن»، بخ، بف، جت، والوافي والفقيه: «يكون».

٤. في الفقيه: «نصفه».

٥. في «ن»، بخ، «فيقول».

٦. في «م»، ن، بخ، بن، جت، والوسائل: «ردّني».

٧. في «ن»، بخ، بف، «ويستسعيها».

٨. الفقيه، ج ٣، ص ١١٤، ح ٣٤٣٨، معلقاً عن محمد بن الفضيل. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٧٩، ح ٢١٧٦١؛ الوسائل،

ج ٢١، ص ١٤٤، ح ٢٦٧٤٤.

٩. في المطبوع نقلاً من بعض النسخ: - «بن قيس».

والخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٧، ح ٤٥٧٩ والشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٥،

ح ١٠٦٧ - باختلاف يسير في كلا الموضعين - بسنديهما عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن محمد

بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام. ورواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٨، ص ٢٠٣، ح ٧١٧ أيضاً بإسناده عن

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ جَارِيَةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ دَبَّرَاهَا جَمِيعاً، ثُمَّ أَحَلَّ أَحَدُهُمَا فَرْجَهَا لِشَرِيكِهِ؟

فَقَالَ^٢: «هُوَ لَهُ خَلَالٌ، وَأَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، فَقَدْ صَارَ نِصْفُهَا حُرّاً مِنْ قَبْلِ الَّذِي مَاتَ، وَنِصْفُهَا مَدْبُوراً^٣».

قُلْتُ: أُرَأَيْتَ، إِنْ أَرَادَ الْبَاقِي مِنْهُمَا أَنْ يَمَسَّهَا، أَلَهُ ذَلِكَ؟

قَالَ: «لَا»، إِلَّا أَنْ يَبْتَ^٤ عِثْقَهَا، وَيَتَزَوَّجَهَا بِرِضَا مِنْهَا^٥ مِثْلَ مَا أَرَادَ.

قُلْتُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ صَارَ نِصْفُهَا حُرّاً قَدْ مَلَكَتْ نِصْفَ رَقَبَتِهَا، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا؟

قَالَ: «بَلَى».

«الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام، وألفاظ الخير موافقة لما نحن فيه تقريباً».

هذا، وقد كتب في هامش الطبعة الحجرية هكذا: «الظاهر في هذا السند محمد بن مسلم؛ لوجود هذا السند في طريقه لا في طريق محمد بن قيس ويؤيده ما كان في بعض النسخ: عن محمد ولم ينسبه إلى ابن قيس وكأنه زيد من قلم النسخ، ويؤيده أيضاً أنه لم يعهد رواية ابن رثاب عن محمد بن قيس، وأيضاً رواه الشيخ في التهذيب عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن محمد بن مسلم مع احتمال كونه في هذه المرتبة فتأمل».

وهذا الكلام لا يخلو من التأمل؛ فإن رواية [علي] بن رثاب عن محمد بن قيس متكررة في الأسناد، بل هي أكثر من رواية ابن رثاب عن محمد بن مسلم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ و ج ٢٢، ص ٣٨٥.

فعليه ما قيل من صحة محمد بن مسلم بهذا اللحاظ، لا يتم. اللهم إلا أن يقال: كيفية مواجهة السائل للإمام في سؤاله يُبدي كونه فقيهاً، والفقاهة شأن محمد بن مسلم. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٣، الرقم ٨٨٢؛ رجال الكشي، ص ٢٣٨، الرقم ٤٣١.

١. في «بن، جد»، والوسائل، ح ٢٦٧٤٢: - «فرجها».

٢. هكذا في «م، ن، ب، خ، ب، جت» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٣. في «ن، بن»: «مدبر». ٤. في «بف»: - «لا».

٥. في «ن، بن» والوافي والوسائل، ح ٢٦٧٤٢ والفقهاء والتهذيب: «أن يبت».

٦. في التهذيب، ج ٧: + «تزوجاً بصدق».

قُلْتُ: فَإِنْ هِيَ جَعَلَتْ مَوْلَاهَا فِي جِلٍّ مِنْ فَرْجِهَا، وَأَخَلَّتْ لَهُ ذَلِكَ؟
قَالَ: لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ».

قُلْتُ: لِمَ لَا يَجُوزُ لَهَا ذَلِكَ كَمَا أَجَزْتُ لِلَّذِي كَانَ لَهُ بَصْفُهَا حِينَ أَخَلَّ فَرْجَهَا لِشَرِيكِهِ مِنْهَا؟^١

قَالَ: إِنَّ الْخُرَّةَ لَا تَهَبُ فَرْجَهَا وَلَا تُعِيرُهُ وَلَا تُخَلِّلُهُ، وَلَكِنْ لَهَا مِنْ نَفْسِهَا يَوْمٌ،
وَالَّذِي دَبَّرَهَا يَوْمٌ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مُتَعَةً بِشَيْءٍ^٢ فِي الْيَوْمِ الَّذِي تَمْلِكُ فِيهِ
نَفْسَهَا، فَلْيَتَمَتَّعْ^٣ مِنْهَا بِشَيْءٍ، قُلْ أَوْ كَثُرَ^٤.

١٠٠٧٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٥، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنِ

٤٨٣/٥

الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا أَمَةٌ، فَرَوَّجَاهَا مِنْ رَجُلٍ^٦، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ^٧ اشْتَرَى بَعْضَ
السَّهْمَيْنِ؟

فَقَالَ^٨: «حَرَمَتْ عَلَيْهِ»^٩.

١. في «جت» والفقهاء والتهذيب، ج ٨: «فيها».

٢. في «بف، جت» والتهذيب، ج ٧: «- بشيء».

٣. في «م، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل، ج ٢١ والتهذيب، ج ٧: «فَيَتَمَتَّعْ». وفي «بح»: «فَلْيَتَمَتَّعْ».

٤. الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٧؛ ح ٤٥٧٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام؛ التهذيب، ج ٧، ص ٢٤٥، ح ١٠٦٧، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ج ٨، ص ٢٠٣، ح ٧١٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب عليه السلام، ج ٢٢، ص ٥٨٠، ح ٢١٧٦٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٩٤٢، ح ٢٦٧٤٢؛ وفيه، ج ٢٠، ص ٢٦٦، ح ٢٥٥٩١، قطعة منه.

٥. في «جد»: «أحمد بن محمد».

٦. في التهذيب، ج ٧١٨: «آخر».

٧. في الكافي، ح ١٠٠٨٠: «رجلاً».

٨. في «بن، جد» والكافي، ح ١٠٠٨٠ والفقهاء والتهذيب: «قال».

٩. الكافي، كتاب النكاح، باب الرجل يشتري الجارية ولها زوج حرّ أو عبد، ح ١٠٠٨٠، مع زيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٩٩، ح ٦٩٩ [مع زيادة في آخره]؛ ص ٢٠٤، ح ٧١٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣،

١٢٤ - بَابُ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَلَهَا زَوْجٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ

١٠٠٧٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً يَطْوُهَا^١ ، فَبَلَغَهُ أَنَّ لَهَا زَوْجاً ؟

قَالَ : «يَطْوُهَا ؛ فَإِنْ بَيْعَهَا طَلَّاقُهَا^٢ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمَا لَا يَقْدِرَانِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِمَا

إِذَا بَيْعًا»^٣.

١٠٠٧٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْأَمَةِ تَبَاعَ وَلَهَا زَوْجٌ ؟

فَقَالَ : «صَفَقْتُهَا طَلَّاقُهَا»^٤.

١٠٠٧٧ / ٣ . عَلِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ ابْنِ أَدِينَةَ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَغْبَنِ

وَبُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام ، قَالَا : «مَنْ اشْتَرَى مَمْلُوكَةً لَهَا زَوْجٌ ،

فَإِنْ بَيْعَهَا طَلَّاقُهَا ، فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُمَا عَلَى

ص ٤٤٩ ، ح ٤٥٥٤ ، معلقاً عن زرعة ، مع زيادة في آخره . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٥٨١ ، ح ٢١٧٦٥ ؛ الوسائل ، ج ٢١ ، ص ١٥٣ ، ح ٢٦٧٦٩ .

١ . في «بخ» : «ويطوها» .

٢ . في «مرآة العقول» ، ج ٢٠ ، ص ٢٨٤ : «فإن بيعها طلاقها» ، حمل على أن معناه تسلط المشتري على الفسخ ، كما سيأتي تفسيره .

٣ . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٦٠٩ ، ح ٢١٨٠٩ ؛ الوسائل ، ج ٢١ ، ص ١٥٤ ، ح ٢٦٧٧٢ .

٤ . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٦٠٩ ، ح ٢١٨٢٠ ؛ الوسائل ، ج ٢١ ، ص ١٥٤ ، ح ٢٦٧٧٣ .

٥ . في التهذيب والاستبصار : «إن» .

بِكَأَحَدِهِمَا.^١

١٠٧٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، قَالَ: «طَلَّاقُ الْأُمَةِ بَيْعُهَا، أَوْ بَيْعُ زَوْجِهَا».

وَقَالَ فِي الرَّجُلِ يُزَوِّجُ أُمَّتَهُ رَجُلًا حُرًّا^٣، ثُمَّ يَبِيعُهَا، قَالَ: «هُوَ فِرَاقُ مَا بَيْنَهُمَا، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَدْعَهُمَا»^٤.

١٠٧٩ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٧، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنْ النَّاسَ يَزَوُّونَ أَنْ عَلَيَّ عليهما السلام كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ بِالْمَدَائِنِ: أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ جَارِيَةً، فَاشْتَرَاهَا، وَبَعَثَ بِهَا إِلَيْهِ، وَكَتَبَ إِلَيْهِ: أَنْ لَهَا زَوْجًا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ ٤٨٤ / ٥ عَلَيَّ عليهما السلام: أَنْ يَشْتَرِيَ بَعْضَهَا، فَاشْتَرَاهَا^٨.

فَقَالَ: «كَذَّبُوا عَلَى عَلِيٍّ عليه السلام، أَوْ عَلَيَّ عليهما السلام يَقُولُ هَذَا؟»^٩.

١. التهذيب، ج ٧، ص ٣٣٧، ح ١٣٨١؛ وج ٨، ص ١٩٩، ح ٧٠٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٨، ح ٧٥١، معلقاً

عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٠٩، ح ٢١٨٢١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٥٤، ح ٢٦٧٧٤.

٢. في الاستبصار: - «بن رزين». ٣. في التهذيب، ح ١٣٨٢ والاستبصار، ح ٧٥٢: «آخر».

٤. في «بح»، «ف»: «أن يدعها».

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٣٣٧، ح ١٣٨٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٨، ح ٧٥٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣،

ص ٥٤٢، ح ٤٨٦٨، معلقاً عن العلامة. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٠، ح ١٣٩٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٧،

ح ٧٤٧، بسندهما عن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية: «طلاق الأمة بيعها». راجع: الفقيه، ج ٣،

ص ٤٥٣، ح ٤٥٦٩؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٨٤، ح ١٩٤٥؛ وج ٨، ص ٢٠٩، ح ٧٤٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٦١٠،

ح ٢١٨٢٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٥٤، ح ٢٦٧٧١.

٦. في «بن، جده، وحاشية «م، بح»: - «بن يحيى».

٧. في «بن، جده»: - «بن محمد».

٨. في «بح»: «فاشترها».

٩. الوافي، ج ٢٢، ص ٦١٠، ح ٢١٨٢٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٥٥، ح ٢٦٧٧٥.

١٠٠٨٠ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^١، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ
 الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:
 سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا أُمَةٌ، فَرَوَّجَاهَا مِنْ رَجُلٍ^٢، ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا^٣ اشْتَرَى بَعْضَ
 السَّهْمَيْنِ؟
 قَالَ^٤: «حَرَمْتُ عَلَيْهِ بِشْرَائِهِ^٥، وَإِيَّاهَا، وَذَلِكَ أَنْ يَبْعَهَا طَلَاقُهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْ
 جَمِيعِهِمْ^٦»^٧.

١٢٥- بَابُ الْمَرْأَةِ تَكُونُ زَوْجَةَ الْعَبْدِ ثُمَّ تَرْتُهُ أَوْ تَشْتَرِيهِ فَيَصِيرُ زَوْجَهَا عَبْدَهَا

١٠٠٨١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٨، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٩ فِي سَرِّيَّةٍ^{١٠} رَجُلٍ وَلَدَتْ
 لِسَيِّدِهَا، ثُمَّ اغْتَزَلَ عَنْهَا، فَأَنْكَحَهَا عَبْدَهُ، ثُمَّ تَوَفَّى سَيِّدُهَا^{١١} وَأَغْتَقَهَا، فَوَرِثَ وَلَدُهَا

١. في «م»، بن، جد، وهاشم المطبوع: «أحمد بن محمد».

٢. في التهذيب، ح ٧١٨: «آخر».

٣. في حاشية «م»، بن، والوافي والكافي، ح ١٠٠٧٨ والفقهاء والتهذيب: «الرجل».

٤. في الوافي والكافي، ح ١٠٠٧٨: «فقال».

٥. في «م»، بن، جت، جد، والوسائل والفقهاء والتهذيب، ح ٦٩٩: «باشترائه».

٦. في الفقهاء: «جميعاً» بدل «من جميعهم».

٧. الكافي، كتاب النكاح، باب نكاح المرأة التي بعضها حرّ وبعضها رقّ، ح ١٠٠٧٨، إلى قوله: «قال: حرمت

عليه». وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٩٩، ح ٦٩٩، و ص ٢٠٤، ح ٧١٨، معلقاً عن الكليني، وفي الأخير إلى قوله:

«قال: حرمت عليه». الفقهاء، ج ٣، ص ٤٤٩، ح ٤٥٥٤، معلقاً عن زرعة الوافي، ج ٢٢، ص ٥٨١، ح ٢١٧٦٥:

الوسائل، ج ٢١، ص ١٥٣، ح ٢٦٧٧٠.

٨. قد تقدّم معنى السَّرِّيَّةِ والتَّسْرِي ذيل باب السراري وذيل الحديث ١٠٠٥٢.

٩. في الوافي: «ثم توفّي سيدها، أي حضرته الوفاة، كما يدلّ عليه تقرير أم الولد للقضية».

زَوْجَهَا مِنْ أَبِيهِ، ثُمَّ تُوَفِّي وَلَدَهَا، فَوَرِثَتْ زَوْجَهَا مِنْ وَلَدِهَا، فَجَاءَا يَخْتَلِفَانِ يَقُولُ الرَّجُلُ: امْرَأَتِي وَلَا أَطْلَقُهَا^١، وَالْمَرْأَةُ تَقُولُ^٢: عَبْدِي وَلَا يُجَامِعُنِي^٣، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ سَيِّدِي تَسْرَانِي^٤ فَأَوْلَدَنِي وَلَدًا، ثُمَّ اغْتَرَلَنِي، فَأَنْكَحَنِي مِنْ عَبْدِهِ هَذَا، فَلَمَّا حَضَرَتْ سَيِّدِي الْوَفَاةَ أَغْتَقَنِي^٥ عِنْدَ مَوْتِهِ وَأَنَا زَوْجُهُ هَذَا، وَإِنَّهُ صَارَ مَمْلُوكًا لَوْلَايَ الَّذِي وَلَدْتُهُ مِنْ سَيِّدِي، وَإِنَّ وَلَدِي مَاتَ، فَوَرِثْتُهُ^٦، هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَطْأَنِي؟ فَقَالَ لَهَا: هَلْ جَامَعَكَ مِنْذُ صَارَ عَبْدُكَ وَأَنْتِ طَائِعَةٌ؟ قَالَتْ: لَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: لَوْ كُنْتُ فَعَلْتُ لَرَجَمْتُكَ^٧، اذْهَبِي؛ فَإِنَّهُ عَبْدُكَ لَيْسَ لَهُ عَلَيْكَ سَبِيلٌ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَبِيعِي، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُرْقِي، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُغْتَقِي^٨.

١٠٠٨٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي رَجُلٍ زَوَّجَ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ مَمْلُوكَةً^٩، ثُمَّ مَاتَ الرَّجُلُ، فَوَرِثَتْهُ ابْنَتُهُ، فَصَارَ^{١٠} لَهُ نَصِيبٌ فِي زَوْجِ أُمِّهِ^{١١}، ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ، أَتَرِثُهُ أُمُّهُ؟

٤٨٥/٥

١. في الوافي: «لَا أَطْلَقُهَا» بدون الواو.
٢. في «م» بن، «والوافي والوسائل: «وتقول المرأة». وفي «جد»: «فتقول المرأة». وفي «ن»: «وتقول المرأة» بالتاء والياء معاً.
٣. في «بيح»: «لَا تُجَامِعُنِي» بدون الواو. وفي «ن» بيح، بن، جت، «والوافي والوسائل: «لَا يُجَامِعُنِي» بدون الواو.
٤. في الوافي: «تَسْرَانِي»، أي جعلني سرية لنفسه.
٥. في «بيح» والوافي: «فَأَغْتَقَنِي».
٦. في الوسائل: «ثُمَّ وَرِثْتُهُ».
٧. في مرآة المعقول، ج ٢٠، ص ٢٨٦: «قوله عليه السلام: لرجمكتك، حمل وعيد الرجم على التهليل عليه السلام هلى وجه المصلحة تورية، أي الشتم والإيذاء؛ فإنها ليست بذات بعل بعد انفساخ العقد بالملك، وإجماعي».
٨. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٤، ح ٤٨٧٤، معلقاً عن محمد بن قيس، إلى قوله: «تقول عبدي ولا يجامعني» ومن قوله: «وأنت طائعة قالت: لا». الإرشاد، ج ١، ص ٢١١، مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير.
- الوافي، ج ٢٢، ص ٦٢١، ح ٢١٨٤٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٥٨، ح ٢٦٧٨٤.
٩. في «بيح، جت» والوافي والوسائل: «مملوكة».
١٠. في التهذيب: «وصار».
١١. في «بيح»: «أُمَّة».

قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَإِذَا وَرِثْتَهُ، كَيْفَ تَصْنَعُ^١ وَهُوَ زَوْجُهَا؟

قَالَ: «تُفَارِقُهُ، وَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا سَبِيلٌ وَهُوَ عَبْدُهَا»^٢.

١٠٨٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ

وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ فِي امْرَأَةٍ لَهَا زَوْجٌ مَمْلُوكٌ، فَمَاتَ مَوْلَاهُ^٣، فَوَرِثْتَهُ، قَالَ:

«لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِكَاحٌ»^٤.

١٠٨٤ / ٤. أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ^٥، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ

سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ تَكُونُ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ، فَتَشْتَرِيهِ^٦، هَلْ يَبْطُلُ^٧

نِكَاحُهُ؟

قَالَ: «نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ»^٨.

١. في «بح» والوافي: «يصنع».

٢. في «م، ن، بح، جد» والوافي: «عبد». وفي الوسائل: - «وهو عبدها».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٢٥٥، ح ٧٢٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٢١، ح ٢١٨٤٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٥٧، ح ٢٦٧٨٢.

٤. في التهذيب: «و»، والمذكور في بعض نسخه «عن». ورواية سيف بن عميرة عن إسحاق بن عمار في الأسناد متكررة. ورواية ابن أبي عمير عن إسحاق بن عمار بالتوسط أكثر من روايته عنه مباشرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٤٥-٥٤٦. ٥. في التهذيب: «المرأة».

٦. في التهذيب: «مولاه».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٢٥٥، ح ٧٢٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٢٢، ح ٢١٨٥٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٥٩، ح ٢٦٧٨٥. ٨. في الكافي، ح ١٠١١٨: «محمد بن جعفر أبو العباس».

٩. في «بف»: «فترثه».

١٠. في «بح» بالتاء والياء معاً. وفي الكافي، ح ١٠١١٨: «ذلك».

١١. الكافي، كتاب النكاح، باب المرأة يكون لها العبد فينكحها، ح ١٠١١٨. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٥٥،

١٢٦ - بَابُ الْمَرْأَةِ يَكُونُ لَهَا زَوْجٌ مَمْلُوكٌ فَتَرْتُهُ بَعْدَ ثَمَّ تُغَيِّقُهُ وَتَرْضَى بِهِ^٢

١٠٨٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَصَّالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ كَانَتْ لَهَا زَوْجٌ مَمْلُوكٌ، فَوَرِثَتْهُ، فَأَعْتَقَتْهُ، هَلْ يَكُونَانِ عَلَى نِكَاحِهِمَا الْأَوَّلِ؟

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يُجَدِّدَانِ نِكَاحًا آخَرَ»^٣.

١٠٨٦ / ٢ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ وَغَيْرِهِ^٥، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ امْرَأَةٍ وَرِثَتْ زَوْجَهَا، فَأَعْتَقَتْهُ: هَلْ يَكُونَانِ عَلَى نِكَاحِهِمَا الْأَوَّلِ^٦؟

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يُجَدِّدَانِ نِكَاحًا»^٧.

١. ح ٧٢٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٢٢، ح ٢١٨٥١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٥٨، ح ٢٦٧٨٣.

٢. في «بخ»: «تكون».

٣. في «م»، بن، جد: «فترضى».

٤. الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٣، ح ٤٦٥٢، معلقاً عن أبي العباس وعبيد، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٢٢، ص ٦١٩، ح ٢١٨٤٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٥٩، ح ٢٦٧٨٦.

٥. في التهذيب: - «بن محمد».

٦. في التهذيب: - «وغيره».

٧. في «بن، جد»: - «الأول».

٨. في «بن»: + «آخر».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٢٠٥، ح ٧٢٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦١٩، ح ٢١٨٤٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٠، ح ٢٦٧٨٧.

١٢٧- بَابُ الْأَمَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ فَتُعْتَقُ^١ أَوْ يُعْتَقَانِ جَمِيعاً

١٠٨٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْخَلْبِيِّ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَمَةٍ كَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ، فَأُعْتِقَتِ الْأَمَةُ؟
قَالَ: «أَمَرَهَا بِبَيْدِهَا، إِنْ شَاءَتْ تَرَكَتْ نَفْسَهَا مَعَ زَوْجِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ نَزَعَتْ نَفْسَهَا مِنْهُ».

٤٨٦/٥ وَذَكَرَ^٣: «أَنَّ بَرِيرَةَ كَانَتْ عِنْدَ زَوْجٍ لَهَا وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ، فَاشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ، فَأُعْتَقَتْهَا^٤، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، وَقَالَ: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَقَرَّ عِنْدَ زَوْجِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتَهُ، وَكَانَ مَوْلَاهَا الَّذِينَ بَاعُوهَا اشْتَرَطُوا عَلَى عَائِشَةَ أَنْ لَهَا وَلَاءُهَا^٥، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَتَصَدَّقَ عَلَى بَرِيرَةَ بِالْخَمِ، فَأُهْدَتْهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، فَعَلَّقَتْهُ^٦ عَائِشَةُ، وَقَالَتْ^٧: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم لَا يَأْكُلُ لَحْمَ^٨ الصَّدَقَةِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَاللَّحْمُ مَعْلُوقٌ، فَقَالَ: مَا شَأْنُ هَذَا اللَّحْمِ لَمْ يَطْبَخْ؟ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَدَّقَ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ^٩ وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ، فَقَالَ: هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ، ثُمَّ أَمَرَ بِطَبْخِهِ، فَجَاءَ^{١٠} فِيهَا ثَلَاثٌ مِنْ

١. في «ن» و«ي»: «فيعتق».

٢. في الكافي، ح ١١٢٣١ و ١٣٦٣٣: «ومحمد بن مسلم».

٣. في «بن» و«روي»: «روي». وفي حاشية «م»: «وروي».

٤. في «بن» والوسائل: «وأعتقتها».

٥. في الفقيه: «ولاءها على عائشة بدل على عائشة أن لهم ولاءها».

٦. في «بن»: «فعلقتها».

٧. في «جد» وحاشية «م»: «فقال».

٨. في «بن» و«ي»: «والفقيه والخصال: - «لحم».

٩. في الخصال: «فأهدته لنا».

١٠. في الفقيه والخصال: «فجرت».

السُّنَنِ ٢٠١

١٠٠٨٨ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ؛
وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَرِيرَةَ كَانَتْ لَهَا زَوْجٌ، فَلَمَّا أُعْتِقَتْ خَيْرَتْ»^٢.

١٠٠٨٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَجْنُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سَيَّانٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أُعْتِقْتَ مَمْلُوكِيكَ: رَجُلًا وَامْرَأَتَهُ، فَلَيْسَ

١. في الوافي: «السنة الأولى: تخيير المعتقة في فسخ نكاحها، والثانية: أن الولاء لمن أعتق وإن اشترط البائع
لنفسه، والثالثة: حلّ الصدقة لبني هاشم إذا أهداها لهم المتصدق عليه؛ لأنها ليست لهم بصدقة».
وفي مائة العقول، ج ٢٠، ص ٢٨٧: «يدلّ على أحكام: الأول: أن الأمة إذا كانت تحت عبد فأعتقت تخيرت في
فسخ عقد نفسها، بل يدلّ قصة بريرة على الأعم، لكن سيأتي أن زوجها كان عبداً، قال السيد في شرح النافع:
أجمع العلماء كافة على أن الأمة المزوجة بعبد إذا أعتقت ثبت لها الخيار في فسخ النكاح. واختلف الأخبار في
ثبوت الخيار لها إذا كان الزوج حرّاً، فذهب الأكثر إلى ثبوته
الثاني: أن شرط الولاء لغير المولى فاسد، كما ذكره الأصحاب.
الثالث: أن الصدقة التي أخذها غير بني هاشم إذا أهدى إلى بني هاشم تحلّ لهم، وعليه الفتوى». وراجع: نهاية
المرام، ج ١، ص ٢٨٤-٢٨٦.

٢. الكافي، كتاب العتق والتدبير والكتابة، باب الولاء لمن أعتق، ح ١١٢٣١؛ وكتاب الموارث، باب أن الولاء
لمن أعتق، ح ١٣٦٣٣. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٤٩، ح ٩٠٥، معلقاً عن الكليني، وفي كلّها تمام الرواية
هكذا: «الولاء لمن أعتق». التهذيب، ج ٧، ص ٣٤١، ح ١٣٩٦، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ١٩٠، باب
الثلاثة، ح ٢٦٢، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان الناب، عن عبيد الله بن عليّ الحلبي، عن
أبي عبد الله ﷺ. الفقيه، ج ٣، ص ١٣٤، ح ٣٤٩٧، معلقاً عن عبيد الله بن عليّ الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ،
وفيها من قوله: «وذكر أن بريرة كانت عند زوج لها» مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٣٤١،
ح ١١٣٩٤، ص ٣٤٣، ح ١٤٠٢، بسند آخر إلى قوله: «وإن شاءت نزع نفسها منه» مع اختلاف يسير. الوافي،
ج ١٠، ص ١٩٤، ح ٩٤٢٢، الوسائل، ج ٢١، ص ١٦١، ح ٢٦٧٩٠.

٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٦١٩، ح ٢١٨٣٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٢، ح ٢٦٧٩١.

٤. في «بغ» وحاشية «جت»: «وامرأة».

بَيْنَهُمَا نِكَاحٌ» وَقَالَ: «إِنْ أَحْبَبْتُ^١ أَنْ يَكُونَ زَوْجَهَا^٢، كَانَ ذَلِكَ بِصَدَاقِي^٣.
قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُنكِحُ عَبْدَهُ أَمَتَهُ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا: تُخَيَّرُ فِيهِ، أَمْ لَا؟
قَالَ: «نَعَمْ، تُخَيَّرُ فِيهِ إِذَا أُعْتِقَتْ»^٤.

١٠٠٩٠ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ مِنَ السَّنَنِ
حِينَ أُعْتِقَتْ^٥: فِي التَّخْيِيرِ، وَفِي الصَّدَقَةِ، وَفِي الْوَلَاءِ»^٦.

٤٨٧/٥. ١٠٠٩١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،
قَالَ:

ذَكَرَ أَنَّ بَرِيرَةَ - مَوْلَاةَ عَائِشَةَ - كَانَ لَهَا زَوْجٌ عَبْدٌ، فَلَمَّا أُعْتِقَتْ، قَالَ لَهَا رَسُولُ
اللَّهِ عليه السلام: «اخْتَارِي: إِنْ شِئْتَ أَقَمْتِ مَعَ زَوْجِكَ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا»^٧.
١٠٠٩٢ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ^٨، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ
رُبَيْعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ:

١. في حاشية «ن» والوافي والوسائل والتهذيب: «أَحْبَبْتُ».

٢. في التهذيب: «أَنْ تَكُونَ مَعَ زَوْجِهَا».

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٣، ح ١٤٠٤، بسنده عن عبد الله بن سنان. الوافي، ج ٢٢، ص ٦١٣، ح ٢١٨٣٠؛
الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٥، ح ٢٦٨٠٣.

٤. في «بن» والوسائل: «يَعْتَقُهَا».

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٣، ح ١٤٠٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٦١٣، ح ٢١٨٣٠؛
الوسائل، ج ٢١، ص ١٦١، ح ٢٦٧٨٩.

٦. في الوسائل: - «حِينَ أُعْتِقَتْ».

٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٦١٤، ح ٢١٨٣٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٣، ح ٢٦٧٩٣.

٨. في «م» بن، جده، والوسائل والتهذيب، ح ١٣٩٧: «وَلَا».

٩. التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٢، ح ١٣٩٧، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣٤١، ح ١٣٩٥، بسند آخر عن أبي عبد
الله عليه السلام، إلى قوله: «اخْتَارِي» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٦١٣، ح ٢١٨٣١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٣،

١٠. في «بن» والوسائل: - «بَنِ شَاذَانَ».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا»^١.

١٢٨ - بَابُ الْمَمْلُوكِ تَحْتَهُ الْحُرَّةُ فَيُعْتَقُ

١٠٠٩٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْعَبْدِ يَتَزَوَّجُ الْحُرَّةَ^٣، ثُمَّ يُعْتَقُ، فَيُصِيبُ فَاحِشَةً؟

قَالَ: فَقَالَ: «لَا يَرْجَمُ»^٤ حَتَّى يُوَاقِعَ الْحُرَّةَ بَعْدَ مَا يُعْتَقُ.

قُلْتُ: فَلِلْحُرَّةِ عَلَيْهِ الْخِيَارُ^٥ إِذَا أُغْتِقَ؟

قَالَ: «لَا، قَدْ رَضِيتُ بِهِ وَهُوَ مَمْلُوكٌ، فَهُوَ عَلَى نِكَاحِهِ الْأَوَّلِ»^٦.

١٢٩ - بَابُ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ الْحَامِلَ فَيَطُوقُهَا فَتَلِدُ عِنْدَهُ

١٠٠٩٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

عَمِيرَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

١. التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٢، ح ١٣٩٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٦١٥، ح ٢١٨٣٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٢، ح ٢٦٧٩٢.

٢. في الكافي، ح ١٣٦٧٨: «وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً».

٣. في «بف، جت» والوافي والكافي، ح ١٣٦٧٨: «قال».

٤. في «بف»: «حرّة».

٥. في الكافي، ح ١٣٦٧٨ والفتيه والتهذيب، ج ١٠: «لا يرم عليه» بدل «لا يرمم».

٦. في الوسائل: «الخيار عليه». وفي الكافي، ح ١٣٦٧٨ والتهذيب، ج ١٠: «خيار» بدل «الخيار».

٧. الكافي، كتاب الحدود، باب ما يحصن وما لا يحصن...، ح ١٣٦٧٨. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٦، ح ٤٠،

معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ج ٨، ص ٢٠٦، ح ٧٢٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن ابن رثاب.

الوافي، ج ٢٢، ص ٦٢٠، ح ٢١٨٤٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٥، ح ٢٦٨٠٤.

سَأَلَتْ أَبَا الْحَسَنِ^١ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً حَامِلًا^٢ وَقَدْ اسْتَبَانَ حَمْلَهَا،
فَوُطِئَتْهَا؟

قَالَ: «بِئْسَ مَا صَنَعَ».

قُلْتُ: فَمَا^٣ تَقُولُ فِيهِ؟

قَالَ^٤: «أُعْزَلَ عَنْهَا، أَمْ لَا؟».

فَقُلْتُ^٥: أَجَنَّبَنِي فِي الْوُجْهَيْنِ.

قَالَ^٦: «إِنْ كَانَ عُزْلَ عَنْهَا، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلَا يَعُودْ؛ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَغْزُلْ عَنْهَا، فَلَا يَبِيعُ
ذَلِكَ الْوَلَدَ وَلَا يُورِثُهُ، وَلَكِنْ يُغْتَقَ وَيَجْعَلَ لَهُ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ يَعْيشُ بِهِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ^٧ غَدَّاهُ
بِنُطْفَتِهِ»^٨.

١٠٩٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَإِذَا وَلِيدَةٌ
عَظِيمَةُ الْبَطْنِ تَخْتَلِفُ، فَسَأَلَ عَنْهَا، فَقَالَ: اشْتَرَيْتَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَبِهَا هَذَا الْخَبْلُ،
قَالَ: أَقَرَبْتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أُغْتِقَ مَا فِي بَطْنِهَا، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَبِمَا^{١٠} اسْتَحَقَّ
الْعِتْقُ؟ قَالَ: لِأَنَّ نُطْفَتَكَ غَذَّتْ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ وَلَحْمَهُ وَدَمَهُ»^{١١}.

١. في «ن، بح»: «أبا عبد الله».

٢. في «ن»: «- وحاملاً».

٣. في «بف»: «ما».

٤. في «ن، بن، جد»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقال».

٥. في «م، ن، بخ، بف، بن، جد»، والوافي والتهذيب: «وفي سائر النسخ والمطبوع: «قلت».

٦. في الفقيه والتهذيب: «فقال».

٧. في «بف»: «- قد».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٧٨، ح ٦٢٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٧، ح ٤٥٥٠، بسنده عن إسحاق بن
عمار الوافي، ج ٢٣، ص ١٤١٥، ح ٢٣٥٤٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٩٤، ذيل ح ٢٦٦١٦.

٩. في «بن»: «وبم». وفي الوسائل: «بما» من دون الواو.

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١٧٨، ح ٦٢٥، معلقاً عن الكليني. الجعفریات، ص ٩٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد،

١٠٠٩٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

غِيَاثِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ جَامَعَ أُمَّهُ حَبْلَى مِنْ غَيْرِهِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُغْتَقَ وَلَدَهَا،

وَلَا يَسْتَرْقِ؛ لِأَنَّهُ شَارَكَ فِيهِ الْمَاءَ تَمَامَ الْوَلَدِ»^١.

١٣٠ - بَابُ الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَتِهِ فَيَقَعُ عَلَيْهَا غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ الطَّهْرِ فَتَحْبُلُ

١٠٠٩٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً^٢، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى أَبِي عليه السلام، فَقَالَ: «إِنِّي ابْتَلَيْتُ

بِأَمْرِ عَظِيمٍ، إِنَّ لِي جَارِيَةً كُنْتُ أَطَاهَا، فَوَطِئْتُهَا يَوْمًا، وَخَرَجْتُ فِي حَاجَةٍ لِي بَعْدَ مَا^٣

اغْتَسَلْتُ مِنْهَا، وَتَسَيَّتُ نَفَقَةً لِي، فَرَجَعْتُ إِلَى الْمَنْزِلِ لِأَخْذِهَا، فَوَجَدْتُ غُلَامِي^٤ عَلَى

بَطْنِهَا، فَعَدَدْتُ لَهَا مِنْ يَوْمِي ذَلِكَ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَوَلَدْتُ جَارِيَةً».

١. عَنْ أَبَانِهِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ بِسِيرِ وَزِيَادَةِ الْوَاقِفِ، ج ٢٣، ص ١٤١٦، ح ٢٣٥٤٩؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢١، ص ٩٥، ح ٢٦٦١٨.

١. فِي التَّهْذِيبِ: «وَشَارَكَ فِي إِمَامِ الْوَلَدِ».

٢. التَّهْذِيبُ، ج ٨، ص ١٧٩، ح ٦٦٦، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْوَاقِفِ، ج ٢٣، ص ١٤١٦، ح ٢٣٥٥٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢١، ص ٩٤، ح ٢٦٦١٧.

٣. فِي التَّهْذِيبِ، ج ٨ وَالْاِسْتِبْصَارُ: - «وَعَلِيَ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً».

٤. فِي التَّهْذِيبِ: «أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام». وَفِي الْاِسْتِبْصَارِ: «أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام».

٥. فِي الْكَافِي، ح ١٣٦٢٠ وَالتَّهْذِيبُ: + «وَلَهُ». وَفِي الْاِسْتِبْصَارِ: «وَقَالَ لَهُ».

٦. فِي «بَيْعٍ»: + «وَأَنْ».

٧. فِي «نِ»: بَيْعٌ: «وَأَنْ».

٨. فِي الْوَاقِفِ: «الْغُلَامُ يَحْتَمِلُ الْوَلَدَ وَالْعَبْدَ وَالْأَجِيرَ، وَأَكْثَرُ مَا يُضَافُ بِرَادٍ بِهِ الْعَبْدُ».

قَالَ: «فَقَالَ لَهُ أَبِي ١: لَا يَنْتَبِي لَكَ أَنْ ٢ تَقْرَبَهَا وَلَا أَنْ ٣ تَبْعَهَا، وَلَكِنْ أَنْفِقْ عَلَيْهَا مِنْ مَالِكَ مَا دُمْتَ حَيًّا، ثُمَّ أَوْصِ عِنْدَ مَوْتِكَ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِكَ حَتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ ٥ لَهَا مَخْرَجًا» ٦.

١٠٩٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، قَالَ:

إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى أَبَا جَعْفَرٍ ١٠، فَقَالَ لَهُ ٧: إِنِّي قَدْ ابْتَلَيْتُ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، إِنِّي ٩ وَقَعْتُ عَلَى جَارِيَتِي، ثُمَّ خَرَجْتُ فِي بَعْضِ حَوَائِجِي ١١، فَأَنْصَرَفْتُ مِنَ الطَّرِيقِ، فَأَصْبَتُ ١٢ غَلَامِي بَيْنَ رَجُلِي الْجَارِيَةِ، فَأَعْتَزَلْتُهَا، فَحَبِلْتُ ١٣، ثُمَّ وَضَعْتُ جَارِيَةَ لِعِدَّةٍ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ ١٤. فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ ١٥: «أَخْبِسِ الْجَارِيَةَ لَا تَبْعَهَا» ١٦، وَأَنْفِقْ عَلَيْهَا حَتَّى تَمُوتَ، أَوْ

١. في الفقيه والتهذيب، ج ٩: - «له أبي ١٠». وفي التهذيب، ج ٨ والاستبصار: «أبو عبد الله ١٠».

٢. في «بف»: - «أن».

٣. في «ن، بف» والكافي، ح ١٣٦٢٠ والتهذيب: - «أن».

٤. في الاستبصار: «أن تبيعها ولا تقربها» بدل «أن تقرّبها ولا أن تبيعها».

٥. في الفقيه: + «ذلك و».

٦. الكافي، كتاب المواريث، باب (غير معنون)، ح ١٣٦٢٠. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٧٩، ح ٦٢٨؛

والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٤، ح ١٣٠٧، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣١٤، ح ٥٦٧٧، والتهذيب،

ج ٩، ص ٣٤٦، ح ١٢٤٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. والوافي، ج ٢٣، ص ١٤١٣، ح ٢٣٥٤٥؛ الوسائل،

ج ٢١، ص ١٦٦، ح ٢٦٨٠٦.

٧. في الوسائل: - «له».

٨. في الوسائل: - «قد».

٩. في الاستبصار: + «قد».

١٠. في «م، بن، جد» وحاشية «ن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «حاجتي».

١١. في حاشية «بن»: «فأصابت».

١٢. في «م، بف، بن، جد» وحاشية «ج» والوسائل والتهذيب: «فحملت».

١٣. في التهذيب: «الأشهر». وفي الاستبصار: «غير أنها حملت، فوضعت بجارية بعده بتسعة أشهر» بدل

«فاعتزلها، فحملت، ثم وضعت جارية لعدة تسعة أشهر».

١٤. في «ن، بح» والوافي: «ولا تبيعها». وفي الاستبصار: «ولا تبعها».

يَجْعَلُ اللَّهُ لَهَا مَخْرَجًا؛ فَإِنْ حَدَّثَ بِكَ حَدَّثٌ، فَأَوْصِ بِأَنْ^١ يُنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِكَ حَتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ لَهَا^٢ مَخْرَجًا^٣.

وَقَالَ: «إِذَا خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ عَلَى دِينِي وَنَفْسِي وَوُلْدِي وَأَهْلِي وَمَالِي^٤ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي قَدْرِكَ، وَرَزُقْنَا بِقَضَائِكَ حَتَّى لَا نُجِبَ^٥ تَعَجُّيلَ مَا أَخَّرْتَ، وَلَا تَأْخِيرَ مَا عَجَّلْتَ»^٦.

١٣١ - بَابُ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْجَارِيَةُ يَطُوعًا فَتَحْبِلُ^١ فَيَتَّهِمُهَا

٤٨٩/٥

١٠٠٩٩ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَحَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعًا^١، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^{١١}، عَنْ

سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

١. في «م»، بح، بخ، بف، والوافي: «أن» بدون الباء.

٢. في «بح»: «لك».

٣. في الوافي: «فاعتزلتها، أي لم أقرّبها بعد ذلك. احبس الجارية، الظاهر أن المراد بها المولودة دون أنثىها، كما يشعر به الأخبار السابقة واللاحقة في هذا الباب. وأريد بحبسها أن يجعلها بمنزلة ولده لا أمته، فلا يهبها ولا يبيعها. والمخرج: الزوج، وإنما لا ينبغي له الإقرار بها؛ لأنه عاين الزنى بعينه. وأنا حمل الجارية المأمور بحبسها على الأم وحمل الحبس على المنع من الزنى وجعل «أن تقرّبها» - الواردة في الرواية الأولى - من القرب ففيه بعد لا يساعده المقام».

٤. في «بف» وحاشية «جت»: «فإذا». وفي «بن، جد»: «فإذا» بدل «وقال: إذا». وفي الوافي: «وإذا».

٥. في «بح»: «ورضينا».

٦. في «بح، جت»: «ولا تحب».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٨٠، ح ٦٢٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٥، ح ١٣٠٨، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «حتى يجعل الله لها مخرجاً». الوافي، ج ٢٣، ص ١٤١٣، ح ٢٣٥٤٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٧، ح ٢٦٨٠٧، إلى قوله: «حتى يجعل الله لها مخرجاً».

٨. في «ن، بن» والمرأة: «تكون».

٩. في «ن»، بخ، بف، بن، جت، جد: «فتحمل».

١٠. في الاستبصار: - «وحميد بن زياد عن ابن سماعة جميعاً».

١١. في «جد» والتهذيب: - «بن يحيى».

سَأَلَتْ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْجَارِيَةِ تَكُونُ^١ لِلرَّجُلِ، يُطِيفُ بِهَا^٢، وَهِيَ تَخْرُجُ،
فَتَعْلُقُ^٣؟

قَالَ: «يَتَّهِمُهَا الرَّجُلُ، أَوْ يَتَّهِمُهَا أَهْلُهُ^٤».

قُلْتُ: أَمَّا ظَاهِرُهُ، فَلَا.

قَالَ: «إِذَا لَزِمَهُ الْوَلَدُ»^٥.

١٠١٠/٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ

بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمٍ^٦ مَوْلَى طَرِبَالٍ، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ كَانَ يَطُأُ جَارِيَتَهُ لَهُ، وَأَنَّهُ كَانَ يَبْعَثُهَا فِي حَوَائِجِهِ،
وَأَنَّهُ حَبِلَتْ، وَأَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْهَا^٧ فَسَادَ.

فَقَالَ^٨ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا^٩ وَلَدَتْ أُمْسَكَ الْوَلَدَ، فَلَا يَبِيعُهُ^{١٠}، وَيَجْعَلُ^{١١} لَهُ نَصِيباً

فِي^{١٢} دَارِهِ^{١٣}».

١. في «بح، بف»: «يكون». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٢. «يطيف بها»، من الإطافة، يقال: أطاف به، أي ألم به وقاربه. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٩٧ (طوف).

٣. في «بح»: «و تعلق». و «تعلق» من باب تعب، أي تحبل. راجع: المصباح المنير، ص ٤٢٥ (علق).

٤. في الوافي والتهذيب: «+ نهمة».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٨١، ح ٦٣٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٦، ح ١٣١١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣،

ص ١٤١٠، ح ٢٣٥٢٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٩، ح ٢٦٨١٢.

٦. في التهذيب، ج ٨ والاستبصار: «سليمان». لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ٣٥٢٨.

٧. في التهذيب، ج ٨: «منها».

٨. في «ن»: «وقال».

٩. في الكافي، ح ١٣٦١٩: «+ وهي».

١٠. في «ن»، «بن» بالناء والياء معاً. وفي «بف، جت» والوافي: «ولا يبيعه». وفي الكافي، ح ١٣٦١٩ والتهذيب

١١. في «بخ»: «واجعل».

والاستبصار: «ولا يبيعه».

١٢. في «م» والكافي، ح ١٣٦١٩ والفتية والتهذيب، ج ٩: «من».

١٣. في الكافي، ح ١٣٦١٩: «+ وماله».

قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: رَجُلٌ يَطْأُ جَارِيَةً لَهُ^١، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَنْبَغَتْهَا فِي حَوَائِجِهِ، وَأَنَّهُ
أَتَّهَمَهَا، وَحَبِلَتْ^٢؟

فَقَالَ: «إِذَا هِيَ وَلَدَتْ أُمْسَكَ الْوَلَدَ، وَلَا يَبِيعُهُ^٣، وَيَجْعَلُ لَهُ نَصِيباً مِنْ ذَارِهِ
وَمَالِهِ، وَلَيْسَ هَذِهِ مِثْلُ تِلْكَ^٤».

١٠١٠١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آدَمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ
عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ يَطْأُهَا، وَهِيَ تَخْرُجُ فِي حَوَائِجِهِ^٥،
فَحَبِلَتْ، فَخَشِيَ أَنْ لَا يَكُونَ^٦ مِنْهُ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟ أَيْبِيعُ الْجَارِيَةَ وَالْوَلَدَ؟

قَالَ: «يَبِيعُ الْجَارِيَةَ، وَلَا يَبِيعُ الْوَلَدَ، وَلَا يُورَثُهُ^٧ مِنْ مِيرَاثِهِ شَيْئاً^٨».

١٠١٠٢ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ
حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

١. في «م» بن، جد، والوسائل: «له».

٢. في «بخ» بف، «فلا يبيعه». وفي «ن»: «فلا يبيعه».

٣. في «ن» بن، بخ، وحاشية «جت»: «في».

٤. في «ن» بن، وحاشية «بخ»: «ذلك».

٥. الكافي، كتاب الموارث، باب (غير معنون)، ح ١٣٦١٩. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٨٢، ح ٦٣٥؛
والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٥، ح ١٣١٠، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٧، ح ١٢٤٦، معلقاً عن
الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٤، ص ٣١٥، ح ٥٦٧٩، معلقاً عن القاسم بن محمد. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤١٤،
ح ٢٣٥٤٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٩، ح ٢٦٨١٣.

٦. في «م» ن، بخ، بف، بن، جد، والوسائل: «في حوائجه».

٧. في «ن» بن: «أن لا تكون». وفي التهذيب والاستبصار: «أن يكون».

٨. في «بخ»: «ولا تورثه».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ١٨٠، ح ٦٣٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٥، ح ١٣٠٩، بسندهما عن إبراهيم بن هاشم،

عن آدم بن إسحاق. الفقيه، ج ٤، ص ٣١٥، ح ٥٦٧٨، معلقاً عن عبد الحميد، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٢٣،
ص ١٤١٥، ح ٢٣٥٤٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٧٠، ح ٢٦٨١٤.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ لَهُ، تَذَهَبُ وَتَجِيءُ، وَقَدْ عَزَلَ عَنْهَا، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِلَيْهَا شَيْءٌ: مَا تَقُولُ فِي الْوَلَدِ؟
 قَالَ: «أَرَى أَنْ لَا يَبْتَاعَ هَذَا يَا سَعِيدٌ».
 قَالَ^٢: وَسَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام، فَقَالَ: «أَيَّتَهُمَا؟» فَقُلْتُ: أَمَّا تَهْمُهُ ظَاهِرَةٌ، فَلَا.
 قَالَ^٥: «فَيَتَيَّمُهُمَا أَهْلُكَ؟» فَقُلْتُ^٦: أَمَّا شَيْءٌ ظَاهِرٌ، فَلَا.
 قَالَ: «فَكَيْفَ تَسْتَطِيعُ أَنْ لَا يَلْزَمَكَ الْوَلَدُ؟»^٨.

١٣٢ - بَابُ نَادِرٍ

٤٩٠/٥

١٠١٠٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٩، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ^{١٠} رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي خَرَجْتُ وَأَمْرَاتِي حَائِضٌ، فَرَجَعْتُ^{١١} وَهِيَ حُبْلَى، فَقَالَ لَهُ^{١٢} رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَتَّهِمُ؟

١. في الاستبصار: «سألته» بدل «سألت أبا عبد الله».

٢. في «ن»، بح، بفتح، جت: «فما».

٣. في الاستبصار: «قال». والضمير المستتر في «قال» راجع إلى سعيد بن يسار، والمراد أنه سأل سعيد بن يسار أبا الحسن عليه السلام أيضاً عن نفس المسألة بعد.

٤. في «م»، ن، بن، والوافي والوسائل التهذيب والاستبصار: «أتتهما». وفي التهذيب: «قال».

٥. في «م»، جد: «فقال».

٦. في «م»: «يتهمها». وفي الوسائل والاستبصار: «أتتهما».

٧. في «بن» والوسائل والاستبصار: «قلت».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٨١، ح ٦٣٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٦، ح ١٣١٢، معلقاً عن الكليني: الوافي، ج ٢٣، ص ١٤١١، ح ٢٣٥٣٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٧٠، ح ٢٦٨١٥.

٩. في التهذيب: «أصحابنا». ١٠. في الوافي: «إلى».

١١. في التهذيب: «ورجعت». ١٢. في «م»، بن، جد: «وله».

قَالَ: أَتَيْتُهُم رَجُلَيْنِ، قَالَ: أَتَيْتُ بِهِمَا^١، فَجَاءَ بِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ يَكُ ابْنِ هَذَا، فَيُخْرِجُ^٢ قَطْطًا^٣ كَذَا وَكَذَا، فَخَرَجَ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ مَعْقَلَتَهُ^٤ عَلَى قَوْمِ أُمِّهِ^٥، وَمِيرَاتِهِ لَهُمْ، وَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا قَالَ لَهُ: يَا ابْنَ الرَّأْيِيَّةِ، يُجْلِدُ^٦ الْحَدَّ^٧»^٨.

١٣٣ - بَابُ

١٠١٠٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ وَغَيْرِهِ^٩:

عَنْ يُونُسَ فِي الْمَرْأَةِ يَغِيْبُ عَنْهَا زَوْجُهَا، فَتَجِيءُ بِوَلَدٍ أَنَّهُ لَا يُلْحَقُ الْوَلَدُ بِالرَّجُلِ، وَلَا تُصَدَّقُ أَنَّهُ قَدِيمٌ، فَأَحْبَلَهَا إِذَا كَانَتْ غَيْبَتَهُ^{١٠} مَعْرُوفَةً^{١١}.

١. في الوسائل: - «قال: أتيت بهما».

٢. القَطْطُ: الشديدة الجعودة، قال ابن الأثير: «وقيل: الحسن الجعودة، والأول أكثر». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٤، النهاية، ج ٤، ص ٨١ (جعد).

٤. المعقلة: الدية، والجمع: المعائل، وفي الوافي: «المعلقة: دية جنابة الخطأ». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٧٠ (عقل).

٥. في حاشية «بن، جت»: «أبيه».

٦. في «بن، جت» والوافي والوسائل: «لجلد».

٧. في الوافي: «ينبغي تخصيص هذا الخبر بمورده، ولذا عدّه في الكافي نادراً». في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٢٩٥: «أقول: ولا يمكن الاستدلال به على مذهب الصدوق وجماعة أن ميراث ولد الزنى كولد المملعة، كما هو ظاهر إخباره بالعلامة، مع أنه لم يثبت الزنى هاهنا، بل يحتمل أن يكون بشبهة، وإنما يتنفي من الرجل لعدم احتمال كونه منه، ولذا حكم ﷺ بأن من قذف أمه يجلد، وأما إخباره ﷺ إنما لمحض بيان الواقع من غير أن يترتب عليه حكم، أو كان الحكم في خصوص الواقعة كذلك بوحى خاص به».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٨٢، ح ٦٣٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤١٦، ح ٢٣٥٥١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٧، ح ٢٨٦٧٧؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٤٤، ح ١٣٤.

٩. في «م، جد» والوسائل: - «وغيره».

١٠. في «جد»: «غيبه».

١١. في «ن»: - «بالرجل ولا تصدق إلى - غيبته معروفة». وفي «بيح، جت» والوافي والتهذيب: «بالرجل إذا كانت غيبته معروفة، ولا تصدق أنه قدم فأحبّلها» بدلها.

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٧، ح ٥٧٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤١٢، ح ٢٣٥٤١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٧، ح ٢٧٨٦٦.

١٣٤ - بَابُ الْجَارِيَةِ^١ يَبْقَعُ عَلَيْهَا غَيْرُ وَاحِدٍ فِي طَهْرِ وَاحِدٍ^٢

١٠١٠٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الْحَرْ وَالْعَبْدُ وَالْمُشْرِكُ بِامْرَأَةٍ فِي طَهْرِ وَاحِدٍ، فَأَدْعُوا الْوَلَدَ، أَقْرِعْ بَيْنَهُمْ، فَكَانَ^٣ الْوَلَدُ لِلَّذِي يَخْرُجُ سَهْمُهُ^٤».

٤٩١ / ٥ . ١٠١٠٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَلِيًّا عليه السلام إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهُ حِينَ قَدِمَ: حَدِّثْنِي بِأَعْجَبِ مَا وَرَدَ^٥ عَلَيْكَ، قَالَ^٦: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَانِي قَوْمٌ

١. في «ن، بح، جت»: «المرأة». ٢. في «م، بح، بن، جد»: - «واحد».

٣. في «بن»: «وكان».

٤. في التهذيب، ج ٦: «يقرء» بدل «يخرج سهمه». وفي مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٢٩٦: «قال السيد: الأمة المشتركة لا يجوز لأحد من الشركاء وطؤها، لكن لو وطئها بغير إذن الشريك لم يكن زانياً، بل عاصياً يستحق التعزير ويلحق به الولد وتقوم عليه الأمة والولد يوم سقط حياً. وهذا كله لا إشكال فيه، ولو فرض وطء الجميع لها في طهر واحد فعلوا محرمًا ولحق بهم الولد، لكن لا يجوز إلحاقه بالجميع، بل بواحد منهم بالقرعة، فمن خرجت له القرعة ألحق به وغرم حصص الباقيين». وراجع: نهاية الغرام، ج ١، ص ٤٤٣.

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٨، ح ١٢٤٩، بسنده عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ج ٦، ص ٢٤٠، ح ٥٩٥، بسنده عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٩٢، صدر ح ٣٣٩٢؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٦٩، صدر ح ٥٩٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٨، صدر ح ١٣١٨، بسند آخر. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٦٩، صدر ح ٥٩١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٨، ح ١٣١٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما هكذا: «قضى علي عليه السلام في ثلاثة وقعوا على امرأة في طهر واحد...» وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ج ٩ - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤١٩، ح ٢٣٥٥٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٧١، ح ٢٦٨١٨.

٦. في «م، بن، والوسائل والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: - «بن إبراهيم».

٧. في التهذيب، ج ٨ والاستبصار: «مز». ٨. في التهذيب: «فقال».

قَدْ تَبَايَعُوا جَارِيَتَهُ، فَوَطَّئُوهَا جَمِيعاً فِي طَهْرِ وَاحِدٍ، فَوَلَدَتْ غُلَاماً، وَاخْتَجُّوا^٢ فِيهِ^٣، كُلُّهُمْ^٤ يَدَّعِيهِ، فَأَسْهَمَتْ بَيْنَهُمْ^٥، وَجَعَلَتْهُ لِلَّذِي خَرَجَ سَهْمُهُ، وَصَمَّنَتْهُ نَصِيبَهُمْ.
فَقَالَ^٦ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهُ^٧ لَيْسَ مِنْ قَوْمٍ تَنَازَعُوا^٨، ثُمَّ فَوَّضُوا أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَّا خَرَجَ سَهْمُ الْمُحِقِّ^٩ ١٠ ١١.

١٣٥ - بَابُ الرَّجُلِ يَكُونُ^{١٢} لَهُ^{١٣} الْجَارِيَةُ يَطْؤُهَا^{١٤}، فَيَبِيعُهَا ثُمَّ تَلِدُ لِأَقَلِّ^{١٥}
مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَالرَّجُلُ يَبِيعُ الْجَارِيَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا
فَيَطْهَرُ بِهَا حَبْلٌ^{١٥} بَعْدَ مَا مَسَّهَا الْآخَرُ

١٠١٠٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ،
عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ مِنْكُمْ الْجَارِيَةُ يَطْؤُهَا، فَيُعْتِقُهَا،

١. في «بح»: - «قد».
٢. في الوافي: «واختلفوا».
٣. في الاستبصار: - «فيه».
٤. في الاستبصار: «فكلهم».
٥. في الفقيه: + «ثلاثة».
٦. في التهذيب، ج ٨: + «له».
٧. في «م، بن»: - «إنه».
٨. في الفقيه: «تقارعوا».
٩. في «ن، بف»: «أخرج».
١٠. في «بخ»: «الحق».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ١٧٠، ح ٥٩٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٩، ح ١٣٢٠، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٨، ح ٥٨٥، بسنده عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن بعض أصحابنا، عن أبي جعفر ﷺ. الفقيه، ج ٣، ص ٩٤، ح ٣٣٩٩، معلقاً عن عاصم بن حميد. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ٩٣، ح ٣٣٩٠؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٢٨، ح ٥٨٤؛ وج ٩، ص ٣٦٣، ح ١٢٩٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤١٩، ح ٢٣٥٥٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٧٢، ح ٢٦٨١٩.

١٢. في «ن» بالتاء والياء معاً. وفي المرأة: «تكون».

١٣. هكذا في «بح، بخ، بن، جت» والمرأة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لها».

١٤. في «بن، جت، جد»: «فيطؤها».

١٥. في «ن»: «الحبل».

فَاعْتَدْتُ وَنَكَحْتُ، فَإِنْ وَضَعْتُ لِحُمْسَةِ أَشْهَرٍ، فَإِنَّهُ مِنْ مَوْلَاهَا^١ الَّذِي أُغْتَقَهَا؛ وَإِنْ وَضَعْتُ بَعْدَ مَا تَزَوَّجْتُ لِبِسْتِهِ أَشْهَرٍ، فَإِنَّهُ^٢ لِرِزْوَجِهَا الْأَخِيرِ^٣.

٢/١٠٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنِ الْحَسَنِ الصَّنِيقَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ^٤، وَسُئِلَ^٥ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً، ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِيَّ^٦ رَجِمَهَا؟

قَالَ: «بِئْسَ مَا صَنَعَ، يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَلَا يَعُودُ»^٧.

قُلْتُ: فَإِنَّهُ^٨ بَاعَهَا مِنْ آخَرٍ^٩، وَلَمْ يَسْتَبْرِيَّ رَجِمَهَا، ثُمَّ بَاعَهَا الثَّانِي مِنْ رَجُلٍ آخَرَ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا^{١٠}، وَلَمْ يَسْتَبْرِيَّ رَجِمَهَا، فَاسْتَبَانَ حَمْلُهَا عِنْدَ الثَّالِثِ؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^{١١}: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ^{١٢}،» ←

١. في الوسائل، ج ٢٧٣٥٢، والتهذيب، ج ٥٨٦: «لمولاه» بدل «من مولاه».

٢. في التهذيب، ج ٥٨٦: «فهو».

٣. في «بن»: «الآخر».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٨، ج ٥٨٦، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٦٧، ج ٥٨١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٢٣، ج ٢٣٥٦٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٧٣، ج ٢٦٨٢١؛ و ص ٣٨٠، ج ٢٧٣٥٢.

٥. في الفقيه، ج ٣، والتهذيب، ج ٥٨٧ والاستبصار، ج ١٣١٥: «يقول».

٦. في التهذيب، ج ٥٨٧: «و يسئل».

٧. استبراء الأمة - عدم وطئها بعد شرائها حتى تحيض عنده حيضة، ثم تطهر، ومعناه: طلب براءتها من الحمل.

راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٣ (برأ). في التهذيب، ج ٥٨٧: «ولا يعد».

٩. في الاستبصار، ج ١٣١٥: «فإن».

١٠. في الفقيه، ج ٣: «وقوع عليها».

١١. في الوسائل: «وقوع عليها».

١٢. في التهذيب، ج ٥٨٨ والاستبصار، ج ١٣١٦: «الولد للذي عنده الجارية، وليصبر لقول رسول الله صلى الله عليه وآله».

١٣. في امرأة العقول، ج ٢٠، ص ٢٩٨: «قوله عليه السلام: الولد للفراش، المراد بالفراش هنا فراش المشتري، وقد صرح

به في خبر آخر عن الحسن الصيقلي، رواه في التهذيب، وفيه: الولد للذي عنده الجارية وليصبر لقول رسول

٦. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٩، ح ٥٨٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٨، ح ١٣١٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، »

١٣٦ - بَابُ الْوَلَدِ إِذَا كَانَ أَحَدُ آبَائِهِ مَمْلُوكًا وَالْآخَرُ حُرًّا

١٠ / ١٠١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ

وَالْحَكَمَ بْنِ مَسْكِينٍ:

عَنْ جَمِيلٍ^١ وَابْنِ بَكْشِيرٍ^٢ فِي الْوَلَدِ مِنَ الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكَةِ، قَالَ: «يَذْهَبُ إِلَيَّ

ج ٢٣، ص ١٤٠٧، ح ٢٣٥٢٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٧٤، ح ٢٦٨٢٤.

١. محمد بن أبي حمزة والحكم بن مسكين وابن بكير - وهو عبد الله - كلهم من مشايخ ابن أبي عمير. والظاهر البدوي من السند اشتماله على التحويل بعطف «الحكم بن مسكين، عن جميل» و «ابن بكير» على «محمد بن أبي حمزة» فابن أبي عمير يروي الخبر تارة بواسطتين وأخرى وثالثة بواسطة كما هو واضح. لكن الأخذ بهذا الظاهر يواجه إشكالاً وهو أن جميلًا في مشايخ الحكم بن مسكين هو جميل بن دراج، كما يعلم من الأخبار الثالث إلى الخامس من الباب. وابن أبي عمير روى كتاب جميل بن دراج وتكررت روايته عنه في أسناد كثيرة جدًا. وما ورد في بعض الأسناد القليلة من رواية ابن أبي عمير عن جميل [بن دراج] بالتوسط لا يخلو من خلل.

تفصيل ذلك: ورد في مطبوعة الكافي، ج ٧، ص ٤١٥، ح ١، رواية ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن جميل وهشام عن أبي عبد الله عليه السلام. وسيأتي في موضعه أن الصواب في السند «وجميل» كما في بعض النسخ المعتمدة، فيكون في السند تحويل بعطف «جميل وهشام» على «حماد عن الحلبي».

وورد في التهذيب، ج ١، ص ٣٧٩، ح ١١٧٣ رواية الحسين بن سعيد - وقد عثر عنه بالضمير - عن ابن أبي عمير عن فضالة عن جميل بن دراج. والظاهر أن الصواب فيه «وفضالة»؛ لما ورد في أسناد عديدة من رواية ابن أبي عمير وفضالة بن أيوب متعاطفين عن جميل بن دراج. منها ما ورد في التهذيب، ج ١، ص ٢١، ح ٥٤، ص ٥٥، ح ١٥٧ و ص ٢٢٧، ح ٦٥٧.

ويؤكد ذلك كون ابن أبي عمير وفضالة من مشايخ الحسين بن سعيد.

وورد في التهذيب، ج ٦، ص ٢٩٣، ح ٨١٥ رواية ابن أبي عمير عن علي بن جميل، وقد ورد مضمون الخبر في الكافي، ح ١٠١٨٨ عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج.

وورد في التهذيب، ج ٧، ص ٢٧٦، ح ١١٧١ رواية ابن أبي عمير عن علي بن حديد عن جميل بن دراج. وقد تقدم مضمون الخبر في الكافي، ح ٩٨٤٣ عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج. ولا يبعد أن يكون الصواب في سند التهذيب «وعلي بن حديد» كما ورد نظيره في بعض الأسناد؛ منها ما ورد في الكافي، ح ٩٠٣٤ و ١٣٨٤٩؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٣٧٣، ح ١٥٠٩.

الْحَرُّ مِنْهُمَا^٢.

١١١/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الْمَكْفُوفِ صَاحِبِ الْعَرَبِيَّةِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْأَخْوَلِ الطَّائِفِيِّ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ سُئِلَ^٣ عَنِ الْمَمْلُوكِ يَتَزَوَّجُ الْحُرَّةَ: مَا حَالُ الْوَلَدِ؟

«وورد في الاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٢، ح ٩٣٩ رواية محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن المغيرة عن جميل والمذكور في التهذيب، ج ٨، ص ٢٢، ح ٦٩، «رجل» بدل «جميل».

وورد في الاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٤، ح ١٠٣٩ رواية الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن أحمد بن محمد عن جميل بن درّاج، والمذكور في التهذيب، ج ٨، ص ٧٠، ح ٢٣١ «وأحمد بن محمد» وهو الظاهر؛ فإن أحمد بن محمد في مشايخ الحسين بن سعيد هو البرنظي، وهو وابن أبي عمير كلاهما من رواة جميل بن درّاج. يؤيد ذلك ما ورد في التهذيب، ج ٨، ص ٧٠، ح ٢٣٤ من رواية الحسين بن سعيد - وقد عبّر عنه بالضمير - عن أحمد بن محمد عن جميل بن درّاج.

وورد في النوائد المنسوبة إلى الأشعري، ص ١٣٠، ح ٣٣٣، رواية ابن أبي عمير عن حماد عن جميل بن درّاج، والخبر المذكور باختلاف في الألفاظ في التهذيب، ج ٧، ص ٣٠٥، ح ١٢٦٩ عن ابن أبي عمير عن جميل بن درّاج.

فعليه رواية ابن أبي عمير عن جميل بن درّاج بالتوسط غير ثابتة.

هذا، ويحتمل أن يكون الصواب في سندنا هذا «وجميل» لكن هذا الاحتمال لا يقاوم ما ورد في الأحاديث الثالث إلى الخامس من نقل مضمون الخبر عن الحكم بن مسكين عن جميل بن درّاج.

ولأجل ما ذكره أئمة السادة السيد محمد جواد الشيرازي - دام توفيقه - احتمالاً ثالثاً وهو زيادة «الحكم بن مسكين عن» أو زيادة «الحكم بن مسكين عن جميل» في السند رأساً، ووجه الزيادة بأن هذه القطعة كانت من الأخبار التالية فسقطت من متنها ثم أدرجت في النسخ المتأخرة في غير موضعها من المتن، فصارت هذه القطعة مزيدة في السند هنا.

٢. في الاستبصار: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

١. في «مروءة العقول»، ج ٢٠، ص ٢٩٩: «وبدل كالأخبار الآتية على ما هو المشهور من أن الولد تابع للحر من الأبوين مطلقاً، وخالف فيه ابن الجنيّد فجعل الولد رقّاً تبعاً للمملوك من أبويه إلا مع اشتراط حرّيته، هذا مع الإطلاق، وأنما مع شرط الحرّية فلا إشكال في تحقّقها، وإذا شرطت الرّقّة فالمشهور صحة الشرط، وقيل بعدم صحته».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٣٣٥، ح ١٣٧٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٢، ح ٧٣١، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ٢٣، ص ١٣٩٩، ح ٢٣٥٠٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٢١، ح ٢٦٦٨٣؛ وص ٤٦٠، ح ٢٧٥٧٨.

٣. في «م»، ن، ب، خ، جت، جد: «وسأله».

فَقَالَ: «حُرٌّ».

فَقُلْتُ: وَالْحُرُّ يَتَزَوَّجُ الْمَمْلُوكَةَ؟

قَالَ^١: «يُلْحَقُ الْوَلَدُ بِالْحُرِّيَّةِ حَيْثُ كَانَتْ، إِنْ كَانَتْ الْأُمُّ حُرَّةً أُعْتِقَ بِأُمِّهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَبُ حُرّاً أُعْتِقَ بِأَبِيهِ»^٢.

١٠١١٢ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^٣ النَّيْمِيِّ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥ يَقُولُ: «إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ^٥، فَوَلَدَهُ أَحْرَارًا؛ وَإِذَا تَزَوَّجَ الْحُرُّ الْأُمَّةَ، فَوَلَدَهُ أَحْرَارًا»^٦.

١٠١١٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥ عَنِ الْحُرِّ يَتَزَوَّجُ الْأُمَّةَ، أَوْ عَبْدٌ يَتَزَوَّجُ حُرَّةً؟ قَالَ: فَقَالَ لِي: «لَيْسَ يُسْتَرْقَى الْوَلَدُ إِذَا كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ حُرّاً؛ إِنَّهُ يُلْحَقُ بِالْحُرِّ مِنْهُمَا أَيُّهُمَا كَانَ، أَبَا كَانَ أَوْ أُمّاً»^٧.

٤٩٣/٥ . ١٠١١٤ / ٥. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٨، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعاً، عَنِ

١. في «م»، جد: «فقال».

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٨، ح ٤٥٨١؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٣٣٦، ح ١٣٧٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٧٣٤، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٩٩، ح ٢٣٥٠٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٢٢، ح ٢٦٦٨٦.

٣. في «م»، يخ، بف، بن، جد، والوسائل: «+ بن علي».

٤. في التهذيب: «السلمي». وقد تقدّم غير مرّة أنّ علي بن الحسن هذا هو ابن فضال والصواب في لقبه التميمي والتيملي. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ٢٣٣٣. ٥. في «بف»: «حرة».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٣٣٦، ح ١٣٧٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٧٣٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٩٩، ح ٢٣٥١٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٢٢، ح ٢٦٦٨٥.

٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٠٠، ح ٢٣٥١١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٢٣، ح ٢٦٦٨٧.

٨. ليس سهل بن زياد من مشايخ الكليني ولم يتقدّم في الأسناد السابقة عنه ذكر حتى يكون السند معلقاً. ٥٥

الْحَكَمَ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ، فَوَلَدَهُ أُخْرَارٌ؛ وَإِذَا تَزَوَّجَ الْحُرُّ الْأَمَةَ، فَوَلَدَهُ أُخْرَارٌ».^١

١٠١١٥ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِثْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي الْعَبْدِ تَكُونُ^٢ تَحْتَهُ الْحُرَّةُ، قَالَ: «وَلَدُهُ أُخْرَارٌ، فَإِنْ أَغْنَى^٣ الْمَمْلُوكُ لِحَقِّ بِأَبِيهِ».^٤

١٠١١٦ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِثْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ الْحُرِّ يَتَزَوَّجُ بِأَمَةٍ قَوْمٍ: «الْوَلَدُ مَمَالِكُ، أَوْ أُخْرَارٌ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ حُرّاً، فَالْوَلَدُ أُخْرَارٌ».^٥

❦ وفي المقام ثلاثة احتمالات:

الأول: سقوط الوساطة من قلم الناسخين.

الثاني: اعتماد الكليني على وضوح روايته عن سهل بتوسط العدة في ما يبلغ التسعين بالمائة في أسناد سهل.

الثالث: أن يكون موضع السند في الأصل بعد آخر سند الباب وهو «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد...» فسقط الخبر مع سنده ثم أدرج في غير موضعه.

١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٠٠، ح ٢٣٥١٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٢٢، ذيل ح ٢٦٦٨٥.

٢. في «ن، بخ، بف» والوسائل، ح ٢٩١٢٣، والتهذيب والاستبصار: - «قال».

٣. في «ن، بخ، بيج»: «يكون». وفي «م» بالتاء والياء معاً.

٤. في التهذيب والاستبصار: «عق».

٥. في الوافي: «يعني في الحضانة والميراث». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: لحق بأبيه، أي في الولاء، كما سيأتي».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٢٥١، ح ٩١١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١، ح ٦٧، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن ابن

سنان، الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٠٠، ح ٢٣٥١٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٢١، ح ٢٦٦٨٢؛ وج ٢٣، ص ٦٨،

ح ٢٩١٢٣.

٧. في الوسائل والتهذيب: - «الحز».

٨. في الاستبصار: «حز».

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ
مِثْلَهُ.^١

١٣٧ - بَابُ الْمَرْأَةِ يَكُونُ لَهَا الْعَبْدُ فَيَنْكِحُهَا

١١٧/١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ،
عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ أُمَكِّنَتْ نَفْسَهَا مِنْ^٢
عَبْدٍ لَهَا^٣، فَنَكَحَهَا: أَنْ تُضْرَبَ مِائَةً، وَيُضْرَبَ الْعَبْدُ خَمْسِينَ جَلْدَةً، وَيُبَاعَ بِصَغْرِ مِنْهَا.
قَالَ: «وَيُخْرَمُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَبِيعَهَا عَبْدًا» مُذْرِكًا^٤ بَعْدَ ذَلِكَ.^٥

١١٨/٢. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو الْعَبَّاسِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

يَسَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ^٦ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ^٧ تَكُونُ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ، فَتَشْتَرِيهِ: هَلْ يُبْطَلُ ذَلِكَ^٨

نِكَاحَهُ؟

١. التهذيب، ج ٧، ص ٣٣٦، ح ١٣٧٦؛ والاحتصار، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٧٣٣، معلقاً عن الكليني، بالسند الأول.

الفتية، ج ٣، ص ٤٥٧، ح ٤٥٨٠، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٠١، ح ٢٣٥١٤؛ الوسائل،

ج ٢١، ص ١٢٢، ح ٢٦٨٤. ٢. في الوسائل والفتية: «من نفسها» بدل «نفسها من».

٣. في الوسائل والفتية: «من نفسها عبداً لها». ٤. في «بح»: «مملوكاً».

٥. في الوافي: «الصغر والصغار: الذَّلَّ، وهو هنا كناية عن إجبارها على بيع عبدها؛ فإنه إذلال لها. وإدراك العبد
كناية عن بلوغه النكاح».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٢٠٦، ح ٧٢٧، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفتية، ج ٣، ص ٤٥٤، ح ٤٥٧٢، معلقاً عن

العلاء، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٤، ح ١٥١٥٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٠، ح ٢٦٧٨.

٧. في الوافي والوسائل والكافي، ح ١٠٠٨٤ والتهذيب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام».

٨. في الوافي والوسائل والكافي، ح ١٠٠٨٤ والتهذيب: «عن امرأة حرة».

٩. في الوسائل والكافي، ح ١٠٠٨٤ والتهذيب: «وذلك».

قَالَ: «نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ».^٢

١٣٨ - بَابُ أَنَّ النِّسَاءَ أَشْبَاهُ

٤٩٤/٥

١٠١١٩ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله امْرَأَةً، فَأَعْجَبَتْهُ، فَدَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ وَكَانَ يَوْمُهَا، فَأَصَابَ مِنْهَا، وَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ^٦، فَقَالَ^٧: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا النَّظَرُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَلْيَاتِ أَهْلَهُ».^٩

١٠١٢٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمُونَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَرْأَةِ الْحَسَنَاءِ، فَلْيَاتِ أَهْلَهُ؛ فَإِنَّ الَّذِي^{١٠} مَعَهَا مِثْلُ الَّذِي مَعَ تِلْكَ، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ:

١. في «بن»: «قال».

٢. الكافي، كتاب النكاح، باب المرأة تكون زوجة العبد ثم...، ح ١٠٠٨٤. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٠٥، ح ٧٢٤، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ٢٢، ص ٦٢٢، ح ٢١٨٥١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٥٨، ح ٢٦٧٨٣.

٣. في «بخ»: «للنساء».

٤. في «مرأة العقول»، ج ٢٠، ص ٣٠١: «قوله عليه السلام: فأعجبت، لا ينافي العصمة؛ لأنه ليس من الأمور الاختيارية حتى يتعلق بها التكليف. وأما نظره عليه السلام فيما أن يكون بغير اختيار، أو يكون قبل نزول الحجاب؛ على أن حرمة النظر إلى الوجه والكفين بعد الحجاب أيضاً غير معلوم، كما عرفت».

٥. في «ن»، «بخ»، «بف»، «بن»، «جت»، «الوسائل»: «إلى».

٦. في الوافي: «ورأسه يقطر، كثر بذلك عن اغتساله عليه السلام من الجنابة».

٧. في الوافي: «وقال».

٨. في «بف»: «يا أيها».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ١٩، ح ٤٩٧٥، مراسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، من قوله: «أَيُّهَا النَّاسُ» الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦١، ح ٢٢١١٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٠٥، ح ٢٥١٥٣؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٥٩، ح ٤٦؛ وج ٢٢، ص ٢٢٧، ح ٩.

١٠. في «بف» والوافي: «الذي».

يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَهْلٌ، فَمَا يَصْنَعُ؟ قَالَ: فَلْيَرْفَعْ^١ نَظْرَهُ^٢ إِلَى السَّمَاءِ،
وَلْيَرْاقِبْهُ^٣ وَلْيَسْأَلْهُ مِنْ فَضْلِهِ^٤.

١٣٩- بَابُ كَرَاهِيَةِ الرِّهَابِيَّةِ^٥ وَتَرْكِ الْبَاءِ^٦

١/١٠١٢١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ
ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ عُثْمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَتْ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عُثْمَانَ يَصُومُ النَّهَارَ، وَيَقُومُ اللَّيْلَ.
فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مُغْضَبًا يَحْمِلُ نَعْلَيْهِ حَتَّى جَاءَ إِلَى عُثْمَانَ، فَوَجَدَهُ يُصَلِّي،

١. في «ن»: «فليرجع».

٢. في «ن»، «بح، يخ، بف، جت» والوافي: «بصره».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: فليراقبه، أي فليترك عذاب الله تعالى وأطْلَاعَهُ عَلَى أَحْوَالِهِ: ليصير سبباً للاحتراز عن
الحرام. ويحتمل أن يكون المراد التضرع والمسألة، فيكون ما بعده تفسيراً له. والنظر إلى السماء إما للتوجه
بالدعاء، أو لرفع النظر عن المرأة».

٤. الخصال، ص ٦٣٦، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن
آبَائِهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام. تحف العقول، ص ١٢٤، عن أمير المؤمنين عليه السلام. نهج البلاغة، ص ٥٥٠، الحكمة
٤٢٠، وفي كلها إلى قوله: «فإن الذي معها مثل الذي مع تلك» مع اختلاف الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦١، ح ٢٢١١٢؛
الوسائل، ج ٢٠، ص ١٠٥، ح ٢٥١٤٥.

٥. في «بح، جت»: «كرهية».

٦. قال ابن الأثير: «فيه: لا رهبانية في الإسلام، هي من رَهْبَتَةِ النصارى، وأصلها من الرهبة: الخوف، كانوا
يترهبون بالتخلي من أشغال الدنيا، وترك ملاذها، والزهد فيها، والعزلة عن أهلها، وتعتمد مشافها، حتى أن
منهم من كان يخصي نفسه ويضع السلسلة في عنقه، وغير ذلك من أنواع التعذيب، ففأها النبي صلى الله عليه وآله عن الإسلام
ونهى المسلمين عنها. والزهبان: جمع راهب، وقد يقع على الواحد ويجمع على زهابين وزهابنة. والزهبنة
فعلنة منه، أو فعللة على تقدير أصلية النون وزيادتها، والرهبانية منسوبة إلى الرهبة بزيادة الألف. النهاية،
ج ٢، ص ٢٨٠ (رهب).

٧. الباء والباهة: النكاح، أو الباء: الحظ من النكاح، وقال الجوهري: «الباء مثال الجاه: لغة في الباء، وهي
الجماع». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٨٠ (بو).

فَانْصَرَفَ عُثْمَانُ حِينَ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ^١: يَا عُثْمَانُ، لَمْ يُرْسِلْنِي اللَّهُ تَعَالَى بِالرَّهْبَانِيَّةِ، وَلَكِنْ بَعَثَنِي^٢ بِالْخَنِيفَةِ^٣ السَّهْلَةِ^٤ السَّمْحَةِ^٥، أَصُومُ وَأُصَلِّي وَأَلْمَسُ^٦ أَهْلِي، فَمَنْ أَحَبَّ فِطْرَتِي فَلْيَسْتَنْ بِسُنَّتِي، وَمَنْ سُنَّتِي النَّكَاحُ^٧.

٤٩٥/٥

١٠١٢٢ / ٢. جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ: أَضْبَحْتَ صَائِماً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَأَطْعَمْتَ مِسْكِيناً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ؛ فَإِنَّهُ مِنْكَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ^٩».

١٠١٢٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ^{١١} مَعَ^{١٢} أَهْلِهِ فِي السَّفَرِ^{١٣} لَا يَجِدُ الْمَاءَ:

١. في «بح»: «وله». ٢. في «ن، بح، جت»: «+ والله».

٣. الخنيفة: أي المستقيمة المائلة عن الباطل إلى الحق، منسوبة إلى الحنيف، وهو المائل إلى الإسلام الثابت عليه، أو هو المسلم الذي يتحنت عن الأديان، أي يميل إلى الحق. أو هي الطريقة المستقيمة لا ضيق فيها؛ من الحنيف، وهو المستقيم. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٥٧؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٤٠ (حنف).

٤. في «م، بن، جد»: «الوسائل» - «السهلة».

٥. «السحة»: الملة التي ليس فيها ضيق ولا شدة. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٨٩ (سمح).

٦. في الوافي: «وأمر».

٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٠٣، ح ٢١٩٧٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٠٦، ح ٢٥١٥٧؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٦٣، ح ٣.

٨. السند معلق على سابقه. ويروي عن جعفر بن محمد، عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد.

٩. ثواب الأعمال، ص ١٦٨، ح ٤، بسنده عن عبد الله بن ميمون القدّاح، عن جعفر بن محمد، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ، مع زيادة. قرب الإسناد، ص ٦٧، ح ٢١٣، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه ﷺ، عن رسول الله ﷺ، مع زيادة. الفقيه، ج ٣، ص ١٧٨، ح ٣٦٧٣، مرسلاً عن النبي ﷺ، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٣٩٩، ح ٩٧٦٤؛ وج ٢٢، ص ٧٠٦، ح ٢١٩٨٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٠٨، ح ٢٥١٦٠.

١٠. في السند تحويل بعطف «أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

١١. في «جت» بالتاء والياء معاً. ١٢. في «بف»: «- معه».

١٣. في «ن، جد» وحاشية «بح، جت» والوسائل: «سفر».

أَيَأْتِي أَهْلُهُ؟

قَالَ: «مَا أُحِبُّ^٢ أَنْ يَفْعَلَ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ^٣».

قَالَ^٤: قُلْتُ: طَلَبَ^٥ بِذَلِكَ اللَّذَّةَ، أَوْ يَكُونُ شَبَقًا^٦ إِلَى النَّسَاءِ؟

قَالَ: «إِنَّ الشَّبَقَ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ^٧».

قُلْتُ: يَطْلُبُ^٨ بِذَلِكَ اللَّذَّةَ؟

٤٩٦/٥

قَالَ: «هُوَ خَلَالٌ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ يَزُورُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ أَبَا ذَرٍّ - رَجَمَهُ اللَّهُ - سَأَلَهُ عَنْ هَذَا، فَقَالَ: «أَتَيْتُ

أَهْلَكَ تُوَجَّرُ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آتِيَهُمْ، وَأُوَجَّرُ؟^٩ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَمَا أَنْتَ إِذَا

أَتَيْتَ الْخَزَامَ أُزِرْتَ^{١٠}، فَكَذَلِكَ^{١١} إِذَا أَتَيْتَ الْخَلَالَ أُجِرْتَ^{١٢}».

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَلَا تَرَى أَنَّهُ^{١٣} إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، فَاتَى

١. في الوسائل والتهذيب، ج ١: «يأتي» بدون همزة الاستفهام.

٢. في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٠٣: «قوله ﷺ: مَا أُحِبُّ، ظاهره الكراهة وظاهره بعض الأصحاب الحرمة».

٣. في التهذيب، ج ١: «مَا أُحِبُّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَبَقًا أَوْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ».

٤. في الوافي والوسائل: - «قال».

٥. في «بف» وحاشية «بن»: «يطلب». وفي الوسائل: «فيطلب».

٦. الشَّبَقُ: من به الشَّبَقُ بالحريك، وهو شدة الغلظة وطلب النكاح، أو هيجان شهوة النكاح. وأما الغُلْمَةُ فهي

شهوة الضراب، أو هي هيجان شهوة النكاح من المرأة والرجل وغيرهما. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٤١؛

المصباح المنير، ص ٣٠٣ (شبق)؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٣٩ (غلم).

٧. في «بن» والوسائل: + «قال». ٨. في «بن» والوسائل: «طلب».

٩. في المرأة: «قوله ﷺ: أُزِرْتَ، لعله كان أُوزِرْتَ فصَّحَفَ، أو قَلَبَ الواو همزة؛ لمزاوجة أُجِرْتَ، ومقتضى

القاعدة: أُوزِرْتَ، أو وُزِرْتَ. وقال الفيروز آبادي: قوله ﷺ: ارجعن مازورات: غير مأجورات للزواج، ولو

أُفِرْدَ لِقيل: موزورات». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨١ (وزر).

١٠. في «جد»: «كذلك». وفي الوسائل: «وكذلك».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع: «أو أُجِرْتَ».

١٢. في «بف»: - «أته».

الْحَلَّالُ أَجْرٌ ٢٠٤.

١٠١٢٤ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله دَخَلَ نَيْتٌ أُمٌ سَلَمَتْ، فَشَمَّ رِيحاً طَيِّبَةً، فَقَالَ: أَتُنْكُمُ الْخَوَلَاءَ؟» فَقَالَتْ: هُوَذَا هِيَ تَشْكُو زَوْجَهَا، فَخَرَجْتُ عَلَيْهِ الْخَوَلَاءُ، فَقَالَتْ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، إِنَّ زَوْجِي عَنِّي مُعْرِضٌ، فَقَالَ: زَيْدِيهِ^١ يَا خَوَلَاءُ، قَالَتْ: مَا أَتْرُكَ^٢ شَيْئاً طَيِّباً مِمَّا^٣ أَتَطَيَّبُ لَهُ بِهِ وَهُوَ عَنِّي^٤ مُعْرِضٌ، فَقَالَ: أَمَا لَوْ يَدْرِي^٥ مَا لَهُ بِإِقْبَالِهِ عَلَيْكَ، قَالَتْ: وَمَا لَهُ بِإِقْبَالِهِ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُ إِذَا أَقْبَلَ اكْتَنَفَهُ مَلَكَانِ، فَكَانَ^٦ كَالشَّاهِرِ سَيْفَةٍ^٧ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِذَا هُوَ جَامِعٌ تَحَاتُ^٨ عَنْهُ الدُّنُوبُ، كَمَا يَتَخَاتُ^٩ وَرَقُ

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «أو جر».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٤٠٥، ح ١٢٦٩، بسنده عن صفوان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم. وفيه، ج ٧، ص ٤١٨، ح ١٦٧٧، بسنده عن إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم، وفيهما إلى قوله: «ما أحب أن يفعل إلا أن يخاف على نفسه». الوافي، ج ١٠، ص ٧٠٥، ح ٢١٩٨١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٠٩، ح ٢٥١٦٤.

٣. في الوافي: «الخولاء» هي زينب العطاراة التي كانت تتبع الطيب وتأتي كثيراً بيت رسول الله صلى الله عليه وآله.

٤. في الوافي: «زيديه»، أي في التزيين والتودد، وجواب لو في «لو يدري» محذوف.

٥. في «م، بن» والوسائل والبحار: «فقال». ٦. في الوسائل: «لا أترك».

٧. في حاشية «جت»: «ما».

٨. في الوسائل: «- عني».

٩. في المرأة: «قوله صلى الله عليه وآله: أَمَا لَوْ يَدْرِي، كلمة لو للتمني، أو الجزء محذوف، أي لأقبل عليك، أو بادرت بالسؤال قبل إتمام الجواب».

١٠. في «بن» والوسائل والبحار: «وكان».

١١. «كالشاهر سيفه»، أي المُنْبِز له من غمده، يقال: شهر سيفه يشهره، أي سلّه وأخرجه من غمده للقتال. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٤٣٣ (شهر).

١٢. «تحات»، أي تتساقط، والتحات: سقوط الورق عن القُصْن وغيره. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٢٢ (حتت).

١٣. في «نخ»: «تحات». وفي «بف، جد» والبحار: «تحات». وفي «م» بالباء والياء معاً.

الشَّجَرِ، فَإِذَا هُوَ اغْتَسَلَ انْسَلَخَ مِنَ الذُّنُوبِ»^١.

١٠١٢٥ / ٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرِيقِ، عَنْ

بَغُضِّ رَجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ ثَلَاثَ نِسْوَةٍ أَتَيْنَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: إِنَّ زَوْجِي لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَتِ الْآخَرَى: إِنَّ زَوْجِي لَا يَشُمُّ الطَّيِّبَ، وَقَالَتِ الْآخَرَى: إِنَّ زَوْجِي لَا يَقْرُبُ النِّسَاءَ.

فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَجْرُ رِذَاءَهُ حَتَّى صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ مِنْ أَصْحَابِي لَا يَأْكُلُونَ اللَّحْمَ، وَلَا يَشْمُونَ الطَّيِّبَ، وَلَا يَأْتُونَ النِّسَاءَ؟ أَمَا إِنِّي أَكُلُ اللَّحْمَ، وَأَشُمُّ الطَّيِّبَ، وَأَتِي النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^٢.

١٠١٢٦ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ أَبِي سَيَّارٍ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى فِطْرَتِي،

فَلْيَسْتَنْ بِسُنَّتِي، وَإِنَّ مِنْ سُنَّتِي النِّكَاحَ»^٤.

١. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٠٥، ح ٢١٩٨٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٠٨، ح ٢٥١٦١؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٤، ح ٩٣.

٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٠٤، ح ٢١٩٧٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٠٧، ح ٢٥١٥٨؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٤، ح ٩٤.

٣. في «م، بن، جد» والوسائل: - «أبي سيار».

٤. الجعفریات، ص ٨٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. الكافي، كتاب النكاح،

باب كراهة العزبة، ح ٩٤٥٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه هكذا: «تزو جوافان»

رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من أحب... الخصال، ص ٦١٤، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠،

بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ١٠٥، عن أمير المؤمنين عليه السلام عن

النبي صلى الله عليه وآله، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٠٣، ح ٢١٩٧٥؛ الوسائل، ج ٢٠،

ص ١٠٧، ح ٢٥١٥٩.

١٤٠ - بَابُ نَوَادِرَ

١٠٢٧ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّازَةَ، قَالَ:

كَانَ لَنَا جَارٌ شَيْخٌ لَهُ جَارِيَةٌ فَارِهَةٌ^١ قَدْ أُعْطِيَ بِهَا ثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَكَانَ^٢ لَا يَبْلُغُ مِنْهَا مَا يَرِيدُ^٣، وَكَانَتْ تَقُولُ: اجْعَلْ يَدَكَ كَذَا^٤ بَيْنَ شَفْرَيَّ^٥، فَإِنِّي أَجِدُ لَذِيكَ لَذَّةً، وَكَانَ^٦ يَكْزُرُهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ^٧، فَقَالَ لِرِزَّازَةَ: سَلْ^٨ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ هَذَا، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَعِينَ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ لَا يَسْتَعِينُ بِغَيْرِ جَسَدِهِ عَلَيْهَا»^٩.
١٠٢٨ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَأْتِيهِنَّ^{١٠} كَمَا يَأْتِي الطَّيْزُ، لِيَمْكُثَ وَلِيَلْبَثَ» قَالَ بَعْضُهُمْ^{١١}: «وَلَيْتَلَبَّثَ»^{١٢}.

١ . جارية فارهة، أي حسناء مليحة، وتقال للفتية أيضاً: راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٢١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٤١ (فره).

٢ . في «بن، جد» والوسائل: «وكان».

٣ . «لا يبلغ منها ما يريد»، أي لا يقدر على مجامعتها ووطئها.

٤ . في «ن، بف»:- «كذا».

٥ . الشُّفْرُ: خُزْفُ فرج المرأة، ويقال لناحيتهما: الإِسْكَانُ، ولطرفيهما: الشُّفْرَانُ. وشُفْرُ كُلِّ شَيْءٍ: خُزْفُهُ وناحيته.

٦ . راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٤١٩ (شفر).

٧ . في «ن، بع، بخ، جت» والوافي: «فكان».

٨ . في «م، جد»:- «ذلك».

٩ . هكذا في «م، ن، بن، جت، جد» والوسائل. وفي «بخ، بف» وحاشية «جت» والوافي: «سل لي». وفي المطبوع: «أسأل».

١٠ . الوافي، ج ٢٢، ص ٧٢٤، ح ٢٢٠٢٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١١١، ح ٢٥١٦٦.

١١ . في «بف»:- «فلا يأتين».

١٢ . في الوافي: «التلَبَّث: تكلف اللبث»، وفي المرأة: «قوله: قال بعضهم، هو كلام بعض الرواة، أي قال بعض الرواة مكان «وليلبث»: «وليتلَبَّث».

١٣ . التهذيب، ج ٧، ص ٤١٢، ح ١٦٤٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٢١، ح ٢٢٠١٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١١١، ح ٢٥١٦٦.

١٠١٢٩ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَّاءِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرِ النَّخَّاسِ^١، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ^٢ يُجَامِعُ، فَيَقَعُ عَنْهُ ثَوْبُهُ، قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٣.

١٠١٣٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقْبَلُ قُبْلَ الْمَرْأَةِ^٤؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٥.

١٠١٣١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سَكِينٍ^٧ الْحَنَاطِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

ج ٢٠، ص ١١٧، ح ٢٥١٨١.

١. في «ن، جد» والتهذيب: «النَّخَّاس». واحتمال كون الصواب هو النجاشي، كما استظهره العلامة الخبير السيد موسى الشيرازي - دام ظله - في تعليقه على السند، غير منفي؛ فإن الظاهر أن إبراهيم بن أبي بكر هذا هو إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سَمَال. وهو من ولد عبد الله بن النجاشي. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١، الرقم ٣٠ و ص ١٥٨، الرقم ٤١٨. ويؤيد ذلك أن المذكور في بعض نسخ التهذيب هو «النجاشي».

٢. في التهذيب: «رجل».

٣. في المرأة: «يدلّ على جواز الجماع عارياً، ويمكن حمله على ما إذا لم تكن تحت السماء جمعاً بين الأخبار».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٣، ح ١٦٤٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٢٣، ح ٢٢٠٢٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١١٩، ح ٢٥١٨٨.

٥. في «م» والوسائل: «موسى».

٦. في «م، بن، جد» وحاشية «بخ» والوسائل: «أمراته».

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٣، ح ١٦٥٠، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٢٢٧، ح ٨٩١، بسنده عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٢٤، ح ٢٢٠٢٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١١٠، ح ٢٥١٦٥.

٨. في التهذيب، ح ١٦٥١: «محمد بن».

٩. في التهذيب، ح ١٦٥١: «عن أبيه»، لكنّه مذكور في بعض نسخه وهو الظاهر؛ فقد روى محمد بن خالد البرقي والد أحمد بن أبي عبد الله كتاب أحمد بن النضر الخزّاز. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٨٠، الرقم ١٠١.

١٠. هكذا في «م، بخ، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل. وفي «ن، بح» وحاشية «جت» والمطبوع والتهذيب: «محمد بن مسكين». لكنّ المذكور في بعض نسخ التهذيب كما أثبتناه.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيْ يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى^١ فَرْجِ امْرَأَتِهِ وَهُوَ يُجَامِعُهَا؟
فَقَالَ^٢: «لَا بَأْسَ^٣».

١٠١٣٢ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَنْظُرُ إِلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ غُرْيَانَةٌ.
قَالَ: «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَهَلِ اللَّذَّةُ إِلَّا ذَلِكَ^٤».

١٠١٣٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَنْدَارٍ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ٤٩٨/٥

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اتَّقُوا الْكَلَامَ عِنْدَ مُلْتَقَى^٦ الْخِتَانَيْنِ؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ
الْخَرَسَ^٧».

والمذكور في كتب الرجال هو محمد بن سكين. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠٢، الرقم ٢٥٤، ص ٣٦١، الرقم ٩٦٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٢٥، الرقم ٦٥٩.

١. في التهذيب، ح ١٦٥١: «وفي».

٢. في «م»، بن، جده والوسائل والتهذيب، ح ١٦٥١: «وقال».

٣. في المرأة: «حمل على الجواز فلا ينافي الكراهة، كما هو المشهور».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٣، ح ١٦٥١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤١٤، ح ١٦٥٦، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٢٣، ح ٢٢٠٢٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٢٠، ح ٢٥١٩٢. ٥. في الوافي والتهذيب: «ذاك».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٣، ح ١٦٥٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٩، ذيل ح ٤٦٣٢١، مرسلاً، إلى قوله: «لا بأس بذلك» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٢٣، ح ٢٢٠٢٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٢٠، ح ٢٥١٩١.

٧. في التهذيب: «علي بن محمد عن ابن بندار» وهو سهو.

٨. في «بخ» وحاشية «جت» والتهذيب: «التقاء».

٩. في المرأة: «حمل على الكراهة، وظاهره خرس الواطي. وورد في الأخبار: الخرس خرس الولد. ولا تنافي بينهما، وإن أمكن حمل هذا الخبر أيضاً عليه».

١٠. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٣، ح ١٦٥٣، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٥٢، ضمن الحديث

١٣٤/٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يُجَامِعُ الْمُخْتَضِبُ».

قُلْتُ: جَعَلْتُ فِذَاكَ، لِمَ لَا يُجَامِعُ الْمُخْتَضِبُ؟ قَالَ^٢: «لِأَنَّهُ مُخْتَضِرٌ»^٤.

١٤١ - بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُكْرَهُ فِيهَا النَّبَاهُ

١٣٥/١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ،

الطويل ٤٨٩٩؛ والأُمالي للصدوق، ص ٥٦٧، المجلس ٨٤، ضمن الحديث الطويل ١؛ وعلل الشرائع، ص ٥١٥، ضمن الحديث الطويل ٥؛ والاختصاص، ص ١٣٢، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن رسول الله عليه السلام في وصيته إلى أمير المؤمنين عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٥٦، ضمن ح ٤٩١٤؛ وج ٤، ص ٥، ضمن الحديث الطويل ٤٩٦٨؛ و ص ٣٥٦، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والأُمالي للصدوق، ص ٣٠١، المجلس ٥٠، ضمن ح ٣؛ و ص ٤٢٢، المجلس ٦٦، ضمن الحديث الطويل ١؛ والخصال، ص ٥٢٠، أبواب العشرين، ضمن ح ٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله عليه السلام. الخصال، ص ٦٣٦، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ١٢٥، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلِّ المصادر -إلا التهذيب- مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٢١، ح ٢٢٠١٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٢٣، ح ٢٥١٩٩.

١. في «جت»:- «لَمْ».

٢. في «م»، بح، جده: «فَقَالَ».

٣. في «بخ»: «أَيُّ مُتَنَعٍ». وفي الوسائل: «مُحْتَضِرٌ». وفي الوافي: «كَأَنَّ الْمُحْتَضِرَ بِالْمَهْمَلَتَيْنِ مِنَ الْحَصْرِ بِمَعْنَى الْقَيْدِ وَالْحَبْسِ، وَيَحْتَمِلُ إِعْجَامُ الصَّادِ بِمَعْنَى مُحَلِّ حُضُورِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ».

وفي المرأة: «قوله عليه السلام: لِأَنَّهُ مُحْتَضِرٌ، لَعَلَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ مُنْعَوٍ عَنِ الْغَسْلِ، أَوْ عَنِ الْإِذَاذِ بِالْقِبْلَةِ وَنَحْوِهَا الَّتِي هِيَ مِنْ مَقْدَمَاتِ الْجَمَاعِ. قِيلَ: وَيَحْتَمِلُ إِعْجَامُ الصَّادِ بِمَعْنَى حُضُورِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٣، ح ١٦٥٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم. المحاسن، ص ٣٣٩، كتاب العلل، ح ١٢٢، بسنده عن أبان، مع اختلاف يسير وزيادة. وراجع: الكافي، كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل ويشرب...،

ح ٤٠٥١. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٢٢، ح ٢٢٠١٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٢٤، ح ٢٥٢٠٣.

٥. الباه والباهة: النكاح، أو الباه: الحظ من النكاح، وقال الجوهري: «الباه مثال الجاه: لغة في الباهة، وهي الجماع». راجع: الصحيح، ج ٦، ص ٢٢٢٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٨٠ (بو).

عَنْ أَبِيهِ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : هَلْ يَكْرَهُ الْجَمَاعُ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ وَإِنْ كَانَ خَلَاً ؟

قَالَ : نَعَمْ ، مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَمِنْ مَغِيبِ الشَّمْسِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ ، وَفِي الْيَوْمِ الَّذِي تَنْكَسِفُ^١ فِيهِ الشَّمْسُ ، وَفِي اللَّيْلَةِ الَّتِي يَنْكَسِفُ^٢ فِيهَا الْقَمَرُ ، وَفِي اللَّيْلَةِ وَفِي^٣ الْيَوْمِ اللَّذَيْنِ يَكُونُ^٤ فِيهِمَا الرِّيحُ السَّودَاءُ ، وَالرِّيحُ الْحُمْرَاءُ ، وَالرِّيحُ الصَّفْرَاءُ ، وَالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ اللَّذَيْنِ يَكُونُ^٥ فِيهِمَا الزَّلْزَلَةُ ، وَلَقَدْ^٦ بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ بَغْضِ أَزْوَاجِهِ فِي لَيْلَةٍ انْكَسَفَ فِيهَا الْقَمَرُ ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مَا كَانَ^٧ يَكُونُ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ، فَقَالَتْ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلْبَغْضِ كَانَ هَذَا^٨ مِنْكَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْآيَةُ ظَهَرَتْ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَلَذَّذَ^٩ وَأَلْهُوَ فِيهَا ، وَقَدْ غَيَّرَ اللَّهُ أَقْوَاماً ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ : ﴿وَإِنْ^{١٠} يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ^{١١} ۝ فَذَرْنَهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ^{١٢}﴾ .

١. في «ن» ، بـ ، جـ ، جت : «ينكسف» .

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والمحاسن والاختصاص . وفي المطبوع : «ينخسف» . وقد ورد في اللغة إسناد الخسوف والكسوف إلى الشمس والقمر كليهما ، نعم قال ثعلب : كسفت الشمس وخسف القمر ، أجدد الكلام . راجع : لسان العرب ، ج ٩ ، ص ٦٧ و ٢٩٨ (خسف) ، (كسف) .

٣. في «ن» ، بـ ، جـ ، بـ فـ : «في» . ٤. في «جـ» : «يكون» .

٥. في «ن» ، بـ : «تكون» . ٦. في الوافي : «وقد» .

٧. في الوسائل والمحاسن : «كان» .

٨. هكذا في «م» ، ن ، بـ ، جـ ، جت : «هذا» . وفي سائر النسخ والمطبوع : «هذه» .

٩. هكذا في «م» ، ن ، بـ ، جـ ، بـ ، جـ ، جت : «والوافي والوسائل والمحاسن والاختصاص» . وفي سائر النسخ والمطبوع : «إن» بدون الواو .

١٠. في الوافي : «الكسف - بالكسر - : القطعة من الشيء ، والمركوم : المجتمع الذي تراكم بعضه على بعض ، وهذا جواب لقولهم : ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الشعراء (٢٦) : ١٨٧] .

١١. الطور (٥٢) : ٤٤ و ٤٥ .

ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «وَإِنَّمِ اللَّهُ، لَا يَجَامِعُ أَحَدٌ فِي هَذِهِ الْأَوَاقَاتِ الَّتِي نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَنْهَا، وَقَدْ انْتَهَى إِلَيْهِ الْخَبَرُ، فَيُزَرَّقُ وَلَدًا، فَيَرَى فِي وَلَدِهِ ذَلِكَ مَا يُحِبُّ».^١

٢ / ١٠١٣٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام^٢، قَالَ: «مَنْ أَتَى أَهْلَهُ فِي مَحَاقِ الشَّهْرِ، فَلَيْسَ لَهُ لَيْسَ قُطْبُ الْوُلْدِ».

٣ / ١٠١٣٧. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ فِيمَا أَوْصَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَلَيْنَا قَالَ: يَا عَلِيُّ، لَا تَجَامِعُ أَهْلَكَ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الْهَلَالِ».^٣

١. المحاسن، ص ٣١١، كتاب العلل، ح ٢٦؛ والاختصاص، ص ٢١٨، بسندهما عن عبد الرحمن بن سالم.

الفتية، ج ٣، ص ٤٠٣، ح ٤٤٠٧، بسند آخر. التهذيب، ج ٧، ص ٤١١، ح ١٦٤٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٣٥، إلى قوله: «والليلة اللذين يكون فيها الزلزلة» وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧١٥، ح ٢٢٠٠١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٢٥، ح ٢٥٢٠٦.

٢. في الوافي: «موسى».

٣. المُحَاق: ثلاث ليالٍ من آخر الشهر؛ من المُحَقِّق، وهو النقص وذهاب البركة، أو هو ذهاب الشيء كله حتى لا يرى له أثر. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٣؛ المصباح المنير، ص ٥٦٥ (محق).

٤. في التهذيب: «يسقط».

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٤١١، ح ١٦٤٣، معلقاً عن الكليني. الفتية، ج ٣، ص ٤٠٢، ح ٤٤٠٦، معلقاً عن سليمان بن جعفر الجعفري، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام. وفي علل الشرائع، ص ٥١٤، ذيل ح ٤؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٨٨، ذيل ح ٣٥، بسند آخر عن علي بن محمد العسكري، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٣٥، وفي كل المصادر - إلا التهذيب - مع اختلاف يسير. الفتية، ج ٣، ص ٤٠٣، ح ٤٤٠٨،

مرسلاً عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٢، ص ٧١٦، ح ٢٢٠٠٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٢٧، ح ٢٥٢٠٨.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧. في «بخ»: «الشهر».

١٠٣٨/٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَكْرَهُ لِلرَّجُلِ إِذَا قَدِمَ مِنَ السَّفَرِ^{١٠} أَنْ يَطْرُقَ^{١١} أَهْلَهُ لَيْلًا
يُضْحِكُ»^{١١}.

١. في «بح، وبف» والتهذيب: «ولده».
٢. الخبل مثلثة: الجنون، والخَبَل بالتحريك أيضاً: الجنَن، يقال: به خَبَلٌ، أي شيء من أهل الأرض، والخَبَل أيضاً: جودة الحمق بلا جنون. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١٩٧ (خبل).
٣. في «بف» والتهذيب: «ذلك».
٤. الغشيان: الجماع والإتيان بالنساء. راجع: المصباح المنير، ص ٤٤٨ (غشا).
٥. في حاشية «بف»: «والشهر».
٦. في «بف»: «وَأَنَّ المجنون». وفي حاشية «بف»: «للمجنون».
٧. هكذا في «م، ن، بح، بخ، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «و في آخره و في وسطه، بدل «و في وسطه و في آخره».
٨. التهذيب، ج ٧، ص ٤١١، ح ١٦٤٤، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٥١، ضمن الحديث الطويل ٤٨٩٩؛ والأُمالي للصدوق، ص ٥٦٦، المجلس ٨٤، ضمن الحديث الطويل ١؛ وعلل الشرائع، ص ٥١٤، ضمن الحديث الطويل ٥، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، إلى قوله: «من يفعل ذلك الخبل» مع اختلاف وزيادة. وفيه، ح ٤؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٨٨، ح ٣٥، بسند آخر عن علي بن محمد العسكري، عن آبائه، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ٣، ص ٤٠٣، ح ٤٤٠٨، مرسلاً عن الصادق ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧١٧، ح ٢٢٠٠٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٢٨، ح ٢٥٢١٠.
٩. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والبحار والتهذيب: «سفره».
١٠. الطروق: الإتيان بالليل، وأصل الطروق من الطرق، وهو الدق، وسمي بالليل طارفاً لحاجته إلى دق الباب. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٢١ (طرق).
١١. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٢، ح ١٦٤٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٢، ص ٣٩٩، ح ١٢١٨٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٣١، ح ٢٥٢٢٠؛ البحار، ج ٨٣، ص ١١٨، ح ٤٥.

٥ / ١٠١٣٩ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعِ أَبِي سَيَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكْثَرُ لِأُمَّتِي أَنْ يَغْشَى الرَّجُلُ أَهْلَهُ^٢
فِي النَّصْفِ مِنَ الشَّهْرِ، أَوْ فِي غَزَّةٍ^٣ الْهَلَالِ؛ فَإِنَّ مَرَدَّةَ الشَّيْطَانِ^٤ وَالْجِنِّ^٥ تَغْشَى بَنِي
آدَمَ، فَيَجْتَنُّونَ^٦ وَيَحْتَلُونَ^٧، أَمَا رَأَيْتُمُ الْمَصَابَ يُضْرَعُ فِي النَّصْفِ مِنَ الشَّهْرِ، وَعِنْدَ
غَزَّةِ الْهَلَالِ؟^٨»^٩.

١٤٢ - بَابُ كَرَاهَةِ^{١٠} أَنْ يُوَاقِعَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ وَفِي الْبَيْتِ صَبِيٌّ

١ / ١٠١٤٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ رَاشِدٍ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

- ١ . السند معلق على سابقه . ويروي عن سهل بن زياد، عدة من أصحابنا .
- ٢ . في «م» ، بج ، جد ، وحاشية «ن» ، جت : «وامرأته» .
- ٣ . غزاة كل شيء : أوله ، والجمع : غُزُر ، والغُزُر : ثلاث ليال من أول الشهر . راجع : لسان العرب ، ج ٥ ، ص ١٥ ؛ المصباح المنير ، ص ٤٤٤ (غرر) .
- ٤ . المَرَدَّة : جمع المارد ، وهو من الرجال : العاتي الشديد ، قال الراغب : «المارد والمريد من شياطين الجن والإنس : المتعزّي من الخيرات ، من قولهم : شجر أمرد ، إذا تحزّى من الورق» . راجع : المفردات للراغب ، ص ٧٦٤ ؛ النهاية ، ج ٤ ، ص ٣١٥ (مرد) .
- ٥ . في «م» ، ن ، بف ، بن ، جت ، جد ، والوافي : «الشياطين» .
- ٦ . في الوسائل : «الجنّ والشياطين» بدل «الشيطان والجنّ» .
- ٧ . في الوسائل : «فيجبتون» .
- ٨ . التخيل : إفساد العقل أو العضو . وفي الوافي : «الخبال في الأصل : الفساد ، ويكون في الأفعال والأبدان والعقول ، ويقال لفساد الأعضاء والفالج : الخبل بالتسكين والتحريك ، وللجنون أيضاً بهما وبالضم» . وراجع : لسان العرب ، ج ١١ ، ص ١٩٧ (خبيل) .
- ٩ . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٧١٧ ، ح ٢٢٠٥ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ١٢٨ ، ح ٢٥٢١١ .
- ١٠ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت . وفي المطبوع والمرآة : «كراهية» .
- ١١ . في التهذيب : «عن أبي أيوب ، عن أبي راشد» . وفي الوسائل : «عن أبي أيوب ، عن ابن راشد» .

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَخَامِعُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، وَلَا جَارِيَتَهُ وَفِي الْبَيْتِ ٥٠٠/٥ صَبِيٌّ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُورِثُ الزَّنى».^١

١٠١٤١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ رَجُلًا غَشِيَ^٢ امْرَأَتَهُ وَفِي الْبَيْتِ صَبِيٌّ^٣ مُسْتَنْقِظٌ يَرَاهُمَا، وَيَسْمَعُ كَلَامَهُمَا وَنَفْسَهُمَا، مَا أَفْلَحَ أَبَدًا؛ إِنْ كَانَ غَلَامًا كَانَ زَانِيًا، أَوْ جَارِيَةً كَانَتْ زَانِيَةً، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْشَى أَهْلَهُ، أَغْلَقَ الْبَابَ، وَأَرْخَى السُّتُورَ^٤، وَأَخْرَجَ الْخَدَمَ».^٥

١٤٣ - بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الرَّجُلِ بِأَهْلِهِ

١٠١٤٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛ وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ^٦، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا وَهُوَ يَقُولُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنِّي رَجُلٌ قَدْ أُسْنَنْتُ وَقَدْ

١. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٤، ح ١٦٥٥، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣١٧، كتاب العلل، ح ٤٢، بسنده عن القاسم بن محمد الجوهري، عن إسحاق بن إبراهيم، عن ابن رشيد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ علل الشرائع، ص ٥٠٢، ح ١، بسنده عن القاسم بن محمد الجوهري، عن إسحاق بن إبراهيم، عن حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٢٥، ح ٢٢٠٢٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٣٢، ح ٢٥٢٢٢.

٢. في الوافي: «يغشى». ٣. في «بف» -: «صبي».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «إذا».

٥. إرخاء الستور: إرسالها. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٤ (رخا).

٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٢٦، ح ٢٢٠٣٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٣٣، ح ٢٥٢٢٣.

٧. في السند تحويل بعطف «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله» على «محمد بن يحيى، عن أحمد بن

محمد بن عيسى».

٨. في «بن» والوسائل -: «بن صالح».

٩. في «بغ» -: «وقد».

تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً بَكْرًا صَغِيرَةً، وَلَمْ أَدْخُلْ بِهَا وَأَنَا أَخَافُ أَنَّهَا^١ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيَّ تَرَانِي^٢ أَنْ تَكْزِبَنِي؛ لِخِصَابِي وَكِبَرِي.

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٣: «إِذَا دَخَلْتَ^٤ فَمَرْهَا^٥ - قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْكَ - أَنْ تَكُونَ مُتَوَضَّعَةً، ثُمَّ أَنْتَ لَا تَصِلُ إِلَيْهَا حَتَّى تَوَضَّأَ^٦، وَصَلَّ^٧ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ مَجَّدَ اللَّهَ، وَصَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ^٨، ثُمَّ ادْعُ^٩ اللَّهَ^{١٠}، وَمَزْ مِنْ مَعَهَا^{١١} أَنْ يَوْمِنَا عَلَى دَعَائِكَ^{١٢}، وَقُلِ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي إِنْفَهَا وَوَدَّهَا وَرِضَاهَا^{١٣}، وَأَرْضِي^{١٤} بِهَا، وَاجْمَعْ^{١٥} بَيْنَنَا بِأَحْسَنِ اجْتِمَاعٍ وَأَنْسِ^{١٦} ائْتِلَافِي، فَإِنَّكَ تُحِبُّ الْحَلَالَ وَتَكْرَهُ الْحَرَامَ».

ثُمَّ قَالَ: «وَأَعْلَمْ أَنَّ الْإِلْفَ مِنَ اللَّهِ، وَالْفِرْكَ^{١٧} مِنَ الشَّيْطَانِ؛ لِئِكْرَةَ مَا أَحَلَّ

١. في «م»، بن، جت، جد: «أُتِي». وفي «بح»: «أُن». وفي الوسائل والكافي، ح ٥٦٨٦ والتهذيب: - «أَنَّهَا».

٢. في «بن» وحاشية «ن»، جت: «فتراني». وفي الوافي: «إِذَا أَدْخَلْتُ عَلَى فِرَاشِي». وفي الوسائل، ح ١٠٢٦٠ والكافي، ح ٥٦٨٦: «أَدْخَلَ بِهَا عَلَى فِرَاشِي (في الوسائل: «فَرَأْتَنِي»)» بدل «دَخَلْتُ عَلَيَّ تَرَانِي». وفي الوسائل، ح ٢٥١٧٦ والتهذيب: «فَرَأْتَنِي» بدل «تَرَانِي».

٣. في الوافي: «إِذَا أَدْخَلْتُ عَلَيْكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

٤. في «ن»، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل والكافي، ح ٥٦٨٦: «فمرهم».

٥. في الوافي والوسائل، ح ١٠٢٦٠ والكافي، ح ٥٦٨٦: «وتتوضَّأ».

٦. في الوسائل، ح ١٠٢٦٠ والكافي، ح ٥٦٨٦ والتهذيب: «وتصلِّي».

٧. في التهذيب: «مرهم يأمرها أَنْ تَصَلِّيَ أَيْضاً رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَحْمَدُ اللَّهَ وَتَصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ» بدل «مَجَّدَ اللَّهَ وَصَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ».

٨. في «بخ»، جت: «وادعوا».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والكافي، ح ٥٦٨٦ والتهذيب. وفي المطبوع: - «اللَّهُ».

١٠. في الوافي: «معلك».

١١. في التهذيب: «وَأَنْتَ ادْعُ اللَّهَ».

١٢. في التهذيب: «وبي».

١٣. في الوسائل، ح ١٠٢٦٠ والكافي، ح ٥٦٨٦: «وورَّعَنِي».

١٤. في الوسائل، ح ١٠٦٠ والكافي، ح ٥٦٨٦: «وَأَجْمَعْ» بدل «وَأَجْمَعْ».

١٥. في «بخ»، بف: «وَأَيْسَر». وفي الوسائل، ح ١٠٢٦٠ والكافي، ح ٥٦٨٦: «وَأَسْر». وفي التهذيب: «وَأَنْفَس».

١٦. «الْفِرْكَ»: البغض عاتماً، أو بغض أحد الزوجين للآخر، قال الجوهري: «وَلَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَرْفَ فِي غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ». راجع: «المصالح»، ج ٤، ص ١٦٠٣؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٧٤ (فرك).

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.^١

١٠١٤٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٢، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ بِأَهْلِكَ فَخُذْ بِنَاصِيَتَيْهَا، وَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ بِأَمَانَتِكَ^٣ أَخَذْتُهَا، وَبِكَلِمَاتِكَ اسْتَحْلَلْتُهَا، فَإِنْ قَضَيْتَ لِي مِنْهَا وَلَدًا،

فَاجْعَلْهُ مَبَارَكًا نَفِيسًا مِنْ شَيْعَةِ آلِ مُحَمَّدٍ، وَلَا تَجْعَلْهُ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ شِرْكَاً وَلَا نَصِيباً». ٥٠١/٥

١. الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة من أراد أن يدخل بأهله ...، ح ٥٦٨٦، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. التهذيب، ج ٧، ص ٤٠٩، ح ١٦٣٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٠٩، ح ٢١٩٨٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٤٣، ح ١٠٢٦٠؛ وج ٢٠، ص ١١٥، ح ٢٥١٧٦.

٢. هكذا في «بع، جت، جد» والوسائل. وفي «م، ن» والمطبوع: «الخرزاز». وقد تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥ أن الصواب في لقب أبي أيوب هذا هو الخزاز.

٣. في رواية العقول، ج ٢٠، ص ٣١٠: «وقوله عليه السلام: بأمانتك، أي بأمانك وحفظك، أو بأن جعلتني أميناً عليها، أو بعمدك، وهو ما عهد الله إلى المؤمنين من الرفق والشفقة عليهنّ، وقال في النهاية: الأمانة تقع على الطاعة والعبادة والوديعة والثقة والأمان. وأما قوله: بكلماتك، فقيل: هي قوله تعالى: «فَاتَّخِذُوا مَا طَابَ لَكُمْ» [النساء (٤): ٣]، وقيل: هي الإيجاب والقبول، وقيل: كلمة التوحيد؛ إذ لا تحلّ المسلمة للكافر. وروى الصدوق في كتاب معاني الأخبار عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود يرفع الحديث، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ، فَأَمَّا الْأَمَانَةُ فَهِيَ الَّتِي أَخَذَ اللَّهُ عَلَى آدَمَ حِينَ زَوَّجَهُ حَوَاءَ، وَأَمَّا الْكَلِمَاتُ فَهِيَ الْكَلِمَاتُ الَّتِي شَرَطَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا عَلَى آدَمَ أَنْ يَعْبُدَهُ وَلَا يَشْرِكَ بِهِ شَيْئاً، وَلَا يَزْنِي، وَلَا يَتَّخِذَ مِنْ دُونِهِ وَلِيّاً». وراجع: معاني الأخبار، ص ٢١٢، ح ١؛ النهاية، ج ١، ص ٧١ (أمن). ٤. في «ن»: «ولا تجعله».

٥. الكافي، كتاب النكاح، باب القول عند الباء ...، صدر ح ١٠١٤٨؛ ونفس الباب، صدر ح ١٠١٥١، بسندهما عن أبي بصير. الخصال، ص ٦٣٧، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب العقيقة، باب الدعاء في طلب الولد، ذيل ح ١٠٤٤٠، بسند آخر. وفيه، كتاب الصلاة، باب صلاة من أراد أن يدخل بأهله ...، ذيل ح ٥٦٨٨؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٣١٥، ذيل ح ٩٧٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. الفقيه، ج ٣، ص ٤٠٢، ح ٤٤٠٥، مرسلاً. تحف العقول، ص ١٢٤، عن أمير

١١٤٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى؛

وَأَعْدَهُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى،

عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟».

قُلْتُ: لَا أَذْرِي.

قَالَ: «إِذَا هَمَّ بِذَلِكَ فَلْيُضَلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَلْيُحَمِّدِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي

أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ، فَقَدِّرْ لِي مِنَ النِّسَاءِ أَعْفَاهُنَّ فَرْجاً، وَأَحْفَظْهُنَّ لِي فِي نَفْسِهَا وَمَالِي^٤،

وَأَوْسَعَهُنَّ رِزْقاً، وَأَعْظَمَهُنَّ بَرَكَهً، وَقَدِّرْ لِي وَلَداً طَيِّباً، تَجْعَلْهُ خَلفاً صَالِحاً فِي حَيَاتِي

وَبَعْدَ مَوْتِي^٥».

قَالَ: «فَإِذَا دَخَلْتَ إِلَيْهِ^٦ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى نَاصِيَتَيْهَا، وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ عَلَى كِتَابِكَ

تَزَوَّجْتَهَا، وَفِي أَمَانَتِكَ أَخَذْتُهَا، وَبِكَلِمَاتِكَ اسْتَخَلَلْتُ فَرْجَهَا، فَإِنْ قَضَيْتَ لِي فِي رَجْعِهَا

شَيْئاً^٧، فَاجْعَلْهُ مُسْلِماً^٨ سَوِيّاً، وَلَا تَجْعَلْهُ شِرْكَ شَيْطَانٍ».

قَالَ^٩: «قُلْتُ: وَكَيْفَ يَكُونُ^{١٠} شِرْكَ شَيْطَانٍ؟»

١. المؤمنين عليهم السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٣٥، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف بسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧١٠.

ح ٢١٩٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١١٦، ح ٢٥١٧٧.

١. في السند تحويل بعطف «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله» على «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى».

٢. في «ن» بفتح، والوافي والكافي، ح ٥٦٨٧: «أبو عبد الله».

٣. في «ن» م، يخ، بن، جد، وحاشية «بف» والوافي، ج ٢١ والوسائل، ح ١٠٢٥٩ والكافي، ح ٥٦٨٧ والفقيه والتهذيب: «ويحمد». وفي «بف»: «ومجد».

٤. في الوسائل، ح ١٠٢٥٩ والكافي، ح ٥٦٨٧ والتهذيب: «وفي مالي».

٥. في حاشية «بن» والفقيه: «ولي».

٦. في «ن» «عليه».

٧. في التهذيب: «ولدأ».

٨. في الوافي: «+ مسلماً».

٩. في «م» بن، جد: «- وقال».

١٠. في جميع النسخ التي قبلت والوافي: «+ من».

قَالَ: «إِنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ، تَنَحَّى الشَّيْطَانُ، وَإِنْ فَعَلَ وَلَمْ يُسَمِّ، أَذْخَلَ ذِكْرَهُ، وَكَانَ الْعَمَلُ مِنْهُمَا جَمِيعاً، وَالنُّطْقَةُ وَاحِدَةً».^٢

١٠١٤٥ / ٤. عَنْ أَبِي يُوسُفَ، عَنِ الْمَيْمُونِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

١. في «م»: «إذا». وفي التهذيب، ج ٧: «الرجل إذا دنا من المرأة، وجلس مجلسه، حضره الشيطان، فإن هو».
 ٢. في المرأة: «قوله»: والنطقة واحدة، أي تختلط نطفة الشيطان بنطفة الرجل، كما سيأتي، أو المعنى أنه ليس للشيطان نطفة، بل التأثير بمجرد الإدخال.
 ٣. الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة من أراد أن يدخل بأهله...، ح ٥٦٨٧، إلى قوله: «خلفاً صالحاً في حياتي وبعد موتي». وفيه، نفس الباب، ح ٥٦٨٨؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٣١٥، ح ٩٧٤، بسند آخر. الكافي، كتاب العقيقة، باب الدعاء في طلب الولد، ح ١٠٤٤٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «ولا تجعله شرك شيطان» مع اختلاف. الفقيه، ج ٣، ص ٣٩٤، ح ٤٣٨٧، إلى قوله: «خلفاً صالحاً في حياتي وبعد موتي»؛ التهذيب، ج ٧، ص ٤٠٧، ح ١٦٢٧، مع زيادة في آخره، وفيهما بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي عبد الله، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب النكاح، باب القول عند الباء...، ح ١٠١٤٨، الوافي، ج ٢١، ص ٢٧٩، ح ٢١٤١٢؛ وج ٢٢، ص ٧١٠، ح ٢١٩٨٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١١٣، ذيل ح ٢٥١٧٢؛ وفيه، ج ٨، ص ١٤٣، ح ١٠٢٥٩، إلى قوله: «خلفاً صالحاً في حياتي وبعد موتي».
 ٤. اختلف الأعلام في مرجع الضمير: فقد أرجعه الشيخ الحرّ في الوسائل، ج ٢٠، ص ١١٦، ح ٢٥١٧٨ إلى أحمد بن محمد بن عيسى؛ حيث قال: «وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن أبي يوسف». والسيد الخويسي في معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٩١، الرقم ١٤٩٥٤ أرجعه إلى محمد بن يحيى. وأما السيد البروجردي، فقد تردّد في طبقات رجال الكافي، ص ٤٤٤ في أنّ الراوي عن أبي يوسف هل هو القاسم بن يحيى أو جدّه الحسن بن راشد.
- والمهم في المقام في المرحلة الأولى تعيين المراد من أبي يوسف والميمني: فنبدأ بالميمني ونقول: الموصوف بالميمني في كتب الرجال هم ثلاثة: أحمد بن الحسن بن إسماعيل الميمني ومحمد بن الحسن بن زياد الميمني وعلي بن إسماعيل بن شعيب الميمني.
- وقد روى يعقوب بن يزيد كتاب اثنين منهم وهما: أحمد بن الحسن الميمني ومحمد بن الحسن بن زياد الميمني - كما في رجال النجاشي، ص ٧٤، الرقم ١٧٩ و ص ٣٦٣، الرقم ٩٧٩ - ووردت روايته عنهما في أسناد الكتب الأربعة وغيرها. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ١١٦٧٩ و ١٣١٣؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤١٢، ح ٥٨٩٩؛ بصائر الدرجات، ص ٢٥١، ح ٤؛ الخصال، ص ١٠٨، ح ٧٥. ووردت في المحاسن، ج ٢، ص ٤٣٥، ح ٢٧٦ و ص ٤٣٨، ح ٢٨٩ رواية أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن يعقوب بن يزيد عن أحمد بن محسن الميمني، والصواب أحمد بن الحسن الميمني.

أَتَى رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ^١: إِنِّي تَزَوَّجْتُ، فَادْعُ اللَّهَ لِي.
فَقَالَ: «قُلِ: اللَّهُمَّ بِكَلِمَاتِكَ اسْتَخْلَلْتُهَا، وَبِأَمَانَتِكَ أَخَذْتُهَا، اللَّهُمَّ
اجْعَلْهَا وَلُوداً وَدُوداً لَا تَفْرَكَ^٢، تَأْكُلُ مِمَّا رَا^٣، وَلَا تَسْأَلُ عَمَّا

هذا، والظاهر أَنَّ الميثمي في ما نحن فيه مشترك بين أحمد بن الحسن ومحمد بن الحسن وَأَنَّ المراد من أبي يوسف هو يعقوب بن يزيد؛ فَإِنَّهُ مضافاً إلى أَنَّ أبا يوسف في كثير من الموارد كنيةً للمُسَيَّنِّ يعقوب، كُنِيَ يعقوب بن يزيد بأبي يوسف كما في رجال النجاشي، ص ٤٥٠، الرقم ١٢١٥، ولم نجد في أصحابنا من كان مكنًى بأبي يوسف ويروي عن الميثمي غيره.

فالمحصل حتَّى الآن اشتراك الميثمي بين أحمد بن الحسن بن إسماعيل ومحمد بن الحسن بن زياد، وتعيين أبي يوسف في يعقوب بن يزيد.

وَأَمَّا المراد من الضمير في «عنه»، وإن كان مقتضى ظاهر الطبقة رواية محمد بن يحيى وأحمد بن محمد بن عيسى - وفيه كلام لا يسع المقام تفصيله - وأحمد بن أبي عبدالله البرقي عن يعقوب بن يزيد، فيتردّد مرجع الضمير بين هؤلاء الثلاثة، لكنَّ التأمّل في كَيْفِيَّةِ التعبير عن الراوي واستعمال تعبير أبي يوسف يقضي بكون مرجع الضمير في ما نحن فيه هو أحمد بن أبي عبدالله؛ فَإِنَّا لم نجد في رواية يعقوب بن يزيد من يعبر عنه بأبي يوسف إلاّ عبدالله بن جعفر - وهو الحميري - وأحمد بن أبي عبدالله. أما عبد الله بن جعفر فتعبيره منحصر بما أوردته النجاشي في رجاله، ص ١٣٤، الرقم ٢٤٤ حين ذكر طريقه إلى كتاب حفص بن البختري حيث قال: «... قال: حَدَّثَنَا عبد الله بن جعفر، قال: حَدَّثَنَا أبو يوسف يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري». وَأَمَّا أحمد بن أبي عبدالله - وهو أحمد بن محمد بن خالد - فتعبيره عن يعقوب بن يزيد بأبي يوسف متكوّر في الأسناد؛ فقد روى عنه في المحاسن، ص ١٦٤، ح ١١٧؛ و ص ١٧١، ح ١٣٩؛ و ص ١٨٦، ح ٢٠١؛ و ص ٢٠٧، ح ٦٧؛ و ص ٥٨٥، ح ٨٢؛ و ص ٦٠٨، ح ٢؛ و ص ٦١٠، ح ١٦ بعنوان أبي يوسف يعقوب بن يزيد. وروى عنه في المحاسن، ص ٣٨٥، ح ٧٢ بعنوان أبي يوسف يعقوب بن يزيد الكاتب. وفي علل الشرائع، ص ١٤١، ح ١ بعنوان أبي يوسف يعقوب بن يزيد الأنباري. وفي معاني الأخبار، ص ١٦٠، ح ١ والأُمالي للصدوق، ص ٣٨٣، المجلس ٧٢، ح ١٢ بعنوان أبي يوسف يعقوب بن يزيد الأنباري الكاتب.

ويؤيّد ذلك أَنَّ رجوع الضمير إلى أحمد بن أبي عبدالله بعناوينه المختلفة أكثر بمراتب من رجوعه إلى محمد بن يحيى.

١. في «بخ، بف» والوافي: - «له».

٣. تقدّم معنى الفرق ذيل الحديث الأوّل من هذا الباب.

٢. في الوسائل: + «قد».

٤. في الوسائل: «ما».

٥. في الوافي: «كَأَنَّ المراد أنّها تأكل ممّا جاء وحصل عندها بالمشي كأنّها ماكان، ولا تسأل عمّا ذهب وغاب عنها، وهذا قريب من معنى رواح الماشية وسراحها، كما قال عزّ وجلّ: «جِبْنَ ثَرْيُحُونَ وَجِبْنَ شَرْحُونَ» [النحل

سَرَحَ^١.

٥ / ١٠١٤٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

٥٠٢/٥

أَعْيَنَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ، فَلْيَقُلْ: أَفَرَزْتُ بِالْمِيثَاقِ الَّذِي أَخَذَ اللَّهُ: إِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ تَسْرِيحٍ^٢ بِإِحْسَانٍ^٣»^٤.

١٤٤ - بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ الْبَاءِ وَمَا يَعْصِمُ مِنْ مُشَارَكَةِ الشَّيْطَانِ

١ / ١٠١٤٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

رِثَابٍ، عَنِ الْحَلِيِّ، قَالَ:

﴿ (١٦): ٦٦ ﴾.

وفي المرأة: «قوله عليه السلام: ممّا راح، لعلّه كناية عن قناعتها بما يأتي به زوجها وعدم التفتيش عمّا أعطاه غيرها. ويمكن أن يكون المراد حقيقته، أي ترضى بلبين الأنعام بعد الرجوع عن المهر ولا تسأل عمّا كان في ضرعها عند السراح. ومنهم من قرأ: تُسأل على بناء المجهول، أي تكون أمانة غير مسرفة لا تسأل عمّا ذهب، ولا يبعد أن يكون في الأصل: أراح بمعنى تغيّر ريحه. والأول أظهر. وقال الجوهري: سرحت الماشية بالغداة، وراحت بالعشي، أي رجعت». وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٦٩ (روح)، و ص ٣٧٤ (سرح).

١. الوافي، ج ٢٢، ص ٧١١، ح ٢١٩٩٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١١٦، ح ٢٥١٧٨.

٢. في «جت»: «وأن».

٣. التسرّيح: الإرسال، يقال: سرحت فلاناً إلى موضع كذا، أي أرسلته. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٧٤ (سرح).

٤. في الوافي: «فيه إشارة إلى قوله عز وجل: ﴿فَأِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: (٢)؛ ٢٢٩]؛ يعني لا بدّ له من أحد أمرين: إمّا أن يمسكها ويقضي حقوقها، أو يطلقها، ويطلقها من غير ضرار ولا أذى، ولا يذرّها كالمعلّقة محبوسة لا ذات زوج ولا بلا زوج. والغرض من هذا القول عند إرادة التزويج أن يتذكّر ذلك حتّى يلتزم على نفسه الوفاء بما أخذ الله عليه من الميثاق بذلك».

٥. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٥، ح ٣٦٠، عن عبد الرحمن، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع:

الجعفریات، ص ٩٢، الوافي، ج ٢١، ص ٣٧٩، ح ٢١٤١٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١١٦، ح ٢٥١٧٩.

٦. الباء والباهة: النكاح، أو الباء: الحظّ من النكاح، وقال الجوهري: الباء مثل الجاه: لغة في الباءة، وهي الجماع.

راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٨؛ لسان العرب، ج ٢٣، ص ٤٨٠ (بوه).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ، فَخِشِي^١ أَنْ يُشَارِكَهُ الشَّيْطَانُ قَالَ:
«يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ»، وَيَتَعَوَّذُ^٢ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ^٣.

١٠١٤٨ / ٢. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛
وَعِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ
مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ أَبِي بصير، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَيُّ شَيْءٍ يَقُولُ الرَّجُلُ مِنْكُمْ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ
امْرَأَتُهُ؟».

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَيْسَطِيعُ الرَّجُلُ أَنْ يَقُولَ شَيْئاً؟
فَقَالَ^٥: «أَلَا أَعْلَمُكَ مَا يَقُولُ؟» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «تَقُولُ: بِكَلِمَاتِ اللَّهِ اسْتَخَلَلْتُ
فَرْجَهَا، وَفِي أَمَانَةِ اللَّهِ أَخَذْتُهَا، اللَّهُمَّ إِنْ قَضَيْتَ لِي فِي رَحِمِهَا شَيْئاً، فَاجْعَلْهُ بَارَأً تَقِيّاً،
وَاجْعَلْهُ مُسْلِماً سَوِيّاً، وَلَا تَجْعَلْ^٦ فِيهِ شُرْكَاً لِلشَّيْطَانِ».

قُلْتُ: وَبِأَيِّ شَيْءٍ يَعْرِفُ^٧ ذَلِكَ؟

قَالَ: «أُ مَا تَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟» ثُمَّ ابْتَدَأَ هُوَ^٨: «وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْزَالِ وَالْأَوْلَادِ»^٩
ثُمَّ قَالَ^{١٠}: «وَإِنَّ^{١١} الشَّيْطَانَ لَيَجِيءُ^{١٢} حَتَّى يَقْعُدَ^{١٣} مِنَ الْمَرْأَةِ^{١٤} كَمَا يَقْعُدُ الرَّجُلُ

١. في «بن» والوسائل: «وخشي».

٢. في «بف»: «ونتعوذ».

٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٧١٣، ح ٢١٩٩٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٣٥، ح ٢٥٢٣٢.

٤. في «بف» بن، جد، والوافي: «يا بابا محمد».

٥. في «ن» ب، بن، جت، «قال».

٦. في «بف»: «تعرّف».

٧. في «بف»: «تعرّف».

٨. في «بن» والوسائل: «وإن» بدل «ثم قال: إن».

٩. في الوسائل: «يجيء» بدون اللام.

١٠. في «بن، جد» والوسائل: «من المرأة».

١١. في الوسائل: «يجيء» بدون اللام.

١٢. في الوسائل: «يجيء» بدون اللام.

١٣. في الوسائل: «يجيء» بدون اللام.

١٤. في الوسائل: «يجيء» بدون اللام.

مِنْهَا^١، وَيُحَدِّثُ^٢ كَمَا يُحَدِّثُ، وَيَنْكِحُ كَمَا يَنْكِحُ^٣.

قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ يُعْرَفُ ذَلِكَ؟

قَالَ: «بِحَبْنَا وَبُغْضَنَا، فَمَنْ أَحَبَّنَا كَانَ نُطْقَةَ الْعَبْدِ، وَمَنْ أَبْغَضَنَا كَانَ نُطْقَةَ

الشَّيْطَانِ»^٤.

١٤٩/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ^٥، عَنِ

ابْنِ الْقَدَاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٧: إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَقُلْ:

بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنِي^٨».

قَالَ: «فَإِنْ قَضَى اللَّهُ بَيْنَهُمَا وَلَدًا، لَا يَضُرُّهُ الشَّيْطَانُ بِشَيْءٍ أَبَدًا»^٩.

١٥٠/٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ

الْوَاسِطِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ^{١٠}، قَالَ:

١. في «م»: «ونزل كما نزل الرجل». وفي «جدة»: «وينزل كما ينزل الرجل». وفي الوسائل: «وينزل كما ينزل».

٢. في «ج»: «ثم يحدث».

٣. في «جدة»: «قال: بدل «ويحدث كما يحدث، وينكح كما ينكح».

٤. الكافي، كتاب النكاح، باب القول عند دخول الرجل بأهله، ح ١٠١٤٣، بسنده عن أبي بصير، إلى قوله: «شركاً للشيطان، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب القول عند دخول الرجل بأهله، ح ١٠١٤٩؛ والفتية، ج ٣، ص ٤٠٤، ح ٤٤١٤؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٠٧، ح ١٦٢٧؛ وتحف العقول، ص ١٢٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٧١٢، ح ٢١٩٩٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٣٥، ح ٢٥٢٣٣؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٠٧، ح ٤٠، وفيه ملخصاً.

٥. في الوسائل: «الأشعري».

٦. في الوافي: «رزقني».

٧. الاختصاص، ص ١٣٤، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن النبي^ﷺ. تحف العقول، ص ١٠، عن النبي^ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧١٣، ح ٢١٩٩٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٣٦، ح ٢٥٢٣٤.

٨. ترجم النجاشي والشيخ الطوسي لعبد الرحمن بن كثير الهاشمي وصرحاً بأن الراوي لكتابه هو ابن أخيه علي

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا، فَذَكَرَ شِرْكَ الشَّيْطَانِ، فَعَظَّمَهُ حَتَّى أَفْرَعَنِي، قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَمَا الْمَخْرَجُ مِنْ ذَلِكَ؟

فَقَالَ^٢: «إِذَا أُرْذِتَ الْجَمَاعُ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الَّذِي^٣ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، اللَّهُمَّ إِنْ قَضَيْتَ مِنِّي فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ خَلِيفَةً، فَلَا تَجْعَلَ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ شِرْكَاً وَلَا نَصِيباً وَلَا خَطَأً، وَاجْعَلْهُ مُؤْمِناً مُخْلِصاً مُصَفًّى مِنَ الشَّيْطَانِ وَرِجْزِهِ^٤ جَلَّ ثَنَاؤُكَ^٥».

١٥١ / ٥. وَعَنْهُ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ^٧، إِذَا أَتَيْتَ أَهْلَكَ فَأَيُّ شَيْءٍ تَقُولُ^٨».

«بن حسان، فيكون علي بن حسان الراوي عن عبد الرحمن بن كثير هو علي بن حسان بن كثير الهاشمي الذي ترجم له النجاشي في رجاله، ص ٢٥١، الرقم ٦٦٠ وكذا ابن الغضائري في رجاله، ص ٧٧، الرقم ٨٨ ووضعه. وأما علي بن حسان الواسطي، فترجم له النجاشي في رجاله، ص ٢٧٦، الرقم ٧٢٦ وقال: «كان لا بأس به». وقال ابن الغضائري في ترجمة علي بن حسان الهاشمي بعد تضعيفه ونسبته إلى الغلو: «ومن أصحابنا علي بن حسان الواسطي ثقة». وأورد الكشي في رجاله، ص ٤٥٢، الرقم ٨٥١ نقلاً عن محمد بن مسعود: «سألت علي بن الحسن بن فضال عن علي بن حسان، قال: عن أبيهما سألت؟ أما الواسطي، فهو ثقة. وأما الذي عندنا، يروي عن عمه عبد الرحمن بن كثير فهو كذاب».

فعليه الظاهر زيادة قيد الواسطي في سندنا هذا، وكذا في بعض الأسناد القليلة الظاهرة في رواية علي بن حسان الواسطي عن عبد الرحمن بن كثير.

١. في «م، جت»: «فذكرت».

٢. هكذا في «م، ن، ي، ب، بن، جت» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٣. في «جت»: «هو».

٤. في «ي، ب»: «خليفة».

٥. في «جت، جد»: «وزجره».

٦. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٠٠، ح ١٠٦، عن يونس. عن أبي الربيع الشامي، من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧١٣، ح ٢١٩٩٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٣٦، ح ٢٥٢٣٥.

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٨. في «ب، بن، جد» والوافي: «يا أبا محمد».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلَتْ فِذَاكَ، وَأُطِيقُ أَنْ أَقُولَ شَيْئاً؟

قَالَ: «بلى، قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي بِكَلِمَاتِكَ اسْتَخَلَلْتُ فَرْجَهَا، وَبِأَمَانَتِكَ أَخَذْتُهَا، فَإِنْ قَضَيْتَ فِي رَجَمِهَا شَيْئاً، فَاجْعَلْهُ تَقِيّاً زَكِيّاً، وَلَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ شِرْكَاً»^٢.

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلَتْ فِذَاكَ، وَيَكُونُ فِيهِ شِرْكَ لِلشَّيْطَانِ؟^٣

قَالَ: «نَعَمْ، أَمَا تَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ: «وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ»^٤ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجِيءُ، فَيَقْعُدُ كَمَا يَقْعُدُ الرَّجُلُ، وَيُنْزِلُ كَمَا يُنْزِلُ الرَّجُلُ».

قَالَ: قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ يُغْرَفُ ذَلِكُ؟^٥

قَالَ: «بِحَبْنَا وَبِعُصْنَا»^٦.

١٥٢/٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي التُّطْفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لِلْأَدَمِيِّ وَالشَّيْطَانِ^٧ إِذَا اشْتَرَكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «رَبَّمَا خَلَقَ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَرَبَّمَا خَلَقَ مِنْهُمَا جَمِيعاً»^٨.

١. هكذا في «ن»، يخ، بف، جت. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «بأي».

٢. في «م»، ن، يخ، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل: «فيه شركاً للشيطان».

٣. في «ن»، بن، جد، وحاشية «م» والوافي: «الشيطان».

٤. في «بخ»: - «في كتابه».

٥. الإسراء (١٧): ٦٤.

٦. في الوسائل: «فبأي».

٧. في «جد»: «تعرف».

٨. الوافي، ج ٢٢، ص ٧١٢، ح ٢١٩٩٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٣٦، ح ٢٥٢٣٦.

٩. في «ن»، يخ، بف، جت: «و للشيطان».

١٠. راجع: تفسير العياشي، ج ٢٠، ص ٣٠٠، ح ١٠٨. الوافي، ج ٢٢، ص ٧١٣، ح ٢١٩٩٥؛ البحار، ج ٦٣،

ص ٢٠٧، ح ٤٢.

١٤٥ - بَابُ الْعَزْلِ

٥٠٤/٥

١/١٠١٥٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بَكْثَرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعَزْلِ؟

فَقَالَ: «ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ»^١.

٢/١٠١٥٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالْعَزْلِ عَنِ الْمَرْأَةِ الْخُرَّةِ إِنْ أَحَبَّ صَاحِبُهَا، وَإِنْ كَرِهَتْ لَيْسَ لَهَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ»^٥.

٣/١٠١٥٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْعَلَاءِ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعَزْلِ؟

فَقَالَ: «ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ يَصْرِفُهُ حَيْثُ شَاءَ»^٧.

١. في «ن»: «ذلك».

٢. في «م» العقل، ج ٢٠، ص ٣١٤: «يدلّ على جواز العزل، فيمكن حمل أخبار المنع على الكراهة، واختلف الأصحاب في جواز العزل عن الأمة والمتنّع بها والدائمة مع الإذن، فذهب الأكثر إلى الكراهة، ونقل عن ابن حمزة الحرمة، وهو ظاهر اختيار المفيد عليه السلام والمعتمد. ثمّ لو قلنا بالتحريم فالأظهر أنّه لا يلزم على الزوج بذلك للمرأة شيء، وقيل: تجب عليه دية النطفة عشرة دنانير».

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٦، ح ١٦٦٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٥٣، ح ٢٢٠٩٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٤٩، ح ٢٥٢٧٣.

٤. في «ن»، «بف»، «وليس». وفي التهذيب: «فليس».

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٧، ح ١٦٦٨، معلقاً عن الكليني. وراجع: التهذيب، ج ٧، ص ٤١٧، ح ١٦٧١؛ الوافي، ج ٢٢، ص ٧٥٣، ح ٢٢٠٩٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٠، ح ٢٥٢٧٥.

٦. في «ن»، «بح، جت»: «+ بن رزين».

٧. في «ب»، «بف»، «الوافي»: «بشاه».

٨. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٧، ح ١٦٦٩، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٢، ح ٤٤٩٤، معلقاً

١٠١٥٦ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِي عَمِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَدَّاءِ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام لَا يَرَى بِالْعَزْلِ بَأْسًا^٢، يَقْرَأُ^٣ هَذِهِ الْآيَةَ: «وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ»^٤، فَكُلُّ شَيْءٍ أَخَذَ اللَّهُ مِنْهُ الْمِيثَاقَ فَهُوَ خَارِجٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى صَخْرَةٍ

عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٥٣، ح ٢٢٠٩٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٤٩، ح ٢٥٢٧٢؛ وج ٢١، ص ٧١، ح ٢٦٥٦٢.

١. هكذا في «بح»، بن، جت، والوافي والتهذيب. وفي «م»، بخ، بف، جد: «أبي عميرة عبد الرحمن الحداء». وفي «ن» وحاشية «م»، بح، بن، جت، والمطبوع والوسائل: «ابن أبي عمير عن عبد الرحمن الحداء».

والظاهر عدم صحة هذه التقارير، وأن الصواب هو «ابن عطية أبي عبد الرحمن الحداء»، والمراد به أيوب بن عطية أبو عبد الرحمن الحداء؛ فقد ترجم له النجاشي في رجاله، ص ١٠٣، الرقم ٢٥٥ وقال: «ثقة روى عن أبي عبد الله عليه السلام له كتاب يرويه عنه جماعة منهم صفوان بن يحيى ... حدَّثنا صفوان بن يحيى، قال: حدَّثنا أبو عبد الرحمن بن عطية بكتابه». واستشهد الأستاذ السيد محمد جواد الشيبيري - دام توفيقه - في تعليقه على السند أن التعبير الأخير في طريق النجاشي يدل على أن الرجل مشهور بكنيته واسم أبيه لا باسم نفسه.

ويؤيد ذلك أولاً، عدم ثبوت رواية صفوان بن يحيى عن ابن أبي عمير، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧١٧٧ و ذيل ح ٧٦١٩، وما ورد في الفقيه، ج ٤، ص ٣١٧، ح ٥٦٨٣ من رواية صفوان بن يحيى عن ابن أبي عمير محزف من «صفوان بن يحيى وابن أبي عمير» كما ورد على الصواب في الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٩، ح ٣٢٤٤٣. وثانياً، عدم ثبوت راي باسم عبد الرحمن الحداء في الأستاذ وكتب الرجال. وما ورد في المحاسن، ص ١٤٢، ح ٣٧ من رواية أبي محمد الخليل بن يزيد عن عبد الرحمن الحداء، فقد رواه العلامة المجلسي في البحار، ج ٢٧، ص ٩١، ح ٤٦ نقلاً من المحاسن عن محمد بن الخليل بن يزيد عن أبي عبد الرحمن الحداء. وأما ما ورد في الكافي، ح ١٣٦٩٠ من رواية صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن الحداء، فاحتمال وقوع التحريف فيه قوي جداً. كما يدل على ذلك عدّ البرقي أبا عبد الرحمن الحداء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال البرقي، ص ٤٢.

وثالثاً، اختلال تقريرات النسخ الشاهد على وقوع التحريف في العنوان طي مراحل حتى أصبح العنوان كما ورد في المطبوع.

٣. هكذا في «م»، ن، بح، بخ، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فقرأ».

٤. الأعراف (٧): ١٧٢. وفي الوسائل: - «وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ».

٥. في «بف»: «وكل».

صَمَاءٌ^١.

١٤٦ - بَابُ غَيْرَةِ النِّسَاءِ

١/١٠١٥٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى،

٥٥٥/٥ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ الْغَيْرَةُ إِلَّا لِلرِّجَالِ، وَأَمَّا النِّسَاءُ فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْهُنَّ حَسَدٌ^٣، وَالْغَيْرَةُ لِلرِّجَالِ، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ اللَّهُ^٤ عَلَى النِّسَاءِ^٥ إِلَّا زَوْجَهَا، وَأَحَلَّ لِلرِّجَالِ^٦ أَنْ يَنْتَلِيَهُنَّ بِالْغَيْرَةِ، وَيَحِلَّ لِلرِّجَالِ^٧ مَعَهَا

١. الصخرة الصماء: الصلبة المتينة؛ من الصَّمَم في الحجر، وهو صلابة، أو هي التي ليس فيها خرق ولا صدع. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٥٤؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٤٣ (صمم).

وفي الوافي: «وذلك لأنه ربما يسبق الماء مع العزل إذا أراد الله». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: فكل شيء، قال الفاضل الأستر آبادي: يعني النفوس الناطقة التي خلقها الله وأخذ منها الإقرار في يوم «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ» لا بد لها من تعلّقها ببدن حاصل من نطفتك في رحمها، أو من نطفة غيرك. وقال الوالد العلامة عليه السلام: أي إذا كان مقدراً يحصل الولد مع العزل أيضاً، أو لا يقدر على العزل.

أقول: ويؤيد الأول ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال: كنّا نعزل، ثم سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله عن ذلك، فقال لنا: وإنكم لتفعلون، وإنكم لتفعلون، وإنكم لتفعلون، ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة». وراجع: صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٥٨، باب حكم العزل.

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٧، ح ١٦٧٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٥٤، ح ٢٢٠٩٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٤٩، ح ٢٥٢٧٤.

٣. هكذا في (م)، بفتح، بن، جد، وحاشية «بفتح، جت» والوسائل. وفي (ن)، بفتح، جت، والمطبوع: «بعض أصحابه».

٤. في «بفتح، بن» والوافي والوسائل، ح ٢٥٢٨٢: «فأما».

٥. في (ن): «للنساء».

٦. في (م)، بن، جد، والوسائل، ح ٢٥٢٨٢: «والله».

٧. في الوسائل، ح ٦٦٢٣٧: «والمرأة».

٨. في «بفتح، بن، جد» والوسائل: «فإن».

٩. في (م) والوسائل، ح ٢٦٢٣٧: «وللرجل».

١٠. في «بفتح، بن، جد» والوسائل: «فإن».

١١. في «بفتح، بن، جد» والوسائل: «فإن».

١٢. في (م)، بفتح، جت، وحاشية «جت» والوسائل: «وللرجل».

ثَلَاثًا.^١

٢ / ١٠١٥٨. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ سَعْدِ الْجَلَابِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَجْعَلِ الْغَيْرَةَ لِلنِّسَاءِ، وَإِنَّمَا تَفَارِ
الْمُنْكَرَاتِ مِنْهُنَّ^٢، فَأَمَّا الْمُؤْمِنَاتُ فَلَا، إِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ الْغَيْرَةَ لِلرِّجَالِ؛ لِأَنَّهُ أَخْلَ لِلرَّجُلِ^٣
أَرْبَعًا وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، وَلَمْ يَجْعَلْ^٤ لِلْمَرْأَةِ إِلَّا زَوْجَهَا، فَإِذَا أَرَادَتْ مَعَ غَيْرِهِ، كَانَتْ عِنْدَ
اللَّهِ زَانِيَةً».

● قَالَ^٥: وَرَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْخَضْرَمِيِّ،
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنْ^٦ بَعَثَ مَعَ غَيْرِهِ»^٧.

٣ / ١٠١٥٩. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَيْلِ بْنِ شَادَانَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ رَفَعَهُ، قَالَ:

١. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٧، ح ٢٢١٢٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٢، ح ٢٥٢٨٢؛ وفيه، ص ٥١٧، ح ٢٦٢٣٧، من قوله: «الغيرة للرجال».

٢. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٣. في «بن» والوسائل، ح ٢٥٢٩٢: - «منهن».

٤. في «بخ»: «للرجال».

٥. في الوسائل، ح ٢٦٢٥٥: «ولم يحل».

٦. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد، فيكون السند معلقاً، ويروي عن أحمد بن محمد بن خالد، عدة من أصحابنا. فعليه ما ورد في الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٦، ذيل ح ٢٥٢٩٢ من نقل الخبر عن محمد بن يعقوب - وقد عثر عنه بالضمير - عن أحمد عن القاسم بن يحيى إلخ، سهو.
٧. في الوافي: «وإن».

٨. علل الشرائع، ص ٥٠٤، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن محمد بن الفضل، الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٤، ح ٤٥٤٣، معلقاً عن محمد بن الفضل، عن شريس الوابشي، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في آخره، وفيهما إلى قوله: «كانت عند الله زانية» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٧، ح ٢٢١٢٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٥، ح ٢٥٢٩٢؛ وفيه، ص ٥٢٥، ح ٢٦٢٥٥، من قوله: «إنما جعل الله الغيرة للرجال» إلى قوله: «كانت عند الله زانية».

بَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدٌ إِذْ جَاءَتْ امْرَأَةٌ غُزَيَانَةٌ حَتَّى قَامَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي فَجَزْتُ فَطَهَرْتَنِي، قَالَ: وَجَاءَ رَجُلٌ يَغْدُو فِي أَثَرِهَا، وَأَلْقَى^٢ عَلَيْهَا ثَوْبًا، فَقَالَ: «مَا هِيَ مِنْكَ؟» قَالَ^٣: «صَاحِبَتِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَلَوْتُ بِجَارِيَتِي، فَصَنَعْتُ مَا تَرَى، فَقَالَ: «ضَمَّهَا إِلَيْكَ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الْغُزَيَانَ لَا تُبْصِرُهُ أَعْلَى الْوَادِي مِنْ أَسْفَلِهِ»^٤.

١٠٦٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ حَمَّادٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٥: «غَيْرَةُ النِّسَاءِ الْخَسَدُ، وَالْخَسَدُ هُوَ أَضْلُ الْكُفْرِ، إِنَّ النِّسَاءَ إِذَا غَزَنَ غَضِبْنَ، وَإِذَا غَضِبْنَ كَفَرْنَ، إِلَّا الْمُسْلِمَاتُ مِنْهُنَّ»^٦.

١٠٦١ / ٥. عَنْهُ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ خَالِدِ الْقَلْبَانِيِّ، قَالَ:

ذَكَرَ رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨ امْرَأَتَهُ^٩، فَأَحْسَنَ عَلَيْهَا الشَّاءَ^{١٠}، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١١}: «أَغْرَتْهَا» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَغْرَهَا» فَأَغَارَهَا، فَتَبَتَتْ، فَقَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}: «إِنِّي قَدْ أَغْرْتُهَا»^{١٣}..... ←

١. في الوسائل: «بينما».

٢. في «بن»: «- منك».

٣. هكذا في «م، ن، بح، بخ، بن، جت» والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقال».

٤. في الوافي: «ولا يبصر».

٥. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٨، ح ٢٢١٢٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٦، ح ٢٥٢٩٣؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٤٥، ح ١٣٥.

٦. في امرأة العقول، ج ٢٠، ص ٣١٧: «قوله ﷺ: إِلَّا الْمُسْلِمَاتُ مِنْهُنَّ، أَيِ الْمُؤْمِنَاتِ الصَّالِحَاتِ؛ فَإِنَّهُنَّ يَضْطَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ عِنْدَ الْغَضَبِ. وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُقْطَعًا، أَيِ وَلَكِنَّ الْمُسْلِمَاتِ لَا يَغْرْنَ وَلَا يَغْضِبْنَ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ: الْمُسْلِمَاتُ بِشَدِيدِ اللَّامِ، أَيِ الْمُنْقَادَاتِ لِأَمْرِ اللَّهِ وَنَوَاهِيهِ، أَوْ لِزَوَاجِهِنَّ».

٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٨، ح ٢٢١٢٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٦، ح ٢٥٢٩٤.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٩. في «بح»: «امرأة».

١٠. في «بف»: «غرتها» بدل «قد أغرتها». وفي الوافي: «أغرتها» بدون «قد». وقال في الوافي: «أغرتها، أي»

فَقَبِئْتُ^١، فَقَالَ: «هِيَ كَمَا تَقُولُ»^٢.

١٦٢/١٠٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمَرْأَةُ تَغَارُ عَلَى الرَّجُلِ تُوْذِيهِ.

قَالَ: «ذَلِكَ^٣ مِنَ الْحُبِّ»^٤.

١٤٧ - بَابُ حُبِّ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا

١٦٣/١٠١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

وَهْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ سَرِيَّةٍ^٥ قَدْ كَانَ أُصِيبَ

فِيهَا نَاسٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاسْتَقْبَلَتْهُ^٦ النِّسَاءُ يَسْأَلُنَهُ^٧ عَنْ قَتْلَاهُنَّ، فَدَنَتْ مِنْهُ^٨

امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا فَعَلَ فَلَانٌ؟ قَالَ^٩: وَمَا هُوَ مِنْكَ؟ قَالَتْ: أَبِي، قَالَ:

«تزوجت عليها، أو تسريت». وتسريت، أي أخذت سُرِّيَّةً، وهي الجارية. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٦٨٢؛ المصباح المنير، ص ٢٧٤ (سرر).

١. في «ن»: «قَبِئْتُ».

٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٨، ح ٢٢١٣٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٦، ح ٢٥٢٩٥.

٣. في الوسائل: «ذاك».

٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٩، ح ٢٢١٢١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٧، ح ٢٥٢٩٦.

٥. قال ابن الأثير: «هي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربعمائة تبعث إلى العدو، وجمعها السرايا، سموا بذلك؛ لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم؛ من الشيء السري: النفيس. وقيل: سموا بذلك لأنهم ينفذون سرّاً وخفية. وليس بالوجه؛ لأنّ لام السّرّاء، وهذه ياء». النهاية، ج ٢، ص ٣٦٣ (سرى).

٦. في «جد» والفقهاء: «فاستقبله».

٧. في «بن، جت، جد»، والفقهاء: «يسألن». وفي «م»: «ليسألن».

٨. في «بن»: «منهن». ٩. في «جت، جد»: «فقال». وفي حاشية «م»: «+ ففقال».

أَحْمَدِي اللَّهَ، وَاسْتَزَجِي، فَقَدِ اسْتَشْهَدَ، فَفَعَلْتَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَتْ^١: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا فَعَلَ فَلَانٌ؟ فَقَالَ^٢: وَمَا هُوَ مِنْكَ؟ فَقَالَتْ^٣: أَجِي، فَقَالَ^٤: أَحْمَدِي اللَّهَ، وَاسْتَزَجِي، فَقَدِ اسْتَشْهَدَ، فَفَعَلْتَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَتْ^٥: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا فَعَلَ فَلَانٌ؟ فَقَالَ^٦: وَمَا هُوَ مِنْكَ؟ فَقَالَتْ^٧: زَوْجِي، قَالَ^٨: أَحْمَدِي اللَّهَ، وَاسْتَزَجِي، فَقَدِ اسْتَشْهَدَ، فَقَالَتْ: وَآيِلِي^٩، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَجِدُ^{١٠} بِزَوْجِهَا هَذَا كُلَّهُ حَتَّى رَأَيْتُ هَذِهِ الْمَرْأَةَ^{١١}.

١٠٦٤ / ٢ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١٢}، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِابْنَةِ جَحْشٍ: قُتِلَ خَالُكَ حَمْرَةً» قَالَ: «فَاسْتَزَجَعْتُ، وَقَالَتْ: أَخْتَسِبُهُ»^{١٣} عِنْدَ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ لَهَا^{١٤}: «قُتِلَ أَخُوكِ^{١٥}، فَاسْتَزَجَعْتُ، وَقَالَتْ: أَخْتَسِبُهُ عِنْدَ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ لَهَا: قُتِلَ زَوْجُكَ، فَوَضَعْتُ

١. في «بح، بن، جد» وحاشية «م»: «فقال» بدل «ثم قالت».

٢. في «بن» والفقهاء: «قال».

٣. في «بن»: «قالت».

٤. في الوافي: «قال».

٥. في «جد» والفقهاء: «فقال» بدل «ثم قالت».

٦. في «بن، جد»: «قال».

٧. في «م، بن، جد»: «قالت».

٨. في «بف» والوافي: «فقال».

٩. في الفقهاء: «وآذله».

١٠. في الوافي: «تجد بزوجها، من الوجد بمعنى تغير الحال». وفي المرأة: «قوله ﷺ: تجد، هو من الوجد بمعنى

الحزن». ويأتي بمعنى الحب أيضاً. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٤٦ (وجد).

١١. الفقهاء، ج ٣، ص ٥٥٩، ح ٤٩٢٢، معلقاً عن معاوية بن وهب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧١،

ح ٢٢١٣٢.

١٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

١٣. «أختسبه»، أي أحتسب الأجر بصبري على مصيبي به، ومعناه: أعتد مصيبي به في جملة بلايا الله التي يُثاب

على الصبر عليها، فالاحتساب في الأعمال الصالحة وعند المكروهات هو الإِدَار إلى طلب الأجر وتحصيله

بالتسليم والصبر، أو باستعمال أنواع البر والقيام بها على الوجه المرسوم فيها طلباً للثواب المرجو منها. راجع:

النهاية، ج ١، ص ٣٨٢؛ لسان العرب، ج ١، ص ٣١٥ (حسب).

١٤. في «جت» - «ولها».

١٥. في «بن»: «+ قال».

يَدَهَا عَلَى رَأْسِهَا، وَصَرَخَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا يَغْدِلُ الزَّوْجُ عِنْدَ الْمَرْأَةِ شَيْءًا.^١

١٤٨- بَابُ حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ

١٦٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ؟

فَقَالَ لَهَا^٢: أَنْ تُطِيعَهُ وَلَا تُعْصِيَهُ، وَلَا تَصْدُقَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَ لَا تَصُومَ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَمْنَعَهُ نَفْسَهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى ظَهْرِ قَتَبٍ^٣، وَلَا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَإِنْ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ^٤، لَعَنَتْهَا مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ وَمَلَائِكَةُ الْأَرْضِ وَمَلَائِكَةُ الْقُصْبِ وَمَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهَا.

فَقَالَتْ^٥: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَغْظَمُ النَّاسَ^٦ حَقًّا عَلَى الرَّجُلِ؟ قَالَ: وَآلِدُهُ^٧، قَالَتْ^٨:

١. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٢، ح ٢٢١٣٣.

٢. في «م»، ن، يخ، بن، جت، جد، والوسائل، ح ١٤٠٣٨: - «لها».

٣. قال الجوهري: «القتب بالتحريك: زخل صغير على قدر السنام». وقال ابن الأثير: «وفي حديث عائشة: لا تمنع المرأة نفسها من زوجها وإن كان على ظهر قتب، القتب للجمل كالإكاف لغيره، ومعناه الحث لهن على مطاوعة أزواجهن وأنه لا يسعهن الامتناع في هذه الحال فكيف في غيرها. وقيل: إن نساء العرب كن إذا أردن الولادة جلسن على قتب ويقفن: إنه أسلس لخروج الولد، فأرادت تلك الحالة. قال أبو عبيد: كنا نرى أن المعنى: وهي تسير على ظهر البعير، فجاء التفسير بغير ذلك». الصحاح، ج ١، ص ١٩٨؛ النهاية، ج ٤، ص ١١ (قتب). وفي الوافي: «القتب: ما يوضع على سنام البعير ويركب عليه».

٤. في «م»، ن، يخ، يف، بن، جد، والوافي والوسائل، ح ٢٥٣٠٠: - «من بيتها».

٥. في «ن» + «من بيته».

٦. في الوسائل، ح ٢٥٣٠٠: «قالت».

٧. في الوافي: - «الناس».

٨. في الفقيه: «والداه».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٢٥٣٠٠. وفي المطبوع: «فقالت».

يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَغْظَمَ النَّاسَ حَقًّا عَلَى الْمَرْأَةِ؟ قَالَ: زَوْجُهَا، قَالَتْ: فَمَا لِي عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ مَا لَهُ عَلَيَّ؟ قَالَ: لَا، وَلَا، مِنْ كُلِّ مِائَةٍ وَاحِدَةً.

قَالَ^٢: «فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا^٣ لَا يَمْلِكُ رَقَبَتِي رَجُلٌ أَبَدًا»^٤.

١٠١٦٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

الْقُضَيْلِ، عَنْ سَعْدِ أَبِي عَمَرَ الْجَلَّابِ^٥، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٦: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ فِي حَقِّ، لَمْ تُقْبَلْ^٧

مِنْهَا صَلَاةٌ حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا؛ وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ تَطْتَبَّتْ لِغَيْرِ زَوْجِهَا، لَمْ تُقْبَلْ^٨ مِنْهَا

١. في «م»، ن، بح، يخ، بف، جد، والوافي والوسائل، ح ٢٥٣٠٠: «فمن» بدل «يا رسول الله من».

٢. في «ن»، بف، والوافي: - «قال».

٣. في «بف»: - «نبيًا».

٤. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٨، ح ٤٥١٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الصيام،

باب من لا يجوز له صيام التطوع إلا بإذن غيره، ح ٦٦٠٢، بسند آخر عن أبي عبد الله^٦، إلى قوله: «ولا تنصوم

نظوفاً إلا بإذنه» مع اختلاف. وراجع: الخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين وما فوقه، ح ١٢. الوافي، ج ٢٢،

ص ٧٧٣، ح ٢٢١٣٥: الوسائل، ج ١٠، ص ٥٢٧، ح ١٤٠٣٨، إلى قوله: «وإن كانت على ظهر قنب»؛ وفيه،

ج ٢٠، ص ١٥٧، ح ٢٥٣٠٠، إلى قوله: «ولا من كلِّ مائة واحدة».

٥. هكذا في «م»، بف، جت، جد، وحاشية «بن». وفي «ن»، بن، والوسائل: «سعد بن عمر الجلاب». وفي «بخ»:

«سعد أبي عمر الحلاف». وفي «بح» والطبعة الحجرية وحاشية «بف»: «سعد بن أبي عمر الجلاب». وفي

حاشية «بخ»: «سعد بن عمر الحلاف». وفي المطبوع: «سعد بن أبي عمرو الجلاب».

والمذكور في رجال الطوسي، ص ١٣٧، الرقم ١٤٤٦ سعد بن أبي عمر الجلاب، لكن في بعض نسخه سعد بن

أبي عمرو الجلاب. وفي رجال الطوسي، ص ٢١٤، الرقم ٢٧٩٩ ورجال البرقي، ص ٣٨ سعيد أبو عمرو

الجلاب.

وقد تقدّم في الحديث الثاني من الباب السابق رواية محمد بن الفضيل عن سعد الجلاب، كما يأتي في

ح ١٠١٩٧ روايته عن سعد بن أبي عمرو الجلاب، لكن المذكور في بعض النسخ المعتمدة هناك أيضاً: سعد

أبي عمر الجلاب.

٦. في «م»، ن، يخ، بف، جد، والوسائل: «لم يقتل». وفي «بن»، جت، بالتاء والياء. وفي الوافي: «لم تقتل».

٧. في «بف»: «المرأة».

٨. في «ن»، بح، جت، «لم يقتل». وفي «جد»: «لم يقبل». وفي «بن»، بالتاء والياء معاً وفي الوافي: «لم تقتل».

وفي الوسائل، ح ٢٥٣٠٥: «لم يقبل الله».

صَلَاةً حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْ طَيِّبِهَا كَغُسْلِهَا^١ مِنْ جَنَابَتِهَا^٢.

١٠١٦٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ^٣، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَرْفَعُ لَهُمْ عَمَلٌ: عَبْدُ آبِقٍ، وَامْرَأَةٌ زَوْجُهَا عَلَيْهَا

سَاجِطٌ، وَالْمُسْبِلُ إِزَارَةً^٥، خِيَلَةً^٦.

١٠١٦٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرِ:

عَنْ أَبِي إِزَاهِيمٍ^٧، قَالَ: «جِهَادُ الْمَرْأَةِ حُسْنُ التَّبَعْلِ^٨.

١. في «ن» «بح»: «كما تغتسل». وفي المرأة: «لعل التشبيه في أصل اللزوم، أو في شموله للجسد».

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٩، ح ٤٥١٩، معلقاً عن محمد بن الفضل، عن سعد بن عمر الجلاب، مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٥، ح ٢٢١٣٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٣٩، ح ٣٨١٢؛ وج ٢٠، ص ١٦٠، ح ٢٥٣٠٥.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن علي بن الحكم، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

٤. الإِسْبَالُ: الإِرْخَاءُ والإِرْسَالُ. وقال ابن الأثير: «المسبل إزاره» هو الذي يطوّل ثوبه ويرسله إلى الأرض إذا

مشى، وإنما يفعل ذلك كبراً واختيلاً. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٣٩ (سبل).

٥. الخِيَلَاءُ والخِيَلَاءُ بالضم والكسر: الكبر والعجب. النهاية، ج ٢، ص ٩٣ (خيل).

٦. راجع: المحاسن، ص ٢٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٦١؛ وثواب الأعمال، ص ٢٦٤، ح ٣؛ والخصال،

ص ١٨٤، باب الثلاثة، ح ٣؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ١٧٩، ح ٧٠، الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٥، ح ٢٢١٤٠؛

الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٠، ح ٢٥٣٠٦.

٧. التبعل والتبعل: حسن العشرة من الزوجين، وامرأة حسنة التبعل، إذا كانت مطاوعة لزوجها محبة لها. راجع:

لسان العرب، ج ١١، ص ٥٨ (بعل).

٨. الجعفریات، ص ٦٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه^٩ عن رسول الله^{١٠}، مع زيادة في أوله.

الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ضمن ح ٥٩٠٤، بسند آخر عن الصادق^{١١}. الخصال، ص ٦٢٠، أبواب الثمانين وما

فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه^{١٢}. وفي الكافي، كتاب

الجهاد، باب جهاد الرجل والمرأة، ذيل ح ٨٢١٦؛ والفقيه، ج ٣، ص ٤٣٩، ح ٤٥١٨، مرسلاً. تحف العقول،

ص ٦٠، عن النبي^{١٣}. وفيه، ص ١١٠، عن علي^{١٤} هكذا: «حسن التبعل جهاد المرأة»؛ نهج البلاغة، ص ٤٩٤،

ذيل الحكمة ١٣٦؛ خصائص الأئمة^{١٥}، ص ١٠٣، ذيل الحديث. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٦، ح ٢٢١٤٤؛ الوسائل،

ج ٢٠، ص ١٦٣، ح ٢٥٣١٤.

٥/١٠١٦٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُنْذِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ^١: عَبْدٌ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ حَتَّى^٢ يَضَعَ يَدَهُ فِي أَيْدِيهِمْ^٣، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهِمَا سَاخِطٌ، وَرَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ^٤».

٦/١٠١٧٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٥: «إِنَّ قَوْمًا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا زَيْنًا أَنَا سَاءٌ يَسْجُدُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرِزْوَجِهَا^٦».

١. في «بيح، جت»: «ولا يقبل».

٢. في «جد»: «صلاتهم».

٣. في الأمالي للمفيد والأمالى للطوسي: «يرجع إليهم».

٤. في الوافي: «وضع يده في أيديهم، كناية عن الخدمة والإطاعة والعمل معهم».

٥. في «بيح»: «زوجها» بدون الواو.

٦. الأمالي للمفيد، ص ١٧٣، المجلس ٢٢، ح ٢؛ والأمالى للطوسي، ص ١٩٣، المجلس ٧، ح ٢٩، بسند آخر. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والمحاسن، ص ١٢، كتاب القرائن، ضمن ح ٣٦؛ والخصال، ص ٤٠٧، باب الثمانية، ضمن ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٤٠٤، ضمن ح ٧٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد عليه السلام [في الفقيه: «عن أبيه»] عن رسول الله صلى الله عليه وآله، والرواية هكذا: «ثمانية لا يقبل الله لهم صلاة...». الكافي، كتاب العتق والتدبير والكتابة، باب الإتيان، ح ١١٢٤١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «يضع يده في أيديهم» وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٢٤٢، باب الأربعة، ح ٩٤، بسند آخر، وفيه هكذا: «أربعة لا تقبل لهم صلاة...» مع اختلاف الفقيه، ج ١، ص ٥٩، ضمن ح ١٣١، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيه هكذا: «ثمانية لا يقبل الله لهم صلاة...» مع اختلاف يسير. الاختصاص، ص ١٤٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٥، ح ٢٢١٤١، الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٠، ح ٢٥٣٠٧.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وقال».

٨. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٨، ح ٤٥١٥، معلقًا عن الحسن بن محبوب. وفي بصائر الدرجات، ص ٣٥١، ضمن

١٠١٧١/٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْجَامُورَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُبَيْرٍ الْعَزْرَمِيِّ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ؟ قَالَ^٢: أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ^٣، فَقَالَتْ^٤: فَخَبِّرْنِي عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَالَ^٥: لَيْسَ لَهَا أَنْ تَصُومَ إِلَّا بِإِذْنِهِ - يَغْنِي تَطَوُّعًا - وَلَا تَخْرُجَ^٦ مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ^٧، وَ عَلَيْهَا أَنْ تَطَيَّبَ بِأَطْيَبِ طَيْبِهَا، وَتَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهَا، وَتَزَيَّنَ^٨ بِأَحْسَنِ زِينَتِهَا، وَتَعْرِضَ نَفْسَهَا عَلَيْهِ غَدَوَةٌ وَعَشِيَّةٌ، وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ حَقُّوهُ عَلَيْهَا^٩».

١٠١٧٢ / ٨. عَنْهُ^{١١}، عَنِ الْجَامُورَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

• ح ١٣؛ والاختصاص، ص ٢٩٦، ضمن الحديث، بسند آخر. تفسير فرات الكوفي، ص ٣٨٨، ضمن ح ٥١٤، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «لو أمرت أحداً أن يسجد» الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٧، ح ٢٢١٤٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٢، ح ٢٥٣١٣.

١. هكذا في (م)، بخ، بف، بن، جت، جد، والوافي. وفي (ن)، بح، والمطبوع والوسائل: «العزمي».

وتقدم غير مرة أن الصواب في هذا اللفظ هو العزمي. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ٤٢٦٥.

٢. في «بف، جت، جد» والوافي والوسائل: «فقال». وفي الكافي، ح ٦٦٠٢: «فقال: هو».

٣. في الوافي: «فقال: أكثر من ذلك، أي من أن يذكر ويحصى».

٤. في (م)، بن، والوافي والوسائل: «قالت».

٥. في الكافي، ح ٦٦٠٢: «وأخبرني بشيء من ذلك» بدل «فخبرني عن شيء منه».

٦. في «بن» والوسائل: «قال». ٧. في «جت» بالياء والياء معاً.

٨. في «بن» والوسائل: «بغير إذنه». وفي حاشية «بن»: «بغير الإذن».

٩. في «بن»: «وتزَيَّن».

١٠. الكافي، كتاب الصيام، باب من لا يجوز له صيام التطوع إلا بإذن غيره، ح ٦٦٠٢، عن علي بن محمد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن الجاموراني، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن عمرو بن جبيرة العزمي. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣، ح ٤٩٦٨؛ ومسائل علي بن جعفر، ص ١٧٩؛ والأمل للصدوق، ص ٤٢٢، المجلس ٦٦، ح ١. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٤، ح ٢٢١٣٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٨، ح ٢٥٣٠١.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَتْ: مَا حَقَّ الزَّوْجُ عَلَى الْمَرْأَةِ؟

فَقَالَ^١: «أَنْ تُجِيبَهُ إِلَى حَاجَتِهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى^٢ قَتَب^٣، وَلَا تُعْطِي شَيْئاً إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلْتَ فَعَلَيْهَا الْوُزْرُ وَلَهُ الْأَجْرُ، وَلَا تَبِيتَ لَيْلَةً وَهُوَ عَلَيْهَا سَاحِطٌ.

قَالَتْ^٤: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ ظَالِماً؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تَزَوَّجْتُ زَوْجاً أَبْدأً^٥.

١٤٩ - بَابُ كَرَاهِيَةِ أَنْ تَمْنَعَ النِّسَاءَ أَرْوَاجَهُنَّ

١٠١٧٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لِلنِّسَاءِ: لَا تَطْوُلْنَ صَلَاتَكُنَّ لِتَمْنَعَنَّ أَرْوَاجَكُنَّ^٦.

١٠١٧٤ / ٢. عَنْهُ^٧، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ صُرَيْبِ بْنِ الْكُنَاسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لِبَغْضِ الْحَاجَةِ، فَقَالَ

١. في «بن» والوسائل: «قال». ٢. في الوافي: «+ ظهر».

٣. قد تقدّم معنى القتب ذيل الحديث الأول من هذا الباب.

٤. «الوزر»: الجمل والنقل، يقال: وَزَرَ يَزِرُ فهو وازر، إذا حمل ما يشغل ظهره من الأشياء المثقلة ومن الذنوب، وجمعه: أوزار، وأكثر ما يطلق في الحديث على الذنب والإثم. النهاية، ج ٥، ص ١٧٩ (وزر).

٥. في «ن» ب، يخ، يف، جت: «فقلت».

٦. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٢؛ ح ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٥١١، أبواب التسعة عشر، ح ٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٤، ح ٢٢١٣٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٨، ح ٢٥٣٠٢، إلى قوله: «وإن كان ظالماً؟ قال: نعم».

٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٧، ح ٢٢١٤٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٤، ح ٢٥٣١٦.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

لَهَا: لَعَلَّكَ مِنَ الْمُسَوِّفَاتِ ١؟

قَالَتْ: وَمَا ٢ الْمُسَوِّفَاتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قَالَ: الْمَرْأَةُ ٣ الَّتِي يَدْعُوهَا زَوْجُهَا لِبَغْضِ الْحَاجَةِ، فَلَا تَزَالُ تُسَوِّفُهُ حَتَّى يَنْعَسَ ٤ زَوْجُهَا وَيَنَامَ ٥، فَبِتْلَكَ ٦ لَا تَزَالُ الْمَلَائِكَةُ تَلْعَنُهَا حَتَّى يَسْتَقِظَ زَوْجُهَا ٧.

١٥٠ - بَابُ كَرَاهِيَةِ ٨ أَنْ تَتَبَذَّلَ ٩ النِّسَاءُ وَيُعْطَلْنَ ١٠ أَنْفُسَهُنَّ

١٠١٧٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ١١، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النِّسَاءَ ١٢ أَنْ يَتَبَذَّلْنَ وَيُعْطَلْنَ أَنْفُسَهُنَّ مِنَ الْأَزْوَاجِ ١٣».

١٠١٧٦ / ٢. ابْنُ مَجْبُوبٍ ١٤، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

١. التسويف: المطلق والتأخير، وهو قولك مرة بعد مرة: سوف أفعل. قال ابن الأثير: «فيه: لعن الله المسوفة، هي التي إذا أراد زوجها أن يأتيها لم تطاوعه وقالت: سوف أفعل». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٧٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٢٢ (سوف).
٢. في «بغ»: «ومن».

٣. في «جد»: «امرأة».

٤. النعاس: أول النوم، وهو أن يحتاج الإنسان إلى النوم. المصباح المنير، ص ٦١٣ (نعس).

٥. في «ن»، يخ، بف، بن، جت، والوسائل والفقهاء: «فينام».

٦. في «ن»، يع، بف، جت، «وتلك».

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٢، ٤٥٣٦، معلقاً عن ضريس الكناسي، الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٧، ح ٢٢١٤٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٤، ح ٢٥٣١٧.

٨. في «ن»، يع، وحاشية «جت»: «كرهية».

٩. في المرأة: «أن تبذل». والتبذل: ترك النكاح والزهد فيه والانتقطاع عنه. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٣ (بذل).

١٠. في «بخ»: «- النساء».

١١. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٠٤، ح ٢١٩٧٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٥، ح ٢٥٣١٨.

١٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَعْتَطِلَ نَفْسَهَا وَلَوْ تَعْلُقَ^١ فِي عُنُقِهَا قِلَادَةً، وَلَا يَنْبَغِي^٢ أَنْ تَدَعَ يَدَهَا مِنَ الْخِصَابِ وَلَوْ^٣ تَمْسَحُهَا مَسْحًا بِالْحِنَاءِ^٤، وَإِنْ^٥ كَانَتْ مُسِنَّةً^٦».

١٠١٧٧ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ،

قَالَ:

دَخَلَتْ امْرَأَةٌ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَتْ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، إِنِّي امْرَأَةٌ مُتَبَتِّلَةٌ. فَقَالَ^٨: «وَمَا التَّبَتُّلُ عِنْدَكَ^٩».

قَالَتْ: لَا أَتَزَوَّجُ.

قَالَ: «وَلِمَ^{١٠}؟» قَالَتْ: أَلْتَمِسُ بِذَلِكَ الْفَضْلَ، فَقَالَ: «انْصَرِفِي، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فَضْلًا،

١. في الروافي، ج ٦ والوسائل والفقير والأمال للصدوق والأمال للطوسي: «أن تعلق».

٢. في الروافي، ج ٦: «لها». وفي الروافي، ج ٢٢: «فلا ينبغي».

٣. في الروافي، ج ٦ والوسائل والفقير والأمال للصدوق والأمال للطوسي: «أن».

٤. في الروافي، ج ٦: «بالحناء مسحاً» بدل «مسحاً بالحناء».

٥. في حاشية «ج»: «ولو».

٦. الخصال، ص ٥٨٧، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر. وفي الأمال للصدوق،

ص ٣٩٦، المجلس ٦٢، ح ٦: والأمال للطوسي، ص ٤٣٧، المجلس ١٥، ح ٣٣، بسند آخر عن أبي عبد

الله عليه السلام. الفقير، ج ١، ص ١٢٣، ح ٢٨٣، مرسلاً عن الصادق عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. وراجع:

الكافي، كتاب النكاح، باب نواذر، ح ١٠٤٠٦. الروافي، ج ٦، ص ٦٤٥، ح ٥١٤٦؛ وج ٢٢، ص ٨٥٨، ح ٢٢٣٣١؛

الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٦، ح ٢٥٣٢١.

٧. في حاشية «م» والوسائل: «عن أبيه».

هذا، وقد عدّ النجاشي والبرقي والشيخ الطوسي، عبد الصمد بن بشير من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. وروى

محمد بن خالد أبو عبد الله البرقي - وهو والد أحمد بن أبي عبد الله - عنه في الكافي، ح ٤٣٢٠ بتوسط القاسم بن

محمد، وفي بصائر الدرجات، ص ٢٠٩، ح ٢١ بتوسط فضالة بن أيوب ولم نجد في شيء من الأسناد روايته

عنه مباشرة. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٨، الرقم ٦٥٤؛ رجال البرقي، ص ٢٤؛ رجال الطوسي، ص ٢٤١،

الرقم ٣٣١٩. فعليه، كلا التقلين مختل ظاهراً، والله هو العالم.

٨. في «بن»: «قال».

لَكَانَتْ^١ فَاطِمَةُ^٢ أَحَقَّ بِهِ مِنْكَ، إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يَسْبِقُهَا إِلَى الْفَضْلِ^٣.

١٥١ - بَابُ إِكْرَامِ الزَّوْجَةِ

١ / ١٠١٧٨ . حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ،

عَنْ أَبِي مَرْيَمَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^٥: «أَيُّضْرِبُ أَحَدَكُمْ الْمَرْأَةَ، ثُمَّ يَظْلُ

مُعَانِقَهَا؟^٦».

١٠١٧٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^٨: «إِنَّمَا الْمَرْأَةُ لُعْبَةٌ، مَنِ اتَّخَذَهَا فَلَا

يُضَيِّعُهَا^٩».

١٠١٨٠ / ٣ . أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيُّ^{١٠}، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَثْبَةَ، عَنْ

١. في «بن، جد»: «كانت».

٢. الأُمَامِي لِلطُّوسِي، ص ٣٧٠، المجلس ١٣، ح ٤٦، بسند آخر عن أبي جعفر^٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٠٤، ح ٢١٩٧٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٥، ح ٢٥٣١٩.

٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٨٨، ح ٢٢١٧٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٧، ح ٢٥٣٣٣.

٤. الجعفریات، ص ٩١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^٥ عن رسول الله^٦. قرب الإسناد، ص ٦٩، ح ٢٢٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه^٧ من دون الإسناد إلى النبي^٨، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب النكاح، باب نوادر، ح ١٠٣٦٥؛ وفيه، باب ما يحل للرجل من امرأته وهي طامث، ح ١٠٢٩٦؛ و باب محاش النساء، ح ١٠٣٠٠. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٨٨، ح ٢٢١٧٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٧، ح ٢٥٣٢٤.

٥. هكذا في «بخ، بن، جت». وفي «م، ن، بح، بف، بن»، وحاشية «جت» والمطبوع والوسائل: «أبو علي الأشعري».

وقد تقدّم في ح ٩٥٠٠ قطعة أخرى من الخبر بنفس الطريقتين، والنسخ متفقة هناك على أبي عبد الله الأشعري. وأنما ما يأتي في ح ١٠٢٨٩ من نقل قطعة ثالثة من الخبر وفيه أبو علي الأشعري، فالموجود في أكثر النسخ في

عَبَادِ بْنِ زِيَادِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام؛
 وَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيُّ، عَنْ حَدَّثَهُ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيِّ،
 عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ ^٢:
 «فِي رِسَالَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِلَى الْحَسَنِ عليه السلام: لَا تَمْلِكِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْأَمْرِ مَا يَجَاوِزُ ^٣
 نَفْسَهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَنْعَمَ لِحَالِهَا، وَأَرْحَى لِبَالِهَا، وَأَدْوَمَ لِحَمَالِهَا؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ رِيحَانَةٌ،
 وَلَيْسَتْ بِقَهْرْمَانَةٍ ^٤، وَلَا تَعْدُ بِكَرَامَتِهَا ^٥ نَفْسَهَا، وَأَغْضَضَ بَصَرَهَا بِسِتْرِكَ، وَكَفَفَهَا
 بِحِجَابِكَ، وَلَا تَطْمِعُهَا أَنْ تَشْفَعَ لغيرِهَا، فَيَمِيلَ عَلَيْكَ ^٦ مَنْ شَفَعْتَ ^٧ لَهُ عَلَيْكَ مَعَهَا،
 وَاسْتَبَقِي مِنْ نَفْسِكَ بَقِيَّةً؛ فَإِنَّ إِمْسَاكَكَ نَفْسَكَ ^٨ عَنْهُمْ - وَهَنْ يَزِينُ أَنَّكَ ذُو اقْتِدَارٍ - خَيْرٌ
 مِنْ ^٩ أَنْ يَزِينُ ^{١٠} مِنْكَ حَالاً ^{١١} عَلَى انْكِسَارٍ ^{١٢}» ^{١٣}.

« ذاك الموضوع أيضاً هو أبو عبد الله الأشعري .

والظاهر أن كثرة روايات المصنف عن أبي علي الأشعري أوجب وقوع التحريف حين الاستنساخ .

١. في السند تحويل وللمصنف إلى أمير المؤمنين عليه السلام طريقان مستقلان .

٢. في الروافي: «قالا» . ٣. في «بخ»: «ما تجاوز» . وفي «جت» بالناء والياء معاً .

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: ما يجاوز نفسها، أي لا تكل إليها ولا تكلفها سوى ما يتعلق بتدبير نفسها» .

٥. قال الخليل: «القهرمان: هو المسيطر الحفيظ على ما تحت يديه» . وقال ابن الأثير: «هو كالتحازن والوكيل والحافظ لما تحت يده، والقائم بأمر الرجل بلغة الفرس» . ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٥٣٥؛ النهاية، ج ٤، ص ١٢٩ (قهرم) .

٦. في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٢٣: «قوله عليه السلام: ولا تعد بكرامتها، أي لا تجاوز بسبب كرامتها أن تفعل بها ما يتعلق بنفسها؛ لئلا تمتنع عن الإحسان إلى أقاربه وغير ذلك من الخيرات؛ لحدوها وضعف عقلها» .
 وفي هامش الكافي المطبوع: «من التعدي، أي لا تجاوز نفسها بسبب كرامتها في الأمور فيكون تأكيداً لقوله: لا تملك، إلى آخره، وكذا الحال إذا كان من عدا يعدو» .

٧. في الوسائل: - «عليك» . ٨. في «بخ»: «شفعة» .

٩. في الروافي والوسائل: - «نفسك» . ١٠. في «بخ»: - «من» .

١١. في «بخ»: «أن ترى» . وفي «بن»: «أن يرينك» .

١٢. في «م، جد» والوسائل: «حالك» بدل «منك حالاً» . وفي «بن»: «من حالك» .

١٣. في «جت»: «الانكسار» .

١٤. نهج البلاغة، ص ٤٠٥، ضمن الرسالة ٣١، وخصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١١٦، إلى قوله: «ولا تطمعها أن» .

● أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَسَنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِكَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ طَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ^١، عَنِ الْأَضْبَعِ بْنِ نَبَاتَةَ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: كَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدٍ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ^٢.

١٥٢- بَابُ حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ

١/١٠١٨١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٤، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا الَّذِي إِذَا فَعَلَهُ كَانَ مُحْسِنًا؟

قَالَ: «يُسَبِّعُهَا وَيَكْسُوها، وَإِنْ جَهِلَتْ غَفَرَ لَهَا» وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَانَتْ امْرَأَةً ٥١١/٥ عِنْدَ أَبِي عليه السلام تُؤْذِيهِ، فَيَغْفِرُ لَهَا»^٥.

• تشفع لغيرها. تحف العقول، ص ٨٥، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٠، ح ٢٢٢٠٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٨، ح ٢٥٣٢٧.

١. في «بح، يخ، يف، جت»: «طريف». وفي «جد»: - «بن ناصح، عن الحسين بن علوان، عن سعد بن طريف»، وموجه جواز النظر حين الاستنساخ من «طريف» إلى «طريف».

٢. في «بن، جد»، والوافي: - «رضوان الله عليه».

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٥٥٦، ح ٩١١، مع زيادة في أوله وآخره؛ فيه، ج ٤، ص ٣٩٢، ذيل الحديث الطويل ٥٨٣٤، وفيهما مرسلان عن أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لابنه محمد بن حنفية، إلى قوله: «وليس بقهرمان» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٠، ح ٢٢٢٠٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٨، ح ٢٥٣٢٨.

٤. في «م، بن»، والوسائل: - «بن يحيى».

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٠، ح ٤٥٢٦، معلقاً عن إسحاق بن عمار، إلى قوله: «وإن جهلت غفر لها» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٨٥، ح ٢٢١٦١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٩، ح ٢٥٣٣٠؛ وج ٢١، ص ٥١١، ح ٢٧٧١٨.

١٠١٨٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْجَامُورَانِيِّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُبَيْرٍ الْعَزْرَمِيِّ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَسَأَلَتْهُ عَنْ حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ، فَخَبَّرَهَا، ثُمَّ قَالَتْ: فَمَا حَقُّهَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: يَكْسُوهَا مِنَ الْعُزِيِّ، وَيُطْعِمُهَا مِنَ الْجُوعِ، وَإِنْ^٢ أَذْنَبْتَ غَفَرَ لَهَا. فَقَالَتْ: فَلَيْسَ لَهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ غَيْرُ هَذَا؟ قَالَ: لَا. قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ، لَا تَزَوَّجْتُ أَبَدًا، ثُمَّ وَلَّتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: اِرْجِعِي، فَرَجَعَتْ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ^٣ - يَقُولُ: «وَأَنْ يَسْتَغْفِنَ خَيْرٌ لَهُنَّ»^٤،^٥.

١٠١٨٣ / ٣. عَنْهُ^٦، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اتَّقُوا^٧ اللَّهَ فِي الضَّعِيفَيْنِ - يَغْنِي بِذَلِكَ الْيَتِيمَ

١. هكذا في «م»، بخ، بن، جد، والوسائل، ح ٢٧٧٢٠. وفي «ن، بح، جت» والمطبوع والوسائل، ح ٢٥٣٢٠: «العزرمي». وما أثبتناه هو الصواب، كما تقدم ذيل ح ٤٣٦٥.

٢. في «بخ، بن، جد» والوسائل: «وإذا».

٣. في الوافي: ويستفاد من آخر الحديث أن المراد بالاستغفار في الآية التزويج، وقد مر في بيان آيات هذه الأبواب أن المراد به ترك وضع الثياب، كما يقتضيه صدر الآية ونظمها، ولا تنافي بينهما؛ لأن القرآن ذو وجوه وعموم.

وفي امرأة العقول، ج ٢٠، ص ٣٢٤: وقوله صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ، اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ تَمَّةُ آيَةٍ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ» [النور (٢٤): ٦٠] وفسر بأن استغفار القواعد بلبس الجلابيب خير لهن من وضعها وإن سقط الجرح عنهن فيه، وقال علي بن إبراهيم: أي لا يظهرن للرجال. أقول: يحتمل أن يكون المراد أن استغفارهن بترك الخروج والحضور في مجالس الرجال والتكلم بأمثال تلك القبائح خير لهن. وأما تفسير الاستغفار بالتزويج، كما هو ظاهر الخبر فهو بعيد عن أول الآية؛ لكون الكلام في اللاتي لا يرجون نكاحاً، والله يعلم. وراجع: تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠٧، ذيل الآية المذكورة.

٤. النور (٢٤): ٦٠.

٥. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٨٥، ح ٢٢١٦١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٦، ح ٢٥٣٢٠؛ وفيه، ح ٢١، ص ٥١١، ح ٢٧٧٢٠، إلى قوله: «فليس لها عليه شيء غير هذا؟ قال: لا».

٦. الضمير في هذا السند والسندين بعده راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٧. في حاشية «م»: «اتق».

وَالنِّسَاءَ - وَإِنَّمَا هُنَّ عَوْرَةٌ^٢.

١٨٤ / ٤ . عَنْهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ ذُبْيَانَ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ بُهْلُولِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ

يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ ، قَالَ :

رَوَّجَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ جَارِيَةً كَانَتْ لِإِسْمَاعِيلَ ابْنِهِ ، فَقَالَ : «أَحْسِنِ إِلَيْهَا» .

فَقُلْتُ : وَ مَا الْإِحْسَانُ إِلَيْهَا ؟

فَقَالَ^٣ : «أَسْبِغْ بَطْنَهَا ، وَ اكْسُ جَنْبَيْهَا ، وَ اغْفِرْ ذَنْبَهَا» ثُمَّ قَالَ : «ادْهَبِي وَسَطَكِ اللَّهُ

مَا لَهُ^٦ .

١ . قال الجوهري : «العورة : سوءة الإنسان ، وكل ما يستحيا منه ، والجمع : عورات» . وقال ابن الأثير : «هي كل ما يستحيا منه إذا ظهر ... ومنه الحديث : المرأة عورة ، جعلها نفسها عورة ؛ لأنها إذا ظهرت يستحيا منها ، كما يستحيا من العورة إذا ظهرت» . الصحيح ، ج ٢ ، ص ٧٥٩ ؛ النهاية ، ج ٣ ، ص ٣١٩ (عور) .
وفي المرأة : قوله ﷺ : وَإِنَّمَا هُنَّ عَوْرَةٌ ، أي احفظوهن ، أراد أنكم إن أدبتموهن يوجب كشف عورتكم وفضيحتكم» .

٢ . الخصال ، ص ٣٧ ، باب الاثنين ، ح ١٣ ، بسنده عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة . الفقيه ، ج ٣ ، ص ٣٩٢ ، ح ٤٣٧٩ ، معلقاً عن سماعة . قرب الإسناد ، ص ٩٢ ، ح ٣٠٦ ، بسند آخر عن جعفر ، عن أبيه ﷺ عن رسول الله ﷺ ، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره ، وفي كلها إلى قوله : «اليتيم والنساء» . الأمالي للطوسي ، ص ٣٧٠ ، المجلس ١٣ ، ح ٤٥ ، بسند آخر عن الرضا ، عن آبائه ، عن محمد بن علي ﷺ ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله ، الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٧٨٦ ، ح ٢٢١٦٥ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ١٧٠ ، ح ٢٥٣٣١ .

٣ . في «بن ، جد» ، الوسائل ، ح ٢٥٣٣٢ : «قال» .

٤ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل ، ح ٢٥٣٣٢ . وفي المطبوع : «جنتها» . وفي الوافي : «جنبها» .

٥ . في حاشية «ن» : «وسعك» .

٦ . في الوافي : «أي جعلك في وسطه بأن تكوني أمينة على ماله ، فيعتمد عليك ويجعله في يدك» . وفي المرأة : قوله ﷺ : وَسَطُكَ اللَّهُ ، قال الفيروزآبادي : وَسَطُهُ ترويضاً : قطعه نصفين ، أو جعله في الوسط ، و«ماله» منصوب بنزع الخافض ، أي جعلك في وسط ماله ، والمعنى : اشكري الله ، حيث جعل لك حظاً عظيماً في ماله ، أو لا تخوني في ماله ؛ فإن الله جعلك أمينة عليه ويمكنك من الخيانة ما لا يمكن لغيرك . وراجع : القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٩٣٢ (وسط) . وفي هامش الكافي المطبوع : «أي جعلك ممّالاً من الحقوق في الوسط ، ولعله دعاء لهما وكنية عن تسهيل أمرها في حقوق زوجها» .

٧ . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٧٨٥ ، ح ٢٢١٦٤ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ١٧٠ ، ح ٢٥٣٣٢ ؛ وفيه ، ج ٢١ ، ص ٥١١ .

١٠١٨٥ / ٥ . عَنْهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ حَدَّثَهُ ، عَنْ شِهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ ، قَالَ :
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : مَا حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا ؟
 قَالَ : «يَسُدُّ جَوْعَتَهَا^١ ، وَيَسْتَرْ عَوْرَتَهَا ، وَلَا يَقْبَحُ لَهَا وَجْهًا^٢ ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ -
 وَاللَّهِ - أَدَّى^٣ حَقَّهَا» .
 قُلْتُ : فَالذَّهْنُ ؟
 قَالَ : «غَيْبًا يَوْمٌ ، وَيَوْمٌ لَا» .
 قُلْتُ : فَاللَّحْمُ ؟
 قَالَ : «فِي كُلِّ ثَلَاثَةٍ^٤ ، فَيَكُونُ فِي الشَّهْرِ عَشْرَ مَرَّاتٍ ، لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» .
 قُلْتُ : فَالصَّنْعُ^٥ ؟

٥١٢/٥

ح ٢٧٧٢١ ، إلى قوله : «واغفر ذنبها» .

١ . في «ن» : «جوعها» .

٢ . في المرأة : «قوله عليه السلام : لا يقبَح لها وجهًا ، أي لا يقبَح وجهه لها ولا يبعث في وجهها ، أو لا يقول لها : قبح الله وجهك . قال في النهاية : في حديث أم زرع : فعنده أقول : فلا أقبَح ، أي لا يرذ علي قولِي ؛ لميله إلي وكرامتي عليه ، يقال : قُبِحت فلاناً ، إذا قلت له : قُبِحتك الله ، من القبح ، وهو الإبعاد ، ومنه الحديث : لا تقبَحوا الوجه ، أي لا تقولوا : قبح الله وجه فلان . وقيل : لا تنسبوه إلى القبح : ضد الحسن ؛ لأن الله صوره وقد أحسن كل شيء خلقه» . وراجع : النهاية ، ج ٤ ، ص ٣ (قبح) .

٣ . في الوافي والوسائل : «إليها» .

٤ . «غَيْبًا يَوْمٌ وَيَوْمٌ لَا» أي في يوم يكون وفي يوم لا يكون ؛ من الغيب من أورد الإبل ، وهو أن ترد الإبل الماء يوماً وتدعه يوماً ، ثم تعود . راجع : الصحاح ، ج ١ ، ص ١٩٠ ؛ النهاية ، ج ٣ ، ص ٣٣٦ (غيب) .

٥ . في الوافي : «أيام مرّة» .

٦ . في الوافي : «الصبيغ : اللون والإدام ، ولعل المراد أنه ينبغي للزوج أن يشتري لأهله ما تصبغ به جسدها وشعرها وثوبها من الحنّاء والوسمة ونحوهما في كلّ ستة أشهر . ويحتمل أن يكون المراد به أن يشتري لها من الإدام في كلّ ستة أشهر مقدار ما يكفيها في تلك المدة لتطمنّن نفسها ؛ فإن النفس إذا أحرزت معيشتها وكان عندها من القوت ما تعتمد عليه اطمأنّت . ثم بين عليه السلام جنس الصبيغ بقوله : ولا ينبغي أن يقفر بيته . وإقفار البيت بتقديم القاف : إخلاؤه . والمعنى الأوّل أولى وأصوب ، ويؤيده ما ذكره في باب أن المطلقة أين تعتد ؟ من قوله عليه السلام : لها أن تذهن وتكتحل وتمشط وتصبغ وتلبس الصبيغ» .

قَالَ^١: «وَالصَّبْعُ فِي كُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَيَكْسُوهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ أَرْبَعَةَ أَثْوَابٍ: ثَوْبَيْنِ لِلشَّتَاءِ، وَثَوْبَيْنِ لِلصَّيْفِ؛ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَغْفَرَ^٢ بَيْتَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: دُهْنِ الرَّأْسِ، وَالْخَلِّ، وَالرَّيِّبِ؛ وَيَقْوَتْهُنَّ بِالْمَدِّ^٣، فَإِنِّي أَقْوْتُ بِهِ نَفْسِي وَعِيَالِي^٤، وَلَيْقَدْزَ لِكُلِّ^٥ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ قُوَّةٌ، فَإِنْ شَاءَ أَكَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ وَهَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهِ؛ وَلَا تَكُونُ^٦ فَائِكُهُ غَامَّةً إِلَّا أَطْعَمَ عِيَالَهُ مِنْهَا^٧، وَلَا يَدْعُ أَنْ يَكُونَ لِلْعِيدِ عِنْدَهُمْ فَضْلٌ فِي الطَّعَامِ أَنْ يَسْنِيَ لَهُمْ^٨ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً لَا يَسْنِي^٩ لَهُمْ^{١٠} فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ»^{١١}.

١٨٦/١٠٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ

«وفي المرأة: قوله ﷺ: فالصبي، قيل: المراد أنه ينبغي للزوج أن يشتري من الصبي لأهله في كل سنة ستة أشهر مقدار ما يكفيها في تلك المدة؛ لتطمئن نفسها، ثم بين ﷺ جنس الصبي بقوله: ولا ينبغي أن يغفر بيته. وقيل: المراد بالصبي الإدام يعطيها يوماً فيوماً لا، فيكون في كل سنة ستة أشهر، وقال الوالد العلامة ﷺ: المراد بالصبي الثياب المصبوغة، أو الحناء والوسمة، وفي بعض النسخ: والبضع، أي الجماع، ويمكن قراءتها بالضاد المعجمة والعين المهملة بينهما الباء بمعنى الجماع أيضاً. وراجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٤٣٧ (صبي).

١. في «بح، بخ» - «فالصبي، قال». وفي «م، ن، بف، بن، جد» والوافي والوسائل: - «قلت: فالصبي، قال». ٢. هكذا في «م، ن، بخ، بف، بن، جت، جد» والوافي والمرأة والوسائل. وفي «بح» والمطبوع: «أن يغفر». وإقفار البيت، بالقاف: إخلاؤه، من أفقرت البلد: وجدته قفراً، أي خالياً. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٧ (قفر).

٣. في «بخ»: «في المد».

٤. في «بح، جد» والوسائل: - «وعيالي».

٥. في «بح، بف»: «كل».

٦. في «بح، بخ، بف» والوافي: «ولا يكون».

٧. في «بن» - «منها».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع: - «لهم». وفي الوافي والتهذيب: «أن ينيلهم بدل أن يسني لهم».

٩. في «بن» والوسائل: «في».

١٠. في «بن»: «لم يسن». وفي الوسائل: «ما لم يسناه». وفي المرأة: يقال: سناه تسنية: سهله وفتح، وساناه: راضاه وداراه وأحسن معاشرته، أي يزيد في العيدين طعاماً خاصاً لا يطعمهم في سائر الأيام، كالحلوات والطيور المستينة والفواكة اللذيذة. وراجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨٤ (سنا).

١١. في الوافي والتهذيب: «لا ينيلهم» بدل «لا يسني لهم».

١٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٥٧، ح ١٨٣٠، بسنده عن شهاب بن عبد ربّه، من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، مع اختلاف سير الوافي، ج ٢٢، ص ٧٨٤، ح ٢٢١٦٢؛ والوسائل، ج ٢١، ص ٥١٣، ح ٢٧٧٢٧.

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوْصَانِي جَبْرِئِيلُ عليه السلام بِالْمَرْأَةِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي طَلَاقُهَا إِلَّا مِنْ فَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ»^١.

١٨٧ / ٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زَوْجِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَوْلُهُ^٢ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ قُدرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ»؟
قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا مَا يُقِيمُ ظَهْرَهَا^٣ مَعَ كِسْوَةٍ، وَلَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا»^٤.

١٨٨ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:
لَا يُجْبَرُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى نَفَقَةِ الْأُتُوبِيِّ وَالْوَلَدِ.

قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ: قُلْتُ لِجَمِيلٍ: وَالْمَرْأَةُ؟

١. في المرأة: «قوله ﷺ: حَتَّى ظَنَنْتُ، لَعَلَّ المراد خطور البال، أو المعنى أَنَّهُ كَانَ مَظَنَّةً أَنْ يَظُنَّ أَخْذَهَا ذَلِكَ فَعَبَّرَ هَكَذَا تَجَوُّزًا».

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٠، ح ٤٥٢٥، معلقاً عن العلاء بن رزين، عن مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٥٢، ذيل ح ١٠٨، مرسلًا عن رسول الله ﷺ، إلى قوله: «لَا يَنْبَغِي طَلَاقُهَا» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ١٨٦، ح ٢٢١٦٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٠، ح ٢٥٣٣٣.

٣. في «ن»: «قوله الله».

٤. الطلاق (٦٥): ٧.

٥. في التهذيب: «وصلها».

٦. في المرأة: «قوله ﷺ: وَلَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، أَيِ يَجْبِرُ الْحَاكِمُ عَلَى الْإِنْفَاقِ أَوْ الطَّلَاقِ مَعَ الْقُدْرَةِ. وَالْمَشْهُورُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ الْإِعْسَارُ لَيْسَ بِعَيْبٍ يَوْجِبُ الْفَسْخَ، وَيَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الْأَصْحَابِ اشْتِرَاطُهُ فِي صَخَةِ الْعَقْدِ، وَذَهَبَ ابْنُ إِدْرِيسَ إِلَى ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِلْمَرْأَةِ مَعَ إِعْسَارِ الزَّوْجِ قَبْلَ الْعَقْدِ وَعَدَمِ عِلْمِهَا بِهِ، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ الْجَنْبِذِ ثُبُوتَ الْخِيَارِ لَهَا مَعَ تَجَدُّدِ الْإِعْسَارِ أَيْضًا، وَحَكَى الشَّيْخُ فخر الدين عن بعض العلماء قولاً بأنَّ الْحَاكِمَ يَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا».

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤١، ح ٤٥٣٠؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٦٢، ح ١٨٥٣؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٣٧٥، بسند آخر. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٨٧، ح ٢٢١٦٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥١١، ح ٢٧٧١٩.

قَالَ: قَدْ رَوَيْ عَنْ^١ عُنْبَسَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَسَاهَا مَا يُوَارِي غُوزَتَهَا، وَطُعِمَهَا مَا يَقِيمُ ضَلَّتْهَا، أَقَامَتْ^٢ مَعَهُ، وَإِلَّا طَلَّقَهَا^٣».

١٥٣ - بَابُ مُدَارَاةِ الزَّوْجَةِ

٥١٣/٥

١٨٩٠/١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا مَثَلُ الْمَرْأَةِ مَثَلُ الصُّلْعِ الْمَغْفُوجِ، إِنْ تَرَكْتَهُ انْتَفَعْتَ بِهِ، وَإِنْ أَقَمْتَهُ كَسَرْتَهُ».

• وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «اسْتَمْتَعْتُ بِهِ».

١٩٠/٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ الْأَخْمَرِ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ إِنْزَاهِيمَ عليه السلام شَكَأَ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مَا يَلْقَى مِنْ سُوءِ خَلْقِ سَارَةَ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ: «إِنَّمَا مَثَلُ الْمَرْأَةِ مَثَلُ الصُّلْعِ الْمَغْفُوجِ، إِنْ أَقَمْتَهُ

١. في «بع» والوسائل، ح ٢٧٧١٧ - «عن».

٢. في حاشية «جت»: «أقامت». وفي حاشية أخرى («جت»): «وقامت».

٣. في الوافي: «يعني لا يجبر على نفقة الزوجة خاصة، بل يختار بينها وبين الطلاق».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٩٣، ح ١٨١٥، و ص ٣٤٧، ح ٩٧٧، والامتناع، ج ٣، ص ٤٣، ح ١٤٥، بسند آخر عن ابن أبي عمير، (في التهذيب، ص ٢٩٣ والامتناع: «عن علي»)، عن جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٩٣، ح ٨١٢، والخصال، ص ٢٤٧، باب الأربعة، ح ١٠٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «قلت: من الذي أجبر عليه وتلزمي نفقة؟ قال: الوالدان والولد والزوجة». وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٤٤١، ح ٤٥٢٩؛ والخصال، ص ٢٨٨، باب الخمسة، ح ٤٥. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٨٧، ح ٢٢١٧٠، الوسائل، ج ٢١، ص ٥١٠، ح ٢٧٧١٧، و ص ٥٢٥، ح ٢٧٦٠، إلى قوله: «نفقة الأبوين والولد».

٥. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٥ و ٨٠٦، ح ٢٢٢٣٢ و ٢٢٢٣٣، الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٢، ح ٢٣٤٤.

كَسْرَتَهُ، وَإِنْ تَرَكَتَهُ اسْتَمْتَعْتَ بِهِ؛ اضْبُرْ عَلَيْهَا»^١.

١٥٤- بَابُ مَا يَجِبُ مِنَ طَاعَةِ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ

١٠١٩١/١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْحَضَرَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله خَرَجَ فِي بَغْضِ حَوَائِجِهِ، فَعَهْدَ إِلَى امْرَأَتِهِ عَهْدًا^٣ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا حَتَّى يَقْدَمَ».

قَالَ: «وَإِنْ أَبَاهَا مَرِضٌ^٤، فَبَعَثَتْ الْمَرْأَةُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجِي خَرَجَ، وَ عَهْدَ إِلَيَّ^٥ أَنْ لَا أَخْرُجَ مِنْ بَيْتِي حَتَّى يَقْدَمَ، وَإِنْ أَبِي قَدْ مَرِضَ، فَتَأْمُرْنِي أَنْ أُعَوِّدَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: لَا^٦، اجْلِسِي فِي بَيْتِكَ، وَأَطِيعِي زَوْجَكَ».

قَالَ^٨: «فَتَقَلَّ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ ثَانِيًا بِذَلِكَ^٩، فَقَالَتْ: فَتَأْمُرْنِي أَنْ أُعَوِّدَهُ؟ فَقَالَ^{١٠}: اجْلِسِي فِي بَيْتِكَ، وَأَطِيعِي زَوْجَكَ».

قَالَ: «فَمَاتَ أَبُوهَا، فَبَعَثَتْ إِلَيْهِ: إِنَّ أَبِي قَدْ مَاتَ، فَتَأْمُرْنِي أَنْ أَصْلِيَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: لَا، اجْلِسِي فِي بَيْتِكَ، وَأَطِيعِي زَوْجَكَ».

١. تفسير القمي، ج ١، ص ٦٠، ضمن الحديث، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٠، ح ٤٥٢٧، مرسلًا، مع زيادة في آخره، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٦، ح ٢٢٢٣٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٣، ح ٢٥٣٤٦؛ البحار، ج ١٢، ص ١١٦، ح ٥٠.

٢. في «بن» والوسائل -: «بن خالد». وفي «ن، بح، جد» وحاشية «بح، جد»: «أحمد بن أبي عبد الله»، والمراد

من كلا العنوانين واحد.

٣. في «بن»: «+ عهدًا».

٤. في الوسائل: «قد مرض».

٥. في «بن»: «+ عهدًا».

٦. في البحار -: «قد».

٧. في «بح» والبحار -: «لا».

٨. في «م، ن، جد»: «قالت».

٩. في «جد»: «- فأرسلت إليه ثانياً بذلك، فقالت».

١٠. في «م، بح»: «+ ولا».

قَالَ: «فَدَفِنَ الرَّجُلُ، فَبَعَثَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ وَلِأَبِيكَ بِطَاعَتِكَ لِزَوْجِكَ»^١.

١٩٢/١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَمِيعٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النِّسَاءَ، فَقَالَ: يَا مَعْاشِرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ خَلِيكُنَّ^٢ وَلَوْ بِتَمْرَةٍ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ أَكْثَرْتُنَّ حَطَبَ جَهَنَّمَ، إِنَّكُنَّ تَكْتَبِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْتَفِرْنَ الْعَشِيرَةَ»^٣.

فَقَالَتْ^٤ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي سَلِيمٍ لَهَا عَقْلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ نَحْنُ الْأُمَمَاتُ الْخَامِلَاتُ الْمَرْضِعَاتُ؟ أَلَيْسَ مِنَّا الْبَنَاتُ الْمُقِيمَاتُ^٥، وَالْأَخَوَاتُ الْمُشْفِقَاتُ؟

فَرَفَعَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: خَامِلَاتُ وَإِلْدَاتُ، مَرْضِعَاتُ رَجِيمَاتُ، لَوْ لَا مَا يَأْتِيَنَّ إِلَى بُعُولَتِهِنَّ مَا دَخَلَتْ مُصْلِيَةً مِنْهُنَّ النَّارَ»^٦.

١. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤١، ح ٤٥٣٢، بسنده عن عبد الله بن سنان، الجعفریات، ص ١١١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته، عن علي ﷺ، مع اختلاف الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٨، ح ٢٢١٥١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٤، ح ٢٥٣٥٠ ملخصاً؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٤٥، ح ١٣٦.

٢. في الوسائل: «يا معشر». ٣. في «ن» والوافي: «حليتكُن».

٤. هكذا في النسخ. وفي المطبوع والوافي: «إن كنَّ».

٥. في «ب»، والوافي: «العشير». وفي «بن» والوسائل: «العشرة». وفي امرأة العقول، ج ٢٠، ص ٣٢٩: «قوله ﷺ: وتكفرن العشيرة، قال في النهاية: فيه: فرأيت أكثر أهلها النساء؛ لكفرهن، قيل: أي كفرن بالله؟ قال: لا ولكن يكفرن الإحسان ويكفرن العشير، أي يجحدن إحسان أزواجهن. وقال الزمخشري في الفائق: قال ﷺ للنساء: إن كنَّ أكثر أهل النار؛ لأن كنَّ تكثرن اللعن وتكفرن العشير، هو المعاشر، كالخليل بمعنى المخال والصديق بمعنى الصادق، قال الله تعالى: «وَلَيْسَ الْغَضِيَّةُ» [الحج (٢٢): ١٣] والمراد به الزوج. وراجع: النهاية، ج ٤، ص ١٨٧ (كفر).

٦. في «م»، «ن»: «فقال».

٧. في «ب» والوافي: «القيّمات».

٨. الكافي، كتاب النكاح، باب النواذر، ح ١٠٣٥١، بسند آخر عن النبي ﷺ، من قوله: «فقال: حاملات والذات» مع اختلاف سبيل الوافي، ج ٢٢، ص ٧٨١، ح ٢٢١٥٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٥، ح ٢٥٣٥١، ملخصاً؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٤٦، ح ١٣٨.

١٩٣/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى ظَهْرِ الْمَدِينَةِ عَلَى جَمَلٍ غَارِي الْجِسْمِ، فَمَرَّ بِالنِّسَاءِ، فَوَقَّفَ عَلَيْهِنَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مَعْاشِرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ وَأُطِيعْنَ أَزْوَاجَكُنَّ، فَإِنَّ أَكْثَرَ كُنَّ فِي النَّارِ.

فَلَمَّا سَمِعْنَ ذَلِكَ بَكَينَ، ثُمَّ قَامَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فِي النَّارِ مَعَ الْكُفَّارِ! وَاللَّهِ مَا نَحْنُ بِكُفَّارٍ، فَتَكُونُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ^٢.

فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ كَافِرَاتٌ بِحَقِّ أَزْوَاجِكُنَّ»^٣.

١٩٤/٤. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٤، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ مَعَ زَوْجِهَا فِي عِتْقٍ، وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَا تَذْيِيرٍ، وَلَا هَبَةٍ^٥، وَلَا نَذْرٍ فِي مَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا، إِلَّا فِي زَكَاةٍ^٦، أَوْ بِرٍّ وَالِدَيْهَا، أَوْ صَلَاةٍ قَرَابَتِهَا»^٨.

١٩٥/٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهَا بِغَيْرِ

١. في حاشية «م»: «يا معشر».

٢. في الوسائل -: «فتكون من أهل النار».

٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٨٠، ح ٢٢١٥٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٥، ح ٢٥٣٥٢؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٤٥، ح ١٣٧.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

٥. في «م»: «ولا هبة».

٦. في الفقيه، ح ٤٥١٤: «+ حجج أو».

٧. في التهذيب، ج ٧: «أو زكاة بدل».

٨. الفقيه، ج ٣، ص ١٧٧، ح ٣٦٧٠، و ص ٤٣٨، ح ٤٥١٤؛ التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٢، ح ١٨٥١، و ج ٨، ص ٢٥٧، ح ٩٣٥، وفي كلها معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٨٠، ح ٢٢١٥٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢١٤، ذيل ح ٢٤٤٥٤، و ج ٢١، ص ٥١٦، ح ٢٧٧٣٠.

إِذْنِ زَوْجِهَا، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا حَتَّى تَرْجِعَ.^١

١٥٥ - بَابُ فِي قَلَّةِ الصَّلَاحِ فِي النِّسَاءِ

١٠١٩٦ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

سَيَّانٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الثَّمَالِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: النَّاجِي مِنَ الرِّجَالِ قَلِيلٌ، وَمِنَ النِّسَاءِ أَقْلٌ وَأَقْلُ. قِيلَ: وَلِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟^٢ قَالَ: لِأَنَّهُنَّ كَافِرَاتُ الْغَضَبِ^٣، مُؤْمِنَاتُ الرِّضَا^٤».

١٠١٩٧ / ٢. عَنْهُ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍ

الْجَلَّابِ^٦:

١. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٩، ح ٤٥٢٠، معلقاً عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، عن رسول الله ﷺ. التهذيب، ج ٧، ص ٣٥٢، ح ١٤٣٦، بسنده عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. الجعفریات، ص ١٠٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، عن رسول الله ﷺ. وفيه، ص ١٠٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٨، ح ٢٢١٤٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥١٧، ح ٢٧٧٣٢.

٢. في «بف، جد»، وحاشية «بن»: «عمر». ٣. في الوسائل: - «يا رسول الله».

٤. في «مرأة العقول»، ج ٢٠، ص ٣٣٠: «قوله ﷺ: لِأَنَّهُنَّ كَافِرَاتُ الْغَضَبِ، لَا يَضْبِطُنَّ أَنْفُسَهُنَّ وَيَتَكَلَّمْنَ وَيَأْتِينَ بِمَا يَوْجِبُ كُفْرَهُنَّ بِمَعْنَى الْمَصْطَلَحِ، أَوْ بِالْمَعْنَى الَّذِي يُطْلَقُ عَلَى أَهْلِ الْكِبَائِرِ. وَحَمَلَهُ عَلَى كُفْرِ نِعْمَةِ الْأَزْوَاجِ بَعِيدٌ».

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٩، ح ٤٥١٧، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «أَقْلٌ وَأَقْلُ». الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٩، ح ٢٢٢٣٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٩، ح ٢٥٠٠٢.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧. هكذا في «بج بن» والوافي والوسائل. وفي «م، ن، جد» والمطبوع نقلاً من بعض النسخ: «سعد بن أبي عمرو الجلاب». وفي «بيخ»: «سعد بن أبي عمرو الحلاف». وفي «بف»: «سعد أبي عمر الحلاب». وفي «جت»: «سعد أبي عمرو الجلاب». لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ١٠١٦٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ لِامْرَأَةٍ سَعِدَ: «هَيْنَأُ لَكَ يَا خَنْسَاءُ، فَلَوْ لَمْ يَغْطِكَ اللَّهُ شَيْئاً إِلَّا ابْتَنَتْكِ أُمُّ الْحُسَيْنِ^١، لَقَدْ أَغْطَاكَ اللَّهُ^٢ خَيْراً كَثِيراً؛ إِنَّمَا مَثَلُ الْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ فِي النِّسَاءِ كَمَثَلِ الْغُرَابِ الْأَعْصَمِ^٣ فِي الْغُرَبَانِ، وَهُوَ الْأَبْيَضُ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ^٤».

١٠١٩٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَثَلُ الْمَرْأَةِ الْمُؤْمِنَةِ مَثَلُ الشَّامَةِ^٥ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ^٦».

١٠١٩٩ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّعَاصِمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَسْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ^٧ يَغْفُوبَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّمَا مَثَلُ الْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ مَثَلُ الْغُرَابِ الْأَعْصَمِ الَّذِي لَا يَكَادُ يَقْدَرُ^٨ عَلَيْهِ».

قِيلَ: وَمَا الْغُرَابُ الْأَعْصَمُ الَّذِي لَا يَكَادُ يَقْدَرُ عَلَيْهِ؟

قَالَ: الْأَبْيَضُ إِحْدَى رَجُلَيْهِ^٩.

١. في الوافي: «الحسين».

٢. في «ن»، «بح»، «بخ»، «بن»، «جت» والوافي والوسائل: - «الله».

٣. قال الجوهري: «الغراب الأعصم: الذي في جناحه ريشة بيضاء؛ لأنَّ جناح الطائر بمنزلة اليد له، ويقال: هذا

كقولهم: الأبلق العقوق ويبيض الأنوق، لكل شيء يعزَّ وجوده». وقال ابن الأثير: «فيه: لا يدخل من النساء

الجنة إلا مثل الغراب الأعصم، هو الأبيض الجناحين، وقيل: الأبيض الرجلين، أواد قلَّة من يدخل الجنة من

النساء؛ لأنَّ هذا الوصف في الغرابان عزيز قليل، وفي حديث آخر: قال: المرأة الصالحة مثل الغراب الأعصم،

قيل: يا رسول الله وما الغراب الأعصم؟ قال: الذي إحدى رجله بيضاء... وأصل العُصمة: البياض يكون في

يدي الفرس والظبي والزَّغل». الصحيح، ج ٥، ص ١٩٨٦؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٤٩ (عصم).

٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١١، ح ٢٢٢٤١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٠، ح ٢٤٩٧٨.

٥. «الشامة»: الخال، أو علامة تخالف البدن الذي هي فيه، أو أثر في البدن. راجع: القاموس المحيط، ج ٢،

ص ١٤٨٥ (شيم).

٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٠، ح ٢٢٢٣٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤١، ح ٢٤٩٨٠.

٧. في «بح» - «عنه».

٨. في «بح»: «لا يقدر».

٩. التهذيب، ج ٧، ص ٤٠١، ح ١٦٠٠، معلقاً عن علي بن الحسن بن فضال، عن علي بن أسباط، عن

٥ / ١٠٢٠٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِإِبْلِيسَ جُنْدٌ أَكْثَرُ مِنْ النِّسَاءِ وَالْفُضْبِ»^١.

٦ / ١٠٢٠١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّزَقِيِّ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ:
رَفَعَهُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَبُرَتْ ذَهَبَ خَيْرُ شَطْرَيْهَا^٢، وَبَقِيَ شَرُّهُمَا^٣: ذَهَبَ^٤ جَمَالُهَا، وَعَقِمَ رَجْمُهَا، وَاخْتَدَّ^٥ لِسَانُهَا»^٦.

١٥٦ - بَابٌ فِي تَأْدِيبِ النِّسَاءِ^٧

٥١٦/٥

١ / ١٠٢٠٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُنْزِلُوا^٨ النِّسَاءَ الْغُرَفَ^٩،

١. عنه يعقوب الأحمر، عن محمد بن مسلم، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٠، ح ٢٢٢٤٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٨، ذيل ح ٢٤٩٧١.

٢. تحف العقول، ص ٣٦٣، عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٥، ح ٢٢٢٣٠.

٣. في المرأة: الشطر: النصف، وهو إناكناية عن ذهاب جميع خيرها؛ فإنه إذا ذهب النصفان لم يبق شيء. أو المراد أعلاها، أو أسفلها. والأخير أظهر. وراجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٩٧ (شطر).

٤. في «بخ»: «شَرُّها».

٥. في «جت»: «وذهب».

٦. في «بخ»: «واحد».

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤٦٢١، بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره. الكافي، كتاب النكاح، باب في ترك طاعتهم، ضمن ح ١٠٢١٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٤، ح ٢٢٢٢٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨٢، ح ٢٥٣٧٤.

٨. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «بخ، جت»: «تأديبهن» بدل «تأديب النساء».

٩. في «جد»: «لا تنزل».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقيه والجمعريات. وفي المطبوع: «بالغرف».

وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ الْكِتَابَةَ^١، وَعَلَّمُوهُنَّ الْمِغْزَلَ، وَسُورَةَ الثُّورِ^٢.

١٠٢٠٣ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ يَغْفُوبَ بْنِ سَالِمٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «لَا تَعْلَمُوا نِسَاءَكُمْ سُورَةَ يُوسُفَ، وَلَا تَقْرِئُوهُنَّ إِيَّاهَا؛ فَإِنَّ فِيهَا الْفِتْنَ، وَعَلَّمُوهُنَّ سُورَةَ الثُّورِ، فَإِنَّ فِيهَا الْمَوَاعِظَ»^٣.

١٠٢٠٤ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنْ يُزَكَّبَ سَرَجٌ بِفَرْجٍ»^٤.

١٠٢٠٥ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ^٥، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «لَا تَحْمِلُوا الْفُرُوجَ عَلَى السَّرُوجِ، فَتَهَيَّجُوهُنَّ لِلْفُجُورِ»^٦.

١. في الفقيه: «ولا تعلموهن سورة يوسف».

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٢، ح ٤٥٣٥، معلقاً عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الجعفریات، ص ٩٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف بسير. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٤، ح ١٠٨٩، مرسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠١، ح ٢٢٢١١؛ الوسائل ج ٢٠، ص ١٧٦، ح ٢٥٣٥٥.

٣. راجع: الكافي، كتاب العقيدة، باب حق الأولاد، ح ١٠٦١٤؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١١٢، ح ٣٦؛ الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠١، ح ٢٢٢١٤؛ الوسائل ج ٢٠، ص ١٧٧، ح ٢٥٣٥٦.

٤. في الفقيه: «يعني المرأة تركب سرج». وفي المرأة: «حمل على الكراهة».

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤٦٢٥، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠١، ح ٢٢٢١٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٨، ح ٢٥٣٥٩.

٦. في «م»: «بشار». وفي «بخ»: «بشار».

٧. في «بخ»، ج ٢، ص ٤٦٨، ح ٤٦٢٦، مرسلاً. «على الفجور».

٨. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤٦٢٦، مرسلاً. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٢، ح ٢٢٢١٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٨٠٢.

١٥٧ - بَابُ فِي تَرْكِ طَاعَتِهِمْ^١

١/١٠٢٠٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْمُوسِرَةِ قَدْ حَجَّتْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ، فَتَقُولُ^٢ لِرِوُجِهَا: أَجْجَنِي مِنْ مَالِي؛ أَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَيَقُولُ: حَقِّي عَلَيْكَ أَغْظَمَ مِنْ حَقِّكَ عَلَيَّ فِي هَذَا»^٣.

٢/١٠٢٠٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النِّسَاءَ، فَقَالَ: اغْصُوهنَّ فِي ١٥٧/٥ الْمَعْرُوفِ^٤ قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَنَّكُمُ بِالْمُنْكَرِ، وَتَعَوِّدُوا بِاللَّهِ مِنْ شِرَارِهِنَّ، وَكُونُوا مِنْ خِيَارِهِنَّ عَلَى حَدَرٍ»^٥.

٣/١٠٢٠٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

ص ١٧٨، ح ٢٥٣٦٠.

١. فِي «بَيْح، بَيْح، جَت» «بَابُ فِي نَحْوِهِ فِي خِلَافِ النِّسَاءِ فِي الرَّأْيِ».

٢. فِي «بَيْح، بَيْح» «وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ».

٣. فِي «بَيْح، بَيْح» «وَالْوَافِي وَالْفَقِيه» «تَقُول».

٤. فِي الْفَقِيه: «مَرْءٌ أُخْرَى» بَدَلَ «مِنْ مَالِي». ٥. فِي «بَيْح»: «لَهُ» مِنْ دُونَ هِمَزَةِ الْاسْتِفْهَامِ.

٦. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٤٢٨، ح ٢٩٠٩، مَعْلَقًا عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام؛ الشَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٤٠٠، ح ١٣٩٢، بِسَنَدِهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ. الْوَافِي، ج ٢٢، ص ٧٧٩، ح ٢٢١٥٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ١٥٦، ذَيْلُ ح ١٤٥١٢.

٧. فِي مَرْأَةِ الْمَعْرُوفِ، ج ٢٠، ص ٣٣٣؛ «قَوْلُهُ ﷺ»: فِي الْمَعْرُوفِ، بَأَن يَخَالَفَهَا فِي النَّوْعِ الَّذِي تَأْمُرُهُ بِهِ إِلَى النَّوْعِ الْآخَرِ مِنَ الْمَعْرُوفِ، أَوْ يَخَالَفَهَا فِي الْأَمْرِ الْمُنْدُوبِ؛ لِقَطْعِ طَمَعِهَا فَيَصِيرُ الْمُنْدُوبُ لَذَلِكَ تَرْكَ الْأَوَّلِيِّ».

٨. الْوَافِي، ج ٢٢، ص ٨٠٢، ح ٢٢٢١٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٠، ص ١٧٨، ح ٢٥٣٦١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَطَاعَ امْرَأَتَهُ أَكْبَهُهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ.

قِيلَ: وَمَا تِلْكَ الطَّاعَةُ؟

قَالَ: تَطْلُبُ مِنْهُ^٢ الذَّهَابُ إِلَى الْحَمَامَاتِ، وَالْعُرْسَاتِ، وَالْعِيذَاتِ^٣، وَالنِّسَاحَاتِ^٤؛ وَالنِّبَاتِ الرَّقَاقِ^٥.

١٠٢٠٩ / ٤. وَبِإِسْنَادِهِ، قَالَ^٦: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَاعَةُ الْمَرْأَةِ نَدَامَةٌ»^٨.

١. «أكبه الله»، أي قلبه وصرعه، أي طرحه. راجع: المفردات للراغب، ص ٦٩٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢١٨ (كب).

٢. في «بن، جد»، وحاشية (م، يخ، جت) والوسائل وثواب الأعمال: «إليه».

٣. في «جت»: «والعيدات». ٤. في «ن» والوسائل: «والنناحات».

٥. في «ن»: «وما أشبه». وفي ثواب الأعمال: «+ فيجيها» وروى في الوافي، حديثاً آخر في هذا المعنى تحت الرقم ٤٩٩٩، ثم قال: «حمل على ما إذا كان هناك ربية؛ فإنهن ضعفاء العقول تزيغ قلوبهن بأدنى داع إلى ما لا ينبغي لهن، ويحتمل أن يكون ذلك لانكشاف سواتهن وكان مختصاً بذلك الزمان، أو ببعض البلاد».

وفي المرأة: «قوله ﷺ: إلى الحمامات، أي إلى كل حمام وعرس وزفاف للتنزه، فأما أصل الذهاب إلى الحمام للضرورة وأداء حقوق القرابة والجيران فيجوز، بل مستحسن».

٦. ثواب الأعمال، ص ٢٦٧، ح ١، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن جعفر، عن آبائه، عن علي عليه السلام، من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ. الخصال، ص ١٩٦، باب الأربعة، ح ٣، بسند عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ. وفيه، نفس الباب، ح ٢؛ والفقيه، ج ٤، ص ٣٦٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ. الجعفریات، ص ١٠٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ١١٥، ح ٢٤١، مرسلاً عن رسول الله ﷺ، وفي كل المصادر - إلا الخصال - مع اختلاف بسير الوافي، ج ٦، ص ٥٩٣، ح ٤٩٩٨؛ وج ٢٢، ص ٨٠٤، ح ٢٢٢٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨١، ح ٢٥٣٦٨.

٧. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام، والمراد من «بإسناده» هو الطريق المذكور إليه في السند السابق.

٨. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والجعفریات، ص ٢٣١، بسند آخر عن جعفر بن

١٠٢١٠ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ذَكْرَةَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي كَلَامٍ لَهُ: اتَّقُوا شِرَارَ النِّسَاءِ، وَكُونُوا مِنْ خِيَارِهِنَّ عَلَى حَذَرٍ، وَإِنْ أَمَرْتَكُمْ بِالْمَعْرُوفِ فَخَالِفُوهُنَّ؛ كَيْ لَا يَطْمَعَنَّ مِنْكُمْ فِي الْمُنْكَرِ»^٢.

١٠٢١١ / ٦ . وَعَنْهُ^٣، عَنْ أَبِيهِ:

رَفَعَهُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام النِّسَاءَ، فَقَالَ: «وَلَا تَشَاوِرُوهُنَّ فِي النَّجْوَى، وَلَا تَطِيعُوهُنَّ فِي ذِي قَرَابَةٍ»^٤.

١٠٢١٢ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ:

«مُحَمَّدٌ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٥، ح ٢٢٢٢٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨١، ح ٢٥٣٦٩.

١. في «م، ن، بخ، بن، جد» والوافي: «لكني لا يطمعن».

٢. الأُمالي للصدوق، ص ٣٠٤، المجلس ٥٠، ذيل ح ٨، بسند آخر عن أبي جعفر، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، الاختصاص، ص ٢٢٦، ذيل الحديث، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي تحف العقول، ص ٣٨، ونهج البلاغة، ص ١٠٥، ضمن الخطبة ٨٠؛ وخصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١٦، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٢، ح ٢٢٢١٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٩، ح ٢٥٣٦٢.

٣. في «م، بن، جد» وحاشية «بح»: «عنه» بدون الواو. والضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٤. في الوافي والوسائل: «عنده» بدل «عند أبي جعفر عليه السلام».

٥. في «م، جد» والوافي: «قال».

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام»: في النجوى، أي في الأمر الذي ينبغي إخفاؤه؛ فَإِنَّهُمْ يَفْشِيْنَ ذَلِكَ. والمراد بذِي الْقَرَابَةِ قرابة الزوج.

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٨، صدرح ٤٦٢١، معلقاً عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٢، ح ٢٢٢١٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨١، ح ٢٥٣٧٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ طَالِحَاتٍ^١ نِسَائِكُمْ، وَكُونُوا مِنْ خِيَارِهِنَّ عَلَى حَدَرٍ، وَلَا تُطِيعُوهُنَّ فِي الْمَعْرُوفِ، فَيَأْمُرَنَّكُم بِالْمُنْكَرِ»^٢.

٨/١٠٢١٣. وَعَنْهُ^٣، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَامُورَانِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ صَنْدَلٍ^٤، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَمُشَاوَرَةَ النِّسَاءِ؛ فَإِنَّ فِيهِنَّ الضَّغْفَ وَالْوَهْنَ وَالْعَجْزَةَ»^٥.

٥١٨/٥. وَعَنْهُ^٦، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي خِلَافِ النِّسَاءِ الْبَرْكَهَ»^٧.

١. في «بف»: «صالحات». و «طالحات»: جمع طالحة، وهي الفاسدة، من الطلاح: نقيض الصلاح. وقال بعضهم: رجل طالح، أي فاسد لاخير فيه. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٣٠ (طلع).

٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٢، ح ٢٢٢٢٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٩، ح ٢٥٣٦٣.

٣. روى أحمد بن أبي عبد الله كتاب أبي عبد الله الجاموراني، كما صرح به الشيخ الطوسي في الفهرست، ص ٥٢٩، الرقم ٨٥٠، ووردت روايته عنه في بعض الأسناد، منها ما تقدم في ح ١٠١٨٢؛ فقد روى هناك أحمد بن أبي عبد الله عن الجاموراني عن الحسن بن علي بن أبي حمزة. وأما رواية محمد بن يحيى أو محمد بن الحسين عن الجاموراني بعناوينه المختلفة فلم نعر عليه في شيء من الأسناد.

فعليه، الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في سند الحديث الخامس.

٤. في «بف» وحاشية «ج»: «مندل».

٥. الكافي، كتاب النكاح، باب ما يستحب من تزويج النساء عند بلوغهن...، صدر ح ٩٥٠٠، بسند آخر عن أبي عبد الله وأبي جعفر، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي تحف العقول، ص ٨٥؛ ونهج البلاغة، ضمن الرسالة ٣١؛ وخصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١١٦، عن أمير المؤمنين عليه السلام وفي كلها: «إيّاك ومشاورة النساء فإن رأيهن إلى أفن إفي الكافي: «إلى الأفن» [وعزمهن إلى وهن]. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٣، ح ٢٢٢٢١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨٢، ح ٢٥٣٧١.

٦. في «م»، بح، بن، جد، وحاشية «ن»: «عنه» بدون الواو. و مرجع الضمير هو أحمد بن أبي عبد الله.

٧. في «بف»: «بركة».

٨. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤٦٢٣، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٣،

١٠٢١٥ / ١٠ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ^١:

«قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: كُلُّ امْرِئٍ تَدْبِرُهُ امْرَأَةٌ، فَهُوَ مَلْعُونٌ»^٢.

١١٠٢١٦ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَنِيْفٍ، عَنْ إِسْحَاقَ

بْنِ عَمَّارٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَزْبَ دَعَا نِسَاءَهُ، فَاسْتَشَارَهُنَّ، ثُمَّ خَالَفَهُنَّ^٣.

١٢٠٢١٧ / ١٢ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «اسْتَعِيدُوا بِاللَّهِ مِنْ شِرَارِ نِسَائِكُمْ، وَكُونُوا مِنْ خِيَارِ هُنَّ

عَلَى خَذَرٍ، وَلَا تُطِيعُوهُنَّ فِي الْمَعْرُوفِ^٤، فَيَذْعُونَكُمْ إِلَى الْمُنْكَرِ».

وَقَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: النِّسَاءُ لَا يُشَاوِرْنَ فِي التَّجَوُّيْ، وَلَا يُطْعَنَ فِي ذَوِي

الْقُرْبَى، إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أُسْنَتْ ذَهَبَ خَيْرُ شَطْرَيْهَا، وَبَقِيَ شَرُّهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَغْفِمُ رَحْمَتًا،

وَيَسْوَأُ خُلُقَهَا، وَيَخْتَدُّ لِسَانَهَا، وَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا أُسْنَتْ ذَهَبَ شَرُّ شَطْرَيْهِ، وَبَقِيَ خَيْرُهُمَا،

وَذَلِكَ أَنَّهُ يُؤَوِّبُ عَقْلَهُ^٥، وَيَسْتَحْكِمُ رَأْيَهُ، وَيَحْسِنُ خُلُقَهُ»^٦.

ح ٢٢٢٢٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨٢، ح ٢٥٣٧٢.

١. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله ﷺ، والمراد من «بهذا الإسناد» هو الطريق المذكور إليه ﷺ في السند السابق.

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤٦٢٢، مرسلاً. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٣، ح ٢٢٢٢٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨٢، ح ٢٥٣٧٣.

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤٦٢٤، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، وفيه هكذا: «وكان رسول الله ﷺ ...» الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٣، ح ٢٢٢٢٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٩، ح ٢٥٣٦٤.

٤. في «م» بن، جد» والوسائل: - «في المعروف».

٥. الأوب: الرجوع. وفي المرأة: «أوب العقل» كناية عن خلوصه عما شابه من الشهوات النفسانية التي جعلته كاللذاهب. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ١٣٠ (أوب).

٦. الكافي، كتاب النكاح، باب في قلة الصلاح في النساء، ح ١٠٢٠١، من قوله: «إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أُسْنَتْ» إلى قوله:

١٥٨ - بَابُ التَّسْتَرِّ

١٠٢١٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنْ سَرَواتِ الطَّرِيقِ^١

شَيْءٌ، وَلَكِنَّهَا تَمْشِي فِي جَانِبِ الْخَائِطِ وَالطَّرِيقِ»^٢.

١٠٢١٩ / ٢ . ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ^٣، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ^٤، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ امْرَأَةٍ تَطْيَيْتُ، ثُمَّ خَرَجَتْ^٥

٥١٩/٥ مِنْ بَيْتِهَا، فَهِيَ تُلْعَنُ^٦ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهَا مَتَى مَا رَجَعَتْ»^٧.

«وَيَحْتَدُّ لِسَانُهَا»؛ الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤٦٢١، من قوله: «إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اسْتَتَتْ» وفيهما بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٠٤، ح ٢٢٢٢٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٩، ح ٢٥٣٦٥، إلى قوله: «فَيَدْعُونَكَ إِلَى الْمُنْكَرِ»؛ وفيه، ج ٢٠، ص ١٨٢، ح ٢٥٣٧٥، من قوله: «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

١. أي ليس لهن ظهور الطريق ومعظمه ووسطه، ولكنهن يمشين في الجوانب. والسراوات: جمع السراة، وسراة كل شيء: أعلاه ووسطه وظهره. وسراة الطريق: منته ومعظمه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٥؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٧٩ (سرا).

٢. الأماشي للطوسي، ص ٦٥٩، المجلس ٣٥، ح ٨، بسند آخر. الخصال، ص ٥٨٦، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٥٦١، ح ٤٩٢٧، مرسلًا عن أبي الحسن عليه السلام، وفي كلها من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٣، ح ٢٢٢٤٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨٣، ح ٢٥٣٧٦.

٣. السند معلق على سابقه، ويجري عليه كلا الطريقتين المتقدمتين.

٤. في «م»، بن: - «بن عبد الحميد». ٥. في «بخ»: «أَيْمًا».

٦. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن»، «بخ» والوسائل: «وخرجت».

٧. في «م» العقول، ج ٢٠، ص ٢٣٦: «قوله عليه السلام: فهي تلعن، على بناء المجهول، أي تلعنها الملائكة. وظاهره الحرمة، ويمكن حمله على ما إذا كان بقصد الأجانب».

٨. ثواب الأعمال، ص ٣٠٨، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٢، ح ٢٢٢٥١.

١٠٢٢٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَجْمَرَ ثَوْبَهَا^٣ إِذَا خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهَا^٤».

١٠٢٢١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^٦: لَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنْ سَرَاةِ الطَّرِيقِ، وَلَكِنْ جَنْبِيهِ، يَعْنِي وَسْطَهُ^٧».

١٠٢٢٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً^٨، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْكَشِفَ^{١٠} بَيْنَ يَدَيِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ؛ فَإِنَّهُنَّ^{١١} يَصِفْنَ ذَلِكَ.....»

• الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦١، ح ٢٥٣٠٨.

١. في الوسائل: «عن أبيه» وهو سهو ناش من كثرة روايات علي بن إبراهيم عن أبيه. لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٣٦٩٥.

٢. تجمير الثوب: التدخين عليه، أو تبخيره بالطيب، كذا إجماره، يقال: ثوبٌ مُجَمَّرٌ ومُجَمَّرٌ. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣١١؛ النهاية، ج ١، ص ٢٩٣ (جمر).

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٠، ح ٤٥٢٢، مرسلاً. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٤، ح ٢٢٢٥٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦١، ح ٢٥٣٠٩.

٤. في المعاني: «و لكن جنباه، يعني بالسراة وسطه» بدل «و لكن جنبيه، يعني وسطه».

٥. معاني الأخبار، ص ١٥٦، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٣، ح ٢٢٢٤٨؛ الوسائل،

ج ٢٠، ص ١٨٣، ح ٢٥٣٧٧. ٦. في «م، جد» - «جميعاً».

٧. في «بع» «أن تكشف». ٨. في «بع» «فإنه».

لِأَزْوَاجِهِمْ^١.

٦/١٠٢٢٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ أَبِي سَيَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِيمَا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مِنْ^٢ الْبَيْعَةِ عَلَى النِّسَاءِ أَنْ لَا يَخْتَبِينَ^٣، وَلَا يَقْعُدْنَ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْخَلَاءِ^٤».

١٥٩ - بَابُ النَّهْيِ عَنْ خِلَالٍ^٦ تُكْرَهُ لَهُنَّ^٧

١٠٢٢٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ التُّوفَلِيِّ، عَنْ السُّكُونِيِّ:

١. في المرأة: «يدلّ على كراهة كشف المرأة يديها عند اليهوديّة والنصرانيّة، وربما قيل بالتحريم؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُهُنَّ﴾ [النور (٢٤)؛ ٣١]؛ إذ الظاهر اختصاصها بالمؤمنات ... أقول: ويمكن حمل الخبر على الكراهة، كما هو الظاهر، ويؤيده أنّ التعليل المذكور مشترك بين الذمّيات والمسلمات، ولم يقل بالتعميم أحد من علمائنا وإن قال به بعض العامة».
٢. الفقيه، ج ٣، ص ٥٦١، ح ٤٩٢٨، معلقاً عن حفص بن البختري. الخصال، ص ٥٨٧، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٦، ح ٢٢٢٥٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨٤، ح ٢٥٣٧٩.
٣. في الوسائل: - «من».
٤. قال ابن الأثير: «الاحتباء: هو أن يضمّ الإنسان رجله إلى بطنه ثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليها، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب». وقال العلامة المجلسي في المرأة: «لعله محمول على الكراهة، ولم أر قانلاً بالحرمة، وأمّا القعود مع الرجال في الخلاء فيحتمل أن يكون المراد التخلّي مع الأجنبية، وهو حرام، كما ذكره الأصحاب. ويحتمل أن يكون المراد القعود مع الرجال لقضاء الحاجة، فيكون النهي أعمّ من الكراهة والحرمة بالنظر إلى أحوال المرأة واختلاف الرجال في كونه زوجاً، أو محرماً، أو أجنبياً، وتفصيل الحكم لا يخفى على المتأمل». وراجع: النهاية، ج ١، ص ٣٣٥ (حبا).
٥. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٥٥، ح ٢٢٣٢٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨٥، ح ٢٥٣٨١.
٦. الخلال: الخصال، جمع الخلّة، وهو مثل الخلّة وزناً ومعنى. المصباح المنير، ص ١٨٠ (خلل).
٧. في «م، بن، جد» وحاشية «ن، يح، يخ، جت» والمرأة: «باب فيما نهين عنه أيضاً».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: ^١ «إِنْ ^٢ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام نَهَى عَنِ الْقَنَازِعِ ^٣، وَالْقَصَصِ ^٤، ٥٢٠/٥ وَنَقَشِ الْخِصَابِ ^٥ عَلَى الرَّاحَةِ».

وَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ قِبَلِ الْقَصَصِ، وَنَقَشِ الْخِصَابِ» ^٦.
 ٢٢٥/١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لَا يَجِلُّ ^٨ لِامْرَأَةٍ حَاضَتْ ^٩ أَنْ تَتَّخِذَ قَصَّةً، أَوْ جُمَّةً ^{١٠}» ^{١١}.

١. في «بخ»: «ف»، والوافي: «قال». ٢. في «بخ»: «- وإن».

٣. «القنازع»: جمع القنزة، يسكون النون وضم القاف والزاي، أو فتحهما، وهي التي تتخذها المرأة على رأسها، أو هي الخصلة من الشعر، أو هي الشعر حوالي الرأس، أو هي ما تبقى في نواحي الرأس متفرقا. والقنزة أيضاً: الخصلة من الشعر ترك على رأس الصبي، وهي كالذوائب في نواحي الرأس. والمراد بها في الحديث أن يؤخذ بعض الشعر ويترك منه مواضع متفرقة لا تؤخذ، كالقنزع. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١١٢؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣٠٢ (قنزع).

٤. «القصص»: كسر: جمع القصّة بالضم، وهي شعر الناصية، أو هي التي تتخذها المرأة في مقدم رأسها تقص ناحيتها عدا جبينها. وكل خصلة من الشعر قصّة. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٧٣ (قصص).

٥. في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٣٨: «والنهي عن القنازع يمكن أن يكون للأطفال، كما ورد في غيره من الأخبار، فيكون محمولاً على الكراهة. كما هو المشهور. ولو كان المراد فعل النساء فهو على الحرمة. وأما القصص فلأنها شبيهة بالرجال، ولا يبعد حملها على الكراهة؛ لضعف الروايات، وإن ظاهره الحرمة، وكذا نقش الخضاب، وربما قيل بالتحريم؛ لقوله تعالى: «فَلْيَعْيُرْنَ خُلُقَ اللَّهِ» [النساء (٤): ١١٩]، ولا يخفى ما فيه».

٦. في «بخ»: «+ ومن».

٧. الجعفریات، ص ٣١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٥٦، ح ٢٢٣٢٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨٦، ح ٢٥٢٨٤.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ولا تحل».

٩. في المرأة: «لعل الحيض في الخبر كناية عن البلوغ، فيدل على أنه لا بأس للصبي في ذلك».

١٠. في الوسائل والفقهاء: «ولا جمة» بدل «أو جمة». وقال الجوهری: «الجمة بالضم: مجتمع شعر الرأس، وهي أكثر من الزفرة». وقال ابن الأثير: «الجمة من شعر الرأس: ما سقط على المنكبين ... ومنه الحديث: لعن الله

١٠٢٢٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الثُّغَمَانِ، عَنْ ثَابِتِ أَبِي سَعِيدٍ^١، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ النِّسَاءِ يَجْعَلْنَ^٢ فِي زُؤُسِهِنَّ الْقَرَامِلَ؟
قَالَ: «يَضْلُجُ الصُّوفُ وَمَا كَانَ مِنْ شَعْرِ امْرَأَةٍ لِنَفْسِهَا^٣، وَكَرِهَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَجْعَلَ الْقَرَامِلَ^٤ مِنْ شَعْرِ غَيْرِهَا^٥، فَإِنْ وَصَلَتْ شَعْرَهَا بِصُوفٍ، أَوْ بِشَعْرِ نَفْسِهَا، فَلَا يَضُرُّهَا^٦».
١٠٢٢٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٨، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ مَكْرَمٍ، عَنْ سَعْدِ الْإِسْكَافِ:

- «المجمّمات من النساء، هن اللاتي يتخذن شعورهن جُمَّةً تشبّيهاً بالرجال». الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩٠، النهاية، ج ١، ص ٣٠٠ (جهم). وفي الوافي: «القصة: شعر الناصية، والخصلة المجتمعة من الشعر، والجُمَّة: ما سقط على المنكبين من شعر الرأس، وكناتهما بالضم، كأن المراد باتخاذهما إبداعاً لهما للرجال، ولعلهن كن يبدین». ١١. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٧، ح ٤٦١٧؛ والجعفریات، ص ٣١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله الوافي، ج ٢٢، ص ٨٥٥، ح ٢٢٣٢٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨٦، ح ٢٥٣٨٥.
١. هكذا في «ن»، بخ، بف، جت. وفي «م»، بح، بن، جد، وحاشية «بخ، بف، جت» والوسائل: «ثابت بن سعيد». وفي المطبوع والوافي: «ثابت بن أبي سعيد».
- والمذكور في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام هو ثابت بن عبد الله أبو سعيد البجلي. راجع: رجال الطوسي، ص ١٢٩، الرقم ١٣٠٨، ص ١٧٤، الرقم ٢٠٥٠.
٢. في «بن» وحاشية «م»: «تجعل».
٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «نفسها».
٤. القرامل: جمع القرملة كزبرج، قال ابن الأثير: «فيه: أنه رخص في القرامل، وهي ضفائر من شعر، أو صوف، أو إبريسم تصل به المرأة شعرها». النهاية، ج ٤، ص ٥١ (قرمل).
٥. في المرأة: «النهى عن وصل الشعر بشعر غيرها يحتمل أن يكون للصلاة، فالنهى محمول على الحرمة إن قلنا بعدم جواز الصلاة في شعر الغير، ويمكن أن يكون بإظهار شعر الغير على الأجنبي، والحكم بالحرمة فيه مشكل، وبالجملّة الاحتياط في الترك مطلقاً».
٦. في «بف، بن»: «فلا يضر».
٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٥٦، ح ٢٢٣٢٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٨٧، ذيل ح ٢٥٣٨٦.
٨. في التهذيب: «أحمد بن الحسن» بدل «محمد بن الحسين». وتوسط أحمد بن الحسن بين محمد بن يحيى وبين عبد الرحمن بن أبي هاشم غير معهود.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْقَرَامِلِ الَّتِي تَضَعُهَا النِّسَاءُ فِي رُؤُوسِهِنَّ، يَصِلُنَّ بِشُعُورِهِنَّ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ^٢ عَلَى الْمَرْأَةِ بِمَا^٣ تَرَبَّتْ بِهِ لِزَوْجِهَا».

قَالَ: فَقُلْتُ: «بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُوصُولَةَ^٥».

فَقَالَ: «لَيْسَ هُنَاكَ، إِنَّمَا لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْوَاصِلَةَ وَالْمُوصُولَةَ الَّتِي تَزْنِي فِي شَبَابِهَا، فَلَمَّا كَبُرَتْ قَادَتِ النِّسَاءَ إِلَى الرِّجَالِ، فَتِلْكَ الْوَاصِلَةُ وَالْمُوصُولَةُ^٦».

١٦٠ - بَابُ مَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَرْأَةِ

١٠٢٢٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٨، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ

دَرَّاجٍ^٩، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ^{١٠}، قَالَ:

١. في «م» والوسائل، ح ٢٢١٧٥ والكافي، ح ٨٥٥٢: «تضعها». وفي «بخ»: «يضعها».

٢. في التهذيب، ح ٢٢١٧٥: «+».

٣. في التهذيب: «ما».

٤. في الكافي، ح ٨٥٥٢: «+».

٥. في حاشية «بخ، جت»: «الموصلة» وهكذا في باقي الموارد.

٦. في المرأة: «التأويل الوارد في الخبر رواية العامة عن عائشة، والمشهور بينهم أَنَّ الْوَاصِلَةَ مَنْ تَصِلُ الشَّعْرُ

بِالشَّعْرِ، وَالْمُوصُولَةُ مَنْ يَفْعَلُ لَهُ ذَلِكَ».

٧. الكافي، كتاب المعيشة، باب كسب الماشطة والخافضة، ح ٨٥٥٢. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٣٦٠، ح ١٠٣٢،

معلّقاً عن الكليني. المحاسن، ص ١١٤، كتاب عقاب الأعمال، ح ١١٥، بسنده عن عبد الرحمن بن أبي هاشم،

عن أبي خديجة، عن سعد، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. معاني الأخبار، ص ٢٥٠، ح ١، بسند آخر،

عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية فيه: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْوَاصِلَةَ وَالْمُوصُولَةَ يَعْنِي الزَّانِيَةَ وَالْقَوَّادَةَ». الفقيه،

ج ٤، ص ٤٨، ح ٥٠٦٢، وتام الرواية فيه: «وفي خبر آخر لعن رسول الله صلى الله عليه وآله الْوَاصِلَةَ وَالْمُوصُولَةَ». راجع:

التهذيب، ج ٦، ص ٣٦١، ح ١٠٣٦؛ وج ٧، ص ٤٨٢، ح ١٩٣٧؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٤٩، ح ١. الوافي، ج ٢٢،

ص ٨٥٧، ح ٢٢٣٢٨؛ الوسائل، ج ١٧، ص ١٣٢، ح ٢٢١٧٥؛ وج ٢٠، ص ١٨٧، ح ٢٥٣٨٧.

٨. هكذا في «م، ن، بخ، بف، بن، جد» وحاشية «بخ، جت». وفي «بخ، جت» والمطبوع: «+».

٩. في «م، بن، جد» والوسائل: «-».

١٠. في «بن، جد» والوسائل: «-».

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الذَّرَاعَيْنِ مِنَ الْمَرْأَةِ: أَهْمَا مِنْ الزَّيْتَةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾؟^٢

قَالَ: «نَعَمْ، وَمَا دُونَ الْخِمَارِ^٣ مِنَ الزَّيْتَةِ، وَمَا دُونَ السَّوَارِينِ^٤».

٢٢٩/١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا يَجِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَرَى مِنَ الْمَرْأَةِ^٥ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخْرُماً؟

قَالَ: «الْوَجْهَ، وَالْكَفَّانِ، وَالْقَدَمَانِ^٦».

٣٠/١٠. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٧، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ وَالْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ^٨ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾^٩ قَالَ:

١. في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل: «هما» بدون همزة الاستفهام.

٢. النور (٢٤): ٣١.

٣. «الخمار»: ثوب تغطي به المرأة رأسها، والجمع: خُمُر، مثل كتاب وكتب. المصباح المنير، ص ١٨١ (خمر).

٤. في «بن»: «أو ما».

٥. في الوافي: «ما دون الخمار» يعني ما يستره الخمار من الرأس والرقبة، وهو ما سوى الوجه منهما، وما دون السوارين؛ يعني من اليدين، وهو ما عدا الكفَّين منهما.

٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٧، ح ٢٢٢٦٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٠، ح ٢٥٤٢٥.

٧. في «بخ»: «-وله».

٨. في «بف» والوافي: «من المرأة أن يرى». وفي «بخ»: «من أن يرى المرأة».

٩. في حاشية «جت»: «والكفَّين والقدمين».

١٠. الخصال، ص ٣٠٢، باب الخمسة، ح ٧٨، بسنده عن أحمد بن محمد، عن مروك بن عبيد. وراجع: قرب الاستاد، ص ٨٢، ح ٢٧٠. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٨، ح ٢٢٢٦١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠١، ح ٢٥٤٢٦.

١١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد بن عيسى، محمد بن يحيى.

١٢. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن»، «بخ»: «قوله» بدل «قول الله».

١٣. النور (٢٤): ٣١.

«الرِّبْنَةُ الظَّاهِرَةُ: الْكُحْلُ وَالْخَاتَمُ»^١

١٠٢٣١ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي

بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ ^٢ تَعَالَى: «وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ

مِنْهَا»^٣؟

قَالَ: «الْخَاتَمُ، وَالْمَسَكَةُ»، وَهِيَ الْقُلْبُ^٤.

١٠٢٣٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

عَمِيرَةَ، عَنْ سَعْدِ الْإِسْكَافِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «اسْتَقْبَلَ شَابٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ امْرَأَةً بِالْمَدِينَةِ - وَكَانَ النِّسَاءُ

يَتَقَنَّنُ خَلْفَ آذَانِهِنَّ - فَتَنْظَرُ إِلَيْهَا وَهِيَ مُقْبِلَةٌ، فَلَمَّا جَارَتْ نَظَرَ إِلَيْهَا، وَدَخَلَ فِي رَقَاقِ

قَدْ سَمَاءَ بَيْتِي فَلَانٍ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ خَلْفَهَا، وَاعْتَرَضَ وَجْهَهُ عَظْمٌ فِي الْحَائِطِ أَوْ رَجَاجَةٌ^٥،

فَشَقَّ وَجْهَهُ، فَلَمَّا مَضَتْ الْمَرْأَةُ نَظَرَ، فَإِذَا الدِّمَاءُ تَسِيلُ عَلَى صَدْرِهِ وَتُؤْبِهُ^٦، فَقَالَ: وَاللَّهِ

لَأَتَيْنَ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام، وَلَأُخْبِرَنَّهُ».

١. تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠١، مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه بعد الآية هكذا: «فهي الثياب والكحل والخاتم وخضاب الكف والسوار». الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٨، ح ٢٢٢٦٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠١، ح ٢٥٤٢٧.

٢. في «بن»: «قوله» بدل «قول الله».

٣. النور (٢٤): ٣١.

٤. قال الجوهري: «الْمَسَكُ - بالتحريك -: أسورة من ذُبُل أو عاج». وقال ابن الأثير: «المسكة - بالتحريك -:

السوار من الذبُل، وهي قرون الأوعال، وقيل: جلود دابة بحرية، والجمع: مَسَكٌ». الصحاح، ج ٤، ص ١٦٠٨؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٣١ (مسك).

٥. قال ابن منظور: «الْقُلْبُ من السوار: ما كان قُلْدًا واحدًا، ويقولون: سِوَارٌ قُلْبٌ، وقيل: سوار المرأة». «قُلْدًا واحدًا»؛ يعني ما كان مفتولاً من طاق واحد لا من طاقين. وقال الفيومي: «قُلْبُ الْفَصَّة - بالضم -: سوار غير

ملوي، مستعار من قُلْب النخلة لبياضه». لسان العرب، ج ١، ص ٦٨٨؛ المصباح المنير، ص ٥١٢ (قلب).

٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٢١، ح ٢٢٢٦٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠١، ح ٢٥٤٢٨.

٧. في «بح»: «وزجاجة».

٨. في «م»، «ن»، «يخ»، «بن»، «جت» والوسائل: «توبه وصدره».

قَالَ: «فَأَتَاهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لَهُ^١: مَا هَذَا؟ فَأَخْبَرَهُ، فَهَبَطَ جَنَزِيلٌ ﷺ بِهِذِهِ الْآيَةِ: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ»^٢».

١٦١ - بَابُ الْقَوَاعِدِ مِنَ النِّسَاءِ

٥٢٢/٥

١ / ١٠٢٣٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ^٣، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ «أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ»^٤ قَالَ: «الْخِمَارُ^٥ وَالْجِلْبَابُ^٦». قُلْتُ: بَيْنَ يَدَيَّ مَنْ كَانَ؟ فَقَالَ: «بَيْنَ يَدَيَّ مَنْ كَانَ غَيْرَ مُتَبَرِّجَةٍ^٧ بِزِينَتِهِ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَهُوَ خَيْرٌ لَهَا،

١. في «م» والوسائل: - «له».

٢. النور (٢٤): ٣٠.

٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٤، ح ٢٢٢٥٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٩٢، ح ٢٥٣٩٨.

٤. قال ابن الأثير: «القواعد: جمع قاعد، وهي المرأة الكبيرة المسنة، هكذا يقال بغير هاء، أي إنها ذات قعود، فأما قاعدة فهي فاعلة من قعدت قعوداً، ويجمع على قواعد أيضاً». وفي مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٤٤: «القواعد: جمع قاعد؛ لأنها من الصفات المختصة بالنساء، أي اللاتي قعدن عن الحيض والولد لكبرهن»، وهو المنقول عن ابن السكيت في لسان العرب، ج ٣، ص ٣٦١ (قعد). النهاية، ج ٤، ص ٨٦ (قعد).

٥. في «م، بن» والوسائل: - «بن عثمان».

٦. النور (٢٤): ٦٠.

٧. «الخمار»: ثوب تغطي به المرأة رأسها، والجمع: خُمُر، مثل كتاب وكتب. المصباح المنير، ص ١٨١ (خمر).

٨. «الجلباب»: القميص، أو ثوب أوسع من الخمار دون الرداء تغطي به المرأة رأسها وصدرها، أو هو ثوب واسع دون الملحفة تلبسه المرأة، أو هي الملحفة، أو هي كالمقنعة تغطي به المرأة رأسها وظهرها وصدرها. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٢٧٢ و ٢٧٣ (جلب).

٩. في المرأة: «قوله ﷺ: بين يدي من كان، أي أي شخص كان من الرجال والنساء».

١٠. التبرج: إظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال. الصالح، ج ١، ص ٢٩٩ (برج).

وَالزَّيْنَةُ الَّتِي يَبْدِينَ لَهُنَّ شَيْءٌ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى^٢.

٢ / ١٠٢٣٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ لَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ

ثِيَابَهُنَّ»، قَالَ: «تَضَعُ الْجِلْبَابَ وَحْدَهُ»^٣.

٣ / ١٠٢٣٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلَاءِ بْنِ

رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّائِي لَا يَزُجُونَّ نِكَاحًا»^٤:

مَا الَّذِي يَضْلُحُّ لَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ مِنْ ثِيَابِهِنَّ؟ قَالَ: «الْجِلْبَابُ»^٥.

٤ / ١٠٢٣٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَرَأَ: «أَنْ يَضَعْنَ (مِنْ) ثِيَابِهِنَّ» قَالَ: «الْجِلْبَابُ وَالْخِمَارُ

إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُسِنَّةً»^٦.

١. وفي المرأة: «قوله عليه السلام: لهنَّ شيء، أي شيء يثبت لهنَّ جوازه في الآية الأخرى، وهي قوله عز وجل: «إِلَّمَّا ظَهَرَ مِنْهَا» [النور (٢٤): ٣١]؛ فَإِنَّ مَا سَوَى ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّبَرُّجِ بِهَا، وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ «لَهُنَّ» تَصْغِيرٌ هِيَ.

٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٢٣، ح ٢٢٢٦٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٢، ح ٢٥٤٣١.

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: الجلباب وحده، يمكن حمله على الاستحباب، أو على أَنَّ الحصرَ إضافي بالنسبة إلى بواطن البدن، وقد مرَّ الكلام فيه».

٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٢٤، ح ٢٢٢٦٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٣، ح ٢٥٤٣٢.

٥. في «م، ن، ي، خ» وحاشية «جت» والوسائل: «أبي عبد الله».

٦. في «ي، خ» «يخ»؛ «قال».

٨. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٠، ح ١٩٢٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره.

الوافي، ج ٢٢، ص ٨٢٤، ح ٢٢٢٦٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٢، ح ٢٥٤٣٠.

٩. في «ن، جده» والوسائل: «- وأن».

١٠. كذا في النسخ التي قبلت والمطبوع والوافي. وفي المصحف: «- ومن».

١١. حمل العلامة الفيض في الوافي أخبار هذا الباب على الجواز.

١٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٢٣، ح ٢٢٢٦٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٣، ح ٢٥٤٣٣.

١٦٢ - بَابُ أُولَى الْإِزْيَةِ مِنَ الرِّجَالِ

- ١ / ١٠٢٣٧ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛
وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى،
عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ ^٣ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِزْيَةِ مِنْ
الرِّجَالِ؟﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ؟
قَالَ: «الْأَحْمَقُ الَّذِي لَا يَأْتِي النِّسَاءَ».
٢ / ١٠٢٣٨ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ،
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

١. في السند تحويل يعطف «أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار» على «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان».
٢. في «جت»: «أبا عبد الله».
٣. في «بن» والوسائل: «قوله».
٤. في الوافي: «الإربة: العقل وجودة الرأي». وفي مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٤٧: «قال الفاضل الأسترآبادي: اعلم أنَّ الإربة - بالكسر والضم - الحاجة، وهي هنا الحاجة إلى النساء، والظاهر أنَّ المراد من لا تعلق له ولا توجه له إلى النساء حتَّى بالظن ونحوه أصلاً، فإن اكتفينا في معنى التابعين بأن يكون ذلك منهم لفضل طعام ونحوه، فلا ريب من شموله للشيخ الكبير الذي علم منه ذلك، وإن قلنا: لا بدَّ أن يكونوا مولى عليهم، أو من في حكمهم، فالظاهر اعتبار ذاهب تميزهم فيشمل الأبله والشيخ الخرف أيضاً مع العلم بذلك منهم».
وفي هامش الكافي المطبوع عن الرفيع: «المراد بأولي الإربة الذين يحتاجون إلى النساء في إتيانهم، وبغير أولي الإربة الذين لا يحتاجون إليهن، كالشيوخ الذين سقطت شهرتهم، وهو مروي عن الكاظم عليه السلام، أو الأحق الذي لا يأتي النساء، وهو مروي عن الصادق عليه السلام. وقيل: الخصي والمجبوب، وهو قول الشافعي ولم يسبقه أحد، وعن أبي حنيفة: العبيد الصغار». وراجع: لسان العرب، ج ١، ص ٢٠٩ (أرب).
٥. النور (٢٤): ٣١.

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٨، ح ١٨٧٣، بسنده عن ابن مسكان، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام: «معاني الأخبار، ص ١٦٢، ح ١، بسنده عن عبد الله بن مسكان. وفيه، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٢٥، ح ٢٢٢٧١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٤، ح ٢٥٤٣٦.

سَأَلَتْهُ عَنْ^١ «أُولَى الْإِزْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ»؟

قَالَ: «الْأَحْمَقُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ الَّذِي لَا يَأْتِي النِّسَاءَ»^٢.

١٠٢٣٩ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^٣، عَنْ آبَائِهِ^٤، قَالَ: «كَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلَانِ يُسَمَّى

أَحَدُهُمَا: هَيْتَ^٥، وَالْآخَرُ: مَانِعٌ^٦، فَقَالَا لِرَجُلٍ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ -: إِذَا افْتَتَحْتُمُ

الطَّائِفَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَعَلَيْكَ بِإِبْنَةِ غِيلَانَ الشَّقَفِيَّةِ^٧؛ فَإِنَّهَا شُمُوعٌ^٨

١. في الوسائل: «وغير».

٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٢٥، ح ٢٢٢٧٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٤، ح ٢٥٤٣٧.

٣. في «م»، بخ، بف، وحاشية «بح» والوافي والبحار: - «عن أبيه».

٤. في «بن»: - «عن آبائه».

٥. في الوافي: «هيت، ضبطه أهل الحديث بالمشاة التحتانية أولاً والفرقانية ثانياً، وقيل: بل هو بالنون والباء الموحدة، وكانا مختئين بالمدينة». وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: يسمى أحدهما هيت، قال الزرقاني في شرح الموطأ: بكسر الهاء وسكون التحتية، ثم فوقية، وقيل: بفتح الهاء وسكون النون وموحدة، وزعم أن ما سواه تصحيف، قال: والهنب: الأحمق، وذكر ابن إسحاق أن اسمه مانع بفوقية، وقيل بنون. وفي أن مانع لقب هيت، أو عكسه، أو هما اثنان خلاف، وقيل: اسمه «أنه» بفتح الهاء وسكون النون، ورجح في الفتح أن اسمه هيت. انتهى. ويقال: إنه كان عند أم سلمة، وقال: هذا الكلام لأخيها عبد الله بن أبي أمية المخزومي».

٦. في «م»، بف، بن، والوافي: «مانع». وفي الوسائل: - «يسمى أحدهما هيت، والآخر مانع».

٧. في المرأة: «التقفية: نسبة إلى تقيف، وهو أبو قبيلة من هوازن، وإنما اعتبر نسبة الابنة دون غيلان مع أن نسبته أقرب وأخفى؛ لأن المضاف أصل، والمضاف إليه فرع؛ إذ ذكره لتعريف المضاف، ووصف الأصل أولى من وصف الفرع، أو لالتبيه على أن المضاف هاتنا هو المخطور بالبال الحاضر في الخيال دون المضاف إليه، فوقع بينه وبين النسبة الحاضرة فيه مقارنة معنوية، والمفارقة اللفظية لغرض مما لا يضر».

٨. في الوافي: «والشموع، كصبور: المرأة الكثيرة المزاح اللعوب». وفي المرأة: «الشموع، مثل السجود: اللعوب والمزاح». وراجع: الصالح، ج ٣، ص ١٢٣٩ (شمع).

بِخَلَاءٍ^١، مُبْتَلَةً^٢ هَيْفَاءَ^٣ شَنْبَاءَ^٤، إِذَا جَلَسْتُ، تَثْنَتْ^٥؛ وَإِذَا تَكَلَّمْتُ

١. في «م» ن، يح، يخ، بن، والوافي والمرأة والوسائل والبحار: «نجلاء»، أي واسعة العين، من التَّجَلَّى، وهو سعة شقَّ العين مع حسن. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٤٧ (نجل).
٢. في الوافي: «ومبتلة، بتقديم الموحدة وتشديد المثناة على وزن معظمة: الجميلة التامة الخلق المقطع حسنها على أعضائها والتي لم يركب بعض لحمها بعضاً». وفي المرأة: «ويجوز أن يقرأ: مبتلة، بالنون والباء الموحدة والتاء المكسورة، نحو منقطعة لفظاً ومعنى، أي منقطعة عن الزوج؛ يعني أنها باكرة». وراجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٣٠ (بتل).
٣. «هيفاء» أي خميسة البطن، دقيقة الخُصْر، والخُصْر: وسط الإنسان؛ من الهَيْفَ بالتحريك، وهو رقة الخصر وضومر البطن. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٥٢ (هيف).
- وفي المرأة: «وفي بعض النسخ: هيفاء، بالقاف: طويل العنق».
٤. «شنباء»: بَيِّنَةُ الشَّنْبِ، و الشنب بالتحريك: ماء ورقَّة يجري على الثغر، أو حدة في الأسنان، أو برد و عذوبة ورقة فيها، أو حدة الأنياب، كالغُزْب تراها كالمنشار، أو نقط بيض فيها، أو هو البياض والبريق والتحديد في الأسنان. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٥٠٧ (شنب).
- وفي هامش الكافي المطبوع عن الرفيع: «في بعض النسخ: شيناء، بالمثناة التحتانية أولاً والنون ثانياً، وهو كما في القاموس: الحسناء». لم نعر عليه في القاموس.
٥. في «ن»: «تبئت». وقرأها العلامة الفيض في الوافي بالتاءين بعدهما نونان، ثم قال: «التثنتن، بالمثنتين فوقائيتين والنونين: ترك الأصدقاء ومصاحبة غيرهم، وقيل: بل هو بالباء الموحدة، ثم النون، والتثني: تباعد ما بين الفخذين، أو معناه: صارت كأنها بنيان من عظمها». وقال المحقق الشعراني في هامشه: «في أحاديث العامة: إن جلست تثنت، بمعناة، ثم مثلثة، ثم موحدة من فوق، ثم مثناة؛ من التثني، وهو الانعطاف بالرعونة والتبخر، وأما التثنتن بمثنتين فتكلفت».
- وفي المرأة: «إذا جلست تثنت، أي تردَّ بعض أعضائها على بعض، من ثني الشيء، كسي إذا ردَّ بعضه على بعض فثنى. والثني: ضمَّ واحد إلى واحد، ومنه التثنية، ولعلَّ معناه أنها كانت تثني رجلاً واحدة وتضع الأخرى على فخذه، كما هو شأن المغرور بحسنه أو بجاهه من الشبان وأهل الدنيا. ويحتمل أن يكون من تثني العود: إذا عطفه، ومعناه: إذا جلست انعطفت أعضاؤها وتمايلت، كما هو شأن المتبخر والمتجبر الفخور، وقيل: المعنى أنها رشيقة القَدِّ ليس لها انعطاف إلا إذا جلست. وفي بعض روايات العامة: إذا مشت تثنت، ولعلَّ معناه: تتكبر في مشيها وتثني وتبخر. وفي بعض رواياتهم: تبئت، بالباء الموحدة والنون، قال في النهاية: وفي حديث المحدث: إذا قعدت تبئت، أي فرجت رجلها؛ لضخم ركبها، كأنه شبهها بالقبة من الأدم، وهي المبنية لسمنها وكثرة لحمها، وقيل: شبهها بها إذا ضربت وطبئت انفرجت، وكذلك هذه إذا قعدت تربعت وفرجت رجلها إذا مشت وإذا جلست». وراجع: النهاية، ج ١، ص ١٥٩ (بنا)؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ١١٥ (ثنا).
٦. في «م»: «فإذا».

عَنْتٌ^١، تَقْبِلُ بِأَرْبَعٍ، وَتُدْبِرُ بِشِمَانٍ، بَيْنَ رِجْلَيْهَا مِثْلُ الْقَدَحِ^٢.

١. في المرأة: «و في رواية العامة: تَعْنَتْ، قال عياض: قوله: تَعْنَتْ، من الغَنَّة، لا من الغناء، أي تَغْنِي من كلامها وتدخل صوتها في الخيشوم، وقد عُدَّ ذلك من علامات التبخر».

٢. في الوالي: «لعل المراد بالأربع اليدان والرجلان، وبالشمان هي مع الكتفين والإليتين. وبالتشبيه بالقدرح عظم فرجها. وقيل: بل كانت في بطنها عكن أربع تقبل بها وتدبر بأطرافها التي في جنبها، لكل عكنة طرفان؛ لأنَّ العكن تحيط بالطرفين والجنبين حتَّى يلحق بالمتنين من مؤخر المرأة. كذا في مجمع الأمثال». وراجع: مجمع الأمثال، ج ١، ص ٢٦٠.

وقال المحقق الشعراني في هامشه: «يقال: كان اسمها بادية أو باذنة وتزوجها بعد الإسلام عبد الرحمن بن عوف. ورووا أيضاً أنه غُرب إلى غير جبل بالمدينة عند ذي الحليفة، فشفع له ناس من الصحابة فقالوا: إنَّه يموت جوعاً، فأذن له أن يدخل كلَّ جمعة يستطعم، ثم يلحق بمكانه، فلم يزل هناك حتَّى مات».

وفي المرأة: «تقبل بأربع وتدبر بثمان، قال شارح صحيح مسلم والبخاري في شرح السنة: قال أبو عبيد: يعني أربع عكن تقبل بهنَّ، ولهنَّ أطراف أربعة من كلِّ جانب، فتصير ثمان تدبر بهنَّ. وقال المازري: الأربع التي تقبل بهنَّ هنَّ من كلِّ ناحية ثنتان، ولكلِّ واحدة طرفان، فإذا أدبرت ظهرت الأطراف ثمانية، وإنَّما أثَّ فقال: بثمان ولم يقل بثمانية؛ لأنَّ المراد بها الأطراف، وهي مذكرة، وهو لم يذكر لفظ المذكر، ومتى لم يذكره جاز حذف التاء وإثباتها، وفيه وجه آخر، وهو مراعاة التوافق بينها وبين أربع.

أقول: هنا احتمالان آخران:

أولهما: أن يراد بالأربع اليدان والشدان؛ يعني أنَّ هذه الأربعة بلغت في العظمة حدًّا توجب مشيها مكبةً، مثل الحيوانات التي تمشي على أربع، فإذا أقبلت أقبلت بهذه الأربعة، ولم يعتبر الرجلين؛ لأنَّهما محجوبان خلف الشدين؛ لعظمتها فلا يكونان مرتَّبين عند الإقبال، وإذا أدبرت أدبرت بهذه الأربعة مع أربعة أخرى، وهي الرجلان والأليتان؛ لأنَّ جميع الثمانية عند الإدبار مرتَّبة.

ويمكن استفادة هذا الاحتمال مَّا ذكره ابن الأثير في النهاية، قال: إنَّ سعداً خطب امرأة بمكة فقيل: إنَّها تمشي على ستٍّ إذا أقبلت، وعلى أربع إذا أدبرت؛ يعني بالستِّ يديها ورجليها وتديها، أي أنَّها لعظم يديها وتديها كأنَّها تمشي مكبةً، والأربع وجلاها وأليتها وأنها كادت أن تمشن الأرض لعظمتها، وهي بنت غيلان الشقيفة التي قيل فيها: تقبل بأربع وتدبر بثمان، وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف.

وثانيهما: أن يراد بالأربع الذوائب الواقعة في طرفي الوجه في كلِّ طرف اثنان: مفتول ومرسل، وبالشمان الذوائب على الخلف؛ فإنَّهنَّ كثيرات ما تقسم ثمانية أقسام، والمقصود وصفها بكثرة الشعور.

وقال الوالد العلامة رحمته: يحتمل أن يكون المراد بالأربع التي تقبل بهنَّ العينان والحاجبان، أو العين والحاجب والأنف والفم، أو الوجه والشعر والعنق والصدر، والمراد بالثمان هذا الأربع مع قلب الناظر وعقله وروحه ودينه، أو مع عينيهِ وعقله وقلبه، أو قلبه ولسانه وعينه، أو قلبه وعينه وأذنه ولسانه، وهذا معنى لطيف، ولكنَّ

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا أَرَاكُمْ^١ مِنْ «أُولَى الْإِزْبَةِ^٢ مِنْ الرِّجَالِ»^٣، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
فَقَرَّبَ بِهِمَا^٤ إِلَى مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ: «الْعَرَايَا»^٥، وَكَانَا يَتَسَوَّقَانِ^٦ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ^٧.

١٦٣ - بَابُ النَّظَرِ إِلَى نِسَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ

١٠٢٤٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّوَالِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا حَزْمَةَ لِنِسَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَنْ يُنْظَرَ

» الظاهر أنه لم يخطر ببال قائله. «بين رجلها مثل القدح» حال من فاعله فتدبر، والقدح بالتحريك: واحد
الأقداح التي للشرب، شبه ذلك بالقدح في العظم والهيئة». وراجع: صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٤،
ص ١٦٣؛ المجموع، ج ١٦، ص ١٤٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٤١ (ست).

وفي هامش الكافي المطبوع عن الرفيع: «المراد بالأربع اليدان والرجلان، وبالثمان هي مع الكتفين والإليتين،
وإقبالها بأربع كناية عن سرعتها في الإتيان وقبولها الدعوة، وإدبارها بثمان كناية عن بطئها وبأسها من حاجتها
فيها».

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «لا أريكم». ٢. في المرأة: «لا أراكم من أولي الإربة، أي ما كنت أظن أنكم من أولي الإربة، بل كنت أظن أنكم من الذين لا
حاجة بهم إلى النساء، والحال علمت أنكم من أولي الإربة؛ فلذا نفاهما عن المدينة؛ لأنهما كانا يدخلان على
النساء ويجلسان معهن».

٣. النور (٢٤): ٣١.

٤. في البحار: «فعرّب». وهكذا قرأه العلامة المجلسي، حيث قال في المرأة: «وعرّب، على البناء للمفعول
بالعين المهملة والزاي المشددة المعجمة؛ من التعريب، وهو البعد والخروج من موضع إلى آخر، والباء
للتعدي، يقال: عرّب فلان، إذا بعد، وعرّب به عن الدار، إذا أبعد وأخرجته منها. وفي بعض النسخ: عرّب،
بالعين المعجمة والراء المهملة بمعنى النفي عن البلد، ولا يناسبه التعدي إلا بتكلف». وراجع: الصحاح، ج ١،
ص ١٩٢ (عرّب).

٥. في حاشية «جت» جد، والوسائل: «فعرّبا» بدل «فعرّب بهما».

٦. في «جت»: «لها». ٧. في «ينح»: «الغرايا». وفي البحار: «الغرايا».

٨. في المرأة: «قوله ﷺ: كانا يتسوّقان، أي يدخلان سوق المدينة للبيع والشراء في كل جمعة؛ من تسوّق القوم:
إذا باعوا واشتروا. والظاهر أن ذلك كان بإذنه ﷺ في حياته». وراجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٩٩ (سوق).

٩. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٢٦، ح ٢٢٢٧٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٥، ح ٢٥٤٣٩؛ البحار، ج ٢٢، ص ٨٨، ح ٤٢.

إِلَى شُعُورِهِنَّ وَأَيْدِيهِنَّ^١.

١٦٤ - بَابُ النَّظَرِ إِلَى نِسَاءِ الْأَعْرَابِ وَأَهْلِ السَّوَادِ

١٠٢٤١ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

عَبَادِ بْنِ صُهَيْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا بَأْسَ بِالنَّظَرِ إِلَى رُؤُوسِ^٢ أَهْلِ التَّهَامَةِ،

وَالْأَعْرَابِ^٣، وَأَهْلِ السَّوَادِ^٤، وَالْعُلُوجِ^٥؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا نَهَوْا^٦ لَا يَنْتَهَوْنَ».

١. في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٥٣: «يدل على جواز النظر إلى شعور أهل الذمة وأيديهن، وحملت الأيدي على السواعد وما يجب ستره على غيرهن، وعمل به المفيد والشيخ وأكثر الأصحاب مع الحمل على عدم الشهوة والريبة وإلا فهو حرام قطعاً، ومنع ابن إدريس من النظر مطلقاً تمسكاً بعموم الأدلة واستضعافاً لهذا الخبر». وللمزيد راجع: مسالك الأفهام، ج ٧، ص ٤٤؛ نهاية المرام، ج ١، ص ٥٣.

٢. الجعفریات، ص ٨٢ و ١٠٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف الوافي، ج ٢٢، ص ٨٢٩، ح ٢٢٧٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٥، ح ٢٥٤٤٠.

٣. في الفقيه: «شعور نساء» بدل «رؤوس».

٤. في «ن»، بخ، بف، بن، جت، والوسائل والفقيه والعلل: «تهامة». و«تهامة»: اسم مكة، أو بلد، أو هي ما بين ذات عرق إلى مرحلتين من وراء مكة، أو هي أرض أولها ذات عرق من قبل نجد إلى مكة وما وراءها بمرحلتين أو أكثر، ثم تنصل بالغور وتأخذ إلى البحر، ويقال: إن تهامة تنصل بأرض اليمن، ومكة من تهامة اليمن. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٧٣؛ المصباح المنير، ص ٧٧ (نهم).

٥. الأعراب: ساكنو البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار ولا يدخلونها إلا لحاجة. النهاية، ج ٣، ص ٢٠٢ (عرب).

٦. في الفقيه: «أهل البوادي من أهل الذمة» بدل «أهل السواد». والسواد: قرى المدينة، والعدد الكثير، وعامة الناس. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٢٤ (سود).

٧. في العلل: «من أهل الذمة» بدل «والعلاج». والعلاج: الرجل الضخم من كفار العجم، وبعض العرب يطلق العلاج على الكفار مطلقاً، والجمع: علج وأعلاج. المصباح المنير، ص ٤٢٥ (علج).

٨. في المرأة: «قولهم»: لأنهم إذا نهوا، لعل إرجاع ضمير المذكر للتحجوز أو التخليب، أو المراد أن رجالهن إذا نهوا عن كشفهن وأمروا بسترهن لا ينتهون ولا يأمرون.

قَالَ: «وَالْمَجْنُونَةُ، وَالْمَغْلُوبَةُ عَلَى عَقْلِهَا، وَلَا بَأْسَ بِالنَّظَرِ إِلَى شَعْرِهَا وَجَسَدِهَا مَا لَمْ يَتَعَمَّذْ ذَلِكَ».^٢

١٦٥- بَابُ قِنَاعِ الْإِمَاءِ وَأُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ

٥٢٥/٥

١/١٠٢٤٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاءَ عليه السلام عَنْ أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ: أَلَهَا أَنْ تَكْشِفَ رَأْسَهَا بَيْنَ يَدَيْ الرَّجَالِ؟ قَالَ: «تَقْنَعُ».^٣

٢/١٠٢٤٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَيْسَ عَلَى الْأُمَمَةِ قِنَاعٌ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا عَلَى الْمُدَبِّرَةِ، وَلَا عَلَى الْمَكَاتِبَةِ - إِذَا اشْتَرَطَتْ^٤ عَلَيْهَا^٥ - قِنَاعٌ فِي الصَّلَاةِ وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ، حَتَّى تُؤَدِّي

١. في الوسائل والفقهاء والعلل: «ولا» بدون الواو. ٢. في حاشية «ن»: «لم يتعمد».

٣. علل الشرائع، ص ٥٦٥، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٩، ح ٤٣٦٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٢٩، ح ٢٢٢٧٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٦، ح ٢٥٤٤٢.

٤. في «ن»، بف، جد، وحاشية «م»: «الولد». ٥. في الوسائل: «لها» بدون همزة الاستفهام.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «أبدى».

٧. في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٥٤: «يدل على وجوب تقنع أم الولد عن الرجال، كما هو المشهور ولا ينافي جواز كشف رأسها في الصلاة».

٨. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٨، ضمن ح ٤٤، بسنده عن محمد بن إسماعيل بن بزيع. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٣١، ح ٢٢٢٧٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٧، ح ٢٥٤٤٣.

٩. في الفقيه والعلل: «+قناع في الصلاة». ١٠. في الوسائل، ح ٢٥٤٤٤ والفقيه والعلل: «اشتراط».

١١. في الفقيه: «+ومولاها».

جَمِيعَ مَكَاتِبَتِهَا، وَيَجْرِي عَلَيْهَا مَا يَجْرِي عَلَى الْمَمْلُوكِ فِي الْحُدُودِ كُلِّهَا»^٢.

١٦٦ - بَابُ مُصَافَحَةِ النِّسَاءِ

١ / ١٠٢٤٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ

بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مُصَافَحَةِ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ؟

قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَصَافِحَ الْمَرْأَةَ إِلَّا امْرَأَةٌ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا: أُخْتُ، أَوْ بِنْتُ، أَوْ عَمَّةٌ، أَوْ خَالَهٌ^٥، أَوْ ابْنَتُهُ^٦ أُخْتُ، أَوْ نَحْوُهَا^٧، فَأَمَّا^٨ الْمَرْأَةُ الَّتِي يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَلَا يَصَافِحُهَا إِلَّا مِنْ وَرَاءِ الثُّوبِ^٩، وَلَا يَغْمِرُ كَفَّهَا»^{١٠}.

٢ / ١٠٢٤٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^{١٢}،

١ . في «ن» ، بيع ، بخ ، بف ، جت : «من» .

٢ . علل الشرائع ، ص ٣٤٦ ، ح ٣ ، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن الحسن بن محبوب . الفقيه ، ج ١ ، ص ٣٧٣ ، ح ١٠٨٥ ، معلقاً عن محمد بن مسلم . وفي الكافي ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في ثوب واحد ... ، ذيل ح ٥٣٣٥ ، والتهذيب ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ، ذيل ح ٨٥٥ ، بسندهما عن محمد بن مسلم ، وفيهما هذه الفقرة : «ليس على الأمة قناع في الصلاة» مع اختلاف سير . وراجع : الفقيه ، ج ١ ، ص ٣٧١ ، ذيل ح ١٠٨٠ . الوافي ، ج ٧ ، ص ٣٧٧ ، ح ٦١٢٤ ؛ الوسائل ، ج ٤ ، ص ٤١١ ، ذيل ح ٥٥٦٠ ؛ وج ٢٠ ، ص ٢٠٧ ، ح ٢٥٤٤٤ .

٣ . المصافحة : مفاعلة من إلصاق صفح الكف بالكف وإقبال الوجه على الوجه . النهاية ، ج ٣ ، ص ٣٤ (صفحة) .

٤ . في «جت» والوافي : «ابنة» . في «بف» : «أخت» .

٦ . في «م» ، بخ ، بف ، بن ، جت ، جد ، والوافي والوسائل : «بنت» .

٧ . في «بخ» : «ونحوها» . في «بن» والوسائل ، ح ٢٥٤٤٦ : «وأما» .

٩ . في «بخ» ، بن : «تحل» . في «ن» : «الثياب» .

١١ . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٨٤٦ ، ح ٢٢٣٠٥ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ٢٠٨ ، ح ٢٥٤٤٦ ؛ وفيه ، ص ٣٦٣ ، ح ٢٥٨٣٥ ، إلى قوله : «أو ابنة أخت أو نحوها» .

١٢ . هكذا في «بخ» ، بن ، والوسائل . وفي «م» ، ن ، جت ، جد ، والمطبوع : «الخرزاز» .

والصواب ما أنبتاه كما تقدم ذيل ح ٧٥ .

عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ يَصَافِحُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ بِذَاتٍ^٢ مَخْرُومٍ؟

فَقَالَ: «لَا، إِلَّا مِنْ وَرَاءِ الثُّوبِ»^٣.

٥٢٦/٥ ٣/١٠٢٤٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٥، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ

مُسْكِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدَةُ^٦ وَمِنْهُ أختُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ بَيْاعِ السَّابِرِيِّ^٧، قَالَتَا:

دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَقُلْنَا: تَعُودُ^٨ الْمَرْأَةُ أَخَاهَا؟^٩ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْنَا: تَصَافِحُ؟^{١٠} قَالَ: «مِنْ وَرَاءِ الثُّوبِ».

قَالَتْ إِحْدَاهُمَا: إِنَّ أُخْتِي هَذِهِ تَعُودُ إِخْوَتَهَا.

قَالَ: «إِذَا عُدَّتْ إِخْوَتَكَ، فَلَا تَلْبِسِي الْمُصَبَّغَةَ»^{١١}.

١٦٧- بَابُ صِفَةِ مُبَايَعَةِ^{١٢} النَّبِيِّ عليه السلام النِّسَاءِ

١٠٢٤٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ^{١٣}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ،

١. في الوافي: «+ وله».

٢. هكذا في «ن» و«بن» والوسائل، وهو ما يقتضيه القواعد. وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي: «بذي».

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٩، ح ٤٦٣٥، معلقاً عن أبي بصير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤٦، ح ٢٢٣٠٦؛ الوسائل، ج ٢٠،

ص ٢٠٧، ح ٢٥٤٤٥. ٤. في «م»، يح، يخ: «+ عن أبيه».

٥. في «بن» والوسائل: «أصحابنا». ٦. في «م»، بن، جد: «حاشية «جد»: «سعدة».

٧. في الوسائل: «- بَيْاعِ السَّابِرِيِّ». ٨. في «م»، جد: «أتعود».

٩. المراد بالأخ الأخ في الدين، لا الأخ في النسب: كذا في الوافي والمرأة.

١٠. «المصبغة»: الملوّنة. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٤٣٧ (صبخ).

١١. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤٧، ح ٢٢٣٠٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٩، ح ٢٥٤٥٠.

١٢. في مرة العقول، ج ٢٠، ص ٣٥٦: «قيل: المبايع: مفاعلة من البيع، وكانوا إذا بايعوا الرسول، أو الإمام قبضوا

على يديه توكيداً للأمر، فأشبه فعل البائع والمشتري فجاءت المفاعلة في بايعت ذلك. وأنا البيعة فهي عرفاً

معاهدة الرسول أو الإمام على تسليم النظر في كل الأمور إليه على وجه لا يتنازع».

١٣. في «بن»: «- «بن خالد».

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ الْجَبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمِ الْأَسْلَى، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كَيْفَ مَاسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النِّسَاءَ جِئْنَ بَايَعَهُنَّ؟ قَالَ: «دَعَا بِمَرْكَبِهِ^١ الَّذِي كَانَ يَتَوَضَّأُ فِيهِ، فَصَبَّ فِيهِ مَاءً، ثُمَّ غَمَسَ^٢ يَدَهُ الْيُمْنَى^٣، فَكَلَّمَا بَايَعَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، قَالَ: اغْمِصِي يَدَكَ، فَتَغْمِصِي كَمَا غَمَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ هَذَا مِمَّا سَخَتْهُ إِيَّاهُنَّ»^٤.

● غُلَيْبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِنْهُ^٥.

١٠٢٤٨ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَتَدْرِي كَيْفَ بَايَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النِّسَاءَ؟». قُلْتُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، وَابْنُ رَسُولِهِ أَعْلَمُ.

قَالَ: «جَمَعَهُنَّ حَوْلَهُ، ثُمَّ دَعَا بِتَوْرٍ^٦ بَرَامٍ^٧، فَصَبَّ.....»

١. المَرْكَبُ: إِنْاءٌ تُنْقَلُ فِيهِ الثِّيَابُ، يُقَالُ لَهُ: الْإِجَانَةُ، أَوْ شِبْهُ تَوْرٍ - وَهُوَ ظَرْفٌ - مِنْ أَدَمٍ يَتَخَذُ لِلْمَاءِ، أَوْ شِبْهُ لَقْنَةٍ، وَهُوَ إِعْرَابٌ «لَكِنْ» بِالْفَارَسِيَّةِ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ. رَاجِعٌ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ١٨٦ (رَكَن). وَفِي الْوَاقِعِ: «الْمَرْكَبُ - بِالْكَسْرِ -: مَا يُقَالُ لَهُ بِالْفَارَسِيَّةِ: تَغَار».

٢. فِي الْوَسَائِلِ: «فِيهِ». ٣. فِي الْبَحَارِ: «الْيُمْنَى».

٤. الْفَقِيه، ج ٣، ص ٤٦٩، صَدْرُ ح ٤٦٣٤، بِسْنَدٍ آخَرَ مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ بِسِيرِ الْوَاقِعِ، ج ٢٢، ص ٨٥١، ح ٢٢٣١٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٠، ص ٢٠٨، ح ٢٥٤٤٧؛ الْبَحَارُ، ج ٦٧، ص ١٨٧، ح ٩.

٥. الْوَاقِعِ، ج ٢٢، ص ٨٥١، ح ٢٢٣١٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٠، ص ٢٠٨، ح ٢٥٤٤٧.

٦. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «التَّوْرُ: إِنْاءٌ يُشْرَبُ فِيهِ»، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «هُوَ إِنْاءٌ مِنْ صُفْرٍ أَوْ حِجَارَةٍ كَالْإِجَانَةِ، وَقَدْ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ». الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٦٠٤؛ النَّهْجَةُ، ج ١، ص ١٩٩ (تَوْر).

٧. قَالَ الْحَمَوِيُّ: «بَرَامٌ: يَرُودُ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِهِ وَالْفَتْحُ أَكْثَرُ، قَالَ نَصْرٌ: جَبَلٌ فِي بِلَادِ سَلِيمٍ عِنْدَ الْحِزَّةِ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَقِيعِ، وَقِيلَ: هُوَ عَلَى عَشْرِينَ فَرَسَخًا مِنَ الْمَدِينَةِ، وَذَكَرَ الزُّبَيْرُ أَوْدِيَةَ الْعَقِيقِ، فَقَالَ: ثُمَّ قَلْعَةُ بَرَامٍ». وَقَدْ قَرَأَ الْعَلَامَةُ الْفَيْضُ بِكَسْرِ الْبَاءِ، حَيْثُ قَالَ: «بَرَامٌ كَجَبَالٍ: جَمْعُ بُرْمَةٍ بِالضَّمِّ، وَهِيَ الْقَدَرُ مِنَ الْحِجَارَةِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْإِضَافَةِ كَوْنُ التَّوْرِ مِنْ حِجَرٍ، وَهَكَذَا قَرَأَ الْعَلَامَةُ الْمَجْلِسِيُّ، ثُمَّ قَالَ: «أَقُولُ: إِضَافَةُ التَّوْرِ إِلَى الْبَرَامِ لِيَبَانَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْحِجَارَةِ»، وَهُوَ مُطَابِقٌ لِمَا فِي اللَّفْظِ. رَاجِعٌ: مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ، ج ١، ص ٣٦٦ (بَرَامٍ)، النَّهْجَةُ، ج ١، ص ١٢١ (بَرَمٍ)؛ الْوَاقِعِ، ج ٢٢، ص ٨٥٢؛ مَرْأَةُ الْعُقُولِ، ج ٢٠، ص ٣٥٧.

فِيهِ^١ نَصُوحًا^٢، ثُمَّ غَمَسَ يَدَهُ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: اسْمَعْنِ يَا هَؤُلَاءِ: أَبَايَعُكُنَّ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تُسْرِقْنَ، وَلَا تُزْنِينَ، وَلَا تَقْتُلْنَ أَوْلَادَكُنَّ، وَلَا تَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ تَفْتَرِيَنَّهُ^٣ بَيْنَ أَيْدِيكُنَّ وَأَرْجُلِكُنَّ، وَلَا تَعَصِينَ بُعُولَتَكُنَّ فِي مَعْرُوفٍ أَقْرَرْتُنَّ^٤، قُلْنَ: نَعَمْ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنَ التَّوْرِ، ثُمَّ قَالَ لَهُنَّ^٥: اغْمِسْنَ أَيْدِيكُنَّ، فَفَعَلْنَ؛ فَكَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الطَّاهِرَةُ أَطْيَبَ مِنْ أَنْ يَمَسَّ بِهَا كَفٌّ أَنْثَى لَيْسَتْ لَهُ بِمَخْرَمٍ^٦.

١٠٢٤٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٨، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ»^٩ قَالَ: «الْمَعْرُوفُ أَنْ لَا يَشَقَّقَنَّ^{١٠} جَبِيًّا، وَلَا يَلْطِمَنَّ خَدًّا، وَلَا يَدْعُونَ وَيْلًا، وَلَا يَتَخَلَّفَنَّ عِنْدَ

١. في البحار: «+ ماء».

٢. قال ابن الأثير: «النَّصُوحُ بالفتح: ضرب من الطيب تفوح رائحته، وأصل النضح: الرشح، فشبه كثرة ما يفوح من طيبه بالرشح، وروي بالخاء المعجمة وقيل: هو كاللطح يبقى أثره، قالوا: وهو أكثر من النضح بالحاء المهملة، وقيل: هو بالخاء المعجمة في ما نخن، كالطيب، وبالمهملة في رَقٍّ، كالماء، وقيل: هما سواء، وقيل بالعكس». النهاية، ج ٥، ص ٧٠ (نضح).

٣. في الوافي: «قيل: كانت المرأة تلتقط المولود فتقول لزوجها: هذا ولدي منك، كُنِّي بالبهتان المفترى بين يديها ورجليها عن الولد الذي تلصقه بزوجها كذباً؛ لأنَّ بطنها الذي تحمله فيه بين اليدين، وفرجها الذي تلده به بين الرجلين».

٤. في «جد»: «أأقررتن».

٥. في الوسائل، ح ٢٥٤٤٨: «لهن».

٦. في «ن»: «وكانت».

٧. راجع: الجعفریات، ص ٨٠، الوافي، ج ٢٢، ص ٨٥٢، ح ٢٢٣١٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٨، ح ٢٥٤٤٨؛ وفيه، ص ٢١٠، ح ٢٥٤٥١، من قوله: «اسمعن يا هؤلاء» إلى قوله: «قلن: نعم»، البحار، ج ٢١، ص ١٣٤، ح ٢٤؛ وج ٦٧، ص ١٨٧، ح ١٠.

٨. هكذا في «بج، بف، جت، جد». وفي «م، ن» والمطبوع: «الخرزاز». وفي الوسائل: «الخرزاز». وما أثبتناه هو الصواب، كما تقدّم ذيل ح ٧٥.

٩. الممتحنة (٦٠): ١٢.

١٠. في «بف»: «أن لا تشققن».

قَبْرٍ، وَلَا يَسْوَدْنَ ثَوْبًا، وَلَا يَنْشُرْنَ شَعْرًا^١.

١٠٢٥٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ الْخُزَاعِيِّ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٣ يَقُولُ: «تَذَرُونَ مَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾؟»^٤ قُلْتُ: لَا.

قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ^٥: إِذَا أَنَا مِتُّ فَلَا تَحْمِشِي^٦ عَلَيَّ وَجْهًا، وَلَا تُزْجِي^٧ عَلَيَّ شَعْرًا، وَلَا تُنَادِي^٨ بِالْوَيْلِ، وَلَا تُقِيمِي عَلَيَّ نَائِحَةً. قَالَ: «ثُمَّ قَالَ: هَذَا الْمَعْرُوفُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٩.

١٠٢٥١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانٍ:

١. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٥٣، ح ٢٢٣١٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢١٠، ح ٢٥٤٥٢.
٢. الظاهر وقوع التحريف في لقب الراوي، وأن الصواب هو الحذاء: فإن سليمان بن سماعة هذا هو سليمان بن سماعة الضبي وهو حذاء روى كتابه سلمة بن الخطاب وتقدم ذيل ح ٩٤٣٤ أنه روى سلمة بن الخطاب عن سليمان بن سماعة الحذاء في طريق النجاشي إلى كتاب عاصم الكوزي. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٤، الرقم ٤٨٧. ويؤكد ذلك ما ورد في بصائر الدرجات، ص ٤٢١، ح ١٢؛ والأُمالي للطوسي، ص ٦٨٢، المجلس ٣٨، ح ١٥٤٢ من رواية سلمة بن الخطاب عن سليمان بن سماعة الحذاء. وأنا وصف سليمان هذا بالخزاعي فلم نجده في موضع.
٣. في «بف»: «أبا عبد الله».
٤. المتنحة (٦٠): ١٢. وفي «بخ»: «فبايعهن».
٥. قال الفتيومي: «خمشت المرأة وجهها بظفرها خمشاً، من باب ضرب: جرحت ظاهر البشرة»، وقال الفيروز آبادي: «خمش وجهه يَخْمِشُهُ وَيَخْمُشُهُ: خدشه، ولطمه، وضربه، وقطع عضواً منه». راجع: المصباح المنير، ص ١٨٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٠٨ (خمش).
٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار والمعاني. وفي المطبوع: «ولا تنشري».
٧. في «بف»: «ولا تنادين».
٨. معاني الأخبار، ص ٣٩٠، ح ٢٣، بسنده عن سلمة بن الخطاب، عن الحسين بن راشد بن يحيى، عن علي بن إسماعيل، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبي الحسن أو أبي جعفر^{١٠} الوافي، ج ٢٢، ص ٨٥٣، ح ٢٢٣٣٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢١٠، ح ٢٥٤٥٣؛ البحار، ج ٢٢، ص ٤٩٦، ح ٤٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَكَّةَ بَايَعَ الرِّجَالُ، ثُمَّ جَاءَ النِّسَاءُ يُبَايِعُنَهُ^١، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهَنَانٍ يَفْتَرِيَهُ^٢ بَيْنَ أُيُودِهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايَعُهُنَّ وَاسْتَغْفِرَ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^٣» فَقَالَتْ هِنْدُ: أَمَّا الْوَلَدُ، فَقَدْ رَبَّيْنَا صَغَارًا، وَقَتَلْتَهُمْ^٤ كِبَارًا، وَقَالَتْ أُمُّ حَكِيمٍ بِنْتُ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ - وَكَانَتْ عِنْدَ عِكْرِمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ -: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٥، مَا ذَلِكَ الْمَعْرُوفُ الَّذِي أَمَرْنَا اللَّهَ أَنْ لَا نَعْصِيَنَّكَ^٦ فِيهِ؟

قَالَ^٧: لَا تَلْطِمَنَّ خَدًّا، وَلَا تَخْمِشَنَّ وَجْهًا، وَلَا تَنْتِفِنَنَّ شَعْرًا، وَلَا تَشْفَقَنَّ جَنْبًا، وَلَا تُسَوِّدَنَّ^٨ ثَوْبًا، وَلَا تَدْعِينَ^٩ بَوِيلٍ^{١٠}؛ فَبَايَعَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَلَى هَذَا. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُبَايِعُكَ؟

قَالَ: إِنِّي لَا أَصَافِي^{١١} النِّسَاءَ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ، ثُمَّ أَخْرَجَهَا، فَقَالَ

١. في «م، ن، بح، جت، جد» والوسائل والبحار، ج ٢١: «جاءه». والبحار، ج ٦٧: «جاءته».

٢. في «بح»: «بالنساء يبايعنه» بدل «النساء يبايعنه».

٣. قوله تعالى: «يُفْتَرِيَهُ» هو أن يُلْحَقَ بأزواجهن غير أولادهن من اللقطاء، ويوصف بوصف ولدهن الحقيقي، وذلك لأنه إذا ولد سقط بين يدي الأم ورجليها، وقيل: المراد قذف المحصنات والكذب على الناس، وقيل غير ذلك. راجع: مجمع البيان، ج ٩، ص ٤٥٦، ذيل الآية المذكورة؛ امرأة العقول، ج ٢٠، ص ٣٥٨.

٤. في «بح، بف»: «وقتلناهم». ٥. في الوسائل -: «بنت الحارث» إلى هنا.

٦. في «م، ن، بح، بن، جت» والوسائل والبحار: «أن لا نعصيك». وفي «بح، بف، جد»: «أن لا يعصيتك».

٧. في «ن، بح، بخ، جت» والوافي والبحار، ج ٢١: «فقال».

٨. التثنية: نزع الشعر وما أشبهه. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٢٣ (ننف).

٩. في «بح» بالتاء والياء معاً.

١٠. في «بح»: «ولا يدعين». وفي «ن» بالتاء والياء معاً. وفي الوافي: «ولا تدعون».

١١. في الوسائل -: «ولا تدعين بويل».

١٢. المصافحة: مفاعلة من إصااق صفا الكف بالكف وإقبال الوجه على الوجه. النهاية، ج ٣، ص ٣٤ (صفا).

أَدْخُلْنَ أَيْدِيَكُمْ فِي هَذَا الْمَاءِ، فَهِيَ الْبَيْعَةُ.^١

١٦٨ - بَابُ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ

٥٢٨/٥

١٠٢٥٢ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ^٢ عَلَى النِّسَاءِ إِلَّا بِإِذْنِ أُولِيَانِهِنَّ^٣».

١٠٢٥٣ / ٢ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ:

«أَنْ يَدْخُلَ^٤ دَاخِلٌ عَلَى النِّسَاءِ إِلَّا بِإِذْنِ أُولِيَانِهِنَّ^٥».

١٠٢٥٤ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَسْتَأْذِنُ^٦ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ عَلَى أَبِيهِ، وَلَا يَسْتَأْذِنُ الْأَبَ عَلَى الْإِبْنِ، قَالَ: «وَيَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ عَلَى ابْنَتِهِ وَأُخْتِهِ إِذَا كَانَتَا مَتَرَوْجَتَيْنِ^٧».

١ . تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٦٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٥٣،

ح ٢٣٢١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢١١، ح ٢٥٤٥٤؛ البحار، ج ٢١، ص ١٣٤، ح ٢٣؛ ج ٦٧، ص ١٨٧، ح ٨.

٢ . في «م»، ن، بح، بخ، بف، جت، جد، والوافي: «الرجل». وفي الوافي أيضاً عن بعض النسخ: «داخل».

٣ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «بإذنهن» بدل «بإذن أوليائهن».

٤ . الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤١، ح ٢٢٢٩٤. ٥ . في حاشية «بخ، جت»: «ولا يدخل» بدل «أن يدخل».

٦ . لم يرد هذا الحديث في «م»، ن، بح، بن، جد.

٧ . الجعفریات، ص ٩٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام، عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤١، ح ٢٢٢٩٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢١٤، ح ٢٥٤٥٨.

٨ . هكذا في «ن»، بح، بخ، بف، جت، جد، والوسائل. وفي «م» والمطبوع: «الخرزاز». والصواب ما أثبتناه، كما تقدم ذيل ح ٧٥.

٩ . في «بخ، جت، جد»: «ويستأذن». وفي «م»: «وليستأذن».

١٠ . الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤١، ح ٢٢٢٩٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢١٤، ح ٢٥٤٥٩، إلى قوله: «ولا يستأذن الأب».

١٠٢٥٥ / ٤ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَسْتَأْذِنُ عَلَى أَبِيهِ؟
 قَالَ^٢: «نَعَمْ، قَدْ كُنْتُ أَسْتَأْذِنُ عَلَى أَبِي، وَلَيْسَتْ أُمِّي عِنْدَهُ، إِنَّمَا هِيَ امْرَأَةٌ أَبِي، تُوَفِّيَتْ^٣ أُمِّي وَأَنَا غَلَامٌ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ خُلُوتِهِمَا مَا لَا أَحِبُّ أَنْ أَفْجَاهُمَا عَلَيْهِ، وَلَا يَجِبَانِ ذَلِكَ مِنِّي، وَالسَّلَامُ أَصُوبٌ^٤ وَأَحْسَنُ^٥».

١٠٢٥٦ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ^٦ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ، عَنْ جَابِرٍ^٧:
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يُرِيدُ فَاطِمَةَ عليها السلام وَأَنَا مَعَهُ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا^٨ إِلَى الْبَابِ، وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ فَدَفَعَهُ^٩، ثُمَّ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: عَلَيْكَ^{١٠} السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَذْخُلُ؟ قَالَتْ:

«على الابن»؛ وفيه، ص ٢١٥، ح ٢٥٤٦١، من قوله: «قال ويستأذن الرجل على ابنته».

١ . السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٢ . في «جت، جد» والوسائل: «فقال».

٣ . في «ن، بخ، بف»: «توفت».

٤ . في «جد»: «فأُمِّي».

٥ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والمرأة والوسائل. وفي المطبوع: «السلام» بدون الواو.

٦ . في الوافي: «والسلام، أي الاستئذان بالتسليم قبل الدخول»، وفي المرأة: «ولعل المعنى أن السلام من أنواع الاستئذان أحسن وأصوب من غيره».

٧ . في «م، ن، بن، جد» والمرأة والوسائل: «أحسن وأصوب».

٨ . الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤٢، ح ٢٢٢٩٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢١٤، ح ٢٥٤٦٠.

٩ . في «ن، بخ، بف» وحاشية «جت» والوافي والبحار: «عن معاوية».

١٠ . في الوسائل: «عن جابر».

١١ . هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والبحار. وفي «جد» والمطبوع: «انتهيت».

١٢ . في «م، بخ، بن، جد»: «دفعه». ١٣ . في «بف، بن» والوسائل: «وعليك».

أَدْخُلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَدْخُلْ أَنَا^١ وَمَنْ مَعِيَ؟ فَقَالَتْ^٢: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ عَلَيَّ قِنَاعٌ، فَقَالَ: يَا فَاطِمَةُ، خُذِي فَضْلَ مِلْحَفَتِكَ، فَقَبَّعِي بِهِ رَأْسَكَ، فَفَعَلْتُ، ثُمَّ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ^٣، فَقَالَتْ^٤: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَدْخُلْ؟ قَالَتْ: نَعَمْ^٥ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَنَا وَمَنْ مَعِيَ؟ قَالَتْ^٦: وَمَنْ مَعَكَ، قَالَ جَابِرٌ: فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٥٢٩/٥ وَدَخَلْتُ^٧، وَإِذَا وَجْهَ فَاطِمَةَ ~~بِخَضِرٍ~~ أَصْفَرَ كَأَنَّهُ بَطْنُ جَرَادَةٍ^٨، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي أَرَى وَجْهَكَ أَصْفَرَ؟ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْجُوعُ، فَقَالَ^٩ ﷺ: اللَّهُمَّ مُشْبِعَ الْجُوعَةِ، وَدَافِعَ^{١٠} الضَّيْعَةِ^{١١}، أَشْبِعْ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ، قَالَ جَابِرٌ: فَوَاللَّهِ لَنَنْظُرْتُ^{١٢} إِلَى الدَّمِ يَنْحَدِرُ^{١٣} مِنْ قُصَاصِهَا^{١٤} حَتَّى عَادَ وَجْهَهَا أَحْمَرَ، فَمَا جَاءَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ^{١٥}.

١٦٩ - بَابُ آخِرُ مِنْهُ

١٠٢٥٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ

١. في «جت»: «وَأَنَا».
٢. في «م»، بن، جد، والوسائل: «قالت».
٣. في الوسائل: «عليك».
٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «+ فاطمة».
٥. في حاشية «بح» والبحار: «+ ادخل».
٦. في البحار: «+ أنت».
٧. في البحار: «+ أنا».
٨. في «بح»: «جراد».
٩. في «بن» والوسائل: «+ رسول الله».
١٠. في «بن» والبحار: «ورافع».
١١. في حاشية «بن»: «الضعة». والضيعة: الهلاك والتلف. وقال العلامة المجلسي: «الظاهر أَنَّ المضاف محذوف، أي سبب الضيعة والتلف». راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٩٦ (ضيع).
١٢. في «ن» والبحار: «فنظرت».
١٣. في «م»، ن، بح، بن، جت، جد، والوسائل: «يتحدر».
١٤. قُصَاصُ الشعر: حيث تنتهي نبتته من مقدّمه ومؤخره، أو نهاية منبته ومنقطعه على الرأس في وسطه، أو هو حدّ القفا، أو هو نهاية منبته من مقدّم الرأس. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٧٣ (قصص).
١٥. الوالي، ج ٢٢، ص ٨٤٢، ح ٢٢٢٩٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢١٥، ح ٢٥٤٦٣؛ البحار، ج ٤٣، ص ٦٢، ح ٥٣.

سَعِيدٌ جَمِيعاً، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ جِرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَتْ أَذُنُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، وَالَّذِينَ^٢ لَمْ يَبْلُغُوا
الْحُلُمَ^٣ مِنْكُمْ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ بَلَغَ الْحُلُمَ، فَلَا يَلِجُ عَلَى أُمِّهِ،
وَلَا عَلَى أُخْتِهِ، وَلَا عَلَى خَالَتِهِ، وَلَا عَلَى سِوَى ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنٍ، فَلَا تَأْذَنُوا^٤ حَتَّى يُسَلِّمَ^٥،
وَالسَّلَامُ طَاعَةٌ لِلَّهِ^٦ عَزَّ وَجَلَّ».

قَالَ: وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَيْسَتْ أَذُنُ عَلَيْكَ خَادِمُكَ إِذَا بَلَغَ الْحُلُمَ فِي ثَلَاثِ
عَوْرَاتٍ^٧ إِذَا دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُ فِي بَيْتِكَ».
قَالَ: «وَلَيْسَتْ أَذُنُ^٨ عَلَيْكَ بَعْدَ الْعِشَاءِ الَّتِي تُسَمَّى الْعَتَمَةَ^٩، وَحِينَ تَصْبِحُ^{١٠}، وَ
«حِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ»^{١١}، إِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِذَلِكَ لِلْخُلُوةِ؛ فَإِنَّهَا سَاعَةٌ

١. في «بح، بخ، بف، بن، جت، جد» والوسائل، ح ٢٥٤٦٧: «يستأذن».

٢. في «جد»: «فالذين».

٣. «الحُلُم»: الجماع في النوم، والاسم: الحُلُم، وعبره عن البلوغ؛ لأنه أقوى دلالة. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٤٥ (حلم)؛ امرأة العقول، ج ٢٠، ص ٣٦٢.

٤. في «بن» والوسائل، ح ٢٥٤٦٧: «منكم».

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام»: كما أمركم الله، أي في قوله تعالى: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَفْهِنُوكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» [النور (٢٤): ٥٨].

٦. في «م، بح، جت»: «فلا يأذنوا». وفي «بن، جد» بالتاء والياء معاً. وفي الوسائل، ح ٢٥٤٦٢: «ولا تأذنوا».

٧. في الوسائل، ح ٢٥٤٦٢: «يسلموا». ٨. في «م، بف»: «الله».

٩. في المرأة: «في الكشف: سمي كل واحدة من هذه الأحوال عورة؛ لأن الناس يخلّ تسرّهم وتحفظهم فيها. والعورة التخلّل. وفي مجمع البيان: لأن الإنسان يضع في هذه الأوقات ثيابه فتبدو عورته». راجع: الكشف، ج ٣، ص ٧٤؛ مجمع البيان، ج ٧، ص ٢٧٠، ذيل الآية المذكورة.

١٠. في «بن» والوسائل، ح ٢٥٤٦٧: «ويستأذن».

١١. «العتمة»: الثلث الأول من الليل بعد غيوبة الشفق، وتسمى صلاة العشاء: عتمة، تسميةً بالوقت. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٨٠؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٨٢ (عتم).

١٢. في «ن، بح، بخ، بف»: «يصبح». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

١٣. النور (٢٤): ٥٨.

غِرَّةٌ^٢ وَخَلْوَةٌ.

٢/١٠٢٥٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ، عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»^٣ قَالَ: «هِيَ خَاصَّةٌ فِي الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ».

قُلْتُ: فَالنِّسَاءُ يَسْتَأْذِنُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ سَاعَاتٍ؟

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يَدْخُلْنَ وَيَخْرُجْنَ».

«وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ»^٦ قَالَ: «مِنْ أَنْفُسِكُمْ» قَالَ: «عَلَيْكُمْ»^٧ اسْتِئْذَانٌ كَاسْتِئْذَانٍ مَنْ قَدْ^٨ بَلَغَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ سَاعَاتٍ»^٩.

٣/١٠٢٥٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^{١٠}:

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١. في «بخ»: «عِزَّة». وفي الوافي: «الغِرَّة» - بالمعجمة وتشديد الراء -: الغفلة، يقال: اغترأه، أي أتاه على غِرَّةٍ منه، والاسم: الغِرَّة بالكسر، وبالضم: شدة الحر. وراجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٧ (غرر).

٢. راجع: تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤٣، ح ٢٢٢٩٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢١٨، ح ٢٥٤٦٧؛ وفيه، ص ٢١٥، ح ٢٥٤٦٢، من قوله: «ومن بلغ الحلم فلا يلج على أمه» إلى قوله: «والسلام طاعة لله عز وجل».

٣. النور (٢٤): ٥٨.

٤. في «م، ن، بن»: «تستأذن». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٥. في «بخ، جت»: «الساعات». النور (٢٤): ٥٨.

٧. في المرأة: «قوله عليه السلام: من أنفسكم، بيان «منكم»، و تفسيره: أي من الأحرار. قوله عليه السلام: عليكم، كذا في النسخ، والظاهر: عليهم، ولعل المعنى: كأنه تعالى وجه الخطاب إلى الأطفال هكذا، أو أنهم لما كانوا غير مكلفين فمليكم أن تأمرهم بالاستئذان».

٨. في «بن» والوسائل -: «قد».

٩. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤٣، ح ٢٢٢٩٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢١٨، ح ٢٥٤٦٨.

١٠. هكذا في «ن، بخ، بن، جد» وحاشية «بف، جت» والوافي. وفي «م، بخ، بف، جت» والمطبوع والوسائل: «أحمد بن محمد». وما أثبتناه هو الظاهر كما تقدّم ذيل ح ٩٠٢٥ و ٩٩٩٧.

عيسى، عَنْ يُوسُفَ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَتْ أَرْبَعُكَ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ^١ وَمَنْ بَلَغَ الْحُلُمَ مِنْكُمْ فَلَا يَلِجُ^٢ عَلَى أُمِّهِ، وَلَا عَلَى أُخْتِهِ، وَلَا عَلَى ابْنَتِهِ، وَلَا عَلَى مَنْ سِوَى ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنٍ^٣، وَلَا يَأْذُنُ لِأَحَدٍ^٤ حَتَّى يُسَلِّمَ^٥؛ فَإِنَّ^٦ السَّلَامَ طَاعَةُ الرَّحْمَنِ^٧».

١٠٢٦٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ رُبَيْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْفَضْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَتْ أَرْبَعُكَ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

قِيلَ: مَنْ هُمْ؟

فَقَالَ: «هُمْ^٨ الْمَمْلُوكُونَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ^٩، وَالصَّبِيَّانَ الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا، يَسْتَأْذِنُونَ عَلَيْكُمْ عِنْدَ هَذِهِ الثَّلَاثِ^{١٠} الْعَوْرَاتِ مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَهِيَ الْعَتَمَةُ، وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ» وَ«مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ» وَيَدْخُلُ مَمْلُوكُكُمْ وَغِلْمَانُكُمْ

١. النور (٢٤): ٥٨.

٢. «فلا يلج»، أي لا يدخل؛ من الولوج بمعنى الدخول. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٤٧ (ولج).

٣. في الوافي: «بإذن الله».

٤. في المرأة: «قوله عليه السلام: ولا يأذن لأحد، أي صاحب البيت».

٥. في «بخ»: «تسلم».

٦. في «بف»: «قال».

٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤٤، ح ٢٢٣٠٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢١٧، ح ٢٥٤٦٥، إلى قوله: «ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم».

٨. في «بن، جد، وحاشية «جت»: «منهم» بدل «قيل: من هم؟ فقال: هم».

٩. في «بف»: «والنساء».

١٠. في الوسائل: «الثلاثة».

مِنْ بَعْدِ هَذِهِ الثَّلَاثِ عَوَزَاتٍ بِغَيْرِ إِذْنٍ إِنْ شَاءُوا^٢.

١٧٠ - بَابُ مَا يَحِلُّ لِلْمَمْلُوكِ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنْ مَوْلَاتِهِ

٥ / ٣٣١

١ / ١٠٢٦١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَمْلُوكِ يَرَى شَعْرَ مَوْلَاتِهِ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٤.

٢ / ١٠٢٦٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ؛

وَيَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام نَحْوًا مِنْ ثَلَاثَيْنِ رَجُلًا إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ^٧ أَبِي^٨، فَرَحَّبَ بِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَأَجْلَسَهُ إِلَى جَنْبِهِ، فَأَقْبَلَ^٩ عَلَيْهِ^{١٠} طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

١. في «بخ»: «وإن يشاؤوا».

٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤٤، ح ٢٢٣٠١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢١٧، ح ٢٥٤٦٦.

٣. هكذا في «ن»، بخ، بن، جت، جد، والوسائل. وفي «م»، بخ، بف، والمطبوع: «عبد الله وأحمد».

٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٣١، ح ٢٢٢٧٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٢٤، ح ٢٥٤٧٩.

٥. في السند تحويل يعطف «يحيى بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم» على «محمد بن إسماعيل، عن إبراهيم بن أبي البلاد»؛ فإن يحيى بن إبراهيم هذا هو يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد، وتكررت في المحاسن رواية أحمد بن محمد بن خالد البرقي عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد عن أبيه - أنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ١٣٥، ح ١٧؛ وص ٢٠٣، ح ٤٨؛ وص ٢٦٦، ح ٣٤٧؛ وص ٤٠٤، ح ١٠٧؛ وص ٤٤٠، ح ٣٠٠ - وورد في المحاسن، ص ٦١١، ح ٢٨ رواية أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن إسماعيل عن إبراهيم بن أبي البلاد. والظاهر أن المراد من أحمد بن محمد بن محمد في ما نحن فيه هو البرقي، كما تبه عليه الأستاذ السيد محمد جواد الشبيري - دام توفيقه - في تعليقه على السند.

٦. في «بن»: «+ بن أبي البلاد».

٧. في «م»، ن، بخ، بف، بن، جد، والوسائل - «عليه».

٨. في الوافي: «أبي عليه».

٩. في «م»، بخ، جد، وحاشية «بخ»: «وأقبل».

١٠. في الوافي: «إليه».

«إِنَّ لِأَبِي مُعَاوِيَةَ حَاجَةً، فَلَوْ خَفَّفْتُمْ». فَقُمْنَا جَمِيعاً، فَقَالَ لِي أَبِي: ازْجِعْ يَا مُعَاوِيَةُ، فَرَجَعْتُ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا ابْنُكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، وَهُوَ يَزْعُمُ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَصْنَعُونَ شَيْئاً لَا يَحِلُّ لَهُمْ، قَالَ: «وَمَا هُوَ؟» قُلْتُ: إِنَّ الْمَرْأَةَ الْفَرَسِيَّةَ وَالْهَاشِمِيَّةَ تَرَكَبَتْ، وَتَضَعُ يَدَهَا عَلَى رَأْسِ الْأَسْوَدِ، وَذَرَاغِيهَا^١ عَلَى عُنُقِهِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَنِيَّ، أَمَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «اقْرَأْ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي آبَائِهِمْ وَلَا أَبْنَائِهِمْ﴾ حَتَّى بَلَغَ «وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ»^٢ ثُمَّ قَالَ: «يَا بَنِيَّ، لَا بَأْسَ أَنْ يَرَى الْمَمْلُوكُ الشَّعْرَ وَالسَّاقَ»^٣.

١٠٢٦٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الْمَمْلُوكُ يَرَى شَعْرَ مَوْلَاتِهِ وَسَاقِهَا^٤؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٥.

١٠٢٦٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ وَيُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ جَمِيعاً:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَنْظُرَ عَبْدُهَا إِلَى شَيْءٍ مِنْ جَسَدِهَا

١. في «بف، بن» والوسائل: «- (إِنَّ)».

٢. في «ن، بح، بخ، جت، جد»: «وذراغها».

٣. الأحزاب (٣٣): ٥٥.

٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٣١، ح ٢٢٢٧٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٢٤، ح ٢٥٤٨٠.

٥. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٦. في «بخ»: «وساقها».

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٩، ح ٤٦٣١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٣٢، ح ٢٢٢٨٠؛

الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٢٣، ح ٢٥٤٧٨.

إِلَّا^١ إِلَى شَعْرِهَا غَيْرَ مُتَعَمِّدٍ^٢ لِذَلِكَ^٣.

• وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى شَعْرِهَا إِذَا كَانَ مَأْمُونًا»^٤.

١٧١ - بَابُ الْخَصِيَّانِ^٥

٢٦٥ / ١ . حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ النَّخَعِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أُمِّ الْوَلَدِ: هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا خَصِيٌّ مَوْلَاهَا وَهِيَ تَقْتَسِلُ^٦؟

قَالَ: «لَا يَجِلُ ذَلِكَ»^٧.

٢٦٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ^٨، قَالَ:

١. في «بخ»: «ولا».

٢. في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٦٨: «لعل المراد بالتعمد قصد الشهوة، وظاهر الكليني العمل بتلك الأخبار، وأكثر الأصحاب عملوا بأخبار المنع وحملوا هذه الأخبار على التقية؛ لأن سلاطين الجور في تلك الأزمان كانوا يدخلون الخصيان على النسوان، كما هو الشائع في أكثر الزمان. ويؤمى إلى التقية بعض الأخبار، والأحياط في الترك».

٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٣٢، ح ٢٢٢٨٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٢٣، ح ٢٥٤٧٦.

٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٣٢، ح ٢٢٢٨٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٢٣، ح ٢٥٤٧٧.

٥. «الخصيان»: جمع الخصي، هو من سُلَّ خصيه، فاعيل بمعنى مفعول، مثل جريح بمعنى مجروح. راجع: المصباح المنير، ص ١٧١ (خصي).

٦. في «ن»: «تغسل».

٧. في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٦٩: «يدل على عدم جواز نظر الخصي إلى جسد غير مالكة، فلا يتنافى الأخبار السابقة من جهتين».

٨. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٣٥، ح ٢٢٢٨٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٢٥، ح ٢٥٤٨٥.

٩. ورد الخبر في التهذيب والاستبصار عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن أحمد بن إسحاق عن أبي إبراهيم عليه السلام.

سَأَلَتْ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام : قُلْتُ : يَكُونُ لِلرَّجُلِ الْخَصِي يَدْخُلُ عَلَى نِسَائِهِ ،
فَيُنَاوِلُهُنَّ الْوُضُوءَ^١ ، فَيَرَى شُعُورَهُنَّ ؟ قَالَ : « لَا »^٢ .

٣٠٢٦٧ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ ،
قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنْ قِنَاعِ الْخَرَائِرِ مِنَ الْخِصْيَانِ ؟
فَقَالَ^٣ : « كَانُوا يَدْخُلُونَ عَلَى بَنَاتِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام ، وَلَا يَتَقَنَّنُونَ » .
قُلْتُ : فَكَانُوا أَخْرَارًا ؟ قَالَ : « لَا » .

قُلْتُ : فَالْأَخْرَارُ يَتَقَنَّنُ مِنْهُمْ ؟ قَالَ : « لَا »^٤ .

١٧٢ - بَابُ مَتَى يَجِبُ عَلَى الْجَارِيَةِ الْقِنَاعُ

٣٠٢٦٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ :

والظاهر أن أحمد بن إسحاق في الموضوعين محرف من محمد بن إسحاق ، والمراد منه محمد بن إسحاق بن
عمار المذكور في كتب الرجال ، والذي تقدّم في الكافي ، ح ٨٢٠ و ٣٨٠١ و ٨٩٢٩ رواية ابن أبي عمير عنه
بعنوان محمد بن إسحاق بن عمار . راجع : رجال النجاشي ، ص ٣٦١ ، الرقم ٩٦٨ ، رجال الطوسي ، ص ٣٦٥ ،
الرقم ٥٤١٠ .

١ . في المرأة : «الوضوء» ، بالفتح : ما يتوضأ به ، أي ماء الوضوء ، أو يصب الماء لغسل أيديهن ، ويمكن حمله على
غير المالكة . وراجع : الصحاح ، ج ١ ، ص ٨١ (وضأ) .

٢ . التهذيب ، ج ٧ ، ص ٤٨٠ ، ح ١٩٢٥ ؛ والاستبصار ، ج ٣ ، ص ٢٥٢ ، ح ٩٠٢ ، بسندهما عن ابن أبي عمير ، عن
أحمد بن إسحاق ، عن أبي إبراهيم عليه السلام . الفقيه ، ج ٣ ، ص ٤٦٩ ، ح ٤٦٣٣ ، معلقاً عن محمد بن إسحاق بن عمار ،
عن أبي الحسن عليه السلام . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٨٣٥ ، ح ٢٢٢٨٨ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ٢٢٦ ، ح ٢٥٤٨٦ .

٣ . في « بن ، جد » : « قال » .

٤ . التهذيب ، ج ٧ ، ص ٤٨٠ ، ح ١٩٢٦ ؛ والاستبصار ، ج ٣ ، ص ٢٥٢ ، ح ٩٠٣ ، بسنده عن محمد بن إسماعيل ، عن
أبي الحسن عليه السلام : « عيون الأخبار » ، ج ٢ ، ص ١٨ ، ضمن ح ٤٤ ، بسنده عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، وفي كلها
إلى قوله : « ولا يتقنن » . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٨٣٦ ، ح ٢٢٢٩١ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ٢٢٦ ، ح ٢٥٤٨٧ .

وَعَلَيْ بْنِ إِثْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَصْلَحُ لِلْجَارِيَةِ إِذَا حَاصَتْ إِلَّا أَنْ^١ تَخْتَمِرَ^٢، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَهُ^٣».

٥٣٣/٥

١٠٢٦٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِثْرَاهِيمَ عليه السلام عَنِ الْجَارِيَةِ الَّتِي لَمْ تُذْرِكْ: مَتَى يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَغْطِيَ رَأْسَهَا مِمَّنْ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ مَحْرَمٌ؟ وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَقْنَعَ^٤ رَأْسَهَا لِلصَّلَاةِ؟
قَالَ: «لَا تَغْطِي رَأْسَهَا حَتَّى تَحْرُمَ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ»^٥.

١. في «بخ، يف»: «وَأَنْ».

٢. «تختمر»، أي تلبس الخمار، وهو الثَّصِيف، أو ثوب تغطي به المرأة رأسها. والنَّصِيف: كلُّ ما غطَّى الرأس من خمار أو عمامة ونحوهما، أو ثوب تتجلى به المرأة فوق ثيابها كلها. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٥٧؛ المصباح المنير، ص ١٨١ (خمر).

وفي امرأة العقول، ج ٢٠، ص ٣٧٠: «الحيض كناية عن البلوغ، ولعلَّ الاختمار على الاستحباب إن حملناه على الحقيقة، وإن كان كناية عن ستر الشعر عن الأجانب فعلى الوجوب».

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨١، ح ٨٥١؛ و ص ٣٢٦، ح ١٠١٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٣، ح ٣٩٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف وزيادة الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٥، ح ٢٢٢٥٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٢٨، ح ٢٥٤٩٥.

٤. في السند تحويل يعطف «أبو عليٍّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار» على «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان».

٥. في «م، ن، جد»: «بينه وبينها».

٦. في «بخ»: «أَنْ يَقْنَعَ». وفي «جت» بالطاء والياء معاً.

٧. في المرأة: «الظاهر أنه كناية عن الحيض، ويحتمل أن يكون حرمة الصلاة بدون القناع».

٨. علل الشرائع، ص ٥٦٥، ح ٢، بسند عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، وراجع: الفقيه، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١٠٨٦؛ الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٥، ح ٢٢٢٥٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٢٨، ح ٢٥٤٩٦.

١٧٣ - بَابُ حَدِّ الْجَارِيَةِ الصَّغِيرَةِ^١ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ تُقْبَلَ

- ١٠٢٧٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، عَنْ أَبِي أَحْمَدَ الْكَاهِلِيِّ، وَأُظُنِّي قَدْ حَضَرْتُهُ^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ جَوْنَرِيَّةٍ^٣ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا مَخْرَمٌ تَغْسَانِي، فَأَخْمَلُهَا، فَأَقْبَلُهَا^٤؟ فَقَالَ: «إِذَا أَتَى عَلَيْهَا سِتُّ سِنِينَ، فَلَا تَضَعُهَا^٥ عَلَى^٦ حَجْرِكَ^٧».
- ١٠٢٧١ / ٢ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ^٨، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ زُرَّارَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: قَالَ: «إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ الْحُرَّةُ سِتُّ سِنِينَ، فَلَا تَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُقْبَلَهَا»^{١٠}.

١. في «بح»: - «الصغيرة».
٢. الظاهر أَنَّ جملة «وأظنني قد حضرته» من كلام عبد الله بن يحيى الكاهلي، ومعناها أَنه حضر أبا أحمد الكاهلي حين سؤاله. فعليه يروي عبد الله بن يحيى الخبر تارة بتوسط أبي أحمد الكاهلي، وأخرى مباشرة.
٣. في «بن» والوسائل: «جارية». وفي الوافي: «الجويرية: تصغير الجارية».
٤. في «م، ن، ي، خ، ب، ف، بن، جد» والوسائل: «وأقبلها».
٥. في «مرأة العقول» ج ٢٠، ص ٣٧١: «وقوله»: فلا تضعها، ظاهره الحرمة، وربما يحمل على الكراهة مع عدم الرية، كما هو ظاهر الخبر الثاني. والاحتياط في الترك.
٦. في «ن، ب، خ»: «في».
٧. حجر الإنسان - بالفتح وقد يكرس - جفئته، وهو ما دون إبطه إلى الكشح، وما بين يديه من ثوبه. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٧٠؛ المصباح المنير، ص ١٢٣ (حجر).
٨. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٦، ح ٤٥٠٦، وفيه هكذا: «وروي عبد الله بن يحيى الكاهلي قال: سأل أحمد بن النعمان أبا عبد الله^٩ فقال له: عندي جويرية... مع اختلاف يسير». الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤٧، ح ٢٢٣٠٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٢٩، ح ٢٥٤٩٩.
٩. في «م، بن، جد» وحاشية «بح» والوسائل: - «بن سماعة».
١٠. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٠، ح ١٩٢٩، بسنده عن عبد الرحمن بن بحر، عن زرارة. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٧.

١٠٢٧٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ بَغْضِ

رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: أَنَّ بَغْضَ بَنِي هَاشِمٍ دَعَاهُ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِهِ، فَأَتَى بِصَبِيَّةٍ لَهُ، فَأَذْنَاهَا أَهْلَ الْمَجْلِسِ جَمِيعاً إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا دَنَتْ مِنْهُ سَأَلَ عَنْ سِنِّهَا، فَقِيلَ: خُمْسٌ، فَتَخَاَهَا عَنْهُ^٢.

١٧٤ - بَابٌ فِي نَحْوِ ذَلِكَ

١٠٢٧٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَنِ الصَّبِيِّ: يَحْجُمُ الْمَرْأَةَ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ يُحْسِنُ^٥ يَصِفُ، فَلَا»^٦.

١٠٢٧٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

اسْتَأْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَعِنْدَهُ عَائِشَةُ وَخَفْصَةُ، فَقَالَ لَهُمَا^٧: «قُومَا، فَادْخُلَا الْبَيْتَ، فَقَالَتَا^٨: إِنَّهُ أَعْمَى، فَقَالَ: «إِنْ لَمْ يَزَكُمَا، فَإِنَّا كَمَا تَرَيَانِي»^٩.

• ح ٤٥١٠، بسند آخر، وفيه هكذا: «إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ سِتِّ سِنِينَ فَلَا يَقْبَلُهَا الْغُلَامُ» مع زيادة في آخره. وفي

التهذيب، ج ٧، ص ٤٦١، ذيل ح ١٨٤٦، بسند آخر عن أبي الحسن الماضي عليه السلام، الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤٨،

ح ٢٢٣١٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٠، ح ٢٥٥٠٠.

١. في «بخ»: «سَأَلَتْ». ٢. في المرأة: «وَلَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ جَمْعاً».

٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٤٨، ح ٢٢٣١١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٠، ح ٢٥٥٠١.

٤. في الوسائل: «إِذَا».

٥. في المرأة: «قَوْلُهُ عليه السلام: إِنْ كَانَ يُحْسِنُ، أَيِ يَمَيِّزُ بَيْنَ الْحَسَنَةِ وَالْقَبِيحَةِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْضَرُورَةِ».

٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١٥، ح ٢٢٢٥٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٣، ح ٢٥٥١٣.

٧. في «جت»: «- وَلَهُمَا». ٨. في «ن»: «وَقَالَتْ».

٩. في امرأة العقول، ج ٢٠، ص ٣٧٢: «الْمَشْهُورُ حُرْمَةُ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْأَجْنَبِيِّ مُطْلَقاً، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ، وَمِنْ الْأَصْحَابِ مَنْ اسْتَشْنَى الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ، وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ نَظْراً إِلَى الْعَادَةِ الْقَدِيمَةِ وَخُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الرِّجَالِ مِنْ

١٧٥ - بَابُ الْمَرْأَةِ يُصِيبُهَا الْبَلَاءُ فِي جَسَدِهَا فَيُعَالِجُهَا الرَّجَالُ^٢

١٠٢٧٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ يُصِيبُهَا الْبَلَاءُ فِي جَسَدِهَا : إِمَّا كَسْرٌ أَوْ^٣ جَزَاحٌ فِي مَكَانٍ لَا يَصْلُحُ النَّظَرُ إِلَيْهِ ، وَيَكُونُ الرَّجَالُ^٤ أَزْفَقَ^٥ بِلَعَلِّهِ مِنْ النِّسَاءِ : أَيْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ^٦ إِلَيْهَا^٧ ؟

قَالَ^٨ : «إِذَا اضْطَرَّتْ^٩ إِلَيْهِ^{١٠} ، فَيُعَالِجُهَا^{١١} إِنْ شَاءَتْ^{١٢} .»

١٧٦ - بَابُ التَّسْلِيمِ عَلَى النِّسَاءِ

١٠٢٧٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٣} ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَسْعَدَةَ بِنِ صَدَقَةَ :

« غير ضرورة شديدة . ويمكن حمل هذا الخبر على الاستحباب ؛ هذا إذا لم تكن ريبة وشهوة ، وإلا فلا ريب في التحريم .»

١٠ . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٨١٦ ؛ ٢٢٢٥٨ : الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ٢٣٢ ، ح ٢٥٥٠٨ ؛ البحار ، ج ٢٢ ، ص ٢٤٤ ، ح ٢ .

١ . في «بح» : «تصيبها» . ٢ . في «بح» : «الرجل» .

٣ . في «بن ، جد» ، وحاشية «ن» والوسائل : «وإمّا» . ٤ . في «بن» والوسائل : «يكون» بدون الواو .

٥ . في «ن ، جد» ، وحاشية «جت» والوافي والوسائل : «الرجل» .

٦ . في «بف» : «أوفق» . ٧ . في الوسائل : «النظر» بدل «أن ينظر» .

٨ . في «جت» : «+ إذا اضْطَرَّتْ» . وفي الوافي : «+ إذا اضْطَرَّتْ إليه» .

٩ . في «بف ، جت» والوافي : «فقال» . ١٠ . في «بن» : «- إليه» .

١١ . في «ن ، بخ ، بف ، جد» ، وحاشية «جت» والوافي : «فليعالجها» . وفي «م» : «فيعالجها» . وفي حاشية «بخ» والوسائل : «فليعالجها» .

١٢ . راجع : قرب الأستاذ ، ص ٢٢٧ ، ح ٨٨٨ ؛ مسائل علي بن جعفر ، ص ١٦٦ . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٨٢١ ، ح ٢٥٥١٢ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ٢٣٣ ، ح ٢٥٥١٢ .

١٣ . هكذا في «م ، ن ، بخ ، بف ، بن ، جت ، جد» و ظاهر الوافي والوسائل . وفي المطبوع : «+ (عن أبيه)» . والصواب ما أثبتناه كما تقدم ذيل ح ١٦٦ .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَا تَبْدُؤُوا النِّسَاءَ بِالسَّلَامِ، وَلَا تَدْعُوهُنَّ إِلَى الطَّعَامِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ عليه السلام قَالَ: النِّسَاءُ عَيٌّ^١ وَعَوْرَةٌ^٢، فَاسْتَرُوا عَيْتَهُنَّ بِالسُّكُوتِ، وَاسْتَرُوا عَوْرَاتِهِنَّ بِالْبَيْتِ^٣».

٢٧٧/١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُسَلِّمُ عَلَى الْمَرْأَةِ^٤».

٢٧٨/١. ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام يُسَلِّمُ عَلَى النِّسَاءِ، وَيَزْدُذُنُ^٥

١. في امرأة العقول، ج ٢٠، ص ٣٧٣: «العي: العجز عن البيان، أي لا يمكنهن التكلم بما ينبغي في أكثر المواطن، فاسعوا في سكوتهن؛ لئلا يظهر منهن ما تكرهونه؛ فالمراد بالسكوت سكوتهن. ويحتمل أن يكون المراد سكوت الرجال المخاطبين وعدم التكلم معهن؛ لئلا يتكلمن بما يؤذيهم». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٥ (عي).

٢. في المرأة: «العورة ما يستحي منه وينبغي ستره، ويدل على لزوم منعه من الخروج عن البيوت من غير ضرورة، إما وجوباً مع خوف الفتنة، أو نظرهم إلى الرجال على تقدير الحرمة، أو استجاباً في غير تلك الصورة». وراجع: النهاية، ج ٣، ص ٣١٨ (عور).

٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤٥، ح ٢٢٣٠٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٤، ح ٢٥٥١٦.

٤. في «جد» - «أنه». ٥. في «جت»: «لا يسلم».

٦. في الوافي، ج ٥: «ينبغي أن يحمل على ما إذا كانت شابة يتخوف أن يعجب صوتها، دون المحارم والعجائز، توفيقاً بينه وبين سابقه». وفي الوافي، ج ٢٢: «ينبغي تقيده بما يأتي». والمراد بالسابق وبما يأتي هو الحديث ١٠٢٧٨ هنا.

وفي المرأة: «لعله محمول على الكراهة، مع تخصيصها بالشابة منهن، كما يدل عليه الخبر الآتي، واختاره بعض الأصحاب كالمحقق الأردبيلي قدس روحه. وظاهر بعض الأصحاب أن استماع صوتها حرام، وأنه عورة، وأن سلامها على الأجنبية حرام، وكذا سلامه عليها، وأن الجواب في صورتين غير مشروع؛ لأن الشارع لا يأمر بردة الجواب عن الحرام، وليس ذلك بتحية شرعاً. وقال المحقق المذكور: لا يظهر عندي وجه لهذا القول». وراجع: مجمع الفائدة والبرهان، ج ٣، ص ١٢٠.

٧. الوافي، ج ٥، ص ٦٠٠، ح ٢٦٦٩؛ ج ٢٢، ص ٤٥، ح ٢٢٣٠٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٤، ح ٢٥٥١٧.

٨. في «بح، بف، جد»: «ويردون». وفي الوافي: «والسلام».

عَلَيْهِ^١، وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُسَلِّمُ عَلَى النِّسَاءِ، وَكَانَ يَكْرِهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى الشَّابَّةِ مِنْهُنَّ، وَيَقُولُ: أَتَخَوَّفُ أَنْ يَعْجِبَنِي^٢ صَوْتُهَا، فَيَدْخُلَ^٣ عَلَيَّ أَكْثَرَ مِمَّا طَلَبْتُ^٤ مِنْ الْأَخْرِ^٥.

١٠٢٧٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: النِّسَاءُ عَنِّي وَعَوْرَةٌ^٦، فَاسْتُرُوا الْعَوْرَاتِ بِالْبُيُوتِ، وَاسْتُرُوا الْعِيَّ بِالسُّكُوتِ^٧».

١٧٧ - بَابُ الْغَيْزَةِ

١٠٢٨٠ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى^٨،

١. في الوسائل، ح ١٥٦٨٥ والبحار والكافي، ح ٣٦٥٧ والفقيه: + «السلام».
٢. في «بحر» والبحار: «أَنْ تَعْجِبَنِي».
٣. في الوافي والفقيه: + «مَنْ الْإِثْمِ».
٤. في الوسائل، ح ١٥٦٨٥ والبحار والفقيه والكافي، ح ٣٦٥٧: «أُطْلِبَ».
٥. في الفقيه: «إِنَّمَا قَالَ ﷺ ذَلِكَ لَغَيْرِهِ، وَإِنْ عَبَّرَ عَنْ نَفْسِهِ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ أَيْضاً التَّخَوُّفَ مِنْ أَنْ يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّهُ يَعْجِبُهُ صَوْتُهَا فَيَكْفُرَ، قَالَ: وَلِكَلَامِ الْأُئِمَّةِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - مَخَارِجَ وَجُوهٍ لَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ».
٦. الكافي، كتاب العشرة، باب التسليم على النساء، ح ٣٦٥٧. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٩، ح ٤٦٣٤، معلقاً عن ربعي بن عبد الله، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٤٥، ح ٢٢٣٠٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٧٦، ح ١٥٦٨٥؛ وج ٢٠، ص ٢٣٤، ح ٢٥٥١٨؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣٣٥، ح ١٦.
٧. في «جد» وحاشية «بن» والأُمالي للطوسي، ص ٦٦٢: «وعورات».
٨. في الوافي: «الْعَمَى بِالْكَلَامِ: الْعَجْزُ مِنْهُ وَعَدَمُ الْإِهْتِدَاءِ لَوَجْهِ الْمَطْلُوبِ فِيهِ، وَكَانَ الْمُرَادُ بِسْتُرْعِيَّتِهِنَّ بِالسُّكُوتِ عَدَمُ مُقَابَلَةِ كَلَامِهِنَّ بِالْجَوَابِ وَالْعَفْوُ عَنْ سَقَطَاتِ أَلْفَاظِهِنَّ». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٥ (عبي).
٩. الأُمالي للطوسي، ص ٦٦٢، المجلس ٣٥، ح ٢٦، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم. الجعفریات، ص ٩٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف. الأُمالي للطوسي، ص ٥٨٤، المجلس ٢٤، ح ١٤، بسند آخر عن فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن جدها علي بن أبي طالب عليه السلام عن النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٣، ص ٣٩٠، ح ٤٣٧٢، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٩٦، ح ٢٢١٩٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٦٦، ذيل ح ٢٥٠٥١.
١٠. في «م»، بن، جلد: - «وبن عيسى».

عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - غَيُورٌ^١ يُحِبُّ كُلَّ غَيُورٍ^٢، وَلْيَغْزِرْهُ^٣ حَرَمَ الْفَوَاحِشِ^٤: ظَاهِرَهَا وَبَاطِنَهَا»^٥.

٥٣٦/٥

٢٨١/٢. عَنْهُ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، عَنْ حَبِيبِ الْخُثْعَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا لَمْ يَغْرِ الرَّجُلُ، فَهُوَ مِنْكُوسُ الْقَلْبِ^٧»^٨.

٢٨٢/١٠. عَنْهُ^٩؛ وَ^{١٠} مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى

١. في مرأة العقول، ج ٢٠، ص ٣٧٥: «قوله عليه السلام: غيور، قال في النهاية: وهو فاعول من الغيرة، وهي الحمية والأففة، يقال: رجل غيور وامرأة غيور بلاهاء؛ لأنَّ فعولاً يشترك فيه المذكَّر والمؤنَّث، وفي رواية: إني امرأة غيورة، وهي فعلى من الغيرة. انتهى. وقيل: الغيرة عبارة عن تغَيَّر القلب وهيجان الحفيظة بسبب هتك الحرم، وهذا على الله تعالى مستحيل، فهو كناية عن منعه الفواحش والمبالغة فيه مجازاً؛ لأنَّ الغيور يمنع حريمه. وقيل: الغيرة: حمية وأنفة، وغيوره تعالى محمولة على المبالغة في إظهار غضبه على من يرتكب الفواحش وإنزال العقوبة. وراجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٠١ (غير).

٢. في الوافي: «الغيرة» بدل «كل غيور». ٣. في «بن» والوسائل: «ومن غيرته».

٤. في «بخ»: «+ منها».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ١١، ضمن الحديث الطويل ٤٩٦٨؛ والأُمالي للصدوق، ص ٤٢٧، المجلس ٦٦، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. وراجع: تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٦، ح ٣٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٣، ح ٢٢١١٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٣، ح ٢٥٢٨٣.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧. في المرأة: «قوله عليه السلام: منكوس القلب، أي يصير بحيث لا يستقر فيه شيء من الخير، كالإبناء المكبوب. أو المراد بنكس القلب تغَيَّر صفاته وأخلاقه التي ينبغي أن يكون عليها».

٨. المحاسن، ص ١١٥، كتاب عقاب الأعمال، ح ١١٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن علي عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ مِنَ الْمُؤْمِنِ، فَلْيَغْرِ مِنْ لَا يَغَارُ، فَإِنَّهُ مِنْكُوسُ الْقَلْبِ». الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٤، ح ٢٢١١٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٣، ح ٢٥٢٨٤.

٩. في «ن، بخ، بف»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

١٠. في «م، ن، بخ، بف، بن، جت، جد»: «عن» بدل الواو. وفي الطبعة الحجرية: «وعن».

جَمِيعاً^١، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُغِيرَ^٢ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ، أَوْ بَغَضَ مَنَاكِجَهُ مِنْ مَمْلُوكِهِ^٣، فَلَمْ يَغْزِ، وَلَمْ يُغَيِّرْ، بَعَثَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ طَائِراً يُقَالُ لَهُ: الْقَفَنْدَرُ^٤، حَتَّى يَسْقُطَ عَلَى عَارِضَةٍ^٥ بَابِهِ، ثُمَّ يُنْمِلُهُ^٦ أَرْبَعِينَ يَوْماً، ثُمَّ يَهْتِفُ^٧ بِهِ: إِنَّ اللَّهَ غَيَّورٌ يُحِبُّ كُلَّ غَيَّورٍ، فَإِنْ هُوَ غَارَ وَغَيَّرَ، وَأَنْكَرَ^٨ ذَلِكَ فَانْكِرْهُ^٩، وَإِلَّا طَارَ حَتَّى يَسْقُطَ عَلَى رَأْسِهِ، فَيَخْفِقُ^{١٠} بِجَنَاحَيْهِ عَلَى عَيْنَيْهِ^{١١}، ثُمَّ يَطِيرُ عَنْهُ، فَيَنْزِعُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ^{١٢} رُوحَ الْإِيمَانِ، وَتُسَمَّى^{١٣} الْمَلَائِكَةُ الدِّيُّوْتُ^{١٤}».

«و لا ريب في وقوع السهو في ما ورد في أكثر النسخ. والصواب إما ما ورد في المطبوع، أو ما ورد في الطبعة الحجرية، والأقوى هو الأول؛ لعدم معهودية هذا النوع من العطف في الأسناد المحولة في الكتاب. وما ورد في الوسائل من «عنهم عن ابن خالد وعن محمد بن يحيى...» لا يوجب ترجيح «وعن»؛ فإن دأب الشيخ الحر في الأسناد المحولة تبديل «و» بـ «وعن» للتأكيد على وقوع التحويل في السند. فعليه، في السند تحويل بعطف «محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى» على «عدة من أصحابنا» وقد حذف تعليقاً عن أحمد بن محمد بن خالد المعبر عنه بالضمير.

١. في «بف» والوسائل: - «جميعاً». ٢. في «بج، بف، جد»: «غير».

٣. في «بج، جت» والوافي: «مملوكته».

٤. في «بف»: «القنندر». والقنندر، كسمندر: القبيح المنظر، أو الصغير الرأس، أو الضخم الرجل. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١١٢ (قنندر).

٥. العارضة: الخشبة العليا التي يدور فيها الباب. القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٧٤ (عرض).

٦. في المرأة: «لعل نداءه كناية عن هدايته وإلقائه على قلبه ما يوجب الردع عن ذلك».

٧. في الوسائل: «فأنكر».

٨. في «بج، بف» وحاشية «جت»: «وأكبره». وفي الوافي: «فأكبره». وفي حاشية «بج»: «وأنكره». وفي الوسائل: - «فأنكره».

٩. قال الخليل: «الْخَفَقُ: ضَرْبُ الشَّيْءِ بِالْذَّرَّةِ، أَوْ بِشَيْءٍ عَرِضٍ». وقال ابن منظور: «خَفَقَهُ بِالسَّيْفِ وَالسُّوْطِ وَالذَّرَّةُ يُخَفِّقُهُ وَيَخَفِّقُهُ خَفَقًا: ضَرَبَهُ بِهَا ضَرْبًا خَفِيفًا». ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٠٨؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٨٢ (خفق).

١١. في الوسائل: «بعد ذلك منه» بدل «منه بعد ذلك».

١٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٣، ح ٢٢١١٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٣، ح ٢٥٢٨٥.

١٠٢٨٣ / ٤ . ابْنُ مَحْبُوبٍ^١، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ^٣ غَيُورًا، وَأَنَا أُغَيِّرُ مِنْهُ^٤، وَجَدَعُ^٥ اللَّهُ أَنْفَ مَنْ لَا يَغَارُ^٦ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ^٧».

١٠٢٨٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ يَقُولُ: «إِنَّ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ: الْقَفَنْدَرُ^٩، إِذَا ضَرَبَ فِي مَنْزِلِ الرَّجُلِ^{١٠} أَرْبَعِينَ صَبَاحًا^{١١} بِالنَّبْرِيطِ^{١٢}، وَدَخَلَ عَلَيْهِ الرَّجَالُ، وَضَعَ ذَلِكَ الشَّيْطَانُ كُلَّ عُضْوٍ مِنْهُ عَلَى مِثْلِهِ مِنْ صَاحِبِ النَّبْتِ، ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ نَفْحَةً، فَلَا يَغَارُ^{١٣} بَعْدَ هَذَا^{١٤} حَتَّى تَوُتَى^{١٥} نِسَاؤُهُ، فَلَا يَغَارُ^{١٦}».

١. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقتين المتقدمين.

٢. في الفقيه: «أبي».

٣. في المحاسن: «غيور» بدل «أغير منه».

٤. في «م»، بف، جد: «وجدع». وفي الفقيه: «وأرغم». والجدع: قطع الأنف والأذن واليد والشفه، قال ابن الأثير: «وهو بالأنف أخَصُّ، فإذا أُطْلِقَ غلب عليه، يقال: رجل أجْدَع ومجدوع، إذا كان مقطوع الأنف». الصحاح، ج ٣، ص ١١٩٣: النهاية، ج ١، ص ٢٤٦ (جدع). وفي المرأة: «الجدع: قطع الأنف، ولعله كناية عن الإذلال». ٥. في «م»، بن، جد: وحاشية «بج»: «لم يغر».

٦. في الفقيه: «والمسلمين». وفي المحاسن: «من المؤمنين والمسلمين».

٧. المحاسن، ص ١١٥، كتاب عقاب الأعمال، ح ١١٧، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن رجل، عن أبي عبد الله^٨ عن النبي ﷺ. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤٤، ح ٤٥٤٠، مرسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٤٤، ح ٢٢١١٥: الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٤، ذيل ح ٢٥٢٨٨.

٨. في «بج»: «القفندر».

٩. في الوافي: «رجل».

١٠. في الوافي والكافي، ح ١٢٣٩٨: «يوماً».

١١. قال الخليل: «البريط: معزب، وهو من ملاهي العجم». وقال ابن الأثير: «البريط: ملهات تشبه العود، وهو فارسي معزب، وأصله: بریت؛ لأن الضارب به يضعه على صدره، واسم الصدر: بر». ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٤٥: النهاية، ج ١، ص ١١٢ (بريط). ١٢. في «بف»: «ولا يغار».

١٣. في الوافي: «بعدها».

١٤. في «بج»: «بن».

١٥. الكافي، كتاب الأشربة، باب الغناء، ح ١٢٣٩٨، بسند آخر عن إسحاق بن جرير. الوافي، ج ١٧، ص ٢١٣، ح

١٠٢٨٥ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى،

عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

٥٣٧/٥ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، نُبِئْتُ أَنَّ نِسَاءَكُمْ يَذَافِعْنَ الرِّجَالَ فِي الطَّرِيقِ، أَمَا تَسْتَحْيُونَ؟»^٢.

١٠٢٨٦ / ٧ . وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: أَمَا تَسْتَحْيُونَ؟»^٣، وَلَا

تَغَارُونَ؟ نِسَاءَكُمْ يَخْرُجْنَ إِلَى الْأَسْوَاقِ، وَيَزَاحِمْنَ الْعُلُوجَ»^٤.

١٠٢٨٧ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ ابْنِ

مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^٥، وَلَا يَزَكِّيهِمْ^٦، وَلَهُمْ

عَذَابٌ أَلِيمٌ: الشَّيْخُ الزَّانِي، وَالذَّيْثُ^٧، وَالْمَرْأَةُ^٨ تَوَطَّيْ^٩ فِرَاشَ زَوْجِهَا^{١٠}»^{١١}.

١٧١٤٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٣، ح ٢٥٢٨٦.

١. في «م، ن، بح، بف، جت» والوسائل: «أما تستحون».

٢. المحاسن، ص ١١٥، كتاب عقاب الأعمال، ذيل ح ١١٦، عن غياث بن إبراهيم، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٥، ح ٢٢١١٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٥، ح ٢٥٥٢٠.

٣. في «ن، بح، بخ، بف، جت»؛ «أما تستحون». ٤. في «ن»؛ «+ على».

٥. «الْعُلُوجُ»: جمع العُلُج، وهو الرجل من كَفَّارِ الْعِجَم، والرجل القوي الضخم. راجع: «المصالح، ج ١، ص ٣٣٠؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٨٦ (علج)». وفي المرأة: «وفيه النهي عن تمكين الرجال النساء في الخروج، ولعله محمول على غير الضرورة».

٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٥، ح ٢٢١٢٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٥، ح ٢٥٥٢١.

٧. في الكافي، ح ١٠٣١٦ والمحاسن وثواب الأعمال: «- يوم القيامة». وفي الفقيه: «+ ولا ينظر إليهم».

٨. في الوسائل، ح ٢٥٧٠٩ والكافي، ح ١٠٣١٦ والمحاسن وثواب الأعمال: «منهم المرأة» بدل «الشيخ الزاني» والديوث والمرأة.

٩. في المحاسن وثواب الأعمال: «+ على».

١٠. في المرأة: «قال في النهاية: في حديث النساء: ولكم عليهن أن لا يوطين فرشكم أحداً تكرهونه، أي لا يأذن لأحد من الرجال الأجانب أن يدخل عليهن فيتحدث إليهن، وكان ذلك من عادة العرب أنهم لا يعدونه ربية ولا

٩ / ١٠٢٨٨ . أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١ ، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « حُرِّمَتِ الْجَنَّةُ عَلَى الدِّيُوثِ »^٢ .

١٠ / ١٠٢٨٩ . أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٣ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٤ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُبَيْسَةَ ، عَنْ

عَبَّادِ بْنِ زَيْدٍ الْأَسَدِيِّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام :

وَأَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيُّ ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام :^٥ « أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ^٦ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى الْحَسَنِ :

« يرون به بأساً ، فلما نزلت آية الحجاب نهوا عن ذلك . انتهى . وأقول : سيأتي في الأخبار ما يدل على أنه كناية عن الزنى في فرش أزواجهن » . وراجع : النهاية ، ج ٥ ، ص ٢٠١ (وطأ) .

١١ . الكافي ، كتاب النكاح ، باب الزانية ، ح ١٠٣١٦ . وفي المحاسن ، ص ١٠٨ ، كتاب عقاب الأعمال ، ح ٩٧ ، عن عثمان بن عيسى . ثواب الأعمال ، ص ٣١٢ ، ح ٥ ، بسنده عن أحمد بن محمد . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٢١ ، ح ٤٩٨٣ ، معلقاً عن ابن مسكان . الكافي ، كتاب الإيمان والكفر ، باب الكبير ، ح ٢٥٧٣ ، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله ﷺ ، مع اختلاف . راجع : الفقيه ، ج ٤ ، ص ٢١ ، ح ٤٩٨٢ ؛ وثواب الأعمال ، ص ٢٦٥ ، ح ١٢ ؛ وتفسير الميكنسي ، ج ١ ، ص ١٧٩ ، ح ٦٧ و ٦٨ . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٧٦٥ ، ح ٢٢١٢١ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ٢٣٦ ، ح ٢٥٥٢٢ ؛ وص ٣١٤ ، ح ٢٥٧٠٩ .

١ . في « بن » والوسائل : - « بن محمد » .

والسند معلق على سابقه . ويروي عن أحمد بن محمد ، عدّة من أصحابنا .

٢ . الخصال ، ص ٣٧ ، باب الاثنين ، ح ١٥ ، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله ﷺ . الفقيه ، ج ٣ ، ص ٤٤٤ ، ح ٤٥٤٢ ، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام ، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٧٦٥ ، ح ٢٢١٢٢ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ٢٣٦ ، ح ٢٥٥٢٣ .

٣ . هكذا في « ن » ، يخ ، بف ، جد . وفي « م » ، بن ، جت ، والمطبوع والوسائل : « أبو علي » .

والصواب ما أثبتناه ، كما تقدّم ذيل ح ١٠١٨٠ . ٤ . في « ن » ، يخ ، بف ، وحاشية « جت » : « أصحابنا » .

٥ . هكذا في « يخ » . وفي « م » ، ن ، يخ ، بف ، بن ، جت ، جد ، والمطبوع والوسائل والوافي : « عبادة » . والصواب ما أثبتناه ، كما تقدّم ذيل ح ٩٥٠٠ .

٦ . وقوع التحويل في السند وجود الطريقين المستقلين إلى أمير المؤمنين عليه السلام واضح .

٧ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل . وفي المطبوع والوافي : « + قال » .

٨ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل . وفي المطبوع : « - قال » .

إِيَّاكَ وَالتَّغَايُرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ^١ الْغَيْرَةَ؛ فَإِنَّ^٢ ذَلِكَ يَدْعُو الصَّحِيحَةَ مِنْهُمْ إِلَى السَّقَمِ، وَلَكِنْ أَحْكِمَ أَمْرَهُمْ، فَإِنْ رَأَيْتَ غَيْباً فَعَجِّلِ التَّكْيِيرَ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَإِنْ^٣ تَعَيَّنَتْ مِنْهُمْ^٤ الرِّيبُ^٥ فَيَعْظَمُ^٦ الدَّنْبُ، وَيَهْوَنُ^٧ الْعُتْبُ^٨.^٩

١٧٨ - بَابُ أَنَّهُ لَا غَيْرَةَ فِي الْحَلَالِ

١٠٢٩٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا غَيْرَةَ فِي الْحَلَالِ بَعْدَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَا تُخْدِنَا شَيْئاً حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكُمَا، فَلَمَّا أَتَاهُمَا^{١١} أَذْخَلَ رِجْلَيْهِ بَيْنَهُمَا فِي الْفَرَّاشِ^{١٢}».^{١٣}

٥٣٨/٥

١. في «بح»: «مواضع».

٢. في «بخ، بف»: «فَإِنَّ».

٣. في «ن، بن، جت، جد»، والوافي والمرأة والوسائل: «بِأَنَّ».

٤. في «بخ»: «تعايت». وفي «بف»: «تغايبت». وفي «بح»: «تغايبت». وفي «م، ن، بن، جت، جد»، والوافي والمرأة والوسائل: «تعايت».

٥. في «بف»: «منهم».

٦. في «م، ن، بخ، بن، جت، جد»، والوسائل: «البرية». وفي الوافي: «البرينة».

٧. في الوافي: «فتعظم».

٨. في الوافي: «و تهون».

٩. في «بخ، بف»: «العيب». وفي الوافي: «التعب».

١٠. تحف العقول، ص ٨٥، ضمن الحديث: خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١١٦، ضمن الحديث: نهج البلاغة، ص ٤٠٥، ضمن الرسالة ٣١، وفيهما إلى قوله: «يدعو الصحيحة منهم إلى السقم» وفي كلها عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٦، ح ٢٢١٢٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٧، ح ٢٥٥٢٤.

١١. في «م، بن، جد»: «انتهيا».

١٢. في الوافي: «يعني بهما علياً وفاطمة عليهما السلام أوّل ما تلاقيا». وفي مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٧٩: «قوله ﷺ: بعد قول رسول الله ﷺ، أي قوله ﷺ لعلي وفاطمة صلوات الله عليهما: لا تحدثا شيئاً حتى أرجع إليكما، فلما أتاهما أدخل رجليه بينهما في الفراش، للبركة واليمن، أو غير ذلك من الحكم والمصالح».

١٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٦٦، ح ٢٢١٢٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٨، ح ٢٥٥٢٧؛ البحار، ج ٤٣، ص ١٤٤، ح ٤٥.

١٧٩- بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْعِيدَيْنِ

١٠٢٩١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ؟

فَقَالَ: «لَا، إِلَّا عَجُوزًا^١ عَلَيْهَا مَنْقَلَاهَا^٢» يَغْنِي الْخَفَيْنِ^٣.

١٠٢٩٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ؟

فَقَالَ: «لَا، إِلَّا امْرَأَةً مُسِنَّةً^٤».

١٨٠- بَابُ مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ وَهِيَ طَامِثٌ^٥

١٠٢٩٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ^٦، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ

١. في «م» بح، بن، جدة، والوسائل والمعاني: «العجوز».

٢. المنقل، كمقعد: الخُفُّ الخلق، والنعل الخلق المرفُوع. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٥ (نقل).

٣. معاني الأخبار، ص ١٥٥، ح ١، بسنده عن ابن فضال، عن علي بن يعقوب، عن مروان بن مسلم. الوافي، ج ٩، ص ١٢٩٤، ح ٨٢٦٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٨، ح ٢٥٥٢٨.

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٥، ح ١٩٥١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٩، ص ١٢٩٤، ح ٨٢٦٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٨، ح ٢٥٥٢٩.

٥. «الطامث»: الحائض، وبعضهم يزيد عليه أول ما تحيض. المصباح المنير، ص ٣٧٧ (طمٹ).

٦. في «بن» والوسائل، ح ٢٥٧٣٦: «عباد». وهو سهو؛ فقد روى منصور بن يونس عن إسحاق بن عمار في أسناد

عَمْرُو، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: مَا لِصَاحِبِ الْمَرْأَةِ الْخَائِضِ مِنْهَا؟

فَقَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ^١ مَا عَدَا الْقَبْلَ^٢ بِعَيْنِهِ^٣».

٢/١٠٢٩٤. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ

بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْخَائِضِ: مَا يَجِلُّ لِزَوْجِهَا مِنْهَا؟

٥٣٩/٥

قَالَ: «مَا دُونَ الْفَرْجِ^٦».

الكتب الأربعة وغيرها - أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٤٥٢ و ٦١١٤ و ٦١٢٨ و ٩١٢٤ - وأما إسحاق بن عباد فلم نجد في أصحابنا من يسمي بهذا الاسم.

ثم إن الخبر ورد في الاستبصار، عن محمد بن إسماعيل عن منصور بن يونس بزرع عن إسحاق بن عمار عن عبد الكريم بن عمرو. ولم نجد رواية إسحاق بن عمار عن عبد الكريم بن عمرو - بعنوانه المختلفة - في موضع آخر، وقد روى إسحاق بن عمار عن عبد الملك بن عمرو في الكافي، ح ٥٠٧٦.

١. في «م»: + «منها». ٢. في الوسائل، ح ٢٢٤٨: + «منها».

٣. في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٨١: «يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْاسْتِمْتَاعِ بِمَا عَدَا الْقَبْلَ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً عَلَى جَوَازِ الْاسْتِمْتَاعِ مِنْهَا بِمَا فَوْقَ السَّرَّةِ وَتَحْتَ الرِّكْبَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي مَا بَيْنَهُمَا خِلا مَوْضِعِ الدَّمِ، فَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى جَوَازِ الْاسْتِمْتَاعِ بِهِ أَيْضاً. وَقَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى ﷺ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ: لَا يَحِلُّ الْاسْتِمْتَاعُ مِنْهَا إِلَّا بِمَا فَوْقَ الْمَنْزَرِ، وَمِنْهُ الْوُطِيُّ فِي الدَّبْرِ». لم نثر على الرسالة، نعم نقل عنها العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٤٦.

٤. التهذيب، ج ١، ص ١٥٤، ح ٤٣٧، بسنده عن محمد بن إسماعيل، عن منصور بن بزرع، عن إسحاق بن عمار: الاستبصار، ج ١، ص ١٢٨، ح ٤٣٨، بسنده عن محمد بن إسماعيل، عن منصور بن يونس بزرع، عن إسحاق بن عمار، عن عبد الكريم بن عمرو. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٣٥، ح ٢٢٠٤٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٢١، ح ٢٢٤٨؛ وج ٢٠، ص ٣٢٦، ح ٢٥٧٣٦. ٥. في الوسائل، ح ٢٥٧٣٧: + «المرأة».

٦. في المرأة: «قوله ﷺ: مَا دُونَ الْفَرْجِ، الظاهر انصرافه إلى المعتاد وإن كان بحسب اللغة يشمل الدبر».

٧. التهذيب، ج ١، ص ١٥٤، ح ٤٣٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢٩، ح ٤٣٩، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٠، ذيل ح ٣٢٩، عن عيسى بن عبد الله، عن أبي عبد الله ﷺ؛ وفيه، ص ٢٣٢، ذيل ح ٧٨، عن عيسى بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ٩٦، ذيل ح ٢٠٠، وفي كُتْلِ الْمَصَادِرِ مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١، ص ١٥٤، ح ٤٣٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٢٨، ح ٤٣٧؛ الوافي، ج ٢٢، ص ٧٣٥، ح ٢٢٠٤٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٢١، ح ٢٢٤٩؛ وج ٢٠، ص ٣٢٦، ح ٢٥٧٣٧.

١٠٢٩٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ دَاوُدَ الرُّقَيْي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ؟

فَقَالَ^١: «مَا دُونَ الْفَرْجِ»^٢.

١٠٢٩٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَالْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنَ الْمَرْأَةِ وَهِيَ حَائِضٌ؟

قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ غَيْرِ الْفَرْجِ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا الْمَرْأَةُ لَعْنَةُ الرَّجُلِ»^٥.

١٠٢٩٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ

عُذَافِرِ الصُّيْرَفِيِّ^٦، قَالَ:

١. هكذا في «م»، بخ، يف، بن، جت، جده، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٣٦، ح ٢٢٠٤٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٢١، ح ٢٢٥٠.

٣. في «م»، بن، جده، والوسائل -: «وبن الخطاب».

٤. في حاشية «م»، بن: «إن».

٥. راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب إكرام الزوجة، ح ١٠١٧٩؛ وفيه، باب نوادر، ح ١٠٣٦٥؛ وقرب الإسناد،

ص ٦٩، ح ٢٢٣؛ والجعفریات، ص ٩١. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٣٦، ح ٢٢٠٤٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ٢٢٥١.

٦. ورد الخبر في علل الشرائع عن الحسن بن عطية عن ابن أبي عذافر الصيرفي، والمذكور في البحار، ج ٧٨،

ص ٨٦ نقلاً من العلل هو عذافر الصيرفي وهو الصواب؛ فإننا لم نجد ابن أبي عذافر أو أبا عذافر في موضع.

وأما عذافر الصيرفي، فهو عذافر بن عيسى الصيرفي المذكور في كتب الرجال، وتقدم في ح ٨٥٤٩ رواية

الحسن بن عطية عن عذافر عن أبي عبد الله ﷺ. راجع: رجال البرقي، ص ٤٦؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٣، الرقم

١٣٦٤؛ رجال النجاشي، ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٦.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «تَرَى هَؤُلَاءِ الْمَشْوَهِينَ^١ خَلَقَهُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ.
قَالَ: «هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَبَاؤُهُمْ^٢ يَأْتُونَ^٣ نِسَاءَهُمْ فِي الطَّمْثِ»^٤.

١٨١ - بَابُ مُجَامَعَةِ الْحَائِضِ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ

١٠٢٩٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ يَنْقَطِعُ عَنْهَا^٥ دَمُ الْخَيْضِ^٦ فِي آخِرِ أَيَّامِهَا، قَالَ: «إِذَا أَصَابَ زَوْجَهَا شَبَقٌ^٧، فَلْيَأْمَرْهَا^٨، فَلْتَغْتَسِلَ^٩، فَرَجَّهَا^{١٠}، ثُمَّ يَمْسُهَا إِنْ شَاءَ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ»^{١١}.

١. في الوسائل والعلل: «وفي». والتشويه: التقيح؛ من الشَّوْه، وهو قبح الخلقة. وفي المرأة: «تشويه الخلق»: تقيحه، كالسواد ونحوه، أو البرص والجذام، كما يدلُّ عليه ما رواه الصدوق عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من جامع امرأته وهي حائض، فخرج الولد مجذوماً أو أبرص فلا يلومنَّ إلا نفسه». والتعميم أولى. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٠١؛ ج ٣، ص ٤٠٤، ح ٤٤١٣؛ المصباح المنير، ص ٣٢٨ (شوه).
٢. في «بف» - «أبأؤهم». ٣. في الوافي: «يأتي أبأؤهم».
٤. علل الشرائع، ص ٨٢، ح ١، بسنده عن الحسن بن عطية، عن ابن أبي عذافر الصيرفي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٠٢، مراسلاً مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧١٩، ح ٢٢٠٠٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣١٧، ح ٢٢٣٨.
٥. في الوسائل والتهذيب، ح ٤٧٥؛ «والدم».
٦. في «بج، بف، جت» والتهذيب، ح ٤٧٥ و ٤٧٧: «والحيضة».
٧. الشَّبَقُ: شدة الغلظة وطلب النكاح. والغلظة: شهوة الضراب، أو هيجان شهوة النكاح من الرجل والمرأة وغيرهما. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٤١؛ المصباح المنير، ص ٣٠٣ (شبق)؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٣٩ (غلم).
٨. في «م، ن، بغ، بف» والوسائل والتهذيب، ح ٤٧٥ و ٤٧٧ والاستبصار: «فلتغسل». وفي التهذيب، ج ٧: «وأن تغتسل».
٩. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٦، ح ١٩٥٢، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤٧٥ و ٤٧٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٥، ح ٤٦٣، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٣٩، ح ٢٢٠٥٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ٢٢٦٠.

٢/١٠٢٩٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الطَّاطَرِيِّ.

03. / 0

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَائِضِ تَرَى الطُّهْرَ، وَيَقَعُ

بِمَا زَوَّجَهَا؟^٢

قَالَ: «لَا بَأْسَ، وَالْغُسْلُ أَحَبُّ إِلَيَّ».^٤

١٨٢ - بَابُ مَحَاشٍ ۝ النِّسَاءِ

١٠٣٠٠ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ،

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي أُعْجَازِهِنَّ؟

فَقَالَ^٧: «هِيَ لُعْبَتُكَ لَا تُؤْذِيهَا»^٨.

١. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع والوافي :- «بن جعفر».

٢. في الوافي: «أيقع بها زوجها قبل أن تغسل». وفي التهذيب، ح ٤٨١ والاستبصار، ح ٤٦٨: «أيقع عليها (الاستبصار: بها) زوجها قبل أن تغسل» كلاهما بدل «ويقع بها زوجها».

٣. في الوافي والتهذيب، ح ٤٨١ والاستبصار ح ٤٦٨: «وبعد».

٤. التهذيب، ج ١، ص ١٦٧، ح ٤٨١؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٦، ح ٤٦٨، بسندهما عن محمد بن أبي حمزة. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٦٧، ح ٤٨٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٦، ح ٤٦٧، بسند آخر عن العبد الصالح، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤٧٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٥، ح ٤٦٤، بسند آخر عن أبي عبد الله، مع اختلاف. راجع: التهذيب، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤٧٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٦، ح ٤٦٥، الوافي، ج ٢٢، ص ٧٤٥، ح ٢٢٠٦١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٢٥، ذيل ح ٢٢٦.

٥. **المَعاش:** جمع المَحْشَة، وهي الدبر، ويقال أيضاً بالسَّين المهملة. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٩٠ (حشش).

٦. الأعجاز: جمع العَجْز، وهو مؤنر الشيء، ويؤنث ويذكر، وهو للرجل والمرأة جميعاً، والعجيزة للمرأة خاصة. (المصباح، ج ٣، ص ٨٨٣ (عجز).
٧. في «بع، بف» والوسائل: «قال».

٨. في «م»، ن، بح، بن، جد، والوسائل: «فلا تؤذها». وفي «بخ»: «لا تؤذيها».

٩. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٦، ح ١٦٦٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٨٧٦، بسند آخر من دون التصريح.

١٠٣٠١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ صَفْوَانَ بْنَ يَحْيَى يَقُولُ:

قُلْتُ لِلرَّضَاءِ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكَ أَمَرَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ هَابَتْكَ^١ وَاسْتَحْيَا مِنْكَ أَنْ يَسْأَلَكَ^٢. قَالَ: «وَمَا^٣ هِيَ؟» قُلْتُ: الرَّجُلُ يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي ذُبْرِهَا؟ قَالَ: «ذَلِكَ لَهُ». قَالَ: قُلْتُ لَهُ: «فَأَنْتَ تَفْعَلُ؟» قَالَ: «إِنَّا لَا نَفْعَلُ ذَلِكَ»^٤.

١٨٣- بَابُ الْخُضْخُضَةِ^٥ وَنِكَاحِ الْبَيْمَةِ

١٠٣٠٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ^٦، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ

ع. باسم المعصوم ع، وتمام الرواية هكذا: «سألته عن إتيان النساء في أعجازهن فقال: ليس به بأس وما أحب أن تفعله». راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب إكرام الزوجة، ح ١٠١٧٩؛ وفيه، باب نوادر، ح ١٠٣٦٥؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ١١٠، ح ٣٣٠. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٤٧، ح ٢٢٠٧٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٤٣، ح ٢٥٢٥١.

١. في «م» بن، جد: «+ أبي».

٢. في «ن» بن، يخ، بف: «- أن يسألك».

٣. في «ن» بن، جد، والتهديب والاستبصار: «ما» بدون الواو.

٤. في «م» ن، بح، يخ، بف، بن، جت، والوافي: «هو».

٥. في «م» بن، جد، والتهديب والاستبصار: «له».

٦. في الوافي: «+ ولا».

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٥، ح ١٦٦٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٤٣، ح ٨٧٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٤٧، ح ٢٢٠٨٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٤٥، ذيل ح ٢٥٢٥٩.

٨. الْخُضْخُضَةُ: الاستمناء، وهو استنزال المنى في غير الفرج، وأصل الخضخضة التحريك. النهاية، ج ٢، ص ٣٩ (خضخض).

٩. روى أحمد بن أبي عبد الله البرقي - وهو أحمد بن محمد بن خالد - كتاب العلاء بن رزين بتوسط الحسن بن محبوب - كما في الفهرست للطوسي، ص ٣٢٢، الرقم ٥٠٠ - ووردت روايته عنه في الأسناد بتوسط ابن محبوب وغيره، ولم نجد روايته عن العلاء مباشرة، بل الطبقة غير ملائمة لذلك. فعليه، الظاهر وقوع الخلل في السند.

رَزِينٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^١ عَنِ الْخَضْخَضَةِ؟

فَقَالَ: «هِيَ مِنَ الْفَوَاحِشِ، وَنِكَاحُ الْأُمَةِ^٢ خَيْرٌ مِنْهُ»^٣.

١٠٣٠٣ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْبُضْرِيِّ، عَنْ

زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٥ عَنِ الدَّلَكِ؟

قَالَ^٦: «نَاكِحْ نَفْسِهِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^٧.

١٠٣٠٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَنْكِحُ بَهِيمَةً، أَوْ يَذْلُكُ، فَقَالَ: «كُلُّ مَا أَنْزَلَ بِهِ^٨

الرَّجُلُ^٩ مِائَةً^{١٠} فِي^{١١} هَذَا وَشَبِيهِهِ، فَهُوَ زَنَى»^{١٢}.

١٠٣٠٥ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرِّيَّانِ:

١. في «بف»: «سألت».

٢. في الوافي: «نكاح الأمة، أي وطئها بالتزويج لا بالملك؛ فإنه مرغَّب فيه، كما يأتي بيانه».

٣. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٢، ح ١٥٢١٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٥٣، ح ٢٥٨٠٨.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدَّة من أصحابنا.

٥. في «بج»: «سألت».

٦. في «م»: «م»؛ «هو».

٧. في الوافي: «أي لا حدَّ عليه ولا تعزير وإن أثم؛ لما مرَّ في كتاب الإيمان والكفر من أنَّه نوع من الزنى». وفي

المرأة: «قوله عليه السلام: لا شيء عليه، أي من الحدِّ، فلا ينافي الإثم والتعزير».

٨. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥١، ح ١٥٢١١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٥٣، ح ٢٥٨٠٩.

٩. في «بف» والوسائل، ح ٢٥٨١٣ - «به».

١٠. في الوسائل، ح ٢٥٨١٣ - «به».

١١. في «بف»: «مء».

١٢. في «م»، ن، ب، ج، د، هـ، والوافي والوسائل: «من».

١٣. الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٩، ح ٢٥٧٩٧؛ و ص ٣٥٢، ح ٢٥٨٠٢؛ و ص ٣٥٥، ح ٢٥٨١٣.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ: رَجُلٌ يَكُونُ مَعَ الْمَرْأَةِ لَا يَبْتَازُهَا إِلَّا مِنْ^١ وَرَاءِ بَيْتَابِهَا وَبَيْتَابِهِ، فَيَحْرُكُ^٢ حَتَّى يَنْزِلَ: مَا^٣ الَّذِي عَلَيْهِ؟ وَهَلْ يَبْلُغُ بِهِ ذَلِكَ حَدَّ الْخُضْخُضَةِ؟

فَوُفِّعَ فِي الْكِتَابِ: «ذَلِكَ^٥ بَالِغُ أَمْرِهِ^٦».

٥ / ١٠٣٠٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَلِينِيُّ^٨، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٩:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَلْعُونٌ^{١٠} مَنْ نَكَحَ بِهِمَةً»^{١١}.

١٨٤- بَابُ الزَّانِي

١ / ١٠٣٠٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمٍ:

١. في «جت»:- «من».
٢. في الوسائل: «فتحرك».
٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع: «ماء». وفي الوافي: «الماء».
٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع:- «ذلك».
٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «بذلك».
٦. في الوافي: «قوله ﷺ: بالغ أمره، إمّا أن يراد به أنه بالغ حدّ المخضخض في الإثم، أو يراد به أنه بالغ أمر نفسه لا أمر امرأته، فلا ينبغي له أن يفعل ذلك مع امرأته؛ لأنّه تضییع لحقّها». وفي المرأة: «قوله ﷺ: بالغ أمره، أي بلغ كلّ ما أراد ولم يترك شيئاً من القبيح، والمراد فعل ذلك مع الأجنبية».
٧. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٢؛ ح ١٥٢١٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٥٤، ح ٢٥٨١٢.
٨. في الكافي، ح ٢٤١٩:- «الكليني».
٩. في الوافي: «عن رجل» بدل «عن بعض أصحابه». وفي الكافي، ح ٢٤١٩: «مختار، عن رجل» بدل «المختار، عن بعض أصحابه».
١٠. في الخصال والمعاني: «ملعون».
١١. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، ذيل ح ٢٤١٩. وفي الخصال، ص ١٢٩، باب الثلاثة، ذيل ح ١٣٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٤٠٢، ذيل ح ٦٧، بسندهما عن محمد بن إبراهيم النوفلي، عن الحسين بن مختار، بإسناده يرفعه إلى رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ١٠٦٨، ح ٣٥٩٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٩، ح ٢٥٧٩٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ أَقْرَ نُطْفَتَهُ فِي رَجْمٍ يَخْرُمُ^١ عَلَيْهِ»^٢.

١٠٣٠٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَعُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: «اتَّقِ الرَّئِي؛ فَإِنَّهُ يَمْحَقُ^٣ الرِّزْقَ، وَيَبْطِلُ^٤ الدِّينَ»^٥.

١٠٣٠٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «لِلزَّانِي سِتُّ خِصَالٍ: ثَلَاثٌ فِي الدُّنْيَا، وَثَلَاثٌ فِي الْآخِرَةِ؛ أَمَّا^٦ الَّتِي^٧ فِي الدُّنْيَا: فَيَذْهَبُ بِنُورِ الْوَجْهِ، وَيُورِثُ الْفَقْرَ، وَيُعْجَلُ^٨ الْفَنَاءَ؛ وَأَمَّا^٩ الَّتِي^{١٠} فِي الْآخِرَةِ: فَتَسْخَطُ الرَّبُّ، وَسُوءُ الْحِسَابِ، وَالْخُلُودُ^{١١} فِي النَّارِ»^{١٢}.

١. في «بخ، بف» والوافي والمحاسن وثواب الأعمال: «تحرم». وفي «ن»: «محرم».

٢. المحاسن، ص ١٠٦، كتاب عقاب الأعمال، ح ٨٩، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام: «ثواب الأعمال، ص ٣١٣، ح ٧، بسنده عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ١٥، ص ٢٠٩، ح ١٤٩١١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣١٧، ح ٢٥٧١٧».

٣. المَحْقُ: النقص، والمحو، والإبطال، وذهاب البركة، أو ذهاب الشيء كله حتى لا يرى منه أثر. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٣٨ (محق).

٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في تفسير الذنوب، ضمن ح ٣٠٠٨؛ وعلل الشرائع، ص ٥٨٤، ضمن ح ٢٧؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٦٩، ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «يمحق الرزق» مع اختلاف يسير. الاختصاص، ص ٢٣٨، مرسلًا عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، ضمن الحديث، وتمام الرواية فيه: «الذنوب التي تحبس الرزق الزني. الوافي، ج ١٥، ص ٢١١، ح ١٤٩١٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٠٩، ح ٢٥٦٩١».

٥. في الوسائل: «عن أبيه».

٦. في «ن، بخ، بف» والوافي والفقهاء، ج ٣ والخصال، ح ٤: «فأما».

٨. في «بخ»: «والخلد».

٩. في «بخ»: «الذي».

١٠. الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٣، ح ٤٩٦٠، معلقًا عن عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام؛ وفي

١٠٣١٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «وَجَدْنَا فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَثُرَ الزَّنَى مِنْ بَعْدِي^٢، كَثُرَ مَوْتُ الْفَجَاءَةِ^٣».

١٠٣١١ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنِّي مُبْتَلَى^٤ بِالنِّسَاءِ، فَأَزْنِي يَوْمًا، وَأَصُومُ يَوْمًا، فَيَكُونُ^٥ ذَا كَفَّارَةٍ لِيذَا؟

١. المحاسن، ج ١، ص ١٠٦، كتاب عقاب الأعمال، ح ٩١؛ وثواب الأعمال، ص ٣١١، ح ١، بسندهما عن عبد الله بن ميمون؛ الخصال، ص ٣٢١، باب السنة، ح ٤، بسنده عن عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى أبيه عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٥، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٣٢١، باب السنة، ح ٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. وفيه، نفس الباب، ح ٢، بسند آخر عن النبي ﷺ، مع زيادة في آخره. على الشرائع، ص ٤٧٩، ح ٢، بسند آخر عن علي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٠٩، ح ١٤٩١٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٠٩، ح ٢٥٦٩٢.

١. في الكافي، ح ٢٨٢٤ والأمالى للصدوق ووثاب الأعمال والعلل: «ظهر».

٢. في المحاسن والأمالى للصدوق ووثاب الأعمال: «من بعدي».

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في عقوبات المعاصي العاجلة، صدر ح ٢٨٢٤، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه وعده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي الأمالى للصدوق، ص ٣٠٨، المجلس ٥١، ضمن ح ٢؛ ووثاب الأعمال، ص ٣٠٠، ضمن ح ١؛ وعلى الشرائع، ص ٥٨٤، صدر ح ٢٦، بسند آخر عن أحمد بن محمد عليه السلام (في الأمالى: «ابن عيسى» وفي العلل: «ابن خالد») عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي حمزة (في الثواب: «ابن الشمالي»)، عن أبي جعفر عليه السلام. تحف العقول، ص ٥١، عن النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢١٠، ح ١٤٩١٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٠٧، ح ٢٥٦٨٥.

٤. في «بخ»، «فجاء».

٥. في «جد» والوسائل: «له».

٦. في «ن»، «بخ»، بن، جت، جد، والوافي: «يا أبا محمد».

٧. في الوافي: «مبتلى».

٨. في البحار: «أفيكون».

فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ أَنْ يُطَاعَ وَلَا يُعْصَى^١، فَلَا تَزْنِي^٢ وَلَا تَصُومَ^٣».

فاجْتَذَبَهُ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِلَيْهِ^٤، فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ: «يَا أَبَا زَنْةَ^٥، تَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ، وَتَزْجُو أَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ؟^٦».

١٠٣١٢/٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنِّي مُبْتَلَى بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ الْجَمِيلَةِ، فَيُعْجِبُنِي النَّظَرُ إِلَيْهَا».

فَقَالَ لِي^٧: «يَا عَلِيُّ، لَا بَأْسَ إِذَا عَرَفَ اللَّهُ مِنْ نَيْتِكَ^٨»..... ←

١. في «م»، بن، جد، والوسائل والبحار: «فلا يعصى».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي. وفي «جد»: «ولا تزني». وفي المطبوع: «فلا تزني».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. وفي «بن» والمطبوع: «ولا تصم».

٤. في «م»: «إليه».

٥. في «بح»، بن، والوافي والوسائل: «فأخذه».

٦. في «ن»، بن، جت، جد، والوافي: «يا با».

٧. في «م»، جد، «رنة». وفي مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٨٧: «قوله عليه السلام: يا أبا زَنْةَ، الظاهر أنه بتشديد النون، أي يا أيها القرد تأديباً، ويا من يتهم بالسوء؛ لما نسبت إلى نفسك، قال الجوهري: أزننته بالشيء: أتهمت به، وهو يزن بكذا وكذا، أي يتهم به، وأبو زَنْةَ كنية القرد. وفي بعض النسخ بالذال والياء: ذَنْة، الاستحذاء والإقرار بالأمر والمعرفة، أي أيها المعترف بالذنب والخطاء. وفي بعضها: يا با يزيد». راجع: الصالح، ج ٥، ص ٢١٣٢ (زني). ولا يخفى ما في آخر عبارة المرأة من التشويش. وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «أبو زَنْةَ - بكسر الزاي ويفتح أيضاً وتشديد النون -: كنية القرد، وهو معروف بكثرة الزنى حتى ضرب به المثل فقيل: فلان أزنى من القرد».

٨. الوافي، ج ١٥، ص ٢١١، ح ١٤٩١٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٠٧، ح ٢٥٦٨٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٨٦، ذيل ح ٨.

٩. في «بن» والوسائل: «-لي».

١٠. في الوافي: «صدق النظر أن يكون لرؤية آثار صنع الله عز وجل من دون شهوة ولا رغبة». وقال المحقق الشعراني في هامشه: «لعل المراد ما وقع النظر بغير اختياره فيحدثه نفسه بعد ذلك بجمال صورتها مع عدم

الصَّدْق^١، وَإِيَّاكَ وَالرَّزْنَ؛ فَإِنَّهُ يَمْحَقُ الْبَرْكَهَ، وَيُهْلِكُ الدِّينَ^٢.

٧ / ١٠٣١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْكُوفِيِّ

جَمِيعاً، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اجْتَمَعَ الْخَوَارِثُونَ إِلَى عِيسَى عليه السلام، فَقَالُوا لَهُ: يَا مُعَلِّمَ

الْخَيْرِ، أُرْسِدْنَا، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ مُوسَى كَلِمَهُ اللَّهِ عليه السلام أَمَرَكَ أَنْ لَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ - تَبَارَكَ

وَتَعَالَى - كَاذِبِينَ^٣، وَأَنَا أَمَرَكَ أَنْ لَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ كَاذِبِينَ وَلَا صَادِقِينَ.

قَالُوا: يَا رُوحَ اللَّهِ، زِدْنَا.

فَقَالَ: إِنَّ مُوسَى نَبِيَّ اللَّهِ عليه السلام أَمَرَكَ أَنْ لَا تَزْنُوا، وَأَنَا أَمَرَكَ أَنْ لَا تُحَدِّثُوا أَنْفُسَكُمْ

بِالرَّزْنِ فَضْلاً عَنْ^٤ أَنْ تَزْنُوا؛ فَإِنْ مَنْ حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالرَّزْنِ، كَانَ كَمَنْ أَوْقَدَهُ فِي بَيْتِ

مَرْوُوقٍ^٥، فَأَفْسَدَ التَّرَاوِيقَ الدُّخَانَ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرِقِ النَّبِيَّتَ^٦.

العزم على الفاحشة.

وفي المرأة: «يمكن حمله على أن مراد السائل أنه مبتلى بمعاشرة امرأة يقع نظره عليها بغير اختيار فتعجب، فالمراد بصدق النية أن يعلم الله تعالى أنه لا يتعمد ذلك، أو على أن يكون المراد بصدق النية النظر لإرادة التزويج».

١. في الوافي: - «الصدق».

٢. الوافي، ج ١٥، ص ٢١١، ح ١٤٩١٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٠٨، ح ٢٥٦٨٧.

٣. في «جد» وحاشية «م»: + «ولا صادقين». ٤. في «ن»: - «عن».

٥. في «ن»: + «ناراً».

٦. «في بيت مرووق» أي مزين. قال الجوهري: «الزراوق: الرقيق في لغة أهل المدينة، وهو يقع في التزاويق؛ لأنه يجعل مع الذهب على الحديد، ثم يدخل في النار فيذهب منه الزئبق ويبقى الذهب، ثم قيل لكل متفش: مُزَوَّق وإن لم يكن فيه الزئبق، وزوّقت الكلام والكتاب: إذا حسنته وقوّمته». راجع: الصالح، ج ٤، ص ١٤٩٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٣١٩ (زوق).

٧. الكافي، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب كراهية اليمين، ح ١٤٦٧٤، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه،

١٠٣١٤ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١، قَالَ: «قَالَ يَعْقُوبُ لِابْنِهِ: يَا بَنِيَّ، لَا تَزْنِ؛ فَإِنَّ الطَّائِرَ ^٢ لَوْ زَنَى لَتَنَازَرَتْ رِيشُهُ» ^٣.

١٠٣١٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: فِي الزَّنى خَمْسُ خِصَالٍ: يَذْهَبُ بِمَاءِ ^٤ الْوُجْهِ، وَيُورِثُ الْفَقْرَ، وَيَنْقُصُ الْعُمَرَ، وَيُسْخِطُ الرَّحْمَنَ، وَيُخْلَدُ فِي النَّارِ ^٥؛ نَعُودًا ^٦ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ» ^٧.

١٨٥ - بَابُ الزَّانِيَةِ

١٠٣١٦ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

عَنْ عَمْرِو بْنِ عَثْمَانَ، إِلَى قَوْلِهِ: «كَاذِبِينَ وَلَا صَادِقِينَ». الْوَافِي، ج ١٥، ص ٢١٠، ح ١٤٩١٦؛ الْوَسَائِل، ج ٢٠، ص ٣١٨، ح ٢٥٧١٩؛ وَج ٢٣، ص ١٩٧، ذَيْل ح ٢٩٣٥٤، إِلَى قَوْلِهِ: «كَاذِبِينَ وَلَا صَادِقِينَ»؛ الْبَحَار، ج ١٤، ص ٣٣١، ح ٧٠.

١. فِي الْوَافِي: «عَنْ أَبِيهِ -خ-».

٢. فِي «ن»، بَيْع، بَيْع، جَت، وَالْوَافِي وَالْوَسَائِل وَالْفَقِيه: «الطَّيْر».

٣. الْمُحَاسِن، ص ١٠٦، كِتَابُ عِقَابِ الْأَعْمَال، ح ٩٢، بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. الْفَقِيه، ج ٤، ص ٢٠، ح ٤٩٨٠، مُعَلَّقًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام. فَهوَ الرِّضَا عليه السلام. ص ٢٧٥. الْوَافِي، ج ١٥، ص ٢١٠، ح ١٤٩١٥؛ الْوَسَائِل، ج ٢٠، ص ٣٠٨، ح ٢٥٦٨٩.

٤. فِي الْوَافِي: «بِهَاء».

٥. فِي الْمَرْأَةِ: «قَوْلُهُ عليه السلام»؛ وَيُخْلَدُ فِي النَّارِ، أَيْ مَعَ اعْتِقَادِ الْحَلِّ، أَوِ الْمَرَادُ بِالْخُلُودِ الْمَكْتُ الطَّوِيلُ.

٦. فِي «ب»، بَيْع، «وَنَعُودًا».

٧. رَاجِعُ: الْمُحَاسِن، ص ١٠٧، كِتَابُ عِقَابِ الْأَعْمَال، ح ٩٤. الْوَافِي، ج ١٥، ص ٢٠٩، ح ١٤٩١٢؛ الْوَسَائِل، ج ٢٠، ص ٣٠٩، ح ٢٥٦٩٠.

ابن مسكان، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، مِنْهُمْ الْمَرْأَةُ تَوَطَّيْتُ^٢ فِرَاشَ زَوْجِهَا»^٣.

١٠٣١٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي هِلَالٍ^٤:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَلَا أَخْبَرْتُكُمْ بِكَبِيرِ الزُّنَى؟
قَالُوا: بَلَى، قَالَ: هِيَ امْرَأَةٌ تَوَطَّيْتُ^٦ فِرَاشَ زَوْجِهَا^٧، فَتَأْتِي بِوَلَدٍ مِنْ غَيْرِهِ، فَتَلْزِمُهُ
زَوْجِهَا^٨، فَتِلْكَ الَّتِي لَا يَكْلَمُهَا اللَّهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَزَكِّيَهَا،
وَلَهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ»^٩.

١. في «بخ» والكافي، ح ١٠٢٨٧ والفقيه: «يوم القيامة».

٢. في المحاسن وثواب الأعمال: «+على».

٣. الكافي، كتاب النكاح، باب الغيرة، ح ١٠٢٨٧. وفي المحاسن، ص ١٠٨، كتاب عقاب الأعمال، ح ٩٧، عن عثمان بن عيسى. ثواب الأعمال، ص ٣١٢، ح ٥، بسنده عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢١، ح ٤٩٨٣، معلقاً عن ابن مسكان. الوافي، ج ١٥، ص ٢١٢، ح ١٤٩٢١، الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٦، ح ٢٥٥٢٢؛ و ص ٣١٤، ح ٢٥٧٠٩.

٤. هكذا في «م، ن، ب، بن، جت، جد» وحاشية «بخ». وفي «بخ، بخ» والمطبوع: «إسحاق بن أبي الهلال». وفي الوسائل: «إسحاق بن بلال».

هذا، وقد ورد الخبر في المحاسن، ص ١٠٨، ح ٩٨ عن ابن أبي عمير عن إسحاق بن أبي هلال عن أبي عبد الله عليه السلام. لكنه ورد في الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٣، ح ٤٩٦١؛ وثواب الأعمال، ص ٣١٢، ح ٦ عن محمد بن أبي عمير عن إسحاق بن هلال عن أبي عبد الله عليه السلام، وقد تقدّم في الكافي، ح ٣١٥٧ رواية ابن أبي عمير عن إسحاق بن أبي هلال عن حديد عن أبي عبد الله عليه السلام.

ثم إنه ظهر ممّا تقدّم وقوع الخلل في ما ورد في تفسير العياشي، ج ١، ص ١٧٨، ح ٦٦؛ من نقل الخبر عن إسحاق بن أبي هلال عن علي عليه السلام مباشرة، كما أنّنا لم نجد ذكراً لإسحاق بن بلال المذكور في الوسائل، في موضع.

٥. في الوسائل والفقيه وثواب الأعمال: «بأكبر».

٦. في المحاسن: «+على».

٧. في الوافي: «توطي، على صيغة المعلوم، أي تحمل على الوطي، وفراش زوجها كناية عن نفسها. وتستى المرأة فراشاً لأن الرجل يفرشها».

٨. في المحاسن: «-فتلزمه زوجها».

٩. ثواب الأعمال، ص ٣١٢، ح ٦، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن أبي عمير، عن إسحاق بن هلال. »

١٠٣١٨ / ٣. عَلِيٌّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «أَشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى امْرَأَةٍ أَدْخَلَتْ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ^٣، فَأَكَلِ حَرَائِثَهُمْ^٤، وَنَظَرَ إِلَى عَوْرَاتِهِمْ^٥».

١٨٦ - بَابُ اللَّوَاطِ

١٠٣١٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَغُضٍ

أَصْحَابِنَا:

الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٣، ح ٤٩٦١، معلقاً عن محمد بن أبي عمير، عن إسحاق بن هلال؛ المحاسن، ص ١٠٨، كتاب عقاب الأعمال، ح ٩٨، عن ابن أبي عمير؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ١٧٨، ح ٦٦، عن إسحاق بن أبي هلال، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢١٢، ح ١٤٩٢٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣١٥، ح ٢٥٧١٠.

١. في «م»، ن، بح، بخ، بف، جت، +: «بن إبراهيم».

٢. في «ن»، بح، بخ، بف، جت، +: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ».

٣. في الوافي: «من غيرهم؛ يعني به ولدها الذي تلدها من الزنى».

٤. هكذا في «خ»، م، ن، بح، بخ، جد، جع، وحاشية «بن» والوافي. وفي «بن، جز» وحاشية «بف، بن، جت» والمطبوع: «خيراتهم». وفي «جت» وحاشية أخرى لـ «بن»: «حراثتهم». وفي حاشية ثالثة لـ «بن»: «حرايهم». وقال في الوافي: «الحرية - بالمهملتين - المثناة التحتانية قبل الموحدة -: ال رجل الذي يقوم به أمره ويعيش به، وقيل: هي بالناء المثناة مكان الموحدة، أي مكاسبهم». وراجع: النهاية، ج ١، ص ٣٥٩ (حرب).

وفي مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٨٩: «قوله ﷺ: فأكل خيراتهم، مثل هذه اللفظة ورد في أحاديث العامة وصححوها بالناء الموحدة والناء المثناة، قال في الفائق: إن المشركين لما بلغهم خروج أصحاب رسول الله ﷺ إلى بدر يردون العير قال: اخرجوا إلى معاشكم وحراثكم، وروي بالناء: الحراثة: جمع حربته، وهي المال الذي به قوام الرجل، والحراث: المكاسب من الاحتراث، وهو اكتساب المال، الواحد: حريته». وراجع: الفائق، ج ١، ص ٢٣٩ (حرب، حرث).

٥. العورات: جمع عورة، وهي كل ما يستحيا منه إذا ظهر ... ومنه الحديث: المرأة عورة، جعلها نفسها عورة؛ لأنها إذا ظهرت يستحيا منها، كما يستحيا من العورة إذا ظهرت. النهاية، ج ٣، ص ٣١٨ (عور).

٦. تفسير القمي، ج ٢، ص ٧، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ؛ الجعفریات، ص ١٠٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢١٢، ح ١٤٩٢٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣١٥، ح ٢٥٧١١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «خُزْمَةُ الدُّبْرِ أَغْظَمُ مِنْ خُزْمَةِ الْفَرْجِ؛ إِنَّ اللَّهَ أَهْلَكَ أُمَّةً بِخُزْمَةِ الدُّبْرِ، وَلَمْ يَهْلِكْ أَحَدًا بِخُزْمَةِ الْفَرْجِ».^٢

١٠٣٢٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْحَضَرَمِيِّ: ٥٤٤/٥

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ جَامَعَ غُلَامًا، جَاءَ جُنْبًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ^٥ لَا يُنْقِيهِ مَاءُ الدُّنْيَا، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ، وَأَعَدَّ لَهُ جَهَنَّمَ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الدُّكْرَ لَيَرْكَبُ^٦ الدُّكْرَ، فَتِهْتَزُّ الْعُرْشُ لِذَلِكَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُؤْتَى فِي حَقْبِهِ^٧، فَيُخْبِسُهُ اللَّهُ عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ حَتَّى يَفْرَغَ اللَّهُ^٨ مِنْ حِسَابِ الْخَلَائِقِ، ثُمَّ يُؤَمَّرُ بِهِ إِلَى جَهَنَّمَ، فَيَعْدَبُ بِطَبَقَاتِهَا طَبَقَةً طَبَقَةً حَتَّى يَرُدَّ إِلَى أَسْفَلِهَا، وَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا».^٩

١٠٣٢١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: اللُّوَاطُ مَا دُونَ الدُّبْرِ، وَالدُّبْرُ هُوَ الْكُفْرُ».^{١٠}

١. في «بن» والوسائل: «لحرمة» في الموضعين.

٢. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٧٧، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٥، ص ٢١٧، ح ١٤٩٣٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٢٩، ح ٢٥٧٤٥.

٣. في «بن، جد»: - «بن إبراهيم».

٤. في «جت»: «أبي جعفر».

٥. في الوسائل: «يركب».

٦. في الوسائل: «يركب».

٧. في الوافي: «في حقبه، أي في خلفه، والمحقب: المراد». وراجع: النهاية، ج ١، ص ٤١١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٥١ (حقب).

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: - «الله».

٩. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٧٨، من قوله: «فيحبسه الله على جسر جهنم» مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٥، ص ٢١٧، ح ١٤٩٣١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٢٩، ح ٢٥٧٤٤، إلى قوله: «وتهتز العرش لذلك».

١٠. في المرأة: «قوله عليه السلام: هو الكفر، أي بمنزلة الكفر في شدة العذاب وطوله، وربما يحمل على الاستحلال».

١١. الجعفریات، ص ١٣٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٥٣، ح ١٩٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢١، ح ٨٢٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام من دون الإسناد.

١٠٣٢٢ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي قَوْلِ لُوطٍ عليه السلام : «إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ»^٢ فَقَالَ : «إِنَّ إِبْلِيسَ أَتَاهُمْ فِي صُورَةِ حَسَنَةٍ ، فِيهِ^٣ تَأْيِثٌ ، عَلَيْهِ^٤ ثِيَابٌ حَسَنَةٌ ، فَجَاءَ إِلَى شَبَابٍ مِنْهُمْ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقَعُوا بِهِ ، وَلَوْ^٥ طَلَبَ إِلَيْهِمْ أَنْ يَقَعَ بِهِمْ لَأَبَوْا عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ طَلَبَ إِلَيْهِمْ أَنْ يَقَعُوا بِهِ ، فَلَمَّا وَقَعُوا بِهِ التَّدْوَةُ ، ثُمَّ ذَهَبَ عَنْهُمْ وَتَرَكَهُمْ ، فَأَحَالَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ»^٦ .

١٠٣٢٣ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي^٨ زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمْرِو^٩ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «كَانَ قَوْمٌ لُوطٍ مِنْ أَفْضَلِ قَوْمٍ خَلَقَهُمُ اللَّهُ ، فَطَلَبَهُمْ إِبْلِيسُ الطَّلَبَ الشَّدِيدَ ، وَكَانَ مِنْ فَضْلِهِمْ^{١٠} وَخَيْرَتِهِمْ^{١١} أَنَّهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْعَمَلِ خَرَجُوا

«إلى أمير المؤمنين عليه السلام ، وفي كلها مع اختلاف . وفي المحاسن ، ص ١١٢ ، كتاب عقاب الأعمال ، ذيل ح ١٠٤ ؛ وثواب الأعمال ، ص ٣١٦ ، ح ٦ ، مرسلاً . الوافي ، ج ١٥ ، ص ٢١٨ ، ح ١٤٩٣٢ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ٣٣٩ ، ح ٢٥٧٧٠ .

١ . هكذا في «م» ، ن ، يخ ، بف ، بن ، جد ، والوافي والعلل . وفي سائر النسخ والمطبوع : «في قوم» .

٢ . المنكوبت (٢٩) : ٢٨ .

٣ . في «م» ، يخ ، بن ، وحاشية «يخ» والوسائل : «فيها» .

٤ . في الوسائل : «وعليه» .

٥ . في «يخ» : «وأن يفعلوا» .

٦ . هكذا في «م» ، ن ، يخ ، بف ، بن ، جد ، والوافي والوسائل والعلل . في «يخ ، جت» والمطبوع : «فلو» .

٧ . علل الشرائع ، ص ٥٤٧ ، ح ٣ ، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي . الوافي ، ج ١٥ ، ص ٢١٨ ، ح ١٤٩٣٤ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ٣٢٩ ، ح ٢٥٧٤٦ .

٨ . في «بن» : «وأخبرناه» .

٩ . في الوسائل : «عمر» .

١٠ . في «يخ» : «أفضلهم» .

١١ . في ثواب الأعمال : «فصّتهم وخبرهم» بدل «فضلهم وخيرتهم» .

بِأَجْمَعِهِمْ، وَتَبَقَّى^١ النَّسَاءُ خَلْفَهُمْ، فَلَمْ يَزَلْ^٢ إِبْلِيسُ يَعْتَادُهُمْ^٣، فَكَانُوا إِذَا رَجَعُوا خَرَبَ إِبْلِيسُ مَا يَعْمَلُونَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: تَعَالَوْا نَرْصُدْهُ هَذَا^٤ الَّذِي يَخْرُبُ مَتَاعَنَا، فَرَصَدُوهُ، فَإِذَا هُوَ غُلَامٌ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الْغِلْمَانِ، فَقَالُوا لَهُ: أَنْتَ الَّذِي تَخْرُبُ مَتَاعَنَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ؟^٥ فَاجْتَمَعَ^٦ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ يَقْتُلُوهُ، فَبَيَّتُوهُ^٧ عِنْدَ رَجُلٍ، ٥٤٥/٥ فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ صَاحَ، فَقَالَ لَهُ: مَا لَكَ؟ فَقَالَ^٨: كَانَ أَبِي يُؤْمِنَنِي عَلَى^٩ بَطْنِيهِ، فَقَالَ لَهُ: تَعَالَ، فَنَمَ عَلَى بَطْنِيهِ.

قَالَ: «فَلَمْ يَزَلْ يَذْكَ^{١٠} الرَّجُلُ حَتَّى عَلِمَهُ^{١١} أَنْ^{١٢} يَفْعَلَ^{١٣} بِنَفْسِهِ، فَأَوَّلًا عَلِمَهُ^{١٤}

١. في «بف» والمحاسن: «و يبقى».

٢. في «م، بن، جد»: «فكان».

٣. في «بف»: «يعتاد بهم». وفي حاشية «ن»: «بقيادهم». وفي المحاسن: «فلما حسدهم إبليس لعبادتهم». وفي ثواب الأعمال: «فأتى إبليس عبادتهم»، كلاهما بدل «فلم يزل إبليس يعتادهم». وفي الوافي: «يعتادهم، أي يجتهدهم ويأتيهم». وفي المرأة: «قوله ﷺ: يعتادهم، أي يعتاد المجيء إليهم كل يوم، أو يستأبهم كلما رجعوا أقبل إبليس، قال الفيروز آبادي: العود: انتياب الشيء كالاعتیاد». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٣٩ (عود).

٤. في «بخ، بف» والوافي وثواب الأعمال: «وكانوا». وفي «بخ، جت»: «وكان». وفي البحار والمحاسن: «كانوا». ٥. «نرصد»، أي نمكّن ونرقب، يقال: رصدته، إذا قعدت له على طريقه تترقبه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٢٦ (رصد).

٦. في الوافي: «لهذا».

٧. في البحار: «وأخرى». وفي المحاسن: «فأخذوه».

٨. في البحار: «فأجمع».

٩. في الوافي: «فبيتوه: حبسوه ليلاً».

١٠. في «بف» والمحاسن: «قال».

١١. في المحاسن: «في» في الموضعين.

١٢. في «م، بخ، بف، بن» وحاشية «جت» والوافي: «وبذلك». وفي الوافي: «فلم يزل بذلك الرجل، أي متعلقاً به، وفي بعض النسخ: يذلك، بالمثناة التحتية والبدال المهملة، أي يلمس بعض جسده بجسده». ١٣. في المرأة: «في النسخ: علمه، بتقديم اللام في الموضعين، ولعل الأظهر تقديم الميم، أي أولاً أدخل إبليس ذكر الرجل، وثانياً أدخل الرجل ذكره، وعلى ما في النسخ لعل المعنى أنه كان أولاً معلّم هذا الفعل؛ حيث علمه ذلك الرجل، ثم صار الرجل معلّم الناس».

١٤. هكذا في «م، بف، بن، جت، جد» والوافي والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أنه».

١٥. في «جت» والمحاسن: «يعمل».

١٦. في ثواب الأعمال: «عمله».

إِبْلِيسَ، وَالثَّانِيَةَ عَلَّمَهُ^١ هُوَ، ثُمَّ انْسَلَّ^٢ فَفَرَّ مِنْهُمْ، وَأَصْبَحُوا^٣ فَجَعَلَ الرَّجُلُ يُخْبِرُ بِمَا فَعَلَ بِالْغُلَامِ، وَيَجْعَلُهُمْ مِنْهُ، وَهُمْ^٤ لَا يَعْرِفُونَهُ، فَوَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ فِيهِ حَتَّى اكْتَفَى الرَّجَالُ بِالرَّجَالِ^٥ بِنَفْسِهِمْ بِنَفْسٍ، ثُمَّ جَعَلُوا^٦ يَرِضُدُونَ مَارَةَ^٧ الطَّرِيقِ^٨، فَيَفْعَلُونَ بِهِمْ حَتَّى تَنْكَبَ^٩ مَدِينَتُهُمُ النَّاسُ، ثُمَّ تَرَكُوا نِسَاءَهُمْ، وَأَقْبَلُوا^{١٠} عَلَى الْغُلَمَانِ.

فَلَمَّا رَأَى^{١١} أَنَّهُ قَدْ أَخْكَمَ أَمْرَهُ فِي الرَّجَالِ، جَاءَ^{١٢} إِلَى النِّسَاءِ، فَصَيَّرَ نَفْسَهُ امْرَأَةً، فَقَالَ^{١٣}: إِنَّ رِجَالَكَ يَفْعَلُ^{١٤} بِنَفْسِهِمْ بِنَفْسٍ، قَالُوا^{١٥}: نَعَمْ قَدْ رَأَيْنَا ذَلِكَ^{١٦}، وَكُلُّ ذَلِكَ يَعِظُهُمْ لَوْطَ وَيُوصِيهِمْ، وَإِبْلِيسُ يَغْوِيهِمْ^{١٧} حَتَّى اسْتَعْتَى النِّسَاءَ بِالنِّسَاءِ، فَلَمَّا كَمَلَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةَ، بَعَثَ اللَّهُ جَبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ عَلَيْهِمْ^{١٨}،

١. في المحاسن وثواب الأعمال: «عمله».

٢. الانسلا: المُضَيّ والخروج من مضيق أو زحام، وانطلاق في استخفاء، والخروج يرفق؛ من السَّل، وهو انتزاع الشيء وإخراجه في رفق. واختار العلامة الفيض في الوافي المعنى الثالث والعلامة المجلسي المعنى الأول. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٣٣٨ (سلل).

٣. في البحار وثواب الأعمال: «فأصبحوا». ٤. في المحاسن وثواب الأعمال: «شيء» بدل «وهم».

٥. في البحار والمحاسن وثواب الأعمال: «بالرجال».

٦. في «ن»: «فجعلوا».

٧. في «بخ، بف»: «ماراً». وفي المحاسن وثواب الأعمال: «مار».

٨. في «بخ، بف»: «بالطريق».

٩. في «بخ»: «شكت». وفي المحاسن: «ترك». وفي ثواب الأعمال: «ترك». والتنكب عن الشيء: هو الميل والعدول عنه والتجنب. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٧٠ (نكب).

١٠. في المحاسن وثواب الأعمال: «فأقبلوا». ١١. في المحاسن وثواب الأعمال: «+ إبليس».

١٢. في المحاسن وثواب الأعمال: «دار».

١٣. في «م، بخ، بف، بن»: «وحاشية جت» والوافي والبحار والمحاسن وثواب الأعمال: «ثم قال».

١٤. في المحاسن: «يفعلون». ١٥. في الوافي والمحاسن وثواب الأعمال: «قلن».

١٦. في المحاسن: «+ فقال: وأنئن افعلن كذلك، وعلمهن المسابقة، ففعلن حتى استغنت النساء بالنساء».

١٧. في «بن، جد»: «+ إبليس يغويهم».

١٨. الأقيّة: جمع القباء، وهو الذي يلبس، معروف. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٨ (قبا).

فَمَرُّوا بِلُوطٍ وَهُوَ يَخْرُثُ، قَالَ^١: أَيْنَ تُرِيدُونَ؟ مَا^٢ رَأَيْتُ أَجْمَلَ مِنْكُمْ قَطُّ؟ قَالُوا: إِنَّا^٣ أُرْسَلْنَا سَيِّدُنَا إِلَى رَبِّ هَذِهِ الْمَدِينَةِ، قَالَ: أَوْ لَمْ يَبْلُغْ سَيِّدُكُمْ مَا يَفْعَلُ أَهْلُ هَذِهِ الْمَدِينَةِ يَا بَنِيَّ؟ إِنَّهُمْ - وَاللَّهِ - يَأْخُذُونَ الرَّجَالَ، فَيَفْعَلُونَ بِهِمْ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ، فَقَالُوا: أَمَرْنَا سَيِّدَنَا أَنْ نَمُرَّ وَسَطَهَا، قَالَ: فَلْيِ إِلَيْكُمْ حَاجَةٌ، قَالُوا: وَمَا هِيَ؟ قَالَ^٤: تَضَيَّرُونَ هَاهُنَا إِلَى اخْتِلَاطِ الظَّلَامِ.

قَالَ^٥: «فَجَلَسُوا» قَالَ: «فَبَعَثَ ابْنَتَهُ، فَقَالَ: جِئِي لِي لَهْمٌ يَخْبِزُ، وَجِئِي لَهُمْ بِمَاءٍ فِي الْقَرْعَةِ^٦، وَجِئِي^٧ لَهُمْ عَبَاءً^٨ يَتَعَطَّوْنَ بِهَا مِنَ الْبَرْدِ، فَلَمَّا أَنْ ذَهَبَتِ ابْنَتُهُ^٩، أَقْبَلَ الْمَطَرُ وَالْوَادِي^{١٠}، فَقَالَ لُوطٌ: السَّاعَةَ يَذْهَبُ بِالصَّبْيَانِ الْوَادِي^{١١}، قُومُوا حَتَّى نَمْضِيَ^{١٢}، وَجَعَلَ^{١٣} لُوطٌ يَمْشِي فِي أَصْلِ الْحَائِطِ، وَجَعَلَ جَبْرِئِيلُ وَمِيكَائِيلُ وَإِسْرَافِيلُ يَمْشُونَ^{١٤} وَسَطَ الطَّرِيقِ، فَقَالَ: يَا بَنِيَّ، امْشُوا هَاهُنَا، فَقَالُوا: أَمَرْنَا سَيِّدَنَا أَنْ نَمُرَّ فِي وَسَطِهَا، وَكَانَ لُوطٌ يَسْتَعْنِمُ الظَّلَامَ، وَمَرَّ إِبْلِيسُ فَأَخَذَ مِنْ جِجْرِ امْرَأَةٍ صَبِيًا، فَطَرَحَهُ فِي الْبُيْرِ، فَتَصَايَحُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّهُمْ عَلَى^{١٥} بَابِ لُوطٍ، فَلَمَّا أَنْ^{١٦} نَظَرُوا إِلَى الْغِلْمَانِ

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والمحاسن. وفي المطبوع: «فقال».

٢. في المحاسن وثواب الأعمال: «فما». ٣. في المحاسن وثواب الأعمال: «- وإنا».

٤. في «بخ»: «قالوا». ٥. في المحاسن: «قال».

٦. في المحاسن: «جيني» في الموضعين.

٧. في الوافي: «القرعة: واحدة القرع، وهو حمل القطين». والقرعة أيضاً: الجراب الواسع يلقى فيه الطعام، والجراب الصغير. والجراب: وعاء من جلد الشاة. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٢٦٩ (قرع).

٨. في المحاسن: «وجيئي». ٩. في المحاسن: «بعاء».

١٠. في المحاسن وثواب الأعمال: «إلى بيت» بدل «الابنة».

١١. في المحاسن وثواب الأعمال: «وامتلأ الوادي».

١٢. في «م، ن، بخ، بف، جت، جد»، والمحاسن: «+ قال»، وفي «بن»: «+ قالوا». وفي المحاسن: «+ فقوموا».

١٣. في «بخ، جت»: «تمضي». ١٤. في المحاسن وثواب الأعمال: «فجعل».

١٥. في المحاسن وثواب الأعمال: «+ وفي». ١٦. في «بخ، بخ، بف»: «إلى».

١٧. في المحاسن وثواب الأعمال: «- وأن».

فِي مَنْزِلِ لُوطٍ^١، قَالُوا: يَا لُوطُ، قَدْ دَخَلْتَ فِي عَمَلِنَا؟ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ ضَيِّفِي، فَلَا تَفْضَحُونِ فِي ضَيِّفِي، قَالُوا: هُمْ ثَلَاثَةٌ، خُذْ^٢ وَاحِداً، وَأَعْطِنَا اثْنَيْنِ».

قَالَ: «فَادْخُلْهُمْ^٣ الْحَجَرَةَ، وَقَالَ لُوطُ: لَوْ أَنَّ لِي أَهْلَ بَيْتٍ يَمْنَعُونِي مِنْكُمْ». ٥٤٦/٥

قَالَ: «وَتَدَافَعُوا عَلَى الْبَابِ، وَكَسَرُوا^٤ بَابَ لُوطٍ، وَطَرَحُوا لُوطاً، فَقَالَ لَهُ جَبْرِئِيلُ: ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ﴾^٥ فَأَخَذَ كَفّاً مِنْ بَطْحَاءٍ^٦، فَضَرَبَ بِهَا^٧ وَجُوهَهُمْ، وَقَالَ: شَاهَتِ^٨ الْوُجُوهُ، فَعَمِيَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّهُمْ، وَقَالَ^٩ لَهُمْ لُوطُ: يَا رَسُولَ رَبِّي، فَمَا^{١٠} أَمَرَكُمُ رَبِّي^{١١} فِيهِمْ؟ قَالُوا^{١٢}: أَمَرْنَا أَنْ نَأْخُذَهُمْ بِالسَّحْرِ^{١٣}، قَالَ: فَلْيِ إِلَيْكُمْ حَاجَةٌ، قَالُوا: وَمَا حَاجَتُكَ؟ قَالَ: نَأْخُذُونَهُمْ السَّاعَةَ^{١٤}، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَبْدُو^{١٥} لِرَبِّي فِيهِمْ^{١٦}، فَقَالُوا: يَا لُوطُ ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾^{١٧} لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ؟ فَخَذَ أَنْتَ بَنَاتِكَ، وَامْضِ وَدَعْ أَمْرَاتِكَ».

١. في المحاسن: «منزله» بدل «منزل لوط».

٢. في «بن»: «تأخذ». وفي «ن»: «+ منهم».

٣. في «م، ن، يخ، جت»: «وادخلهم». وفي المحاسن: «+ أنت».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والمحاسن وثواب الأعمال. وفي المطبوع: «- لوط».

٥. في المحاسن وثواب الأعمال: «فكسروا».

٦. هود (١١): ٨١.

٧. البطحاء: الحصى الصغار، والبطحاء أيضاً: مسيل واسع فيه دقاق الحصى. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤١٣

(بطح). ٨. في «م»: «- بها».

٩. «شاهت الوجوه»، أي قبحت. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٣٨ (شوه).

١٠. في «م، بح، بن»: «قال» بدون الواو. وفي المحاسن وثواب الأعمال: «فقال».

١١. في المحاسن وثواب الأعمال: «بما». ١٢. في «م، ن، بن»: والمحاسن: «- ربّي».

١٣. في «بن»: «فقالوا». ١٤. في المحاسن: «بسحر».

١٥. في «جت»: «للساعة».

١٦. في الواهي: «أن يبدو، من البدء، أي ينشأ له فيهم أمر آخر فلم يأخذهم».

١٧. في ثواب الأعمال: «- فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَبْدُوَ لِرَبِّي فِيهِمْ».

١٨. هود (١١): ٨١.

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «رَجِمَ اللَّهُ لُوطًا لَوْ يَذْرِي^١ مَنْ مَعَهُ فِي الْحَجَرَةِ، لَعَلِمَ^٢ أَنَّهُ مَنْصُورٌ حَيْثُ^٣ يَقُولُ: «لَوْ أَنِّي لَيْ بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ»^٤، أَيُّ رُكْنٍ أَشَدُّ مِنْ جَبْرِئِيلَ مَعَهُ فِي الْحَجَرَةِ؟ فَقَالَ^٥ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِمُحَمَّدٍ عليه السلام: «وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ»^٦؛ مِنْ ظَالِمِي أُمَّتِكَ إِنْ عَمِلُوا مَا عَمِلَ^٧ قَوْمُ لُوطٍ».

قَالَ: «وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: مَنْ أَلَحَّ فِي وَطْئِ الرِّجَالِ، لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَدْعُو الرِّجَالَ إِلَى نَفْسِهِ»^٨.

١٠٣٢٤/٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْحَمَارِيِّ^٩:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بَعَثَ أَرْبَعَةَ أَمْلَاحَ فِي إِهْلَاكِ^{١١} قَوْمِ لُوطٍ: جَبْرِئِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ وَكَرُوبِيلَ، فَمَرُّوا بِإِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَهُمْ مُغْتَمُونَ،

١. في المحاسن: «لم يدر» بدل «لو يدرى».

٢. في المحاسن: «ولم يعلم».

٣. في المحاسن وثواب الأعمال: «حين».

٤. هود (١١): ٨٠.

٥. في «م» بن، والمحاسن وثواب الأعمال: «قال».

٦. في المحاسن: «+ نبيه».

٧. هود (١١): ٨٣. وفي «م» والمحاسن وثواب الأعمال: «+ أي».

٨. في الوافي: «على» بدل «عمل».

٩. المحاسن، ص ١١٠، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٠٣، عن محمد بن سعيد. ثواب الأعمال، ص ٣١٤، ح ٢ و ٣، بسند عن أحمد بن أحمد بن محمد بن خالد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢١٨، ح ١٤٩٣٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٢٩، ح ٢٥٧٤٧، ملخصاً؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٧٨، ح ١٦٦، إلى قوله: «وإبليس يغيوهم حتى استغنى النساء بالنساء».

١٠. في «بخ» وحاشية «ن»: «أبي زيد الحمّار». وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «عن أبي يزيد الحمّار، يحتمل قوياً زيادة «عن»، وأبو يزيد كنية فرقد، على ما في كتاب الروضة من الكافي». لكن المساعدة عليه مشكل؛ فإنه لم يلقب داود بن فرقد بالحمّار؛ لا في ترجمته ولا في شيء من الأسناد. أضف إلى ذلك ما ورد في الكافي، ح ١٥٣٢٠ بسند آخر عن ابن فضال، عن داود بن أبي يزيد - وهو فرقد - عن أبي يزيد الحمّار عن أبي عبد الله عليه السلام.

١١. في «بخ» بفتح: «هلاک».

فَسَلَّمُوا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَعْرِفَهُمْ^١، وَرَأَى هَيْئَتَهُ حَسَنَةً، فَقَالَ: لَا يَخْدُمُ هَؤُلَاءِ إِلَّا أَنَا بِنَفْسِي، وَكَانَ صَاحِبَ ضَيَافَةٍ، فَشَوَى لَهُمْ عَجَلًا^٢ سَمِينًا حَتَّى أَنْضَجَهُ^٣، ثُمَّ قَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا وَضَعَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ «رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نِكَزُهُمْ^٤ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً^٥» فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ جَبْرِئِيلُ^٦، حَسَزَ^٧ الْعِمَامَةَ عَنْ وَجْهِهِ^٨، فَعَرَفَهُ إِبْرَاهِيمُ^٩، فَقَالَ: أَنْتَ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَمَرَّتْ سَارَةُ أَمْرَأَتَهُ، فَبَشَّرَهَا بِإِسْحَاقَ «وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ»^{١٠} فَقَالَتْ: مَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَأَجَابُوهَا^{١١} بِمَا فِي الْكِتَابِ^{١٢}، فَقَالَ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ: لِمَاذَا^{١٣} جِئْتُمْ؟ قَالُوا: فِي إِهْلَاكِ^{١٤} قَوْمٍ لُوطٍ، فَقَالَ لَهُمْ^{١٥}: إِنْ كَانَ فِيهِمْ^{١٦} مَائَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَتُهْلِكُونَهُمْ؟ فَقَالَ جَبْرِئِيلُ^{١٧}: لَا، قَالَ: فَإِنْ^{١٨} كَانَ فِيهَا ثَلَاثُونَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَإِنْ^{١٩} كَانَ فِيهَا عِشْرُونَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِيهَا^{٢٠}

١. في «م»، يخ، «م»: «ولم يعرفهم».

٢. العَجَل: ولد البقرة، أو هو ولد البقرة مادام له شهر، وبعده يستقل عنه الاسم. راجع: لسان العرب، ج ١٦، ص ٤٢٩ (عجل).

٣. يقال: نضج اللحم، أي أدرك وطاب أكله، وأنضجته بالطبخ. راجع: المصباح، ج ١، ص ٣٤٤؛ المصباح المنير، ص ٦٠٩ (نضج).

٤. في الوافي: «فنكرهم».

٥. «أوجس»، أي أحس وأضمر. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٩٢ (وجس).
٦. هود (١١): ٧٠.

٧. «حسر العمامة»، من باب ضرب، أي كشفها. راجع: المصباح المنير، ص ١٣٥ (حسر).

٨. في «بن»: «- وعن وجهه». وفي الوافي عن بعض النسخ والكافي، ح ١٥٣٢٠: «- وعن رأسه».
٩. هود (١١): ٧١.

١٠. في «م»، يخ، «م»: «وَأَجَابُوهَا».

١١. في الوافي: «+ العزيز».

١٢. في «بن» وتفسير العياشي، ح ٤٦: «هلاك».

١٣. في «م»، يخ، «م»: «بن»، وحاشية «ن»، جت، والوافي والكافي، ح ١٥٣٢٠ وتفسير العياشي، ح ٤٦: «فيها».

١٤. في «ن»، يخ: «وإن».

١٥. في «ن»: «وإن».

١٦. في «م»، يخ، «م»: «- وفيها».

١٧. في «ن»، يخ: «وإن».

١٨. في «م»، جد: «- وفيها».

٥٤٧/٥ عَشْرَةٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِيهَا^١ خَمْسَةٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِيهَا وَاحِدٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَإِنْ «فِيهَا لَوْطًا فَأَلَوْا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنُجِيبَنَّ وَأَهْلُهُ إِلَّا امْرَأَتُهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ»^٣.

قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ: قَالَ: «لَا أَعْلَمُ هَذَا الْقَوْلَ إِلَّا وَهُوَ يَسْتَبْقِيهِمْ»^٤، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ»^٥ فَأَتَوْا لُوطًا - وَهُوَ فِي زُرَّاعَةٍ قُرْبَ الْقَرْيَةِ - فَسَلَّمُوا عَلَيْهِ وَهُمْ مُعْتَمُونَ، فَلَمَّا رَأَى هَيْئَتَهُ حَسَنَةً، عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ بَيْضٌ، وَعَمَائِمُ بَيْضٌ، فَقَالَ لَهُمْ: الْمَنْزِلُ؟^٦ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَتَقَدَّمَهُمْ، وَمَشَوْا خَلْفَهُ، فَتَدِيمٌ^٧ عَلَى

١. في «بن، جد»: - «فيها».

٢. في «بخ» والوافي: «وإن». وفي «بح»: «إن».

٣. العنكبوت (٢٩): ٣٢. وفي الوافي عن بعض النسخ: «ثم مضوا».

٤. في الكافي، ح ١٥٣٢٠: «الحسن العسكري أبو محمد» بدل «الحسن بن علي». وفي الوافي: «قال الحسن بن علي؛ يعني ابن فضال، وفي الروضة: أبو محمد بدل الحسن بن علي، وهو كنية ابن فضال، وربما يوجد في بعض النسخ: أبو محمد الحسن العسكري، ويستفاد من هذه النسخة أن الخبر مروي من تفسير الإمام». وقال المحقق الشعراني في هامشه: «وقوله: وربما يوجد في بعض النسخ: أبو محمد الحسن العسكري، وهذه النسخة من تصرفات بعض النشأ قطعاً، ولا يمكن أن يكون الرواية مأخوذة عن التفسير المنسوب إلى الإمام عليه السلام؛ إذ ليس في أسناد الحديث أحد من رواة التفسير المذكور».

وفي المرأة: «وقوله: قال الحسن بن علي، أي ابن فضال الراوي للخبر، وفي تفسير العياشي قال: قال الحسن بن علي: لا أعلم، وقيل: إن المراد الحسن المجتبي، والقائل هو الصادق عليه السلام، أي قال الحسن عليه السلام: قال الرسول صلى الله عليه وآله عند ذكر هذه القصة هذا الكلام. وفي الروضة: قال الحسن العسكري أبو محمد عليه السلام برواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال، والظاهر أنه من زيادة النشأ، وكان في الأصل: قال الحسن أبو محمد، وهو كنية لابن فضال، فظنوا أنه العسكري عليه السلام، ويحتمل أن يكون من كلام محمد بن يحيى ذكر ذلك بين الرواية، لرواية أخرى وصلت إليه عنه عليه السلام، وعلى التقادير المعنى: أظن غرض إبراهيم عليه السلام كان استبقاء القوم والشفاعة لهم، لا لإنجاء لوط من بينهم؛ لأنه كان يعلم أن الله لا يعذب نبيه بعمل قومه». وراجع: تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٥٣، ح ٤٦.

٥. في الوافي: «قال: لا أعلم، المستر في قال لداود بن فرقد، أو الصادق عليه السلام».

٦. في «بخ»: «يستفتهم». وفي الوافي: «يستفتهم، أي يطلب بقاءهم وأن لا ينزل عليهم العذاب».

٧. هود (١١): ٧٤.

٨. في الكافي، ح ١٥٣٢٠: «والمدينة».

٩. في الكافي، ح ١٥٣٢٠: «وآهم».

١٠. في الوافي: «المنزل، أي تعالوا إلى المنزل».

١١. في «م، بخ» والوافي: «فتندم».

عَزَّوَجَلَّ الْمَنْزِلَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ^١: أَيُّ شَيْءٍ صَنَعْتَ^٢؟ آتَيْتَنِي بِهِمْ قَوْمِي وَأَنَا^٣ أَعْرِفُهُمْ؟
فَالْتَفَتَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ شِرَاراً^٤ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، قَالَ^٥ جَبْرِئِيلُ: لَا نَعْجَلُ^٦
عَلَيْهِمْ حَتَّى يَشْهَدَ^٧ عَلَيْهِمْ^٨ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^٩، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ: هَذِهِ وَاحِدَةٌ، ثُمَّ مَشَى
سَاعَةً، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ^{١٠} شِرَاراً^{١١} مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَقَالَ^{١٢} جَبْرِئِيلُ:
هَذِهِ ثِنْتَانِ^{١٣}، ثُمَّ مَشَى^{١٤}، فَلَمَّا بَلَغَ بَابَ الْمَدِينَةِ، التَفَتَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ
شِرَاراً^{١٥} مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ^{١٦}: هَذِهِ الثَّلَاثَةُ، ثُمَّ دَخَلَ وَدَخَلُوا مَعَهُ حَتَّى
دَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَلَمَّا رَأَتْهُمُ امْرَأَتُهُ رَأَتْ هَيْئَتَهُ حَسَنَةً، فَصَعِدَتْ فَوْقَ السَّطْحِ، وَصَفَّقَتْ^{١٧}،
فَلَمْ يَسْمَعُوا، فَدَخَنْتْ، فَلَمَّا رَأَوُا الدُّخَانَ، أَقْبَلُوا إِلَى الْبَابِ^{١٨} يُهْرَعُونَ^{١٩} حَتَّى جَاؤُوا

١. في «م»، بن، جد: «قال».

٣. في «بف»: «وإني».

٤. في الوافي: «وَأَنَا أَعْرِفُهُمْ، أَيِّ بَسْوَةٍ فَعَالَهُمْ وَأَتَهُمْ طَالِبُوا أَمْثَالَ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ».

٥. في «م»، ن، جت: «شرار».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «فقال».

٧. في «م»، جد: «ولا تعجل».

٩. في الوافي: «حتى يشهد عليهم؛ يعني لوطاً بالفسق».

١٠. في الكافي، ح ١٥٣٢٠: «ثلاث شهادات» بدل «عليهم ثلاث مرّات».

١١. في «بف» والكافي، ح ١٥٣٢٠: «تأتون».

١٣. في «م»، ن: «قال».

١٥. في «بن»: «ثم مشى». وفي الكافي، ح ١٥٣٢٠: «ثم مضى».

١٦. في «م»، ن، بن، جت، جد: «شرار».

١٧. في «م»، ن، بف، بن، جد: والوافي: «فصفت». وفي الكافي، ح ١٥٣٢٠: «وصفقت». والصفق

والنصفيق: الضرب الذي يسمع له صوت، والمراد هنا ضرب إحدى كفيها على الأخرى، كما نصّ عليه في

الوافي، يقال: صفّق باليد، أي صوّت بها. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٠٠ و ٢٠١ (صفق).

١٨. في «بف»، جت: والوافي: «إلى الباب».

١٩. قال الجوهرى: «الإهراع: الإسراع، وقوله تعالى: «وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ» [هود (١١)] ٧٨ قال

إِلَى الْبَابِ، فَتَزَلَّتْ إِلَيْهِمْ، فَقَالَتْ: عِنْدَهُ قَوْمٌ مَا رَأَيْتُ قَوْماً قَطُّ أَحْسَنَ هَيْئَةً مِنْهُمْ^١، فَجَاؤُوا إِلَى الْبَابِ لِيَدْخُلُوا، فَلَمَّا رَأَاهُمْ لَوَطَ قَامَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ: يَا قَوْمِ «اتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزَوْنِ فِي صَنِيفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ» وَقَالَ: «هَؤُلَاءِ بَنَاتِي مِنْ أَطْهَرِ نَكْمٍ»^٢ فَدَعَاهُمْ إِلَى الْحَلَالِ^٣ فَقَالُوا^٤: «مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ»^٥ فَقَالَ لَهُمْ: «لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ»^٦ فَقَالَ جَبْرِئِيلُ: لَوْ يَعْلَمُ أَيُّ قُوَّةٍ لَهُ^٧.

قَالَ: «فَكَاثَرُوهُ»^٨ حَتَّى دَخَلُوا الْبَيْتَ، فَصَاحَ بِهِ^٩ جَبْرِئِيلُ، وَقَالَ^{١٠}: يَا لَوَطُ، دَعَهُمْ يَدْخُلُونَ^{١١}، فَلَمَّا دَخَلُوا أَهْوَى جَبْرِئِيلُ^{١٢} بِإِصْبَعِهِ نَحْوَهُمْ، فَذَهَبَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَهُوَ

«أَبُو عبيدة: أَي يُسْتَحْشَنُ إِلَيْهِ، كَأَنَّهُ يَحْتَضِرُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً». وقال الفَيَومِي: «هُرَعٌ وَأُفْرِعٌ بِالْبِنَاءِ فِيهِمَا لِلْمَفْعُولِ، إِذَا أَمْسَجَلَ عَلَى الْإِسْرَاعِ». وقيل غير ذلك. راجع: المصباح، ج ٣، ص ١٣٠٦؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣٦٩؛ المصباح المنير، ص ٦٣٧ (هرع).

١. في «ن»، بخ، يخ، جت، «والوافي والكافي، ح ١٥٣٢٠: «منهم هيئة».

٢. هكذا في النسخ والمطبوع. وفي المصحف: «فَاتَّقُوا».

٣. هود (١١): ٧٨.

٤. في مجمع البيان، ج ٥، ص ٣١٥، ذيل الآية المذكورة: «اختلف أيضاً في كَيْفِيَّةِ عَرْضِهِ، فقيل: بالتزويج، وكان يجوز في شرعه تجويز المؤمنة من الكافر، وكذا كان يجوز أيضاً في مبتدأ الإسلام، وقد زَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ بنته من أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ. ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ. وقيل: أراد التزويج بشرط الإيمان، عن الزَّجَّاجِ، وكانوا يخطبون بناته فلا يزوجهنَّ منهم لكفرهم. وقيل: إِنَّهُ كَانَ لَهُمْ سَيِّدَانِ مَطَاعَانِ فِيهِمْ، فَأَرَادَ أَنْ يَزَوِّجَهَا بِنْتَيْهِ: زَعُورَاءَ وَرَتِيَاءَ».

٥. في الوافي والكافي، ح ١٥٣٢٠: «لقد علمت».

٦. هود (١١): ٧٩.

٧. هود (١١): ٨٠.

٨. في «بخ»، «لي».

٩. في «بخ»: «فَكَابَرُوهُ». وقوله: «فَكَاثَرُوهُ»، أَي غَلَبُوا عَلَيْهِ بِالكَثَرَةِ، يقال: كَاثَرْتُهُ فَكَثَرْتُهُ، إِذَا غَلَبْتَهُ بِالكَثَرَةِ وَكَثُرَتْ أَكْثَرُ مِنْهُ. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٥٢ (كثر).

١٠. في «بن» والوافي: «بهم».

١١. هكذا في «م»، بخ، بف، بن، جت، «والوافي». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقال».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «يدخلوا».

١٢. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٢٠، بسنده عن ابن فضال، عن داود بن أبي يزيد وهو فرقد، عن أبي يزيد ❦

٧/١٠٣٢٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ يَغْفُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ لُوطٍ عليه السلام: «هَؤُلَاءِ بَنَاتِي مَنْ أَطْهَرُ لَكُمْ»^١ قَالَ: «عَرَضَ عَلَيْهِمُ التَّزْوِيجُ»^٢.

٨/١٠٣٢٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِيَّاكُمْ وَأَوْلَادُ الْأَغْنِيَاءِ وَالْمَلُوكِ الْمَزْدُ^٣؛ فَإِنْ فِتْنَتْهُمْ أَشَدُّ مِنْ فِتْنَةِ الْعَذَارَى^٤ فِي خُدُورِهِنَّ»^٥.

٩/١٠٣٢٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ،

١. الحمار، مع اختلاف يسير. علل الشرائع، ص ٥٥١، ح ٦، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٥٣، ح ٤٦، عن أبي يزيد الحمار، إلى قوله: «وهو يستقيهم وهو قول الله عز وجل: يجادلنا في قوم لوط» مع اختلاف يسير. وفيه، ص ١٥٥، ح ٥٣، عن أبي يزيد الحمار، مع اختلاف. وفيه أيضاً، ص ١٥٦، ح ٥٤، عن أبي بصير، عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٥، ص ٢٢١، ح ١٤٩٣٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٣٠، ح ٢٥٧٤٨، وفيه ملخصاً.

١. هود (١١): ٧٨.

٢. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٥٦، ذيل ح ٥٤، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير الفقهي، ج ١، ص ٣٣٥، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٢٤، ح ١٤٩٣٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٣١ ح ٢٥٧٤٩.

٣. في الجعفریات: «منهم». والمزْد: جمع الأمرد، وهو الشاب الذي بلغ خروج لحيته وطز شاربته ولم تبد لحيته، أو أبطأ نبات وجهه، وفعله من باب تعب. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٠١؛ المصباح المنير، ص ٥٦٨ (مرد).

٤. العذارى: جمع العذراء، وهي الجارية التي لم يمسها رجل، وهي البكر. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٩٦ (عذر).

٥. الخِدر: ناحية في البيت يترك عليها ستر، فتكون فيه الجارية البكر، تُحْدَرَت فهي مخدرة، وجمع الخدر: الخُدُور. النهاية، ج ٢، ص ١٣ (خدر).

٦. الجعفریات، ص ٩١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن الحسين بن علي عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله، الوافي، ج ١٥، ص ٢٢٥، ح ١٤٩٤٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٠، ح ٢٥٧٧٣.

٧. في «بخ»: «عثمان بن عيسى». وفي حاشيتها: «عثمان بن سعيد».

عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَرِئَ عَنْهُ آيَاتُ مِنْ هُودٍ، فَلَمَّا بَلَغَ: «وَأَمْلَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ ۝ مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ»^١ قَالَ: فَقَالَ: «مَنْ مَاتَ مُصِراً عَلَى اللَّوْاطِ، لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَزِيْمَهُ اللَّهُ بِحَجَرٍ مِنْ تِلْكَ الْحِجَارَةِ، تَكُونُ^٢ فِيهِ مَيِّتَةً^٣، وَلَا يَرَاهُ أَحَدٌ»^٤.

١٠/١٠٣٢٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَبِلَ غُلَاماً مِنْ شَهْوَةٍ، أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»^٥.

١٨٧ - بَابُ مَنْ أَمَكَنَ مِنْ نَفْسِهِ

٥٤٩/٥

١٠/١٠٣٢٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَمَكَنَ مِنْ نَفْسِهِ طَائِعاً يُلْعَبُ

١. هود (١١): ٨٢ و ٨٣.

٢. في «بح» ي، «ف» والوافي والعياشي: «يكون». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٣. المَيِّتَةُ: الموت؛ من المَيِّتِ بمعنى التقدير؛ لأنها مقدَّرة بوقت مخصوص، والجمع: المنايا. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٦٨ (مني).

٤. تفسير القمي، ج ١، ص ٣٣٦، بسند آخر، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٥٨، ح ١٥٩، عن ميمون اللبان، عن أبي عبد الله الوافي، ج ١٥، ص ٢٢٥، ح ١٤٩٣٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٣١، ح ٢٥٧٥٠.

٥. في الوافي: «بشهوة».

٦. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٢٧، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٢٥، ح ١٤٩٣٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٠، ح ٢٥٧٧٢.

بِهِ، أَلْقَى اللَّهُ عَلَيْهِ شَهْوَةَ النِّسَاءِ»^١.

٢/١٠٣٣٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ^٢ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عَطِيَّةِ أَحْيَى^٣ أَبِي الْغَرَامِ، قَالَ: ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤ الْمَنْكُوحَ مِنَ الرِّجَالِ، فَقَالَ: «لَيْسَ يُبْلِي اللَّهَ بِهَذَا الْبَلَاءِ أَحَدًا وَلَهُ فِيهِ حَاجَةٌ، إِنَّ فِي أَذْبَارِهِمْ أَزْحَامًا مَنكُوسَةً، وَخِيَاءٌ أَذْبَارِهِمْ كَخِيَاءِ الْمَرْأَةِ، قَدْ شَرِكَ فِيهِمْ ابْنٌ لِإِبْلِيسَ يَقَالُ لَهُ: زَوَالَ، فَمَنْ شَرِكَ فِيهِ مِنَ الرِّجَالِ كَانَ مَنكُوحًا، وَمَنْ شَرِكَ فِيهِ مِنَ النِّسَاءِ كَانَتْ مِنَ الْمَوَارِدِ^٥، وَالْعَامِلُ عَلَى هَذَا مِنَ الرِّجَالِ - إِذَا بَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً - لَمْ يَنْزَكْهُ، وَهُمْ^٦ بَقِيَّةُ سَدُومَ، أَمَا إِنِّي لَسْتُ أَغْنِي بِهِمْ^٧ بِقِيَّتَهُمْ أَنَّهُ^٨ وَلَدَهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ مِنَ طِينَتِهِمْ».

١. ثواب الأعمال، ص ٣١٧، ح ١١، بسنده عن أحمد بن محمد بن يحيى الخزاز، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين^٩ عليه السلام. المحاسن، ص ١١٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ١١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن علي^{١٠} عليه السلام؛ الجعفریات، ص ١٢٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي^{١١} عليه السلام، مع اختلاف سير الوافي، ج ١٥، ص ٢٢٧، ح ١٤٩٤١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٣٤، ح ٢٥٧٥٨.
٢. هكذا في «م، ن، ي، خ، ب، بن، جت، جد» والوسائل. وفي حاشية «بف» والمطبوع: «عبد الله».
٣. وعبيد الله هذا هو عبيد الله بن عبد الله الدهقان، تَكَرَّرَتْ روايته عن درست بعناوينه المختلفة في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٧٥، الرقم ٧٤٨٠، و ص ٤٢١-٤٢٢؛ رجال النجاشي، ص ٢٣١، الرقم ٦١٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٠٧، الرقم ٤٦٩.
٤. في البحار، ج ١٢: - «أخي».
٥. قال ابن الأثير: «الحياة ممدود: الفرج من ذوات الخَفِّ والظلف، وجمعه: أحياة». وقال الفيومي: «حياة الشاة، ممدود، قال أبو زيد: الحياة: اسم للدبر من كل أنثى من الظلف والخَفِّ وغير ذلك. وقال الفارابي في باب فعال: الحياة: فرج الجارية والناقة». النهاية، ج ١، ص ٤٧٢؛ المصباح المنير، ص ١٦٠ (حيي).
٥. في «ن، ي، خ، بن، جت، جد» والبحار، ج ٦٣: «شارك».
٦. في العلل: «كان عقيماً من المولود بدل «كانت من الموارد». وفي الوافي: «الموارد: جمع مودة، وهي التي يرد عليها الناس».
٧. في «ن» وفي «ن» «وهو».
٨. في «م، ن، ي، خ، ب، بن، جت، جد» والوافي: «به». وفي الوسائل: «أنهم».
٩. في «م، ي، خ، بن، جت، جد» والوسائل: «أنهم».

قَالَ: قُلْتُ: سَدُومُ الَّتِي قُلَيْتُ؟

قَالَ: «هِيَ أَرْبَعٌ^١ مَدَائِنُ: سَدُومُ، وَصَرِيمُ، وَلَدَمَاءُ^٢، وَعَمَيْرَاءُ^٣» قَالَ: «فَأَتَاهُنَّ جَبْرِئِيلُ^٤ وَهُنَّ مَقْلُوعَاتٌ^٥ إِلَى تَحُومِ الْأَرْضَيْنِ^٦ السَّابِعَةِ، فَوَضَعَ جَنَاحَهُ^٧ تَحْتَ السُّفْلَى مِنْهُنَّ، وَزَفَعَهُنَّ جَمِيعاً حَتَّى سَمِعَ أَهْلُ الدُّنْيَا^٨ نَبَاحَ^٩ كِلَابِهِمْ، ثُمَّ قَلَبَتْهُنَّ^{١٠}».

١٠٣٣١ / ٣. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^{١٢}

١. في العلل: «أربعة».

٢. في «بخ، بن»: «ولدما». وفي الوسائل: «و الدما». وفي العلل: «صديم والدنا» بدل «صريم ولدما».

٣. في «ن، بح، بخ، بن»: «عميرا». وفي مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٣٩٧: «في علل الشرائع: سدوم، وصديم، ولدنا، وعميرا. وقال الطبرسي^٤: قيل: كانت أربع مدائن، وهي المؤتفكات: سدوم، وعامورا، ودوما، وصبويايم، وأعظمها سدوم، وكان لوط يسكنها. وقال المسعودي: أرسل الله لوطاً إلى المدائن الخمسة، وهي سدوم، وعموما، وأدوما، وصاعورا، وصابورا. وقال ابن الأثير في الكامل: كانت خمسة: سدوم، وصبعة، وعمرة، ودوما، وصعوة». وراجع: علل الشرائع، ص ٥٥٢، الباب ٣٤، ح ٧؛ مجمع البيان، ج ٥، ص ٣١٧، ذيل الآية المذكورة: تاريخ الطبري، ج ١، ص ٢١٦. ٤. في «م، بن»: «الوسائل: «فأتاهن»».

٥. في «بف»: «وحاشية جت» والعلل: «مقلوبات».

٦. هكذا في «ن، بح، بخ، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والعلل. وفي المطبوع: «الأرض». وقال الجوهرى: «التخّم: منتهى كل قرية أو أرض، يقال: فلان على تخّم من الأرض، والجمع: تخّوم، مثل فلس وفلوس... وقال الفراء: تخّومها: حدودها». وقال ابن الأثير: «فيه: ملعون من غير تخّوم الأرض، أي معاملها وحدودها، واحدها: تخّم». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٧؛ النهاية، ج ١، ص ١٨٣ (تخّم).

٧. في «جت»: «جناحيه».

٨. في «ن، م، بن، بف، بن، جت، جد» والوسائل والعلل: «السماء». وفي «بح»: «-سماء».

٩. في «م، بن، جت، جد» والوسائل: «-الدنيا».

١٠. في «بح، بخ، بف»: «فياح». والتثنية: صوت الكلب. لسان العرب، ج ٢، ص ٦٠٩ (نبح).

١١. علل الشرائع، ص ٥٥٢، ح ٧، بسنده عن علي بن معبد، عن عبيد الله الدهقان، عن درست، عن عطية أخي أبي المغراء الوافي، ج ١٥، ص ٢٢٧، ح ١٤٩٤٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٣٤، ح ٢٥٧٥٩؛ البحار، ج ١٢، ص ١٦٢، ذيل ح ١٤؛ وفيه، ج ٦٣، ص ٢٦٩، ح ١٥٥، إلى قوله: «إذا بلغ أربعين سنة لم يتركه».

١٢. في «البحار»، ج ٦١: «-بن».

العززمي^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا، لَهُمْ فِي أَصْلَابِهِمْ أَرْحَامٌ كَأَرْحَامِ النِّسَاءِ» قَالَ: «فَسَيَلُ: فَمَا لَهُمْ لَا يَحْمِلُونَ؟ فَقَالَ^٢: إِنَّهَا مُنْكَوسَةٌ، وَلَهُمْ فِي أَذْبَارِهِمْ غُدَّةٌ كَغُدَّةِ الْجَمَلِ أَوْ الْبَعِيرِ^٣، فَإِذَا هَاجَتْ هَاجُوا، وَإِذَا سَكَنْتْ سَكَنُوا^٤».

٥٥٠/٥ ٤/١٠٣٣٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَ^٥عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ،

١. هكذا في «بخ»، «بف»، «بن»، «جت»، «جد» والوافي والوسائل. وفي «م»، «ن»، «بح» والمطبوع والبحار: «العززمي».
٢. في «بف»: «- لهم».
٣. في «بن» والوسائل: «قال».
٤. في «جت»: «والبعير».
٥. في «بخ»: «سكنوا».

٦. الكافي، كتاب الحدود، باب الحد في اللواط، ذيل ح ١٣٧٥٧؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٥٢، ذيل ح ١٩٥، بسندهما عن محمد بن عبد الرحمن العززمي، عن أبيه عبد الرحمن، عن أبي عبد الله، عن آبائه [في الكافي: «عن أبيه»] عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي المحاسن، ص ١١٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٠٩؛ وثواب الأعمال، ص ٣١٧، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، إلى قوله: «فقال: إِنَّهَا مُنْكَوسَةٌ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٢٨، ح ١٤٩٤٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٣٥، ح ٢٥٧٦٠؛ البحار، ج ٦١، ص ٣١٩، ح ٢٨.

٧. ورد الخبر في المحاسن، ص ١١٣، ح ١٠٨؛ وعقاب الأعمال، ص ٣١٧، ح ١٠، عن أحمد بن أبي عبد الله عن علي بن عبد الله عن عبد الرحمن بن محمد عن أبي خديجة. والظاهر وقوع الخلط في السند في ما نحن فيه، أو في ما ورد في الموضعين المذكورين. ولا يبعد سلامة سندنا هذا؛ فإن عبد الرحمن بن محمد الراوي عن أبي خديجة هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم، الذي ورد في طريق الشيخ الطوسي إلى كتاب أبي خديجة بعنوان عبد الرحمن بن أبي هاشم البراز. وقد روى محمد بن علي عن عبد الرحمن بن أبي هاشم بمختلف عناوينه: عبد الرحمن بن أبي هاشم وعبد الرحمن بن محمد وعبد الرحمن بن محمد الأسدي وعبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٢٦، الرقم ٣٣٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤٤٣-٤٤٤.

وَالْمُتَشَبِّهَاتِ^١ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ قَالَ^٢: وَهُمْ الْمُخْتَثُونَ^٣، وَاللَّاتِي يَنْكِحْنَ^٤ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا^٥.

١٠٣٣ / ٥. أَحْمَدُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي، فَقَالَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنِّي ابْتَلَيْتُ بِبَلَاءٍ^٦، فَادَّعَى اللَّهُ لِي، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ يُؤْتَى فِي دُبُرِهِ، فَقَالَ: مَا أَبْلَى^٧ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهَذَا الْبَلَاءِ أَحَدًا لَهُ^٨ فِيهِ حَاجَةٌ^٩، ثُمَّ قَالَ أَبِي: قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَعِزَّتِي

١. في «بيح»: «والمشبهات».

٢. في الوسائل ونواب الأعمال: - «قال».

٣. «المختث»: المتكسر الأعضاء، المشته بالنساء في الانثناء والتكسر والكلام. وقال أبو الصلاح: «إذا تزيًا الذكر بزَيِّ المرأة واشتهر بالتمكين من نفسه، وهو المختث في عرف العادة، قتل صبراً». وقال الطريحي: «خث خثاً من باب تعب، إذا كان فيه لين وتكسر، ويعذَى بالتضعيف فيقال: خثته غيره، ومنه المختث بفتح النون والتشديد، وهو من يوطأ في دبره؛ لما فيه من الانخثات، وهو التكسر والتثني، ويقال: هو من الخثى». راجع: الكافي في الفقه، ص ٤٠٩؛ تاج العروس، ج ٣، ص ٢٠٦؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٥٢ (خث).

٤. في المحاسن: «ينكح».

٥. المحاسن، ص ١١٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٠٨، عن علي بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن محمد. ثواب الأعمال، ص ٣١٧، ح ١٠، بسند عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن علي بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن محمد. الكافي، كتاب النكاح، باب السحق، ذيل ح ١٠٣٤٢، بسند آخر عن أبي عبد الله أو أبي إبراهيم عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨٤٢؛ والخصال، ص ٥٨٧، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. علل الشرائع، ص ٦٠٢، ذيل ح ٦٣، بسند آخر عن زيد بن علي، عن أبيه، عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله: «والمتشبهات من النساء بالرجال» مع اختلاف يسير. الجعفریات، ص ١٤٧، بسند آخر عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «وهم المختثون» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٢٩، ح ١٤٩٤٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٦، ح ٢٥٧٨٩.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عده من أصحابنا.

٧. في «م»، بن، جده، والوسائل: - «وبلاء». ٨. في «بيح»: «وما أبلاه».

٩. في «جت»: «وله».

١٠. في المرأة: «حاجة الله تعالى كناية عن كونه من أولياء الله وممن يطيعه وممن علم الله فيه خيراً».

وَجَلَالِي، لَا يَقَعْدُ عَلَى اسْتَنْزِقِهَا^١ وَحَرِيرِهَا^٢ مَنْ يُؤْتَى فِي ذُبْرِهِ^٣.

١٠٣٣٤ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ^٤، عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:
كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَعِنْدَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنِّي أَحِبُّ
الصُّبْيَانَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَتَضَعُ مَاذَا؟» قَالَ^٥: أُحْمِلُهُمْ عَلَى ظَهْرِي، فَوَضَعَ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَدَهُ عَلَى جَنْبَيْهِ، وَوَلَّى وَجْهَهُ^٦ عَنْهُ، فَبَكَى الرَّجُلُ، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ^٧ أَبُو عَبْدِ
اللَّهِ عليه السلام كَأَنَّهُ رَحِمَهُ، فَقَالَ^٨: «إِذَا أَتَيْتَ بَلَدَكَ، فَاشْتَرِ جُزُورًا^٩ سَمِينًا، وَاعْقِلْهُ عِقَالًا^{١٠}
شَدِيدًا، وَخُذِ السِّيفَ، فَاضْرِبْ^{١١} السَّنَامَ^{١٢} ضَرْبَةً تَقْشِرُ عَنْهُ الْجِلْدَةَ، وَاجْلِسْ عَلَيْهِ
بِحَرَازَتِهِ».

١. «الاستريق»: هو ما غلظ من الحرير والإبريسم، وهي لفظ أعجمية معربة، أصلها: استبره، أو استفره. راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٧ (استريق).
٢. في ثواب الأعمال: - «وحريرها». وفي الوافي: «الضميران يرجعان إلى الجنة المدلول عليها بالقرينة».
٣. المحاسن، ص ١١٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٠٥، عن جعفر بن محمد، عن عبد الله بن ميمون القداح، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام. ثواب الأعمال، ص ٣١٦، ح ٧، بسنده عن جعفر بن محمد بن عبيد الله، عن عبد الله بن ميمون القداح، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٢٢٩، ح ١٤٩٤٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٣٦، ح ٢٥٧٦١.
٤. في السند تحويل بطف «محمد بن يحيى، عن موسى بن الحسن، عن عمر بن علي بن عمر بن علي بن يزيد» على عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ.
٥. في الوسائل: - «عن محمد بن عمر»، وهو سهو واضح، كما يظهر من السند نفسه.
٦. في «م، جد» والبحار: «فقال».
٧. في الوسائل: - «وجهه».
٨. في «بن»: - «إليه».
٩. في «م، جد»: «قال».
١٠. الجزور: البعير، أو خاصص بالناقة المجزورة. القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٩ (جزر).
١١. في «جت»: «عقلاء».
١٢. في «ن، جد»: «واضرب».
١٣. سنام البعير والناقة: أعلى ظهرها، وسنام كل شيء: أعلاه وما ارتفع منه. لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٠٦ (سنم).

فَقَالَ^١ عُمَرُ: فَقَالَ^٢ الرَّجُلُ: فَأَتَيْتُ بَلَدِي، فَاشْتَرَيْتُ^٣ جَزُورًا، فَعَقَلْتُهُ^٤ عَقْلًا^٥ شَدِيدًا، وَأَخَذْتُ السِّنْفَ، فَضَرَبْتُ بِهِ السَّنَامَ ضَرْبَةً، وَقَشَرْتُ^٦ عَنْهُ^٧ الْجِلْدَ، وَجَلَسْتُ عَلَيْهِ بِحَرَازِيهِ، فَسَقَطَ مِنِّي^٨ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ شِبْهُ^٩ الْوَرِغِ أَصْغَرُ مِنَ الْوَرِغِ، وَسَكَنَ مَا بِي^{١٠}.

١٠٣٣٥ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْهَيْثَمِ النَّهْدِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ: شَكَا رَجُلٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْأَبْنَةَ، فَمَسَحَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَلَى ظَهْرِهِ، فَسَقَطَتْ مِنْهُ^{١١} دُودَةٌ حُمْرَاءُ، فَبَرَأَ^{١٢}.

١٠٣٣٦ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَقْسَمَ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ لَا يَقْعُدَ عَلَى نَمَارِقِ^{١٣} الْجَنَّةِ مَنْ يُؤْتَى فِي دُبُرِهِ^{١٤}».

فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: فَلَنْ عَاقِلَ لَبِيبٍ، يَدْعُو النَّاسَ إِلَى نَفْسِهِ قَدْ ابْتَلَاهُ اللَّهُ^{١٥}. ٥٥١/٥
قَالَ: فَقَالَ: «فَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَيَفْعَلُهُ^{١٦} عَلَى بَابِ

١. في «م»، بن، جد: «قال».
٢. في «بن» والوسائل: «قال».
٣. في البحار: «واشترت».
٤. في حاشية «جت»: «عقلا».
٥. في «بن»: «قشرت» بدون الواو.
٦. في «بن»: «قشرت» بدون الواو.
٧. في «بف»: «عن».
٨. في الوافي: «وشي».
٩. في الوافي: «مثل».
١٠. الوافي، ج ١٥، ص ٢٣٠، ح ١٤٩٥٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٣، ح ٢٥٧٨٣؛ ملخصاً: البحار، ج ٦٢، ص ٢٠٢، ح ٧.
١١. في «بج»: «- منه».
١٢. الوافي، ج ١٥، ص ٢٣١، ح ١٤٩٥١.
١٣. النمارق: جمع النمرقة، وهي الوسادة، أو الصغيرة منها، أو الطنفسة التي فوق الرجل. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٦١ (نمرق).
١٤. في «بج»، «بف»: «+ فقال». وفي «بج»، «جت»: «+ قال».
١٥. في الوسائل: «وبذلك».
١٦. في «بج»، «بف» والوافي: «فيفعل».

دَارِهِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَأَيْنَ يَفْعَلُهُ؟» قُلْتُ: إِذَا خَلَا، قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْتَلِهِ»^٢، هَذَا مُتَلَدِّدٌ، لَا يَقْعُدُ^٣ عَلَى نَمَارِقِ الْجَنَّةِ»^٤.

٩ / ١٠٣٣٧. أَحْمَدُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا كَانَ فِي^٦ شَيْعَتِنَا فَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: مَنْ يَسْأَلُ فِي كَفِّهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ أَزْرَقُ أَخْضَرُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يُؤْتِي فِي دُبُرِهِ»^٧.

١٠ / ١٠٣٣٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرَانَ^٨، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «هُؤُلَاءِ الْمُخَنَّثُونَ»^٩ مُبْتَلُونَ بِهَذَا الْبَلَاءِ، فَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ

مُبْتَلَى، وَالتَّاسُ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ لَا يُبْتَلَى بِهِ^{١٠} أَحَدٌ لِلَّهِ فِيهِ حَاجَةٌ؟

فَقَالَ^{١١}: «نَعَمْ، قَدْ يَكُونُ مُبْتَلَى بِهِ، فَلَا تَكَلِّمُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ يَجِدُونَ لِكَلَامِكُمْ رَاحَةً».

١. في حاشية «جت»: «يعمله».

٢. في الوسائل: - «فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْتَلِهِ». وفي الوافي: «يعني أنه قادر على أن يصبر عليه، ومع هذا فلا يصبر فليس هو بمبتلى». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْتَلِهِ، أي لو كان مبتلى مجبوراً على ذلك لم يمكنه ضبط نفسه في محضر الناس، فهو يستحي من الناس ويتركه في مشهدهم ولا يستحي من الله، فلذا لا يقعد على نمارق الجنة».

٣. في الوسائل: «ولا يقعد».

٤. الوافي، ج ١٥، ص ٢٣٠، ح ١٤٩٤٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٦، ح ٢٥٧٦٢.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عدة من أصحابنا.

٦. في الوسائل: «من».

٧. الخصال، ص ١٣١، باب الثلاثة، ح ١٣٧، بسنده عن علي بن أسباط. الوافي، ج ١٥، ص ٢٣٠، ح ١٤٩٤٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٣٧، ح ٢٥٧٦٣.

٨. في الوسائل: - «محمد بن»، وهو سهو. ومحمد بن عمران هذا هو محمد بن عمران السبيعي، تقدّم رواية الحسين بن محمد عنه في الكافي، ح ١٨٩٢ و ٢٩٥١.

٩. قد مضى معنى المخنث ذيل الحديث الرابع من هذا الباب.

١٠. في الوسائل: «بهذا».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «قال».

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَإِنَّهُمْ لَيْسَ^١ يَضْبِرُونَ.
قَالَ: هُمْ يَضْبِرُونَ، وَلَكِنْ يَطْلُبُونَ بِذَلِكَ اللَّذَّةَ^٢.

١٨٨ - بَابُ السَّحْقِ

١٠٣٣٩/١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عُثَيْنِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ هِشَامِ الصَّيْدَنَانِيِّ^٣:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: «كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرُّسِّ»^٤ فَقَالَ بِيَدِهِ: هَكَذَا، فَمَسَحَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، فَقَالَ: «هِنَّ اللَّوَاتِي بِاللَّوَاتِي» يَعْنِي النِّسَاءَ بِالنِّسَاءِ^٥.

١٠٣٤٠/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ليسوا»، وهو الذي يقتضيه القواعد.

٢. الوافي، ج ١٥، ص ٢٣٠، ح ١٤٩٤٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٣٧، ح ٢٥٧٦٤.

٣. في «بف» وحاشية «بغ، جت»: «الصيدلاني». وتقدم ذيل ح ٨٣٩٣ أَنَّ الصيدلاني والصيدناني بمعنى واحد، فلاحظ.

٤. في «جت» والوافي: «لوط».

٥. ق (٥٠): ١٢. وفي الوافي: «كَأَنَّ غَرَضَ السَّائِلِ كَانَ مَعْرِفَةَ أَصْحَابِ الرِّسِّ وَمَا سَبَبَ تَكْذِيبِهِمْ وَمَا كَانَ عَمَلُهُمْ، وَالرِّسُّ: بَشَرٌ لَبِيقَةٌ تَمُودُ كَذَبُوا بَنِيهِمْ وَرَسُوهُ فِيهَا، أَيْ طَوَّوْهَا بِالْحِجَارَةِ بَعْدَ إِقَاتِهِ فِيهَا».

٦. في «بغ»: «أحدهما».

٧. في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٤٠٠: «قوله عليه السلام: هُنَّ اللَّوَاتِي، ظاهر الخبر أَنَّ لَفْظَ الرِّسِّ يَدُلُّ عَلَى فَعْلِهِنَّ، وَلَمْ يَأْتِ فِي مَا عِنْدَنَا مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ مَا يَنْسَبُ هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا بِتَكْلُفٍ تَامٍ، وَقَدْ وَرَدَ فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ أَنَّهُمْ قَوْمٌ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْأَشْجَارَ فَبَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمْ نَبِيًّا فَرَسُوا نَبِيَّهُمْ فِي الْبَرِّ فَقَتَلُوهُ، وَأَهْلَكَهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَمَلُ شَائِعًا بَيْنَهُمْ وَيَكُونُ أَحَدُ أَسْبَابِ هَلَاكِهِمْ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ قَوْمَ لُوطَ كَانُوا كَافِرِينَ مَكْبُورِينَ لِلرَّسْلِ، كَانَ عَمَلُهُمُ الْقَبِيحَ أَحَدَ أَسْبَابِ هَلَاكِهِمْ».

٨. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٢٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيه بعد الآية هكذا: «وَهُمُ الَّذِينَ هَلَكُوا؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا الرِّجَالَ بِالرِّجَالِ وَالنِّسَاءَ بِالنِّسَاءِ». الوافي، ج ١٥، ص ٢٣٣، ح ١٤٩٥٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٤، ح ٢٥٧٨٥؛ البحار، ج ١٤، ص ١٥٥، ح ٦.

جَرِيرٍ، قَالَ:

٥٥٣/٥

سَأَلْتُنِي امْرَأَةً أَنْ أَسْتَأْذِنَ لَهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١، فَأَذِنَ لَهَا، فَدَخَلَتْ وَمَعَهَا مَوْلَاةٌ لَهَا، فَقَالَتْ ^٢: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «زَيْنَبُ لَأَشْرَقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ» ^٣ مَا عَنِّي بِهِذَا؟

فَقَالَ ^٤: «أَيُّهَا الْمَرْأَةُ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضْرِبِ الْأَمْثَالَ لِلشَّجَرِ، إِنَّمَا ضَرَبَ الْأَمْثَالَ لِتَبْنِي آدَمَ، سَلِي ^٥ عَمَّا تَرِيدِينَ» ^٦.

فَقَالَتْ: أَخْبِرْنِي عَنِ اللَّوَاتِي مَعَ اللَّوَاتِي ^٨: مَا حَدَّثَنَ فِيهِ؟

قَالَ: «خَذُ الرُّنَى؛ إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُؤْتَى ^٩ بِهِنَّ قَدْ أَلْبَسْنَ ^{١٠} مُقَطَّعَاتٍ ^{١١} مِنْ نَارٍ ^{١٢}، وَفُتِّنَ بِمَقَانِعٍ ^{١٣} مِنْ نَارٍ، وَسُزِلْنَ ^{١٤} مِنَ النَّارِ ^{١٥}، وَأُدْجِلَ فِي أَجْوَاهِهِنَّ إِلَى رُؤُوسِهِنَّ أَعْمِدَةٌ مِنْ نَارٍ، وَقُدِّفَ بِهِنَّ فِي النَّارِ، أُيْتُهَا الْمَرْأَةُ، إِنَّ أَوَّلَ مَنْ عَمِلَ هَذَا

١. في الكافي، ح ٤١٨٩: «سألني امرأة ما أن أدخلها على أبي عبد الله عليه السلام فاستأذنت لها».

٢. في الكافي، ح ٤١٨٩: «+ ولها».

٣. النور (٢٤): ٣٥.

٤. في الكافي، ح ٤١٨٩: «+ ولها».

٥. في «م، ن، بف، جد»:- «الأمثال».

٦. في حاشية «جت»: «فسلي».

٧. في المرأة: «قد مرّ تفسير آية النور في كتاب الحجّة، وإنّما لم يجبهام مفضلاً للتّفة، أو لقصور فهمها. ويدلّ الخبر على أنّ أصحاب الرّس كانوا بعد قوم لوط».

٨. في الوسائل والكافي، ح ٤١٨٩: «باللواتي».

٩. في الكافي، ح ٤١٨٩ والمحاسن: «أُتِي».

١٠. في الكافي، ح ٤١٨٩: «وألْبَسْنَ بدل وقد ألبسْنَ».

١١. في الوافي: «المقطّعات» - بالقياف والطاء المهملة المفتوحة -: الثياب التي تقطّع، كالقميص والحجّة، لا ما لا يقطع، كالإزار والرداء، قال الله سبحانه: «فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ» [الحجّ (٢٢): ١٩]. وراجع:

الصّحاح، ج ٣، ص ١٢٦٧: النهاية، ج ٤، ص ٨١ (قطع).

١٢. في «بج» والمحاسن: «النار».

١٣. في الكافي، ح ٤١٨٩ والمحاسن: «فُتِّنَ بمقانع» بدل «فُتِّنَ بمقانع».

١٤. في «جت» والكافي، ح ٤١٨٩ وثواب الأعمال: «وسرِبلن».

١٥. في الوسائل وثواب الأعمال: «نار».

الْعَمَلُ قَوْمٌ لَوْطٌ، فَاسْتَعْنَى^١ الرَّجَالُ بِالرِّجَالِ، فَبَقِيَ^٢ النِّسَاءُ بِغَيْرِ رِجَالٍ، فَفَعَلْنَ كَمَا
فَعَلَ رِجَالُهُنَّ^٣.

١٠٣٤١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، عَنْ
بَشِيرِ النَّبَالِ، قَالَ:

رَأَيْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام رَجُلًا، فَقَالَ^٤ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، مَا تَقُولُ فِي اللَّوَاتِي مَعَ
اللَّوَاتِي؟

فَقَالَ لَهُ: «لَا أَخْبِرُكَ حَتَّى تَخْلِفَ لَتُخْبِرَنَ^٦ بِمَا أَخَذْتُكَ بِهِ^٧ النِّسَاءُ^٨، قَالَ: فَحَلَفَ لَهُ،
قَالَ^٩: «هَمَّا فِي النَّارِ، وَعَلَيْهِمَا^{١٠} سَبْعُونَ حُلَّةً مِنْ نَارٍ، فَوْقَ تِلْكَ الْحُلَلِ جِلْدٌ
جَافٌّ^{١١} غَلِيظٌ مِنْ نَارٍ، عَلَيْهِمَا نِطَاقَانِ^{١٢} مِنْ نَارٍ، وَتَاجَانِ مِنْ نَارٍ فَوْقَ تِلْكَ الْحُلَلِ، وَخَفَّانِ

١. في الكافي، ح ٤١٨٩: «واستعنى».

٢. في الكافي، ح ٤١٨٩: «فبقين».

٣. الكافي، كتاب الحيض، باب معرفة دم الحيض من دم الاستحاضة، ص ٤١٨٩، عن عدة من أصحابنا، عن
أحمد بن محمد. المحاسن، ص ١١٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ١١٢، عن أحمد بن محمد، من قوله: «فقال:
أخبرني عن اللواتي مع اللواتي»؛ ثواب الأعمال، ص ٣١٧، ح ١٢، بسنده عن أحمد بن محمد. تفسير القمي،
ج ٢، ص ١١٣، بسند آخر، من قوله: «فقلت: أخبرني عن اللواتي مع اللواتي» مع اختلاف يسير. الوافي،
ج ١٥، ص ٢٣٤، ح ١٤٩٥٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٤، ح ٢٥٧٨٦، من قوله: «فقلت: أخبرني عن اللواتي مع
اللواتي».

٤. في «م»، يع، جت، جد: «بريد».

٥. في «م»، ن، يف، بن، جد: «فقلت». وفي حاشية «بن»: «يقول».

٦. في الوسائل: «لتحدثن».

٧. في «م»، ن، يع، يخ، يف، بن، جد: «والوافي والوسائل: - «به».

٨. في «م»: «للنساء». ٩. في «بن» والوسائل: «قال».

١٠. في «م»، يخ، يف، بن، جد: «عليهما» بدون الواو.

١١. في الوافي: «جافي».

١٢. قال الجوهري: «النيطاق: شُفَّة تلبسها المرأة وتشد وسطها، ثم ترسل الأعلى على الأسفل إلى الركبة،
والأسفل ينجز على الأرض. وليس لها حُجْزَةٌ وَلَا تَيْفَقٌ وَلَا سَاقَانِ، والجمع نَطَقٌ». وقال ابن الأثير: «هو أن
تلبس المرأة ثوبها، ثم تشد وسطها بشيء وترفع وسط ثوبها وترسله على الأسفل عند معاناة الأشغال؛ لئلا
تعثر في ذيلها». الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٩؛ النهاية، ج ٥، ص ٧٥ (نطق).

مِنْ نَارٍ وَهَمَا فِي النَّارِ»^١.

١٠٣٤٢ / ٤. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبَا إِزَاهِيمَ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تُسَاجِقُ الْمَرْأَةَ، وَكَانَ مُتَكَبِّراً فَجَلَسَ، فَقَالَ^٢: «مَلْعُونَةٌ مَلْعُونَةٌ^٣ الرَّائِبَةُ وَالْمَرْكُوبَةُ، وَمَلْعُونَةٌ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أَثْوَابِهَا الرَّائِبَةُ وَالْمَرْكُوبَةُ^٤، فَإِنَّ اللَّهَ^٥ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَالْمَلَائِكَةُ^٦ وَأُولِيَاءَهُ يَلْعَنُونَهُمَا^٧ وَأَنَا وَمَنْ بَقِيَ فِي أَضْلَابِ الرِّجَالِ وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ؛ فَهُوَ - وَاللَّهِ - الرَّئِىُّ الْأَكْبَرُ، وَلَا^٨ وَاللَّهِ مَا لَهُنَّ ثَوْبَةٌ، فَاتَلَّ اللَّهُ لَاقِيسَ بِنْتَ إِبْلِيسَ مَاذَا جَاءَتْ بِهِ؟»^٩.

فَقَالَ الرَّجُلُ: هَذَا مَا جَاءَ بِهِ أَهْلُ الْعِرَاقِ.

فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ الْعِرَاقُ، وَفِيهِنَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهَاتِ بِالرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ، وَلَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ»^{١٠}.

١. الوافي، ج ١٥، ص ٢٣٤، ح ١٤٩٥٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٥، ح ٢٥٧٨٧.

٢. في «بن» والوسائل: «وقال».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «ملعونة».

٤. في المرأة: «يحتمل أن يكون الخروج من الأثواب التي لبسها عند ذلك العمل، أو المعنى أنها ملعونة قبل العمل من حين إرادة الفعل إلى حين نزع ثوبها».

٥. في الوسائل: «الراكبة والمركوبة».

٦. في حاشية «جت»: «والله» بدل «فإن الله».

٧. في الوسائل: «وملائكته».

٨. في «بن» والوسائل: «يلعنونها».

١٠. راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب من أمكن من نفسه، ح ١٠٣٣٢ ومصادره. الوافي، ج ١٥، ص ٢٣٥، ح ١٤٩٥٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٥، ح ٢٥٧٨٨؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٧٠، ح ١٥٦، إلى قوله: «قبل أن يكون العراق».

١٨٩ - بَابُ أَنْ مَنْ عَفَّ عَنْ حَرَمِ النَّاسِ عَفَّ^١ عَنْ^٢ حَرَمِهِ

٥٥٣/٥

١٠٣٤٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ أَوْ رَجُلٍ، عَنْ شَرِيفٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا أَقَامَ الْعَالِمُ الْجِدَارَ، أَوْحَى اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - إِلَى مُوسَى عليه السلام: «أَنْتَ مُجَارِي الْأَنْبَاءِ بِسُغِيِّ الْآبَاءِ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ، لَا تَزْنُوا فَتَزْنِي نِسَاؤُكُمْ، وَمَنْ وَطِئَ فِرَاشَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَطِئَ فِرَاشَهُ، كَمَا تَدِينُ تَذَانٌ»^٣.

١٠٣٤٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَمَا يَخْشَى الَّذِينَ يَنْظُرُونَ فِي أَدْبَارِ النِّسَاءِ أَنْ يُبْتَلَوْا بِذَلِكَ فِي نِسَائِهِمْ؟»^٤.

١٠٣٤٥ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ^٥، عَنْ ذَكْرَةَ، عَنْ مُفَضَّلِ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا أَقْبَحَ بِالرَّجُلِ مِنْ^٦ أَنْ يَرَى^٧ بِالْمَكَانِ

١. في «بن»: «+ الناس».

٢. في «م»، بخ، جد: - «عن».

٣. مفاد العطف هو التردد في رواية أحمد بن محمد بن خالد عن شريف بن سابق مباشرة أو بتوسط رجل.

٤. في «م»، ن، بخ، بن، جت، جد، والوافي: «فخيراً».

٥. في «م»، ن، بخ، بن، جت، جد، والوافي: «فشرًّا».

٦. في المرأة: «أَي كَمَا تَفْعَلُ تَجَازِي عَلَى الْمَشَاكِلَةِ».

٧. المحاسن، ص ١٠٧، كتاب عقاب الأعمال، ح ٩٤، عن علي بن عبد الله، عن شريف بن سابق، عن الفضل.

الوافي، ج ٢٢، ص ٨٦٥، ح ٢٢٣٤٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٥٧، ح ٢٥٨٢١؛ البحار، ج ١٣، ص ٢٩٦، ح ١٣.

٨. الفقيه، ج ٤، ص ١٩، ح ٤٩٧٣، معلقاً عن هشام وحفص وحماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف

يسير الوافي، ج ٢٢، ص ٨٦٦، ح ٢٢٣٥٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٠٠، ح ٢٥٤٢٤.

٩. في الوسائل: - «عن أبيه».

١٠. في «جت، جد، والوسائل: - «من».

١١. في «بن، جد، وحاشية «م»، ن، جت، والوسائل: «أَنْ يَكُونَ».

المُعَوَّر^١، فَيَدْخُلُ ذَلِكَ^٢ عَلَيْنَا وَعَلَى صَالِحِي أَصْحَابِنَا؛ يَا مُفَضَّلُ، أَ تَذَرِي لِمَ قِيلَ: مَنْ يَزِنُ يَوْمًا يَزِنَ بِهِ^٣؟.

قُلْتُ: لَا، جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: «إِنَّهَا كَانَتْ^٤ بَغْيِي^٥ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَكَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ يُكْثِرُ الْإِخْتِلَافَ إِلَيْهَا، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ مَا أَتَاهَا، أَجَزَى اللَّهُ عَلَى لِسَانِهَا: أَمَا إِنَّكَ سَتَرْجِعُ إِلَى أَهْلِكَ، فَتَجِدَ مَعَهَا رَجُلًا».

قَالَ^٦: «فَخَرَجَ وَهُوَ خَبِيثُ النَّفْسِ^٧، فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ عَلَى^٨ غَيْرِ الْحَالِ الَّتِي كَانَ يَدْخُلُ بِهَا قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَكَانَ^٩ يَدْخُلُ بِإِذْنٍ، فَدَخَلَ يَوْمَئِذٍ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَوَجَدَ عَلَى فِرَاسِهِ رَجُلًا، فَارْتَفَعَا إِلَى مُوسَى^{١٠}، فَتَزَلَّ جَبْرِئِيلُ^{١١} عَلَى مُوسَى^{١٢}، فَقَالَ: يَا مُوسَى^{١٣}، مَنْ يَزِنُ يَوْمًا يَزِنَ بِهِ، فَتَنْظُرُ إِلَيْهِمَا، فَقَالَ: عِفُّوا، تَعِفُّ نِسَاؤُكُمْ»^{١٤}.

١. في الوافي: «المعور، إما من العوار بمعنى العيب، أو من العورة بمعنى السوءة وما يستحيا منه، وفي التنزيل: «إِنَّ بَيِّنَاتًا غُورَةً» [الأحزاب (٣٣): ١٣]، أي ذات عورة. أو من العور بمعنى الرداءة. وكذا في المرأة إلا أنه أضاف قوله: «وقال الجوهري: وهذا مكان معور، أي يخاف فيه القطع». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦١؛ النهاية، ج ٣، ص ٣١٨ (عور).

٢. في الوافي: «فيدخل ذلك، أي عيبه وقبحه علينا؛ لأنكم منسوبون إلينا». وفي المرأة: «قوله^{١٥}: فيدخل، على بناء المعلوم، أي قبحه وعيبه، أو على بناء المجهول، أي يعاب ذلك علينا، من الدخل بمعنى العيب».

٣. في «م»، ن، جد، وحاشية «بح، بف، جت»: «من ير يوماً ير به» وكذا فيما بعد. وفي «بن» وحاشية «م»: «من ير يوماً ير به» وكذا فيما بعد. ونقله أيضاً المحقق الفيض^{١٦} في الوافي عن بعض النسخ ثم قال: «وهو إما بالمجهولين، أي يَرُ في مكان سوء، أو معلوم الأول، أي يوماً ليس له». وكذا في المرأة إلا أنه نقل فيه عن بعض النسخ القديمة. وفي هامش الكافي المطبوع: «قال في هامش المطبوع: وفي بعض النسخ الصحيحة: من ير يوماً ير به، وما في الكتاب أليق بسياق الكلام، وفي أخرى: من ير يوماً ير به، والظاهر أنه تصحيف».

٤. في «ن»: «كان».

٥. البغي: الزانية. النهاية، ج ١، ص ١٤٤ (بغى).

٦. في «جت»: «قال».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «على».

٨. في «م»، بن، جد: «كان» بدون الواو.

٩. في «م»: «كان» بدون الواو.

١٠. في «م»: «كان» بدون الواو.

١١. في «م»: «كان» بدون الواو.

١٢. في «م»: «كان» بدون الواو.

١٣. في «م»: «كان» بدون الواو.

١٤. في «م»: «كان» بدون الواو.

- ١٠٣٤٦ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْكُوفِيِّ؛ ٥٥٤/٥
وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ^١
الدهقاني، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ^٢؛
عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ^٣، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَزَوَّجُوا إِلَى آلِ فُلَانٍ؛ فَإِنَّهُمْ عَفَا،
فَعَفَّتْ نِسَاؤُهُمْ، وَلَا تَزَوَّجُوا إِلَى آلِ فُلَانٍ؛ فَإِنَّهُمْ بَعَوْا، فَبَعَتْ نِسَاؤُهُمْ».
وَقَالَ: مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ: أَنَا^٤ اللَّهُ قَاتِلُ الْفَاتِيلِينَ^٥، وَمُقْفِرُ الزَّانِينَ؛ أَيُّهَا النَّاسُ،
لَا تَزْنُوا فَتَزْنِي نِسَاؤُكُمْ، كَمَا تَدِينُ تَدَانُ^٦.
١٠٣٤٧ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
الْحُسَيْنِ بْنِ^٧ رِبَاطٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٨: «بَرُّوا آبَاءَكُمْ، يَبْرِكْكُمْ^٩ أَبْنَاؤُكُمْ، وَعَفُّوا^{١٠} عَنْ نِسَاءِ النَّاسِ،
تَعِفَّ^{١١} نِسَاؤُكُمْ^{١٢}».

١. هكذا في الوسائل. وفي «م»، ن، بح، يخ، بف، بن، جت، جد، والمطبوع: «عبد الله». وتقدم ذيل ح ١٠٣٣٠ أن الصواب هو عبيد الله.
٢. في الوسائل: «درست بن عبد الحميد». وكلا النقلين محرف؛ فقد تكررت في الأسناد رواية عبيد الله الدهقاني عن درست عن إبراهيم بن عبد الحميد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤١٥-٤١٦، ص ٤١٨، و ص ٤٢٠.
٣. في «بن» والوسائل: «إن».
٤. في الوافي: «القاتلين».
٥. في الوسائل: - «أَيُّهَا النَّاسُ».
٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٦٦، ح ٢٢٣٥٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٥٧، ح ٢٥٨٢٠.
٧. هكذا في «م»، ن، بح، يخ، بف، بن، جت، جد، والوسائل. وفي المطبوع: - «الحسن بن».
٨. في «بن» والوسائل: «رسول الله ﷺ». وهو سهو ظاهر؛ فقد عدَّ عبيد بن زرارة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام وأكثر من الرواية عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٣٣، الرقم ٦١٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤١٣-٤١٨.
٩. في «بف»: «تبركم».
١٠. في فقه الرضا: «وكفوا».
١١. في الوافي: «يعف عن».
١٢. الأمالي للصدوق، ص ٢٨٨، المجلس ٤٨، ح ٦؛ والخصال، ص ٥٥، باب الاثنين، ح ٧٥، بسند آخر. الفقيه،

١٠٣٤٨ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ^١، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ

يَرْفَعُهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَيْكُمْ بِالْعَقَافِ، وَتَرْكِ الْفُجُورِ»^٣.

١٠٣٤٩ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

وَهْبٍ، عَنْ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٤ يَقُولُ: «مَا مِنْ عِبَادَةٍ أَفْضَلَ مِنْ عِفَّةٍ بَطْنٍ وَفَرْجٍ»^٥.

١٩٠ - بَابُ نَوَادِرَ

١٠٣٥٠ / ١. أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيُّ^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

١. ج ٤، ص ٢١، ح ٤٩٨٥، مرسلاً؛ تحف العقول، ص ٣٥٩، فقه الرضا^١، ص ٣٥٥، الوافي، ج ٢٢، ص ٨٦٦.

ح ٢٢٣٥٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٥٦، ح ٢٥٨١٨.

١. في «بن» والوسائل: - «بن خالد».

٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٥٩، ح ٢٢٣٣٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٥٦، ح ٢٥٨١٩.

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب العفة، ح ١٦٤٩، بسنده عن ميمون القداح. وفيه، نفس الباب، ح ١٦٤٣ و

١٦٤٤ و ١٦٥٠؛ والمحاسن، ص ٢٩٢، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٤٤٧، بسند آخر. تحف العقول،

ص ٢٩٦، عن أبي جعفر^٢؛ وفيه، ص ٢٨٢، عن علي بن الحسين^٣، مع زيادة في آخره. الاختصاص،

ص ٢٢٨، صدر الحديث، مرسلاً عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر الباقر وعلي بن الحسين^٤، وفي كل

المصادر - إلا الكافي، ح ١٦٤٩ - مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب العفة، ح ١٦٤٦؛

والمحاسن، ص ٢٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤٨. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٥٩، ح ٢٢٣٣٤؛ الوسائل، ج ٢٠،

ص ٣٥٦، ح ٢٥٨١٧.

٤. هكذا في «م»، ن، ب، جت. وفي «بخ، بن، جد» والمطبوع والوسائل: «أبو علي الأشعري».

تقدم الخبر في ح ٨٢٩٢، عن الحسين بن محمد عن أحمد بن إسحاق عن سعدان عن أبي بصير، إلخ. وأبو عبد

الله الأشعري هو الحسين بن محمد. وتقدم ذيل ح ١٠١٨٠ أن كثرة روايات المصنف عن أبي علي الأشعري،

قد يوجب تحريف أبي عبد الله الأشعري بأبي علي الأشعري.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ تَخْضُرُهُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا الرَّهَانُ^١، وَمَلَاعِبُهُ الرَّجُلُ^٢ أَهْلُهُ^٣».

١٠٣٥١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبَانٍ^٤، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ وَليدٍ، قَالَ:

جَاءَتْ امْرَأَةٌ سَائِلَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: «وَالِإِذَا تِ وَالْبَهَاتِ^٥ رَجِيمَاتٍ بِأَوْلَادِهِنَّ، لَوْ لَا مَا يَأْتِيَنَ إِلَى أَزْوَاجِهِنَّ لَقِيلَ لَهُنَّ: ادْخُلْنَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ»^٦.

١٠٣٥٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي الصُّبَّاحِ ٥٥٥/٥ الْكِتَابِيُّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا^٧، وَأَطَاعَتْ

١. في الوافي: «الرَّهَان: المسابقة على الخيل وغيرها، والمراد بالشيء الأمر المباح الذي فيه تفريح ولذة».

٢. في «بخ»: «والرجال». ٣. في الوافي، ج ١٥: «بأهله».

٤. الكافي، كتاب الجهاد، باب فضل ارتباط الخيل وإجازتها والرمي، ح ٨٢٩٢، عن الحسين بن محمد، عن أحمد بن إسحاق، عن سعدان، عن أبي بصير. الوافي، ج ١٥، ص ١٤٩، ح ١٤٨٢٠؛ ج ٢٢، ص ٧٠٦، ح ٢١٩٨٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٥١، ح ٢٤٥٢٥؛ ج ٢، ص ١١٨، ح ٢٥١٨٥.

٥. هكذا في «م»، ن، بخ، بف، بن، جد، والوسائل. وفي «بخ، جت» والمطبوع: «+ بن عثمان».

٦. قال الخليل: «الْوَلَةُ: ذهاب العقل والفؤاد من فقدان حبيب». وقال الجوهري: «الْوَلَةُ: ذهاب العقل، والتخير من شدة الوجد». ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٩٨٣؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٥٦ (وله).

٧. في «بخ، بن»: «- ولا».

٨. الكافي، كتاب النكاح، باب ما يجب من طاعة الزوج على المرأة، ذيل ح ١٠١٩٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨١١، ح ٢٢٢٤٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٦، ح ٢٥٣٥٣.

٩. هكذا في «م»، ن، بخ، بف، بن، جد. وفي «بف، جت» والمطبوع: «عنه».

١٠. هكذا في «م»، ن، بخ، بن، جت، جد، والوافي والفقيه. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسًا، وَصَامَتْ شَهْرًا». وفي الفقيه: «+ وَوَحَّجَتْ بَيْتَ رَبِّهَا».

زَوْجَهَا، وَعَزَفَتْ حَقَّ عَلَيَّ ﷺ، فَلَتَدْخُلُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَتْ.^١

١٠٣٥٣ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ سَعِيدَةَ، قَالَتْ:

بَعَثَنِي أَبُو الْحَسَنِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ آلِ زُبَيْرٍ^٢ لِأَنْظُرَ إِلَيْهَا، أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَلَمَّا دَخَلْتُ عَلَيْهَا حَدَّثَتْنِي^٣ هُنَيْئَةً^٤، ثُمَّ قَالَتْ^٥: أَذْنِي^٦ الْمِضْبَاحِ، فَأَذْنَيْتُهُ^٧ لَهَا^٨، قَالَتْ سَعِيدَةُ: فَتَنَظَرْتُ إِلَيْهَا - وَكَانَ مَعَ سَعِيدَةَ غَيْرَهَا - فَقَالَتْ: أَرْضَيْتَنِي؟ قَالَ: فَتَزَوَّجَهَا أَبُو الْحَسَنِ ﷺ، فَكَانَتْ^٩ عِنْدَهُ حَتَّى مَاتَ عَنْهَا، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ جَوَارِيَهُ، جَعَلَنَ يَأْخُذُنَ بِأَرْذَالِهِ^{١٠} وَثِيَابِهِ وَهُوَ سَاكِتٌ يَضْحَكُ، لَا يَقُولُ^{١١} لَهُنَّ شَيْئًا، فَذَكَرَ^{١٢} أَنَّهُ قَالَ: «مَا شَيْءٌ»^{١٣}

١. الفقيه، ج ٣، ص ٤٤١، ح ٤٥٣١، معلقاً عن أبي الصباح الكناني. الخصال، ص ٢٢٣، باب الأربعة، ذيل ح ٥٤، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩٢، ص ٨١١، ح ٢٢٢٤٣: الوسائل، ج ٢٠، ص ١٥٩، ذيل ح ٢٥٣٠٣.

٢. في الوافي والوسائل: «الزبير».

٣. في «بح، بن، وحاشية جت»: «فحدَّثني».

٤. قال ابن الأثير: «هُنْيَةٌ، أَي قَلِيلٌ مِنَ الزَّمَانِ، وَهُوَ تَصْغِيرُ هَنَةٍ، وَيُقَالُ: هُنْيَةٌ أَيْضًا». وقال الفيروزآبادي: «الهنية، أَي شيء يسير، وصوابه ترك الهمزة. النهاية، ج ٥، ص ٢٧٩ (هنا): القاموس المحيط، ج ١، ص ١٢٦ (هنا).

٥. في المرأة: «قولها» ثم قالت، أَي المرأة الزبيرية، وكذا قولها: فقالت: أرضيتني، فاعلمها الزبيرية. والحاصل أنها طلبت المصباح ليلالغن في النظر ولا يقصُر في الاختيار، ثم قالت: أرضيتني، أَي هل يكفيكن مثل هذا الإمعان في النظر في ما أردتن؟ أو هل اخترتن ووجدتن حسناً؟.

٦. في «بح، يخ، بف، جت» والوافي: «أذنوا».

٧. في «م، يخ، بن، جد» والوافي: «وكانت».

٨. في «ن، بح، بف، جت» والوافي: «إليها».

٩. في «م، يخ، بن، جد» والوافي: «وكانت».

١٠. في «بن، جد، وحاشية م، يخ، بف» والوسائل: «بحليته». «الأردان»: جمع الرُّدْنِ، وهو أصل الكُمِّ، أو هو مقدَّم كُمِّ القميص، أو أسفله، أو هو الكُمِّ كله. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٧٧ (ردن).

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ولا يقول».

١٢. في «ن، بح، يخ، جت» والوافي: «أنه بلغه».

١٣. في «بح» وحاشية «م» والوافي: «ما من شيء».

مِثْلَ الْحَزَائِرِ^١.

٥ / ١٠٣٥٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ^٢ ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣ ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ»^٤ ؟

فَقَالَ^٥ : «هُوَ الْجِمَاعُ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَتِيْرٌ يَحِبُّ السَّتْرَ ، فَلَمْ يَسَمَّ^٦ كَمَا تَسْمُونَ^٧»^٨ .

٦ / ١٠٣٥٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ ، عَنْ

زُرَّارَةَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩ ، قَالَ : «أَوْصَتْ فَاطِمَةُ^{١٠} إِلَى عَلِيٍّ^{١١} أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ أُخْتَهَا^{١٢} مِنْ

بَعْدِهَا ، فَفَعَلَ^{١٣}» .

٧ / ١٠٣٥٦ . ابْنُ فَضَالٍ^{١٤} ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ ، قَالَ :

١. الوافي، ج ٢١، ص ٣٩٩، ح ٢٣٣١٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٧٣، ح ٢٥٣٤٥.

٢. في «م» بن، جد، وحاشية «ن» والوسائل : - «بن عثمان».

٣. النساء (٤) : ٤٣؛ المائدة (٥) : ٦.

٤. في «م» ن، يح، يخ، يف، بن، جد، والوافي : «قال».

٥. في الوافي : «يستر». وفي تفسير العياشي، ح ١٤١ : «ستار».

٦. في «بخ» : «فلم تسم».

٧. في «بخ» : «يسئون». وفي المرأة : «فيه ردّ على العامة القائلين بأن المراد بالملامسة ما هو أعم من الجماع، ولذا قالوا : ينقض الوضوء بملامسة النساء».

٨. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٣، ح ١٤١، عن الحلبي . من دون التصريح باسم المعصوم^{١٥} . الوافي، ج ٢٢، ص ٨٦٩، ح ٢٢٣٥٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٣٣، ح ٢٥٢٢٤.

٩. في المرأة : «قوله^{١٦} : ابنة أختها ؛ يعني أمانة بنت أبي العاص ، وكانت أمها زينب بنت رسول الله^{١٧} ، تزوجها أمير المؤمنين^{١٨} بعد وفاة فاطمة^{١٩} وكانت عنده حتى توفي فخلف عليها بعده المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، ويقال : إنه أوصى أمير المؤمنين^{٢٠} بذلك».

١٠. الوافي، ج ٢١، ص ٣١٦، ح ٢١٣٠٧.

١١. السند معلق على سابقه . ويريوي عن ابن فضال ، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد .

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَزُوجُ^١ جَارِيَتَهُ: أَيْ يَنْبَغِي^٢ لَهُ^٣ أَنْ تَرَى عَوْرَتَهُ؟
قَالَ: «لَا، وَأَنَا أَتَقِي ذَلِكَ مِنْ مَمْلُوكَتِي إِذَا زَوَّجْتُهَا»^٤.

٥٥٦/٥ ١٠٣٥٧ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَمَّا يَزُوي النَّاسَ عَنْ عَلِيٍّ ع فِي أَشْيَاءَ مِنَ الْفُرُوجِ، لَمْ يَكُنْ يَأْمُرُ بِهَا وَلَا يَنْهَى عَنْهَا^٥، إِلَّا أَنَّهُ يَنْهَى^٦ عَنْهَا نَفْسَهُ وَوَلَدَهُ، فَقُلْتُ: وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ؟
قَالَ: «قَدْ أَحَلَّتْهَا آيَةٌ، وَحَرَّمَتْهَا آيَةٌ أُخْرَى».

قُلْتُ: فَهَلْ يَصِيرُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ^٨ إِحْدَاهُمَا قَدْ نَسَخَتْ الْأُخْرَى^{١٠}، أَوْ هُمَا^{١١} مُخَكَّمَتَانِ جَمِيعاً، أَوْ^{١٢} يَنْبَغِي^{١٣} أَنْ يُعْمَلَ بِهِمَا؟
فَقَالَ: «قَدْ بَيَّنَّ^{١٤} لَكُمْ إِذْ^{١٥} نَهَى نَفْسَهُ وَوَلَدَهُ».

قُلْتُ: مَا^{١٦} مَنَعَهُ أَنْ يَبَيِّنَ ذَلِكَ لِلنَّاسِ؟
فَقَالَ^{١٧}: «خَشِيَ أَنْ لَا يُطَاعَ، وَلَوْ أَنَّ عَلِيًّا ع ثَبَّتَ^{١٨} لَهُ قَدَمَاهُ، أَقَامَ كِتَابَ اللَّهِ

١. في «بف»: «تزوج». ٢. في الوافي: «هل ينبغي».

٣. في الوسائل: «له».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٠٨، ح ٧٣٦، بسنده عن ابن بكير، إلى قوله: «ترى عورته؟ قال: لا» مع اختلاف يسير.
الوافي، ج ٢٢، ص ٨٣٩، ح ٢٢٢٩٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٤٧، ح ٢٦٧٥٠.

٥. في «م»، «ن»، «بن»، «جد»: «عن أبي جعفر ع»، قال: «سأله» بدل «قال»؛ سألت أبا جعفر ع.

٦. في «بخ»: «عنه». ٧. في «بخ، بف»: «نهى».

٨. في «بخ»: «بأن يكون». وفي «ن»، «بف»، «جت»، «جد»: «أن يكون».

٩. في «بف، بن» والتهذيب والاستبصار: «قد».

١٠. في «م»: «وبالأخرى». ١١. في «بن»: «وهما».

١٢. في التهذيب والاستبصار: «جميعاً أو». ١٣. في «ن»، «جت»: «وينبغي».

١٤. في «بخ، بف، جت»: «قد تبين». ١٥. في «م»، «ن»، «بخ»، «بن»، «جد»، وحاشية «جت»: «إذا».

١٦. في «بخ»: «وما». ١٧. في «م»، «بن»، «جد» والتهذيب والاستبصار: «قال».

١٨. في «جد»: «ثبت».

وَالْحَقُّ كُلُّهُ»^١.

٩ / ١٠٣٥٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلٍ^٢،

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ أَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ^٣ غَصَبَ جَارِيَةَ رَجُلٍ، فَوَلَدَتْ الْجَارِيَةُ مِنَ الْغَاصِبِ، قَالَ: «تَرُدُّ الْجَارِيَةَ وَالْوَلَدَ عَلَى الْمَغْضُوبِ مِنْهُ إِذَا أَقْرَ بِذَلِكَ الْغَاصِبُ»^٤.

١٠ / ١٠٣٥٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ

مُسْكِينٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ مَلِكٌ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَكَانَ لَهُ قَاضٍ، وَلِلْقَاضِي أَخٌ، وَكَانَ رَجُلٌ صَدِيقٌ، وَلَهُ امْرَأَةٌ قَدْ وَلَدَتْهَا الْأَنْبِيَاءُ، فَأَرَادَ الْمَلِكُ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلًا فِي حَاجَةٍ، فَقَالَ لِلْقَاضِي: ابْعِثْ رَجُلًا ثَقَّةً، فَقَالَ: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَوْثَقَ مِنْ أَخِي، فَدَعَاهُ لِيَبْعَثَهُ، فَكَرِهَ ذَلِكَ الرَّجُلُ، وَقَالَ لِأَخِيهِ: إِنِّي أَكْثَرُهُ أَنْ أَصِيعَ امْرَأَتِي، فَعَزَمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنَ الْخُرُوجِ، فَقَالَ لِأَخِيهِ^٥: يَا أَخِي، إِنِّي لَسْتُ أَخْلُفُ شَيْئًا أَهَمَّ عَلَيَّ^٦ مِنْ امْرَأَتِي، فَاخْلُفْنِي فِيهَا، وَتَوَلَّ قِضَاءَ حَاجَتِهَا، قَالَ^٧: نَعَمْ.

فَخَرَجَ الرَّجُلُ وَقَدْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ كَارِهَةً لِمُخْرُوجِهِ، فَكَانَ الْقَاضِي يَأْتِيهَا، وَيَسْأَلُهَا

١. التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٣، ح ١٨٥٦، بسنده عن ثعلبة بن ميمون، عن معمر بن يحيى بن بسام، عن أبي جعفر عليه السلام: الاستبصار، ج ٣، ص ١٧٣، ح ٦٢٩، بسنده عن ثعلبة بن ميمون، عن معمر بن يحيى بن بسام، عن أبي جعفر عليه السلام. مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٤، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٣٢٠، ح ٢١٣١٦: الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٩٧، ذيل ح ٢٥٩٢٦.

٢. في الوسائل: - «عن جميل». ٣. في الوسائل: «بأنه».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٢، ح ١٩٣٦، بسنده عن جميل. الفقيه، ج ٣، ص ٤٢١، ح ٤٤٦٦، مرسلًا عن الصادق عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٠٦، ح ٢٣٥٢٨: الوسائل، ج ٢١، ص ١٧٧، ح ٢٦٨٣٢.

٥. في «بن»: - «وأخيه».

٧. في «جد»: «فقال».

٦. في «م»، بن، «جت»: «إلي».

عَنْ حَوَائِجِهَا وَيَقُومُ لَهَا، فَأَعَجَبْتُهُ، فَدَعَاَهَا إِلَى نَفْسِهِ، فَأَبَتْ عَلَيْهِ، فَخَلَفَ عَلَيْهَا؛ لَيْتَن لَمْ تَفْعَلْ^١ لَتُخْبِرَنَّ^٢ الْمَلِكَ أَنَّكَ^٣ قَدْ فَجَرْتَ، فَقَالَتْ: اضْنَعْ مَا بَدَأَ لَكَ، لَسْتُ أُجِيبُكَ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا طَلَبْتَ.

فَأَتَى الْمَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَةً أُخِي قَدْ فَجَرَتْ، وَقَدْ حَقَّ ذَلِكَ عِنْدِي، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: طَهِّرْهَا، فَجَاءَ إِلَيْهَا، فَقَالَ^٥: إِنَّ الْمَلِكَ قَدْ أَمَرَنِي بِرَجْمِكَ، فَمَا تَقُولِينَ؟ تُجِيبُنِي؟^٦ وَالْأَرْجَمَتُكَ، فَقَالَتْ: لَسْتُ أُجِيبُكَ، فَاضْنَعْ مَا بَدَأَ لَكَ.

فَأُخْرِجَهَا، فَحَفَرَ لَهَا، فَزَجَمَهَا وَمَعَهُ النَّاسُ، فَلَمَّا ظَنَّ أَنَّهَا قَدْ مَاتَتْ، تَرَكَهَا، وَانْصَرَفَ، وَجَنَّ بِهَا^٨ اللَّيْلُ^٩، وَكَانَ بِهَا رَمَقٌ، فَتَحَرَّكَتْ، وَخَرَجَتْ مِنَ الْحَفِيرَةِ^{١٠}، ثُمَّ مَسَتْ^{١١} عَلَى وَجْهِهَا حَتَّى خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَنْتَهَتْ إِلَى دَيْرٍ فِيهِ^{١٢} دَيْرَانِي^{١٣}، فَبَاتَتْ^{١٤} عَلَى بَابِ الدَّيْرِ.

فَلَمَّا أَصْبَحَ الدَّيْرَانِيُّ، فَتَحَ^{١٥} الْبَابَ، فَرَأَاهَا^{١٦}، فَسَأَلَهَا عَنْ قِصَّتِهَا، فَخَبَّرَتْهُ، ٥٥٧/٥

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «لم تفعلني».

٢. في «م»، ن، بح، بخ، بن، والوافي والبحار، ج ١٤: «ليخبرن».

٣. في «م»، ن، بح، بخ، بف، جت، جد، والوافي والبحار، ج ١٤: «أنها».

٤. في «م»، بح، بن، جد: - «قد».

٥. في «ن»: «+ لها».

٦. في «م»: «تجيبيني».

٧. في «م»، بن، جت: «ليس».

٨. في «م»، بن، جت: «جنتها» بدل «جَنَّ بها».

٩. في اللغة: جَنَّ عليه الليل يَجُنُّ، وَجَنَّهُ الليل يَجُنُّه جُنًّا وَجُنُونًا، وَأَجَنَّهُ، أَي ستره. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٩٣؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٩٢ (جنن).

١٠. في «بف»، جد، وحاشية «جت» والوافي: «الحفرة».

١١. في «ن»: «ومشت».

١٢. في «بف»، جد، وحاشية «جت» والوافي والبحار، ج ١٤: «ومشت».

١٣. الدير: البيعة، وهي الكنيسة، أو خان النصراري، والجمع: أديار، وصاحبه الذي يسكنه ويعمره: ديار وديران، نسب على غير قياس. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٠ (دير).

١٤. في «م»، ن، بح، بن، بف، وحاشية «جد» والوافي والبحار: «فنامت». وفي «جد»: «فقامت».

١٥. في «بف»: «فتفتح».

١٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار، ج ١٤. وفي المطبوع: «ورأها».

فَرَجَمَهَا، وَأَدْخَلَهَا الدَّيْرَ، وَكَانَ لَهُ ابْنٌ صَغِيرٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ، وَكَانَ حَسَنَ الْحَالِ،
فَدَاوَاهَا حَتَّى بَرَأَتْ مِنْ عِلَّتِهَا، وَأَنْدَمَلَتْ^٢، ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهَا ابْنَهُ، فَكَانَتْ^٣ تَرْبِيهِ، وَكَانَ
لِلدَّيْرَانِيِّ قَهْرَمَانٌ يَقُومُ بِأَمْرِهِ، فَأَعْجَبَتْهُ، فَدَعَاَهَا إِلَى نَفْسِهِ، فَأَبَتْ، فَجَهَدَ بِهَا^٤ فَأَبَتْ،
فَقَالَ: لَيْنَ لَمْ تَفْعَلِي لِأَجْهَدَنْ^٥ فِي قَتْلِكَ، فَقَالَتْ: اصْنَعْ مَا بَدَأَ لَكَ فَعَمَدَ إِلَى الصَّبِيِّ،
فَدَقَّ عُنُقَهُ وَأَتَى^٦ الدَّيْرَانِيَّ، فَقَالَ لَهُ: عَمَدْتَ إِلَى فَاجِرَةٍ قَدْ فَجَرْتُ، فَدَفَعْتُ إِلَيْهَا ابْنَكَ؟
فَقَتَلْتَهُ، فَجَاءَ الدَّيْرَانِيُّ^٧، فَلَمَّا رَأَاهُ^٨، قَالَ لَهَا: مَا هَذَا فَقَدْ تَعْلَمِينَ صَبِيغِي بِكَ؟ فَأَخْبَرَتْهُ
بِالْقِصَّةِ، فَقَالَ لَهَا: لَيْسَ تَطِيبُ^٩ نَفْسِي أَنْ تَكُونِي عِنْدِي، فَأَخْرَجَنِي^{١٠}، فَأَخْرَجَهَا لَيْلًا،
وَدَفَعَ إِلَيْهَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَقَالَ لَهَا: تَرَوْدِي هَذِهِ، اللَّهُ حَسْبُكَ^{١١}.

فَخَرَجَتْ لَيْلًا، فَأَصْبَحَتْ فِي قَرْيَةٍ، فَإِذَا فِيهَا مَضْلُوبٌ عَلَى خَشَبَةٍ وَهُوَ حَيٌّ،
فَسَأَلَتْ عَنْ قِصَّتِهِ، فَقَالُوا: عَلَيْهِ دَيْنٌ^{١٢} عَشْرُونَ دِرْهَمًا، وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ عِنْدَنَا
لِصَاحِبِهِ صُلْبٌ^{١٣} حَتَّى يُؤَدِّي^{١٤} إِلَى صَاحِبِهِ، فَأَخْرَجَتْ^{١٥} الْعِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَدَفَعَتْهَا^{١٦}
إِلَى غَرِيمِهِ، وَقَالَتْ^{١٧}: لَا تَقْتُلُوهُ، فَأَنْزَلُوهُ عَنِ الْخَشَبَةِ، فَقَالَ لَهَا: مَا أَحَدٌ أَغْظَمَ عَلَيَّ

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «ابن».

٢. «اندملت»، أي برئت وصلحت. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٢٥٠ (دمل).

٣. في «بخ» والوافي: «وكانت».

٤. قال ابن الأثير: «قهرمانه، هو الخازن والوكيل والحافظ لما تحت يده والقائم بأمر الرجل بلغة الفرس».

وقيل غير ذلك. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٢٩؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٩٦ (قهرم).

٥. في الوافي: «فجهدها» بدل «فجهدها». ٦. في البحار، ج ٧٠: «لأجتهدن».

٧. في «ن»: «فأتى». ٨. في الوسائل والبحار: «- فقال له: عمدت، إلى هنا».

٩. في البحار، ج ٧٠: «رأها». ١٠. في «بف»: «يطيب».

١١. في الوافي: «- عندي فأخرجني».

١٢. في «م، ن، ب، ح، بن، جد»، وحاشية «ج»: «حيبك». وفي «بخ»: «حبك الله».

١٣. في «بخ»: «- دين». ١٤. في «بف»: «صلبه».

١٥. في «بخ»: «تؤدّي». ١٦. في «بن»: «فأخذت».

١٧. في «بخ، بن»: «فدفعته». ١٨. في «م، جد»: «فقال».

مِنَّةً مِنْكَ، نَجَّيْتَنِي مِنَ الصَّلْبِ وَمِنَ الْمَوْتِ، فَأَنَا مَعَكَ حَيْثُمَا^١ ذَهَبْتَ، فَمَضَى مَعَهَا، وَمَضَتْ حَتَّى انْتَهَيَا إِلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، فَرَأَى جَمَاعَةٌ وَسُفُنًا، فَقَالَ لَهَا: اجْلِسِي حَتَّى أَذْهَبَ أَنَا أَعْمَلُ لَكُمْ، وَأَسْتَطِيعَ وَأَتِيكَ بِهِ، فَأَتَاهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: مَا فِي سَفِينَتِكُمْ هَذِهِ؟ قَالُوا^٢: فِي هَذِهِ تِجَارَاتٌ وَجَوْهَرٌ وَغَنَبَرٌ وَأَشْيَاءٌ مِنَ التَّجَارَةِ، وَأَمَّا هَذِهِ فَتُخَنُ فِيهَا.

قَالَ: وَكَمْ يَبْلُغُ مَا فِي سَفِينَتِكُمْ؟ قَالُوا: كَثِيرٌ^٣ لَا نُخْصِيهِ، قَالَ: فَإِنَّ مَعِيَ شَيْئًا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا فِي سَفِينَتِكُمْ، قَالُوا: وَمَا مَعَكَ؟ قَالَ: جَارِيَةٌ لَمْ تَرَوْا مِثْلَهَا قَطُّ، قَالُوا: فَبِغْنَاهَا، قَالَ: نَعَمْ عَلَى شَرْطٍ أَنْ يَذْهَبَ بَغْضُكُمْ، فَيَنْظُرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ يَجِئَنِي فَيَشْتَرِيَهَا، وَلَا يُعْلِمُهَا، وَيَدْفَعُ إِلَيَّ الثَّمَنَ، وَلَا يُعْلِمُهَا حَتَّى أَمْضِيَ أَنَا، فَقَالُوا: ذَلِكَ لَكَ، فَبَعَثُوا مَنْ نَظَرَ إِلَيْهَا، فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَهَا قَطُّ، فَاشْتَرَوْهَا مِنْهُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَدَفَعُوا إِلَيْهِ الدَّرَاهِمَ، فَمَضَى^٤ بِهَا، فَلَمَّا أَمْعَنُ^٥ أَتَوْهَا، فَقَالُوا لَهَا: قُومِي وَادْخُلِي السَّفِينَةَ، قَالَتْ: وَلِمَ؟ قَالُوا: قَدْ اشْتَرَيْنَاكَ مِنْ مَوْلَاكِ، قَالَتْ: مَا هُوَ بِمَوْلَايَ، قَالُوا: لَتَقُومِينَ أَوْ لَنُحْمِلَنَّكِ^٦، فَقَامَتْ وَمَضَتْ مَعَهُمْ.

فَلَمَّا انْتَهَوْا إِلَى السَّاحِلِ^٧ لَمْ يَأْمَنْ بَغْضُهُمْ بَغْضًا عَلَيْهَا، فَجَعَلُوا فِي السَّفِينَةِ الْبَتِي فِيهَا^٨ الْجَوْهَرَ وَالتَّجَارَةَ^٩، وَرَكِبُوا هُمْ فِي السَّفِينَةِ الْآخَرَى، فَدَفَعُوهَا^{١٠}، فَبَعَثَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِمْ رِيحًا^{١١}، فَفَرَّقَتْهُمْ^{١٢} وَسَفِينَتَهُمْ^{١٣}، وَنَجَّتِ السَّفِينَةُ الْبَتِي كَانَتْ فِيهَا

١. في «بخ»: «حيث».

٢. في «بن، جت»: «فقالوا».

٣. في الروافي: «كثيراً».

٤. في «بن»: «ومضى».

٥. «أمعن»، أي أبعد وهرّب وتباعد. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٠٩ (معن).

٦. في «ن، بح، بف»: «لنحملك».

٧. في «بخ»: «ساحل البحر».

٨. في «بن»: «+ والحلي» و.

٩. في الروافي: «الجواهر والتجارات».

١٠. في «م»: «- ودفعوها». وفي المرأة: «قوله 33: فدفعوها، أي أجروا السفينة في الماء».

١١. في «ن، جد»: «وحاشية جت»: «ريحا».

١٢. في «جد»: «ففرقتهم».

١٣. في «بخ»: «و السفينة».

حَتَّى انْتَهَتْ إِلَى جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، وَرَبَطَتِ السَّفِينَةَ، ثُمَّ دَارَتْ فِي الْجَزِيرَةِ، فَإِذَا فِيهَا مَاءٌ وَشَجَرٌ فِيهِ ثَمَرٌ^١، فَقَالَتْ: هَذَا مَاءٌ أَشْرَبُ مِنْهُ، وَثَمَرٌ أَكُلُ مِنْهُ، أَعْبُدُ اللَّهَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى نَبِيِّ مِنْ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَلِكَ، فَيَقُولَ: إِنَّ فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ خَلْقًا مِنْ خَلْقِي، فَأَخْرِجْ أَنْتَ وَمَنْ فِي مَمْلَكَتِكَ حَتَّى تَأْتُوا^٢ خَلْقِي هَذِهِ^٣، وَتَقْرَؤُوا^٤ لَهُ بِذُنُوبِكُمْ^٥، ثُمَّ تَسْأَلُوا ذَلِكَ الْخَلْقَ أَنْ يُغْفِرَ لَكُمْ^٦، فَإِنْ غَفَرَ^٧ لَكُمْ غَفَرْتُ لَكُمْ^٨.

فَخَرَجَ الْمَلِكُ بِأَهْلِ مَمْلَكَتِهِ إِلَى تِلْكَ الْجَزِيرَةِ، فَرَأَوْا امْرَأَةً، فَتَقَدَّمَ إِلَيْهَا الْمَلِكُ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ قَاضِي هَذَا أَتَانِي، فَخَبَّرَنِي أَنَّ امْرَأَةً أُخِيهِ فَجَرَتْ، فَأَمَرْتُهُ بِرَجْمِهَا، وَلَمْ يُقِمَّ^٩ عِنْدِي الْبَيِّنَةُ، فَأَخَافُ أَنْ أَكُونَ قَدْ تَقَدَّمْتُ عَلَى مَا لَا يَجِلُّ لِي، فَأَجِبْ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لِي، فَقَالَتْ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ أَجْلِسْ، ثُمَّ أَتَى زَوْجُهَا وَلَا يَعْرِفُهَا^{١٠}، فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ لِي امْرَأَةً، وَكَانَ^{١١} مِنْ فَضْلِهَا وَصَلَاحِهَا^{١٢}، وَإِنِّي خَرَجْتُ عَنْهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ لِذَلِكَ، فَاسْتَخْلَفْتُ أُخِي عَلَيْهَا، فَلَمَّا رَجَعْتُ سَأَلْتُ عَنْهَا، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهَا فَجَرَتْ فَرَجَمَهَا، وَأَنَا^{١٣} أَخَافُ أَنْ أَكُونَ قَدْ ضَيَعْتُهَا، فَاسْتَغْفِرِي

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «ثمرة».

٢. في البحار، ج ٧٠: «أتوا».

٣. في «ن»، بح، بخ، بف، والبحار: «هذه». وفي «م»: «هذه».

٤. في «م»، بن، والبحار: «تقروا». ٥. في حاشية «جت»: «بذنوبهم».

٦. في حاشية «جت»: «لهم».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «يفغر».

٨. في حاشية «جت»: «لهم». ٩. في «بن»، جد: «ولم تقم».

١٠. في «ن»، جت: «وهو لا يعرفها». ١١. في «بح»، جت: «فكان».

١٢. في المرأة: «وقوله ﷺ: من فضلها وصلاحتها، أي كذا وكذا، واسم كان وخبرها مقدر».

١٣. في «بخ»: «فأنا».

لي^١، فَقَالَتْ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ اجْلِسْ، فَأَجْلَسَتْهُ إِلَى جَنْبِ الْمَلِكِ.
 ثُمَّ أَتَى الْقَاضِي فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ لِأَخِي امْرَأَةٌ، وَإِنَّهَا أُعْجِبَتْ بَنِي، فَدَعَوْتَهَا إِلَى الْفُجُورِ،
 فَأَبَتْ، فَأَعْلَمْتُ الْمَلِكَ أَنَّهَا قَدْ فَجَرَتْ، وَأَمَرَنِي^٢ بِرَجْمِهَا، فَجَرَّمْتُهَا، وَأَنَا كَاذِبٌ عَلَيْهَا،
 فَاسْتَغْفِرِي لِي، قَالَتْ^٣: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، ثُمَّ أَقْبَلْتُ عَلَى زَوْجِهَا، فَقَالَتْ: اسْمَعِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ^٤
 الدِّيزَانِيُّ، فَقَصَّ^٥ قِصَّتَهُ، وَقَالَ: أَخْرَجْتُهَا بِاللَّيْلِ، وَأَنَا أَخَافُ أَنْ يَكُونَ^٦ قَدْ لَقِيَهَا سَبْعَ،
 فَقَتَلَهَا، فَقَالَتْ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ اجْلِسْ، ثُمَّ تَقَدَّمَ الْقَهْرَمَانُ، فَقَصَّ قِصَّتَهُ، فَقَالَتْ لِلدِّيزَانِيِّ:
 اسْمَعِ^٧ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ^٨ الْمَضْلُوبُ، فَقَصَّ قِصَّتَهُ، فَقَالَتْ: لَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ».
 قَالَ^٩: «ثُمَّ أَقْبَلْتُ عَلَى زَوْجِهَا، فَقَالَتْ: أَنَا امْرَأَتُكَ، وَكُلُّ مَا سَمِعْتُ فَإِنَّمَا هُوَ
 قِصَّتِي، وَلَيْسَتْ لِي حَاجَةٌ فِي الرِّجَالِ، وَأَنَا^{١٠} أُحِبُّ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ السَّيْفِينَةَ وَمَا
 فِيهَا، وَتُخَلِّيَ سَبِيلِي، فَأَعْبَدَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي هَذِهِ الْجَزِيرَةِ، فَقَدْ تَرَى مَا لَقِيتُ مِنَ
 الرِّجَالِ، فَقَعَلَ، وَأَخَذَ السَّيْفِينَةَ وَمَا فِيهَا، فَخَلَّى^{١١} سَبِيلَهَا^{١٢}، وَأَنْصَرَفَ الْمَلِكُ وَأَهْلُ
 مَمْلَكَتِهِ»^{١٣}.

١١ / ١٠٣٦٠. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١٤}، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ ذَكْرَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛

١. في «م»، بح، جت، جد، والبحار، ج ٧٠: «غفر الله لك».

٢. في «م»، جد، «فأمرني».

٣. في «بن»، «فَقَالَتْ».

٤. في «بف»، «يَقْدَمُ».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «وقَصَّ».

٦. في البحار: «أَنْ تَكُونَ». ٧. في «بف»: «فَقَالَتْ».

٨. في «بح»: «يَقْدَمُ». ٩. في «بخ»، «بف»: «قَالَ».

١٠. في «م»، ن، بح، بخ، بف، بن، والبحار، ج ١٤: «فَأَنَا».

١١. في الوافي والبحار: «وَحَلَّى». ١٢. في «م»، بن، جت، جد، -: «فَخَلَّى سَبِيلَهَا».

١٣. الوافي، ج ٢٦، ص ٣٥٠، ح ٢٥٤٥٣؛ البحار، ج ١٤، ص ٥٠٣، ح ١٣٠، ج ٧٠، ص ٣٩٥، ح ٦٦.

١٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

وَأَيُّزِيدُ بْنُ حَمَّادٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالََا: «مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَهُوَ يُصِيبُ خَطَأً مِنَ الزَّنى، فَرِزْنَى الْعَيْنَيْنِ النَّظْرُ، وَرِزْنَى الْقَمْرِ الْقُبْلَةُ، وَرِزْنَى الْيَدَيْنِ ^٢ اللَّمْسُ، صَدَقَ الْفَرَجُ ^٣ ذَلِكَ أَمْ ^٤ كَذَّبَ».

١٢/١٠٣٦١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ،

عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «النَّظْرُ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ إِبْلِيسَ مَسْمُومٌ، وَكَمْ مِنْ نَظْرَةٍ أَوْرَثَتْ حَسْرَةً طَوِيلَةً».

١٣/١٠٣٦٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

سَيَّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوَاشِمَةُ وَالْمُوتِشِمَةُ ^٩ وَالنَّاجِشُ

١. في السند تحويل يعطف «يزيد بن حماد وغيره، عن أبي جميله، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام» على «ابن

أبي نجران، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام». ٢. في «بح، جت»: «اليد».

٣. في «ن»: «وفي». وفي المرأة: «قوله ﷺ: صَدَقَ الْفَرَجُ، أَي أَوْقَعَ الزَّنى؛ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَكَأَنَّهُ صَدَقَ الْعَيْنَيْنِ وَالْقَمْرَ وَالْيَدَيْنِ؛ لِأَنَّ فَعْلَهَا مِثْلَةُ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَكَأَنَّهُ كَذَّبَهَا وَلَمْ يَأْتْ بِمَرَادِهَا».

٤. في الوسائل، ج ٢٥٣٩٦: «أو».

٥. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٦٢، ح ٢٢٣٤٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٩١، ح ٢٥٣٩٦؛ وص ٣٢٦، ح ٢٥٧٣٥.

٦. في الوسائل: «النظرة».

٧. المحاسن، ص ١٠٩، كتاب عقاب الأعمال، صدر ح ١٠١، عن محمد بن علي، عن ابن فضال، ثواب الأعمال، ص ٣١٤، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ١٨، ح ٤٩٦٩، بسنده عن عقبة، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٥، ح ١٧٣٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير، وفيهما إلى قوله: «سهام إبليس مسموم» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٥٩، ح ٢٢٣٣٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٩٠، ح ٢٥٣٩٥.

٨. في «بن» والوسائل: - «عن أبيه». ورواية أحمد بن أبي عبد الله عن محمد بن سنان مباشرة، غير معهودة في أسناد الكافي.

٩. في «بخ» وحاشية «ن» والوسائل، ح ٢٢٩٩١: «والموتشمة». وفي «ن، جد»: «والموشمة». الوشم: أن يـ

وَالْمَنْجُوشُ^١ مَلْعُونُونَ^٢ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ^٣.

١٤/١٠٣٦٣. عَنْهُ^٤، عَنْ بَغِيضِ الْعِرَاقِيِّينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ يَزِيدَ^٥، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَنْظُرُ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ، وَرَجُلًا خَانَ أَخَاهُ فِي أَمْرَاتِهِ، وَرَجُلًا يَخْتِاجُ النَّاسَ إِلَى نَفْعِهِ^٦ فَسَأَلْتَهُمْ^٧ الرِّشْوَةَ^٨».

يغرز الجلد بإبرة، ثم يحشى بكحل أو نيل فيزرق أثره، أو يخضر، والمستوشمة والموشمة: التي يفعل بها ذلك. النهاية، ج ٥، ص ١٨٩ (وشم).

١. قال ابن الأثير: «فيه أنه نهى عن النجش في البيع، هو أن يمدح السلعة لينفقها ويروجها، أو يزيد في ثمنها، وهو لا يريد شراءها؛ ليقع غيره فيها». وقال الفيروز آبادي: «النجش: هو أن تواطى رجلاً إذا أراد بيعاً أن تمدحه، أو أن يريد الإنسان أن يبيع بياعة فتساومه فيها بضمن كثير؛ لينظر إليك ناظر فيقع فيها، أو أن ينقر الناس عن الشيء إلى غيره». النهاية، ج ٥، ص ٢١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٢٦ (نجش).

٢. في حاشية «م، جد»: «ملعون».

٣. معاني الأخبار، ص ٢٤٩، ح ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن عليّ ﷺ، وتمام الرواية: «لعن رسول الله ﷺ النامصة والمتنمصة والواشرة والمستوشرة والواصلة والمستوصلة والراشمة والمستوشمة». الوافي، ج ٢٢، ص ٨٥٨، ح ٢٢٣٣٠؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٤٥٨، ح ٢٢٩٩١؛ وج ٢٠، ص ٢٣٩، ح ٢٥٥٣٠.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٥. تقدّم في الكافي، ح ١٦١٧ رواية أحمد بن أبي عبد الله عن بعض العراقيين عن محمد بن المثنى الحضرمي عن أبيه عن عثمان بن زيد عن جابر، كما تقدّم في الكافي، ح ٢١٠١ رواية أحمد بن محمد بن خالد - وهو أحمد بن أبي عبد الله - عن بعض أصحابه عن محمد بن المثنى عن أبيه عن عثمان بن زيد عن جابر. وعثمان بن زيد هذا هو عثمان بن زيد الجهني المذكور في رجال الطوسي، ص ٢٥٩، الرقم ٣٦٨٧، فقد روى محمد بن المثنى عن أبيه عن عثمان بن زيد الجهني في الأملاني للطوسي، ص ٤١٣، المجلس ١٤، ح ٩٢٧.

فعليه «عثمان بن يزيد» في سندنا هذا محرف من «عثمان بن زيد».

٦. في التهذيب: «احتاج الناس إليه لفقهه» بدل «يحتاج الناس إلى نفعه».

٧. في الوسائل: «فيسألهم».

٨. في المرأة: «يدلّ على تحريم الرشوة مطلقاً وإن لم تكن في المرافعات الشرعية».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٤، ح ٥٣٤، بسنده عن يوسف بن جابر، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٦٢، ح ٢٢٣٤٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٩١، ح ٢٥٣٩٧.

١٥ / ١٠٣٦٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، قَالَ :

كَانَ رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ^١ ، وَكَانَ لَهُ جَارِيَةٌ نَفِيسَةٌ ، فَوَقَّعَتْ فِي قَلْبِ رَجُلٍ وَأَعْجَبَ بِهَا^٢ ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣ ، قَالَ^٤ : «تَعَرَّضَ لِزَوْجَتِهَا^٥ ، وَكَلَّمَا رَأَيْتَهَا ، فَقُلْ : أَسْأَلُ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ» .

فَفَعَلَ ، فَمَا لَبِثَ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى عَرَضَ لِوَلِيِّهَا سَفَرٌ ، فَجَاءَ إِلَى الرَّجُلِ ، فَقَالَ : يَا فَلَانُ ، أَنْتَ جَارِي ، وَأَوْثَقُ النَّاسِ عِنْدِي وَقَدْ عَرَضَ لِي سَفَرٌ ، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أُوَدِّعَكَ فَلَانَتَهُ جَارِيَتِي تَكُونُ عِنْدَكَ . فَقَالَ^٦ الرَّجُلُ : لَيْسَ^٧ لِي امْرَأَةٌ ، وَلَا مَعِيَ فِي مَنْزِلِي امْرَأَةٌ^٨ ، فَكَيْفَ تَكُونُ جَارِيَتُكَ عِنْدِي ؟ فَقَالَ : أَقْوَمُهَا عَلَيْكَ بِالثَّمَنِ ، وَتَضْمَنُ لِي تَكُونُ^٩ عِنْدَكَ ، فَإِذَا أَنَا قَدِمْتُ فَبِعْنِيهَا ، أَشْتَرِيهَا مِنْكَ ، وَإِنْ نِلْتُ مِنْهَا نِلْتُ مَا يَحِلُّ لَكَ ، فَفَعَلَ ، وَغَلَّظَ عَلَيْهِ فِي الثَّمَنِ^{١٠} ، وَخَرَجَ الرَّجُلُ ، فَمَكَثَتْ عِنْدَهُ^{١١} مَا شَاءَ اللَّهُ حَتَّى قَضَى وَطَرَهُ^{١٢} مِنْهَا . ثُمَّ قَدِمَ رَسُولٌ لِبَيْعِ خُلَفَاءِ^{١٣} بَنِي أُمَيَّةَ يَشْتَرِي^{١٤} لَهُ جَوَارِي ، فَكَانَتْ^{١٥} هِيَ فِيمَنْ^{١٦} سَمِّيَ أَنْ يُشْتَرَى^{١٧} ، فَبَعَثَ الْوَالِي إِلَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ : جَارِيَةٌ فَلَانٍ ، قَالَ : فَلَانُ

١ . في «بن» : «كان بالمدينة رجل» .

٢ . «أعجب بها» أي أعجبه واستحسنها ، أو عجب وشَرَّ . راجع : المصباح المنير ، ص ٣٩٣ : القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ١٩٧ (عجب) .

٤ . في الوسائل : «+ له» .

٦ . في «م» ، جد : «قال» .

٨ . في «بف» : «- ولا معي في منزلي امرأة» .

١٠ . في حاشية «جت» : «اليمين» .

١١ . في «م» ، بن ، جد ، وحاشية «ن» ، بيع : «معه» .

١٢ . الوَطْرُ : الحاجة ، ولا يبنى منه فعل ، تقول : قضيت وطري ، إذا نلت بغيتك وحاجتك . المصباح المنير ، ص ٦٦٣ (وطر) .

١٣ . في «ن» : «خلف» .

١٥ . في «بن» والوافي : «وكانت» .

١٧ . في «جت» والوافي : «أن تشتري» .

١٤ . في «م» : «ليشتري» .

١٦ . في «بيع» ، يخ ، بف : «ممن» .

غَائِبٌ، فَقَهَرَهُ عَلَى بَيْعِهَا، وَأَعْطَاهُ مِنَ الثَّمَنِ مَا كَانَ فِيهِ رِبْحٌ، فَلَمَّا أُخِذَتِ الْجَارِيَةُ،
وَأُخْرِجَ بِهَا مِنَ الْمَدِينَةِ، قَدِمَ مَوْلَاهَا، فَأَوَّلَ شَيْءٍ سَأَلَهُ سَأَلَهُ^١ عَنِ الْجَارِيَةِ: كَيْفَ هِيَ؟
فَأُخْبِرَتْهُ بِخَبَرِهَا، وَأُخْرِجَ إِلَيْهِ الْمَالُ كُلُّهُ الَّذِي قَوَّمَهُ عَلَيْهِ وَالَّذِي رِبْحٌ، فَقَالَ: هَذَا ثَمَنُهَا
فَخُذْهُ، فَأَبَى الرَّجُلُ، وَقَالَ: لَا أَخْذُ إِلَّا مَا قَوَّمْتُ عَلَيْكَ، وَمَا كَانَ مِنْ فَضْلٍ فَخُذْهُ لَكَ
هَنِيئًا^٢، فَصَنَعَ اللَّهُ لَهُ بِخُسْنِ نَيْتِهِ^٣.

١٦/١٠٣٦٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَنَامَ الرَّجُلُ بَيْنَ أَمْتَيْنِ^٤ وَالْحَرْتَيْنِ^٥، إِنَّمَا
يَسْأَوُكُمْ بِمَنْزِلَةِ اللَّعِبِ»^٦.

١٧ / ١٠٣٦٦. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَجَامَعَ الرَّجُلُ مُقَابِلَ^٧

١. في «بف» - «سأله».

٢. كُلُّ مَا يَأْتِيكَ مِنْ غَيْرِ تَعَبٍ فَهُوَ هَنِيءٌ. النهاية، ج ٥، ص ٢٧٧ (هنا).

٣. في الرافعي: «وَتَقَوَّاهُ».

٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٦٢، ح ٢٢٣٤٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٨٩، ح ٢٥١٠٥، ملخصاً؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٥٩، ح ٦٩.

٥. في التهذيب: «بأن».

٦. في التهذيب: «الأمتين». في «بخ»: «وحرّتين».

٨. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٦، ح ١٩٥٣، معلقاً عن الكليني. الجعفریات، ص ٩٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد،
عن أبيه عليه السلام، إلى قوله: «والحرّتين» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٤٥٩،
ح ١٨٣٨، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، هكذا: «أنه كان ينام بين جاريتين». راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب
إكرام الزوجة، ح ١٠١٧٩؛ و باب ما يحلّ للرجل من امرأته وهي طامث، ح ١٠٢٩٦؛ و باب محاش النساء،
ح ١٠٣٠٠؛ وقرب الإسناد، ص ٦٩، ح ٢٢٣؛ والجعفریات، ص ٩١، الوافي، ج ٢٢، ص ٧٢٧، ح ٢٢٠٣٤؛
الوسائل، ج ٢١، ص ٢٠٠، ح ٢٦٨٩٤.

٩. الضمير راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام. والمراد بهذا الإسناد هو الطريق المذكور إليه في السند السابق.

١٠. في «ن»: «مقابلة».

الْقَبْلَةُ.

١٨/١٠٣٦٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَاعِيِّ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: اشْتَرَيْتَ جَارِيَةً مِنْ غَيْرِ رِشْدَةٍ^٢، فَوَقَعْتَ مِنِّي كُلَّ مَوْقِعٍ.

فَقَالَ: «سَلْ عَنْ أُمِّهَا: لِمَنْ كَانَتْ؟ فَسَلْ^٣ يَحْلُلُ^٤ الْفَاعِلُ^٥ بِأُمِّهَا مَا فَعَلَ؛ لِيُطِيبَ الْوُلْدُ»^٦.

١٩/١٠٣٦٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ بُرَيْدٍ^٧، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَخْذَنْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا»^٨؟ قَالَ: «الْمِيثَاقُ هِيَ^٩ الْكَلِمَةُ الَّتِي عُقِدَ بِهَا النِّكَاحُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «غَلِيظًا» فَهُوَ

١. قرب الإسناد، ص ١٤٠، ح ٥٠١، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣، ضمن الحديث الطويل ٤٩٦٨؛ والأماشي للصدوق، ص ٤٢٤، المجلس ٦٦، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الصادق، عن آبائه، عن علي عليه السلام، هكذا: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله ... أن يجامع الرجل [في] الفقيه: «+أهله» [مستقبل القبلة]. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٢٧، ح ٢٢٠٣٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٣٨، ح ٢٥٢٤١.
٢. يقال: هذا ولد رِشْدَةٍ، إذا كان لنكاح صحيح، كما يقال في ضده: ولد زِنْيَةٍ، بالكسر فيهما. النهاية، ج ٢، ص ٢٢٥ (رشد).
٣. في «بح»: «فسأله». وفي الوافي: «فسأله».

٤. في «بخ» وحاشية «جت»: «تحليل».

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: يحللُ الفاعل، لعلمه مما يوجب تخفيف الكراهة لانفيها رأساً». وفي هامش الكافي المطبوع: «فيه دلالة على أن التحليل بعد وقوع الزنى وحصول الولد يؤثر في طيب الولد ويخرجه عن كونه ولد الزنى، وقد تبين في محله أن أصحابنا أعرضوا عن العمل بمضمونها، وذكروا أن هذا التحليل لا يرفع إثمه ولا يدفع حكمه، والله أعلم».

٦. الوافي، ج ٢١، ص ١١٧، ح ٢٠٩١٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٧٦، ح ٢٦٨٣٠.

٧. هكذا في «بح، بف، بن» والوسائل. وفي «م، ن، جد»: «يزيد». وفي «جت» والمطبوع: «بريد العجلي».

٨. النساء (٤): ٢١.

٩. في الوسائل: «وقال».

١٠. في الوسائل: «هو».

مَاءَ الرَّجُلِ^١ يُفْضِيهِ إِلَى امْرَأَتِهِ^٢.

٢٠ / ١٠٣٦٩. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٤، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٥ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَقَالَتْ: أَنَا حُبْلَى، وَأَنَا أُخْتُكَ مِنْ
الرِّضَاعَةِ، وَأَنَا عَلَى غَيْرِ عِدَّةٍ؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنْ كَانَ دَخَلَ^٦ بِهَا وَوَاقَعَهَا، فَلَا يَصْدَقُهَا^٧؛ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا
وَلَمْ يُوَاقِعْهَا، فَلْيَخْتَرْ^٨ وَلْيَسْأَلْ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَرَفَهَا قَبْلَ ذَلِكَ^٩».

٢١ / ١٠٣٧٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ،
عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سُوَيْدِ الْقَلَاءِ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. في تفسير العياشي: «الذي». وفي المرأة: «قوله^٥»: فهو ماء الرجل، لعل المعنى أن غلظة هذا الميثاق باعتبار أنه يحصل منه الولد، والمساهلة في ذلك يوجب اختلاط الأنساب».

٢. في «م»، «ن»، «ج»، «ب»، «و» حاشية «بح»، «بف»، «و» الوسائل: «إليها».

٣. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٢٩، ح ٦٨، عن يوسف العجلي، عن أبي جعفر^٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٦٩، ح ٢٢٣٥٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٦٢، ح ٢٥٥٧٨.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

٥. في الوافي: «وله».

٦. في الفقيه: «أو أنا» في الموضعين.

٧. في «بن»: «قد دخل».

٨. في المرأة: «قوله^٥»: فلا يصدقها؛ لأن قولها مناف لتمكينها بعد معرفة الزوج، بخلاف ما إذا ادعت ذلك قبل الواقعة؛ فإنه يمكنها أن تقول: لم أكن أعرفك والآن عرفتك، وإن أمكن حمل الثاني على الاستحباب، كما هو ظاهر الأصحاب».

٩. في الفقيه: «فليحتط». وفي التهذيب: «فليتحز». وفي الوافي: «فليختبر»، هكذا في الكافي؛ من الاختبار بمعنى الامتحان، أي يمتحن صدقها من كذبها. وفي التهذيب: «فليتحز» من التحزّي بمعنى الاجتهاد وتصحيح الاعتقاد. وفي الفقيه: «فليحتط» من الاحتياط، أي لا يقربها حتى يعلم كذبها».

١٠. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٣، ح ١٧٢٦، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٣،

ص ٤٧٠، ح ٤٦٤٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٢٥٨،

ح ٢١١٨٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٩٦، ح ٢٥٦٦٦.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ أَخَذَ مَعَ امْرَأَةٍ فِي بَيْتٍ، فَأَقْرَأَ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ، وَأَقْرَأَتْ أَنَّهُ زَوْجُهَا.

فَقَالَ: «رَبُّ رَجُلٍ لَوْ آتَيْتُ بِهِ لَأَجَزْتُ لَهُ ذَلِكَ، وَرَبُّ رَجُلٍ لَوْ آتَيْتُ بِهِ لَصَرَبْتُهُ».^٦
 ٣٧١/٢٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الضَّرِيرِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «حَطَبَ رَجُلٌ إِلَى قَوْمٍ فَقَالُوا: مَا تَجَارَتَكَ؟ فَقَالَ: أَيْبَغُ الدَّوَابِّ، فَرَوْجُوهُ فَإِذَا هُوَ يَسْبِغُ السَّنَانِيرَ»^٧، فَاخْتَصَمُوا^٨ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَأَجَارَ نِكَاحَهُ^٩، وَقَالَ^{١٠}: السَّنَانِيرُ دَوَابٌّ»^{١١}.

١. في الوافي: «وجد».

٢. في الوافي: «فأقرت».

٣. في الوافي: «وأقرت».

٤. في «بح، بف، جت»: «قال».

٥. في المرأة: «وقوله عليه السلام: رَبُّ رَجُلٍ لَوْ آتَيْتُ بِهِ، يمكن أن يقرأ على صيغة الخطاب في الموضوعين وعلى صيغة التكلم فيهما، فعلى الثاني يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون مبنياً على أنَّ الحاكم يحكم بعلمه الواقع، و ثانيهما: أن يكون المعنى أنه إذا ظهر كذب دعوتهما، تكون المرأة ذات زوج معروف، أو غير ذلك لا يصدقان، وعلى الأول يتعين الثاني».

٦. الفقيه، ج ٣، ص ٤٧١، ح ٤٦٤٤، معلقاً عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٥٠٩، ح ١٥٥٦٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٩٧، ح ٢٥٦٦٧.

٧. السنانير: جمع السنور، وهو الهر، والأنثى سنؤرة. راجع: المصباح المعين، ص ٢٩١ (سنر).

٨. في «بف»: «فخصموا». وفي التهذيب: «فمضوا».

٩. في المرأة: «لعلهم لما لم يشترطوا ذلك في العقد وجّه صلوات الله عليه بوجه يرضون به، مع أنه يكفي لعدم إبطال العقد الثابت محض احتمال».

١٠. هكذا في «م، بح، بف، بن، جت، جد». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقال».

١١. معاني الأخبار، ص ٤١٢، ح ١٠٤، بسنده عن محمد بن أحمد، عن أبي عبد الله الرازي، عن الحسن بن الحسين، عن ياسين الضرير أو غيره، عن حماد بن عيسى، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٣، ح ١٧٢٨، بسنده عن أحمد بن محمد، عن أبي عبد الله، عن الحسن بن الحسين الطبري، عن حماد بن عيسى، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٧١، ح ٢١٧٣٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٣٥، ذيل ح ٢٦٩٨٠.

٢٣ / ١٠٣٧٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ رَفَعَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: هَذِهِ ابْنَتُهُ عَمِّي وَامْرَأَتِي، لَا أَعْلَمُ^١ إِلَّا خَيْرًا، وَقَدْ أَتْنِي بِوَلَدٍ شَدِيدِ السَّوَادِ، مُنْتَشِرِ الْمَنْخَرَيْنِ، جَعْدٌ^٢، قَطَطٌ^٣، أَفْطَسٌ^٤ الْأَنْفِ، لَا أَعْرِفُ شِبْهَهُ فِي أَهْوَالِي^٥، وَلَا فِي^٦ أَجْدَادِي. فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: مَا تَقُولِينَ؟ قَالَتْ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا مَا أَقْعَدْتُ مَقْعَدَهُ مِنِّي مُنْذُ مَلَكَتْنِي أَحَدًا غَيْرَهُ».

قَالَ: «فَنَكَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ^٧ مِلْيَا^٨، ثُمَّ رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الرَّجُلِ، فَقَالَ: يَا هَذَا، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آدَمَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ عِزْقًا^٩، كُلُّهَا تَضْرِبُ فِي النَّسَبِ، فَإِذَا وَقَعَتِ التُّطْفَةُ فِي الرَّجِمِ، اضْطَرَبَتْ تِلْكَ الْعُرْوُوقُ تَسْأَلُ^{١٠}

١. في «م»، «ن»: «+ منها».

٢. في «بخ»: «جعل».

٣. القَطَطُ: الشديد الجعودة، أو الحسن الجعودة، قال ابن الأثير: «والأَوَّلُ أَكْثَرُ»، وقال الجوهري: «وهو أحد ما جاء على الأصل بإظهار التضعيف». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٤: النهاية، ج ٤، ص ٨١ (قطط).

٤. الفُطْسُ: انخفاض قصبة الأنف وانفراشها، والرجل أفطس. النهاية، ج ٣، ص ٤٥٨ (فطس).

٥. في «بخ»: «أحوالي» بالحاء المهملة.

٦. في «جت»: «- في».

٧. في «م»، «ن»، «بخ»، «جد» وحاشية «جت» والوافي والوسائل: «رأسه» بدون الباء. وفي «بف»، «بن»: «- برأسه».

٨. «المِلْيَ»: وهو الطائفة من الزمان لأحد لها، يقال: مضى مِلْيٌ من النهار ومِلْيٌ من الدهر، أي طائفة منه. النهاية، ج ٤، ص ٣٦٣ (ملا).

٩. في مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٤١٥: «ولعل المعنى أنَّ الأسباب والدواعي التي أودعها الله في الإنسان مما يورث اختلاف الصور من الأمزجة والأغذية والأفعال الحسنة والقيحة والأسباب الخارجة كثيرة، فعدم المشابهة لا يوجب نفي السبب، فلهذا تلك الأسباب التي تهتأت لتصوير هذا الشخص لم تهتأ لأحد من آبائه. ويحتمل أن يكون المراد بالعروق أسباب المشابهة بالآباء، فالمراد بالأجداد الذين اتصل به خبرهم، كما ورد في أخبار آخر أن الله يجمع صورة كل أب بينه وبين آدم، فيصوره مشابهاً لواحد منهم. وعلى الأول يكون هذا الخبر محمولاً على الغالب».

١٠. في الوافي: «فسل».

اللَّهُ الشَّيْبَةُ^١ لَهَا، فَهَذَا مِنْ تِلْكَ الْعُرُوقِ الَّتِي لَمْ يُذَرِكْهَا^٢ أَجْدَادُكَ، وَلَا أَجْدَادُ أَجْدَادِكَ، خُذْ^٣ إِنْكَ ابْنُكَ. فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: فَرَجْتُ عَنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ^٤.

٣٧٣/١٠٢٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَيْهِ: أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ إِلَى عَمِّ لَه^٥ ابْنَتَهُ، فَأَمَرَ بَعْضُ إِخْوَانِهِ أَنْ يَزُوجَهُ ابْنَتَهُ الَّتِي خَطَبَهَا، وَإِنَّ الرَّجُلَ أَخْطَأَ بِاسْمِ الْجَارِيَةِ، فَسَمَّاها بِغَيْرِ اسْمِهَا، وَكَانَ اسْمُهَا فَاطِمَةَ، فَسَمَّاها بِغَيْرِ اسْمِهَا، وَلَيْسَ لِلرَّجُلِ ابْنَةٌ بِاسْمِ الَّتِي ذَكَرَهَا^٦ الزَّوْجُ^٧؟ فَوَقَّعَ^٨: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٩.

٣٧٤/١٠٢٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَزَرَجِ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ: أَنَّ رَجُلًا^{١٠} خَطَبَ إِلَى رَجُلٍ، فَطَالَتْ بِهِ الْأَيَّامُ وَالشُّهُورُ^{١١} وَالسَّنُونَ، فَذَهَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ قَالَ لَه: أَفْعَلْ، أَوْ قَدْ فَعَلَ^{١٢}.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «الشبهة».

٢. في «م»، ن، بن، جد، والوسائل: «لم تذكرها». وفي «يح، جت»: «تذكرها».

٣. في «ن، بن، جد، وحاشية «م»، جت» والوسائل: «خذي».

٤. الجعفریات، ص ٩٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤، ح ٢٣٥٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠٣، ح ٢٧٧٠١.

٥. في «جد» وحاشية «م»: «لي». ٦. في «م»، ن، بن، جت، جد، والوافي: «ذكر».

٧. في الوسائل والفقهاء: «ذكر المزوج» بدل «ذكرها الزوج».

٨. في المرأة: «يدل على أن المدار على النية، كما ذكره الأصحاب».

٩. الفقيه، ج ٣، ص ٤٢٣، ح ٤٤٧٠، معلقاً عن محمد بن عبد الحميد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧٨، ح ٢١٩٤٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٩٧، ح ٢٥٦٦٨.

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «رجل» بدل «أن رجلاً».

١١. في «م»، ن، بن، جد، والوسائل: - «والشهور».

١٢. في المرأة: «وقوله عليه السلام: إلا ما عقد عليه، أي شك في أنه هل أوقع العقد، أم وعده ولم يعقد الصيغة؟ فأجاب بأنه يحكم بما هو متيقن من ذلك، أي الكلام قبل العقد، ولا عبرة بما شك فيه من الصيغة».

فَأَجَابَ فِيهِ: «لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا مَا عَقَّدَ عَلَيْهِ قَلْبُهُ، وَتَبَتَّ عَلَيْهِ عَزِيمَتُهُ»^١.

١٠٣٧٥ / ٢٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِيِّ^٢، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ

مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الرَّهْزِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (ع) فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ أَنَّهُ^٣ تَزَوَّجَهَا بِوَلِيِّيَّ وَشُهُودٍ،

٥٦٣/٥ وَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ، فَأَقَامَتْ أُخْتُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا

بِوَلِيِّيَّ وَشُهُودٍ، وَلَمْ يُوَفِّقَا وَقْتًا.

فَكَتَبَ^٥: «أَنَّ الْبَيِّنَةَ بَيِّنَةُ الرَّجُلِ، وَلَا تُقْبَلُ^٦ بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ قَدْ اسْتَحَقَّ

بُضْعَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ، وَتَرِيدُ أُخْتُهَا فَسَادَ النِّكَاحِ، وَلَا تُصَدَّقُ^٧ وَلَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهَا إِلَّا بِوَقْتٍ

قَبْلَ وَقْتِهَا، أَوْ بِدُخُولِ بِهَا»^٨.

١٠٣٧٦ / ٢٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهَنْدِي، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ (ع): قُلْتُ^٩: «جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّ أَخِي مَاتَ، وَتَزَوَّجْتُ^{١١} امْرَأَتَهُ، فَجَاءَ

١. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٧٩، ح ٢١٩٤٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٩٨، ح ٢٥٦٦٩.

٢. في «بح، بن»: «القاشاني». ٣. في «م، بح، جت»: «قد تزوجها».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «بن»: «+ ما». وفي

المطبوع: «+ وقد». ٥. في «ف» والتهذيب والاستبصار: «- فكتب».

٦. في «ن»: «ولا يقبل». ٧. في «بن» والوافي والوسائل والتهذيب: «فلا تصدق».

٨. في الوافي: «إنما استحقَّ الزوج بضع المرأة لسبق بيئته وثبوت دعواه قبل دعوى أخت المرأة، وهي تدعي

أمرًا يستلزم فساداً، فلا يسمع دعواها، فإن ادَّعت أمراً صحيحاً، كأن تدعي سبق نكاحها أو وقوع دخول بها

ولم يقع دخول بعد بأختها، سمعت ورَدَ دعوى الزوج».

٩. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٣، ح ١٧٢٩؛ و ص ٤٥٤، ح ١٨١٩، بسندهما عن علي بن محمد، عن القاسم بن

محمد، عن سليمان بن داود المنقري. وفيه، ج ٦، ص ٢٣٦، ح ٥٨١؛ و ص ٣١١، ح ٨٦٠؛ والاستبصار، ج ٣،

ص ٤١، ح ١٤٠، بسند آخر عن علي بن محمد، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود، عن عبد الوهاب

بن عبد الحميد الثقفي، عن أبي عبد الله (ع)، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٢٥٩، ح ٢١٤١٨؛

الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٩٩، ح ٢٥٦٧٠. ١٠. في الوافي: «فقلت له».

١١. في الوافي: «فتزوجت».

عَمِي فَأَدْعِي^١ أَنَّهُ قَدْ كَانَ تَزَوَّجَهَا^٢ سِرًّا، فَسَأَلْتُهَا عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْكَرَتْ أَشَدَّ الْإِنْكَارِ، وَقَالَتْ: مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ قَطُّ؟

فَقَالَ: «يَلْزَمُكَ إِفْرَازُهَا، وَيَلْزَمُهُ إِنْكَارُهَا»^٤.

١٠٣٧٧ / ٢٨. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنِ الْمَشْرِقِيِّ:

عَنِ الرِّضَاءِ^٥، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ ادَّعَى أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً إِلَى نَفْسِهَا^٦

وَهِيَ مَارِحَةٌ، فَسُئِلَتِ الْمَرْأَةُ^٧ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: نَعَمْ؟ فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ».

قُلْتُ: فَيَجِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٨.

١٠٣٧٨ / ٢٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ - وَسُئِلَ عَنِ التَّزْوِيجِ فِي شَوَالٍ - فَقَالَ:

«إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ بِعَائِشَةَ^{١٠} فِي شَوَالٍ».

وَقَالَ: «إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ فِي شَوَالٍ^{١١} أَهْلُ الزَّمَنِ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ أَنَّ

الطَّاعُونَ كَانَ يَقَعُ فِيهِمْ^{١٢} فِي الْأَبْكَارِ وَالْمُمْلَكَاتِ^{١٣}، فَكَرِهَهُ^{١٤} لِذَلِكَ^{١٥}،

١. في «م» والوافي والفتية: «وادَّعى».

٢. في الوافي والوسائل والفتية: - «قد».

٣. في «بخ»: «يزوجه».

٤. الفتية، ج ٣، ص ٤٧٢، ح ٤٦٥٠، معلقاً عن إبراهيم بن هاشم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٨٦، ح ٢١٩٦٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٩٩، ح ٢٥٦٧١.

٥. في الوافي: «وومازح، فزوجته من نفسها».

٦. في «بن» والوسائل: - «المرأة».

٧. الفتية، ج ٣، ص ٤٢٩، ح ٤٤٨٦، معلقاً عن البزنطي، عن المشريقي، عن أبي الحسن^٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٩١، ح ٢١٩٧٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٠٠، ح ٢٥٦٧٤.

٨. في «بخ، بف، جت»، والتعذيب: «عائشة».

٩. في «بن»: - «في شوال».

١٠. في حاشية «م، جد»: «فيه».

١١. في الوافي: «المملكات، من الإملاك بمعنى التزويج، أي قريبات العهد بالتزويج؛ يعني أن الطاعون كان يقع فيهم في شوال». وراجع: النهاية، ج ٤، ص ٣٥٩ (ملك).

١٢. في «م، ن»: «فكرهوا».

١٣. في المرأة: «قال عياض من علماء العامة: كانت العرب تكره أن يتزوج في شوال وتطير به؛ لقولهم: ..

لَا يَغْيِرُهُ»^١.

٣٧٩/١/٣٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَشَّارِ الْوَاسِطِيِّ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: أَنَّ لِي قَرَابَةً قَدْ خَطَبَ إِلَيَّ^٢، وَفِي خُلُقِهِ شَيْءٌ^٣. فَقَالَ: «لَا تُزَوِّجْهُ إِنْ كَانَ سَيِّئَ الْخُلُقِ»^٤.

٣٨٠/١/٣١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^٥، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُطَهَّرٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ الْعُسْكِرِ عليه السلام: أَنِّي تَزَوَّجْتُ بِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ لَمْ أَسْأَلْ^٦ عَنْ

«شالت نعماتهم، وشالت النوق بأذنانها. وقال القرطبي: تطيروا بذلك؛ لأنَّ شَوَالَ من الشول، وهو الرفع والإزالة، ومنه شالت النوق بأذنانها، أي رفعت، وقد جعلوه كناية عن الهلاك، فإذا قالوا: شالت نعماتهم فمعناه: هلكوا عن آخرهم، فكانوا يتوهمون أنَّ المتزوجين فيه يقع بينهم البغضاء وترفع خطوبها من عين الزوج، وقد جاء الشرع بنفي هذا التطير».

١. التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٥، ح ١٩٠٥، بسنده عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد، عن جعفر عليه السلام، مع اختلاف بسير الوافي، ج ٢١، ص ٢٨٣، ح ٢١٤١٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣٩، ح ٢٥٥٣٢؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٤٤، ح ١٣، إلى قوله: «تزوج بعائشة في شوال».

٢. في الوافي: «+ ابنتي».

٣. في الوافي: «سوء».

٤. الفقيه، ج ٣، ص ٤٠٩، ح ٤٤٢٨، معلقاً عن يعقوب بن يزيد، مع اختلاف بسير الوافي، ج ٢١، ص ١١٧، ح ٢٠٩١٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٨١، ذيل ح ٢٥٠٨٦.

٥. هكذا في (م، ن، بح، بن، جت، جد، والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «محمد بن يحيى». وفي «بخ، بف» وحاشية «جت»: «محمد بن يحيى عن محمد بن عبد الله». وفي الوافي: «محمد عن محمد بن عبد الله». هذا، ولا ريب في وقوع التحريف في ما ورد في «بخ، بف» بالجمع بين النسخة وبدلها؛ فقد تقدّم في الكافي، ح ٦٦٧٤ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - وهو ابن عبد الله بن جعفر - يرويان في بعض الأسناد متعاطفين عن عبد الله بن جعفر [الحميري].

وأما ما ورد في المطبوع، فالظاهر أنّه ناسخ من سبق قلم النسخ؛ لكثرة روايات المصنّف عليه السلام عن محمد بن يحيى.

٦. في التهذيب: «العسكري» بدل «صاحب العسكر».

٧. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب: «ولم أسأل».

أَسْمَائِيْن^١، ثُمَّ إِنِّي^٢ أَرَدْتُ طَلَّاقَ إِحْدَاهُمَا، وَتَزْوِيجَ امْرَأَةٍ أُخْرَى؟
فَكَتَبْتُ^٣: «انْظُرْ إِلَى عَلَامَةٍ إِنْ كَانَتْ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، فَتَقُولُ: أَشْهَدُوا أَنَّ فُلَانَةَ الَّتِي
بِهَا عَلَامَةٌ كَذَا وَكَذَا هِيَ^٤ طَالِقٌ، ثُمَّ تَزَوِّجِ الْأُخْرَى إِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ»^٥.
٣٢ / ١٠٣٨١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ -: لَا
تَلِدُ الْمَرْأَةُ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ»^٧.

٣٣ / ١٠٣٨٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ: ٥٦٤/٥
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنَيْنِ يَجْتَمِعَانِ بِنِكَاحٍ خَلَّالَ حَتَّى^٩ يُنَادِي
مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ زَوَّجَ فُلَانًا فُلَانَةً».
وَقَالَ^{١٠}: «وَلَا يَفْتَرِقُ زَوْجَانِ خَلَّالًا^{١١} حَتَّى يُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أُذِنَ
فِي فِرَاقِ فُلَانٍ فُلَانَةً»^{١٢}.

٣٤ / ١٠٣٨٣. ابْنُ مَحْبُوبٍ^{١٣}، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَزْخِي، قَالَ:

١. في «بخ، بف» وحاشية «جد» والوافي: «أَسْمَائِيْن».
٢. في التهذيب: - «إِنِّي».
٣. في حاشية «بن»: «فَقَالَ». وفي «جت» والوافي: + «إِلَيَّ».
٤. في التهذيب: - «هِيَ».
٥. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٦، ح ١٩٥٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٣٧، ح ٢٢٦٨٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٢٠، ذيل ح ٢٦٢٤٦.
٦. في الوسائل والتهذيب: «إِلَيَّ».
٧. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٦، ح ١٩٥٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٢٤، ح ٢٣٥٦٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٨٢، ح ٢٧٣٥٩.
٨. في «بخ»: - «حَتَّى».
٩. في «م، بن، جد»: «قَالَ» بدون الواو.
١٠. في «ن»: «حَلَالٌ».
١١. هكذا في «م، ن، بخ، بف، جت». وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي: «وَفَلَانَةَ».
١٢. الوافي، ج ٢١، ص ٣١٧، ح ٢١٣٠٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٦٢، ح ٢٥٥٧٩.
١٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، فَهُوَ يَبِيتُ عِنْدَ ثَلَاثٍ مِنْهُنَّ فِي لَيَالِيَهُنَّ وَيَمْسَهُنَّ، فَإِذَا بَاتَ عِنْدَ الرَّابِعَةِ فِي لَيْلَتِهَا لَمْ يَمْسَهَا: فَهَلْ عَلَيْهِ فِي هَذَا إِثْمٌ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا، وَيَظَلَّ عِنْدَهَا صَبِيحَتَهَا^١، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِثْمٌ إِنْ لَمْ يُجَامِعْهَا^٢ إِذَا لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ^٣».

٣٥/١٠٣٨٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - نَزَعَ الشَّهْوَةَ مِنْ رِجَالِ بَنِي أُمَيَّةَ، وَجَعَلَهَا فِي نِسَائِهِمْ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ بِشِيعَتِهِمْ^٤، وَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - نَزَعَ الشَّهْوَةَ مِنْ نِسَاءِ بَنِي هَاشِمٍ، وَجَعَلَهَا فِي رِجَالِهِمْ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ بِشِيعَتِهِمْ^٥».

٣٦ / ١٠٣٨٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ، قَالَ:

جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ عِنْدِي طَوْلٌ^٦ فَأَنْكِحْ

١. في «بخ»: «هذه».

٢. في المرأة: «لا خلاف في عدم وجوب الواقعة في نوبة كلٍّ منهنَّ، وأناكون صبيحتها عنده فحملوه على الاستحباب؛ لعدم صحة السند، لكنَّ العمل بمضمونها أحوط».

٣. في الفقيه والتهذيب: «أن يجامعها» بدل «إثم إن لم يجامعها».

٤. الفقيه، ج ٣، ص ٤٢٧، ح ٤٤٨١؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٢٢، ح ١٦٨٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٩٢، ح ٢٢١٨٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٤٢، ذيل ح ٢٧٢٤٩؛ البحار، ج ٨٣، ص ١١٩، ح ٤٧، وتام الرواية فيه: «إنما عليه أن يبيت عندها في ليلتها ويظلَّ عندها في صبيحتها».

٥. في «بخ»: «لشيعتهم».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ نزع الشهوة من نساء بني هاشم، وجعلها في رجالهم، وكذلك فعل بشيعتهم، وإنَّ الله عزَّ وجلَّ نزع الشهوة من رجال بني أُمَيَّةَ، وجعلها في نساءهم، وكذلك فعل بشيعتهم».

٨. الوافي، ج ٢١، ص ٧٩، ح ٢٠٨٤٤؛ البحار، ج ٣١، ص ٥٣٢، مع تقدّم وتأخّر في فقراته.

٩. الطُّول: المن، والفضل، والإعطاء، والإنعام، والغنى، والقدرة على المهر. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٤١٤ (طول).

النِّسَاء، فَأَلَيْكَ^١ أَشْكُو الْعَزُوبَةَ^٢.

فَقَالَ: «وَقَدْ شَغَرَ جَسَدِكَ، وَأَدِمَ الصَّيَامَ» فَفَعَلَ، فَذَهَبَ مَا بِهِ مِنَ الشَّبَقِ^٣.

٣٧/١٠٣٨٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ بَرَكَاتِ الْمَرْأَةِ خِفَّةُ مَوْوَنَتِهَا، وَتَنَسِيرُ^٤ وَلَدَتِهَا، وَمِنْ

شَوْمِهَا شِدَّةُ مَوْوَنَتِهَا، وَتَغْيِيرُ^٥ وَلَدَتِهَا»^٦.

٣٨ / ١٠٣٨٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثَّوَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِذَا جَلَسَتِ الْمَرْأَةُ مَجْلِسًا، فَقَامَتْ

عَنْهُ^٨، فَلَا يَجْلِسُ فِي مَجْلِسِهَا رَجُلٌ حَتَّى يَبْزُدَ^٩».

قَالَ: «وَسُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: مَا زِينَةُ الْمَرْأَةِ لِلْأَعْمَى؟ قَالَ: الطَّيِّبُ وَالْخِصَابُ؛ فَإِنَّهُ

١. في «ن»: «واليك».

٢. في «بف»: «العزوبة».

٣. الشبق: شدة العُلْمَة وطلب النكاح، والعُلْمَة: هيجان شهوة النكاح. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٤١ (شبق)؛

لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٣٩ (غلم).

٤. الوافي، ج ٢١، ص ٣١٨، ح ٢١٣١٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٤٠، ح ٢٥٥٣٥.

٥. في «بخ»: «وتيسر».

٦. في «بخ»: «وتعسر».

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٣٩٩، ح ١٥٩٤، معلقاً عن علي بن الحسن بن فضال، عن محمد وأحمد، عن أبيهما، عن

عبد الله بن بكير، عن محمد بن مسلم. الفقيه، ج ٣، ص ٣٨٧، ح ٤٣٥٩، معلقاً عن عبد الله بن بكير، عن محمد

بن مسلم. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٣٨٧، ح ٤٣٦٠. الوافي، ج ٢١، ص ٦٣، ح ٢٠٨١٥؛ الوسائل، ج ٢١،

ص ٢٥٠، ح ٢٧٠١٣.

٨. في الوافي: - «فقامت عنه».

٩. في «بن»: «محلها».

١٠. الخصال، ص ٥٨٥، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه،

ج ٣، ص ٤٦٧، ح ٤٦١٩؛ و ص ٥٥٥، ح ٤٩٠٣، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٧٢، ح ٢٢٣٦٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٤٨، ح ٢٥٥٣٣.

مِنْ طَلِيبِ النَّسَمَةِ^١.

٥٦٥/٥

٣٩ / ١٠٣٨٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْبَكْرَ^٢، قَالَ: «يَقِيمُ عِنْدَهَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ»^٣.

٤٠ / ١٠٣٨٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانٍ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ تَكُونُ^٤ عِنْدَهُ^٥ الْمَرْأَةُ، فَيَتَزَوَّجُ أُخْرَى، كَمْ يَجْعَلُ

لِلَّتِي يَدْخُلُ بِهَا؟

قَالَ: «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ يَقْسِمُ»^٦.

٤١ / ١٠٣٩٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ أَبَا بَكَرٍ وَعُمَرُ أَتَيَا أُمَّ سَلَمَةَ، فَقَالَا لَهَا: يَا أُمَّ سَلَمَةَ،

إِنَّكَ قَدْ كُنْتِ عِنْدَ رَجُلٍ قَبْلَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله^٧، فَكَيْفَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ ذَاكَ»^٨

١. «النسمة»: الإنسان، والنفس والروح، وكل دابة فيها روح فهي نسمة. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٧٤ (نسم).

٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٧٢، ح ٢٢٣٦٢؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١٦٧، ح ٢٥٣٢٢.

٣. في «بن»: - «البكر».

٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٩٢، ح ٢٢١٨٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٣٩، ح ٢٧٢٣٩.

٥. في «جد»: - «عن أبي عبد الله عليه السلام». ٦. في «جت» والوافي والوسائل: «يكون».

٧. في «يح»: «عند».

٨. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب كاد أن يكون إجماعاً اختصاص البكر عند الدخول بسبع، والثيب بثلاث، وذهب الشيخ في النهاية وكتابي الحديث إلى أن اختصاص البكر بالسبع على الاستحباب، وأما الواجب لها ثلاث كالثيب جمعاً بين الأخبار». وراجع: النهاية، ص ٤٨٣.

٩. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٩٢، ح ٢٢١٨٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٣٩، ح ٢٧٢٤٠.

١٠. في الوسائل: - «قبل رسول الله صلى الله عليه وآله». ١١. في «ن»، بخ، بف: «ذلك». وفي «جت»: «ذا».

في ^١ الخلوّة؟ ^٢ فَقَالَتْ: مَا هُوَ إِلَّا كَسَائِرِ الرِّجَالِ، ثُمَّ خَرَجَا عَنْهَا، وَأَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَامَتْ إِلَيْهِ مُبَادِرَةً فَرَقَا ^٣ أَنْ يَنْزِلَ أَمْرٌ مِنَ السَّمَاءِ، فَأُخْبِرْتُهُ الْخَبْرَ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَرَبَّدَ وَجْهَهُ، وَالتَّوَى ^٤ عِزْقُ الْغَضَبِ بَيْنَ ^٥ عَيْنَيْهِ، وَخَرَجَ ^٦ وَهُوَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى صَعِدَ الْمِنْبَرَ، وَبَادَرَتْ ^٧ الْأَنْصَارُ بِالسَّلَاحِ، وَأَمَرَ بِخَيْلِهِمْ أَنْ تَخْضَرَ، فَصَعِدَ ^٨ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ:

أَيُّهَا النَّاسُ، مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَّبِعُونَ عَيْنِي، وَيَسْأَلُونَ عَنْ عَيْنِي ^٩، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَكْرَمُكُمْ حَسَبًا، وَأَظْهَرُكُمْ مَوْلِدًا، وَأَنْصَحُكُمْ لِلَّهِ فِي الْغَيْبِ، وَلَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ عَنْ أَبِيهِ إِلَّا أُخْبِرْتُهُ.

فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: فَلَانَ الرَّاعِي، فَقَامَ ^{١٠} إِلَيْهِ آخَرٌ، فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: غَلَامُكُمْ الْأَسْوَدُ، وَقَامَ ^{١١} إِلَيْهِ الثَّالِثُ، فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: الَّذِي تُنْسَبُ إِلَيْهِ.

فَقَالَتْ ^{١٢} الْأَنْصَارُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اغْفُ عَنَّا عَفَا اللَّهُ عَنْكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَكَ ^{١٣} رَحْمَةً،

١. في «بن» في الوسائل والبحار: - «في». ٢. في «م، ن، بن، جد» والوسائل والبحار: - «الخلوة».

٣. الفَرْقَ - بالتحريك -: الخوف والفرق. النهاية، ج ٣، ص ٤٣٨ (فرق).

٤. في «بخ»: - «أمر».

٥. يقال: اربد وجهه وتربد، أي تغير عند الغضب، أو احمر حمرة فيها سواد عند الغضب. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٧٠ (ربد).

٦. في «بن»: «من». ٧. في المرأة: «التوى، أي التف، كناية عن امتلائه».

٨. في «م، بن، جد»: - «وخرج».

٩. في «ن»: - «وهو». ١٠. في «ن، بن، جد» وحاشية «م، جت»: «وصارت».

١١. في «بن»: «وصعد».

١٢. في «م، ن، بن، بخ، بن، جت، جد» والبحار: «عيني».

١٣. في «ن»: «وقام». ١٤. في «م، بخ»: «الآخر».

١٥. في «جت» والبحار: «فقام». ١٦. في «بخ»: «فقال».

١٧. في «بخ»: «قد بعثك».

فَاغْفُ عَنَّا عَفَا اللَّهُ عَنْكَ .

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَلَّمَ اسْتَحْيَا، وَغَرِقَ، وَغَضَّ طَرْفَهُ عَنِ النَّاسِ حَيَاءً حِينَ كَلَّمُوهُ، فَتَنَزَلَ .

فَلَمَّا كَانَ فِي السَّحَرِ، هَبَطَ عَلَيْهِ^١ جَبْرَائِيلُ ﷺ بِصَفْحَةٍ^٢ مِنَ الْجَنَّةِ^٣، فِيهَا هَرِيرَةٌ^٤، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذِهِ عَمَلُهَا لَكَ الْخُورُ الْعَيْنُ، فَكُلْهَا أَنْتَ وَ عَلِيٌّ وَذُرِّيَّتُكُمَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَأْكُلَهَا غَيْرُكُمْ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَ عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ^٥، فَأَكَلُوا^٦، فَأُعْطِيَ^٧ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُبَاضَعَةِ^٨ مِنْ تِلْكَ الْأَكْلَةِ قُوَّةُ أَرْبَعِينَ رَجُلًا، فَكَانَ إِذَا شَاءَ غَشِيَ^٩ نِسَاءً^{١٠} كُلَّهُنَّ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ^{١١}.

١٠٣٩١ / ٤٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْكُوفِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ^{١٢}، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ جَمَعَ مِنَ النِّسَاءِ مَا لَا يَنْكِحُ، فَزَنَى مِنْهُنَّ شَيْءٌ، فَلَا لَئِمَّ عَلَيْهِ»^{١٣}.

١. في «ن»، بن، جد، والوسائل: - «عليه». ٢. في «م»، بف، جت، والوافي والمرأة: «بصفحة».

٣. في الوسائل: + «كان».

٤. الهريرة: فعيلة بمعنى مفعولة، من الهَرَسَ بمعنى الدَّقَ، وهو الحبُّ المهرُوس، أي المدقوق المطبوخ، وقيل الطبخ فهو الهريس. راجع: المصباح المنير، ص ٦٣٧ (هرس).

٥. في الوسائل: + «منها». ٦. في «ن»، بن، يخ، جت: «وأعطي».

٧. المباضة: المجامعة. الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٧ (بضع).

٨. في «بن»، جد: «غسل».

٩. «غشي نساء»، أي جامعهن. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٦٩ (غشا).

١٠. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٦٩، ح ٢٢٣٥٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٤٣، ح ٢٥٥٤٣، ملخصاً: البحار، ج ٢٢، ص ٢٢٥، ح ٦.

١١. في الوسائل، ح ٢٥٢٤٧: «جعفر بن محمد» بدل «محمد بن جعفر».

١٢. الفقيه، ج ٣، ص ٤٥١، ح ٤٥٥٨؛ وقرب الإسناد، ص ١٥١، ح ٥٤٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن «

٤٣ / ١٠٣٩٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى رَفَعَهُ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَهَبَ لَهُ أَبُوهُ جَارِيَةً ، فَأَوْلَدَهَا ، وَلَبِثَتْ عِنْدَهُ زَمَانًا ، ثُمَّ ذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ قَدْ أَطْعَمَهَا قَبْلَ أَنْ يَهَبَهَا لَهُ ، فَاجْتَنَبَهَا ؟
قَالَ : « لَا تُصَدِّقْ » .^٢

٤٤ / ١٠٣٩٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى :
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام ، قَالَ : كَتَبْتُ إِلَيْهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ - وَعَرَفْتُ خَطَأَهُ - عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِرَجُلٍ ، كَانَ أَبُو الرَّجُلِ وَهَبَهَا لَهُ ، فَأَوْلَدَتْ مِنْهُ أَوْلَادًا ، ثُمَّ قَالَتْ بَعْدَ ذَلِكَ : إِنَّ أَبَاكَ كَانَ وَطِنِي قَبْلَ أَنْ يَهَبَنِي لَكَ ؟
قَالَ : « لَا تُصَدِّقْ ، إِنَّمَا تَهْرُبُ مِنْ سُوءِ خُلُقِهِ » .^٣

٤٥ / ١٠٣٩٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ ، عَنِ السَّكُونِيِّ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ إِذَا زَنَتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا الرَّجُلُ : يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا صَدَاقَ لَهَا ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ كَانَ مِنْ قِبَلِهَا » .^٤

١ . أبيه ، عن علي عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٧٠٨ ، ح ٢١٩٨٦ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ١٤١ ، ح ٢٥٢٤٧ ؛ وص ٢٤٣ ، ح ٢٥٥٤٤ ؛ وج ٢١ ، ص ١٧٨ ، ح ٢٦٨٣٤ .

٢ . في « ن » ، بن ، جده : « قد كان » . وفي « بخ » ، بف ، - : « قد » .

٣ . الوافي ، ج ٢١ ، ص ٢٥٩ ، ح ٢١١٨٨ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ٥٠٠ ، ح ٢٦١٩٦ .

٤ . قرب الإسناد ، ص ٣٠٦ ، ح ١١٩٩ ؛ وص ٣٣٩ ، ح ١٢٣٤ ، بسندهما عن عثمان بن عيسى ، وفي الأخير مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢١ ، ص ٢٥٩ ، ح ٢١١٨٩ ؛ الوسائل ، ج ٢٠ ، ص ٤٩٩ ، ح ٢٦١٩٥ .

٥ . في « بخ » ، والوافي : « وأن » .

٥ . الفقيه ، ج ٣ ، ص ٤١٦ ، ح ٤٤٥٣ ؛ والتهذيب ، ج ٧ ، ص ٤٩٠ ، ح ١٩٦٨ ، معلقاً عن إسماعيل بن أبي زياد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، وفيه ، ص ٤٧٣ ، ح ١٨٩٣ ، بسنده عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ؛ وفيه أيضاً ، ج ١٠ ، ص ٣٦ ، ح ١٢٦ ، بسنده عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام . علل الشرائع ، ص ٥٠٢ ، ح ١ ، بسنده عن إسماعيل بن أبي زياد ، عن جعفر بن

٤٦/١٠٣٩٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ زَكْرِيَّا الْمُؤْمِنِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا أَتَى بِأَمْرَاتِهِ إِلَى عَمَرَ، فَقَالَ: إِنَّ أَمْرَاتِي هَذِهِ سُودَاءٌ، وَأَنَا أَسْوَدُ، وَإِنَّهَا وَلَدَتْ غُلَامًا أَبْيَضَ. فَقَالَ لِمَنْ يَحْضُرْتِهِ: مَا تَرَوْنَ؟ فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجُمَهَا؛ فَإِنَّهَا سُودَاءٌ، وَزَوْجُهَا أَسْوَدُ، وَوَلَدُهَا أَبْيَضُ». قَالَ: «فَجَاءَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَقَدْ وَجَّهَ بِهَا لِتَرْجَمَ، فَقَالَ: مَا خَالِكُكُمْ؟ فَحَدَّثَاهُ، فَقَالَ لِلْأَسْوَدِ: أَتَتَّهِمُ أَمْرَاتِكَ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: فَاتَّبِعْتَهَا وَهِيَ طَامِثٌ؟ قَالَ: قَدْ قَالَتْ لِي فِي لَيْلَةٍ مِنَ اللَّيَالِي: إِنِّي طَامِثٌ، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تَتَّقِي الْبِرْدَ، فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا. فَقَالَ لِلْمَرْأَةِ: هَلْ أَتَاكَ وَأَنْتِ طَامِثٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، سَلَهُ قَدْ حَرَجْتُ عَلَيْهِ وَأَبَيْتُ. قَالَ: فَانْطَلِقَا؛ فَإِنَّهُ ابْنُكُمَا، وَإِنَّمَا غَلَبَ الدَّمُ النُّطْفَةَ فَأَبْيَضَ، وَلَوْ قَدْ تَحَرَّكَ أَسْوَدٌ، فَلَمَّا أَيْفَعُ^٦ أَسْوَدُ^٧».

٥٦٧/٥

١. محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الجعفریات، ص ١٠٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام.
 الوافي، ج ٢١، ص ١٣٥، ح ٢٠٩٢٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢١٨، ذیل ح ٢٩٩٣٦.
 ١. في «م»، بن، جد، والوسائل والبحار: «قالوا». ٢. في الوسائل: «فقال».
 ٣. في الوسائل: «أنا».
 ٤. التحريج: التضييق، والحرّج في الأصل: الضيق. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٢٣٣ (حرج).
 ٥. في الوافي: «غلب الدم، أي مزجه العارضي ومزاجه المقتضي للابيضاض. ولو قد تحرك، أي نشأ وكبر. اسود، أي عاد إلى أصله الموجب للاسوداد».
 ٦. قال الجوهری: «أيفع الغلام، أي ارتفع، وهو يافع، ولا يقال: موقع، وهو من النوارد. وقال ابن الأثير: «أيفع الغلام فهو يافع، إذا شارب الاحتلام ولما يحتلم، وهو من نوارد الأبنية». الصحاح، ج ٣، ص ١٣١٠، النهاية، ج ٥، ص ٢٩٩ (يفع).
 ٧. في المرأة: «يظهر منه أنّ دم الحيض إذا غلب على مزاج الولد يصير أبيض، ولا استبعاد فيه، ولما كان هذا مزاجاً عارضياً ينقص شيئاً فشيئاً حتى إذا أيفع، أي ارتفع وطال عاد إلى مزاجه الأصلي واسود».
 ٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤١٠، ح ٢٣٥٣٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠٤، ح ٢٧٧٠٢؛ البحار، ج ٣٠، ص ١٠٨، ح ٩.

٤٧ / ١٠٣٩٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْخَلْبِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنُ؟
قَالَ: «مَا ظَهَرَ نِكَاحُ امْرَأَةِ الْأَبِ^٢، وَمَا بَطَنُ الزَّنى^٣».

٤٨ / ١٠٣٩٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَسْعُودِ أَبِي سَيَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، فَلَا يَفْعَلْهَا»^٤.

٤٩ / ١٠٣٩٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى»^٥؟
قَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ إِلَّا وَهُوَ يُعْرِفُ مِنْ شَكْلِهِ الذَّكَرُ مِنَ الْأُنْثَى».

١. في «م»، بن، جد: - «سئل عن».

٢. في «م» العقول، ج ٢٠، ص ٤٢٤: «قوله ﷺ: نكاح امرأة الأب، لما كان نكاح امرأة الأب شائعاً في الجاهلية وكانوا ينظرون به، ساء الله تعالى فاحشة وجعله مما ظهر منها، ولما كانت الزنى مما يفعل سرّاً عدّها مما بطن. وقال بعض المفسرين: إنهم كانوا لا يرون بالزنى في السرّ بأساً ويمنعون منه علانية فنهى الله عنه في الحالتين، وروي قريب منه عن أبي جعفر عليه السلام أنّ ما ظهر هو الزنى، وما بطن هو المخالعة». وراجع: الثبيان، ج ٤، ص ٣١٥-٣١٦؛ مجمع البيان، ج ٤، ص ١٩١-١٩٢، ذيل الآية ١٥١ من سورة الأنعام (٦).

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٢، ح ١٨٩٤، معلقاً عن البرقي، عن النضر بن سويد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٢٤، عن عمرو بن أبي المقدام الواسفي، ج ٢١، ص ١٥٦، ح ٢٠٩٨٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤١٤، ذيل ح ٢٥٩٦٣.

٤. الخصال، ص ٦٣٦، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الواسفي، ج ٢٢، ص ٧٢١، ح ٢٢٠١٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ١١٧، ح ٢٥١٨٢.

٥. في «ن»، بف: - «من».

٥. طه (٢٠): ٥٠.

قُلْتُ: مَا يَعْني «ثُمَّ هَدَىٰ»؟

قَالَ: «هَذَا لِلنِّكَاحِ وَالسَّفَاحِ^١ مِنْ شَكْلِهِ».

٥٠٩٩/١٠٣٩٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ سَعْدِ

بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ جَهْمٍ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام اخْتَضَبَ، فَقُلْتُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ، اخْتَضَبْتَ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ؛ إِنَّ التَّهْنِئَةَ مِمَّا يَزِيدُ^٢ فِي عِفَّةِ النِّسَاءِ، وَلَقَدْ تَرَكَ النِّسَاءُ الْعِفَّةَ بِتَرْكِ

أَزْوَاجِهِنَّ التَّهْنِئَةَ».

ثُمَّ قَالَ: «أَيَسْرُكَ أَنْ تَرَاهَا عَلَى مَا تَرَكَ عَلَيْهِ إِذَا كُنْتَ عَلَى غَيْرِ تَهْنِئَةٍ؟» قُلْتُ: لَا،

قَالَ: «فَهُوَ ذَاكَ».

ثُمَّ قَالَ: «مِنْ أَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ: التَّنْظُفُ^٣، وَالتَّطَيُّبُ^٤، وَحَلْقُ الشَّعْرِ، وَكَثْرَةُ

الطَّرَوقَةِ^٥».

ثُمَّ قَالَ: «كَانَ لِسُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عليه السلام أَلْفُ امْرَأَةٍ فِي قَصْرِ وَاحِدٍ، ثَلَاثُمِائَةٍ مَهِيرَةٍ^٦،

وَسَبْعُمِائَةٍ سَرِيَّةٍ^٧، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَهُ بَضْعُ^٨ أَرْبَعِينَ رَجُلًا، وَكَانَ عِنْدَهُ تِسْعُ نِسْوَةٍ،

١. السفاح: الزنى، مأخوذ من سفحت الماء، إذا صببته. النهاية، ج ٢، ص ٣٧٧ (سفع).

٢. الوافي، ج ٢١، ص ٣١٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٠٨، ح ٢٥٦٨٨.

٣. في «م»، ن، ب، ج، د: «تزيد». ٤. في حاشية «ج»: «التنظيف».

٥. «الطروقة»: فعولة بمعنى مفعولة، وطروقة الفحل: أنشاء ومركوبته، وكل امرأة طروقة زوجها، وكل ناقة طروقة فحلها. والمراد كثرة الجماع وغشيان الرجل أزواجه وما أحل له. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٢٢؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٢٠٦ (طرق).

٦. المهيرة: الحرة، والجمع: المهاثر، وهي الحرائر، وهي ضد السرائر. والمهيرة أيضاً: الحرة الغالية المهر. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٨٤ و ١٨٦ (مهر).

٧. «السَّريَّة»: هي الأمة التي بؤنها بيتاً، وهو فعلية منسوبة إلى السر، وهو الجماع أو الإخفاء؛ لأن كثيراً يسرها و يسترها عن حرته. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٨٢ (سر).

٨. البضع: يطلق على النكاح، والجماع، والفرج. راجع: المصباح المنير، ص ٥١ (بضع).

وَكَانَ يَطُوفُ عَلَيْهِنَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ^١.

١٠٤٠٠ / ٥١. وَعَنْهُ^٢، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ خَالِدِ بْنِ نَجِيجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: تَذَاكُرُوا الشُّؤْمَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «الشُّؤْمُ ٥٦٨/٥ فِي ثَلَاثٍ^٣، فِي الْمَرْأَةِ، وَالذَّائِبَةِ، وَالذَّارِ؛ فَأَمَّا شُؤْمُ الْمَرْأَةِ، فَكَثْرَةُ مَهْرِهَا، وَعَقْمُ رَحِمِهَا^٤».

١٠٤٠١ / ٥٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

لَمَّا زَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم فَاطِمَةَ عليها السلام، قَالُوا: بِالرِّفَاءِ^٥ وَالْبَيْنِ، فَقَالَ: «لَا، بَلْ عَلَى

١. الكافي، كتاب الزِّيِّ والتجمل، باب الخضاب، ح ١٢٦٥٦، بسنده عن الحسن بن جهم. الفقيه، ج ١، ص ١٢٢، ح ٢٧٦، معلقاً عن الحسن بن جهم، وفيهما إلى قوله: «بترك أزواجهنَّ التهيئة» مع اختلاف يسير. الكافي، نفس الكتاب، باب الطيب، ح ١٢٨٣٦، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، وتتمام الرواية فيه: «الطيب من أخلاق الأنبياء». الفقيه، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٤١، مرسلأ عن الصادق عليه السلام، من قوله: «من أخلاق الأنبياء» إلى قوله: «كثرة الطروقة» مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٤٤٢، عن الرضا عليه السلام، وتتمام الرواية فيه: «من أخلاق الأنبياء التنظف». راجع: الكافي، كتاب الدواجن، باب الديك، ح ١٣٠٦٩، والخصال، ص ٢٩٨، باب الخمسة، ح ٧٠؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٧، ح ١٥. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٧١، ح ٢٢٣٥٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٤٣، ح ٢٥٥٤٥، من قوله: «من أخلاق الأنبياء»؛ وفيه، ص ٢٤٦، ح ٢٥٥٤٩، إلى قوله: «وكثرة الطروقة». البحار، ج ١١، ص ٦٦، ح ١٣، من قوله: «من أخلاق الأنبياء» إلى قوله: «وكثرة الطروقة».

٢. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٣. في «بن» والوسائل: - «عبد الله».

٤. في «بخ» بـ «ف»؛ - «في».

٥. في الوافي: «ثلاثة».

٦. في «بف»؛ - «كثرة».

٧. في الفقيه والأمالى للصديق والخصال والمعاني، ح ١: «عقوق زوجها» بدل «عقم رحمها».

٨. الأمالي للصديق، ص ٢٣٩، المجلس ٤٢، صدر ح ٧؛ والخصال، ص ١٠٠، باب الثلاثة، صدر ح ٥٣؛ ومعاني الأخبار، ص ١٥٢، صدر ح ١، بسند آخر عن عثمان بن عيسى. الفقيه، ج ٣، ص ٥٥٦، صدر ح ٤٩١٢، معلقاً عن خالد بن نجيج. التهذيب، ج ٧، ص ٣٩٩، صدر ح ١٥٩٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. معاني الأخبار، ص ١٥٢، صدر ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٠، ح ٢٠٥١١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٣، ح ٢٥٠١٦؛ وج ٢١، ص ٢٤٩، ح ٢٧٠١١.

٩. قال الجوهري: «الرفاء: الالتحام والاتفاق، ويقال: رَفِئَتْه رَفِئَةً، إِذَا قُلْتَ لِلْمَرْثُوحِ: بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ، قَالَ ابْنُ

الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ^١.

٥٣/١٠٤٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

قَبِيصٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي مَنْزِلِ حَفْصَةَ، وَالْمَرْأَةُ مُتَلَبِّسَةٌ مُتَمَشِّطَةٌ، فَدَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَخْطُبُ الزَّوْجَ، وَأَنَا امْرَأَةٌ أُيِّمُ لَا زَوْجَ لِي مُنْذُ دَهْرٍ^٢ وَلَا^٣ وَلَدٍ، فَهَلْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ؟ فَإِنْ تَكَ فَقَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ إِنْ قَبِلْتَنِي.

فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام خَيْرًا، وَدَعَا لَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا أُخْتُ الْأَنْصَارِ، جَزَاكَمُ اللَّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ خَيْرًا، فَقَدْ نَصَرَنِي رِجَالُكُمْ، وَرَغِبْتَ^٤ فِي نِسَائِهِمْ.

فَقَالَتْ لَهَا حَفْصَةُ: مَا أَقَلَّ حَيَاءَكَ وَأَجْزَأَكَ وَأَنْهَمَكَ^٥ لِلرِّجَالِ.

فَقَالَ لَهَا^٦ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: كَفَى عَنْهَا^٧ يَا حَفْصَةُ، فَإِنَّهَا خَيْرٌ مِنْكَ، رَغِبْتَ فِي رَسُولِ اللَّهِ، فَلَمَّتِهَا^٨ وَعَيْبَتِهَا^٩، ثُمَّ قَالَ لِلْمَرْأَةِ: انْصَرِفِي رَحِمَكَ اللَّهُ، فَقَدْ أُوجِبَ

١. السكيت: وإن شئت كان معناه: بالسكون والطمأنينة، من قولهم: رفوت الرجل، إذا سكنته.

وقال ابن الأثير: «فيه أنه نهي أن يقال: بالرفاء واللين، ذكره الهروي في المعتل هاهنا ولم يذكره في المهموز وقال: يكون على معنيين: أحدهما الاتفاق وحسن الاجتماع، والآخر أن يكون من الهدوء والسكون. قال: وكان إذا رقى رجلاً، أي إذا أحب أن يدعو له بالرفاء. الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦٠: النهاية، ج ٢، ص ٢٤٨ (رفا). وفي الوافي: «الرفاء بالمد: الالتئام والاتفاق، وكأنه كان من تهنة الجاهلية».

١. الوافي، ج ٢١، ص ٤٠٢، ح ٢١٤٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٤٦، ح ٢٥٥٥؛ البحار، ج ٤٣، ص ١٤٤، ح ٤٦.

٢. في حاشية «جت»: «دهير».

٣. في «بخ، بف، بن، جت» والوافي: «+الي».

٤. في «م، بخ، بف، بن، جت» والوافي: «ورغب».

٥. التهمة: الحاجة، وبلوغ الهمة والشهوة في الشيء. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٩٣ (نهم).

٦. في «م، ن، بح، بخ، بف، بن، جت» والبحار: «لها».

٧. في «جد» وحاشية «م»: «عنا».

٨. في «م، بح، بف، بن، جد» والوافي والبحار: «فلميتها».

٩. في «م، بن، جت، جد» والوافي: «وعيبتها». وفي البحار: «وعيبتها».

اللَّهُ لَكَ الْجَنَّةُ، لِرَغْبَتِكَ^١ فِيَّ، وَتَعَزُّضِكَ لِمَحَبَّتِي وَسُرُورِي، وَسَيِّئَتِكَ أَمْرِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ»^٢.

قَالَ: «فَأَحَلَّ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - هِبَةَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يَحِلُّ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ»^٣.

١٠٤٠٣ / ٥٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى التِّرْبُوعِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَتَزَوَّجُ فِيكُمْ وَأُزَوِّجُكُمْ، إِلَّا فَاطِمَةُ ﷺ؛ فَإِنَّ تَزْوِيجَهَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ»^٤.

١٠٤٠٤ / ٥٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ٥٦٩ / ٥ حَنْظَلَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَسَأَلْتُ عَنْهَا، فَقِيلَ فِيهَا^٥.

فَقَالَ: «وَأَنْتَ لِمَ سَأَلْتَ^٦ أَيْضاً؟ لَيْسَ عَلَيْكُمْ التَّفْتِيْشُ»^٧.

١. في «ج» والبحار: «برغبتك».

٢. الأحزاب (٣٣): ٥٠.

٣. الكافي، كتاب النكاح، باب المرأة تهب نفسها للرجل، ح ٩٦٦٨، من قوله: «فأنزل الله عز وجل» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٣١٣، ح ٢١٣٠٣؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢١١، ح ٣٩.

٤. الفقيه، ج ٣، ص ٣٩٣، ح ٤٣٨٢، مرسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٢١، ص ٣١٥، ح ٢١٣٠٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٧٤، ذيل ح ٢٥٠٦٦؛ البحار، ج ٤٣، ص ١٤٤، ح ٤٧.

٥. في الوافي: «يقال: قال فيه، إذا عابه واغتابه، وكأنه كنى به هاهنا عن نسبة الفجور إليها. قوله ﷺ: وأنت لم سألت أيضاً، أي وأنت أيضاً أسأت في سؤالك عنها، قال الله تعالى: «وَلَا تَجَسَّسُوا» وَلَا يَتَّبِعْ بُغْضُكُمْ بُغْضًا» [الحجرات (٤٩): ١٢].

٦. في «م، جده»: «أنت ولم سألت».

٧. الوافي، ج ٢١، ص ٣١٩، ح ٢١٣٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٠١، ح ٢٥٦٧٦.

٥٦/١٠٤٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ:
 قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ^٢: «يَا سَدِيرُ، بَلَغَنِي عَنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْكُوفَةِ جَمَالَ وَحُسْنَ
 تَبَعُلٍ^٣، فَأَتْبَعْتُ لِي امْرَأَةً ذَاتَ جَمَالٍ فِي مَوْضِعٍ». فَقُلْتُ: قَدْ أَصْبَيْتُهَا - جَعِلْتُ فِدَاكَ - فَلَا تَهْ بِنْتُ فَلَانٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ
 قَنَسٍ.

فَقَالَ لِي: «يَا سَدِيرُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ قَوْمًا، فَجَزَبَتِ اللَّعْنَةُ فِي أَغْصَابِهِمْ^٤ إِلَى
 يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَأَنَا أَكْزَرُهُ أَنْ يُصِيبَ جَسَدِي جَسَدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ^٥».

٥٧/١٠٤٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ
 أَرْطَاةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ:
 سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ^٦ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ، مَرِ نِسَاءَكَ لَا
 يُصَلِّينَ عَطْلًا^٧، وَلَوْ يَغْلِقْنَ^٨ فِي أَغْصَابِهِنَّ سَيْرًا^٩».

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٢. البعل والتبعل: حسن العشرة من الزوجين، وامرأة حسنة التبعل، إذا كانت مطاوعة لزوجها محبة له، وتبعلت المرأة: أطاعت زوجها، وتبعلت له: تزوّجت. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٨: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٨٠ (بعل).

٣. في الوافي: «وإِنَّ عَلِيًّا ﷺ لعن قوماً، فجرت اللعنة في أعقابهم».

٤. في المرأة: «هذا الأشعث كان ممن لم تدين وصار خارجياً في زمن أمير المؤمنين ﷺ وشرك في دمه، وابنه محمد حارب الحسين ﷺ، والمشهور أنه الذي أخذ مسلم بن عقيل رضي الله عنه، وبنته جعدة قتلت الحسن ﷺ، وقد ورد في الخبر أنهم لا ينجبون أبداً لعنة الله عليهم أجمعين».

٥. الوافي، ج ٢١، ص ١٠٤، ح ٢٠٨٨٣: الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٤٧، ح ٢٥٥٥١.

٦. «عطلًا»، أي خالية من الحلي، من قولهم: عطلت المرأة وتعطلت، أي لم يكن عليها حلي، ولم تلبس الزينة، وخلا جيدها من القلادة. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٥٤ (عطل).

٧. في «بخ»: «تعلقن».

٨. الشير: ما يُقَدُّ - أي يشق ويقطع - من الجلد، وجمعه: شُيُور. راجع: المصباح المنير، ص ٢٩٩ (سير).

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧١، ح ١٥٤٣، بسند آخر عن علي ﷺ، وتمام الرواية فيه: «ولا تصلّي المرأة عطلًا». ..

٥٨ / ١٠٤٠٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ خَالِدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ أَهْلِ الْجَبَلِ :
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ : ذَكَرْتُ لَهُ ^١ الْمَجُوسَ ^٢، وَانَّهُمْ يَقُولُونَ : نِكَاحُ كِنِكَاحٍ وَلِدِ
آدَمَ، وَانَّهُمْ يُحَاجُّونَا بِذَلِكَ .
فَقَالَ : «أَمَّا أَنْتُمْ ^٣ فَلَا يُحَاجُّونَكُمْ بِهِ، لَمَّا أَدْرَكَ هِبَةُ اللَّهِ، قَالَ آدَمُ : يَا رَبِّ، زَوْجْ
هِبَةَ اللَّهِ، فَأَهْبَطَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ ^٤ حُورَاءَ، فَوَلَدَتْ لَهُ ^٥ أَرْبَعَةَ غِلْمَةٍ ^٦، ثُمَّ رَفَعَهَا اللَّهُ،
فَلَمَّا أَدْرَكَ وَلَدُ هِبَةَ اللَّهِ، قَالَ : يَا رَبِّ، زَوْجْ وَلَدَ هِبَةَ اللَّهِ، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ
أَنْ يَخْطُبَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْجِنِّ - وَكَانَ مُسْلِمًا - أَرْبَعَ بَنَاتٍ لَهُ عَلَى وَلَدِ هِبَةَ اللَّهِ،
فَزَوَّجَهُنَّ؛ فَمَا ^٨ كَانَ مِنْ جَمَالٍ وَجِلْمٍ ^٩، فَمِنْ قَبْلِ الْحُورَاءِ وَالتُّبُورَةِ؛ وَمَا كَانَ مِنْ سَفَهٍ ^{١٠}
أَوْ جِدَّةٍ ^{١١}، فَمِنْ الْجِنِّ» ^{١٢}.

راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب كراهية أن تتبذل النساء ويعطّلن أنفسهن، ح ١٠١٧٦ ومصادره. الوافي، ج ٧، ص ٣٩٨، ح ٦١٨٧.

١. في البحار: - «له».

٢. «المجوس»: هم القائلون بالأصلين، يسمون أحدهما النور وبالفارسية: يزدان، والآخر الظلمة، وبالفارسية: أهرمن، يزعمون أن الخير والنفع والصلاح من النور، والشر والضر والفساد من الظلمة. وقيل: «هو معزب، أصله: مئج كوش، وكان رجلاً صغير الأذنين، كان أول من دان بدين المجوس ودعا الناس إليه، فعزّبه العرب وقالت: مجوس». راجع: الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ٢٣٢ وما بعدها؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٩٩؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢١٥ (مجس).

٤. في «م، بن» والبحار: «لا يحاجونكم». وفي «بخ»: «لا يحاجوكم».

٥. في «بن»:- «له».

٦. في «بن»:- «له».

٧. في «بخ» والوسائل: «أغلمة».

٩. الجلم: الأناة والتثبت في الأمور، وذلك من شعار العقلاء. النهاية، ج ١، ص ٤٣٤ (حلم).

١٠. السفه في الأصل: الخفة والطيش، وسفه فلان رأيه، إذا كان مضطرباً لا استقامة له. النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦ (سفه).

١١. الجدة: ما يعترى الإنسان من الترقق والغضب. والترقق: خفة في كل أمر وعجلة في جهل وحمق. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٦٣ (حدد)؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٥٢ (نرق).

١٢. الوافي، ج ٢١، ص ٢٤، ح ٢٠٧٢٩؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٦٦، ح ٢٥٨٤٣، إلى قوله: «هبة الله فزوّجهن»؛

٥٩/١٠٤٠٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَوْلُ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ: إِنِّي أُحِبُّكَ، لَا يَذْهَبُ مِنْ قَلْبِهَا أَبَدًا»^١.

١٩١- بَابُ تَفْسِيرِ مَا يَجِلُّ مِنَ النِّكَاحِ وَمَا يَخْرُومُ وَالْفَرْقِ بَيْنَ النِّكَاحِ وَالسَّفَاحِ^٢ وَالزَّنى وَهُوَ مِنْ كَلَامِ يُونُسَ

٥٧٠/٥

١/١٠٤٠٩. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ يُونُسَ، قَالَ: كُلُّ زَنَى سَفَاحٌ، وَلَيْسَ كُلُّ سَفَاحٍ زَنَى؛ لِأَنَّ مَعْنَى الزَّنى فِعْلُ حَرَامٍ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ وُجُوهِ الْحَلَالِ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْفِعْلُ بِكُلِّتَيْهِ حَرَامًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، كَانَتْ تِلْكَ الْعِلَّةُ رَأْسَ كُلِّ فَاحِشَةٍ وَرَأْسَ كُلِّ حَرَامٍ حَرَّمَهُ اللَّهُ مِنَ الْفُرُوجِ كُلِّهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ فِعْلُ الزَّنى عَنْ تَرَاضٍ مِنَ الْعِبَادِ، وَأَجْرٍ مُسْمًى، وَمَوَاتَاةٍ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ التَّرَاضِي مِنْهُمْ - إِذَا تَرَاضَوْا عَلَيْهِ^٣ مِنْ إِعْطَاءِ الْأَجْرِ^٤ مِنَ الْمَوَاتَاةِ^٥ عَلَى الْمَوَاقَعَةِ - حَلَالًا^٦، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِنْهُمْ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - رِضًى، أَوْ أَمْرَهُمْ^٧ بِهِ.

١. البحار، ج ٦٣، ص ٩٦، ح ٥٧.

٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٧٢، ح ٢٢١٣٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٣، ح ٢٤٩٣٠.

٣. السَّفَاح: الزنى، مأخوذ من سَفَحَتِ الْمَاءُ، إِذَا صَبَتْهُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَصْبُ ضَائِعًا. النهاية، ج ٢، ص ٣٧٧، المصباح المنير، ص ٢٧٨ (سَفَح).

٤. فِي «بَح»: «فِي».

٥. فِي «جَد»: «وَأَجَل».

٦. فِي «بَن»: «إِلْعَاطَاءُ الْأَجْرِ».

٧. فِي «بَن»: «- عَلَيْهِ».

٨. فِي «جَت»: «جَد»: «حَلَال».

٩. فِي «بَن»: «جَد»: «- مِنَ الْمَوَاتَاة».

١٠. فِي «بَن»: «جَد»: «وَأَمْرَهُمْ».

فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْفِعْلُ غَيَّرَ مَأْمُورٌ بِهِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ كَانَ حَرَامًا كُلَّهُ، وَكَانَ اسْمُهُ^١ زِنَى مُخْضًا^٢؛ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، مَعْرُوفٌ ذَلِكَ عِنْدَ جَمِيعِ الْفِرَقِ وَالْجَمَلِ، إِنَّهُ عِنْدَهُمْ حَرَامٌ مُحَرَّمٌ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ الْخَمْرُ بِعَيْنَيْهَا؛ إِنَّهَا رَأْسُ كُلِّ مُسْكِرٍ، وَإِنَّهَا إِنَّمَا صَارَتْ خَالِصَةً خَمْرًا لِأَنَّهَا انْقَلَبَتْ مِنْ جَوْهَرِهَا، بِلا مَزَاجٍ مِنْ غَيْرِهَا صَارَتْ خَمْرًا، وَصَارَتْ رَأْسُ كُلِّ مُسْكِرٍ مِنْ غَيْرِهَا^٣، وَلَيْسَ سَائِرُ الْأَشْرِبَةِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ جَنْسٍ مِنَ الْأَشْرِبَةِ الْمُسْكِرَةِ فَمَشُوبَةٌ، مَمْزُوجٌ^٤ الْحَلَالُ بِالْحَرَامِ، وَمُسْتَخْرَجٌ^٥ مِنْهَا الْحَرَامُ، نَظِيرُهُ الْمَاءُ^٦ الْحَلَالُ الْمَمْزُوجُ بِالتَّمْرِ الْحَلَالِ وَالزَّبِيبِ^٧ وَالْحِنْطَةِ^٨ وَالشَّعِيرِ^٩ وَغَيْرِ ذَلِكَ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِهَا شَرَابٌ حَرَامٌ.

وَلَيْسَ الْمَاءُ الَّذِي حَرَّمَهُ اللَّهُ^{١٠}، وَلَا التَّمْرُ وَلَا الزَّبِيبُ وَغَيْرُ ذَلِكَ، إِنَّمَا حَرَّمَهُ انْقِلَابُهُ عِنْدَ امْتِزَاجِ كُلِّ وَاحِدٍ بِخِلَافِهِ حَتَّى عَلَى وَانْقِلَابِ، وَالْخَمْرُ غَلَتْ بِنَفْسِهَا لَا بِخِلَافِهَا، فَاشْتَرَكَ^{١١} جَمِيعُ الْمُسْكِرِ فِي اسْمِ^{١٢} الْخَمْرِ، وَكَذَلِكَ شَارَكَ السِّفَاحُ الزِّنَى فِي مَعْنَى السِّفَاحِ، وَلَمْ يَشَارِكِ السِّفَاحُ^{١٣} فِي مَعْنَى الزِّنَى أَنَّهُ زِنَى، وَلَا فِي اسْمِهِ. فَأَمَّا^{١٤} مَعْنَى السِّفَاحِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ الزِّنَى - وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ لِاسْمِ السِّفَاحِ وَمَعْنَاهُ^{١٥} -

١. في «بخ»: «+ في».

٢. في «م، بخ، بن»: «- من غيرها».

٣. في «بخ، بف»: «مستخرج» بدون الواو.

٤. في «بخ»: «والماء».

٥. في «م، ن، بف، بن، جت، جد»: «أو الشعير».

٦. في «م، بن، جد»: «- والله».

٧. في «ن، بف، بن»: «+ المسكر». وفي «م، جد»: «+ مسكر».

٨. في «بن»: «- السفاح».

٩. في «ن، بف، بن، جت، جد»: «وأمّا».

١٠. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «محصناً».

١١. في «بخ»: «الممزوج».

١٢. في «م، ن، بف، بن»: «نظير».

١٣. في «م، ن، بف، بن، جت، جد»: «أو الحنطة».

١٤. في «م، بخ، بن، جت، جد»: «فأشرك».

١٥. في «ن، بف، بن، جت، جد»: «وأمّا».

فَالَّذِي^١ هُوَ مِنْ وَجْهِ النِّكَاحِ مَشُوبٌ بِالْحَرَامِ، وَإِنَّمَا صَارَ^٢ سِفَاحاً لِأَنَّهُ نِكَاحٌ حَرَامٌ
 ٥٧١/٥ مَنُشُوبٌ^٣ إِلَى الْخَلَالِ وَهُوَ مِنْ وَجْهِ الْحَرَامِ، فَلَمَّا كَانَ وَجْهٌ مِنْهُ خَلالاً وَوَجْهٌ^٤ حَرَاماً،
 كَانَ اسْمُهُ سِفَاحاً؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ نِكَاحٌ تَزْوِيجٌ إِلَّا أَنَّهُ مَشُوبٌ ذَلِكَ التَّزْوِيجُ بِوَجْهِ مِنْ
 وَجْهِ الْحَرَامِ، غَيْرُ خَالِصٍ فِي مَعْنَى الْحَرَامِ بِالْكُلِّ، وَلَا خَالِصٍ فِي وَجْهِ الْخَلَالِ بِالْكُلِّ.
 أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مِنْ وَجْهِ الْفَسَادِ وَالْقَصْدِ إِلَى غَيْرِ مَا أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِ^٥
 مِنْ وَجْهِ التَّأْوِيلِ وَالْخَطِّ وَالِاسْتِخْلَالِ بِجَهَةِ التَّأْوِيلِ وَالتَّقْلِيدِ نَظِيرُ الَّذِي يَتَزَوَّجُ^٦ ذَوَاتِ
 الْمَحَارِمِ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ تَحْرِيمَهَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْأَمْهَاتِ وَالْبَنَاتِ
 إِلَى آخِرِ الْآيَةِ كُلُّ ذَلِكَ خَلالٌ مِنْ^٧ جَهَةِ التَّزْوِيجِ، حَرَامٌ مِنْ جَهَةٍ^٨ مَا نَهَى^٩ اللَّهُ - عَزَّ
 وَجَلَّ - عَنْهُ، وَكَذَلِكَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا مُسْتَحِلّاً لِيُذْكَرَ، فَيَكُونَ تَزْوِيجُهُ ذَلِكَ
 سِفَاحاً مِنْ وَجْهَيْنِ^{١٠}: مِنْ وَجْهِ الْإِسْتِخْلَالِ، وَمِنْ وَجْهِ التَّزْوِيجِ فِي الْعِدَّةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
 جَاهِلاً غَيْرَ مُتَعَمِّدٍ لِذَلِكَ^{١١}.

وَنَظِيرُ الَّذِي يَتَزَوَّجُ الْخُبْلَى مُتَعَمِّداً بِعِلْمٍ^{١٢}، وَالَّذِي يَتَزَوَّجُ الْمُخَضَّنَةَ الَّتِي لَهَا

١. في «يح»: «والذي».

٢. في «م»، «ن»، «بن»، «جد» وحاشية «يح»: «كان». وفي حاشية «جت»: «+ اسمه».

٣. في حاشية «جت»: «مشوب».

٤. في «ن»: «+ منه».

٥. في «م»، «جد»: «- فيه».

٦. في «مرأة العقول»، ج ٢٠، ص ٤٣٠: «قوله: نظير الذي يتزوج، كأنه خبر لقوله: أما أن يكون الفعل».

٧. هكذا في «م»، «ن»، «يح»، «بخ»، «بف»، «جت»، «جد». وفي بعض النسخ والمطبوع: «في».

٨. في «ن»، «يح»، «بف»، «جت»: «وجه».

٩. في «بخ»: «ينهى».

١٠. في المرأة: «قوله: من وجهين، أي لاجتماع الوجهين، فقوله: من وجه الاستحلال، بيان لوجه الحل، وقوله:

من وجه التزويج، بيان لوجه الحرمة».

١١. في «م»، «بن»، «جد»: «- لذلك».

١٢. في المرأة: «قوله: متعمداً بعلم، أي بالحل، لا بالمسألة، وكذا في نظائره ينبغي حملها على الجهل بالمسألة:

لئلا يكون زنى. وإلا أن يكون جاهلاً، أي بالعدة، فالعدة مع العلم بعدم تأثيره لا يخرج الفعل عن الزنى».

رَوْحٌ يَعْلَمُ^١، وَالَّذِي يَنْكِحُ الْمَمْلُوكَةَ مِنَ الْفَيءِ قَبْلَ الْمَقْسَمِ، وَالَّذِي يَنْكِحُ الْيَهُودِيَّةَ وَالنَّصْرَانِيَّةَ وَالْمَجُوسِيَّةَ وَعَبْدَةَ الْأَوْثَانِ عَلَى الْمُسْلِمَةِ^٢ الْحُرَّةَ، وَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَى الْمُسْلِمَةِ فَيَتَزَوَّجُ الْيَهُودِيَّةَ أَوْ غَيْرَهَا مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ تَزْوِيجاً دَائِماً بِمِيزَاتٍ، وَالَّذِي يَتَزَوَّجُ الْأُمَّةَ عَلَى الْحُرَّةِ، وَالَّذِي يَتَزَوَّجُ الْأُمَّةَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهَا، وَالْمَمْلُوكُ يَتَزَوَّجُ أَكْثَرَ مِنْ حُرَّتَيْنِ، وَالْمَمْلُوكُ يَكُونُ عِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ إِمَاءٍ تَزْوِيجاً صَحِيحاً^٣، وَالَّذِي يَتَزَوَّجُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ حَرَائِرَ، وَالَّذِي لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَيَطْلُقُ وَاحِدَةً^٤ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً بَائِنَةً، ثُمَّ يَتَزَوَّجُ قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ^٥ عِدَّةُ الْمُطْلَقَةِ مِنْهُ^٦، وَالَّذِي يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ الْمُطْلَقَةَ مِنْ^٧ بَعْدِ تَسْعِ تَطْلِيقَاتٍ بِتَحْلِيلٍ^٨ مِنْ أَزْوَاجٍ وَهِيَ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَداً، وَالَّذِي يَتَزَوَّجُ^٩ الْمَرْأَةَ الْمُطْلَقَةَ بِغَيْرِ وَجْهِ الطَّلَاقِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ^{١٠} فِي كِتَابِهِ، وَالَّذِي يَتَزَوَّجُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ تَزْوِيجُهُمْ مِنْ جِهَةِ التَّزْوِيجِ خَلَالٌ، حَرَامٌ فَاسِدٌ مِنَ الْوُجْهِ^{١١}

١. في «بح»: «يعلم».

٢. في المرأة: «تقييد عبدة الأوثان يكونها على المسلمة يومه جواز نكاحها منفردة، وهو خلاف ما أجمع عليه المسلمون على ما نقل، إلا أن يقال: مراده بعبدة الأوثان مشركو أهل الكتاب أيضاً، أو أن التقييد لأهل الكتاب».

٣. في المرأة: «لعل المراد بالصحة الدوام، أو ظن الصحة؛ لتحقق الشبهة».

٤. في «بن»: «تزوج».

٥. في المرأة: «قوله: تطليقة واحدة، ظاهره عدم جواز العقد على الخامسة في البائنة أيضاً، وهو خلاف المشهور، بل لم ينقل فيه خلاف صريح، لكن ظاهر الأخبار معه، ويمكن أن يكون مراده بالبائنة الصحيحة - التي توجب الفرقة - لا الباطلة. وعلى الأول تخصيص البائنة لكونها الفرد الخفي».

٦. في «ن»: «أن ينقضي».

٧. في هامش المطبوع عن الرقيق: «قد عرفت في ما سبق في باب الرجل الذي عنده أربع نساء، أن هذا الرجل إذا طلق واحدة تطليقة رجعية لا يجوز له أن يتزوج بأخرى حتى تنقضي عدتها منه، وأما إذا كانت بائنة جاز له العقد على الأخرى في الحال على كراهية، وهذا هو المشهور عندهم، فهذا الكلام يدل على أن يونس من أصحابنا ذهب إلى أن البائنة كالرجعية في التوقف على انقضاء العدة، فكأنه عمل بظاهر الأخبار التي قد مرّت

في ذلك الباب فتذكر».

٨. في «م»: «- من».

٩. في «بح»: «وتحليل».

١٠. في «بن»: «تزوج».

١١. في «م»، «بح»: «- به».

١٢. في «بح»: «وجه».

الآخِرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَنْتَبِعِي لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِلَّا مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَلِذَلِكَ صَارَ سِفَاحاً مَزْدُوداً ذَلِكَ كُلُّهُ، غَيْرَ جَائِزِ الْمَقَامِ عَلَيْهِ، وَلَا نَابِتَ لَهُمُ التَّزْوِيجُ، بَلْ يُفَرَّقُ الْإِمَامُ بَيْنَهُمْ، وَلَا يَكُونُ نِكَاحُهُمْ زَنًى وَلَا أَوْلَادُهُمْ^١ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَوْلَادَ زَنًى، وَمَنْ قَذَفَ^٢ الْمُؤَلَّدَ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَلِدُوا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ جُلْدَ الْحَدِّ؛ لِأَنَّهُ مُؤَلَّدٌ بِتَزْوِيجِ رِشْدَةٍ^٣ وَإِنْ كَانَ مُفْسِداً لَهُ بِجَهَةِ مِنَ الْجِهَاتِ الْمُحَرَّمَةِ، وَالْوَلَدُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْأَبِ، مُؤَلَّدٌ بِتَزْوِيجِ رِشْدَةٍ عَلَى نِكَاحٍ مَلَّةٍ مِنَ الْمَلَلِ، خَارِجٍ مِنْ^٤ حَدِّ الزَّنَى، وَلَكِنَّهُ مُعَاقَبٌ عَقُوبَةُ الْفِرْقَةِ وَالرُّجُوعِ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ بِمَا يَجِلُّ وَيَجُوزُ^٥.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهُ مِنْ أَوْلَادِ السَّفَاحِ - عَلَى صِحَّةِ مَعْنَى السَّفَاحِ - لَمْ يَأْتُمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَغْنِي أَنْ مَعْنَى السَّفَاحِ هُوَ الزَّنَى.

وَوَجْهٌ آخَرُ مِنْ وَجْهِ السَّفَاحِ مَنْ أَتَى امْرَأَةً^٦ وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ، أَوْ أَتَاهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ، أَوْ أَتَاهَا وَهِيَ فِي دَمٍ حَيْضِهَا، أَوْ أَتَاهَا^٧ فِي خَالِ صَلَاتِهَا، وَكَذَلِكَ الَّذِي يَأْتِي الْمَمْلُوكَةَ قَبْلَ أَنْ يُوَاجِبَ صَاحِبَهَا، وَالَّذِي يَأْتِي الْمَمْلُوكَةَ وَهِيَ حَبْلَى مِنْ غَيْرِهِ، وَالَّذِي يَأْتِي الْمَمْلُوكَةَ تُسَبَّى عَلَى غَيْرِ وَجْهِ السَّبَا، وَتُسَبَّى وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُسَبَّوْا، وَمَنْ تَزَوَّجَ يَهُودِيَّةً أَوْ نَصْرَانِيَّةً أَوْ عَابِدَةً وَثَنِيَّةً، وَكَانَ^٨ التَّزْوِيجُ فِي مِلَّتِهِمْ تَزْوِيجاً صَحِيحاً إِلَّا أَنَّهُ شَابَ

١. في «ب»: «أولادهم».

٢. القذف: الرمي بالزنى، وأصله الرمي، ثم استعمل في هذا المعنى حتى غلب عليه. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٩ (قذف).

٣. يقال: هذا ولد ريشة، إذا كان لنكاح صحيح، كما يقال في ضده: ولد زنية بالكسر فيهما. النهاية، ج ٢، ص ٢٢٥ (رشد).

٤. في «ب»: «عن».

٥. في «ب»: «أو يحرم». وفي حاشية «ج»: «ويحرم».

٦. في «م»، بن، جد: «وإن».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «امرأته».

٨. في «ب»: «+» وهي «.

٩. في «ن»، «ب»، «يخ»، «ج»، «فكان».

ذَلِكَ فَسَادٌ بِالتَّوَجُّهِ^١ إِلَى إِلَهَتِهِمُ اللَّاتِي بِتَخْلِيلِهِمْ^٢ اسْتَخْلَوْا التَّزْوِيجَ.

فَكُلُّ هَؤُلَاءِ أَبْنَاءُهُمْ أَبْنَاءُ سَفَاحٍ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ هُوَ أَهْوَنُ مِنَ الصَّنْفِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا إِيثَانِ هَؤُلَاءِ السَّفَاحِ إِمَّا مِنْ فَسَادِ التَّوَجُّهِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ فَسَادِ بَغْضِ هَذِهِ الْجِهَاتِ، وَإِثْبَانُهُنَّ حَلَالٍ، وَلَكِنَّهُ^٣ مُحَرَّفٌ مِنْ حَدِّ الْحَلَالِ، وَسَفَاحٌ فِي وَقْتِ الْفِعْلِ بِلَا زِنًى، وَلَا يَفَرَّقُ بَيْنَهُمَا إِذَا دَخَلَا فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا إِعَادَةَ اسْتِخْلَالِ جَدِيدٍ، وَكَذَلِكَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ مَهْرٍ، فَتَزْوِيجُهُ جَائِزٌ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَلَا يَفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ، وَهُمَا عَلَى تَزْوِيجِهِمَا الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّ الْإِسْلَامَ يَقْرُبُ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَمِنْ كُلِّ حَقٍّ، وَلَا يَبْعُدُ مِنْهُ، وَكَمَا جَازَ أَنْ يَعُودَ إِلَى أَهْلِهِ بِلَا تَزْوِيجٍ جَدِيدٍ أَكْثَرَ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَكُلُّ هَؤُلَاءِ ابْتِدَاءٌ نِكَاحِهِمْ نِكَاحٌ صَحِيحٌ فِي مِلَّتِهِمْ، وَإِنْ كَانَ إِيثَانُهُنَّ^٤ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ حَرَامًا لِلْعِلَلِ الَّتِي وَصَفْنَاهَا.

وَالْمَوْلُودُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ أَوْلَادٌ رَشَدَةٌ لَا أَوْلَادَ زِنًى، وَأَوْلَادُهُمْ أَطْهَرُ مِنْ أَوْلَادِ الصَّنْفِ الْأَوَّلِ مِنْ أَهْلِ السَّفَاحِ، وَمَنْ قَذَفَ مِنْ هَؤُلَاءِ فَقَدْ أُوجِبَ عَلَى^٥ نَفْسِهِ حَدُّ الْمُفْتَرِي؛ لِإِلْعَالِ التَّزْوِيجِ الَّذِي كَانَ وَإِنْ كَانَ مَشُوبًا بِشَيْءٍ مِنَ السَّفَاحِ الْخَفِيِّ^٦ مِنْ أَيِّ مِلَّةٍ كَانَ، أَوْ فِي أَيِّ دِينٍ كَانَ إِذَا كَانَ نِكَاحُهُمْ تَزْوِيجًا، فَعَلَى الْقَاضِي لَهُمْ مِنَ الْحَدِّ مِثْلُ الْقَاضِي لِلْمَتَزَوِّجِ^٧ فِي الْإِسْلَامِ تَزْوِيجًا صَحِيحًا، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْحَدِّ، وَإِنَّمَا الْحَدُّ لِإِلْعَالِ التَّزْوِيجِ لَا لِإِلْعَالِ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ.

١. في «بف»: «بالتوجيه».

٢. في «بج»: «بتحليله».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «ولكن».

٤. في «بج»: «فإن».

٥. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «بج»: «إثباتهم».

٦. في «بج»: «بهذه».

٧. في «بف»: «- على».

٨. في «بج»: «أخفى».

٩. في «م، ن، بن، بج، بف، جت، جد»: «المتزوج».

وَأَمَّا وَجْهُ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ الْبَرِيِّ مِنَ الزَّنى وَالسَّفَاحِ هُوَ الَّذِي^١ غَيْرَ مَشُوبٍ بِشَيْءٍ مِنْ وَجْهِ^٢ الْحَرَامِ، أَوْ وَجْهِ الْفَسَادِ، فَهُوَ النِّكَاحُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ عَلَى حَدِّ مَا أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُسْتَحَلَ بِهِ الْفَرْجُ مِنَ^٣ التَّزْوِيجِ وَالتَّرَاضِي عَلَى مَا تَرَاضَوْا عَلَيْهِ مِنَ الْمَهْرِ الْمَعْرُوفِ الْمَقْرُوضِ، وَالتَّسْمِيَةِ لِلْمَهْرِ وَالْفِعْلِ، فَذَلِكَ نِكَاحٌ خَلَالَ غَيْرِ سَفَاحٍ، وَلَا مَشُوبٍ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَا الْمُفْسِدَاتِ لِلنِّكَاحِ وَهُوَ خَالِصٌ مُخْلَصٌ مُطَهَّرٌ مُبَرَّأٌ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ، وَالَّذِي تَنَاقَضَتْ عَلَيْهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ وَخَجَجَهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ.

وَأَمَّا الَّذِي يَتَزَوَّجُ مِنْ مَالٍ غَصَبَهُ، وَيَشْتَرِي مِنْهُ جَارِيَةً، أَوْ مِنْ^٤ مَالٍ سَرَقَةٍ، أَوْ خِيَانَةٍ^٥، أَوْ كَذِبٍ فِيهِ، أَوْ مِنْ كَسْبٍ حَرَامٍ بِوَجْهِ مِنَ الْحَرَامِ، فَتَزَوَّجُ^٦ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ تَزْوِيجاً مِنْ جِهَةٍ مَا أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ، فَتَزْوِجُهُ خَلَالَ، وَوَلَدُهُ وَلَدٌ^٧ خَلَالَ، غَيْرَ زَانٍ وَلَا سَفَاحٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَرَامَ فِي هَذَا الْوَجْهِ فِعْلُهُ الْأَوَّلُ بِمَا فَعَلَ فِي وَجْهِ الْإِكْتِسَابِ الَّذِي اكْتَسَبَهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ^٨، وَفِعْلُهُ فِي وَجْهِ الْإِنْفَاقِ فِعْلٌ يَجُوزُ الْإِنْفَاقُ فِيهِ^٩، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يَكُونُ مَحْمُوداً أَوْ مَذْمُوماً عَلَى فِعْلِهِ وَتَقْلِبِهِ، لَا عَلَى جَوْهَرِ الدَّرْجَةِ، أَوْ جَوْهَرِ الْفَرْجِ، وَالْحَلَالُ خَلَالَ فِي نَفْسِهِ، وَالْحَرَامُ حَرَامٌ فِي نَفْسِهِ،

١. في «بخ»: «بف»، «هو».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «من».

٣. في «بخ»: «من».

٤. في «بخ»: «فيزوج».

٥. في «م»، «بح»، «جت»: «وجهه».

٦. في المرأة: «لا يخفى ما فيه إلى آخر الباب من الخطب والاضطراب ويجري فيها تأويل بعيد لا يخفى على أولي الألباب».

وفي هامش المطبوع: «العمل فيه مسامحة في اللفظ، والمراد أن الإنفاق من حيث إنه إنفاق جائز وممدوح، لكن من حيث التصرف في مال الغير بدون إذنه حرام إلا فيه ما فيه، وكذا في ما بعد إلى آخر الباب».

أَيُّ الْفِعْلِ لَا الْجَوْهَرُ، لَا يُفْسِدُ الْحَرَامَ الْحَلَالَ؛ وَالتَّزْوِيجُ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ كُلِّهَا حَلَالٌ مُحَلَّلٌ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ نَظِيرُ^١ رَجُلٍ سَرَقَ دِرْهَمًا، فَتَصَدَّقَ بِهِ، فَفِعْلُهُ سَرَقَهُ حَرَامٌ، وَفِعْلُهُ فِي الصَّدَقَةِ حَلَالٌ؛ لِأَنَّهُمَا فِعْلَانِ مُخْتَلِفَانِ، لَا يُفْسِدُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ فِعْلُهُ ذَلِكَ الْحَلَالُ؛ لِإِلْعَالِهِ مَقَامِهِ عَلَى الْحَرَامِ، حَتَّى يَتُوبَ وَيَزِجَّعَ، فَيَكُونُ مَحْسُوبًا لَهُ فِعْلُهُ فِي الصَّدَقَةِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ مِنْ أَفَاعِيلِ الْبِرِّ أَوْ الْفَسَادِ^٢، فَهُوَ مُوقُوفٌ لَهُ حَتَّى يُخْتَمَ لَهُ عَلَى أَيِّ الْأَمْرَيْنِ يَمُوتُ، فَيَخْلُو بِهِ فِعْلُهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ كَانَ^٣ لِيُغَيِّرَهُ؟ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا، وَإِنْ شَرًّا فَشَرًّا^٤.

١٩٢ - بَابُ

١٠٤١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ: قَذَفَ^٥ رَجُلٌ رَجُلًا^٦ مَجْوسِيًّا^٧ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ^٨: «مَهْ». فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّهُ^٩ يَنْكِحُ أُمَّهُ، أَوْ أُخْتَهُ^{١٠}.

١. في «م»: - «نظير».

٢. في «بخ»: «والفساد».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «وَأَكَانَ».

٤. في «بخ»: «فخير».

٥. في «بخ»: «فشر».

٦. القذف: الرمي بالزنى. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٩ (قذف).

٧. في الوسائل، ج ٣٣٠٧٦: - «رجلاً».

٨. قوله: «مَجْوسِيًّا» منسوب إلى المجوس، وهم القائلون بالأصلين، يسمون أحدهما النور، وبالفارسية: يزدان، والآخر الظلمة، وبالفارسية: أهرمن، يزعمون أَنَّ الخير والنفع والصلاح من النور، والشرُّ والضَّرُّ والفساد من الظلمة. وقيل: «هو معرَّب، أصله: مِئْجُ كُوش، وكان رجلاً صغير الأذنين، كان أول من دان بدين المجوس ودعا الناس إليه، فعزَّبه العرب وقالت: مجوس». راجع: الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ٢٣٢ وما بعدها؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٩٩؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢١٥ (مجس).

٩. في التهذيب: + «له».

١٠. في التهذيب: - «إِنَّهُ».

١١. في «بف» والوسائل والتهذيب: «وأخته».

فَقَالَ: «ذَلِكَ^١ عِنْدَهُمْ نِكَاحٌ فِي دِينِهِمْ»^٢.

تَمَّ كِتَابُ النِّكَاحِ مِنْ كِتَابِ الْكَافِي، وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الْعَقِيقَةِ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ سُبْحَانَهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ
وَأَلِهِ وَعِثْرَتِهِ أَجْمَعِينَ، وَسَلَامٌ تَسْلِيماً كَثِيراً.^٣

١. في «م»، بن، جد» والوافي: «ذاك». وفي التهذيب: «نعم ذلك».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٦، ح ١٩٥٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢١، ص ٢٩٣، ح ٢١٢٥٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٩٩، ح ٢٦٨٩١؛ وج ٢٦، ص ٣١٨، ح ٣٣٠٧٦.

٣. في النسخ من قوله «تَمَّ كِتَابُ النِّكَاحِ» إلى هنا عبارات مختلفة.

(١٩)

كتاب العقيدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

[١٩]

كِتَابُ الْعَقِيقَةِ^٢

١ - بَابُ فَضْلِ الْوَلَدِ

٢/٦

١٠٤١١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ الثَّوْفَلِيِّ ، عَنِ السَّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : الْوَلَدُ الصَّالِحُ رِيحَانَةٌ^٣ مِنْ اللَّهِ

فَسَمَهَا بَيْنَ عِبَادِهِ ، وَإِنَّ رِيحَانَتَيَّ مِنَ الدُّنْيَا الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عليهما السلام ، سَمَّيْتُهُمَا بِاسْمِ

يَسْبُطَيْنِ^٤ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ شَبْرًا وَشَبِيرًا^٥ . »

١ . في «بخ» ، «وبه نستعين» . وفي «ن» : «+ ومنه أستعين» . وفي «جت» ، «ج» : «- بسم الله الرحمن الرحيم» .

٢ . في «ن» ، «بخ» ، «ف» ، «جت» : «+ أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم النعماني رضي الله عنه بهذا الكتاب في جملة الكتاب الكافي عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني رضي الله عنه» . وذكر العلامة المجلسي هذه الزيادة في المرأة عن بعض النسخ وقال : «وهو من كلام رواية الكليني ، والنعماني أحد رواة» .

٣ . الريحانة : واحدة الريحان ، وهو كل بقل طيب الريح ، ويطلق أيضاً على الرحمة والرزق والراحة ، وبالرزق سمي الولد ريحاناً ، أو لأنه يشم ويقبل ، فكانه من جملة الرياحين . راجع : لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٤٥٨ - ٤٥٩ ؛ القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٣٣٥ ؛ مجمع البحرين ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ (روح) .

٤ . السبط : واحد الأسباط ، بمعنى الأمة ، فيقال : سبط من الأسباط ، أي أمة من الأمم في الخير . وقيل : الأسباط : خاصة الأولاد . وقيل : أولاد الأولاد . وقيل : أولاد البنات . راجع : النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٣٤ (سبط) .

٥ . في «بخ» : «شبير وشبر» . و «شبير» ضبط مصفراً وكأمير . راجع : تاج العروس ، ج ٧ ، ص ٤ (شبر) .

٦ . صحيفة الرضا عليه السلام ، ص ٤٥ ، ح ٢٣ ؛ و «عيون الأخبار» ، ج ٢ ، ص ٢٧ ، ح ٨ ، بسند آخر عن الرضا ، عن آبائه عليهم السلام .

١٠٤١٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ^١ أَنَّهُ قَالَ:

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «مِنْ سَعَادَةِ الرَّجُلِ^٢ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ يَسْتَعِينُ بِهِمْ»^٣.

١٠٤١٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ^٤ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكْثَرُوا الْوَلَدَ، أَكْثَرُ بِكُمْ الْأَمَمَ غَدًا»^٥.

١٠٤١٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

«عن رسول الله ﷺ، وتمام الرواية هكذا: «الولد ريحانة وريحانتاي الحسن والحسين». راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب حب النساء، ج ٢٧؛ ٩٤٢٧؛ وكامل الزيارات، ص ٥١، الباب ١٤، ح ٨ و ٩؛ والأُمالي للصدوق، ص ١٤٣، المجلس ٢٩، ح ١٢؛ وعلل الشرائع، ص ١٣٨، ح ٦ و ٨؛ الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩١، ح ٢٣٢٤٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٨، ح ٢٧٢٩٤؛ البحار، ج ٤٣، ص ٣٠٦، ح ٦٨.

١. في «بن» - «أصحابه».

٢. في الكافي، ح ٩١٧١ - «آله».

٣. في الكافي، ح ٩١٧١ و ٩١٧٣ والفقيه والخصال: «المرء».

٤. في الكافي، ح ٩١٧١ و ٩١٧٣ والفقيه والخصال: «متجره في بلاده، ويكون خلطاؤه صالحين، ويكون».

٥. الكافي، كتاب المعيشة، باب أن من السعادة أن يكون معيشة الرجل في بلده، ح ٩١٧١. وفيه، ونفس الباب، ح ٩١٧٣، بسنده عن عثمان بن عيسى، مع زيادة في آخره. الخصال، ص ١٥٩، باب الثلاثة، ح ٢٠٧، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن عثمان بن عيسى، عن عبد الله بن مسكان يرفعه إلى علي بن الحسين عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ١٦٤، ح ٣٥٩٨، مرسلاً. راجع: التهذيب، ج ٧، ص ٢٣٦، ح ١٠٣٢؛ والجعفریات، ص ١٩٤؛ والأُمالي للطوسي، ص ٣٠٣، المجلس ١١، ح ٤٨؛ وتحف العقول، ص ٣١٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٢، ح ٢٣٢٤٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٦، ح ٢٧٢٨٧.

٦. في «بن، جد»، - «جده».

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٣٨٣، ح ٤٣٤٤؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٩١، ح ١، بسند آخر عن محمد بن مسلم [في المعاني: «أو غيره»] وفيهما هكذا: «تزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم غداً في القيامة» مع زيادة في آخره. الخصال، ص ٦١٤، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ١٠٤، عن أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله ﷺ. وفيهما مع اختلاف يسير. و راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العاقر، ح ٩٤٧٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٢، ح ٢٣٢٤٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٧، ح ٢٧٢٨٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: لَمَّا لَقِيَ يُوسُفُ أَخَاهُ، قَالَ لَهُ: ^١ يَا أَخِي ^٢، كَيْفَ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَتَزَوَّجَ ^٣ النَّسَاءَ بَعْدِي؟

فَقَالَ ^٤: إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي وَقَالَ ^٥: إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ ^٦ لَكَ ^٧ ذُرِّيَّةٌ تُثْقِلُ الْأَرْضَ ^٨ ٣/٦
بِالنَّسَبِ، فَافْعَلْ ^٩.

٥١٠٤١٥ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: إِنْ فَلَانًا - رَجُلًا ^{١١} سَمَاهُ - قَالَ: إِنِّي كُنْتُ زَاهِدًا فِي الْوَلَدِ حَتَّى وَقَفْتُ بِعَرَفَةَ، فَإِذَا إِلَى جَانِبِي ^{١٢} غُلَامٌ شَابٌّ يَدْعُو وَيَبْكِي وَيَقُولُ: يَا رَبِّ، وَالِدَيَّ وَالِدَيَّ، فَرَغَبَنِي فِي الْوَلَدِ حِينَ سَمِعْتُ ذَلِكَ ^{١٣}.

١. في «م»، ن، بن، جده والوافي والوسائل والكافي، ح ٩٤٥٨: - «له».

٢. في الوسائل، ح ٢٧٢٨٢: - «يا أخي».

٣. في الوسائل، ح ٢٤٩٠٦ والكافي، ح ٩٤٥٨: «أَنْ تَزَوَّجَ».

٤. في «م»، بن، جده والوسائل: ح ٢٧٢٨٢ - «النساء».

٥. هكذا في «م»، ن، بن، جت، جده والوافي والوسائل والكافي، ح ٩٤٥٨، ٩٤٧٨. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٦. في «بن» وحاشية «جت» والوسائل: «فقال». وفي الكافي، ح ٩٤٥٨: «قال» بدون الواو.

٧. في «ن»، بخ، بن، جت: «أَنْ يَكُونَ». في «ن»: - «لك».

٨. قال في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٦: «قوله عليه السلام: تثقل الأرض، لعلها كناية عن استقرارها وعدم تزلزلها بالآفات والعقوبات؛ فإنَّ بالطاعات تدفع عن الأرض البليات، والصلحاء أوتاد الأرض. أو كناية عن وجودهم وكونهم على الأرض، أو كثرتهم. الأول أظهر».

٩. الكافي، كتاب النكاح، باب كراهة العزبة، ح ٩٤٥٨. وفيه، باب كراهية تزويج العاقر، ضمن ح ٩٤٧٨، بسنده

عن عبد الله بن سنان الوافي، ج ٢١، ص ٣٣، ح ٢٠٧٥٠؛ وج ٢٣، ص ١٢٩٢، ح ٢٣٢٤٧؛ الوسائل، ج ٢٠،

ص ١٦، ح ٢٤٩٠٦؛ وج ٢١، ص ٣٥٦، ح ٢٧٢٨٢.

١١. في «بيع»، جت: «عن رجل». وفي الوسائل: «رجل».

١٢. في «م»، بن، وحاشية «بخ»، جت، والوافي والوسائل: «وجنبي».

١٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٢، ح ٢٣٢٤٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٥، ح ٢٧٢٨١.

- ١٠٤١٦ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُزَسَّلًا:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:^١ مِنْ سَعَادَةِ الرَّجُلِ الْوَلَدُ الصَّالِحُ».^٢
- ١٠٤١٧ / ٧. وَعَنْهُ،^٣ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:^٤
كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: إِنِّي اجْتَنَبْتُ^٥ طَلَبَ الْوَلَدِ مُنْذُ خَمْسِ سِنِينَ، وَذَلِكَ أَنَّ
أَهْلِي كَرِهَتْ ذَلِكَ وَقَالَتْ^٦: إِنَّهُ يَشْتَدُّ عَلَيَّ تَرْبِيَتُهُمْ؛ لِقَلَّةِ الشَّيْءِ، فَمَا تَرَى؟
فَكَتَبْتُ عليه السلام إِلَيَّ^٧: «اطْلُبِ الْوَلَدَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَرْزُقُهُمْ».^٨
- ١٠٤١٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى،
عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٩: «إِنَّ أَوْلَادَ الْمُسْلِمِينَ مَوْسُومُونَ عِنْدَ اللَّهِ شَافِعَ
وَمُسَفَّقَ^{١٠}، فَإِذَا بَلَغُوا ائْتَنَتِي عَشْرَةَ^{١١} سَنَةٍ كَانَتْ^{١٢} لَهُمْ الْحَسَنَاتُ، فَإِذَا^{١٣} بَلَغُوا الْحُلُمَ
-
١. في الوسائل :- «قال رسول الله ﷺ».
٢. الجعفریات، ص ٩٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٢، ح ٢٣٢٤٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٩، ح ٢٧٢٩٧.
٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.
٤. في «ن، بخ، بف» + «قال».
٥. في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والمرآة: «أحببت». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والوافي. وقال في
المرآة: «كذا فيما عندنا من النسخ، والظاهر اجتنبت، كما لا يخفى».
٦. في «ن، بخ، بف، جت» والوافي: «فقلت».
٧. في «ن» :- «إلي».
٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٣، ح ٢٣٢٤٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٠، ح ٢٧٣٠١.
٩. في «ن، بخ، بف» :- «قال».
١٠. في المرآة: «قوله ﷺ شافع، أي يشفعون لمن رباهم وأحبهم أو أصيب فيهم. والمشفق - بتشديد الفاء
المفتوحة :- من تقبل شفاعته. ويدل على أَنَّ أفعال المميز شرعية لا تمريئية، وأنه يثاب عليها ولا يعاقب
بتركها».
١١. في «م، بن» :- «اثني عشر».
١٢. في الوسائل والتوحيد: «كتبت».
١٣. في الوافي: «وإذا».

كُتِبَتْ عَلَيْهِمُ السِّيَقَاتُ.^١

١٠٤١٩ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ ، عَنِ السُّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَ يَقْرَأُ : « وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ

وَرَائِي »^٢ يَغْنِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ^٣ حَتَّى وَهَبَ اللَّهُ لَهُ بَعْدَ الْكِبَرِ^٤ .

١٠٤٢٠ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ ، عَنِ السُّكُونِيِّ :

١. التوحيد، ص ٣٩٢، ح ٣، بسنده عن طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام. راجع: الكافي، كتاب الوصايا، باب الوصي يدرك أيتامه... ح ١٣٣٢٩؛ والفقير، ج ٤، ص ٢٢١، ح ٥٥١٩؛ والخصال، ص ٤٩٥، أبواب الثلاثة عشر، ح ٤؛ والتهديب، ج ٩، ص ١٨٣، ح ٧٣٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٣، ح ٢٣٢٥٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٢، ح ٧١؛ وج ٢١، ص ٣٥٥، ح ٢٧٢٨٠.

٢. مريم (١٩): ٥٠. أي: بعد موتي، وهو متعلق بمحذوف أو بمعنى الموالي، أي خفت الموالي، أي من فعل الموالي من ورائي، أو الذين يلون الأمر من ورائي. راجع: مجمع البيان، ج ٦، ص ٣٩٩؛ امرأة العقول، ج ٢١، ص ٨.

ثم إنه اختلف في معناه، فجاء في مجمع البيان، ج ٦، ص ٤٠٢ ما خلاصته: عن أبي صالح: معناه يرثني مالي ويرث من آل يعقوب النبوة. وعن مجاهد والحسن: معناه يرث نبوتي ونبوة آل يعقوب. والذي عليه أصحابنا: أن المراد به المال دون العلم والنبوة، واستدلوا بالآية على أن الأنبياء يورثون المال، وذلك بأن قالوا: إن لفظ الميراث في اللغة والشريعة لا يطلق إلا على ما ينقل من المورث كالأموال، ولا يستعمل في غير المال إلا على طريق المجاز والتوسّع، ولا يعدل إلى المجاز بغير دلالة.

هذا، مضافاً إلى أن ذكرنا عليه السلام قال في دعائه: « وَاجْعَلْهُ رَبِّي رَضِيئاً » أي: اجعل يارب ذلك الولي الذي يرثني مرضيًّا عنك ممثلاً لأمرك، ومتى حملنا الإرث على النبوة لم يكن لذلك معنى، وكان لغواً عبثاً، ألا ترى أنه لا يحسن أن يقول أحد: « اللَّهُمَّ ابْعَثْ إِلَيْنَا نَبِيًّا، واجعله عاقلاً مرضيًّا في أخلاقه » لأنه إذا كان نبياً فقد دخل الرضا وما هو أعظم من الرضا في النبوة.

ومما يقوي ذلك أن ذكرنا صرح بأنه يخاف بني عمه بعده بقوله: « وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي » فهو يطلب وارثاً لأجل خوفه، ولا يليق خوفه منهم إلا بالمال دون النبوة والعلم، لأنه عليه السلام كان أعلم بالله تعالى من أن يخاف أن نبياً ليس بأهل للنبوة، وأن يورث علمه وحكمته من ليس بأهل، ولأنه إنما بعث لإذاعة العلم ونشره في الناس، فكيف يخاف من الأمر الذي هو الغرض في بعثته. راجع أيضاً: امرأة العقول، ج ٢١، ص ٨.

٣. في الجعفریات: « ولد ». ٤. في الجعفریات: « ولد ».

٥. الجعفریات، ص ١٧٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٥، ح ٢٣٢٥٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٦، ح ٢٧٢٨٣؛ البحار، ج ١٤، ص ١٦٨، ح ٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْوَلَدَ الصَّالِحَ زِينَةٌ مِنْ رِيَاحِينِ الْجَنَّةِ».^٢

١٠٤٢١ / ١١. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ^٣:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِنْ سَعَادَةِ الرَّجُلِ الْوَلَدُ الصَّالِحُ».

١٠٤٢٢ / ١٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ أَبِي قُرَّةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَرَّ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عليه السلام بِقَبْرِ يُعَذَّبُ صَاحِبُهُ، ثُمَّ مَرَّ بِهِ مِنْ قَابِلٍ، فَإِذَا هُوَ لَا يُعَذَّبُ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، مَرَزْتَ بِهَذَا الْقَبْرِ ٤/٦ عَامَ أَوَّلٍ، فَكَانَ يُعَذَّبُ، وَمَرَزْتَ بِهِ الْعَامَ، فَإِذَا هُوَ لَيْسَ يُعَذَّبُ؟

فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنَّهُ أَذْرَكَ لَهُ وَلَدًا صَالِحًا، فَأَصْلَحَ طَرِيقًا، وَأَوْى يَتِيمًا، فَلِهَذَا غَفَرْتُ لَهُ بِمَا فَعَلَ^٥ ابْنُهُ.

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِيرَاثُ اللَّهِ^٦ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ وَلَدٌ يُغْبِئُهُ

١. في «م»، بن، جد، والوافي: - «إن».

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨١، ح ٤٦٨٨، معلقاً عن السكوني، عن رسول الله ﷺ. الجعفریات، ص ١٨٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. وراجع: الجعفریات، ص ١٨٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩١، ح ٢٣٢٤١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٨، ح ٢٧٢٩٥.

٣. في «بن»: - «قال». والضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام. والمراد من «بهذا الإسناد» هو الطريق المذكور إليه في السند السابق.

٤. في «ن»، يخ، بف، بن، والوافي: «النبی».

٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩١، ح ٢٣٢٤٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٩، ح ٢٧٢٩٦. ولا يخفى أن متن الحديث متحد مع الحديث السادس من الباب.

٦. في «يخ»، بف، بن، - «ابن مريم».

٧. في «يخ»، بف، والوافي: «وكان». وفي «بن» والوسائل: «وهو».

٨. في «م»، ن، بن، وحاشية «يخ»، جت، والوسائل والأمالی للصديق: «عمل».

٩. في المرأة: «قوله ﷺ: ميراث الله، أي ما يبقى بعد موت المؤمن؛ فإنه لعبادة له تعالى كأنه ورثه من المؤمن. وقيل: إضافة إلى الفاعل، أي ما ورثه الله وأوصله إليه لنفعه. ولا يخفى بعده».

مِنْ بَعْدِهِ» ثُمَّ تَلَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ آيَةَ زَكَرِيَّا ﷺ: «فَهَبْ لِي^١ مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ
يُفْعُوبَ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا^٢». ^٣

٢ - بَابُ شَبِّهِ الْوَلَدِ

١٠٤٢٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ
يُشَبِّهَهُ وَلَدُهُ»^٤.

١٠٤٢٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ
سَلِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ^٥: «مِنْ سَعَادَةِ الرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ لَهُ الْوَلَدُ يَعْرِفُ فِيهِ شَبَّهُهُ»^٦:

١. هكذا في المصحف والوافي والوسائل. وفي «جد، جت» والمطبوع: «رَبِّ هَبْ لِي». وفي «م، ن، بح، بخ،
يف، بن»: «هَبْ لِي».

٢. مريم (١٩) و ٥٠. وفي الوافي: «أشار ﷺ بتلاوته الآية إلى أَنَّ زكريا إنما سأل الولد الصالح ليرثه عبادة الله حتى
يصلح أن يكون ميراث الله منه لعبادته».

٣. الأمالي للصدوق، ص ٥١٢، المجلس ٧٧، ح ٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه ﷺ عن رسول
الله ﷺ، إلى قوله: «وغفر له بما فعل ابنه» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٥،
ح ٢٣٢٥٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٩، ح ٢٧٢٩٨.

٤. الجعفریات، ص ١٨٧؛ وقرب الإسناد، ص ٧٦، ح ٢٤٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه ﷺ عن
رسول الله ﷺ، وفي الأخير مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٤، ح ٤٧٠٨، مرسلاً. الوافي،
ج ٢٣، ص ١٢٩٠، ح ٢٣٢٣٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٦، ح ٢٧٢٨٤.

٥. في حاشية «بح»: - «بن إبراهيم».

٦. هكذا في «م، بخ، بفت، جت، جد» وحاشية «ن» والوافي. وفي «ن، بح، بن» والمطبوع والوسائل: «هشام». وابن
المثنى هذا اختلف في اسمه هل هو هشام أو هاشم. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٥، الرقم ١١٦٧؛ رجال
البرقي، ص ٣٥، رجال الطوسي، ص ٣١٩، الرقم ٤٧٥٥ والرقم ٤٧٦٤.

٧. في الكافي، ح ٧٩٥: «وإن». ٨. في الكافي، ح ٧٩٥: «شبه».

خَلَقَهُ^١، وَخَلَقَهُ^٢، وَشَمَائِلُهُ^٣.

١٠٤٢٥/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَفْطِينٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ رَجُلٍ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «سَعِدَ امْرُؤٌ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَرَى خَلْفًا مِنْ نَفْسِهِ»^٥.

٣- بَابُ فَضْلِ النِّبَاتِ

١٠٤٢٦ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْزَمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَزْجِيِّ، عَنْ ثِقَةٍ حَدَّثَهُ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

تَزَوَّجْتُ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ لِي^١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَيْفَ رَأَيْتَ؟»
قُلْتُ^٧: مَا رَأَى رَجُلٌ مِنْ خَيْرٍ فِي امْرَأَةٍ إِلَّا وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِيهَا، وَلَكِنْ خَانَتْنِي.

١. في «بخ، بف، بن، جد» والوسائل: «وخلقه».

٢. في «ن»: «- وخلقه».

٣. الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على أبي عبد الله... ح ٧٩٥، مع زيادة في آخره.. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٠، ح ٢٣٢٣٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٦، ح ٢٧٢٨٥.

٤. الخلف - بالتحريك -: الولد الصالح يبقى بعد الإنسان. والخلف بالإسكان: الطالع. ومنهم من يرى أنهما سواء في الحالتين. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٤؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٨٤ (خلف).

٥. رجال الكشي، ص ٤٧٧، ح ٩٠٥، بسند آخر، مع زيادة في آخره. عيون الأخبار، ج ١، ص ٣٠، ح ٢٢، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. رجال الكشي، ص ٤٣٨، ح ٨٢٥، بسند آخر عن أبي الحسن، عن أبيه عليه السلام، مع زيادة في آخره. وفي الغيبة للطوسي، ص ٤١، وكفاية الأثر، ص ٢٧٣، بسند آخر عن أبي إبراهيم، عن جعفر عليه السلام، مع زيادة في آخره. الخصال، ص ٢٦، باب الواحد، ضمن ح ٩٤، بسند آخر عن جعفر عليه السلام، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير.. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٠، ح ٢٣٢٣٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٧، ح ٢٧٢٨٨.

٧. في «م، بن» والوسائل: «فقلت».

٦. في «م، جد»: «- ولي».

فَقَالَ : «وَمَا هُوَ؟» قُلْتُ : وَلَدْتُ جَارِيَةً .

قَالَ ١ : «لَعَلَّكَ كَرِهْتَهَا؟ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ : «آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا» ٢ .

٢٧٤ / ١٠٤٢٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَنَاتٍ» ٣ .

٢٨٤ / ١٠٤٢٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ

أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ الْوَاسِطِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يَرْزُقَهُ ابْنَةً تَبْكِيهِ وَتَنْدُبُهُ ٤

بَعْدَ مَوْتِهِ» ٥ .

٢٩٤ / ١٠٤٢٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ :

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا ، عَنْ ابْنِ

١ . في «م، جده» والوسائل : «فقال» .

٢ . النساء (٤) : ١١ . وفي الوافي : «يعني كما أن الآباء والأبناء لا يدرى مقدار نفعهم، وأن أيهم أنفع، كذلك الابن والبنات، ولعل بنتاً تكون أنفع لوالديها من الابن، ولعل ابناً يكون أضرّ لهما من البنات، فينبغي أن يرضيا بما يختار الله لهما». ومثله في المرأة، وأضاف : «ويحتمل أن يكون ﷺ حمل ذكر الآباء والأبناء في الآية على المثال، فتشمل جميع الأولاد والأقارب» .

٣ . الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٩، ح ٢٣٢٦٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٣، ح ٢٧٣١٠ .

٤ . الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٨، ح ٢٣٢٦٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦١، ح ٢٧٣٠٤ .

٥ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل . وفي المطبوع : «+ [أبي]» .

٦ . في التهذيب : - «وتدبه» . وفي الوافي : «تدبه، أي : تبكيه وتعدّد محاسنه بالبكاء . ولعل الفائدة في البكاء وتعداد المحاسن تذكّر الناس به وبمحاسنه، فلعلهم يرقّون له ويدعون، فيصل إليه بركة دعائهم . ومن هذا القبيل ما سأله ﷺ في دعائه بقوله : «وَأَجْعَلْ لِي لِسَانًا صِدْقِي فِي الْآخِرِينَ» .

٧ . التهذيب، ج ١، ص ٤٦٥، ح ١٥٢٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن محمد بن الحسن الواسطي، عن أبي عبد الله ﷺ . الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٩، ح ٢٣٢٦٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦١، ح ٢٧٣٠٣ .

أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ جَارُودٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنْ لِي بَنَاتٌ.

فَقَالَ: «لَعَلَّكَ^١ تَتَمَنَّى مَوْتَهُنَّ؟ أَمَا إِنَّكَ إِنْ تَمَنَيْتَ مَوْتَهُنَّ فَمَيِّتُنَّ، لَمْ تُؤْجِزْ^٢، وَلَقِيتَ

اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَوْمَ تَلْقَاهُ وَأَنْتَ عَاصٍ^٣».

١٠٤٣٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: نِعْمَ الْوَلَدُ الْبَنَاتُ مُلَطِفَاتٌ،

مُجَهَّزَاتٌ^٤، مُوْنِسَاتٌ، مُبَارَكَاتٌ، مُفْلِيَاتٌ^٥».

١٠٤٣١ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

أَبِي الْعَبَّاسِ الزِّيَّاتِ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ يَرْفَعُهُ^٧، قَالَ:

أَبِي رَجُلٌ وَهُوَ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَأُخْبِرَ بِمَوْلُودٍ أَصَابَهُ، فَتَغَيَّرَ وَجْهُ الرَّجُلِ، فَقَالَ

لَهُ^٨ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: «مَا لَكَ؟» فَقَالَ: خَيْرٌ، فَقَالَ^٩: «قُلْ» قَالَ: خَرَجْتُ وَالْمَرْأَةُ تَمْخَضُ،

١. في «م»، بن، جد، والوافي: «قال: فلعلك». ٢. في الفقيه، + «يوم القيامة».

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٢، ح ٦٩٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٠، ح ٢٣٢٧١؛ الوسائل،

ج ٢١، ص ٣٦٦، ذيل ح ٢٧٣١٨. ٤. في «بح»: «مطلقات».

٥. «مجهزات» أي مهيآت لأمر البيت، أو لأمر الوالدين. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٧٠؛ القاموس المحيط،

ج ١، ص ٧٠٠ (جهز). وأضاف في المرأة: «ويمكن أن يقرأ على بناء المفعول، أي: يجهزهن الوالد ويرسلهن

إلى أزواجهن، يفرق من أمورهن. لكنه بعيد».

٦. في حاشية «م»، ن، «مقلبات». و«مقلبات» أي باحثات عن القمل. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٧؛ القاموس

المحيط، ج ٢، ص ١٧٣٢ (فلي). وفي المرأة: «المقلبات في أكثر النسخ بالفاء... وفي بعض النسخ بالقاف والباء

الموخذة، أي: مقلبات عند المرض من جانب إلى جانب».

٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٧، ح ٢٣٢٦٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٢، ح ٢٧٣٠٦.

٨. في «بح»: - «وبن خالد».

٩. في «م»، بن، جد، وحاشية «بح»، بف، والوافي والوسائل: «رفعه».

١٠. في الوافي والوسائل والفقيه: - «له». ١١. في «ن»، بح، بف، جت: + «له».

فَأُخْبِرَتْ أَنَّهَا وَلَدَتْ جَارِيَةً.

فَقَالَ لَهُ ^١ النَّبِيُّ ﷺ: «الْأَرْضُ تُقْلَى^٢، وَالسَّمَاءُ تُظْلَى^٣، وَاللَّهُ يَرْزُقُهَا، وَهِيَ رِيحَانَةٌ ٦/٦ تَسْمُهَا».

ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ ابْنَةٌ^٤، فَهُوَ مَفْدُوحٌ^٥؛ وَمَنْ كَانَتْ لَهُ ابْنَتَانِ، فَيَا غُفَاهُ بِاللَّهِ؛ وَمَنْ كَانَتْ لَهُ ثَلَاثُ^٦، وَضِعَ عَنْهُ الْجِهَادُ وَكُلُّ مَكْرُوهٍ؛ وَمَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْبَعُ^٧، فَيَا عِبَادَ اللَّهِ أَعِيْنُوهُ، يَا عِبَادَ اللَّهِ أَقْرِضُوهُ، يَا عِبَادَ اللَّهِ ازْحَمُوهُ»^٨.

١٠٤٣٢ / ٧. وَعَنْهُ^٩، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ سُلَيْمَانَ بْنِ مُقْبِلٍ الْمَدِينِيِّ^{١٠}، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -

١. في «م، ن، بح، بخ، بف، بن، جد»، والوسائل: - «وله».

٢. «تقلىها» أي تحملها. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٨٦ (قلل).

٣. في «ن، بح، بخ، بف، جت»: «بنت».

٤. في حاشية «بخ، جت» والفقهاء: «مقروح» أي مقروح بالقلب. وفي حاشية «بف»: «مفدح». «ومفدوح»، أي ذو تعب ونقل وصعوبة، ومنه قولهم: فدحه الدين: أي أنقله. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٩٠؛ النهاية، ج ٣، ص ٤١٩ (فدح).

٥. في «بن»: «فوا».

٦. في «بن»: «كان».

٧. في «ن، بف» والوسائل والثواب: «كانت».

٨. ثواب الأعمال، ص ٢٤٠، ح ٣، بسنده عن عباس الزيات، وفيه: «عباس الزيات، عن حمزة بن حرمان، عن أبي عبد الله ﷺ قال: أتى رجل النبي ﷺ...». والفقهاء، ج ٣، ص ٤٨٢، ح ٤٦٩٧، معلقاً عن حمزة بن حرمان، وفيه: «حمزة بن حرمان بإسناده أنه أتى رجل إلى النبي ﷺ...». وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠١، ح ٢٣٢٧٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٣، ح ٢٧٣١١.

٩. في «بخ، بن، جت»: «عنه» بدون الواو. والضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

١٠. هكذا في «م، ن، بخ، بف، بن، جد» وحاشية «بخ» والوافي والوسائل. وفي «بخ، جت» والمطبوع: «المدائني». والمذكور في رجال الطوسي، ص ٣٨، الرقم ٥٠٢٦ هو سليمان بن مقبل المدني أبو أيوب.

عَلَى الْإِنَابِ^١ أَزَافُ^٢ مِنْهُ عَلَى الذُّكُورِ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ يُدْخِلُ فَرْحَهُ عَلَى امْرَأَةٍ بَيْنَهُ^٣ وَيَبْنِيهَا حُزْمَةً إِلَّا فَرْحَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ^٤.

١٠٤٣٣ / ٨. وَعَنْهُ^٥، عَنْ بَعْضِ مَنْ رَوَاهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْبَنَاتُ حَسَنَاتٌ، وَالْبَنُونَ نِعْمَةٌ، فَإِنَّمَا^٧ يَثَابُ عَلَى الْحَسَنَاتِ، وَيُسْأَلُ عَنِ النِّعْمَةِ^٨».

١٠٤٣٤ / ٩. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^٩، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْجَارُودِ بْنِ الْمُنْذِرِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «بَلَّغْنِي أَنَّهُ وَلَدَ لَكَ ابْنَةٌ، فَتُسَخِّطُهَا^{١٠}، وَمَا عَلَيْكَ مِنْهَا؟ رِيحَانَةٌ تَشْمُهَا، وَقَدْ كَفَيْتَ رِزْقَهَا، وَقَدْ^{١١} كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَبَا بَنَاتٍ^{١٢}».

١. في «ن»، بخ، بف: «البنات».

٢. في «م»، ن، بح، بن، جت، جد، وحاشية «بخ» والوسائل: «أرق».

٣. في «بح، جت»: «وبينه».

٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٧، ح ٢٣٢٦١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٧، ح ٢٧٣١٩.

٥. في «بخ»: «عنه» بدون الواو. ومرجع الضمير هو أحمد بن محمد بن خالد.

٦. في الوسائل: «عن رجل» بدل «عن بعض أصحابه».

٧. في «م»، بخ، بف، بن، جد، وحاشية «بخ» والوافي والوسائل: «وإنما».

٨. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨١، ح ٤٦٩٢؛ وثواب الأعمال، ص ٢٣٩، ح ١، بسند آخر. تحف العقول، ص ٣٨٢، وفي كلها

مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٨، ح ٢٣٢٦٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٧، ح ٢٧٣٢٠.

٩. هكذا في «ن»، بف، والوسائل. وفي «بخ، جت»: «علي بن الحسن بن علي». وفي المطبوع: «علي بن الحسن

التملي». وفي «م»، بن، جد: «علي بن الحسين».

١٠. وتقديم غير مرة أن الصواب في العنوان هو علي بن الحسن. والمراد به هو علي بن الحسن بن علي بن فضال.

١١. في «ن»: «فسخطنها». وفي «بخ، جت، جد»: «فتسخطها». وفي «م»: «فتسخطها».

١٢. في «م»، بن، جد، والوسائل: «قد».

١٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٨، ح ٢٣٢٦٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٤، ح ٢٧٣١٢.

١٠٤٣٥ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَالَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ أَوْ ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ؛ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاثْنَتَيْنِ؟ فَقَالَ: وَاثْنَتَيْنِ؛ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَوَاحِدَةً؟ فَقَالَ: ^١ وَوَاحِدَةً ^٢».

١٠٤٣٦ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ اللَّخْمِيِّ، قَالَ: «وُلِدَ لِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا جَارِيَةٌ، فَدَخَلَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَرَأَاهُ مَسْخُطًا ^٣، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَوْحَى إِلَيْكَ: أَنْ ^٤ اخْتَارَ لَكَ، أَوْ تَخْتَارَ لِنَفْسِكَ، مَا كُنْتَ تَقُولُ؟».

قَالَ: كُنْتُ أَقُولُ: يَا رَبِّ، تَخْتَارُ لِي.
قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ ^٥ اخْتَارَ لَكَ».

قَالَ ^٦: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الْعَلَامَ الَّذِي قَتَلَهُ الْعَالِمُ - الَّذِي كَانَ مَعَ مُوسَى عليه السلام وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ ٧/٦ عَزَّ وَجَلَّ: «فَارْزُقَانَا يُبْدِلُهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا» ^٧ - أَبْدَلَهُمَا اللَّهُ بِهِ جَارِيَةً

١. في «ن»، «بخ»، «بف»، «والفقيه»: «قال».

٢. في «بن»: «واحدة» بدون الواو. وفي مرآة العقول، ج ٢١، ص ١٤: «ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث أولًا للفرد الكامل من وجوب الجنة، ويحتمل أن يكون بتجدد الوحي، فيكون كالنسخ».

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٢، ح ٤٦٩٨، مرسلاً عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف بسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٢، ح ٢٣٢٧٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦١، ح ٢٧٣٠٥.

٤. في «بخ»، «ج»، «أصحابنا».

٥. في «بخ» وحاشية «ج»: «مسخطاً»، و«مسخطاً»: أي كارهأ. راجع: لسان العرب، ص ٣١٢-٣١٣ (سخط).

٦. في تفسير العياشي، ح ٦٠: «أني».

٧. في «بخ»، «بف»، «بن»، «جد»، «والوافي» والوسائل وتفسير العياشي، ح ٦٠: «قال».

٨. في «بخ»، «بف»، «بن»، «جد»، «والوافي» والوسائل وتفسير العياشي، ح ٦٠: «قال».

٩. في «بخ»، «بف»، «بن»، «جد»، «والوافي» والوسائل وتفسير العياشي، ح ٦٠: «قال».

١٠. الكهف (١٨): ٨١.

وَلَدَتْ سَبْعِينَ نَبِيًّا^١.

١٢ / ١٠٤٣٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْفَضْلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْبَنُونَ نَعِيمٌ، وَالْبَنَاتُ حَسَنَاتٌ، وَاللَّهُ يَسْأَلُ عَنِ النَّعِيمِ^٢، وَيُثَبِّتُ عَلَى الْحَسَنَاتِ^٣».

٤ - بَابُ الدُّعَاءِ فِي طَلَبِ الْوَلَدِ

١٠٤٣٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُشَيْرٍ الْخَزَائِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا أَبْطَأَ عَلَى^٤ أَحَدِكُمْ الْوَلَدُ، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ لَا تَذْزِنِي^٥ فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ^٦، وَجِيدًا وَخَشًا فَيَقْصُرَ شُكْرِي^٧»

١. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٦٠، عن الحسن بن سعيد اللحمي، مع اختلاف يسير. وفيه، ح ٥٩، عن عثمان، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «إِنَّ الْغَلَامَ الَّذِي قَتَلَهُ الْعَالَمُ» مع اختلاف. وفيه أيضاً، ح ٦١، عن أبي يحيى الواسطي رفعه إلى أحدهما عليهما السلام؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ الفقيه، ج ٣، ص ٤٩١، ح ٤٧٣٨، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «إِنَّ الْغَلَامَ الَّذِي قَتَلَهُ الْعَالَمُ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٠، ح ٢٣٢٦٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٤، ح ٢٧٣١٣.

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: يسأل عن النعيم، إشارة إلى قوله تعالى: «ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّهُ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ» [التكاثر (١٠٢)]: ٨، ولا ينافي الأخبار الواردة بأنه الولاية؛ فإنها لبيان الفرد الكامل.

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٨، ح ٢٣٢٦٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٧، ح ٢٧٣٢١.

٤. في «ن»، ب، يخ، يف، بن، والوافي والوسائل: «الخرزاز».

٥. في «بف» - «على».

٦. «لا تذرني»: أي لا تدعني. راجع: الصحيح، ج ٢، ص ٨٤٥ (وذر).

٧. اقتباس من الآية ٨٩ من سورة الأنبياء (٢١): «وَبِئْسَ الْأَتْقَى فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ».

٨. في «مراة العقول»، ج ٢١، ص ١٥: «قوله عليه السلام: فيقصّر شكري، أي يصير شكري قاصراً عن أداء حق نعمتك».

عَنْ^١ تَفَكَّرِي، بَلْ هَبْ لِي عَاقِبَةً^٢ صَدَقِ ذُكُوراً وَإِنَّا نَأْتِسُ بِهِمْ مِنَ الْوَحْشَةِ، وَأَسْكُنُ
إِلَيْهِمْ مِنَ الْوَحْدَةِ، وَأَشْكُرُكَ عِنْدَ تَمَامِ النُّعْمَةِ، يَا وَهَّابُ يَا عَظِيمُ يَا مُعْظَمُ^٣، ثُمَّ^٤
أُعْطِنِي فِي كُلِّ عَاقِبَةٍ شُكْراً حَتَّى تُبَلِّغَنِي^٦ مِنْهَا^٧ رِضْوَانَكَ، فِي صَدَقِ الْحَدِيثِ^٨، وَأَدَاءِ
الْأَمَانَةِ، وَوَفَاءِ بِالْعَهْدِ^٩،^{١٠}

١٠٤٣٩/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَنَيْفِ بْنِ ٨/٦
عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ النَّصْرِيِّ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ قَدْ أَنْقَرُوا وَلَيْسَ لِي وَلَدٌ.

قَالَ^{١١}: «اذْغُ وَأَنْتَ سَاجِدٌ: رَبُّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ»^{١٢},

• بسبب تفكّري ووساوس نفسي لوحدي وفقد ولدي، فيكون «عن» تعليلية أو المعنى: كلما تفكّرت في نعمائك لديّ شكرتك على كلّ منها شكراً، فإذا بلغ فكري إلى نعمة الولد، ولم أجدها عندي، لم أشكرك عليها، فيفصر شكري عن تفكّري إليها وعدم بلوغ شكري إليها.

١. في «بخ»: «عند».

٢. العاقبة هنا بمعنى الولد؛ لأنّه يعقب والده، ويذكره الناس بشئائه عليه، ولذا أضافه إلى الصدق أو إضافته إليه كتابة عن طيب ولادته. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٠٢؛ الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٣.

٣. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «يا عظيم».

٤. في «بف»: «يا معطي» بدل «يا معظّم ثم».

٥. هكذا في «بخ، يخ، بف، جت» والوافي والمرأة. وفي م، ن، بن، جد، والمطبوع والوسائل: «عافية». وفي الوافي: «وربما يوجد في النسخ: في كلّ عافية، بالفاء والمثناة التحتانية، وهو من غلط النسخ ومصحفاتهم».

٦. في «بخ، بف»: «يلبغني». ٧. في هامش الطبعة الحجرية عن بعض النسخ: «بها».

٨. في المرأة: «قوله ﷺ: في صدق الحديث، إمّا بدل من قوله: في كلّ عاقبة، أي أعطني شكراً في صدق حديث كلّ عاقبة. وأداء أمانته ووفاء عهده، أي: اجعله صدوقاً أميناً وفتياً، واجعلني شاكراً لهذه الأنعم. أو كلمة «في» تعليلية، أي تبغني رضوانك بسبب تلك الأعمال، فيكون بياناً لشكره».

٩. في الوافي: «العهد».

١٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٣، ح ٢٣٢٧٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٨، ح ٢٧٣٢٥.

١١. في «بخ، يخ، بف، جت» والوافي: «فقال».

١٢. هكذا في «ن، يخ، بف» وحاشية «جت» والوافي. وفي «خ، م، بخ، جت، جد، جمع» والمرأة والوسائل: •

«رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ»^١ قَالَ: فَقَعَلْتُ، قَوْلِي لِي عَلِيٍّ وَالْحُسَيْنِ.^٢

١٠٤٤ / ٣. مُحَمَّدٌ^٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُخْبَلَ لَهُ، فَلْيَصِلْ^٥ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ يُطِيلُ فِيهِمَا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، ثُمَّ يَقُولُ^٦: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَا سَأَلَكَ بِهِ زَكَرِيَّا، يَا رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ؛ اللَّهُمَّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ^٧ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ؛ اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ اسْتَخَلَلْتُهَا، وَفِي أَمَانَتِكَ أَخَذْتُهَا، فَإِنْ قَضَيْتَ فِي رَحِمِهَا وَلَدًا، فَاجْعَلْهُ غَلَامًا^٨ مَبَارَكًا زَكِيًّا^٩، وَلَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ شِرْكَاءَ^{١٠} وَلَا نَصِيبًا^{١١}»^{١٢}.

«رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا» بدل «رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ». وفي «بن»: «رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتَنِي» بدلها. وفي المطبوع: «رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتَنِي» بدل «رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ» بدلها. والآية في سورة آل عمران (٣): ٣٨.

١. الأنبياء (٢١): ٨٩.

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٤، ح ٢٣٢٨٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٩، ح ٢٧٣٢٦.

٣. هكذا في «بخ، بف، جت، جد»، وحاشية «بخ». وفي «م، ن، بن» والمطبوع: «+ بن يحيى». وفي «بخ»: «عنه».

٤. في الوسائل، ح ١٠٢٦١ والكافي، ح ٥٦٨٨ والتهذيب: «أبي جعفر^ع».

٥. في «بخ»: «فيصلي». ٦. في «بخ، بف»: «بهما».

٧. في «بن»: «تقول».

٨. في الوافي والوسائل، ح ١٠٢٦١ والكافي، ح ٥٦٨٨ والتهذيب: «إذ قال» بدل «يا».

٩. في «م، بخ، بف، جت، جد»: «رَبِّ بدون «يا». وفي «ن»: «- يارب». وفي «بخ» وحاشية «جت»: «+ أن».

١٠. في «م، بن، جد»، والوسائل، ح ١٠٢٦١ والكافي، ح ٥٦٨٨ والتهذيب: «- من لدنك».

١١. في الوسائل: «- غلاماً».

١٢. في «م، بخ، بف، بن، جت، جد»: «- زكياً». وفي الوسائل، ح ١٠٢٦١ والكافي، ح ٥٦٨٨ والتهذيب: «- مباركاً زكياً».

١٣. في الوافي: «مشاركة الشيطان للإنسان في الأولاد، إدخاله معه في النكاح إذا لم يسم الله».

١٤. في الوسائل، ح ١٠٢٦١ والكافي، ح ٥٦٨٨ والتهذيب: «نصيباً ولا شركاً».

١٥. الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة من أراد أن يدخل بأهله... ح ٥٦٨٨. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٣١٥، «

١٠٤٤١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ^١، قَالَ: شَكَا الْأَبْرَشُ الْكَلْبِيَّ^٢ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ^٣ أَنَّهُ لَا يُولَدُ لَهُ، وَقَالَ لَهُ^٤: عَلَّمَنِي شَيْئاً. قَالَ^٥: «اسْتَغْفِرِ اللَّهَ^٦ فِي كُلِّ يَوْمٍ، أَوْ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ^٧ مِائَةَ مَرَّةٍ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً» إِلَى قَوْلِهِ: «وَيُعَذِّبُكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ»^٨»^٩.

١٠٤٤٢ / ٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّيَّارِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شَيْخِ مَدْيَنِيٍّ^{١١}، عَنْ زُرَّارَةَ^{١٢}: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٣}: أَنَّهُ وَقَدَ إِلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَأَبْطَأَ عَلَيْهِ الْإِذْنَ حَتَّى اغْتَمَّ، وَكَانَ لَهُ حَاجِبٌ كَثِيرُ الدُّنْيَا^{١٤} وَلَا يُولَدُ^{١٥} لَهُ، فَدَنَا مِنْهُ أَبُو جَعْفَرٍ^{١٦}، فَقَالَ لَهُ:

ح ٩٧٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب القول عند دخول الرجل بأهله، ح ١٠١٤٤؛ والفقيه، ج ٣، ص ٤٠٢، ح ٤٤٠٥؛ والخصال، ص ٦٣٦، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ١٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٤، ح ٢٣٢٨١؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٤٤، ح ١٠٢٦١؛ وج ٢١، ص ٣٧٠، ح ٢٧٣٢٩.

١. في «م»، بح، بن، جد، وحاشية «ن»، جت، والوسائل: «أصحابنا».

٢. في «م»، بن، جد، وحاشية «بح»: - «الكلبي».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي «بن»: «قال» بدون الواو. وفي المطبوع: «فقال».

٤. في الوسائل: - «له».

٥. في «م»، جد، والوافي والوسائل: «فقال». وفي «بح، بخ، جت» والوافي: + «له».

٦. في «بف»: - «الله».

٧. في «م»، جد، وحاشية «بن» والوسائل: «وفي».

٨. في «بن»: «وليلة» بدل «أو في كل ليلة».

٩. نوح (٧١): ١٠-١٢. وفي المرأة: «والآية تدل على مدخلية مطلق الاستغفار في حصول البنين، وأما خصوص العدد فله علّة أخرى، إلا أن يقال: الأمر مطلقاً أو خصوص هذا الأمر بقرينة المقام يدل على التكرار، وأقل ما يحصل به التكرار عرفاً هذا العدد. وهو تكلف بعيد».

١٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٥، ح ٢٣٢٨٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٧١، ح ٢٧٣٣٠.

١١. في «بخ، بف، بن، جد» والوافي والوسائل: «مدني». وفي «ن، بح، بخ، بف، جت» والوافي: + «عمن رواه».

١٢. في «م»، بن، جد، وهاشم المطبوع: «عمن رواه» بدل «عن زرارة».

١٣. في «بخ، بف»: «كبير» بدل «كثير الدنيا». ١٤. في «بخ، جت» والوافي: «لا يولد» بدون الواو.

«هَلْ لَكَ أَنْ تُوصِلَنِي إِلَى هِشَامٍ، وَأَعْلَمَكَ دُعَاءً^١ يُولَدُ لَكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَأَوْصَلَهُ إِلَى هِشَامٍ، وَقَضَى لَهُ جَمِيعَ حَوَائِجِهِ.

قَالَ^٢: فَلَمَّا فَرَغَ، قَالَ^٣ الْحَاجِبُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ^٤، الدُّعَاءُ^٥ الَّذِي قُلْتَ لِي؟
قَالَ لَهُ^٦: «نَعَمْ، قُلْ فِي كُلِّ يَوْمٍ إِذَا أَصْبَحْتَ وَأُمْسَيْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ سَبْعِينَ مَرَّةً، وَتَسْتَغْفِرُ عَشْرَ مَرَّاتٍ، وَتَسْبِيحُ تِسْعَ مَرَّاتٍ، وَتَخْتِمُ الْعَاشِرَةَ بِالْإِسْتِغْفَارِ^٨؛ يَقُولُ^٩ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۝ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۝ وَيُنْزِلُكُمْ يَأْمُنًا ۝ وَبَيْنًا ۝ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا»^{١٠}.

فَقَالَهَا الْحَاجِبُ، فَزَرَقَ دُرِّيَّةً كَثِيرَةً، وَكَانَ^{١١} بَعْدَ ذَلِكَ يَصِلُ أَبَا جَعْفَرٍ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}.

فَقَالَ^{١٣} سَلِيمَانُ: فَقُلْتُهَا^{١٤} - وَقَدْ تَزَوَّجْتُ^{١٥} ابْنَةَ عَمِّ لِي - فَأَبْطَأَ عَلَيَّ الْوَلَدَ مِنْهَا، وَعَلَّمْتُهَا أَهْلِي^{١٦}، فَزَرَقْتُ وَلَدًا، وَزَعَمْتُ^{١٧} الْمَرْأَةَ أَنَّهَا مَتَى تَشَاءُ^{١٨} أَنْ تَحْمِلَ حَمَلْتُ

١. في «م، بن، جد» وحاشية «ن، بف، جت» و هامش المطبوع: «دواء».

٢. في «بن»: - «قال».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: + «له».

٤. في الوافي: - «جعلت فداك».

٥. في «م، بن، جد» وحاشية «بف، جت»: «الدواء».

٦. في «ن، بح، بخ، جت» والوافي: - «له».

٧. في «م، بن»: - «في».

٨. هكذا في معظم النسخ والوافي والوسائل. وفي «م، بح، جد» والمطبوع: + «ثم».

٩. هكذا في معظم النسخ والوافي والوسائل. وفي «م» وحاشية «جت»: «يقول». وفي المطبوع: «تقول قول» بدل «يقول».

١٠. نوح (٧١): ١٠-١٢.

١١. في «بن»: «فكان».

١٢. في «م، بن، جد» والوافي: «قال».

١٣. في «بخ»: «فعلتها».

١٤. في المرأة: «قوله»: وقد تزوجت، جملة حالية معترضة، ويمكن أن يقال - في هذا الخبر زائداً على ما تقدّم في الخبر السابق -: إن استغفار قوم نوح لما كان عن الشرك والتسبيح ينفي ذلك، فضمّ التسبيح إلى الاستغفار أيضاً مفهوم من الآية، ويحتمل أن يكون الاستشهاد للاستغفار فقط.

١٥. في «بح، بخ، بف، جت» والوافي: «لأهلي».

١٦. في «بح»: «زعمت».

١٧. في «بخ»: «شاء».

إِذَا قَالَتْهَا، وَعَلَّمْتُهَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْهَاشِمِيِّينَ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ^١ يُولَدُ لَهُمْ، فَوُلِدَ لَهُمْ وَلَدٌ كَثِيرٌ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ^٢.

٦ / ١٠٤٤٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: لَا يُولَدُ لِي.

فَقَالَ: «اسْتَغْفِرْ رَبَّكَ فِي السَّحَرِ مِائَةَ مَرَّةٍ، فَإِنْ نَسِيَتْهُ فَأَقْضِهِ^٣».

٧ / ١٠٤٤٤. وَعَنْهُ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ شَكَاَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَنَّهُ لَا يُولَدُ لَهُ.

فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَامَعْتَ، فَقُلِ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ^٤ إِنْ رَزَقْتَنِي ذَكَرًا^٥ سَمَّيْتُهُ مُحَمَّدًا^٦».

قَالَ^٧: «فَفَعَلَ ذَلِكَ، فَوُزِقَ^٨».

٨ / ١٠٤٤٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

١. في «بف»: «- يكن».

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٥، ح ٢٣٢٨٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٧١، ح ٢٧٣٣١، وفيه ملخصاً.

٣. في المرأة: «وقوله ﷺ: فاقضه. أي: أي وقت ذكرت ليلاً أم نهاراً. وظاهرة المداومة عليه في أسحار كثيرة».

٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٦، ح ٢٣٢٨٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٧٢، ح ٢٧٣٣٢.

٥. أرجع الضمير في الوسائل إلى سهل بن زياد حيث قال: «وعنهم، عن سهل، عن بعض أصحابنا». وفي معجم

رجال الحديث، ج ١٩، ص ١٥٧ أرجعه إلى النضر بن شعيب. وهو الظاهر بملاحظة طبقة سهل بن زياد والنضر

بن شعيب؛ فإن رواية سهل عن أبي عبد الله ﷺ بواسطة واحدة لا يخلو من خلل.

٦. في «م، جد»: «- وله».

٧. في الوسائل: «- وإنك».

٨. في «بن» والوسائل: «ولد».

٩. في الوافي: «محمد».

١٠. في «بف»: «- وقال».

١١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٦، ح ٢٣٢٨٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٧٧، ح ٢٧٣٤٨.

أَتَتْ عَلَيَّ سِتُّونَ سَنَةً لَا يُولَدُ لِي، فَحَجَجْتُ، فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ،
فَشَكَّوْتُ إِلَيْهِ ذَلِكَ^١.

فَقَالَ لِي: «أَوْلَمْ^٢ يُولَدْ لَكَ؟» قُلْتُ: لَا.

قَالَ: «إِذَا^٣ قَدِمْتَ الْعِرَاقَ، فَتَزَوَّجْ امْرَأَةً، وَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَكُونَ سَوْءَاءً.

قَالَ^٥: قُلْتُ^٦: وَمَا السَّوَاءُ؟

قَالَ: «امْرَأَةٌ فِيهَا قُبْحٌ، فَإِنَّهُنَّ أَكْثَرُ أَوْلَادًا، وَادْعُ^٧ بِهَذَا الدُّعَاءِ؛ فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يَرْزُقَكَ
اللَّهُ ذُكُورًا وَإِنَانًا، وَالدُّعَاءُ: اللَّهُمَّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَجِيدًا وَخَشَاً، فَيَقْصُرَ شُكْرِي عَنْ^٨
تَفَكُّرِي، بَلْ هَبْ لِي أَنْسًا وَعَاقِبَةً صِدْقٍ ذُكُورًا وَإِنَانًا^٩، أَسْكُنْ إِلَيْهِمْ مِنَ الْوُخْشَةِ، وَأَنْسُ
بِهِمْ مِنَ الْوُخْذَةِ، وَأَشْكُرْكَ عَلَى تَمَامِ النُّعْمَةِ، يَا وَهَّابُ يَا عَظِيمُ، يَا مُعْطِي أُعْطِينِي فِي
كُلِّ عَاقِبَةٍ^{١٠} خَيْرًا^{١١} حَتَّى تُبَلِّغَنِي مُنْتَهَى رِضَاكَ عَنِّي فِي صِدْقِ الْحَدِيثِ، وَأَذَاءِ الْأَمَانَةِ،
وَوَفَاءِ الْعَهْدِ^{١٢}»^{١٣}.

١. في «م»، بن، جد: «ذلك إليه». وفي «بخ، بف»: - «ذلك».

٢. في «م، بخ، بن، جد»: «ولم».

٣. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت»: «وإذا».

٤. في «بخ، بخ»: «أن يكون». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٥. في «بن»: - «قال».

٦. في «ن، بخ، جت» والوافي: «فقلت».

٨. في «بخ»: «عند».

٩. في «م»: «عاقبة».

١٠. في «بخ، جت، بي»: «في ذلك عاقبة خير» بدل «في كل عاقبة خير».

وفي المرأة: «قوله ﷺ: وأعطني في كل عاقبة خيراً، في أكثر النسخ «في ذلك عاقبة خير» فلعل العاقبة ليست

بمعنى الولد، بل بمعنى ما يعقب الشيء، أي يحصل لي عقب كل ولد خصلة محمودة من تلك الخصال شكراً

له. ١٢. في «م، ن، بخ، بف، جت»: «بالعهد».

١٣. الكافي، كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العاقر، ح ٩٤٨٠، بسند آخر، إلى قوله: «فإنهن أكثر أولاداً». الوافي،

ج ٢٣، ص ١٣٠٧، ح ٢٣٢٨٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٨، ذيل ح ٢٧٣٢٥.

١٠٤٤٦ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ مَهْرَبَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ شَكَا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ^٢ سَقَمَهُ، وَأَنَّهُ لَا يُوَلِّدُ لَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَزْفَعَ صَوْتَهُ بِالْأَذَانِ فِي مَنْزِلِهِ، قَالَ: فَفَعَلْتُ، فَأَذْهَبَ اللَّهُ عَنِّي^٣ سَقَمِي، وَكَثُرَ وَلَدِي.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ: وَكُنْتُ دَائِمَ الْعِلَّةِ، مَا أَنْفَكُ مِنْهَا فِي نَفْسِي، وَجَمَاعَةِ خَدَمِي وَعِيَالِي حَتَّى أَتَى كُنْتُ أَبْقَى وَخَدِي^٤، وَمَا لِي أَحَدٌ يَخْدُمُنِي، فَلَمَّا سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ هِشَامٍ عَمِلْتُ بِهِ، فَأَذْهَبَ اللَّهُ عَنِّي وَعَنْ عِيَالِي الْعِلَلَ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ^٥.

١٠٤٤٧ / ١٠ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّعَاصِمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

عُثْمَانَ^٦، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ:

١. في الوافي: «محمد بن أحمد». وقد روى محمد بن يحيى عن العباس بن معروف في بعض الأسناد بتوسط أحمد بن محمد، وفي بعضها الآخر بتوسط محمد بن أحمد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٢٣-٥٢٤؛ وج ١٤، ص ٤٤١.

٢. في الكافي، ح ٤٩٦٤ والفقيه والتهذيب: «الرضا».

٣. في «بخ»: «عني».

٤. في الوافي: «كأنني».

٥. في الوافي: «وحدي».

٦. في الوافي: «- والحمد لله».

٧. الكافي، كتاب الصلاة، باب بدء الأذان والإقامة...، ح ٩٦٤، يسند عن علي بن مهزيار: التهذيب، ج ٢، ص ٥٩، ح ٢٠٧، معلقاً عن علي بن مهزيار. الفقيه، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٩٠٣، معلقاً عن هشام بن إبراهيم، مع اختلاف يسير الوافي، ج ٧، ص ٥٦٢، ح ٦٥٩٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤١٢، ذيل ح ٦٩٦٠؛ وج ٢١، ص ٣٧٣، ح ٢٧٣٤، وفيها إلى قوله: «فأذهب الله عني سقمي وكثر ولدي».

٨. في الوافي: «عمرو بن النعمان». وهو سهو؛ فإنه وإن ذكر البرقي عنوان «عمرو بن النعمان» في رجاله، ص ٣٥، لكنه لم نجد له ذكراً في الأسناد. والمتكثر في الأسناد رواية عمرو بن عثمان - وهو الذي روى علي بن الحسن بن فضال كتابه - عن أبي جميلة، وعن المفضل بن صالح، وعن المفضل بن صالح أبي جميلة. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٧، الرقم ٧٦٦؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٠٣؛ و ص ٤٠٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ بِالرَّبْذَةِ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^١، لَمْ أُرْزَقْ وَلَدًا.

فَقَالَ لَهُ: «إِذَا رَجَعْتَ إِلَى بِلَادِكَ، وَأَرَدْتَ^٢ أَنْ تَأْتِيَ أَهْلَكَ، فَافْرَأْ إِذَا أُرِدْتَ ذَلِكَ: «وَإِذَا التَّوْبَةُ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ»^٣ إِلَى ثَلَاثِ آيَاتٍ؛ فَإِنَّكَ سَتَرَزَقُ وَلَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^٤.

١١ / ١٠٤٤٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ^٥، قَالَ:

لَمْ يُؤَلِّدْ لِي شَيْءٌ قَطُّ، وَخَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ وَمَا لِي وَلَدٌ، فَلَقَيْتَنِي إِنْسَانٌ، فَبَشَّرَنِي بِغُلَامٍ، فَمَضَيْتُ وَدَخَلْتُ^٦ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام بِالْمَدِينَةِ. فَلَمَّا صِرْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ لِي^٧: «كَيْفَ أَنْتَ؟ وَكَيْفَ^٨ وَلَدُكَ؟».

فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، خَرَجْتُ وَمَا لِي وَلَدٌ، فَلَقَيْتَنِي جَارَ لِي^٩، فَقَالَ لِي: قَدْ^{١٠}

١. في الوسائل: - «من أهل خراسان بالربذة: جعلت فداك».

٢. في «م، ن، بن» والوسائل: «فأردت».

٣. الأنبياء (٢١): ٨٧. وفي «بخ، بف»: - «فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ...» إلى هنا.

٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٧، ح ٢٣٢٨٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٧٣، ح ٢٧٣٣٥.

٥. هكذا في «بن» والوسائل. وفي «م، ن، بخ، بف، جت، جد» والمطبوع والوافي: «محمد بن عمرو».

والظاهر أن محمدًا هذا، هو محمد بن عمر الساباطي؛ فقد روى موسى بن جعفر عن عمرو بن سعيد المدائني عن محمد بن عمر الساباطي في الكافي، ح ١٣١٣٩، والشهيد، ج ٩، ص ٢٣١، ح ٩٠٤ والاستيعار، ج ٤، ص ١٣٨، ح ٥١٦، والخبر في المواضع الثلاثة واحد. ومحمد بن عمر الساباطي مذكور في رجال البرقي، ص ٥٢.

وأما رواية عمرو بن سعيد [المدائني] عن محمد بن عمرو، فلم نعر عليه في موضع.

٦. في «بن، جد» وحاشية «جت»: «فدخلت».

٧. في «بخ»: - «ولي».

٨. في «ن، بخ»: «كيف» بدون الواو.

٩. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «بخ، جت»: «لنا».

١٠. في «جت»: - «قد».

وُلِدَ لَكَ غُلَامٌ.

فَتَبَسَّمَ، ثُمَّ قَالَ^١: «سَمَيْتُهُ»، قُلْتُ: لَا.

قَالَ: «سَمِعَهُ عَلِيًّا؛ فَإِنْ كَانَ إِذَا أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ جَارِيَّتُهُ مِنْ جَوَارِيهِ، قَالَ لَهَا: يَا فَلَاتَهُ، انْوِي عَلِيًّا، فَلَا تَلْبِثِ^٢ أَنْ تَحْمِلِ^٣، فَتَلِدَ غُلَامًا»^٤.

١٢/١٠٤٤٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ الْوَلَدَ، فَقُلْ عِنْدَ الْجَمَاعِ^٥: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي وَلَدًا وَاجْعَلْهُ تَقِيًّا^٦، لَيْسَ فِي خَلْقِهِ زِيَادَةٌ وَلَا نَقْصَانٌ، وَاجْعَلْ عَاقِبَتَهُ إِلَى خَيْرٍ»^٧.

١١/٦

٥- بَابُ مَنْ كَانَ لَهُ حَمْلٌ فَتَوَى أَنْ يُسَمِّيَهُ مُحَمَّدًا

أَوْ عَلِيًّا وَلَدَ لَهُ ذَكَرٌ وَالِدُعَاءِ لِذَلِكَ

١/١٠٤٥٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٨، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي

نَجْرَانَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَنْقَرِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

١. في «ن»، يبع، يخ، يف، جت، والوافي: «وقال».

٢. في «بن»: «فلا يلبث».

٣. في «يخ»، يف، وحاشية «م»: «أن تحبل». وفي «م»: «أن تحمل».

٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٧، ح ٢٣٢٨٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٧٧، ح ٢٧٣٤٧، ملخصاً.

٥. في «بن، جد»، وحاشية «م»، جت، والوافي والوسائل والتهذيب: «إذا أردت الجماع، فقل».

٦. في الوسائل: «تقياً». وفي التهذيب: «زكياً».

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٤١١، ح ١٦٤١، بسنده عن أبان، عن حريز. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٨، ح ٢٣٢٨٩؛

الوسائل، ج ٢١، ص ٣٦٩، ح ٢٧٣٢٧. ٨. في «م»، بن، جد: «- بن عيسى».

٩. في «يخ»، يف، جت: «الحسن»، وهو سهو. وابن أحمد هذا، هو الحسين بن أحمد المنقري التميمي. راجع:

رجال النجاشي، ص ٥٣، الرقم ١١٨؛ رجال البرقي، ص ٥٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٣٤، الرقم ٤٩٧٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ بِامْرَأَةٍ أَحَدُكُمْ حَبْلٌ^١، فَاتَى^٢ عَلَيْهَا^٣ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ^٤، فَلَيْسَتْ قَبِيلَ^٥ بِهَا الْقَبِيلَةَ، وَلَيْقَرَأُ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، وَلْيَضْرِبْ عَلَى جَنْبِهَا، وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ سَمَّيْتُهُ مُحَمَّدًا، فَإِنَّهُ يَجْعَلُهُ غُلَامًا، فَإِنْ وَفَى بِالِاسْمِ بَارَكَ اللَّهُ لَهُ^٦ فِيهِ، وَإِنْ رَجَعَ عَنِ الْإِسْمِ^٧ كَانَ لِلَّهِ فِيهِ الْخِيَارُ، إِنْ شَاءَ^٨ أَخَذَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ»^٩.

١٠٤٥١/٢. عَنْهُ^{١١}، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحَسَنِ^{١٢} بْنِ سَعِيدٍ،

قَالَ:

«كُنْتُ أَنَا وَابْنُ غِيلَانَ الْمَدَائِنِيِّ دَخَلْنَا^{١٣} عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ ابْنُ غِيلَانَ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ^{١٤}، بَلَّغْنِي أَنَّهُ مَنْ كَانَ لَهُ حَمْلٌ، فَتَوَى أَنْ يُسَمِّيَهُ مُحَمَّدًا،

١. في الوسائل: «حمل».

٢. في «م»، بن، جد، وحاشية «بح» والوسائل: «لها». وفي الوافي: «عليه».

٣. «فأتى عليها أربعة أشهر»، أي أوان يلوغ ذلك، كما سيظهر من أخبار الباب الآتي. وفي المرأة: «ويمكن أن يقرأ «أنى» بالنون. قال الفيروزآبادي: أنى الشيء أنياً وأنا وأنى وبالکسر - وهو أنى كفتى: حان وأدرك. راجع:

القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥٥ (أنى).

٤. في «م»، بن، والوسائل: - «له».

٥. في الوافي: «وإن رجع عن الاسم، أي لم يسمه به».

٦. في «بح»، بخ، بف، جت، والوافي: «فإن».

٧. في الوسائل: + «الله».

٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٩، ح ٢٣٢٩١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٧٦، ح ٢٣٤٣٢.

٩. في «م»، بح، بن، جد: «وعنه».

١٠. هكذا في «م»، بخ، بن، جد، وحاشية «ن»، بف، جت، والوسائل. وفي «ن»، بح، بف، جت، والمطبوع والوافي: «الحسين».

هذا، وتقدم في الكافي، ح ٦٢٠٣ عدم ثبوت رواية علي بن الحكم عن الحسين بن سعيد وأن الصواب هناك هو

الحسين بن أبي سعيد، وهو واقفي من وجوه الواقعة - كما في رجال النجاشي، ص ٣٨، الرقم ٧٨ - وهؤلاء لا يروون عن مولانا الرضا عليه السلام، فاحتمال كون الصواب في الأصل هو الحسين بن أبي سعيد ضعيف، بل منفي.

ويؤيد ما أثبتناه كثرة تحريف الحسن بن سعيد بـ «الحسين بن سعيد» لكونه مذكوراً في الأسناد أكثر من الحسن بن سعيد بمراتب، وهذا أمر يوجب الأتس الموجب للتحريف عند النسخ.

١١. في «بح»: «ودخلنا». وفي الوسائل: «أنه دخل» بدل «قال: كنت أنا وابن غيلان المدائني دخلنا».

١٢. في الوسائل: - «أصلحك الله».

وُلِدَ لَهُ غُلَامٌ؟

فَقَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ حَمْلٌ، فَتَوَى أَنْ يُسَمِّيَهُ عَلِيًّا، وَلِدَ لَهُ غُلَامٌ، ثُمَّ قَالَ: «عَلِيٌّ مُحَمَّدٌ، وَمُحَمَّدٌ عَلِيٌّ، شَيْئاً وَاحِداً».

قَالَ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنْني خَلَفْتُ امْرَأَتِي وَبِهَا حَبْلٌ^٥، فَأَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ غُلَاماً. فَأَطْرَقَ إِلَى الْأَرْضِ طَوِيلاً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ لَهُ: «سَمِّهِ عَلِيًّا؛ فَإِنَّهُ أَطْوَلُ لِعُمْرِهِ». فَدَخَلْنَا^٦ مَكَّةَ، فَوَافَانَا كِتَابٌ مِنَ الْمَدَائِنِ أَنَّهُ قَدْ وَلِدَ لَهُ غُلَامٌ^٧.

١٠٤٥٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ^٨ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَحْمِلُ لَهُ حَمْلٌ^٩، فَيَنْوِي^{١٠} أَنْ يُسَمِّيَهُ مُحَمَّدًا، إِلَّا كَانَ ذِكْرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» وَقَالَ: «هَاهُنَا ثَلَاثَةٌ كُلُّهُمْ مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ». • وَقَالَ: قَالَ^{١١} أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «يَأْخُذُ بِيَدِهَا، وَيَسْتَقْبِلُ^{١٢} بِهَا

١. في «جع» و حاشية «ن، جت، بف»: «وولد».

٢. في «م، خ، ن، بن، جد، جز، جع» و حاشية «جت»: «ثُمَّ سَمَاءٌ عَلِيًّا». وفي حاشية «بف»: «فَسَمَاءٌ عَلِيًّا» بدل «فقال»: من كان له حمل، فنوى أن يسميه عليًّا، ولد له غلام، ثم.

٣. في الوسائل: «ثُمَّ سَمَاءٌ عَلِيًّا، فقال: عليٌّ محمدٌ ومحمدٌ عليٌّ شيئاً واحداً، فقال: من كان له حمل فنوى أن يسميه عليًّا ولد له غلام» بدل «فقال»: من كان له حمل - إلى - شيئاً واحداً.

وفي الوافي: «شيئاً واحداً، أي: كانا عليهما السلام شيئاً واحداً».

٤. في الوسائل: - «أصلحك الله».

٥. في «بن» و الوافي و الوسائل: «حمل».

٦. في «م، يع، بخ، بن، جت، جد» و الوافي و الوسائل: «ودخلنا».

٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٩، ح ٢٣٢٩٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٧٦، ح ٢٧٣٤٢.

٨. في «بن، جد» و الوسائل: - «وأنه».

٩. في «م، ن، بن، جت، جد» و حاشية «جت» و الوسائل: «يجبل له حبل» بدل «يحمل له حمل».

١٠. في الوافي و الوسائل: «فتوى». ١١. في «بخ»: - «قال».

١٢. في «م»: «وليستقبل». وفي «بخ»: «وتستقبل».

١٢/٦ الْقِبْلَةَ عِنْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ^١، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي سَمَّيْتُهُ مُحَمَّدًا، وَلِذَلِكَ^٢ غُلَامٌ، وَإِنْ^٣ حَوَّلَ اسْمُهُ أُحْذِ مِنْهُ^٤.

١٠٤٥٣ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ^٥ رَفَعَهُ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ لَهُ حَمْلٌ، فَتَوَى أَنْ يُسَمِّيَهُ مُحَمَّدًا أَوْ عَلِيًّا، وَلِذَلِكَ^٦ غُلَامٌ».

٦- بَابُ بَدْءِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ وَتَقْلِيهِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ

١٠٤٥٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
وَعَلِيِّ بْنِ إِثْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنِ الْحَسَنِ^٧ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَلَامِ بْنِ الْمُسْتَنِيرِ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٨ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مُخَلَّفَةٌ وَغَيْرُ مُخَلَّفَةٍ»^٩،
فَقَالَ^{١٠}: «الْمُخَلَّفَةُ هُمُ الذَّرُّ الَّذِينَ خَلَقَهُمُ اللَّهُ فِي صُلْبِ آدَمَ^{١١}، أَخَذَ عَلَيْهِمُ
الْمِيثَاقَ، ثُمَّ أَجْرَاهُمْ^{١٢} فِي^{١٣} أَصْلَابِ الرِّجَالِ وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ، وَهُمْ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ إِلَى
الدُّنْيَا حَتَّى يُسْأَلُوا عَنِ الْمِيثَاقِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَرِغَيْرُ مُخَلَّفَةٍ» فَهُمْ كُلُّ نَسَمَةٍ لَمْ يَخْلُقْهُمْ
اللَّهُ فِي صُلْبِ آدَمَ^{١٤} حِينَ خَلَقَ الذَّرَّ، وَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ^{١٥}، وَهُمْ: النَّطْفُ مِنَ

١. في «بن»: «أشهر».

٢. في «بخ، بف»: «وله».

٣. في «م، بح، بن، جت، جد»: «وإن».

٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٠، ح ٢٣٢٩٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٧٧، ح ٢٧٣٤٥.

٥. في «ن»: «وأصحابنا».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٠، ح ٢٣٢٩٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٧٧، ح ٢٧٣٤٦.

٨. الحج (٢٢): ٥.

٩. في «بن»: «والحسن».

١٠. في «ن، بح، بخ، بف، جت»: «قال».

١١. في «بخ» والوافي: «حوّلهم».

١٢. في الوافي: «من».

١٣. في «بف»: «عليهم الميثاق».

الْعَزَلِ، وَالسَّقَطُ قَبْلَ أَنْ يَنْفَخَ^١ فِيهِ الرُّوحَ وَالْحَيَاةَ وَالْبَقَاءَ^٢.

١٠٤٥٥ / ٢. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى،

عَنْ حَرِيزٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٥ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ

وَمَا تَزْدَادُ»^٥ قَالَ: «الْفَيْضُ: كُلُّ حَمْلٍ دُونَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ، وَ«مَا تَزْدَادُ»: كُلُّ شَيْءٍ يَزْدَادُ

عَلَى تِسْعَةِ أَشْهُرٍ، فَكَلَّمَا^٧ رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ الْخَالِصَ^٨ فِي حَمْلِهَا^٩، فَإِنَّهَا تَزْدَادُ بِعَدَدِ ١٣/٦

الْأَيَّامِ الَّتِي رَأَتْ فِي حَمْلِهَا مِنَ الدَّمِ^{١٠}»^{١١}.

١. في «بن»: «أن تنفخ».

٢. في «بخ»: «البقاء والحياة بدل «الحياة والبقاء». وفي مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢١-٢٢: «قال البيضاوي:

«مُخْلَقٌ وَغَيْرُ مُخْلَقٍ». مخلقة: مسواة لا نقص فيها ولا عيب. وغير مخلقة: غير مسواة. أو تامة وساقطة، أو

مصورة وغير مصورة، انتهى. أقول: على تأويله^٤ يمكن أن يكون الخلق بمعنى التقدير، أي ما قدر في الذر

أن ينفخ فيه الروح وما لم يقدر. وراجع: تفسير البيضاوي، ج ٣، ص ١٣٣.

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٧٩، ح ٢٣٢٢٥؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٤٣، ح ٢٨.

٤. في «م»، بن، جد، وحاشية «بخ»: «بن محمد». ٥. الرعد (١٣): ٨.

٦. في «بخ» والبحار: «تزداد». وفي حاشية «جت»: «يزاد». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٧. في «ف»، بن، والوسائل: «فلمّا».

٨. في الوافي: «الدم الخالص، أي الذي لا يخالطه خلط من مرض كدم الاستحاضة».

٩. في تفسير العياشي، ح ١٠: «من الحيض».

١٠. في مجمع البيان، ج ٦، ص ١٧-١٨: «يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى» أي: يعلم ما في بطن كل حامل من ذكر أو أنثى،

تام وغير تام، ويعلم لونه وصفاته. «وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ» أي: يعلم الوقت الذي تنقصه الأرحام من المدة التي

هي تسعة أشهر. «وَمَا تَزْدَادُ» على ذلك الأجل، وذلك أَنَّ النساء لا يلدن لأجل واحد. وقيل: يعني بقوله: «وَمَا

تَغِيضُ الْأَرْحَامُ» الولد الذي تأتي به المرأة لأقل من ستة أشهر، «وَمَا تَزْدَادُ» الولد الذي تأتي به المرأة لأقصى

مدة الحمل. وقيل: معناه ما تنقص الأرحام من دم الحيض، وهو انقطاع الحيض، وما تزداد بدم النفاس بعد

الوضع.

وفي الوافي: «وَأَمَّا تَزْدَادُ بعدد تلك الأيام لنقصان غذائه بقدر ذلك الدم المدفوع، فيضعف عن الخروج،

فيمكث ليشم ويقوى عليه».

١١. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ١٠، عن حريز رفعه إلى أحدهما^٥. وفيه، ح ١١، عن زرارة، عن

١٠٤٥٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ النُّجَيْمِ، قَالَ^١:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٢ الرِّضَاءَ يَقُولُ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٣: إِنَّ النُّطْفَةَ تَكُونُ فِي الرَّجَمِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ تَصِيرُ عِلْقَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ تَصِيرُ مُضْغَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَإِذَا كَمَلَ^٤ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ بَعَثَ اللَّهُ مَلَكَ^٥ خَلَّاقِينَ، فَيَقُولَانِ: يَا رَبِّ، مَا تَخْلُقُ؟ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى؟ فَيُؤَمَّرَانِ فَيَقُولَانِ: يَا رَبِّ، شَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا؟ فَيُؤَمَّرَانِ فَيَقُولَانِ: يَا رَبِّ، مَا أَجَلُهُ؟ وَمَا رِزْقُهُ؟ وَكُلٌّ^٦ شَيْءٍ مِنْ خَالِهِ، وَعَدَدَ مِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءَ، وَيَكْتُبَانِ الْمِيثَاقَ^٧ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا^٨ اكْتَمَلَ اللَّهُ^٩ الْأَجَلَ بَعَثَ اللَّهُ مَلَكًا فَرَزَجَهُ زَجْرَةً، فَيُخْرِجُ وَقَدْ^{١٠} نَسِيَ الْمِيثَاقَ».

١. أبي جعفر وأبي عبد الله^{عليه السلام}؛ وفيه أيضاً، ص ٢٠٥، ح ١٤، عن زرارة، عن أبي عبد الله^{عليه السلام}؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٣٥٩، من دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. راجع: تفسير الميثاق، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ١٢ و ١٣، الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٧٩، ح ٢٣٢٢٦، الوسائل، ج ٢١، ص ٣٨١، ح ٢٧٣٥٧، البحار، ج ٦٠، ص ٣٤٣، ح ٢٩.

١. هكذا في النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار. وفي المطبوع والوافي: «قال».

٢. في «ن، بح، بخ»: «أبا الحسن».

٣. في «بح»: «تكمل».

٤. في المرأة: «المشهور بين الأطباء موافقاً لما ظهر من التجارب: أنَّ التصوير في الأربعين الثالثة، ونفخ الروح قد يكون فيها وقد يكون بعدها، وربما يحمل على تحقُّق ذلك نادراً».

٥. في الوافي: «إنما يبعث ملكان ليفعل أحدهما ويقبل الآخر؛ فإنَّ في كلِّ فعل جسماني لابدَّ من فاعل وقابل، وبعبارة أخرى: يعمل أحدهما ويكتب الآخر، كما أفصح عنه في الخبر الآتي».

٦. في «م، بح، جد، وحاشية جت»: «شقي أو سعيد». وفي «بن»: «سعيد أو شقي».

٧. في «بخ، بف، جت، والبحار»: «وما كلَّ».

٨. كتابة الميثاق كناية عن مظهرية على خلقه قابلة للتوحيد وسائر المعارف، وهو ما يشير إليه الحديث النبوي: «كلُّ مولود يولد على الفطرة، وإنما أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه». وأما نسيان الميثاق فهو كناية عن دخوله في عالم الأسباب المشتمل على موانع تعقُّل ما فطر عليه. راجع: الوافي والمرأة.

٩. في «بخ، بف، جت»: «وإذا».

١٠. هكذا في أكثر النسخ التي قوبلت والبحار. وفي «م، بن، جد»: «الله». وفي المطبوع: «له».

١١. في «جد»: «قد» بدون الواو.

قَالَ^١ الْحَسَنُ بْنُ الْجَهْمِ: فَقُلْتُ لَهُ: أَفَيَجُوزُ^٢ أَنْ يَدْعُو^٣ اللَّهَ، فَيَحُولَ^٤ الْإِنْسَى ذَكَرًا،
وَالذَّكَرُ^٥ أَنْثَى^٦؟

فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ^٧.

١٠٤٥٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٨، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ^٩ النُّطْفَةَ^{١٠} - الَّتِي
مِمَّا^{١١} أَخَذَ^{١٢} عَلَيْهَا الْمِيثَاقَ فِي صُلْبِ آدَمَ، أَوْ مَا^{١٣} يَبْدُو لَهُ فِيهِ^{١٤} - وَيَجْعَلُهَا فِي
الرَّحِمِ، حَرَّكَ الرَّجُلَ لِلْجَمَاعِ^{١٥}، وَأَوْحَى إِلَى الرَّحِمِ^{١٦}: أَنْ افْتَحِي بَابَكَ حَتَّى يَلْجَ فِيكَ^{١٧}

١. هكذا في (م، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقال».

٢. في (م، بن، جد): «فيجوز» من دون همزة الاستفهام.

٣. في الوافي: «أن ندعو». ٤. في الوافي والبحار: «أو الذكر».

٥. في «بخ»: - «ذكرًا والذكر أنثى». وفي «بح»: «الأنثى» بدل «أنثى».

٦. في الوافي: «إنما أجمل» عن جواب سؤال الحسن لعلمه بقصور فهمه عن البلوغ إلى نيل ذراه.

٧. قرب الإسناد، ص ٣٥٢، ح ١٢٦٢، بسند آخر، إلى قوله: «يأرب ما أجله وما رزقه؟» مع اختلاف يسير. راجع:

على الشرائع، ص ٩٥، ح ٤، الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٨٠، ح ٢٣٢٢٧؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٤٣، ح ٣٠.

٨. في حاشية «ن»: «أن يدخل». ٩. في الوافي: «أن يخلق النطفة، أي: يخلقها بشرًا تامًا».

١٠. في «بخ» والبحار: - «مما». ١١. في حاشية «جت»: «يأخذ».

١٢. في «بخ، بف»: «وما».

١٣. «أو ما يبدو له فيه» أي يبدو له في خلقه، فلا يتم خلقه بأن يجعله سقطًا. وقد يراد به من لم يؤخذ عليه الميثاق أولًا في صلب آدم، ولكن بدله ثانيًا بعد خروجه من صلبه أن يأخذ عليه الميثاق. ويحتمل أن يراد بقوله: «التي مما أخذ عليها الميثاق» هو من يصل إلى حد التكليف، ويؤخذ بما أخذ عليه من الميثاق، ويراد بقوله: «أو ما يبدو له فيه» من يموت قبل ذلك. راجع: الوافي والمرأة.

١٤. في الوافي: «حرَّكَ الرجل للجماع، بإلقاء الشهوة عليه».

١٥. في الوافي: «يحاوِّه سبحانه إلى الرحم كناية عن فطره إياها على الإطاعة طبعًا».

١٦. في «بخ»: «فيه».

١٤/٦ خَلَقِي وَقَضَائِي النَّافِذُ^١ وَقَدَرِي، فَتَفْتَحُ^٢ الرَّجِمُ بَابَهَا، فَتَصِلُ النُّطْفَةُ إِلَى الرَّجِمِ، فَتَرْدَدُ^٣ فِيهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ تَصِيرُ عِلْقَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ تَصِيرُ مُضْغَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ تَصِيرُ لَحْمًا تَجْرِي فِيهِ^٤ عِزْوُوقٌ مُشْتَبِكَةٌ^٥، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكَئِينَ خَلَاقَيْنِ يَخْلُقَانِ فِي الْأَرْحَامِ مَا يَشَاءُ اللَّهُ، فَيَفْتَحِمَانِ^٦ فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ مِنْ^٧ فَمِ الْمَرْأَةِ، فَيَصِلَانِ إِلَى الرَّجِمِ، وَفِيهَا الرُّوحُ الْقَدِيمَةُ^٨ الْمَنْقُولَةُ فِي أَضْلَابِ الرِّجَالِ وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ، فَيَنْفُخَانِ فِيهَا^٩ رُوحَ الْحَيَاةِ وَالْبَقَاءِ^{١٠}، وَيَشْقَانِ^{١١} لَهُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَجَمِيعَ الْجَوَارِحِ وَجَمِيعَ مَا فِي الْبَطْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ، ثُمَّ يُوجِي اللَّهُ^{١٢} إِلَى الْمَلَكَئِينَ: اكْتُبَا عَلَيْهِ قَضَائِي وَقَدَرِي وَنَافِذَ أَمْرِي، وَاشْتَرِطَا لِي الْبَدَاءَ فِيمَا تَكْتُبَانِ، فَيَقُولَانِ: يَا رَبِّ، مَا نَكْتُبُ^{١٣}؟ فَيُوجِي اللَّهُ^{١٤} إِلَيْهِمَا:

١. في «م، بن جد» - «النافذ».

٢. في «ن، بف» - «يفتح».

٣. في الوافي: «فتردد، بحذف إحدى التاءين، أي تحوّل من حال إلى حال».

٤. في «م، جد» وحاشية «جت»: «صباحاً». ٥. في «بن»: «فيها».

٦. في «بخ، بن» وحاشية «جت»: «مشبكة».

٧. في «م، بن، جد» والوافي والبحار: «يفتحمان». وقوله: «يفتحمان» أي يدخلان من دون روية ولا تثبت، ومن غير استرضاء واختيار لها. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٠٦؛ النهاية، ج ٥، ص ١٨ (فحم).

٨. في «بخ، جد» وحاشية «م»: «وفي».

٩. في المرأة: «وقوله ﷻ: وفيها الروح القديمة، أي الروح المخلوقة في الزمان المتقادم قبل خلق جسده، وكثيراً ما يطلق القديم في اللغة والعرف على هذا المعنى، والمراد بها النفس النباتية أو الحيوانية أو الإنسانية».

وفي الوافي: «كناية عن النفس النباتية، وفي عطف البقاء على الحياة دلالة على أَنَّ النفس الحيوانية باقية في تلك النساء، وأنها مجزّدة عن المادة، وأنَّ النفس النباتية بمجردها لا تبقى».

١٠. في «بف»: «فيه». ١١. في «بن»: «روح البقاء والحياة».

١٢. في «م»: «وليشقان». وفي المرأة: «والواو لا يدلّ على الترتيب، فلا ينافي تأخّر النفخ على خلق الجوارح».

١٣. في «ن، بخ، بف، جت» وحاشية «بخ»: «رَبِّكَ». وفي «بن»: «- والله».

١٤. في «م، ن، بخ، جت» والوافي والبحار: «+ وقال».

١٥. في «بخ، بف»: «- والله».

أَنْ اِرْفَعَا رُؤُوسَكُمَا إِلَى رَأْسِ أُمِّهِ، فَيَرْفَعَانِ رُؤُوسَهُمَا^١، فَإِذَا اللُّوحُ يَقْرَعُ جَنْبَهُ أُمِّهِ^٢، فَيَنْظُرَانِ فِيهِ، فَيَجِدَانِ فِي اللُّوحِ صُورَتَهُ وَزِينَتَهُ^٣ وَأَجَلَهُ^٤، وَمِثَاقَهُ شَقِيئاً أَوْ سَعِيداً^٥، وَجَمِيعَ^٦ شَأْنِهِ.

قَالَ: «فَيَمْلِي^٧ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، فَيَكْتُبَانِ جَمِيعَ مَا فِي اللُّوحِ، وَيَشْتَرِطَانِ الْبَدَاءَ فِيمَا يَكْتُبَانِ، ثُمَّ يَخْتِمَانِ الْكِتَابَ، وَيَجْعَلَانِي بَيْنَ عَيْنَيْهِ^٨، ثُمَّ يَقِيمَانِي قَائِماً فِي ١٥/٦ بَطْنِ أُمِّهِ».

قَالَ: «فَرُبَّمَا^٩ عَنَّا فَاثْقَلَبَ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي كُلِّ عَابٍ^{١٠} أَوْ مَارِدٍ^{١١}، وَإِذَا^{١٢} بَلَغَ

١. في «بن»: - «فيرفعان رؤوسهما». وفي المرأة: «فيرفعان رؤوسهما». في حل أمثال هذا الخبر مسالك، فمنهم من آمن بظاهره، وكل علمه إلى من صدر عنه، وهذا سبيل المتقين. ومنهم من يقول: ما يفهم من ظاهره حق واقع، ولا عبرة باستبعاد الأوهام فيما صدر عن أئمة الأنام. ومنهم من قال: هذا على سبيل التمثيل، كأنه شبه ما يعلمه تعالى من حاله ومن طبيئته، وما يستحقه من الكمالات، وما يودع فيه عن مراتب الاستعدادات بمجميء الملكين وكتابتها على جبهته وغير ذلك.

٢. في الوافي: «فرع اللوح جبهة أمه، كأنه كناية عن ظهور أحوال أمه، ويكتب ذلك على وفق ما ثمة للمناسبة التي تكون بينه وبينها؛ وذلك لأن جوهر الروح إنما يفيض على البدن بحسب استعداده وقبوله إيّاه، واستعداد البدن تابع لأحوال نفس الأبوين وصفاتهما وأخلاقهما، ولا سيما الأم المرئية له على وفق ما جاء به من ظهر أبيه، فناصرتها مشتملة على أحواله الأبوية والأممية، أعني ما يناسبهما جميعاً بحسب مقتضى ذاته».

٣. في «م، ن، بح، بن، جت، جد»، والمرأة والبحار: «ورؤيته».

٤. في «بن»: - «وأجله».

٥. في «بن»: «وسعيداً».

٦. في «بن»: «أو جميع».

٧. في «بن»: «فيمل».

٨. في الوافي: «وجعل الكتاب المختوم بين عينيه، كناية عن ظهور صفاته وأخلاقه من ناصيته وصورته التي خلق عليها، وأنه عالم بها وقتل يعلم بارئها بها لفئانه بعد، وفناء صفاته في ربه؛ لعدم دخوله بعد في عالم الأسباب والصفات المستعارة والاختيار المجازي، ولكنه لا يشعر؛ فإن الشعور بالشيء أمر، والشعور بالشعور أمر آخر».

٩. في «م، بن، جد»، وحاشية «جت»: «وربما».

١٠. العتق: التجبر والتكبر. وقد عتا يعتو عتوا فهو عات. النهاية، ج ٣، ص ١٨١ (عتو).

١١. المارد: العاني. وقد مؤد الرجل بالضم مرادة، فهو مارد ومريد. الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٨ (مرد).

١٢. في «ن، بن، جت، جد»، والبحار: «فإذا».

أَوَّانُ خُرُوجِ الْوَلَدِ تَامًا أَوْ غَيْرَ تَامٍ، أَوْحَى اللَّهُ - غَزَّ وَجَلَّ - إِلَى الرَّجْمِ: أَنْ افْتَحِي بَابَكَ حَتَّى يَخْرُجَ خَلْقِي إِلَى أَرْضِي، وَيَنْفَذَ^١ فِيهِ أَمْرِي، فَقَدْ^٢ بَلَغَ أَوَّانُ خُرُوجِهِ.

قَالَ: «فِيَفْتَحُ^٣ الرَّجْمَ بَابَ الْوَلَدِ، فَيَنْبَعَثُ^٤ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا يَقَالُ لَهُ: زَا جِرْ، فَيَزِجِرُهُ زَجْرَةً، فَيَفْرِغُ^٥ مِنْهَا الْوَلَدَ، فَيَنْقَلِبُ^٦، فَيَصِيرُ^٧ رِجْلَاهُ فَوْقَ رَأْسِهِ، وَرَأْسُهُ فِي أَسْفَلِ الْبَطْنِ لِيَسْهَلَ^٨ اللَّهُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَعَلَى الْوَلَدِ الْخُرُوجَ».

قَالَ^٩: «فَإِذَا اخْتَبَسَ زَجْرَةُ الْمَلِكِ زَجْرَةً أُخْرَى، فَيَفْرِغُ^{١٠} مِنْهَا، فَيَسْقُطُ الْوَلَدُ إِلَى الْأَرْضِ بَاكِيًا فَرَعًا مِنَ الرَّجْرَةِ».

٥٨/١٠٤٥. مُحَمَّدٌ^{١٠}، عَنْ^{١١} أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^{١٢}، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^{١٣} عَنِ الْخَلْقِ؟

فَقَالَ^{١٤}: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ مِنْ طِينٍ^{١٥}، أَفَاضَ بِهَا كَافَاضَةً الْقِدَاحِ^{١٦}، فَأَخْرَجَ الْمُسْلِمَ، فَجَعَلَهُ سَعِيدًا، وَجَعَلَ الْكَافِرَ شَقِيًّا، فَإِذَا وَقَعَتِ النُّطْفَةُ

١. في «بخ»: «وتنفذ».

٢. في «بخ»: «فتفتح».

٣. في «بخ»: «فتفتح».

٤. في «بخ»: «فتفتح».

٥. في «بخ»: «فتفتح».

٦. في «بخ»: «فتفتح».

٧. في «بخ»: «فتفتح».

٨. في «بخ»: «فتفتح».

٩. في «بخ»: «فتفتح».

١٠. في «بخ»: «فتفتح».

١١. في «بخ»: «فتفتح».

١٢. في «بخ»: «فتفتح».

١٣. في «بخ»: «فتفتح».

١٤. في «بخ»: «فتفتح».

١٥. في «بخ»: «فتفتح».

١٦. في «بخ»: «فتفتح».

تَلَقَّتْهَا الْمَلَأِكَةُ، فَصَوَّرُوهَا^١، ثُمَّ قَالُوا^٢: يَا رَبِّ، أَدَّكَرًا^٣ أَوْ أُنْثَى؟ فَيَقُولُ الرَّبُّ - جَلَّ جَلَّالَهُ -: أَيُّ ذَلِكَ شَاءَ، فَيَقُولَانِ: تَبَارَكَ^٤ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ، ثُمَّ تَوَضَّعَ^٥ فِي بَطْنِهَا، فَتَرَدَّدَ^٦ تِسْعَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ عِزْقٍ^٧ وَمَفْصِلٍ^٨ مِنْهَا، وَلِلرَّحِمِ^٩ ثَلَاثَةُ أَقْفَالٍ: قُفْلٌ فِي أَغْلَاهَا مِمَّا يَلِي أَعْلَى^{١٠} السَّرَّةِ^{١١} مِنَ الْجَانِبِ^{١٢} الْأَيْمَنِ، وَالْقُفْلُ الْآخَرُ^{١٣} وَسَطُهَا، وَالْقُفْلُ الْآخَرُ^{١٤} أَسْفَلَ مِنَ الرَّحِمِ^{١٥}، فَيَوَضَّعُ بَعْدَ تِسْعَةِ أَيَّامٍ فِي الْقُفْلِ الْأَعْلَى، فَيَمْكُثُ^{١٦} فِيهِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يُصِيبُ^{١٧} الْمَرْأَةَ خُبْثُ النَّفْسِ وَالتَّهَوُّعُ، ثُمَّ يَنْزِلُ^{١٨} إِلَى الْقُفْلِ الْأَوْسَطِ، فَيَمْكُثُ^{١٩} فِيهِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَسَرَّةُ^{٢٠} الصَّبِيِّ فِيهَا مَجْمَعُ الْعُرُوقِ، وَغُرُوقُ الْمَرْأَةِ كُلُّهَا مِنْهَا،

«وفي التشبيه إشارة لطيفة إلى اشتباه خير بني آدم بشرهم إلى أن يميز الله الخبيث من الطيب. وأضاف في المرأة: «يمكن أن يقرأ القُدَّاح بفتح القاف وتشديد الدال، وهو صانع القدح، أفاض وشرع في بريها ونحتها كالقُدَّاح، فبراهم مختلفة كالقُدَّاح». راجع: تاج العروس، ج ٥، ص ٧٢ (فروض)؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٩٤ (قدح).

١. في المرأة: «فصوَّرها، لعلَّ العلة وما بعدها داخلة في التصوير، وهذا مجمل لما فصل في الخبر السابق.

٢. في «بن»: «فقالوا».

٣. في «جت»: «ذكر» من دون همزة الاستفهام. وفي «م، ن، يخ، بف، بن، جد»، والوافي والبحار: «أذكر».

٤. في «م، ن، يخ، بف، بن، جد»، والوافي والبحار: «يوضع».

٥. في البحار: «فتبارك».

٦. في «م، ن، يخ، بف، جد»: «فتردَّد». وفي المرأة: «لعلَّ ترددها كناية عما يوفيهما من مزاج الأم، أو يختلط بها من النطفة الخارجة من جميع عروقها، ثم إنه يحتمل أن يكون نزولها إلى الأوسط والأسفل بعضها لعظم جثتها لا بأكملها».

٧. في «م، ن، بن، جد»، والوافي والبحار: «وفي».

٨. في «مخ: عروق». ٩. في «م، ن، بن»: «مفصل» بدون الواو.

١٠. هكذا في «ن، يخ، بف، بن، جت» والوافي والبحار. وفي «م، ن، بن، جد، جز»: «ومفصل وللرحم». وفي المطبوع: «ومفصل منها للرحم» كلاهما بدل «ومفصل منها وللرحم».

١١. في الوافي: - «أعلى».

١٢. هكذا في «م، ن» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الصرَّة».

١٣. في «م» والبحار: «جانب».

١٤. في البحار: + «وفي».

١٥. في الوافي: «أسفل من الرحم، أي أسفل موضع منها».

١٦. في «مخ» والوافي: «تصيب».

١٧. في «مخ» والوافي: «فتمكث».

١٨. في الوافي: «تنزل».

١٩. هكذا في «ن، بن، جد، م، ن»، وحاشية «جت» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صرَّة».

يَدْخُلُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ تِلْكَ الْعَرُوقِ، ثُمَّ يَنْزِلُ إِلَى الْقَفْلِ الْأَسْفَلِ، فَيَمْكُثُ^٢ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ^٣؛ فَذَلِكَ تِسْعَةُ أَشْهُرٍ. ثُمَّ تُطْلَقُ^٤ الْمَرْأَةُ، فَكُلَّمَا طَلِقَتْ^٥، انْقَطَعَ عِزُّ^٦ مِنْ^٧ سَرَّةِ^٨ الصَّبِيِّ، فَاصْبَاهَا ذَلِكَ الْوَجَعُ، وَيَدُهُ^٩ عَلَى^{١٠} سُرَّتِهِ^{١١} حَتَّى يَقَعَ إِلَى^{١٢} الْأَرْضِ، وَيَدُهُ مَبْسُوطَةٌ، فَيَكُونُ رِزْقُهُ حِينَئِذٍ مِنْ فِيهِ^{١٣}.

١٠٤٥٩ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^{١٤}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَوْ غَيْرِهِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^{١٥} عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، الرَّجُلُ يَدْعُو^{١٦} لِلْحُبْلَى أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ مَا فِي بَطْنِهَا ذَكَرًا سَوِيًّا؟

قَالَ^{١٧}: «يَدْعُو^{١٨} مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ فَإِنَّهُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً نُطْفَةً، وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً

١. في «بف»: «فمكث». وفي الوافي: «فتمكث».

٢. في «بف»: - «فيه».

٣. في «جد»: - «أشهر».

٤. الطَّلُقُ: وجع الولادة. الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٧ (طلق).

٥. في «بن»: + «طلقة».

٦. في «جد»: - «من».

٧. هكذا في «بن»، م، ن، جت، جد، والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صرة».

٨. في «بف»: «ويديه».

٩. في «بف»، بن، جد، وحاشية «بف»: «في».

١٠. هكذا في «بن»، م، ن، جد، جت، والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صرت».

١١. في «بف»: «على».

١٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٨٣، ح ٢٣٢٢٩؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٦٣، ح ٥٧.

١٣. هكذا في «بف»، م، بن، جت، جد، وحاشية «ن» والوسائل والبحار. وفي «ن»: «أحمد بن الحسين». وفي «بف»:

«أحمد بن محمد». وفي «بف»: «محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن الحسين».

وقد تكرر في الأسناد رواية محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] عن محمد بن إسماعيل

[بن بزيغ]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤١٨ - ٤٢٠ و ص ٤٣٥ - ٤٣٦.

١٤. في «بف»: «لأبي عبد الله». وفي الوسائل: «لأبي الحسن».

١٥. في «بن»: + «الله».

١٦. في «م»، بن، جد، والوافي والوسائل: «فقال».

١٧. في «بف»: «تدعو».

عَلَقَةً، وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً مُضَعَّةً، فَذَلِكَ تَمَامُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ^١ مَلَكَينِ خَلَاقِينَ، فَيَقُولَانِ: يَا رَبِّ، مَا نَخْلُقُ؟^٢ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى؟^٣ شَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا؟ فَيَقَالَ ذَلِكَ^٤، فَيَقُولَانِ: يَا رَبِّ، مَا رِزْقُهُ؟ وَمَا أَجَلُهُ؟^٥ وَمَا مَدَّتُهُ؟ فَيَقَالَ ذَلِكَ، وَمِثَاقُهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ^٦ مُنْتَصِبًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ حَتَّى إِذَا دَنَا خُرُوجُهُ، بَعَثَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ مَلَكًا، فَرَجَزَهُ رَجَزَةً، فَيَخْرُجُ وَيَنْتَسِي المِثَاقَ^٧،^٨

٧ / ١٠٤٦٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ^٩، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^{١٠} يَقُولُ: «إِذَا وَقَعَتِ النُّطْفَةُ فِي الرَّحِمِ، اسْتَقَرَّتْ فِيهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَتَكُونُ عَلَقَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَتَكُونُ مُضَعَّةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا^{١١}»، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكَينِ

١. في المرأة: «قوله^{١٠}: ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ، قِيلَ: هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «فَبَيْنَهُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً نُّطْفَةً» فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ سَوَالُ الْمَلَائِكَةِ فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ؛ فَإِنَّهُمَا لَمَّا شَاهَدَا انْتِقَالَ النُّطْفَةِ إِلَى الْعَلَقَةِ عَلِمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ مِنْهَا إِنْسَانًا، فَسَأَلَا عَنْ أَحْوَالِهِ وَالْخَلْقِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ وَالتَّصْوِيرِ وَالتَّخْطِيطِ، كَمَا هُوَ مَعْنَاهُ الْمَعْرُوفُ فِي اللُّغَةِ».

٢. في «م»، بَخ، بَن، وَالْوَسَائِلُ وَالْبَحَارُ: «مَا تَخْلُقُ». وَفِي «بَح» وَالْوَافِي: «مَا يَخْلُقُ».

٣. هَكَذَا فِي مَعْظَمِ النُّسخِ الَّتِي قَبِلْتُ وَالْوَسَائِلُ وَالْبَحَارُ. وَفِي «جَت» وَالْمَطْبُوعُ: «أَمْ أُنْثَى».

٤. فِي الْوَسَائِلِ وَالْبَحَارِ: - «فَيَقَالَ ذَلِكَ». ٥. فِي «م»، ن، بَن، وَحَاشِيَةُ «جَت»: «أَكَلَهُ».

٦. فِي «م»، بَن، جَد، وَحَاشِيَةُ «جَت» وَالْبَحَارُ: «فَلَا يَزَالُ».

٧. فِي «بَح»: «وَيَنْتَسِي المِثَاقَ وَيَخْرُجُ». وَفِي «جَد»: «فَيَنْتَسِي المِثَاقَ فَيَخْرُجُ». وَفِي «ن»: «وَيَنْتَسِي المِثَاقَ وَيَخْرُجُ». وَفِي «م»، بَن، وَالْوَافِي: «فَيَنْتَسِي المِثَاقَ وَيَخْرُجُ كُلُّهَا بَدَلًا فَيَخْرُجُ وَيَنْتَسِي المِثَاقَ».

٨. الْوَافِي، ج ٢٣، ص ١٢٤٨، ح ٢٣٢٣٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٧، ص ١٤٠، ح ٨٩٤٨، إِلَى قَوْلِهِ: «شَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا» فَيَقَالَ ذَلِكَ؛ الْبَحَارُ، ج ٦٠، ص ٣٤٦، ح ٣١.

٩. فِي السَّنَدِ تَحْوِيلٌ بِعُطْفِ «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ» عَلَى «مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ».

١٠. فِي «م»، بَن، جَد، وَحَاشِيَةُ «بَح»: - «بَن أَعْيَنَ».

١١. فِي «جَد»: - «يَوْمًا». ١٢. فِي «بَح»: - «ثُمَّ».

خَلَاقِينَ، فَيَقَالُ^١ لَهُمَا: اخْلُقَا كَمَا يُرِيدُ^٢ اللَّهُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، صَوْرَةً، وَاكْتُبَا أَجَلَ وَرِزْقَهُ^٣ وَمَنْيَتَهُ^٤، وَشَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا، وَاكْتُبَا لِلَّهِ الْمِيثَاقَ الَّذِي أَخَذَهُ^٥ عَلَيْهِ^٦ فِي الدَّرَجَةِ^٧ بَيْنَ غِنِيِّهِ، فَإِذَا دَنَا خُرُوجُهُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ^٨، بَعَثَ^٩ اللَّهُ إِلَيْهِ^{١٠} مَلَكًا يَقَالُ لَهُ: زَاجِرْ، فَيَزَجِرُهُ، فَيَفْزَعُ فِرْعَا، فَيَنْسَى الْمِيثَاقَ، وَيَقَعُ إِلَى الْأَرْضِ يَبْكِي^{١١} مِنْ زَجَرَةِ الْمَلِكِ^{١٢}.

٧- بَابُ أَكْثَرِ مَا تِلِدُ الْمَرْأَةُ

١٠٤٦١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرٍو^{١٣}، عَنْ شُعَيْبِ الْعَقَرُوفِيِّ: ١٧/٦ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلرَّجُلِ أَرْبَعَةَ^{١٤} سَبِيلٍ، فِي أَيِّ سَبِيلٍ سَلَكَ فِيهِ الْمَاءُ، كَانَ مِنْهُ الْوَلَدُ: وَاحِدٌ، وَاثْنَانِ^{١٥}، وَثَلَاثَةٌ، وَأَرْبَعَةٌ، وَلَا يَكُونُ^{١٦} إِلَّا سَبِيلٍ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ^{١٧}.

١. في «بن»: «يقال».

٢. في «بن»: «يقال».

٣. في الوافي: «ورزقه».

٤. المنيّة: هي الموت. وجمعها: المنايا؛ لأنها مقدّرة بوقت مخصوص. النهاية، ج ٤، ص ٣٦٨ (منى).

٥. في «م»: «يح، يخ، يف، بن، جد»: «أخذ».

٦. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٧. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٨. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٩. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

١٠. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

١١. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

١٢. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

١٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٨٥، ح ٢٣٢٣١؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٦٤، ح ٥٨.

١٤. هكذا في «م»، «ن»، «يح، يف، بن، جد» والوافي والبحار. وفي «بن» والمطبوع: «إسماعيل بن عمر».

١٥. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

١٦. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

١٧. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

١٨. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

١٩. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٢٠. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٢١. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٢٢. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٢٣. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٢٤. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٢٥. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٢٦. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٢٧. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٢٨. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٢٩. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٣٠. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٣١. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٣٢. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٣٣. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٣٤. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٣٥. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٣٦. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٣٧. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٣٨. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٣٩. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٤٠. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٤١. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٤٢. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٤٣. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٤٤. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٤٥. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٤٦. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٤٧. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٤٨. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٤٩. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٥٠. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٥١. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٥٢. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٥٣. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٥٤. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٥٥. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٥٦. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٥٧. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٥٨. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٥٩. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٦٠. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٦١. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٦٢. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٦٣. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٦٤. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٦٥. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٦٦. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٦٧. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٦٨. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٦٩. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٧٠. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٧١. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٧٢. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٧٣. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٧٤. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٧٥. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٧٦. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٧٧. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٧٨. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٧٩. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٨٠. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٨١. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٨٢. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٨٣. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٨٤. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٨٥. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٨٦. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٨٧. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٨٨. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٨٩. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٩٠. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٩١. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٩٢. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٩٣. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٩٤. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٩٥. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٩٦. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٩٧. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٩٨. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

٩٩. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

١٠٠. في «ن»: «يح، يف، بن، جد»: «أخذ».

١٠٤٦٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ لِلرَّجَمِ أَرْبَعَةَ أَوْعِيَةَ ، فَمَا كَانَ فِي الْأَوَّلِ فَلَلْأَبْ ، وَمَا كَانَ فِي الثَّانِي فَلِلْأُمِّ ، وَمَا كَانَ فِي الثَّالِثِ فَلِلْعُمُومَةِ ، وَمَا كَانَ فِي الرَّابِعِ فَلِلْخُؤُولَةِ ^١ .»

٨- بَابٌ فِي ^٢ آدَابِ ^٤ الْوَلَادَةِ

١٠٤٦٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْمُغِيرَةِ ، عَنِ السَّكُونِيِّ ، عَنْ جَابِرٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام إِذَا حَضَرَتْ ^٥ وَلَادَةُ الْمَرْأَةِ ، قَالَ :

أُخْرِجُوا مَنْ فِي الْبَيْتِ مِنَ النِّسَاءِ لَا يَكُونُ ^٦ أَوَّلَ نَاطِلٍ إِلَى عَوْرَةِ ^٧ .» ^٨

١. في الوافي: «لعل المراد أن النطفة إن استقرت في الوعاء الأول فالولد يشبه الأب، وهكذا في البواقي». ومثله في المرأة، وأضاف: «فسياق الخبر الثاني لغير ما سبق له الأول من بيان أكثر ما يمكن أن تلد المرأة، وإن كان يظهر منه ضمناً وتلوياً».

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٨٩، ح ٢٣٣٥؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٤٧، ح ٣٣.

٣. في «بخ»: «في». ٤. في «بخ»، بخ، جد: «أدب».

٥. في «بخ»، بف، جت، والفقيه: «حضر».

٦. في المرأة: «لا تكون». وفي الوافي والفقيه والتهذيب: «لا تكون المرأة» بدل «ولا يكون».

٧. في الوافي عن بعض النسخ والفقيه: «عورته». وقال في الوافي: «يعني لا يكون أول من ينظر إليه امرأة، ويقع نظرها إلى عورة منه؛ فإنهم ينظرون أولاً إلى عورة ليعلم أنه ذكر أو أنثى، بل ينبغي أن يقع عليه أولاً نظر رجل وأن ينظر منه إلى غير عورة». وأضاف الفقيه في متن الحديث كلمة «المرأة» أي «لا تكون المرأة...». وقال في توضيحه في الهامش: «لفظ المرأة ليست في نسخ الكافي، فربما يظن احتمال أن يكون المراد أن الولد إذا نظر لا يقع نظره أول مرة إلى امرأة، وعبر عن المرأة بالمعورة لأنها عورة كلها، فيكون المراد بالنساء الأجنيات لا المحارم؛ لتصدق عليهن العورة، وذلك بعد الوضع، لأن قبله ربما تحتاج الأم إلى الاستعانة بهن في أمرها. وهذا الظن ليس بشيء؛ لأنهن لسن بالنسبة إلى الطفل بمعورة، وأيضاً فليس له نظر، بل ولا نظر بعد في تلك

٩- بَابُ التَّهْنِئَةِ بِالْوَلَدِ

١٠٤٦٤ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 سِنَانٍ، عَنْ حُسَيْنٍ^١، عَنْ رِزَامٍ، عَنْ أَخِيهِ^٢، قَالَ:
 قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَلِدَ لِي غُلَامٌ.
 فَقَالَ: «رَزَقَكَ^٣ اللَّهُ شُكْرُ الْوَاهِبِ، وَبَارَكَ لَكَ فِي الْمُؤْهُوبِ، وَبَلَغَ أَشُدَّهُ، وَرَزَقَكَ
 اللَّهُ^٤ بَرَّةً».

١٠٤٦٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَنْدَارٍ، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ^٥، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 حَمَادٍ، عَنْ أَبِي مَرْزَمٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ:
 «وُلِدَ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ مَوْلُودٌ، فَأَتَتْهُ^٦ قُرَيْشٌ، فَقَالُوا: يَهْنِئُكَ الْفَارِسُ.

« الحالة، فالصواب ما ذكرناه ».

وفي المرأة - بعد ذكره ما تقدّم عن الوافي -: «وعلى أي حال محمول على غير من يلزم حضورها من القوابل،
 وقد قال الأصحاب بوجوب استبداد النساء بها على الحال القريب في الولادة».

٨. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٦، ح ١٧٣٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥٦٠، ح ٤٩٢٥، معلقاً عن السكوني.
 الخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسنده عن جابر بن يزيد الجعفي،
 عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٥، ح ٢٣٣٠٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٨٥،
 ح ٢٨٣٦٧.

١. هكذا في «م»، يح، بخ، جت، والتهذيب. وفي «ن»، بن، «والمطبوع والوسائل: «الحسين».

٢. هكذا في «م»، ن، يح، بن، «و» وفي «بخ»: «عن رزام عن أخيه». وفي «بف»: «عن مرزام أخيه». وفي حاشية
 «جت»: «عن حسين بن رزام عن أخيه». وفي الوسائل: «عن رزام أخيه». وفي المطبوع: «عن مرازم عن أخيه».

٣. في الوافي: «ورزق». ٤. في التهذيب: «شكرت».

٥. في التهذيب: - «الله».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٧، ح ١٧٤٣، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ٦٣٤، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن
 الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته، عن أمير المؤمنين ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي،
 ج ٢٣، ص ١٣١٩، ح ٢٣٣١١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٨٦، ح ٢٧٣٦٩.

٧. في البحار: «والأحمري». ٨. في «بف»: «فأتت».

فَقَالَ: «وَمَا هَذَا مِنَ الْكَلَامِ؟ قُولُوا: شَكَرْتَ الْوَاهِبَ، وَتَوَرَّكَ لَكَ فِي الْمَوْهُوبِ، وَبَلَغَ اللَّهُ بِهِ أَشَدَّهُ، وَرَزَقَكَ^١ بِرَّهٖ^٢».

١٠٤٦٦ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مَنْ ذَكَرَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «هَذَا رَجُلٌ رَجُلًا أَصَابَ^٣ ابْنًا، فَقَالَ: يَهْنِئُكَ^٤ الْفَارِسُ. ١٨/٦ فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ^٥ عليه السلام: مَا عَلِمَكَ^٦ يَكُونُ فَارِسًا أَوْ رَاجِلًا؟ قَالَ^٧: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَمَا أَقُولُ؟ قَالَ: تَقُولُ: شَكَرْتَ الْوَاهِبَ، وَتَوَرَّكَ لَكَ فِي الْمَوْهُوبِ، وَبَلَغَ أَشَدَّهُ، وَرَزَقَكَ^٨ بِرَّهٖ^٩».

١٠ - بَابُ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى

١٠٤٦٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ قُضَّالٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ^{١١}، عَنْ رَجُلٍ قَدْ سَمَّاهُ^{١٢}:

١. في حاشية «جت»: «+ والله».

٢. تحف العقول، ص ٢٣٥. نهج البلاغة، ص ٥٣٧، الحكمة ٣٥٤، وفيه: «وهنا بحضرته رجل رجلاً بغلام ولد له فقال له: لينتلك الفارس...» وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٩، ح ٢٣٣١٢، الوسائل، ج ٤٤،

ص ١١١، ح ٣. في «بيع»: «أصابه».

٤. في الوافي: «نهنتك». ٥. في الوافي: «+ بن علي».

٦. في حاشية «جت»: «وما علمك». وفي الوسائل والفقهاء: «+ أن». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: ما علمك، قيل: المعنى: من أين علمت أن كونه فارساً أصلح له من كونه راجلاً، أو أنه وإن كان على سبيل التفؤل يتضمن كذباً، والأولى الاحتراز عنه». ٧. في التهذيب: «+ قلت».

٨. في حاشية «جت»: «ورزقت». ٩. لم ترد هذه الرواية في «جد».

١٠. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٧، ح ١٧٤٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٠، ح ٤٦٨٧، مراسلاً الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٠، ح ٢٣٣١٣، الوسائل، ج ٢١، ص ٢٨٦، ح ٢٧٣٧٠، البحار، ج ٤٤، ص ١١١، ح ٤.

١١. في «م»، بن، «جد»، حاشية «بيع» والوسائل: «- بن ميمون».

١٢. في «م»، بن، «جد»، والوسائل: «- وقد».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أُضِدُّقُ الْأَسْمَاءَ مَا سُمِّيَ بِالْعِبُودِيَّةِ^١، وَأَفْضَلُهَا أَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ»^٢.

١٠٤٦٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ زَائِدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: سَمُّوا أَوْلَادَكُمْ قَبْلَ أَنْ يُولَدُوا، فَإِنْ لَمْ تَذَرُوا أَذَكَرَ^٣ أَمْ أُنْثَى^٤، فَسَمُّوهُمْ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي تَكُونُ^٥ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى؛ فَإِنْ أَسْقَاطَكُمْ إِذَا لَقُوكُمْ^٦ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَمْ تَسْمُوهُمْ، يَقُولُ السَّقَطُ لِأَبِيهِ: أَلَا سَمَّيْتَنِي؟^٧ وَقَدْ سَمَى^٨ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام

١. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٣١: «قوله عليه السلام: بالعبودية، أي بالعبودية لله، لا كعبدة النبي وعبد علي وأشباههما، وروي مثله من طريق المخالفين أن النبي عليه السلام قال: «أَحَبُّ أَسْمَانِكُمْ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ» واعلم أن أصحابنا اختلفوا في أن أسماء العبودية أفضل من أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام أو بالعكس؟ فذهب المحقق في الشرائع إلى الأول، وتبعه عليه العلامة في كتبه، ولم نقف على مستندهما، ولا دالة في هذا الخبر عليه؛ لأن كون الاسم أصدق من غيره لا يقتضي كونه أفضل منه، خصوصاً مع التصريح بكون أسماء الأنبياء أفضل في متن هذا الخبر، فإنه يدل على أن الصدق غير الفضيلة، وبعضهم الخبر عبر الشهيد في اللمعة، وذهب ابن إدريس إلى أن الأفضل أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام، وأفضلها اسم نبينا عليهم السلام، وبعد ذلك العبودية لله تعالى، وتبعه الشهيد الثاني، وهو الأظهر.

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٨، ح ١٧٤٧، معلقاً عن الكليني، مع زيادة في آخره. معاني الأخبار، ص ١٤٦، ح ١، بسنده عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن معمر بن عمر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢١، ح ٢٣٣١٤: الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩١، ح ٢٧٣٨١.

٣. في «بخ»: «ذكر». وفي «بخ، بف»: «أذكر». وفي «بن»: «ذكر».

٤. في «بخ»: «أو أنثى».

٥. في «بخ»: «يكون».

٦. في «بن»: «+ وفي».

٧. في حاشية «جت»: «في» بدل «يوم».

٨. في المرأة: «قوله عليه السلام: وقد سَمَى، يمكن أن يكون من تنمة كلام السقط، والأظهر أنه كلام الإمام عليه السلام. وربما يستدل به على استحباب التسمية قبل السابع، ويمكن بأن يقال: بأنه إذا لم يسم قبل الولادة، فيستحب تسميته يوم السابع؛ لأنه منتهى التسمية».

مُحَسَّنًا قَبْلَ أَنْ يُولَدَ.^٢

٣١٠٤٦٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ^٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٤، قَالَ: «أَوَّلُ مَا يَبْزُرُ الرَّجُلُ وَلَدَهُ أَنْ يُسَمِّيَهُ بِاسْمِ حَسَنِ، فَلْيُخَيِّنْ أَحَدَكُمْ اسْمَ وَلَدِهِ».^٥

٤٠٤٧٠ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مَنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «لَا يُولَدُ لَنَا وَلَدٌ إِلَّا سَمَّيْنَاهُ مُحَمَّدًا، فَإِذَا مَضَى^٧ لَنَا سَبْعَةُ أَيَّامٍ، فَإِنْ شِئْنَا غَيَّرْنَا، وَإِنْ شِئْنَا^٨.....»

١. في الوافي: «المسمى بمحسن هو ولد فاطمة^{عليها السلام} الذي ألقته بعد وفاة رسول الله^{صلى الله عليه وآله} حين ضرب عليها الباب من حقن عليه كلمة العذاب».

٢. النخال، ص ٦٣٤، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين^{عليه السلام}؛ علل الشرائع، ص ٤٦٤، ح ١٤، بسنده عن القاسم بن يحيى، مع زيادة في آخره. قرب الإسناد، ص ١٦٠، ح ٥٨٤، بسند آخر عن أبي عبد الله^{عليه السلام} عن رسول الله^{صلى الله عليه وآله}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢١، ح ٢٣٣١٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٨٧، ح ٢٧٣٧٢؛ البحار، ج ٤٣، ص ١٩٥، ح ٢٣، من قوله: «فإن أسفاطكم». ٣. في «بخ»: «-» «بن خالد».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٧، ح ١٧٤٥، معلقاً عن الكليني. الجعفریات، ص ١٨٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^{عليهم السلام} عن رسول الله^{صلى الله عليه وآله}، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب العقيدة، باب حق الأولاد، ح ١٠٦٠٩؛ والفتية، ج ٤، ص ٣٧١، ح ٥٧٦٢؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١١١، ح ٣٨٤؛ ونهج البلاغة، ص ٥٤٦، الحكمة ٣٩٩، الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٢، ح ٢٣٣١٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٨٨، ح ٢٧٣٧٤.

٥. أورد الشيخ الطوسي الخبر في التهذيب عن محمد بن يعقوب - وقد عثر عنه بالضمير - عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا، فأخذ الشيخ أحمد بن محمد شيخ الكليني، لكن الظاهر بملاحظة السياق وكثرة روايات أحمد بن محمد بن خالد - وهو المراد من أحمد بن محمد في سندنا هذا - عن العناوين المبهمة كـ «بعض أصحابنا» و «بعض أصحابه» أن السند معلق على سابقه. وتقدم في الكافي، ح ٩٩٩٩ نظير السند. وكان قد غفل الشيخ^{عليه السلام} في ذلك الموضوع أيضاً عن وقوع التعليق في السند.

٦. في التهذيب: «مضت». ٧. في «م»، بن، والوافي: «-» «لنا».

٨. في «بن» وحاشية «م» والوسائل والتهذيب: «والآ» بدل «وإن شئنا».

تَرْكُنَا^٢.

٥/١٠٤٧١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ مِيَّاحٍ،

١٩/٦ عَنْ فُلَانِ بْنِ حُمَيْدٍ:

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَشَاوَرَهُ فِي اسْمِ وَلَدِهِ.فَقَالَ: «سَمِّهِ بِأَسْمَاءٍ^٢ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ».فَقَالَ: أَيُّ الْأَسْمَاءِ هُوَ؟ فَقَالَ^٥: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ»^٦.

٦/١٠٤٧٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَمِّهِ

عَاصِمِ الْكُوزِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: مَنْ وَلِدَ لَهُ أَرْبَعَةَ أَوْلَادٍ^٧ لَمْ يُسَمَّ أَحَدُهُمْبِاسْمِي^٨، فَقَدْ جَفَانِي^٩»^{١٠}.

١. في المرأة: «يدلّ على جواز التغير في السابع، وما ورد من النهي عن التغير إذا كان الاسم محمداً لعلّه محمول

على ما قبل السابع، ويمكن حمل هذا الخبر أيضاً على ما إذا كان التغير إلى اسم علي».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٧، ح ١٧٣٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٢، ح ٢٣٣١٧؛ الوسائل، ج ٢١،

ص ٣٩٢، ح ٢٧٣٨٤.

٣. في «بخ»: «باسم». وفي «م، ن، بن» والوسائل: «اسماً».

٥. في «ن، بخ، بخ، يف» والوافي: «قال».

٤. في «بخ، بف»: «من».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٢، ح ٢٣٣١٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩١، ح ٢٧٣٨٢.

٧. في الأمالي للطوسي: «ثلاث بنين» بدل «أربعة أولاد».

٨. في الأمالي للطوسي: «محمداً».

٩. الجفاء: البعد عن الشيء؛ يقال: جفأه، إذا بعد عنه. والجفاء أيضاً: ترك الصلة والبر. راجع: النهاية، ج ١،

ص ٢٨٠ - ٢٨١ (جفا).

وفي مرآة العقول، ج ٢١، ص ٣٣: «وربما قيل: في تخصيص الأربعة بالذكر وجه لطيف، وهو أن الأسماء

الأربعة المقدسة: محمد، وعلي، وحسن، وحسين، فإذا سُمّي ثلاثة بهذه الأسماء الأخيرة انتفى الجفاء».

١٠. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٨، ذيل ح ١٧٤٧، معلقاً عن الكليني، عن عذّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن

عيسى، عن ابن فضال، عن أبي إسحاق ثعلبة بن ميمون، عن رجل قد سمّاه، عن أبي جعفر عليه السلام، وهذا نفس

١٠٤٧٣ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعِزْمِيِّ^١، قَالَ:

اسْتَعْمَلَ مُعَاوِيَةُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَفْرَضَ^٢ لِشَبَابِ قُرَيْشٍ، فَفَرَضَ لَهُمْ.

فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «فَاتَيْنْتُهُ، فَقَالَ: مَا اسْمُكَ؟ فَقُلْتُ^٣: عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، فَقَالَ: مَا اسْمُ أَخِيكَ؟ فَقُلْتُ^٤: عَلِيٌّ، قَالَ^٥: عَلِيٌّ وَعَلِيٌّ؟ مَا يُرِيدُ أَبُوكَ أَنْ يَدَعَ أَحَدًا مِنْ وَلَدِهِ إِلَّا سَمَاءَهُ عَلِيًّا؟ ثُمَّ فَرَضَ لِي، فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: وَيْلِي^٦ عَلَى ابْنِ الزَّرْقَاءِ دَبَّاعَةِ الْأَدَمِ^٨، لَوْ وُلِدَ لِي مِائَةٌ لَأَخْبَنْتُ أَنْ لَا أُسَمِّيَ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا عَلِيًّا^٩».

١٠٤٧٤ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ^{١٠}، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الْفَقْرُ بَيْتًا فِيهِ اسْمُ مُحَمَّدٍ، أَوْ أَحْمَدَ،

١. الطريق في ح ١ من هذا الباب. وفي الجعفریات، ص ١٨٣؛ والأمالی للطوسي، ص ٦٨٢، المجلس ٣٨، ح ٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٢، ح ٢٣٣١٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩٢، ح ٢٧٣٨٥؛ البحار، ج ١٧، ص ٢٩، ح ٨.

١. هكذا في «م»، يخ، بف، بن، جت، جد، والوسائل والبحار. وفي «ن»، بح، والمطبوع: «العزرمي»، وهو سهو كما تقدم ذيل ح ٤٢٦٥.

٢. الفرض: القطيعة الموسومة. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٩٧ (فرض).

٣. في «بح»، يخ، بف، جت، «قلت».

٤. في «بخ»: «وما».

٥. في «ن»، يخ، بف، جت، «قلت».

٦. في «م»، بن، والوافي والوسائل والبحار: «فقال».

٧. في الوافي: «ويل».

٨. «الأدم»: جمع الأديم، وهو الجلد ما كان. وقيل: الأحمر. وقيل: هو المدبوغ. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٩ (أدم).

٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٣، ح ٢٣٣٢٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩٥، ح ٢٧٣٩٤؛ البحار، ج ٤٤، ص ٢١١، ح ٨.

١٠. في التهذيب: «سليمان بن جعفر الجعفري».

أَوْ عَلِيٍّ^١، أَوْ الْحَسَنِ، أَوْ الْحُسَيْنِ^٢، أَوْ جَعْفَرٍ، أَوْ طَالِبٍ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ فَاطِمَةَ مِنْ النِّسَاءِ^٣.

٩ / ١٠٤٧٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَدٌ لِي عَلَامٌ، فَمَاذَا أَسْمِيهِ؟

قَالَ^٤: سَمِّهِ بِأَحَبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَيَّ حَمْرَةَ^٥.

١٠ / ١٠٤٧٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ^٦، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: اسْتَخْسِنُوا^٧ أَسْمَاءَكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ تَذْعُونَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: قُمْ يَا فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ إِلَى نُورِكَ، وَقُمْ^٨ يَا فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ لَا نُورَ^٩ لَكَ^{١٠}».

١١ / ١٠٤٧٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١١}، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ

١. في «بح» والتذهيب: «وأحمد وعلي».

٢. في التذهيب: «والحسن والحسين».

٣. التذهيب، ج ٧، ص ٤٣٨، ح ١٧٤٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٣، ح ٢٣٣٢١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩٦، ح ٢٧٣٩٥.

٤. في «بف»: «فقال».

٥. في الوسائل: - «سمه».

٦. التذهيب، ج ٧، ص ٤٣٨، ح ١٧٤٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٣، ح ٢٣٣٢٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩٦، ح ٢٧٣٩٦.

٧. في «م»، بن، جد، والوسائل: «عبد الله بن الحسين بن زيد بن علي».

٨. في المرأة: «المراد بالاستحسان اختيار ما لا يشعر بنقص ولا ذم، ولا يبعد تعميم الأسماء بحيث يشمل الكنى والألقاب، والمراد بالنور الإمام، أو الدين الحق، أو جميع العلوم النافعة والأعمال الصالحة».

٩. في «م»، بخ، بف، بن: «قم» بدون الواو. ١٠. في «بخ»، بف، بن: «فلا نور».

١١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٤، ح ٢٣٣٢٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٨٩، ح ٢٧٣٧٥.

١٢. هكذا في التذهيب. وفي «م»، ن، بخ، بف، بن، جت، جد، والمطبوع والوسائل: + «عن أبيه».

سَعِيدُ بْنُ خُثَيْمٍ^١، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ خُثَيْمٍ^٢، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ^٣: «مَا تُكْنِي^٤؟».

قَالَ^٥: «قُلْتُ: مَا أَكْتَنَيْتُ^٦ بَعْدَ، وَمَا لِي مِنْ وَلَدٍ، وَلَا امْرَأَةٍ، وَلَا جَارِيَةٍ».

قَالَ: «فَمَا يَمْنَعُكَ مِنْ ذَلِكَ^٧؟».

قَالَ: قُلْتُ: حَدِيثٌ بَلَّغْنَا^٨ عَنْ عَلِيٍّ^٩، قَالَ: «وَمَا هُوَ؟» قُلْتُ^{١٠}: «بَلَّغْنَا عَنْ عَلِيٍّ^{١١}» ٢٠/٦

أَنَّهُ^{١٢} قَالَ: مَنْ أَكْتَنَى وَلَيْسَ لَهُ أَهْلٌ، فَهُوَ^{١٣} أَبُو جَعْفَرٍ^{١٤}.

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^{١٥}: «سَوْءٌ^{١٦}، لَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ^{١٧}؛ إِنَّا لَنُكْنِي أَوْلَادَنَا فِي

والصواب ما أثبتناه كما تقدّم تفصيل ذلك، ذيل ح ٣٦٩٥، فلاحظ.

١. في «م»، بخ، بف، جد، والوافي والوسائل: «خيثم». والمذكور في رجال النجاشي، ص ١٨٠، الرقم ٤٧٤: سعيد بن خيثم أبو معمر الهلالي، والراوي عنه أحمد بن رشيد بن خيثم. والظاهر أن كلا العنوانين محرف؛ فقد ورد ذكر سعيد بن خيثم بن رشد الهلالي أبي معمر الكوفي في مصادر العامة، وقد عُدَّ ابن أخيه أحمد بن رشد بن خيثم الهلالي من رواة. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٤١٣، الرقم ٢٢٦٢؛ توضيح المشبهة، ج ٤، ص ١٩١. والمذكور في رجال الطوسي، ص ٢١٣، الرقم ٢٧٨٢؛ والرجال لابن الغضائري، ص ٦٤، الرقم ٥٧: سعيد بن خيثم أبو معمر الهلالي.

٢. في «م»، بخ، بف، جد، والوافي والوسائل: «خيثم».

٣. في «بخ»: «يكنى».

٤. في «بخ»: «قال».

٥. في «م»، ن، بخ، بف، بن، جد، والوسائل والتهذيب: «قلت».

٦. في «بخ»: «أكتنت».

٧. في التهذيب: «بلغني».

٨. في الوسائل: «بلغنا عن عليٍّ^٩»، قال: وما هو؟ قلت: «

٩. في «بخ»: «قال: وما هو؟ قلت: بلغنا عن عليٍّ^{١٠}».

١٠. في «م»، بن، جد، والوسائل: «أنه». ١١. في «بف»: «هو».

١٢. في حاشية «جت»: «أبو جعل». و«الجرع»: ما يبس من الثفل في الدبر، أو خرج يابساً. النهاية، ج ١، ص ٢٧٥ (جرع).

١٣. في «م»، ن، بخ، بف، جت، جد، «سوءة». و«شوءة»: كلمة تقبيح، ومنه شأهت الوجوه. راجع: المصباح المنير، ص ٣٢٨.

صَغَرِهِمْ مَخَافَةَ النَّبْرِ^١ أَنْ يَلْحَقَ بِهِمْ^٢.

١٠٤٧٨ / ١٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ^٣، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ نَصْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْخٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:
أَرَادَ أَبُو جَعْفَرٍ^٤ الرُّكُوبَ إِلَى بَغْضِ شَيْعَتِهِ لِيَعُودَهُ^٥، فَقَالَ: «يَا جَابِرُ الْحَقْنِيُّ،
فَتَبَيْغَتُهُ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى بَابِ الدَّارِ، خَرَجَ عَلَيْنَا^٦ ابْنُ لَهُ صَغِيرٌ، فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ^٧: «مَا
اسْمُكَ؟» قَالَ: مُحَمَّدٌ، قَالَ: «فِيمَا^٨ تَكُنِّي؟» قَالَ، بِعَلِيٍّ، فَقَالَ^٩ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ^{١٠}: «لَقَدْ
اخْطَرْتَ^{١١} مِنَ الشَّيْطَانِ اخْطَاراً شَدِيداً؛ إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ مُنَادِياً يُنَادِي: يَا
مُحَمَّدُ^{١٢}، يَا عَلِيُّ، ذَابَ كَمَا يَذُوبُ^{١٣} الرِّصَاصُ، حَتَّى إِذَا سَمِعَ مُنَادِياً يُنَادِي بِاسْمِ عَدُوِّ
مِنْ أَغْدَائِنَا^{١٤}، اهْتَزَّ وَاخْتَالَ^{١٥}».

١. في «بن»: «البتة». وفي النهاية: «التنايز: النداعي بالألقاب. والتَّيَزُّ - بالتحريك -: اللقب، وكأنه يكثر فيما كان ذمّاً». النهاية، ج ٥، ص ٨ (نيز).
٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٨، ح ١٧٥٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٤، ح ٢٣٣٢٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩٧، ح ٢٧٣٩٧.
٣. هكذا في «م، بن، جد» وحاشية «بح، بف» والوسائل. وفي «ن، بح، بخ، بـ، جت» والمطبوع والوافي: «محمد بن مسلم». ومحمد بن أسلم هذا هو الطبري الجبلي. وليس في هذه الطبقة من يسمّى بمحمد بن مسلم. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٨٥، الرقم ٥٨٩.
٤. في «م، ن، بن، جد»: «يعوده».
٥. في «م، جد»: «- وعليه».
٦. في «م، بن، جت، جد» والوافي: «فقال».
٧. في الوسائل، ح ٢٧٣٨٦: «وبم».
٨. في «بن، جد»: «قال».
٩. في «م، بن، جد» والوافي والوسائل، ح ٢٧٣٨٦: «- وله».
١٠. في «بن»: «احتصرت». و«احتظرت» أي دخلت في حظيرة حجب بها من الشيطان. راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٠٤؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ (حظر).
١١. في «بن» والوسائل، ح ٢٧٣٨٦: «+ وأو».
١٢. في «بخ، بف»: «بذاب».
١٣. في «بح، بخ، بـ، جت» والوافي: «وأصحابه».
١٤. اختال فهو مختال. وفيه خيلاء ومخيلة: أي كثير. النهاية، ج ٢، ص ٩٣ (خيل).
١٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٤، ح ٢٣٣٢٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩٣، ح ٢٧٣٨٦؛ وفيه، ص ٣٩٨، ح ٢٧٤٠٢.

١٣/١٠٤٧٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ صَفْوَانَ:

رَفَعَهُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَوْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «هَذَا مُحَمَّدٌ أَذِنَ لَهُمْ فِي التَّسْمِيَةِ بِهِ، فَمَنْ أَذِنَ لَهُمْ فِي يَس ٢٢، يَغْنِي التَّسْمِيَةَ وَهُوَ اسْمُ النَّبِيِّ عليه السلام» ٢٣.

١٤ / ١٠٤٨٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام دَعَا بِصَحِيفَةٍ حِينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ، يُرِيدُ أَنْ يَنْهَى عَنْ أَسمَاءٍ يُتَسَمَّى بِهَا، فَقَبِضَ ٧ وَلَمْ يُسَمِّهَا، مِنْهَا: الْحَكَمُ ٨، ٢١/٦ وَحَكِيمٌ ٩، وَخَالِدٌ، وَمَالِكٌ ١٠ وَذَكَرَ ١٠ أَنَّهَا سَبْعَةٌ أَوْ سَبْعَةٌ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يُتَسَمَّى

تمام الرواية هكذا: «وإن الشيطان إذا سمع منادياً ينادي باسم عدو من أعدائنا اهتز واختال».

١. في البحار: «وأي عبد الله». ٢. في «بن» والوافي: «ياسين».

٣. في المرأة: «ويدل على أن يس من أسمائه عليه السلام، أو أنه يجوز التسمية بمحمد، ولا يجوز التسمية بغيره من أسمائه عليه السلام، ولعل أحمد أيضاً مما يجوز؛ لأن التسمية به كثيرة، ولم يرد إنكار إلا في هذا الخبر المرفوع، ويمكن أن يقال: إنما يجوز التسمية بأسمائهم الأصلية لا ما لقبوا به، وأطلق عليهم على سبيل التعظيم والتكريم، كالنبي، والرسول، والبشير، والنذير، وطه، ويس، فلا ينافي ما مر من أن خير الأسماء أسماء الأنبياء. وأما التسمية بأسماء الملائكة - كجبرئيل وميكائيل - فلم أجد في كلام أصحابنا شيئاً لا نفيّاً ولا إثباتاً، واختلف العامة فمنهم من منعه».

٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٥، ح ٢٣٢٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩٨، ح ٢٧٤٠١؛ البحار، ج ١٦، ص ٨٦، ح ٨.

٥. في التهذيب: «حماد، عن الحلبي» بدل «حماد بن عثمان».

٦. في «جد» وحاشية «م»: «يسمى». وفي «بخ»: «يتسمى».

٧. في التهذيب: «وقبض». ٨. في «جت»: «حكم».

٩. في الوافي: «والحكيم».

١٠. في المرأة: «قوله: وذكر، الظاهر أنه قول حماد، والترديد منه: لعدم حفظه العدد وبوقاي الأسماء، وفاعل «ذكر» راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام. ويحتمل أن يكون قول المصنف، وفاعله علي بن إبراهيم، وهو بعيد. ويحتمل غير ذلك.

ثم المعلوم من حديث محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: أن أبغض الأسماء إلى الله تعالى حارث ومالك

بها^١.

١٥ / ١٠٤٨١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ الثَّوَالِي ، عَنِ السَّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله نَهَى عَنْ أَرْبَعٍ كُنْتُ : عَنْ أَبِي عَيْسَى ، وَعَنْ

أَبِي الْحَكَمِ ، وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ ^٢ ، وَعَنْ أَبِي الْقَاسِمِ إِذَا كَانَ الْإِسْمُ مُحَمَّدًا ^٣ . »

وخالده ، وأن حارثاً من أبغض الأسماء الغير المصرحة في هذا الحديث ، وأما الباقيان فغير معلوم لنا من جهة الأخبار ، وعد بعض أصحابنا ضراراً ، والروايات خالية عنه ، لكنه من الأسماء المنكرة . وقيل : إنه من أسماء إبليس .

١ . التهذيب ، ج ٧ ، ص ٤٣٩ ، ح ١٧٥١ ، معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ٢٣ ، ص ١٣٢٥ ، ح ٢٣٣٢٧ : الوسائل ، ج ٢١ ، ص ٣٩٨ ، ح ٢٧٣٩٩ .

٢ . في المرأة : « قوله : عن أبي عيسى ، قيل : لعل السر في ذلك مراعاة الأصل : فإن عيسى لم يكن له أب ، والحكم ومالك من أسمائه تعالى . فنهى عن هذه الكنى رعاية للأصل ، كما أمر بأسماء العبودية رعاية لمعنى الاشتقاق . وعلى هذا ينبغي أن يكون مثل عبد النبي مكروهاً كما ذهب إليه بعض العامة . وفيه تأمل . »

٣ . في المرأة : « قوله : وعن أبي القاسم ، فيه دلالة على أمور :

الأول : التسمية بمحمد بدون التكنية ، ولا خلاف في أفضلية هذه التسمية عندنا وعند أكثر العامة . ونقل محيي السنة البغوي عن بعضهم المنع من هذه التسمية ، سواء كُتِبَ بأبي القاسم أو لا ، وفي ذلك حديثاً : تسون أولادكم بمحمد ثم تلغونهم . وكتب عمر إلى الكافة : ولا تسون بمحمد ، وأمر جماعة بالمدينة بتغيير أسماء أبنائهم محمداً ، حتى ذكر له جماعة أن النبي صلى الله عليه وآله ساهم بذلك فتركهم .

وقال عياض : لا حجة لهم في شيء من ذلك ، أما الحديث فهو غير معروف ، وعلى تسليمه فالنهي عن لعن من اسمه محمد ، لا عن التسمية بمحمد ، ثم نقل أحاديث كثيرة في الترغيب في التسمية بمحمد كقوله : ما ضر أحدكم أن يكون في بيته محمد ومحمدان وثلاثة ، الخ .

الثاني : التكنية بأبي القاسم بدون التسمية بمحمد ، ولا خلاف فيه عندنا وعند أكثر العامة . ونقل القرطبي عن بعضهم النهي عن هذه التكنية ، سواء كان الاسم محمداً أو لا . واحتجوا بما رواه مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله : لا تسون باسمي ، ولا تكفون بكنتي . ورد ذلك بأن المقصود الجمع بدليل ما رواه جابر عنه صلى الله عليه وآله : من تسمى باسمي فلا يتكنى بكنتي ، ومن يكنى بكنتي فلا يتسمى باسمي . ثم المانعون من هذه التكنية اختلفوا ، فقال مالك وجماعة : النهي مقصور على زمنه صلى الله عليه وآله لئلا يلتبس نداء غيره بنداؤه ... وقال بعضهم : يعم النهي بعد زمنه أيضاً . الثالث : الجمع بين محمد وأبي القاسم . والمشهور بيننا وبينهم المنع منه ، وروي أنه جاوز ذلك لمحمد بن الحنفية .

٤ . التهذيب ، ج ٧ ، ص ٤٣٩ ، ح ١٧٥٢ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الخصال ، ص ٢٥٠ ، باب الأربعة ، ح ١١٧ ،

١٦ / ١٠٤٨٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «إِنَّ أُنْقَضَ الْأَسْمَاءُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - حَارِثٌ وَمَالِكٌ وَخَالِدٌ»^٤.

١٧ / ١٠٤٨٣ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ^٥، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُشَيْرٍ^٦، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ^٧، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٨ يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلًا كَانَ يَفْشَى^٩ عَلَيَّ^{١٠} بَنَ الْحُسَيْنِ^{١١}»، وَكَانَ^{١٢} يَكْتَنِي^{١٣} أَبَا مَرْءَةٍ^{١٤}، فَكَانَ^{١٥} إِذَا اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ يَقُولُ: «أَبُو مَرْءَةٍ بِالنَّبَابِ»، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^{١٦}: «بِاللَّهِ إِذَا جِئْتَ إِلَى^{١٧} بَابِنَا^{١٨}»، فَلَا تَقُولَنَّ: «أَبُو مَرْءَةٍ»^{١٩}.

• بسنده عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبياته^{٢٠} عن النبي^{٢١}، فقه الرضا^{٢٢}، ص ٢٣٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٦، ح ٢٣٣٢٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٠، ح ٢٧٤٠٦؛ البحار، ج ١٦، ص ٤٠١.
١. ورد الخبر في التهذيب هكذا: «عنه - والضمير راجع إلى محمد بن يعقوب - عن محمد بن الحسين». وهو سهو جزماً. والظاهر أن جواز النظر من محمد في «محمد بن يحيى» إلى «محمد» في «محمد بن الحسين» أوجب هذا السهو.

٢. في «بن، جد»، وحاشية «م، يح»: «- بن رزین».

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٩، ح ١٧٥٣، معلقاً عن الكليني، عن محمد بن الحسين. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٦، ح ٢٣٣٢٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩٨، ح ٢٧٤٠٠.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن محمد بن الحسين، محمد بن يحيى.

٥. في الوافي: «الحسين». والمتكسر في الأسناد رواية جعفر بن بشير عن [عبدالله] بن بكير. ولم نجد رواية جعفر بن الحسين عنه في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٠٦-٤٠٧.

٦. قال الجوهري: «غشي الرجل غشياناً، أي جاءه». الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٧ (غشي).

٧. في «م، يخ، بف، جت»: «فكان».

٨. قال الفيروزآبادي: «أبو مَرْءَةٍ: كنية إبليس». القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٩ (مرر).

٩. في الوافي: «وكان».

١٠. في الوافي: «- إلى».

١١. في «م، يح، بن، جد»، والوسائل: «إلى ثانياً».

١٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٦، ح ٢٣٣٣٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩٩، ح ٢٧٤٠٥.

١١ - بَابُ تَسْوِيَةِ الْخَلْقَةِ^١

١٠٤٨٤ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، قَالَ:

كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام إِذَا^٢ بُشِّرَ بِالْوَلَدِ^٣، لَمْ يَسْأَلْ: أَدَكَرَ^٤ هُوَ، أَمْ^٥ أَنثَى^٦ حَتَّى يَقُولَ: «أَسَوِيٌّ؟» فَإِنْ^٧ كَانَ سَوِيًّا، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْلُقْ مِنِّي شَيْئاً^٨ مُشَوَّهاً^٩».

١٢ - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ تُطْعَمَ^{١٠} الْخُبْلَى وَالنُّفْسَاءُ

٢٢/٦

١٠٤٨٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْحَطَّابِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ شَرِّ خَبِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ:

أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ: تَأْكُلُ السَّفَرَجَلُ؛ فَإِنَّ الْوَلَدَ يَكُونُ أَطْيَبَ رِيحاً^{١١}.

١ . في «بح» بن: «تسوية».

٢ . في الوافي: «وذلك لأن السؤال على استواء خلقته أهم، والشكر عليه أتم، والمن به أعظم».

٣ . في «بح»: «إن».

٤ . في «م» بخ، بن، جد، وحاشية «بح» والوافي والوسائل التهذيب: «بولد».

٥ . في التهذيب: «ذكر» بدون همزة الاستفهام.

٦ . في التهذيب: «أو».

٧ . في «م» ن، بن، جد، وحاشية «جت» والتهذيب: «فإذا».

٨ . في التهذيب: «خلقاً».

٩ . التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٩، ح ١٧٥٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٦، ح ٢٣٣٠٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٢، ح ٢٧٤٤٠.

١٠ . في «بن»: «أن يطعم».

١١ . في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٣٩: «أطيب ريحاً، يحتمل أن يكون كناية عن حسن الخلق، وأن يكون المراد معناه الحقيقي».

وَأَضْفَى لَوْنًا.^١

٢ / ١٠٤٨٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ هَاشِمٍ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخُرَازِيِّ^٢ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالَ :
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - وَنَظَرَ إِلَى غُلَامٍ جَمِيلٍ - : «يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَبُو هَذَا الْغُلَامِ آكِلَ
السَّفَرَجَلِ»^٣.

٣ / ١٠٤٨٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى^٤ ، عَنْ عَبْدِ الْغَزِيرِ بْنِ
حُسَّانَ ، عَنْ زُرَّارَةَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ : خَيْرُ تَمُورِكُمْ
الْبَزْنِيِّ^٥ ، فَأَطْعِمُوهُ^٦ نِسَاءَكُمْ^٧ فِي نِفَاسِهِنَّ^٨ ، تَخْرُجُ^٩ أَوْلَادُكُمْ^{١٠} زَكِيًّا^{١١}

١ . التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٩، ح ١٧٥٥، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب الأطعمة، باب السفرجل، ج ٢٨، الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١١، ح ٢٣٢٩٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٢، ح ٢٧٤٠١.

٢ . هكذا في «بح، بخ، بف، بن» والوافي والوسائل. وفي «م، ن، جد» والمطبوع: «الخرزاز»، وهو سهو كما تقدم، ذيل ح ٧٥.

٣ . المحاسن، ص ٥٤٩، كتاب المأكَل، ح ٨٨٠، عن بعض أصحابنا، عمن ذكره، عن أبي أيوب الخزاز الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١١، ح ٢٣٢٩٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٢، ح ٢٧٤١١.

٤ . في «م، بن، جد» وحاشية «بح» والتهذيب: - «بن عيسى».

٥ . «البرني»: ضرب من التمر، أصفر مدور، وهو أجود التمر، أو أحمر مشرب بصفرة، كثير اللحاء، عذب الحلاوة. لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٠ (برن).

٦ . في «ن، بخ، بف، جت» والتهذيب والمحاسن: «فأطعموها». وفي «م»: «فأطعموا».

٧ . في التهذيب: «النساء».

٨ . في المرأة: «النفاَس في اللغة ولادة المرأة، فيمكن أن يكون المراد قبل الولادة قريباً منها، بقريئة قوله ﷺ: يخرج الولد. ويحتمل أن يكون المراد به بعد الولادة، فيكون التأثير إما باعتبار الرضاع أو في الأولاد الذين يولدون منها بعد ذلك».

٩ . في «ن، بخ، بف، جت» والوافي والتهذيب: «يخرج».

١٠ . في «ن، بخ، بف، جت» والوافي: «الولد».

١١ . في «ن»: «ذكرأ». في الوافي: «ذكرأ».

حليماً^٢.

٤ / ١٠٤٨٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ^٤، رَفَعَهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْتَنُ أَوَّلُ مَا تَأْكُلُ^٦ النَّفْسَاءُ الرُّطْبَ؛ فَإِنَّ^٧ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِمَرْيَمَ^٨: «وَهْزِي^٩ إِلَيْكَ بِجَذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِينًا»^{١٠}.

قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ^{١١} أَوْانُ^{١٢} الرُّطْبِ؟
قَالَ^{١٣}: سَنِعَ^{١٤} تَمْرَاتٍ مِنْ تَمْرِ^{١٥} الْمَدِينَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَسَنِعَ^{١٦} تَمْرَاتٍ مِنْ تَمْرِ^{١٧}

١. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن»، جت، والوسائل والمحاسن: «حلماء» بدل «زكيأ حليماً». وفي حاشية «بح» وحاشية أخرى «جت» والتهذيب: «حكماء» بدلها.

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٩، ح ١٧٥٦، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٥٣٤، كتاب المأكَل، ذيل ح ٨٠٠، مرسلأ عن أمير المؤمنين^٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١١، ح ٢٣٢٩٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٣، ح ٢٧٤١٤.

٣. في «ن»، بح، جت، والتهذيب: «أصحابنا». ٤. في المحاسن: «بن سالم».

٥. في الوسائل: «تأكله». ٦. في المحاسن: «لأن».

٧. في المحاسن: «+ بنت عمران».

٨. «هْزِي» أي حَزَكِي. والهْز: التحريك الشديد. أنظر: المفردات للراغب، ص ٨٤٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٢٧ (هز).

٩. الجذع - بالكسر -: ساق النخلة. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٥٢ (جذع).

١٠. مريم (١٩): ٢٥. ورطب جني: إذا جُني من ساعته. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٦٩ (جني).

١١. في «بن» والوسائل: «لم تكن».

١٢. في «م»، بن، جد، والوسائل: «أَيَّام». وفي حاشية «ن»، بح، جت، جد، والتهذيب والمحاسن: «إِيَّان» وهو بمعنى الأوان أي حينه وموسمه. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٤٤ (أبن). و ص ١٥٤٩ (أون).

١٣. في التهذيب: «فقال». ١٤. في «جت»: «تسع». وفي «بح»، بف: «فتسع».

١٥. في «م»، بح، والتهذيب والمحاسن: «تمرّات».

١٦. في الوافي: «لم تكن فتسع» بدل «لم يكن فسيع».

١٧. في «جت» والتهذيب: «تمرّات». وفي «بح»، بف: «- المدينة فإن لم يكن، فسيع تمرّات من تمر».

أَمْصَارِكُمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ^١: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَعَظَمَتِي وَازْتِفَاعِ مَكَانِي^٢، لَا تَأْكُلْ نَفْسَاءَ يَوْمَ تَلِدُ الرُّطْبَ، فَيَكُونُ غَلَامًا إِلَّا كَانَ حَلِيمًا^٣، وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً كَانَتْ حَلِيمَةً^٤.^٥

٥٨٩/١٠. عَنْهُ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الشَّامِيِّ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَطْعِمُوا الْبُرْنَ نِسَاءَكُمْ فِي نِفَاسِهِنَّ، تَحْلُمُ^٧ أَوْلَادُكُمْ».^٨

٥٩٠/١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَبِيصَةَ، عَنْ عَبْدِ ٢٣/٦
اللَّهُ النَّيْسَابُورِيِّ^٩، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ^{١٠}، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ الشَّامِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي زِيَادٍ:
عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَطْعِمُوا حَبَالَكُمْ اللَّبَانَ^{١١}؛ فَإِنَّ الصَّبِيَّ إِذَا غُذِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِاللَّبَانِ اشْتَدَّ قَلْبُهُ، وَزِيدَ^{١٢} فِي^{١٣} عَقْلِهِ».

١. في «بح، بخ، بف، جت» والتهذيب والمحاسن: «قال».

٢. في «بخ، بف، جت» - «وعظمتي وارتفاع مكاني». ٣. في التهذيب: «حكيمًا».

٤. في التهذيب: «حكيم».

٥. المحاسن، ص ٥٣٥، كتاب المآكل، ح ٣، عن عدة من أصحابنا، عن علي بن أسباط. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٠،

ح ١٧٥٧، معلقاً عن الكليني. راجع: الخصال، ص ٦٣٦، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ١٠؛ وتحف العقول،

ص ١٢٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٢، ح ٢٣٢٩٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٢، ح ٢٧٤١٢.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧. في «بح، بخ، بف» والوافي: «يحلم».

٨. المحاسن، ص ٥٣٤، كتاب المآكل، ح ٨٠٠، بسنده عن أبي سعيد الشامي، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٣،

ص ١٣١٢، ح ٢٣٢٩٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٣، ح ٢٧٤١٣.

٩. في «بح، جت»: «النيسابوري».

١٠. في «م، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «هارون بن موسى».

١١. «اللبان» بالكسر والضم: الكندر. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٩٢-٢١٩٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦١٥

(البن).

١٢. في «بح، جت»: «ويزيد».

١٣. في الوسائل: «وفي».

فَإِنْ^١ يَكُ^٢ ذَكَرًا كَانَ شُجَاعًا، وَإِنْ وُلِدَتْ أَنْثَى عَظُمَتْ عَجِيزَتُهَا^٣، فَتَحْطَى^٤ بِذَلِكَ^٥ عِنْدَ زَوْجِهَا^٦.

١٠٤٩١ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنِ الرِّضَاءِ^٧، قَالَ: «أَطْعِمُوا حَبَالَكُمْ ذَكَرَ^٨ اللَّبَانِ^٩، فَإِنْ يَكُ^{١٠} فِي بَطْنِهَا غَلَامٌ، خَرَجَ ذَكِيَّ الْقَلْبِ، غَالِمًا شُجَاعًا، وَإِنْ تَكَ^{١١} جَارِيَةً، حَسَنَ خَلْقُهَا وَخَلَقُهَا^{١٢}، وَعَظُمَتْ^{١٣} عَجِيزَتُهَا وَحَظِيَّتْ عِنْدَ زَوْجِهَا^{١٤}».

١. في «بح» والوافي: «وإن».

٢. في «ن» بفتح: «يكن».

٣. العجيزة: مؤنث العجز، وهو مؤخر الشيء. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٨٦ (عجز).

٤. في «جد» والوافي: «تحطى» بدون الفاء.

٥. في «م» بن، جد: «بذلك».

٦. قال ابن الأثير: «يقال: حظيت المرأة عند زوجها، تحطى خطوة وحظوة بالضم والكسر: أي سعدت به، ودنت من قلبه وأحبها». النهاية، ج ١، ص ٣٩٠ (حظو).

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٠، ح ١٧٥٨، بسند آخر عن الرضا^٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٣، ح ٢٣٣٠٠: الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٥، ح ٢٧٤١٨.

٨. في «ن» والوافي والتهذيب: «ذكر».

٩. في المرأة: «وفي بعض كتب الطب: الكندر أصناف، منه هندي يعيل إلى الخضرة، ومنه مدرج قطعاً يؤخذ مربباً، ثم يضعونها في جرار حتى يتدور ويتدرج، وهذا إذا عتق احمر، ومنه أبيض يلين البطن، والمستعمل من الكندر اللبان والقشار والدقاق والدخان وأجزاء شجرة كلها حتى الأوراق، وأجوده الذكر الأبيض المدرج الدبق الباطن الدهين المكسرة».

١٠. في حاشية «بح» والوسائل والتهذيب: «فإن يكن».

١١. في «ن» جت، والوافي والوسائل والتهذيب: «وإن تكن». وفي «م» بح، جد: «وإن يك». وفي «بن» بفتح: «وإن يكن».

١٢. في «ن» بفتح، جت، جد، والوافي والتهذيب والوسائل: «وخلقتها». وفي «بح»: «خلقها».

١٣. في «بن»: «عظمت».

١٤. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٠، ح ١٧٥٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٣، ح ٢٣٣٠١: الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٥، ح ٢٧٤١٩.

١٣ - بَابُ مَا يُفْعَلُ بِالْمَوْلُودِ مِنَ التَّحْنِكِ وَغَيْرِهِ إِذَا وُلِدَ^٢

١٠٤٩٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الصَّنِيعِلِيِّ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الرَّازِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا وُلِدَ لَكُمْ الْمَوْلُودُ، أَيُّ شَيْءٍ تَصْنَعُونَ بِهِ؟»
قُلْتُ: لَا أَذْرِي مَا نَصْنَعُ بِهِ.

قَالَ: «خُذْهُ عَدَسَةً^٦ جَاوِشِيرَ^٧، فَدْفَقْهُ^٨ بِمَاءٍ، ثُمَّ قَطُرْ فِي أَنْفِهِ فِي الْمَنْخِرِ الْأَيْمَنِ قَطْرَتَيْنِ، وَفِي الْأَيْسَرِ قَطْرَةً وَاحِدَةً^٩، وَأَذِّنْ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى^{١٠}، وَأَقِمْ فِي الْيُسْرَى^{١١}، تَفْعَلْ^{١٢} بِهِ^{١٣} ذَلِكَ^{١٤} قَبْلَ أَنْ تَقْطَعَ^{١٥} سَرَّتَهُ^{١٦}، فَإِنَّهُ لَا يَفْرَغُ أَبَدًا، وَلَا تُصِيبُهُ أُمُّ الصَّبْيَانِ^{١٧}».

١. في «م»، ن، جد: + «إذا ولد».

٢. في «م»، ن، بن، جد: - «إذا ولد».

٣. في «بخ»، بف: - «أبي».

٤. في «ن»، بن، والوافي والوسائل والتهذيب: «يصنع». وفي «بخ»، بف، جت: «أصنع». وفي «بح»: «تصنع».

٥. في «بخ» والتهذيب: «فخذ».

٦. في حاشية «جت»: + «من». وخذ عدسة، أي مقدار عدسة.

٧. الجاوشير: صمغ نبات، لونه قريب من الزعفران، وباطنه أبيض، أجوده أشد مرارة. الجامع لمفردات الأدوية، ج ١، ص ١٥٥.

٨. في «م»، جد، والوافي: «فدْفَقْهُ». وفي «بح»: «فدْفَقْهُ». وفي حاشية «جت»: «فدْفَقْهُ». وفي الوسائل: «فدْفَقْهُ».

وقال ابن الأثير: «يقال: دَفَّت الدواء أدوفه: إذا بللته بماء وخلطته، فهو مَدُوف». النهاية، ج ٢، ص ١٤٠ (دوف).

٩. في «م»، ن، بن، جد، والوسائل والتهذيب: - «واحدة».

١٠. في التهذيب: «الأيمن».

١١. في «ن»، بح، بن، جت، والوسائل: «يفعل».

١٢. في التهذيب: - «به».

١٣. في الوسائل: «ذلك به».

١٤. في «بح»، بخ، بف، جت، والوافي: «قطع» بدل «أن تقطع». وفي «جد»: «أن يقطع».

١٥. قال ابن الأثير: «لم تَصْرَهُ أُمُّ الصَّبْيَانِ: يعني الريح التي تعرض لهم، فربما غشي عليهم منها». النهاية، ج ١، ص ٦٩ (صبي).

١٦. وقيل: هي التابعة من الجن. أنظر: عون المعبود، ج ١٤، ص ٧.

١٧. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٦، ح ١٧٣٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٦، ح ٢٣٣٠٤، الوسائل، ص ٤٠٠.

٢/١٠٤٩٣. الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ حَفْصِ الْكَتَّاسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرُّوا الْقَابِلَةَ أَوْ بَعْضَ مَنْ يَلِيهِ^١ أَنْ تُقِيمَ^٢ الصَّلَاةَ فِي أَذْنِهِ الْيُمْنَى، فَلَا يُصِيبُهُ لَمَمٌ^٣ وَلَا تَابِعَةٌ^٤ أَبَدًا»^٥.

٢٤/٦ ٣/١٠٤٩٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٦:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٧: «يَحْتَكُ^٨ الْمَوْلُودُ بِمَاءِ الْفُرَاتِ، وَيَقَامُ فِي أَذْنِهِ^٩». ^{١٠}
٤/١٠٤٩٥. وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى:

ج ٢١، ص ٤٠٦، ح ٢٧٤٢١.

١. في «بخ» بفتح، «تليه»: «تليه».

٣. في «بخ»: «إثم». وقال ابن الأثير: «اللمم: طرف من الجنون يلم بالإنسان أو يقرب منه ويعتريه». النهاية، ج ٤، ص ٢٧٢ (لمم).

٤. في الوافي: «فلا تابعة». وقال الفيروزآبادي: «التابع والتابعة: الجنّي والجنّة يكونان مع الإنسان يتبعانه حيث يذهب». القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٤٩ (تبع).

٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٧، ح ٢٣٣٠٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٦، ح ٢٧٤٢٢.

٦. في التهذيب: «أصحابنا». ٧. في «بفتح» والوافي والوسائل والتهذيب: «قال».

٨. في «بخ»: «حتك». والحتك: باطن أعلى الفم من داخل، أو هو الأسفل من طرف مقدم اللحين من أسفلها. وحتيك المولود: أن تمضغ التمر ونحوه، ثم تدلكه بحتكه داخل ضمه. والمراد بالحتيك بماء الفرات إدخال ذلك إلى حنكه، وهو أعلى داخل الفم، أو يكفي ذلك بكل من الحنكين. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤١٦ (حنك)؛ رياض المسائل، ج ١٢، ص ١٣٠.

٩. في مرآة المعقول، ج ٢١، ص ٤٣: «قال الوالد عليه السلام: يدلّ على جواز الاكتفاء بالإقامة. ويمكن أن يقال: أطلقت وأريد بها هما معاً؛ فإنهما سببان لإقامة الصلاة، كما يطلق الأذان عليهما».

١٠. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٦، ح ١٧٣٩، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٣٩، وتمام الرواية فيه: «وحنكه بماء الفرات إن قدرت عليه أو بالعسل ساعة يولد». الفقيه، ص ٤٨٨، ذيل ح ٤٧٢٦؛ المعقنة، ص ٥٢١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. وراجع: عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٧، ح ٢٣٣٠٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٧، ح ٢٧٤٢٤.

«حَنَكُوا أَوْلَادَكُمْ بِمَاءِ الْفَرَاتِ، وَبِتُرْتِيقَةِ قَبْرِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ^٣ فَبِمَاءِ السَّمَاءِ»^٤.

١٠٤٩٦ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: حَنَكُوا أَوْلَادَكُمْ بِالسَّمَرِ، هَكَذَا^٦ فَقَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم بِالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام»^٨.

١٠٤٩٧ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ، فَلْيُوْذَنْ^{١٠} فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى بِأَذَانِ الصَّلَاةِ، وَلْيَقِمَ فِي^{١١} الْيُسْرَى؛ فَإِنَّهَا عِصْمَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»^{١٢}.

١. في «ن، بح، جت» والوافي: «وتربة».

٢. في الوافي: «وإن».

٣. في حاشية «بح»: «وإلا» بدل «فإن لم يكن».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٧٤، ح ١٤٣؛ وكامل الزيارات، ص ٢٧٨، الباب ٩٢، ح ٢؛ وكتاب المزار، ص ١٤٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «حَنَكُوا أَوْلَادَكُمْ بِتُرْتِيقَةِ الْحُسَيْنِ عليه السلام فَإِنَّهَا أَمَانٌ». التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٦، ح ١٧٤٠، وفيه: «وفي رواية حَنَكُوا أَوْلَادَكُمْ...». المقنعة، ص ٥٢١، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الأُشربة، باب فضل ماء الفرات، ح ١٢٢٠٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٧، ح ٢٣٣٠٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٧، ح ٢٧٤٢٥.

٥. في التهذيب: - «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٦. في «م، ن، بن» والوسائل: «فكذا».

٧. في «بن» وحاشية «بح» والوسائل والتهذيب والخصال والتحف: «رسول الله».

٨. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٦، ح ١٧٤١، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ٦٦٦، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ١٢٤، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٨، ح ٢٣٣٠٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٧، ح ٢٧٤٢٣.

٩. في «م، بن» وحاشية «ن» والتهذيب: - «بن إبراهيم».

١٠. في «بخ»: «وليُوْذَنْ».

١١. في «م، بح، بن، جد» والوسائل والتهذيب: + «وأذنه».

١٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٣٧، ح ١٧٤٢، معلقاً عن الكليني. الجعفریات، ص ٣٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد،

١٤ - بَابُ الْعَقِيقَةِ^١ وَوُجُوبِهَا

١٠٤٩٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَقِيقَةُ وَاجِبَةٌ إِذَا وَلِدَ لِلرَّجُلِ وَلَدًا، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَمِّيَهُ مِنْ يَوْمِهِ، فَعَلَّ»^٢.

١٠٤٩٩ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنِ الشَّاهِدِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي حَدِيدَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٣: «كُلُّ مَوْلُودٍ مُرْتَهَنٌ بِالْعَقِيقَةِ»^٤.

١ عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الفقيه، ج ١، ص ٢٩٩، ح ٩١١، مرسلاً عن الصادق عليه السلام من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله؛ تحف العقول، ص ١٠، عن النبي صلى الله عليه وآله؛ الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٨، ذيل ج ٤٧٢٦؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٣٩، و في الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣١٨، ح ٢٣٣١٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٠٥، ح ٢٧٤٢٠.

١. قال ابن الأثير: «العقيقة: الذبيحة التي تذبح عن المولود. وأصل العق: الشق والقطع. وقيل للذبيحة عقيقة؛ لأنها يُشَقُّ حلقها». وفي مرآة العقول، ج ٢١، ص ٤٤: «لا خلاف بين الأصحاب في أن وقت العقيقة اليوم السابع، واختلف في حكمها، قال السيد وابن الجنيد: إنها واجبة، وأدعى السيد عليه الإجماع، وهو الظاهر من الكليني أيضاً. وذهب الشيخ ومن تأخر عنه إلى الاستحباب، والمسألة محل إشكال، والاحتياط ظاهر». أنظر: الانتصار، ص ٤٠٦؛ النهاية، ص ٥٠١ (عق).

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٠، ح ١٧٥٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٤، ح ٤٧١٣، معلقاً عن علي بن الحكم. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٩، ح ٢٣٣٣٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٣، ح ٢٧٤٤٥.

٣. في الفقيه: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُرْتَهَنٌ بِالْفِطْرَةِ وَ».

٤. في المرأة: «مرتهن بالعقيقة، أي: إن لم يعق عنه فله الخيار في قبضه وتركه، كما أنه إذا لم يؤد الدين يجوز للمرتهن أخذ الرهن».

وقال ابن الأثير: «معنى قوله: رهينة بعقيقته، أن العقيقة لازمة له لا بد منها، فشبّهه في لزومها وعدم انفكاكه منها

٣٠١٥٠٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ ٢٥/٦

اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي - وَاللَّهِ - مَا أَذْرِي كَانَ أَبِي عَقَّ عَنِّي، أَمْ لَا؟

قَالَ: فَأَمَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَعَقَقْتُ عَنْ نَفْسِي وَأَنَا شَيْخٌ^٢.

وَقَالَ عُمَرُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كُلُّ امْرِئٍ مُزْتَهَنٌ بِعَقِيَّتِهِ^٣، وَالْعَقِيقَةُ

أَوْجَبُ مِنَ الصَّحِيَّةِ^٤».

٤ / ١٥٠١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَّاطِيِّ^٦:

«بالرهن في يد المرتهن. قال الخطابي: تكلم الناس في هذا، وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل، قال: هذا في الشفاعة، يريد أنه إذا لم يعق عنه فمات طفلاً لم يشفع في والديه». النهاية، ج ٢، ص ٢٨٥ (رهن).

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤١، ح ١٧٦٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٤، ح ٤٧١١، معلقاً عن أبي خديجة، مع زيادة في أوله. وفي الكافي، كتاب العقيدة، باب النوادر، ضمن ح ١٠٥٦٤؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٤٧، ضمن ح ١٧٨٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٠، ح ٢٣٣٣٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٣، ح ٢٧٤٤٦.

١. في «بح»، بخ، بف، جت، والوافي: «أولاً». ٢. في الوسائل، ج ٢٧٤٤٨: «كبير».

٣. في الفقيه: «يوم القيامة». ٤. في «بح»: «بالعقيدة».

٥. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع والوافي والوسائل: «الأصحبة». وقال الشيخ الطوسي عليه السلام: «وهي سنة مؤكدة لا يتركها مع الاختيار، فإن لم يعق الوالد عن ولده ثم أدرك، استحَبَّ له أن يعق عن نفسه». النهاية، ص ٥٠٢ (عق). والمراد بالصحبة: الأصحبة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٧٦ (ضحا).

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤١، ح ١٧٦٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٤، ح ٤٧١٠، من قوله: «وقال عمر: سمعت أبا عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٤٨٤، ح ٤٧١٢، إلى قوله: «فَعَقَقْتُ عَنْ نَفْسِي وَأَنَا شَيْخٌ» وفيهما معلقاً عن عمر بن يزيد. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣١، ح ٢٣٣٣٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٢، ذيل ح ٢٧٤٤١، من قوله: «وقال عمر: سمعت أبا عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٤١٤، ح ٢٧٤٤٨، إلى قوله: «فَعَقَقْتُ عَنْ نَفْسِي وَأَنَا شَيْخٌ».

٧. في «م»، ن، بن، جد: «أحمد بن محمد». وفي الوسائل: «أحمد» اقتصاراً. وتقدم، ذيل ح ٣٩٨٤ أَنَّ الصواب في هذا الطريق هو محمد بن أحمد، وهو محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري.

٨. في «بح»، بخ، بف: «- الساباطي».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ مَوْلُودٍ مَزْتَهَنٌ بِعَقِيْقَتِهِ».^١

١٠٥٠٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِرَّازٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَقِيْقَةِ: أَوْاجِبَةٌ^٢ هِيَ؟

قَالَ: «نَعَمْ وَاجِبَةٌ^٣».

١٠٥٠٣ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

بُكَيْرٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَجَاءَهُ رَسُولٌ عَنْهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ، فَقَالَ لَهُ: يَقُولُ

لَكَ^٤ عَمَّكَ، إِنَّا طَلَبْنَا الْعَقِيْقَةَ فَلَمْ نَجِدْهَا، فَمَا تَرَى؟ نَتَصَدَّقُ بِشَيْئِهَا؟

فَقَالَ^٥: «لَا، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِطْعَامَ الطَّعَامِ^٦، وَإِرَاقَةَ الدِّمَاءِ»^٧.

١٠٥٠٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ عَلِيٍّ:

١. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٥، ضمن ح ٤٧١٤، معلقاً عن عمّار الساباطي. معاني الأخبار، ص ٨٤، مرسلًا من دون

الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٠، ح ٢٣٣٣٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٤، ح ٢٧٤٤٧.

٢. في التهذيب، ح ١٧٦٨: «واجبة» بدون همزة الاستفهام.

٣. في الكافي، ح ١٠٥١٥: - «واجبة».

٤. الكافي، كتاب العقيقة، باب أنّه يعقّ يوم السابع للمولود ويحلق رأسه ويسمّى، صدر ح ١٠٥١٥. وفي

التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٢، صدر ح ١٧٦٨؛ و ص ٤٤٠، ح ١٧٦٠، معلقاً عن الكليني. عيون الأخبار، ج ٢،

ص ١٢٥، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الخصال، ص ٦٠٨،

أبواب الثمانين وما فوقه، ح ٩؛ وتحف العقول، ص ٤٢٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٠، ح ٢٣٣٣٧؛ الوسائل،

ج ٢١، ص ٤١٣، ح ٢٧٤٤٤. ٥. في التهذيب: «فجاء».

٦. في «بف» - «ولك». ٧. في «بن» والتهذيب: «قال».

٨. في التهذيب: «الإطعام» بدل «إطعام الطعام».

٩. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤١، ح ١٧٦٤، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل إطعام الطعام،

ح ٦٢٠٢ ومصادره. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٣، ح ٢٣٣٤٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٥، ح ٢٧٤٥١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَقِيدَةُ وَاجِبَةٌ»^١.

٨/١٠٥٥. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَزَارٍ، عَنْ يُونُسَ، وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعاً، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَوَّازِ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

وُلِدَ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام غَلَامَانِ جَمِيعاً، فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ جَزُورَيْنِ^٣ لِلْعَقِيدَةِ، وَكَانَ زَمَنُ غَلَاءٍ، فَاشْتَرَى لَهُ^٤ وَاحِدَةً، وَعَسَرَتْ عَلَيْهِ الْآخَرَى، فَقَالَ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: قَدْ عَسَرَتْ عَلَيَّ الْآخَرَى، فَتَصَدَّقْ^٥ بِثَمَنِهَا.

فَقَالَ^٦: «لَا، اطْلُبْهَا حَتَّى تَقْدِرَ^٧ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يُحِبُّ إِهْرَاقَ الدَّمَاءِ، وَإِطْعَامَ الطَّعَامِ»^٨.

٩/١٠٥٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ مُعَاذِ الْهَرَاءِ^٩:

٢٦/٦

١. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤١، ح ١٧٦١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٠، ح ٢٣٣٣٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٣، ح ٢٧٤٤٣.

٢. في السند تحويل يعطف «ابن أبي عمير» على «إسماعيل بن مزار، عن يونس».

٣. هكذا في «ن»، بخ، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي «م»، بن، والمطبوع: «الخزاز»، وهو سهو كما تقدم، ذيل ح ٧٥.

٤. في «م»، بن، جد: - «جميعاً».

٥. الجوزور: البعير ذكر أكان أو أنثى، والشاة إذا حان ذبحها. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٢٢٦ - ٢٢٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٩ (جزر).

٦. في «بن»: «فتصدق». وفي الوسائل: «فأتصدق».

٧. في «بن» والوسائل: «قال».

٨. في «ن»، بخ، ب، «بف»: «حتى لا تقدر». وفي «م»: «حتى لا تقدر» بالناء والياء معاً.

٩. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل إطعام الطعام، ح ٦٢٠٠ ومصادره. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٣، ح ٢٣٣٤٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٥، ح ٢٧٤٥٢.

١١. هكذا في «الوسائل». وفي «بن»: «معاذ الهراء». وفي حاشية «م»، جد: «معاذ الحراء». وفي «جت»: «معاذ بن مسلم الهراء». وفي المطبوع والوافي: «معاذ الفراء».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْقَلَامُ رَهْنٌ بِسَابِعِهِ^١ يَكْبِشُ^٢ يُسَمَّى فِيهِ وَيَعْقُ عَنْهُ». وَقَالَ^٣: «إِنَّ فَاطِمَةَ عليها السلام خَلَقَتْ ابْنَتَيْهَا، وَتَصَدَّقَتْ بِوَزْنِ شَعْرِهِمَا فِضَّةً»^٤.

١٥ - بَابُ أَنَّ عَقِيْقَةَ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ

١٠٥٠٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ^٥ عَنِ الْعَقِيْقَةِ؟ فَقَالَ: «فِي الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ»^٦.

١٠٥٠٨ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

هو ومعاذ هذا، هو معاذ بن مسلم النحوي، والصواب في لقبه هو الهزاء. راجع: رجال الطوسي، ص ١٣٠، الرقم ١٣٢٣؛ و ص ١٤٦، الرقم ١٦١٢؛ و ص ١٨٣، الرقم ٢٢٠٩؛ و ص ٢٥٣، الرقم ٣٥٥٩؛ و ص ٣٠٦، الرقم ٤٥١٧؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٤٨٢، الرقم ١٢٧.

١. في «بخ» وحاشية «جت»: «لسابعة».

٢. في «بف، بي»: «و بكبش». و على ما في المتن قوله: «بكبش» بدل من قوله: «بسابعة». ويحتمل أن تكون الباء في قوله: «بسابعة» للظرفية، وفي قوله: «بكبش» صلة للرهن. أنظر: الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٤؛ امرأة العقول، ج ٢١، ص ٤٦.

٣. في «جد»: «فقال».

٤. في الوسائل: «لأبنتها».

٥. الكافي، كتاب العقيقة، باب أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام وفاطمة عليها السلام عَقَا عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام، صدر ح ١٠٥٣٧ و ح ١٠٥٤٠، بسند آخر. وفيه، نفس الباب، صدر ح ١٠٥٣٨، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٣، ح ٢٣٣٤٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٦، ح ٢٧٤٥٥؛ البحار، ج ٤٣، ص ٢٥٦، ج ٣٥.

٦. في «ن»: «الأنثى والذكر».

٨. في «بخ، بف»: «في».

٧. في «بخ، بف»: «سألت».

٩. في امرأة العقول، ج ٢١، ص ٤٧: «و ظاهر أكثر الأصحاب أنه يستحب أن يعق عن الذكر ذكر، وعن الأنثى أنثى، ووردت به رواية مرسله، ويعارضها روايات كثيرة، فما ذهب إليه الكليني من المساواة في غاية القوة و المتانة».

١٠. راجع: الخصال، ص ٦٠٨، أبواب الثمانين وما فرقه، ح ٩؛ وتحف العقول، ص ٤٢٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٨، ح ٢٣٣٧٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٧، ح ٢٧٤٥٨.

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً^١، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَقِيدَةُ فِي الْغَلَامِ وَالْجَارِيَةِ سَوَاءٌ»^٢.

٣ / ١٥٥٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ

مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَقِيدَةِ؟

فَقَالَ: «عَقِيدَةُ الْغَلَامِ وَالْجَارِيَةِ كَبُشْ كَبُشْ»^٣.

٤ / ١٥١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادٍ،

عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «عَقِيدَةُ الْغَلَامِ وَالْجَارِيَةِ كَبُشْ»^٤.

١٦ - بَابُ أَنْ الْعَقِيدَةَ لَا تَجِبُ عَلَى مَنْ لَا يَجِدُ

١ / ١٥١١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ

وَصَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

١. في «بف»: «جميعاً».

٢. قرب الإسناد، ص ٣١١، ح ١٢١١، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٨، ح ٢٣٣٧٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٧، ح ٢٧٤٥٧.

٣. في «خ، م، ن، بح، بخ، بف، بي، جح، جت، جد» والوافي والوسائل: «الجارية والغلام».

٤. مسائل علي بن جعفر عليه السلام، ص ١٥٥؛ وقرب الإسناد، ص ٢٩٧، ح ١١٧٠، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٨، ح ٢٣٣٧٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٧، ح ٢٧٤٦٠.

٥. في «بن، جد»: «الجارية والغلام».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٨، ح ٢٣٣٨٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٧، ح ٢٧٤٥٩.

٧. هكذا في «ن، بح، بخ، بف، جت» والوافي والتهذيب. وفي «م، بن، جد» والوسائل: «وعن». وفي «هـ»

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْعَقِيقَةِ عَلَى الْمُوسِرِ وَالْمُعْسِرِ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَى مَنْ لَا يَجِدُ شَيْءً».^٢

٢/١٠٥١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ^٣

٢٧/٦. بَنِي عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَقِيقَةِ عَلَى الْمُعْسِرِ وَالْمُوسِرِ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَى مَنْ لَا يَجِدُ شَيْءً».^٥

١٧ - بَابُ أَنَّهُ يُعَقُّ يَوْمَ السَّابِعِ عَنِ الْمُؤَلَّدِ^٦ وَيُخْلَقُ رَأْسُهُ وَيُسَمَّى

١/١٠٥١٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ ابْنِ جَبَلَةَ^٧؛

وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ^٨ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

«المطبوع:» وعن «بدل «و». وقد تكررت في الأسناد رواية محمد بن أبي حمزة عن إسحاق بن عمار، ولم نجد رواية محمد بن أبي حمزة عنه بالتوسط في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٠٥.

١. في «م، جد» وحاشية «جت» والوافي والتهذيب: «لم يجد».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤١، ح ١٦٧٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٢، ح ٢٣٣٤١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٩، ح ٢٧٤٦٦.

٣. في الوسائل: «إسماعيل». والظاهر أنه سهو نشأ من تقدم ذكر إسماعيل في السند.

٤. في «بن، جد» وحاشية «جت» والوافي: «لم يجد».

٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٢، ح ٢٣٣٤١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٩، ذيل ح ٢٧٤٦٦.

٦. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «للمولود».

٧. في التهذيب: - «عن ابن جبلة».

٨. في السند تحويل بعطف «علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد، عن عبد الله بن جبلة» على «حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن ابن جبلة».

٩. في التهذيب: «و». وهو سهو واضح؛ فقد روى علي بن محمد - شيخ المصنف عليه السلام - عن صالح بن أبي حماد في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٢١-٣٢٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «عَقَّ غَنَّهُ، وَاخْلُقَ رَأْسَهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَتَصَدَّقْ بِوُزْنِ شَعْرِهِ فِضَّةً، وَاقْطَعْ الْعَقِيْقَةَ جَذَاوِي^١، وَاطْبُخْهَا، وَادْعُ عَلَيْهَا رَهْطًا^٢ مِنْ الْمُسْلِمِينَ»^٣.

١٠٥١٤ / ٢. وَغَنَّهُ، عَنِ الْحَسَنِ^٤ بْنِ حَمَّادِ بْنِ عَدْنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٥: بِأَيِّ ذَلِكَ^٦ نَبِّدَا؟

قَالَ^٨: «تَخْلُقُ^٩ رَأْسَهُ، وَتَعَقُّ^{١٠} غَنَّهُ، وَتَصَدَّقُ^{١١} بِوُزْنِ شَعْرِهِ فِضَّةً،

١. كذا، وكأنه جمع جذوة بالكسر، وهي القطعة من اللحم. وانظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ١٣٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٦٧ (جذّي). وفي «ن، بخ، بف، جد» و الوافي والتهذيب: «جداول». و في حاشية «جد»: «جدولاً». قال العلامة المجلسي في المرأة: «وفي التهذيب: جداول. والظاهر أنه تصحيف جدولاً، ويحتمل أن يكون جمعاً له، أو يقال: أوردته على سبيل الاستعارة كناية عن عدم كسر العظام والقطع طولاً كالجدول». وقال ابن الأثير: «في حديث عائشة: العقيقة تقطع جدولاً لا يكسر لها عظم. الجدول: جمع جدل بالكسر والفتح، وهو العضو». النهاية، ج ١، ص ٢٤٨ (جدل).

٢. «الرھط»: ما دون العشرة. الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٨ (رھط).

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٢، ح ١٧٦٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٥، ح ٢٣٣٦٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٢، ح ٢٧٤٧٥.

٤. ورد الخبر في التهذيب عن محمد بن يعقوب - وقد عبّر عنه بالضمير - عن حميد عن الحسين بن حمّاد عن ابن عديس. فأرجع الشيخ الطوسي الضمير إلى حميد بن زياد. لكنّه سهو والمرجع هو ابن سماعة؛ فقد روى حميد عن ابن سماعة عن الحسن بن حمّاد بن عديس في رجال النجاشي، ص ٢٩٢، الرقم ٧٨٦ في طريقه إلى عمران بن حمران الأذري. كما وردت رواية الحسن بن محمد - والمراد به ابن سماعة - عن الحسن بن عديس عن إسحاق بن عمار في التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٠، ح ٩٩٢ وعن حسين (حسن خ ل) بن حمّاد بن عديس عن إسحاق بن عمار في التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ١٠٢٨.

٥. في «ج، ح، جت»: «الحسين». وظهر أنّما وقوع التحريف في ما ورد في التهذيب من «الحسين بن حمّاد عن ابن عديس». والمذكور في رجال الطوسي، ص ٣٥٦، الرقم ٥٢٨٣ هو الحسن بن عديس. وفي بعض نسخه: «الحسين» بدل «الحسن».

٦. في الوسائل والتهذيب: - «وله».

٧. في التهذيب: «شيء».

٨. في «ن، بن، والوسائل»: «فقال».

٩. في «بف» والوسائل: «يخلق».

١٠. في «بف» والوسائل: «ويعق».

١١. في «بف»: «ويصدق». وفي الوسائل: «ويتصدق».

وَيَكُونُ^١ ذَلِكَ فِي^٢ مَكَانٍ وَاحِدٍ^٣.^٤

١٠٥١٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَقِيقَةِ: أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟

قَالَ: «نَعَمْ»^٥، يُعْقَى عَنْهُ، وَيُخْلَقُ رَأْسُهُ وَهُوَ ابْنُ سَبْعَةٍ، وَيُوزَنُ شَعْرُهُ^٦ فِضَّةً أَوْ ذَهَبًا

يَتَصَدَّقُ^٨ بِهِ^٩، وَتُطْعَمُ^{١٠} الْقَابِلَةُ^{١١} رُبْعَ الشَّاةِ^{١٢}، وَالْعَقِيقَةُ شَاةٌ أَوْ بَدَنَةٌ^{١٣}.

١. في «م» بن «الوسائل»: «يكون» بدون الواو.

٢. في الوافي: - «في».

٣. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٤٩: «قال الوالد العلامة عليه السلام: الظاهر من الجواب أنه لا ترتيب فيه، بل يلزم أن تكون في يوم واحد، أو في ساعة واحدة، أو تستحب أن تكون معاً بأن يخلق رجل ويذبح آخر معاً، بل الظاهر أن يذبح الولد».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٢، ح ١٧٦٧، معلقاً عن الكليني، عن حميد، عن الحسين بن حماد، عن ابن عديس، عن إسحاق بن عمار الوافي، ج ٢٧، ص ١٣٤٥، ح ٢٣٣٦٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٢، ح ٢٧٤٧٦.

٥. في «م» ن، بخ، بف، بن، جده «والوافي والتهذيب: «واجبة» بدون همزة الاستفهام.

٦. في الوسائل، ح ٢٧٤٤٤ والكافي ح ١٠٥٠٢ والتهذيب، ح ١٧٦٠: «واجبة».

٧. في «بخ»: «بشعره».

٨. في «ن» بخ: «ويتصدق». وفي «بخ، بف» والوافي: «تصدق».

٩. في «م» بن، جده «والتهذيب، ح ١٧٦٨: - «يتصدق به».

١٠. في «بن» والوافي: «ويطعم».

١١. في «م» ن، بن، جت، جده «وحاشية «بخ» والوسائل، ح ٢٧٤٧٧ والتهذيب، ح ١٧٦٨: «قابله».

١٢. في الوافي: «شاة».

١٣. الكافي، كتاب العقبة، باب العقبة وجوبها، ح ١٠٥٠٢، إلى قوله: «أو واجبة هي؟ قال: نعم». وفي التهذيب،

ج ٧، ص ٤٤٠، ح ١٧٦٠؛ و ص ٤٤٢، ح ١٧٦٨، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ٦٠٨، أبواب الشمانين وما

فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٥، ضمن الحديث الطويل ١، بسند

آخر عن الرضا عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٢٠، عن الرضا عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «أو ذهباً يتصدق به»

مع اختلاف يسير الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٦، ح ٢٣٣٦٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤١٣، ح ٢٧٤٤٤؛ و ص ٤٢٢،

ح ٢٧٤٧٧.

١٠٥١٦ / ٤. وَعَنْهُ^١، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ^٢ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ السَّابِعِ وَقَدْ وُلِدَ لِأَحَدِكُمْ غَلَامٌ أَوْ جَارِيَةٌ، فَلْيَعُقْ عَنْهُ كَبْشًا، عَنِ الذَّكَرِ ذَكَرًا^٣، وَعَنِ الْأُنْثَى مِثْلَ ذَلِكَ^٤، عَقُّوا عَنْهُ، وَأَطْعِمُوا الْقَابِلَةَ ٢٨/٦ مِنَ الْعَقِيْقَةِ، وَسَمُّوهُ يَوْمَ السَّابِعِ»^٥.

١٠٥١٧ / ٥. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانٍ،

عَنْ خَفِصِ الْكُنَاسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٦: «الْمَوْلُودُ^٧ إِذَا وُلِدَ عَقُّ عَنْهُ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ، وَتُصَدَّقَ

١. ورد الخبر في التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٢، ح ١٧٦٩ عن محمد بن يعقوب - وقد عثر عنه بالضمير - عن علي بن رجل عن أبي جعفر عليه السلام. فالظاهر إرجاع الضمير إلى علي بن إبراهيم المعبر عنه بعلي في سند التهذيب. لكن الخبر أورده الشيخ الحر في الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٣، ح ٢٧٤٧٨ بعد الحديث الثالث من الباب وقال: «وبالإسناد عن يونس عن رجل». وهو الظاهر.

توضيح ذلك: لا ريب في انصراف عنوان أبي جعفر عليه السلام إلى مولانا الباقر عليه السلام إلا إذا قامت القرينة على إرادة أبي جعفر الثاني محمد بن علي الجواد عليه السلام. ولم نجد قرينة دالة على هذا الأمر في ح ١٠٤٥٩ و ١٠٧٣٩ و ١١٧٦٠ و ١١٧٩٠ و ١٢٠٩٤ و ١٢٤٠٨ و ١٢٨٣٤. فانصرف أبي جعفر عليه السلام إلى كون المراد منه محمد بن علي الباقر عليه السلام باق بحاله في ما نحن فيه.

إذا تبين هذا فنقول: رواية علي بن إبراهيم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام بواسطة واحدة مختلة بلا ريب. والراوي عن أبي جعفر عليه السلام بواسطة واحدة هو إما أبو بصير أو يونس. أما أبو بصير، فلم نجد روايته عن عنوان مبهم، في الكتب الأربعة إلا في التهذيب، ج ٩، ص ٢٦، ح ١٠٤. وأما يونس - وهو ابن عبد الرحمن - فروايته عن العناوين المبهمة كثيرة جداً.

فعليه الضمير راجع إلى يونس ويكون السند معلقاً.

٢. في التهذيب: - «أنه». ٣. في «بخ، بف، والوافي»: «ذكر».

٤. في الوافي: «وقوله عليه السلام: مثل ذلك، يحتمل الذكر والأنثى، ولكل مؤيد من أخبار هذا الباب».

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٢، ح ١٧٦٩، معلقاً عن الكليني، عن علي، عن رجل. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٥، ح ٤٧١٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٣٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٦، ح ٢٣٣٧٠، الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٣، ح ٢٧٤٧٨.

٦. في «ن، بح، جد»: «+ وقال».

٧. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «بخ» والوسائل والتهذيب: «الصبي».

يُوزَنُ شَعْرُهُ وَرِقًا، وَأُهْدِي إِلَى الْقَابِلَةِ الرَّجُلُ مَعَ الْوَرَكِ^١، وَيَدْعَى نَفَرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ،
فَيَأْكُلُونَ، وَيَدْعُونَ لِلْغَلَامِ، وَيَسْمَى يَوْمَ السَّابِعِ^٢.

١٠٥١٨ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ؛
وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الصَّبِيُّ يُعَقُّ عَنْهُ، وَيَخْلُقُ رَأْسَهُ وَهُوَ ابْنُ سَبْعَةِ أَيَّامٍ، وَيُوزَنُ
شَعْرُهُ وَيَتَصَدَّقُ عَنْهُ بِوَزْنِ شَعْرِهِ ذَهَبًا^٣ أَوْ فِصَّةً^٤، وَيُطْعَمُ الْقَابِلَةُ الرَّجُلُ وَالْوَرَكُ».
وَقَالَ: «الْعَقِيْقَةُ بِذَنَّةٍ أَوْ شَاةٍ»^٥.

١٠٥١٩ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا وُلِدَ لَكَ غُلَامٌ أَوْ جَارِيَةٌ، فَعَقِّ عَنْهُ يَوْمَ
السَّابِعِ شَاةً أَوْ جَزُورًا، وَكُلْ مِنْهَا^٦، وَأَطْعِمْ، وَاسْمِ^٧، وَاخْلُقْ رَأْسَهُ يَوْمَ
السَّابِعِ، وَتَصَدَّقْ بِوَزْنِ شَعْرِهِ ذَهَبًا أَوْ فِصَّةً^٨، وَأَعْطِ الْقَابِلَةَ طَائِفَةً^٩ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ

١. هكذا في «م»، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و الورك». وقال

الفيروز آبادي: «الورك - بالفتح والكسر، ككتف -: ما فوق الفخذ». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٦.

٢. الشهيد، ج ٧، ص ٤٤٢، ح ١٧٧٠، معلقاً عن الكليني. وراجع، ح ١٢ من هذا الباب. الوافي، ج ٢٣،

ص ١٣٤٤، ح ٢٣٣٦٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٣، ح ٢٧٤٧٩.

٣. في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» على «عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد».

٤. في «بن، جد»، والوسائل -: «عنه».

٥. في «م»، بن، جد، والوافي والوسائل: «وتطعم».

٦. في «م»، جد، والوافي والوسائل: «وتطعم».

٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٦، ح ٢٣٣٧١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢١، ح ٢٧٤٧٣.

٨. في «بنخ»: «أوكل».

٩. في «بنخ» والوسائل: «وسمته».

١٠. في «بن»، والوسائل: «طائفاً». وفي «جت»: «طابقاً». وفي المرأة: «في أكثر النسخ

ذَلِكَ^١ فَعَلْتَ فَقَدْ أَجَزَّاكَ^٢.

٨ / ١٠٥٢٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَالْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّبِيِّ الْمَوْلُودِ: مَتَى يُذْبَحُ عَنْهُ، وَيُخْلَقُ رَأْسُهُ، وَيَتَصَدَّقُ بِوُزْنِ شَعْرِهِ، وَيَسْمَى؟

قَالَ^٣: «كُلُّ ذَلِكَ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ»^٤.

٩ / ١٠٥٢١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٦ عَنِ الْعَقِيقَةِ عَنِ الْمَوْلُودِ: كَيْفَ هِيَ؟ قَالَ: «إِذَا أَتَى لِلْمَوْلُودِ سَبْعَةُ أَيَّامٍ يَسْمَى^٧ بِالْإِسْمِ الَّذِي سَمَّاهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ^٨،

بالباء، وربما يقرأ بالياء الموحدة والقاف، وقد ورد مثل هذا في أخبار العامة وصحَّوه على الوجهين».

وقال ابن الأثير: «في حديث عمران بن حصين: إن غلاماً أتى له فقال: لأقطعن منه طابقاً إن قدرت عليه، أي عضواً، وجمعه طابق. قال ثعلب: الطابق والطابق: العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرجل ونحوهما». وقال في موضع آخر بعد نقله لحديث عمران بن حصين: «هكذا جاء في رواية: أي بعض أطرافه. والطائفة القطعة من الشيء، ويروى بالياء والقاف، وقد تقدّم». النهاية، ج ٣، ص ١١٤ (طبق)؛ وص ١٥٣ (طيف).

١. «فأَيُّ ذلك» أي: أي عضو من أعضائه أو أيّاً من الشاة والجور والذهب والفضة.

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤١، ح ٢٣٣٥٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٢، ح ٢٧٤٧٤.

٣. في «م»، بن، جد: «فقال». ٤. في «بخ»، بخ، بف: «يوم».

٥. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٣٩. تحف العقول، ص ١٠٧، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب العقيدة، باب أن رسول الله عليه السلام وفاطمة عليها السلام عفا عن الحسن والحسين عليهما السلام، ح ١٠٥٤١؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٤٤، ح ١٧٧٦، الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٢، ح ٢٣٣٥٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٠، ح ٢٧٤٧٠.

٦. هكذا في «م»، ن، بخ، بن، جت، جد، والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «بخ»، بف: «المطبوع: فأحمد بن محمد» وهو سهو كما تقدّم، ذيل ح ١٠٥٠١.

٧. في التهذيب: «عن»، وهو سهو. لاحظ ما قدّمناه، ذيل ح ٣٩٨٤.

٨. في «م»، ن، بن، جد، والوسائل: «وسألته». ٩. في «م»، بن، جد، والوسائل: «سمي».

١٠. في المرأة: «سماه الله به، أي قدره الله عز وجل، فإن كل ما يسمى به فهو موافق لتقديره تعالى. ويحتمل

ثُمَّ يَخْلُقُ رَأْسَهُ، وَيَتَصَدَّقُ بِوَزْنِ شَعْرِهِ^١ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، وَيُذْنَعُ عَنْهُ كَبِشٌ، وَإِنْ^٢ لَمْ يَوْجَدْ كَبِشٌ أَجْزَأُهُ^٣ مَا يَجْزِي فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَإِلَّا فَحَمَلْ أَغْطَمَ مَا يَكُونُ مِنْ حُمْلَانٍ^٤ السَّنَةِ^٥، وَيُعْطَى^٦ الْقَابِلَةَ رُبْعَهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ^٧ قَابِلَةً^٨ فَلِأَمِّهِ^٩ تُعْطِيهَا^{١٠} مَنْ شَاءَتْ، وَتُطْعِمُ^{١١} مِنْهُ عَشْرَةَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ^{١٢}، فَإِنْ^{١٣} زَادُوا^{١٤} فَهُوَ أَفْضَلُ^{١٥}، وَتَأْكُلُ^{١٦} مِنْهُ. وَالْعَقِيقَةُ لَزِمَةٌ إِنْ كَانَ غَنِيًّا، أَوْ فَقِيرًا إِذَا أُيَسِّرَ^{١٧}، وَإِنْ لَمْ يَعْقُ عَنْهُ حَتَّى ضَحَى عَنْهُ، فَقَدْ أَجْزَأَتْهُ^{١٨} الْأُضْحِيَّةُ. وَقَالَ: «إِنْ كَانَتِ الْقَابِلَةُ يَهُودِيَّةً لَا تَأْكُلُ^{١٩} مِنْ ذَبِيحَةِ الْمُسْلِمِينَ، أُغْطِيَتْ قِيمَةُ رُبْعِ الْكَبِشِ^{٢٠}». ^{٢١}

«أن يكون إشارة إلى الاستخارة والقرعة في تعيين الاسم».

١. في «بف» والتهذيب: «بوزنه» بدل «بوزن شعره».

٢. في «جد»: «فإن».

٣. في «بف»: «الضحية».

٤. في «بج، ببح، بف»: «الحملان». وفي الوافي: «الحملان: جمع حمل، وهو ولد الضائنة في السنة الأولى».

٥. في «بج، ببح، بف»: «للسنة».

٦. في «م، ن، ببح، ببح، بن، جد»، والتهذيب: «لم يكن».

٧. في الوافي: «القابلة».

٨. في «بج، ببح، بف، بن، جد»: «وأطعم».

٩. في «بج، ببح، بف، بن، جد»: «مساكين» بدل «من المسلمين».

١٠. في «بن»: «فإذا».

١١. في «جد»: «فضل».

١٢. في «م، ن، ببح، بن، جد»، والوسائل: «ويأكل». وفي التهذيب: «ولا يأكل». وفي الوافي: «وفي نسخ التهذيب: ولا تأكل منه، فما في أصل الكافي رخصة، وما في نسخ التهذيب تنزيه منه، وإرجاع المستر إلى الأم بعيد، بل هو خطاب للأب».

١٣. في «م، بن، جد»، والوسائل والتهذيب: «أجْزَأَهُ».

١٤. في «بج، ببح، بف، بن، جد»: «ويشتري ذلك منها».

١٥. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٣، ح ١٧٧١، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٥، ح ٤٧١٤؛ و ص ٤٨٦، ح ٤٧١٧ و ٤٧١٨، معلقاً عن عمّار الساباطي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٢، ح ٢٣٣٥٨؛ والوسائل، ج ٢١، ص ٤٢١، ح ٢٧٤٧١.

١٠٥٢٢ / ١٠ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^١، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَوْلُودِ، قَالَ: «يَسْمَى فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ، وَيُعَقُّ عَنْهُ، وَيُخْلَقُ رَأْسُهُ، وَيَتَصَدَّقُ بِوَزْنِ شَعْرِهِ فِضَّةً، وَيُبْعَثُ إِلَى الْقَابِلَةِ بِالرَّجُلِ مَعَ الْوَرِكِ، وَيُطْعَمُ مِنْهُ، وَيَتَصَدَّقُ»^٢.

١٠٥٢٣ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ

آدَمَ، عَنْ الْكَاهِلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَقِيقَةُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُعْطَى^٣ الْقَابِلَةُ الرَّجُلَ مَعَ الْوَرِكِ^٤، وَلَا يَكْسَرُ الْعَظْمُ»^٥.

١٠٥٢٤ / ١٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ حُصَيْنِ

الْكِنَاسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الصَّبِيُّ^٦ إِذَا وُلِدَ عَقِيَ عَنْهُ، وَخُلِقَ رَأْسُهُ، وَيَتَصَدَّقُ^٧

١. صفوان هذا هو صفوان بن يحيى، وقد أكثر من الرواية عن أبي بصير بالتوسط، وروايته عنه مباشرة منحصرة بما ورد في ما نحن فيه والتهذيب، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٥٨٠؛ والزهد، ص ٨٥، ح ٢٢٩؛ وتفسير القمي، ج ١، ص ٣٢٦؛ وج ٢، ص ١٩٧. وخبر التهذيب أورده الشيخ في ج ٢، ص ١٤٩، ح ٥٨٧ وقد توسط بين صفوان وأبي بصير منصور، وهو ابن حازم.

والظاهر وقوع خلل في هذه الموارد القليلة؛ من سقط أو إرسال، واحتمال إدراك صفوان بن يحيى المتوفى سنة عشر ومائتين أبا بصير المتوفى سنة خمسين ومائة فترة قليلة وأخذه عنه بعض الروايات، يبعده تفرق موضوعات هذه الأخبار. راجع: رجال النجاشي، ص ١٩٧، الرقم ٥٢٤؛ و ص ٤٤١، الرقم ١١٨٧.

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤١، ح ٢٣٣٥٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٠، ح ٢٧٤٦٨.

٣. في «بن» والوسائل: «وتعطى». وفي «ن» بالياء والياء معاً.

٤. في «بح، بخ، بف»، «والورك». وفي الوافي: «يعني ما يعطي القابلة لا يكسر عظمه».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٣، ح ١٧٧٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٦، ح ٢٣٣٧٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢١، ح ٢٧٤٧٢.

٧. في الوافي: «المولود».

٨. في «م، ن، بح، بن، جت، جد» الوافي والوسائل والتهذيب: «وتصدق».

بِوزْنِ الشَّعْرِ^١، وَأَهْدِي إِلَى الْقَابِلَةِ الرَّجُلَ مَعَ الْوَرِكِ، وَيُدْعَى نَفَرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ،
فَيَأْكُلُونَ، وَيَدْعُونَ لِلْغَلَامِ^٢، وَيُسَمَّى يَوْمَ السَّابِعِ^٣.

١٨ - بَابُ أَنَّ الْعَقِيقَةَ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْأَضْحِيَّةِ وَأَنَّهَا تُخْزَى مَا كَانَتْ

١٠٥٢٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ
صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ مِنْهَالِ الْقَمَّاطِ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ أَصْحَابَنَا يَطْلُبُونَ الْعَقِيقَةَ إِذَا كَانَ إِبْرَانُ، تَقْدَمُ الْأَغْرَابُ،
فَيَجِدُونَ الْفُحُولَةَ^٤، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ الْإِبْرَانِ لَمْ تَوْجَدْ، فَتَعِزُّ^٥ عَلَيْهِمْ.
فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ شَاةٌ لَحْمٍ، لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْأَضْحِيَّةِ، يَخْزَى^٦ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ»^٧.
١٠٥٢٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ
الْكَاهِلِيِّ، عَنْ مَزَارِمٍ:

١. في الوافي والوسائل والتهذيب: «شعره ورقاً».

٢. في «بخ»: «الغلام».

٣. مر هذا الحديث بعينه في نفس الباب تحت الرقم ٥. وذكرنا تخريجاته هناك.

٤. إِبْرَانُ كُلُّ شَيْءٍ، بالكسر والتشديد: وقته وأوانه. يقال: كل الفواكه في إِبْرَانِهَا، أي في وقتها. الصحيح، ج ٥، ص ٢٠٦٦.

٥. في «م»، «بخ»، «بن»، «جت»، «جد»، والوسائل: «يقدم».

٦. في الوسائل: «الفحول».

٧. في «م»، «ن»، «بخ»، «بف»، والوافي: «وإن».

٨. في «ن»، «بخ»، «جت»، والوافي: «لم يوجد فيعز». وفي «بف»: «لم يوجد فيعمر». وفي «بخ»: «بل يوجد فيعمر». وفي التهذيب: «يعز أن يوجد». وفي الوسائل: «لم توجد فتعمر». وقال الجوهري: «عز الشيء يعز عزاً وعزة وعزاة: إذا قُلَّ، لا يكاد يوجد، فهو عزيز». الصحيح، ج ٣، ص ٨٨٥ (عز).

٩. في التهذيب: «يجوز».

١٠. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٣، ح ١٧٧٣، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٩، ح ٢٣٣٨١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٥، ح ٢٧٤٨٩.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَقِيدَةُ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْهَدْيِ، خَيْرُهَا أَسْمُنُهَا»^٢.

١٩ - بَابُ الْقَوْلِ عَلَى الْعَقِيدَةِ

١٠٥٢٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

وَصَفْوَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَزْخِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَقُولُ عَلَى الْعَقِيدَةِ إِذَا عَقَقْتَ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، اللَّهُمَّ

عَقِيدَةً^٣ عَنْ فُلَانٍ، لَحْمُهَا بِلَحْمِهِ، وَدَمُهَا بِدَمِهِ، وَعَظْمُهَا بِعَظْمِهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ وَقَاءً لِّأَلِ

مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^٥ وَعَلَيْهِمْ^٦»^٧.

١٠٥٢٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَغُضِّ

أَصْحَابِهِ^٨:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا ذَبَحْتَ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ

أَكْبَرُ، إِمَانًا^٩ بِاللَّهِ، وَتَنَاءً^{١٠} عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، وَالْعِصْمَةُ لِأَمْرِهِ^{١١}، وَالشُّكْرُ لِرِزْقِهِ،

١. في الوافي: «يعني لا يجب خلؤها عن نقائص الخلقة».

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٤، ح ٢٣٣٨٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٥، ح ٢٧٤٩٠.

٣. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٥٤: «عقيدة: خبر مبتدأ محذوف، أي هذه عقيدة، ويحتمل النصب، أي عقلت عقيدة».

٤. في «بخ، بف، جت» والوافي: «اجعلها».

٥. في «بح»: «+ وآله».

٦. في الوافي: «... وإِنَّمَا عدل من افتدائها بولده إلى افتدائها بأئمتهم عليهم السلام ليكون أدخل في صيانة ولده». وفي المرآة: «الضمير في قوله: «اجعله» راجع إلى الذبيح. وارجاع الضمير إلى المولود بعيد».

٧. الكافي، كتاب العقيدة، باب أن رسول الله عليه السلام وفاطمة عليها السلام عفا عن الحسن والحسين عليهم السلام، ح ١٠٥٣٦، مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥١، ح ٢٣٣٨٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٦، ح ٢٧٤٩١.

٨. في التهذيب: «وأصحابنا». ٩. في «بح»: «إيمان».

١٠. في «بف»: «ورحمته». ١١. في «بخ، بف»: «+ والتسليم».

وَالْمَعْرِفَةُ^١ بِفَضْلِهِ^٢ عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ^٣، فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا، فَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ وَهَبْتَ لَنَا ذَكَرًا،
وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِمَا وَهَبْتَ^٤، وَمِنْكَ مَا أُعْطِيتَ، وَكُلُّ مَا صَنَعْنَا فَتَقَبَّلْهُ مِنَّا عَلَى سُنَّتِكَ وَسُنَّةِ
نَبِيِّكَ وَرَسُولِكَ ﷺ، وَاخْشَا^٥ عَنَّا الشَّيْطَانَ الرَّجِيمَ، لَكَ سِفْكَتِ الدَّمَاءِ، لَا شَرِيكَ لَكَ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^٦.

١٠٥٢٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^١ يَرْفَعُهُ^٢:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «تَقُولُ^٣ عَلَى^٤ الْعَقِيقَةِ - وَذَكَرَ مِثْلَهُ وَزَادَ فِيهِ -: اللَّهُمَّ
لَحْمَهَا بِلَحْمِهِ، وَدَمَهَا بِدَمِهِ، وَعَظْمُهَا بِعَظْمِهِ، وَسَعَرُهَا بِسَعَرِهِ، وَجِلْدُهَا بِجِلْدِهِ، اللَّهُمَّ
اجْعَلْهَا^٥ وَقَاءَ لِقَلَانِ بْنِ قَلَانٍ^٦».

١. في المرأة: «إيماناً: مفعول لأجله، وكذا قوله: ثناء، وقوله: والعصمة، منصوب معطوف على قوله: إيماناً،
وكذا الشكر والمعرفة، أي أحمدوه وأكبره لإيماني بالله، أو أذبح هذه الذبيحة لإيماني بالله ولثنائي على رسول
الله: فَإِنَّ الْإِنْيَادَ لَأَمْرِهِ بِمَنْزِلَةِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ وَلِلْإِعْتِصَامِ بِأَمْرِهِ وَالتَّمَسُّكِ [به]، والشكر لرزقه، ولمعرفتنا بما تفصل
علينا من الولد. ويحتمل أن يكون «إيماناً» و«ثناء» مفعولين مطلقين، أي أومن أو أمنت إيماناً، وأثني ثناء.
والعصمة مرفوع بالابتداء، خبره: لأمره، أي الاعتصام إنَّما يكون لأمره، وكذا ما بعده من الفقرتين. ويحتمل
أن يكون المعرفة مجروراً معطوفاً على رزقه».

٢. في «يحي، يف، جت» وقفه الرضا: «لفضله». ٣. في الوافي: «يريد به أهل بيت نفسه».

٤. في الوافي: «أعلم بما وهبت، أمحسن هو، أم مسيء».

٥. في «بن» والوسائل وقفه الرضا: «ورسولك».

٦. في «ن، بح، يخ، يف، بن، جت» والتهديب: «واخس». والخصأ: الطرد والإبعاد. القاموس المحيط، ج ١،
ص ١٠٢-١٠٣. ٧. في «يحي»: «ولا».

٨. التهديب، ج ٧، ص ٤٤٣، ح ١٧٧٤، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا ﷺ، ص ٢٣٩، مع اختلاف يسير. الوافي،
ج ٢٣، ص ١٣٥١، ح ٢٣٣٨٤: الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٧، ح ٢٧٤٩٤.

٩. في «ن، بح، يخ، يف، جت»: «أصحابنا».

١٠. في «م، بن، جد» وحاشية «ن، بح» والوسائل: «يرفعه».

١١. في «يحي» والوافي: «يقول». ١٢. في «م، بن، جت، جد» وحاشية «ن»: «في».

١٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «اجعله».

١٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٢، ح ٢٣٣٨٥: الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٧، ح ٢٧٤٩٥.

١٠٥٣٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ غَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَذْبَحَ الْعَقِيْقَةَ، قُلْتَ: يَا قَوْمُ إِنِّي بَرِيءٌ
مِمَّا تُشْرِكُونَ، إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا مُسْلِمًا، وَمَا أَنَا
مِنَ الْمُشْرِكِينَ»^١، إِنَّ صَلَاتِي وَتُسْكِي^٢ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ،
وَبِذَلِكَ أَمِزْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^٣، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ، بِسْمِ اللَّهِ^٤ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ صَلِّ^٥
عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ^٦، وَتَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ^٧، وَتَسْمِي^٨ الْمَوْلُودَ بِاسْمِهِ، ثُمَّ
تَذْبِخُ^٩»^{١٠}.

١٠٥٣١ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ رُسَيْدٍ، عَنْ
الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَظْطِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَارِدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَقَالُ عِنْدَ الْعَقِيْقَةِ: اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ مَا وَهَبْتَ،

١. اقتباس من الآية ٧٨ و ٧٩ من سورة الأنعام (٦) إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ كَلِمَةُ «مُسْلِمًا».

٢. قال ابن الأثير: «النسيكة: الذبيحة. وجمعها: نُسُك. والنُّسُك والنُّسُك أيضاً: الطاعة والعبادة، وكل ما يتقرب به إلى الله تعالى». النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك).

٣. اقتباس من الآية ١٦٢ و ١٦٣ من سورة الأنعام (٦) إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ: «وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ». في الوافي: «ذكر صدر هذه الآيات في هذا المقام كآته كناية عما كانوا يفعلونه في ذلك الزمان من لطم رأس المولود بدم الذبيح، وينبغي أن يخاطب به الداعي في هذا الزمان قواء الشهوية والغضببية المانعة له بحسب طبعه وهواه عن الإخلاص لله سبحانه».

٤. في الوافي: «وبالله».

٥. في الوافي: «اللهم».

٦. في «بن»: «اللهم». في «م»: «بن فلان».

٨. في «بخ، بيج»: «ويسى». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٩. في «بخ، بف»: «بذبح». وفي «جت» بالناء والياء معاً. وفي «ن»: «وعنه».

١٠. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٧، ح ٤٧٢٢، معلقاً عن عَمَّارِ الساباطي، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٢، الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٦، ح ٤٧٤٩٢.

وَأَنْتَ أَغْطَيْتَ، اللَّهُمَّ فَتَقَبَّلْ^١ مِنَّا عَلَى سُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ، وَتَسْتَعِذْ^٢ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَتُسَمِّي^٣ وَتَذْبَحُ^٤، وَتَقُولُ^٥: لَكَ سَفَكَتِ الدَّمَاءُ، لَا شَرِيكَ لَكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، اللَّهُمَّ اخْسِأْ^٦ الشَّيْطَانَ الرَّجِيمَ»^٧.

١٠٥٣٢ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَدَمَ، عَنِ الْكَاهِلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْعَقِيْقَةِ: «إِذَا ذَبَحْتَ، تَقُولُ: وَجْهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ خَافِئاً مُسْلِماً^٨ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ «إِنْ صَلَاتِي وَتُسْكِي وَمَخْيَأِي وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ»^٩، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ، اللَّهُمَّ هَذَا عَنْ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ»^{١٠}.

٢٠ - بَابُ أَنَّ الْأُمَّ لَا تَأْكُلُ مِنَ الْعَقِيْقَةِ

٣٢ / ٦

١٠٥٣٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

١. في «بح، بن، جد» والوافي والوسائل والفقيه: «فتقبله».
٢. هكذا في «م، ن، بخ، بن، جد» والوسائل والفقيه. وفي «جت» بالنون والياء معاً. وفي الوافي: «و يستعيز». و في سائر النسخ والمطبوع: «و نستعيز».
٣. في «بح، بخ، بف» والوافي: «ويسمي». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.
٤. في «بخ، بف» والوافي: «ويذبح». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.
٥. في «بخ» والوافي: «ويقول». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.
٦. في «بح، بف»: «الحمد» بدون الواو.
٧. في «ن، بخ، بف، بن، جد»: «اخس». و في الفقيه: «+ عتاً».
٨. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٧، ح ٤٧٣٣، وفيه: «وفي حديث آخر عن أبي عبد الله ﷺ يقال عند العقيقة...» الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٣، ح ٢٣٣٨٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٧، ح ٢٧٤٩٣.
٩. في «بخ، بف، بن»: «- وسلماً».
١٠. الأنعام (٦): ١٦٢ و ١٦٣.
١١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٣، ح ٢٣٣٨٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٨، ح ٢٧٤٩٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَأْكُلُ الْمَرْأَةُ مِنْ عَقِيْقَةِ وَلَدِهَا، وَلَا بَأْسُ بِأَنْ تَعْطِيَهَا^٢ الْجَارَ الْمُحْتَاجَ مِنَ اللَّحْمِ»^١.

١٠٥٣٤ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَأْكُلُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ عِيَالِهِ مِنَ الْعَقِيْقَةِ». قَالَ^٦: «وَالْقَابِلَةُ^٧ الثَّلَثُ مِنَ الْعَقِيْقَةِ^٨، فَإِنْ كَانَتْ الْقَابِلَةُ أُمَ الرَّجُلِ أَوْ فِي عِيَالِهِ، فَلَيْسَ لَهَا مِنْهَا^٩ شَيْءٌ؛ وَتَجْعَلُ^{١٠} أَعْضَاءَ^{١١} ثُمَّ يَطْبُخُهَا وَيَقْسِمُهَا، وَلَا يُعْطِيَهَا^{١٢} إِلَّا لِأَهْلِ^{١٣} الْوَلَايَةِ».

١. في «ن، بخ، بف، بن»: - «من».

٢. في الوافي: «أن».

٣. في الوسائل: «يعطيها».

٤. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٥٧: قوله: لا بأس بأن تعطيها، على الغيبة، والضمير للأم، أي لا بأس بأن تعطي الأم حصتها من اللحم جاراها المحتاج، وضمير «تعطيها» للعقيقة، وقوله: «من اللحم» حال من الضمير، أو بدل منه، أو متعلق بالمحتاج، «من» بمعنى «إلى» أو بتضمين معنى الانتفاع. ويحتمل أن يكون بصيغة الخطاب، أي لا بأس بأن تعطي العقيقة الجار المحتاج تياً أو مطبوخاً من غير أن تدعوها إلى بيتك للأكل، وقوله: «من اللحم» يحتمل الوجه السابق.

٥. مسائل علي بن جعفر، ص ١١١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٤، ح ٢٣٣٦٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٩، ح ٢٧٤٩٩.

٦. في الوسائل والتهذيب: «وقال».

٧. في «م، بن، جد» الوافي: «وقال: للقابلة».

٨. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب: «ثلث العقيقة».

٩. في الوسائل: «وإن».

١٠. في الوافي: - «منها».

١١. في الوافي: «ويجعل».

١٢. في التهذيب: «ثم تطبخها وتقسّمها ولا تعطيها».

١٣. في «م، بن، جد» وحاشية «جت» والوافي والوسائل والتهذيب: «وأهل».

وَقَالَ: «يَأْكُلُ مِنَ الْعَقِيقَةِ كُلُّ أَحَدٍ إِلَّا الْأُمَّ»^٢.

١٠٥٣٥ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَدَمَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْعَقِيقَةِ، قَالَ: «لَا تَطْعَمُ الْأُمُّ مِنْهَا شَيْئاً»^٣.

٢١- بَابُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَقَاطِمَةَ عليها السلام عَقَّا عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام

١٠٥٣٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

٣٣/٦ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «عَقَّى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَنِ الْحَسَنِ عليه السلام بِيَدِهِ، وَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، عَقِيقَةً عَنِ الْحَسَنِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ عَظِّمُهَا بِعَظْمِهِ، وَلَحِّمُهَا بِلَحْمِهِ، وَدَمِّمُهَا بِدَمِهِ، وَسَغَرُهَا بِسُغَرِهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا^٤ وَقَاءً^٥ لِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ»^٦.

١. في المرأة: «يدلّ على كراهة الأكل منها للأب والوالدة وجميع عياله كراهة ضعيفة إلا الأم؛ فإنه يكره لها كراهة شديدة، وظاهر الكليني أنه لا يقول بالكراهة إلا في الأم، والمشهور بين الأصحاب كراهة الأكل منها للوالدين حسب، وأما إذا عَقَّ الرجل عن نفسه فهل يكره له الأكل منها؟ الظاهر العدم؛ لأننا لم نر شيئاً يدلّ على كراهة ذلك صريحاً، ولم يتعرّض له الأصحاب أيضاً».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٤، ح ١٧٧٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٦، ذيل ح ٤٧١٦، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٣، ح ٢٣٣٦١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٨، ح ٢٧٤٩٧.

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٤، ح ٢٣٣٦٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٨، ح ٢٧٤٩٨.

٤. في الوافي: «عقيقة بالرفع، أي هذه عقيقة. أو بالنصب، أي عقت عقيقة».

٥. في الوافي والوسائل: «- وقال».

٦. في «بف»: «- وقال: اللَّهُمَّ».

٧. في «بج»: «واجعله».

٨. في الوافي: «وقاء، أي فداء وصيانة».

٩. الكافي، كتاب العقيقة، باب القول على العقيقة، ح ١٠٥٢٧ و ١٠٥٢٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٥، ح ٢٣٣٤٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣٠، ح ٢٧٥٠٤؛ البحار، ج ٤٣، ص ٢٥٦، ح ٣٦.

١٠٥٣٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «عَفَّتْ فَاطِمَةُ عَنْ ابْنَيْهَا، وَحَلَقَتْ رُؤُوسَهُمَا فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ، وَتَصَدَّقَتْ بِوُزْنِ الشَّعْرِ وَرَقًا».

وَقَالَ: «كَانَ نَاسٌ يُلَطِّخُونَ رَأْسَ الصَّبِيِّ فِي دَمٍ^٢ الْعَقِيقَةِ، وَكَانَ أَبِي يَقُولُ: ذَلِكَ شِرْكٌ^٣».

١٠٥٣٨ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ غَاصِمِ الْكُوزِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ عليه السلام بِكَبْشٍ، وَعَنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام بِكَبْشٍ، وَأَعْطَى الْقَابِلَةَ شَيْئًا، وَحَلَقَ رُؤُوسَهُمَا يَوْمَ سَابِعِيهِمَا، وَوَزَنَ شَعْرَهُمَا، فَتَصَدَّقَ بِوُزْنِهِ فِضَّةً».

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَيْ يُؤْخَذُ الدَّمُ، فَيُلَطَّخُ بِهِ رَأْسَ الصَّبِيِّ؟ فَقَالَ: «ذَلِكَ شِرْكٌ».

فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ شِرْكٌ؟

١. في «م»، بن، جد: - «كان».

٢. في الوسائل: «بدم».

٣. في الوافي: «الشرك» هو الاعتقاد بالشيء على خلاف ما هو به، وإنما كان ذلك شركاً لأنهم إنما يفعلونه باعتقاد أنه سنة، أو أن فعله أولى من تركه، وكلاهما خلاف الواقع. وقد روي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه سئل عن أدنى ما يكون به العبد مشركاً، فقال: مَنْ قال للنواة: إنها حصة، وللحصة هي نواة، ثم دان به».

٤. صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٧٣، ضمن ح ١٤٥؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٥، ضمن ح ٥؛ والأمالى للطوسي، ص ٣٧، المجلس ١٣، ضمن ح ٣٢، بسند آخر عن الرضا، عن أبائه، عن علي بن الحسين عليه السلام، عن أسماء بنت عميس، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٦، ح ٢١٣٤٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣٠، ح ٢٧٥٠٣؛ البحار، ج ٤٣، ص ٢٥٧، ح ٣٧.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «يؤخذ» من دون همزة الاستفهام.

فَقَالَ^١: «لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ شِرْكَاً^٢، فَإِنَّهُ كَانَ يُعْمَلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَتُهَيَّي عَنْهُ فِي الْإِسْلَامِ»^٣.

٤ / ١٠٥٣٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعَقِيقَةِ وَالْخَلْقِ وَالتَّسْمِيَةِ: بِأَيِّهَا يُبْدَأُ^٤؟ قَالَ: «يُصْنَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، يُخْلَقُ^٥ وَيُذْنَعُ وَيَسْمَى»^٦. ثُمَّ ذَكَرَ مَا صَنَعَتْ فَاطِمَةُ عليها السلام لَوْلَدِهَا^٧، ثُمَّ قَالَ: «يُوزَنُ الشَّعْرُ، وَيَتَصَدَّقُ بِوُزْنِهِ^٨ فَضَّةً»^٩.

٥ / ١٠٥٤٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَمَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله حَسَنًا وَحُسَيْنًا عليهما السلام يَوْمَ سَابِعِهِمَا^{١٠}، وَعَقَى عَنْهُمَا شَاءَ شَاءَ^{١١}، وَبَعَثُوا بِرَجُلٍ شَاءَ إِلَى الْقَابِلَةِ، وَنَظَرُوا مَا غَيْرُهُ^{١٢}،

١. في «بن، جد»: «وقال». وفي «م»: «قال».

٢. في «خ، ن، بح، بخ، بف، بي، جت، جع»: «لو لم يكره ذلك» بدل «لو لم يكن ذلك شركاً».

في الوافي: «لو لم يكره ذلك» بدلها. وفي «م»: «شركاً». قال المحقق الفيض عليه السلام في الوافي: «تعجب عاصم من كون ذلك شركاً مع أن الناس كانوا يفعلونه، فقيد عليه السلام كونه شركاً بما إذا لم يكرهه الفاعل، فأما إذا كرهه بقلبه وإنما فعله موافقة للجمهور فليس بشرك، ثم بين عليه السلام الوجه في كونه شركاً».

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٦، ح ٢٣٣٤٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣٠، ح ٢٧٥٠٥؛ البحار، ج ٤٣، ص ٢٥٧، ح ٣٨، وفيهما إلى قوله: «فتصدق بوزنه فضة». ٤. في «م، ن، بح، بف»: «بأيهما».

٥. في الوافي: «يبدأ». ٦. في «بف»: «ويخلق».

٧. في «ن، بح، بخ، بف، جت» والوافي: «بولدها». وفي «بن»: «لولديها» عليها السلام. وفي «م، جد»: «بولدهما» عليهما السلام.

٨. في «بف»: «بوزن».

٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٤٥، ح ٢٣٣٦٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٢٠، ح ٢٧٤٦٩.

١٠. في «بح، جت» والوافي والبحار: «+ ووشق من اسم الحسن الحسين». وفي «بف»: «وشق من اسم الحسن والحسين».

١١. في «بف»: «- وشاء».

١٢. «ونظروا ما غيره» أي حفظوا غير المبعوث إلى القابلة، فما استفهامية.

فَأَكَلُوا مِنْهُ، وَأَهْدُوا إِلَى الْجِيزَانِ، وَحَلَقَتْ فَاطِمَةُ ﷺ رُؤُوسَهُمَا، وَتَصَدَّقَتْ بِوِزْنِ شَعْرِهِمَا
فِضَّةً^١.

١٠٥٤١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا ﷺ عَنِ التَّهْنِيفَةِ بِالْوَلَدِ: مَتَى^٣؟

فَقَالَ^٤: «إِنَّهُ لَمَّا وُلِدَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، هَبَطَ جَبْرِئِيلُ بِالتَّهْنِيفَةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^٥ فِي ٢٤/٦
الْيَوْمِ السَّابِعِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُسَمِّيَهُ وَيَكْنِيَهُ، وَيَخْلُقَ رَأْسَهُ، وَيَعْقَ عَنْهُ، وَيَنْقُبَ أُذُنَهُ^٦،
وَكَذَلِكَ كَانَ^٧ حِينَ وُلِدَ الْحُسَيْنُ ﷺ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ، فَأَمَرَهُ^٨ بِمِثْلِ ذَلِكَ».

قَالَ: «وَكَانَ لَهُمَا ذَوَاتَانِ^٩ فِي الْقَرْنِ الْأَيْسَرِ، وَكَانَ الثَّقَبُ فِي الْأُذُنِ الْيُمْنَى فِي

١. الكافي، كتاب العقيدة، باب العقيدة ووجوبها، ذيل ج ١٠٥٠٦، بسند آخر من قوله: «وحلقت فاطمة ﷺ» مع اختلاف سير الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٧، ح ٢٣٣٥٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣١، ح ٢٧٥٠٦؛ البحار، ج ٤٣، ص ٢٥٧، ح ٣٩.

٢. في التهذيب: «عن أبيه». وهو سهو؛ فإن الحسين بن خالد هذا هو الصيرفي بقرينة روايته عن أبي الحسن الرضا ﷺ. وقد تكرر في الأسناد رواية إبراهيم بن هاشم - والد علي - عنه بالتوسط. أنظر على سبيل المثال: رجال النجاشي، ص ٣٣٢؛ علل الشرائع، ص ٢٨٥، ح ١؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٢؛ الكافي، ح ١٢٦٠٥ و ١٢٦٢٢ و ١٣٧٠٩؛ التوحيد، ص ١٥٢، ح ١١؛ ص ٢٢٣، ح ١؛ ص ٢٩٣، ح ٣؛ ص ٣٦٣، ح ١٢.
هذا، ولم نجد في ما تتبعنا من الأسناد رواية إبراهيم بن هاشم عن الحسين بن خالد مباشرة، فاحتمال وقوع الخلل في سندنا هذا أيضاً غير منفي.

٣. في التهذيب: «أبا عبد الله». والمذكور في بعض نسخه «أبا الحسن». وورد على الصواب في طبعة الغفاري، ج ٧، ص ٥١٢، ح ٧٣٢.
٤. في الوسائل: «هي».

٥. في «م»، بن، «جده» والوافي والوسائل والتهذيب: «قال».

٦. هكذا في «ن»، بخ، بف، جت، والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٧. في «م»، بن، «جده» والوسائل والتهذيب: «على رسول الله ﷺ بالتهنئة» بدل «بالتهنئة على النبي ﷺ». وفي «ن»، بح، بخ، جت، والبحار: «على النبي ﷺ بالتهنئة» بدلها.

٨. في «بف، جت»: «ويثقبه» بدل «ويثقب أذنه». ٩. في «م»، بن، «جده» والوسائل والتهذيب: «- كان».

١٠. في التهذيب: «وأمره».

١١. الذُّوَابَةُ: هي الشعر المضفور من شعر الرأس، وجمعها ذَوَائِبُ. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٢٦؛ النهاية، ج ١.

شَحْمَةُ الْأُذُنِ، وَفِي الْيُسْرَى فِي أَعْلَى الْأُذُنِ، فَالْقَرْطُ^١ فِي الْيُمْنَى، وَالشَّنْفُ^٢ فِي الْيُسْرَى^٣.

● وَقَدْ رَوَى: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ لَهْمَا ذَوَابْتَيْنِ فِي وَسْطِ الرَّأْسِ». وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْقَرْنِ^٤.

٢٢- بَابُ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ عَقَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١٠٥٤٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

٥٥ ج ٢، ص ١٥١ (ذأب).

وفي مرآة العقول، ج ٢١، ص ٦٠: قوله: وكان لهما ذوابتان، لعله كان من خصائصهما صلوات الله عليهما؛ للنهي عن القنازع، أو يقال: ذلك لضرب من المصلحة، أو يقال: الكراهة ليس في أول الأمر؛ بل بعد كبر الطفل وترعرعه. ثم الخبر يدل على استحباب ثقب الأذن كما ذكره الأصحاب.

١. في التهذيب: «والقِرْط».

٢. قال الفيروزآبادي: «القرط - بالضم -: الشنف، أو المعلق في شحمة الأذن، جمعه أقراط وقراط وقروط وقرطة». وقال أيضاً: «الشَّنْفُ - وبالضم لحن -: القرط الأعلى، أو معلق في قوف الأذن، أو ما علق في أعلاها، وأما ما علق في أسفلها فقرط». القاموس المحيط، ج ١، ص ٩١٩ (قرط)؛ وج ٢، ص ١١٠٠-١١٠١ (شنف).

٣. في «ن»: «وفي أعلى الأذن».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٤، ج ١٧٧٦، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب العقيقة، باب أنه يوم السابع للمولود ويحلق رأسه ويسمى، ح ١٠٥٢٠ و ١٠٥٢٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٨، ح ٢٣٣٥١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣٢، ح ٢٧٥٠٩؛ البحار، ج ٤٣، ص ٢٥٧، ح ٤٠.

٥. في المرأة: قوله: وهو أصح من القرن، لعله كلام الكليني، ولا يبعد أن يكون أراد بذلك الجمع بينه وبين ما ورد من النهي عن القنازع، بحمل القنازع على ما كانت في أطراف. ويظهر من كلام جمع من اللغويين أن القرع أن يحلق الرأس، ويترك مواضع متعددة حتى لو ترك موضع أو موضعان لا يكون ذلك قرعاً، ولا يتعلق به النهي، وهو مذهب جماعة من العامة، لكن في أخبارنا ما ينافي ذلك. وقال ابن الأثير: «نهى عن القرع: هو أن يحلق رأس الصبي ويترك منه مواضع متفرقة غير مخلوقة تشبيهاً بقرع السحاب المتفرقة». النهاية، ج ٤، ص ٥٩ (قرع).

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٨، ح ٢٣٣٥٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥١، ح ٢٧٥٠٦؛ البحار، ج ٤٣، ص ٢٥٧، ح ٤٠.

٧. في «ن» والوسائل: «الأحمري».

الْحَسَنِ^١، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي السَّائِبِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^٢، قَالَ: «عَنْ أَبِي طَالِبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ السَّابِعِ،
وَدَعَا آلَ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالُوا: مَا هَذِهِ؟^٣ فَقَالَ: هَذِهِ^٤ عَقِيقَةُ أَحْمَدَ، قَالُوا: لِأَيِّ شَيْءٍ
سَمَّيْتَهُ أَحْمَدَ؟ قَالَ: سَمَّيْتُهُ أَحْمَدَ^٥ لِمَخْمَدَةَ أَهْلِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ^٦».

٢٣- بَابُ التَّطْهِيرِ^٧

١٠٥٤٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٨، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «اخْتِنُوا أَوْلَادَكُمْ لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ؛ فَإِنَّهُ أَطْهَرُ^{١٠}، وَأَسْرَعُ لِنَبَاتِ
اللَّحْمِ؛ وَإِنَّ الْأَرْضَ لَتَنْكَرُهُ بَوْلُ الْأَغْلَفِ^{١١}».

١. في «م» بن، جت، جد، والوافي والوسائل والبحار: «الحسين». وفي «ن»: «حسين».

٢. في «بح»: «- فقالوا: ما هذه».

٣. هكذا في «م» ن، بح، بخ، بف، بن، والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- هذه».

٤. في «م» بن، جد، «- سَمَّيْتُهُ أَحْمَدَ».

٥. في «بح» بخ، بف، جت، «وأهل الأرض». وفي الوافي: «وأهل الأرض له».

٦. الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٨، ح ٤٧١٦، من دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٥، ح ٢٣٣٤٦؛

الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣١، ح ٢٧٥٠٧؛ البحار، ج ١٥، ص ٢٩٤، ح ٢٨.

٧. في «بخ، بف» «- باب التطهير».

٨. في «بن، جد» «علي بن محمد». والمتكرر في الأسناد رواية علي بن إبراهيم عن هارون بن مسلم عن مسعدة

بن صدقة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٤٠٦-٤٠٧.

٩. في «بن» «+ وأطيب».

١٠. في «مرآة العقول»، ج ٢١، ص ٦٢: «يدل على استحباب الختان للوالدين، ولا خلاف فيه بين الأصحاب، ولا في أنه يجب الختان عليه بعد البلوغ، وإنما الخلاف في أول وقت وجوبه، فذهب الأكثر إلى أنه لا يجب إلا بعد البلوغ كغيره من التكليف».

وقال العلامة في التحرير: لا يجوز تأخيرهُ إلى البلوغ، وربما كان مستنده إطلاق الروايات المتضمنة لأمر الولي. وهو ضعيف؛ للتصريح في صحيحة ابن يقطين بأنه لا بأس بالتأخير، وأنه يجب الختان أو يستحب إذا ولد المولود، وهو مستور الحشفة كما هو الغالب، فلو ولد مختوناً خلقة سقطت.

١١. التهذيب، ج ٨، ص ٤٤٤، ح ١٧٧٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٧، ح ٢٣٣٩٢؛ الوسائل، ج ٨،

١٠٥٤٤ / ٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ^١:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ ثَقَبَ أُذُنِ الْغُلَامِ مِنَ السُّنَّةِ، وَخِتَانُهُ لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ مِنَ

السُّنَّةِ»^٢.

١٠٥٤٥ / ٣. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: طَهَّرُوا^٣ أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ السَّابِعِ؛ فَإِنَّهُ أَطْيَبُ وَأَطْهَرُ، وَأَسْرَعُ لِنَبَاتِ اللَّحْمِ^٤؛ وَإِنَّ الْأَرْضَ تَنْجَسُ^٥ مِنْ بَوْلِ الْأَغْلَفِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا»^٦.

١٠٥٤٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ:

ج ٢١، ص ٤٣٥، ح ٢٧٥١٦.

١. في «بح»: - «قال». والضمير المستتر في «قال» راجع إلى مسعدة بن صدقة، والمراد من «بهذا الإسناد» علي بن إبراهيم عن هارون بن مسلم. والمذكور في الوسائل: «علي بن محمد عن هارون بن مسلم» وهو سهو كما تقدم أنفاً.

٢. قرب الإسناد، ص ١٠، ح ٣٢، عن هارون بن مسلم، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٧، ح ٢٣٣٩٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣٢، ح ٢٧٥٠٨.

٣. في الخصال: «خَتَنُوا». وفي القرب: «اِخْتَنُوا».

٤. في «م»، ن، جت، جد، والتهديب والخصال: «أطهر وأطيب». وفي قرب الإسناد: «أنظف وأطهر» كلاهما بدل «أطيب وأطهر».

٥. في قرب الإسناد: - «وأسرع لنبات اللحم».

٦. في التهديب والخصال وقرب الإسناد: «فإن».

٧. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٦٢: «تنجس»، قال الوالد العلامة عليه السلام: في البالغ لمخالفته لله تعالى، وفي الطفل لمخالفة أبيه لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله، وكأنها تنجس ولا تطهر أربعين يوماً.

٨. التهديب، ج ٧، ص ٤٤٥، ح ١٧٧٨، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ٥٣٨، أبواب الأربعين وما فوقه، ح ٦، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن مسلم السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. قرب الإسناد، ص ١٢٢، ح ٤٢٩، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وراجع: كمال الدين، ص ٥٢١، ح ٤٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٧، ح ٢٣٣٩٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣٤، ح ٢٧٥١٥.

أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام : أَنَّهُ رَوَى عَنِ الصَّادِقَيْنِ عليهما السلام : «أَنِ اخْتِنُوا أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ السَّابِعِ يَطْهَرُوا»^١، وَإِنَّ^٢ الْأَرْضَ تَضْجُ إِلَى اللَّهِ مِنْ بَوْلِ الْأَغْلَفِ^٣ وَلَيْسَ - جُعِلَتْ فِدَاكَ - لِحَجَّامِي بَلَدَنَا جَذْقٌ بِذَلِكَ، وَلَا يَخْتِنُونَهُ^٤ يَوْمَ السَّابِعِ، وَعِنْدَنَا حَجَّامٌ^٥ الْيَهُودِ^٦، فَهَلْ يَجُوزُ لِلْيَهُودِ أَنْ يَخْتِنُوا أَوْلَادَ الْمُسْلِمِينَ أَمْ لَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ؟^٧

فَوَقَّعَ عليه السلام : «السُّنَّةُ يَوْمَ السَّابِعِ، فَلَا تُخَالِفُوا السُّنَنَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^٨.

١٠٥٤٧ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَزَعَةَ^٩، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : إِنْ مَن قَبَلْنَا^{١٠} يَقُولُونَ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام خَتَنَ نَفْسَهُ بِقَدُومِ^{١١}

١. في الوافي: + «الحسن بن علي».

٢. في «ن، بخ»: «تطهروا».

٣. في «ن، جد»: «فإن».

٤. في «م، ن، بخ، جد» وحاشية «بح» والفقهاء والوسائل: «جعلني الله فداك».

٥. في «بخ، بف، جد» وحاشية «بن، جت» والوافي: «ولا يحسنونه».

٦. في «م، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «حجَّامو».

٧. في «بخ»: «لليهود».

٨. في الوافي: - «إن شاء الله».

٩. في الوافي: «يعني أنَّ المهمَّ فيه إمَّا هو وقوعه يوم السابع، وأمَّا إسلام الحجَّام فليس بهمهم فيه».

١٠. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٨، ح ٤٧٢٥، معلقاً عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام.

الحصائل، ص ٦٦٦، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن

آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ١٢٤، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «من بول

الأغلف» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٨، ح ٢٣٣٩٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣٣، ح ٢٧٥١٢.

١١. في الوسائل: «قدعة». وقدعة غير مذكور في العناوين. والمذكور في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام هو محمد بن

قزعة. راجع: توضيح المشتبه، ج ٧، ص ٢١٥؛ رجال البرقي، ص ٢٠؛ رجال الطوسي، ص ٢٩٣، الرقم ٤٢٦٨ و

٤٢٧٧.

١٢. في الوسائل: «عندنا».

١٣. في المرأة: «هذا الخبر رواه المخالفون عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «اختتن إبراهيم النبي صلى الله عليه وآله وهو

ابن ثمانين سنة بالقُدُوم» واختلف علماؤهم في تفسيره، فقيل: هو آلة النجر. وقيل: اسم موضع على سَنَةِ

أُمَيَّال من المدينة. وقيل: قرية بالشام. وانظر: النهاية، ج ٤، ص ٢٧ (قدم).

عَلَى دَنْ^١.

فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ لَا يَسْ كَمَا يَقُولُونَ، كَذَبُوا عَلَى إِبْرَاهِيمَ».

قُلْتُ^٢: كَيْفَ^٣ ذَاكَ^٤؟

فَقَالَ: «إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ تَسْقُطُ عَنْهُمْ غُلْفَتُهُمْ^٥ مَعَ سَرَرِهِمْ فِي^٦ الْيَوْمِ^٧ السَّابِعِ، فَلَمَّا وُلِدَ لإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ هَاجَرَ، عَيَّرَتْ^٨ سَارَةَ هَاجَرَ بِمَا تُعَيِّرُ^٩ بِهِ الْإِمَاءُ^{١٠}، فَبَكَتْ هَاجَرَ وَاشْتَدَّ ذَلِكَ^{١١} عَلَيْهَا، فَلَمَّا رَأَاهَا إِسْمَاعِيلُ تَبْكِي، بَكَى لِبُكَائِهَا، وَدَخَلَ^{١٢} إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: مَا^{١٣} يُبْكِيكَ يَا إِسْمَاعِيلُ؟

فَقَالَ لَهُ^{١٤}: إِنَّ سَارَةَ عَيَّرَتْ أُمِّي بِكَذَا وَكَذَا، فَبَكَتْ وَبَكَتْ^{١٥} لِبُكَائِهَا، فَقَامَ

١. في «بخ»: «دف». والدن: إناء عظيم في أسفل كهنة قَوْزَس البيضة بحيث لا يقعد إلا أن يحفر له، وهو بالفارسية: نحم. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٥٩ (دنن).

٢. في «م»، بن، جد، والمحاسن والوسائل: «فقلت».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والمحاسن. وفي المطبوع: «وكيف».

٤. في الوسائل والمحاسن والعلل: «ذلك».

٥. في «ن»، بخ، جت، والوافي: «غلفهم».

٦. في «م»، ن، بخ، بف، بن، جد، والوسائل والمحاسن والعلل: «في».

٧. في «جت» والعلل: «يوم».

٨. في المحاسن: «فلما ولد لإبراهيم إسماعيل من هاجر سقطت عنه غلفته مع سرته وعيرت».

٩. في «م»، بخ، جد، يعير.

١٠. في المرأة: «ويمكن أن يكون المراد بما تعير به الإمام ترك الخفض، كأنهن كنَّ يومئذٍ غير مخفوضات، كذا قيل. أو عيرتها بالتنت الذي يكون فيهنَّ، أو بالرقية، فأسقط الله عنها ذلك، بأن حكم بحرية أمهات الأولاد، أو بإظهار فضل إسماعيل ومن يحصل منه من أولاده المطهرين».

١١. في «بخ»: «ذاك».

١٢. في «م»، جت، جد، والوافي والوسائل والمحاسن والعلل: «فدخل».

١٣. في «ن»: «وما».

١٤. هكذا في «م»، ن، بخ، بف، جت، جد. وفي سائر النسخ والمطبوع: «له».

١٥. في «ن»، بخ، جت، جد، والوافي والوسائل والمحاسن والعلل: «فبكيت».

إِبْرَاهِيمَ إِلَى مُصَلَّاهُ، فَتَاجَى فِيهِ^١ رَبَّهُ، وَسَأَلَهُ أَنْ يُلْقِيَ ذَلِكَ عَنْ هَاجَرٍ، فَأَلْقَاهُ اللَّهُ عَنْهَا.

فَلَمَّا وَلَدَتْ سَارَةَ إِسْحَاقَ وَكَانَ يَوْمَ^٢ السَّابِعِ، سَقَطَتْ عَنْ إِسْحَاقَ سُرَّتُهُ، وَلَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ غُلْفَتُهُ، فَجَزِعَتْ مِنْ ذَلِكَ سَارَةُ، فَلَمَّا دَخَلَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ^٣، قَالَتْ^٤: يَا إِبْرَاهِيمُ، مَا هَذَا الْحَادِثُ الَّذِي حَدَثَ فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ وَأَوْلَادِ الْأَنْبِيَاءِ؟ هَذَا ابْنُكَ^٥ إِسْحَاقُ قَدْ سَقَطَتْ عَنْهُ سُرَّتُهُ، وَلَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ غُلْفَتُهُ.

فَقَامَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ^٦ إِلَى مُصَلَّاهُ^٦، فَتَاجَى رَبَّهُ، وَقَالَ^٧: يَا رَبِّ، مَا هَذَا الْحَادِثُ الَّذِي قَدْ حَدَثَ فِي آلِ إِبْرَاهِيمَ وَأَوْلَادِ الْأَنْبِيَاءِ؟ وَهَذَا^٨ ابْنِي إِسْحَاقُ قَدْ سَقَطَتْ عَنْهُ سُرَّتُهُ، وَلَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ غُلْفَتُهُ^٩.

فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ: أَنْ^{١٠} يَا إِبْرَاهِيمُ، هَذَا لِمَا عَيَّرَتْ سَارَةُ هَاجَرٍ، قَالَتْ^{١١} أَنْ لَا أَسْقِطَ ذَلِكَ^{١٢} عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَوْلَادِ الْأَنْبِيَاءِ^{١٣}؛ لِتَغْيِيرِ سَارَةَ هَاجَرٍ، فَاخْتِنِ إِسْحَاقَ بِالْحَدِيدِ، وَأَذِقْهُ حَرَ الْحَدِيدِ.

قَالَ: «فَخَتَنَهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ^{١٤} بِالْحَدِيدِ^{١٤}، وَجَزَتْ السَّنَّةُ بِالْخِتَانِ^{١٥} فِي أَوْلَادِ^{١٦}»

١. في «بح» و«بف» والعلل: - «فيه».

٢. في «م» ن، بح، بخ، بف، جت، والمحاسن: «اليوم».

٣. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

٤. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

٥. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

٦. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

٧. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

٨. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

٩. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

١٠. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

١١. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

١٢. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

١٣. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

١٤. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

١٥. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

١٦. في «م» ن، بن، جد، والوافي والمحاسن: + «له».

إِسْحَاقُ^١ بَعْدَ ذَلِكَ^٢.

وَعَنْهُ^٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «نَقَبَ أَذُنَ الْغُلَامِ مِنَ السُّنَّةِ، وَخَتَانَ الْغُلَامِ مِنَ

السُّنَّةِ^٥».

وَعَنْهُ^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ،

عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ الْإِسْتِجَاءُ وَالْخِتَانُ^٨».

وَعَنْهُ^٩، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِيبٍ، عَنْ أَخِيهِ

الْحُسَيْنِ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ يَقُطِيبٍ، قَالَ:

١. في العلل: «في أولاد الناس» بدل «في أولاد إسحاق».

٢. المحاسن، ص ٣٠٠، كتاب العلل، ح ٦، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب. علل الشرائع، ص ٥٠٥، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب جميعاً، عن الحسن بن محبوب، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٩، ح ٢٣٤٠٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣٥، ح ٢٧٥١٧.

٣. في «م»، يخ، بف، بن، جد، «عنه» بدون الواو.

٤. في «م»، «إن».

٥. في الوافي: «+ وإن».

٦. الكافي، كتاب العقيدة، باب خفض الجوارح، ح ١٠٥٥٥، مع زيادة في آخره. وفيه، نفس الباب، ح ١٠٥٥٧؛ التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٥، ح ١٧٨٣، بسندهما عن عبد الله بن سنان، مع زيادة في آخره. وفي الكافي، نفس الباب، ضمن ح ١٠٥٥٤؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٤٦، ضمن ح ١٧٨٤، بسند آخر عن أبي جعفر^١. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٥، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا^٢. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٧، ذيل ح ٤٧٢٣، وفي كلها - إلا الكافي، ح ١٠٥٥٥ - مع اختلاف يسير وفي كل المصادر هذه الفقرة: «ختان الغلام من السنة». الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٧، ح ٢٣٣٩٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣٣، ح ٢٧٥١٠.

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٥، ح ١٧٧٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٩، ح ٢٣٤٠١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٣٤، ح ٢٧٥١٣.

٨. في الوسائل: «الحسين بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسن». وتكرر في الأسناد رواية الحسن بن علي بن

٢٤ - بَابُ خَفَضِ الْجَوَارِي

١٠٥٥٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْجَارِيَةِ تُسَبَّى مِنْ أَرْضِ ^٢ الشُّرْكِ، فَتُسَلِّمُ، فَتُطَلَّبُ ^٣ لَهَا مَنْ يَخْفِضُهَا، فَلَا تَقْدِرُ عَلَى امْرَأَةٍ؟

فَقَالَ: «أَمَّا السُّنَّةُ فِي الْخِتَانِ ^٤ عَلَى الرِّجَالِ، وَلَيْسَ ^٥ عَلَى النِّسَاءِ» ^٦.

١٠٥٥٥ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «خِتَانُ الْغُلَامِ مِنَ السُّنَّةِ، وَخَفَضُ الْجَارِيَةِ ^٧ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ» ^٨.

١٠٥٥٦ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ^٩، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

١. في «بخ، بف»: «أبا عبد الله».

٢. في «ن، جد» والوسائل: «فيطلب». وفي «جت» بالناء والياء معاً. وفي الوافي والتهذيب: «فطلب».

٣. في «جت» بالناء والياء معاً.

٤. في «م، ن، بن، جد»: «فلا يقدر». وفي «جت» بالنون والياء معاً.

٥. في «بن» والوسائل: «فالختان».

٦. في التهذيب: «وليس».

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٦، ح ١٧٨٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦١، ح ٢٣٤٠٦، الوسائل، ج ٢١، ص ٤٤٠، ح ٢٧٥٣١.

٨. هكذا في «م، ن، بح، بن، جد» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الجواري».

٩. راجع: الكافي، كتاب العقيدة، باب التطهير، ح ١٠٥٤٨ ومصادره. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦١، ح ٢٣٤٠٣، الوسائل، ج ٢١، ص ٤٤١، ح ٢٧٥٣٢.

١٠. هكذا في النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع والتهذيب: «عن أبيه».

والصواب ما أنبتناه كما تقدم في الكافي، ذيل ح ١٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «خَفَضُ الْجَارِيَةِ^١ مَكْرَمَةٌ^٢، وَلَيْسَتْ^٣ مِنَ السُّنَّةِ، وَلَا شَيْئاً وَاجِباً، وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنَ الْمَكْرَمَةِ^٤».

١٠٥٥٧ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْخِتَانُ سُنَّةٌ فِي الرِّجَالِ^٥، وَمَكْرَمَةٌ فِي النِّسَاءِ^٦».

١٠٥٥٨ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ نَابِثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ - يُقَالُ لَهَا: أُمٌ طَيِّبَةٌ - تَخْفِضُ الْجَوَارِيَ، فَدَعَاَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم^٧، فَقَالَ^٨ لَهَا: يَا أُمُّ طَيِّبَةٍ، إِذَا أَنْتِ^٩ خَفَضْتَ امْرَأَةً^{١٠}».

١. في «م» بن، جد، وحاشية «بح، جت» والوافي والوسائل والقرب: «النساء». وفي «بح» والتهذيب: «الجواري».

٢. في المرأة: «مكرمة»، أي موجبة لحسنها وكرامتها عند زوجها، والمعنى أنها ليست من السنن، بل من التطوعات. ويحتمل أن يكون من الآداب والأوامر الإرشادية للمصالح الدنيوية. والأول أظهر؛ موافقاً لقول الأصحاب.

٣. في «بح، بف»: «ليست» بدون الواو. وفي «بخ، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل وقرب الإسناد: «وليس».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٥، ح ١٧٨٢، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ١٠، ح ٣٢، عن هارون بن مسلم، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦١، ح ٢٣٤٠٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٤١، ح ٢٧٥٣٣.

٥. هكذا في «خ، م، ن، بف، بن، جد، جت، جز، جم» والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الختان في الرجل سنة».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٥، ح ١٧٨٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٧، ذيل ح ٤٧٢٣. وراجع: الكافي، كتاب العقيدة، باب التطهير، ح ١٠٥٤٨ ومصادره. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦١، ح ٢٣٤٠٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٤٢، ح ٢٧٥٣٥.

٧. في «م» بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل والكافي، ح ٨٥٥٣ والتهذيب: «النبية».

٨. في الوافي: «وقال». ٩. في «م» بن، جد، - «لها».

١٠. في الوافي والوسائل والكافي، ح ٨٥٥٣ والتهذيب: - «أنت».

١١. في «بخ، بف، جت»: «المرأة». وفي «ن»: «الجارية». وفي «م» بن، جد، والوافي والوسائل والتهذيب: «».

فَأُشْمِي^١، وَلَا تُجِجِي^٢؛ فَإِنَّهُ أَضْفَى لِلْوَنِ^٣، وَأَخْطَى عِنْدَ الْبَغْلِ^٤.

١٠٥٥٩ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «لَمَّا هَاجَرْنَا^٧ النَّسَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ^٨، هَاجَرَتْ فِيهِنَّ امْرَأَةٌ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ حَبِيبٍ، وَكَانَتْ خَافِضَةً تَخْفِضُ الْجَوَارِيَّ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ^٩ قَالَ لَهَا: يَا أُمُّ حَبِيبٍ، الْعَمَلُ الَّذِي كَانَ فِي يَدِكَ هُوَ فِي يَدِكَ الْيَوْمَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرَامًا، فَتَنْتَهَانِي عَنْهُ، قَالَ^{١٠}: لَا^{١١}، بَلْ خَلَّالٌ، فَأَذِنِي مِنِّي حَتَّى أَعْلَمَكَ، قَالَتْ^{١٢}: فَدَنَوْتُ^{١٣} مِنْهُ، فَقَالَ: يَا أُمُّ حَبِيبٍ، إِذَا أَنْتِ فَعَلْتَ فَلَا تَنْهَكِي - أَيُّ لَا تَسْتَأْصِلِي - وَأُشْمِي؛ فَإِنَّهُ أَشْرَقَ لِلْوَجْهِ، وَأَخْطَى عِنْدَ الزَّوْجِ^{١٤}.

«امرأة». وفي الكافي، ح ٨٥٥٣: «الجواري».

١. قال ابن الأثير: «في حديث أم عطية: أشمي ولا تنهكي، شبه القطع اليسير بإشمام الرائحة، والنهك بالمبالغة فيه، أي اقطعي بعض النواة ولا تستأصلها». النهاية، ج ٢، ص ٥٠٣ (شمم).

٢. هكذا في: «ب» والوافي والوسائل والكافي، ح ٨٥٥٣ والتهذيب. وفي «بن، جت، جد»: «ولا تحجي». وفي «ن، بع، بخ» وحاشية «م، جد» والمطبوع: «ولا تحجي» بتقديم الحاء المهملة. وفي «م»: «ولا تحجي» بتقديم المعجمة.

٣. الكافي، كتاب المعيشة، باب كسب الماشطة والخافضة، ح ٨٥٥٣. التهذيب، ج ٦، ص ٣٦٠، ح ١٠٣٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٧، ص ٢٠٣، ح ١٧١١٧؛ الوسائل، ج ١٧، ص ١٣٠، ح ٢٢١٧١.

٤. في التهذيب، ج ٧: «عن أحمد بن محمد بن عيسى». وعدة من أصحابنا في مشايخ الكليني يروون عن أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد وسهل بن زياد. فعليه سند التهذيب لا يخلو من خلل.

٥. في «ن، جت»: «محمد بن».

٦. في «م، ن، جد» والوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ٨٥٥٠: «هاجرت». وفي «بن»: «هاجر».

٧. في الوافي والكافي، ح ٨٥٥٠: «فقال».

٨. في «م، بن»: «وقالت».

٩. في «بن، جد» وحاشية «ن، جت»: «فدنت». وفي البحار والتهذيب: «قال: فدنت» بدل «قالت: فدنت».

١٠. الكافي، كتاب المعيشة، باب كسب الماشطة والخافضة، ح ٨٥٥٠، مع زيادة في آخره. التهذيب، ج ٧،

٢٥- بَابُ أَنَّهُ إِذَا مَضَى السَّابِعُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْحَلْقُ

- ١٠٥٦٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:
عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَوْلُودٍ يَخْلُقُ^٣ رَأْسَهُ بَعْدَ^٤ يَوْمِ السَّابِعِ؟
فَقَالَ: «إِذَا مَضَى سَبْعَةُ أَيَّامٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَلْقٌ»^٥.
- ١٠٥٦١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رَبَاطٍ،
عَنْ ذَرِيعِ الْمَحَارِبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ فِي الْعَقِيْقَةِ، قَالَ: «إِذَا جَازَ سَبْعَةُ أَيَّامٍ، فَلَا عَقِيْقَةَ لَهُ»^٧.

٣٩/٦

٢٦- بَابُ نَوَادِرَ

- ١٠٥٦٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ^٨:
-
١. في «بن» والوسائل: - «بن علي»^١.
٢. في الفقيه: «لم يحلق»^٢.
٣. في التهذيب: - «بعد»^٣.
٤. في الفقيه: - «بعد»^٤.
٥. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٦، ح ١٧٨٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٩، ح ٤٧٢٩، معلقاً عن علي بن جعفر. مسائل علي بن جعفر، ص ١١١، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. «الوافي»، ج ٢٣، ص ١٣٤٧، ح ٢٣٣٧٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٤٤، ح ٢٧٥٣٩.
٦. هكذا في «م»، ن، بح، بخ، ب، جت، والوافي والتهذيب. وفي «بن، جد» والوسائل: «جازت». وفي المطبوع: «جاوزت».
٧. في الوافي: «كَانَ هَذَا الْخَبَرُ وَرَدَ مُرَّةً وَاحِدَةً لِمَا مَرَّ مِنْ جَوَازِهَا بَعْدَ الشَّيْخُوخَةِ أَيْضاً، أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ فَلَا عَقِيْقَةَ كَامِلَةً لَهُ وَإِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ^٥»: مَنْ لَمْ يَصُلِّ فِي جَمَاعَةٍ فَلَا صَلَاةَ لَهُ».
٨. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٦، ح ١٧٨٧، معلقاً عن الكليني. وراجع: مسائل علي بن جعفر، ص ١١١. «الوافي»، ج ٢٣، ص ١٣٤٧، ح ٢٣٣٧٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٤٥، ح ٢٧٥٤٠.
٩. في «بف» والتهذيب: «أحمد بن محمد بن خالد» بدل «أحمد بن محمد بن عيسى»، عن محمد بن خالد. «

عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ، فَيَمُوتُ يَوْمَ السَّابِعِ: هَلْ يَعْقُ عَنْهُ؟

قَالَ^١: «إِنْ كَانَ مَاتَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ يَعْقُ عَنْهُ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الظُّهْرِ عَقَّ عَنْهُ»^٢.

١٠٥٦٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي

هَارُونَ مَوْلَى آلِ جَعْفَرَةَ، قَالَ:

كُنْتُ جَلِيساً لِأَبِي^٣ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِالْمَدِينَةِ^٤، فَفَقَدَنِي أَيَّاماً، ثُمَّ إِنِّي جِئْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ

لِي^٥: «لَمْ أَرَكَ مِنْذُ أَيَّامٍ يَا أَبَا هَارُونَ؟».

فَقُلْتُ: «وُلِدَ لِي غُلَامٌ».

فَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ^٦ فِيهِ^٧، فَمَا^٨ سَمَّيْتَهُ؟».

قُلْتُ: سَمَّيْتُهُ مُحَمَّدًا.

قَالَ^٩: «فَأَقْبَلَ بِخَدِّهِ نَحْوَ الْأَرْضِ وَهُوَ^{١٠} يَقُولُ: «مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ» حَتَّى كَادَ

«والمذكور في بعض نسخ التهذيب: «أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد».

وسعد بن سعد هذا، هو الأشعري روى أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى - عن محمد بن خالد البرقي كتابه،
وورد هذا الطريق في عدد من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٩، الرقم ٤٧٠؛ معجم رجال الحديث،
ج ١٦، ص ٣٥٧ و ص ٣٦٨.

١. في «بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب: «وقال».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٧، ح ١٧٨٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٧، ح ٤٧٢١، معلقاً عن إدريس بن
عبد الله القمي. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣٢، ح ٢٣٣٤٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٤٥، ح ٢٧٥٤٢.

٣. في «م»: «عند أبي».

٤. في «بخ، بف» والوافي: «في المدينة».

٥. في «بن، جد» والوسائل: «- ولي».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت وحاشية «جت» والوافي والوسائل والبحار. وفي «جت» والمطبوع:

٧. في الوسائل: «- فيه».

- «لك».

٩. في الوسائل والبحار: «وقال».

٨. في «بخ، بف» «ما».

١٠. في «ن، بح، بف»: «وأقبل» بدل «وهو».

يَلْصَقُ خَدَّهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ قَالَ: «بِنَفْسِي وَبِوَلَدِي^١ وَبِأَهْلِي^٢ وَبِأَيُّوِّي وَبِأَهْلِ الْأَرْضِ كُلِّهِمْ^٣ جَمِيعاً الْفِدَاءَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا تَسْبَهُ، وَلَا تَضْرِبَهُ، وَلَا تُسَبِّحْ إِلَيْهِ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ دَارٌ فِيهَا اسْمُ مُحَمَّدٍ إِلَّا وَهِيَ تَقْدَسُ كُلُّ يَوْمٍ». ثُمَّ قَالَ لِي: «عَقَّقْتَ عَنْهُ؟».

قَالَ: فَأَمْسَكْتُ، قَالَ^٤: وَقَدَّرْتُ أَنَّهُ^٥ حَيْثُ^٦ أَمْسَكْتُ^٧ ظَنَنْتُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْ، فَقَالَ^٨: «يَا مُضَافٍ، اذْنُ مَنِي، فَوَ اللَّهُ مَا عَلِمْتُ مَا قَالَ لَهُ^٩ إِلَّا أَنِّي^{١٠} ظَنَنْتُ أَنَّهُ قَدْ أَمَرَ لِي^{١١} بِشَيْءٍ، فَذَهَبْتُ لِأَقُومَ، فَقَالَ لِي^{١٢}: «كَمَا أَنْتَ^{١٣} يَا أَبَا هَارُونَ، فَجَاءَنِي مُضَافٍ بِثَلَاثَةِ دَنَانِيرٍ، فَوَضَعَهَا فِي يَدِي، فَقَالَ^{١٤}: يَا أَبَا هَارُونَ، اذْهَبْ فَاشْتَرِ كَبْشَيْنِ وَاسْتَسْمِنَهُمَا^{١٥} وَاذْبَحْهُمَا، وَكُلْ وَأَطْعِمِ»^{١٦}.

١٠٥٦٤ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ؛

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

١. في «جت»: «وولدي».

٢. في البحار: «وبأهلي».

٣. في «بن»: «- وكلهم».

٤. في «م»، «م»، «ج»: «- وفي».

٥. في «بن»: «- وعنه».

٦. في «ن»، «بخ»: «- وقال». وفي «جت»: «وقال».

٧. هكذا في «م»، «ن»، «بن»، «جدة» وحاشية «جت» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وقد رأيته» بدل «وقد رأت».

٨. في الوافي: «حين».

٩. في «ن»، «بخ»، «بف»، والوافي: «قال».

١٠. في «بخ»: «أمسك». وفي «بخ»: «أسكت».

١١. في «ن»، «بخ»، «بف»، والوافي: «أنني».

١٢. في «بخ»، «بف»: «- وله».

١٣. في «بخ»، «بف»: «أمرني» بدل «أمر لي».

١٤. في «بخ»، «بف»: «- ولي».

١٥. في «بخ»، «جت»، والوافي: «بين».

١٦. أي: كن كما أنت.

١٧. في «م»، «ن»، «بخ»، «بف»، «بن»، «جت»: «وقال».

١٨. أي اطلب السمين. ويقال: طلب أن يوهب له السمين. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٨٦ (سمين).

١٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٢٦، ح ٢٣٣٣١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩٣، ح ٣٧٣٨٧؛ البحار، ج ١٧، ص ٣٠، ح ٩.

٢٠. في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» على «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ».

سَأَلَتْهُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَعْقَ عَنْ وَلَدِهِ^١ حَتَّى كَبُرَ وَكَانَ^٢ غُلَامًا شَابًا، أَوْ رَجُلًا قَدْ بَلَغَ؟
 قَالَ^٣: «إِذَا صَحَّيْ عَنْهُ، أَوْ صَحَّى الْوَلَدُ عَنْ نَفْسِهِ، فَقَدْ أَجْزَأُ عَنْهُ عَقِيقَتُهُ».
 وَقَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمَوْلُودُ^٤ مُزْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ، فَكُهُ أَبَوَاهُ، أَوْ تَرَكَاهُ»^٥.

٢٧ - بَابُ كَرَاهِيَةِ الْقَنَازِعِ

٤٠/٦

١٠٥٦٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: لَا تَخْلُقُوا الصَّبِيَّانَ الْقَرْعَ^١
 وَالْقَرْعَ أَنْ يَخْلُقَ مَوْضِعًا وَيَدَعُ^{١١} مَوْضِعًا»^{١٢}.

١. في «ن، بن» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب: «عنه والده».

٢. في «م» والوسائل: «فكان».

٣. في «بن» والوسائل: «وقال».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «أجْزَأَتْ».

٥. في الوافي: «عن».

٦. في «م، ن، بن، جت، جد» والتهذيب والوسائل: «الولد».

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٧، ح ١٧٨٩، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب العقيقة، باب العقيقة ووجوبها، ح ١٠٤٩٩ وح ١٠٥٠٠ وح ١٠٥٠١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٣١، ح ٢٣٣٣٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٤٩، ح ٢٧٥٤٩.

٨. في «ن، بن، بخ، يخ، بن» وحاشية «جت»: «كرهه».

٩. في «بخ»: «ولا تخلقوا».

١٠. في الوافي: «ولا تخلقوا الصبيان القرع، أي خلق القرع، حذف المصدر وأقيم المضاف إليه مقامه. وفي بعض النسخ: لا تخلقوا للصبيان القرع، بالخاء المعجمة والفاء. والقرع - بالتحريك - قطع من السحاب، واحدها قرعة، سمي خلق بعض رأس الصبي وترك بعضه في مواضع متفرقة القرع تشبيهاً لذلك بقطع السحاب. وربما يقال: القنازع وواحدتها قنزعة بضم القاف والزاي وفتحهما وكسرهما، وضم القاف وفتح الزاي وبضمتهما وحذف التاء. والجوهري جعل النون زائدة، والهروي أصيلة، وكان المنهي عنه القرع والقنازع، كما هو ظاهر الأخبار، أعني المتعدّد منها دون القرعة والقنزعة، أعني الواحدة في وسط الرأس؛ لما مضى من أنّ الحسينين ﷺ كان لهما ذؤابتان في وسط الرأس». وانظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٦٥؛ غريب الحديث، ج ١، ص ١٨٥ (قرع).

١١. في «بن» والوسائل: «ويترك».

١٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٧، ح ١٧٩٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٥، ح ٢٣٣٨٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥٠، ح ٢٧٥٥٢.

- ٢ / ١٠٥٦٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْقَدَاحِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْقَرْعَ فِي رُؤُوسِ الصَّبْيَانِ، وَذَكَرَ أَنَّ الْقَرْعَ أَنْ
يُخْلَقَ الرَّأْسُ إِلَّا قَلِيلًا، وَيُتْرَكَ وَسَطُ الرَّأْسِ؛ يُسَمَّى الْقَرْعَةُ^٨.
- ٣ / ١٠٥٦٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَبَى النَّبِيُّ عليه السلام بِصَبِيٍّ يَدْعُو لَهُ، وَلَهُ قَنَازِعٌ، فَأَبَى أَنْ
يَدْعُو لَهُ، وَأَمَرَ^{١٠} بِخَلْقِ^{١١} رَأْسِهِ، وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام بِخَلْقِ شَعْرِ الْبَطْنِ^{١٢}».

٢٨- بَابُ الرِّضَاعِ

- ١ / ١٠٥٦٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ^{١٤}

١. في «بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «- كان».
٢. في «بن، جد» وحاشية «م، جت» والوسائل: «كره».
٣. في «يف»: «وذكروا». ٤. في «ن»: «أن تحلق».
٥. في «م، بن، جد» وحاشية «جت»: «- ويترك». وفي «ن»: «ويترك».
٦. في «ن، يخ، بن، جد» والوسائل: «تسمى». وفي «جت» بالناء والياء معاً.
٧. في حاشية «جت»: «القرعة». وفي «مرأة العقول، ج ٢١، ٧٠: «يدل على أن القرع ما يكون في وسط الرأس، ويمكن حمله على أنه أغلب». وفي الوافي: «لعل المراد بقوله عليه السلام: إلا قليلاً، القليل في المواضع المتفرقة، ويكون قوله: ويترك، كلاماً مستأنفاً يفيد جواز ترك الواحدة في وسط الرأس. وهذا التأويل وإن كان بعيداً ولا يلائم ما يوجد في بعض النسخ من حذف قوله: ويترك، إلا أنه يقتضيه الجمع بين الأخبار».
٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٦، ح ٢٣٣٩٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥٠، ح ٢٧٥٥٤.
٩. في «بن، جد» وحاشية «ن، يح» والتهذيب: «- بن إبراهيم».
١٠. في التهذيب: «فأمر».
١١. في «م، يح، بن، جت، جد» والوافي والوسائل: «أن يخلق».
١٢. في الوافي: «شعر البطن، هو الشعر النابت على رأس الصبي في بطن أمه؛ فإن حلقه تطهير له».
١٣. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٧، ح ١٧٩١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١٢٠، ح ٢٦١، وتمام الرواية فيه: «وقال رسول الله عليه السلام أحلقوا شعر البطن للذكر والأنثى». الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٥٦، ح ٢٣٣٩١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥٠، ح ٢٧٥٥٣.
١٤. في الوسائل: «وعن». وهو سهو؛ فقد روى أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن يحيى عن طلحة بن

طَلَحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: مَا مِنْ لَبَنٍ يُزْضَعُ^١ بِهِ الصَّبِيُّ أَغْظَمَ بَرَكَتَهُ عَلَيْهِ مِنْ لَبَنٍ أُمِّهِ^٢».

١٠٥٦٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّهِ أُمِّ إِسْحَاقَ بِنْتِ سَلِيمَانَ، قَالَتْ: نَظَرُ إِلَيَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا أَرْضِعُ أَحَدَ ابْنَيْ^٣ مُحَمَّدًا^٤ أَوْ إِسْحَاقَ، فَقَالَ: «يَا أُمَّ إِسْحَاقَ، لَا تُرْضِعِيهِ مِنْ ثَدْيٍ وَاحِدٍ، وَأَرْضِعِيهِ^٥ مِنْ كِلَيْهِمَا، يَكُونُ أَحَدُهُمَا طَعَامًا، وَالْآخَرُ شَرَابًا^٦».

١٠٥٧٠ / ٣. مُحَمَّدٌ^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ^٩ مُحَمَّدِ بْنِ^{١٠} عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

١. زيد في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٨٧-٣٨٨.

١. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «بح» والوسائل: «رضع».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٨، ح ٣٦٥، معلقاً عن الكليني. وفي صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٥٠، ح ٤١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٤، ح ٤٩، بسند آخر عن الرضا، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتام الرواية: «وليس للصبي لبن خير من لبن أمه». الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٥، ح ٤٦٦٣، مراسلاً عن علي عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٣، ح ٢٣٤١٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥٢، ح ٢٧٥٥٩.

٣. هكذا في «بح، بخ، بف، بن، جت، جد» والوافي والتهذيب والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بني».

٤. في «بخ» والوسائل والتهذيب: «محمد». ٥. في «بخ، بف، جت»: «أرضعيه» من دون الواو.

٦. في الوافي: «لَمَّا كَانَ فِي الْجَدِيدِ لَدَهُ كَانَ اللَّبَنُ الْجَدِيدُ مِمَّا يَسِغُ الْقَدِيمَ، كَمَا أَنَّ الشَّرَابَ يَسِغُ الطَّعَامَ، فَصَحَّ بِهَذَا الْإِخْتِبَارِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ وَالْآخَرُ بِمَنْزِلَةِ الشَّرَابِ». وفي مرآة العقول، ج ٢١، ص ٧١: «يمكن أن يكون ما يخرج من اليمنى أغظ، وما يخرج من اليسرى أرق، فتكون الأولى في التأثير في بدن الصبي بمنزلة الطعام، والثانية بمنزلة الشراب».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٨، ح ٣٦٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٥، ح ٤٦٦٤، مراسلاً. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٤، ح ٢٣٤١٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥٣، ح ٢٧٥٦٠.

٨. في «بن»: «+ بن يحيى».

٩. في الوسائل: «عن». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن سنان في كثير من الأسناد جداً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٦٥-٥٦٨؛ و ص ٦٩٥-٦٩٦.

١٠. في «بن»: «- محمد بن».

عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الرَّضَاعُ وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ شَهْرًا، فَمَا نَقَصَ فَهُوَ جَوْزٌ عَلَى الصَّبِيِّ».^٢

١٠٥٧١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^٣، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ

مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَنْقَرِيِّ، قَالَ:
سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرِّضَاعِ؟
فَقَالَ^٥: «لَا تُجْبَرُ الْحُرَّةُ عَلَى رِضَاعِ^٦ الْوَلَدِ، وَتُجْبَرُ أُمُّ الْوَلَدِ».^٧

١٠٥٧٢ / ٥. عَلِيُّ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ تَوَفَّى وَتَرَكَ صَبِيًّا،

١. في التهذيب: «فإن».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٦، ح ٣٥٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن عمار بن مروان، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٤، ح ٤٦٦١، معلقاً عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٤، ح ٢٣٤١٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥٥، ح ٢٧٥٦٧.

٣. في «بن»: «القاساني».

٤. هكذا في التهذيب. وفي النسخ والمطبوع والوسائل: «الجوهري».

والظاهر أن الجوهري زيادة تفسيرية أدرجت في المتن سهواً. والقاسم بن محمد هذا هو الأصبهاني، روى عن سليمان بن داود في طريق النجاشي إلى كتاب الفضيل بن عياض، وروى عن سليمان بن داود المنقري في طريق الصدوق إليه. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١٠، الرقم ٨٤٧؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤٦٧. ولاحظ أيضاً: الكافي، ح ٨٥ و ١٢٠ و ١٠٦٨ و ١٦٩٢.

٥. في «ن»، بخ: «قال».

٦. في الوافي: «إرضاع».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٧، ح ٣٦٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ١٣٩، ح ٣٥١٠، معلقاً عن سليمان بن داود المنقري، عن عبد العزيز بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ٤٨٠، ح ٤٦٨٤، مرسلاً عن دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٣، ح ٢٣٤١١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥٢، ح ٢٧٥٥٨.

٨. في «بخ»: «عنه».

فَاسْتَرْضِعَ لَهُ، فَقَالَ^١: أَجْزَ رَضَاعِ الصَّبِيِّ مِمَّا يَرِثُ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ^٢.

١٠٥٧٣ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَالْحُسَيْنِ

بْنِ سَعِيدٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَا تُضَارُّوْا الْوَلَدَ بِوَلَدِهِ وَلَا

مَوْلُوْدُهُ بِوَلَدِهِ»^٣؟

فَقَالَ: «كَانَتْ الْمَرَاضِعُ مِمَّا يَدْفَعُ إِخْدَاهُنَّ الرَّجُلُ إِذَا أَرَادَ الْجَمَاعُ تَقْوُلُ: لَا

أَدْعُكَ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ أُحْبَلَ، فَأَقْتُلَ وَلَدِي هَذَا الَّذِي أَرْضَعُهُ، وَكَانَ الرَّجُلُ تَدْعُوهُ

الْمَرْأَةُ^٤، فَيَقْوُلُ^٥: أَخَافُ أَنْ أَجَامِعَكَ، فَأَقْتُلَ وَلَدِي، فَيَدْعُوهَا^٦ وَلَا يَجَامِعُهَا^٧، فَتَنْهَى اللَّهُ -

عَزَّ وَجَلَّ - عَنْ ذَلِكَ أَنْ يُضَارَّ الرَّجُلُ الْمَرْأَةُ، وَالْمَرْأَةُ الرَّجُلَ»^٨.

١٠٥٧٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، عَنْ

١. في «ن» ببح، ببح، بن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب: «قال».

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٤٤٧، ح ١٧٩٢، بسنده عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن ابن أبي يعفور، من

دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ج ٨، ص ١٠٦، ح ٣٥٩؛ وج ٩، ص ٢٤٤، ح ٩٤٧، بسند آخر، مع

اختلاف يسير. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٠، ح ٤٦٨٥، معلقاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه هكذا: «وقضى أمير

المؤمنين عليه السلام... والوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧١، ح ٢٣٤٣٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥٦، ح ٢٧٥٧١.

٣. البقرة (٢): ٢٣٣.

٤. في «ن» والوافي والوسائل والتهذيب: «تدفع».

٥. في «بح» -: «هذا».

٦. في الوافي: «يقول».

٧. في التهذيب، ج ٧: «امرأته».

٨. في «ن» والوافي والوسائل والتهذيب: «ولا يجامعها».

٩. في «بح»: «ويُدْعَاهَا». وفي الوسائل: «فيدفعها».

١٠. في «ن» وحاشية «ن» والوسائل: «فلا يجامعها». وفي «بح، جت»: «ولم يجامعها».

١١. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٨، ح ١٦٧٣؛ وج ٨، ص ١٠٧، ح ٣٦٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن

الفضيل. تفسير القمي، ج ١، ص ٧٦، عن أبيه، عن محمد بن الفضيل. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٢٠، ح ٣٨٢،

عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. والوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٢، ح ٢٣٤٣٩؛ الوسائل، ج ٢١،

ص ٤٥٧، ح ٢٧٥٧٣.

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ نَحْوَهُ، وَزَادَ^١:

«وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ»^٢ فَإِنَّهُ نَهَى أَنْ يُضَارَّ بِالصَّبِيِّ، أَوْ يُضَارَّ^٣ أُمُّهُ فِي رِضَاعِهِ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ فِي رِضَاعِهِ فَوْقَ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ «فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ»^٤ قَبْلَ ذَلِكَ، كَانَ^٥ حَسَنًا، وَالْفِصَالُ هُوَ الْفِطَامُ»^٦.

١٠٥٧٥ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ^٧ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ

إِبْنِ سَيَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي رَجُلٍ مَاتَ، وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ^٨ وَمَعَهَا مِنْهُ وَلَدٌ، فَأَلَقَتْهُ عَلَى خَادِمٍ لَهَا، فَأَرْضَعَتْهُ، ثُمَّ جَاءَتْ تَطْلُبُ رِضَاعَ الْغُلَامِ مِنَ الْوَصِيِّ، فَقَالَ: «لَهَا أَجْرٌ مِثْلِهَا،

١. كذا في المطبوع والوافي. وفي جميع النسخ التي قبلت: - «وزاد».

٢. في المرأة: «قيل: المراد بالوارث وارث الأب، وهو الصبي، بأن يقوم الوصي أو الحاكم بمؤنتها عوضاً عن إرضاعها من مال يرثه من أبيه. وإنما خص هذا الفرد لندرة كون الطفل ذاملاً في غير إرث. وقيل: الوارث هو الباقي من الأبوين يجب عليه مؤونة إرضاعه. وقيل: المراد الوارث للصبي أو الوارث للأب، وهو مذهب العامة. ويمكن حمله على مذهب الشيعة فيما إذا كان وصياً أو قتيماً، ومع عدمهما يلزمه ذلك حسبة في مال الطفل. ولعل الخبر ألصق بالأخير على هذا التأويل. ويمكن حمله على الأول بأن يكون فاعل «يضار» في كلامه ﷺ: الحاكم أو الوصي لا الوارث. وفيه بُعد».

٣. في «يج، يف، جت» والوافي والوسائل: «أو تضار». وفي «ن» بالناء والياء معاً.

٤. في «يج»: «الرضاعة».

٥. البقرة (٢): ٢٣٣. وفي «م، بن، جد» والوسائل والكافي ح ١٠٨٢١ والفتاوى وتفسير العياشي: - «وَتَشَاوُرٍ».

٦. في الوافي: - «وكان».

٧. الكافي، كتاب الطلاق، باب نفقة الحبل المطلقة، ذيل ح ١٠٨٢١؛ التهذيب، ج ٨، ص ١٠٥، ح ٣٥٥، بسنده عن الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ، من قوله: «ليس لها أن تأخذ في رضاعة» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٠، ذيل ح ٤٧٨٨، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٢١، ذيل ح ٣٨٥، عن الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٢، ح ٢٣٤٤٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥٤، ح ٢٧٥٦٥.

٨. في «م، بن، جد» وحاشية «يج» والوسائل: - «الحسن».

٩. في التهذيب: «عن».

١٠. هكذا في «م، ن، يج، يخ، جت، جد» والوافي. وفي المطبوع والوسائل: «امراة».

وَلَيْسَ لِلْوَصِيِّ^١ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ خَجَرِهَا حَتَّى يُذْرِكَ، وَيَذْفَعَ إِلَيْهِ مَالَهُ،^٢

١٠٥٧٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ الْأَشْعَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّبِيِّ: هَلْ يُرْضَعُ أَكْثَرُ مِنْ سَنَتَيْنِ؟ فَقَالَ^٣: «عَامَيْنِ».

قُلْتُ^٤: فَإِنْ زَادَ عَلَى سَنَتَيْنِ هَلْ عَلَى أَبَوَيْهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ؟ قَالَ: «لَا»^٥.

٢٩- بَابُ فِي صَمَانِ الظُّفْرِ^٦

٤٢/٦

١٠٥٧٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَحَمَّادٍ^٨، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ ظَنْرًا، فَدَفَعَ إِلَيْهَا وَلَدَهُ، فَأَنْطَلَقَتِ الظُّفْرُ، فَدَفَعَتْ وَلَدَهُ إِلَى ظَنْفٍ أُخْرَى، فَقَابَتْ بِهِ جِينًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ طَلَبَ وَلَدَهُ مِنَ الظُّفْرِ الَّتِي كَانَ أُعْطَاهَا^٩، فَأَقْرَتْ أَنَّهَا اسْتَأْجَرَتْهُ^{١١}، وَأَقْرَتْ بِقَبْضِهَا وَلَدَهُ وَأَنَّهَا كَانَتْ دَفَعَتْهُ

١. في «بن»: «للولي».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٦، ح ٣٥٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٤، ح ٢٣٤٤٤.

الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥٦، ح ٢٧٥٧٠. ٣. في «ن»، «يع»، «يف»، «بت»، «قال».

٤. في «م»، «بن»، «جد»، والوسائل والتهذيب: «فقلت».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٧، ح ٣٦٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٥، ح ٤٦٦٢، معلقاً عن سعد بن

سعد، عن الرضا عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٥، ح ٢٣٤١٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥٤، ح ٢٧٥٦٦.

٦. في «م»، «يع»، «بن»، «جد» - «في».

٧. ورد هذا الباب في «م»، «بن»، «بت»، «جد» بعد باب من يكره لبنه ومن لا يكره. وفي «بخ» - «باب في صمان

الظفر». وقال ابن الأثير: «الظفر: المرصعة غير ولدها. النهاية، ج ٣، ص ١٥٤ (ظفر).

٨. في «م»، «بن» - «وحماد». ٩. في التهذيب، ج ٨: «+ «ابنه».

١٠. في «م»، «بن»، «جد» وحاشية «ن» والوسائل: «ابنه».

١١. في «بخ»، «يف»: «استأجرت».

إلى ظفرٍ أخرى؟

فَقَالَ: «عَلَيْهَا الدِّيَّةُ، أَوْ تَأْتِي بِهِ»^١.

١٠٥٧٨ / ٢. ابنُ محبوبٍ^٢، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ ظَفْرًا، فَقَابَتْ بِوَلَدِهِ سَيْنِينَ، ثُمَّ إِنَّهَا جَاءَتْ بِهِ، فَانْكَرْتَهُ أُمُّهُ، وَزَعَمَ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَهُ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ، الظَّنُّ مَأْمُونَةٌ»^٣.

٣٠- بَابُ مَنْ يُكْرَهُ لَبْنُهُ وَمَنْ لَا يُكْرَهُ

١٠٥٧٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ^٤، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: امْرَأَةٌ وَلَدَتْ مِنَ الزَّانِي^٥ أَتَّخِذُهَا ظَفْرًا؟

١. التهذيب، ج ٨، ص ١١٥، ح ٣٩٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفيه، ج ١٠، ص ٢٢٢، ح ٨٧١؛ والفقيه، ج ٤، ص ١٦١، ح ٥٣٦٤، بسند آخر عن سليمان بن خالد، مع اختلاف. وفيه، ص ١٠٦، ح ٥١٩٩. معلقاً عن سليمان بن خالد، مع اختلاف. الوافي، ج ١٦، ص ٨٣٠، ح ١٦٢٢١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٩، ح ٢٧٦٠٩.

٢. السند معلق على سابقه. ويري عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

٣. في «ن» بـ، بـ، بـ، جـ، والوافي والتهذيب، ج ٨: «+» «يقبلونه». وفي «ن» بـ، «+» «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن داود الرقي، قال: سألت أبا عبد الله عن امرأة حرّة نكحت عبداً، فأولدها أولاداً، ثم إنّه طلقها فلم تقم مع ولدها، وتزوجت، فلما بلغ العبد أنّها تزوجت، أراد أن يأخذ ولده منها، وقال: أنا أحقّ بهم منك إن تزوجت، فقال: ليس للعبد أن يأخذ منها ولدها. وإن تزوجت - حتى يعتق، هي أحقّ بولدها منه مادام مملوكاً، فإذا اعتق فهو أحقّ بهم منها». وفي «ب» ورد هذا الحديث ذيل باب الرضاع. وسيأتي هذا الحديث بعينه في باب من أحقّ بالولد إذا كان صغيراً، ح ١٠٥٩٧.

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١١٥، ح ٤٠٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح. وفيه، ج ١٠، ص ٢٢٢، ح ٨٧٠؛ والفقيه، ج ٤، ص ١٦١، ح ٥٣٦٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٤، ح ٢٣٤٤٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٩، ح ٢٧٦٠٨.

٥. في «ب» - «الحلبي». ٦. في الوسائل والتهذيب: «الزاني».

قَالَ^١: «لَا تَسْتَرْضِعْهَا، وَلَا ابْنَتَهَا»^٢.

١٠٥٨٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَتْهُ^٣ عَنْ مَطَاوِرَةِ الْمَجُوسِيِّ؟ فَقَالَ^٤: «لَا، وَلَكِنْ أَهْلَ الْكِتَابِ»^٥.

١٠٥٨١ / ٣. وَعَنْهُ^٦، عَنْ الْكَاهِلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ^٧، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا أَرْضَعْتَ^٨ لَكُمْ، فَاْمْنَعُوهُمْ^٩ مِنْ شَرْبِ الْخَمْرِ»^{١٠}. ٤٣/٦

١٠٥٨٢ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ أَنْ تَرْضِعَ لَهُ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ وَالْمُشْرِكَةُ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ» وَقَالَ^{١١}: «اْمْنَعُوهُمْ^{١٢} مِنْ^{١٣} شَرْبِ الْخَمْرِ»^{١٤}.

١. في «م»، ن، جد: «فقال».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٨، ح ٣٦٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢١، ح ١١٤٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٩، ح ٢٣٤٢٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٣، ح ٢٧٥٩٠.

٣. في «م»: «سألت». ٤. في «بن» والوافي والوسائل: «قال».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٩، ح ٣٧٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٥، ح ٢٣٤١٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٤، ح ٢٧٥٩٤.

٦. الضمير راجع إلى علي بن الحكم المذكور في السند السابق.

٧. في «بخ»، ب، ف: «هليل». ٨. في «م»، ب، بن، جد: «ارضعوا».

٩. في «جد» وحاشية «م»: «فامنعوهم».

١٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٥، ح ٢٣٤١٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٤، ح ٢٧٥٩٥.

١١. في «بخ»: «فقال». وفي «بف»: «- وقال». ١٢. في «ب»، بن، جد، والوسائل: «امنعوهم».

١٣. في «بخ»، جد: «- من».

١٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٩، ح ٣٧٣، معلقاً عن الكليني. قرب الاستاد، ص ٢٧٥، ح ١٠٩٧، بسند آخر عن

٥ / ١٠٥٨٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَبَنُ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبَنِ
وَلَدِ الزَّئِيِّ»^٢، وَكَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِوَلَدِ الزَّئِيِّ^٣ إِذَا جَعَلَ مَوْلَى الْجَارِيَةِ الَّذِي فَجَرَ بِالْجَارِيَةِ^٤
فِي جِلْدٍ^٥.

٦ / ١٠٥٨٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٦ عَنْ أَبِي نَصْرِ،
عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ غُلَامٍ لِي وَتَبْتُ عَلَى جَارِيَةٍ لِي، فَأَخْبَلْتُهَا، فَوَلَدَتْ،
وَأَخْتَجْنَا^٨ إِلَى لَبْنِهَا، فَإِنْ^٩ أَخْلَلْتُ لَهُمَا مَا صَنَعَا أَطْيَبُ لَبْنُهَا^{١٠}؟

• موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير . وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٩، ح ٤٦٨٠؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١١٦،
ح ٤٠١، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٦،
ح ٢٣٤٢٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٥، ح ٢٧٥٩٦.

١. في «بن، جد» - «لبن».

٢. في الوافي: «يحتمل أن يكون المراد بولد الزني هاهنا المرضعة بقرينة اقترانه باليهودية والنصرانية، وأن يكون
المراد به ولدها من الزني، فيكون المراد باللبن لبن الزانية الحاصل بالزني؛ فَإِنْ كِلَيْهِمَا مَكْرُوهَانِ».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٢٧٥٨٨ والتهذيب والاستبصار. وفي المطبع: «بلبن ولد الزني» بدل «بولد الزني».

٤. في «بن، جد» وحاشية «بح» والوسائل، ح ٢٧٥٨٨: «بالمرأة». وفي «م»: «بامرأة».

٥. في «جد»: «الحل». وقال الشيخ في الاستبصار: «الوجه في هذه الأخبار أنه إنما يؤثر تحليل صاحب الجارية
الفاجرة في تطيب اللبن، لا أَنْ مَا وَقَعَ مِنَ الزَّئِيِّ الْقَبِيحِ يَصِيرُ حَسَنًا مَبَاحًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ تَقَضَّى، فَلَا يُؤْتَرُ فِي
تَغْيِيرِ ذَلِكَ أَمْرٌ يَحْدُثُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٩، ح ٣٧١، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٢، ح ١١٤٧، معلقاً عن علي بن
إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٩، ح ٤٦٨١، معلقاً عن حريز. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٧، ح ٢٣٤٢٣؛ الوسائل،
ج ٢١، ص ٤٦٢، ح ٢٧٥٨٨؛ وفيه، ص ٤٦٤، ح ٢٧٥٩٣، إلى قوله: «أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبَنِ وَلَدِ الزَّئِيِّ».

٧. في التهذيب: - «محمد بن». في «ن» والنوادر للأشعري: «فاحتجنا».

٩. في التهذيب: «فَأَنِّي». وفي الاستبصار: «وَأَنِّي».

١٠. في التهذيب والاستبصار: «اللبن».

قَالَ: «نَعَمْ».^١

١٠٥٨٥ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَجَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ^٣ يَكُونُ^٤ لَهَا الْخَادِمُ قَدْ فَجَرَتْ، فَتُحْتَاجُ^٥ إِلَى لَبْنِهَا؟
قَالَ: «مَرْهَا فَلْتَحْلَلْهَا»^٦ يَطِيبُ^٧ اللَّبْنَ^٨.

١٠٥٨٦ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَسْتَرْضِعُوا الْحَمَقَاءَ»^٩؛ فَإِنَّ
اللَّبْنَ يَغْدِي، وَإِنَّ الْعُلَامَ يَنْزِعُ إِلَى^{١١} اللَّبَنِ - يَعْنِي إِلَى^{١٢} الظَّنِّ - فِي الرُّعُونَةِ^{١٣}

١. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٨، ح ٣٦٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢١، ح ١١٤٥، معلقاً عن الكليني. النوار

للأشعري، ص ٩١، ح ٢١٣، عن أحمد بن محمد، عن حماد بن عثمان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد

الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٧، ح ٢٣٤٢٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٣، ح ٢٧٥٩١.

٢. في الكافي، ح ١٠٠١٧: «عن محمد بن مسلم».

٣. في الوافي والكافي، ح ١٠٠١٧: «في امرأة الرجل». وفي الاستبصار: «في امرأة».

٤. في «بف، جت» والتهذيب: «تكون».

٥. في «م، جد»: «ونحتاج». وفي «ن، بع، بغ، بن» والوسائل والاستبصار: «يحتاج». وفي «جت» والتهذيب:

«تحتاج». وفي الكافي، ح ١٠٠١٧: «فيحتاج».

٦. في الكافي، ح ١٠٠١٧: «فتحللها».

٧. في الاستبصار: «يطيب».

٨. الكافي، كتاب النكاح، باب الرجل يحلّ جاريته لأخيه و...، ح ١٠٠١٧. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٠٩،

ح ٣٧٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٢، ح ١١٤٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٧، ح ٢٣٤٢٥؛

الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٣، ح ٢٧٥٨٩. ٩. في «م، ن، بن، جد» والوسائل: «قال رسول الله ﷺ».

١٠. في الوافي وصحيفة الرضا عليه السلام والعيون: «والعمشاء». والعش: محرّكة ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في

أكثر الأوقات. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠١٢ (عش).

١١. نزاع إليه: أشبهه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٥ (نزاع).

١٢. في التهذيب: «إلى».

١٣. «الرّعونة»: الحمق والاسترخاء. الصحاح، ج ٥، ص ٢١٢٤ (رعن).

وَالْحَمَقُ.^١

٩ / ١٠٥٨٧ . عَلِيُّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: لَا تَسْتَرْضِعُوا الْحَمَقَاءَ؛ فَإِنَّ اللَّبْنَ يَغْلِبُ الطَّبَاعَ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: لَا تَسْتَرْضِعُوا الْحَمَقَاءَ؛ فَإِنَّ الْوَلَدَ يَشَبُّ عَلَيْهِ^٣»^٤.

١٠ / ١٠٥٨٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ ٤٤/٦

إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: انظُرُوا مَنْ تَرْضِعُ أَوْلَادَكُمْ؛ فَإِنَّ الْوَلَدَ^٦ يَشَبُّ عَلَيْهِ^٧».

١١ / ١٠٥٨٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمَرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ وَلَدَتْ مِنْ زَنَى^٨: هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يَسْتَرْضَعَ^٩ بِلَبَنِهَا؟

١. التهذيب، ج ٨، ص ١١٠، ح ٣٧٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٨، ح ٤٦٧٩، معلقاً عن محمد بن قيس. الجعفریات، ص ٩٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. وفي صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٥٠، ح ٤٠؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٤، ح ٦٧، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وراجع: الخصال، ص ٦١٤، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ١٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٩، ح ٢٣٤٢٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٧، ح ٢٧٦٠١.

٢. هكذا في (م، ب، يخ، بن، جت، جد، والوسائل. وفي (ن، بف، والطبوع: - «بن صدقة».

٣. في الوافي: «أي الولد يصير شاباً على الرضاع، فاللبن يؤثر في أخلاقه».

٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٩، ح ٢٣٤٣٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٧، ح ٢٧٦٠٢.

٥. في (ب، يخ، بن، جد، والوسائل: «يرضع». ٦. في حاشية «جت»: «اللبن».

٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٠، ح ٢٣٤٣١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٦، ح ٢٧٦٠٠.

٨. في الوافي والوسائل والاستبصار: «الزنى».

٩. في (ب، بف، والوافي والفقيه: «أن تسترضع». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

قَالَ: «لَا يَصْلُحُ^١، وَلَا لَبَنٍ^٢ ابْنَتَيْهَا الَّتِي وَلَدَتْ مِنَ الزَّئْنِ^٣».

١٢/١٠٥٩٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ حُمَادٍ

بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْهَيْثَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ:

قَالَ لِي^٤ أَبُو جَعْفَرٍ^٥: «اسْتَزْضِعْ لَوْلَدِكَ يَلْبَنُ^٦ الْحَسَانِ، وَإِيَّاكَ وَالْقَبَاحَ؛ فَإِنَّ اللَّبَنَ

قَدْ يَغْدِي^٧».

١٣/١٠٥٩١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ^٨ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٩،

عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ فَضِيلٍ^{١٠}، عَنْ زُرَّارَةَ^{١١}:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٢}، قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْوَضَاءِ^{١٣} مِنَ الظُّوْرَةِ^{١٤}؛ فَإِنَّ اللَّبَنَ

١. في «بخ، جت» بالتاء والياء معاً. ٢. في قرب الإسناد: -«لبن».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٨، ح ٣٦٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢١، ح ١١٤٤، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ١١٧، ح ١٠٩٨، بسنده عن علي بن جعفر؛ الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٨، ح ٤٦٧٨، معلقاً عن علي بن جعفر. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٨، ح ٢٣٤٢٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٢، ح ٢٧٥٨٧.

٤. في «بخ» والتهذيب: «بن». لكن المذكور في بعض نسخ التهذيب: «عن» وهو الظاهر؛ فإننا لم نجد الهيثم بن محمد بن مروان أو هيثم بن محمد بن مروان، بل ولا الهيثم، أو هيثم بن مروان في موضع.

٥. في «ن، بح، بخ، بف» -«لي».

٦. في الوافي عن بعض النسخ: «أبو عبد الله».

٧. في «بف» -«بلبن».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١١٠، ح ٣٧٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٠، ح ٢٣٤٣٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٨، ح ٢٧٦٠٦.

٩. في «م، ن، بن، جد» -«أحمد بن محمد عن». والسند على كلا الفرضين معلق على سابقه إلا أن الاختلاف في المحذوف، كما هو واضح.

١٠. في «بخ، بف» -«عباس».

١١. في «بن، جد» والوسائل: -«بن يحيى».

١٢. في «بخ، بف» -«فضيل».

١٣. روى ربعي -وهو ابن عبد الله- عن زرارة في بعض الأسناد مباشرة، منها ما تقدّم في الكافي، ح ٢١٠٧ و ٢٢٥٣. ومنها ما يأتي في الكافي، ح ١١١٥٣. فاحتمال كون الصواب في السند هو «وزرارة»، بعد ما أشرنا إليه وبعد اتحاد طبقة فضيل -وهو ابن يسار- وطبقة زرارة، غير منفي.

١٤. في «ن» «بالوضاء». والوضاء: الحسن، والنظافة. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٢٤ (وضأ).

١٥. في الوافي والوسائل والفقيه: «الظوْرَةُ». والظوْرَةُ جمع للظفر. راجع: القاموس المحيط، ص ١٦.

يُعْذِي^١.

١٤ / ١٠٥٩٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَسْتَرْضِعُوا^٢ لِلصَّبِيِّ^٣ الْمَجْجُوسِيَّةَ، وَاسْتَرْضِعْ^٤ لَهُ
الْيَهُودِيَّةَ وَالنَّصْرَانِيَّةَ، وَلَا يَشْرَبَنَّ الْخَمْرَ وَيَمْنَعَنَّ^٥ مِنْ ذَلِكَ^٦».

٣١ - بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا

١ / ١٠٥٩٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ^٨،عَنْ أَبَانٍ^٩، عَنْ فَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ^{١٠}، قَالَ:قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ أَحَقُّ بِوَلَدِهِ أَمْ الْمَرْأَةُ؟

ج ١، ص ٦٠٦ (ظنر).

١. في «بخ»: «يُعْذِي».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١١٠، ح ٣٧٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٣، ص ٤٧٨، ح ٤٦٧٧، معلقاً عن

فضيل الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٠، ح ٢٣٤٣٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦٨، ح ٢٧٦٠٨.

٣. في «جد» والوافي والوسائل والتهذيب: «لا تسترضع». وفي «جت» بالياء معاً.

٤. في الوسائل: «الصبي».

٥. في «ن، بخ، بن، جد» والوافي والوسائل والتهذيب: «وتسترضع». وفي حاشية «جت»: «و يسترضع».

٦. في «م، بن، جد» والوسائل: «يمنعن» بدون الواو.

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١١٠، ح ٣٧٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٦٦، ح ٢٣٤٢١؛ الوسائل، ج ٢١،

ص ٤٦٤، ح ٢٧٥٩٢.

٨. في «بخ، بف» والتهذيب: «- الوشاء».

٩. في الاستبصار: «- عن أبان». والمتكثر في الأسناد رواية أبان [بن عثمان] عن الفضل بن عبد الملك أبي

العباس بمختلف عناوينه. ولم يثبت رواية الوشاء عن الفضل هذا مباشرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢،

ص ٣٧٤؛ و ص ٣٩٤؛ و ص ٤١٢-٤١٣؛ و ص ٤٢٨-٤٢٩.

١٠. في التهذيب: «+ البقباق». وهذه الزيادة غير مذكور في بعض نسخه.

قَالَ^١: «لَا^٢، بَلِ الرَّجُلُ^٣، فَإِنْ^٤ قَالَتِ الْمَرْأَةُ لِرَجُلٍ أَزْوَاجُهَا الَّذِي طَلَّقَهَا: أَنَا أَرْضَعُ ابْنِي بِمِثْلِ مَا تَجِدُ^٥ مَنْ تَرْضَعُهُ^٦، فَهِيَ أَحَقُّ بِهِ^٧».

٤٥/٦ ١٠٥٩٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ^٨ وَهِيَ حُبْلَى^٩، أَنْفَقَ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، وَإِذَا^{١٠} أَرْضَعَتْهُ^{١١} أَغْطَاهَا أَجْرَهَا، وَلَا يُضَارَّهَا، إِلَّا أَنْ يَجِدَ^{١٢} مَنْ هُوَ أَزْخَصُ أَجْرًا مِنْهَا^{١٣}، فَإِنْ هِيَ رَضِيََتْ بِذَلِكَ الْأَجْرِ، فَهِيَ أَحَقُّ بِابْنِهَا حَتَّى

١. في «ن»، بح، بخ، جت، «الوافي» والتهذيب والاستبصار: «فقال».

٢. في «بح» - «لا».

٣. في «ن»، بح، بخ، بف، جت، «الوافي» + «قال».

٤. في التهذيب: «وإن». وفي الاستبصار: «فإذا».

٥. في التهذيب: - «ما تجد».

٦. في «ن»، بح، بخ، جت، «الوسائل» والتهذيب والاستبصار: «يرضعه».

٧. في الوافي: «يعني أَنَّ الرجل أَحَقُّ بالولد مع الطلاق والنزاع إِلَّا في الصورة المذكورة وفي مدة الرضاع، كما يدلُّ عليه سياق الكلام، وقد مرَّ أيضاً في الباب السابق أَنَّها أَحَقُّ به حينئذٍ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، وَأَنْ عَلَيْهِ أَجْرُ رِضَاعِهَا وَأَنْ لَا يُضَارَّهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَنَازُعٌ وَتَشَاجُرٌ فَالْأَمُّ أَحَقُّ بِهِ إِلَى سَبْعِ سِنِينَ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ الْآتِيَةُ: لِأَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ مَدَّةَ التَّرْبِيَةِ الْبَدَنِيَّةِ، وَزَمَانَ اللَّعِبِ وَالِدَعَةِ، وَالْأُمَمَاتِ أَحَقُّ بِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً الْأَخْبَارُ الْآتِيَةُ فِي بَابِ التَّأْدِيبِ حَيْثُ قِيلَ فِيهَا: دَعِ ابْنَكَ سَبْعَ سِنِينَ، وَالزَّمَهُ نَفْسَكَ سَبْعاً. وَفِي خَبَرٍ آخَرَ: يَرْبِي سَبْعاً وَيُؤَدِّبُ سَبْعاً؛ فَإِنَّ التَّرْبِيَةَ إِنَّمَا تَكُونُ لِلْأُمِّ، وَالتَّأْدِيبُ لِلْأَبِ. وَبِهَذَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَخْبَارِ الْمُخْتَلِفَةِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ فِي الْبَابِ».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٥، ح ٣٥٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٠، ح ١١٤٠، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب نفقة الحبلَى المطلقة، ح ١٠٨٢١؛ والفقهاء، ج ٣، ص ٥١٠، ح ٤٧٨٨؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ١٢١، ح ٣٨٥، الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٥، ح ٢٣٤٤٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧١، ح ٢٧٦١٣.

٩. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن»، «الوافي» والوسائل والكافي، ح ١٠٨٢٠؛ والتهذيب، ح ٤٦٥؛ والاستبصار: «المرأة».

١٠. في التهذيب، ح ٤٦٥: «الحبلَى» بدل «وهي حبلَى».

١١. في الوافي والكافي، ح ١٠٨٢٠: «فإذا».

١٢. هكذا في «بخ» والاستبصار. وفي التهذيب، ح ٤٦٥: «إِنْ رَضَعَتْهُ» بدل «إِذَا أَرْضَعَتْهُ». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وضعت».

١٣. في «بح»: «أَنْ تَجِدَ». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

١٤. في التهذيب، ح ٣٦٠: «مِنْهَا أَجْرٌ» بدل «أَجْرُهَا مِنْهَا».

خَيْرٌ لَهُ^٢ وَأَرْفَقَ بِهِ أَنْ يُنْزَلَكَ^٣ مَعَ أَمِّهِ^٤.

٥/١٠٥٩٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرُّقْيِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ امْرَأَةٍ حَرَّةٍ^٦ نَكَحَتْ عَبْدًا، فَأَوْلَدَهَا أَوْلَادًا، ثُمَّ إِنَّهُ طَلَّقَهَا، فَلَمْ تَقِم مَعَ وَلَدِهَا وَتَزَوَّجَتْ، فَلَمَّا بَلَغَ الْعَبْدُ أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ، أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ وَلَدَهُ^٧ مِنْهَا^٨، وَقَالَ: ٤٦/٦ أَنَا أَحَقُّ بِهِمْ مِنْكَ إِنْ تَزَوَّجَتْ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا وَلَدَهَا - وَإِنْ تَزَوَّجَتْ - حَتَّى يُغْتَقَ، هِيَ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا مِنْهُ^٩ مَا دَامَ مَمْلُوكًا، فَإِذَا أُغْتِقَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِمْ مِنْهَا^{١٠}»^{١١}.

٣٢- بَابُ النُّشُوءِ

١/١٠٥٩٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^{١٢}، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ..... ←

١. في الاستبصار: «خيراً».

٢. في تفسير العياشي: «أخير له وأقدم بدل «خير له».

٣. في «يع، يخ، يف، جت»:- «أن».

٤. في التهذيب والاستبصار: «أن يتركه».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٤، ح ٣٥٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٠، ح ١١٣٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٤، ح ٤٥٠١، معلقاً عن العباس بن عامر القصباني. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٢٠، ح ٣٨٠، عن داود بن

الحسين. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٦، ح ٢٣٤٥٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٠، ح ٢٧٦١١.

٦. في التهذيب، ح ٧٣٠:- «حرّة».

٧. في التهذيب، ح ١٢١ و ٧٣٠: «ولدها».

٨. في الاستبصار:- «وأولاداً ثم إنه طلقها - إلى - أن يأخذ ولده منها».

٩. في الوافي والتهذيب: «إذ».

١٠. في التهذيب، ح ٧٣٠:- «وإن تزوّجت حتى يعتق، هي أحقّ بولدها منه».

١١. في المرأة: «وفي بعض النسخ أورد هذا الخبر في باب الرضاع أيضاً».

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٧، ح ٣٦١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢١، ح ١١٤٢، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٦، ح ١٢١؛ وج ٨، ص ٢٠٦، ح ٧٣٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٥، ح ٤٥٠٣، بسند آخر. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٧، ح ٢٣٤٥٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٥٩، ح ٢٧٥٧٧.

١٣. في الكافي، ح ١٣٣٣٠: «عدّة من أصحابنا». وفي التهذيب، ج ٨:- «ومحمد بن يحيى»، لكنه مذكور في

عيسى^١، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ عَائِذِ بْنِ حَبِيبٍ بَيَّاعِ الْهَرَوِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ زَيْدٍ:

رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَتَغَوَّ الْعَلَامُ^٦ لِسَبْعِ سِنِينَ^٨، وَيَوْمَرُ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ^١، وَيَتَرَقَّى بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ^{١٠} لِعَشْرِ، وَيَخْتَلِمُ لِأَرْبَعِ عَشْرَةَ^{١١} سَنَةً^{١٢}، وَمُنْتَهَى^{١٣} طَوِيلِهِ لِاثْنَتَيْنِ^{١٤} وَعِشْرِينَ سَنَةً^{١٥}، وَمُنْتَهَى^{١٦} عَقْلِهِ لِثَمَانٍ^{١٧} وَعِشْرِينَ سَنَةً^{١٨}

مع بعض نسخه المعتمدة.

١. في الكافي، ح ١٣٣٠: - «بن عيسى».
٢. في الكافي، ح ١٣٣٠: «علي». وذكر البرقي في رجاله، ص ٤٦: عائذ بن حبيب البجلي الأحمسي، وقال: «كان يبيع الهروي». وعائذ هذا، هو والد أحمد بن عائذ بن حبيب المذكور في رجال النجاشي، ص ٩٨، الرقم ٢٤٦. وأما علي بن حبيب بَيَّاعِ الهروي، فلم نجد له ذكراً في موضع.
٣. في الكافي، ح ١٣٣٠: «والتهديب، ج ٩: قال: حَدَّثَنِي» بدل «عن».
٤. في الكافي، ح ١٣٣٠: «عن» بدل «رفعه إلى».
٥. في الكافي، ح ١٣٣٠: «والتهديب، ج ٩: + «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه».
٦. يقال: أَثَغَرَ الصبي، وَأَثَغَرَ، وَادَّغَرَ، وَأَثَغَرَ، أَي نَبَتَ أَسْنَانُهُ، أَوْ نَبَتَ بَعْدَ السَّقُوطِ، وَ أَلْقَى أَسْنَانَهُ، ضَدٌّ. راجع: المصباح المنير، ص ٨٢: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٢ (نغر).
٧. في الكافي، ح ١٣٣٠: «والتهديب، ج ٩: «الصبي».
٨. في الكافي، ح ١٣٣٠: «والتهديب، ج ٩: - «سنتين».
٩. في التهذيب، ج ٨: «لِسَبْعِ سِنِينَ» بدل «لِسَبْعِ».
١٠. في «بخ، بف»: «بِالْمَضَاجِعِ».
١١. في «بخ، بف»: «لِأَرْبَعِ عَشْرَةَ». وفي حاشية «جت»: «لِأَرْبَعَةِ عَشْرَةَ».
١٢. في «م، ن، بن، جد»، والوسائل، ح ٢٧٥٨٤: «والتهديب، ج ٨: - «سنة».
١٣. في «بع، بف، جت»، والبحار والكافي، ح ١٣٣٠: «والتهديب، ج ٨: «ويُنْتَهِي».
١٤. في «ن، بح، بخ، بف، جت»: «إِلَى اثْنَيْنِ». وفي الكافي، ح ١٣٣٠: «والتهديب، ج ٩: «وَلِإِحْدَى». وفي التهذيب، ج ٨: «لِاثْنَيْنِ». وفي البحار: «اثْنَيْنِ».
١٥. في «م، بن»، والوسائل، ح ٢٧٥٨٤: - «سنة».
١٦. في «بع، بخ، بف، جت»، والكافي، ح ١٣٣٠: «ويُنْتَهِي».
١٧. في «ن، بح، بخ، بف»، وحاشية «جت» والبحار: «إِلَى ثَمَانٍ».
١٨. في الكافي، ح ١٣٣٠: «والتهديب، ج ٩: - «سنة».

إِلَّا التَّجَارِبُ.^١

٢/١٠٥٩٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَمَرَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الضَّرِيرِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: يَشِبُّ الصَّبِيُّ كُلَّ سَنَةٍ أَرْبَعٌ أَصَابِعَ بِأَصَابِعٍ نَفْسِهِ».^٥

٣/١٠٦٠٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَلَامُ لَا يُلْقِحُ^٧ حَتَّى يَتَقَلَّكَ^٨ ثُدْيَاهُ،

١. الكافي، كتاب الوصايا، باب الوصي يدرك أيتامه فيمتنعون من أخذ مالهم ...، ح ١٣٣٠. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١١٠، ح ٧٣٨، معلقاً عن الكليني. فيه، ج ٩، ص ١٨٣، ح ٧٣٨، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي محمد المدائني، عن عائذ بن حبيب يتابع الهروي، عن عيسى بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الجعفريات، ص ٢١٢، ذيل الحديث، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب العقيدة، باب تأديب الولد، ح ١٠٦٠٦، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٦، ح ٤٥٠٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الخصال، ص ٤٣٩، باب العشرة، ح ٣٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام، وفي الثلاثة الأخيرة هذه الفقرة: «ويُفَرِّقُ بينهم في المضاجع لعشر» مع اختلاف. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٣، ح ٤٧٤٦، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٩١، ح ٢٣٤٨٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٦٤، ذيل ح ٢٤٧٧٠؛ وج ٢١، ص ٤٦١، ح ٢٧٥٨٤؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٦٠، ح ٥٠.

٢. في «ن، بح، جت» والبحار: «عن». وورد في الكافي، ح ٣٥١٩ والتهذيب، ج ١، ص ٣٧٤، ح ١١٤٦ رواية علي بن الحسين بن الحسن الضرير عن حماد بن عيسى، كما ورد في التهذيب، ج ٣، ص ٢٣، ح ٨١ رواية علي بن الحسين الضرير عن حماد بن عيسى. في «ن»: «أربعة».

٤. في «ن، بح، جت»: «بأصبع».

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٣، ح ٤٧٤٧، وفيه هكذا: «وفي رواية حماد بن عيسى قال: يشب الصبي ...» الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٩١، ح ٢٣٤٩٠؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٦٠، ح ٥١.

٦. في «م» - «عن أبيه».

٧. «لَا يُلْقِحُ» أي لا يبلغ، أو لا يجامع. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٥٩ (لج).

٨. في «ن»: «حَتَّى تَتَقَلَّكَ». وفي البحار: «بَتَقَلَّكَ» بدل «حَتَّى يَتَقَلَّكَ». وقال الفيروزآبادي: «فلك ثديها، وأفلك وفلك وتقلك: استدار». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٥٩ (فلك).

وَيَسْطَعُ^١ رِيحُ إِنْطِيهِ^٢.

٣٣- بَابُ تَأْدِيبِ الْوَلَدِ

١٠٦٠١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «دَعِ ابْنَكَ يَلْعَبْ سَبْعَ سِنِينَ^٥، وَالزِّمَّهُ نَفْسَكَ سَبْعًا^٦، فَإِنْ أَفْلَحَ^٧، وَإِلَّا فَإِنَّهُ مِمَّنْ^٨ لَا خَيْرَ فِيهِ^٩».

١٠٦٠٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا^{١٠}:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: «أَمْهَلْ صَبِيَّكَ حَتَّى يَأْتِيَ لَهُ سِتُّ سِنِينَ، ثُمَّ ضَمَّهُ إِلَيْكَ سَبْعَ سِنِينَ، فَأَذْبُهُ^{١٢} بِأَذْبِكَ، فَإِنْ قَبِلَ وَصَلَحَ، وَإِلَّا فَخَلَّ عَنْهُ^{١٣}».

١٠٦٠٣ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ

١. هكذا في معظم النسخ والوافي. وفي «بن، جز» والمطبوع: «و تسطع». أي ارتفع. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٧٧ (سطع).

٢. راجع: الجغريات، ص ١٤١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٩١، ح ٢٣٤٩٢؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٦٠، ح ٥٢.

٣. في الوافي: «عن أبيه». وهو سهو، كما تقدم في الكافي، ذيل ح ١٨٧.

٤. في الفقيه: «ويؤدب سبع سنين».

٥. في «م، ن، بن، جت، جد» وحاشية «يح» والوسائل والفقيه: «سبع سنين».

٦. في «بف»: «فإذا». في «بخ»: «فلح».

٧. في «يح، بف، جد» وحاشية «بن» والوافي والوسائل: «من».

٨. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٢، ح ٤٧٤٣، مرسلاً. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٩، ح ٢٣٤٥٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٣، ح ٢٧٦١٨.

٩. في الوافي: «وأصحابه».

١٠. في «يح، بخ، بف»: «وأذبه».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ١١١، ح ٣٧٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٩، ح ٢٣٤٥٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٣، ح ٢٧٦١٩.

عَمَّهُ يَعْقُوبُ بْنُ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعُلَامُ يَلْعَبُ سَبْعَ سِنِينَ، وَيَتَعَلَّمُ الْكِتَابَ سَبْعَ سِنِينَ، وَ يَتَعَلَّمُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ سَبْعَ سِنِينَ».^٢

٤ / ١٠٦٤. عَلِيُّ بْنُ أَشْبَاطٍ^٣، عَنْ عَمِّهِ^٤ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ رَفَعَهُ، قَالَ^٥:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: عَلِّمُوا أَوْلَادَكُمْ السَّبَاحَةَ وَالرَّمَايَةَ».^٦

٥ / ١٠٦٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^٧، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَغَيْرِهِ^٨:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «بَادِرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالْحَدِيثِ قَبْلَ أَنْ يَسْبِقَكُمْ^٩، إِنْهُمْ

١. في التهذيب: «وفي».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١١١، ح ٣٨٠، معلقاً عن الكليني، عن أحمد بن محمد بن العاصمي. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٧٩، ح ٢٣٤٥٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٤، ح ٢٧٦٢١.

٣. السند معلق على سابقة. ويروي عن علي بن أسباط، أحمد بن محمد العاصمي عن علي بن الحسن.

٤. في «بخ، بف»:- «عمّه».

٥. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «عن ابن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال».

٦. الجعفریات، ص ٩٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوله.

راجع: الكافي، كتاب العقيدة، باب حق الأولاد، ح ١٠٦١٤؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١١٢، ح ٣٨٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٣، ح ٢٣٤٧٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٥، ح ٢٧٦٢٢.

٧. روى عمر بن عبد العزيز عن جميل [بن درّاج] في بعض الأسناد. وعمر بن عبد العزيز ملقّب بزُحل، كما صرح بذلك الشيخ الطوسي في الفهرست، ص ٣٢٩، الرقم ٥١٣؛ وفي الرجال، ص ٤٣٤، الرقم ٦٢٢٠. وورد في رجال الكشي، ص ٦٣، الرقم ١١٣ رواية زحل عمر بن عبد العزيز عن جميل بن درّاج؛ وفي الأمالي للمفيد، ص ٢٩١، المجلس ٣٤، ح ٩ رواية عمر بن عبد العزيز المعروف بزحل عن جميل بن درّاج. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٣٧٦، فعلية، الظاهر وقوع التحريف في سندنا هذا، وأن الصواب فيه: «عمر بن عبد العزيز زُحل» ثم صحّف «زحل» بـ «رجل»، فزيدت «عن» قبله بتوهم سقوطها من المتن.

٨. في التهذيب:- «وغيره». وفي الوسائل، ح ٣٣٢٨٧: «أو غيره».

٩. في «م، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب: «أحدائكم».

١٠. في «جت» بالثاء والياء معاً. وفي الوسائل والتهذيب: «أن تسبقكم».

المَرْجُوعُ^٢.

٦ / ١٠٦٠٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ،

عَنِ ابْنِ الْقَدَاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُفَرِّقُ بَيْنَ الْعِلْمَانِ^١ وَبَيْنَ النِّسَاءِ فِي الْمَضَاجِعِ إِذَابَلَّغُوا عَشَرَ سِنِينَ^٦».٧ / ١٠٦٠٧. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ^٧:

١. في الوافي: «يعني علمهم في شرح شبابهم، بل في أوائل إدراكهم وبلوغهم التمييز من الحديث ما يهتدون به إلى معرفة الأئمة عليهم السلام» والتشيع قبل أن يغويهم المخالفون، ويدخلهم في ضلالهم، فيتعسر بعد ذلك صرفهم عن ذلك. والمرجئة في مقابلة الشيعة من الإرجاء بمعنى التأخير؛ لتأخيرهم علياً عليه السلام عن مرتبته، وقد يطلق في مقابلة الوعيد به إلا أن الأول هو المراد هنا.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١١١، ح ٢٨١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨١، ح ٢٣٤٦٤؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٣٣١، ح ٢٢٦٩٠؛ وج ٢١، ص ٤٧٦، ح ٢٧٦٣٠؛ وج ٢٧، ص ٨٨، ح ٣٣٢٨٧.

٣. في السند تحويل يعطف «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَلَى «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ».

٤. في «ن، بع، بن، جت»: «الغلام». وفي الخصال: «الصبيان».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «بين».

٦. الخصال، ص ٤٣٩، باب العشرة، ح ٣٠، بسنده عن جعفر بن محمد بن عبيد الله الأشعري، عن عبد الله بن ميمون القداح، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٦، ح ٤٥٠٩، معلقاً عن عبد الله بن ميمون، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب العقيدة، باب النشوء، ضمن ح ١٠٥٩٨؛ وكتاب الوصايا، باب الوصي يدرك أيتامه فيمتنعون من أخذ مالهم ...، ضمن ح ١٣٣٣٠؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١١٠، ح ضمن ٣٧٨؛ وج ٩، ص ١٨٣، ضمن ح ٧٣٨، بسند آخر، مع اختلاف. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣٦، ح ٤٥٠٨، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٠، ح ٢٣٤٦٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦١، ح ٢٧٥٨٥.

٧. المراد من بهذا الإسناد الطريقان المتقدمان إلى أبي عبد الله عليه السلام في السند السابق. والخبر رواه الشيخ في التهذيب، بالطريق الأول وفيه: «أبي القداح» بدل «ابن القداح» وهو المذكور في بعض نسخه. والمراد به عبد الله بن ميمون القداح، كما تقدم غير مرة.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّا نَأْمُرُ الصَّبْيَانَ^١ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الْأُولَى وَالْعُضْرِ، وَيَبْنِئَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ^٢ مَا دَامُوا عَلَى وُضُوئِهِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا^٣».

٨/١٠٦٠٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَدَبِ الْيَتِيمَ بِمَا^٤ تَوَدُّ^٥ مِنْهُ^٦ وَلَدَكَ، وَاضْرِبْهُ بِمَا^٧ تَضْرِبُ مِنْهُ^٨ وَلَدَكَ».

٣٤- بَابُ حَقِّ الْأَوْلَادِ

٤٨/٦

١/١٠٦٠٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ دُرُسْتٍ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عليه السلام، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ ابْنِي هَذَا؟

١. في التهذيب: «صبياننا».

٢. في «بن، جد» والتهذيب: - «الآخرة».

٣. في حاشية «جت»: «أَنْ يَسْغُلُوا».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١١١، ح ٣٨٢، معلقاً عن الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن أبي القُدَّاح، عن أبي عبد الله عليه السلام. قرب الإسناد، ص ٢٣، ح ٧٧، بسنده عن عبد الله بن ميمون القُدَّاح، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام. الجعفریات، ص ٥١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٨٠، ح ٢٣٤٦٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٦١، ح ٢٧٥٨٦.

٥. في «بيح، جد» والوسائل: «بما».

٦. في «بف»: «يؤدّب».

٧. في «بيح، بف» والوافي: «به».

٨. في التهذيب: «بما».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ١١١، ح ٣٨٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ٥١٦، ح ١٥٥٩٠؛ وج ٢٥، ص ٥٥٨، ح ٢٤٦٥٦، ح ٢٤٦٥٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٨، ح ٢٧٦٣٦.

١٠. في التهذيب: - «موسى».

١٢. في «بن»: «رسول الله».

قَالَ: تُحْسِنُ اسْمَهُ وَأَدَبَهُ^١، وَضَعَهُ مَوْضِعاً حَسَناً^٢.

١٠٦١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ:

كَانَ دَاوُدُ بْنُ زُرَّيْبٍ شَكَأَ ابْنَتَهُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، فِيمَا أَفْسَدَ لَهُ.

فَقَالَ لَهُ^٤: «اسْتَصْلِحْهُ، فَمَا مِائَةُ أَلْفٍ فِيمَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْكَ^٥».

١٠٦١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَجِمَ اللَّهُ وَالَّذِينَ أَغَانَا وَلَدَهُمَا عَلَى بَرِّهِمَا»^٦.

١٠٦١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ^٨ الظُّهْرَ^٩، فَخَفَّفَ^{١٠}

فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لَهُ^{١١} النَّاسُ: هَلْ حَدَّثَ فِي

١. في «بخ، جد»: «وَأَدَبَهُ».

٢. في المرأة: «أَيَّ عِلْمِهِ كَسَبَ صَالِحاً، أَوْ زَوْجَهُ زَوْجَةً مَوَالِيَةً».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١١١، ح ٣٨٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. نهج البلاغة، ص ٥٤٦، ذيل الحكمة ٣٩٩، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب العقيدة، باب الأسماء والكنى، ح ١٠٤٦٩؛ والجعفریات، ص ١٨٩؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٣٧، ح ١٧٤٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٢، ح ٢٣٤٦٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٩، ح ٢٧٦٣٨.

٤. في «ن» والوسائل: «-له».

٥. في المرأة: «استصلحه، أي اطلب صلاحه؛ فَإِنَّ هَذَا الْمَبْلَغَ مِنَ الدِّينَارِ وَالْدَّرْهِمِ - وَإِنْ أَفْسَدَ - يَسِيرُ فِي جَنْبِ نِعْمَةِ اللَّهِ».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٤، ح ٢٣٤٧٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٠، ح ٢٧٦٣٩.

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١١٢، ح ٣٨٥، معلقاً عن الكليني. وفي الجعفریات، ص ١٨٧؛ والفقيه، ج ٤، ص ٣٧٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ، وفي الأخير مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٥، ح ٢٣٤٧٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٠، ح ٢٧٦٤١.

٨. في الوافي والتهذيب: «-بِالنَّاسِ».

٩. في الوافي والتهذيب: «+والعصر».

١٠. في الوافي والتهذيب: «+والصلاة».

١١. في الوسائل: «-له».

الصَّلَاةُ^١ قَالَ: وَمَا ذَالِكَ؟ قَالُوا^٢: خَفَفَتْ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُمْ: أَمَّا^٣ سَمِعْتُمْ صُرَاخَ الصَّبِيِّ؟^٤

٥ / ١٠٦١٣. عَنْهُ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ:

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَلْزَمُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْعُقُوقِ لَوْلَدِهِمَا^٦ مَا يَلْزَمُ الْوَلَدُ لَهُمَا مِنْ عُقُوقِهِمَا^٧.

٦ / ١٠٦١٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُمُهِورٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ السَّكُونِيِّ^٨، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعْمُومٌ مَكْرُوبٌ، فَقَالَ لِي: يَا سَكُونِيُّ، مِمَّا^٩ غَمُّكَ؟^{١٠}

قُلْتُ^{١١}: وَلِدْتُ لِي ابْنَةً^{١٢}.

١. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «حدث». وفي الوسائل: «وشي». وفي الوافي والتهذيب: «يا رسول الله أحدث في الصلاة شي؟» بدل «هل حدث في الصلاة؟».

٢. في «بح»؛ «قال». ٣. في «م»؛ «ن»؛ «ج»؛ «والموسائل: «أوما».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٤، ح ٧٩٦، بسنده عن عبد الله بن المغيرة، عن ابن سنان. الوافي، ج ٨، ص ١٢٦١، ح ٨٢٠٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٠، ح ٢٧٦٤٠.

٥. في «بح»؛ «علي».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ١١٢، ح ٣٨٦، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٧١، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٥٥، باب الإثنين، ح ٧٧؛ والجعفریات، ص ١٨٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن

أبيه، عن النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٣، ح ٤٧٠٥، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٥، ح ٢٣٤٧٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٠، ح ٢٧٦٤٢.

٨. في «م»؛ «ب»؛ «ج»؛ «د»؛ «عن أبي عبد الله ﷺ».

٩. في «ن»؛ «ج»؛ «ما». وفي «بح»؛ «فما».

١٠. في «م»؛ «ج»؛ «والموسائل: «فقلت». وفي التهذيب: «فقلت له».

١١. في حاشية «بح» والتهذيب: «بنت».

فَقَالَ^١: يَا سَكُونِي، عَلَى الْأَرْضِ ثِقْلُهَا^٢، وَعَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا، تَعِيشُ فِي غَيْرِ أَجْلِكَ، وَ ٤٩/٦
تَأْكُلُ مِنْ غَيْرِ رِزْقِكَ^٣، فَسَرَى وَاللَّهِ عَنِّي^٤.

فَقَالَ لِي^٥: «مَا سَمَّيْتُهَا؟» قُلْتُ^٦: فَاطِمَةَ.

قَالَ^٧: «آه آه^٨، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، فَقَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقُّ الْوَلَدِ
عَلَى وَالِدِهِ إِذَا كَانَ ذَكَرًا أَنْ يَسْتَفِرَّهُ أُمُّهُ^٩، وَيَسْتَحْسِنَ اسْمَهُ، وَيُعَلِّمَهُ كِتَابَ اللَّهِ،
وَيُطَهِّرَهُ^{١٠}، وَيُعَلِّمَهُ السَّبَاحَةَ، وَإِذَا^{١١} كَانَتْ أُنْثَى أَنْ يَسْتَفِرَّهُ أُمُّهَا، وَيَسْتَحْسِنَ^{١٢} اسْمَهَا،
وَيُعَلِّمَهَا^{١٣} سُورَةَ النَّورِ، وَلَا يُعَلِّمَهَا^{١٤} سُورَةَ يُوسُفَ^{١٥}، وَلَا يُنْزِلُهَا^{١٦} الْعُرْفَ^{١٧}، وَيُعَجِّلَ
سَرَاحَهَا^{١٨} إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا، أَمَّا إِذَا سَمَّيْتُهَا فَاطِمَةَ فَلَا تَسَبِّهَا، وَلَا تَلْعَنَهَا،

١. في «م»، ن، بخ، بف، جت، والوافي والتهذيب: «+ لي».

٢. في الوافي: «الأرض ثقلها» بدل «على الأرض ثقلها».

٣. في الوافي: «تعيش في غير أجلك، وتأكل من غير رزقك، أي لا ينقص من عمرك لأجلها شيء ولا من رزقك».

٤. هذا من كلام السكوني، أي كشف أبو عبد الله ﷺ الغم عني.

٥. في «م»، بن، جد، والتهذيب: «- لي».

٦. في حاشية «جت» والتهذيب: «فقلت».

٧. في التهذيب: «فقال».

٨. في الرسائل: «+ آه».

٩. في الوافي: «يستكرمها ويجعلها كريمة الأصل، وهذا من باب النظر إلى العواقب».

١٠. أي يحننها.

١١. في «ن»، بخ، بف، جت، «وإن».

١٢. في «بح»، بخ، بف، «وتستحسن».

١٣. في «بح»، بف، «وتعلمها».

١٤. في «بح»، بخ، «ولا تعلمها».

١٥. في الوافي: «يعلمها سورة النور، لما فيها من الرغبة إلى سترهنَّ وغفافهنَّ وما يجري هذا المجرى. ولا يعلمها سورة يوسف؛ لما فيها من ذكر تعشقهنَّ ومحبتهنَّ للرجال».

١٦. في «بح»، «ولا تنزلها».

١٧. في «بخ»، بف، «الغرفة».

١٨. في الوافي: «السراح: الإنطلاق، تقول: سرحت فلاناً إلى موضع كذا، إذا أرسلته».

وَلَا تُضَرِّهَا»^١.

٣٥- بَابُ بَرِّ الْأَوْلَادِ

١٠٦١٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ أَبِي قُرَّةٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ قَبَّلَ وَلَدَهُ، كَتَبَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ حَسَنَةً؛ وَمَنْ فَرَّحَهُ، فَرَّحَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَمَنْ عَلَّمَهُ الْقُرْآنَ، دُعِيَ بِالْأَبَوَيْنِ، فَيُكْسَيَانِ^٢ حُلَّتَيْنِ يُضِيءُ^٣ مِنْ نُورِهِمَا وَجْوهُ أَهْلِ الْجَنَّةِ»^٤.

١٠٦١٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي طَالِبٍ:
رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ^٥: «مَنْ أَبْرُّ؟ قَالَ: «وَالَّذِيكَ»
قَالَ: قَدْ مَضَيْتَا، قَالَ: «بَرٌّ وَلَدَكَ»^٦.

١٠٦١٧ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ^٧، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّبَجَلِيِّ:

١. التهذيب، ج ٨، ص ١١٢، ح ٣٨٧، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب في تأديب النساء، ح ١٠٢٠٣؛ وفيه، باب تأديب الولد، ح ١٠٦٠٤؛ والفقيه، ج ١، ص ٣٧٤، ح ١٠٨٩؛ و ج ٣، ص ٤٤٢، ح ٤٥٣٥؛ والخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين وما فوقه، ح ٠٢ الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٢، ح ٢٣٤٦٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٢، ح ٢٧٤٦٧.

٢. في «م»، بن، جت، وحاشية «بح» والوافي والوسائل والبحار: «فكسبا».

٣. في «بن»، جد، والوسائل: «تضيء». وفي «بح»: «ويضيء».

٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٧، ح ٢٣٤٧٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٥، ح ٢٧٦٢٣؛ و ص ٤٨٥، ح ٢٧٦٥٥؛ البحار، ج ٧، ص ٣٠٤، ح ٧٤.

٥. في التهذيب: «قال رجل من الأنصار لأبي عبد الله عليه السلام».
٦. التهذيب، ج ٨، ص ١١٣، ح ٣٨٨، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٣٦، مع اختلاف. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب البرِّ الوالدين، ح ٢٠١٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٦، ح ٢٣٤٧٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٣، ح ٢٧٦٤٩.

٧. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «علي بن فضال».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحِبُّوا الصَّبِيَّانَ وَارْحَمُوهُمَا، وَإِذَا وَعَدْتُمُوهُمَا شَيْئاً، فَفُوا لَهُمَا؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَزُونَ^٢ إِلَّا أَنْتُمْ تَرْزُقُونَهُمَا^٣».

١٠٦١٨ / ٤. ابن فضال، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ، عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ صَبَاً^٦».

٥٠/٦

١٠٦١٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْحَمُ الْعَبْدَ^٨؛ لِيَشَدَّ حَبْلَهُ لَوْلَدِهِ^٩».

والمراد من ابن فضال هذا هو الحسن بن علي بن فضال، يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى المعبر عنه في السند بـ «أحمد بن محمد»، فيكون السند معلقاً على سابقه. ومما يدل على ذلك بعد اتفاق النسخ على ما أثبتناه هو الحديث الرابع من الباب؛ فقد ابتدأ سنده هكذا: ابن فضال عن أبي جميلة، ويكون ذلك السند أيضاً معلقاً على الحديث الثالث؛ فقد روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال كتاب أبي جميلة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٧٥، الرقم ٧٦٥.

فعليه احتمال صحة ما ورد في المطبوع بأن يكون المراد من علي بن فضال هو علي بن الحسن بن علي بن فضال الذي يروي عنه أحمد بن محمد شيخ المصنّف، متنفّزاً رأساً.

١. في التهذيب: «اختنوا».

٢. هكذا في «ن»، م، بن، جت، جد، وحاشية «بح» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يدرون».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١١٣، ح ٣٨٩، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٣، ح ٤٧٠٢، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٦، ح ٢٣٤٧٧، الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٣، ح ٢٧٦٥٠.

٤. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن» والوسائل: «بن نباتة».

٥. في «ن»، يخ، بف،: «+ يقول».

٦. أي ينبغي أن يكلف نفسه المعاشرة مع الصبيان، قال الجوهري: «صبا يصبو صبوة وصبواً، أي مال إلى الجهل والفتنة». الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٩٨ (صبا).

٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٨، ح ٢٣٤٨٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٦، ح ٢٧٦٥٨.

٨. في الفقيه وثواب الأعمال: «الرجل».

٩. ثواب الأعمال، ص ٢٣٨، ح ١، بسنده عن ابن أبي عمير، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٢، ح ٤٦٩٥، مرسلاً. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٨، ح ٢٣٤٨٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٣، ح ٢٧٦٥١.

١٠٦٢٠ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ رَبَاطٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَحِمَ اللَّهُ مَنْ أَعَانَ وَلَدَهُ عَلَى بَرِّهِ». قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ يُعِينُهُ عَلَى بَرِّهِ؟

قَالَ: «يَقْبَلُ مَيْسُورَةً، وَيَتَجَاوَزُ عَنْ مَغْسُورِهِ، وَلَا يُزْهِقُهُ^١، وَلَا يَخْرُقُ^٢ بِهِ، فَلَيْسَ^٣ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَصِيرَ^٤ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ الْكُفْرِ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقُوقٍ أَوْ قَطِيعَةٍ رَجِمَ. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْجَنَّةُ طَيِّبَةٌ طَيِّبَتُهَا اللَّهُ، وَطَيَّبَ رِيحَهَا، يُوجَدُ رِيحُهَا مِنْ مَسِيرَةِ أَلْفِي عَامٍ، وَلَا يَجِدُ رِيحَ الْجَنَّةِ عَائٍ، وَلَا قَاطِعٍ رَجِمَ، وَلَا مُزْجِي^٥ الْإِزَارِ خَيْلًا^٦».

١٠٦٢١ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا،

١. «لا يرهقه» أي لا يسفه عليه ولا يظلمه؛ من الرهق محركة، أو لا يحمل عليه ما لا يطيقه؛ من الإرهاق. يقال: لا ترمقني لأرهقك الله، أي لا تعسرني لأعسرك الله. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٧ (رهق).

٢. في «بخ»: «ولا يحرق» بالحاء المهملة. والخرق - بالضم - وبالتحريك -: الحق، والجهل، وضد الرفق. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٦٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٦ (فرق).

٣. في «م، ن، بن، جد» والوسائل: «وليس». ٤. في «بن» والوسائل: «أن يدخل».

٥. الإرخاء: الإرسال. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٤ (رخا).

٦. الخيلاء: التكبر. أنظر: تاج العروس، ج ٧، ص ٣١٥ (خيّل).

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١١٣، ح ٣٩٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفي الكافي، كتاب الوصايا، باب صدقات النبي ﷺ، ...، ذيل ح ١٣٢٧٩؛ والغيبة للطوسي، ص ١٩٦، ذيل الحديث، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب العقوق، ح ٢٧٢٨؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٣٠، ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في آخره، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «الجنة طيبة طيبها الله» إلى قوله: «ولا قاطع رحم» مع اختلاف يسير. وفي الأمالي للصدوق، ص ٢٨٨، المجلس ٤٨، ضمن ح ٥؛ وثواب الأعمال، ص ٢٢١، ضمن ح ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، وتمام الرواية: «رحم الله والداً أعان ولده على برِّه». والوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٥، ح ٢٣٤٧٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨١، ح ٢٧٦٤٥.

قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِذَا وَعَدْتُمُ الصَّبِيَّانَ، فَقُوا لَهُمَا؛ فَإِنَّهُمَا يَرَوْنَ^٥ أَنَّكُمْ الَّذِينَ تَرْزُقُونَهُمَا، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَيْسَ يَغْضَبُ لِشَيْءٍ كَغَضَبِهِ لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ»^٦.

١٠٦٢٣ / ٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ذَرِيحٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْوَلَدُ فَتْنَةٌ»^٧.

01/6

١. في التهذيب: «له».

٢. فى الوسائل : «لى» .

٣. في «بح، بف» وحاشية «جت» والتهديب: «عندنا».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١١٣، ح ٣٩١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٧، ح ٢٣٤٨٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٤، ح ٢٧٦٥٤. ٥. في: «بخ»؛ «سبرون».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٧، ح ٢٣٤٧٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٤، ح ٢٧٦٥٢.

٧. في المرأة: «فِتْنَةٌ، أي امتحان وتفتين الناس بحبهم، كما قال الله تعالى: ﴿أَنفَأَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾، الأنفال، (٨): ٢٨.

٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٣٢، ح ٢٣٥٨٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٣، ح ٢٧٦٤٨.

٩. فى «م، ن، بف، جد»: - «الولد».

١٠. هكذا في م، بخ، بن، جت، جد، والوسائل. وفي ن، يح، بف، و المطبوع و التهذيب: وأحمد بن محمد بن خالد. وهو سهو كما تقدم ذيل ح ١٠٥٦٢.

سَعْدُ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ بَغْضُ وَلَدِهِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ بَغْضِ،
وَيَقْدَمُ^٢ بَغْضُ وَلَدِهِ عَلَى بَغْضِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، نَحَلَ^٣ مُحَمَّدًا، وَفَعَلَ ذَلِكَ أَبُو
الْحَسَنِ عليه السلام، نَحَلَ أَحْمَدَ شَيْئًا، فَقَمْتُ أَنَا بِهِ^٥ حَتَّى حَزَنَتْ^٦ لَهُ».

فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٧، الرَّجُلُ يَكُونُ^٨ بَنَاتُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ بَنِيهِ؟

فَقَالَ: «الْبَنَاتُ وَالْبَنُونَ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، إِنَّمَا هُوَ يَقْدِرُ مَا يَنْزِلُهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -
مِنْهُ»^٩.

٣٧- بَابُ التَّقَرُّسِ فِي الْغَلَامِ^{١١} وَمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى نَجَابَتِهِ

١٠٦٢٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

١. في «بن»: - «الرضا». ٢. في التهذيب: «فيقدم».

٣. «نحل»: أعطى ووهب. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٢٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٠ (نحل).

٤. في «بن»: - «ذلك».

٥. في الوافي: «فقمْتُ أَنَا بِهِ: تصرَّفت فيه لأجله، كَأَنَّهُ كَانَ طِفْلًا».

٦. «حزنته»: من الحيازة، أي جمعته وأحزنته له. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٤٣ (حيز).

٧. في الوسائل: - «جعلت فداك». ٨. في «جد» والوسائل والتهذيب: «تكون».

٩. في الوسائل: - «منه». وفي الوافي: «بقدر ما ينزلهم الله منه، أي الحبَّ إِنَّمَا يَكُونُ بقدر ما يجعل الله لهم المنزلة من قبله».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١١٤، ح ٣٩٢، معلقاً عن الكليني. وفي قرب الإسناد، ص ٢٨٦، ح ١١٢٩؛ ومسائل علي بن

جعفر، ص ١٢٨. وفي الكافي، كتاب الوصايا، باب الوصية للوارث، ح ١٣١٢٥؛ والفقيه، ج ٤، ص ١٩٥،

ح ٥٤٤٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩٨، وفي كلِّ المصادر - إلا التهذيب - إلى قوله:

«يقوم بعض ولده على بعض فقال: نعم». الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٩٦، ح ٢٣٥٠٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٦،

١١. في حاشية «ن»: «بالغلام».

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً^١، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ خَلِيلِ بْنِ عَمْرِو اليَشْكُرِيِّ^٢، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٤ يَقُولُ: إِذَا كَانَ الْغُلَامُ مُلْتَأَتِ الْأُذْرَةَ^٥، صَغِيرَ الذَّكَرِ، سَاكِنَ النَّظَرِ، فَهُوَ يَمْنَنُ يُزْجِي خَيْرَهُ، وَيُؤْمِنُ شَرَّهُ»^٦، قَالَ^٧: «وَإِذَا كَانَ الْغُلَامُ شَدِيدَ الْأُذْرَةِ^٨، كَبِيرَ الذَّكَرِ، حَادَّ النَّظَرِ، فَهُوَ يَمْنَنُ لَا يُزْجِي خَيْرَهُ، وَلَا يُؤْمِنُ شَرَّهُ»^٩.

١٠٦٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الشَّامِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ^{١٠} يَقُولُ: «تُسْتَحَبُّ^{١١} عَرَامَةُ^{١٢} الصَّبِيِّ^{١٣} فِي صَغَرِهِ؛ لِيَكُونَ ٥٢/٦

١. في التهذيب: - «وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً».

٢. في «بخ»، «بف»: «السكوني». والرجل مجهول لم نعرفه.

٣. في «ن»، «بخ»، «بف»، وحاشية «جت» والوافي: «الأذرة». وفي المرأة: «اللوة بالضم: الاسترخاء». والأذرة: نفخة في الخصية، والمراد بها هنا نفس الخصية، أي مسترخى الخصية متدليها. وفي الوافي: «لعل المراد بملئات الأذرة من لا يوجد شد الإزار بحيث يرى منه حسن الانتزاع فيعجب به». راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٩١ (لوث)؛ النهاية، ج ١، ص ٣٤ (أدر).

٤. في التهذيب: «وهو».

٥. في «ن»: - «قال». ٦. في التهذيب: «وقال» بدل «قال و».

٧. في «ن»، «بخ»، «بف»، وحاشية «جت» والوافي: «الأذرة». وقال المحقق الفيض^{١٤} في الوافي: «الأذرة، هيئة الانتزاع، والاتليات، الالتفات والاسترخاء، ولعل المراد بملئات الأذرة من لا يوجد شد الإزار بحيث يرى منه حسن الانتزاع فيعجب به».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١١٤، ح ٣٩٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٣٣، ح ٢٣٥٨١؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٦١، ح ٥٣.

٩. في «ن»، «بف»: «يستحب».

١٠. في «بخ»، «بف»: «غرامة».

١١. في «م»، «بن»، «جت»، «جد»، وحاشية «ن» والبحار والفتية: «الغلام». وفي الوافي: «عرامة الصبي - بالمهملتين -: حملة على الأمور الشاقة. والعرام - بالضم -: الشدة، والقوة، والشراسة، وسوء الخلق». أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٩٥ (عرم). وفي روضة المتقين، ج ٨، ص ٦٥٢: «عرامة الغلام في صغره، أي بطره و ميله إلى

حَلِيمًا فِي كِبَرِهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِلَّا هَكَذَا».^٢
 ١٠٦٢٧ / ٣. وَرَوَى: أَنْ أَكْتَسَ الصَّبِيَّانِ أَشَدَّهُمَا^٣ بَغْضًا لِكُتَّابٍ.^٤

٣٨- بَابُ التَّوَادُرِ^٦

١٠٦٢٨ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّوْفَلِيِّ
 مِنْ وَلَدِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ
 عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَمَرِيِّ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ:
 قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي الْمَرَضِ يُصِيبُ الصَّبِيَّ، فَقَالَ: «كَفَّارَةٌ

«اللعب وبغضه للمكتب وشكاسة خلقه في صفه» ليكون حليماً» أي عاقلاً في كبره. والحاصل أن سوء خلق
 الصبي مطلوب، فإنه بدل على أنه يكون عاقلاً في كبره... وفي بعض النسخ بالمعجمة - أي غرامة - ويمكن
 تصحيحه بأنه يستحب أن يؤخذ منهم الغرامة إذا أفسدوا شيئاً أو ضيعوه ليعتادوا بترك التضييع. لكن الظاهر أنه
 من النسخ.

١. في البحار: «إلا أن يكون» بدل «أن يكون إلا».

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٣، ح ٤٧٤٨، معلقاً عن صالح بن عتبة، إلى قوله: «ليكون حليماً في كبره». الوافي، ج ٢٣،
 ص ١٣٨٤، ح ٢٣٤٧١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٩، ذيل ح ٢٧٦٣٧؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٦١، ح ٥٤.

٣. في «بف»: «أشد».

٤. في «بف»: «للكبار». والكتاب بالتحديد: المكتب. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٠٨ (كتب).

٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٣٢، ح ٢٣٥٧٩؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٦١، ذيل ح ٤.

٦. في «ن، بح، جت»: «باب نوادر».

٧. هكذا في «بخ، بف، وحاشية «بن» والوسائل. وفي «م، بن، جت، جد» والمطبوع: «محمد بن علي بن
 عيسى، عن عبد الله العمري». وفي «ن» وحاشية «م، بح، جت، جد» والوافي والتهذيب: «محمد بن علي بن
 عيسى بن عبد الله العمري».

وعيسى بن عبد الله هذا، هو عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب روى كتابه محمد بن
 علي الكوفي، كما في الفهرست للطوسي، ص ٣٣١، الرقم ٥١٩.

ويؤيد ما أنبتناه أن الخبر ورد في التوحيد، ص ٣٩٤، ح ٩، وفي ثواب الأعمال، ص ٢٣٠، ح ١، عن محمد بن
 علي بن عيسى بن عبد الله العمري عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام.

لِوَالِدَيْهِ^١.

- ٢ / ١٠٦٢٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَهْبٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ^٣ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: يَعْيشُ الْوَلَدُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ،
وَلَيْسَبَعَةَ أَشْهُرٍ^٤، وَلَيْتَسَعَةَ أَشْهُرٍ^٥، وَلَا يَعْيشُ لِثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ^٦.»
- ٣ / ١٠٦٣٠. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ غَايَةِ الْحَمْلِ بِالْوَلَدِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ: كَمْ هُوَ؟ فَأَنَّ
النَّاسَ يَقُولُونَ: رُبَّمَا بَقِيَ^٨ فِي بَطْنِهَا سِنِينَ^٩؟
فَقَالَ: «كَذَّبُوا، أَقْصَى حَدِّ^{١٠} الْحَمْلِ تِسْعَةُ أَشْهُرٍ^{١١}.....» ←

١. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٩٠: «قوله عليه السلام: كَفَّارَةٌ لوالديه، أقول: هذا لا ينافي العوض الذي قال به المتكلمون للطفل؛ فَإِنَّ المقصود الأصلي كونه كفَّارَةً لهما، والعوض تابع لذلك.»
٢. التهذيب، ج ٨، ص ١١٥، ح ٣٩٧، معلقاً عن الكليني. التوحيد، ص ٣٩٤، ح ٩، بسنده عن محمد بن حسان؛ ثواب الأعمال، ص ٢٣٠، ح ١، بسنده عن محمد بن حسان، عن الحسين بن محمد النوفلي من ولد نوفل بن عبد المطلب، عن جعفر بن محمد، عن محمد بن علي، عن عيسى بن عبد الله العمري. الفقيه، ج ٣، ص ٤٨٢، ح ٤٦٩٤، مراسلاً عن علي عليه السلام الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٣، ح ٢٣٢٥١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٤، ح ٢٧٦٨١.
٣. في البحار: - «قال».
٤. في التهذيب: - «أشهر».
٥. في «بف»: «وتسعة». وفي التهذيب، ح ٣٩٨: «أو تسعة».
٦. في التهذيب: - «وأشهر».
٧. التهذيب، ج ٨، ص ١١٥، ح ٣٩٨؛ و ص ١٦٦، ح ٥٧٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٣١، ح ٢٣٥٧٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٨٠، ح ٢٧٣٥٣؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٣٤، ح ٤.
٨. في التهذيب، ح ٥٧٨: «يبقى».
٩. في «بج» وحاشية «م، جت، جد» والوسائل والتهذيب: «ستين».
١٠. في الوسائل والتهذيب، ح ٣٩٦: «مدّة».
١١. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٩٠ - ٩١: «هذا هو المشهور بين الأصحاب. وقيل: أكثره عشرة أشهر، اختاره الشيخ في المبسوط والمحقق. وقيل: تسعة، اختاره السيد في الانتصار مدّعياً عليه الإجماع، وجماعة. ولم يقل أحد من علمائنا ظاهراً بأكثر من ذلك، وزاد بعض المخالفين إلى أربع سنين».

لَا يَزِيدُ لِحُظَّةٍ، وَلَوْ زَادَ سَاعَةً لَقَتَلَ أُمَّهُ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ».

٤ / ١٠٦٣١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ نَعْلَبَةَ، عَنْ

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «الْقَابِلَةُ مَأْمُونَةٌ».

٥ / ١٠٦٣٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^٨، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ

أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذْ دَخَلَ يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ، فَرَأَيْتُهُ يَتِينُ، فَقَالَ لَهُ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا لِي أَرَاكَ تَتِينُ؟».

قَالَ^{١٠}: «طِفْلٌ لِي تَأْذِنْتُ بِهِ اللَّيْلُ^{١١} أَجْمَعَ^{١٢}».

١. في «بف، جد»: «لا تزيد».

٢. في التهذيب، ح ٥٧٨: «ولو» بدون الواو.

٣. في التهذيب، ح ٣٩٦: «زادت».

٤. في «بن، جد»: «لحظة». وفي «ن»: «لو زاد» بدل «ولو زاد ساعة».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١١٥، ح ٣٩٦؛ و ص ١٦٦، ح ٥٧٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٢٤،

ح ٢٣٥٦٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٨٠، ح ٢٧٣٥٤؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٣٤، ح ٥.

٦. في المرأة: «ولذا يقبل قولها في كثير من الأمور المتعلقة بالولد والولادة، ولو ادعى عليه التقصير في شيء فالقول قولها».

٧. الوافي، ج ١٦، ص ٨٣٠، ح ١٦٢٢٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٠، ح ٢٧٦١٠.

٨. هكذا في «م، ن، بح، بن، جد» والوافي والوسائل والبحار. وفي «بف، جت» والمطبوع: «محمد بن الحسين».

و الصواب ما أثبتناه، والمراد من محمد بن الحسن هو الصفار. تقدّم تفصيل ذلك في الكافي، ذيل ح ٧٣٠.

٩. في الوسائل: - «أبو عبد الله عليه السلام».

١٠. في «بن» والوسائل: «فقال».

١١. في «بخ»: «الليلة».

١٢. في «بخ، بف»: - «أجمع».

فَقَالَ لَهُ^١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا يُونُسُ^٢، حَدَّثَنِي أَبِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ
 آبَائِهِ ﷺ، عَنْ جَدِّي^٣ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ جَبْرِئِيلَ نَزَلَ عَلَيْهِ وَرَسُولُ اللَّهِ وَعَلِيٌّ - صَلَوَاتُ
 اللَّهُ عَلَيْهِمَا - يَتَنَانِ، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ ﷺ: يَا حَبِيبَ اللَّهِ، مَا لِي أَرَاكَ تَبِينُ؟ فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ: طِفْلَانِ^٤ لَنَا تَأَذَّنَا بِكَائِهِمَا، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ: مَهْ^٥ يَا مُحَمَّدُ؛ فَإِنَّهُ سَيَبْعَثُ^٦
 لِهَؤُلَاءِ الْقَوْمِ^٧ شَيْعَةً إِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ، فَبَكَوْهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^٨ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ عَلَيْهِ سَبْعُ
 سِنِينَ، فَإِذَا جَارَ السَّبْعُ، فَبَكَوْهُ اسْتَغْفَرَ لَوَالِدَيْهِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ عَلَى^٩ الْحَدِّ^{١٠}، فَإِذَا جَارَ
 الْحَدِّ، فَمَا أَتَى مِنْ حَسَنَةٍ فَلِوَالِدَيْهِ، وَمَا أَتَى^{١١} مِنْ سَيِّئَةٍ فَلَا عَلَيْهِمَا^{١٢}».

٦٣٣/١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ حَمْدَانَ بْنِ إِسْحَاقَ،
 قَالَ:

كَانَ لِي ابْنٌ، وَكَانَ^{١٣} تُصِيبُهُ الْخَصَاءُ^{١٤}، فَقِيلَ لِي: لَيْسَ لَهُ عِلَاجٌ إِلَّا أَنْ

١. في «م»، جد: - «وله».

٢. في الوسائل: - «له أبو عبد الله ﷺ: يا يونس».

٣. في الوسائل: «جده».

٤. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن»، يح، والوسائل والبحار: «من أجل طفلين» بدل «طفلان».

٥. في «بف»: - «مه». و«مه»، اسم مبني على السكون بمعنى اسكت. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٧٧ (مه).

٦. في «بف»: «يستغيث».

٧. في الوسائل: - «القوم».

٨. في المرأة: «أني يعطي والده ثواب من قال: لا إله إلا الله».

٩. في الوافي: «إلى». والبحار: «عليه».

١٠. في الوسائل: «الحدود».

١١. في «بخ»: «أناه».

١٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٩٤، ح ٢٣٢٥٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٥، ح ٢٧٦٨٢؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٣٤، ح ٦.

١٣. في الوسائل: «وكانت».

١٤. قال الفيروزآبادي: «الخصاء: اشتداد البول في المثانة حتى يصير كالخصاء». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٧٣ (حصي).

تَبَطَّه١، فَبَطَطْتُهُ٢ فَمَاتَ، فَقَالَ٣ الشَّيْعَةُ: شَرِكْتَ فِي دَمِ ابْنِكَ.

قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّؑ، فَوَقَعَؑ: «يَا أَحْمَدُ٥، لَيْسَ عَلَيْكَ فِيمَا فَعَلْتَ شَيْءٌ، إِنَّمَا التَّمَسَّتِ الدَّوَاءُ، وَكَانَ أَجَلُهُ فِيمَا فَعَلْتَ٦».

٧ / ١٠٦٣٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السَّمُطِ، قَالَ:

قَالَ لِي٨ أَبُو عَبْدِ اللَّهِؑ: «إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ٩ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَاحْجُمُهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ فِي النَّفَرَةِ١٠؛ فَإِنَّهَا تُجَفِّفُ١١ لَعَابَهُ، وَتَنْهِي طُحْرَارَةَ١٢ مِنْ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ».

٨ / ١٠٦٣٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:

أَصَابَ رَجُلٌ غَلَامَيْنِ فِي بَطْنٍ، فَهَنَأَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِؑ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهُمَا الْأَكْبَرُ١٤؟»

١. قال ابن الأثير: «البط: شقّ الدمل والجراح ونحوهما». النهاية، ج ١، ص ١٣٥ (بطط).

٢. في «م»، جد: «فبطيته».

٣. في «بف»: «فقال».

٤. في «م»، ن، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل: «صاحب العسكر».

٥. في حاشية «بخ»: «يا حمدان».

٦. في «بف»: «فعلته».

٧. الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٢، ح ١٦١٩٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٦، ح ٢٧٦٨٣؛ البحار، ج ٦٢، ص ٦٨، ح ٢٢.

٨. في «بخ»، بن، بن، - «لي».

٩. في حاشية «م»، جت، جد: «الغلام».

١٠. «النفرة»: الرودة - أي الحفرة - التي في القفا. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٢٩ (نفر).

١١. في «بن»: «تخفف».

١٢. في «بخ»: «حارارته». وفي التهذيب: «المرارة».

١٣. التهذيب، ج ٨، ص ١١٤، ح ٣٩٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٣٢، ح ٢٣٥٧٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٦، ح ٢٧٦٨٤؛ البحار، ج ٦٢، ص ١٣١، ح ١٠٠.

١٤. في «ن»، بخ، بخ، جت: «أكبر».

فَقَالَ^١: الَّذِي خَرَجَ أَوَّلًا.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٢: «الَّذِي خَرَجَ آخِرًا^٣؛ أَمَا تَعْلَمُ أَنَّهَا حَمَلَتْ بِذَاكَ أَوَّلًا،
وَإِنَّ هَذَا دَخَلَ عَلَى ذَاكَ^٤، فَلَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَخْرُجَ حَتَّى خَرَجَ هَذَا، فَالَّذِي يَخْرُجُ آخِرًا^٥
هُوَ أَكْبَرُهُمَا^٦».

تَمَّ كِتَابُ الْعَقِيدَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،
وَنَبِيلُهُ كِتَابُ الطَّلَاقِ^٩.

١. في «م»، ن، بح، بخ، بف، والوافي: «قال».

٢. في الوسائل والتهذيب: «أخيراً».

٣. في التهذيب: «الأكبر».

٤. في «بح، بخ، بف» والتهذيب: «ذلك».

٥. في الوسائل والتهذيب: «أخيراً».

٦. في «ن»: «فهو».

٧. في «م»: «أكبر». وفي المرأة: «ولم أرَ قائلًا به، ولعل مراده^٨ ليس الكبير الذي هو مناط الأحكام الشرعية».

وفي غنائم الأيام، ج ٥، ص ٤٢٠: «ويشكل للمعمل بمثله؛ لضعفه وإرساله و مخالفته للاعتبار والعرف والعادة. ولو فرض صحة الحديث فهو لا يقاوم ما دلّ على تقديم الأكبر؛ إذ لفظ الأكبر في سائر الأخبار يرجع في معناه إلى العرف، فهو أيضاً ترجيح للخبر على الخبر، لا العرف على الخبر ليصير مورداً للمنع».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١١٤، ح ٣٩٥، معلقاً عن الكليني «الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٣١، ح ٢٣٥٧٥؛ الوسائل، ج ٢١،

ص ٤٩٧، ح ٢٧٦٨٥؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٣٣، ح ٣.

٩. في أكثر النسخ بدل قوله: «تَمَّ كِتَابُ الْعَقِيدَةِ...» إلى هنا عبارات مختلفة.

(٢٠)

كتاب الطلاق

[٢٠]

كِتَابُ الطَّلَاقِ

١ - بَابُ كَرَاهِيَةِ طَلَاقِ^٢ الزَّوْجَةِ الْمُوَافِقَةِ

١٠٦٣٦ / ١ . أَخْبَرَنَا عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ ، عَنْ أَبِي

جَمِيلَةَ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ ، فَقَالَ : مَا فَعَلْتَ امْرَأَتَكَ ؟ قَالَ^٣ :

طَلَقْتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ؟ قَالَ : مِنْ غَيْرِ سُوءٍ .

ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ تَزَوَّجَ ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : تَزَوَّجْتَ ؟ قَالَ^٤ : نَعَمْ ، ثُمَّ مَرَّ بِهِ ،

فَقَالَ^٥ : مَا فَعَلْتَ امْرَأَتَكَ ؟ قَالَ : طَلَقْتُهَا ، قَالَ : مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ؟ قَالَ : مِنْ غَيْرِ سُوءٍ .

١ . في «بح، جد» : - «بسم الله الرحمن الرحيم» .

٢ . في «بن» : «تطليق» .

٣ . في «ن، بن، بخ، بف، جت» والوافي : «فقال» . وفي «بن، جد» : + «قد» .

٤ . هكذا في «ن، بح، بخ، بف، جت، جد» وحاشية «بن» . وفي «م، بن» والمطبوع : «ثم قال» . وفي الوسائل :

«قال : ثم بدل «ثم»» . ٥ . في «بخ، بف» : «بالنبي» بدل «به النبي» .

٦ . في «م، بن، جت، جد» والوافي والوسائل : «فقال» .

٧ . هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل . وفي «بف» والمطبوع : «ثم قال له بعد ذلك» بدل «ثم مر

به فقال» .

ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ تَزَوَّجَ فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: تَزَوَّجْتَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: مَا فَعَلْتَ امْرَأَتَكَ؟ قَالَ: طَلَّقْتُهَا، قَالَ: مِنْ غَيْرِ سُوءٍ؟ قَالَ: مِنْ غَيْرِ سُوءٍ^٢، فَقَالَ^٣ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَبْغِضُ - أَوْ يَلْعَنُ - كُلَّ ذَوَّاقٍ مِنَ الرِّجَالِ، وَكُلَّ ذَوَّاقَةٍ مِنَ النِّسَاءِ^٤.

١٠٦٣٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْبَغُ إِلَيْهِ مِنْ الطَّلَاقِ، وَإِنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ الْمِطْلَاقَ^٦ الذَّوَاقَ^٧».

١٠٦٣٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ^٨:

١. في «ن»: «قال».

٢. في «ف»: «والبسائط»: «ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ تَزَوَّجَ - إِلَى - مِنْ غَيْرِ سُوءٍ». وفي «ن»: «ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ الْخ» بدلها.

٣. في «م»: «يخ، بف، جد»: «+ وله».

٤. قال ابن الأثير: «ومنه الحديث: إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الذَّوَاقِينَ وَالدَّوَاقَاتِ، يَعْنِي السَّرِيعِي النِّكَاحِ، السَّرِيعِي الطَّلَاقِ». النهاية، ج ٢، ص ١٧٢ (ذوق).

وفي مرآة العقول، ج ٢١، ص ٩٣ - ٩٤: «ظاهر الخبر حرمة الطلاق أو كثرته مع الموافقة، ولما انعقد الإجماع على خلافه، وعارضه عموم الآيات والأخبار، حمل على أَنَّ الْبَغْضَ أُرِيدَ بِهِ عَدَمُ الْحُبِّ، وَهُوَ يَتَحَقَّقُ بِفَعْلِ الْمَكْرُوهِ وَتَرَكَ الْمُسْتَحَبِّ، وَكَذَا اللَّعْنُ هُوَ الْبَعْدُ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَتَحَقَّقَ ذَلِكَ بِفَعْلِ الْمَكْرُوهِ أَيْضاً، وَقَدْ وَرَدَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَخْبَارِ اللَّعْنُ عَلَى فَعْلِ الْمَكْرُوهَاتِ. وَالتَّرْدِيدُ فِي الْخَبَرِ مِنَ الرَّوَايَةِ».

٥. الوافي، ج ٢٣، ص ٩٩٥، ح ٢٢٦٠٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨، ح ٢٧٨٧٩.

٦. في «بج»: «الطلاق».

٧. الوافي، ج ٢٣، ص ٩٩٥، ح ٢٢٦٠٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨، ح ٢٧٨٧٨.

٨. في الوسائل: «عن أبي هاشم». وهو سهو؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مُحَرَّفَةٌ مِنْ «بَنِ أَبِي هَاشِمٍ» أَوْرَدَتْ فِي بَعْضِ النُّسخ تَفْسِيراً لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، الَّذِي هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَهُوَ فِي غَالِبِ أَسْنَادِهِ مَنْسُوبٌ إِلَى جَدِّهِ أَبِي هَاشِمٍ، كَأَنَّهُ عَرِفَ بِعُنْوَانِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، ثُمَّ أَدْرَجَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فِي غَيْرِ مَوَاضِعٍ مِنَ الْمَتْنِ سَهْواً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٠٦ - ٣٠٨، ص ٥٢٤ - ٥٢٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٢٦، الرقم ٢٣٧؛ رجال الكشي، ص ٣٥٢، الرقم ٦٦١؛ رجال النجاشي، ص ٢٣٦، الرقم ٦٢٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يُحِبُّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الْعُرْسُ، وَيُبْغِضُ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الطَّلَاقُ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ^١ أَبْغَضَ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ الطَّلَاقِ»^٢.

٤٠٦٣٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ ٥٥ / ٦ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَمِعْتُ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يُبْغِضُ كُلَّ مِطْلَاقٍ ذَوَاقٍ»^٣.

١٠٦٤٠ / ٥. وَيُؤَسِّدُهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «بَلَغَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ يُرِيدُ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ طَلَّاقَ أُمِّ أَيُّوبَ لَحُوبٌ»^٤.

٢ - بَابُ تَطْلِيقِ الْمَرْأَةِ غَيْرِ الْمُوَافِقَةِ

١٠٦٤١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَجُلٍ:

١. في المرأة: «وقوله عليه السلام: وما من شيء، أي من الأمور المحللة».

٢. الكافي، كتاب النكاح، باب في الحَصِّ على النكاح، ضمن ح ٩٤٥٤، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٣، ص ٩٩٦، ح ٢٢٦٠٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٧، ص ٢٧٨٧٥.

٣. في «ن»: «وذواق».

٤. الوافي، ج ٢٣، ص ٩٩٦، ح ٢٢٦٠٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨، ح ٢٧٨٧٦.

٥. الظاهر أنَّ المراد من «يؤسده» هو السند المتقدم إلى أبي عبد الله عليه السلام.

٦. في «ج»: «ولمَّا بلغ».

٧. في «م، ن، ي، ج»، جد، وحاشية «بن» والوسائل «+ وأي إثم». وقال الجوهرى: «الحوب بالضم: الإثم».

وقال ابن الأثير بعد إيراد هذا الخبر: «أَيُّ لَوْحِشَةٍ أَوْ إِثْمٍ، وَإِنَّمَا أَثْمُهُ بِطُلَاقِهَا لِأَنَّهَا كَانَتْ مُضْلِحَةً لَهُ فِي دِينِهِ».

الصحاح، ج ١، ص ١١٦؛ النهاية، ج ١، ص ٤٣٨ (حوب).

٨. الوافي، ج ٢٣، ص ٩٩٦، ح ٢٢٦١٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨، ح ٢٧٨٧٧.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام : أَنَّهُ كَانَتْ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ تُنَجِّبُهُ ، وَكَانَ لَهَا مُجَبًّا ، فَأُضْبِحَ يَوْمًا وَقَدْ طَلَّقَهَا ، فَأَعْتَمَ^١ لِذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَوَالِيهِ : جُعِلْتُ فِدَاكَ ، لِمَ طَلَّقْتَهَا ؟
 فَقَالَ : «إِنِّي ذَكَرْتُ عَلَيْهَا عليها السلام ، فَتَنَقَّصْتَهُ^٢ ، فَكْرِهْتُ أَنْ أَلْبِصَ جَمْرَةً مِنْ جَمْرِ جَهَنَّمَ بِجِلْدِي»^٣.

١٠٦٤٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^٤ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَادٍ ، عَنْ خَطَّابِ بْنِ سَلَمَةَ^٥ ، قَالَ :

كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ تَصِفُ هَذَا الْأَمْرَ ، وَكَانَ أَبُوهَا كَذَلِكَ ، وَكَانَتْ سَيِّئَةَ الْخُلُقِ ، وَكُنْتُ^٦ أَكْثَرَهُ طَلَّاقًا ، لِمَعْرِفَتِي بِإِيمَانِهَا وَإِيمَانِ أَبِيهَا ، فَلَقِيتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ طَلَّاقِهَا ، فَقُلْتُ : جُعِلْتُ فِدَاكَ ، إِنْ^٧ لِي إِلَيْكَ حَاجَةٌ ، فَتَأْذِنُ لِي^٨ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهَا ؟

فَقَالَ : «إِثْنَيْنِي عَدَا صَلَاةِ الظُّهْرِ».

قَالَ : فَلَمَّا صَلَّيْتُ الظُّهْرَ أَتَيْتُهُ ، فَوَجَدْتُهُ قَدْ صَلَّى وَجَلَسَ ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ ، وَجَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَأَبْتَدَأَنِي ، فَقَالَ : «يَا خَطَّابُ^٩ ، كَانَ أَبِي رَوَّجَنِي ابْنَةً عَمٍّ لِي ، وَكَانَتْ سَيِّئَةً

١. هكذا في «ن» ، «بح» ، «بخ» ، «بف» ، «جت» ، «جد» ، «الوافي» . وفي سائر النسخ والمطبوع : «واغنم» .

٢. في «بف» : «فتبغضته» .

٣. الوافي ، ج ٢٣ ، ص ٩٩٧ ، ح ٢٢٦١١ : الوسائل ، ج ٢٢ ، ص ١٠ ، ح ٢٧٨٨٤ .

٤. هكذا في «ن» ، «بن» ، «جد» وحاشية «جت» . وفي «م» ، «بح» ، «بخ» ، «بف» ، «جت» ، «المطبوع» ، «الوافي» ، «الوسائل» : «محمد بن الحسين» . ومحمد بن الحسن هذا محمد بن الحسن الطائفي الرازي ، كما تقدّم في الكافي ، ذيل ح ٢٥٠ و ٨٣٤٦ .

٥. في «بح» ، «بن» ، «الوسائل» : «مسلمة» . وكلا العنوانين مذكور في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام . راجع : رجال النجاشي ، ص ١٥٤ ، الرقم ٤٠٧ ؛ رجال البرقي ، ص ٤٥ ؛ رجال الطوسي ، ص ٢٠٠ ، الرقم ٢٥٣٠ و ٢٥٣٤ .

٦. هكذا في «ن» ، «بح» ، «بخ» ، «بف» ، «جت» ، «الوافي» ، «الوسائل» . وفي سائر النسخ والمطبوع : «فكنت» .

٧. في «بن» : «إِنْ» .

٨. في «بن» : «-ولي» .

٩. في «بح» ، «بن» ، «جد» : «-بن مسلمة» . وفي «م» ، «بخ» : «-بن سلمة» . وفي الوسائل : «-يا خطّاب» .

الْخُلُقِ، وَكَانَ أَبِي رُبَّمَا أَغْلَقَ عَلَيَّ وَعَلَيْهَا الْبَابُ رَجَاءً أَنْ أَلْقَاهَا^١، فَأَتَسَلَّقُ^٢ الْحَائِطَ وَأَهْرُبُ مِنْهَا، فَلَمَّا مَاتَ أَبِي طَلَّقْتُهَا^٣.

فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، أَجَابَنِي - وَاللَّهِ - عَنْ حَاجَتِي مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ^٤.

١٠٦٤٣ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ خَطَّابِ بْنِ سَلَمَةَ^٥، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَيْهِ - يَعْنِي أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى^٦ - وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَشْكُوَ إِلَيْهِ مَا أَلْقَى مِنْ أَمْرَاتِي مِنْ سُوءِ خُلُقِهَا، فَأَبْتَدَأَنِي، فَقَالَ: «إِنَّ أَبِي كَانَ^٧ زَوْجَنِي مَرَّةً^٨ أَمْرَأَةً سَيِّئَةً ٥٦/٦ الْخُلُقِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَيْهِ^٩، فَقَالَ لِي^{١٠}: مَا يَمْنَعُكَ مِنْ فِرَاقِهَا، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَيْكَ^{١١}».

فَقُلْتُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِي: قَدْ فَرَجَتْ عَنِّي^{١٢}.

١٠٦٤٤ / ٤. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ بْنِ^{١٣}

١. في حاشية (م)، «جده»: «ألفاها».

٢. قال الزبيدي: «تسلق الجدار: تسور. ويقال: التسلق: الصعود على حائط أملس». تاج العروس، ج ٦، ص ٣٨٤ (سلق).

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ٩٩٧، ح ٢٢٦١٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٠، ح ٢٧٨٨٥.

٤. في الوسائل: «عمرو»، وهو سهو. وعمر بن عبد العزيز لقبه زحل؛ تكلم عنه في ذيل ح ١٠٦٠٥.

٥. في «بح، بن، جد» والوسائل: «مسلمة». لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٢ من الباب.

٦. في «م، بن، جد» والوسائل: «- موسى». ٧. في الوسائل: «- كان».

٨. في «بح، بخ، بف، جت» والوافي: «- مرة». ٩. في «بح»: «- إليه».

١٠. في «م، بن، جد» والوسائل: «- لي».

١١. الوافي، ج ٢٣، ص ٩٩٨، ح ٢٢٦١٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٠، ح ٢٧٨٨٦.

١٢. في «بح، بخ، بف، جت»: «عن». وهو سهو؛ فقد تكررت رواية ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان في أبواب الطلاق المختلفة. ومحمد بن زياد بن عيسى هو محمد بن أبي عمير المعروف. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٦، الرقم ٨٨٧. لاحظ أيضاً على سبيل المثال: الكافي، ح ١٠٦٨٨ و ١٠٦٩٢ و ١٠٨٢٣ و ١٠٨٣٠ و ١٠٩٠٨.

عيسى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا قَالَ - وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ -: لَا تَزَوِّجُوا الْحَسَنَ؛ فَإِنَّهُ رَجُلٌ مُطْلَقٌ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ هَمْدَانَ، فَقَالَ: بَلَى^١ وَاللَّهِ، لَنَزَوِّجَنَّ وَهُوَ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ^٢».

٥ / ١٠٦٤٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

١. في «بخ»:- «بلى».

٢. إنه قد تكاثرت الأخبار من العامة والخاصة بأن الإمام الحسن عليه السلام كان كثير الأزواج، وكان رجلاً مطلقاً للنساء، ومنها هذه الرواية والتي بعدها. وفيها أنظار شتى:

١. بعض الجهلة حملوها على إجابة داعي الشهوة وإشباعها، حاشا مقام الإمام الحسن عليه السلام عن ذلك، ونعوذ بالله من التفوّه بأمثال هذا في حق من أذهب الله عنه الرجس وظهره تطهيراً.

٢. ذهب بعض العلماء إلى ثبوتها وصححوها بوجوه شتى، منها أنه لا مانع من كثرة الزواج في الشريعة الإسلامية، فقد ندب إليه الإسلام كثيراً، وأن كثرة طلاقه عليه السلام كانت لعدم ملاتمة أخلاقهم.

٣. ذهب بعض آخر إلى وضع ذلك وافتعال تلك الأحاديث من قبل خصوم الإمام عليه السلام؛ ليشوهوا بذلك سيرته العاطرة الحاكية عن سيرة جدّه عليه السلام وسيرة أبيه أمير المؤمنين عليه السلام.

٤. ومن العلماء من توقف عن إظهار النظر في ذلك، كالمحدّث البحراني رحمته الله، حيث قال: «حبس القلم عن ذلك أولى بالأدب».

وأما بالنسبة إلى هذه الرواية والتي بعدها، فقد قال العلامة المجلسي رحمته الله: «لعلّ غرضه - أي غرض أمير المؤمنين عليه السلام - كان استعمال حالهم ومراتب إيمانهم، لا الإنكار على ولده المعصوم، المؤيد من الحي القيوم». وقال بعض العلماء: «إن نهي أمير المؤمنين عليه السلام الناس عن تزويج ولده على المنبر، لا يخلو إيماناً أن يكون قد نهي ولده عليه السلام عن ذلك، فلم يستجب له حتّى اضطرّ عليه السلام إلى الجهر به وإلى نهي الناس عن تزويجه. وإتّان يكون ذلك النهي ابتداءً من دون أن يعرّف ولده الإمام الحسن عليه السلام بمغوضية ذلك وكراسته لأبيه، وكلا الأمرين بعيدان كلّ البعد، بل مستحيلان في حقّهما عليهما السلام، فإنّ لا نشكّ في افتعال هذين الحديثين ووضعهما من قبل خصوم الإمام عليه السلام؛ ليشوهوا بذلك سيرته العاطرة التي تحكي سيرة جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسيرة أبيه أمير المؤمنين عليه السلام». راجع: روضة المتقين، ج ٩، ص ٦؛ الحقائق الناضرة، ج ٢٥، ص ١٤٨ و ١٤٩؛ مرآة العقول، ج ٢١، ص ٩٦؛ عبقات الأنوار، ج ٢٣، ص ١٠١٥-١٠٢٠؛ حياة الإمام الحسن بن علي عليه السلام، ج ٢، ص ٤٤٣-٤٥٢.

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ٩٩٨، ح ٢٢٦١٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٢، ح ٢٧٨٨٩؛ البحار، ج ٤٤، ص ١٧٢، ح ٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام طَلَّقَ خَمْسِينَ امْرَأَةً، فَقَامَ عَلِيٌّ عليه السلام بِالْكُوفَةِ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ أَهْلِ الْكُوفَةِ، لَا تُنكِحُوا الْحَسَنَ؛ فَإِنَّهُ رَجُلٌ مِطْلَاقٌ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: بَلَى وَاللَّهِ لَنُنكِحَنَّه^١؛ فَإِنَّهُ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَابْنُ فَاطِمَةَ عليها السلام، فَإِنْ أُعْجِبَتْهُ^٢ أَمْسَكَ، وَإِنْ كَرِهَ طَلَّقَ^٣».

١٠٦٤٦ / ٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الرَّشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٥، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «ثَلَاثَةٌ تَرُدُّ عَلَيْهِمْ دَعْوَتَهُمْ: أَحَدُهُمْ رَجُلٌ يَدْعُو^٦ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهُوَ لَهَا ظَالِمٌ، فَيَقَالُ لَهُ^٧: أَلَمْ نَجْعَلْ^٨ أَمْرَهَا بِيَدِكَ؟^٩».

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «معاشر».

٢. في الوافي: «+ له».

٣. في «ن» بـ، بخ، بف، جت، وحاشية «جت»: «ولننكحن».

٤. في «ن» وحاشية «جت» والوافي والبحار: «إنه». وفي «ب» بخ، بف، جت: «- فإنه».

٥. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «أعجبت».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ٩٩٩، ح ٢٢٦١٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٩، ح ٢٧٨٨٣؛ البحار، ج ٤٤، ص ١٧٢، ح ٧.

٧. في الكافي، ح ٣٢٤٩: «+ الأشعري».

٨. في الكافي، ح ٣٢٤٩: «- عن أبي عبد الله عليه السلام».

٩. في حاشية «بن» والوسائل: «ثلاث».

١٠. في الكافي، ح ٣٢٤٩ والخصال والأمالى للطوسي: «دعا».

١١. في «بخ»: «فقال» بدل «فيقال له».

١٢. في «ن»: «ألم يجعل». وفي الكافي، ح ٣٢٤٩ والخصال والأمالى للطوسي: «ألم أجعل».

١٣. الكافي، كتاب الدعاء، باب من لا تستجاب دعوته، ح ٣٢٤٩. وفي الخصال، ص ١٦٠، باب الثلاثة، ذيل

ح ٢٠٨، بسنده عن عبد الله بن سنان. الكافي، نفس الباب، ح ٣٢٤٧، بسنده عن الوليد بن صبيح. الفقيه، ج ٢،

ص ٦، ذيل ح ١٧٤٧، معلقاً عن الوليد بن صبيح. وفي الكافي، نفس الباب، ح ٣٢٤٨؛ وكتاب المعيشة، باب

دخول الصوفية على أبي عبد الله عليه السلام، ضمن الحديث الطويل ٨٣٥٢؛ والأمالى للطوسي، ص ٦٧٩، المجلس

٣٧، ذيل ح ٢٤، بسند آخر. تحف العقول، ص ٣٤٨، وفي كلها - إلا الكافي، ح ٣٢٤٩ - مع اختلاف يسير، وفي

كل المصادر ذكر الثلاثة تفصيلاً. الوافي، ج ٢٣، ص ٩٩٩، ح ٢٢٦١٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١١، ح ٢٧٨٨٧.

٣- بَابُ أَنَّ النَّاسَ لَا يَسْتَقِيمُونَ عَلَى الطَّلَاقِ إِلَّا بِالسَّيْفِ

١٠٦٤٧ / ١. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ خُذَيْفَةَ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ وَشِيكَةَ^٢، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٣ يَقُولُ: «لَا يَصْلُحُ النَّاسُ^٤ فِي الطَّلَاقِ إِلَّا بِالسَّيْفِ، وَلَوْ وَلِيَتْهُمْ لَرَدَدْتُهُمْ فِيهِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

● قَالَ^٥: وَحَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ الْمِثْمِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ بَغِيضِ رَجَالِهِ أَوْهَمَةَ الْمِثْمِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦.

١٠٦٤٨ / ٢. وَعَنْهُ^٧، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٨، قَالَ: «لَوْ وَلِيَتْ النَّاسَ لَأَعْلَمْتُهُمْ^٩ كَيْفَ يَنْتَفِي لَهُمْ أَنْ يُطْلَقُوا،

١. في «بح، بخ، بف»: «في».

٢. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «معمر بن [عطاء بن] وشيكة». لاحظ ما يأتي ذيل ح ٣ من الباب.

٣. في الوافي: «أراد بالناس المخالفين من المتسمين بأهل السنة؛ فإنهم أبدعوا في الطلاق أنواعاً من البدع مخالفة للكتاب والسنة».

٤. في «بح، جت»: «بالطلاق».

٥. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى الحسن بن محمد المراد منه ابن سماعة؛ فإن المراد من الميثمي هذا هو أحمد بن الحسن الميثمي روى عنه الحسن بن محمد [بن سماعة] بعنوان الميثمي وأحمد بن الحسن الميثمي في أسناد كثيرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٣٩ - ٤٤٢؛ وج ٢٣، ص ١٤٦، الرقم ١٥٤٨٣.

٦. في «بف»: «أحمد».

٧. «أوهمه» أي نسيه، أو تركه. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ٢٣٣؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٤٤ (وهم).

٨. الكافي، كتاب المواريث، باب أن الفرائض لا تقام إلا بالسيف، ح ١٣٣٣٨ و ١٣٣٣٩، بسند آخر، إلى قوله: «إلا بالسيف» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠١، ح ٢٢٦١٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣، ح ٢٧٨٩٣.

٩. الضمير راجع إلى الحسن بن محمد؛ فقد وردت رواية حميد بن زياد عن الحسن بن محمد [بن سماعة] عن [عبد الله] بن جبلة في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٧٥، ص ٣٧٨ و ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

١٠. في الوسائل: «لعلمتهم».

ثُمَّ لَمْ أَوْتَ بِرَجُلٍ قَدْ خَالَفَ إِلَّا أَوْجَعْتُ^٢ ظَهْرَهُ، وَمَنْ طَلَّقَ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ، رَدَّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُهُ^٣،^٤

١٠٦٤٩/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَعْمَرٍ بْنِ وَشِيكَةَ^٥، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٦ يَقُولُ: «لَا يَضِلُّ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ إِلَّا بِالسَّيْفِ، وَلَوْ وَلِيَّتَهُمْ لَرَدَدْتَهُمْ^٧ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٨.

١٠٦٥٠ / ٤. قَالَ أَحْمَدُ^٩: وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}؛ وَ^{١١} مُحَمَّدُ بْنُ

١. في «بح، جت»: «قد».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وأوجعت».

٣. «رغم أنفه» أي ذل وانقاد على كره، ويقال: رغم أنفه، أي لصق بالرغام. وأرغم الله أنفه، أي ألصقه بالرغام، وهو التراب. هذا هو الأصل، ثم استعمل في الذل، والعجز عن الانتصاف، والانتقاد على كره. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٣٨؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٤٥ و ٢٤٦ (رغم).

٤. الكافي، كتاب الطلاق، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، ح ١٠٦٥٥، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد، عن عبد الله بن جبلة، من قوله: «من طلق على غير السنة». الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٩، ح ٤٧٥٧، مرسلاً عن أبي جعفر^{١٢}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠١، ح ٢٢٦١٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٤، ح ٢٧٨٩٤.

٥. هكذا في «م، ن، بخ، بف، بن، جد» والوافي. وفي «جت»: «عمرو بن معمر بن وشيكة». وفي الوسائل: «معمر بن وشيكة». وفي المطبوع: «عمر بن معمر بن [عطاء بن] وشيكة».

والمذكور في أصحاب أبي جعفر^{١٣} هو عمرو بن معمر بن أبي وشيكة. راجع: رجال الطوسي، ص ١٤٠، الرقم ١٤٨٩. ولا يبعد اتحاد هذا العنوان مع معمر بن وشيكة المذكور في سند الحديث الأول من الباب، لكن بعد اضطراب النسخ وقلة ذكر العنوانين في الأسناد - فإن ذكرهما في الأسناد منحصراً بهذين الخبرين في ما تتبعنا وهما متحدان لفظاً كما ترى - لا يمكن تعيين ما هو الصواب في العنوان.

٦. في «بح»: «+ وفيه».

٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٢، ح ٢٢٦١٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٤، ح ٢٧٨٩٥.

٨. المراد من أحمد هو ابن أبي نصر، ويكون السند معلقاً على سابقه.

٩. في السند تحويل يعطف «محمد بن سماعة، عن أبي بصير، عن العبد الصالح^{١٤}» على «بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله^{١٥}».

سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ وَلِيْتُ أَمْرَ النَّاسِ لَعَلَّمْتُهُمُ الطَّلَاقَ، ثُمَّ لَمْ أُوتَ بِأَحَدٍ خَالَفَ إِلَّا أَوْجَعْتَهُ ضَرْبًا»^١.

٥ / ١٠٦٥١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «وَاللَّهِ لَوْ مَلَكَتُ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا، لَأَقَمْتُهُمُ بِالسَّيْفِ وَالسُّوْطِ^٢ حَتَّى يُطَلَّقُوا لِلْعِدَّةِ^٣ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^٤.

٤ - بَابُ مَنْ طَلَّقَ لِغَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^٥

١ / ١٠٦٥٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِثْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي

نَصْرِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رِيَّاحٍ^٦:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٧: بَلِّغْنِي أَنَّكَ تَقُولُ: مَنْ طَلَّقَ لِغَيْرِ السُّنَّةِ أَنَّكَ لَا

تَرَى طَلَّاقَهُ شَيْئاً؟

١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٢، ح ٢٢٦١٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٤، ح ٢٧٨٩٦.

٢. في «بخ» -: «والسوط». ٣. في المرأة: «للعدة»: أي في غير طهر المواقعة.

٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٢، ح ٢٢٦٢٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣، ح ٢٧٨٩٢.

٥. في «بخ، بف، جت»: «لغير السنة والكتاب».

٦. في «بف، جت»: «عمر بن رياح». وفي الوافي والوسائل: «عمرو بن رياح». هذا، واحتمال كون الصواب في

العنوان هو عمر بن رياح المراد به عمر بن رياح القلاء، الذي عُذَّ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي الْحَسَنِ عليهما السلام ثُمَّ

وَقَفَ، بَعِيدٌ جَدًّا. راجع: رجال النجاشي، ص ٩٢، الرقم ٢٢٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٦٥، الرقم ٨٢. نعم

يمكن اتِّحَادُ هَذَا الْعَنْوَانِ مَعَ مَا وَرَدَ فِي رِجَالِ الْكَشِيِّ، ص ٢٣٧، الرقم ٤٣٠ مِنْ عَمْرِو بْنِ رِيَّاحٍ.

٧. في «بخ» -: «وله».

فَقَالَ^١ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَا أَقُولُهُ، بَلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُهُ^٢، أَمَا^٣ وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَفْتِيكُمْ^٤ ٥٨/٦
بِالْجَوْرِ لَكُنَّا شَرًّا مِنْكُمْ^٥؛ لِأَنَّ^٦ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «لَوْلَا يَنْتَاهُمُ الرِّبَايُونُ وَالْأَخْبَارُ
عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السَّحْتَ»^٧ إِلَى آخِرِ^٨ الْآيَةِ^٩.^{١٠}

٢٠٦٥٣/٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
عَبْدِ الْكَرِيمِ^{١١}، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الصَّيْرَفِيِّ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - رَدٌّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ -
عَزَّ وَجَلَّ - وَالسُّنَّةِ»^{١٢}.

٢٠٦٥٤/٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟
قَالَ: «الطَّلَاقُ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ بَاطِلٌ».
قُلْتُ: فَالرَّجُلُ يُطَلِّقُ ثَلَاثًا فِي مَقْعَدٍ؟

١. في الوافي: «وله».

٢. في «بخ»، «بف»: «يقول».

٣. في «بن» والوسائل: «أما». وفي تفسير العياشي: «أنا».

٤. في «بف»: «نفتيكم».

٥. في تفسير العياشي: «وأشَر».

٦. في «بخ»: «لكم».

٧. في «ن»، «بخ»، «بف»، «جت»: «إن».

٨. المائدة (٥): ٦٣.

٩. في «ن»، «بخ»، «بف»: «- وأكلهم السحت، إلى آخر».

١٠. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٣٠، ح ١٤٤، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٣، ح ٢٢٦٢١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥، ح ٢٧٨٩٧.

١١. في الوسائل: «- عن عبد الكريم». والمعتنون قوياً سقوطه من سند الوسائل؛ لاتفاق النسخ على ثبوت «عن عبد الكريم»، ووفات أحمد بن محمد بن أبي نصر بعد سنة عشرين و مائتين.

١٢. النوادر للأشعري، ص ١٧٣، ح ٤٥٢، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١، ص ٣٠١، ح ٢٤٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥، ح ٢٧٨٩٨.

قَالَ: «يُرَدُّ إِلَى السَّنَةِ»^١.

١٠٦٥٥ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ طَلَّقَ لِغَيْرِ السَّنَةِ^٢، رُدَّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ^٣ - عَزَّ وَجَلَّ - وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُهُ»^٤.

١٠٦٥٦ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الطَّلَاقِ إِذَا لَمْ يُطْلَقْ^٥ لِلْعِدَّةِ؟
فَقَالَ^٦: «يُرَدُّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٨.

١٠٦٥٧ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟
فَقَالَ: «الطَّلَاقُ لِغَيْرِ السَّنَةِ بَاطِلٌ»^٩.

١. التهذيب، ج ٨، ص ٤٧، ح ١٤٤، معلقاً عن الكليني. راجع: مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٣، ح ٢٢٦٢٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠، ح ٢٧٩١٢؛ وفيه، ص ١٦، ح ٢٧٩٠٠، قطعة منه.

٢. في الكافي، ح ١٠٦٤٨: «على غير».

٣. في «بن، جد» وحاشية «م، بح» والوسائل: «الكتاب» بدل «كتاب الله».

٤. الكافي، كتاب الطلاق، باب أَنَّ النَّاسَ لَا يَسْتَقِيمُونَ عَلَى الطَّلَاقِ إِلَّا بِالسِّيفِ، ذيل ح ١٠٦٤٨. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٩، ذيل ح ٤٧٥٧، مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠١، ح ٢٢٦١٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٦، ح ٢٧٩٠١.

٥. في «جد»: «لم تطلق». وفي «بن» بالتاء والياء معاً.

٦. في المرأة: «والطلاق لغير العدة هو أن تطلق في طهر الواقعة؛ لأنه طلاق في زمان لا يمكن فيه استئناف العدة؛ لكون هذا الطهر الذي وقع الدخول فيه غير محسوب منها، وبه فسر قوله تعالى: «فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» [الطلاق (٦٥): ١].

٧. في «ن، بح، بخ، بف، جت»: «قال».

٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٤، ح ٢٢٦٢٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٦، ح ٢٧٩٠٢.

٩. في «بف» + «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، قال: قال».

٧/١٠٦٥٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ، لَمْ يَكُنْ شَيْئًا؛ إِنَّمَا الطَّلَاقُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ، فَمَنْ خَالَفَ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَاقٌ، وَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ^٢ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْكِحَهَا، وَلَا يَتَعَدَّ بِالطَّلَاقِ». قَالَ: «وَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى^٤ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٥ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي، قَالَ: أَلَا لَكَ بَيِّنَةٌ؟ قَالَ: لَا، فَقَالَ: اغْرُبْ^٦».

٥٩/٦

٨ / ١٠٦٥٩. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو الْعَبَّاسِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا بَصِيرٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا لِغَيْرِ^٨ السَّنَةِ،

«أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ، لَمْ يَكُنْ شَيْئًا؛ إِنَّمَا الطَّلَاقُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ، فَمَنْ خَالَفَ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَاقٌ، وَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ: الطَّلَاقُ لِغَيْرِ السَّنَةِ بَاطِلٌ».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ٤٧، ح ١٤٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٦، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وتام الرواية فيه: «وَكُلُّ طَلَاقٍ خَالَفَ السَّنَةَ فَهُوَ بَاطِلٌ». الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٤، ح ٢٢٦٢٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥، ح ٢٧٨٩٩؛ وص ٢٠، ح ٢٧٩١١. ١. في «بح»: «وله».

٢. في الوافي والتهذيب: «+ واحد».

٣. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل، ح ٢٧٩١٣ والتهذيب: «رسول الله».

٤. في «بف»: «- إلى».

٥. في «م»، جد، والوسائل، ح ٢٧٩١٣ والتهذيب: «إلى علي».

٦. «اعزب» أي ابتعد عني، وهو كناية عن عدم الوقوع. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٠٠ (عزب).

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٤٧، ح ١٤٦، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الطلاق، باب من طلق ثلاثاً على طهر... ح ١٠٦٩٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «لم يكن شيئاً» مع اختلاف يسير. مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٦، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٤، ح ٢٢٦٢٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠، ح ٢٧٩١٣، إلى قوله: «ولا يعتد بالطلاق»؛ فيه، ص ٢٥، ح ٢٧٩٢٧، من قوله: «جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام».

٨. في حاشية «جت»: «دون».

وَقُلْنَا: إِنَّهُمْ أَهْلُ بَيْتٍ^١ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِمْ أَحَدٌ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»^٢.

٩/١٠٦٦٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ

بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «طَلَّقَ ابْنُ عَمَرَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ

رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرَا جَعَهَا».

فَقُلْتُ^٣: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ^٤: إِنَّمَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً وَهِيَ حَائِضٌ.

فَقَالَ^٥: «فَلَا يَشَيْءُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام إِذَا^٦ كَانَ هُوَ أَمْلَكَ بِرَجْعَتِهَا؟ كَذَبُوا، وَلَكِنَّهُ^٧

طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام أَنْ يَرَا جَعَهَا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ^٨ شِئْتَ فَطَلِّقْ^٩، وَإِنْ

١. في المرأة: «لعل المراد أنهم أهل شرف ومجد، ولا يمكن إظهار الطلاق بينهم».

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٧، ح ٢٢٦٣٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٧، ح ٢٧٩٠٥.

٣. في «يج»: «قلت».

٤. في المرأة: «قوله: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ، أراد بالناس العامة، وهذا الذي قال السائل رواه مسلم عن نافع عن عبد الله بن عمر: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَأَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام أَنْ يَرَا جَعَهَا، ثُمَّ يَمْسُكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَطْلُقَهَا فَلْيَطْلُقْهَا. وباقِي رَوَايَاتِهِ أَنَّهُ طَلَّقَهَا وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام أَنْ يَرَا جَعَهَا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ طَلَاقِهِ بَعْرَةً أَوْ ثَلَاثًا. وما ذكره عليه السلام مِنْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ، هُوَ الْحَقُّ الثَّابِتُ. ويؤيده ما رواه مسلم بإسناده عن ابن سيرين، قال: مكثت عشرين سنة يحدثني من لا أَنْتَهُم بِهِ: أَنَّ ابْنَ عَمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يَرَا جَعَهَا، فَجَعَلْتُ لَا أَنْتَهُمُ حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ يُونُسَ جَبْرِ الْبَاهِلِيِّ، فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَمَرَ، فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً، وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يَرَا جَعَهَا». وراجع: صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧٩ و ١٨١، باب تحريم طلاق الحائض ...، من كتاب الطلاق.

٥. في «يج، بف»: «إِنَّمَا طَلَّقَهَا طَلَقَةً». وفي الوافي: «إِنَّمَا طَلَّقَهَا طَلَقَةً وَاحِدَةً».

٦. في «ن، يخ، بف، جت» والوافي والوسائل: «قال».

٧. في «بن، جد» والوافي والوسائل: «إِذَا^٦ إِنْ» بدل «إِذَا».

٨. في «م، جد» والوسائل: «ولكن».

٩. في «بف»: «فَإِنْ».

١٠. في «بف»: «طَلَّقْ».

شَفَتْ فَأَمْسِكَ»^١.

١٠١/١٠٦٦١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ امْرَأَةٍ^٢ سَمِعَتْ أَنَّ رَجُلًا^٣ طَلَّقَهَا، وَجَحَدَ ذَلِكَ:
أُتْقِيَمَ مَعَهُ؟

قَالَ: نَعَمْ، فَإِنْ طَلَّقَهُ بِغَيْرِ شُهُودٍ لَيْسَ بِطَلَّاقٍ، وَالطَّلَاقُ لِغَيْرِ الْعِدَّةِ لَيْسَ بِطَلَّاقٍ، وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ، فَيُطَلِّقَهَا بِغَيْرِ شُهُودٍ، وَلِغَيْرِ الْعِدَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ ٦٠/٦ وَجَلَّ - بِهَا»^٤.

١١/١٠٦٦٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَبَكْرِ بْنِ وَزَيْدٍ^٥ وَفَضْلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَزْرَقِيِّ وَمَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام: أَنَّهُمَا قَالَا: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ^٦ فِي دَمِ النَّفَاسِ، أَوْ طَلَّقَهَا بَعْدَ مَا يَمْسُهَا^٧، فَلَيْسَ طَلَّاقُهُ إِثَابًا بِطَلَّاقٍ، وَإِنْ^٨ طَلَّقَهَا فِي اسْتِقْبَالِ عِدَّتِهَا طَاهِرًا^٩ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَلَمْ يُشْهِدْ عَلَى ذَلِكَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ، فَلَيْسَ طَلَّاقُهُ

١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٩، ح ٢٢٦٣٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩، ح ٢٧٩١٠.

٢. في حاشية (م)، «جده»؛ «وأنها».

٣. في (م)، «بن، جده» وحاشية «بح»: «وإن».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٤٨، ح ١٤٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٥، ح ٢٢٦٢٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٧، ح ٢٧٩٣١.

٥. في «بح»: «- وعمر».

٦. هكذا في (م)، «بح، يخ، يف، بن، جت، جده» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «+ بن أعين».

٧. في التهذيب، ج ٨، ص ١٤٧: «فضيل ويزيد» بدل «بريد وفضيل». والمذكور في بعض نسخه: «بريد»، وهو الصواب، والمراد به هو بريد بن معاوية العجلي. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ج ٥، ص ٨٩٩ و ٩٦٨ و ١٠٨٥٦ و ١١٢٠٨.

٨. في «بح»: «+ وأمراته».

٩. في (م)، «جده» وحاشية «ن»: «مستها».

١٠. في «بح، جت، وفان».

١١. في المرأة: «قوله عليه السلام: طاهرًا، بيان لاستقبال العدة». وقال ابن الأثير: «وفيه: طلقوا النساء لقبول عدتهن. و

إِيَّاهَا بِطَّلَاقٍ»^١.

١٢/١٠٦٦٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ فِي طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، ثُمَّ يَرْجِعُهَا^٣ مِنْ^٤ يَوْمِهِ^٥، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا^٦ تَبِينَ^٧ مِنْهُ بِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: «خَالَفَ السُّنَّةَ».

قُلْتُ: فَلَيْسَ يَنْبَغِي لَهُ - إِذَا هُوَ رَاجَعَهَا - أَنْ يُطَلِّقَهَا إِلَّا فِي طَهْرٍ آخَرَ^٨؟ قَالَ^٩: «نَعَمْ»^{١٠}. قُلْتُ: حَتَّى يَجَامِعَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^{١١}.

١٣/١٠٦٦٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ،

«وفي رواية: في قبل طهر من، أي في إقباله وأوله، وحين يمكنها الدخول في العدة والشروع فيها، فتكون لها محسوبة، وذلك في حالة الطهر. يقال: كان ذلك في قبل الشتاء، أي إقباله. النهاية، ج ٤، ص ٩ (قبل).

١. التهذيب، ج ٨، ص ٤٧، ح ١٤٧، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب أن الطلاق لا يقع إلا لمن أراد الطلاق، ضمن ح ١٠٦٧٢؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٥١، ضمن ح ١٦٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٥، ح ٢٢٦٢٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦، ح ٢٧٩٢٩، من قوله: «إن طلقها في استقبال عدتها».

٢. في «بح» و«ف»، والكافي، ح ١٠٧١٠ - «بن يحيى».

٣. في «ن»، «ف»، جت، والكافي، ح ١٠٧١٠: «وفي».

٤. في «ن»، «ف»، جت، والكافي، ح ١٠٧١٠: «وفي».

٥. في الوافي والكافي، ح ١٠٧١٠: «ذلك».

٦. في «جد» وحاشية «جت»: «ثم يطلقها من يومه» بدل «من يومه ثم يطلقها».

٧. في «ف» والوافي: «أثنين».

٨. في «ن»، وحاشية «بح»: «واحد». وفي الكافي، ح ١٠٧١٠: «آخر».

٩. في الكافي، ح ١٠٧١٠: «فقال».

١٠. في المرأة: «اختلف الأصحاب في صحة الطلاق الثاني مع عدم الموافقة بعد الرجعة، فذهب ابن أبي عقيل إلى عدم الصحة، سواء كان في طهر الطلاق أو بعده، والمشهور الصحة فيها، لكنه ليس بطلاق عدة. ويمكن حمل الأخبار الدالة على عدم الجواز على الكراهة».

١١. الكافي، كتاب الطلاق، باب أن المراجعة لا تكون إلا بالمواقة، ح ١٠٧١٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٦، ح ٢٢٦٢٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١، ح ٢٧٩١٥.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ طَلَّقَ بِغَيْرِ شُهُودٍ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»^١.

١٤/١٠٦٦٥. سَهْلٌ^٢، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَدِمَ رَجُلٌ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِالْكُوفَةِ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي بَعْدَ مَا طَهَّرْتُ مِنْ مَجِيضِهَا^٣ قَبْلَ أَنْ أُجَامِعَهَا.

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «أَشْهَدْتَ رَجُلَيْنِ ذَوَيْ عَدْلٍ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟»

فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: «اذْهَبْ؛ فَإِنَّ طَلَّاقَكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ»^٤.

١٥/١٠٦٦٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَهِيَ حَائِضٌ، فَلَيْسَ

بِشَيْءٍ»، وَقَدْ رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَلَّاقَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ إِذْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ

١. التهذيب، ج ٨، ص ٤٨، ح ١٥٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٦، ح ٢٢٦٣١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٧، ح ٢٧٩٣٢.

٢. في التهذيب: «بن زياد». ولم يثبت رواية المصنف عن سهل هذا مباشرة. والظاهر أن سندنا هذا معلق على سند الحديث الثاني. فيروي عن سهل عدة من أصحابنا. ويؤيد ذلك ما ورد في بعض الأسناد من رواية عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد [بن أبي نصر] عن محمد بن سماعة. راجع: الكافي، ح ٤٣٨٣ وذيّل ح ٥٨٨٤. وح ٦٠٧٣ و٩٧٤٢ و١٠٦٤٩ و١٠٩٧٣.

ولم نجد في ما يروي سهل بن زياد عن أحمد بن محمد [بن أبي نصر] عن محمد بن سماعة إلا أن المصنف رواه عن طريق عدة من أصحابنا. فعليه ما ورد في التهذيب من نقل الخبر عن محمد بن يعقوب. وقد عثر عنه بالضمير - عن سهل بن زياد، لا يخلو من الإشكال.

٣. في «بح»: «وفي محيضة».

٤. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب، ح ١٥١: «أمر».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٤٨، ح ١٥١، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب تفسير طلاق السنة...، ح ١٠٦٨٦؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٤٩، ح ١٥٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٧، ح ٢٢٦٣٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٧، ح ٢٧٩٣٢.

٦. في «بف»: «وعبد الله».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٢٧٩١٦. وفي المطبوع: «إذا».

٦١/٦ خَائِضٌ، فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ الطَّلَاقَ، وَقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَهُوَ رَدٌّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ: لَا طَّلَاقَ إِلَّا فِي عِدَّةٍ.^٢

١٦/١٠٦٦٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ^٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرْزِيعٍ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي سَأَلْتُ عَمْرُو بْنَ عَبِيدٍ عَنْ طَلَّاقِ ابْنِ عَمَرَ، فَقَالَ:

١. في امرأة المعقول، ج ٢١، ص ١٠٣؛ قوله ﷺ: فهو رد إلى كتاب الله، يدل على أن الطلاق ثلاثاً في مجلس واحد مخالف للآية. وقيل في وجه الدلالة: إنه تعالى قال: «إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» - إلى قوله -: «لَا تَذَرْنِي فَعْدَ اللَّهِ يَخْبِئُ بَعْدَ ذَلِكَ أَشْرَافاً» فقد أمر الله تعالى بالطلاق لرجعة، وعلل ذلك بأنه لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، أي ندماً من الطلاق، فيرجع، ولو وقع الطلاق ثلاثاً كما قالوا، لم يتمكن الزوج من الرجعة؛ فهو مخالف للكتاب.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٥٥، ح ١٧٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٨، ح ١٠١٨، بسندهما عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٥٥، ح ١٧٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٨، ح ١٠١٧، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٥٥، ح ١٧٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٧، ح ١٠١٦، بسند آخر، ملخصاً. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٥٥، ح ١٨٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٨، ح ١٠١٩، بسند آخر عن أبي الحسن ﷺ، ملخصاً. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق المضطر والمكره، ذيل ح ١٠٩٤٥، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، إلى قوله: «فأبطل رسول الله ﷺ» وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ح ١٧٩ والاستبصار، ح ١٠١٨ - مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب من طلق ثلاثاً على طهر بشهود في مجلس أو أكثر إنها واحدة، ح ١٠٦٩٥؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٥٢، ح ١٦٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ١٠٠٨؛ الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٧، ح ٢٢٦٣٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١، ح ٢٧٩١٦؛ وفيه، ص ١٧، ح ٢٧٩٠٤، من قوله: «كل شيء» خالف كتاب الله.

٣. في حاشية «بن» والوسائل نقلاً من بعض النسخ: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن محمد» بدل «أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار». ٤. في «بف» - «بن بزيح».

٥. وهو عمرو بن عبيد بن باب، ويقال: ابن كيسان التميمي، أبو عثمان البصري، مولى بني تميم، من أبناء فارس، شيخ القدرة والمعتزلة. يروي عن الحسن البصري وجماعة، ويروي عنه بكر بن حمران الرفاء وجماعة. وقد ضعفه أكثر من واحد كأحمد بن حنبل وغيره. وكان يسكن البصرة، وجالس الحسن البصري وحفظ عنه واشتهر بصحبته، ثم أزاله واصل بن عطاء عن مذهب أهل السنة، فقال بالقدر، وكان له سمت وإظهار زهد.

طَلَّقَهَا - وَهِيَ طَامِثٌ - وَاحِدَةٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَفَلَا قُلْتُمْ لَهُ: إِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً وَهِيَ طَامِثٌ كَانَتْ^١ أَوْ غَيْرِ طَامِثٍ، فَهُوَ أَمْلَكَ بِرَجْعَتِهَا؟».

قَالَ^٢: «قَدْ قُلْتُ لَهُ ذَلِكَ^٣».

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَذَبَ - عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ - بَلْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَرَدَّهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم، فَقَالَ: أَمْسِكْ، أَوْ طَلِّقْ عَلَى السَّنَةِ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَطْلُقَ^٤».

١٧/١٠٦٦٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ

وَعَیْرِهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ طَلَّاقٍ لِغَيْرِ^٥ الْعِدَّةِ^٦ فَلَيْسَ بِطَلَّاقٍ أَنْ^٧ يُطْلَقَهَا وَهِيَ خَائِضٌ، أَوْ فِي دَمٍ نَفَاسِهَا، أَوْ بَعْدَ مَا يَنْغَسَاهَا قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ، فَلَيْسَ طَلَّاقًا^٨ بِطَلَّاقٍ؛

«وقيل: إنَّ عمرًا وواصل بن عطاء ولدا جميعاً في سنة ثمانين. ونقل البخاري أنه مات سنة ثلاث أو اثنتين وأربعين ومائة في طريق مكة. وقيل: إنه مات سنة أربع وأربعين ومائة. أنظر: تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ١٢٣ وما بعدها، الرقم ٤٤٠٦».

وفي الوافي: «لَمَّا كَانَ عمرو بن عبيد وأمثاله من المخالفين للحق يزعمون أنَّ الطلاق ثلاثاً في مجلس واحد ينقذ ثلاثاً لا تجوز معه المراجعة، وقد ثبت عندهم أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر ابن عمر بالمراجعة في تلك الواقعة، حَرَفُوا حَدِيثَهُ عَنْ مَوْضِعِهِ وَقَالُوا: إِنَّهُ قَدْ كَانَ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً، وَلِهَذَا أَمَرَهُ بِالْمَرْجَعَةِ».

١. في الوسائل: «طامثاً» بدل «وهي طامث كانت».

٢. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوافي والوسائل: «فقلت». وفي «ن»: «قلت».

٣. في «بف» - «قد». ٤. في «بف» + «به».

٥. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن»، بع، جت، والوسائل: «الطلاق» بدل «أن تطلق».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٨، ح ٢٢٦٣٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١، ح ٢٧٩١٧.

٧. في «م»، ن، بن، بع، بن، جت، جد، والوسائل: «+ بن أعين».

٨. في «بف» «بغير». ٩. في «ن»، بع، بن، جت، «السنة».

١٠. في التهذيب: «أو» بدل «أن».

١١. في «م»، ن، بن، جد، وحاشية «بع، جت» والتهذيب والوسائل، ح ٢٧٩١٨: «طلاقه».

فَإِنْ طَلَّقَهَا لِلْعِدَّةِ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ^٢، فَلَيْسَ الْفَضْلُ عَلَى الْوَاحِدَةِ بِطَّلَاقٍ^٣؛ وَإِنْ طَلَّقَهَا لِلْعِدَّةِ بِغَيْرِ شَاهِدَيْنِ عَدْلٍ^٤، فَلَيْسَ طَلَّاقًا بِطَّلَاقٍ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ^٥.

١٨/١٠٦٦٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَهُ إِذْ مَرَّ بِهِ نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنْتَ الَّذِي تَزْعُمُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عُمَرَ أَنْ يَأْمُرَهُ أَنْ يَرَا جَعَهَا؟»^٦ قَالَ: نَعَمْ.

فَقَالَ لَهُ^٧: «كَذَبْتَ - وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ - عَلَى ابْنِ عُمَرَ، أَنَا^٨ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: طَلَّقْتُهَا^٩ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام ثَلَاثًا، فَرَدَّهَا رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَلَيَّ، وَأَمْسَكْتُهَا^{١٠} بَعْدَ الطَّلَاقِ؛ فَاتَّقِ اللَّهَ يَا نَافِعُ»^{١١}، وَلَا تَزِرْ عَلَى^{١٢} ابْنِ عُمَرَ الْبَاطِلَ^{١٣}.

١. في «بن» والوافي والوسائل، ح ٢٧٩٢٨: «وإن».

٢. في حاشية «بف»: «أو أكثر من واحد» بدل «أكثر من واحدة».

٣. في «بخ، بف»:- «فإن طلقها للعدة - إلى - على الواحدة بطلاق».

٤. في «بخ، بف»:- «فإن».

٥. في حاشية «بخ»: «شاهدين» بدل «شاهدي عدل».

٦. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ولا تجوز». وفي التهذيب: «ولا يجزي».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٤٨، ح ١٤٨، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٥٣، ح ١٧٢، بسنده عن محمد بن أبي عمير،

عن عمر بن أذينة، عن بكير بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية فيه: «إن طلقها للعدة أكثر من واحدة

فليس الفضل على الواحدة بطلاق». راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب أن الطلاق لا يقع إلا لمن أراد الطلاق،

ح ١٠٦٧٢؛ وباب تفسير طلاق السنة والعدة...، ح ١٠٦٨٥؛ وكتاب الشهادات، باب ما يجوز من شهادة النساء

وما لا يجوز، ح ١٤٥٢٩ و ١٤٥٣٠ و ١٤٥٣١. والوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٥، ح ٢٢٦٢٨؛ الوسائل، ج ٢٢،

ص ٢٢، ح ٢٧٩١٨، إلى قوله: «فليس طلاقها بطلاق»؛ وفيه، ص ٢٦، ح ٢٧٩٢٨، من قوله: «وإن طلقها للعدة

أكثر من واحدة».

٨. في «ن، بخ، بف، جت» والوافي: «بمرأستها».

٩. في «بخ، بف» والوافي: «- له».

١٠. في «بخ»: «طلقها».

١١. في «ن، بخ، بف، جت» وأما:

١٢. في «بف»: «أو أمسكها».

١٣. في «ن، بخ، بف، جت» وحاشية «جد»: «عن».

١٤. في «ن، بخ، بف، جت» والوافي، ج ٢٣، ص ١٠١٠، ح ٢٢٦٢٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢، ح ٢٧٩١٩.

٦٢/٦

٥- بَابُ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ

١٠٦٧٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ^٢، عَنْ ابْنِ

بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا طَّلَاقَ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ الطَّلَاقُ»^٤.

١٠٦٧١ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

زُرَّارَةَ، عَنِ الْيَسَعِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛ وَ^٥عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْمُخْتَارِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُمَا قَالَا: «لَا طَّلَاقَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ»^٦.

١٠٦٧٢ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

١. في حاشية «ج»: «+».

٢. يأتي الخبر تحت الرقم ١١٠٤١ - مع زيادة - بنفس السند عن ابن أبي عمير، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام. وقد ورد الخبر المشتمل على الزيادة في التهذيب، ج ٨، ص ٩، ص ٢٧، بسند الكافي إلا أن فيه «زرارة» بدل «عبيد بن زرارة». لكن المذكور في بعض نسخه المعتمدة هو «عبيد بن زرارة».

هذا، واحتمال كون الخبرين خبرين مستقلين متناوئاً سنداً غير منفي.

٣. في «بخ»، «بف» وحاشية «م»، «جد» والكافي، ح ١١٠٤١: «عن عبيد بن زرارة».

٤. في «م»، «بن، جد» والوسائل والكافي، ح ١١٠٤١ والتهذيب: «- وأنه».

٥. في الكافي، ح ١١٠٤١ والتهذيب: «+ ولاظهار إلا ما أريد به الظهار».

٦. الكافي، كتاب الطلاق، باب الظهار، ح ١١٠٤١. التهذيب، ج ٨، ص ٩، ح ٢٧، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق المضطر والمكره، ضمن ح ١٠٩٤٤؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٧٤، ضمن ح ٢٤٨، بسند آخر، وتام الرواية: «إنما الطلاق ما أريد به الطلاق من غير استكره». الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٣٤، ح ٢٢٦٧٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٠، ح ٢٧٩٤٢.

٧. في السند تحويل بعطف «عن عبد الواحد بن المختار، عن أبي جعفر عليه السلام» على «عن اليسع، عن أبي عبد الله عليه السلام»، فيكون الراوي عن عبد الواحد بن المختار هو زرارة؛ فقد ورد الخبر في التهذيب بسنده عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن عبد الواحد بن المختار الأنصاري عن أبي جعفر عليه السلام.

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٥١، ح ١٦٢، معلقاً على علي بن الحسن بن فضال، عن أخويه، عن أبيهما، عن عبد الله بن بكير، عن زرارة، عن عبد الواحد بن المختار الأنصاري، عن أبي جعفر عليه السلام. فيه، ح ١٦٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٣٤، ح ٢٢٦٧٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٠، ح ٢٧٩٤١.

و^١ عَلِيُّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ التَّيْسِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَا طَلَّاقَ إِلَّا عَلَى السَّنَةِ^٣، وَلَا طَلَّاقَ عَلَى السَّنَةِ^٤ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ^٥ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ، وَلَا طَلَّاقَ عَلَى سَنَةٍ وَعَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ عَلَى سَنَةٍ وَعَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ وَلَمْ يُشْهَدْ^٦، لَمْ يَكُنْ طَلَّاقَهُ طَلَّاقًا^٧؛ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ عَلَى سَنَةٍ وَعَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ وَأُشْهَدْ وَلَمْ يَنْوَ الطَّلَاقَ، لَمْ يَكُنْ طَلَّاقَهُ طَلَّاقًا^٨».

٦- بَابُ^{١٠} أَنَّهُ لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ^{١١}

١٠٦٧٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ شُصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ،

١. في السند تحويل يعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» على «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد».

٢. في التهذيب: «جميعاً». ٣. في «م»، «ن»، «بح»، «جد»، وحاشية «جت» والوافي: «سنة».

٤. في التهذيب: «- ولا طلاق إلا على السنة و».

٥. في «م»، «ن»، «جد»، والوافي والتهذيب: «سنة». وفي «بح»: «- على السنة».

٦. في «بن»: «طهور».

٧. في «بف»: «- ولم ينو الطلاق». وفي حاشية «بف»: «- ولم يكن طلاقه طلاقاً، فإن رجلاً طلق على سنة وعلى طهر من غير جماع لم يشهد».

٨. في التهذيب: «- ولو أن رجلاً طلق - إلى - طلاقه طلاقاً».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٥١، ح ١٦٣، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، ح ١٠٦٦٢؛ ونفس الباب، ح ١٠٦٨٨؛ وباب تفسير طلاق السنة والعدة...، ح ١٠٦٨٠؛ ونفس الباب، ح ١٠٦٨٧. والوافي، ج ٢٣، ص ١٠٣٥، ح ٢٢٦٨١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤، ح ٢٧٩٢٢؛ وتامم الرواية فيه: «ولا طلاق إلا على السنة ولا طلاق إلا على طهر من غير جماع»؛ وفيه، ص ٢٨، ح ٢٧٩٣٤، من قوله: «ولا طلاق على سنة وعلى طهر» إلى قوله: «ولم يشهد لم يكن طلاقه طلاقاً».

١٠. في «بح»، «بخ»، «جت»: «- وفي».

١١. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «النكاح».

عَنْ أَبِيهِ سُلَيْمَانَ، قَالَ:

كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ عَلَيَّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام وَلَمْ أَتْبِثْهُ^١، فَسَأَلْتُ^٢ عَنْهُ، فَأُخْبِرْتُ بِاسْمِهِ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ أَنَا وَغَيْرِي، فَأَكْتَنَفْنَاهُ^٣، فَسَلَّمْنَا^٤ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، مَا تَرَى فِي رَجُلٍ سَمَى امْرَأَةً بِعَيْنَيْهَا، وَقَالَ يَوْمَ يَتَزَوَّجُهَا: هِيَ^٥ طَالِقٌ ثَلَاثًا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا: أَيْضَلُحَ لَهُ ذَلِكَ؟

٦٣/٦

فَقَالَ: «إِنَّمَا الطَّلَاقُ بَعْدَ النِّكَاحِ»^٦.

١٠٦٧٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ: يَوْمَ أَتَزَوَّجُ فَلَانَتْ فِيَّ طَالِقٌ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ إِنَّهُ لَا يَكُونُ طَلَاقٌ حَتَّى يَمْلِكَ عُقْدَةَ النِّكَاحِ»^٧.

١٠٦٧٥ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ الَّذِينَ^٨ مِنْ قَبْلِنَا^٩ يَقُولُونَ: لَا عَتَاقَ وَلَا طَلَاقَ إِلَّا

بَعْدَ مَا يَمْلِكُ الرَّجُلُ»^{١٠}.

١. «أَتْبِثْهُ» عرفه حق المعرفة. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٤٣ (ثبت).

٢. في «بخ»: «وَأَسَأَلْتُهُ».

٣. اكتنفوه: أحاطوا به. لسان العرب، ج ٩، ص ٣٠٨ (كف).

٤. في «ن»، «بخ»، «بف»، «جت» والوافي: «وَسَلَّمْنَا». ٥. في «م»، «بخ»، «بن»، «وحاشية جت»: «فَهِيَ».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٥١، ح ٢٢٧١٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٢، ذيل ح ٢٧٩٤٧.

٧. في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم» عن أبيه «على» عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ.

٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٥٢، ح ٢٢٧٢١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٣، ح ٢٧٩٤٩.

٩. في النوادر للأشعري: «وَكُلُّ» بدل «كَانَ الَّذِينَ».

١٠. في الوافي: «إِنَّمَا نَسَبَ عليه السلام الْحُكْمَ إِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِ لِلتَّقِيَّةِ».

١١. النوادر للأشعري، ص ٣٦، ح ٤٦، عن أبي بصير، مع زيادة في أوله. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٦، ذيل ح ٤٧٥٢، ❦

١٠٦٧٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الرَّزَّازِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٢، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:
كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ عَلَيَّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام وَلَمْ أَتُبَّهْ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ^٣
قَدْ أُرْسِلَ طَرَفُهَا بَيْنَ كَيْفَيْهِ، فَقُلْتُ لِرَجُلٍ قَرِيبِ الْمَجْلِسِ مِنِّي: مَنْ هَذَا الشَّيْخُ؟
فَقَالَ: مَا لَكَ لَمْ تَسْأَلْنِي عَنْ أَحَدٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ غَيْرَ هَذَا الشَّيْخِ؟ قَالَ^٤: فَقُلْتُ لَهُ:
لَمْ أَرِ أَحَدًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَحْسَنَ هَيْئَةً فِي عَيْنِي مِنْ هَذَا الشَّيْخِ، فَلِذَلِكَ سَأَلْتُكَ
عَنْهُ، فَقَالَ^٥: فَإِنَّهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ^٦: فَقُمْتُ وَقَامَ الرَّجُلُ وَغَيْرُهُ،
فَاكْتَنَفْنَاهُ، وَسَلَّمْنَا^٧ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: مَا تَرَى أَصْلَحَكَ اللَّهُ فِي رَجُلٍ سَمَى

بِسند آخر. وفي النوادر للأشعري، ص ٢٦، ضمن ح ١٧؛ والكافي، كتاب النكاح، باب أنه لا رضاع بعد فطام، ضمن ح ٩٨٩٨؛ وكتاب العتق والتدبير والكتابة، باب أنه لا عتق إلا بعد ملك، ح ١١١٤٦؛ وكتاب الروضة، ضمن ح ١٥٠٥٠؛ والتذهيب، ج ٨، ص ٢١٧، ح ٧٧٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥، ح ١٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله عليه السلام. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٧٨، المجلس ٦٠، ضمن ح ٤؛ والأمالي للطوسي، ص ٤٢٣، المجلس ١٥، ضمن ح ٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن رسول الله عليه السلام. قرب الإسناد، ص ٨٦، ح ٢٨٥، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٣، ص ٣٥٩، ضمن ح ٤٢٧٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله عليه السلام. تحف العقول، ص ٣٨١، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ١١٦، ح ٣٤٤٥، مرسلاً عن رسول الله عليه السلام. الأمالي للصدوق، ص ٦٥٢، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٥٢، ح ٢٢٧٢٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٣، ح ٢٧٩٥٠؛ وج ٢٣، ص ١٦، ح ٢٨٩٩٩.

١. في السند تحويل يعطف «أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار» على «محمد بن جعفر الرزاز عن أيوب بن نوح».
٢. في «بخ» وحاشية «بخ»: «بن يحيى».
٣. في «بخ»: «سوداءة».
٤. في «م»، «بخ»، «بن»، «جده» والوافي: «قال».
٥. في «بخ، جت»، والوافي: «وله».
٦. هكذا في «م»، «بخ»، «بن»، «جت»، «جده» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».
٧. في الوافي: «إنه».
٨. في «م»، «بن»، «جده»: «قال».
٩. في «م، ن»، «بخ»، «جت»، «جده»: «فسلمنا».

امْرَأَةً^١ بِعَيْنِهَا، وَقَالَ^٢ يَوْمَ يَتَزَوَّجُهَا: فِيْهِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا: أَيْضَلُحْ لَهُ^٣ ذَلِكَ؟

قَالَ: فَقَالَ^٤: «إِنَّمَا الطَّلَاقُ بَعْدَ النِّكَاحِ».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٥، فَحَدَّثَنِي أَبِي بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٦: «أَنْتَ تَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ^٧ بِهَذَا الْحَدِيثِ^٨؟» قَالَ: نَعَمْ^٩.

٥ / ١٠٦٧٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٠}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ^{١١} قَالَ: «إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةً فِيْهِ طَالِقٌ، وَإِنْ اشْتَرَيْتُ فَلَانًا فَهُوَ حَرٌّ، وَإِنْ اشْتَرَيْتُ هَذَا الثَّوْبَ فَهُوَ فِي الْمَسَاكِينِ^{١٢}؟» فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لَا يُطْلَقُ إِلَّا مَا يَمْلِكُ، وَلَا يَغْتَقُ إِلَّا مَا يَمْلِكُ^{١٣}، وَلَا يَتَصَدَّقُ^{١٤}».

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «امْرَأَةً».

٢. في «م»، ن، بح، بخ، بف، جت، جد: - «وقال».

٣. في الوسائل: - «له».

٤. في «ن»، بح، بخ، بف: + «له».

٥. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن»: - «جعفر بن محمد».

٦. في الوافي: «أَرَادَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٥} بِهَذَا السُّؤَالَ تَسْجِيلَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ حَيْثُ إِنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَذَاهِبِ الْعَامَّةِ وَعَمَلُهُمْ، وَكَانَ الْمَخَاطَبُ مِنْهُمْ، وَلَعَلَّهُ مَتَنٌ يَحْسُنُ اعْتِقَادَهُ فِي عِلْمِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ^{١٦}». وفي المرأة: «لَعَلَّ السُّؤَالَ كَانَ لِلتَّقِيَّةِ أَوْ لِلتَّسْجِيلِ عَلَى الْخَصُومِ».

٧. في «بف»: - «بهذا الحديث، قال: نعم».

٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٥١، ح ٢٢٧١٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٢، ح ٢٧٩٤٧، من قوله: «في رجل سَمِيَ امْرَأَتَهُ بِعَيْنِهَا» إِلَى قَوْلِهِ: «إِنَّمَا الطَّلَاقُ بَعْدَ النِّكَاحِ».

٩. في الوافي: «عن الرجل».

١٠. هكذا في «م»، ن، بن، جت، جد، والوسائل والنوادر والتهذيب، ح ١٦٦. وفي «بح، بخ، بف، وحاشية جت» والوافي: «فَهُوَ فِي الْمَسَاكِينِ». وفي المطبوع: «فَهُوَ لِلْمَسَاكِينِ».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع: - «ولا يعتق إِلَّا مَا يَمْلِكُ».

١٢. في الوسائل: «ولا يَصَدَّقُ».

إِلَّا بِمَا يَمْلِكُ^٢.

٦٤/٦

٧- بَابُ الرَّجُلِ يَكْتُبُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ^٤

١/١٠٦٧٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٥ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ: اكْتُبْ يَا فَلَانُ، إِلَى امْرَأَتِي بِطَلَاقِهَا، أَوْ اكْتُبْ^٥ إِلَى عَبْدِي بِعِتْقِهِ، يَكُونُ ذَلِكَ^٦ طَلَاقًا أَوْ عِتْقًا؟

فَقَالَ^٧: «لَا يَكُونُ طَلَاقًا وَلَا عِتْقًا^٨ حَتَّى يَنْطِقَ بِهِ لِسَانُهُ أَوْ يَحْطُطَ بِيَدِهِ وَهُوَ يُرِيدُ^٩ الطَّلَاقَ أَوِ الْعِتْقَ^{١٠}، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِالْأَهْلَةِ وَالشُّهُودِ، وَيَكُونُ غَائِبًا عَنْ أَهْلِهِ»^{١١}.

١. في «بن، جد» والوسائل: «ما».

٢. في «بيع»: «ملك». وفي المرأة: «ويبدل صريحاً على أنه لا طلاق إلا بعد النكاح، ولا عتق ولا تصدق إلا بعد الملك، ولا خلاف فيه عندنا. وقال بعض العامة: إذا قال أحد: إن تزوجت فلانة فهي طالق، ثم تزوجها يقع الطلاق، وإذا قال: إن اشتريت عبد فلان فهو حر، ثم اشتراه يقع العتق، وكذا إذا قال: إن اشتريت هذا الثوب فهو صدقة، ثم قاس بعضهم الشفعة على ذلك، وقال: لو أعلم الشريك شريكه بأنه يبيع نصيبه من فلان بشمن كذا؛ فإن له نصيبه قبل البيع فهرأكما أن له ذلك بعده».

٣. النواذر للأشعري، ص ٤١، ح ٦٠؛ التهذيب، ج ٨، ص ٥١، ح ١٦٥، إلى قوله: «فقال: ليس بشيء»؛ و ص ٥٢، ح ١٦٦؛ وفيه، ح ١٦٧، من قوله: «لا يطلق إلا ما يملك»؛ و ص ٢٨٩، ح ١٠٦٩، وفي كلها بسند آخر، مع اختلاف يسير. مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٦، إلى قوله: «فقال: ليس بشيء» الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٥٣، ح ٢٢٧٢٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٢، ح ٢٧٩٤٦.

٤. في «بيع»: - «وباب الرجل يكتب بطلاق امرأته».

٥. في «يف»: «واكتب».

٦. في «م، بن، جد»: «قال».

٨. في «يف» والوافي: «طلاق ولا عتق». وفي «جت»: «بطلاق ولا عتق».

٩. في «بيع، بف»: «أو يريد» بدل «وهو يريد». وفي الوافي: «+ به».

١٠. في «بيع، بف»: «والعتق».

١١. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٣، ح ٤٧٦٦؛ التهذيب، ج ٨، ص ٣٨، ح ١١٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. راجع: »

٢/١٠٦٧٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى أَوْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَذِينَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: رَجُلٌ كَتَبَ بِطَّلَاقِ امْرَأَتِهِ، أَوْ بَعَثَ غَلَامِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَمَحَاهُ. قَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ بِطَّلَاقٍ وَلَا عَتَاقٍ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ»^٢.

٨- بَابُ تَفْسِيرِ طَّلَاقِ السَّنَةِ وَالْعِدَّةِ وَمَا يُوجِبُ الطَّلَاقَ

١/١٠٦٨٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ^٤ أَبُو الْعَبَّاسِ الرَّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «طَّلَاقُ السَّنَةِ^٥ يُطَلِّقُهَا تَطْلِيقُهُ يَغْنِي^٦ عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ

١. الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق الغائب، ح ١٠٧٣١؛ التهذيب، ج ٨، ص ٦٣، ح ٢٠٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٣٥، ح ٢٢٦٨٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٧، ح ٢٧٩٦٢.

١. في حاشية «ج»: «و».

٢. في «ج»: «يُكَلِّم».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٣٨، ح ١١٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٣٦، ح ٢٢٦٨٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٦، ح ٢٧٩٦١.

٤. في التهذيب: «و» وهو سهو، وأبو العباس الرزاز هو محمد بن جعفر الرزاز خال والد أبي غالب الزراري، روى عنه المصنف بعناوينه المختلفة: محمد بن جعفر الرزاز وأبو العباس الرزاز وأبو العباس الرزاز محمد بن جعفر وأبو العباس محمد بن جعفر الرزاز - عن أيوب بن نوح. راجع: رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٤٠. ولاحظ أيضاً: الكافي، ح ١٠٦٧٦ و ١٠٧٤٥ و ١٠٧٥٧ و ١٠٨٣٢ و ذيل ح ١١٠٣١.

٥. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ١٩: «لطلاق السنة معنيان: أعم وأخص. فالأعم كل طلاق جائز شرعاً، ويقابله البدعي. والأخص هو أن يطلق على الشرائط، ثم يتركها حتى تخرج من العدة، ثم يعقد عليها ثانياً».

٦. في المرأة: «قوله: يعني، من كلام الراوي، أو من كلام الإمام عليه السلام، تفسيراً لكلام النبي صلى الله عليه وآله، فهو تفسير للجملة، أو لقوله: تطليقة، أي مشروعة. كذا ذكره الوالد العلامة».

جَمَاعٍ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ، ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَمْضِيَ^١ أَقْرَأُهَا فَإِذَا مَضَتْ^٢ أَقْرَأُهَا، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ، وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَّابِ، إِنْ شَاءَتْ نَكَحَتْهُ، وَإِنْ شَاءَتْ فَلَا؛ وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَزَاجِعَهَا^٣ أَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا^٤ قَبْلَ أَنْ تَمْضِيَ^٥ أَقْرَأُهَا، فَتَكُونُ^٦ عِنْدَهُ عَلَى التَّطْلِيقَةِ الْمَاضِيَةِ.

● قَالَ^٧: وَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «هُوَ^٨ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٩: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ»^{١٠} التَّطْلِيقَةُ الثَّلَاثَةُ^{١١} التَّسْرِيعُ بِإِحْسَانٍ^{١٢}»^{١٣} ٦٥/٦

١٠٦٨١ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

١. في «بخ» بفتح، والوافي: «يمضي». ٢. في «بخ» بفتح، بفتح: «مضي».

٣. في الوافي: «وإن أراد أن يراجعها، إشارة إلى طلاق العدة؛ فإنه إن طلقها بعد ذلك يقع طلاقه للعدة».

٤. في المرأة: «والإشهاد على الرجعة غير واجب عندنا، لكن يستحب لحفظ الحق ورفع النزاع».

٥. في «بخ» بفتح، «أن يمضي». ٦. في «بخ» بفتح، بفتح: «فيكون».

٧. الظاهر رجوع الضمير المستتر في «قال» إلى ابن مسكان؛ فقد تكررت في الأسناد رواية صفوان [بن يحيى] عن [عبد الله] بن مسكان عن أبي بصير. فيروي المصنف بالطرق الثلاثة المتقدمة عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٩٩-٥٠٠؛ وح ٢٣، ص ٢٨٦-٢٨٨.

٨. في «بن» «وهو».

٩. في الوافي: «أي ما ذكر من الطلاق الصحيح هو الذي ذكر الله - عز وجل - في كتابه، وإنه يكون مرتين، وثالثها التسريع بإحسان، لا ما أبدعته العامة».

١٠. هكذا في «م» وحاشية «ن، جت، به» والوافي والتهذيب. وفي معظم النسخ والمطبوع والمرأة والوسائل: «الثانية». وقال في المرأة: «هذا في أكثر نسخ الكتاب، وفي التهذيب نقلاً عن الكافي: الثالثة، وهو الأظهر، وعلى ما في الكتاب لعل المعنى بعد الثانية، أو المعنى أن الطلاق الذي ينبغي أن يكون مرتين، فإذا طلق واحدة وراجعها، فإنما أن يمسكها بعد ذلك، أو يطلقها طلاقاً لا يرجع فيها، فالرجوع والطلاق بعد ذلك إضرار بها، ولذا عاقبه الله تعالى بعد ذلك بعدم الرجوع إلا بالمحلل، وهذا تأويل حسن في الآية لم يتعرض له أحد، وفي علل الفضل بن شاذان ما يؤيده». وفي الوافي: «في بعض نسخ الكافي، الثانية مكان الثالثة في آخر الحديث و لعله سهو من النسخ».

١٢. في «جد» - «التطليقة الثانية التسريع بإحسان».

١٣. التهذيب، ج ٨، ص ٢٥، ح ٨٢، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب أن الطلاق لا يقع إلا لمن أراد الطلاق، ح ١٠٦٧٢؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٥١، ح ١٦٣، بسند آخر، إلى قوله: «بشهادة شاهدين» مع اختلاف الوافي، ج ٢٣، ص ١٠١٦، ح ٢٢٦٤٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٠٤، ح ٢٨١٣٣.

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ طَلَاقٍ لَا يَكُونُ عَلَى السَّنَةِ، أَوْ طَلَاقٍ عَلَى الْعِدَّةِ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ».

قَالَ زُرَّارَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: فَسَّرَ لِي طَلَاقَ السَّنَةِ وَطَلَاقَ الْعِدَّةِ.

فَقَالَ: «أَمَّا طَلَاقُ السَّنَةِ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُطْلَقَ^٦ امْرَأَتَهُ، فَلْيَنْتَظِرْ بِهَا حَتَّى تَطْمَئَتْ وَتَطْهَرُ، فَإِذَا خَرَجَتْ مِنْ طَمَئِهَا طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَيُشْهَدُ^٧ شَاهِدَيْنِ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَطْمَئَ طَمَئَتَيْنِ^٨، فَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا بِثَلَاثِ حَيْضٍ، وَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ، وَيَكُونُ خَاطِباً مِنَ الْخُطَّابِ، إِنْ شَاءَتْ تَزَوُّجَهُ، وَإِنْ شَاءَتْ لَمْ تَتَزَوَّجْهُ^٩، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا وَالسُّكْنَى مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا، وَهَمَا يَتَوَارَثَانِ حَتَّى تَنْقُضِي الْعِدَّةَ^{١٠}».

قَالَ: «وَأَمَّا طَلَاقُ الْعِدَّةِ الَّذِي^{١١} قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ»^{١٢} وَأَخْصُوا

١. في «بح»: «+ طلاق». ٢. في الوافي: «- طلاق».

٣. في «بح»: «- على». وفي التهذيب: «على طلاق» بدل «طلاق على».

٤. في المرأة: «يدل ظاهره على مذهب ابن أبي عقيل كما مر، وحمل في المشهور على أن المعنى أنه ليس بطلاق كامل؛ فإن الأفضل أن يكون أحدهما، ويمكن أن يكون المراد بالسنة المعنى الأعم، ويكون ردأ على العامة، ويكون ذكر العدة بعده من قبيل عطف الخاص على العام، ولما سأله أجاب بالسنة بالمعنى الأخص تقيّة كما أفاده الوالد العلامة». ٥. في «م»، «ب»، «ن»، «ج»، «و» في «بف» و«قلت».

٦. في التهذيب: «تطليق» بدل «أن يطلق». ٧. في «بف»: «وشهد».

٨. في «بف»: «يطمئ طمئتين».

٩. في «ن»، «ب»، «و» الوسائل والتهذيب: «لم تزوجه». وفي «بح»: «لم يتزوجه».

١٠. في «م»، «ن»، «ج»، «و» وحاشية «ن»، «بح»، «ج»، «و» الوسائل: «عدتها».

١١. في «م»، «ن» والتهذيب: «التي».

١٢. في المرأة: «المشهور بين المفسرين لا سيما بين الخاصة أن اللام في قوله تعالى: «لِعَدَّتِهِنَّ» للترقيت، أي ٥٥

الْبَعْدَةُ^١ فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ طَلَّاقَ الْبَعْدَةِ، فَلْيَنْتَظِرْ بِهَا حَتَّى تَحِيضَ وَتَخْرُجَ مِنْ حَيْضِهَا^٢، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا تَطْلِيقَةً مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ، وَيُشْهِدُ^٣ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ، وَيَرَاغِعُهَا مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ إِنْ أَحَبَّ، أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَيَّامٍ قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ^٤، وَيُشْهِدُ عَلَى رَجْعَتِهَا، وَيُؤَاقِعُهَا، وَيَكُونُ مَعَهَا^٥ حَتَّى تَحِيضَ، فَإِذَا حَاضَتْ وَخَرَجَتْ مِنْ حَيْضِهَا طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً أُخْرَى مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ، وَيُشْهِدُ^٦ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ يَرَاغِعُهَا أَيْضاً مَتَى شَاءَ قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ، وَيُشْهِدُ عَلَى رَجْعَتِهَا، وَيُؤَاقِعُهَا، وَتَكُونُ^٧ مَعَهُ^٨ إِلَى أَنْ تَحِيضَ الْحَيْضَةُ الثَّالِثَةُ، فَإِذَا خَرَجَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا^٩ الثَّالِثَةِ^{١٠} طَلَّقَهَا التَّطْلِيقَةَ^{١١} الثَّالِثَةَ بِغَيْرِ جِمَاعٍ، وَيُشْهِدُ عَلَى ذَلِكَ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ بَانَثَ مِنْهُ، وَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ.

«في وقت عدتهن، وهو الطهر الذي لم يواقعها فيه، وعليه دلت الأخبار الكثيرة، ولم يفسر أحد الآية بالطلاق العددي المصطلح. ويمكن حمل الخبر على أن المراد طلاق العدة التي بين الله تعالى شرائط صحته في تلك الآية، أي العددي الصحيح؛ للاحتراز عن البدعي وإن كان ما في الآية شاملاً للعددي وغيره».

١. الطلاق (٦٥): ١.

٢. في «بح»: «حيضتها».

٣. في «م»، «بخ»، وحاشية «ن»، «جت»: «وبشهادة». وفي «بن»: «بشهادة» بدون الواو.

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والتهذيب. وفي المطبوع: «[أو] قبل». وفي حاشية «ن»: «وقبل».

٥. في «جد»: - «وتخرج من حيضها - إلى - قبل أن تحيض».

وفي المرأة: «ما دلَّ عليه الخبر من اشتراط كون الرجعة قبل الحيض لم يذكره أحد من الأصحاب إلا الصدوق؛ فإنه ذكر في الفقيه مضمون الخبر، ولم ينسب إليه هذا القول. ويمكن أن يحمل الخبر وكلامه أيضاً بأن المراد الحيضة الثالثة التي بها انقضاء العدة، فهو كناية عن أنه لا بد أن تكون المراجعة قبل انقضاء العدة».

٦. في «م»، «ن»، «بخ»، «بن»، «جت»، «جد»: - «ويكون معها». وفي «بف»: «معه» بدل «معه». وفي الوافي والتهذيب: «وتكون معه» بدل «ويكون معها».

٧. في «ن»: «وتشهد».

٨. في «بن»: «فتكون». وفي «ن»، «بخ»، «بف»: «ويكون». وفي «جت» بالفاء والياء معاً.

٩. في «بح»: - «معه».

١٠. في «بخ»: «حيضها».

١١. في «بف» والتهذيب: - «الثالثة».

١٢. في «م» والتهذيب: - «التطليقة».

قِيلَ لَهُ: فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ؟

فَقَالَ^٢: «مِثْلُ هَذِهِ تُطَلِّقُ^٣ طَلَّاقَ السَّنَةِ»^٤.

١٠٦٨٢ / ٣. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٥، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ: قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٦ يَقُولُ: «أَجِبْ لِلرَّجُلِ الْفَقِيهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا ٦٦/٦ طَلَّاقَ السَّنَةِ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «وَهُوَ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا»^٧ يَغْنِيهِ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ التَّزْوِيجُ^٨ لَهُمَا^٩ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَزَوَّجَ زَوْجًا غَيْرَهُ».

قَالَ: «وَمَا أَغْدَلَهُ وَأَوْسَعَهُ لَهْمَا جَمِيعًا أَنْ يُطَلِّقَهَا عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ تَطْلِيقُهُ بِشُهُودٍ، ثُمَّ يَدْعُوهَا حَتَّى يَخْلَوْا أَجْلُهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أَوْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، ثُمَّ يَكُونُ خَاطِبًا مِنْ الْخُطَّابِ»^{١٠}.

١. في «بن» وحاشية «بح»: «وإن».

٢. في «ن، بخ، بف»: «قال».

٣. في «بف»: «يُطَلِّقُ».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٦، ح ٨٣، معلقاً عن الكليني: تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٧٣، بسند آخر، مع اختلاف. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٥، مراسلاً عن الأئمة^{عليهم السلام}، إلى قوله: «وهما يتوارثان حتى تنقضي العدة» مع اختلاف. وراجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، ح ١٠٦٦٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠١٣، ح ٢٢٦٤٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤، ح ٢٧٩٢٣، من قوله: «أنا طلاق السنة» إلى قوله: «من طمئنها طلقها تطبيقاً من غير جماع ويشهد شاهدين»؛ وفيه، ص ١٠٣، ح ٢٨١٣٢، إلى قوله: «هما يتوارثان حتى تنقضي العدة».

٥. السند معلق على سابقه، فيجري عليه الطرق الثلاثة المتقدمة.

٦. الطلاق (٦٥): ١. وفي المرأة: «المشهور بين المفسرين أنَّ المعنى لعلَّ الله يحدث بعد الطلاق الرغبة في المطلقة إما برجعة في العدة، أو استئناف بعد انقضائها، وهو كالتقليل لعدم الإخراج من البيت، وعلى التأويل الذي في الخبر يحتمل أن يكون المعنى لعلَّ الله يحدث بعد إحصاء العدة وإتمامها أمراً، ويمكن تأويل الخبر بأن يكون المراد شمولها لما بعد العدة أيضاً».

٧. في «بح»: «للتزويج».

٨. في «ن، بف، جت» والوافي: «بها». وفي حاشية «م»: «بهما».

٩. في «بخ، بف»: «تخلو».

١٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠١٤، ح ٢٢٦٤٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٢٣، ح ٢٨١٧٤.

١٠٦٨٣ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ^١ أَوْ غَيْرِهِ ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَاقِ السُّنَّةِ ؟

قَالَ : « طَلَاقُ السُّنَّةِ إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُطَلِّقَ^٢ امْرَأَتَهُ يَدْعُهَا إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا حَتَّى تَحِيضَ ، ثُمَّ تَطْهَّرَ ، فَإِذَا طَهَّرْتَ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ^٤ ، ثُمَّ يَتْرُكُهَا حَتَّى تَعْتَدَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ، فَإِذَا مَضَتْ^٥ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ بِوَاحِدَةٍ^٦ ، وَكَانَ زَوْجُهَا خَاطِباً مِنَ الْخُطَّابِ ، إِنْ شَاءَتْ تَرْوِجَتُهُ^٧ ، وَإِنْ شَاءَتْ لَمْ تَفْعَلْ ، فَإِنْ تَرْوَجَهَا^٨ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ كَانَتْ عِنْدَهُ^٩ عَلَى اثْنَتَيْنِ^{١٠} بَاقِيَتَيْنِ وَقَدْ مَضَى الْوَاحِدَةُ ، فَإِنْ^{١١} هُوَ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً أُخْرَى^{١٢} عَلَى طَهْرِ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ^{١٣} بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ ، ثُمَّ تَرَكَهَا^{١٤} حَتَّى تَمْضِيَ أَقْرَاؤُهَا^{١٥} ، فَإِذَا مَضَتْ أَقْرَاؤُهَا^{١٦} مِنْ قَبْلِ أَنْ يُرَاجِعَهَا ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ بِاثْنَتَيْنِ ، وَمَلَكَتْ أَمْرَهَا ، وَحَلَّتْ لِلزَّوْاجِ ، وَكَانَ زَوْجُهَا خَاطِباً مِنَ الْخُطَّابِ ، إِنْ شَاءَتْ تَرْوِجَتُهُ ، وَإِنْ شَاءَتْ لَمْ تَفْعَلْ ، فَإِنْ^{١٧} هُوَ تَرْوَجَهَا تَرْوِجاً جَدِيداً بِمَهْرٍ^{١٨} جَدِيدٍ ، كَانَتْ

١ . في التهذيب والاستبصار : « ابن أبي عمير » .

٢ . في « بخ » ، « يخ » ، « جت » : « وأن يطلق الرجل » بدل « إذا أراد الرجل أن يطلق » . وفي الاستبصار : « إذا أراد أن يطلق الرجل » بدلها .

٣ . في « م » : « قد » .

٤ . في الوسائل ، ح ٢٨١٣٤ والاستبصار : « مضى » .

٥ . في « بخ » : « تزوجه » .

٦ . في « بف » : « عنده » .

٧ . في « بخ » ، « بف » ، « الوافي والاستبصار » : « اثنتين » .

٨ . في « بخ » ، « بف » : « وإن » .

٩ . في « بف » ، « بف » ، « التهذيب والاستبصار » : « من غير جماع » . وفي تفسير القمي : « بشهود ثم راجعها وواقعها ، ثم انتظر بها حتى إذا حاضت وطهرت طلقها طلقة أخرى » بدل « من غير جماع » .

١٠ . في « بف » ، « بف » ، « التهذيب » : « وثنتين » .

١١ . في « م » ، « جد » ، « التهذيب » : « فإذا مضت أقراؤها » . وفي تفسير القمي : « + « الثلاثة » .

١٢ . في « بف » ، « بف » ، « المهر » .

١٣ . في « بف » ، « بف » ، « التهذيب » : « وإن » .

مَعَهُ بِوَاحِدَةٍ^١ بَاقِيَةٍ وَقَدْ مَضَتْ اِثْنَتَانِ^٢، فَإِنْ^٣ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا طَلَّاقًا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ^٤ زَوْجًا غَيْرَهُ، تَرَكَهَا حَتَّى إِذَا حَاضَتْ وَطَهَّرَتْ أَشْهَدَ عَلَى طَلَّاقِهَا تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً، ثُمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

وَأَمَّا طَلَّاقُ^٥ الرَّجْعَةِ^٦، فَإِنْ يَدْعُهَا حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهَرُ، ثُمَّ يُطَلِّقَهَا^٧ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ، ثُمَّ يَرَاغِبُهَا وَيُؤَاقِعُهَا، ثُمَّ يَنْتَظِرُ بِهَا الطَّهْرَ، فَإِذَا حَاضَتْ وَطَهَّرَتْ أَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ^٨ عَلَى تَطْلِيقِهَا أُخْرَى، ثُمَّ يَرَاغِبُهَا وَيُؤَاقِعُهَا، ثُمَّ يَنْتَظِرُ بِهَا الطَّهْرَ، فَإِذَا حَاضَتْ وَطَهَّرَتْ^٩ أَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ عَلَى التَّطْلِيقِ الثَّالِثَةِ^{١٠}، ثُمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا^{١١} حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَعَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ مِنْ^{١٢} يَوْمِ طَلَّقَهَا التَّطْلِيقَ الثَّالِثَةَ^{١٣}.

فَإِنْ^{١٤} طَلَّقَهَا وَاحِدَةً عَلَى طَهْرِ بِشَهْوٍ^{١٥}، ثُمَّ انْتَظَرَ بِهَا^{١٦} حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهَرُ، ثُمَّ ٦٧/٦ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَرَاغِبُهَا، لَمْ يَكُنْ طَلَّاقًا^{١٧} الثَّانِيَةَ طَلَّاقًا^{١٨}؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَ طَالِقًا؛ لِأَنَّهُ

١. في حاشية «جت» والتهذيب: «على واحدة».

٢. في «بن» وتفسير القمي والتهذيب والاستبصار والوسائل: «ثنتان».

٣. في «يح»، «بف»: «فإذا».

٤. في «يح»: «فلا تحل». وفي «يح»: «لا يحل». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٥. في «جت» بالناء والياء معاً.

٦. في «يح»: «بف». وفي «يح»: «لا يحل».

٧. في «جت»: «الطلاق».

٨. في «بف»: «طلَّقها».

٩. في «يح»، «بف»: «أشهد شاهدين على تطليقة - إلى - وطهرت».

١٠. في تفسير القمي: «كل تطليقة على طهر بمراجعة».

١١. في «ن»، «يح»، «بف»، «جت» والوافي وتفسير القمي والتهذيب والاستبصار: «أبدًا».

١٢. في «بف»: «من».

١٣. في تفسير القمي: «للدنس النكاح، وهما يتوارثان مادامت في العدة».

١٤. في «بن»: «وإن».

١٥. في الوسائل: «بشهود على طهر» بدل «على طهر بشهود».

١٦. في «جت»: «بها».

١٧. في الاستبصار: «طلاق».

١٨. في تفسير القمي: «جائزاً».

إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُطَلَّقَةً مِنْ زَوْجِهَا، كَانَتْ خَارِجَةً مِنْ^١ مِلْكِهِ حَتَّى يَرَا جَعَهَا، فَإِذَا رَا جَعَهَا صَارَتْ فِي مِلْكِهِ مَا لَمْ يُطَلَّقِ^٢ التَّطْلِيقَةَ الثَّالِثَةَ، فَإِذَا طَلَّقَهَا التَّطْلِيقَةَ^٣ الثَّالِثَةَ فَقَدْ خَرَجَ مِلْكُ الرَّجْعَةِ مِنْ يَدِهِ، فَإِنْ طَلَّقَهَا عَلَى طَهْرٍ بِشَهْوٍ، ثُمَّ رَا جَعَهَا وَانْتَظَرَ بِهَا الطَّهْرَ مِنْ غَيْرِ مُوَاقَعَةٍ، فَحَاضَتْ وَطَهَّرَتْ^٤، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يُدْنِسَهَا بِمُوَاقَعَةٍ بَعْدَ الرَّجْعَةِ، لَمْ يَكُنْ طَلَّاقُهُ لَهَا طَلَّاقًا^٥؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَهَا التَّطْلِيقَةَ الثَّانِيَةَ فِي الطَّهْرِ الْأَوَّلِ^٦، وَلَا يُنْقَضُ^٧ الطَّهْرُ^٨ إِلَّا بِمُوَاقَعَةٍ بَعْدَ^٩ الرَّجْعَةِ، وَكَذَلِكَ لَا تَكُونُ^{١٠} التَّطْلِيقَةُ الثَّالِثَةُ^{١١} إِلَّا بِمَرَا جَعَةٍ وَمُوَاقَعَةٍ بَعْدَ^{١٢} الْمَرَا جَعَةِ^{١٣}، ثُمَّ خَنِيضٍ وَطَهْرٍ بَعْدَ الْخَنِيضِ^{١٤}، ثُمَّ طَلَّاقٍ^{١٥} بِشَهْوٍ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ تَطْلِيقَةٍ طَهْرٌ مِنْ تَذْنِيسِ الْمُوَاقَعَةِ بِشَهْوٍ^{١٥}.

١. في الوافي: «عن».

٢. في «م»: «تطليقة».

٣. في تفسير القمي: «وهي عنده».

٤. في المرأة: «قوله»: لم يكن طلاقه لها طلاقاً، أول بأن المعنى ليس طلاقاً كاملاً، أو ليس بسني ولا عدي وإن كان صحيحاً.

٥. هكذا في «ن، جت». وفي بعض النسخ والمطبوع والوافي والوسائل: «في طهر الأولي». وفي «بح، بف»: «في طهر الأول».

٦. في «بح، جت» والوافي والتهذيب والاستبصار والوسائل: «ولا ينقض». وفي «م، جد»: «ولا تنقض». وفي الاستبصار: «فلا ينقض».

٧. في «بف»: «ولا ينقض» بدل «ولا ينقض الطهر».

٨. في الاستبصار: «بعد».

٩. في «م، بح، بخ، بف، جد» والوافي والاستبصار: «لا يكون». وفي «جت» بالباء والياء معاً.

١٠. في «بف»: «الثانية».

١١. في «م، بخ، بن، جد» والوسائل وتفسير القمي والاستبصار: «الرجعة».

١٢. في الاستبصار: «المحيض».

١٣. في حاشية «بف»: «ثم طلق».

١٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧، ح ٨٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٨، ح ٩٥٩، معلقاً عن الكليني. تفسير القمي، ج ١، ص ٧٤، عن أبيه، عن إسماعيل بن مهران، عن يونس، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٢٣، ص ١٠١٥، ح ٢٢٦٥؛ والوسائل، ج ٢٢، ص ١٠٤، ح ٢٨١٣٤، إلى قوله: «أشهد على طلاقها تطليقة واحدة ثم لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره»؛ وفيه، ص ١٠٩، ح ٢٨١٤٢، من قوله: «وأنا طلاق الرجعة».

١٠٦٨٤ / ٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١؛
وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً^٢، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ،
عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ جَمِيعاً، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَاقِ السَّنَةِ: كَيْفَ يُطَلَّقُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ؟
فَقَالَ^٣: «يُطَلَّقُهَا فِي طَهْرٍ قَبْلَ عِدَّتِهَا» مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشُهُودٍ، فَإِنْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً،
ثُمَّ تَرَكَهَا^٤ حَتَّى يَخْلُوَ أَجْلُهَا، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ؛ وَإِنْ^٥ رَاجَعَهَا
فَهِىَ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَةٍ مَاضِيَةٍ، وَبَقِيَ تَطْلِيقَتَانِ؛ فَإِنْ^٦ طَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ^٧ وَتَرَكَهَا^٨ حَتَّى
يَخْلُوَ أَجْلُهَا، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ، وَإِنْ هُوَ أَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُوَ أَجْلُهَا، فَهِىَ
عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ مَاضِيَتَيْنِ، وَبَقِيَتْ وَاحِدَةً؛ فَإِنْ طَلَّقَهَا الثَّالِثَةَ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ،

١. في «بخ، يف»: «بن يحيى».

٢. في السند تحويل ويروي المصنف الخبر بطرق أربعة وهي:

أبو عليٍّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن الحسن بن زياد.

عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن الحسن بن زياد.
محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن الحسن بن
زياد.

علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن الحسن بن زياد.
فظهر أن المراد من لفظة «جميعاً» هذه، هم: سهل بن زياد وأحمد بن محمد والدة علي بن إبراهيم، وأن المراد
من «جميعاً» الثانية هما صفوان بن يحيى وعبد الكريم.

٣. في «بخ، يف» والوسائل: «قال».

٤. في الوافي: «قبل عدتها - بكسر وفتح الموحدة - أي حين إقبالها وابتدائها، وهو بدل من طهر، وعدتها عبارة
عن أيام طهرها».

٥. في «بخ»: «يتركها».

٦. في «بن»: «فإن».

٧. في «بخ، يف»: «وإن».

٨. في «بخ، يف»: «الثالثة».

وَلَا تَجُلْ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ، وَهِيَ تَرِثُ وَتُورِثُ مَا كَانَ لَهُ عَلَيْهَا رِجْعَةً مِنْ^١
التَّطْلِيقَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^٢.

١٠٦٨٥ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - بَعْدَ مَا عَشِيَهَا^٤ - بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ؟
فَقَالَ^٥: «لَيْسَ هَذَا بِطَّلَاقٍ».

فَقُلْتُ^٦: جُعِلَتْ فِدَاكَ، كَيْفَ^٨ طَلَّاقُ الشَّئَةِ؟

فَقَالَ: «يُطَلِّقُهَا - إِذَا طَهَّرْتَ مِنْ حَيْضِهَا قَبْلَ أَنْ يَغْشَاهَا - بِشَاهِدَيْنِ^٩ عَدْلَيْنِ، كَمَا
قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ^{١٠}؛ فَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ، رُدَّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

فَقُلْتُ لَهُ^{١١}: فَإِنْ^{١٢} طَلَّقَ عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشَاهِدٍ وَامْرَأَتَيْنِ؟

فَقَالَ^{١٣}: «لَا تَجُوزُ^{١٤} شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ، وَقَدْ تَجُوزُ^{١٥} شَهَادَتُهُنَّ مَعَ

١. في «ن، يع، يخ، يف، جت»: «في» بدل «من». وفي التهذيب: «الرجعة بين». وفي الاستبصار: «الرجعة من»
كلاهما بدل «عليها رجعة من».

٢. في التهذيب والاستبصار: «+ حَتَّى تَغْتَسَلَ».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٧، ح ٤٣٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣١، ح ١١٧٨، بسندهما عن الحسن بن زياد، من
قوله: «وهي تَرِثُ وَتُورِثُ» الوافي، ج ٢٣، ص ١٠١٧، ح ٢٢٦٤٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٠٥، ح ٢٨١٣٥.

٤. في «يع»: «يغشاه».

٥. في «م، بن، جد»، الوسائل والتهذيب، ج ٨ وقرب الإسناد: «قال».

٦. في «م، بن، جد»، وحاشية «يع» والوسائل والتهذيب، ج ٨ وقرب الإسناد: «طلاقاً».

٧. في الوسائل: «قلت».

٨. في الوسائل وقرب الإسناد: «فكيف» بدل «جعلت فداك كيف».

٩. في «بن»: «بشهادة».

١٠. إشارة إلى قوله تعالى في سورة الطلاق (٦٥) الآية ١: «فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ».

١١. في الوسائل وقرب الإسناد: «قلت» بدل «فقلت له».

١٢. في «ن، يف، جت» والوافي والتهذيب، ج ٨ وقرب الإسناد: «فإنه».

١٣. في الوسائل وقرب الإسناد: «قال».

١٤. في «م، يع، يخ، يف، جد»: «لا يجوز». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

١٥. في «م، يع، يخ، يف، جد»: «وقد يجوز». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

غَيْرِهِنَّ فِي الدَّمِ^١ إِذَا حَضَرَتْهُ^٢.

فَقُلْتُ^٣: فَإِنْ أَشْهَدَ رَجُلَيْنِ نَاصِبَيْنِ عَلَى الطَّلَاقِ، أَيْكُونُ طَلَّاقًا؟

فَقَالَ: مَنْ وَلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ، أُجِيزَتْ^٤ شَهَادَتُهُ عَلَى الطَّلَاقِ بَعْدَ أَنْ تُعْرِفَ^٥ مِنْهُ

خَيْرًا^٦.

٧ / ١٠٦٨٦. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ

وغيره:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الطَّلَاقَ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ فِي كِتَابِهِ،

١. في الوافي: «في الدم، أي القتل والجروح».

٢. في الوسائل والتهذيب، ج ٨: «حضرته». وفي قرب الإسناد: - «وقد تجوز شهادتهن مع غيرهن في الدم إذا حضرته».

٣. في الوسائل وقرب الإسناد: «قلت».

٤. في «ن، ب، ج»: «إذا». وفي «ن، ب، ج»: «أجرت». وفي «ب، ي»: «أجرت».

٥. في «ن، ب، ج»: «أجرت». وفي «ن، ب، ج»: «أجرت».

٦. في «ن، ب، ج»: «أجرت».

وفي المرأة: «المشهور بين الأصحاب اعتبار العدالة في شهود الطلاق، وذهب الشيخ في النهاية وجماعة إلى الاكتفاء بالإسلام، واستدل بهذا الخبر، وأجيب بأن قوله^٨: «بعد أن تعرف منه خيرا» يمنع. وأورد الشهيد الثاني بأن الخير قد يعرف من المؤمن وغيره - إلى أن قال - والظاهر أن مراده بالناسب من كان على خلاف الحق كما هو الشائع في الأخبار».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٤٩، ح ١٥٢، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٣٦٥، ح ١٣٠٩، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤٦، ح ٣٢٩٨؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٨٤، ح ٧٨٣، بسند آخر من قوله: «قلت: فإن أشهد رجلين ناصبين». وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤٨، ح ٣٣٠٢؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٨٣، ح ٧٧٨، بسند آخر، من قوله: «من ولد على الفطرة». فقه الرضا^٩، ص ٣٠٧، من قوله: «من ولد على الفطرة». راجع: الكافي، كتاب الشهادات، باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز، ح ١٤٥٢٦ و ١٤٥٢٩ و ١٤٥٣٠ و ١٤٥٣١ و ١٤٥٣٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠١٨، ح ٢٢٦٤٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦، ح ٢٧٩٣٠؛ وفيه، ص ٢٣، ح ٢٧٩٢١، إلى قوله: «فقال: ليس هذا بطلاق».

٩. كذا في النسخ والمطبوع. لكن الظاهر أن الصواب «بكير» بدل «ابن بكير». وتقدم تفصيل ذلك في الكافي، ذيل ح ٧٨٠٤.

وَالَّذِي سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْلِيَ الرَّجُلَ عَنِ الْمَرْأَةِ، فَإِذَا حَاضَتْ وَطَهَرَتْ مِنْ مَجْبِضِهَا، أَشْهَدَ رَجُلَيْنِ عَذْلَيْنِ عَلَى تَطْلِيقَةِ - وَهِيَ طَاهِرٌ - مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ، وَهُوَ أَخْتَى بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَنْقُصْ^١ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، وَكُلُّ طَلَاقٍ مَا خَلَا هَذَا فَطَائِلٌ لَيْسَ بِطَلَاقٍ.^٢

٨/١٠٦٨٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «طَلَاقُ السَّنَةِ إِذَا طَهَرَتِ الْمَرْأَةُ، فَلْيُطْلَقْهَا^٣ وَاحِدَةً مَكَانَهَا^٤ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ، يُشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا؛ فَإِذَا^٥ أَرَادَ أَنْ يَرْاجِعَهَا، أَشْهَدَ عَلَى الْمَرْاجَعَةِ^٦».

٦٩/٦. ٩/١٠٦٨٨. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ الطَّلَاقَ، طَلَّقَهَا فِي^٧ قَبْلِ عِدَّتِهَا بِغَيْرِ جِمَاعٍ، فَإِنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى يَخْلُوَ أَجْلَهَا، إِنْ شَاءَ أَنْ يَخْطُبَ مَعَ الْخُطَابِ فَعَلَّ، فَإِنْ رَاجَعَهَا^٨ قَبْلَ أَنْ يَخْلُوَ

١. في «بح»، يخ، «بف»: «لم ينقض». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٢. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، ح ١٠٦٦٥، وباب الوقت الذي تبين منه المطلقة....، ح ١٠٧٦٩ و ١٠٧٧٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٢٠، ح ٢٢٦٤٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٠٦، ح ٢٨١٣٦.

٣. في «ن، جد»: «فیطلقها».

٤. في «م، ن، بن، جد» والوسائل: «مكانها واحدة». وفي «بف» والوافي: - «مكانها».

٥. في «م، بن» والوسائل: «في». ٦. في «بن» والوسائل: «وإذا».

٧. الكافي، كتاب الطلاق، باب أنَّ الطلاق لا يقع إلا لمن أراد الطلاق، ح ١٠٦٧٣، بسند آخر، إلى قوله: «يشهد على طلاقها». قرب الإسناد، ص ٢٥٣، ح ٩٩٨، بسند آخر عن موسى بن جعفر ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٢٠، ح ٢٢٦٤٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٠٦، ح ٢٨١٣٧.

٨. في «بح، جت» والتهذيب والاستبصار: - «في».

٩. في «بف، جت» والوافي: «وإن راجعها». وفي هامش المطبوع: «المراد بالرجوع هاهنا معناه الأعم، وهو التحليل مطلقاً».

أَجْلَهَا^١ أَوْ بَعْدَهُ^٢، كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَةٍ، فَإِنْ طَلَّقَهَا^٣ الثَّانِيَةَ أَيْضاً فَشَاءَ أَنْ يَخْطُبَهَا
مَعَ الْخُطَابِ إِنْ كَانَ^٤ تَرَكَهَا^٥ حَتَّى يَخْلُوَ أَجْلَهَا، فَإِنْ شَاءَ رَاجِعَهَا قَبْلَ أَنْ يَنْقَضِيَ أَجْلَهَا،
فَإِنْ فَعَلَ فِيهِ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ، فَإِنْ طَلَّقَهَا الثَّالِثَةَ فَلَا تَحِلُّ^٦ لَهُ^٧ حَتَّى تُنكِحَ زَوْجاً
غَيْرَهُ، وَهِيَ تَرْتِ وَتُورَثُ مَا كَانَتْ فِي الدَّمِ^٨ مِنْ^٩ التَّطْلِيقَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ^{١٠} ١١.

٩- بَابُ مَا يَجِبُ أَنْ يَقُولَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُطْلَقَ

١٠٦٨٩ / ١ . حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ^{١٢} سَمَاعَةَ، عَنِ ابْنِ رِبَاطٍ؛
وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَدِيْنَةَ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ^{١٣} عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ^{١٤} حَرَامٌ، أَوْ بَائِنَةٌ، أَوْ^{١٥} بَتَّةٌ^{١٦}.

١. في التهذيب: - «إِنْ شَاءَ أَنْ يَخْطُبَ مَعَ الْخُطَابِ، فَعَلَ، فَإِنْ رَاجِعَهَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُوَ أَجْلَهَا».

٢. في تفسير العياشي: «الْأَجْلُ أَوْ الْعِدَّةُ» بدل «أَجْلَهَا أَوْ بَعْدَهُ».

٣. في «بف»: - «قَبْلَ أَنْ يَخْلُوَ أَجْلَهَا أَوْ بَعْدَهُ، كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَةٍ، فَإِنْ طَلَّقَهَا».

٤. في «جت»: - «كَانَ».

٥. في المرأة: «إِنْ كَانَ تَرَكَهَا، قَبْدَ لِلْمَشِينَةِ، أَيْ مَشِينَةِ الْخُطْبَةِ إِنْمَا يَكُونُ إِذَا تَرَكَهَا حَتَّى يَخْلُوَ أَجْلَهَا، وَجِزَاءُ

الْشَّرْطِ مَحْذُوفٌ، أَيْ فَعَلَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «فَإِنْ فَعَلَ» جِزَاءَ الشَّرْطَيْنِ».

٦. في «بج»: «فَلَا يَحِلُّ». ٧. في حاشية «م»: «+ مِنْ بَعْدِ».

٨. في المرأة: «مَا كَانَتْ فِي الدَّمِ، ظَاهِرُهُ كَوْنُ الْعِدَّةِ بِالْحَيْضِ».

٩. في التهذيب: - «الدَّمُ مِنْ». ١٠. في «بج»: «الْأَوَّلَيْنِ».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩، ح ٨٦؛ وَالْإِسْتِصَارُ، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٩٦١، بِسَنَدِهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ. تَفْسِيرُ

الْعِيَاشِيِّ، ج ١، ص ١١٩، ح ٣٧٦، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ. وَرَاجِعُ: الْكَافِي، كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ الْوَقْتِ الَّذِي تَبِينَ

مِنْهُ الْمَطْلُوقَةُ، ... ح ١٠٧٧٠. الْوَاقِفِيُّ، ج ٢٣، ص ١٠٢٠، ح ٢٢٦٥٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٢، ص ١٠٦، ح ٢٨١٣٨، وَ

ص ١١٣، ذَيْلُ ح ٢٨١٥٠. ١٢. في التهذيب: - «مُحَمَّدُ بْنُ».

١٣. في «بج»: - «وَعَلَيَّْ». ١٤. في الاستبصار: «+ طَلَّقَهَا».

١٥. «بَتَّةٌ» أَي مَقْطُوعَةٌ عَنِ الزَّوْجِ. أَنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٦ (بِتَّة).

أَوْ بَرِيَّةً^١، أَوْ خَلِيَّةً^٢

قَالَ: «هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا الطَّلَاقُ أَنْ يَقُولَ لَهَا فِي قُبُلِ الْعِدَّةِ بَعْدَ مَا تَطَهَّرَ مِنْ مَجِيضِهَا^٣ قَبْلَ أَنْ يَجَامِعَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ اغْتَدِي^٤، يُرِيدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقُ^٥، وَيُشْهِدُ عَلَى ذَلِكَ^٦ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ^٧».

١. أي برة من الزوج، كناية عن الطلاق. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤١ (خلا).

٢. «امرأة خلية»: لزوج لها. النهاية، ج ٢، ص ٧٥ (خلا).

وفي مرأة العقول، ج ٢١، ص ١١٦: «لا خلاف بين أصحابنا في عدم وقوع الطلاق بتلك العبارات، وإن نوى بها الطلاق؛ لعدم صراحتها، خلافاً للعامة أجمع، حيث حكموا بوقوعها مع نيته. ويظهر من الفرق بين ما هو ظاهر في العرف في الطلاق، وبين ما لم يكن كذلك، فالأول مثل: سَرَحْتُكَ، وفارقتك، وأنت حرام، وبنة، وتيلة، وخليّة، وبرية، وبائن، وحبلك على غاربك وكاهلتك، وكالدم وكلحم الخنزير، ووهبتك، ورددتك إلى أهلك».

والثاني مثل: اذهب، وانصرفي، واعزبي، وأنت حرة ومعتقة، والحقّي بأهلك، ولست لي بامرأة، ولا نكاح بيني وبينك».

٤. في «بح»: «واعتدي». وفي المرأة: «وأما قوله: اعتدي، فالمشهور بين أصحابنا عدم وقوع الطلاق به، وذهب ابن الجنيدي إلى الوقوع إذا نوى به الطلاق، وقوى الشهيد الثاني مذهبه. ولا يمكن حمل الأخبار على التقيّة؛ لاشتغال بعضها على ما يخالف مذهب العامة».

٥. في المرأة: «قال الوالد العلامة»: «يريد بذلك الطلاق» يمكن أن يكون متعلقاً بقوله: «اعتدي» لعدم صراحته في الطلاق، أو بالجملة؛ لأنّ لفظ «طالق» أيضاً لا يعتبر بدون إرادة الطلاق، كما لو قصد به الرخصة إلى بيت الله أو إلى الحمام مثلاً، أو وقع فيه سهواً أو نائماً أو غضباناً أو مكرهاً فلا يقع».

٦. في «جت»: «بذلك».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٣٦، ح ١٠٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٧، ح ٩٨٣، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الطلاق، باب الخلية والبرية والبنّة، ح ١٠٩٧٧، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. التهذيب، ج ٨، ص ٤٠، ح ١٢٢، معلقاً عن الكليني في ح ١٠٩٧٧. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب الخلية والبرية والبنّة، ح ١٠٩٧٩؛ والفقهاء، ج ٣، ص ٥٤٩، ح ٤٨٨٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الكافي، نفس الباب، ح ١٠٩٧٨، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي الخمسة الأخيرة إلى قوله: «هذا كله ليس بشيء» مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، نفس الكتاب، باب الرجل يقول لامرأته: هي عليه حرام، ح ١٠٩٧٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٣٣، ح ٢٢٦٧٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٩، ح ٢٧٩٦٧؛ و ص ٤١، ح ٢٧٩٧٥.

١٠٦٩٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الطَّلَاقُ أَنْ يَقُولَ لَهَا: اِغْتَدِي، أَوْ يَقُولَ لَهَا: أَنْتِ
طَالِقٌ».^١

٧٠ / ٦

١٠٦٩١ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَأَعْدَةُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ
عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ أَنْ يُطْلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ يُرْسَلُ
إِلَيْهَا: أَنْ اِغْتَدِي^٢؛ فَإِنْ فَلَانًا قَدْ طَلَّقَكَ^٣، قَالَ: «وَهُوَ أَمْلَكَ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَنْقُضْ^٤
عِدَّتْهَا».^٥

١٠٦٩٢ / ٤ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُرْسَلُ إِلَيْهَا، فَيَقُولُ الرَّسُولُ: اِغْتَدِي؛ فَإِنْ فَلَانًا قَدْ^٦
فَارَقَكَ».

قَالَ ابْنُ سَمَاعَةَ: وَإِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ الرَّسُولِ: اِغْتَدِي؛ فَإِنْ فَلَانًا قَدْ فَارَقَكَ - يَغْنِي
الطَّلَاقُ - أَنَّهُ لَا يَكُونُ^٧ فَرْقُهُ إِلَّا بِطَّلَاقٍ.^٨

١. التهذيب، ج ٨، ص ٣٧، ح ١٠٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٧، ح ٩٨٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٣٣، ح ٢٢٦٧٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٢، ح ٢٧٩٧٦.

٢. في السند تحويل بعطف «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٣. في حاشية «ج»: «إليه: اعتدي» بدل «إليها أن اعتدي».

٤. في «ن»، بخ: «ولم ينقض».

٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٣٣، ح ٢٢٦٧٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٢، ح ٢٧٩٧٧.

٦. في «بخ»، ب: «إِنْ».

٧. في «بخ»: «- وقد».

٨. في «بخ»، ب: «إِنْ» بدون الفاء.

٩. في «ن» والوسائل: «ولا تكون».

١٠. الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١، ح ٢٧٩٧٤.

● حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الطَّاطَرِيِّ، قَالَ:
الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ طَالِقٌ^٢، أَوْ اغْتَدِي.
وَذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ لِمَحْمَدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ: كَيْفَ يُشْهَدُ^٣ عَلَى قَوْلِهِ^٤: اغْتَدِي؟
قَالَ: يَقُولُ: اشْهَدُوا اغْتَدِي.

قَالَ^٥ ابْنُ سَمَاعَةَ: غَلِطَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ أَنْ يَقُولَ: اشْهَدُوا اغْتَدِي. قَالَ
الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ: يَنْبَغِي أَنْ يَجِيءَ بِالشُّهُودِ إِلَى حَجَلَتِهَا^٦، أَوْ يَذْهَبَ بِهَا إِلَى الشُّهُودِ
إِلَى مَنَازِلِهِمْ.

وَهَذَا^٧ الْمُخَالَ الَّذِي لَا يَكُونُ، وَلَمْ يُوجِبِ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - هَذَا عَلَى الْعِبَادِ.
وَقَالَ^٨ الْحَسَنُ: لَيْسَ^٩ الطَّلَاقُ إِلَّا كَمَا رَوَى بُكَيْرُ بْنُ أُغَيْنٍ أَنْ يَقُولَ لَهَا - وَهِيَ طَاهِرَةٌ
مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ -: أَنْتِ طَالِقٌ، وَيُشْهَدُ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ^{١٠}، وَكُلُّ مَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ مُلْغَى^{١١}.

١. في «بن»: - «بن زياد».

٢. في «بخ»: «إِنَّكَ».

٣. في «جد» والاستبصار: «تشهد».

٤. في «بخ»: «قول».

٥. في «نف»: + «الحسن».

٦. في التهذيب والاستبصار: + «هذا».

٧. في المرأة: «قوله: ينبغي أن يجيء بالشهود، كأنه أراد أن يستدل على عدم وقوع الطلاق بقوله «اغتندي» بأنه لو كان من ألفاظ الطلاق لكان يلزم، وإنما يعتد عند إيقاع الطلاق حضور الزوجة مع الشهود، وهذا حرج. ورد عليه بأن هذا إنما يلزم إذا كان الطلاق منحصراً في قوله: اغتندي».

٨. في هامش المطبوع: «ولعل هذا من كلام حميد بن زياد، وفيه رد على الحسن. ويحتمل أن يكون من كلام المصنف».

٩. في «بن»: «قال» بدون الواو.

١٠. في «بن، جد»: «وليس».

١١. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «جت»: «شاهدي عدل».

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ٣٧، ح ١١٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٧، ح ٩٨٥، معقفاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣،

١٠ - بَابُ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا عَلَى طَهْرٍ يَشْهُدُ فِي مَجْلِسٍ أَوْ أَكْثَرَ إِنَّهَا وَاحِدَةٌ

١٠٦٩٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ^٣، وَهِيَ ٧١/٦ طَاهِرَةٌ؟

قَالَ: «هِيَ وَاحِدَةٌ»^٤.

١٠٦٩٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلٍ^٥، عَنْ زُرَّارَةَ^٦:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٧، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الَّذِي يُطَلِّقُ فِي حَالِ طَهْرٍ فِي مَجْلِسٍ^٨ ثَلَاثًا؟

ص ١٠٣٤، ح ٢٢٦٧٦؛ الوسائل ج ٢٢، ص ٤١، ح ٢٧٩٧٣، من قوله: «ليس الطلاق إلا كما روى بكير بن أعين».

١. في الوسائل: «+ جميعاً».

٢. هكذا في «م»، ن، بح، بخ، بف، جت، جد، والوسائل. وفي «ن»: «في مجلس ثلاثاً» بدل «ثلاثاً في مجلس واحد». وفي المطبوع والوافي: «+ أو أكثر».

٣. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ١١٩: «اتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ بِالْعِدَّةِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ كَالثَلَاثِ لَا يَقَعُ مَجْمُوعُهُ، وَأَنَّهُ يَشْتَرِطُ لَوُقُوعِ الْعِدَّةِ تَحْلُلُ الرَّجْعَةِ، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَقَعُ بَاطِلًا مِنْ رَأْسٍ، أَوْ تَقَعُ وَاحِدَةً وَيُلْغُو الزَّائِدُ؟ فَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى الثَّانِي؛ لَوْجُودِ الْمُقْتَضَى وَعَدَمِ صِلَاةِ التَّفْسِيرِ لِلْمَانِعَةِ، وَبِهِ مَعَ ذَلِكَ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ. وَذَهَبَ الْمُرْتَضَى فِي قَوْلِ وَابْنِ أَبِي عَقِيلٍ وَابْنِ حِمَزَةَ إِلَى الْأَوَّلِ؛ لِصِحِّحَةِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ الصَّادِقِ^٩، وَاحْتِجَّوْا أَيْضًا بِأَنَّ الْمَقْصُودَ غَيْرَ وَاقِعٍ، وَالصَّالِحُ لِلْوُقُوعِ غَيْرُ مَقْصُودٍ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ قَصْدَ الثَّلَاثِ يَسْتَلْزِمُ قَصْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٥٣، ح ١٧١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٦، ح ١٠١٠، بسندهما عن زرارة، مع اختلاف يسير. راجع: قرب الإسناد، ص ٦٣، ح ١٩٥؛ والسنن للأشعري، ص ١٠٧، ح ٢٦٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٥٧، ح ٢٢٧٣٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٦١، ح ٢٨٠٢٣.

٥. في التهذيب: «+ «بن ذرَّاج»».

٦. في الاستبصار: «- عن زرارة».

٧. في الاستبصار: «+ «واحد»».

قَالَ: «هِيَ وَاحِدَةٌ»^١.

١٠٦٩٥ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو الْعَبَّاسِ الرُّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ الْأَسَدِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ وَعَمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الطَّلَاقُ ثَلَاثًا فِي غَيْرِ عِدَّةٍ إِنْ كَانَتْ عَلَى طَهْرٍ فَوَاحِدَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ^٢ عَلَى طَهْرٍ فَلَيْنِسَ بِشْيءٍ»^٣.

١٠٦٩٦ / ٤. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ وَعَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنْ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: إِنْ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَةً مَرَّةً أَوْ مِائَةً مَرَّةً^٤، فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ، وَقَدْ كَانَ يَبْلُغُنَا عَنْكَ وَعَنْ آبَائِكَ عليهم السلام أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا

١. التهذيب، ج ٨، ص ٥٢، ح ١٦٨؛ والامتنع، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ١٠٠٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٥٧، ح ٢٢٧٣٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٦٢، ح ٢٨٠٢٤.

٢. هكذا في «م»، بن، جده، والوافي والاستبصار والوسائل. وفي «جت» بالياء والشاء معاً. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يكن».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٥٢، ح ١٦٩؛ والامتنع، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ١٠٠٨، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٨٧، ذيل ح ١٠١٥؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٥٤، ذيل ح ١٧٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، صدر ح ١٠٦٦٦؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٥٥، صدر ح ١٧٩؛ والامتنع، ج ٣، ص ٢٨٨، صدر ح ١٠٨١، بسند آخر. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، صدر ح ١٠٦٥٨؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٤٧، صدر ح ١٤٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الخمسة الأخيرة هذه الفقرة: «وإن لم يكن على طهر فليس بشيء» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٥٨، ح ٢٢٧٣٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٦١، ح ٢٨٠٢٢.

٤. في التهذيب والاستبصار: «الخشعي».

٥. في الوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «أمراته».

٦. في الامتنع: «مرة».

طَلَّقَ مَرْءٌ أَوْ مَائَةٌ مَرْءٍ^١، فَإِنَّمَا هِيَ^٢ وَاحِدَةٌ؟
فَقَالَ: «هُوَ كَمَا بَلَّغَكُمْ»^٣.

١١ - بَابُ مَنْ طَلَّقَ وَفَرَّقَ بَيْنَ الشُّهُودِ أَوْ طَلَّقَ
بِخُضْرَةٍ قَوْمٍ وَلَمْ يَقُلْ لَهُمْ: اشْهَدُوا

١٠٦٩٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ، وَأَشْهَدَ الْيَوْمَ
رَجُلًا، ثُمَّ مَكَثَ خَمْسَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ أَشْهَدَ آخَرَ؟
فَقَالَ: «إِنَّمَا أَمْرٌ أَنْ يُشْهَدَا جَمِيعًا»^٤.

١٠٦٩٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَهَّرَتْ امْرَأَتَهُ مِنْ خَيْضِهَا، فَقَالَ: فَلَأَنَّهُ طَالِقٌ، وَقَوْمٌ يَسْمَعُونَ
كَلَامَهُ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُمْ: اشْهَدُوا: أَيْقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا؟
قَالَ: «نَعَمْ، هِيَ^٥ شَهَادَةٌ، أَفْتَنَزَكَ مُعَلَّقَةٌ^٦»^٧.

١. في «جد»: «مَرْءة».

٢. في «بن»: «فهي» بدل «مَرْءة فَإِنَّمَا هي». وفي حاشية «بن»: «وإِنَّمَا» بدلها.

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٥٣، ح ١٧٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٦، ح ١٠٠٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٥٨، ح ٢٢٧٣٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٦٣، ح ٢٨٠٢٨.

٤. في «بف»: «وأمرت».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٥٠، ح ١٥٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ١٠٠٥، معلقاً عن الكليني. راجع: التهذيب، ج ٥، ص ٥٠، ح ١٥٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ١٠٠٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٣٩، ح ٢٢٦٨٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٩، ح ٢٧٩٩٣.

٦. في التهذيب: «ولهم».

٧. في الفقيه والتهذيب: «هذه».

٨. في امرأة العقول، ج ٢١، ص ١٢١: «وأفتركت معلقة، أي لا ذات زوج ولا مطلقة؛ لأنها مطلقة في الواقع».

١٠٦٩٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي نَصْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ طَهَّرَتْ مِنْ خَيْضِهَا^٢، فَجَاءَ إِلَى جَمَاعَةٍ، فَقَالَ: فَلَأَنَّهُ طَالِقٌ، يَقَعُ^٣ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ، وَلَمْ يَقُلْ^٤: أَشْهَدُوا؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٥.

١٠٧٠٠ / ٤. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٦: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَهَّرَتْ امْرَأَتُهُ مِنْ خَيْضِهَا^٧، فَقَالَ: فَلَأَنَّهُ طَالِقٌ، وَقَوْمٌ يَسْمَعُونَ كَلَامَهُ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُمْ^٨: أَشْهَدُوا، أَيْقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، هَذِهِ شَهَادَةٌ»^٩.

١٢ - بَابُ مَنْ أَشْهَدَ عَلَى طَلَاقِ امْرَأَتَيْنِ بِلَفْظَةِ^{١٠} وَاحِدَةٍ

١٠٧٠١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

«وهذا الكلام سبب لعدم رغبة الأزواج فيها».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٤٩، ح ١٥٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥٦، ح ٢٣٢٤، معلقاً عن علي بن أشيم، عن أبي الحسن عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٠، ح ٢٢٦٩٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٠، ح ٢٧٩٩٧.

١. في حاشية «بح» والتهذيب: - «أحمد بن محمد».

٢. في «م» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب: «محيضها».

٣. في الوافي والتهذيب: «أيقع».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي الوافي والمطبوع: «ولهم».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٤٩، ح ١٥٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٣٩، ح ٢٢٦٩٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٠، ح ٢٧٩٩٥.

٦. في «م» بن، جد، وحاشية «ن» «بح» والوسائل: - «بن يحيى».

٨. في «بف»: - «ولهم».

٩. في «بن»: «محيضها».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٤٩، ح ١٥٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٣٩، ح ٢٢٦٩١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٠، ح ٢٧٩٩٦.

١٠. في «م» بن، جد، «تطبيق».

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَخْضَرَ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ، وَأَخْضَرَ امْرَأَتَيْنِ لَهُ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ^١ أَنَّ امْرَأَتَيْ هَاتَيْنِ طَالِقٌ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ، أَيْقَعُ الطَّلَاقُ؟
قَالَ: نَعَمْ^٢.

١٣ - بَابُ الْإِشْهَادِ عَلَى الرَّجْعَةِ

١٠٧٠٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الَّذِي يَرْاجِعُ وَلَمْ يُشْهَدْ، قَالَ: «يُشْهَدُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَلَا أَرَى
بِالَّذِي صَنَعَ بَأْسًا»^٣.

١٠٧٠٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «يُشْهَدُ رَجُلَيْنِ إِذَا طَلَّقَ وَإِذَا رَجَعَ^٤، فَإِنْ جَهِلَ فَعَشِيهَا،
فَلْيُشْهَدْ الْآنَ عَلَى مَا صَنَعَ وَهِيَ امْرَأَتُهُ؛ فَإِنْ كَانَ لَمْ يُشْهَدْ حِينَ طَلَّقَ، فَلَيْسَ طَلَّاقُهُ
بِشَيْءٍ»^{٥، ٦}.

١. في «ن»، بع، بخ، بف، بن، جت، والتهذيب: «اشهدوا».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٥٠، ح ١٥٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٠، ح ٢٢٦٩٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥١، ح ٢٧٩٩٨.

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٤٢، ح ١٢٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٣، ح ٢٢٦٩٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣٤، ح ٢٨٢٠٤.

٤. في «ن»، بف، جد، والوافي والتهذيب: «راجع».

٥. في «م»، ن، بن، جد، وحاشية «بح» والوسائل: «وإن».

٦. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ١٢٣: «ظاهره وجوب الإشهاد في الرجعة وعدم بطلانها بتركه، وحمل على تأكيد الاستحباب كما يدل عليه الأخبار والآية».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٤٢، ح ١٢٧، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب تفسير طلاق السنة والعدة...، ح ١٠٦٨٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٣، ح ٢٢٦٩٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣٥، ح ٢٨٢٠٩.

١٠٧٠٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَمْرِاءِ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ بِغَيْرِ شَهْوٍ، وَإِنَّ الرَّجْعَةَ بِغَيْرِ شَهْوٍ رَجْعَةً، وَلَكِنْ لَيُشْهَدُ بَعْدُ، فَهُوَ أَفْضَلُ»^٢.

١٠٧٠٥ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً، ثُمَّ رَاجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى رَجْعَتِهَا؟

قَالَ: «هِيَ امْرَأَتُهُ مَا لَمْ تَنْقَضِ عِدَّتُهَا»^٣، وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُشْهَدْ عَلَى رَجْعَتِهَا، فَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ فَلْيُشْهَدْ حِينَ عِلْمٍ، وَلَا أَرَى بِالَّذِي صَنَعَ بَأْسًا، وَإِنْ كَثُرَ مِنْ النَّاسِ لَوْ أَرَادُوا النَّبِيَّةَ عَلَى نِكَاحِهِمُ الْيَوْمَ، لَمْ يَجِدُوا أَحَدًا يُثْبِتُ الشَّهَادَةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِمَا، وَلَا أَرَى بِالَّذِي صَنَعَ بَأْسًا، وَإِنْ يُشْهَدُ فَهُوَ أَحْسَنُ»^٤.

١٠٧٠٦ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً؟

١. في التهذيب: - «وعمر».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٤٢، ح ١٢٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٣، ح ٢٢٦٩٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣٤، ح ٢٨٢٠٧.

٣. في الوسائل: «العدة».

٤. في «بخ»: - «قد».

٥. في «بف»: «ولا أدري».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٤، ح ٢٢٧٠٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣٥، ح ٢٨٢١٠.

قَالَ: «هُوَ أَمْلَكَ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَنْقُصِ^١ الْعِدَّةَ».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ عَلَى رَجْعَتِهَا؟

قَالَ: «فَلْيُشْهَدْ».

قُلْتُ: فَإِنْ غَفَلَ^٢ عَنْ^٣ ذَلِكَ؟

قَالَ: «فَلْيُشْهَدْ حِينَ يَذْكُرُ»، وَأَنَّمَا جُعِلَ الشُّهُودُ^٤ لِمَكَانِ الْمِيرَاثِ^٥.

١٤ - بَابُ أَنْ الْمُرَاجَعَةَ لَا تَكُونُ^٦ إِلَّا بِالْمُوَاقَعَةِ

١٠٧٠٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُرَاجَعَةُ هِيَ^٧ الْجَمَاعُ^٨،^٩ وَإِلَّا فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ^{١٠}».

١. في «بخ»: «لم ينقص». ٢. في «م»، ن، بح، جت، جد، والوافي: «أغفل».

٣. في الوافي: «من». ٤. في «بخ، بف»: «تذكر».

٥. في الوسائل: «ذلك».

٦. راجع: المحاسن، ص ٣١٩، كتاب العلل، ح ٥٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٤، ح ٢٢٧٠١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣٤، ح ٢٨٢٠٥.

٧. في «ن، بح، جت»: «لا يكون». وفي «جد» بالناء والياء معاً.

٨. في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» على «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».

٩. في «بخ، بن، جد» وحاشية «م» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «في».

١٠. في الكافي، ح ١٠٧١٧: «الرجعة بالجماع» بدل «المراجعة هي الجماع».

١١. الكافي، كتاب الطلاق، باب التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره، ذيل ح ١٠٧١٧، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر؛ وحيد بن زياد، عن ابن سماعة، عن جعفر بن سماعة وعلي بن خالد، عن عبد الكريم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ٨، ص ٤٤، ح ١٣٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٠، ح ٩٩٤، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٨، ذيل ح ٣٧٢، عن أبي بصير، مع

١٠٧٠٨ / ٢. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

٧٤/٦ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ^١ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ: «لَهُ أَنْ يُرَاجِعَ» وَقَالَ: «لَا يُطَلِّقُ^٢
التَّطْلِيقَةَ الْأُخْرَى حَتَّى يَمْسَهَا^٣».

١٠٧٠٩ / ٣. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ^٤ بَكِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، وَأَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ
عَدْلَيْنِ فِي قَبْلِ عِدَّتِهَا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا^٥ حَتَّى تَنْقُضِيَ^٦ عِدَّتَهَا إِلَّا أَنْ^٧

١. اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٨، ص ٤٤، ح ١٣٧ و ١٣٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٠، ح ٩٩٥ و ٩٩٦.
الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٦، ح ٢٢٧٠٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٤٠، ح ٢٨٢٢١.

١. في «م»، ن، بن، جده، والوسائل والتهذيب والاستبصار: «الرجل».

٢. في التهذيب: «لا تطلق».

٣. في الوافي: «يعني إن كان غرضه من الرجعة أن يطلقها أخرى حتى تبين منه، فلا يتم مراجعتها، ولا يصح طلاقها بعد المراجعة، أو لا يحسب من الثلاث حتى يمسخها. وإن كان غرضه من الرجعة أن تكون في حالته، وله فيها حاجة، ثم بدله أن يطلقها، فلا حاجة إلى المس، ويصح طلاقها، ويحسب من الثلاث. وبهذا التأويل تتوافق الأخبار المختلفة بحسب الظاهر في هذا الباب. وإنما جاز هذا التأويل لأنه كان أكثر ما يكون غرض الناس من المراجعة الطلاق والبيونة، كما يستفاد من كثير من الأخبار، ويشار إليه بقولهم عليه السلام، وإلا فإِنَّمَا هي واحدة حتى ربما صدر ذلك عن الأئمة عليهم السلام، كما مضى في حديث أبي جعفر عليه السلام أنه قال: إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ بِهَا؛ لِأَنِّي لَمْ يَكُنْ لِي بِهَا حَاجَةٌ».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٤٤، ح ١٣٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٠، ح ٩٩٣، معلقاً عن الكليني. راجع: التهذيب، ج ٨، ص ٤٦، ح ١٤٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٤، ح ١٠٠٤؛ الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٦، ح ٢٢٧٠٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٤١، ح ٢٨٢٢٢.

٥. في التهذيب: «+ ابن». وهو سهو؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنْ ابْنِ بَكِيرٍ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ الْمُنْصَرَفِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ بْنِ أَعِينٍ، وَهُوَ لَمْ يَشْتَرِ رَوَايَتَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام.

٦. في الفقيه: «+ بعد ذلك». ٧. في «ن»، بخ: «ينقض».

٨. في «جده» وحاشية «م»: «+ يكون». وفي الفقيه: «أو» بدل «إلا أن».

يُزَاجِعُهَا»^١.

١٠٧١ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٢؛
وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ^٣، عَنْ
إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي إِزَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ^٤ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ فِي طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ
جَمَاعٍ، ثُمَّ يُزَاجِعُهَا فِي^٥ يَوْمِهِ ذَلِكَ^٦، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا، تَبَيَّنَ^٧ مِنْهُ بِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ فِي طَهْرٍ
وَاحِدٍ؟

فَقَالَ: «خَالَفَ السُّنَّةَ».

قُلْتُ: فَلَيْسَ يَنْبَغِي لَهُ - إِذَا هُوَ زَاجَعَهَا - أَنْ يُطَلِّقَهَا إِلَّا فِي طَهْرٍ^٨؟

فَقَالَ^٩: «نَعَمْ». قُلْتُ: حَتَّى يُجَامِعَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^{١٠}.

١٠٧١ / ٥. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ^{١١}، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «الرَّجْعَةُ: الْجَمَاعُ، وَالْأُفَانَمَا هِيَ وَاحِدَةٌ»^{١٢}.

١. التهذيب، ج ٨، ص ٤٤، ح ١٣٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٨، ح ٤٧٥٥، معلقاً عن بكير بن

أعين. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٥٥، ح ٢٢٧٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣٨، ح ٢٨٢١٧.

٢. في «بخ، بف» -: «عن صفوان».

٣. في الكافي، ح ١٠٦٦٣ -: «ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «رجل».

٥. في الكافي، ح ١٠٦٦٣: «من».

٦. في الكافي، ح ١٠٦٦٣ -: «ذلك».

٧. في «جت» والوافي: «أتبين».

٨. في الوافي والكافي، ح ١٠٦٦٣: «+ وأخر».

٩. في «م»، بن، جده، وحاشية «جت» والوافي والوسائل والكافي، ح ١٠٦٦٣: «قال».

١٠. الكافي، كتاب الطلاق، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، ح ١٠٦٦٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٠٦، ح ٢٢٦٢٩؛

الوسائل، ج ٢٢، ص ١٤١، ح ٢٨٢٢٣.

١١. في «بن» -: «بن زياد».

١٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٧، ح ٢٢٧٠٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٤١، ح ٢٨٢٢٤.

١٥ - بَابُ

١٠٧١٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَاذٍ
الْحَنَاطِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً
طَلَّقَ الْعِدَّةَ طَلَقًا صَحِيحًا - يَغْنِي عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ، وَأَشْهَدَ لَهَا شُهُودًا عَلَى
ذَلِكَ - ثُمَّ أَنْكَرَ الزَّوْجُ بَعْدَ ذَلِكَ ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ إِنْكَارُهُ^١ الطَّلَاقَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنَّ إِنْكَارَهُ لِلطَّلَاقِ^٢ رَجْعَةٌ لَهَا،
وَإِنْ كَانَ أَنْكَرَ الطَّلَاقَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ شَهَادَةِ
الشُّهُودِ، بَعْدَ أَنْ يَسْتَخْلِفَ^٣ أَنْ إِنْكَارَهُ لِلطَّلَاقِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَهُوَ خَاطِبٌ مِنْ
الْخُطَّابِ^٤».

١. في «م، ن، بن، جد» والوافي: «إنكار». وفي التهذيب: «أنكر».

٢. في «م، بن، جد» والوسائل: «الطلاق».

٣. في «ن»: «ما تستحلف». وفي «بف» والوافي والتهذيب: «ما يستحلف». وفي الوسائل: «أن تستحلف». وفي
مرآة العقول، ج ٢١، ص ١٢٦: «بعد أن يستحلف، لعل المعنى أنه إذا ادَّعى الزوج على الزوجة أن إنكاره للطلاق
كان في أثناء العدة فيكون رجوعاً، وإذا أنكر له الزوجة فالقول قولها؛ لأنها منكراً، لكن للزوج أن يستحلفها
على ذلك، فعلى هذا يقرأ «يستحلف» على بناء المعلوم، وهو موافق للأصول، ولو قرئ على بناء المجهول
يمكن حمله على اليمين المردودة».

وقال المحقق الحلبي رحمته الله: «وإذا ادَّعت انقضاء العدة، فادَّعى الرجعة قبل ذلك، فالقول قول المرأة، ولو راجعها
فاذَّعت بعد الرجعة انقضاء العدة قبل الرجعة، فالقول قول الزوج؛ إذ الأصل صحة الرجعة». شرائع الإسلام،

ج ٣، ص ٥٩٥-٥٩٦. ٤. في «جت»: «هو» بدون الواو.

٥. في التهذيب: - «وهو خاطب من الخطَّاب». وفي المرأة: «يدل على أن إنكار الطلاق رجعة، وظاهر الأصحاب
اتفاقهم عليه».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٤٢، ح ١٢٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٥٠، ح ٢٢٧١٧؛ الوسائل، ج ٢٢،
ص ١٣٦، ح ٢٨٢١١.

١٠٧١٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الْمَرْزُبَانِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: اغْتَدِّي فَقَدْ خَلَيْتُ سَبِيلَكَ، ثُمَّ أَشْهَدُ عَلَى رَجْعَتِهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِأَيَّامٍ، ثُمَّ غَابَ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا حَتَّى مَضَتْ لِذَلِكَ أَشْهُرًا^٢ بَعْدَ الْعِدَّةِ أَوْ أَكْثَرَ، فَكَيْفَ تَأْمُرُهُ؟

قَالَ^٣: «إِذَا أَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهِ، فَهِيَ زَوْجَتُهُ»^٤.

١٠٧١٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ ٧٥/٦

مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَأَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ، ثُمَّ أَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا سِرًّا مِنْهَا، وَاسْتَكْتَمَ^٥ ذَلِكَ الشُّهُودَ، فَلَمْ تَعْلَمْ الْمَرْأَةُ بِالرَّجْعَةِ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا^٦.

قَالَ: «تَخَيَّرَ الْمَرْأَةُ، فَإِنْ شَاءَتْ زَوْجَهَا، وَإِنْ شَاءَتْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَإِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ أَنْ تَعْلَمْ بِالرَّجْعَةِ الْبَتَّى أَشْهَدَ^٨ عَلَيْهَا زَوْجَهَا، فَلَيْسَ لِلَّذِي طَلَّقَهَا عَلَيْهَا سَبِيلٌ، وَزَوْجَهَا الْأَخِيرُ أَحَقُّ بِهَا»^{١٠}.

١. في «بح» والتهذيب: - «عن محمد». وهو سهو كما تقدّم غير مرّة. ويؤيد ذلك أن أحمد بن محمد بن عيسى روى عن محمد بن خالد البرقي كتاب سعد بن سعد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٩، الرقم ٤٧٠.

٢. في «بخ»، «بف»، «ج»، «حاشية «م»»: «شهر». ٣. في «بن» والوسائل: «فقال».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٤٣، ح ١٣٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٥، ح ٢٢٧٠٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣٧، ح ٢٨٢١٢.

٥. في «بخ»، «بف»: «أو استكتم». ٦. في «بخ»: «العدّة».

٧. في التهذيب: «فإن». ٨. في «بف»: «شهد».

٩. في المرأة: «ظاهرة اشتراط علم الزوجة في تحقّق الرجعة، ولم أر به قائلًا. ويمكن حمله على ما إذا يشبّه بالشهود، وهو بعيد».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ٤٣، ح ١٣١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٥، ح ٢٢٧٠٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣٧، ح ٢٨٢١٢.

١٦- بَابُ

١٠٧١٥ / ١. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الرَّجُلِ ^١ يُطَلَّقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً، ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَمْضِيَ ^٢ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا يَوْمًا، ثُمَّ يَزَاجِعُهَا فِي مَجْلِسٍ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ فِي آخِرِ الثَّلَاثَةِ الْأَشْهُرِ ^٣ أَيْضًا.

قَالَ: ^٤ فَقَالَ: «إِذَا أَذْخَلَ ^٥ الرَّجْعَةَ، اعْتَدَتْ ^٦ بِالتَّطْلِيقَةِ الْأَخِيرَةِ؛ وَإِذَا طَلَّقَ بِغَيْرِ رَجْعَةٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَاقٌ» ^٧.

١٧- بَابُ الَّتِي لَا تَحِلُّ لِرُزُوجِهَا ^٨ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ

١٠٧١٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الطَّلَاقِ الَّذِي ^٩ لَا يَحِلُّ ^{١٠} لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ^{١١}؟

ج ٢٢، ص ١٣٧، ح ٢٨٢١٣.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع والوافي: «وفي رجل».

٢. في «م، ن، جد»: «بعضي».

٣. في الوسائل والتهذيب: «أشهر».

٤. في «بف» -: «قال».

٥. في المرأة: «اعتدت، أي معتبرة، لأنه يحتاج إلى العدة».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٤٣، ح ١٣٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٥٥، ح ٢٢٧٣١؛ الوسائل، ج ٢٢،

ص ١٣٩، ح ٢٨٢١٨.

٧. في «م، ن، بع، بخ، جت، جد»: «له» بدل «لزوجها». وفي «بن» -: «لزوجها».

٨. في «بخ، بف»: «التي».

٩. في «ن، بخ، بف، بن» والوافي والوسائل والتهذيب وتفسير العياشي: «لا تحل».

١٠. في «جد» -: «غيره».

فَقَالَ: «أَخْبِرْكَ بِمَا صَنَعْتَ أَنَا بِامْرَأَةِ كَانَتْ عِنْدِي، وَأَرَدْتُ أَنْ أُطْلِقَهَا، فَتَرَكْتُهَا، حَتَّى إِذَا طَمِئْتُ وَطَهَرْتُ طَلَّقْتُهَا^٢ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَأَشْهَدْتُ عَلَى ذَلِكَ شَاهِدَيْنِ، ثُمَّ تَرَكْتُهَا، حَتَّى إِذَا كَادَتْ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا رَاجِعْتُهَا وَدَخَلْتُ بِهَا، وَتَرَكْتُهَا حَتَّى طَمِئْتُ وَطَهَرْتُ، ثُمَّ طَلَّقْتُهَا^٣ عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشَاهِدَيْنِ، ثُمَّ تَرَكْتُهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا رَاجِعْتُهَا وَدَخَلْتُ بِهَا^٤، حَتَّى إِذَا طَمِئْتُ وَطَهَرْتُ^٥ طَلَّقْتُهَا عَلَى طَهْرٍ بِغَيْرِ جَمَاعٍ بِشُهُودٍ^٦، وَإِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ بِهَا، إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِي بِهَا حَاجَةٌ^٧»^{١١} ٧٦/٦

١٠٧١٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ؛
وَحَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ وَعَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

١. في «بح» ، بخ ، بف ، جت ، والوافي والتهذيب وتفسير العياشي : «فأردت» .
٢. في «بح» : «على طهر» .
٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب وتفسير العياشي . وفي المطبوع والوافي : «إذا» .
٤. في «بح» ، بخ ، جت ، «طلَّقَهَا» .
٥. في «بح» : «بها» . وفي تفسير العياشي : «ومستنها ثم تركتها» .
٦. في «جد» وتفسير العياشي : «فطهرت» . ٧. في «بخ» : «من غير» .
٨. في «بف» : «جعلت» .
٩. في التهذيب وتفسير العياشي : «لأنه» . وفي الوافي : «لأنني» .
١٠. في الوافي : «إن قيل : ما فعله ؟ هو بعينه ما مرَّ من تفسير الضرار ، فكيف صدر منه مثله ؟ قلنا : لعمل الفارق وقوع الوقاع هنا وفقدته هناك ، فإنه إذا لم يطلقها حتى يكاد يخلو أجلها في كل مرة ، ولم يواقعها بعد الرجعة في كل مرة ، بقيت بلا وقاع إلى تسعة أشهر غالباً أو أكثر ، مع أن غاية صبرها منه ليست إلا أربعة أشهر ، وهذا هو الضرار ؛ ولهذا نهى الله عما كانوا يفعلون ، واشترط الوقاع بعد المراجعة حتى يصح الطلاق إن لم يكن له بها حاجة» .
١١. التهذيب ، ج ٨ ، ص ٤١ ، ح ١٢٥ ، معلقاً عن الكليني . تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ١١٨ ، ح ٣٧٠ ، عن أبي بصير ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢٣ ، ص ١٠٢٥ ، ح ٢٢٦٥٦ ؛ الوسائل ، ج ٢٢ ، ص ١١٩ ، ح ٢٨١٦١ .
١٢. في السند تحويل يعطف «حميد بن زياد عن ابن سماعة عن جعفر بن سماعة وعلي بن خالد» على «عِدَّة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نصر» .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الْمَرْأَةُ الَّتِي لَا تَحِلُّ لِرَوْجِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ؟

قَالَ: «هِيَ الَّتِي تَطْلُقُ، ثُمَّ تَرَاجَعُ، ثُمَّ تَطْلُقُ، ثُمَّ تَرَاجَعُ، ثُمَّ تَطْلُقُ؛ فَهِيَ^١ الَّتِي لَا تَحِلُّ لَهُ^٢ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ».

وَقَالَ: «الرَّجْعَةُ بِالْجَمَاعِ^٣، وَإِلَّا فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ»^٤.

١٠٧١٨ / ٣. الرُّزَّازُ^٥، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛

وَحُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ كُلِّهِمْ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ،

عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمَرْأَةُ الَّتِي لَا تَحِلُّ لِرَوْجِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ؟

قَالَ: «هِيَ الَّتِي تَطْلُقُ، ثُمَّ تَرَاجَعُ، ثُمَّ تَطْلُقُ، ثُمَّ تَرَاجَعُ، ثُمَّ تَطْلُقُ الثَّالِثَةَ^٦؛ فَهِيَ^٧»

١. في «م»، بن، جد: «وهي».

٢. في «م»، بخ، جد: «لزوجها».

٣. في الكافي، ح ١٠٧٠٧: «المراجعة هي الجماع» بدل «الرجعة بالجماع». وفي التهذيب والاستبصار: «المراجعة في الجماع» بدلها.

٤. الكافي، كتاب الطلاق، باب أَنَّ الْمَرْجِعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْمَوَاقِعَةِ، ح ١٠٧٠٧، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وعلي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٤٤، ح ١٣٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٠، ح ٩٩٤، معلقاً عن الكليني في كتاب الطلاق، وفي كلها من قوله: «الرجعة بالجماع». تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٨، ح ٣٧٢، عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٨، ص ٤٤، ح ١٣٧؛ وص ٤٥، ح ١٣٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨٠، ح ٩٩٥؛ ص ٢٨١، ح ٩٩٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٢٦، ح ٢٢٦٥٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٢٠، ح ٢٨١٦٣.

٥. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «محمد بن جعفر الرزاز».

٦. في «بخ»، بف، جد: «- التي».

٧. في «بخ»: «ثالثة».

٨. في «ن»، بخ، بف، جد: «وهي».

الَّتِي لَا تَحِلُّ لِرُؤُوسِهَا^١ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ، وَيَذُوقُ^٢ عَسِيلَتَهَا^٣.

١٠٧١٩ / ٤. صَفْوَانُ^٤، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥ فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً، ثُمَّ يَزَاجِعُهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، فَإِذَا طَلَّقَهَا الثَّالِثَةَ^٦ لَمْ تَحِلَّ^٧ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ، فَإِذَا تَزَوَّجَهَا غَيْرَهُ وَلَمْ يَذْخُلْ بِهَا، وَطَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا، لَمْ تَحِلَّ لِرُؤُوسِهَا الْأَوَّلِ حَتَّى يَذُوقَ الْآخَرَ عَسِيلَتَهَا^٨.

١٠٧٢٠ / ٥. صَفْوَانُ^٩، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} فِي الْمُطَلَّاقَةِ التَّطْلِيقَةَ الثَّالِثَةَ: «لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ، وَيَذُوقُ عَسِيلَتَهَا»^{١١}.

١٠٧٢١ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. في الوسائل: «له» بدل «لزوجها». ٢. في «بيح، بف، جت»: «يذوق» بدون الواو.

٣. «العسيلة» لذة الجماع. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٦٤؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٤٥ (عسل).

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٣٣، ح ٩٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٤، ح ٩٧٣، معلقاً عن الكليني، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعه، عن صفوان. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٦، ح ٣٦٤، عن سماعة بن مهران، من دون التصريح باسم المعصوم^{١٢}، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٢٦، ح ٢٢٦٥٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١١٨، ح ٢٨١٥٩.

٥. السند معلق على سابقه. ويجري عليه الطرق الأربعة المتقدمة.

٦. في «بخ»: «العدة». ٧. في التهذيب: «ثلاثاً»، وفي الاستبصار: «ثلاثة».

٨. في «ن»: «ولم يحل». ٩. لم ترد هذه الرواية في «بف».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ٣٣، ح ٩٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٤، ح ٩٧٤، معلقاً عن صفوان، عن ابن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر^{١٣}. الكافي، كتاب النكاح، باب تحليل المطلقة لزوجها وما يهدم الطلاق الأول، ح ٩٨٢٠، بسند آخر. النوادر للأشعري، ص ١١٢، ح ٢٧٦، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم^{١٤}. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٩، من دون الإسناد إلى المعصوم^{١٥}، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٢٧، ح ٢٢٦٥٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١١٣، ح ٢٨١٥١.

١١. في حاشية «بخ»: «+ ابن يحيى». والسند معلق كسابقه.

١٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٢٦، ح ٢٢٦٦٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١١٤، ح ٢٨١٥٢.

الْقَضَلِ الْوَاسِطِي، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرِّضَا: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الطَّلَاقَ^١ الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ^٢ حَتَّى تَنْكِحَ
زَوْجًا غَيْرَهُ، فَتَزَوَّجَهَا^٣ غَلَامٌ لَمْ يَخْتَلِمَ؟
قَالَ: «لَا، حَتَّى يَبْلُغَ».

فَكَتَبْتُ^٤ إِلَيْهِ: مَا حَدُّ الْبُلُوغِ؟
فَقَالَ: «مَا أُوجِبُ^٥ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ الْحُدُودَ».

١٨ - بَابُ مَا يَهْدُمُ الطَّلَاقَ وَمَا لَا يَهْدُمُ

٧٧/٦

١٠٧٧٢/١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ
شُعَيْبِ الْحَدَّادِ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ: فِي^٦ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ^١، ثُمَّ لَمْ يُزَاجِفْهَا^٢ حَتَّى حَاضَتْ ثَلَاثَ
حِيضٍ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا^٣، ثُمَّ طَلَّقَهَا^٤، فَتَرَكَهَا^٥ حَتَّى حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ
يُزَاجِفَهَا؛ يَعْنِي يَمَسُّهَا.

١. في الاستبصار: «بالطلاق». ٢. في «بح، جت»: «لا يحل».

٣. في «بح، بف»: «فیزوجها».

٤. في «بح، جت»: «فكتب». وفي التهذيب والاستبصار وقرب الإسناد: «وكتب».

٥. في الوسائل: «+ الله».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٣٣، ح ١٠٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٤، ح ٩٧٥، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد،
ص ٣٩٤، ح ١٣٨٣، عن علي بن الفضل، من قوله: «ما حد البلوغ؟». الوافي، ج ٢١، ص ٢٨٩، ح ٢١٢٤٣؛

الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣٠، ح ٢٨١٩٥. ٧. في الاستبصار: «+ قال: سألت».

٨. في التهذيب والاستبصار: «عن».

٩. في الوافي: «الرجل».

١٠. في التهذيب: «لا يراجعها».

١١. في «بح»: «يزوجها».

١٢. في التهذيب والاستبصار: «+ فتركها حتى حاضت ثلاث حيض، ثم تزوجها، ثم طلقها».

١٣. في «ن، بح، بف، جت»: «وتركها».

قَالَ: «لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَبَدًا مَا لَمْ يَرَاجِعْ وَيَمَسَّ»^١.

٢/١٠٧٢٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْمُغِيرَةِ، عَنْ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ لَمْ يَرَاجِعْهَا حَتَّى حَاضَتْ ثَلَاثَ

حِيضٍ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا، فَتَرَكَهَا^٢ حَتَّى حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، ثُمَّ

طَلَّقَهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرَاجِعَهَا^٣، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ.

قَالَ: «لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَبَدًا مَا لَمْ يَرَاجِعْ وَيَمَسَّ».

وَكَانَ^٤ ابْنُ بَكْنَرٍ وَأَصْحَابُهُ يَقُولُونَ هَذَا، فَأَخْبَرَنِي^٥ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: قُلْتُ

لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ هَذَا؟

قَالَ^٦: قُلْتُهُ مِنْ قِبَلِ رِوَايَةِ رِفَاعَةَ، رَوَى^٧ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ يَهْدِمُ مَا مَضَى.

قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٨: فَإِنَّ رِفَاعَةَ إِنَّمَا قَالَ: طَلَّقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا رَجُلًا، ثُمَّ

١. في «بن»: «وبمسها». وقال الشيخ الطوسي رحمته الله في التهذيب: «قوله عليه السلام: له أن يتزوجها أبدا ما لم يراجع ويمس، يحتمل أن يكون المراد به إذا كانت قد تزوجت زوجاً آخر، ثم فارقتها بموت أو طلاق؛ لأنه متى كان الأمر على ما وصفناه جاز له أن يتزوجها أبدا؛ لأن الزوج يهدم الطلاق الأول، وليس في الخبر أنه يجوز له أن يتزوجها وإن لم تتزوج زوجاً غيره، وإذالم يكن ذلك في ظاهره حملناه على ما ذكرناه» ثم ذكر رواية رفاعَةَ ورواية ابن بكير الآيتين لتأييد ما ذكره. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩ - ٣٠.

وفي المرأة: «له أن يتزوجها، أي مع تحلل المحلل، فالمراد عدم التحريم المؤبد في التاسعة».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩، ح ٨٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٩٦٢، معلقاً عن الكليني «والوفاي، ج ٢٣، ص ١٠٢٧، ح ٢٢٦٦١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١١٥، ذيل ح ٢٨١٥٥».

٣. في «ن»، «ب»، «يخ»، «بف»، «جت»: «ثم تركها».

٤. في «بف»: «+ وفتركها حتى حاضت ثلاث حيض، ثم تزوجها، ثم طلقها».

٥. في «م»، «ن»، «يخ»، «بف»، «جده»، «وحاشية»، «بف»، «جت»، «الوسائل»: «أن يراجع».

٦. في «م»، «ن»، «بن»، «جده»: «ما لم يمس ويراجع فكان» بدل «ما لم يراجع ويمس وكان».

٧. في «ن»، «يخ»، «بف»، «جت»: «وأخبرني».

٨. في «ن»، «بف»، «يخ»: «+ فقال».

٩. في «يخ»، «بف»، «والوفاي»، «وروى».

١٠. في «م»، «بن»، «جده»: «قلت» بدل «قال: قلت له».

طَلَّقَهَا^١، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الْأَوَّلَ؛ إِنَّ ذَلِكَ يَهْدِمُ الطَّلَاقَ الْأَوَّلَ^٢.

٣/١٠٧٢٤. حُئَيْدُبْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ وَصَفْوَانَ، عَنْ رِفَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَتَّى بَانَتْ مِنْهُ، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ زَوْجاً آخَرَ، فَطَلَّقَهَا أَيْضاً، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا^٣ زَوْجَهَا^٤ الْأَوَّلَ: أَيْ يَهْدِمُ ذَلِكَ الطَّلَاقَ الْأَوَّلَ؟
قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ ابْنُ سَمَاعَةَ: وَكَانَ ابْنُ بَكْئِرٍ يَقُولُ: الْمُطَلَّقةُ إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا حَتَّى تَبِينَ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، فَإِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ^٥ عَلَى طَلَاقٍ مُسْتَأْنَفٍ.
٧٨/٦ قَالَ^٦: وَذَكَرَ الْحُسَيْنُ بْنُ هَاشِمٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ بَكْئِرٍ عَنْهَا، فَأَجَابَهُ بِهَذَا الْجَوَابِ، فَقَالَ لَهُ: سَمِعْتُ فِي هَذَا شَيْئاً؟ فَقَالَ^٧: رِوَايَةُ رِفَاعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ رِفَاعَةَ رَوَى^٨: «إِذَا

١. في «بح»: «ثم تزوجها رجل، ثم طلقها».

٢. في «مرآة العقول»، ج ٢١، ص ١٣٠ - ١٣١: «اختلف الأصحاب في أنه هل يهدم المحلل ما دون الثلاث أم لا؟ فذهب الشيخ وأتباعه وابن إدريس إلى أنه يهدم، ونقل عن بعض فقهاءنا القوم بعدم الهدم، ولم يذكر القائل به على التعيين، لكن يدل عليه الأخبار. وأما الهدم بمحض انقضاء العدة بدون المحلل فلم يقل به أحد من أصحابنا، وإنما نسب ذلك إلى ابن بكير، ويظهر من الصدوق في الفقيه القول به، لكن لم تنسب إليه، وكلام المصنف أيضاً يوهمه، نعم على المشهور هذا إنما يورث عدم التحريم المؤبد في التاسعة». وقال الشهيد الثاني - بعد نقله الرواية ومناقشة سندها -: «وكيف كان فهو بالإعراض عنه حقيق؛ لما ذكرناه من شذوذه ومخالفته للقرآن، بل لسائر علماء الإسلام». المسالك، ج ٩، ص ١٢٩.

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٢٧، ح ٢٢٦٦٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١١٥، ح ٢٨١٥٥، إلى قوله: «ما لم يراجع ويمس». ٤. في الوافي: - «أيضاً».

٥. في «م»، «ن»، «بن»، «جت» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «تزوجت».

٦. في «بح»: - «وزوجها». ٧. في الوسائل، ح ٢٨١٥٣: - «عنده».

٨. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع والتهذيب والاستبصار: + «ابن سماعة».

٩. في «بن» والوسائل: «قال». وفي «بح»، «جت»: + «في».

١٠. في التهذيب والاستبصار: + «أنه».

دَخَلَ بَيْنَهُمَا زَوْجٌ. فَقَالَ: زَوْجٌ وَغَيْرُ زَوْجٍ عِنْدِي سَوَاءٌ، فَقُلْتُ: سَمِعْتُ فِي هَذَا شَيْعًا؟
فَقَالَ: لَا، هَذَا مِمَّا رَزَقَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنَ الرَّأْيِ.
قَالَ ابْنُ سَمَاعَةَ: وَ لَيْسَ نَأْخُذُ بِقَوْلِ ابْنِ بُكَيْرٍ؛ فَإِنَّ الرِّوَايَةَ: «إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا
زَوْجٌ».^٢

١٠٧٢٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ،
قَالَ:
سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُكَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى بَانَتْ مِنْهُ،
ثُمَّ تَزَوَّجَهَا؟

قَالَ: هِيَ مَعَهُ كَمَا كَانَتْ فِي التَّرْوِيجِ.
قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٣: فَإِنَّ رِوَايَةَ رِفَاعَةَ «إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا زَوْجٌ».
فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا زَوْجٌ، وَهَذَا مِمَّا رَزَقَ اللَّهُ مِنَ الرَّأْيِ، وَمَتَى مَا طَلَّقَهَا
وَاحِدَةً، فَبَانَتْ مِنْهُ^٤، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا زَوْجَ آخَرَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا، فَتَزَوَّجَهَا^٥ الْأَوَّلَ، فَهِيَ
عِنْدَهُ مُسْتَقْبِلَةٌ كَمَا كَانَتْ.
قَالَ: فَقُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ: هَذَا بِرِوَايَةِ مَنْ^٦؟

١. في «بح»: «بأخذ».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠، ح ٨٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧١، ح ٩٦٣، معلقاً عن الكليني. الوالي، ج ٣، ص ١٠٢٨، ح ٢٢٦٦٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١١٤، ح ٢٨١٥٣؛ وفيه، ص ١٢٥، ح ٢٨١٧٧، إلى قوله: «أيهدم ذلك الطلاق الأول؟ قال: نعم».

٣. في «م»، ن، بخ، جد، والوسائل والتهذيب والاستبصار: - «له».

٤. في «ن»: «فبانته».

٥. في «م»، ن، بخ، بخ، بف، بن، جت، جد، والوافي: - «منه».

٦. في «ن»، بخ، بخ، بف، جت: «وتزوجه».

٧. في «م»، بخ، بن، جد: - «من».

فَقَالَ: هَذَا مِمَّا رَزَقَ اللَّهُ^١، قَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ حُكَيْنٍ: رَوَى أَصْحَابُنَا، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى أَنَّ الزَّوْجَ يَهْدِمُ الطَّلَاقَ الْأَوَّلَ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا فِيهِ عِنْدَهُ مُسْتَقْبِلَةً، فَقَالَ^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}: «يَهْدِمُ الثَّلَاثَ وَلَا يَهْدِمُ الْوَاحِدَةَ وَالثَّانِيَةَ».

وَرِوَايَةُ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام} هُوَ الَّذِي اخْتَجَّ بِهِ ابْنُ بُكَيْرٍ^٣.

١٩ - بَابُ الْغَائِبِ يَتَقَدَّمُ مِنْ غَيْبَتِهِ فَيُطْلَقُ عِنْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ

لَا يَتَعَمَّقُ الطَّلَاقُ حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهُرَ

١٠٧٢٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ حَجَّاجِ

الْحَسَابِ، قَالَ:

١. في الوافي: «من الرأي». ٢. في «م، بن، جد»، وحاشية «ج» والوسائل: «قال».

٣. ما قاله ابن بكير في هذه الرواية، هو رأيه في المسألة، كما صرح به وما أسنده إلى المعصوم^{عليه السلام}، نعم روى الشيخ^{عليه السلام} رواية في هذه المسألة عن ابن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر^{عليه السلام}، لكنه ردّها بالطعن في ابن بكير بأنّه رواها وأسندها إلى زرارة نصرة لمذهبه ورأيه؛ لأنّه رأى أنّ أصحابه لا يقبلون ما يقوله برأيه، فأسنده إلى من رواه عن أبي جعفر^{عليه السلام}، وقال: «وليس عبدالله بن بكير معصوماً لا يجوز هذا عليه». التهذيب، ج ٨، ص ٣٥-٣٦؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٦-٢٧٧.

وفي الوافي - بعد نقل طعن الشيخ بآبن بكير -: «كيف يطعن هو في ابن بكير وهو الذي وثقه في فهرسته، وعده الكشي من فقهاء أصحابنا وممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، والإقرار له بألفقه، ولو كان مطعوناً - ولا سيما بمثل هذا الطعن المنكر - لارتفع الوثوق عن كثير من أخبارنا الذي هو في طريقه، وأيضاً مضمون هذه الرواية ليس منحصراً فيما رواه، بل هو ممّا تكرر في الأخبار ونقله غير واحد من الرجال كما مضى، فالصواب أن يحمل أحد الخبرين المتنافيين في هذا الباب على الثقة، وكذا كلام ابن بكير ونسبة قوله تارة إلى رواية رفاعه وأخرى إلى الرأي؛ فإنّه ينبغي أن يحمل على ضرب من الثقة».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠، ح ٨٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧١، ح ٩٦٤، معلقاً عن محمد بن أبي عبدالله، إلى قوله: «هذا زوج وهذا مآثر رزق الله من الرأي». راجع: النوادر للأشعري، ص ١١٢، ح ٢٧٨؛ و ص ١١٤، ح ٢٨٦؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٣١، ح ٩٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٢، ح ٩٦٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٢٨، ح ٢٢٦٦٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١١٤، ح ٢٨١٥٤، إلى قوله: «هذا زوج وهذا مآثر رزق الله من الرأي»؛ وفيه، ص ١٢٥، ح ٢٨١٧٨، من قوله: «قال معاوية بن حكيم» إلى قوله: «يهدم الواحدة والثنتين».

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا دَخَلَ الْمِصْرَ جَاءَ مَعَهُ بِشَاهِدَيْنِ، فَلَمَّا اسْتَقْبَلَتْهُ^١ امْرَأَتُهُ عَلَى الْبَابِ أَشْهَدَهُمَا^٢ عَلَى طَلَاقِهَا؟
قَالَ^٣: «لَا يَقَعُ بِهَا طَلَاقٌ»^٤.

١٠٧٢٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسْكِينٍ، عَنْ ٧٩/٦

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا غَابَ الرَّجُلُ عَنْ امْرَأَتِهِ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ قَدِمَ وَازْدَادَ طَلَاقَهَا، وَكَانَتْ^٦ حَائِضًا، تَرَكَهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا»^٧.

١. في «بف»: «استقبلت».

٢. في الاستبصار: «أشهد».

٣. في التهذيب: «فقال».

٤. في الوافي: «وقد» الشيخ عليه السلام في الاستبصار بما إذا كانت حائضاً، حملاً على الخبر الآتي، ويظهر من العنوان و متن المقنعة اشتراط الاستبراء بحیضة وإن لم يواقعها، ولا دلالة في الخبرين على ذلك بوجه».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٦٣، ج ٢٠٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٦، ح ١٠٤٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٢، ح ٢٢٧٦٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٣، ح ٢٨٠٠٢.

٦. في الاستبصار: «فكانت».

٧. في «مراة العقول»، ج ٢١، ص ١٣٤: «وظاهر كلام المصنف أنه يجب مع حضور الزوج من سفر، استبواها بحیضة على أي حال، وهو الظاهر من كلام الشيخ في التهذيب، حيث قال: والغائب إذا قدم من سفره لا يجوز له أن يطلق امرأته حتى يستبرأ بحیضة وإن لم يواقعها، والظاهر أنه عبارة المقنعة، ثم أورد الشيخ هذين الخبرين ولم أر غيرهما، قال بذلك، والأولى حمل الخبر الأول على ما إذا كانت حائضاً كما يدل عليه الخبر الثاني، وبه أوله في الاستبصار حيث قال بعد إيراد الخبر الأول بعد الثاني: فالوجه في هذا الخبر أن يحمله على ما تضمنه الخبر الأول من أنه إنما لم يقع طلاقه من حيث كانت حائضاً؛ لأنها لو كانت طاهراً لوقع الطلاق، كما كان يقع لو لم يكن غائباً أصلاً. ويحتمل أيضاً أن يكون مختصاً بمن غاب عن زوجته في طهر قريباً فيه بجماع وعاد، وهي في ذلك الطهر لم يجز أن يطلقها إلا بعد استبرائها بحیضة». وانظر: التهذيب، ج ٨، ص ٦٣؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٦.

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٦٤، ح ٢٠٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٥، ح ١٠٤٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧١، ح ٢٢٧٦٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٣، ح ٢٨٠٠١.

٢٠- بَابُ النِّسَاءِ اللَّاتِي يُطَلَّقَنَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ

١٠٧٢٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُفَيْيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَمْسٌ يُطَلَّقُهُنَّ الرَّجُلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ^٢: الْحَامِلُ^٣، وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا زَوْجَهَا، وَالْعَائِبُ عَنْهَا زَوْجَهَا، وَالَّتِي لَمْ تَحْضَ، وَالَّتِي قَدْ يَبَسَتْ^٤ مِنَ الْخَيْضِ^٥».

١٠٧٢٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَأْسُ بِطَلَاقِ خَمْسٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ: الْعَائِبُ عَنْهَا زَوْجَهَا، وَالَّتِي لَمْ تَحْضَ، وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا زَوْجَهَا^٧، وَالْخَبْلَى، وَالَّتِي قَدْ يَبَسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ^٨».

١٠٧٣٠ / ٣ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ وَجَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ،

١. في «ن»، بخ، بخت، جد: «التي».

٣. في الفقيه: «المتبين حملها».

٥. في «بخ»، بن، جت، والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «المحيض».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٦١، ح ١٩٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٤، ح ١٠٣٩، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن أحمد بن محمد، عن جميل بن دراج. التهذيب، ج ٨، ص ٧٠، ح ٢٣١، بسنده عن ابن أبي عمير وأحمد بن محمد، عن جميل بن دراج. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٦، ح ٤٨٠٨ و ٤٨٠٩، معلقاً عن جميل بن دراج، عن إسماعيل بن جابر الجعفي. التهذيب، ج ٨، ص ٧٠، ح ٢٣٠، بسند آخر عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٤٤، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٦٧، ح ٢٢٧٥٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٤، ذيل ح ٢٨٠٠٤.

٧. في الوسائل: «- بن إبراهيم».

٨. في «م»، ن، بخ، بخت، جد، والوافي: «- زوجها».

٩. في «بف»: «- قد».

١٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٦٧، ح ٢٢٧٥٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٥، ح ٢٨٠٠٥؛ وفيه، ص ٥٩، ح ٢٨٠١٨، ملخصاً.

عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَمْسٌ يُطْلَقْنَ^١ عَلَى كُلِّ حَالٍ: الْحَامِلُ، الْغَائِبُ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَالَّتِي لَمْ تَحْضَ، وَالَّتِي قَدْ يَبَسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ، وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا».

● عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مِنْهُ^٢.

٢١- بَابُ طَلَاكِ الْغَائِبِ

١٠٧٣١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ بَكَّيْرٍ، قَالَ:

أَشْهَدُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْغَائِبُ يُطْلَقُ بِالْأَهْلَةِ وَالشُّهُورِ^٤».

١٠٧٣٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ ٨٠/٦ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ^٦، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في «بن»: «تُطْلَقْنَ».

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٦٧، ح ٢٢٧٥٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٤، ذيل ح ٢٨٠٠٤.

٣. في «م»، بن «وحاشية «بح» والوسائل: «- بن إبراهيم».

٤. في «ف»: «وبالشهور». وفي التهذيب، ح ٢٠٥: «والشهود».

وفي الوافي: «يعني إذا أمكنه المعرفة بحيضها بالأهله والشهور».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٦٣، ح ٢٥٠، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب الرجل يكتب بطلاق امرأته، ح ١٠٧٣١؛ والفتاوى، ج ٣، ص ٥٠٣، ذيل ح ٤٧٦٦؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٣٨، ح ١١٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب في التي يخفى حيضها، ضمن ح ١٠٧٦٦؛ والفتاوى، ج ٣، ص ٥١٦، ضمن ح ٤٨٠٧؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٦٩، ضمن ح ٢٢٩، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٠، ح ٢٢٧٦١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٦، ح ٢٨٠٠٩.

٦. في التهذيب والاستبصار: «عدة من أصحابنا» بدل «محمد بن يحيى».

٧. هكذا في النسخ والتهذيب. وفي المطبوع والوسائل والاستبصار: «الحسين».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الغَائِبُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا، تَرَكَهَا شَهْرًا»^١.

٣ / ١٠٧٣٣. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَحُسَيْنِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الغَائِبُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا، تَرَكَهَا شَهْرًا»^٢.

٤ / ١٠٧٣٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ غَائِبٌ فِي بَلَدَةٍ أُخْرَى، وَأَشْهَدَ عَلَى طَلَاقِهَا رَجُلَيْنِ، ثُمَّ إِنَّهُ رَاجَعَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى الرَّجْعَةِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدِمَ عَلَيْهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ^٣، وَقَدْ تَزَوَّجَتْ رَجُلًا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا: «أَنِّي قَدْ كُنْتُ^٤ رَاجِعْتُكَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَلَمْ أَشْهَدْ؟

قَالَ^٥: «فَقَالَ^٦: وَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَقَرَّ بِالطَّلَاقِ، وَادَّعَى الرَّجْعَةَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، فَلَا سَبِيلَ^٧ لَهُ عَلَيْهَا، وَلِذَلِكَ^٨ يَنْبَغِي لِمَنْ طَلَّقَ أَنْ يُشْهَدْ^٩، وَلِمَنْ رَاجَعَ أَنْ يُشْهَدْ عَلَى الرَّجْعَةِ كَمَا أَشْهَدَ عَلَى الطَّلَاقِ، وَإِنْ^{١٠} كَانَ قَدْ^{١١} أَذْرَكَهَا قَبْلَ أَنْ تَزَوَّجَ^{١٢}، كَانَ

١. التهذيب، ج ٨، ص ٦٢، ح ٢٠٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٥، ح ١٠٤١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٠، ح ٢٢٧٦٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٦، ذيل ح ٢٨٠١٠.

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٣، ح ٤٧٦٨، معلقاً عن محمد بن أبي حمزة، عن إسحاق بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٠، ح ٢٢٧٦٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٦، ح ٢٨٠١٠.

٣. في «بف»: «ولم يشهد على الرجعة، ثم إنه قدم عليها بعد انقضاء العدة».

٤. في الوسائل: «- رجلاً». في التهذيب: «كنت قد» بدل «قد كنت».

٥. في الوسائل: «- قال». في «بف»: «- جد».

٦. في التهذيب: «ولا سبيل». في الوافي والتهذيب: «وكذلك».

٧. في «بف»: «أن أشهد». في التهذيب: «فإن».

٨. في «بف»، ن، بح، جت، جد، والوسائل والتهذيب: «- قد».

٩. في الوافي والتهذيب: «أن تزوج».

خَاطِباً مِنَ الْخُطَّابِ.^١

١٠٧٣٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ غَائِبٌ، وَأَشْهَدَ عَلَى طَلَّاقِهَا، ثُمَّ قَدِمَ، فَأَقَامَ^٢ مَعَ الْمَرْأَةِ أَشْهُراً لَمْ يَغْلِبْهَا^٣ بِطَلَّاقِهَا، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ ادَّعَتْ الْحَبْلَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: قَدْ طَلَّقْتُكَ وَأَشْهَدْتُ عَلَى طَلَّاقِكَ؟
قَالَ: «يَلْزَمُ الْوَلَدَ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ»^٤.

١٠٧٣٦ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُنَّ: مَتَى يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ؟

قَالَ: «بَعْدَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ، وَفِيهَا أَجْلَانِ: فَسَادُ الْخَيْصِ، وَفَسَادُ الْحَمْلِ»^٥.

١. التهذيب، ج ٨، ص ٦٠، ح ١٩٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٤٤، ح ٢٢٧٠٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣٧، ح ٢٨٢١٤.

٢. في «ن، بح، يف، جت» والوافي والتهذيب: «وأقام».

٣. في التهذيب: «ولم يعلمها».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٦١، ح ١٩٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤٠٨، ح ٢٣٥٣٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٣٨، ح ٢٨٢١٥.

٥. في الوافي: «يعني أنَّ التسعة أشهر جامعة للأجلين جميعاً إن كانت تحيض كفتها، وإن كانت حاملاً كفتها، وفيها تمام الاحتياط، وكأنَّ فسادهما كناية عن انقضاء مدَّتها، وهي في تلك المدة تنقضي البتَّة».

وفي مَرْأَةِ الْعُقُولِ، ج ٢١، ص ١٣٧: «هذا هو المشهور، وذهب العلامة في القواعد وجماعة إلى وجوب التريص سنة، وعلى أي حال محمول على الرجعي، وقال الوالد العلامة عليه السلام: لعل المراد بيان علة الانتظار تسعة أشهر بأنَّه يمكن أن تكون حاملاً أو يصير حيضها فاسداً، ولا ينقضي إلا بتسعة أشهر بأن ترى الدم قبل انقضاء الثلاثة أشهر بساعة إلى تسعة أشهر».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٦٣، ح ٢٠٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢١، ص ٢٩٥، ح ٢١٢٥٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٩، ح ٢٨٥٦٦.

٧/١٠٧٣٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^١ عَنِ الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ غَائِبٌ؟

قَالَ: «يَجُوزُ طَلَاقُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ^٢، وَتُعْتَدُ امْرَأَتُهُ مِنْ يَوْمِ طَلَقَهَا^٣».

٨/١٠٧٣٨. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي حَمْزَةَ: مَتَى

يُطْلَقُ الْغَائِبُ؟ قَالَ^٤: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ، أَوْ رَوَى إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَوْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَضَى لَهُ^٦ شَهْرٌ^٧».

٩/١٠٧٣٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ:

كَتَبَ بَغْضُ مَوَالِينَا إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مَعِيَ: أَنَّ^٨ امْرَأَةً عَارِفَةً^٩ أَخَذَتْ^{١٠} زَوْجَهَا،

فَهَرَبَ عَنْ^{١١} الْبِلَادِ، فَتَبِعَ الزَّوْجُ بَغْضُ أَهْلِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا^{١٢} طَلَّقْتَ وَإِنَّمَا رَدَدْتِكَ،

١. في «بف»: «سألت».

٢. في الوافي: «على كلِّ حال، يعني وإن وقع الطلاق في الحيض، وكانَ الحكم مقتيد بما إذا لم تكن له معرفة

بحيضها».

٣. في «بف»: «وله».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٦٠، ح ١٩٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٤، ح ١٠٣٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣،

ص ١٠٦٩، ح ٢٢٧٥٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٦، ح ٢٨٠٠٨.

٥. في «م، بن، جد»، وحاشية «جت»: «وقال».

٦. في «يح، جت»: «- وأو روى إسحاق بن عمار».

٧. في «ن، يح، بف»: «وأبي».

٨. في «بف»: «وله».

٩. في «بف»: «وله».

١٠. في «بف»: «وله».

١١. في «بف»: «وله».

١٢. في «بف»: «وله».

فَطَلَّقَهَا، وَمَضَى الرَّجُلُ عَلَى وَجْهِهِ، فَمَا تَرَى لِلْمَرْأَةِ؟^١
فَكَتَبَ بِخَطِّهِ: «تَزَوَّجِي يَرْحَمُكَ اللَّهُ».^٢

٢٢- بَابُ طَلَاقِ الْحَامِلِ

١٠٧٤٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَبْلَى تَطْلُقُ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً».^٣

١٠٧٤١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «طَلَاقُ الْحَامِلِ وَاحِدَةٌ، عِدَّتُهَا أَقْرَبُ الْأَجَلَيْنِ».^٤

١٠٧٤٢ / ٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ

وَجَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجَعْفَرِيِّ:

١. في الوافي: «يعني هل كان طلاقها صحيحاً، فيجوز لها أن تتزوج، أم فاسداً؛ لأن زوجها اضطُرَّ إليه. فأجابها عليه السلام بأن هذا ليس باضطرار لا يصحَّ معه الطلاق».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٦١، ح ٢٠٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١١، ح ٢٢٨٦٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٧، ح ٢٨٠١١.

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٨، ح ٢٢٧٨١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٩، ح ٢٨٠١٧.

٤. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ١٣٩: «وأقرب الأجلين، المشهور أن الحامل تنقضي عدتها بالوضع لا غير. وذهب الصدوق وابن حمزة إلى أنها بأقرب الأجلين إن مضت ثلاثة أشهر قبل أن تضع فقد انقضت عدتها، ولكن لا تتزوج حتى تضع، وإذا وضعت ما في بطنها قبل انقضاء ثلاثة أشهر فقد انقضت أجلها، واستدل بهذه الأخبار. ويمكن حملها على أن المراد بيان الفرد الأخفى، أي قد تنقضي بأقرب الأجلين فيما إذا كان الحمل أقرب، بخلاف عدة الوفاة؛ فإنها لا تنقضي إلا بأبعد الأجلين».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٧٠، ح ٢٣٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٨، ح ١٠٥٤، بسندهما عن محمد بن الفضيل، عن الكناني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٨، ح ٢٢٧٨٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩٤، ح ٢٨٣٦٣.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «طَلَّاقُ الْخُبْلَى وَاحِدَةٌ، فَإِذَا وَضَعْتَ مَا فِي بَطْنِهَا فَقَدْ بَانَثٌ»^١.

١٠٧٤٣ / ٤. وَعَنْهُ^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٣، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْخُبْلَى تُطَلَّقُ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً»^٤.

١٠٧٤٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُفَيْيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «طَلَّاقُ الْخَامِلِ^٥ وَاحِدَةٌ، فَإِذَا وَضَعْتَ مَا فِي بَطْنِهَا فَقَدْ بَانَثٌ مِنْهُ»^٦.

١٠٧٤٥ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الرَّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. التهذيب، ج ٨، ص ٧٠، ح ٢٣٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٨، ح ١٠٥٦، بسندهما عن جميل بن دراج. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٩، ح ٤٧٨٧، بسند آخر. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٧١، ح ٢٣٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٨، ح ١٠٥٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. تفسير القمي، ج ١، ص ٧٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٩، ح ٢٢٧٨٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩٤، ح ٢٨٣٦٤.

٢. الضمير راجع إلى الحسن بن محمد بن سماعة المذكور في السند السابق.

٣. في «م»، بن، جد، والوسائل: - «بن يحيى».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٧٠، ح ٢٣٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٨، ح ١٠٥٥، بسندهما عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن بكير، عن أبي بصير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٩، ح ٢٢٧٨١.

٥. في «بيع»، بف، بن، جت، وحاشية «ن»: «الحبلى».

٦. في «جت» والتهذيب: - «منه».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٨، ح ٤٤٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٩، ح ٢٢٧٨٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٤٥، ذيل ح ٢٨٢٣٤.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «طَلَّقُ الْخُبْلَى وَاجِدَةً، وَأَجْلَهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، وَهُوَ أَقْرَبُ الْأَجَلَيْنِ».^٢

٧ / ١٠٧٤٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ؛
وَعَلِيِّ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،
قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَّاقِ الْخُبْلَى؟

فَقَالَ: «وَاجِدَةً، وَأَجْلَهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا».^٣

٨ / ١٠٧٤٧. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «طَلَّقُ الْخُبْلَى وَاجِدَةً، وَأَجْلَهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، وَهُوَ
أَقْرَبُ الْأَجَلَيْنِ».^٤

٩ / ١٠٧٤٨. حُمَيْدُ بْنُ زَيْيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ^٥، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَاشِمٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ،
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْخُبْلَى إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا، فَوَضَعَتْ سِقْطاً - تَمَّ
أَوْ لَمْ يَتِمَّ - أَوْ وَضَعَتْهُ مُضْغَةً؟

١. في الوسائل، ح ٢٨٣٦٢: «الحامل».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٨، ح ٤٤١، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٤٤. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب نفقة الحبلى المطلقة، ح ١٠٨١٨ و ١٠٨٢١؛ التهذيب، ج ٨، ص ١٣٣، ح ٤٦٣؛ و ص ١٣٤، ح ٤٦٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٠، ح ٢٢٧٨٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٥٩، ح ٢٨٠١٦؛ و ص ١٩٣، ح ٢٨٣٦٢.

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٨، ح ٤٤٢، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٧١، ح ٢٣٥، والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٨، ح ١٠٥٧، بسندهما عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٩، ح ٢٢٧٨٤، الوسائل، ج ٢٢، ص ١٤٦، ذيل ح ٢٨٢٣٨؛ و ص ١٩٤، ح ٢٨٣٦٥.

٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٠، ح ٢٢٧٨٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩٥، ح ٢٨٣٦٦.

٥. في التهذيب: «الحسن بن سماعة».

قَالَ^١: «كُلُّ شَيْءٍ وَضَعْتَهُ^٢ يَسْتَبِينُ^٣ أَنَّهُ حَمْلٌ - تَمَّ أَوْ لَمْ يَتَمَّ - فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُضَعَّةً^٤».

١٠٧٤٩ / ١٠. وَعَنْهُ^٦، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ^٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عِمْرَانَ الشَّافِئِ^٨، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ^٩:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حُبْلَى، وَكَانَ فِي بَطْنِهَا اثْنَانِ^{١١}، فَوَضَعَتْ وَاحِدًا، وَبَقِيَ وَاحِدٌ.

قَالَ^{١٢}: «تَبِينُ بِالْأَوَّلِ، وَلَا تَجِلُ لِلْأَزْوَاجِ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا».

١٠٧٥٠ / ١١. وَعَنْهُ^{١٣}، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّازَةَ:

١. في الوسائل والفقهاء: «فقال».

٢. في الوسائل: «- وضعته».

٣. في الوافي: «تستبين».

٤. في الوسائل: «كان».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٨، ح ٤٤٣، معلقاً عن الكليني. الفقهاء، ج ٣، ص ٥١١، صدر ح ٤٧٩٢، معلقاً عن عبد

الرحمن بن الحجاج، عن أبي إبراهيم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦٥، ح ٢٢٩٦٦: الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩٧، ح ٢٨٣٧٤.

٦. في «م»، بن، جد: «عنه» بدون الواو، والضمير راجع إلى ابن سماعة المذكور في السند السابق.

٧. في «م، جد»: «جعفر بن محمد بن سماعة».

٨. في «م، جد، بن»، وحاشية «جت» والوسائل: «علي بن عمران بن شاف». وفي «نح، بف» والتهذيب: «علي بن عمران الشاف». وعلي بن عمران هذا هو علي بن عمران الخزاز الكوفي المعروف بشاف. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٧٢، الرقم ٧١١.

٩. في «ن، م، نح، بن، جد»: «بن أبي عبد الله». وفي «بف»: «البصري». وفي الوسائل: «أبي عبد الله».

١٠. في الوافي: «اثنتان».

١١. هكذا في «ن، بف، بن، جد» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

التهذيب: «فقال».

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ٧٣، ح ٢٤٣، معلقاً عن الكليني، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن

جعفر بن سماعة الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦٦، ح ٢٢٩٦٧: الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩٦، ح ٢٨٣٧٢.

١٣. الضمير كسابقه راجع إلى ابن سماعة.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ حَامِلٌ، فَأَجَلُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا وَإِنْ وَضَعَتْ مِنْ سَاعَتِهَا»^١.

١٠٧٥١ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ^٣،

عَنْ يَزِيدَ الْكُتَّاسِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ طَلَّاقِ الْخُبْلَى؟

فَقَالَ: «يُطَلَّقُهَا وَاحِدَةً لِلْعِدَّةِ^٤ بِالشُّهُورِ وَ الشُّهُودِ^٥».

قُلْتُ لَهُ^٦: فَلَهُ^٧ أَنْ يَرَاجِعَهَا؟

١. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦٥، ح ٢٢٩٦٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩٥، ح ٢٨٣٦٧.

٢. في السند تحويل يعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» على «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد».

٣. هكذا في «ن، بح، بن، والوسائل. وفي «م، جت، جد» والمطبوع والتعذيب والاستبصار: «الخرزاز».

و الصواب ما أثبتناه كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٤. في الوافي: «يطلقها واحدة للعدة، يعني لا يجوز له أن يطلقها للعدة إلا تطبيقاً واحدة، فإن بدا له أن يطلقها ثانية بعد ما بدا له في المراجعة، فلا بأس بأنها أيضاً واحدة، أما إذا كان غرضه أولاً من الطلاق أن يراجعها ثم يطلقها ثم يراجعها ثم يطلقها لتبين منه، فلا يجوز ذلك، بل تقع الأولى خاصة، ثم إن راجعها بعد الأولى فعليه أن يصبر حتى تضع ما في بطنها، ثم إن تزوجها بعد [ما] طلقها ثانية فيكون طلاقه للعدة لا للعدة. و «بالشهور» يعني كلما طلقها للعدة بعد التطبيق الأولى فلا بدّ من مضي شهر من معها كما فسره بعد، وهذا الذي قلناه في تفسير الواحدة مصرّح به في الأخبار». ومن هذه الأخبار ما رواه الشيخ بإسناده عن ابن بكير عن بعضهم، قال: «في الرجل تكون له المرأة الحامل، وهو يريد أن يطلقها، قال: «إذا أراد الطلاق بعينه، يطلقها بشهادة الشهود، فإن بدا له في يومه أو من بعد ذلك أن يراجعها يريد الرجعة بعينها فليراجع وليواقع، ثم يبدو له فيطلق أيضاً، ثم يبدو له فليراجع كما يراجع أولاً، ثم يبدو له فيطلق، فهي التي لا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره إذا كان إذا راجع يريد المواقعة والإمسك ويواقع». التهذيب، ج ٨، ص ٧٢-٧٣.

وقال في الاستبصار -بعد نقله لخبر إسحاق بن عمار عن الإمام الكاظم، وهو قريب في المعنى من خبر المتن -: «لا ينافي -خبر إسحاق- الأخبار التي تضمنت أنّ طلاق الحامل واحدة، لأنّا إنّما ذكرنا ذلك في طلاق السنة، فأما طلاق العدة فإنّه يجوز أن يطلقها في مدة حملها إذا راجعها ووطئها». الاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٩.

٥. في الاستبصار: «بالشهود» بدل «بالشهود والشهور».

٦. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: -«له». ٧. في التهذيب: «فلها».

قَالَ: «نَعَمْ، وَهِيَ امْرَأَتُهُ».

قُلْتُ: فَإِنْ رَاجَعَهَا وَمَسَّهَا، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا تَطْلِيقَهُ أُخْرَى؟

قَالَ: «لَا يُطَلِّقُهَا^٢ حَتَّى يَمْضِيَ لَهَا بَعْدَ مَا مَسَّهَا^٣ شَهْرٌ».

قُلْتُ: فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَانِيَةً، وَأَشْهَدَ^٤، ثُمَّ رَاجَعَهَا، وَأَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا وَمَسَّهَا، ثُمَّ

طَلَّقَهَا التَّطْلِيقَةَ الثَّالِثَةَ، وَأَشْهَدَ عَلَى طَلَّاقِهَا لِكُلِّ عِدَّةٍ شَهْرٌ^٥، هَلْ تَبِينُ مِنْهُ كَمَا تَبَيَّنُ

الْمُطَلَّقةُ عَلَى الْعِدَّةِ^٦ الَّتِي لَا تَحِلُّ لِرُؤُوسِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ؟

قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَمَا عِدَّتُهَا؟

قَالَ: «عِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ قَدْ خَلَّتْ لِلزَّوْاجِ»^٨.

٢٣- بَابُ طَلَّاقِ الَّتِي لَمْ يُدْخَلْ بِهَا

١٠٧٥٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا؟

١. في «بن، جد» وحاشية «ن، جت»: «وأراد».

٢. في «يح، جت»: «+ تطليقة أخرى».

٣. في «بن» والوسائل: «يمسها».

٤. في «بن» والوسائل: «وان».

٥. في الوافي: «+ على طلاقها».

٦. في «يح، بف»: «شهرًا».

٧. في «بن» والوسائل: «للعدة» بدل «على العدة».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٧٢، ح ٢٤٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٠، ح ١٠٦٢، معتلًا عن الكليني، الوافي، ج ٢٣،

ص ١٠٧٥، ح ٢٢٧٧٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٤٨، ح ٢٨٢٤٤.

٩. في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم» عن أبيه «علي» عِدَّةً مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ. وفي

التهذيب: «و عن».

فَقَالَ: وَقَدْ بَانَتْ^١ مِنْهُ^٢، وَتَزَوَّجَ^٣ إِنْ شَاءَتْ مِنْ سَاعَتِهَا^٤.

١٠٧٥٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ^٥، عَنْ بَغْصِ

أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٦ أَنَّهُ^٧ قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الْمَرْأَةُ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، بَانَتْ^٨ بِتَطْلِيقِهَا

وَاحِدَةً^٩».

١٠٧٥٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^{١٠}، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلَيْسَ

عَلَيْهَا عِدَّةٌ؛ تَزَوَّجَ مِنْ سَاعَتِهَا إِنْ شَاءَتْ، وَتَبَيَّنَهَا تَطْلِيقَةً^{١٢} وَاحِدَةً؛ وَإِنْ كَانَ فَرَضَ لَهَا ٨٤ / ٦

مَهْرًا، فَلَهَا نِصْفُ^{١٣} مَا فَرَضَ^{١٤}».

١. في التهذيب: «قال: إذا طلقها ولم يدخل بها، فقد بانت، بدل «فقال: قد بانت».

٢. في «ن»: «- منه».

٣. في التهذيب: «وتزوّج».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٦٤، ح ٢٠٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٧، ح ٢٢٩٩١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٧٦، ح ٢٨٣١٨.

٥. هكذا في «م»، ن، بح، بن، جد، والوسائل والاستبصار وبعض النسخ المعتبرة من التهذيب. وفي «ج» والمطبوع والتهذيب: «بن دراج». والمراد من جميل في سندنا هذا هو ابن دراج. كما يعلم من الحديث ١٠٧٥٩ وذيله.

٦. في «بن» والوسائل: «عن أبي عبد الله^{١٥} بدل «عن أحدهما^{١٦}».

٧. في «م»، بن، جد، والوافي والوسائل والاستبصار: «- أنّه».

٨. في «م»، بف، والوافي: «- منه».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٦٤، ح ٢١٠، والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٦، ح ١٠٤٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٧، ح ٢٢٩٩٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٧٠، ح ٢٨٣٠٦؛ وص ١٧٦، ح ٢٨٣١٧.

١٠. في الاستبصار: «- عن أبيه»، لكنّه مذكور في بعض نسخ المعتبرة.

١١. في التهذيب: «بينهما بتطليقة» بدل «تبينها بتطليقة».

١٢. في «بن» والوسائل: «فنصف» بدل «فلها نصف».

١٣. الكافي، كتاب الطلاق، باب ما للمطلقة التي لم يدخل بها من الصداق، صدرح ١٠٨٣٤، وفيه هكذا: «في رجل

١٠٧٥٥ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْثُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَعَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِكَرًا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ كُلِّ شَهْرٍ تَطْلِيقَةً.

قَالَ: «بَانتَ مِنْهُ فِي التَّطْلِيقَةِ الْأُولَى، وَابْتَتَانِ فَضْلٌ، وَهُوَ خَاطِبٌ يَتَزَوَّجُهَا^١ مَتَى شَاءَتْ وَشَاءَ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ».

قِيلَ لَهُ: فَلَهُ أَنْ يَرَا جَعَهَا إِذَا طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً قَبْلَ أَنْ تَمُضِيَ^٢ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ؟
قَالَ: «لَا، إِنَّمَا كَانَ يَكُونُ^٣ لَهُ أَنْ يَرَا جَعَهَا لَوْ كَانَ دَخَلَ بِهَا أَوَّلًا، فَأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلَا رَجْعَةَ لَهُ^٤ عَلَيْهَا؛ قَدْ بَانتَ مِنْهُ مِنْ^٥ سَاعَةٍ طَلَّقَهَا^٦».

١٠٧٥٦ / ٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، فَطَلَّقَهَا^١ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا،

« طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، قَالَ: عَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ كَانَ فَرَضَ لَهَا شَيْئًا. » وفي التهذيب، ج ٨، ص ٦٤، ح ٢١١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٦، ح ١٠٤٧، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الطلاق، باب ما للمطلقة التي لم يدخل بها من الصداق، ح ١٠٨٣٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ٤٧٧٣، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٢٤، ح ٣٩٧، عن أبي الصباح، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي تفسير القمي، ج ١، ص ٧٧ و ٧٨؛ والمقنعة، ص ٥٢٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٨، ح ٢٢٩٩٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٧٦، ح ٢٨٣١٦.

١. في «بف»: «تزوجها».

٢. في «ن»: «بف» والوافي: «أن يمضي».

٣. في «جت»: «- يكون».

٤. في «بن»: «فقد».

٥. في «م»: «بف، بن، جده» وحاشية «جت» والوافي: «من».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٨، ح ٢٢٩٩٦؛ و ص ١٠٨١، ح ٢٢٧٨٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٧٥، ح ٢٨٣١٤.

٧. في «ن»: «بف، جت»: «وطلقها». وفي التهذيب والاستبصار: «ثم طلقها».

فَلَيْسَ^١ عَلَيْهَا عِدَّةٌ، وَتَزَوَّجَ مَنْ^٢ شَاءَتْ مِنْ سَاعَتِهَا^٣، وَتَبَيَّنَهَا تَطْلِيقَةً^٤ وَاحِدَةً^٥.

● حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ وَعَبْنِيسِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ^٦.

١٠٧٥٧ / ٦. أَبُو الْعَبَّاسِ الرَّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛

وَحُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا تَطْلِيقَةً

وَاحِدَةً^٨، فَقَدْ بَانَ^٩ مِنْهُ، وَتَزَوَّجَ مِنْ سَاعَتِهَا إِنْ شَاءَتْ^{١٠}.

١٠٧٥٨ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ

رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «الْعِدَّةُ مِنَ الْمَاءِ^{١١}»^{١٢}.

١. في «بن» والوسائل: «+» له.

٢. في التهذيب والاستبصار: «متى».

٣. في «بف»: «من ساعتها من شاءت».

٤. في التهذيب: «و يبينها بتطليقة».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٦٥، ح ٢١٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٦، ح ١٠٤٨، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ٢٣، ص ١١٧٨، ح ٢٢٩٩٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٧٦، ح ٢٨٣١٩.

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٨، ح ٢٢٩٩٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٧٦، ذيل ح ٢٨٣١٩.

٧. في السند تحويل بعطف «حميد بن زياد، عن ابن سماعة» على «أبو العباس الرزاز، عن أيوب بن نوح». وفي الكافي، ح ١٠٨٣٢: «أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار وأبو العباس محمد بن جعفر الرزاز، عن أيوب بن نوح».

٨. في الكافي، ح ١٠٨٣٢: «- تطليقة واحدة».

٩. في «بج، بف، جت»، والوافي: «فهي بانن» بدل «فقد بانن».

١٠. الكافي، كتاب الطلاق، باب ما للمطلقة التي لم يدخل بها من الصداق، ح ١٠٨٣٢، مع زيادة في آخره «الوافي»، ج ٢٣، ص ١١٧٧، ح ٢٢٩٩٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٧٥، ح ٢٨٣١٥.

١١. في «مراة العقول»، ج ٢١، ص ١٤٤: «العدة من الماء، أي ماء المني وما مظنة له، وهو الوطء وإن لم ينزل. ويحتمل أن يكون المراد ماء الغسل، أي ما لم يجب الغسل لم تجب المدة».

١٢. الكافي، كتاب الطلاق، باب ما يوجب المهر كلاً، ضمن ح ١٠٨٥١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام.

٢٤- بَابُ طَلَاقِ الْيَتِي لَمْ تَبْلُغْ وَالَّتِي قَدْ يَتَسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ

١٠٧٥٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ
بَعْضِ أَصْحَابِنَا: ٨٥/٦

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ الصَّبِيَّةَ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ، وَلَا تَحْمِلُ^١ مِثْلَهَا وَقَدْ كَانَ
دَخَلَ بِهَا، وَالْمَرْأَةَ الَّتِي قَدْ يَتَسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ، وَارْتَفَعَ حَيْضُهَا^٢، فَلَا تَلِدُ^٣ مِثْلَهَا^٤.
قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِمَا عِدَّةٌ وَإِنْ دَخَلَ بِهِمَا»^٥.

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ،
عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مِثْلَهُ^٦.

١٠٧٦٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ
رَوَاهُ^٧:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الصَّبِيَّةِ الَّتِي لَا تَحِيضُ^٨ مِثْلَهَا، وَالَّتِي قَدْ يَتَسَتْ مِنَ

«الوافي» ج ٢٣، ص ١١٧٩؛ ح ٢٢٩٩٧؛ الوسائل ج ٢٢، ص ١٧٥، ح ٢٨٣١٣.

١. في «بخ، جت» والوسائل: «ولا يحمل». وفي حاشية «بف»: «ولا تحيض».

٢. في الفقيه: «طمثها».

٣. في «بخ، بف، جت»: «ولا يلد». وفي «م، ن، بن»: والوسائل: «فلا يلد». وفي «بخ» والفقيه: «ولا تلد».

٤. في التهذيب: «- وقد كان دخل بها - إلى قوله -: فلا تلد مثلها».

٥. في «بف» والتهذيب: «عليها». في «بف» والتهذيب: «بها». وفي «بخ»: «بهما».

٦. التهذيب ج ٨، ص ٦٦، ح ٢١٩، بسند عن علي بن حديد، عن جميل بن دراج. الفقيه ج ٣، ص ٥١٣،

ح ٤٧٩٩، معلقاً عن جميل، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي ج ٢٣، ص ١١٧٢، ح ٢٢٩٨٠،

الوسائل ج ٢٢، ص ١٧٨، ح ٢٨٣٢٣.

٧. ورد الخبر في التهذيب والاستبصار نقلاً عن الكليني عن محمد بن يحيى عن علي بن إبراهيم. وهو سهو

واضح.

٨. في «بف» والتهذيب والاستبصار: «عن زرارة» بدل «عن رواه».

٩. في «بن» والوسائل: «ولا يحيض».

الْمَحِيضُ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِمَا عِدَّةٌ وَإِنْ دُخِلَ بِهِمَا»^٢.

١٠٧٦١ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَالرِّزَّازِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛

وَحُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

حَكِيمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الَّتِي لَا تَحْبِلُ^٥ مِثْلَهَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا»^٦.

١٠٧٦٢ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «ثَلَاثٌ يَتَزَوَّجْنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ: الَّتِي لَمْ تَحْضِ وَمِثْلُهَا لَا

تَحِيضُ^٧ - قَالَ: قُلْتُ: وَمَا حَدُّهَا؟ قَالَ: «إِذَا^٨ أَتَى لَهَا^٩ أَقْلٌ مِنْ تِسْعِ سِنِينَ - وَالَّتِي لَمْ

يَدْخُلَ بِهَا، وَالَّتِي قَدْ يَبْسُتُ مِنَ الْمَحِيضِ^{١٠} وَمِثْلُهَا لَا تَحِيضُ».

قُلْتُ: وَمَا حَدُّهَا؟

١. في «بخ» والاستبصار: «عليها».

٢. في الاستبصار: «وبها».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٧، ح ٤٧٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٧، ح ١٢٠٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٢، ح ٢٢٩٨٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٧٠، ح ٢٨٣٠٧؛ وص ١٨٢، ح ٢٨٣٣٢.

٤. ورد الخبر في التهذيب، ج ٨، ص ١٣٨، ح ٤٨٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٨، ح ١٢٠٤ والسند فيهما هكذا: «عنه - والضمير راجع إلى محمد بن يعقوب - عن أبي عليٍّ الأشعري عن محمد بن عبد الجبار والريزاني جميعاً وحفيد بن زياد عن ابن سماعة عن صفوان». والاختلال فيه واضح. وورد السند على الصواب في نفس التهذيب، ج ٨، ص ٦٨، ح ٢٢١.

٥. في «بف»: «لا تحبل». وفي «بن»، جت» بالتاء والياء معاً. وفي «ن»: «لا تحمل».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٦٧، ح ٢٢١؛ وص ١٣٨، ح ٤٨٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٨، ح ١٢٠٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٣، ح ٢٢٩٨٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٧٠، ح ٢٨٣٠٥؛ وص ١٨٢، ح ٢٨٣٣١.

٧. في «بف»: «لا يحيض».

٨. في «بف»: «- وإذا».

٩. في «بف»: «وبها».

١٠. في «بف»: «الحيض».

قَالَ: «إِذَا كَانَ لَهَا خَمْسُونَ سَنَةً»^١.

٥ / ١٠٧٦٣. بَعْضُ أَصْحَابِنَا^٢، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صفوان، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٣ يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ^٤ الَّتِي قَدْ يَبَسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ^٥، قَالَ:

«بَانَتْ مِنْهُ»^٦، وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا»^٧.

● وَقَدْ زَوِيَ أَيْضاً: «أَنَّ عَلَيْهِنَّ الْعِدَّةَ إِذَا دَخَلَ بِهِنَّ»^٨.

٦ / ١٠٧٦٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

عِدَّةُ الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ^٩ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَالَّتِي قَدْ قَعَدَتْ^{١٠} مِنْ^{١١} الْمَحِيضِ

١. التهذيب، ج ٨، ص ٦٧، ح ٢٢٢؛ وص ١٣٧، ح ٤٧٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٧، ح ١٢٠٢، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٩، ح ١٨٨١، بسنده عن صفوان، مع اختلاف يسير وزيادة. وراجع: الكافي، كتاب الحيض، باب المرأة التي يرتفع طمثها ثم يعود، وحذّ اليأس من المحيض، ح ٤٢٣١. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧١، ح ٢٢٩٧٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ٢٢٩٩؛ وج ٢٢، ص ١٧٩، ح ٢٨٣٢٤؛ و ص ١٧١، ح ٢٨٣٠٨.

٢. في «بح»: «عِدَّةُ أَصْحَابِنَا». وفي «جت»: «عِدَّةُ مِنْ أَصْحَابِنَا».

٣. في «م، ن، بح، بن، جد»، والفقيه والتهذيب: «- المرأة».

٤. في الوافي والتهذيب والفقيه: «+ يَطْلُقُهَا زَوْجُهَا».

٥. في التهذيب: «قد بانَتْ».

٦. في «بف»: «- منه».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٦٧، ح ٢٢٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر، عن صفوان بن يحيى، عن محمد بن حكيم الخثعمي. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٢، ح ٤٧٩٧، معلقاً عن محمد بن حكيم الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٣، ح ٢٢٩٧٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٨١، ذيل ح ٢٨٣٣٠.

٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٤، ذيل ح ٢٢٩٨٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٧٩، ح ٢٨٣٢٥.

٩. في «ن، بح، بغ، بف، بن، جت» والوسائل، ج ٢٨٣٢٦: «الحيض».

١٠. في «بن»: «وحاشية جت»: «قد يَبَسَتْ».

١١. في «ن، بغ، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «عن».

ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ^١

وَكَانَ ابْنُ سَمَاعَةَ يَأْخُذُ بِهَا، وَيَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ فِي الْإِمَاءِ لَا يُسْتَبْرَأُنَّ^٢ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَلْغُنَ
الْمَحِيضِ^٣، فَأَمَّا الْحَرَايِرُ فَحُكْمُهُنَّ فِي الْقُرْآنِ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَاللَّائِي يَنْسِنَ
مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ»^٤، وَكَانَ ٨٦/٦
مُعَاوِيَةُ بْنُ حُكَيْمٍ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَيْهِنَّ عِدَّةٌ، وَمَا^٥ أَحْتَجُّ بِهِ ابْنُ سَمَاعَةَ، فَإِنَّمَا قَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ ارْتَبْتُمْ» وَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا وَقَعَتِ الرَّبِيبَةُ^٦ بِأَنْ قَدْ يَنْسِنَ أَوْ لَمْ يَنْسِنَ، فَأَمَّا إِذَا
جَازَتْ^٧ الْحَدَّ، وَارْتَفَعَ الشَّكُّ بِأَنَّهَا قَدْ يَنْسِتُ، أَوْ لَمْ تَكُنِ الْجَارِيَةَ بَلَغَتْ الْحَدَّ، فَلَيْسَ
عَلَيْهِنَّ عِدَّةٌ^٨.

١. التهذيب، ج ٨، ص ٦٧، ح ٢٢٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٣٨، ح ٤٨١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٨،
ح ١٢٠٥، معلقاً عن ابن سماعة الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٤، ح ٢٢٩٨٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٧٩، ح ٢٨٣٢٦.
٢. في «بح، بف، جت»: «لا يستبرين». وفي «بن» بالياء والياء معاً. وفي «بخ»: «يستبرين» بدل «لا يستبرأن».

٣. في «ن»، «بح، بخ، بن، جت، جد»، والوافي: «الحيض».

٤. في «بح، جت»: «وأما ما».

٥. الطلاق (٦٥): ٤.

٦. في حاشية «م»: «جاوزت».

٧. في الوافي: «بلغت».

٨. قال الشيخ الطوسي رحمه الله ذيل هذا الخبر: «فالوجه في هذا الخبر وما يداني معناه المتضمن لطلاق التي لم تبلغ
المحيض والتي قد قعدت منه أَنَّ عليها العدة ثلاثة أشهر أن نحملها على أنها إذا كانت مثلها تحيض؛ لأن الله
تعالى شرط ذلك وقيدته بالرَّيبَةِ، قال الله تعالى: «وَاللَّائِي يَنْسِنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ
ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ» فشرط في إيجاب العدة ثلاثة أشهر أن تكون مرتابة، وكذلك كان التقدير في
قوله: «وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ» أي فعدتهم ثلاثة أشهر، وإنما حذف اكتفاء بدلالة الأول عليه، وجاءت الأخبار
الأولى أيضاً مبينة لذلك ومؤكدة. وهذا أولى مما قاله الحسن بن سماعة. ثم ذكر ما قاله ابن سماعة، ثم قال:
«لأن هذا تخصيص منه في الإمام من غير دليل، والذي ذكرناه مذهب معاوية بن حكيمة من متقدمي فقهاء
أصحابنا وجميع فقهاءنا المتأخرين المذكورين، وهو مطابق لظاهر القرآن، وقد استوفينا تأويل ما يخالف ما
أفتينا به من الأخبار في كتابنا الكبير». الاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٨. وانظر: التهذيب، ج ٨، ص ٦٨.

وفي الوافي - بعد نقله ما ذكر عن ابن سماعة وما ذكره الشيخ الطوسي رحمه الله - قال: «أقول: ينافي هذا التحقيق
والتوفيق [ما سيأتي] من رواية محمد بن حكيمة في أَنَّ المرأة التي لا تحيض مثلها ولم تحض تعتد بثلاثة أشهر،

٢٥- بَابُ فِي الَّتِي يَخْفَى^١ حَيْضُهَا

١٠٧٦٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً سِرّاً مِنْ أَهْلِهَا^٢، وَهِيَ فِي مَنْزِلِ أَهْلِهَا، وَقَدْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا، وَلَيْسَ يَصِلُ إِلَيْهَا، فَيَعْلَمُ^٣ طَمَنُهَا إِذَا طَمِنَتْ، وَلَا يَعْلَمُ^٤ بِطَهَرِهَا إِذَا طَهَّرَتْ؟

قَالَ: فَقَالَ: «هَذَا مِثْلُ الْغَائِبِ عَنْ^٥ أَهْلِهِ، يُطَلِّقُهَا^٦ بِالْأَهْلِ وَالشَّهْرِ^٧».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ، إِنْ كَانَ يَصِلُ إِلَيْهَا^٨ الْأَخْيَانِ، وَالْأَخْيَانُ لَا يَصِلُ^٩ إِلَيْهَا، فَيَعْلَمُ خَالَهَا، كَيْفَ يُطَلِّقُهَا؟

فَقَالَ^{١٠}: «إِذَا مَضَى لَهُ شَهْرٌ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا فِيهِ، يُطَلِّقُهَا إِذَا نَظَرَ إِلَى عَزَّةِ الشَّهْرِ الْآخِرِ بِشَهْرٍ، وَيَكْتَبُ الشَّهْرَ^{١١} الَّذِي يُطَلِّقُهَا فِيهِ، وَيَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا رَجُلَيْنِ، فَإِذَا مَضَى

١. فإن ارتابت بالحمل تعتد بتسعة أشهر إلا أن يقال: إن لفظة «لا» في «لا تحيض مثلها» من زيادة النسخ. وسانتي

رواية محمد بن حكيم في الكافي، ح ١٠٨١٤.

٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٤، ذيل ح ٢٢٩٨٧.

١. في «ن»: «تخفى».

٢. في الفقيه: «أهله».

٣. في «ن»، يخ، بف، جت: «ليعلم».

٤. في «بح»: «ولم يعلم».

٥. في «ن»، يخ، بف، جت، جد: «وحاشية «م»: «عنه».

٦. في التهذيب: «طهرها».

٧. في «جت» والتهذيب: «والشهود».

٨. في الوسائل: «يطلق».

٩. في «ن»، يخ، بف: «لا تصل».

١٠. في «بف»: «+ «ليعلم».

١١. في «م»، يخ، بن، جد: «قال».

١٢. في المرأة: «ويكتب الشهر لأجل تزويج أختها، أو الخامسة، أو للإنفاق عليها، أو لإجبارها بانقضاء عدتها».

ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ^١ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ، وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَّابِ، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا فِي تِلْكَ الثَّلَاثَةِ الْأَشْهُرِ الَّتِي تَعْتَدُ^٢ فِيهَا^٣.

٢٦- بَابُ الْوَقْتِ الَّذِي تَبَيَّنُ مِنْهُ الْمُطَلَّقَةُ وَالَّذِي يَكُونُ فِيهِ الرِّجْعَةُ وَمَتَى^٥ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ؟

١/١٠٧٦٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٦: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ عَلَى طَهْرٍ مِنْ ٨٧/٦ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ.
فَقَالَ: إِذَا دَخَلْتُ فِي الْخِيَصَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَحَلَّتْ لِلْإِزْوَاجِ.
قُلْتُ لَهُ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ يَزُوونَ عَنْ عَلِيٍّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ^٧ عَلَيْهِ^٨ - أَنَّهُ قَالَ: هُوَ أَحَقُّ^٩ بِرِجْعَتِهَا مَا لَمْ تَفْتَسِلْ مِنَ الْخِيَصَةِ الثَّالِثَةِ؟
فَقَالَ: «فَقَدْ^{١٠} كَذَّبُوا»^{١١}.

١. في «جد»: - «أشهر».

٢. في «بح»: «يعتد». وفي الوافي: «تقعد».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٦٩، ح ٢٢٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٦، ح ٤٨٠٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق الغائب، ح ١٠٧٣١ ومصادره. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٣، ح ٢٢٢٦٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٦٠، ح ٢٨٠٢٠.

٤. في «ن»، «بح»، «بخ»، «بن»، «جت»: «فيه». وفي حاشية «بن»: «به».

٥. هكذا في «ن»، «بح»، «بخ»، «بن»، «جت»، «جد». وفي سائر النسخ والمطبوع: «متى» بدون الواو.

٦. في «بن» وتفسير العياشي: - «له».

٧. في «م»، «ن»، «بن»، «جد»: - «وسلامه».

٨. في «بح»، «بخ»، «جت»: «عليه السلام» بدل «صلوات الله وسلامه عليه».

٩. في التهذيب: «أملك».

١٠. في «ن»، «بح»، «بخ»، «بن»، «جد» والوافي: - «فقد».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٣، ح ٤٢٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٧، ح ١١٦٣، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي،

ج ١، ص ١١٤، ضمن ح ٣٥١، عن زرارة. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٤٥، ح ٢٢٩١٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠٣، ح ٢٨٣٩٠.

١٠٧٦٧ / ٢ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ جَمِيعاً، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْمُطَلَّغَةُ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْخَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَانَثَ مِنْهُ»^١.

١٠٧٦٨ / ٣ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ وَجَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَعُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُطَلَّغَةُ تَبِينُ عِنْدَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنَ الْخَيْضَةِ الثَّالِثَةِ».

قَالَ: قُلْتُ: بَلَّغَنِي أَنَّ رُبْعَةَ الرَّأْيِ قَالَ: مِنْ رَأْيِي أَنَّهَا تَبِينُ عِنْدَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ؟

فَقَالَ: «كَذَبَ، مَا هُوَ مِنْ رَأْيِهِ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ بَلَّغَهُ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام»^٢.

١٠٧٦٩ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ.

قَالَ: «هُوَ أَحَقُّ بِرُجْعَتِهَا مَا لَمْ تَقَعْ فِي الدَّمِ مِنَ الْخَيْضَةِ الثَّالِثَةِ»^٣.

١. في «ن»: «منه».

٢. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب تفسير طلاق السنة والعدة وما يوجب الطلاق، ح ١٠٦٨١؛ والشهذيب، ج ٨، ص ٢٦، ح ٨٣؛ الوافي، ج ٢٣، ص ١١٤٦، ح ٢٢٩٢٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠٥، ح ٢٨٣٩٦.

٣. في «ن» والوسائل: «عن» بدل «و» وهو سهو؛ فقد روى [محمّد] بن أبي عمير عن [عمر] بن أدينة عن زرارة [بن أعين] في أسناد كثيرة جداً. ولم نجد في شيء من الأسناد توسط ابن بكير أو جميل بين ابن أبي عمير وابن أدينة في هذا الطريق. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٣٦٧-٣٧٠؛ و ج ٢٢، ص ٣٥٧-٣٥٩.

٤. في «بح»: «+» قال: المطلقة إذا رأت الدم من الحيض الثالثة.

٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٤٨، ح ٢٢٩٢٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠٦، ح ٢٨٣٩٧.

٦. الشهذيب، ج ٨، ص ١٢٣، ح ٤٢٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٧، ح ١١٦٤، معلقاً عن الكليني. الكافي، ج ٨.

٥ / ١٠٧٧. وَعَنْهُ^١، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٢، قَالَ: الْمَطْلُوقَةُ تَرِثُ وَتُورَثُ حَتَّى تَرَى الدَّمَ الثَّلَاثَ، فَإِذَا رَأَتْهُ فَقَدْ انْقَطَعَ^٣.

٦ / ١٠٧٧. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ

دَرَّاجٍ؛

وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ؛

وَجَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ^٤ وَجَمِيلِ كُلِّهِمْ^٥، عَنْ زُرَّارَةَ:

• كتاب الطلاق، باب تفسير طلاق السنة والعدة وما يوجب الطلاق، ضمن ح ١٠٦٨٦، بسند آخر، مع اختلاف

يسير الوافي، ج ٢٣، ص ١١٤٦، ح ٢٢٩٢٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠٤، ح ٢٨٣٩١.

١. الضمير راجع إلى محمد بن عبد الجبار المذكور في السند السابق.

٢. في «بف»: «والتوارث».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٣، ح ٤٢٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٧، ح ١١٦٥، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي،

كتاب الطلاق، باب تفسير طلاق السنة والعدة وما يوجب الحمل، ذيل ح ١٠٦٨٨؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٩،

ذيل ح ٨٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٠، ذيل ح ٩٦١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي

التهذيب، ج ٨، ص ٩٤، ح ٣٢٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٠، ح ١٠٢٦، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام. تفسير

العياشي، ج ١، ص ١١٩، ذيل ح ٣٧٦، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلها

- إلا التهذيب، ص ١٢٣ والاستبصار، ص ٣٢٧ - مع اختلاف الوافي، ج ٢٣، ص ١١٤٦، ح ٢٢٩٢٣؛ الوسائل،

ج ٢٢، ص ٢٠٤، ح ٢٨٣٩٢؛ وج ٢٦، ص ٢٢٣، ح ٣٢٨٧٢.

٤. في «بف، جده وحاشية م» - «وجعفر بن سماعة عن ابن بكير». والظاهر أنَّ جواز العين من «ابن بكير»

إلى «ابن بكير» أوجب السقط في هذه النسخ.

٥. في السند تحويل، وللمصنف إلى زرارة ثلاثة طرق وهي:

- حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عبد الله بن جبلة، عن جميل بن دراج.

- حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن صفوان بن يحيى، عن ابن بكير.

- حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن ابن بكير وجميل.

والراوي عن زرارة هما ابن بكير وجميل بن دراج المتخذ مع جميل. فعليه إطلاق لفظة «كلهم» إمَّا مبتني على

التسامح، أو على عدم الالتفات باتحاد جميل مع جميل بن دراج، فتخيّل الرواة عن زرارة ثلاثة، أو يكون

إطلاق هذا التعبير مبتنياً على تعدّد العناوين؛ أعني جميل بن دراج، ابن بكير وجميل. فتأمل.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَوَّلُ دَمٍ رَأَتْهُ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَانَثَ مِنْهُ».

● حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ^٢، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ مِثْلَهُ^٣.

١٠٧٧٢ / ٧. صَفْوَانُ^٤، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمُطْلَقَةُ تَبِينُ عِنْدَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنَ الدَّمِ فِي الْقُرْءِ الْأَخِيرِ»^٥.

١٠٧٧٣ / ٨. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ^٦، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجَعْفَرِيِّ:

٨٨/٦ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ^٧: «هُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَقْعُ^٨ فِي الدَّمِ الثَّالِثِ»^٩.

١٠٧٧٤ / ٩. عَنْهُ^{١٠}، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

« ثُمَّ إِنَّهُ تَبَيَّنَ مِنْ تَحْلِيلِ حَقِيقَةِ السِّنْدِ وَقَوِيَ السُّهْوُ فِي مَا وَرَدَ فِي «و»، بَف، جت» من «صفوان بن يحيى وابن بكير»، فقد أكثر [الحسن بن محمد] بن سماعة من الرواية عن صفوان [بن يحيى] مباشرة، وقد روى ابن سماعة عن ابن بكير بالتوسط. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٨٢-٣٨٣، ج ٢٢، ص ٣٨٩-٣٩٠؛ الكافي، ج ١٠٨٨٥ و ١٠٨٨٧ و ١٠٩١٥ و ١٣٣٧٤ و ١٣٥٢٠.

١. في «ويع، بفع، جت»: «أبي عبد الله». ٢. في «ويع، بفع، جت»: «- بن زياد».

٣. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٥، ح ٣٥٨، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله «الوافي»، ج ٢٣، ص ١١٤٦، ح ٢٢٩٢١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠٦، ح ٢٨٣٩٨.

٤. السند معلق، وقد حذف من السند حميد بن زياد عن ابن سماعة، تعليقا.

٥. في تفسير العياشي: «من الحيضة الثالثة» بدل «من الدم في القرء الأخير».

٦. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٥، ح ٣٥٧، عن زرارة «الوافي»، ج ٢٣، ص ١١٤٧، ح ٢٢٩٢٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠٦، ح ٢٨٣٩٩.

٧. في «م، بن، جد» وحاشية «ن»: «- بن زياد».

٨. في «م، بن، جد» والوسائل: «قال».

٩. في «ن، بفع، جت»: «لم يقع».

١٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٤٧، ح ٢٢٩٢٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠٦، ح ٢٨٤٠٠.

١١. الضمير راجع إلى ابن سماعة المذكور في السند السابق. فعليه، ما ورد في الوسائل، ح ٢٨٣٩٢ - من نقل الخبر عن حميد بن زياد عن أبي سماعة عن صفوان - عنوان «أبي سماعة» فيه محرف.

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنِّي سَمِعْتُ رَبِيعَةَ الرَّأْيِي يَقُولُ: إِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ بَانَثٌ مِنْهُ»^١، وَإِنَّمَا الْقَرْءُ مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا^٢ أَخَذَ ذَلِكَ بِرَأْيِهِ.

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «كَذَبَ، لَعَمْرِي مَا قَالَ ذَلِكَ بِرَأْيِهِ، وَلَكِنَّهُ أَخَذَهُ»^٣ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام.
قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٤: وَمَا قَالَ فِيهَا عَلِيٌّ عليه السلام؟

قَالَ: «كَانَ يَقُولُ: إِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَلَا سَبِيلَ لَهَا عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا الْقَرْءُ مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ^٥ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ»^٦.

• الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، قَالَ: كَانَ جَعْفَرُ بْنُ سَمَاعَةَ يَقُولُ: تَبَيَّنَ عِنْدَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنَ الدَّمِ، وَلَا تَحِلُّ لِلْأَزْوَاجِ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ.

• وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ^٧: تَبَيَّنَ عِنْدَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنَ الْحَيْضِ الثَّالِثِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَتْ تَزَوَّجَتْ، وَإِنْ شَاءَتْ لَا.

• وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: إِنْ شَاءَتْ تَزَوَّجَتْ، وَإِنْ شَاءَتْ لَا، فَإِنْ تَزَوَّجَتْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ^٨.

١. في «بح»: - «منه». وفي الاستبصار: «فقد بانث منه».

٢. في الوسائل، ج ٢٨٣٩٣: - «إنما». ٣. في «م»: «م» وأخذه.

٤. في «بح» والتهذيب، ج ٤٢٩: - «له». ٥. في «بح، جت»: «وإن».

٦. في «ن، بح، بف، جت، جد» والوسائل، ج ٢٨٤١٢: «وأن تزوج».

٧. في المرأة: «لعل عدم التزويج محمول على الكراهة».

٨. في «بف»: - «ومحمد بن».

٩. في «ن، بف»: «وإن» بدل «ثم إن». وفي «بح، بن»: «وإن» بدل «إن».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٣، ج ٤٢٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٧، معلقاً عن الكليني. تفسير الميثاق،

ج ١، ص ١١٥، ذيل ح ٣٥١، عن زرارة، تمام الرواية فيه: «وكان علي عليه السلام يقول: إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد انقضت عِدَّتُهَا». وفيه، صدر ح ٣٥٢، من قوله: «ولا سبيل له عليها» وفيه هكذا: «وفي رواية ربيعة الرأي:

١١ / ١٠٧٧٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ - أَظُنُّهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ^١، أَوْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ - عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ: مَتَى تَبِينُ مِنْهُ؟
قَالَ: «حِينَ يَطْلُعَ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ تَمْلِكُ نَفْسَهَا».
قُلْتُ: فَلَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ^٢ فِي تِلْكَ الْحَالِ؟
قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِنْ لَا تُمْكُنُ^٣ مِنْ نَفْسِهَا حَتَّى تَطْهُرَ مِنَ الدَّمِ»^٤.

٢٧ - بَابُ مَعْنَى الْأَقْرَاءِ

٨٩/٦

١ / ١٠٧٧٧ . عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ^٥:

سَمِعْتُ رَبِيعَةَ الرَّائِي يَقُولُ^٦: مِنْ رَأْيِي أَنَّ الْأَقْرَاءَ الَّتِي سَمَّى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي الْقُرْآنِ إِنَّمَا هُوَ الطَّهْرُ فِيمَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ.

فَقَالَ: «كَذَبَ، لَمْ يَقُلْهُ^٧ بِرَأْيِهِ، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا بَلَغَهُ عَنْ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ^٨

٥. ج ٢٣، ص ١١٤٩، ح ٢٢٩٣٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٢، ح ٢٨٤١٣؛ وفيه، ص ٢٠٥، ح ٢٨٣٩٤، إلى قوله: «إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فهي أملك بنفسها».

١. في «بخ»، ب: «هليل».

٢. في «بن»: «أن تزوج».

٤. في «بخ» والوسائل، ح ٢٨٤١٠ والاستبصار: - «من».

٣. في التهذيب: + «والزوج».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٤، ح ٤٣١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٨، ح ١١٦٨، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي،

ج ١، ص ١١٥، ح ٣٥٥، عن محمد بن مسلم، إلى قوله: «من الحيضة الثالثة». الوافي، ج ٢٣، ص ١١٤٧،

ح ٢٢٩٢٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٠، ح ٢٨٤١٠؛ وفيه، ص ٢٠٥، ح ٢٨٣٩٥، إلى قوله: «الحيضة الثالثة تملك

نفسها».

٦. في الوسائل: + «قلت لأبي عبد الله عليه السلام».

٨. في الوسائل: «لم يقل».

٧. في «بخ»، ج: + «إن».

٩. في «ن»، ب: «وسلامه».

عَلَيْهِ^١.فَقُلْتُ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، أَكَانَ^٢ عَلَيَّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ؟فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا الْفَرْءُ الطُّهْرُ^٣، يَقْرِي فِيهِ الدَّمُ، فَيَجْمَعُهُ^٤، فَإِذَا جَاءَ الْمَحِيضُ^٥دَفَقَهُ^٦».١٠٧٧٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ جَمِيعاً، عَنْ

جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ^٩؛عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «الْقَرْءُ^{١٠} مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ».

١. في «م»، بف، بن، جت، جد: «عليه السلام» بدل «صلوات الله وسلامه عليه».

٢. في «م»، جد: «كان» بدون همزة الاستفهام. ٣. في «م»، جد: «الذي».

٤. في «بخ»، بف: «فتجمعه». ٥. في «بخ»: «الحيض».

٦. في «ن»، بخ، بن، جت، جد، وحاشية «م» والوسائل: «دفعه». وفي «بخ»، بف، وحاشية «جت» والوافي:

«دفعته». وَدَفَقَهُ يَذْفُقُهُ وَيَذْفُقُهُ: صَبَّه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٧٣ (دقق).

٧. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٤، صدرح ٣٥١، عن زرارة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٤٨،

ح ٢٢٩٢٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠١، ح ٢٨٣٨٤.

٨. في «م»، بن، وحاشية «ن»، بخ: «- بن إبراهيم».

٩. في الاستبصار: «عن زرارة». وهو سهو؛ فَإِنَّ جَمِيلَ بْنَ دَرَّاجٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي الْحَسَنِ ﷺ،

وَبُيِّنَتْ رَوَايَتُهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ. راجع: رجال النجاشي، ص ١٢٦، الرقم ٣٢٨؛ رجال الطوسي، ص ١٧٧،

الرقم ٢١٠٢؛ و ص ٣٣٣، الرقم ٤٩٦٤.

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي وتفسير العياشي. وفي المطبوع: «+ [هو]».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٢، ح ٤٢٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٠، ح ١١٧٣، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي،

كتاب الطلاق، باب الوقت الذي تبين منه المطلقة...، ضمن ح ١٠٧٧٤؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٢٣، ح ٤٢٩؛

والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٧، ح ١١٦٦، بسند آخر عن زرارة، عن أبي جعفر، عن عليّ ﷺ. وفي الكافي، كتاب

الطلاق، باب عِدَّةِ الْمُسْتَرَبَةِ، ذيل ح ١٠٨٠٣؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١١٧، ذيل ح ٤٠٦؛ والاستبصار، ج ٣،

ص ٣٣٢، ذيل ح ١١٨٢، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٤،

١٠٧٧٩ / ٣. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْفَرْءُ^١ مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ»^٢.

١٠٧٨٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْأَفْرَاءُ هِيَ الْأَطْهَارُ»^٣.

٢٨- بَابُ عِدَّةِ الْمُطَلَّقةِ وَأَيْنَ تَعُدُّ

١٠٧٨١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمُطَلَّقةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا حَتَّى

ح ٣٥٠، عن محمد بن مسلم وعن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ١١٥، ح ٣٥٩، عن زرارة، مع زيادة في أوله. وفيه أيضاً، ذيل ح ٣٥٢، عن ربيعة الرأي، هكذا: «بين كلِّ حيضة شهر وذلك القرء». فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٤٥، وتمام الرواية فيه: «القرء البياض بين الحيضتين وهو اجتماع الدم في الرحم». أحكام النساء للمفيد، ص ٤٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٤٨، ح ٢٢٩٣٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠١، ح ٢٨٣٨١.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي. وفي المطبوع: + «وهو».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٣، ح ٤٢٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٠، ح ١١٧٤، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٤، ح ٣٥٠، عن محمد بن مسلم وعن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٤٩، ح ٢٢٩٣١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠١، ح ٢٨٣٨٢.

٣. في التهذيب: «أبي عبد الله». والمذكور في بعض نسخه: «أبي جعفر».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٣، ح ٤٢٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٠، ح ١١٧٥، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٣٥، ضمن ح ١٠٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٦، ضمن ح ٩٨٢، بسندهما عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٥، ح ٣٥٩، عن زرارة، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٤٩، ح ٢٢٩٣٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠١، ح ٢٨٣٨٣.

٩٠/٦ تَنْقِضِي عِدَّتُهَا ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، أَوْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ^١ إِنْ لَمْ تَحْضِ^٢.

١٠٧٨٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَحِيضُ^٣».

● حُمَيْدٌ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ^٤.

١٠٧٨٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُطَلَّاقَةِ: أَيْنَ تَعْتَدُ؟

قَالَ^٥: «فِي بَيْتِهَا لَا تَخْرُجُ، وَإِنْ^٦ أَرَادَتْ زِيَارَةَ خَرَجَتْ بَعْدَ يَصْفِ اللَّيْلِ^٧، وَلَا تَخْرُجُ نَهَارًا، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَحُجَّ حَتَّى تَنْقِضِي عِدَّتُهَا^٨».

١. في المرأة: «قوله عليه السلام: ثلاثة أشهر، لا خلاف فيه إذا كانت في سنٍّ من تحيض».

٢. في التهذيب، ح ٤٤٩: «إِنْ لَمْ تَحْضِ».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١١٦، ح ٤٠٢؛ وص ١٣٠، ح ٤٤٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٣، ح ١١٨٤، معلقاً عن الكليني. أحكام النساء للمفيد، ص ٤٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وتامه فيه: «ليس للمطلقة أن تخرج من بيتها على حال حتى تنقضي عِدَّتُهَا». الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٤، ح ٢٣٠٥٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩٨، ح ٢٨٣٧٥؛ وص ٢١٢، ح ٢٨٤١٤.

٤. هكذا في معظم النسخ. وفي «بخ، جد» والمطبوع: «تحض». وفي التهذيب «لم تحض» بدل «لم تكن تحيض».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١١٦، ح ٤٠٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٤٥، ح ٢٢٩١٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩٨، ح ٢٨٣٧٧.

٦. في التهذيب، ح ٤٥٠: «تَعْتَدُ».

٧. في التهذيب: «فَإِنْ».

٨. في الفقيه: «خرجت قبل نصف الليل ورجعت بعد نصف الليل».

٩. في مائة العقول، ج ٢١، ص ١٥٣: «في بيتها، حمل على الرجعية، ولا خلاف في أنها لا تخرج من بيت».

وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجَهَا: أَكَذَلِكَ^١ هِيَ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَتَحْتَاجُ إِنْ شَاءَتْ»^٢.

١٠٧٨٤ / ٤. عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

قَتَيْبٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْمُطَلَّقةُ تَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا، وَلَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَخْرُجَ حَتَّى

تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، وَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحِيضًا»^٣.

١٠٧٨٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي

خَلْفٍ، قَالَ:

«الزوج، ولا يجوز له أن يخرجها إلا أن تأتي بفاحشة؛ لقوله تعالى: «لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَنَاجِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ» [الطلاق (٦٥): ١] واختلف في تفسير الفاحشة، وسيأتي في بابه. وهل تحريم الخروج مطلق أو مقيد بما إذا لم يأذن لها الزوج في ذلك، فإن أذن لها جاز؟ الأكثر على الأول لإطلاق الآية. وقيل بالثاني، واختاره في التحرير، والمنع مطلقاً أحوط، وقال الشيخ ومن تأخر عنه: فإن اضطرت خرجت بعد نصف الليل وعادت قبل الفجر، واستدلوا بهذه الرواية، وقال بعض المحققين: إنما يعتبر ذلك حيث تتأذى به الضرورة، وإلا جاز الخروج مقدار ما يتأذى به الضرورة من غير تقييد، وأما المتوقى عنها زوجها، فالمعروف من مذهب الأصحاب أنها تعتد حيث شئت، وحمل هذا الخبر على الاستحباب».

١. في «بحر»، يخ، جت، والتهذيب، ح ٥٥٠: «كذلك» بدون همزة الاستفهام.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٠، ح ٤٥٠؛ وص ١٥٩، ح ٥٥٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٣، ح ١١٨٥؛ وص ٣٥٢، ح ١٢٦٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٩، ح ٤٧٥٨، معلقاً عن سماعة، إلى قوله: «حتى تنقضي عِدَّتُهَا». راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب المتوقى عنها زوجها المدخول بها أين تعتد...، ح ١٠٨٨٤ و ١٠٨٨٥؛ ونفس الباب، ح ١٠٨٩٤؛ والفقيه، ج ٣، ص ٥٠٨، ح ٤٧٨٦؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤٠٢، ح ١٤٠٠؛ وج ٨، ص ١٥٩، ح ٥٥١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٣، ح ٢٣٠٥١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٥، ح ٢٨٤٢١؛ وص ٢١٩، ح ٢٨٤٣٢.

٣. في الوافي: «ثلاثة قروء، يعني إن كانت مستقيمة الحيض. «أو ثلاثة شهور» يعني إن لم تكن مستقيمة. و«إلا أن تكون تحيض» استثناء من ثلاثة أشهر؛ يعني إن لم تكن الثلاثة بيضاء، فإنها ترجع إلى القروء».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١١٧، ح ٤٠٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٤، ح ٢٣٠٥٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩٨، ح ٢٨٣٧٦.

سَأَلَتْ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ الطَّلَاقِ ؟

فَقَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرُّجْعَةُ، فَقَدْ بَانَثَ مِنْهُ سَاعَةً طَلَّقَهَا، وَمَلَكَتْ نَفْسَهَا، وَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا، وَتَعْتَدُ^٢ حَيْثُ شَاءَتْ، وَلَا نَفَقَةَ لَهَا^٣».

قَالَ: قُلْتُ^٤: أَلَيْسَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ»^٥؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّمَا عَنْهُ بِذَلِكَ الْبَيِّنَةِ^٦ تَطْلُقُ^٧ تَطْلِيقَةً بَعْدَ تَطْلِيقَةٍ^٨، فَتِلْكَ الَّتِي لَا تُخْرِجُ وَلَا تَخْرُجُ حَتَّى تَطْلُقَ الثَّالِثَةَ، فَإِذَا طَلَّقْتَ الثَّالِثَةَ فَقَدْ بَانَثَ مِنْهُ، وَلَا نَفَقَةَ لَهَا، وَالْمَرْأَةُ الَّتِي يُطْلَقُهَا الرَّجُلُ تَطْلِيقَةً، ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى يَخْلُوَ أَجْلَهَا، فَهَذِهِ أَيْضًا تَعْتَدُ^٩ فِي

مَنْزِلِ زَوْجِهَا، وَلَهَا النِّفَقَةُ وَالسُّكْنَى حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا^{١٠}».

١٠٧٨٦ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَعْتَدُ الْمُطَلَّقةُ فِي بَيْتِهَا، وَلَا يَنْبَغِي^{١١} لِرَزْوِجِهَا^{١٢}

إِخْرَاجُهَا، وَلَا تَخْرُجُ هِيَ^{١٣}».

١. هكذا في «م»، ن، بن، جد، والوسائل والتهذيب. وفي «بح» -: «موسى». وفي «بخ، بف، جت» والمطبوع:

+ «بن جعفر». ٢. في التهذيب: «وتذهب».

٣. في التهذيب: «+ (عليه)». ٤. في «ن، بح، بف، جت» والوافي: «فقلت».

٥. الطلاق (٦٥): ١. ٦. في «بح، بخ، بف، جت»: «الذي».

٧. في «بح»: «يطلق». وفي «جت» بالفاء والياء معاً.

٨. في «بف» -: «بعد تطليقة». وفي المرأة: «بعد تطليقة، أي الرجعية؛ فإنها صالحة لأن يرجع إليها في العدة، ثم تطلق، واستدرك عليه السلام ما توهمه العبارة من التخصيص بمن يرجع إليها، ثم يطلق في آخر الخبر».

٩. في «بح»: «تعتد».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٢، ح ٤٥٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥، ح ٢٣٠٥٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥١٩، ح ٢٧٧٣٩؛ وج ٢٢، ص ٢١٦، ح ٢٨٤٢٢.

١١. في «جت»: «لا ينبغي» بدون الواو. ١٢. في الوسائل: «للزوج».

١٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥، ح ٢٣٠٥٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٣، ح ٢٨٤١٨.

١٠٧٨٧ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَنْفَرٍ رضي الله عنه، قَالَ: «الْمُطَلَّقةُ تَشَوِّفُ^١ لِرُزُوجِهَا مَا كَانَ لَهَا عَلَيْهَا رَجْعَةٌ، لَا يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا»^٢.

١٠٧٨٨ / ٨. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ ابْنِ رَبَاطٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ رضي الله عنه، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُطَلَّقةِ: أَيْنَ تَعْتَدُ؟ فَقَالَ: «فِي بَيْتِ زَوْجِهَا»^٣.

١٠٧٨٩ / ٩. عَنْهُ^٤، عَنْ وَهَبِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَحَدِهِمَا رضي الله عنه فِي الْمُطَلَّقةِ، أَيْنَ تَعْتَدُ؟

فَقَالَ: «فِي بَيْتِهَا»^٥ إِذَا كَانَ طَلَاقاً لَهَا عَلَيْهَا رَجْعَةٌ، لَيْسَ^٦ لَهَا أَنْ يُخْرِجَهَا، وَلَا لَهَا أَنْ تَخْرُجَ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا^٧.

● عَنْهُ^٨، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ:

١. في «ن»، بـ، بـ، بـ، جـ، جـ، والوافي: «تشوف». وفي «ن»: «تشوق». وفي الوسائل: «تسوف». و تشوف: تزيين؛ وإلى الخبر: تطلع؛ ومن السلح: تطاول، ونظر، وأشرف. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٠١ (شوف).

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٦، ح ٢٣٠٥٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٨، ح ٢٨٤٢٧.

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٣، ح ٢٣٠٤٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٣، ح ٢٨٤١٧.

٤. الضمير راجع إلى ابن سماعه المذكور في السند السابق؛ فقد روى ابن سماعه - بعناوينه المختلفة - عن وهب بن حفص في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٩٧-٣٩٨.

٥. في «م» وحاشية «جـ»: «في بيت زوجها». وفي المرأة: «المراد ببيتها بيت زوجها، وإنما نسب إليها لأنها كانت تسكنها، كما قال تعالى: «لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ» [الطلاق (٦٥): ١] الآية».

٦. في «بـ»: «وليس».

٧. هذا الضمير أيضاً راجع إلى ابن سماعه.

٨. في «بـ»، جـ: - «علي».

وَمُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ مِثْلَهُ.^١

١٠ / ١٠٧٩٠. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ وَهَبِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:
عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الْمُطَلَّقةِ: «تَغْتَدُّ فِي بَيْتِهَا، وَتُظْهِرُ لَهُ زِينَتَهَا؛ لَعَلَّ اللَّهَ^٢
يُخْدِتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا».^٤

١١ / ١٠٧٩١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَالْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُزُوَّةَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، قَالَ:
لَا يَنْبَغِي لِلْمُطَلَّقةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ^٦ عِدَّتَهَا بِثَلَاثَةِ^٧ قُرُوءٍ، أَوْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ إِنْ لَمْ تَحُضْ.^٨

١٢ / ١٠٧٩٢. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمُطَلَّقةُ تَخُجُّ فِي عِدَّتِهَا إِنْ طَابَتْ نَفْسُ زَوْجِهَا».^{١١}

١. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٢، ح ٤٥٧، معلقاً عن الكليني، عن حميد، عن ابن سماعة، عن وهب بن حفص.

الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٣، ح ٢٣٠٥٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٤، ح ٢٨٤١٩.

٢. في الوسائل: «عن أبي عبد الله عليه السلام». ٣. في «بف»: «أن».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٣١، ح ٤٥١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٦، ح ٢٣٠٥٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٧، ح ٢٨٤٢٤.

٥. في «م»، بن، جد، والوسائل وحاشية «جت»: «- ومحمد بن خالد و».

٦. في «ن»: «ينقضي». ٧. في «م»، يخ، بن، جد، والوسائل: «ثلاثة».

٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٥، ح ٢٣٠٥٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٤، ح ٢٨٤٢٠.

٩. في الوسائل: «- بن زياد».

١٠. في المرأة: «يدل على أن تحريم الخروج مقيد بعدم إذن الزوج، كما عرفت أنه أحد القولين، وربما يخص ذلك بالحيج المتدوب لهذه الرواية، كما احتمله في المسالك». وانظر: مسالك الأنهم، ج ٩، ص ٣١٨.

١١. التهذيب، ج ٨، ص ١٣١، ح ٤٥٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٣٣، ح ١١٨٧، معلقاً عن الكليني. راجع: ٥٥

٩٢/٦

١٣ / ١٠٧٩٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ،

عَنِ الْعَلَاءِ:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: الْمُطَلَّقةُ تَحْجُ^٢، وَتَشْهَدُ الْحَقُوقَ^٤.

١٤ / ١٠٧٩٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ

عُزْوَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُطَلَّقةُ تَكْتَحِلُ، وَتَخْتَضِبُ، وَتَطْيِبُ، وَتَلْبَسُ مَا

شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا»^٥ لَعَلَّهَا أَنْ

تَقَعَ^٦ فِي نَفْسِهَا، فَيُزَاجِعَهَا^٧.

• التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٢، ح ١٣٩٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٨، ح ١١٢٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٧، ح ٢٣٠٦٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٩، ح ٢٨٤٣١.

١. في السند تحويل بطف «أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار» على «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان».

٢. في الفقيه والتهذيب، ج ٥ والاستبصار، ج ٢: «في عِدَّتِهَا».

٣. وفي المرأة: «إما محمول على الحقوق الواجبة، أو الزوجة الباتنة، أو على إذن الزوج إن جعلنا المنع مقيداً بعدمه».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٣١، ح ٤٥٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٣، ح ١١٨٦، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٢، ح ١٣٩٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣١٧، ح ١١٢٤، معلقاً عن صفوان بن يحيى وفضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٩، ح ٢٩١٣، معلقاً عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، وتام الرواية في الثلاثة الأخيرة: «المطلقة تحجّ في عِدَّتِهَا». الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٧، ح ٢٣٠٦٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٩، ح ٢٨٤٣٠.

٥. الطلاق (٦٥): ١.

٦. في «بيع»: «أن يقع». وفي «جت» بالتاء والياء. وفي الاستبصار: «تقع» بدون «أن».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٣١، ح ٤٥٤؛ و«١٥٨، ح ٥٤٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥١، ح ١٢٥٥، معلقاً عن الكليني. قرب الاستاد، ص ٢٥٣، ح ٩٩٩، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٦، ح ٢٣٠٦٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٧، ح ٢٨٤٢٥.

٢٩- بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَنْ طَلَّقَ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ وَبَيْنَ الْمُطَلَّقَةِ

إِذَا خَرَجَتْ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا أَوْ أَخْرَجَهَا زَوْجُهَا

١٠٧٩٥ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْدَانُ الْقَلَانِسِيُّ، قَالَ:

قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ شِهَابٍ الْعَبْدِيُّ: مِنْ أَيْنَ زَعَمَ أَصْحَابُكَ أَنَّ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا لَمْ يَقَعِ

الطَّلَاقُ؟

فَقُلْتُ لَهُ: زَعَمُوا أَنَّ الطَّلَاقَ لِلْكِتَابِ^٢ وَالسُّنَّةِ، فَمَنْ خَالَفَهُمَا رَدَّ إِلَيْهِمَا.

قَالَ: فَمَا تَقُولُ فِيمَنْ طَلَّقَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَخَرَجَتْ امْرَأَتُهُ أَوْ أَخْرَجَهَا،

فَاعْتَدَّتْ^٣ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا: تَجُوزُ^٤ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، أَوْ يَرُدُّهَا إِلَى بَيْتِهِ حَتَّى تَعْتَدَّ عِدَّةً

أُخْرَى، فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ^٥: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرُجْنَ»؟

قَالَ^٦: فَأَجَبْتُهُ بِجَوَابٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي جَوَابًا، وَمَضَيْتُ^٧، فَلَقِيتُ أَيُّوبَ بْنَ نُوحٍ،

فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَخْبَرْتُهُ^٨ بِقَوْلِ عُمَرَ، فَقَالَ: لَيْسَ نَحْنُ أَصْحَابُ قِيَاسٍ، إِنَّمَا نَقُولُ

بِالْأَثَارِ.

فَلَقِيتُ عَلِيَّ بْنَ رَاشِدٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ^٩، وَأَخْبَرْتُهُ^{١٠} بِقَوْلِ عُمَرَ، فَقَالَ: قَدْ قَاسَ

١. في «بح»: «إن».

٢. في «بح»: «على الكتاب».

٣. في «بح»، يخ، بف: «واعتدت».

٤. في «ن»، بح: «يجوز».

٥. في «ن»، جت: «لها».

٦. في «بخ، بف»: «كما قال الله عز وجل». وفي «بح»: «قال الله عز وجل» كلاهما بدل «فإن الله عز وجل قال».

٧. في «م»، بن، جد: «- قال».

٨. في «م»، بن، جت: «وفي المطبوع: «وأخبرته».

٩. في «م»، جد: «- عن ذلك». وفي «بن»: «- فسأله عن ذلك».

١٠. في «م»، بف، بن، جت: «وأخبرته».

عَلَيْكَ، وَهُوَ يَلْزِمُكَ إِنْ لَمْ يَجْزِ الطَّلَاقُ إِلَّا لِلكِتَابِ، فَلَا تَجُوزُ الْعِدَّةُ إِلَّا لِلكِتَابِ^١.

فَسَأَلْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَكِيمٍ عَنْ ذَلِكَ، وَأَخْبَرْتَهُ بِقَوْلِ عُمَرَ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: لَيْسَ الْعِدَّةُ ٩٣/٦
مِثْلُ الطَّلَاقِ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ فِعْلُ الْمُطْلَقِ، فَإِذَا فَعَلَ خِلَافَ الْكِتَابِ
وَمَا أَمَرَ بِهِ، قُلْنَا لَهُ: ازْجِعْ إِلَى الْكِتَابِ، وَإِلَّا فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ وَالْعِدَّةُ لَيْسَتْ فِعْلُ
الرَّجُلِ، وَلَا فِعْلُ الْمَرْأَةِ، إِنَّمَا هِيَ أَيَّامٌ تَمْضِي، وَخَيْضٌ يَخْدُثُ، لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، وَلَا مِنْ
فِعْلِهَا، إِنَّمَا هُوَ فِعْلُ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فَلَيْسَ يَقَاسُ فِعْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - بِفِعْلِهِ
وَفِعْلِهَا، فَإِذَا عَصَتْ وَخَالَفَتْ فَقَدْ مَضَتْ الْعِدَّةُ، وَبَاءَتْ^٢ بِإِثْمِ الْخِلَافِ، وَلَوْ كَانَتْ الْعِدَّةُ
فِعْلًا، لَمَا أَوْقَعْنَا عَلَيْهَا الْعِدَّةَ، كَمَا لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ إِذَا خَالَفَ^٣.

١. في «م»، ن، بف، جت: «لم تجز». وفي «بج»: «لم تجز».

٢. في «بج، جت»: «ولا تجوز». وفي «جت»: «فلا تجز». وفي «بف»: «ولا تجز».

٣. قال محقق الشعراني في هامش الوافي بعد ذكر الأجوبة التي نقلها في الكافي: «وهذه الأجوبة التي نقلها كلها صحيحة إلا جواب علي بن راشد؛ فإنه التزام بالإيراد، وتسليم بأنه لا يمكن دفعه، وحاصل الإيراد أن النهي في المعاملات فإذا طلق طلاقاً محرماً في الشريعة كالطلاق حال الحيض، أو في طهر المواقعة، أو ثلاثاً في مجلس واحد، كان حراماً، ولكن يترتب عليه آثاره كالبيع وقت النداء. ومرجع جواب أيوب بن نوح أن الدليل قائم على بطلان الطلاق لا على تحريمه فقط، وهو صحيح؛ لأن الأدلة دلّت على نفي الصحة لا على التحريم فقط».

٤. في «م» العقول، ج ٢١، ص ١٥٨: «قوله: وبينهما فرق، حاصله أن الله تعالى أمر بالطلاق على وجه خاص، حيث قال: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق (٦٥): ١] فقيد الطلاق بكونه في زمان يصلح للعدة، فإذا أوقع على وجه آخر لم يكن طلاقاً شرعياً، بخلاف العدة؛ فإنه قال: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾. وقال: «أَجْلُهُنَّ أَنْ يُضْفَنَ حُظُنُّهُنَّ» [الطلاق (٦٥): ٤] فأخبر بأنه يجوز لهنّ التزويج بعد العدة، ثم بعد ذلك نهاهنّ عن شيء آخر، فلا يدلّ سياق الكلام على الاشتراط بوجه».

٥. في «بج، بف»: «لا يقع».

٦. في «بف»: «وإلا».

٧. «باءت» أي رجعت. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٧ (بوء).

٨. في «بج، بف»: «خالفت». وفي هامش الوافي عن المحقق الشعراني: «وأما جواب معاوية بن حكيم فمرجه إلى الفرق بين الأفعال الاختيارية وغيرها؛ لأنّ الفعل الاختياري إن كان غير مشروع فهو في نظر الشارع كلاً فَعَلَ؛ لأنّ المنصرف إليه عن الألفاظ في اصطلاح كلّ أحد هو ما يصحّ في نظره، فإذا قال الطبيب:

وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ^١ فِي جَوَابِ أَجَابٍ بِهِ أَبَا عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، ذَكَرَ^٢
 أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الْكَلَامِ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - حِينَ جَعَلَ
 الطَّلَاقَ لِلْعِدَّةِ، لَمْ يُخَيِّرْنَا^٣ أَنْ مَنْ طَلَّقَ لِغَيْرِ الْعِدَّةِ كَانَ طَلَاقُهُ عَنْهُ سَاقِطاً، وَلَكِنَّهُ
 شَيْءٌ تَعَبَّدَ بِهِ الرَّجَالُ - كَمَا تَعَبَّدَ بِهِ النِّسَاءُ بِأَنْ لَا يُخْرِجُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ مَا
 دُمْنَ يَتَعَدَّدْنَ، وَإِنَّمَا^٤ أَخْبَرْنَا فِي ذَلِكَ بِالْمُغْصِيَةِ، فَقَالَ: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا
 تَعْتَدُوهَا»^٥؛ «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ»^٦، فَهَلِ الْمَغْصِيَةُ فِي الطَّلَاقِ إِلَّا

اشرب الترياق، فمعناه ترياقاً صحيح التركيب غير فاسد بطول البقاء، وكذلك أحكام الطلاق في نظر الشارع إنما يترتب على ما أمر هو به وصح عنده، وأما الفعل الغير الاختياري كمضي الليل والنهار والشهور ومجيء الحيض فليس ممّا يتعلّق به التكليف، ويميّز بين المشروع منه وغير المشروع، ومعنى العدة أن تصير المرأة حتى يمضي عليها مدة معلومة من غير اختيارها، ثم تنزوج إن شاءت، وليس الاعتداد فعلاً اختياريّاً للمرأة حتى لا يعنى بغير المشروع.

وهذا الجواب من معاوية بن حكيم حسن جداً لأنه لا يكفي لدفع المحذور بحذافيره؛ لأنّ مثل البيع وقت النداء حرام وصحيح وفعل اختياري أيضاً، ويجب أن يكون الجواب بوجه عام يشمل الجميع إلا أن يطوي في كلامه بعض مقدمات مطوية.

١. وأضاف المحقق المشار إليه: «وأما جواب الفضل بن شاذان فمرجه إلى الفرق بين النهي المتوجّه إلى نفس المعاملة والنهي المتوجّه إلى أمر خارج عنها اتفق مقارنته معها، والعلامة الفارقة بين النهيين أن ما توجّه فيه النهي إلى أمر خارج كان حراماً قبل المعاملة ومعها وبعدها، وما توجّه إلى نفس المعاملة لم يحرم قبلها ولا بعدها، وكذلك العبادات. وهذا جواب حسن أيضاً. والعلامة الفارقة التي ذكرها الفضل جارية تشمل ما لا يشملها جواب معاوية بن حكيم؛ لأنّ البيع وقت النداء لم يتوجّه النهي فيه إلى نفس البيع، بل إلى التبطّع عن صلاة الجمعة، سواء تحقّق مقارناً للبيع أو الأكل أو المشي أو غيرها، فالقاعدة الكلّيّة التي ذكرها في الفرق صحيحة إلا أن المثال الذي أورده لتطبيق القاعدة عليه - أعني الصلاة في الدار المغصوبة أو في الثوب المغصوب - ممّا لا يوافق عليه المتأخرون إلا صاحب القوانين، وليست المناقشة في المثال من دأب أهل العلم ولا تدخل بصحّة أصل المعنى».

٢. في «بح، بف، جت»: «وذكر».

٣. في «بف»: «يعتد» في الموضعين.

٤. في «بح»: «لم تخبرنا».

٥. هكذا في «م، ن، بح، بف، جت». وفي سائر النسخ والمطبوع: «به».

٦. في «بح، بف»: «فإنما».

٧. في «م، بن، جد»: «فلا تعتدوها».

٨. البقرة (٢): ٢٢٩.

٩. الطلاق (٦٥): ١.

كَالْمَعْصِيَةِ^١ فِي خُرُوجِ الْمُعْتَدَةِ مِنْ بَيْتِهَا، أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ أَنَّ^٢ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً^٣ عَلَى أَنَّ
الْمَرْأَةَ الْمُطَلَّقَةَ إِذَا خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهَا^٤ أَيَّامًا أَنَّ تِلْكَ الْأَيَّامَ مَحْسُوبَةٌ لَهَا فِي عِدَّتِهَا وَإِنْ
كَانَتْ لِلَّهِ فِيهِ^٥ عَاصِيَةً^٦، فَكَذَلِكَ^٦ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ مَحْسُوبٌ عَلَى الْمُطَلَّقِ وَإِنْ كَانَ
لِلَّهِ فِيهِ^٧ عَاصِيًا^٧.

قَالَ الْفَضْلُ بْنُ شاذَانَ: أَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا جَعَلَ الطَّلَاقَ لِلْعِدَّةِ، لَمْ
يُخْبِرْنَا أَنَّ مَنْ طَلَّقَ لِغَيْرِ الْعِدَّةِ كَانَ الطَّلَاقُ^٨ عَنْهُ سَاقِطًا، فَلْيُعْلَمَنَّ أَنَّ مِثْلَ هَذَا إِنَّمَا هُوَ
تَعَلُّقُ^٩ بِالسَّرَابِ، إِنَّمَا^{١٠} يَقَالُ^{١١} لَهُمْ: إِنَّ أَمْرَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - بِالشَّيْءِ هُوَ نَهْيُهُ عَنْ
خِلَافِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ^{١٢} - جَلَّ ذِكْرُهُ - حَيْثُ^{١٣} أَبَاحَ نِكَاحَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، لَمْ يُخْبِرْنَا أَنَّ أَكْثَرَ مِنْ
ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَحَيْثُ جَعَلَ الْكُفَّةَ قِبْلَةً، لَمْ يُخْبِرْنَا أَنَّ قِبْلَةَ غَيْرِ الْكُفَّةِ لَا تَجُوزُ^{١٤}.

وَحَيْثُ جَعَلَ الْحَجَّ فِي ذِي الْحِجَّةِ، لَمْ يُخْبِرْنَا أَنَّ الْحَجَّ فِي غَيْرِ ذِي الْحِجَّةِ لَا يَجُوزُ، ٩٤/٦
وَحَيْثُ جَعَلَ الصَّلَاةَ رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ، لَمْ يُخْبِرْنَا أَنَّ رَكْعَتَيْنِ وَثَلَاثَ سَجَدَاتٍ لَا
تَجُوزُ^{١٥}، فَلَوْ أَنَّ^{١٦} إِنْسَانًا تَزَوَّجَ خَمْسَ نِسْوَةٍ، لَكَانَ نِكَاحُهُ الْخَامِسَةَ بَاطِلًا، وَلَوْ اتَّخَذَ
قِبْلَةً غَيْرَ الْكُفَّةِ، لَكَانَ ضَالًّا مُخْطِئًا^{١٧} غَيْرَ جَائِزٍ لَهُ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ غَيْرَ جَائِزَةٍ.

١. في «بف»: «للمعصية».

٢. في «م»: «بح» - «أن».

٣. في «ن»: «بف»: «مجتمعة».

٤. في «م»: «بن، جد» وحاشية «بح»: «بيته».

٥. في «بف، جد»: «فيها».

٦. في «ن»: «بح، بخ، بف، جت»: «وكذلك».

٧. في «ن، بخ، بف، بن، جت، جد»: «فيه».

٨. في «بح، بخ، بف، جت»: «طلاقه».

٩. في «بخ»: «متعلق».

١٠. في «بح، بخ، بف، جت»: «-إنما».

١١. في «بف»: «فيقال»، وفي «بح، جت»: «فقال».

١٢. في «بخ»: «+جعل».

١٣. في «بخ، بف»: «من حيث».

١٤. في «م، ن، بخ، جد»: «لا يجوز».

١٥. هكذا في «م، جد». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يجوز».

١٦. في «م، ن، بن، جد»: «ولو».

١٧. في «بخ، بف»: «أو مخطئ».

وَلَوْ حَجَّ فِي غَيْرِ ذِي الْحِجَّةِ، لَمْ يَكُنْ حَاجًّا^١، وَكَانَ فِعْلُهُ بَاطِلًا، وَلَوْ جَعَلَ صَلَاتَهُ
بَدَلَ كُلِّ رَكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَثَلَاثَ سَجَدَاتٍ، لَكَانَتْ صَلَاتُهُ فَاسِدَةً، وَكَانَ غَيْرَ مُصَلٍّ؛ لِأَنَّ
كُلَّ مَنْ تَعَدَّى مَا أَمَرَ بِهِ، وَلَمْ يُطْلَقْ لَهُ^٢ ذَلِكَ، كَانَ فِعْلُهُ بَاطِلًا فَاسِدًا^٣ غَيْرَ جَائِزٍ وَلَا
مَقْبُولٍ، فَكَذَلِكَ^٤ الْأَمْرُ وَالْحُكْمُ فِي الطَّلَاقِ كَسَائِرِ مَا بَيَّنَّا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ تَعَبَّدَ بِهِ الرَّجَالُ كَمَا تَعَبَّدَ بِهِ النِّسَاءُ أَنْ لَا يَخْرُجْنَ مَا دُمْنَ
يَعْتَدِدْنَ مِنْ^٥ بَيُوتِهِنَّ، فَأَخْبَرْنَا^٦ ذَلِكَ لَهُنَّ بِالْمَغْصِيَةِ، وَهَلِ الْمَغْصِيَةُ فِي الطَّلَاقِ إِلَّا
كَالْمَغْصِيَةِ فِي خُرُوجِ الْمُعْتَدَّةِ^٧ فِي عِدَّتِهَا؟ فَلَوْ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهَا أَيْمًا، لَكَانَ^٨ ذَلِكَ^٩
مَحْسُوبًا لَهَا، فَكَذَلِكَ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ مَحْسُوبٌ وَإِنْ كَانَ لِلَّهِ^{١٠} عَاصِيًا.

فَيَقَالُ لَهُمْ: إِنَّ هَذِهِ شُبْهَةٌ دَخَلَتْ عَلَيْكُمْ مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُونَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخُرُوجَ
وَالْإِخْرَاجَ لَيْسَ مِنْ^{١١} شَرَائِطِ الطَّلَاقِ كَالْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ مِنْ شَرَائِطِ الطَّلَاقِ وَذَلِكَ^{١٢} أَنَّهُ
لَا يَجِزُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهَا قَبْلَ الطَّلَاقِ، وَلَا بَعْدَ الطَّلَاقِ، وَلَا يَجِزُّ لِلرَّجُلِ أَنْ
يُخْرِجَهَا مِنْ بَيْتِهَا قَبْلَ الطَّلَاقِ، وَلَا بَعْدَ الطَّلَاقِ، فَالطَّلَاقُ وَغَيْرُ الطَّلَاقِ^{١٣} فِي حَظَرٍ

١. في «بح»: - «ولو اتخذ قبلة غير الكعبة - إلى - لم يكن حاجًّا».

٢. في «بف»: - «له».

٣. في «بح، جت»: «مفسدًا».

٤. في «بف»: «وكذلك».

٥. في «بف»: «يعتد» في الموضعين.

٦. في «بف، جت»: «في».

٧. في «بح» وحاشية «م»: «فأجزنا».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: + «من بيتها».

٩. في «بن»: «كان».

١٠. في «بف»: - «ذلك».

١١. في «م، ن»: + «فيه».

١٢. في «بف»: «هو».

١٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «ذلك» بدون الواو.

١٤. في المرأة: «قوله»: فالطلاق وغير الطلاق، هذه نكتة أوردت لبيان الفرق، والحاصل: أَنَّ هذا الحكم لا يختص بالعدة حتى يكون من شرائطها، بل هو بيان لاستمرار الحكم الثابت في أيام الزواج، ولو كان من شرائطها لكان مختصًا بها، وأما ما ذكره من الصلاة في المكان والثوب المغصيين، وهي مما ادعوا الإجماع على بطلانها، وهذا الكلام يضعف، وسائر دلائلهم لا يخلو من وهن. ثم العدة في الفرق النصوص، وأما هذه الوجوه فلا تخلو من تشويش واضطراب وإن أمكن توجيهها بوجه لا يخلو من قوة.

ذَلِكَ وَمَنْعِهِ وَاحِدٌ^١. وَالْعِدَّةُ لَا تَقَعُ^٢ إِلَّا مَعَ الطَّلَاقِ^٣. وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِالطَّلَاقِ. وَلَا يَكُونُ الطَّلَاقُ لِمَدْخُولِهَا وَلَا عِدَّةٌ. كَمَا قَدْ يَكُونُ خُرُوجًا وَإِخْرَاجًا بِلا طَّلَاقٍ وَلَا عِدَّةٍ. فَلَيْسَ يُشَبِّهُ الْخُرُوجُ وَالْإِخْرَاجُ بِالْعِدَّةِ وَالطَّلَاقِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَإِنَّمَا قِيَاسُ الْخُرُوجِ وَالْإِخْرَاجِ كَرَجُلٍ دَخَلَ دَارَ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَصَلَّى فِيهَا فَهُوَ عَاصٍ فِي دُخُولِهِ الدَّارَ. وَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ شَرَائِطِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنْ ذَلِكَ، صَلَّى أَوْ لَمْ يُصَلِّ.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا غَضِبَ رَجُلًا^٤ ثَوْبًا، أَوْ أَخَذَهُ فَلَبَسَهُ^٥ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَصَلَّى فِيهِ، لَكَانَتْ صَلَاتُهُ جَائِزَةً، وَكَانَ عَاصِيًا فِي لُبْسِهِ ذَلِكَ الثَّوْبَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ شَرَائِطِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُيٌّ^٦ عَنْ ذَلِكَ^٧. صَلَّى أَوْ لَمْ يُصَلِّ.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّهُ لَبَسَ ثَوْبًا غَيْرَ طَاهِرٍ، أَوْ لَمْ يَطْهُرْ نَفْسَهُ، أَوْ لَمْ يَتَوَجَّهْ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، لَكَانَتْ صَلَاتُهُ فَاسِدَةً غَيْرَ جَائِزَةٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِطِ الصَّلَاةِ وَحُدُودِهَا، لَا يَجِبُ^٨ إِلَّا لِلصَّلَاةِ^٩.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَذَبَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ بَعْدَ أَنْ لَا يُخْرِجُهُ كَذِبُهُ مِنَ الْإِيمَانِ، لَكَانَ عَاصِيًا فِي كَذِبِهِ ذَلِكَ، وَكَانَ صَوْمُهُ جَائِزًا؛ لِأَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنِ الْكُذْبِ، صَامٌ أَوْ أَفْطَرَ^{١٠}. وَلَوْ ٩٥/٦
تَرَكَ الْعَزْمَ عَلَى الصَّوْمِ أَوْ جَامَعَ، لَكَانَ صَوْمُهُ بَاطِلًا فَاسِدًا^{١١}؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِطِ

١. في «جت»: «واحدة».

٢. في «بن»: «بالطلاق».

٣. في «بت»: «لا يقع». وفي «جت»: «بالتاء والياء معاً».

٤. في «بت»: «جد، بن»، «العدة».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «رجلاً».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والبحار. وفي المطبوع: «ولبسه».

٧. في «بت»: «كانت».

٨. في «بت»: «فإنه».

٩. في «بت»: «نهى».

١٠. في «ن، ب، ي، ج، ب، جت»: «+ والثوب».

١١. في «بت»: «الصلوة».

١٢. في «م، بن، جد، والبحار»: «فاسداً باطلاً».

١٣. في «بت، ب، جت، والبحار»: «أم أفطر».

الصَّوْمِ وَحُدُودِهِ، لَا يَجِبُ^١ إِلَّا مَعَ الصَّوْمِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ حَجَّ وَهُوَ عَاقٍ لَوَالِدَيْهِ، وَلَمْ يُخْرِجْ^٢ لِقُرْمَانِهِ مِنْ حُقُوقِهِمْ، لَكَانَ عَاصِيًا فِي ذَلِكَ، وَكَانَتْ حَجَّتُهُ^٣ جَائِزَةً؛ لِأَنَّهُ مَنُهِىٌّ عَنْ ذَلِكَ، حَجٌّ أَوْ لَمْ يَحُجَّ. وَلَوْ تَرَكَ الْإِحْرَامَ، أَوْ جَامَعَ فِي إِحْرَامِهِ قَبْلَ الْوُقُوفِ، لَكَانَتْ حَجَّتُهُ^٤ فَاسِدَةً غَيْرَ جَائِزَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِطِ الْحَجِّ وَحُدُودِهِ، لَا يَجِبُ^٥ إِلَّا مَعَ الْحَجِّ وَمِنْ أَجْلِ الْحَجِّ، فَكُلُّ^٦ مَا كَانَ وَاجِبًا قَبْلَ الْقَرِضِ وَبَعْدَهُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِطِ الْقَرِضِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ عَلَى حَدِّهِ، وَالْقَرِضُ جَائِزٌ مَعَهُ، فَكُلُّ^٧ مَا لَمْ يَجِبْ إِلَّا مَعَ الْقَرِضِ وَمِنْ أَجْلِ الْقَرِضِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِطِهِ، لَا يَجُوزُ^٨ الْقَرِضُ إِلَّا بِذَلِكَ عَلَى مَا^٩ بَيَّنَّاهُ^{١٠}، وَلَكِنَّ الْقَوْمَ لَا يَغْرِفُونَ، وَلَا يُمَيِّزُونَ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ.

فَإِذَا تَرَكَ الْخُرُوجَ وَالْإِخْرَاجَ فَوَاجِبٌ قَبْلَ الْعِدَّةِ وَمَعَ الْعِدَّةِ، وَقَبْلَ الطَّلَاقِ وَبَعْدَهُ الطَّلَاقِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ شَرَائِطِ الطَّلَاقِ، وَلَا مِنْ شَرَائِطِ الْعِدَّةِ، وَالْعِدَّةُ جَائِزَةٌ مَعَهُ، وَلَا تَجِبُ^{١١} الْعِدَّةُ إِلَّا مَعَ الطَّلَاقِ وَمِنْ أَجْلِ الطَّلَاقِ، فَهِيَ مِنْ حُدُودِ الطَّلَاقِ وَشَرَائِطِهِ عَلَى مَا مَثَّلْنَا وَبَيَّنَّا، وَهُوَ فَرْقٌ وَاضِحٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَبَعْدَهُ، فَلْيُعْلَمَنَّ أَنَّ مَعْنَى الْخُرُوجِ وَالْإِخْرَاجِ لَيْسَ هُوَ أَنْ تَخْرُجَ الْمَرْأَةُ إِلَى أَبِيهَا^{١٢}،

١. في «بن»: «ولا يجب». وفي «ن»: «لا تجب».

٢. في «بح»: «حجة».

٣. في «جد»: «حجة».

٤. في «بح، جت، والبحار»: «وكل».

٥. في «م، بن، جد» وحاشية «ن، جت»: «فلما» بدل «فكل ما».

٦. في «بح، بف، جت، والبحار»: «وكل».

٧. في «بن»: «كما» بدل «على ما».

٨. في «م»: «ولا يجب». وفي «ن، جد» بالتاء والياء معاً.

٩. في «بح»: «ابنها».

١٠. في «ن، بخ، بف، جت»: «أول لم يخرج».

١١. في «بح، بف»: «لكن».

١٢. في «ن»: «لا تجب».

أَوْ تَخْرُجَ^١ فِي حَاجَةٍ لَهَا، أَوْ فِي حَقِّ يَإْذِنْ زَوْجِهَا مِثْلَ مَا تَمُّ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا
الْخُرُوجُ وَالْإِخْرَاجُ أَنْ تَخْرُجَ مُرَاعِمَةً، أَوْ يُخْرِجَهَا زَوْجُهَا مُرَاعِمَةً، فَهَذَا الَّذِي نَهَى
اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنْهُ، فَلَوْ^٢ أَنَّ امْرَأَةً اسْتَأْذَنْتْ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى أَبَوَيْهَا، أَوْ تَخْرُجَ إِلَى حَقِّ،
لَمْ نَقُلْ^٣ إِنَّهَا خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَلَا يُقَالُ إِنَّ فُلَانًا أَخْرَجَ زَوْجَتَهُ مِنْ بَيْتِهَا، إِنَّمَا
يُقَالُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى الرَّغْمِ^٤ وَالسَّخَطِ، وَعَلَى^٥ أَنَّهَا لَا تَرِيدُ الْعَوْدَ إِلَى بَيْتِهَا،
فَأَمْسَكَهَا^٦ عَلَى ذَلِكَ، وَفِيمَا بَيَّنَّا كِفَايَةً.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَهَا أَنْ تَخْرُجَ قَبْلَ الطَّلَاقِ يَإْذِنْ زَوْجِهَا، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ بَعْدَ الطَّلَاقِ
وَإِنْ^٧ أَذِنَ لَهَا زَوْجُهَا، فَحَكْمُ هَذَا الْخُرُوجِ غَيْرُ ذَلِكَ الْخُرُوجِ، وَإِنَّمَا سَأَلْنَاكَ عَنْهُ فِي
ذَلِكَ^٨ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَشْتَبِهُ^٩، وَلَمْ نَسْأَلْكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَشْتَبِهُ^{١٠}، أَلَيْسَ قَدْ
نُهِيتَ عَنِ الْعِدَّةِ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا؟ فَإِنْ هِيَ فَعَلَتْ كَانَتْ عَاصِيَةً، وَكَانَتْ الْعِدَّةُ جَائِزَةً^{١١}،
فَكَذَلِكَ^{١٢} أَيْضًا^{١٣} إِذَا طَلَّقَ لِغَيْرِ الْعِدَّةِ كَانَ خَاطِئًا، وَكَانَ الطَّلَاقُ وَاقِعًا، وَإِلَّا فَمَا الْفَرْقُ؟ ٩٦/٦
قِيلَ لَهُ: إِنَّ^{١٤} فِيمَا بَيَّنَّا كِفَايَةً مِنْ مَعْنَى الْخُرُوجِ وَالْإِخْرَاجِ مَا يُجْتَرَأُ^{١٥} بِهِ عَنْ هَذَا
الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ الْأَثَرِ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ وَأَصْحَابَ التَّشْبِيحِ^{١٦} قَدْ رَخَّصُوا لَهَا فِي
الْخُرُوجِ الَّذِي لَيْسَ عَلَى السَّخَطِ وَالرَّغْمِ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى ذَلِكَ.

١. في «بج»: «أو يخرج».

٢. في «بج، بف»: «ولو».

٣. في «ن، بج»: «لم يقل».

٤. «الرغم» الكره. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٦٨ (رغم).

٥. في «جت»: «على» بدون الواو.

٦. في «ن، بج، بف، جت»: «وامساكها».

٧. في «م، ن، بن، جد»: «ذلك».

٨. في «بج، جت»: «فإن».

٩. في «بج»: «تشبه».

١٠. في «بج»: «لا تشبه». وفي «بج»: «لا يشبه».

١١. في «م، ن، بج، بن، جد، وحاشية «جت»: «ماضية».

١٢. في «ن، بج، بج، بف، جت»: «وكذلك».

١٣. في «بن»: «أيضاً».

١٤. في «ن، بج، بف»: «تجترأ».

١٥. في «بف»: «إن».

١٦. في «م، ن، بج، جت، جد، وحاشية «بج»: «الشيء».

فَمِنْ ذَلِكَ^١ مَا رَوَى ابْنُ جَرِيحٍ^٢، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ^٣، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ خَالَتَهُ طَلَّقَتْ، فَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ إِلَى نَخْلٍ^٤ لَهَا تَجْدُّهُ، فَلَقِيَتْ رَجُلًا فَتَنَاهَا، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا: «اخْرُجِي فَبُذِّي نَخْلِكَ؛ لَعَلَّكَ أَنْ تَصْدَقِي، أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا».

وَرَوَى الْحَسَنُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ طَاوُوسٍ^٥ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَمِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ^٦ الْمُطْلَقَةِ: هَلْ تَخْرُجُ فِي عِدَّتِهَا؟ فَرَحَّصَ فِي ذَلِكَ.

وَابْنُ^٨ بَيْسِرٍ^٩، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا: إِنَّهَا لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا فِي حَقٍّ: مِنْ^{١٠} عِيَادَةِ مَرِيضٍ، أَوْ قَرَابَةٍ، أَوْ أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ.

مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ^{١١}: لَا تَبَيِّتُ الْمُبْتَوَةَ^{١٢} وَالْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا إِلَّا فِي بَيْتِهَا.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ رَحَّصَ لَهَا^{١٣} فِي الْخُرُوجِ بِالنَّهَارِ.

١. في «بن» وحاشية «بخ»: «فمنه» بدل «فمن ذلك».
٢. هكذا في «ل»، وفي «م»، بخ، بن، جت، والمطبوع: «ابن جريح».
- وابن جَرِيح هذا، هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح، روى عن أبي الزبير محمد بن مسلم المكي وهو عن جابر بن عبد الله الأنصاري. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٨، ص ٣٣٨، الرقم ٣٥٣٩؛ ج ٢٦، ص ٤٠٢، الرقم ٥٦٠٢؛ ج ٣٤، ص ٤٣٠.
٣. هكذا في «بخ»، يف، بن، جت، جد، وفي «م»، ن، بخ، والمطبوع: «ابن الزبير». والصواب ما أثبتناه كما ظهر مما تقدم آنفاً.
٤. في «بن» بدل «عن». وهو سهو؛ فإن حبيب بن أبي ثابت هو الكوفي الأسدي الذي يروي عن طاووس بن كيسان. راجع: تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٣٥٨، الرقم ١٠٧٩؛ ج ١٣، ص ٣٥٧، الرقم ٢٥٩٨.
٥. هو طاووس بن كيسان اليماني، روى عنه حبيب بن أبي ثابت الكوفي. راجع: تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٣٥٨، الرقم ١٠٧٩؛ ج ١٣، ص ٣٥٧، الرقم ٢٩٥٨.
٦. في «بن» -: «المرأة».
٧. في «ن»، بخ، بف: «ابن» بدون الواو.
٨. في «ن»، بن، جد، وحاشية «جت»: «في».
٩. في حاشية «بخ»: «بشر».
١٠. في «ن»: «قال» بدل «كان يقول».
١١. في «بخ»: «المبتولة». والمبتوتة: الباتنة؛ من البت بمعنى القطع المستأصل. أنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٦١٣ (بت).
١٢. في «بف»: «بها».

وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَوْ أَنَّ مُطْلَقَةً فِي مَنْزِلٍ لَيْسَ مَعَهَا فِيهِ رَجُلٌ تَخَافُ^١ فِيهِ^٢ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ مَتَاعِهَا، كَانَتْ فِي سَعَةٍ مِنْ^٣ الثَّقَلَةِ؛ وَقَالُوا: لَوْ كَانَتْ بِالسَّوَادِ^٤، فَطَلَّقَهَا زَوْجُهَا هُنَاكَ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا خَوْفٌ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، كَانَتْ فِي سَعَةٍ مِنْ^٥ دُخُولِ الْمِصْرِ؛ وَقَالُوا: لِلْأَمَةِ الْمُطْلَقَةِ أَنْ تَخْرُجَ فِي عِدَّتِهَا، أَوْ تَسِيَتْ^٦ عَنْ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَكَذَلِكَ قَالُوا أَيْضًا فِي الصَّبِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ.

قَالَ: وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى^٧ أَنَّ هَذَا الْخُرُوجَ غَيْرُ الْخُرُوجِ الَّذِي نَهَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنْهُ، وَإِنَّمَا الْخُرُوجُ الَّذِي نَهَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنْهُ، هُوَ مَا قُلْنَا أَنْ يَكُونَ خُرُوجُهَا عَلَى السَّخَطِ وَالْمَرَاغَمَةِ، وَهُوَ الَّذِي يَجُوزُ فِي اللَّغَةِ أَنْ يَقَالَ^٨: فَلَانَتْ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَإِنْ فَلَانَتْ أَخْرَجَ امْرَأَتَهُ مِنْ بَيْتِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ لِسَائِرِ الْخُرُوجِ - الَّذِي ذَكَرْنَا عَنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ وَالْأَثَرِ وَالشَّيْخِ^٩: إِنْ فَلَانَتْ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَإِنْ فَلَانَتْ أَخْرَجَ امْرَأَتَهُ مِنْ بَيْتِهِ، لِأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ فِي اللَّغَةِ هَذَا^{١٠} الَّذِي وَصَفْنَا؛ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.^{١١}

٣٠- بَابُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا تَخْرِجُوهُنَّ^{١٢} مِنْ بَيْتُوتهنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ» ٩٧/٦

١٠٧٩٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

١. في «يح»: «يخاف». وفي «جت» بالثاء والياء معاً.
٢. في «م»: «يح، يخ، يف، جت، جد» - «فيه».
٣. في «ن»: «يح، يخ، يف، جت، «في».
٤. في «بن»: «في سواد».
٥. في «يح»: «وحاشية جت»: «في».
٦. في «يح، يف»: «وتبيت».
٧. في «جد»: «وعلى».
٨. في «يف»: «بأن يقال». وفي «ن»: «وأن يقول».
٩. في «م، ن، يح، بن، جت، جد»: «و الشيع».
١٠. في «بن»: «هو».
١١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٨، ذيل ح ٢٣٠٦٤، قطعة منه ملخصاً.
١٢. في «يح»: «ولا تخرجوهن».

عَنِ الرَّضَاءِ فِي قَوْلِ اللَّهِ^١ عَزَّ وَجَلَّ: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ»^٢ قَالَ: «أُذَاهَا لِأَهْلِ الرَّجُلِ، وَسُوءُ خُلُقِهَا»^٣.

١٠٧٩٧ / ٢. بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ:

سَأَلَ الْمَأْمُونُ الرَّضَاءَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٥: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ»؟

قَالَ: «يَعْنِي بِالْفَاحِشَةِ الْمُتَبَيَّنَةِ أَنْ تُؤْذِيَ أَهْلَ زَوْجِهَا، فَإِذَا فَعَلْتَ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يُخْرِجَهَا^٦ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْقُضِيَ^٧ عِدَّتَهَا، فَعَلَ»^٨.

٣١- بَابُ طَلَاقِ الْمُسْتَرَاةِ^٩

١٠٧٩٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي بَرْدٍ الْعُطَّارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^{١٠}:

١. في «بخ، يف، بن»: «قوله» بدل «قول الله».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٣١، ح ٤٥٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٣، ح ٢٣٠٦٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٠، ح ٢٨٤٣٣.

٣. هكذا في «م، ن، بح، يف، بن، جت، جد» والوسائل. وفي «بخ»: «الميشمي». وفي المطبوع والتهذيب: «التيملي». وعلي بن الحسن هو علي بن الحسن بن علي بن فضال. وتقدم في الكافي، ذيل ح ٢٣٣٣ أن الصواب في لقبه التيمي والتيملي.

٤. في «بخ»: «قوله تعالى».

٥. في التهذيب: «أخرجها» بدل «أن يخرجها».

٦. في «ن»: «أن ينقض».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٢، ح ٤٥٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٢، ح ٢٣٠٦٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٠، ح ٢٨٤٣٤.

٨. «المستراة»: هي التي لا تحيض وفي سنها من تحيض، سميت بذلك لحصول الربوب والشك بالنسبة إليها باعتبار توهم الحمل أو غيره. أنظر: المهذب البارع، ج ٣، ص ٤٤٧ و ٤٤٨؛ مسالك الأفهام، ج ٩، ص ٤٧.

٩. في «بخ، يف، بن، جت»: «أصحابه».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ^١ يُسْتَرَابُ بِهَا^٢، وَمِثْلُهَا تَحْمِلُ، وَمِثْلُهَا لَا تَحْمِلُ وَلَا تَحِيضُ، وَقَدْ وَاقَعَهَا زَوْجُهَا: كَيْفَ يُطَلِّقُهَا إِذَا أَرَادَ طَلَاقَهَا؟
قَالَ^٣: «لِيَمْسِكَ عَنْهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا»^٤.

٣٢- بَابُ طَلَاقِ الَّتِي تَكْتُمُ حَيْضَهَا

١٠٧٩٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ كَيْسَانَ،
قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَاءِ هَؤُلَاءِ الْعَامَّةِ، وَأَرَادَ أَنْ
يُطَلِّقَهَا، وَقَدْ كَتَمَتْ حَيْضَهَا وَطَهَرَهَا مَخَافَةَ الطَّلَاقِ؟
فَكَتَبَ عليه السلام: «يَعْتَزِّلُهَا^٥ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، يُطَلِّقُهَا»^٦.

٣٣- بَابُ فِي الَّتِي تَحِيضُ فِي كُلِّ شَهْرَيْنِ وَثَلَاثَةِ

١٠٨٠٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ،
عَنْ عَمَارِ السَّابَّاطِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ سَابَّةٌ، وَهِيَ تَحِيضُ كُلَّ
شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ حَيْضَةً وَاحِدَةً: كَيْفَ يُطَلِّقُهَا زَوْجُهَا؟

١. في «بف»: «المستربة».

٢. في «بج»: «تستبرئها» بدل «يستراب بها».

٣. في «بج»: «فقال».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٦٩، ح ٢٢٨، بسنده عن داود بن أبي يزيد العطار الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٤، ح ٢٢٧٧٠؛

الوسائل، ج ٢٢، ص ٩١، ح ٢٨١٠٢.

٥. في «جد»: وحاشية «م»: «يعتبر لها» بدل «يعتزل لها».

٦. في الوسائل: «ثم يطلقها».

٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٧٤، ح ٢٢٧٦٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٦١، ح ٢٨٠٢١.

فَقَالَ^١: «أَمْرُهَا شَدِيدٌ، تَطْلُقُ^٢ طَلَاقَ السَّنَةِ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشُهُودٍ، ثُمَّ تَنْزُكُ^٣ حَتَّى تَحِيضَ ثَلَاثَ حِيضٍ مَتَى حَاضَتْ، فَإِذَا حَاضَتْ ثَلَاثًا فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا».

قِيلَ لَهُ: وَإِنْ مَضَتْ سَنَةٌ وَلَمْ تَحِيضْ فِيهَا ثَلَاثَ حِيضٍ؟
قَالَ: إِذَا مَضَتْ سَنَةٌ وَلَمْ تَحِيضْ ثَلَاثَ حِيضٍ، يُتْرَبُصُ بِهَا بَعْدَ السَّنَةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا».

قِيلَ: فَإِنْ مَاتَ، أَوْ مَاتَتْ؟

فَقَالَ: «أَيُّهُمَا^٤ مَاتَ^٥ وَرِثَ^٦ صَاحِبُهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَمْسَةِ عَشَرَ شَهْرًا»^٧.

٣٤- بَابُ عِدَّةِ الْمُسْتَرَابَةِ

١٠٨٠١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَمْرَانِ أَيُّهُمَا سَبَقَ^{١٠} بَأْنَتْ بِهِ^{١١} الْمُطْلَقَةُ الْمُسْتَرَابَةُ تَسْتَرِبُ

١. في «م» بن، جد: «قال».

٢. في «جت»: «يطلق».

٣. في «بح» بف، «يترك». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٤. في «بح» والاستبصار: «قد».

٥. في «م» ن، بن، جد، وحاشية «بح»: «وإن».

٦. في «بح» «أَيُّمَا».

٧. في «ن»: «ماتت».

٨. في «بف» والاستبصار: «ورثه».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ١١٩، ح ٤١٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٢، ح ١١٤٨، بسندهما عن الحسن بن محبوب.

راجع: التهذيب، ج ٨، ص ١٢٠، ح ٤١٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٤، ح ١١٥٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦٢،

ح ٢٢٩٦٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩٩، ذيل ح ٢٨٣٧٨.

١٠. في الفقيه والخصال: «+ إليها».

١١. هكذا في «ن» بن، بف، جت، وحاشية «م» والوافي والفقيه والخصال. وفي «م» بح، بن، جد، والمطبوع

والوسائل: «منه». وفي التهذيب، ح ٤٠٩ والاستبصار: «به».

الْحَيْضُ^١: إِنْ مَرَّتْ^٢ بِهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ بَيْضَ لَيْسَ فِيهَا دَمٌ بَانَثَ بِهِ^٣، وَإِنْ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثُ حَيْضَ لَيْسَ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ بَانَثَ بِالْحَيْضِ^٤.

قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٥: قَالَ جَمِيلٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ إِنْ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِلَّا يَوْمًا^٦ فَحَاضَتْ، ثُمَّ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِلَّا يَوْمًا^٧ فَحَاضَتْ، ثُمَّ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِلَّا يَوْمًا^٨ فَحَاضَتْ، فَهَذِهِ تَعْتَدُ بِالْحَيْضِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا تَعْتَدُ بِالشُّهُورِ^٩، وَإِنْ مَرَّتْ بِهَا^{١٠} ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ بَيْضَ لَمْ تَحْضَ فِيهَا، فَقَدْ بَانَثَ^{١١} ١٣. ١٢

٩٩/٦

١٠٨٠٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ بْنِ بُزْطَاطٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ حَكِيمٍ:

١. في التهذيب، ح ٢٢٦: «إلى المسترابة انقضت به عدتها» بدل «بانث منه المطلقة المسترابة تستريب الحيض». وفي الوسائل -: «تستريب الحيض».
٢. في «بخ»: «جرت».
٣. في الوسائل والاستبصار: «منه». وفي التهذيب، ح ٢٢٦: «بالشهور» بدل «بانث به».
٤. في التهذيب، ح ٢٢٦: «انقضت عدتها» بدل «بانث».
٥. هكذا في «م، ن، ي، بخ، ب، جت، جد» والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب، ح ٤٠٩ والاستبصار. وفي المطبوع: «ابن عمير».
٦. في التهذيب، ح ٤٠٩: «يوم». وفي الاستبصار -: «إلا يوماً».
٧. في التهذيب، ح ٤٠٩: «يوم».
٨. في التهذيب، ح ٤٠٩: «يوم».
٩. في «بخ» والتهذيب، ح ٢٢٦ -: «ثم مرّت بها ثلاثة أشهر إلا يوماً فحاضت».
١٠. في «بخ، ب»، «بالأشهر».
١١. في «بن، جد» والتهذيب، ح ٤٠٩ والاستبصار -: «بها».
١٢. في التهذيب، ح ٤٠٩: «منه». وفي التهذيب، ح ٢٢٦: «بالشهور».
١٣. التهذيب، ج ٨، ص ١١٨، ح ٤٠٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٤، ح ١١٥٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٤، ح ٤٨٠٢، معلقاً عن ابن أبي عمير والبن زطي جميعاً، عن جميل، عن زرارة. الخصال، ص ٤٧، باب الاثنين، ح ٥١، بسنده عن جميل، عن زرارة، إلى قوله: «ثلاثة أشهر بانث بالحيض»؛ التهذيب، ج ٨، ص ٦٨، ح ٢٢٦، بسنده عن جميل بن دراج. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٥٥، ح ٢٢٩٤٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٨٥، ح ٢٨٣٩.

عَنْ عَبْدِ صَالِحٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الْجَارِيَةُ الشَّابَّةُ - الَّتِي لَا تَحِيضُ وَمِثْلُهَا تَحْمِلُ^١ - طَلَّقَهَا زَوْجَهَا؟
قَالَ: «عِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ»^٢.

٣ / ١٠٨٠٣. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٣، عَنْ أَحْمَدَ^٤، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ^٥:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «عِدَّةُ الَّتِي لَمْ تَحْضْ وَالْمُسْتَخَاضَةُ الَّتِي لَا تَطْهُرُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَعِدَّةُ الَّتِي تَحِيضُ وَيَسْتَقِيمُ حَيْضُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ، وَالْقُرُوءُ^٦ جَمْعُ الدَّمِ بَيْنَ الْخَيْضَتَيْنِ^٧»^٨.

٤ / ١٠٨٠٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ^٩:

١. في «جت» والفقهاء: «تحيض». وفي الوسائل: «يحمل».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١١٧، ح ٤٠٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٢، ح ٤٧٩٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي، عن عبد الكريم بن عمرو، عن محمد بن حكيم. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٤١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦٣، ح ٢٢٩٦٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٨٦، ح ٢٨٣٤٢.

٣. في «م»، بح، بن، جت، جد، وحاشية «ن»: - «بن زياد». ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدة من أصحابنا.

٤. في الاستبصار: + «بن محمد».

٥. في الوسائل، ح ٢٨٣٨٥: «أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي بصير»، وهو سهو، وورد على الصواب في ح ٢٨٣٤٢.

٦. في الاستبصار، ح ١١٨٢: - «التي لم تحض و».

٧. في الوسائل، ح ٢٨٣٨٥ والاستبصار، ح ١١٨٢: «القرء».

٨. في الاستبصار، ح ١١٨٢: «هي ثلاث حيض» بدل «القرء جمع الدم بين الحيضتين».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ١١٧، ح ٤٠٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٣٢، ح ١١٨٢، معلقاً عن الكليني، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد. وفيه، ص ٣٣٠، ح ١١٧٢، بسنده عن أبي بصير، من «ون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام». وفيه أيضاً، ح ١١٧١، بسند آخر، وتمام الرواية فيهما: «عدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة أقراء وهي ثلاث حيض». راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب معنى الأقراء، ح ١٠٧٧٩ و ١٠٧٨٠ ومصادره. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٥٧، ح ٢٢٩٤٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٨٧، ح ٢٨٣٤٣؛ وفيه، ص ٢٠٢، ح ٢٨٣٨٥، من قوله: «عدة التي تحيض».

١٠. في الاستبصار: - «الكناني».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَتِي تَحِيضُ كُلَّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مَرَّةً: كَيْفَ تَعْتَدُ؟

قَالَ^٢: «تَنْتَظِرُ^٣ مِثْلَ^٤ قُرْبِهَا الْبَتِي^٥ كَانَتْ تَحِيضُ فِيهِ فِي الْإِسْتِقَامَةِ، فَلْتَعْتَدِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، ثُمَّ لَتَرْوِجِ^٦ إِنْ شَاءَتْ^٧»^٨.

٥٠٨٠٥/٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلَاءٍ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَتِي تَحِيضُ فِي^{١١} كُلِّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مَرَّةً^{١٢}، أَوْ فِي سِتَّةٍ، أَوْ فِي^{١٣} سَبْعَةِ أَشْهُرٍ^{١٤}، وَالْمُسْتَخَاضَةُ الْبَتِي^{١٥} لَمْ تَبْلُغِ الْحَيْضَ^{١٦}، وَالْبَتِي

١. في الفقيه: «ثلاث سنين» بدل «ثلاثة أشهر». ٢. في التهذيب والاستبصار: «فقال».

٣. في «م» والفقيه: «تنتظر». وفي «بح، جت»: «يتنظر».

٤. في «بح»: «من». ٥. في «م، بن» والوسائل والتهذيب: «الذي».

٦. في الاستبصار: «بثلاثة».

٧. في «ن، بف» والوافي والاستبصار: «تَرْوِج». وفي التهذيب والفقيه: «لتَرْوِج».

٨. قد حمل الشيخ الطوسي عليه السلام في الاستبصار هذا وأمثاله على المستحاضة التي كانت لها عادة مستقيمة، ثم تغيرت عن ذلك، فتعمل على عادتها السابقة المستقيمة، وحمل أخبار الأشهر على ما إذا لم تكن لها عادة بالحيض أو نسيت عادتها. وفي التهذيب حمل الجميع على من كانت لها عادة مستقيمة، وكانت عادتها في كل شهر مرة. أنظر: التهذيب، ج ٨، ص ١٢٠-١٢١؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٥.

وفي المرأة: «ويمكن حمله على ما إذا كانت تحيض بعد كل ثلاثة أشهر، فقله عليه السلام: تنتظر مثل قُرْبِهَا، المراد به الاعتداد بثلاثة أشهر؛ فإنَّ الغالب في ذات العادة المستقيمة أنَّها تحيض في كل شهر مرة».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٠، ح ٤١٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٥، ح ١١٥٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٤، ح ٤٨٠٣، معلقاً عن أبي الصباح الكناني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٥٩، ح ٢٢٩٥٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٨٧، ح ٢٨٣٤٤.

١٠. هكذا في «م، ن، بح، بخ، بف، بن، جت، جد» والوسائل. وفي المطبوع: «العلاء».

١١. في «بخ»: «في».

١٢. في المرأة: «قله»: «في كل ثلاثة أشهر، حمل على ما إذا كانت ترى الحيض بعد الثلاثة جمعاً بين الأخبار».

١٣. في «بخ»: «في». ١٤. في الفقيه: «في كل سنة مرة» بدل «في ستة أو في سبعة أشهر».

١٥. في «بخ، بف» والفقيه والتهذيب والاستبصار: «والتي».

١٦. في الوافي: «المحيض».

تَحِيضُ مَرَّةً وَتَرْتِفَعُ^١ مَرَّةً^٢، وَالَّتِي لَا تَطْمَعُ فِي الْوَلَدِ، وَالَّتِي قَدْ اِزْتَفَعَ حَيْضُهَا
وَزَعَمَتْ أَنَّهَا لَمْ تَنَاسُ، وَالَّتِي تَرَى الصُّفْرَةَ مِنْ حَيْضٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ، فَذَكَرَ^٣: «أَنَّ عِدَّةَ
هَؤُلَاءِ كُلِّهِنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ»^٤.

٦/١٠٨٠٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادٍ
بْنِ عَيْسَى، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ يُطَلَّقُهَا زَوْجُهَا وَهِيَ تَحِيضُ كُلَّ ثَلَاثَةِ
أَشْهُرٍ^٥ حَيْضَةً، فَقَالَ: «إِذَا انْقَضَتْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، يُحْسَبُ^٦ لَهَا لِكُلِّ^٧ شَهْرٍ
حَيْضَةٌ»^٨.

٧/١٠٨٠٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي
الْعَبَّاسِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ بَعْدَ مَا وَلَدَتْ وَطَهَّرَتْ، وَهِيَ امْرَأَةٌ لَا
تَرَى دَمًا مَا دَامَتْ تَرْضِعُ: مَا عِدَّتُهَا؟
قَالَ: «ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ»^٩.

١. في الوافي والوسائل والتهذيب: «ويرتفع».

٢. في «بف»: «- وترتفع مرة».

٣. في «جدة»: «وذكر».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١١٩، ح ٤١٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٣، ح ١١٥٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه،
ج ٣، ص ٥١٣، ح ٤٨٠١، معلقاً عن العلاء. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٥٧، ح ٢٢٩٤٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٨٣،
ح ٢٨٣٣٥.

٥. في الوافي: «+ والني».

٦. في «بج»: «- وأشهر».

٨. في «بج، جت»: «عن كل». وفي «بج، بف»: «وكل».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٠، ح ٤١٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٣، ح ١١٥١، معلقاً عن الحسين بن سعيد.
الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦١، ح ٢٢٩٥٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٨٤، ح ٢٨٣٣٦.

١٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦٤، ح ٢٢٩٦٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٨٥، ح ٢٨٣٤٠.

٨ / ١٠٨٠٨. عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «عِدَّةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَحِيضُ وَالْمُسْتَحَاضَةِ الَّتِي لَا
تَطْهُرُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَعِدَّةُ الَّتِي تَحِيضُ وَيَسْتَقِيمُ حَيْضُهَا ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»^١.
قَالَ: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾»^٢: «مَا الرِّبْتُ؟»
فَقَالَ: «مَا زَادَ عَلَى شَهْرٍ فَهُوَ رِبْتُهُ، فَلْتَعْتَدِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَلْتَتَرَكِي^٤ الْحَيْضَ، وَمَا كَانَ
فِي الشَّهْرِ لَمْ تَزِدِي^٦ فِي الْحَيْضِ عَلَيْهِ^٧ ثَلَاثَ^٨ حَيْضٍ، فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَ حَيْضٍ^٩»^{١٠}.

١. في «بن»: «- وعدة».

٢. في التهذيب، ح ٤٣٤ والاستبصار، ح ١١٧١: «أقرأه»، وهي ثلاث حيض، بدل «قروء».

٣. الطلاق (٦٥): ٤.

٤. في «بح، بخ»: «وليترك».

٥. في «بخ، بف»: «ما» بدون الواو.

٦. في «بخ» والوسائل والتهذيب، ح ٤٠٧: «لم يزد». وفي «بح»: «لم ترد».

٧. في الوسائل والتهذيب، ح ٤٠٧ والاستبصار، ح ١١٥٧: «وعلى».

٨. في «جت»: «ثلاثة».

٩. في الوافي: «ما زاد على شهر، أي زاد حيضها على شهر؛ يعني تحيض في أزيد من شهر، وينبغي تخصيصه بما
إذا لم يكن حيضها في أقل من ثلاثة أشهر ثلاث حيض على نهج واحد؛ ليتوافق الأخبار. «وما كان في الشهر»
يعني ما كان حيضها في الشهر «لم تزد» يعني المرأة «في الحيض» أي رؤية الحيض «عليه» أي على الشهر
«ثلاث حيض» يعني إلى ثلاث حيض متوالية، فعِدَّتُهَا ثلاث حيض؛ لاستقامة حيضها حينئذٍ، ويكفي الدخول
في الثلاثة». وقال الشيخ الطوسي رحمته الله: «فالوجه في هذا الخبر أنه إذا تأخر الدم عن عاداتها أقل من شهر، فذلك
ليس لرؤية الحمل ولغيره، فيحصل هناك رية فلتعتد ثلاثة أشهر ما لم تر فيها دمًا، فإن رأت قبل انقضاء الثلاثة أشهر
الدم كان حكمها ما ذكرنا في الأخبار الأولى سواء». الاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٥-٣٢٦.

١٠. الكافي، كتاب الحيض، أبواب الحيض، ح ٤١٤٩. وتام الرواية فيه: «سألته عن قول الله عز وجل: ﴿إِنْ
أَرْتَبْتُمْ﴾ فقال: ما جاز الشهر فهو ريبته». التهذيب، ج ٨، ص ١١٨، ح ٤٠٧: «الاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٢،
ح ١١٨٣، إلى قوله: «ثلاثة قروء» وفيهما معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣٢٥، ح ١١٥٧، معلقاً عن علي بن
إبراهيم، من قوله: «قال: وسألته عن قول الله عز وجل». وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٢٦، ح ٤٣٤: «الاستبصار،
ج ٣، ص ٣٣٠، ح ١١٧١، بسندهما عن ابن أبي عمير. وفيه، ح ١١٧٢، بسند آخر، من دون الإسناد إلى

٩/١٠٨٠٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «أَيُّ الْأَمْرَيْنِ سَبَقَ إِلَيْهَا فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، إِنْ مَرَّتْ^١ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ لَا تَرَى فِيهَا دَمًا فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَإِنْ مَرَّتْ ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا^٢».

١٠/١٠٨١٠. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

إِذَا نَظَرْتُ فَلَمْ تَجِدِي الْأَقْرَاءَ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَإِذَا كَانَتْ لَا يَسْتَقِيمُ لَهَا خَيْضٌ تَحِيضٌ فِي الشَّهْرِ مِرَارًا، فَإِنَّ عِدَّتَهَا عِدَّةُ الْمُسْتَحَاضَةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَإِذَا كَانَتْ تَحِيضٌ خَيْضًا مُسْتَقِيمًا، فَهُوَ فِي كُلِّ شَهْرٍ خَيْضَةٌ، بَيْنَ كُلِّ خَيْضَتَيْنِ شَهْرٌ؛ وَذَلِكَ الْقُرْءُ^٣.

المعصوم عليه السلام، وتام الرواية في الثلاثة الأخيرة: «عِدَّةُ التِّي تَحِيضُ وَيَسْتَقِيمُ حَيْضُهَا ثَلَاثَةَ أَقْرَاءٍ وَهِيَ ثَلَاثَ حَيْضٍ» الوافي، ج ٢٣، ص ١١٥٧، ح ٢٢٩٥٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٨٦، ح ٢٨٣٤١.

١. في الوسائل: «وبها».

٢. في الوافي: وإنما وضع الثلاثة الأشهر موضع القروء في العدة؛ لأن الحمل يستبين فيها غالباً، كما أشير إليه في خبر محمد بن حكيم الذي يأتي في الباب الآتي، وإنما فسر جميل الحديث بما فسر لتصير المرأة مستقيم الحيض؛ فإن غير المستقيم حيضها إنما تعدد بالأشهر. ومعنى الاستقامة أن ترى ثلاث حيض متوالية على نهج واحد، كما يستفاد من الأخبار الآتية.

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١١٨، ح ٤٠٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٤، ح ١١٥٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٥٦، ح ٢٢٩٤٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٨٤، ح ٢٨٣٣٧.

٤. في «م» جد، والوسائل وتفسير العياشي: «لم تجد».

٥. في الوافي: «فلم تجد الأقراء إلا ثلاثة أشهر، أي لم تجد الأطهار الثلاثة إلا في ثلاثة أشهر، وهذه تنقسم إلى قسمين كما فصله».

٦. في «بخ» بف، جت: «وإذا».

٧. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٥، ح ٣٥٢، عن ريعة الرأي، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٥٦، ح ٢٢٩٤٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٨٤، ح ٢٨٣٣٨.

١١ / ١٠٨١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعِيرٍ^١،

عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَتْ وَقَدْ طَعَنْتَ فِي السِّنِّ، فَحَاضَتْ حَيْضَةً
وَاحِدَةً، ثُمَّ اِزْتَفَعَ حَيْضُهَا، فَقَالَ: «تَعْتَدُ بِالْحَيْضَةِ وَشَهْرَيْنِ مُسْتَقْبَلَيْنِ؛ فَإِنَّهَا قَدْ يَتَسَتْ
مِنَ الْمَحِيضِ»^٢.

٣٥- بَابُ أَنَّ النِّسَاءَ يُصَدَّقْنَ فِي الْعِدَّةِ وَالْحَيْضِ

١ / ١٠٨١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْعِدَّةُ وَالْحَيْضُ لِلنِّسَاءِ، إِذَا أَدَعَتْ صَدَقَتْ»^٤.

٣٦- بَابُ الْمُسْتَرَايَةِ بِالْحَبْلِ

١ / ١٠٨١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

١. في التهذيب: - «شعر».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٢١، ح ٤١٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٥، ح ١١٥٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٥، ح ٢٢٩٨٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩١، ح ٢٨٣٥٧.

٣. في التهذيب: - «بن إبراهيم».

٤. في «م، جد»: «فإذا».

٥. في التهذيب، ج ١ والاستبصار، ج ١: - «إذا أدعت صدقت».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٥، ح ٥٧٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٦، ح ١٢٧٦، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ١، ص ٣٩٨، ح ١٢٤٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٤٨، ح ٥١٠، بسندهما عن جميل بن دراج، عن زرارة. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٦١، ح ٢٣١٨٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٥٨، ح ٢٣٥٧؛ وج ٢٢، ص ٢٨٤٣٩.

سَمِعْتُ أَبَا إِسْرَاهِيمَ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَأَدَّعَتْ حَبْلًا^١، انْتَضَرَ^٢ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ وَلَدَتْ، وَإِلَّا اغْتَدَّتْ ثَلَاثَةَ^٣ أَشْهُرٍ، ثُمَّ قَدْ بَانَ مِنْهُ»^٤.

١٠٨١٤ / ٢. حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ^٥، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

حَكِيمٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الْمَرْأَةُ الشَّابَّةُ - الَّتِي تَحِيضُ مِثْلَهَا - يُطَلَّقُهَا زَوْجُهَا، فَيَرْتَفِعُ^٦ طَمَنُهَا^٧، كَمْ عِدَّتُهَا؟
قَالَ: «ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ».

قُلْتُ: فَإِنَّهَا ادَّعَتْ الْحَبْلَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ؟ قَالَ: «عِدَّتُهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ».
قُلْتُ: فَإِنَّهَا ادَّعَتْ الْحَبْلَ بَعْدَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ؟ قَالَ: «إِنَّمَا الْحَبْلُ^٨ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ».
قُلْتُ: تَزَوَّجُ^٩؟ قَالَ: «وَحْتَاطُ^{١٠} بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ».

قُلْتُ: فَإِنَّهَا ادَّعَتْ^{١١} بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ؟

١. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ١٧١: «اختلف الأصحاب فيما إذا ادعت الحمل بعد الطلاق، فقيل: تعتد سنة، ذهب إليه الشيخ في النهاية، والعلامة في المختلف وجماعة أنها تترتب تسعة أشهر. وقيل: عشرة؛ لاختلافهم في أقصى الحمل. ويمكن حمل ما زاد على التسعة على الاحتياط والاستحباب، كما يفهم من بعض أخبار الباب. والأول أحوط».

٢. في التهذيب والوسائل: «+ بها».

٣. في الوافي والوسائل: «بثلاثة».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٩، ح ٤٤٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥١١، ذيل ح ٤٧٩٢، معلقاً عن عبد الرحمن بن الحجاج الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦٦، ح ٢٢٩٧٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٣، ح ٢٨٤٤١.

٥. في الوسائل: «- بن زياد».

٦. في «بخ، بف» وحاشية «جت»: «ويرتفع». وفي «ن»: «وترتفع».

٧. في «بخ، بف» وحاشية «جت» والوافي والتهذيب: «حيضها». والطمث: الدم. يقال: طمشت: إذا حاضت. أنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ١٦٦ (طمث).

٨. في «ن، بف، بن، جت، جد» والوسائل: «الحمل». وفي «بخ»+: «بعد».

٩. في التهذيب: «تزوج». ١٠. في «بخ»: «يحتاط».

١١. في التهذيب: «+ الحمل».

قَالَ: لَا رِبْيَةَ عَلَيْهَا، تَزَوَّجْ^١ إِنْ شَاءَتْ^٢.

١٠٨١٥ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ،

عَنِ ابْنِ حَكِيمٍ:

عَنْ أَبِي إِزَاهِيمٍ أَوْ أَبِيهِ^٣، أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَطْلَقَةِ يُطْلَقُهَا زَوْجُهَا، فَتَقُولُ: أَنَا

حُبْلَى، فَتَمْكُثُ سَنَةً، قَالَ: «إِنْ^٤ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ سَنَةٍ، لَمْ تُصَدَّقْ - وَلَوْ سَاعَةً^٥

وَاجِدَةً - فِي دَعْوَاهَا^٦».

١٠٨١٦ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ^٧، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ:

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ:

عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ^٨، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٩: الْمَرْأَةُ الشَّابَّةُ - الَّتِي تَحِيضُ مِثْلَهَا - يُطْلَقُهَا

زَوْجُهَا، فَيَزْتَفِعُ^{١٠} طَمَنُهَا، مَا عِدَّتْهَا؟

١. في حاشية «م»: «تَزَوَّجَتْ».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٩، ح ٤٤٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦٧، ح ٢٢٩٧١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٣، ح ٢٨٤٤٢.

٣. في «م»، ن، جد، والوسائل: «ابنه»، وهو سهو ظاهر؛ فَإِنَّ ابْنَ حَكِيمٍ هَذَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ حَكِيمِ الْخَنَعَمِيِّ، وَقَدْ غَدَّ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ^{١١}. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٥٧، الرقم ٩٥٧؛ رجال البرقي، ص ١٩ و ص ٤٧.

٤. في «بح»: «فيقول».

٥. في التهذيب: «بساعة».

٦. في «بخ، بف»: «إذا».

٧. في التهذيب: «- في دعواها».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٩، ح ٤٤٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦٩، ح ٢٢٩٧٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٣، ح ٢٨٤٤٣.

٩. في الوسائل: «- بن زياد».

١٠. في السند تحويل بعطف «أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار» على «حميد بن زياد، عن ابن سماعة».

١١. في «بح، بف، جت»: «- له».

١٢. في «بخ، بف، جت»: «ويرتفع».

قَالَ: «ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ».

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^١، فَإِنَّهَا تَزَوَّجَتْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، فَتَبَيَّنَ بِهَا^٢ بَعْدَ مَا دَخَلْتُ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهَا حَامِلٌ؟

قَالَ: «هَيْهَاتَ مِنْ ذَلِكَ يَا ابْنَ حَكِيمٍ، رَفَعَ الطَّمْبُ ضَرْبَانِ؛ إِمَّا فَسَادَ مِنْ حَيْضَةٍ، فَقَدْ حَلَّ لَهَا الْأَزْوَاجُ^٣، وَلَيْسَتْ^٤ بِحَامِلٍ؛ وَإِمَّا حَامِلٌ، فَهَوَ يَسْتَبِينُ^٥ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ جَعَلَهُ وَقْتًا يَسْتَبِينُ فِيهِ الْحَمْلُ».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّهَا اِزْتَابَتْ^٦؟

قَالَ: «عِدَّتْهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ».

قُلْتُ: فَإِنَّهَا اِزْتَابَتْ بَعْدَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ؟

قَالَ: «إِنَّمَا الْحَمْلُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ».

قُلْتُ: فَتَزَوَّجَ^٧؟

قَالَ: «تَخْتَاطُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ».

قُلْتُ: فَإِنَّهَا^٨ اِزْتَابَتْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ؟

قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهَا رِبَّةٌ تَتَزَوَّجُ^٩»^{١٠}.

١. في الوسائل :- «جعلت فداك».

٣. في «بن»: «حَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ» بدل «حَلَّ لَهَا الْأَزْوَاجِ».

٤. هكذا في «بن» وحاشية «بح، جت». وفي أكثر النسخ والمطبوع والوافي: «وليس».

٥. هكذا في «م، ن، بح، جد»، والوافي والوسائل والتهذيب. وفي بعض النسخ والمطبوع: «تستبين».

٦. في «بف» والوافي: «وبعد ثلاثة أشهر». وفي المرأة: «ارتابت، لعل المعنى قبل مضي الثلاثة».

٧. في «ن»: «تتزوج».

٨. في «ن»: «إِنَّهَا».

٩. في «م، بن»، والوافي والوسائل والتهذيب: «تزوج».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٩، ح ٤٤٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦٧، ح ٢٢٩٧٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٤، ح ٢٨٤٤٤.

١٠٨١٧ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ يُونُسَ ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ ^٢ : رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ، فَلَمَّا

مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ أَدْعَتْ حَبْلًا ؟

فَقَالَ ^٣ : «يَنْتَظِرُ» بِهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ .

قَالَ : قُلْتُ : فَإِنَّهَا أَدْعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ حَبْلًا ؟

قَالَ ^٤ : «هِيَ هَاتِ هَهُنَا ، إِنَّمَا يَرْتَفِعُ الطَّمْثُ مِنْ ضَرْبَيْنِ : إِمَّا حَبْلٍ بَيْنَ ، وَإِمَّا فَسَادٍ

مِنَ الطَّمْثِ ، وَلَكِنَّهَا تَخْتَاطُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ .

وَقَالَ أَيْضًا فِي الَّتِي كَانَتْ تَطْمَثُ ، ثُمَّ يَرْتَفِعُ طَمْثُهَا سَنَةً ، كَيْفَ تُطَلَّقُ ^٥ ؟

قَالَ ^٦ : «تُطَلَّقُ بِالشَّهْرِ» .

فَقَالَ لِي بَعْضُ مَنْ قَالَ : إِذَا أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا وَهِيَ لَا تَحِيضُ وَقَدْ كَانَ يَطْوُهَا ،

اسْتَبْرَأَهَا بِأَنْ يُحْسِبَ ^٧ عَنْهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَقْتِ ^٨ الَّذِي تَبَيَّنَ فِيهِ الْمُطَلَّقَةُ

الْمُسْتَقِيمَةُ الطَّمْثِ ، فَإِنْ ظَهَرَ بِهَا حَبْلٌ ، وَإِلَّا طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً بِشَاهِدَيْنِ ، فَإِنْ تَرَكَهَا

ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَقَدْ بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ ، وَإِذَا ^٩ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ تَرَكَهَا شَهْرًا ^{١٠} ، ثُمَّ

١ . في «بح» : «أبي الحسن» . ٢ . في «بف» والوافي : - «له» .

٣ . هكذا في «ن» ، «بح» ، «بف» ، «جت» والوافي . وفي سائر النسخ والمطبوع : «قال» .

٤ . في الوافي : «ينتظر» . ٥ . في «ن» والوافي : «فقال» .

٦ . في الوافي : «يطلق» . ٧ . في «م» ، «بن» ، «جد» : «فقال» .

٨ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل . وفي المطبوع : «بالشهر» .

٩ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل . وفي المطبوع : «بأن تمسك» .

١٠ . في «بف» : «الرفث» .

١١ . في «م» ، «بن» ، «جد» وحاشية «ن» ، «جت» : «وإن» . وفي الوسائل : «فإن» .

١٢ . في المرأة : «ولعلَّ تَرِيصَ الشهر للرجوع محمول على الاستحباب ، والظاهر أنه ليس من كلام الإمام عليه السلام فليس بحجة» .

رَاجَعَهَا^١، ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَانِيَةً، ثُمَّ أَمْسَكَ عَنْهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ يَسْتَبْرِئُهَا، فَإِنْ ظَهَرَ بِهَا حَبْلٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُقَهَا إِلَّا وَاحِدَةً^٢.

١٠٣/٦

٣٧- بَابُ نَفَقَةِ الْخُبْلَى الْمُطَلَّقةِ

١٠٨١٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْحَامِلُ أَجَلُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا بِالْمَعْرُوفِ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا»^٣.

١٠٨١٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَهِيَ حُبْلَى^٤، أَنْفَقَ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، فَإِذَا^٥ وَضَعَتْهُ^٦ أَعْطَاهَا أَجْرَهَا، وَلَا يَصَارُهَا إِلَّا أَنْ يَجِدَ^٧ مَنْ هُوَ أَرْخَصُ أَجْرًا مِنْهَا، فَإِنْ هِيَ رَضِيَتْ بِذَلِكَ الْأَجْرِ، فَهِيَ أَحَقُّ بِابْنِهَا حَتَّى تَقْطِعَهُ»^٨.

١. في «بح» بخ، بف، جت: «ارتجعها».

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦٨، ح ٢٢٩٧٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٤، ح ٢٨٤٤٥.

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٢٣، ح ٤٦٣، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق الحامل، ح ١٠٧٤٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٦٨، ح ٢٢٩٧٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥١٨، ح ٢٢٧٣٦.

٤. في التهذيب، ح ٣٦٠: «امرأته».

٥. في التهذيب، ح ٤٦٥: «الحبلى» بدل «وهي حبلى».

٦. في «م» جد، والوسائل، ح ٢٧٦١٢ والكافي والتهذيب، ح ٣٦٠ والاستبصار: «وإذا». وفي التهذيب، ح ٤٦٥: «وإن».

٧. في التهذيب، ح ٤٦٥: «رضعته». وفي الاستبصار: «أرضعته».

٨. في «بح» وأن تجده.

٩. في المرأة: «حمل في المشهور على الولد الذكر».

١٠. الكافي، كتاب العقيقة، باب من أحق بالولد إذا كان صغيراً، ح ١٠٥٩٤. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٠٦، ح ٣٦٠.

١٠٨٢٠ / ٣. عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْخَبْلَى الْمُطَلَّقةُ يُنْفَقُ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، وَهِيَ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا إِنْ تَرْضَعُهُ بِمَا تَقْبَلُهُ امْرَأَةٌ أُخْرَى، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودُهُ بِوَلَدِهِ»^١ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ»^٢.

قَالَ: «كَانَتِ الْمَرْأَةُ^٣ مِمَّا تَرْفَعُ يَدَهَا إِلَى زَوْجِهَا إِذَا أَرَادَ مُجَامَعَتَهَا، فَتَقُولُ: لَا أَذْغَكَ؛ لِأَنِّي^٤ أَخَافُ أَنْ أُحْمِلَ عَلَى وَلَدِي، وَيَقُولُ الرَّجُلُ: لَا أَجَامِعُكَ؛ إِنِّي أَخَافُ أَنْ

١. وص ١٣٤، ح ٤٦٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢٠، ح ١١٤١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٣١، ح ٢٣١١٤؛ وص ١٣٧٢، ح ٢٣٤٣٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧١، ح ٢٧١١٢؛ وفيه، ص ٥١٨، ح ٢٧٧٣٥، إلى قوله: «حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا».

١. قال المقدس الأردبيلي عليه السلام ما ملخصه: قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب «لَا تُضَارُّ» بالرفع، وأكثر القراء بفتح الراء، وعلى التقديرين يحتمل البناء للفاعل والمفعول، والمعنى المقصود على التقادير النهي، أي لا تضار والدته زوجها بسبب ولدها، وهو أن تعتقه به وتطلب منه ما ليس بمعروف، وعدل من الرزق والكسوة، وأن تشغل قلبه في شأن الولد، وأن تقول بعد ما ألفها الولد: اطلب له ظئراً وما أشبه ذلك. ولا يضار المولود له أيضاً امرأته بسبب ولده بأن يمنعها شيئاً مما وجب عليه من رزقها وكسوتها، أو يأخذ منها وهي تريد الإرضاع، فتضمر بمفارقة الولد ونحوه، ولا يكرهها عليه إذا لم تزده، فتضمر بالإكراه. «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» قيل: إنه عطف على المولود له، الخ. وما بينهما اعتراض لبيان تفسير المعروف، فكأن المعنى: وعلى وارث المولود له مثل ما وجب عليه، أي يجب عليه مثل ما وجب على المورث، «وَعَلَى الْوَارِثِ» خبر مقدم متعلق بمقدّر، «وَمِثْلُ ذَلِكَ» مبتدأ؛ يعني إن مات المولود له، لزم من يرثه أن يقوم مقامه في أن يرزقها ويكسوها بالمعروف وعدم الضرر. وهذا مشكل؛ لعدم وجوب نفقة الولد على غير الأبوين، فلا تجب أجرة الرضاع على غيرهما، وهو مذهب الأصحاب والشافعي، فقيل: المراد من الوارث هو الولد المرتضع، فتجب الأجرة في ماله بأن يعطيه الولي أو الوصي أو الحاكم أو من ينوبه فيسترضع، وهو بعيد عن ظاهر الآية - زبدة البيان، ص ٥٥٨ - ٥٥٩. وذكر بعدها أقوالاً أخرى، فراجع.

وقال الطبرسي عليه السلام: «روى عن السيدين: الباقر والصادق عليهما السلام»: «لَا تُضَارُّ وَلِدَةُ» بأن يترك جماعها خوف الحمل لأجل ولدها المرتضع، «وَلَا مَوْلُودُهُ بِوَلَدِهِ» أي لا تمنع نفسها من الأب خوف الحمل فيضر ذلك بالأب».

٢. البقرة (٢): ٢٣٣.

٣. مجمع البيان، ج ٢، ص ١١٤.

٤. في «بف»: «إن».

٣. في «بج، جت»: «امرأة».

٥. في «م، ن، جد»، وحاشية «بج»: «إني». وفي «بج، بڤ، جت»: «أنا».

تَغْلِقِي، فَأَقْتَلْ^١ وَلَيْدِي، فَتَنَهَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ تُضَارَّ^٢ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ، وَأَنْ يُضَارَّ^٣ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» فَإِنَّهُ نَهَى أَنْ يُضَارَّ بِالصَّبِيِّ، أَوْ يُضَارَّ^٤ أُمُّهُ فِي رِضَاعِهِ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ فِي رِضَاعِهِ فَوْقَ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ، وَإِنْ أَرَادَا فِضَالاً عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا قَبْلَ ذَلِكَ كَانَ حَسَنًا، وَالْفِضَالُ هُوَ الْفِطَامُ.^٥

١٠٨٢١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حُبْلَى، قَالَ: «أَجْلَهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا».^٦

١. في «بح، بف»: «فأقبل».

٢. في «م، ن، بن، جد»: «أو يضار» بدل «وأن يضار».

٣. في «ن، بح، يخ، بف، جت»: «فأما».

٤. في «بح»: «بأنه».

٥. الكافي، كتاب العقيقة، باب الرضاع، ح ١٠٥٧٣. التهذيب، ج ٧، ص ٤١٨، ح ١٦٧٣، معلقاً عن الكليني في ح ١٠٥٧٣. الكافي، كتاب العقيقة، باب من أحق بالولد إذا كان صغيراً، ح ١٠٥٩٣، بسند آخر، إلى قوله: «بما تقبله امرأة أخرى» مع اختلاف يسير. تفسير القمي، ج ١، ص ٧٦، بسند آخر، من قوله: «كانت المرأة مثاً» إلى قوله: «وأن يضار الرجل المرأة» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٠، ح ٤٧٨٨، بسند آخر، إلى قوله: «ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك» ومن قوله: «فإنه نهى أن يضار بالصبي»؛ التهذيب، ج ٨، ص ١٠٥، ح ٣٥٥، من قوله: «ليس لها أن تأخذ في رضاعه»؛ وفيه، ص ١٠٧، ح ٣٦٤، إلى قوله: «وأن يضار الرجل المرأة» وفيهما بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٢٠، ح ٣٨٢، عن الحلبي، من قوله: «ولا تضار والدته بولدها» إلى قوله: «وأن يضار الرجل المرأة»؛ وفيه، ص ١٢١، ح ٣٨٥، عن الحلبي، إلى قوله: «ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك» ومن قوله: «فإنه نهى أن يضار بالصبي»؛ الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٣١، ح ٢٣١١٥؛ و ص ١٣٧٣، ح ٢٣٤٣٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٧٢، ح ٢٧٦١٥، إلى قوله: «ولا مولود له بولده».

٦. في «بخ»: «- وحملها».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٤، ح ٤٦٤، معلقاً عن الكليني. وراجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق الحامل، ح ١٠٧٤٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٣١، ح ٢٣١١٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥١٨، ح ٢٧٧٣٤.

٣٨- بَابُ أَنَّ الْمُطَلَّقَةَ ثَلَاثًا لَا سُكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةَ

١٠٤/٦

١٠٨٢٢ / ١ . أَبُو الْعَبَّاسِ الرَّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛
وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛
وَحَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ كُلِّهِمْ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُطَلَّقَةَ ثَلَاثًا لَيْسَ لَهَا نَفَقَةٌ عَلَى زَوْجِهَا^١، إِنَّمَا هِيَ
لِلَّتِي لَزَّوْجَهَا عَلَيْهَا رَجْعَةٌ»^٢.

١٠٨٢٣ / ٢ . حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ^٣، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا عَلَى السُّنَّةِ^٤؛ هَلْ لَهَا سُكْنَى،
أَوْ نَفَقَةٌ؟ قَالَ: «لَا»^٥.

١٠٨٢٤ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى - أَوْ رَجُلٍ، عَنْ حَمَّادٍ -

١. في الفقيه: «ولا سكنى».

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٢، ح ٤٧٦٥، معلقاً عن موسى بن بكر. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٢٩، ح ٢٣١٠٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٢٠، ح ٢٧٧٤٢.

٣. في الوسائل والتهذيب: «ابن زياده».

٤. في التهذيب، ح ٤٦٠؛ والاستبصار، ح ١١٨٩: «العدة».

٥. في التهذيب، ح ٤٦٠؛ والاستبصار، ح ١١٨٩: «نعم».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٣، ح ٤٦٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٤، ح ١١٨٩، معلقاً عن الكليني، عن حميد، عن ابن سماعة. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٣٣، ح ٤٦١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٤، ح ١١٩٠، بسندهما عن ابن سنان. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٣٠، ح ٢٣١٠٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٢٠، ح ٢٧٧٤٣.

٧. مفاد المطلق هو التريد في أن الراوي عن حماد بن عيسى هو والد علي بن إبراهيم مباشرة، أو بتوسط رجل.

عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا: أَلَهَا^١ سَكْنَى وَنَفَقَةً؟

قَالَ: «حُبْلَى هِيَ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «لَا»^٢.

٤ / ١٠٨٢٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْمُطَلَّاقَةُ^٣ ثَلَاثًا لَيْسَ لَهَا نَفَقَةٌ عَلَى زَوْجِهَا، إِنَّمَا ذَلِكَ لِتَيْبِ

لِزَوْجِهَا عَلَيْهَا رَجْعَةٌ»^٤.

٥ / ١٠٨٢٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِمْسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قُلْتُ^٦: «الْمُطَلَّاقَةُ ثَلَاثًا، أَلَهَا^٧ سَكْنَى أَوْ نَفَقَةً؟

فَقَالَ: «حُبْلَى هِيَ؟» قُلْتُ^٨: لَا، قَالَ^٩: «لَيْسَ لَهَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ»^{١٠}.

١. في «بف»: «لها» من دون همزة الاستفهام.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٣، ح ٤٦٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٤، ح ١١٩١، بسند آخر. وراجع: تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٧٤، الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٣٠، ح ٢٣١٠٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٢١، ح ٢٧٧٤٤.

٣. في «جت»: «للمطلقة».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٣، ح ٤٥٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٤، ح ١١٨٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٢٩، ح ٢٣١٠٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥١٩، ح ٢٧٧٤٠.

٥. في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم» عن أبيه على «عدة من أصحابنا» عن أحمد بن محمد بن خالد.

٦. في الوسائل: «+وله».

٧. في «ن» بخ، «بف» والوسائل: «لها» من دون همزة الاستفهام.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فقلت».

٩. في «بف»: «+ولا».

١٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٣٠، ح ٢٣١٠٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٢٠، ح ٢٧٧٤١.

٣٩ - بَابُ مُتْعَةِ الْمُطَلَّاقَةِ^١

١٠٨٢٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ، أَيْمَتُهَا؟

قَالَ: «نَعَمْ، أَمَا يُحِبُّ^٢ أَنْ يَكُونَ^٣ مِنَ الْمُحْسِنِينَ؟ أَمَا يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ ١٠٥/٦ الْمُتَّقِينَ^٤؟».

١٠٨٢٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَأَعْدَةُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْبَزْزَنْطِيِّ، قَالَ:

ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^٥ أَنَّ مُتْعَةَ الْمُطَلَّاقَةِ فَرِيضَةٌ^٦.

١٠٨٢٩ / ٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ الْبَزْزَنْطِيِّ^٧، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالْمُطَلَّاقَاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى

١. «متعة المطلقة»: هو أن تعطى المطلقة من الأموال ما تتمتع به. والمتعة: خادم، أو كسوة، أو رزق، أو راحلة، أو غيرها. أنظر: مجمع البيان، ج ٢، ص ١٢٣.

٢. في التهذيب وتفسير العياشي، «أما تحب» في الموضعين.

٣. في التهذيب وتفسير العياشي: «أن تكون» في الموضعين.

٤. في «بع»: «المسلمين».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٤٠، ح ٤٨٧، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٢٤، ح ٣٩٦، عن حفص بن البخري الوافي، ج ٣، ص ١٢٢٣، ح ٢٣٠٩٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٠٦، ح ٢٧١٤٤.

٦. في السند تحويل بعطف «أعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٧. في الفقيه: - «قال: ذكر بعض أصحابنا».

٨. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٦، ح ٤٧٧٥، معلقاً عن البزرنطي. التهذيب، ج ٨، ص ١٤١، ح ٤٠٩، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣٠، ذيل ح ٤٣٢، عن أحمد بن محمد، عن بعض أصحابنا الوافي، ج ٣، ص ١٢٢٣، ح ٢٣٠٩١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٠٧، ح ٢٧١٤٥.

٩. السند معلق على سابقه. فيجري عليه كلا الطريقتين المتقدمين إلى البزرنطي.

الْمُتَّقِينَ^١ قَالَ: «مَتَاعُهَا بَعْدَ مَا تَنْقُضِي^٢ عِدَّتُهَا «عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ»^٣ وَكَيْفَ يُمْتَعَتْهَا وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا^٤ تَرْجُوهُ وَيَرْجُوهَا^٥؟ وَيَحْدِثُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بَيْنَهُمَا مَا يَشَاءُ».

وَقَالَ: «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُوسِعاً عَلَيْهِ، مَتَعَ امْرَأَتَهُ بِالْعَبْدِ^٦ وَالْأَمَةِ^٧، وَالْمُقْتَرِ يُمْتَعُ بِالْجِنِطَةِ وَالشَّعِيرِ^٨ وَالزَّبِيبِ^٩ وَالْثَوْبِ وَالذَّرَاهِمِ^{١٠}، وَإِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَتَعَ امْرَأَةً لَهُ بِأَمَةٍ، وَلَمْ يَطْلُقِ امْرَأَةً^{١١} إِلَّا مَتَعَهَا»^{١٢}.

١. البقرة (٢): ٢٤١.

٢. في «بح»: «ينقضي». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٣. البقرة (٢): ٢٣٦.

٤. هكذا في «خ»، بف، جز، وحاشية «ن» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يمتعها». وفي «بخ»: «لا يمتعها». وفي هامش المطبوع: «إِنَّ كَلِمَةَ «لَا» فِي قَوْلِهِ: «كَيْفَ لَا يُمْتَعُهَا» زَائِدَةٌ وَقَعْتُ سَهْواً مِنَ النَّسَاحِ، وَلَيْسَ لَهَا مَعْنَى كَمَا يَشْعُرُ بِهِ مَوْثِقَةُ سَمَاعَةَ بَعِيدَةٌ، وَأَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِأَنَّ مَعْنَاهُ: كَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: «يُمْتَعُهَا» مَحْمُولٌ عَلَى الْإِنْكَارِ كَمَا يَشْعُرُ بِهِ قَوْلُهُ: «مَتَاعُهَا بَعْدَ مَا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا». وَفِي التَّهْذِيبِ: لَيْسَتْ كَلِمَةُ «لَا» مَوْجُودَةٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَلَوْلَا انْطِبَاقُ النَّسَخِ وَإِجْمَاعُهَا عَلَى هَذَا أَوْجَبَ عَلَيْنَا الْإِصْلَاحَ. (فضل الله)».

٥. في الوسائل، ح ٢٧١٦٣ و ٢٧١٦٤: «فِي عِدَّتِهَا وَهِيَ» بدل «وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا».

٦. في «بح»: «تَرْجُوهُ وَيَرْجُوهَا» بدل «تَرْجُوهُ وَيَرْجُوها».

٧. في «جد»: «العبد».

٨. في «م»، ج: «أو الأمة».

٩. في «م»، ن، بح، بخ، بف، جت، والوافي والوسائل، ح ٢٧١٥٢، والتهذيب: - «والشعير».

١٠. في «بخ»، بف، جت: «والدرهم».

١١. في الوافي والتهذيب: «+وله». وفي الوسائل، ح ٢٧١٥٢: «امرأته».

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٩، ح ٤٨٤، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٢٤، ح ٣٩٨ و ٣٩٩، عن الحلبي، من قوله: «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُوسِعاً عَلَيْهِ» مع اختلاف يسير. وفيه، ص ١٣٠، ح ٤٣٠، عن الحلبي، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، وتمام الرواية هكذا: «مَتَاعُهَا بَعْدَ مَا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ». وفيه أيضاً، ص ١٢٩، ح ٤٢٩، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٢٤، ح ٢٣٠٩٥: الوسائل، ج ٢١، ص ٣٠٨، ح ٢٧١٥٢، وفيه، ص ٣١٢، ح ٢٧١٦٣ و ٢٧١٦٤، إلى قوله: «وَيَحْدِثُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَهُمَا مَا يَشَاءُ».

١٠٨٣٠ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ جَمِيعًا:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْمُطَلَّاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا
عَلَى الْمُتَّفِقِينَ﴾ قَالَ: «مَتَاعُهَا بَعْدَ مَا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾».
قَالَ^٢: «كَيْفَ^٣ يَمْتَنَعُ فِي عِدَّتِهَا وَهِيَ تَرْجُوهُ وَيَرْجُوهَا، وَيَخِذُّ اللَّهُ مَا يَشَاءُ، أَمَّا
إِنَّ الرَّجُلَ الْمَوْسِعَ^٤ يَمْتَنَعُ^٥ الْمَزَاةَ بِالْعَبْدِ وَالْأَمَةِ، وَيَمْتَنَعُ^٦ الْفَقِيرَ بِالْحِنْطَةِ^٧ وَالزَّبِيبِ
وَالثُّوبِ وَالذَّرَاهِمِ^٨، وَإِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام مَتَعَ امْرَأَةً طَلَّقَهَا بِأَمَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ يُطَلِّقُ^٩
امْرَأَةً إِلَّا مَتَعَهَا^{١٠}». ^{١١}

● حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ:

«وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام يَمْتَنَعُ^{١٢} نِسَاءَهُ بِالْأَمَةِ». ^{١٣}

١٠٨٣١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ،

١. في «بخ، بف، جت»: «بن زياد». ٢. في «م، ن، جد» والتهذيب: «وقال».

٣. في «بخ، بف، جت»: «فكيف». ٤. في «م، بن، جد» وحاشية «جت»: «الموسر».

٥. في «بخ، بف»: «متع». ٦. في «بخ»: «ومتع». وفي «بف»: «ومتع».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «+ (بالتمر)».

٨. في «بخ، بف»: «والدرهم». ٩. في «بن»: «طلق». وفي «بخ»: «مطلق».

١٠. في «جت»: «يتمتعها». وفي «بخ، بف»: «تتمتعها».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٩، ح ٤٨٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٢٤، ح ٢٣٠٩٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٠٨، ذيل ح ٢٧١٥٢؛ وص ٣١٢، ذيل ح ٢٧١٦٣ و ٢٧١٦٤.

١٢. في «بف»: «ومتع».

١٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٢٤، ح ٢٣٠٩٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٠٨، ذيل ح ٢٧١٥٢؛ وص ٣١٢، ذيل ح ٢٧١٦٣ و ٢٧١٦٤.

١٠٦/٦ عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلِلْمُطَلَّاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ»^١ مَا أَذْنَى ذَلِكَ الْمَتَاعِ إِذَا كَانَ^٢ مُعْصِرًا لَا يَجِدُ^٣؟
قَالَ: «خِمَارٌ» أَوْ شِبْهَهُ^٤.

٤٠ - بَابُ مَا لِلْمُطَلَّقَةِ الَّتِي لَمْ يُدْخَلَ بِهَا مِنَ الصَّدَاقِ

١٠٨٣٢ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ؛
وَأَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛
وَحُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعًا، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ،
عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخَلَ بِهَا^٥ فَقَدْ بَانَثَ مِنْهُ^٦، وَتَتَرَوُجُ^٧ إِنْ شَاءَتْ مِنْ سَاعَتِهَا^٨، وَإِنْ كَانَ^٩ فَرَضَ لَهَا مَهْرًا فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ،

١. البقرة (٢): ٢٤١.

٢. في الوسائل: - «ولا يجد».

٣. الخمار: ثوب تغطي به المرأة رأسها، والجمع خمر، مثل كتاب وكتب. المصباح المنير، ص ١٨١ (خمر).

٤. في امرأة العقول، ج ٢١، ص ١٧٩: «المشهور بين الأصحاب أَنَّ المعتبر حال الزوج بالنظر إلى يساره وإعساره. وقيل: إِنَّ الاعتبار بهما معاً، وهو ضعيف، وقد قَسَمَ الأصحاب حال الزوج إلى ثلاثة أقسام: اليسار، والإعسار، والتوسط، واستفاد من الآية اليسار والإعسار. وقال جماعة من المتأخرين: الغني يمتنع بالثوب المرتفع أو الدابة أو عشرة دانير، والفقير بالخاتم والدينار، والمتوسط بالثوب المتوسط وخمسة دانير».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٤٠، ح ٤٨٦، بسنده عن أبي بصير. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٢٩، ح ٤٢٨، عن أبي بصير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٢٥، ح ٢٣٠٩٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٠٩، ح ٢٧١٥٣.

٦. في الكافي، ح ١٠٧٥٨: + «وتطليقة واحدة». ٨. في «جد» والوسائل: - «منه».

٩. في «يف» والوافي والوسائل والكافي، ح ١٠٧٥٧ و ١٠٧٥٨: «وتتزوج».

١٠. في الكافي، ح ١٠٧٥٨: «من ساعتها إن شاءت» بدل «إن شاءت من ساعتها».

١١. في «بن»: - «وكان».

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضَ لَهَا مَهْرًا فَلْيَمْتَعَهَا^١.

١٠٨٣٣ / ٢ . صَفْوَان^٢، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ؛

وَعَلِيِّ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ

عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ جَمِيعاً:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ

فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيُصَفِّ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ أَوْ يَغْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ»^٣ قَالَ: «هُوَ

الْأَبُ أَوْ الْأَخُ أَوْ الرَّجُلُ^٤ يُوصِي إِلَيْهِ، وَالَّذِي يَجُوزُ أَمْرُهُ فِي مَالِ الْمَرْأَةِ، فَيَبْتَاعَ لَهَا^٥،

فَتُجْبِزُ^٦، فَإِذَا^٧ عَفَا فَقَدْ جَازَ^٨»^٩.

١. الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق التي لم يدخل بها، ح ١٠٧٥٨، عن أبي العباس الرزاز، عن أيوب بن نوح وحميد بن زياد. وفيه، نفس الباب، ح ١٠٧٥٣ و ١٠٧٥٧؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٦٤، ح ٢٩٩؛ وص ٦٥، ح ٢١٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩٦، ح ١٠٤٨، بسند آخر عن أبي بصير، وفي كلها إلى قوله: «وتتزوج إن شاءت من ساعتها». الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ٤٧٣، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٢٤، ح ٣٩٧، عن أبي الصباح، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٢٥، ح ٢٣١٠١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣١٣، ح ٢٧١٦٨.

٢. السند معلق على سابقه، ويجري عليه الطرق الثلاثة المتقدمة إلى صفوان.

٣. في هذا الموضع من السند أيضاً تحويل بعطف «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد» على «علي، عن أبيه». فتحصل أن الطرق إلى أبي عبد الله خمسة، ثلاثة منها تنتهي إلى أبي بصير، واثنان منها تنتهيان إلى سماعة.

٤. البقرة (٢): ٢٣٧.

٥. في «بح» والتهذيب وتفسير العياشي: «والأخ».

٦. في التهذيب وتفسير العياشي: «والرجل». ٧. في «بف» - «لها».

٨. في «بح»: «فجبر». وفي التهذيب وتفسير العياشي: «ويشترى». وفي الفقيه: «ويتجر».

٩. في التهذيب وتفسير العياشي: «فأَيُّ هؤلاء» بدل «فإذا».

١٠. في المرأة: «هذا مؤيد لقول أكثر الأصحاب من أن المراد بالذي بيده عقدة النكاح ليس هو الزوج، بل هو الذي يلي أمر المرأة، وأيضاً يدل على عدم تخصيصه بالأب والجد، وتقدير الحكم إلى كل من تولّى عقدها، كما هو

١٠٨٣٤ / ٣. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، قَالَ: «عَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ كَانَ فَرَضَ لَهَا شَيْئًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضَ لَهَا^٢ فَلْيَمْتَنِعْهَا عَلَى نَحْوِ مَا يَمْتَنَعُ^٣ مِثْلُهَا مِنَ النِّسَاءِ».

قَالَ: وَقَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَوْ يَغْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ» قَالَ: «هُوَ الْأَبُ وَالْأَخُ وَالرَّجُلُ يُوصِي إِلَيْهِ، وَالرَّجُلُ يَجُوزُ أَمْرُهُ فِي مَالِ الْمَرْأَةِ، فَيَبِيعُ لَهَا وَيَشْتَرِي^٤، فَإِذَا غَفَا فَقَدْ جَازَهُ».

١٠٨٣٥ / ٤. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى مِائَةِ شَاةٍ، ثُمَّ سَاقَ إِلَيْهَا الْغَنَمَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، وَقَدْ وَلَدَتْ الْغَنَمَ.

قَالَ: «إِنْ كَانَتْ الْغَنَمُ حَمَلَتْ عِنْدَهُ رَجَعَ بِنِصْفِهَا^٥ وَنِصْفِ أَوْلَادِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

«قول الشيخ في النهاية وتلميذه القاضي، وحمل الأكثر الأخ على كونه وكيلًا أو وصيًا، والذي يجوز أمره على الوكيل المطلق الشامل وكالته لمثل هذا. ويدل أيضاً على أن للوصي النكاح كما ذهب إليه الأكثر، لكن أكثرهم خصصوه بما إذا كان وصيًا في خصوص النكاح».

١١. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٦، ح ٤٧٧٨، عن الحلبي وأبي بصير وسامعة، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ٧، ص ٢٩٣، ح ١٥٧٣، بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير المياشي، ج ١، ص ١٢٦، ح ٤١٢، عن سامعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ١٢٥، ح ٤٠٦، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢١، ص ٤٨٨، ح ٢١٥٦٥، الوسائل، ج ٢١، ص ٢١٥، ح ٢٧١٧٢.

١. في الوسائل، ح ٢٧١٤٦، والتهذيب: «يطلق».

٢. في التهذيب: «- لها». وفي الوسائل، ح ٢٧١٤٦: «+ وشيأ».

٣. في الوسائل، ح ٢٧١٤٦: «+ به».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «+ لها». وفي الفقيه: «ويشجر».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٤٢، ح ٤٩٣، معلقاً عن الكليني. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق التي لم يدخل بها، ح ١٠٧٥٥ ومصادره. الوافي، ج ٢١، ص ٤٨٨، ح ٢١٥٦٤، الوسائل، ج ٢١، ص ٣١٥، ذيل ح ٢٧١٧٢ وفيه، ص ٣٠٧، ح ٢٧١٤٦، وص ٣١٤، ح ٢٧١٦٩، إلى قوله: «يمتنع مثلها من النساء».

٦. في «بف»: «بعضها».

الْحَمْلُ^١ عِنْدَهُ رَجَعَ بِنِصْفِهَا، وَلَمْ يَزِجْ مِنَ الْأَوْلَادِ بِشَيْءٍ^٢.

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ:

«سَأَقِ إِلَيْهَا غَنَمًا وَزَيْبِقًا، فَوَلَدَتْ الْغَنَمَ وَالزَّيْبِقَ»^٣.

٥ / ١٠٨٣٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٥، عَنْ أَحْمَدَ^٦، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ^٧ وَعَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ الرِّثْقَاءَ^٨ وَالْجَارِيَةَ^٩ الْبَكْرَ،

١. في «بخ، بف»: «يحمل».

٢. رسالة في المهر للمفيد، ص ٢٤، مراسلاً عن رفاعه بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٢١، ص ٤٩٣، ح ٢١٥٧٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٩٣، ح ٢٧١١٤.

٣. في «بخ، بف»: «من هذا [يف: من هنا] إلى آخر الباب قد تقدّم».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٣٦٨، ح ١٤٩١، معلقاً عن علي بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر، عن عبد الله بن بكير، عن عبيد بن زرارة، مع اختلاف يسير. رسالة في المهر للمفيد، ص ٢٥، مراسلاً عن عبيد بن زرارة، مع اختلاف. الوافي، ج ٢١، ص ٤٩٣، ح ٢١٥٧٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٩٣، ح ٢٧١١٤.

٥. هكذا في «م، ن، بح، بج»، والوسائل. وفي «بف» والمطبوع: «بن يحيى».

٦. في «م، جت» والوسائل: «أحمد بن محمد».

٧. هكذا في «م، بخ، بف، جت» والوافي والوسائل. وفي «ن، بح» والمطبوع: «عن» بدل «و». وهو سهو؛ فقد أكثر [الحسن] بن محبوب من الرواية عن [علي] بن رباب، كما أكثر [عبد الله] بن بكير عن زرارة [بن أميين]. وقد روى الحسن بن محبوب كتب علي بن رباب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٤٠ - ٣٤١؛ ج ١٠، ص ٤٢٤ - ٤٢٦؛ وج ٢٢، ص ٣٦٨ - ٣٧١؛ وج ٢٣، ص ٢٤٤ - ٢٤٨؛ و ص ٢٧٠ - ٢٧٣؛ رجال النجاشي، ص ٢٥٠، الرقم ٦٥٧.

ويؤيد ذلك ما ورد في بعض الأسناد؛ من التعاطف بين ابن بكير وعلي بن رباب، وقد روى عنهما ابن محبوب. راجع: المحاسن، ص ١٦٦، ح ١٢٣؛ الكافي، ح ٩٨٤٤ و ١١١١٥؛ التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٨، ح ١٩١٨.

٨. امرأة رثقاء: بيّنة الرثق، لا يستطيع جماعها. أو لا خرق لها إلا المبال خاصة. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٧٦ (رثق).

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «أو الجارية».

فَيُطْلَقُهَا^١ سَاعَةً تُدْخَلُ عَلَيْهِ^٢، فَقَالَ: «هَاتَانِ يَنْظُرُ^٣ إِلَيْهِمَا» مَنْ يُوَثِّقُ بِهِ مِنَ النِّسَاءِ،
فَإِنْ كُنَّ عَلَى خَالِهِنَّ^٤ كَمَا أُدْخِلْنَ^٥ عَلَيْهِ، فَإِنَّ لَهُنَّ^٦ يَصِفُ الصَّدَاقِ الَّذِي فَرَضَ لَهَا،
وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا^٧ مِنْهُ^٨.

٦ / ١٠٨٣٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٩، عَنْ أَحْمَدَ^{١٠}، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ،
عَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، فَأَعْطَاهَا عَبْدًا لَهُ أَبَقًا
وَبَرَدًا^{١١} جَبَزَةً بِأَلْفٍ^{١٢} الَّتِي^{١٣} أَصْدَقَهَا؟

فَقَالَ: «إِذَا رَضِيتَ بِالْعَبْدِ، وَكَانَ^{١٤} قَدْ عَرَفْتَهُ، فَلَا بَأْسَ إِذَا هِيَ قَبَضَتْ الشُّوبَ

١. في التهذيب والاستبصار: «تزوج جارية لم تدر لا يجامع مثلها، أو تزوج رقاء فأدخلت عليه فطلقها» بدل
«يتزوج المرأة - إلى - فيطلقها».

٢. في حاشية «م»: «يدخل عليها».

٣. في «م، بخ»: «ينظر».

٤. في «م، ن، بخ، جت» والوافي والتهذيب والاستبصار: «إليه».

٥. في حاشية «ن»: «كانتا».

٦. في حاشية «ن»: «أدخلتا».

٧. في حاشية «ن»: «لهما». وفي التهذيب والاستبصار: «لها».

٨. في «بف»: «لهؤلاء» بدل «فإن كنَّ على حالهنَّ - إلى - الذي فرض لها».

٩. في التهذيب: «عليهن».

١٠. التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٥، ح ١٨٦٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٢٧، ح ٢٢٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن
علي بن رئاب، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢١، ص ٤٩٠، ح ٢١٥٧٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٥، ذيل
ح ٢٧٢٠١.

١١. هكذا في «م، ن، بخ، بن، جت، جد» وحاشية «بف» والوسائل. وفي «بف» وحاشية «جت» والمطبوع:
- «بن يحيى».

١٢. في الوسائل والكافي والتهذيب: «وبردا».

١٣. في الوسائل والكافي والتهذيب: «بألف درهم» بدل «بالألف».

١٤. في «بج، جت»: «+ كان».

١٥. في «ن، بخ، بن، جت» والوسائل والكافي والتهذيب: «وكانت».

وَرَضِيَتْ بِالْعَبْدِ^١.

قُلْتُ: فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا.

قَالَ: «لَا مَهْرَ لَهَا، وَتَرُدُّ^٢ عَلَيْهِ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ لَهَا^٣».

١٠٨٣٨ / ٧. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ

ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَجَعَلَ صَدَاقَهَا أَبَاهَا عَلَى أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ

أَلْفَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: مَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ؟ وَإِنَّمَا لَهَا نِصْفُ

الْمَهْرِ، وَأَبُوهَا شَيْخٌ قِيمَتُهُ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ، وَهُوَ يَقُولُ: لَوْ لَا أَنْتُمْ لَمْ أَيْغُهُ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ

دِرْهَمٍ^٤.

فَقَالَ^٥: «لَا يَنْظَرُ فِي قَوْلِهِ، وَلَا تَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْئًا^٦».

١٠٨٣٩ / ٨. مُحَمَّدٌ^٩، عَنْ أَحْمَدَ^{١٠}، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ زَرِينٍ، عَنْ شِهَابٍ^{١١}

١. في «جد»: «العبد». ٢. في «بح»: «ويرد». وفي «بن» بالياء والياء معاً.

٣. في الوافي: «وذلك لأنَّ صداقها إنما كان الألف درهم، وإنما اشترت به العبد، فالعبد مالها وعليها أن ترد نصف الصداق بالطلاق».

٤. الكافي، كتاب النكاح، باب نوادر في المهر، ح ٩٦٤٧. التهذيب، ج ٧، ص ٣٦٦، ح ١٤٨٤، بسنده عن الحسن بن محبوب. رسالة في المهر للمفيد، ص ٢٣، مرسلًا عن الفضيل بن يسار. الوافي، ج ٢١، ص ٤٩٢، ح ٢١٥٧٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٨٢، ح ٢٧٠٩٣.

٥. في الوسائل: «- درهم». ٦. في «م، بن، جد» والوسائل: «قال».

٧. في المرأة: «لم أر أحداً من الأصحاب تعرّض لهذا الحكم، ولعلَّ حكمه عليه السلام بعدم الردّ مبني على أنها أخذت أباهَا وأعطت ألف درهم، وهو يساوي مثلي قيمتها، فصار نكاحها خالياً من المهر، فلذا لا ترد شيئاً، وهذا إنما يكون إذا لم يبيعها أولاً أباهَا بأكثر من الألف».

٨. الوافي، ج ٢١، ص ٤٩٥، ح ٢١٥٨٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣١٨، ح ٢٧١٧٨.

٩. هكذا في النسخ. وفي المطبوع والوسائل: «محمد بن يحيى».

١٠. هكذا في النسخ. وفي المطبوع والوسائل: «أحمد بن محمد».

١١. في «م، ن، بع، بخ، بفت، جت، جد»: «ابن شهاب». وهو سهو ظاهر؛ فقد ورد الخبر - باختلاف في «

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَأَذَاهَا إِلَيْهَا، فَوَهَبَتْهَا^١ لَهُ،
وَقَالَتْ: أَنَا فِيكَ أَرْغَبُ^٢، فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا.

قَالَ: «يَزْجَعُ عَلَيْهَا خَمْسِمِائَةَ^٣ دِرْهَمٍ»^٤.

٩ / ١٠٨٤٠. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُوسُفَ، عَنِ

ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَأَمْتَهَرَهَا أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَدَفَعَهَا إِلَيْهَا،
فَوَهَبَتْ لَهُ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ، وَرَدَّتْهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟

قَالَ: «تَرُدُّ^٥ عَلَيْهِ الْخَمْسِمِائَةَ دِرْهَمَ الْبَاقِيَةِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ لَهَا خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ^٦،
فَهَبَتْهَا^٧ إِيَّاهَا لَهُ^٨ وَلِغَيْرِهِ سَوَاءً»^٩.

«الألفاظ - في التهذيب، ج ٧، ص ٣٧٤، ح ١٥١١ عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن
صالح بن رزين، عن شهاب بن عبد ربه. وقد روى الحسن بن محبوب عن صالح بن رزين عن شهاب [بن عبد
ربه] في الكافي، ح ٦٠٦٨، وتفسير القمي، ج ٢، ص ٢٢٨؛ والسرائر، ج ٣، ص ٥٩٨. ولم نثر على رواية صالح
بن رزين عن ابن شهاب أو ما بمعناه في موضع.

ويؤيد ذلك أَنَّ الخبر ورد في الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٧، ح ٤٧٨١ عن شهاب، والمذكور في مشيخة الفقيه هو
الطريق إلى شهاب بن عبد ربه. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٩٦.

١. في التهذيب: «فبعث بها إليها، فردتها عليه ووهبتها» بدل «فأذاها إليها، فوهبتها».

٢. في التهذيب: «مَنِي في هذه الألف هي لك، فقبلها منها».

٣. في التهذيب: «قال: لا شيء لها، وترد عليه خمسمائة» بدل «قال: يرجع عليها بخمسمائة».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٣٧٤، ح ١٥١١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن صالح
بن رزين. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٧، ح ٤٧٨١، معلقاً عن شهاب الوافي، ج ٢١، ص ٤٩٤، ح ٢١٥٨٣؛ الوسائل،

ج ٢١، ص ٣٠١، ذيل ح ٢٧١٣٠. ٥. في «بيح»: «يرد». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٦. في «بيح، بف» و الوافي: «فوهبتها له». وفي التهذيب: «فوهبتها له» بدل «درهم».

٧. في التهذيب والوافي: «وهبتها». ٨. في «بيح، بخ، بف» والوافي والتهذيب: «له إياها».

٩. التهذيب، ج ٧، ص ٣٦٨، ح ١٤٩٢، بسنده عن محمد بن إسماعيل، عن منصور بن بزرج، عن ابن أذينة.

١٠٨٤١ / ١٠ . مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً^١، وَأَمَّهَرَهَا أَبَاهَا، وَقِيمَهُ أَبِيهَا خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ تُعْطِيَهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟
قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ»^٢.

١٠٨٤٢ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟
قَالَ: «وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ كَانَ فَرَضَ لَهَا شَيْئاً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضَ لَهَا شَيْئاً، فَلْيَمْتَنِعْهَا عَلَى نَحْوِ مَا يُمْتَنَعُ بِهِ مِنْهَا مِنَ النِّسَاءِ»^٣.

١٠٨٤٣ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى عَبْدِ وَامْرَأَتِهِ^٤، فَسَاقَهُمَا إِلَيْهَا، فَمَاتَتِ امْرَأَةُ الْعَبْدِ عِنْدَ الْمَرْأَةِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ قَوْمُهَا عَلَيْهَا يَوْمَ تَزَوَّجَهَا^٥، فَإِنَّهُ يَقُومُ الْعَبْدُ الْبَاقِي^٦ بِقِيمَتِهِ^٧، ثُمَّ يُنْظَرُ مَا بَقِيَ مِنَ الْقِيمَةِ^٨ الَّتِي تَزَوَّجَهَا عَلَيْهَا، فَتَرَدُّ الْمَرْأَةُ عَلَى الرَّوْجِ، ثُمَّ يُعْطِيهَا الرَّوْجُ

١. الوافي، ج ٢١، ص ٤٩٤، ح ٢١٥٨١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٩٤، ذيل ح ٢٧١١٦.

٢. في «وج»: «امرأته».

٣. الوافي، ج ٢١، ص ٤٩٥، ح ٢١٥٨٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣١٨، ح ٢٧١٧٩.

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٤٢، ح ٤٩٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢١، ص ٤٨٧، ح ٢١٥٦٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٠٧، ذيل ح ٢٧١٤٦؛ وص ٣١٤، ذيل ح ٢٧١٦٩.

٥. في الفقيه: «على عبد له وامرأة للعبد» بدل «على عبد وامرأته».

٦. في الفقيه: «بقية».

٧. في الفقيه: «والفقيه: «بقية».

٨. في الفقيه: «والأولى».

النِّصْفَ مِمَّا صَارَ إِلَيْهِ»^١.

١٣ / ١٠٨٤٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ فِي الْمَرْأَةِ تَزَوُّجٌ^٢ عَلَى الْوَصِيفِ،
فَيَكْتَبُ عَنْدَهَا، فَيَزِيدُ أَوْ يَنْقُصُ، ثُمَّ^٣ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا.

قَالَ: «عَلَيْهَا» نِصْفَ قِيمَتِهِ^٤ يَوْمَ دُفِعَ إِلَيْهَا، لَا يُنْظَرُ فِي زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ^٥.

١٤ / ١٠٨٤٥ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ فِي الرَّجُلِ يُغْتَقُ أَمَتُهُ، فَيَجْعَلُ عِنْفَهَا مَهْرَهَا، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا

قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، قَالَ: «تَرُدُّ^٦ عَلَيْهِ نِصْفَ قِيمَتِهَا تُسْتَسْعَى^٧ فِيهَا»^٨.

٤١ - بَابُ مَا يُوجِبُ الْمَهْرَ كَمَلًا

١٠٩/٦

١ / ١٠٨٤٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ دَخَلَ بِامْرَأَةٍ، قَالَ: «إِذَا تَقَى الْجَنَّتَانِ وَجَبَ الْمَهْرُ
وَالْعِدَّةُ»^٩.

١. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣١، ح ٤٤٩٢، معلقاً عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢١، ص ٤٩٥، ح ٢١٥٨٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٩١، ذيل ح ٢٧١١١.

٢. في «بن»: «تَزَوُّجٌ».

٣. في التهذيب: «فيريد أن» بدل «فيزيد أو ينقص ثم».

٤. في الجعفریات: «يغرم له» بدل «عليها».

٥. في «بخ»: «قيمتها». وفي الجعفریات: «قيمة الوصيف».

٦. الجعفریات، ص ١١٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام. التهذيب، ج ٧، ص ٣٦٩، ح ١٤٩٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ٢١، ص ٤٩٦، ح ٢١٥٨٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٩٣، ذيل ح ٢٧١١٥. ٧. في «بخ»: «يرد». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٨. في «جت» بالناء والياء معاً.

٩. الوافي، ج ٢١، ص ٤٩٦، ح ٢١٥٨٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣١٨، ح ٢٧١٨٠.

١٠. الوافي، ج ٢٢، ص ٥١٣، ح ٢١٦١٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣١٩، ح ٢٧١٨٣.

١٠٨٤٧ / ٢ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ، وَجَبَ الْمَهْرُ وَالْعِدَّةُ وَالْغُسْلُ»^٢.

١٠٨٤٨ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَعَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

دَاوُدَ بْنِ سِزْجَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُولِجَهُ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ وَالْجُلْدُ وَالرَّجْمُ، وَوَجَبَ

الْمَهْرُ»^٣.

١٠٨٤٩ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَلَاسَةُ النِّسَاءِ هُوَ الْإِيقَاعُ بِهِنَّ»^٤.

١. في التهذيب والاستبصار: «وفي رجل دخل بامرأة».

٢. في التهذيب والاستبصار: «والغسل».

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٤، ح ١٨٦١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٢٦، ح ٨١٩، بسندهما عن ابن أبي عمير. راجع: الكافي، كتاب الطهارة، باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة، ح ٤٠٢٥ ومصادره. الوافي، ج ٦، ص ٣٩٧، ح ٤٥٣٩؛ وج ٢٢، ص ٥١٣، ح ٢١٦١٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣١٩، ح ٢٧١٨٤.

٤. في الوسائل: «عنه، عن أبيه، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً». وهو سهو واضح، كما تدل عليه لفظة «جميعاً» المذكورة في الوسائل أيضاً.

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٤، ح ١٨٦٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٢٦، ح ٨٢٠، بسند آخر. وفي الكافي، كتاب الطهارة، باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة، ح ٤٠٢٤؛ والتهذيب، ج ١، ص ١١٨، ح ٣٠٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٨، ح ٣٥٨، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، وفي كلها مع زيادة في أوله. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٤، ح ١٨٦٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٢٦، ح ٨١٨، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «سألت أبا جعفر عليه السلام متى يجب المهر؟ فقال: إذا دخل بها». الوافي، ج ٦، ص ٣٩٧، ح ٤٥٤٠؛ وج ٢٢، ص ٥١٣، ح ٢١٦٢٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٠، ح ٢٧١٨٥.

٦. في الوافي والتهذيب: «هي».

٧. في المرأة: «الظاهر أنه تفسير لقوله تعالى: «أَوْ لِنَفْسِنْتُمُ النِّسَاءَ» [النساء: (٤): ٤٣] الذي وقع في آية ..

١٠٨٥٠ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَأَغْلَقَ^١ بَاباً، وَأَزْحَى سِتْرًا، وَلَمَسَ وَقَبَلَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا: أَيْ جِبَ^٢ عَلَيْهِ الصَّدَاقُ؟

قَالَ: «لَا يُوْجِبُ^٣ عَلَيْهِ^٤ الصَّدَاقُ إِلَّا الْوَقَاعُ»^٥.

١٠٨٥١ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَهُ أَبِي - وَأَنَا حَاضِرٌ - عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَأَدْخَلَتْ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَمَسَّهَا وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا حَتَّى^٦ طَلَّقَهَا: هَلْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنْهُ؟

فَقَالَ: «إِنَّمَا الْعِدَّةُ مِنَ الْمَاءِ»^٧.

قِيلَ لَهُ: فَإِنْ كَانَ وَقَعَهَا فِي الْفَرْجِ وَلَمْ يُنْزَلْ؟

٨ . التَّبَيُّعُ، فَلَا يَنَابِذُ ذَكَرَهُ هُنَا، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَمَّا كَانَتِ الْمَلَاسِمَةُ وَالْمَسُّ مُتَقَارِبَيْنِ فِي الْمَعْنَى، وَوَقَعَ فِي آيَةِ الطَّلَاقِ: «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ» [البقرة (٢): ٢٣٧] فَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَسِّ هُنَا أَيْضًا الْجَمَاعَ. وَفِيهِ تَكْلُفٌ.

٩ . التَّهْذِيبُ، ج ٧، ص ٤٦١، ح ١٨٤٩، مَعْلَقًا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ. الْوَاقِي، ج ٦، ص ٢٦٩، ح ٤٢٦٩؛

الْوَسَائِلُ، ج ٢١، ص ٣١٩، ح ٢٧١٨٢. ٩ . فِي «بَيْعٍ، بَيْعٍ»: «وَأَغْلَقَ».

١٠ . فِي «بَيْعٍ»: «أَتُوْجِبُ». ١١ . فِي «بَيْعٍ»: «لَا تُوْجِبُ».

١٢ . فِي «مِ، بِنِ، جِدَ» وَالْوَاقِي وَالْوَسَائِلُ: - «عَلَيْهِ».

١٣ . التَّهْذِيبُ، ج ٧، ص ٤٦٧، ح ١٧٨٠؛ وَالْاِسْتِبْصَارُ، ج ٣، ص ٢٢٩، ح ٨٢٨، بِسْنَدٍ آخَرَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ

مَعَ اخْتِلَافٍ. وَفِي التَّهْذِيبِ، ج ٧، ص ٤٦٤، ح ١٨٥٩؛ وَالْاِسْتِبْصَارُ، ج ٣، ص ٢٢٦، ح ٨١٧، بِسْنَدٍ آخَرَ عَنْ

يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ هَكَذَا: «لَا يُوْجِبُ الْمَهْرُ إِلَّا الْوَقَاعَ فِي الْفَرْجِ». وَفِي التَّهْذِيبِ، ج ٧، ص ٤٦٤،

ح ١٨٦٤؛ وَالْاِسْتِبْصَارُ، ج ٣، ص ٢٢٧، ح ٨٢١، بِسْنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ. الْوَاقِي، ج ٢٢،

ص ٥١٣، ح ٢١٦٢١؛ وَالْوَسَائِلُ، ج ٢١، ص ٣٢١، ح ٢٧١٩٠.

١٤ . فِي «بِنِ، جِدَ»: «ثُمَّ».

١٥ . فِي الْمَرْأَةِ: «إِنَّمَا الْعِدَّةُ مِنَ الْمَاءِ، أَيْ مَا هُوَ مَطْمَئِنٌّ نَزُولُ الْمَاءِ، وَهُوَ الدَّخُولُ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ آخِرُ الْخَبَرِ».

فَقَالَ^١: «إِذَا أُذْخِلَهُ، وَجَبَ الْغُسْلُ وَالْمَهْرُ وَالْعِدَّةُ»^٢.

١٠٨٥٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَطْلُقُ الْمَرْأَةَ^٣ وَقَدْ مَسَّ كُلُّ شَيْءٍ

مِنْهَا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَجَامِعْهَا: أَلَيْهَا عِدَّةٌ؟

فَقَالَ: «ابْتُلِيَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبُوهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام: إِذَا أَغْلَقَ بَاباً ١١٠/٦

وَأَرْخَى سِتْرًا، وَجَبَ الْمَهْرُ وَالْعِدَّةُ».

قَالَ^٥ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ: اخْتَلَفَ الْحَدِيثُ فِي أَنَّ لَهَا الْمَهْرَ كَنَلًا، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: نِصْفُ

الْمَهْرِ، وَإِنَّمَا مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْوَالِيَّ إِنَّمَا يَحْكُمُ بِالْحَكْمِ الظَّاهِرِ^٦: إِذَا أَغْلَقَ الْبَابَ وَأَرْخَى

السِّتْرَ وَجَبَ الْمَهْرُ، وَإِنَّمَا هَذَا عَلَيْهَا إِذَا عَلِمَتْ أَنَّهُ لَمْ يَمَسَّهَا، فَلَيْسَ لَهَا^٧ فِيمَا بَيْنَهَا

وَبَيْنَ اللَّهِ إِلَّا نِصْفَ الْمَهْرِ^٨.

١. في «ن»، «يح»، «بخ»، «بف»، «جت»، والوافي: «قال».

٢. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق التي لم يدخل بها، ح ١٠٧٥٨. الوافي، ج ٢٢، ص ٥١٣، ح ٢١٦٢٢؛

الوسائل، ج ٢١، ص ٣١٩، ح ٢٧١٨١. ٣. في «بف»: «امرأة».

٤. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ١٨٦-١٨٧: «المشهور بين الأصحاب أَنَّ المهر لا يستقر بمجرّد الخلوة، وحكى

الشيخ في المبسوط عن بعض أصحابنا قولاً بأن الخلوة كالدخول يستقر بها المسمى، ويجب به العدة، وحمل

الشيخ في التهذيب هذا الخبر وأشباهه على ما إذا كان الرجل والمرأة متهمين بعد خلوتهما، فأُنكر الواقعة؛

فإنه متى كان الأمر على هذا لا يصدقان على أقوالها، ويلزم الرجل المهر كله، والمرأة العدة، ومتى كانا صادقين

أو كان هناك طريق يمكن أن يعرف به صدقها، فلا يوجب المهر إلا الواقعة، ثم استشهد برواية أبي بصير

الآتية، ثم ذكر الوجه الذي ذكره ابن أبي عمير واستحسنه، وقال: لا ينافي ما قد مرّناه؛ لأننا إنما أوجبنا نصف

المهر مع العلم بعدم الدخول، مع التمكن من معرفة ذلك، فأما مع ارتفاع العلم وارتفاع التمكن فالقول ما قاله

ابن أبي عمير، وانظر: المبسوط، ج ٤، ص ٣١٨؛ التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٥، ذيل ح ١٨٦٤.

٥. في «بخ»، «بف»: «وقال». ٦. في الوسائل: «بالظاهر» بدل «بالحكم الظاهر».

٧. في «يح»، «بخ»، «بف»: «عليها».

٨. الجعفریات، ص ١٠٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وتمام الرواية فيه:

١٠٨٥٣ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ^١، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ، فَيَرْخِي عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا^٢ السَّتْرَ، وَيُغْلِقُ^٣ الْبَابَ، ثُمَّ يُطْلِقُهَا، فَتَسْأَلُ الْمَرْأَةُ: هَلْ أَتَاكَ؟ فَتَقُولُ: مَا أَتَانِي، وَيَسْأَلُ هُوَ: هَلْ أَتَيْتَهَا؟ فَيَقُولُ: لَمْ آتِهَا.

فَقَالَ: «لَا يَصْدَقَانِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تَذْفَعَ الْعِدَّةَ عَنْ نَفْسِهَا، وَتُرِيدُ هُوَ أَنْ يَذْفَعَ الْمَهْرَ^٤». يَعْني^٥ إِذَا كَانَا مُتَّهَمَيْنِ^٦.

١٠٨٥٤ / ٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ، فَيَدْخُلُ^٧ بِهَا،

«وَإِذَا أَرَخَى السَّتْرَ فَقَدْ وَجِبَ الْمَهْرُ، جَامِعٌ أَوْلَمُ بِجَامِعٍ». وفيه، نفس الباب، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته، عن علي بن الحسين عليهما السلام، وتمام الرواية هكذا: «وَإِذَا أَرَخَى السَّتْرَ فَقَدْ أَوْجِبَ الْمَهْرُ». راجع: التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٧، ح ١٨٦٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٢٩، ح ٨٢٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٥١٤، ح ٢١٦٢٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢١، ح ٢٧١٩١.

١. هكذا في «م»، ن، بح، بخ، بف، بن، جت، جد، والوسائل. وفي المطبوع: «عن ابن محبوب». وقد أكثر سهل بن زياد عن [الحسن] بن محبوب عن [علي] بن رثاب من الرواية في الأسناد. وقد تقدّم أَنَّ الحسن بن محبوب روى كتب علي بن رثاب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٩ - ٣٤٠، و ص ٣٦٣ - ٣٦٤؛ ج ٢٣، ص ٢٤٤ - ٢٤٧ و ص ٢٧٠ - ٢٧٢؛ ورجال النجاشي، ص ٢٥٠، الرقم ٦٥٧.

٢. في «م»، ن، بح، بخ، بف، جت، والوافي: «ويرخي عليها وعليه». وفي الوسائل والاستبصار «عليها وعليه».

٣. في التهذيب والاستبصار: «أو يغلق».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع والوسائل: «عن نفسه».

٥. في المرأة: «يعني: إِنْ أَكَلَامَ الْمُصْطَفَى كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ، أَوْ كَلَامَ أَبِي بَصِيرٍ».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٥، ح ١٨٦٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٢٧، ح ٨٢٣، بسندهما عن علي بن رثاب. علل الشرائع، ص ٥١٧، ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف سبيل الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧، ح ٢٢٩٩٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٤، ح ٢٧١٩٨.

٧. في الوافي: «ويدخل».

فَيُغْلَقُ^١ بَاباً، وَيُزَخِّي سِتْراً عَلَيْهَا^٢، وَيَزْعَمُ أَنَّهُ لَمْ يَمَسَّهَا، وَتُصَدِّقُهُ هِيَ بِذَلِكَ: عَلَيْهَا عِدَّةٌ؟ قَالَ: «لا».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ شَيْءٌ دُونَ شَيْءٍ؟^٣ قَالَ: «إِنْ أَخْرَجَ الْمَاءَ اغْتَدَّتْ، يَغْنِي إِذَا كَانَ مَأْمُونِينَ صَدَقاً»^٤.

٤٢ - بَابُ أَنَّ الْمُطَلَّقَةَ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا^٥ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمِ طُلُّقِ

١٠٨٥٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا: مِنْ أَيِّ يَوْمٍ تَعْتَدُ؟

فَقَالَ: «إِنْ قَامَتْ^٦ لَهَا بَيِّنَةٌ عَدْلٍ^٧ أَنَّهَا طُلِّقَتْ فِي يَوْمٍ مَعْلُومٍ وَتَيَقَّنَتْ^٨، فَلْتَعْتَدْ مِنْ يَوْمِ طُلُّقِهَا، وَإِنْ لَمْ تَخْفَظْ فِي^٩ أَيِّ يَوْمٍ وَفِي^{١٠} أَيِّ شَهْرٍ، فَلْتَعْتَدْ مِنْ يَوْمِ

١. في «جد»: «ويغلق». وفي الوسائل: «+ عليها».

٢. في «بف»: «عليهما». وفي الوسائل: «عليها سترأ».

٣. في المرأة: «فإنه شيء دون شيء، أي فيه تفصيل وتخصيص، أو المعنى أنه أدخل بعض الذكر ولم يدخل كله، فيكون الإنزال كناية عن غيبوبة الحشفة. والأظهر أنه أراد بالشيء دون شيء، أي إلصاق الذكر بالفرج أو إدخال أقل من الحشفة، والجواب أنه مع الإنزال احتمال دخول الماء في الرحم، فيجب عليه العدة، وتستحق المهر، لكن لم أر بهذا التفصيل قائلًا».

٤. في المرأة: «إذا كانا مأمونين، الظاهر أنه كلام الكليني كما عرفت، وجمع بين الأخبار بالتهمة وعدمها كما فعله الشيخ. ويمكن حمل أخبار اللزوم على التقيّة».

٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٧٩، ح ٢٢٩٩٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٥، ح ٢٧١٩٩.

٦. في «م، بن، جد»: «عنها غائب».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «إن أقامت».

٨. في التهذيب: «+ على». في التهذيب والاستبصار: «- وتيقنت».

٩. في «ب، ج، جت، والوافي: «من».

١٠. في «ن، ب، ج، جت، والتهذيب والاستبصار: «- في». وفي حاشية «ب، جت، جت»: «ومن».

يَبْلُغُهَا»^١.

٢/١٠٨٥٦. عَلِيٌّ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَبَرْزَنْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

١١١/٦ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣ أَنَّهُ قَالَ فِي الْغَائِبِ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ: «إِنَّهَا^٤ تَعْتَدُ مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي طَلَّقَهَا»^٥.

٣/١٠٨٥٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٦، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنِ الْمُثَنَّى^٧، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا^٩: «مَتَى تَعْتَدُ؟» قَالَ^{١٠}: «إِذَا قَامَتْ لَهَا بَيِّنَةٌ^{١١} أَنَّهَا طَلَّقَتْ فِي يَوْمٍ مَعْلُومٍ^{١٢} وَشَهْرٍ مَعْلُومٍ، فَلْتَعْتَدَ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَتْ، وَإِنْ^{١٣} لَمْ تَحْفَظْ فِي أَيِّ يَوْمٍ وَأَيِّ شَهْرٍ، فَلْتَعْتَدَ مِنْ^{١٤} يَوْمٍ يَبْلُغُهَا^{١٥}»^{١٦}.

١. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٢، ح ٥٦٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣،

ص ١١٩٥، ح ٢٣٠٢٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٦، ح ٢٨٤٤٧.

٢. في «ن» والتهذيب والاستبصار: «علي بن إبراهيم».

٣. في الوسائل والتهذيب: «فإنها».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٦١، ح ٥٦٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٣، ح ١٢٦٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣،

ص ١١٩٧، ح ٢٣٠٣٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٦، ح ٢٨٤٤٨.

٥. في «بخ، بف، بن» وحاشية «بخ»: «بن زياد».

٦. في التهذيب: «مثنى الحنّاط» بدل «المثنى». وفي الاستبصار: «+ الحنّاط».

٧. في «م، ن، بخ، بف، بن، جد» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «عنها».

٨. في «م، ن، بن، جد» والوسائل: «فقال».

٩. في التهذيب: «البيّنة».

١٠. في الاستبصار: «- معلوم».

١١. في الوسائل: «فإن».

١٢. في الاستبصار: «+ أي».

١٣. في المرأة: «حمل على ما إذا لم تعلم تقدّم الطلاق أصلاً، وإلا فتحسب الزمان المتيقن».

١٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٢، ح ٥٦٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣،

ص ١١٩٥، ح ٢٣٠٢٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٦، ح ٢٨٤٤٩.

١٠٨٥٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سِئِلَ عَنِ الْمُطَلَّاقَةِ يَطْلُقُهَا زَوْجَهَا، فَلَا يُعْلِمُ^١، إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ؟ فَقَالَ: «إِنْ جَاءَ شَاهِدًا عَذْلٍ فَلَا تَعْتَدُ، وَإِلَّا فَلَتَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ يَبْلُغُهَا»^٢.

١٠٨٥٩ / ٥ . مُحَمَّدٌ^٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ^٥ وَهُوَ غَائِبٌ^٦، فَلْيَشْهَدْ عَلَى ذَلِكَ^٧، فَإِذَا مَضَى ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ^٨ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ^٩، فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا»^{١٠}.

١٠٨٦٠ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: قَالَ^{١١} فِي الْمُطَلَّاقَةِ: «إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ قَدْ طَلَّقَهَا مِنْذُ كَذَا وَكَذَا، فَكَانَتْ^{١٢} عِدَّتُهَا قَدْ انْقَضَتْ، فَقَدْ بَانَتْ»^{١٣}.

١. في «جت»: «ولم يعلم». وفي «م، ن، بخ، بف، بن، جد»، والوسائل والاستبصار، ح ١٢٦٧: «فلا تعلم». وفي الوافي والتهذيب، ح ٥٦٤: «ولا تعلم».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٢، ح ٥٦٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٦٤، ح ٥٧٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٥، ح ١٢٧٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٩٥، ح ٢٣٠٣٠؛ والوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٨، ح ٢٨٤٥٥.

٣. في «ن» والوسائل والتهذيب: «محمد بن يحيى».

٤. في الاستبصار: «محمد بن أحمد» بدل «محمد بن أحمد بن محمد». وهو سهو واضح.

٥. في الوافي والتهذيب: «+ «امراته».

٦. في التهذيب، ح ١٩٩: «+ «عنها».

٧. في «بخ»: «وإذا». في الوافي: «فإن».

٨. في التهذيب، ح ١٩٩: «+ «أشهر».

٩. في التهذيب، ح ١٩٩: «- «من ذلك اليوم».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٢، ح ٥٦١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٣، ح ١٢٦٤، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٨، ص ٦١، ح ١٩٩، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٩٦، ح ٢٣٠٣٢؛ والوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٥، ح ٢٨٤٤٦.

١١. في «م، بن» والوافي والوسائل: «- «قال».

١٢. في «بخ، جد»: «وكانت».

١٣. علل الشرائع، ص ٥٠٩، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنظي. قرب الإسناد، ٥٥.

٧/١٠٨٦١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ الْوَاسِطِيِّ^١، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ غَائِبٌ، فَقَامَتِ الْبَيْتَةُ عَلَى ذَلِكَ، فَبَعْدَتْهَا مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَ^٣».

٨ / ١٠٨٦٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ^٥ وَهُوَ غَائِبٌ، فَقَامَتِ لَهَا الْبَيْتَةُ أَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي شَهْرٍ كَذَا وَكَذَا، اغْتَدَّتْ مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ مِنْ زَوْجِهَا فِيهِ الطَّلَاقُ، وَإِنْ لَمْ تَحْفَظْ ذَلِكَ الْيَوْمَ، اغْتَدَّتْ مِنْ يَوْمٍ عَلِمَتْ^٦».

٤٣ - بَابُ عِدَّةِ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهُوَ غَائِبٌ

١١٢/٦

١ / ١٠٨٦٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٧ فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَتَحْتَهُ امْرَأَةٌ وَهُوَ غَائِبٌ، قَالَ: «تَغْتَدُّ مِنْ يَوْمٍ

١. ص ٣٦٢، ح ١٢٩٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير وفيهما مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٩٦، ح ٢٣٠٣٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٨، ح ٢٨٤٥٤.

١. في «يف» - : «الواسطي».

٢. في «يف» - : «بخ»؛ «طلّقها».

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٩٧، ح ٢٣٠٣٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٦، ح ٢٨٤٥٠.

٤. في «ن» + : «امرأته».

٥. في المرأة: «من يوم علمت، أي يوم وصل إليها الخبر، أو يوم علمت وقوع الطلاق قبله. والأول أظهر لفظاً، والثاني معنى».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٩٦، ح ٢٣٠٣١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٧، ح ٢٨٤٥١.

يَبْلُغُهَا^١ وَفَاتَهُ^٢.

١٠٨٦٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «الَّتِي يَمُوتُ عَنْهَا زَوْجُهَا وَهُوَ غَائِبٌ، فَعِدَّتُهَا مِنْ يَوْمٍ يَبْلُغُهَا إِنْ قَامَتِ الْبَيْتَةُ، أَوْ لَمْ تَقَمْ^٥».

١٠٨٦٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَبُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦ أَنَّهُ قَالَ فِي الْغَائِبِ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا تَوَفَّى، قَالَ: «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ يَأْتِيهَا الْخَبَرُ؛ لِأَنَّهَا تُجَدُّ عَلَيْهِ^٧».

١٠٨٦٦ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

١. في «ن»: «تبلغها».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٤، ضمن ح ٤٦٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٥، ضمن ح ١٢٧٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^٦، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٩٩، ح ٢٣٠٣٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٨، ح ٢٨٤٥٦.

٣. في «م»، بن، جده، وحاشية «بح» والتهذيب: - «بن يحيى».

٤. في «م» العقول، ج ٢١، ص ١٩١: «إن قامت البينة، أي سواء قامت البينة على تعيين وقت الموت أو لم تقم. ويحتمل أن يكون المعنى أنه يكفي للعدّة وصول الخبر وإن لم تكن بالبينة».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٣، ح ٥٦٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٥، ح ١٢٧١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٩٩، ح ٢٣٠٣٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٩، ح ٢٨٤٥٧.

٦. هكذا في جميع النسخ والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «+ [زوجها]».

٧. قال ابن الأثير: «وأحدث المرأة على زوجها تحدّ فهي محدّ: إذا حزنت عليه، ولبست ثياب الحزن، وترك الزينة». النهاية، ج ١، ص ٣٥٢ (حدّد).

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٣، ح ٥٦٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٥، ح ١٢٧٠، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٦٥، ح ٥٧٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٦، ح ١٢٧٥، بسند آخر عن أبي عبد الله^٦، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٩٩، ح ٢٣٠٣٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٩، ح ٢٨٤٥٨.

وَأَبُو الْعَبَّاسِ الرَّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ^٢، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا بَلَغَهَا نَعْيٌ^٣ زَوْجَهَا، قَالَ^٤: «تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ يَبْلُغُهَا أَنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تُجِدَّ لَهُ»^٥.

٥ / ١٠٨٦٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا وَهُوَ غَائِبٌ: مَتَى تَعْتَدُ؟

فَقَالَ: «يَوْمَ يَبْلُغُهَا» وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، قَالَ: «إِنْ إِحْدَاكُنَّ كَانَتْ تَمُكْتُ الْخَوْلَ إِذَا تَوَفَّى زَوْجَهَا وَهُوَ غَائِبٌ^٦، ثُمَّ تَرْمِي بِبَغْرَةٍ وَرَاءَهَا»^٧.

٦ / ١٠٨٦٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

١. في السند تحويل يعطف «أبو العباس الرزاز، عن أيوب بن نوح» على «أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار».

٢. هكذا في «م، ن، بح، بف، جت، جد». وفي «بن» والمطبوع والوسائل: «+ جميعاً».

٣. النعي: خبر الموت. والناعي: الذي يأتي بخبر الموت. لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٣٤ (نعي).

٤. في «بن» والوسائل: «- قال».

٥. راجع: التهذيب، ج ٨، ص ١٦٤، ح ٥٧١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٥، ح ١٢٧٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٠، ح ٢٣٠٤١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٩، ح ٢٨٤٦٠.

٦. في «م، ن، بن، جد» والوسائل: «- وهو غائب».

٧. البَغْرَةُ - بالسكون والفتح - من البعير والغنم بمنزلة العذرة من الانسان. وكانت المرأة في الجاهلية إذا توفى عنها زوجها دخلت بيتاً صغيراً، وليست شرّ ثيابها، ولم تمسّ طيباً ولا شيئاً حتى تمرّ بها سنة تامة، فإذا مضت السنة تخرج، فرمت الكلب أو غيره ببعرة، أو تعطى بعرة فترمي بها أمامها أو خلفها، وتري بذلك من حضرها أن مقامها حوالاً أهون عليها من بعرة ترمي بها كلباً أو غيره، وكان ذلك إحلالاً لها، وتراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره، فكيف لاتعبر في الإسلام هذه المدة؟! وللمزيد راجع: «الأم»، ج ٥، ص ٢٤٦؛ الفائق، ج ١، ص ٢٦٥ (جلس)؛ نيل الأوطار، ج ٧، ص ٩٤؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٢٧ (بعر).

٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٠، ح ٢٣٠٤٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٣٠، ح ٢٨٤٦١.

عن أبي جعفر عليه السلام ، قَالَ : «إِنْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا^١ - يَغْنِي^٢ وَهُوَ غَائِبٌ - فَقَامَتِ الْيَبْنَةُ عَلَى مَوْتِهِ ، فَبَعْدَتْهَا مِنْ يَوْمِ يَأْتِيهَا الْخَبَرُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ؛ لِأَنَّ عَلَيْهَا أَنْ تَجِدَ عَلَيْهِ فِي الْمَوْتِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فْتَمْسِكَ عَنْ^٣ الْكُخْلِ وَالطَّيِّبِ وَالْأَضْبَاغِ^٤ .

١١٣/٦ ١٠٨٦٩ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَضْر:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَعْتَدُ حِينَ^٥ يَبْلُغُهَا^٦؛ لِأَنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تُجَدَّ عَلَيْهِ^٧».^٨

٤٤ - بَابُ عِلَّةِ اخْتِلَافِ عِدَّةِ الْمُطَلَّقَةِ وَعِدَّةِ
الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

١٨٧٠/١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَيْفٍ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ:

١. في «م، بخ، بف، بن، جت، جد» والوسائل والاستبصار: - «زوجها».
٢. في «بع»: - «يعني». وفي التهذيب: - «زوجها يعني». وفي الوافي: «يعني زوجها».
٣. في الوافي: «من».
٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٣، ح ٥٦٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠٠، ح ٢٣٠٤٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٣٣، ح ٢٨٤٧٠.
٥. في الوسائل: «من يوم».
٦. في اللعل: «+ الخبر».
٧. في التهذيب والاستبصار والعلل: «له».
٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٣، ح ٥٦٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٨، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٥٠٩، ذيل ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر الزنطي. قرب الأستاذ، ص ٣٦٢، ذيل ح ١٢٩٧، بسند آخر، مع اختلاف سيره. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٠١، ح ٢٣٠٤٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٢٩، ح ٢٨٤٥٩.
٩. في «بع» وحاشية «جت»: «الحسين بن سعيد». وفي «بخ، بف» وحاشية أخرى لـ «جت»: «الحسين بن يوسف».

هذا، ويأتي في الكافي، ح ١٤٥٨٨ خبر رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسين بن سيف عن محمد بن سليمان عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، يشهد سياقها بكون الخبرين قطعتين من خبر واحد. ووردت رواية إبراهيم

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، كَيْفَ صَارَتْ^١ عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثَ حِيضٍ أَوْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَصَارَتْ^٢ عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا؟ فَقَالَ: «أَمَّا عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^٣، فَلِاسْتِيزَاءِ الرَّحِمِ مِنَ الْوَلَدِ؛ وَأَمَّا عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - شَرَطَ لِلنِّسَاءِ شَرْطًا، وَشَرَطَ عَلَيْهِنَّ شَرْطًا، فَلَمْ يُحَاطَ بِهِنَّ^٤، فِيمَا شَرَطَ لَهُنَّ، وَلَمْ يَجْزُ^٥ فِيمَا اشْتَرَطَ^٦ عَلَيْهِنَّ؛ أَمَّا مَا^٧ شَرَطَ لَهُنَّ فِي الْإِبْلَاءِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، إِذْ يَقُولُ اللَّهُ^٨ عَزَّ وَجَلَّ: «لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ»^٩ فَلَمْ يَجُوزْ^{١٠} لِأَحَدٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فِي الْإِبْلَاءِ؛ لِعِلْمِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنَّهُ غَايَةُ صَبْرِ

« بن هاشم - والد علي - عن الحسين بن سيف في عدد من الأسناد. أنظر على سبيل المثال: بصائر الدرجات، ص ٤، ح ٦، ٧، ٨؛ ص ٦٩، ح ١؛ ص ١٨٦، ح ٤٧؛ ص ١٩٢، ح ٤؛ ص ٢٦٠، ح ٢؛ ص ٢٩٧، ح ٤.

١. في «بح، بف، والوافي، والتهذيب: «صار». ٢. في «م، بح، بخ، بف، والوافي: «و صار».

٣. في العلل: «ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر» بدل «ثلاثة قروء».

٤. هكذا في «خ، م، بخ، بن، به، جت، جز، جع» وحاشية «ن» والوسائل، والتهذيب والمحاسن. وفي «بف»:

«فلم يجامعهن». وفي «ن، بح، جد» والمطبوع والوافي: «فلم يجأ بهن». وفي تفسير العياشي: «فلم يجر» بدل «فلم يجاهبهن».

وفي مرآة العقول، ج ٢١، ص ١٩٤: «في بعض النسخ بالحاء المهملة من المحابة، يعني العطية والصلة، أي قرّر هذا الحكم رفقا لطاقتهم ووسمعهن فيما فرض لصلاحهنّ وفيما فرض عليهنّ، فلم يحاب ولم يتفضل عليهنّ فيما شرط لهنّ في الإيلاء بأن يفرض أقل من أربعة أشهر وفي بعض النسخ بالجم. ويمكن أن يكون مهموزاً من جأى كسمى، أي حبس، أي لم يجبهنّ ولم يمسهنّ. والأول أظهر». وفي الحقائق الناضرة، ج ٢٥، ص ٤٦٤ بعد نقل كلام الوافي والمرأة: «أقول: والمحابة لغة بمعنى المسامحة، إلا أنها ترجع إلى العطية، وقال في كتاب المصباح المنير بأن محابة: مسامحة؛ مأخوذة من حبوته: إذا أعطيته. وحينئذ فالمراد: أنه سبحانه لم يسامحهنّ بأن يفرض لهنّ في الإيلاء أقل من الأربعة أشهر».

٥. في المرأة: «ولم يجرّ عليهنّ من الجور والظلم فيما فرض عليهنّ في عدة الوفاة، بأن يفرض أكثر من أربعة أشهر، وأما العشر فلعله لم يحسب لاشتغالها فيه بالتمزية ولا تكسار شهورها بالحرز، فهو غير محسوب».

٦. في «ن، بح، بخ، جت» والوافي وتفسير العياشي: «شرط».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، والتهذيب وتفسير العياشي. وفي المطبوع: «وأما ما».

٨. في «م، جد» والتهذيب وتفسير العياشي: «- والله».

٩. البقرة (٢): ٢٢٦. ١٠. في التهذيب والعلل: «فلم يجز».

الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ.

وَأَمَّا^٢ مَا شَرَطَ عَلَيْهِنَّ، فَإِنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ إِذَا مَاتَ عَنْهَا^٣ زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، فَأَخَذَ مِنْهَا لَهُ^٤ عِنْدَ مَوْتِهِ مَا أَخَذَ مِنْهُ لَهَا^٥ فِي حَيَاتِهِ عِنْدَ إِبْلَائِهِ^٦، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^٧ وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَشْرَةَ الْأَيَّامَ فِي الْعِدَّةِ إِلَّا مَعَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرِ، وَعَلِمَ أَنَّ غَايَةَ صَبْرِ الْمَرْأَةِ الْأَرْبَعَةَ أَشْهُرَ فِي تَرْكِ الْجَمَاعِ، فَمِنْ ثَمَّ أَوْجَبَهُ عَلَيْهَا وَلَهَا^٨.

٤٥ - بَابُ عِدَّةِ الْخُبْلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَنَفَقَتِهَا

١٠٨٧١ / ١. عِدَّةٌ مِنَ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قَالَ: «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا الْحَامِلُ أَجْلُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ إِذَا^٩ كَانَتْ حُبْلَى، فَتَمَّتْ ١١٤/٦

١. في «م»، بن، جت، والوسائل والتهذيب والعلل: «عن».

٢. في «ن»، بف، «فَأَمَّا».

٣. في «م»، ن، بن، جد، والوافي: «عنها».

٤. في «بخ»، بف، جت، «وَأَخَذَ».

٥. في الوافي وتفسير العياشي: «له منها».

٦. هكذا في «م»، ن، بح، بف، جت، والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لها منه».

٧. في «بن» والوسائل: «إِبْلَاءَ». وفي «بح»: «إِبْلَاءَ».

٨. البقرة (٢): ٢٣٤.

٩. في «م»، ن، بح، بف، جن، جد، والوسائل: «- صبر».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١٤٣، ح ٤٩٥، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣٠٢، كتاب العلل، ذيل ح ١١، بسنده

عن محمد بن سليمان الديلمي، عن أبي خالد الهيثم الفارسي، عن أبي الحسن الثاني عليه السلام؛ علل الشرائع،

ص ٥٠٧، ح ١، بسنده عن محمد بن سليمان الديلمي، عن أبي الهيثم، عن أبي الحسن الثاني عليه السلام، وفيهما مع

اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٢٢، ح ٣٨٩، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، إلى

قوله: «فَأَخَذَ مِنْهَا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ مَا أَخَذَ لَهَا مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ». الوافي، ج ٢٣، ص ١١٨٣، ح ٢٣٠٠٢؛ الوسائل، ج ٢٢،

ص ٢٣٥، ح ٢٨٤٧٨.

١١. في السند تحويل يعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» على «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد».

١٢. في «م»، ن، بن، جد، والوسائل والتهذيب: «إن».

لَهَا^١ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^٢ وَلَمْ تَضَعْ، فَإِنَّ عِدَّتَهَا^٣ إِلَى أَنْ تَضَعَ؛ وَإِنْ كَانَتْ تَضَعُ حَمْلَهَا قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ^٤ لَهَا^٥ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، تَعْتَدُ بَعْدَ مَا تَضَعُ تَمَامَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَذَلِكَ أَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ^٦.

١٠٨٧٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي^٧ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: «تَنْقُضِي عِدَّتَهَا آخِرَ الْأَجَلَيْنِ»^٨.

١٠٨٧٣ / ٣. عَلِيُّ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَبْلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: «إِنَّهُ^{١٠} لَا نَفَقَةَ لَهَا»^{١١}.

١. في «م» بن، جد، والتهذيب: - «لها».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وهكذا فيما يأتي بعده إلى آخر الحديث. وفي المطبوع والوسائل: «عشر». وفي الوافي: «لفظة عشرًا وجدت فيما رأيناه من النسخ منصوبة في المواضع الثلاثة من هذا الخبر، وفي أمثالها من الأخبار الأخر، وكأنها على سبيل الحكاية عن القرآن؛ فَإِنْ أُلْفَازُ الْقُرْآنِ لَا تَغَيِّرُ مَا أَمَكُنْ». في التهذيب: «فَعِدَّتُهَا» بدل «فَأَنَّ عِدَّتَهَا».

٤. في التهذيب: «أَنْ تَتِمَّ». ٥. في التهذيب: - «لها».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٠، ح ٥١٨، معلقاً عن الكليني. تفسير القمي، ج ١، ص ٧٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٩، ذيل ح ٤٧٨٧، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٨٥، ح ٢٣٠٠٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٠، ح ٢٨٤٨٧.

٧. في «ف» جت، -: «في». وفي الوسائل: + «الحامل».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٠، ح ٥١٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٨٦، ح ٢٣٠٠٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٨٤٨٦، ح ٢٣٩.

٩. في «م» بن، جد، والوسائل والتهذيب: «علي بن إبراهيم».

١٠. في «جد» وحاشية «م» والوافي: «إنها».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ١٥١، ح ٥٢٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٥، ح ١٢٢٩، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٥١، ح ٥٢٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٥، ح ١٢٣١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٣٣، ح ٣٣١١٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٢٢، ح ٢٧٧٥٠.

١٠٨٧٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ ، عَنْ زُرَّارَةَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «عِدَّةُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهَا أَنْ تُجِدَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا فِي الطَّلَاقِ أَنْ تُجِدَّ»^١ .
١٠٨٧٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ :

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ تُوَفِّي عَنْهَا^٢ زَوْجُهَا وَهِيَ حَبْلَى ، فَوَلَدَتْ قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^٣ ، فَتَزَوَّجَتْ^٤ ، فَقَضَى أَنْ يُخْلَى^٥ عَنْهَا^٦ ، ثُمَّ لَا يَخْطُبُهَا حَتَّى يَنْقَضِيَ^٧ آخِرُ الْأَجَلَيْنِ ، فَإِنْ شَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمَرْأَةِ أَنْكَحُوهَا^٨ ، وَإِنْ شَاءُوا أَمْسَكُوهَا ، فَإِنْ أَمْسَكُوهَا رَدُّوا عَلَيْهِ مَالَهُ»^٩ .

١ . التهذيب، ج ٨، ص ١٥٠، ح ٥٢٠، معلقاً عن الكليني . الوافي، ج ٢٣، ص ١١٩٠، ح ٢٣٠١٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٧، ح ٢٨٤٢٦؛ وص ٢٤٠، ح ٢٨٤٨٩ .

٢ . في السند تحويل يعطف «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه» .

٣ . في «جده» والوسائل والتهذيب : - «عنها» .

٤ . هكذا في «م، ن، بخ، بف، بن، جت، جد» والوافي والتهذيب والاستبصار . وفي بعض النسخ والمطبوع : «عشر» .

٥ . في التهذيب والاستبصار : «وتزوّجت قبل أن تكمل الأربعة الأشهر والعشر» بدل «فتزوّجت» .

٦ . في «بع» : «أن تخلّى» .

٧ . في التهذيب والاستبصار : «أن يطلقها» بدل «أن يخلّى عنها» .

٨ . في «جت» : «تنقضي» .

٩ . في الفقيه : «إياه» .

١٠ . الفقيه، ج ٣، ص ٥١٠، ح ٤٧٩١، معلقاً عن محمد بن قيس . وفي التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٤، ح ١٩٠٣ ؛

والاستبصار، ج ٣، ص ١٩١، ح ٦٩٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام . الوافي، ج ٢٣، ص ١١٨٦، ح ٢٣٠٠٩ ؛

الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٠، ح ٢٨٤٨٨ .

١٠٨٧٦ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَبْلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا عِدَّتُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ»^١.

١٠٨٧٧ / ٧. عَنْهُ^٢، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمَرْأَةُ الْحَبْلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَضَعُ زَوْجَ قَبْلَ أَنْ تَخْلُو^٣ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^٤.

قَالَ: «إِنْ كَانَ زَوْجُهَا الَّذِي تَزَوَّجَهَا دَخَلَ بِهَا، فُرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَاعْتَدَّتْ^٥ مَا بَقِيَ مِنْ عِدَّتِهَا الْأُولَى، وَعِدَّةٌ أُخْرَى^٦ مِنَ الْأَخِيرِ^٧؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا، فُرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَاعْتَدَّتْ^٨ مَا بَقِيَ مِنْ عِدَّتِهَا^٩ وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ»^{١٠}.

● وَعَنْهُ^{١١}، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ وَعَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ الْعَاقُولِيِّ، عَنْ كَرَّامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٨٦، ح ٢٣٠٠٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤١، ح ٢٨٤٩٠.

٢. الضمير راجع إلى ابن سماعة المذكور في السند السابق.

٣. في «بخ» والوافي والوسائل: «أن يخلو».

٤. هكذا في «م»، ن، يع، بخ، بف، جت، جد، والوافي والكافي، ح ٩٨٢٦، والتهذيب، ح ١٢٧٧ والاستبصار والنوادر للأشعري. وفي «بن» والمطبوع والوسائل والتهذيب: «عشر».

٥. في «بخ»: «فاعتدَّتْ». ٦. في «م»: «الأخرى».

٧. في الكافي، ح ٩٨٢٦، والتهذيب، ح ١٢٧٣ والاستبصار: «من الآخر ثلاثة قروء» بدل «من الأخير». وفي النوادر للأشعري، ص ١١٠: «ثلاثة قروء».

٨. في الكافي، ح ٩٨٢٦ والتهذيب، ح ١٢٧٧ والاستبصار، ح ٦٨٠ والنوادر للأشعري، ص ١٠٩: «وأتمت».

٩. في «ن»: «عدَّتْهُمَا». وفي «بخ، بف» - «الأولى وعدَّةُ الأخرى - إلى - ما بقي من عدَّتْهَا».

١٠. النوادر للأشعري، ص ١٠٩، ح ٢٦٩، عن صفوان، عن ابن مسكان. وفيه، ص ١١٠، نفس الباب، ح ٢٧٢؛ والكافي، كتاب النكاح، باب المرأة التي تحرم على الرجل فلا تحل له أبداً، ح ٩٨٢٦؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٣٠٦، ح ١٢٧٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٨٦، ح ٦٧٥، بسند آخر، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٨٧، ح ٢٣٠١١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤١، ح ٢٨٤٩١.

١١. في «بخ، بف، جت»: «عنه» بدون الواو. وهذا الضمير أيضاً راجع إلى ابن سماعة.

مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مِنْهُ.^١

١١٥/٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

الْقَضِيلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، هَلْ لَهَا نَفَقَةٌ؟

قَالَ: «لَا».^٢

٩/١٠٨٧٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُنْثَى الْحَنَاطِ،

عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ ^٣ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، هَلْ لَهَا نَفَقَةٌ؟

قَالَ: «لَا».

● وَرَوَى أَيْضاً: «أَنَّ نَفَقَتَهَا مِنْ مَالٍ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا».^٥

١. الكافي، كتاب النكاح، باب المرأة التي تحرم على الرجل فلا تحل له أبداً، ح ٩٨٢٧؛ التهذيب، ج ٧،

ص ٣٠٧، ح ١٢٧٧؛ الاستبصار، ج ٣، ص ١٨٧، ح ٦٨٠، وفي كلها بسند آخر عن محمد بن مسلم. مسائل علي

بن جعفر، ص ١٠٩؛ قرب الإسناد، ج ٢٤٩، ح ٩٨٦، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير.

راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب المرأة التي تحرم على الرجل فلا تحل له أبداً، ح ٩٨٣٠، الوافي، ج ٢٣،

ص ١١٨٧، ح ٢٣٠١٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤١، ذيل ح ٢٨٤٩١.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٠، ح ٥٢١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٤، ح ١٢٢٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣،

ص ١٢٣٢، ح ٢٣١١٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٢٢، ح ٢٧٧٥١.

٣. في الوسائل: - «الحامل».

٤. قال الشهيد الثاني رحمته الله: «وأما المتوفى عنها زوجها فإن كانت حائلاً، فلا نفقة لها إجماعاً. وإن كانت حاملاً، فلا

نفقة لها في مال المتوفى أيضاً كذلك. وهل تجب في نصيب الولد؟ اختلف الأصحاب في ذلك بسبب اختلاف

الروايات، فذهب الشيخ في النهاية وجماعة من المتقدمين إلى الوجوب. وللشيخ قول آخر بعدمه، وهو

مذهب المتأخرين». مسالك الأفهام، ج ٩، ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

وفي امرأة العقول، ج ٢١، ص ١٩٥؛ ويمكن الجمع بين الأخبار بأن يقال: إذا كانت المرأة محتاجة، لزم الإنفاق

عليها من نصيب ولدها؛ لأنه يجب نفقتها عليه، وإلا فلا.

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٥١، ح ٥٢٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٥، ح ١٢٣٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣،

ص ١٢٣٣، ح ٢٣١١٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٢٢، ح ٢٧٧٥٢.

٢٠٨٨٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ تُوَفِّي^١ زَوْجَهَا: أَيْنَ تَعْتَدُّ؟ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا تَعْتَدُّ، أَوْ حَيْثُ شَاءَتْ؟

قَالَ: «بَلْ^٢ حَيْثُ شَاءَتْ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام لَمَّا مَاتَ عَمَرُ أَتَى أُمَّ كُلْثُومَ، فَأَخَذَ ١١٦/٦ بِيَدَيْهَا، فَانْطَلَقَ بِهَا إِلَى بَيْتِهِ»^٣.

٢٠٨٨٣ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ^٤، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا: أ تَخْرُجُ^٥ إِلَى بَيْتِ أَبِيهَا وَأُمِّهَا مِنْ بَيْتِهَا إِنْ شَاءَتْ، فَتَعْتَدُّ؟

فَقَالَ: «إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَعْتَدَّ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا اعْتَدَّتْ، وَإِنْ شَاءَتْ اعْتَدَّتْ فِي أَهْلِهَا،

••• بيتونها عن بيت تعتدّ فيه، والأخبار الأخر على عدم وجوب اعتدادهما في بيت الزوج، بل هو الظاهر من الأخبار. والشيخ جمع بينها في الاستبصار [ج ٣، ص ٣٥٣] بالحمل على الاستحباب. ويدلّ على تزويج أم كلثوم بنت أمير المؤمنين عليه السلام من عمر. ثم نقل رواية في ردّه. وراجع في تزويج أم كلثوم: الكافي، كتاب النكاح، باب تزويج أم كلثوم، ذيل ج ٩٥١٦؛ والمسائل السروية للمفيد، ص ٨٦-٩٣.

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٦١، ح ٥٥٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٢، ح ١٢٥٧، معلقاً عن الكليني، الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٤، ح ٢٣١٢٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٢، ح ٢٨٤٩٤؛ البحار، ج ٤٢، ص ١٠٩، ذيل ح ٣٤، من قوله: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام لَمَّا تُوَفِّي».

١. في «ن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وعنها».

٢. هكذا في «ن»، بت، يخ، بف. وفي «م»، بن، جد، والوافي والوسائل والاستبصار: «بل». وفي المطبوع: «بلى».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٦١، ح ٥٥٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٢، ح ١٢٥٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٤، ح ٢٣٠٧٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤١، ح ٢٨٤٩٢؛ البحار، ج ٤٢، ص ١٠٩، ذيل ح ٣٤، من قوله: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام لَمَّا مَاتَ عمر».

٤. في «ن» والوسائل: «وغيره» بدل «أو غيره».

٥. في الوسائل: «تخرج» بدون الهمزة.

٦. في الوسائل: «وبيت».

وَلَا تَكْتَجِلْ، وَلَا تَلْبَسْ خَلِيتاً^٢.

١٠٨٨٤ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي بَابٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٣ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا؟

فَقَالَ: «لَا تَكْتَجِلْ لِلزَّيْنَةِ، وَلَا تَطْيَبْ^٤، وَلَا تَلْبَسْ ثَوْباً مَضْبُوعاً، وَلَا تَبِيتَ عَنْ

بَيْتِهَا، وَتَقْضِيَ الْحَقُوقَ، وَتَمْتَشِطُ^٥ بِغِسْلَةٍ^٦، وَتَحُجَّ^٧ وَإِنْ كَانَتْ فِي عِدَّتِهَا^٨.

١٠٨٨٥ / ٥ . حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، أَوْ تَحُجَّ، وَتَشْهَدُ الْحَقُوقَ؟

قَالَ: نَعَمْ^٩.

١. في «بف»: «حليتها».

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٦، ح ٢٣٠٧٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٢، ح ٢٨٤٩٥.

٣. هكذا في «ن»، بح، بخ، بن، بف، والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٥٥١ و ١٤٠٠. وفي سائر النسخ والمطبوع:

«سألت». ٤. في «ن»: «ولا تطيب».

٥. في «بح، بخ، جت»: «وتمشط».

٦. في «ن»، بخ: «بغسله». وفي مرآة العقول، ج ٢١، ص ١٩٩: «أقول: ويمكن أن يقرأ بالياء والهاء، وعلى الثاني

الضمير راجع إلى الامتشاط، ويمكن أن يقرأ بفتح الغين، والكرس أظهر». والغسلة: ما تجعله المرأة في شعرها

عند الامتشاط. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٩٤ (غسل).

٧. في الوسائل: «كان».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٩، ح ٥٥١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٥، ص ٤٠٢، ح ١٤٠٠، بسند آخر. وفي

الكافي، كتاب الطلاق، باب عدة المطلقة وأين تعتد، ذيل ح ١٠٧٨٣؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٣٠، ذيل ح ٤٥٠؛

وص ١٥٩، ذيل ح ٥٥٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٣، ذيل ح ١١٨٥؛ وص ٣٥٢، ذيل ح ١٢٦٠، بسند آخر،

من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ج ٨ - هذه الفقرة: «وتحج وإن كانت في

عِدَّتِهَا» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٦، ح ٢٣٠٧٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٣٣، ح ٢٨٤٧١.

٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٧، ح ٢٣٠٨٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٤، ح ٢٨٤٩٩.

٦١٠٨٨٦. حُمَيْدٌ^١، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنِ ابْنِ رِبَاطٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا؟

قَالَ: «لَا تَكْتَجِلُ لِلزَّيْنَةِ^٢، وَلَا تَطْلُبُ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا، وَلَا تَخْرُجَ نَهَارًا، وَلَا تَبِيتَ عَنْ بَيْتِهَا».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ، إِنْ أَرَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى حَقِّ كَيْفَ تَصْنَعُ؟

قَالَ: «تَخْرُجُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَتَرْجِعُ عِشَاءً»^٣.

٧ / ١٠٨٨٧. حُمَيْدٌ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: أَمْ تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا؟

قَالَ: «تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَتَخُجُّ^٤، وَتَنْتَقِلُ مِنْ مَنْزِلٍ إِلَى مَنْزِلٍ»^٥.

٨ / ١٠٨٨٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: أَيْنَ تَعْتَدُّ؟

١. في التهذيب والاستبصار: «حميد بن زياد».

٢. في «م»، «ن»، «بن» والتهذيب والاستبصار: «لزينة».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٩، ح ٥٥٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٣، ح ١٢٦١، معلقاً عن الكليني، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة. وفي الغيبة للطوسي، ص ٣٧٤، ضمن مكانة محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري مع صاحب الزمان عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٨، ح ٢٣٠٨١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٣٣، ح ٢٨٤٧٢.

٤. في «م» والوسائل: «تخرج» من دون همزة الاستفهام.

٥. في الوسائل: «تخج» من دون الواو. لم ترد هذه الرواية في «بن».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٧، ح ٢٣٠٧٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٤، ح ٢٨٥٠٠.

قَالَ: وَخَيْثُ شَاءَتْ، وَلَا تَبَيَّتْ عَنْ بَيْتِهَا^٢.

١٠٨٨٩ / ٩. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ الْحُسَيْنِ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا: أَتَعْتَدُ فِي بَيْتٍ تَمَكُّتٌ فِيهِ شَهْرًا، أَوْ أَقَلَّ مِنْ شَهْرٍ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ تَتَحَوَّلُ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَتَمَكُّتُ^٦ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي تَحَوَّلْتَ^٧ إِلَيْهِ مِثْلَ مَا مَكَّمْتُ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي تَحَوَّلْتُ مِنْهُ كَذَا^٨ صَنِيعُهَا ١١٧/٦

١. لم ترد هذه الرواية في «بن».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٩، ح ٥٥٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٣، ح ١٢٦١، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب الفرق بين من طلق على غير السنة ...، ضمن الحديث الطويل ١٠٧٩٦، بسند آخر، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، هكذا: «ولا تبیت المبتوتة والمتوفى عنها زوجها إلّا في بيتها». تفسير القمي، ج ١، ص ٧٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٦، ح ٢٣٠٧٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٢، ح ٢٨٤٩٣.

٣. في «م»، جده، وحاشية «بح»: «بن محمد».

٤. هكذا في التهذيب والاستبصار. وفي «م»، بن، جت، جده، والمطبوع والوسائل: «عن» بدل «و».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فإن المراد من الحسين في مشايخ أحمد بن محمد - وهو أحمد بن محمد بن عيسى كما تقدّم غير مرة - هو الحسين بن سعيد، وروايته عن محمد بن عيسى غير ثابتة. بل ورد في الكافي، ح ١٢٠٩٨ رواية محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد، وورد في التهذيب، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٧٤٥ رواية محمد بن عيسى العبيدي عن الحسين بن سعيد.

وأضف إلى ذلك ما ورد في الأمالي للطوسي، المجلس ٤٦، ص ٧٣٥، ح ١٥٣٥ من رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن يونس بن عبد الرحمن - وهو المراد من يونس في ما نحن فيه بقرينة رواية محمد بن عيسى عنه - وكذا ما ورد في التهذيب، ج ١، ص ٦٢، ح ١٦٩ من رواية الحسين بن سعيد عن يونس عن علي بن رئاب. ويونس في رواة ابن رئاب هو يونس بن عبد الرحمن كما يعلم من رجال الكشي، ص ٤١١، الرقم ٧٧٤.

و يؤيد ذلك ما ورد في عدد من الأسناد من رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عن يونس [بن عبد الرحمن] بواسطة واحدة. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٣٩١٩ و ٣٩٤٣ و ٤٠١٦ و ٤٢٩٦ و ٩٢٢٦ و ١٤٨٦٩.

٥. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «تعتد» بدون همزة الاستفهام.

٦. في «بح»: «فمكمت». في التهذيب والاستبصار: «ثم تمكمت».

٧. في حاشية «بح»: «+ منه».

٨. في الاستبصار: «وكذا».

حَتَّى تَنْقُضِي عِدَّتَهَا؟

قَالَ: «يَجُوزُ ذَلِكَ لَهَا، وَلَا بَأْسَ»^١.

١٠٨٩٠ / ١٠. حُمَيْدٌ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حُمَزَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ تَسْتَفْتِيهِ فِي الْمَبِيتِ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا وَقَدْ مَاتَ

رَوْجُهَا.

فَقَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ إِذَا مَاتَ زَوْجُ الْمَرْأَةِ^٢، أَخَذَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ اثْنِي عَشَرَ

شَهْرًا، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ، رَجِمَ صَفَفَهُنَّ، فَجَعَلَ عِدَّتَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا،

وَأَنْتَنَ لَا تُصْبِرْنَ^٣ عَلَى هَذَا»^٤.

١٠٨٩١ / ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَمُوتُ عَنْهَا زَوْجُهَا: أَيْضَلُجُ لَهَا أَنْ

تَحْجَّ، أَوْ تَعُودَ مَرِيضًا؟

١. في التهذيب: «فلا بأس». ولم ترد هذه الرواية في «بن».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٠، ح ٥٥٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٢، ح ١٢٥٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٦، ح ٢٣٠٧٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٦، ح ٢٨٥٠٥.

٣. في الوافي: «امرأة».

٤. في «يح، يخ، يف، جت»: «وأنتن لا يصبرن» بدل «وأنتن لا تصبرن».

٥. في امرأة العقول، ج ٢١، ص ٢٠٠: «يدل على وجوب الحداد، والأصل فيه إجماع المسلمين والأخبار... والحكم مختص بالزوجة، فلا يتعدى إلى غيرها من الأقارب إجماعاً، ولا فرق في الزوجة بين الكبيرة والصغيرة، أو المسلمة والكافرة، والمدخول بها وغيرها، وهل يفرق بين الحرّة والأمة؟ قال الشيخ في المبسوط: لا، لعموم الأدلة، والأقوى عدم وجوبه على الأمة كما اختاره المحقق، وهو خيرة الشيخ في النهاية، ولو تركت الواجب عليها من الحداد عصمت، وهل تنقضي عدتها أم عليها الاستئناف بالحداد؟ قولان، أشهرهما الأول، وقال أبو الصلاح: لا يحسب من العدة. وانظر: المبسوط، ج ٥، ص ٢٦٥.

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٩، ح ٢٣٠٨٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٦، ح ٢٨٥٠٦.

قَالَ: «نَعَمْ، تَخْرُجُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا تَكْتَجِلْ، وَلَا تَطَّيَّبْ».^١

١٢/١٠٨٩٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَيْسَ لَهَا أَنْ تَطَّيَّبَ وَلَا تَزَيِّنَ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ».^٢

١٣/١٠٨٩٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٣ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَتَكُونُ فِي عِدَّتِهَا: أَمْ تَخْرُجُ فِي حَقِّ؟

فَقَالَ: «إِنْ بَغِضَ نِسَاءُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله سَأَلْتُهُ، فَقَالَتْ: إِنْ فَلَانَةُ تُوَفِّي عَنْهَا زَوْجُهَا، فَتَخْرُجُ فِي حَقِّ يَتَوَفَّاهَا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: أَفْ لَكِنَّ قَدْ كُنْتَنَ مِنْ^٤ قَبْلِ أَنْ أُبْعَثَ فَيَكُنَّ وَأَنْ^٥ الْمَرْأَةُ مَيَكُنَّ إِذَا تُوَفِّي عَنْهَا زَوْجُهَا أَخَذَتْ بَعْرَةَ، فَرَمَتْ بِهَا خَلْفَ ظَهْرِهَا^٦، ثُمَّ قَالَتْ: لَا أُمْتَشِطُ وَلَا أَكْتَجِلُ وَلَا أَخْتَضِبُ حَوْلًا كَامِلًا، وَإِنَّمَا أَمُرُّكَ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^٧، ثُمَّ لَا تُصْبِرُنَّ^٨ لَا تَمْتَشِطُ^٩، وَلَا تَكْتَجِلُ^{١٠}، وَلَا تَخْتَضِبُ^{١١}، وَلَا تَخْرُجُ

١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٨، ح ٢٣٠٨٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٤، ح ٢٨٥٠١.

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٨، ح ٢٣٠٨٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٣٤، ح ٢٨٤٧٣.

٣. في «بح»، «بخ»، «بف»، وحاشية «ج»: «سألت أبا عبد الله عليه السلام بدل «سألت».

٤. «ينوبها» أي يصيبها. والنوب: نزول الأمر. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٢٩ (نوب).

٥. في الوسائل، ح ٢٨٥٠٢ - «من». ٦. في «م»، «م»، «فإن».

٧. في المرأة: «ظاهره أن الرمي بالبعرة كناية عن الإعراض عن الزوج».

٨. في الوسائل، ح ٢٨٥٠٢: «وعشرة أيام».

٩. في «بخ»، «بف»: «ولا تمتشط». وفي «بخ»: «ولا تمتشطت». وفي «بف»: «ولا تمتشطن».

١٠. في «بف»: «ولا تكتحلن». ١١. في «بف»: «ولا تختضبن».

مِنْ بَيْتِهَا نَهَارًا، وَلَا تَبِيتَ عَنْ بَيْتِهَا. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ تَصْنَعُ إِنْ عَرَضَ لَهَا حَقٌّ؟ فَقَالَ: تَخْرُجُ بَعْدَ زَوَالِ اللَّيْلِ^١، وَتَزْجَعُ عِنْدَ الْمَسَاءِ، فَتَكُونُ^٢ لَمْ تَبْتَ عَنْ بَيْتِهَا». قُلْتُ لَهُ: فَتَحْجُجُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٣.

١١٨/٦. ١٤/١٠٨٩٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ: ١١٨/٦. سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْيَتِيمِ تُوْفِّي عَنْهَا زَوْجَهَا: أَتَحْجُجُ؟^٤ قَالَ: «نَعَمْ»، وَتَخْرُجُ وَتَنْتَقِلُ مِنْ مَنْزِلٍ إِلَى مَنْزِلٍ^٥.

٤٧- بَابُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَمَا لَهَا مِنَ الصَّدَاقِ وَالْعِدَّةِ

١/١٠٨٩٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ

١. في «م»، ن، بن، جد، وحاشية «بح» والوسائل، ح ٢٨٥٠٢: «الشمس».

٢. في «بح»: «فيكون». وفي «جت» بالطاء والياء معاً.

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٦٠، ح ٥٥٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥١، ح ١٢٥٦، معلقاً عن الكليني بسند لم نجده في الكافي المطبوع، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن علي عليه السلام، وتمام الرواية هكذا: «المطلقة تحدّ كما تحدّ المتوفى عنها زوجها ولا تتكحل ولا تطيب ولا تختضب ولا تمتشط». الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٨، ح ٢٣٠٨٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٤، ح ٢٨٥٠٢؛ وفيه، ص ٢٣٥، ح ٢٨٤٧٧، من قوله: «فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله: أف لكن؟» إلى قوله: «ثم لا تصبرن».

٤. في الفقيه، ج ٢: «والمرأة».

٥. في الفقيه، ج ٢: «وفي عدتها».

٦. قرب الإسناد، ص ١٦٨، ح ٦١٧، بسنده عن عبد الله بن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٠، ح ٢٩١٤، معلقاً عن ابن بكير، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٢، ح ١٤٠١، بسنده عن عبد الله بن بكير، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «وتحج؟» قال: نعم. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٨، ح ٤٧٨٦، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب عدة المطلقة وأين تعتد، ح ١٠٧٨٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٧، ح ٢٣٠٧٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٣، ذيل ح ٢٨٤٩٨.

رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَتَخْتَهُ امْرَأَةً لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، قَالَ: «لَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ كَامِلًا، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ كَامِلَةٌ».^٢

١٠٨٩٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا؟
قَالَ: «إِنْ هَلَكَتْ أَوْ هَلَكَ أَوْ طَلَّقَهَا، فَلَهَا النِّصْفُ»، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ كَمَلًا، وَلَهَا الْمِيرَاثُ».^٣

١٠٨٩٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ

أَبِي عَمِيرٍ^٤، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ رَجُلٍ:

١. في الكافي، ح ١٣٤٨٩: «المرأة».

٢. في الكافي، ح ١٣٤٨٩: - «وعليها العدة كاملة».

وفي مرأة العقول، ج ٢١، ص ٢٠٢: «المشهور بين الأصحاب أنَّ المهر لا يتنصف بموت الزوج، وذهب الصدوق وبعض المتأخرين إلى التنصيف؛ لورود الأخبار المستفيضة بذلك، ولا يبعد حمل ما تضمن لزوم كلِّ المهر على التثنية؛ فإنَّ ذلك مذهب أكثر العامة، واختلف أيضاً فيما إذا ماتت الزوجة قبل الدخول بها، فذهب الأكثر إلى استقرار المهر بذلك، وقال الشيخ في النهاية: وإن ماتت المرأة قبل الدخول بها كان لأوليانها نصف المهر، وتبعه ابن البراج». وانظر: النهاية، ص ٤٧١؛ المذهب، ج ٢، ص ٢٠٤.

٣. الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث المتزوجة المدركة ولم يدخل بها، ح ١٣٤٨٩. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٤٤، ح ٤٩٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٩، ح ١٢٠٧، بسندهما عن العلاء بن رزين. الوافي، ج ٢٢، ص ٤٩٩، ح ٢١٥٩٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٦، ح ٢٧٢٠٢؛ وج ٢٢، ص ٢٤٧، ح ٢٨٥٠٧.

٤. في «بح» وحاشية «جت» والاستبصار: «نصف المهر».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٤٤، ح ٥٠٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٩، ح ١٢٠٨، بسندهما عن عبد الله بن بكير. راجع: التهذيب، ج ٨، ص ١٤٦، ح ٥٠٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤١، ح ١٢١٨؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ١٢٥، ح ٤٠٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٤٩٩، ح ٢١٥٩٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٧، ح ٢٧٢٠٤.

٦. في الوسائل: «وصفوان».

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «أَنَّ^١ قَالَ فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا: «إِنْ لَهَا يَصِفُ الصَّدَاقَ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ»^٢.

١٠٨٩٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ^٣ بِهَا، وَقَدْ فَرَضَ لَهَا مَهْرًا، فَلَهَا يَصِفُ مَا فَرَضَ لَهَا، وَلَهَا الْمِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ»^٤.

١١٩/٦

١٠٨٩٩ / ٥. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، أَوْ يَمُوتَ الزَّوْجُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟ فَقَالَ^٥: «أَيُّهُمَا مَاتَ فَلِلْمَرْأَةِ يَصِفُ مَا فَرَضَ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضَ لَهَا فَلَا مَهْرَ لَهَا»^٦.

١. في «م»، ن، بن، جد، والوسائل: - «أنه».

٢. الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث المتزوجة المدركة ولم يدخل بها، ح ١٣٤٨٧، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجاج الوافي، ج ٢٢، ص ٥٠٠، ح ٢١٥٩٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٧، ح ٢٧٢٠٦.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «قد دخل».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٤٤، ح ٥٠١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٩، ح ١٢٠٩، بسندهما عن ابن أبي عمير. راجع: التهذيب، ج ٨، ص ١٤٥، ح ٥٠٢ و ٥٠٥-٥٠٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٠، ح ١٢١٢ و ١٢١٥-١٢١٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٠٠، ح ٢١٥٩٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٨، ح ٢٧٢٠٧.

٥. في السند تحويل بعطف «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد» على «علي، عن أبيه».

٦. في الوافي: - «أو يموت الزوج قبل أن يدخل بها».

٧. في «م»، بن، جد، والتهذيب والاستبصار: «قال».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٤٦، ح ٥٠٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤١، ح ١٢١٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٠٠، ح ٢١٥٩٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٨، ح ٢٧٢٠٨.

١٠٩٠٠ / ٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانَ^١، عَنْ

ابْنِ أَبِي يَعْقُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ^٢ قَالَ فِي امْرَأَةٍ^٣ تُوَفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخَلَ بِهَا: مَا لَهَا مِنْ

الْمَهْرِ؟ وَكَيْفَ مِيرَاثُهَا؟

فَقَالَ: إِذَا كَانَ قَدْ فَرَضَ لَهَا صَدَاقًا^٤، فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ وَهُوَ يَرِثُهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

فَرَضَ لَهَا صَدَاقًا^٥، فَلَا صَدَاقَ لَهَا.

وَقَالَ^٦ فِي رَجُلٍ تُوَفِّيَ قَبْلَ أَنْ يَدْخَلَ بِامْرَأَتِهِ، قَالَ: إِنْ كَانَ فَرَضَ لَهَا مَهْرًا، فَلَهَا

نِصْفُ الْمَهْرِ^٧ وَهِيَ تَرِثُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضَ لَهَا مَهْرًا، فَلَا مَهْرَ لَهَا^٨.

١٠٩٠١ / ٧. وَيُاسِّنَادُهُ^٩، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ وَفَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ،

قَالَ:

قُلْنَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا، وَقَدْ

١. في الكافي، ح ١٣٤٨٨: «الحسن بن علي، عن أبان بن عثمان» بدل «الوشاء»، عن أبان.

٢. في «م» - «أنه».

٣. في «بف» والوافي: «المرأة».

٤. في «بج، ببح، بيف، جت»: «فما».

٥. في «بج» والاستبصار، ح ١٢٢٠: «صداقها».

٦. في التهذيب، ح ٥١٠ والاستبصار، ح ١٢٢٠: «فهي ترثه».

٧. في «م، بن» والوسائل: «قال».

٨. في الكافي، ح ١٣٤٨٨: «النصف» بدل «نصف المهر».

٩. في الوسائل والكافي، ح ١٣٤٨٨: «وهو يرثها».

١٠. الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث المتزوجة المدركة ولم يدخل بها، ح ١٣٤٨٨، من قوله: «في رجل

توفي». وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٤٧، ح ٥١٠ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤١، ح ١٢٢٠، بسندهما عن أبان.

قرب الإسناد، ص ١٠٥، ح ٣٥٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف.

وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٤٥، ح ٥٠٤ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٠، ح ١٢١٤، بسند آخر، من دون التصريح

باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير وفي كلها - إلا الكافي - إلى قوله: «فلا صداق لها». الوافي، ج ٢٢،

ص ٥٠٠، ح ٢١٥٩٩ والوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٨، ح ٢٧٢٠٩.

١١. الظاهر أن المراد من «بإسناده» هو الطريق المتقدم إلى أبان؛ فإن ذلك الطريق من الطرق المتكثرة في أسناد

فَرَضَ لَهَا الصَّدَاقُ ؟

فَقَالَ^٢: «لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ، وَتَرْتُهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنْ مَاتَتْ^٣ فَهِيَ^٤ كَذَلِكَ^٥».

٨ / ١٠٩٠٢. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ^٦، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٨ فِي الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا وَلَمْ يَمْسَسْهَا، قَالَ: لَا^٩ تَنْكِحُ حَتَّى تَعْتَدَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^{١٠}، عِدَّةُ الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا^{١١}».

٩ / ١٠٩٠٣. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢} فِي الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، قَالَ: «هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُطَلَّاقَةِ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا^{١٣}، إِنْ كَانَ سَمَى لَهَا مَهْرًا، فَلَهَا نِصْفُهُ وَهِيَ تَرْتُهُ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَى لَهَا مَهْرًا، فَلَا مَهْرَ لَهَا وَهِيَ تَرْتُهُ».

١. في «ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل: - «لها».

٢. في «م، بن، جد» والوسائل: «قال».

٤. في حاشية «م» والوسائل: «فهو».

٥. في المرأة: «مخصص بما استثنى في الأخبار الأخرى من الأرض وغيرها».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ١٤٧، ح ٥١١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٢، ح ١٢٢١، بسندهما عن أبان بن عثمان. وفي

التهذيب، ج ٨، ص ١٤٧، ح ٥١٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٢، ح ١٢٢٢، بسند آخر عن أبي جعفر^{١٤} الوافي،

ج ٢٢، ص ٥٠١، ح ٢١٦٠٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٩، ح ٢٧٢١٠.

٧. في الاستبصار: «محمد بن حميد بن زياد». والمذكور في بعض نسخه: «حميد بن زياد» على الصواب.

٨. في حاشية «جت»: «ليس» بدل «قال: لا». ٩. في الفقيه: «وعشرة أيام» بدل «وعشراً».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١٤٣، ح ٤٩٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٨، ح ١٢٠٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣،

ص ٥٠٨، ح ٤٧٨٣، معلقاً عن أمير المؤمنين^{١٥}. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٢٢، ح ٢٨٧، عن عبد الله بن سنان.

الوافي، ج ٢٣، ص ١١٨٤، ح ٢٣٠٠٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٧، ح ٢٨٥٠٨.

١١. في الوسائل: - «قال: هي بمنزلة المطلقة التي لم يدخل بها».

قُلْتُ: وَالْعِدَّةُ؟

قَالَ: «كُفَّ عَنْ هَذَا»^٢.

١٠٩٠٤ / ١٠. حُمَيْدٌ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ؛

وَأَبُو الْعَبَّاسِ الرَّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ ١٢٠/٦

يَحْيَى^٣، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَسَنِ الصَّنِيعِلِيِّ وَأَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَرْأَةِ يَمُوتُ عَنْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، قَالَ: «لَهَا

نِصْفُ الْمَهْرِ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ»^٤.

١١٠٩٠٥ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ امْرَأَةٍ هَلَكَ زَوْجُهَا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا؟

قَالَ: «لَهَا الْمِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ كَامِلَةٌ، وَإِنْ سَمِيَ لَهَا مَهْرٌ فَلَهَا نِصْفُهُ، وَإِنْ لَمْ

يَكُنْ سَمِيَ لَهَا مَهْرٌ فَلَا شَيْءَ لَهَا»^٥.

١. في الوافي: «إِنَّمَا أَمْرُهُ ﷺ بِالْكَفِّ عَنِ السُّؤَالِ عَنْ عِدَّتِهَا لِلتَّقِيَّةِ». وفي المرأة: «وَيُظْهِرُ مِنْهُ أَنَّ أَخْبَارَ عِدَمِ وَجُوبِ الْعِدَّةِ مُحْمُولَةٌ عَلَى التَّقِيَّةِ، لَكِنْ قَالَ فِي الْمَسَالِكِ: «أَمَّا مَا رَوَى فِي شَوَاطِئِ أَخْبَارِنَا مِنْ عِدَمِ وَجُوبِ الْعِدَّةِ عَلَى غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا فَهُوَ - مَعَ ضَعْفِ سَنَدِهِ - مُعَارِضٌ بِمَا هُوَ أَجْوَدُ سَنَدًا وَأَوْفَقُ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ». مَسَالِكُ الْأَهْلَامِ، ج ٩، ص ٢٧٢.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٤٣، ذيل ح ٤٩٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٩، ذيل ح ١٢١١، بسندهما عن عبيد بن زرارة، وتام الرواية هكذا: «قُلْتُ لَهُ: الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَعْلِيهَا عِدَّةٌ؟ قَالَ: أَمْسَكَ عَنْ هَذَا». راجع: الكافي، كتاب الميراث، باب ميراث المتزوجة المدركة ولم يدخل بها، ح ١٣٤٩٠؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٤٤، ح ٤٩٧؛ وص ١٤٥، ح ٥٠٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٩، ح ١٢١٠، وص ٣٤٠، ح ١٢١٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٠١، ح ٢١٦٠٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٩، ح ٢٧٢١٢.

٣. في «بخ، بف»: - «بْنِ يَحْيَى».

٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٠٢، ح ٢١٦٠٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٣٠، ح ٢٧٢١٣.

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٧، ح ٤٧٨٠، معلقاً عن عبيد بن زرارة. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٠٢، ح ٢١٦٠٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٣٠، ح ٢٧٢١٣.

٤٨ - بَابُ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ يَمُوتُ قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا

١ / ١٠٩٠٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا يَمْلِكُ^١ فِيهِ^٢ الرَّجْعَةُ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا^٣، قَالَ: «تَعْتَدُ بِأَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^٤.

٢ / ١٠٩٠٧ . عَنْهُ^٥، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا فِي الْمُطَلَّاقَةِ الْبَائِثَةِ إِذَا تُوُفِّيَ عَنْهَا^٦ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا، قَالَ: «تَعْتَدُ بِأَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ»^٧.

٣ / ١٠٩٠٨ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ^٨، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ تُوُفِّيَ^{١١} وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا، قَالَ: تَرْتُهُ^{١٢}، وَإِنْ تُوُفِّيَتْ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا فَإِنَّهُ يَرْتُهَا، وَكُلُّ^{١٣}

ج ٢١، ص ٣٢٧، ح ٢٧٢٠٥.

١. في الوافي: «تملك».

٢. في «م»، «جدة» والاستبصار: - «فيه».

٣. في الاستبصار: + «زوجها».

٤. في التهذيب والاستبصار: «أبعد».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٤٩، ح ٥١٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٤، ح ١٢٢٧، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ٢٣،

ص ١١٨٩، ح ٢٣٠١٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٠، ح ٢٨٥١٦.

٦. في «م»، «بح، جدة» والوسائل: «وعنه» بدل «عنه». والضمير راجع إلى جميل بن دراج المذكور في السند السابق.

٧. في «ن»، «جت» والوافي والوسائل: + «زوجها».

٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٨٩، ح ٢٣٠١٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٠، ح ٢٨٥١٧.

٩. في «م»، «بن»، «وحاشية «ن»، «بح» والوسائل: - «بن زياد».

١٠. في الاستبصار: «الحسن بن سماعة».

١١. في الوسائل والتهذيب: + «عنها».

١٢. في التهذيب، ج ٢٧٠ والاستبصار، ج ١٠٨٨: «أنها ترته وتعتد عدة المتوفى عنها زوجها» بدل «قال: ترته».

١٣. في «بخ، بف»: «كل» بدون الواو.

وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرِثُ مِنْ دِيَّةِ صَاحِبِهِ^١ مَا لَمْ يَقْتُلْ أَحَدَهُمَا^٢ الْآخَرَ.

● وَزَادَ فِيهِ^٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ: «وَتَعْتَدُ عِدَّةَ الْمَتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا».

قَالَ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ: وَهَذَا^٤ الْكَلَامُ سَقَطَ مِنْ كِتَابِ ابْنِ زَبَادٍ، وَلَا أَظُنُّهُ إِلَّا وَقَدْ رَوَاهُ^٥.

١٠٩٠٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٦، قَالَ: «الْمَتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا يُنْفَقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ^٧».

١٢١ / ٦. ٥ / ١٠٩١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨ فِي رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ، فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ مَاتَ^٩ قَبْلَ أَنْ

١. في التهذيب، ح ٢٧٠ والاستبصار، ح ١٠٨٨: «ولو قتل».

٢. في التهذيب، ح ٥١٥: «أحد منهما». ٣. في الاستبصار، ح ١٢٢٦: «فيه».

٤. في «م»، ن، ب، خ، بن، جد «والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٥١٥: «هذه» بدون الواو.

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٧٩، ح ١٤٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٤، ح ١٢٢٦، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٧٩، ح ٢٧٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٦، ح ١٠٨٨، بسندهما عن ابن سنان، إلى قوله: «وما لم يقتل أحدهما الآخر». وراجع: الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث القاتل، ح ١٣٥٢٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٩١، ح ٢٣٠١٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٤٩، ح ٢٨٥١٣.

٦. في الوافي: «هذا الخبر أورده في الكافي في باب الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل أن تقضي عذبتها، كأنه أؤله بال المطلقة قبل الوفاة. وفي الفقيه أفنى بظاهره. وهو مشكل؛ لأنه إذا كان مع بقاء الزواج إلى الموت لا ينفق عليها من ماله فمع قطعه قبله أولى بعدم الإنفاق منه، فكيف يحكم بمثل هذا من دون نص. وفي التهذيب حمل على أنه ينفق عليها من مال الولد إذا كانت حاملاً، قال: والولد وإن لم يجر له ذكر جاز لنا أن نقدره؛ لقيام الدليل عليه، كما نقدر في مواضع كثيرة من القرآن وغيره. ولا يخفى بعده؛ لأنه كما لم يجر ذكر الولد لم يجر ذكر الحمل أيضاً، فإرادة ذلك منه من قبيل الألتغاز، وإن كان لا بد فيه من تأويل فليحمل على الاستحباب للورثة مع إبقائه على إطلاقه». وانظر: التهذيب، ج ٨، ص ١٥١؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٥.

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٥١، ح ٥٢٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٥، ح ١٣٣٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٣٤، ح ٢٣١٢٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٢٣، ح ٢٧٧٥٣.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع والوافي والوسائل: «عنها».

تَنْقِضِي عِدَّتُهَا، قَالَ^١: «تَعْتَدُ أَبْعَدُ^٢ الْأَجَلَيْنِ: عِدَّةَ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا»^٣.

١٠٩١١/٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي

نَصْرِ^٤، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ طَلَّقْتَ^٦، ثُمَّ تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا^٧

قَبْلَ أَنْ تَنْقِضِي عِدَّتُهَا، وَلَمْ تَحْزَمْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهَا تَرْتُهُ، ثُمَّ تَعْتَدُ عِدَّةَ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا

زَوْجُهَا، وَإِنْ تَوَفَّيْتَ^٨ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا، وَلَمْ تَحْزَمْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَرِثُهَا»^٩.

٤٩ - بَابُ طَلَاقِ الْمَرِيضِ وَنِكَاحِهِ

١٠٩١٢/١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ،

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

١. فِي «بَحْ، جت»: «فَقَالَ».

٢. فِي «بِف» وَالْوَافِي: «بِأَبْعَد».

٣. التَّهْذِيبُ، ج ٨، ص ١٤٩، ح ٥١٦؛ وَالِاسْتَبْصَارُ، ج ٣، ص ٣٤٣، ح ١٢٢٤، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْوَافِي، ج ٢٣،

ص ١١٨٩، ح ٢٣٠١٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٢، ص ٢٤٩، ح ٢٨٥١٢.

٤. فِي الْاسْتَبْصَارِ، ح ١٢٢٥: «عَنْ». وَهُوَ سَهْوٌ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْكَافِيِّ، ذِيلُ ح ٩٧٣٠.

٥. فِي «م»، ن، بَح، بَغ، بَف، بَن، جَت، جَد: «وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ». وَفِي التَّهْذِيبِ، ح ٢٦٩ وَالِاسْتَبْصَارِ،

ح ١٢٢٥: «ابْنُ أَبِي نَصْرٍ». وَفِي الْكَافِيِّ، ح ١٣٤٩١: «وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي نَصْرٍ».

٦. فِي الْكَافِيِّ، ح ١٣٤٩١: «إِذَا طَلَّقْتَ الْمَرْأَةَ بَدَلَ «سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ طَلَّقْتَ».

٧. فِي «بَن»: «وَزَوْجُهَا».

٨. فِي الْكَافِيِّ، ح ١٣٤٩١: «وَهِيَ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ» بَدَلَ «قَبْلَ أَنْ تَنْقِضِي عِدَّتَهَا وَ».

٩. فِي الْاسْتَبْصَارِ، ح ١٢٢٥: «فَإِنْ مَاتَتْ» بَدَلَ «وَإِنْ تَوَفَّيْتَ».

١٠. الْكَافِيُّ، كِتَابُ الْمَوَارِيثِ، بَابُ فِي مِيرَاثِ الْمَطْلُوقَاتِ فِي الْمَرَضِ وَغَيْرِ الْمَرَضِ، ح ١٣٤٩١، إِلَى قَوْلِهِ: «فَإِنَّهَا

تَرْتُهُ» مَعَ زِيَادَةِ فِي آخِرِهِ. وَفِي التَّهْذِيبِ، ج ٨، ص ١٤٩، ح ٥١٧؛ وَالِاسْتَبْصَارُ، ج ٣، ص ٣٤٣، ح ١٢٢٥، مَعْلَقًا

عَنِ الْكَلِينِيِّ. وَفِي التَّهْذِيبِ، ج ٨، ص ٧٩، ح ٢٦٩؛ وَالِاسْتَبْصَارُ، ج ٣، ص ٣٥٥، ح ١٠٨٧، بِسَنَدِهِمَا عَنْ أَحْمَدَ

بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ، مَعَ زِيَادَةِ فِي آخِرِهِ. وَفِي التَّهْذِيبِ، ج ٨، ص ٨٠، ح ٢٧٥؛ وَالِاسْتَبْصَارُ، ج ٣،

ص ٣٠٧، ح ١٠٩٤؛ بِسَنَدِهِمَا عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ، إِلَى قَوْلِهِ: «فَإِنَّهَا تَرْتُهُ» مَعَ زِيَادَةِ فِي آخِرِهِ. الْوَافِي، ج ٢٣،

ص ١١٩٠، ح ٢٣٠١٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٢، ص ٢٥٠، ح ٢٨٥١٤.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرِيضِ: أَلَا أَنْ يُطَلَّقَ امْرَأَتُهُ فِي تِلْكَ الْخَالِ؟^٢
 قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِنْ شَاءَ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَرَثَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا
 فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ».^٦

١٠٩١٣ / ٢. وَبِإِسْنَادِهِ^٧، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ رَبِيعِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ؛
 وَمَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي الْوَرْدِ كِلَيْهِمَا^٨:

١. في التهذيب، ج ٨: «له» من دون همزة الاستفهام.
 ٢. في «بن»: «امرأة».
 ٣. في الوسائل، ح ٣٢٨٩٨: «- امرأته في تلك الحال».
 ٤. في الاستبصار، ح ١٠٧٨: «وإن شاء» بدل «فإن».
 ٥. قال الشهيد الثاني: «طلاق المريض كطلاق الصحيح في الوقوع، ولكنه يزيد عنه بكرامته مطلقاً، واختصاص كرامته طلاق الصحيح بموارد مخصوصة. ووجه الكراهة النهي عنه في كثير من الأخبار، بل إطلاق عدم جوازه، ووجه حملها على الكراهة الجمع بينها وبين ما دل على جوازه في أخبار كثيرة، ثم إن كان الطلاق رجعيّاً توارثاً مادامت في العدة إجماعاً؛ لأن المطلقة رجعيّاً بمنزلة الزوجة، وإن كان باتناً لم يرثها الزوج مطلقاً كالصحيح، وترثه هي في العدة وبعدها - وكذا الرجعية بعدها - إلى سنة من حين الطلاق ما لم تنزّج بغيره، أو يبرأ من مرضه الذي طلق فيه. هذا هو المشهور بين الأصحاب خصوصاً المتأخرين منهم، وذهب جماعة منهم الشيخ في النهاية إلى ثبوت التوارث بينهما في العدة مطلقاً، واختصاص الإرث بعدها بالمرأة منه دون العكس إلى المدة المذكورة». مسالك الأنفهام، ج ٩، ص ١٥٣ - ١٥٤.
 ٦. التهذيب، ج ٨، ص ٧٧، ح ٢٥٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ١٠٧٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ٤٨٧٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب. راجع: التهذيب، ج ٧، ص ٤٨١، ح ١٩٣٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٩٢، ح ٦٩٥. الوافي، ج ٢١، ص ٤٤٣، ح ٢١٥٠٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٠، ح ٢٨٢٤٦؛ وج ٢٦، ص ٢٣٢، ح ٣٢٨٩٨.
 ٧. المراد من «بإسناده» هو الطريق المتقدم إلى ابن محبوب.
 ٨. في السند تحويل يعطف «مالك بن عطية» عن أبي الورد» على «ربيع الأصم» عن أبي عبيدة الحذاء»؛ فقد روى الحسن بن محبوب كتاب مالك بن عطية، وتكررت روايته عنه في أسناد عديدة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٧٠، الرقم ٧٥٣؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٧٤ - ٣٧٨.
- ثم إن الخبر ورد في الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ٤٨٧٧ عن الحسن بن محبوب عن ربيع الأصم عن أبي عبيدة الحذاء ومالك بن عطية كلاهما عن محمد بن علي ع. والظاهر وقوع الخلل في سند الفقيه؛ فإننا لم نجد - مع الفحص الأكيد - رواية مالك بن عطية - وهو الأحمسي كما يظهر من رجال الكشي، ص ٣٦٧، الرقم ٦٨٤

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً فِي مَرَضِهِ، ثُمَّ مَكَثَتْ^١ فِي مَرَضِهِ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا^٢، فَإِنَّهَا تَرْتُهُ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ^٣؛ فَإِنْ كَانَتْ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنَّهَا لَا تَرْتُهُ»^٤.

١٠٩١٤ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَالرَّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ^٥، وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ١٢٢/٦

الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛

وَحُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ^٦، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ كُلِّهِمْ^٧، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

❦ والفقيه، ج ٤، ص ٤٧١ - بعناوينه المختلفة عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام في موضع. والمذكور في كتب الرجال كونه من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. والموجود في غير واحد من الأسناد روايته عن أبي جعفر عليه السلام بالتوسط. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٢٢، الرقم ١١٣٢؛ رجال البرقي، ص ٤٧؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٢، الرقم ٤٤٣٣. لاحظ أيضاً على سبيل المثال: الكافي، ح ٢٠٢١ و ٢٤٢٥ و ٢٧١٨ و ٣٢٣٠ و ٥٧٥٦ و ٩٥٠٨ و ١٠١٦٥ و ١١١٩٣؛ التهذيب، ج ٢، ص ٣٧١، ح ١٥٤٢، المحاسن، ص ٣٣٤، ح ٢؛ بصائر الدرجات، ص ٩٣، ح ١٢؛ و ص ٥١٦، ح ٤١.

هذا، وفي «بف، جت» والوسائل: «وعن» بدل «و».

٩. هكذا في «م، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب. وفي «ن، بح، بخ، بف، جت» والمطبوع والاستبصار: «كلاهما».

١. في «م، ن، بح» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار: «مكث».

٢. في الفقيه: «ثم مات في ذلك المرض بعد انقضاء العدة».

٣. في «بح»: «لم يتزوج».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٧٧، ح ٢٦٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٤، ح ١٠٨٢، معلقاً عن الكليني. والفقيه، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ٨٧٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١١١٦، ح ٢٢٨٧٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٢، ح ٢٨٢٥٣.

٥. في الكافي، ح ١٣٤٩٧: «والرَّزَّازُ عن أيُّوب بن نوح».

٦. في «م، جد» وحاشية «ن» والوسائل: «- بن زياده».

٧. في الكافي، ح ١٣٤٩٧: «أبو عليٍّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار؛ ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً بدل الطرق الأربعة المذكورة هنا».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^١، فِي رَجُلٍ طَلَّقَ^٢ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ، قَالَ: «إِنْ مَاتَ فِي مَرَضِهِ^٣ وَلَمْ تَنْزُوجْ^٤، وَرِثَتُهُ، وَإِنْ كَانَتْ^٥ قَدْ تَزَوَّجَتْ، فَقَدْ رَضِيَتْ بِالَّذِي^٦ صَنَعَ لَا مِيرَاثَ^٧ لَهَا»^٨.

١٠٩١٥ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩ قَالَ: «لَا يَجُوزُ طَلَاقُ الْمَرِيضِ^{١٠}، وَيَجُوزُ نِكَاحُهُ»^{١١}.
١٠٩١٦ / ٥. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ^{١٢}، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

١. في «م، ن، بح» والوسائل والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: «+ قال».
 ٢. في الكافي، ح ١٣٤٩٧ والتهذيب، ج ٩: «في الرجل المريض يطلق» بدل «في رجل طلق».
 ٣. في الكافي، ح ١٣٤٩٧: «+ ذلك».
 ٤. في «بح»: «ولم يتزوج». وفي الكافي، ح ١٣٤٩٧ والتهذيب، ج ٩: «وهي مقيمة عليه لم تنزوج» بدل «ولم تنزوج».
 ٥. في التهذيب، ج ٩: «كان».
 ٦. في «م، بن، جد» والوسائل: «- قد».
 ٧. في الكافي، ح ١٣٤٩٧: «ولا ميراث». وفي التهذيب، ج ٩: «فلا ميراث».
 ٨. الكافي، كتاب الموارث، باب في ميراث المطلقات في المرض وغير المرض، ح ١٣٤٩٧. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٧٧، ح ٢٦٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٣، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٦، ح ١٣٧٨، معلقاً عن الكليني، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩ الْوَاقِي، ج ٢٣، ص ١١١٦، ح ٢٢٨٧٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٣، ح ٢٨٢٥٤. ١٠. في الاستبصار: «العليل».
 ٩. التهذيب، ج ٨، ص ٧٦، ح ٢٥٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ١٠٧٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١١٥، ح ٢٢٨٧٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٠، ح ٢٨٢٤٧.
 ١٢. ورد الخبر في التهذيب، ج ٨، ص ٧٨، ح ٢٦٤ وسنده هكذا: «وعنه - والضمير راجع إلى محمد بن يعقوب - عن أبي علي الأشعري، عن أحمد بن محسن، عن معاوية بن وهب ...». وفي الاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٤ كما في التهذيب إلا أن فيه: «أحمد بن الحسن» بدل «أحمد بن محسن».
- فعليه، أرجع الشيخ الطوسي الضمير الواقع في صدر سندنا هذا، إلى أبي علي الأشعري المذكور في سند الحديث الثالث.

«وأما الشيخ الحرّ، فقد أرجع الضمير في الوسائل ج ٢٢، ص ١٥٣، ح ٢٨٢٥٥ إلى حميد بن زياد، حيث قال: «حميد بن زياد، عن أحمد بن الحسن، عن معاوية بن وهب».

واستظهر في معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٢٤٥ رجوع الضمير إلى حميد بن زياد، وأنّ الصواب في السند هو: «حميد بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن محسن».

والمذكور في «م، ن، ي، ب، جت» والمطبوع: «عنه، عن أحمد بن محمد، عن محسن». وفي «بح، بن»: «أحمد بن محسن» بدل «أحمد بن محمد، عن محسن».

ثمّ إنّه ورد في حاشية «م» هكذا: «في أكثر النسخ التي رأيناها: عنه، عن أحمد بن محسن، عن معاوية، الخ». هذا، ونحن نواجه هذا الاختلاف في الأنظار والنسخ، فلا بدّ لنا من البحث عمّا هو الصواب في البين؛ فنبيّن عدم صحّة ما ورد في المواضع المذكورة ليتّضح ما استظهرناه من رجوع الضمير إلى ابن سماعة، وأنّ الصواب في العنوان هو «أحمد بن الحسن» بدل «أحمد بن محمد عن محسن» و«أحمد بن محسن».

أما التهذيب، فيواجه إشكالين على الأقلّ:

الأوّل - وهو مشترك مع الاستبصار: عدم ثبوت رواية أبي عليّ الأشعري عن معاوية بن وهب بواسطة واحدة، بل الأغلب روايته عنه بواسطتين - كما في الكافي، ج ٣٥٩٩ و ٣٣٠٧ و ٩٤٦٨ والأُمالي للصديق، المجلس ٦٣، ص ٣٣٠، ح ٥ - ووردت روايته عنه في بعض الأسناد بثلاث وسائط. راجع: كامل الزيارات، ص ١١٨، ذيل ح ٣.

والثاني: عدم ثبوت راي باسم أحمد بن محسن في روايتنا؛ فإنّ هذا العنوان غير مذكور في كتب الرجال. وما ورد في بعض الأسناد إمّا محرف أو غير مأمون من التحريف.

توضيح ذلك: روى يعقوب بن يزيد عن أحمد بن محسن الميثمي في المحاسن، ص ٤٣٥، ح ٢٧٦. لكنّ الخبر ورد في الكافي، ج ١١٦٧٩ بسند آخر عن يعقوب بن يزيد عن أحمد بن الحسن الميثمي. والمذكور في البحار، ج ٦٣، ص ٣٧٥، ح ٢٩ نقلًا من المحاسن أيضاً هو أحمد بن الحسن الميثمي. وأحمد بن الحسن هو الصواب؛ فقد روى يعقوب بن يزيد كتاب أحمد بن الحسن بن إسماعيل الميثمي - كما في رجال النجاشي، ص ٧٤، الرقم ١٧٩ - ووردت روايته عنه في بعض الأسناد. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤١٢، ح ٥٨٩٩؛ كامل الزيارات، ص ٨٨، ح ١.

وروى محمد بن عليّ عن أحمد بن محسن عن مهزم في المحاسن، ص ٤٣٦، ذيل ح ٢٧٧. لكنّ الخبر ورد في الكافي، ج ١١٥٠٦ عن عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن أحمد بن الحسن الميثمي عن إبراهيم بن مهزم. والمذكور في البحار، ج ٦٣، ص ٣٧٦، ح ٣ نقلًا من المحاسن أحمد بن الحسن الميثمي عن إبراهيم بن مهزم، وهو الظاهر؛ فقد روى أحمد بن الحسن الميثمي عن إبراهيم بن مهزم في بصائر الدرجات، ص ٢٤٣، ح ٣. وروى عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن أحمد بن الحسن الميثمي عن يعقوب بن شعيب في الكافي، ح ٣٢١٧. ووردت

• رواية أحمد بن الحسن الميثمي بهذا الطريق عن أبان في الكافي، ح ١٤١٤٥. ورواية أحمد بن الحسن الميثمي عن أبان [بن عثمان] ويعقوب بن شعيب متكررة في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٣٩ - ٤٤١.

وروي يعقوب بن يزيد عن أحمد بن محسن الميثمي في المحاسن، ص ٤٣٨، ح ٢٨٩ لكن المذكور في الوسائل، ج ٢٣، ص ٣٩٧، ح ٣٠٨٧٨ والبحار، ج ٦٣، ص ٣٧٩، ح ٤٢ ناقلين من المحاسن: أحمد بن الحسن الميثمي، وهو الظاهر كما تقدم آنفاً.

وروي محمد بن علي عن أحمد بن المحسن الميثمي عن زكريا في المحاسن، ص ٥٦٣، ح ٩٥٩ والمذكور في الوسائل، ج ٢، ص ١٤، ح ١٣٣٧ أحمد بن الحسن الميثمي. وقد تقدم في ما ذكرناه من المحاسن، ذيل ح ٢٧٧ أن الصواب في رواية محمد بن علي عن أحمد بن محسن هو أحمد بن الحسن.

ويبقى هناك مورد واحد، وهو ما ورد في الكافي، ح ٢١٦ والتوحيد، ص ١٢٥، ح ٤ من رواية عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم عن أحمد بن محسن الميثمي. وهذا العنوان على فرض سلامته من التحريف، طبقته متقدمة على طبقة الراوي المبحوث عنه، كما يظهر من متن الخبر، فلا حظ.

فتحصل عدم ثبوت راي باسم أحمد بن محسن إما مطلقاً كما هو الأظهر، أو في طبقة العنوان المبحوث عنه. وأما ما ورد في الاستبصار من رواية أبي علي الأشعري عن أحمد بن الحسن عن معاوية بن وهب، فيواجه الإشكال الأول من التهذيب، وهو عدم رواية أبي علي الأشعري عن معاوية بن وهب بواسطة واحدة. ولا فرق في ذلك بين أن يكون الوسطة أحمد بن الحسن أو غيره. فعليه هذا الارتباط مختل.

أما رواية أحمد بن الحسن عن معاوية بن وهب، فهو ثابت بلا خلل. والمراد من أحمد بن الحسن الراوي عن معاوية بن وهب هو أحمد بن الحسن الميثمي؛ فقد وردت في الكافي، ح ٧٩٧٨ رواية حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن أحمد بن الحسن الميثمي عن معاوية بن وهب وتقدمت قبل صفحات في الكافي، ح ١٠٩٠٣ رواية حميد عن ابن سماعة عن أحمد بن الحسن عن معاوية بن وهب عن عبيد بن زرارة. بل رواية الحسن بن محمد بن سماعة عن أحمد بن الحسن الميثمي - بعناوينها المختلفة - عن معاوية بن وهب متكررة في الأسناد. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٩٦٨؛ و ص ٢٤٩، ح ٩٨٨؛ و ص ٢٥٤، ح ١٠٠٥؛ و ج ٧، ص ١٨، ح ٨٠؛ و ص ١٢٩، ح ٥٦٣؛ و ص ١٣٠، ح ٥٦٧.

وما ورد في الوسائل من رواية حميد بن زياد عن أحمد بن الحسن عن معاوية بن وهب، فأشكاله عدم رواية حميد بن زياد عن أحمد بن الحسن هذا مباشرة؛ فقد روي حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة كتاب أحمد بن الحسن الميثمي. وتقدمت رواية حميد بن زياد عن ابن سماعة عن أحمد بن الحسن آنفاً.

وأما ما ورد في المطبوع وأكثر النسخ من رواية أحمد بن محمد عن محسن عن معاوية بن وهب، فلم نجد هذا الارتباط في شيء من الأسناد والطرق. بل لم نجد رواية محسن في مشايخ أحمد بن محمد - وهو محسن بن

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ حَتَّى مَضَى
لِذَلِكَ سَنَةً^١، قَالَ: «تَرْتُهُ إِذَا كَانَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي طَلَّقَهَا، وَلَمْ يَصِحَّ^٢ بَيْنَ^٣ ذَلِكَ»^٤،
٦/١٠٩١٧. وَعَنْهُ^٥، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ^٦، عَنْ ابْنِ رِبَاطٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ،
عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

«أحمد القيسي - عن معاوية بن وهب في موضع.

وهذا الإشكال كما ترى مشترك بين المطبوع وما استظهره في معجم رجال الحديث، إلا أن ذلك الاستظهار
مواجه لإشكال آخر وهو عدم رواية حميد بن زياد عن أحمد بن محمد الراوي عن محسن بن أحمد في
موضع. وما ورد في بعض الطرق من رواية حميد [بن زياد] عن أحمد بن محمد بن زيد، فلا أثر منه في
الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٠، الرقم ٣٧٤؛ و ص ٢٧٢، الرقم ٧١٢.

فتبين من جميع ما مر عدم وقوع الخلل في رواية أحمد بن الحسن عن معاوية بن وهب فقط. فيبقى الكلام في
تعيين الراوي عن أحمد بن الحسن - وهو الميثمي - كما تقدم. والظاهر أن الراوي عنه هو ابن سماعة، فيرجع
الضمير في سندنا هذا إلى ابن سماعة المذكور في السند السابق، فيكون السند معلقاً على سابقه.

١. في الوافي: «حتى مضى لذلك سنة، أي من حين الطلاق، أو من ابتداء المرض. والمعنيان محتملان، وإن كان
الأظهر من الخبر التالي له المعنى الثاني، فإن زاد على السنة فلا ميراث، كما صرح به في خبر سماعة الأتي».

٢. في «م»، ن، يخ، بف، بن، والوسائل: «لم يصح» بدون الواو.

٣. في «مخ، بف» والتهذيب، ح ٢٦٤ والاستبصار، ح ١٠٨٤: «من».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٧٨، ح ٢٦٤، بسنده عن أحمد بن محسن، عن معاوية بن وهب؛ الاستبصار، ج ٣،
ص ٣٥٥، ح ١٠٨٤، بسنده عن أحمد بن الحسن، عن معاوية بن وهب. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٧٨، ح ٢٦٦؛
والاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٥، ح ١٠٨٦، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٣، ص ١١١٧، ح ٢٢٨٧٦؛
الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٣، ح ٢٨٢٥٥.

٥. الضمير راجع إلى حميد بن زياد المذكور في سند الحديث الرابع. وما ورد في التهذيب، ج ٨، ص ٧٨،
ح ٢٦٥ من إرجاع الضمير إلى أبي علي الأشعري فهو سهو؛ فإن لم نجد - مع الفحص الأكيد - رواية أبي علي
الأشعري عن الحسن بن محمد بن سماعة مباشرة في موضع.

٦. هكذا في «م، بخ، بن، جت، جد» والتهذيب. وفي «ن، يخ، بف» والمطبوع: «الحسن بن محمد، عن ابن
سماعة». وفي الوسائل: «ابن سماعة» بدل «الحسن بن محمد بن سماعة».

وروى حميد عن الحسن بن محمد بن سماعة كتاب علي بن الحسن بن رباط المعبر عنه في سندنا هذا بابن
رباط، وتكرر هذا الارتباط في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥١، الرقم ٦٥٩؛ معجم رجال الحديث،
ج ٥، ص ٣٧٨، ح ٣٨٥؛ و ج ٢٢، ص ٣٨٨ و ٣٩٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ تَطْلِيقُهُ، وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا قَبْلَ ذَلِكَ تَطْلِيقَتَيْنِ.

قَالَ^١: «فَإِنَّهَا تَرْتُهُ إِذَا كَانَ فِي مَرَضِهِ».

قَالَ: قُلْتُ: وَمَا حَدُّ الْمَرَضِ؟

قَالَ: «لَا يَزَالُ مَرِيضاً حَتَّى يَمُوتَ وَإِنْ طَالَ ذَلِكَ إِلَى السَّنَةِ»^٢.

٧/١٠٩١٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ أَبِي

الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فِي مَرَضِهِ، وَرِثَتُهُ مَا دَامَ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ - وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا - إِلَّا أَنْ يَصِحَّ مِنْهُ».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ طَالَ بِهِ الْمَرَضُ؟

قَالَ^٣: «مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَنَةٍ»^٤.

٨/١٠٩١٩. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

زُرَّارَةَ:

١. في «م»، ن، يح، بف، بن: «- وقال».

٢. في الوسائل: «فما حد ذلك».

٣. في «ن»، بن، جد، والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «إلى سنة».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٧٨، ح ٢٦٥، بسنده عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن ابن رباط؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٥، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن ابن سنان، عن ابن مسكان. الوافي، ج ٢٣، ص ١١١٧، ح ٢٢٨٧٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٣، ح ٢٨٢٥٦.

٥. في الفقيه: «+ ترثه».

٦. في الوافي: «السنة».

٧. الكافي، كتاب الموارث، باب في ميراث المطلقات في المرض وغير المرض، ح ١٣٤٩٥. الفقيه، ج ٤، ص ٣١١، ح ٥٦٦٨، معلقاً عن ابن أبي عمير؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٥، ح ١٣٧٦، بسنده عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي العباس. الوافي، ج ٢٣، ص ١١١٨، ح ٢٢٨٧٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥١، ح ٢٨٢٤٩؛ وج ٢٦، ص ٢٢٦، ذيل ح ٣٢٨٨٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: وَلَيْسَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يُطْلَقَ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ^٢.

٩/١٠٩٢٠. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ

مُحَمَّدٍ^٣، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ؟

قَالَ: تَرِثُهُ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي خَالٍ إِضْرَارٍ^٤ فَهِيَ تَرِثُهُ إِلَى سَنَةٍ،

فَإِنْ زَادَ عَلَى السَّنَةِ^٥ يَوْمًا وَاحِدًا لَمْ تَرِثُهُ، وَتَعْتَدُ^٦ مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى ١٢٣/٦

عَنْهَا زَوْجُهَا^٧.

١. في الوافي: «قد مضت أخبار آخر في هذا المعنى في باب تزويج المريض أيضاً، وتفسيرها على ما يقتضيه الجمع بين الأخبار الواردة في هذا الباب جميعاً أنَّ المريض لا ينبغي له أن يطلق امرأته إضراراً بها ومنعاً لها عن ميراثه، إلا أنه إن فعل ذلك وأتى بهذا الأمر الشنيع صح طلاقه ووقع، وجاز لامراته أن تتزوج بعد انقضاء عدتها، ثم إن تزوجت بعد العدة أو جاوز مرضه عن سنة أو برأ المريض فلا ميراث بينهما، وإلا فهي ترثه وإن بانث منه عقوبة له في مقابلة فعله الشنيع، وتعتد منه عدة المتوفى عنها زوجها؛ لمكان إرثها منه، وعلى ما أوضحناه تلام الأخبار».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٧٧، ح ٢٦٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٤، ح ١٠٧٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٦، ح ٤٨٨٠، معلقاً عن ابن بكير. الوافي، ج ٢٣، ص ١١١٥، ح ٢٢٨٧٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٠، ح ٢٨٢٤٨.

٣. في «م، بح، بن، جت، جد»، وحاشية «ن» والوسائل -: «بن محمد».

٤. في «م، الغول»، ج ٢١، ص ٢٠٩؛ «اختلف الأصحاب في أنَّ ثبوت الإرث للمطلقة في المرض هل هو مترتب على مجرد الطلاق فيه أو معلل بنهمته، فذهب الشيخ في كتابي الفروع والأكثر إلى الأول؛ لإطلاق النصوص، وذهب في الاستبصار إلى الثاني؛ لرواية سماعة، ورجحه العلامة في المختلف والإرشاد». وانظر: المبسوط، ج ٥، ص ٦٨؛ الخلاف، ج ٤، ص ١٠١، المسألة ١١١؛ وص ٤٨٤، المسألة ٥٤؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٦، ذيل ح ١٠٨٩.

٥. في الفقيه: «وفي عدتها».

٦. في المرأة: «ولعل العدة فيما إذا مات في العدة، لا في بقية السنة، ولا يبعد أن يكون يلزمها العدة في تمام السنة؛ لثبوت الإرث. لكن لم أر به قائلًا».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٧٨، ح ٢٦٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٦، ح ٤٨٨١، معلقاً عن زرعة، إلى قوله: «ولم ترثه». الوافي، ج ٢٣، ص ١١١٨، ح ٢٢٨٧٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٢، ح ٢٨٢٥٢.

١٠ / ١٠٩٢١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ

رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ^١ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ فِي صِحَّةٍ، ثُمَّ طَلَّقَ التَّطْلِيقَةَ^٢ الثَّلَاثَةَ^٣ وَهُوَ مَرِيضٌ: «إِنَّهَا تَرْتُهُ مَا دَامَ فِي مَرَضِهِ وَإِنْ كَانَ إِلَى سَنَةٍ»^٤.

١١ / ١٠٩٢٢ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَخْضُرُهُ الْمَوْتُ، فَيُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ: هَلْ يَجُوزُ طَلَّاقُهَا^٥؟
قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ مَاتَ وَرَثَتُهُ، وَإِنْ مَاتَتْ لَمْ يَرْتُهَا»^٦.

١٢ / ١٠٩٢٣ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رَنَابٍ، عَنْ زُرَّازَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام: «قَالَ: «لَيْسَ^٧ لِلْمَرِيضِ أَنْ يُطَلِّقَ، وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ، فَإِنْ هُوَ^٨ تَزَوَّجَ

١. في الوسائل والكافي، ح ١٣٤٩٤: - «أنه قال».

٢. في الكافي، ح ١٣٤٩٤: - «التطليقة».

٣. في الوسائل، ح ٣٢٨٨٤: «طَلَّقَهَا» بدل «طَلَّقَ» التطليقة الثالثة».

٤. في الوسائل، ح ٣٢٨٨٤ والكافي، ح ١٣٤٩٤: «قال».

٥. الكافي، كتاب الموارث، باب في ميراث المطلقات في المرض وغير المرض، ح ١٣٤٩٤. وفي الفقيه، ج ٣،

ص ٥٤٦، ح ٤٨٧٩، معلقاً عن ابن أبي عمير، عن أبان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٣، ص ١١١٩،

ح ٢٢٨٨٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٢، ح ٢٨٢٥١؛ وج ٢٦، ص ٢٢٧، ح ٣٢٨٨٤.

٦. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «يج، جت» والوافي والوسائل والفقيه، ج ٤ والتهذيب والاستبصار: «طلاقه».

٧. في الوافي: «إنما لم يرتها إذا خرجت من العدة لما ثبت في محله أنهما يتوارثان ما دامت فيها، والأخبار المحددة بالسنة مقيدة بما إذا لم تنزَّج قبلها كما في خبري أبي الورد والجللي، وبما لم يصح فيما بين ذلك كما في الأخبار الأخر».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٧٩، ح ٢٦٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٤، ح ١٠٨١، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٣،

ص ٥٤٦، ح ٤٨٨٢؛ وج ٤، ص ٣١١، ح ٥٦٦٩، معلقاً عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي،

ج ٢٣، ص ١١٢٠، ح ٢٢٨٨٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥١، ح ٢٨٢٥٠.

٩. في الاستبصار، ح ١٠٨٠: - «ليس».

١٠. في التهذيب والاستبصار: - «هو».

وَدَخَلَ بِهَا فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ فِي مَرَضِهِ، فَبَيْكَاحُهُ بَاطِلٌ، وَلَا مَهْرٌ لَهَا وَلَا مِيرَاثٌ.^٢

٥٠- بَابٌ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ»^٤

١٠٩٢٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُضَارُّ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِذَا طَلَّقَهَا، فَيُضَيِّقُ عَلَيْهَا حَتَّى
تَنْتَقِلَ قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «وَلَا
تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ»^٥.

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي
حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ.^٨

٥١- بَابُ طَلَاقِ الصُّبَّانِ

١٠٩٢٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

١. في «بف، جت»: «فتطليقه».

٢. في التهذيب، ج ٨، ص ٧٧، ح ٢٦١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٤، ح ١٠٨٠، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٧،

ص ٤٥٤، ح ١٨١٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رناب، عن زرارة؛ وفيه، ص ٤٧٣، ح ١٨٩٦؛
والاستبصار، ج ٣، ص ١٩٢، ح ٦٩٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رناب، عن زرارة. الوافي،
ج ٢١، ص ٤٤٣، ح ٢١٥٠١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٤٩، ح ٢٨٢٤٥؛ وج ٢٦، ص ٢٣٢، ح ٣٢٨٩٩.

٤. في الوسائل: «وقبل أن» بدل «حتى».

٥. في الوسائل (٦٥): ٦.

٦. في «م، بن، جده» وقال: «.

٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢١٤، ح ٢٣٠٦٨ و ٢٣٠٦٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢١٣، ح ٢٨٤١٥.

قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَاكِ الْغَلَامِ لَمْ يَخْتَلِمَ^١، وَصَدَّقَتْهُ؟
فَقَالَ: «إِذَا^٢ طَلَّقَ لِلشَّئَةِ، وَوَضَعَ الصَّدَقَةَ فِي مَوْضِعِهَا وَحَقَّقَهَا^٣، فَلَا بَأْسَ، وَهُوَ
جَائِزٌ»^٤.

١٠٩٢٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ طَلَاقُ الصَّبِيِّ بِشَيْءٍ»^٥.

١٠٩٢٧ / ٣. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
أَبِي حَمْزَةَ^٦، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَجُوزُ طَلَاقُ الصَّبِيِّ وَلَا السَّكْرَانِ»^٧.

-
١. في «ن»، «بع»، «بخ»، «بف»، «جت» والوافي والوسائل والفقهاء والتهديب والاستبصار: «ولم يحتلم».
 ٢. في التهديب، ح ٢٥٥ والاستبصار، ح ١٠٧٣: «قال: إذا هو» بدل «فقال: إذا».
 ٣. في الاستبصار، ح ١٠٧٣: «- وحقَّقَهَا». ٤. في «بع»: «فهو».
 ٥. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢١١: «عمل بمضمونها الشيخ وابن الجنيّد وجماعة، واعتبر الشيوخ وجماعة من القدماء بلوغ الصبيّ عتراً في الطلاق، والمشهور بين المتأخّرين عدم صحّة طلاق الصبيّ مطلقاً».
 ٦. التهديب، ج ٨، ص ١٧٦، ح ٢٥٥ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ١٠٧٣، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٤، ح ٤٧٦٩؛ والتهديب، ج ٨، ص ٩٤، ح ٣٢١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ١٠٧٦، بسند آخر عن سماعة الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠١، ح ٢٢٨٤٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٧٩، ح ٢٨٠٢٢.
 ٧. التهديب، ج ٨، ص ١٧٦، ح ٢٥٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ١٠٧٤، معلقاً عن أحمد بن محمد [في الاستبصار: «ابن عيسى»]. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٢، ح ٢٢٨٤٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٧٧، ح ٢٨٠٦٦.
 ٨. في «م»، «بن»، «جد» وحاشية «ن»، «بع»: «ابن أبي حمزة» بدل «علي بن أبي حمزة».
 ٩. في الوافي: «الخبران حملهما في التهديبين على الصبيّ الذي لا يعقل ولا يحسن الطلاق، كما دلّ عليه خبر ابن بكير، وقد مضى في باب ولّي العقد على الصغار عدم جواز طلاق الأب عليه أيضاً». وانظر: التهديب، ج ٨، ص ١٧٦، ذيل الحديث ٢٥٦؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٣، ذيل الحديث ١٠٧٤.
 ١٠. الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والمجنون وطلاق وليّه عنه، ح ١٠٩٣٥، بسند آخر. التهديب، ٥٥

١٠٩٢٨ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا^٢، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَجُوزُ^٣ طَلَاقُ الْغُلَامِ إِذَا كَانَ قَدْ عَقَلَ^٤، وَوَصِيَّتُهُ^٥ وَصَدَّقَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَخْتَلِمَ^٦».

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ^٦.

١٠٩٢٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَجُوزُ^٧ طَلَاقُ الصَّبِيِّ إِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ^٨».

ج ٨، ص ٧٣، ح ٢٤٦، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق السكران، ح ١٠٩٣٧ - ١٠٩٤٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٢، ح ٢٢٨٤٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٧٨، ح ٢٨٠٦٩.

١. في الاستبصار: «وعن»، وهو سهو.

٢. هكذا في «م»، ن، يح، يف، جت، والتهذيب، ج ٨ والاستبصار. وفي «بخ، بن، جد» والمطبوع والوسائل: «أصحابه».

٣. هكذا في «خ»، ن، يح، بف، به، بي، وحاشية «جت» والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولا يجوز».

٤. في «م»، بن، جت، وحاشية «ن» والوسائل: - «إذا كان قد عقل».

٥. في الوافي: «ورضيته».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٧٦، ح ٢٥٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ١٠٧٥، معلقاً عن الكليني، بالسند الأول. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٢، ح ٧٣٣، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ١٩٧، ح ٥٤٥١؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٤٨، ح ٨٩٨؛ وج ٩، ص ١٨١، ح ٧٢٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٢، ح ٢٢٨٤٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٧٨، ح ٢٨٠٧٠.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «[لا] يجوز».

٨. في الوافي: «هذا الخبر نقله في التهذيب عن صاحب الكافي بإسناد آخر، وهو فيه لخبر آخر، وكأنه سقط من قلم النسخ إسناده مع ذلك الخبر، كما يظهر من النظر في الكافي». وانظر: التهذيب، ج ٨، ص ٧٥، ح ٢٥٤.

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٧٥، ح ٢٥٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٢، ح ١٠٧٢، معلقاً عن الكليني، عن محمد بن

٥٢- بَابُ طَلَّاقِ الْمَعْتُوهِ وَالْمَجْنُونِ وَطَلَّاقِ وَلِيِّهِ عَنْهُ

١٠٩٣٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الرَّجُلُ الْأَخْمَقُ الذَّاهِبُ الْعَقْلَ يَجُوزُ طَلَّاقُ وَلِيِّهِ عَلَيْهِ؟
قَالَ: «وَلَيْمَ لَا يُطَلَّقُ هُوَ؟».

قُلْتُ: لَا يُؤْمَنُ - إِنْ طَلَّقَ هُوَ - أَنْ يَقُولَ غَدًا: لَمْ أُطَلِّقْ^٦، أَوْ لَا يُخْسِنُ أَنْ يُطَلَّقَ.
قَالَ: «مَا أَرَى وَلِيَّهِ إِلَّا يَمْنَزِلُهُ السُّلْطَانُ»^٧.

١٠٩٣١ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَأَبُو الْعَبَّاسِ الرَّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛
وَحُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ؛

«يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدَ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ابْنِ بَكِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ.

الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠١، ح ٢٢٨٤٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٧٧، ح ٢٨٠٦٧.

١. المعتوه: الناقص العقل. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٣٩ (عنه).

٢. في «بف»: - «الرجل». ٣. في «ن»، بفتح، جت، والوافي: «أيجوز».

٤. في «م»: «عنه». ٥. في «بف»: - «هو».

٦. في «بفتح»: «بف»: «إِنْ يُطَلَّقُ».

٧. في «بفتح»: «طلاقه» بدل «طلاق» وليه عليه - إلى - يقول غداً: لَمْ أُطَلِّقْ».

٨. في «مراجعة العقول»، ج ٢١، ص ٢١٢؛ «لعلمه» حمل كلام السائل أولاً على ذي الأدوار، فقال: لِمَ لَا يُطَلَّقُ فِي حَالِ اسْتِقَامَتِهِ؟ فقال السائل: إِنْ مراده من لا يعقل. والمشهور بين المتقدمين وأكثر المتأخرين جواز طلاق الولي

عن المجنون المطبق مع الغبطة؛ لهذه الصحيحة وغيرها، وهو قوي. وذهب ابن إدريس وقبلة الشيخ في الخلاف إلى عدم الجواز، واحتجاً بالإجماع، وهو غير ثابت. وانظر: الخلاف، ج ٤، ص ٤٨٠، المسألة ٤٥؛

السرائر، ج ٢، ص ٦٦٤.

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٧٥، ح ٢٥٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٢، ح ١٠٧١، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي،

ج ٢٣، ص ١١٠٣، ح ٢٢٨٤٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٤، ح ٢٨٠٨٤.

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ يَعْرِفُ^١ رَأْيَهُ مَرَّةً وَيُنْكِرُهُ^٢ أُخْرَى، يَجُوزُ طَلَاقُ وَلِيِّهِ عَلَيْهِ؟

قَالَ: «مَا لَهُ هُوَ لَا يَطْلُقُ؟».

قُلْتُ: لَا يَعْرِفُ حَدَّ الطَّلَاقِ، وَلَا يُؤْمِنُ عَلَيْهِ - إِنْ طَلَّقَ الْيَوْمَ - أَنْ يَقُولَ غَدًا: لَمْ أَطْلُقْ.

قَالَ: «مَا أَرَاهُ إِلَّا بِمَنْزِلَةِ الْإِمَامِ» يَغْنِي الْوَلِيُّ^٣.

١٠٩٣٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى^٥، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ وَبَكَيْرٍ^٦ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَبَرْزَنْدٍ^٧ وَفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ^٨ وَإِسْمَاعِيلَ الْأَزْرَقِيِّ وَمَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ الْمَوْلَةَ^٩ لَيْسَ لَهُ طَلَاقٌ، وَلَا عِنْقُهُ عِتْقٌ^{١٠}».

١. في «بح» بفتح: «نعرف».

٢. في «بح» بفتح: «وننكره».

٣. في «بح» بفتح: «الوالي».

٤. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ٤٧٧٢، معلقاً عن صفوان بن يحيى، عن أبي خَالِدِ الْقَمَاطِ. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٤، ح ٢٢٨٤٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨١، ح ٢٨٠٧٦.

٥. في الكافي، ح ١١٢٠٨ - «بن عيسى».

٦. في الكافي، ح ١١٢٠٨ - «بن عيسى».

٧. في الكافي، ح ١١٢٠٨ - «بن معاوية».

٨. في الكافي، ح ١١٢٠٨ - «بن يسار».

٩. في «ن» بفتح: «وحاشية م» بن، جت، جد، والكافي، ح ١١٢٠٨: «المدلّة» وهو الذي لا يحفظ ما فعل ولا ما

فَعِلَ بِهِ. لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٨٨ (دله). وأما المَوْلَةُ من الولة: ذهاب العقل والتجبر من شدّة الوجد.

١٠. في الكافي، ح ١١٢٠٨: «أَنَّ الْمَوْلَةَ لَيْسَ عِنْقُهُ عِتْقٌ».

١١. الكافي، كتاب العتق والتدبير والكتابة، باب عتق السكران والمجنون والمكروه، ح ١١٢٠٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٤، ح ٢٢٨٥٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨١، ح ٢٨٠٧٧.

١٠٩٣٣ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ^١، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ الْحَلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ طَلَاقِ الْمَعْتُوهِ الذَّاهِبِ الْعَقْلِ: أَيْ جَوْزُ طَلَاقِهِ؟ قَالَ: «لَا». وَعَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ: أَيْ جَوْزُ بَيْعِهَا وَصَدَقَتِهَا؟^٢ قَالَ: «لَا»^٣.

١٠٩٣٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ شِهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْمَعْتُوهُ الَّذِي لَا يُحْسِنُ أَنْ يُطْلَقَ يُطْلَقُ عَنْهُ وَلِيُّهُ عَلَى السُّنَّةِ».

قُلْتُ: فَإِنْ جَهِلَ^٦، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي مَقْعَدٍ؟

قَالَ: «يَرُدُّ^٧ إِلَى السُّنَّةِ، فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ أَوْ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ، فَقَدْ بَانَث

١. في «بخ، بف، جت»: «محمد بن أبي نصر». وهو سهو واضح؛ فإن ابن أبي نصر هذا هو أحمد بن محمد بن أبي نصر، روى كتاب عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، وتكررت روايته عنه في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣١٤، الرقم ٤٨١؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦١٢-٦١٣.

٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفتية والتهذيب، ح ٢٥١ والاستبصار. وفي المطبوع: «أو صدقتها». وفي «بن» وحاشية «جت»: «وصدقاتها». وفي «جد»: «وصدقاتها».

٣. الكافي، كتاب العتق والتدبير والكتابة، باب عتق السكران والمجنون والمكروه، ح ١١٢٠٧. التهذيب، ج ٨، ص ٢١٧، ح ٧٧٦، معلقاً عن الكليني، وفيهما من قوله: «وعن المرأة إذا كانت كذلك» مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٤، ح ٤٧٧٠، معلقاً عن عبد الكريم بن عمرو، عن الحلبي. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٧٥، ح ٢٥١ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٢، ح ١٠٦٩، معلقاً عن عبد الملك بن عمرو، عن الحلبي. التهذيب، ج ٨، ص ٧٣، ح ٢٤٥، بسنده عن الحلبي. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٥، ح ٤٧٧١؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٧٥، ح ٢٥٢ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٢، ح ١٠٧٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٥، ح ٢٢٨٥٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٢، ح ٢٨٠٧٩.

٤. في السند تحويل يعطف «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٥. هكذا في معظم النسخ والوافي والوسائل. وفي «بخ» والمطبوع: «- يطلق».

٦. في «م، بن، جد»: «- فإن جهل».

٧. في «بن» والوسائل: «ترد».

مِنْهُ^١ بِوَاحِدَةٍ^٢.

- ١٢٦/٦ . ١٠٩٣٥ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ طَلَاقٍ^٣ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمَغْثُوهِ، أَوْ الصَّبِيِّ، أَوْ
مُبْرَسَمٍ^٤، أَوْ مَجْنُونٍ، أَوْ مَكْرُوهٍ^٥».
- ٧ / ١٠٩٣٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ
بْنِ سَيَانَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي طَلَاقِ الْمَغْثُوهِ، قَالَ: «يُطْلَقُ عَنْهُ وَلِيُّهُ؛ فَإِنِّي أَرَاهُ بِمَنْزِلَةِ
الْإِمَامِ^٦».

٥٣- بَابُ طَلَاقِ السَّكَرَانِ

- ١ / ١٠٩٣٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَاقِ السَّكَرَانِ؟

١. في «بخ، بف»: «منه».

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٤، ح ٢٢٨٥١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٤، ح ٢٨٠٨٥؛ وفيه، ص ٦٢، ح ٢٨٠٢٥، من قوله: «فطلقها ثلاثاً في مقعده».

٣. في «بف، جت»: «الطلاق».

٤. المبرسم: من أصابه الإرسام بالكسر، وهي علة يهذى فيها، وهو ورم حارّ يعرض للحجاب الذي بين الكبد والأعضاء، ثمّ يتصل إلى الدماغ. والبرسام فارسي: فإن البرهو الصدر، والسام هو الورم. راجع: القانون، ج ٢، ص ٤٤؛ تاج العروس، ج ١٦، ص ٤٨ (برسم).

٥. هكذا في «م، ن، ي، بخ، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والجعفریات. وفي المطبوع: «مكروه».

٦. الجعفریات، ص ١١٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام. التهذيب، ج ٨، ص ٧٣، ح ١٦٥، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. وراجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق الصبيان، ح ١٠٩٢٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٥، ح ٢٢٨٥٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٧٧، ح ٢٨٠٦٨؛ وص ٨١، ح ٢٨٠٧٨.

٧. في الوسائل: «+ عليه».

٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٤، ح ٢٢٨٥٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٤، ح ٢٨٠٨٦.

فَقَالَ: «لَا يَجُوزُ، وَلَا كَرَامَةٌ»^١.

١٠٩٣٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ طَلَّاقُ السَّكَرَانِ بِشَيْءٍ»^٢.

١٠٩٣٩ / ٣. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ طَلَّاقِ السَّكَرَانِ؟

فَقَالَ: «لَا يَجُوزُ، وَلَا كَرَامَةٌ»^٣.

١٠٩٤٠ / ٤. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ ابْنِ رِبَاطٍ وَالْحُسَيْنِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ صَفْوَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَّاقِ السَّكَرَانِ؟

١. الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق الصبيان، ح ١٠٩٢٧، بسند آخر، تمام الرواية فيه: «ولا يجوز طلاق الصبي ولا السكران». الجعفریات، ص ١٤٦ ضمن الحديث، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي بن محمد. التهذيب، ج ٨، ص ٧٣، ضمن ح ٢٤٦، بسند آخر عن الرضا ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٦، ح ٢٢٨٥٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٥، ح ٢٨٠٨٧.

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٦، ح ٢٢٨٥٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٥، ح ٢٨٠٨٨.

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٦، ح ٢٢٨٥٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٥، ح ٢٨٠٨٩.

٤. صفوان الراوي عن ابن مسكان هو صفوان بن يحيى، وهو من مشايخ ابن سماعة، ورواية [الحسن بن محمد] بن سماعة عنه في الأسناد متكررة. أضف إلى ذلك أنَّ الحسن بن محمد بن سماعة روى عن الحسين بن هاشم كتاب عبد الله بن مسكان. فعليه الظاهر أنَّ «عن صفوان» في السند محوَّف من «وصفوان». راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٤، الرقم ٥٥٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٨٢-٣٨٣؛ وج ٢٢، ص ٣٨٩-٣٩٠.

ويؤيد ذلك ما يأتي في ح ١١٢٠٩ من رواية حميد بن زياد عن ابن سماعة عن ابن رباط والحسين بن هاشم وصفوان جميعاً عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله ﷺ، قال: «لا يجوز عتق السكران». وكذا ما يأتي في الكافي، ح ١٣٣٢٦ من رواية حميد بن زياد - وقد عبَّر عنه بالضمير - عن الحسن بن محمد بن سماعة عن علي بن رباط والحسين بن هاشم وصفوان بن يحيى.

فَقَالَ^١: «لَا يَجُوزُ، وَلَا عِتْقُهُ»^٢.

٥٤- بَابُ طَلَاكِ الْمُضْطَرِّ وَالْمُكْرِهِ

١٠٩٤١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ^٣،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا مُسْلِمًا مَرَّ بِقَوْمٍ لَيْسُوا

بِسُلْطَانٍ، فَقَهَرُوهُ - حَتَّى يَتَخَوَّفَ عَلَى نَفْسِهِ - أَنْ يُعْتِقَ أَوْ يُطْلَقَ، فَقَعَلَ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ

شَيْءٌ»^٤.

١٠٩٤٢ / ٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّازَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَاكِ الْمُكْرِهِ وَعِتْقِهِ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ طَلَاقُهُ بِطَلَاكِ، وَلَا عِتْقُهُ بِعِتْقٍ».

فَقُلْتُ: إِنِّي رَجُلٌ تَاجِرٌ أَمُرُّ بِالْعَشَارِ وَمَعِيَ مَالٌ.

فَقَالَ: «غَيْبُهُ مَا اسْتَطَعْتُ، وَضَعُهُ مَوَاضِعُهُ»^٥.

١. في «م»، جده والوافي: «قال».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٧٣، ح ٢٤٥، بسنده عن صفوان، عن عبد الله، عن الحلبي. وفي الكافي، كتاب العتق والتدبير والكتابة، باب عتق السكران والمجنون والمكره، ذيل ح ١١٢٠٧؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢١٧، ذيل ح ٧٧٦، بسندهما عن الحلبي. وفيه، ص ٧٣، ح ٢٤٤، بسند آخر، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٦، ح ٢٢٨٥٨؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٤٢، ح ٢٩٠٦٥.

٣. في «بح»: «أو غيره».

٤. في الوافي: «يعني ليس عتقه بعتن، ولا طلاقه بطلاق».

٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٩، ح ٢٢٨٦١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٦، ح ٢٨٠٩٢.

٦. «العشارة» قابضُ العشر. يقال: عَشَرَ القَوْمَ يَعْشُرُهُمْ عَشْرًا وَعَشْرَهُمْ: أخذ عشر أموالهم. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٧٠ (عشر).

٧. في «بخ»: «مواضع».

فَقُلْتُ^١: فَإِنْ^٢ خَلَفَنِي بِالْعَتَاقِ وَالطَّلَاقِ^٣ فَقَالَ^٤: «اخْلِفْ لَهُ» ثُمَّ أَخَذَ تَمْرَةً^٥، فَحَفَرَ^٦ بِهَا مِنْ زُبْدٍ^٧ كَانَ^٨ قُدَّامَهُ، فَقَالَ: «مَا أَبَالِي خَلَفْتُ لَهُم بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ، أَوْ أَكَلْتُهَا»^٩.

٣/١٠٩٤٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ هِشَامٍ وَصَالِحِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، قَالَ:

سَأَلْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ عليه السلام وَهُوَ بِالْعَرِيزِ^{١٠}، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي قَدْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، وَكَانَتْ^{١١} تَجَبِّنِي، فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا ابْنَةً^{١٢} خَالِي^{١٣}، وَقَدْ كَانَ لِي مِنَ الْمَرْأَةِ وَلَدٌ،

١. في «ن»، بح، بخ، بف، والوافي: «قلت».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وإن».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع والوسائل: «بالطلاق والعتاق».

٤. في «ن»، بح، بخ، بف، جت، جد: «قال».

٥. في «بف»: «عشرة».

٦. هكذا في «م»، ن، بح، بف، جت، جد، وحاشية «بن» والوسائل. وفي حاشية «جت» والوافي: «حفح». وفي سائر النسخ والمطبوع والمرأة: «فحفن». وقال في المرأة: «قوله عليه السلام: فحفن بها، في بعض النسخ بالفاء والنون. وفي القاموس: الحفن: أخذك الشيء براحتك والأصابع مضومة، ولعله كناية عن كثرة أخذ الزبد. وفي بعضها بالفاء والراء، أي غطها في الزبد بحيث حدث فيه حفرة. وفي بعضها: فحف بها، أي جعلها محفوفة، والظاهر أنه تصحيف».

٧. الزُّبْدُ: هو ما خُلص من اللبن إذا مُخض. لسان العرب، ج ٣، ص ١٩٢ (زبد).

٨. في «بف»: «من».

٩. الكافي، كتاب العتق والتدبير والكتابة، باب عتق السكران والمجنون والمكروه، ح ١١٢٠٦، التهذيب، ج ٨، ص ٢١٧، ح ٧٧٥، معلقاً عن الكليني، وتام الرواية فيهما: «سأله عن عتق المكروه فقال: ليس عتقه بعتق». والوافي، ج ٢٣، ص ١١٠٩، ح ٢٢٨٦٢: الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٦، ح ٢٨٠٩١، وفيه، ج ٢٣، ص ٤١، ح ٢٩٠٦٣، إلى قوله: «ولا عتقه بعتق».

١٠. «العريض» قرية على بُعد أميال من المدينة المنورة. أنظر: معجم البلدان، ج ٤، ص ١١٤.

١١. في «م»، بن، والوسائل -: «قد».

١٢. هكذا في «ن»، بح، والوافي والوسائل. وفي بعض النسخ والمطبوع: «وكان».

١٣. في «بف»: «بنت». ١٤. في حاشية «م»: «خالتي».

فَرَجَعْتُ إِلَى بَغْدَادَ، فَطَلَّقْتُهَا^١ وَاحِدَةً ثُمَّ رَاجَعْتُهَا، ثُمَّ طَلَّقْتُهَا الثَّانِيَةَ ثُمَّ رَاجَعْتُهَا، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهَا أُرِيدُ سَفَرِي هَذَا حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِالْكُوفَةِ أَرَدْتُ النَّظَرَ إِلَى ابْنَةِ^٢ خَالِي، فَقَالَتْ أُخْتِي وَخَالَتِي: لَا تَنْظُرْ إِلَيْهَا وَاللَّهِ أَبَدًا حَتَّى تُطَلِّقَ فَلَانَةَ، فَقُلْتُ: وَيَحْكُمُ، وَاللَّهِ مَا لِي إِلَى طَلَاقِهَا^٣ سَبِيلٌ.

فَقَالَ لِي هُوَ: «مَا شَأْنُكَ، لَيْسَ لَكَ إِلَى طَلَاقِهَا^٤ سَبِيلٌ؟».

فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّهُ^٥ كَانَتْ لِي مِنْهَا بِنْتُ^٦، وَكَانَتْ بِبَغْدَادَ، وَكَانَتْ هَذِهِ بِالْكُوفَةِ، وَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِأَرْبَعٍ، فَأَبَوَا عَلَيَّ إِلَّا تَطْلِيْقَهَا ثَلَاثًا، وَلَا وَاللَّهِ جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَرَدْتُ اللَّهَ، وَمَا أَرَدْتُ^٧ إِلَّا أَنْ أَذَارِيَهُمْ عَنْ نَفْسِي، وَقَدْ امْتَلَأَ قَلْبِي مِنْ ذَلِكَ جُعِلْتُ فِدَاكَ^٨.

فَمَكَثْتُ طَوِيلًا مُطَرِّقًا^٩، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ - وَهُوَ مُتَبَسِّمٌ - فَقَالَ: «أَمَّا مَا^{١٠} بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ وَلَكِنْ إِنْ^{١١} قَدَّمُوكَ^{١٢} إِلَى السُّلْطَانِ، أَبَانَهَا مِنْكَ^{١٣}».

١٠٩٤٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ:

١. في الوافي: «وطلَّقْتُها». ٢. في «ن» بفتح، بيح، جت، والوافي: «بنت».

٣. في الوسائل: «+ من». ٤. في «ن» بفتح، بيح، «هو».

٥. هكذا في «م» ن، بيح، بن، جد، جت، والوافي والوسائل. وفي «ج» والمطبوع: «من».

٦. في الوسائل: «+ من». ٧. في «م» بن، وحاشية «ن»: «إنها».

٨. في «م» بن، وحاشية «ج»، جت، والوسائل: «ابنة».

٩. في «ن» بفتح، بيح، «-» الله وما أردت». وفي الوسائل: «ولا أردت».

١٠. في «م» بن، «-» جعلت فداك». ١١. في «ن» «-» مطرقاً». وفي «ج»: «طرقاً».

١٢. في «ج»، بيح، جت، «-» وما».

١٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «إذا».

١٤. في «بف»: «قدّموا».

١٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١١١٠، ح ٢٢٨٦٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٧، ح ٢٨٠٩٥.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يَجُوزُ الطَّلَاقُ فِي اسْتِكْرَاهٍ، وَلَا يَجُوزُ^١ عِثْقٌ فِي اسْتِكْرَاهٍ، وَلَا يَجُوزُ يَمِينٌ فِي قَطِيعَةٍ رَجِمَ وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ مَغْصِيَةِ اللَّهِ؛ فَمَنْ خَلَفَ^٢ أَوْ خَلَفَ عَلَى^٣ شَيْءٍ مِنْ هَذَا وَفَعَلَهُ^٤، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ».

قَالَ: «وَأِنَّمَا الطَّلَاقُ مَا أُريدَ بِهِ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ اسْتِكْرَاهٍ، وَلَا إِضْرَارٍ^٥ عَلَى الْعِدَّةِ وَالسَّنَةِ^٦ عَلَى طَهْرِ بَغَيْرِ جَمَاعٍ وَشَاهِدَيْنِ، فَمَنْ خَالَفَ هَذَا فَلَيْسَ طَلَاقَهُ وَلَا يَمِينُهُ بِشَيْءٍ، يُرَدُّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٧.

٥/١٠٩٤٥. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَمْرٌ بِالْعَشَارِ وَمَعِيَ مَالٌ، فَيَسْتَخْلِفُنِي^٨، فَإِنْ خَلَفْتُ لَهُ تَرَكَنِي، وَإِنْ لَمْ أَخْلِفْ لَهُ^٩ فَتَشْنِي وَظَلَمَنِي.

فَقَالَ: «اخْلِفْ لَهُ^{١٠}».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ يَسْتَخْلِفُنِي بِالطَّلَاقِ.

فَقَالَ: «اخْلِفْ لَهُ^{١١}».

١. في «بن»: «ولا تجوز».

٢. في «جت»: «خلف».

٣. هكذا في معظم النسخ والوافي والتهذيب. وفي «جز» والمطبوع والوسائل: «في».

٤. في «بح»: «فعله» بدون الواو. وفي «بف» والتهذيب: «أو فعله».

٥. في حاشية «ن»: «اضطرار».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٧٤، ح ٢٤٨، بسنده عن الحسن بن محبوب. وراجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب أن

الطلاق لا يقع إلا لمن أراد الطلاق، ح ١٠٦٧٠ و ١٠٦٧١. الوافي، ج ٢٣، ص ١١١٠، ح ٢٢٨٦٤؛ الوسائل، ج ٢٢،

ص ٤٦، ح ٢٧٩٨٦؛ وفيه، ص ٨٧، ح ٢٨٠٩٤، ملخصاً.

٨. في «ن»: «يستخلفني».

٩. في «بح، يخ، بف»: «-وله».

١٠. في «بخ»: «-له».

١١. في «بف»: «-قلت: فإنه يستخلفني بالطلاق، فقال: احلف له».

فَقُلْتُ^١: فَإِنَّ^٢ الْمَالَ لَا يَكُونُ لِي.

قَالَ: «فَعَنْ^٣ مَالِ أَخِيكَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَدَّ طَلَّاقَ ابْنِ عُمَرَ وَقَدْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ، فَلَمْ يَرِ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِنَانًا^٤».

٥٥- بَابُ طَلَّاقِ الْأَخْرَسِ

١٠٩٤٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ: سَأَلَتْ أَبَا الْحَسَنِ^٥ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ^٦ عِنْدَهُ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ يَصُمْتُ فَلَا يَتَكَلَّمُ^٧، قَالَ: «يَكُونُ أَخْرَسَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَيُعَلِّمُ^٨ مِنْهُ بَعْضُ^٩ لَامِرَاتِهِ، وَكَرَاهَتَهُ^{١٠} لَهَا: أَيْجُوزُ أَنْ يُطَلِّقَ عَنْهُ وَلِيُّهُ؟

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يَكْتُبُ، وَيُشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ».

قُلْتُ^{١١}: لَا يَكْتُبُ، وَلَا يَسْمَعُ، كَيْفَ يُطَلِّقُهَا؟

١. في «ن»، بح، بخ، بف، جت: «قلت».

٢. في الوافي: «إن».

٣. في «بح»: «فمن».

٤. في «بح»: «يطلق».

٥. في «بن» والوسائل: «ولم ير رسول الله ﷺ ذلك».

٦. في الوافي: «يعني أن الطلاق الغير المستجمع لشرائط الصحة لا يقع». وفي المرأة: «إنما ذكر ﷺ طلاق ابن عمر على التظهير، والحاصل: أن مع الإخلال بالشرائط لا عبرة بالطلاق».

٧. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، ح ١٠٦٥٨ و ١٠٦٦٠ و ١٠٦٦٦ و ١٠٦٦٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١١١١، ح ٢٢٨٦٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٥، ح ٢٧٩٨٥.

٨. في «م، جد»، وحاشية «جت» والوسائل: «+ الرضا».

٩. في «م، ن»، بح، بخ، جت، جد، والوافي والتهذيب: «يكون».

١٠. في «بح»: «تصمت فلا تتكلم».

١١. في «م، ن»، وحاشية «جت»: «ويعلم». وفي «بح، بف»: «فتعلم».

١٢. في «بف، جت» والفقيه: «بفضاً».

١٣. في «م، ن»، بح، بن، جت، جد، والاستبصار: «وكرهية».

١٤. في الوافي والفقيه والتهذيب: «+ وأصلحك الله فإنه». وفي الاستبصار: «+ وأصلحك الله».

فَقَالَ^١: «بِالَّذِي يُعْرَفُ^٢ بِهِ^٣ مِنْ فِعَالِهِ مِثْلُ مَا ذَكَرْتَ مِنْ كَرَاهِيَّتِهِ وَتَغْضِيهِ^٤ لَهَا^٥».

١٠٩٤٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٧، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ طَلَّاقِ الْخَرَسَاءِ^٨؟

قَالَ: «يُلْفُ^٩ قِنَاعَهَا عَلَى رَأْسِهَا وَيَجْذِبُهُ^{١٠}».

١٠٩٤٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٢}، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ^{١٣}، قَالَ:

١. في «بن» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «قال».

٢. في «بح»: «تعرف».

٣. هكذا في جميع النسخ والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع والوافي: «منه».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «ن»: «كراهية لها». وفي المطبوع والوافي: «كراهته». وفي التهذيب: «كراهته لها». وفي الاستبصار: «كراهيته لها».

٥. في التهذيب والاستبصار: «أو بغضه».

٦. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٥، ح ٤٨٠٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٧٤، ح ٢٤٧، والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠١، ح ١٠٦٥، بسندهما عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، وفي كلها مع اختلاف بسير. والوافي، ج ٢٣، ص ١١١٣، ح ٢٢٨٦٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٧، ذيل ح ٢٧٩٨٨.

٧. هكذا في «م»، ن، بح، بخ، بف، بن، جت، والوسائل. وفي «جد» وحاشية «جت» والمطبوع: «عن أبيه». وهو سهو، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٣٦٩٥.

٨. في «ن»، بح، بف، جت، «الأخرس». وفي الوافي والوسائل: «الخرس».

٩. في «بح، بف» وحاشية «م»، جت، «يكف».

١٠. في الوافي: «يعني يجذب قناعها طارداً إياها عن نفسه، ودافعاً لها من قربه».

١١. الوافي، ج ٢٣، ص ١١١٤، ح ٢٢٨٦٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٧، ح ٢٧٩٨٩.

١٢. في «بخ، بف»:- «بن إبراهيم».

١٣. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع والاستبصار: «عن أبي عبد الله عليه السلام». والاعتماد على ما ورد في الاستبصار مشكوك، فإن احتمال سبق القلم بكتابة «عن أبي عبد الله عليه السلام» لاشتغال هذا الطريق الموجب للمعهد عند النسخ قوي جداً.

«طَلَّقِ الْأَخْرَسَ أَنْ يَأْخُذَ مِقْنَعَتَهَا، فَيَضَعَهَا عَلَى رَأْسِهَا وَيَعْتَزِلَهَا»^٣.

١٠٩٤٤ / ٤ . عَلِيُّ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ:

عَنْ يُونُسَ فِي^٥ رَجُلٍ أَخْرَسَ كَتَبَ فِي الْأَرْضِ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ، قَالَ: إِذَا^٦ فَعَلَ ذَلِكَ^٧ ١٢٩/٦

فِي قُبُلِ الطُّهَرِ بِشُهُودٍ، وَفَهُمْ^٨ عَنْهُ كَمَا يُفْهَمُ عَنْ مِثْلِهِ، وَيُرِيدُ الطَّلَاقَ، جَازَ طَلَّاقُهُ عَلَى
السَّنَةِ^٩.

٥٦- بَابُ الْوَكَالَةِ فِي الطَّلَاقِ

١٠٩٥٠ / ١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ؛

وَالرُّزَّازَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛

وَحُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

سَعِيدِ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ:

١. في «م، بن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «ويضعها».

٢. لم ترد هذه الرواية في «بح». وفي التهذيب والاستبصار: «ثم يعتزلها».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٧٤، ح ٢٤٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠١، ح ١٠٦٦، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٩٢، ح ٣١٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠١، ح ١٠٦٧، بسند آخره الواسي، ج ٢٣، ص ١١١٤، ح ٢٢٨٦٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٨، ح ٢٧٩٩٠.

٤. في «م، ن، بح، بن، جت، جد» والاستبصار: «علي بن إبراهيم».

٥. في «جد» وحاشية «بن»: «عن».

٦. في «جت»: «فإذا».

٧. في «بن» والوسائل: «- ذلك».

٨. في «بح، بف»: «فهم» بدون الواو.

٩. في «ن، بف»: «- على السنة».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ٧٤، ح ٢٥٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠١، ح ١٠٦٨، معلقاً عن الكليني. الواسي، ج ٢٣، ص ١١١٤، ح ٢٢٨٧١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٨، ح ٢٧٩٩١.

اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ جَعَلْتُ أَمْرَ فَلَانَةَ إِلَى فَلَانٍ^٢: أَيْ جَوَزُ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ^٣؟

قَالَ: «نَعَمْ»^٤.

١٠٩٥١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ

جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥ فِي رَجُلٍ يَجْعَلُ أَمْرَ امْرَأَتِهِ إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ: اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ

جَعَلْتُ أَمْرَ فَلَانَةَ إِلَى فَلَانٍ، فَيُطَلَّقُهَا: أَيْ جَوَزُ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ^٦؟

قَالَ^٧: «نَعَمْ»^٨.

١٠٩٥٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١٠} فِي رَجُلٍ جَعَلَ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ

بِيَدِ رَجُلَيْنِ، فَطَلَّقَ أَحَدَهُمَا وَأَتَى الْآخَرَ، فَأَبَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١١} أَنْ يَجِيزَ ذَلِكَ حَتَّى

يَجْتَمِعَا جَمِيعاً عَلَى طَلَاقٍ»^{١٢}.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: - «قد».

٢. في الوافي والوسائل والتهذيب: «فَيُطَلَّقُهَا». ٣. في الاستبصار: «لذلك الرجل» بدل «ذلك للرجل».

٤. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢١٨: «ولا خلاف بين الأصحاب في جواز التوكيل في الطلاق للغائب، والمشهور جوازه للحاضر أيضاً، وذهب الشيخ وأتباعه إلى المنع فيه، وعلى قول الشيخ تتحقق الغيبة بمفارقة مجلس الطلاق، وإن كان في البلد، وحمل خبر عدم الجواز على الحاضر جمعاً بين الأخبار، ولا يخفى عدم صلاحيته لمعارضة سائر الأخبار، ويمكن حمله على الكراهة».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٣٨، ح ١١٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٨، ح ٩٨٦، معلقاً عن الحسن بن سماعه، عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٢٣، ح ٢٢٨٩٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٨، ح ٢٨٠٩٦.

٦. في «م» بن، «جد» وحاشية «جت»: «وقال».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٣٩، ح ١١٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٨، ح ٩٨٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٢٣، ح ٢٢٨٩٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٨، ذيل ح ٢٨٠٩٦.

٨. في حاشية «م» والوافي والتهذيب والاستبصار: «الطلاق».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٣٩، ح ١١٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٩، ح ٩٨٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٨، ح ٢٢٨٩٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٨، ذيل ح ٢٨٠٩٦.

١٠٩٥٣ / ٤ . مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي هِلَالٍ الرَّازِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ وَكَلَّ رَجُلًا بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ إِذَا حَاضَتْ وَطَهَّرَتْ، وَخَرَجَ الرَّجُلُ، فَبَدَأَ لَهُ، فَأَشْهَدَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ مَا كَانَ أَمْرُهُ بِهِ وَأَنَّهُ قَدْ بَدَأَ لَهُ فِي ذَلِكَ. قَالَ: فَلْيُعْلِمِ أَهْلَهُ، وَلْيُعْلِمِ الْوَكِيلَ.^٢

١٠٩٥٤ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ جَعَلَ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَطَلَّقَ أَحَدَهُمَا وَأَتَى الْآخَرَ (وَأَبَى عَلَيَّ عليه السلام) أَنْ يُجِيزَ ذَلِكَ حَتَّى يَجْتَمِعَا عَلَى الطَّلَاقِ جَمِيعًا. ● وَرَوَى: «أَنَّهُ لَا تَجُوزُ^٣ الْوَكَاةُ فِي الطَّلَاقِ»^٤.

١٣٠ / ٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ؛

وَحَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعًا، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ^٥، عَنْ زُرَّارَةَ:

ج ٢٣، ص ١١٢٤، ح ٢٢٨٩٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٩، ح ٢٨٠٩٧.

١. في «بن»: «يطلق».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٣٩، ح ١١٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٨، ح ٩٨٨، معلقاً عن الحسن بن علي بن فضال، عن ابن مسكان: التهذيب، ج ٦، ص ٢١٤، ح ٥٠٥، بسنده عن ابن فضال، عن عبد الله بن مسكان. الفقيه، ج ٣، ص ٨٣، ح ٣٣٨٢، معلقاً عن عبد الله بن مسكان. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٢٤، ح ٢٢٨٩١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٩، ح ٢٨٠٩٨.

٣. في «بح»: «لا يجوز».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٣٩، ح ١١٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٩، ح ٩٩٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٢٤، ح ٢٢٨٩٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٩٠، ح ٢٨٠٩٩.

٥. هكذا في «م»، «ن»، «بن»، وحاشية «جت» والوافي. وفي «بح»، «بخ»، «بف»، «جت»، «جده» والمطبوع والوسائل

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ ^١ قَالَ: «لَا تَجُوزُ ^٢ الْوَكَالَةُ فِي الطَّلَاقِ ^٣».

قَالَ ^٤ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ: وَبِهَذَا الْحَدِيثِ نَأْخُذُ ^٥.

••• والتهذيب والاستبصار: «حماد بن عثمان».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد تكررت رواية ابن سماعه - بعنوانيه المختلفة - عن جعفر بن سماعه عن أبان [بن عثمان] في الأسناد. وأما رواية جعفر بن سماعه أو جعفر بن محمد بن سماعه عن حماد بن عثمان - سواء أكان في هذا الطريق أو طريق آخر - فلم نجدها في غير سند هذا الخبر. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤١٣ - ٤١٦.

ويؤيد ذلك أن طريق الحسين بن محمد عن محمد بن علي [الحسن بن علي] الوشاء عن أبان [بن عثمان] من الطرق المشهورة في أسناد الكافي.

١. في «ن، بح، بخ، بف، جت» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: - «أنه».

٢. في «م، ن، بح، جده» والوافي: «لا يجوز». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٣. في الوافي: «حملة في التهذيبيين على الحاضر في بلده، أما الغائب عن بلده، فيجوز طلاقه. قال: ولم يفصل ابن سماعه وينبغي أن يكون العمل على الأخبار كلها».

أقول: للوكالة في الطلاق معنيان، أحدهما: أن يكل الزوج أمر طلاق امرأته إلى الوكيل من غير عزم منه على الطلاق ولا على عدمه، فإن اختار وكيله أن يطلقها عنه طلقها، وإن اختار أن يبقها على الزوجية أبقاها. والثاني: أن يكون الزوج عازماً على طلاق امرأته من غير تردد منه فيه فيأمر غيره أن يأتي عنه بصيغة الطلاق. أما المعنى الأول فقد دلّ على جوازه مطلقاً جميع أخبار هذا الباب صريحاً، ما عدا خبر الرازي؛ فإنه محتمل للمعنيين متشابه فيهما، وما عدا خبر البيهقي؛ فإنه صريح في المعنى الثاني، وما عدا الخبر الأخير؛ فإنه صريح في إطلاق عدم الجواز ومتشابه في المعنيين. وأما المعنى الثاني فقد دلّ على جوازه خبر البيهقي صريحاً وخبر الرازي محتملاً، وظاهرهما الإطلاق؛ فإن ورودهما في الغائب لا يقتضي تقييدهما به، وتفصيل التهذيبيين على المعنى الأول لا وجه له أصلاً؛ لعدم التعرض في أخباره بغيثته، ولا حضور [ه] بوجه، وعلى المعنى الثاني لا يخلو من بعد كما لا يخفى، فالصواب ما فهمه ابن سماعه وصاحب الكافي من التنافي بين الخبر الأخير وسائر الأخبار؛ ولهذا احتاط الأول وتوقف الثاني. ولو جاز تقييد الخبر الآخر بحال الحضور استناداً إلى ورود ما يخالفه في الغائب لجاز تقييده بالنساء، أي كلمة أمر الطلاق إليهن استناداً إلى ورود ما يوافقه فيهن. وانظر: التهذيب، ج ٨، ص ٤٠، ذيل ح ١٢٠؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٩، ذيل ح ٩٩١.

٤. في «بخ، بف»: «وقال».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٣٩، ح ١٢٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٩، ح ٩٩١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٢٥، ح ٢٢٨٩٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٩٠، ح ٢٨١٠٠.

٥٧- بَابُ الْإِيْلَاءِ^١

١٠٩٥٦ / ١ . عَلِيٌّ بْنُ إِثْرَاهِيْمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي الْإِيْلَاءِ: «إِذَا أَلَى الرَّجُلُ أَنْ لَا يَقْرَبَ امْرَأَتَهُ وَلَا يَمَسَّهَا، وَلَا يَجْمَعَ^٢ رَأْسَهُ وَرَأْسَهَا، فَهُوَ فِي سَعَةِ مَا لَمْ تَمُضِ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ^٣، فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَقَفَ^٤، فَإِمَّا أَنْ يَفِيءَ، فَيَمَسَّهَا، وَإِمَّا أَنْ يَغْرِمَ عَلَى الطَّلَاقِ، فَيُخَلِّي عَنْهَا حَتَّى إِذَا حَاضَتْ وَتَطَهَّرَتْ^٥ مِنْ خِيضِهَا^٦ طَلَّقَهَا تَطْلِيْقَةً قَبْلَ أَنْ يَجَامِعَهَا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ، ثُمَّ هُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَمُضِ^٧ الثَّلَاثَةُ الْأَقْرَاءُ^٨».

١٠٩٥٧ / ٢ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

١. الإيلاء لغة: الحلف. وأما شرعاً، فهو حلف الزوج الدائم على ترك وطئ الزوجة المدخول بها قبلاً مطلقاً، أو زيادة على أربعة أشهر للإضرار بها، وكان طلاقاً في الجاهلية كالظهار، ففتير الشرع حكمه، وجعل له أحكاماً خاصة إن جمع شرائطه، وإلا فهو يمين يعتبر فيه ما يعتبر في اليمين ويلحقه حكمه. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥٥؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٥٦١ (ألي)؛ النهاية، ص ٥٢٧؛ اللعة الدمشقية، ص ١٨٨؛ مسالك الأنهار، ج ١٠، ص ١٢٥.

٢. في «ن»، بح، بخ، بف، جد: «و لا يجتمع».

٣. في «م»، بح، بن، جت، والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «أشهر».

٤. في «بح، جت» والتهذيب وتفسير العياشي: «الأربعة».

٥. في تفسير العياشي: «مضى الأربعة الأشهر فهو في حل ما سكنت عنه، فإذا طلبت حَقَّها بعد الأربعة الأشهر» بدل «مضت أربعة شهر».

٦. في الاستبصار: «و وقف».

٧. في الوافي: «- وأن».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل وتفسير العياشي. وفي المطبوع: «وطهرت».

٩. في «بف، بن، جد» والوافي والوسائل وتفسير العياشي: «محيضها».

١٠. في «جد» وحاشية «م»: «ولم تحض».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ٣، ج ٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٥٥، ح ٩١٥، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي، ج ١،

ص ١١٣، ح ٣٤٤، عن بريد بن معاوية. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٤٤، ح ٢٢٥١٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٥١،

ح ٢٨٧٦٧.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَهْجُرُ امْرَأَتَهُ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَلَا يَمِينٍ سَنَةَ لَمْ يَقْرُبْ فِرَاشَهَا؟

قَالَ: «لِيَأْتِ أَهْلَهُ» وَقَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ إِلَى مِنْ امْرَأَتِهِ - وَالْإِبْلَاءُ أَنْ يَقُولَ^١: لَا وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكَ كَذَا وَكَذَا^٢، وَيَقُولَ^٣: وَاللَّهِ لَا أُغِيضُنَّكَ، ثُمَّ يَغَاضِبُهَا^٤ - فَإِنَّهُ يَسْتَرْتِضُ^٥ بِهَا^٦ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ يُؤَخِّذُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ^٧، فَيُوقِفُ^٨، فَإِنْ فَاءَ - وَالْإِبْقَاءُ^٩ أَنْ يُصَالِحَ أَهْلَهُ^{١٠} - فَإِنَّ اللَّهَ عَفْوَرٌ رَحِيمٌ، فَإِنْ^{١١} لَمْ يَفِئْ جَبَرٌ عَلَى أَنْ يُطَلِّقَ^{١٢}، وَلَا يَقَعُ بَيْنَهُمَا طَلَاقٌ^{١٣} حَتَّى يُوقَفَ^{١٤}، وَإِنْ كَانَ أَيْضًا بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ

١. في التهذيب وتفسير العياشي: «+ الرجل».
٢. في الفقيه والتهذيب وتفسير العياشي: «- لا».
٣. في المرأة: «كذا وكذا، أي مدة زادت على أربعة أشهر».
٤. في الوافي والتهذيب: «أو يقول».
٥. في «بف»: «- والله».
٦. في الفقيه: «ثم يغاضبها». وفي تفسير العياشي: «ثم يغاضبها وأساءت لك، ثم يهجرها، فلا يجامعها». وفي الاستبصار: «فغاضبها».
٧. في التهذيب: «فإنها ترتبص». والترتبص: المكث والانتظار. النهاية، ج ٢، ص ١٨٤ (ربص).
٨. في الوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «به».
٩. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «أشهر».
١٠. في المرأة: «والإبقاء: أن يصالح إما بالوطئ أو بأن ترضى الزوجة».
١١. في تفسير العياشي: «- أهله».
١٢. في «م، بح، بن، جد» وحاشية «جت» والفقيه والاستبصار وتفسير العياشي: «وإن».
١٣. في «م، بن، جد» وحاشية «بح» والفقيه والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي: «على الطلاق».
١٤. في «بح»: «طلاق بينهما».
١٥. في الوافي: «ولعل المراد بقوله ع: ولا يقع بينهما طلاق حتى يوقف، أنه لا يجبر على الطلاق ما لم ترفع المرأة إلى الإمام وأوقفه الإمام، وذلك لأنه لا حاجة إلى الطلاق مادامت المرأة تصبر وتسكت، ولعله يفى بنفسه من غير ترافع. أو المراد أنها لا تصير مطلقة بمجرد الإبلاء، بل لا بد من إيقاف وتطليق حتى تبين منه».
- وفي امرأة العقول، ج ٢١، ص ٢٢١: «فيه أبحاث: الأول: أن المشهور أن مدة الترتبص تحسب من حين المرافعة، لا من حين الإبلاء. وقال ابن عقيل وابن الجنيدي: إنها من الإبلاء، واختاره في المختلف، وهو الظاهر من الآية والروايات».

الْأَشْهُرِ^١، يَخْبِرَ عَلَى أَنْ يَفِيءَ، أَوْ يَطْلُقَ^٢»^٣.

١٣١/٦ ١٠٩٥٨/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي خَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا آتَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ - وَالْإِيْلَاءُ^٤ أَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكَ كَذَا وَكَذَا، أَوْ يَقُولَ: وَاللَّهِ^٥ لَا أُغِيضُكَ، ثُمَّ يَغَاضِبَهَا - ثُمَّ يَتَرَبَّصُ بِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ فَاءَ - وَالْإِيْلَاءُ أَنْ يُصَالِحَ أَهْلَهُ، أَوْ يَطْلُقَ عِنْدَ ذَلِكَ - وَلَا يَتَّقَ بَيْنَهُمَا طَلَاقَ حَتَّى يَوْقِفَ وَإِنْ كَانَ^٦ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ^٧ حَتَّى يَفِيءَ^٨، أَوْ يَطْلُقَ^٩».

١٠٩٥٩/٤. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ

«الثاني: قال السيد في شرح النافع: يستفاد من صحيحة الحلبي أنَّ المولى لو أراد طلاق الزوجة لم يكن له ذلك إلا بعد المرافعة، وإن كان بعد الأربعة الأشهر، وقد وقع التصريح بذلك في رواية أبي بصير. وأقول: لعل المراد بما في الخبرين نفي توهم كون الإيلاء في نفسه طلاقاً بدون أن يعقَّب بطلاق.

الثالث: ولا خلاف بين الأصحاب في أنه لا ينعقد الإيلاء إلا في إضرار، فلو حلف لصلاح لم ينعقد الإيلاء، كما لو حلف لتضررها بالوطن، أو لصلاح اللين، ويدل عليه قوله عليه السلام: يقول والله لأغيطانك ثم يغاضبها».

١. في «بح، بن» والوافي: «أشهر».

٢. في تفسير العياشي: «وإن عزم الطلاق فهي تطليقة» بدل «وإن كان أيضاً - إلى - أو يطلق».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٢، ح ١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ٩٠٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٤، ح ٤٨٢٤، معلقاً عن حماد. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٣، ح ٣٤٣، عن الحلبي: من قوله: «أبما رجل آلى من امرأته» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٤٣، ح ٢٢٥٠٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٤١، ذيل ح ٢٨٧٤٣؛ وفيه، ص ٣٤٤، ح ٢٨٧٤٩، ملخصاً.

٤. في التهذيب والاستبصار: «وهو».

٥. هكذا في «بح، جت» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ويقول».

٦. في «بخ: -» ويقول والله.

٧. في الاستبصار: «فإن كان أيضاً» بدل «وإن كان».

٨. في «بح، بن، جد»، والوافي والتهذيب والوسائل: «أشهر». وفي التهذيب: «+ حبس». وفي الاستبصار: «أربعة أشهر» بدل «الأربعة الأشهر».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٢، ح ٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٥٣، ح ٩٠٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٤٤، ح ٢٢٥١٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٥٠، ح ٢٨٧٦٤.

أَعْيَنَ^١ وَبُرَيْدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام أَنَّهُمَا قَالَا: «إِذَا آلَى الرَّجُلُ أَنْ لَا يَقْرَبَ امْرَأَتَهُ، فَلَيْسَ لَهَا قَوْلٌ وَلَا حَقٌّ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ^٢، وَلَا إِنْ تَمَّ عَلَيْهِ فِي كَفِّهِ عَنْهَا فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ^٣، فَإِنْ مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَسَكَتَتْ^٤ وَرَضِيَتْ، فَهُوَ فِي جُلِّ وَسْعَةٍ، فَإِنْ رَفَعَتْ أَمْرَهَا، قِيلَ لَهُ: إِمَّا أَنْ تَفِيءَ فَتَمَسَّهَا، وَإِمَّا أَنْ تُطَلِّقَ؛ وَغَزَمَ الطَّلَاقُ أَنْ يَخْلِيَ عَنْهَا، فَإِذَا حَاضَتْ وَطَهَرَتْ طَلَّقَهَا، وَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَمْنُصْ^٥ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، فَهَذَا الْإِيْلَاءُ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله»^٦.

١٠٩٦٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَارِثٍ، قَالَ: إِنَّ الْمُؤَلِّيَ يُجْبَرُ عَلَى أَنْ يُطَلِّقَ تَطْلِيقَةً بَاطِنَةً.

• وَعَنْ غَيْرِ^٨ مَنْصُورٍ: أَنَّهُ يُطَلِّقُ تَطْلِيقَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ.

فَقَالَ لَهُ بَغُضُّ أَضْحَايِهِ: إِنَّ هَذَا مُنْتَقِضٌ^٩.

١. في «بح» -: «بن أعين».

٢. في «بح» بن، جت، جد، والوسائل: «أشهر».

٣. في «بح» بن، جت، جد، والوسائل: «أشهر».

٤. في «بف» والوافي: «فما سكنت». وفي المرأة: «إِنَّ الْكَلَامَ فِيهِ يَقَعُ فِي مَقَامَيْنِ: الْأَوَّلُ: انتظار الحيض والطمهر بعد الأربعة الأشهر، وانتقالها من طهر المواقعة إلى غيره. وعلى أي حال لا يخلو من إشكال، إِلَّا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الاستحباب، أو على ما إذا طُلِّقَ فِي أَثْنَاءِ الْمَدَّةِ، أو على ما إذا وطأ فِي أَثْنَاءِ الْمَدَّةِ، وقلنا بعدم بطلان الإيلاء بذلك، كما قيل وإن كان ضعيفاً.

الثاني: ذهب معظم الأصحاب إلى أَنَّهُ يَقَعُ طَلَاقُ الْمُؤَلِّيِ مِنْهَا رَجْعِيًّا، وَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ نَادِرٌ بِرُقُوعِهِ بَاطِنًا؛ لَصِحِّحَةِ مَنْصُورٍ، وَيُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بَيِّنَتُهَا خُرُوجُهَا عَنِ الزَّوْجِيَّةِ الْمُحْفَظَةِ وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا؛ جَمْعًا بَيْنِ الْأَدْلَةِ.

٦. في «ن» بن، جد، وحاشية «جت»: «رسوله».

٨. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٤٥، ح ٢٢٥١٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٤٢، ح ٢٨٧٤٥.

٩. في «م» بح، بن، جد، وحاشية «ن» والوسائل -: «بن إبراهيم».

١٠. في «بف»: «عنه من».

١١. في الوافي: «ينتقض». وفي المرأة: «قال الوالد العلامة رحمته الله: الظاهر أَنَّ جَمِيلًا رَوَى مَرَّةً عَنْ مَنْصُورٍ عَنْهُ عليه السلام»

فَقَالَ: لَا الَّتِي تَشْكُو، فَتَقُولُ: يُجْبِرُنِي وَيَضْرِبُنِي وَمَنْعَنِي مِنَ الرَّوْجِ^١ يُجْبِرُ عَلَى أَنْ يُطَلِّقَهَا تَطْلِيقَةً بَائِنَةً^٢، وَالَّتِي تَشْكُتُ وَلَا تَشْكُو إِنْ شَاءَ يُطَلِّقُهَا^٣ تَطْلِيقَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ^٤.
 ١٠٩٦١ / ٦. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السُّكُونِيِّ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ
 الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ امْرَأَتِي أَرْضَعَتْ غُلَامًا، وَإِنِّي قُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَفْرَكَ حَتَّى تَفْطِمِيهِ^٥. فَقَالَ:
 لَيْسَ فِي الإِضْلَاحِ إِيْلَاءٌ^٦».

١٠٩٦٢ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ آتَى مِنْ امْرَأَتِهِ بَعْدَ مَا دَخَلَ بِهَا؟

فَقَالَ: «إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَقَفَ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ جَبْنٍ، فَإِنْ فَأَءَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَهِيَ

• أَنَّهُ يَطْلُقُهَا بَائِنًا، وَمَرَّةً عَنْ غَيْرِهِ رَجْعِيًّا، فَقَالَ أَحَدُ تَلَامِذَتِهِ: إِنَّ الْخَبْرَيْنِ مُتَنَاقِضَانِ، وَلَا يَجُوزُ التَّنَاقُضُ فِي
 أَقْوَالِهِمْ، فَأَجَابَ جَمِيلًا. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَقُولُ لَهُ الْإِمَامُ عليه السلام، وَإِنْ كَانَ جَمِيلًا فَهُوَ أَيْضًا لَا يَقُولُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ.
 وَقَالَ الشَّيْخُ: يُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى مَنْ يَرَى الْإِمَامَ إِجْبَارَهُ عَلَى أَنْ يَطْلُقَ تَطْلِيقَةً ثَانِيَةً، بَأَن يَقَارِبَهَا ثُمَّ يَطْلُقُهَا، أَوْ أَنْ
 يَكُونَ الرِّوَايَةُ مُخْتَصَّةً بِمَنْ كَانَتْ عِنْدَ الرَّجُلِ عَلَى تَطْلِيقَةٍ وَاحِدَةٍ. وَلَعَلَّ مُرَادَ الشَّيْخِ بِالتَّطْلِيقَةِ الثَّانِيَةِ تَكَرُّرُهَا
 إِلَى ثَلَاثِ طَلَقَاتٍ. وَانْظُرْ: التَّهْذِيبُ، ج ٨، ص ٤، ذِيلُ الْحَدِيثِ ٥.

١. فِي الْوَاقِفِ: «يُجْبِرُنِي»، يَعْنِي عَلَى الْإِسْكَاتِ وَالتَّرُكِ. وَيَمْنَعُنِي مِنَ الزَّوْجِ، يَعْنِي أَنْ تَتَزَوَّجَ بِغَيْرِهِ.

٢. فِي الْوَسَائِلِ: «طَلَّقَهَا».

٣. التَّهْذِيبُ، ج ٨، ص ٣، ح ٥؛ وَالْإِسْتِبْصَارُ، ج ٣، ص ٢٥٦، ح ٩١٨، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ: «يَطْلُقُ تَطْلِيقَةً
 بَائِنَةً». الْوَاقِفِ، ج ٢٢، ص ٩٤٨، ح ٢٢٥٢٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٢، ص ٣٥٢، ح ٢٨٧٦٩.

٤. فِي الْجَعْفَرِيَّاتِ: «وَضَعَتْ».

٥. فِي الْجَعْفَرِيَّاتِ: «تَفْطِمُنِيهِ مَخَافَةً أَنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ فَتَقْلَهُ» بِدَلِّ «تَفْطِمُنِيهِ».

٦. فِي الْوَاقِفِ: «وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَقْسَمَ عَلَى عَدَمِ مَقَارِبَتِهَا لِمَصْلَحَةِ الْغُلَامِ؛ فَإِنَّهُ خَافَ أَنْ تَحْمِلَ امْرَأَتُهُ بِالْوَقَاعِ،
 فَيَفْسِدَ اللَّبَنَ».

٧. التَّهْذِيبُ، ج ٨، ص ٧، ح ١٨، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْجَعْفَرِيَّاتِ، ص ١١٥، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ
 آبَائِهِ، عَنْ عَلِيِّ عليه السلام، الْوَاقِفِ، ج ٢٢، ص ٩٥١، ح ٢٢٥٢٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٢، ص ٣٤٤، ح ٢٨٧٤٨.

امْرَأَتُهُ، وَإِنْ عَزَمَ الطَّلَاقُ فَقَدْ عَزَمَ.

وَقَالَ: «الْإِبْلَاءُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِمَرْأَتِهِ: وَاللَّهِ لَاغِيضُنَّكَ وَلَاسُوءُنَّكَ، ثُمَّ يَهْجُرَهَا وَلَا يَجَامِعُهَا حَتَّى تَمْضِيَ^١ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ^٢ فَقَدْ وَقَعَ الْإِبْلَاءُ، وَيَنْبَغِي لِلإِمَامِ أَنْ يَجْبِرَهُ عَلَى أَنْ يَقِيءَ أَوْ يَطْلُقَ «فَإِنْ (فَاءً)^٣ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» وَإِنْ عَزَمَ الطَّلَاقُ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»^٤ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ^٥.

١٠٩٦٣ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَبِي مَرْزَيْمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْمَوْلِيُّ يُوقِفُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ^٦، فَإِنْ شَاءَ إِمْسَاكَ^٧ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحَ^٨ بِإِحْسَانٍ، فَإِنْ عَزَمَ الطَّلَاقُ فَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ أَمْلَكَ بِرَجْعَتِهَا»^٩.
١٠٩٦٤ / ٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

١. في «جت» والوافي: «يمضي».

٣. كذا في النسخ والمطبوع. وفي المصحف: «فَأَوْوًا».

٤. البقرة (٢): ٢٢٦ و ٢٢٧.

٥. في المرأة: «قال الوالد العلامة عليه السلام: اعلم أن الروايات المستفيضة في باب الإبلاء ليس فيها الكفارة إلا في رواية، وهي غير صحيحة السند، ويمكن حملها على الاستحباب، واستدل على الكفارة بأية البين، مع أنها مخصصة بالأخبار الكثيرة بالراجع أو التقيّة أو التساوي، ولا ريب عندنا في عدم انعقاده في المرجوح أنه يفعله ولا كفارة. وهنا كذلك، ونقلوا الإجماع في لزوم الكفارة في مدة الترتيب، واختلفوا فيها بعدها، والمشهور لزوم الكفارة فيه أيضاً، لكن الإجماع الخالي عن الرواية المعتبرة يشكل التمسك به، نعم هو أحوط».

٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٤٥، ح ٢٢٥١٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٥٠، ح ٢٨٧٦٥.

٧. في «بخ، جد» والتهذيب والاستبصار: «أشهر».

٨. في الوافي: «إمساكاً». وفي التهذيب والاستبصار: «أمسك».

٩. في الوافي: «تسريحاً».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ٥، ح ٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٥٦، ح ٩١٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢،

ص ٩٤٥، ح ٢٢٥١٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٥١، ح ٢٨٧٦٨.

وَأَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛
وَحَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ،
عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِيْلَاءِ: مَا هُوَ؟
فَقَالَ^١: «هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ: وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكَ كَذَا وَكَذَا، وَيَقُولُ^٢: وَاللَّهِ
لَأَغِيضَنَّكَ، فَيَتَرَبَّصُ^٣ بِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ يُوْخِذُ، فَيُوقِفُ^٤ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ^٥، فَإِنْ فَاءَ
- وَهُوَ أَنْ يُصَالِحَ أَهْلَهُ - فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَإِنْ لَمْ يَفِئْ جُبِرَ^٦ عَلَى أَنْ يُطْلَقَ؛ وَلَا يَقَعُ
طَلَاقٌ^٧ فِيمَا بَيْنَهُمَا - وَلَوْ كَانَ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ^٨ - مَا لَمْ يَرْفَعَهُ^٩ إِلَى الْإِمَامِ^{١٠}».

١٠٩٦٥ / ١٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ١٣٣/٦
حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ فِي الْمُؤَلِّي إِذَا أَبَى أَنْ يُطْلَقَ، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَجْعَلُ لَهُ حَظِيرَةً^{١١} مِنْ قَصَبٍ، وَيَخْبِسُهُ^{١٢} فِيهَا، وَيَمْنَعُهُ مِنْ

١. في «بخ، جد»: «قال».
٢. في التهذيب: «أو يقول».
٣. في «بغ»: «فترتبص».
٤. في «بخ»: «تؤخذ فتوقف».
٥. في التهذيب: «+ وذلك».
٦. في الوسائل: «أجبر».
٧. في «بخ»: «الطلاق». وفي الاستبصار: «فلا يطلق» بدل «ولا يقع طلاق».
٨. في «بن، جد، والوسائل والاستبصار: «أربعة أشهر». وفي التهذيب: «أشهر».
٩. في «م، بخ، بغ، جد، والوسائل والتهذيب والاستبصار: «لم ترفعه».
١٠. التهذيب، ج ٨، ص ٣، ح ٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٥٣، ح ٩٠٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٤٦، ح ٢٢٥١٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٤٩، ح ٢٨٧٦٣.
١١. الحظيرة: جرين التمر، وهو الموضع الذي يحصر فيه التمر؛ والمحيط بالشيء خشباً أو قصباً. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٣٦ (حظر).
١٢. في «م، ن، بن، جد، وحاشية بخ، جد، والوسائل: «ويجعله».

الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ حَتَّى يُطْلَقَ^١.

١١ / ١٠٩٦٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ :

عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ رَفَعَهُ^٢ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَوْلَى : «إِنَّمَا أَنْ يَفِيءَ أَوْ يُطْلَقَ ؛ فَإِنْ فَعَلَ ، وَإِلَّا ضَرَبَتْ عُنُقُهُ»^٤.

١٢ / ١٠٩٦٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِذَا غَاظَبَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ، فَلَمْ يَقْرَبْهَا مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَاسْتَعَذَّتْ^٦ عَلَيْهِ ، فَإِنَّمَا أَنْ يَفِيءَ ، وَإِنَّمَا أَنْ يُطْلَقَ^٧ ، فَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ غَيْرِ

١ . قال الشهيد عليه السلام : «أما المرأة فإن صبرت فلا اعتراض لأحد ، وليس له أن يحملها على المرافعة . وإن لم تصبر ورفعت أمرها إلى الحاكم خيره بين العود والتكفير وبين الطلاق ، فإن أبى منهما أنظره ثلاثة أشهر من حين المرافعة لينظر في أمره ، فإن انقضت المدة ولم يختار أحدهما حبسه وضيّق عليه في المطعم والمشرب ، بأن يمنعه ممّا زاد على ما يسدّ الرق ، ويشقّ معه الصبر إلى أن يختار أحد الأمرين . ولا يجبره على أحدهما عيناً ، بل يختاره بينهما» . مسالك الأنفهام ، ج ٩ ، ص ٥٣٦ .

٢ . التهذيب ، ج ٨ ، ص ٦ ، ح ١٣ ؛ والامتناع ، ج ٣ ، ص ٢٥٧ ، ح ٩٢٠ ، معلقاً عن الكليني . تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ١١٤ ، ح ٣٤٨ ، عن صفوان ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام . الفقيه ، ج ٣ ، ص ٥٢٤ ، ذيل ح ٤٨٢٤ ، مرسل من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٩٤٦ ، ح ٢٢٥١٦ ؛ الوسائل ، ج ٢٢ ، ص ٣٥٣ ، ح ٢٨٧٧٢ .

٣ . في «م» ، بن ، جد ، وحاشية «جت» والوسائل : «يرفعه» .

٤ . التهذيب ، ج ٨ ، ص ٦ ، ح ١٤ ؛ والامتناع ، ج ٣ ، ص ٢٥٧ ، ح ٩٢٢ ، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن خلف بن حمّاد . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٩٤٧ ، ح ٢٢٥٢٠ ؛ الوسائل ، ج ٢٢ ، ص ٣٥٣ ، ح ٢٨٧٧٣ .

٥ . في «بن» - : «بن إبراهيم» .

٦ . في «م» ، بن ، يخ ، بن ، والوسائل : «استعدت» . أي استغاثت واستنصرت . أنظر : القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٧١٧ (عدا) .

٧ . في «ن» ، «أو يطلق» . وفي الوافي : «فإنما أن يفيء» وإِنَّمَا أَنْ يُطْلَقَ ، يعني يجبر على أحد الأمرين ؛ لأنّ حكمه حكم المولي في ذلك وإن لم يجب عليه الكفارة ، بخلاف ما إذا تركها من غير مغاضبة ولا يمين ؛ فإنّه ليس بمولٍ ولا في حكم المولي .

مُغَاضَبَةً أَوْ يَمِينٍ، فَلَيْسَ بِمَوْلٍ^١.

١٣/١٠٩٦٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمْدَانَ الْقَلْبَاسِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ بُنَّانٍ^٢، عَنْ ابْنِ بَقَّاجٍ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِذَا أَبَى الْمُؤَلِي أَنْ يُطْلَقَ، جَعَلَ لَهُ حَظِيرَةً مِنْ قَصَبٍ، وَأَعْطَاهُ رُبْعَ قُوَّتِهِ حَتَّى يُطْلَقَ»^٣.

٥٨- بَابُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْإِيْلَاءُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الرَّجُلِ بِأَهْلِهِ

١ / ١٠٩٦٩. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِتَابِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَقَعُ الْإِيْلَاءُ إِلَّا عَلَى امْرَأَةٍ قَدْ دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا»^٤.
٢ / ١٠٩٧٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ١٣٤/٦
عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يُؤَلِّي مِنْ امْرَأَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟
قَالَ: «لَا يَقَعُ الْإِيْلَاءُ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا»^٥.

١. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٤٧، ح ٢٢٥٢١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٤١، ح ٢٨٧٤٤.

٢. في «م»: «بيان» بدل «بنان».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٦، ح ١٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٤٦، ح ٢٢٥١٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٥٤، ح ٢٨٧٧٤.

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٧، ح ١٦، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب الظهار، ح ١١٠٦٠؛ والفقيه، ج ٣، ص ٥٢٥، ح ٤٨٢٦؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢١، ح ٦٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. وفي التهذيب، ج ٦٥، بسند آخر عن أبي جعفر أو أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥١، ح ٢٢٥٣٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٤٥، ح ٢٨٧٥٢.

٥. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥٢، ح ٢٢٥٣٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٤٦، ح ٢٨٧٥٤.

١٠٩٧١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَدِيْنَةَ، قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَكُونُ مُؤَلِيًّا حَتَّى يَدْخُلَ»^١.

١٠٩٧٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِتَابِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ آتَى مِنْ امْرَأَتِهِ^٢ وَلَمْ يَدْخُلْ^٣ بِهَا؟ قَالَ: لَا إِبْلَاءَ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا، فَقَالَ^٤: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَلَفَ^٥ أَنْ لَا يَبْنِي بِأَهْلِهِ^٦ سَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، أَكَانَ يَكُونُ إِبْلَاءً؟»^٧.

٥٩- بَابُ الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ هِيَ عَلَيَّ حَرَامٌ

١٠٩٧٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ؟

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ [بها]».

٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥٢، ح ٢٢٥٣٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٤٥، ح ٢٨٧٥١.

٣. في «بخ»، بفتح، جت: «امرأة».

٤. في «بخ»: «لم يدخل» بدون الواو.

٥. في حاشية «جت»: «فقال».

٦. في «بخ»، بفتح، بفتح، جت: «قال».

٧. في «بف»: «أحلف».

٨. قال المطرزي: «بنى على امرأته: إذا دخل بها. أصله: أَنَّ المَعْرَسَ كان يبني على أهله ليلة الزفاف خباءً جديداً أوبيني له، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى كَثِيَ بِهِ عَنِ الْوَطَنِ. وعن ابن دريد: بنى بامرأته بالباء كأعرس بها». المغرب، ص ٥١ (بني).

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٧، ح ١٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥٢، ح ٢٢٥٣٧؛ الوسائل، ج ٢٢،

١٠. في «م»: «علي».

ص ٣٤٥، ح ٢٨٧٥٣.

فَقَالَ لِي: «لَوْ كَانَ لِي عَلَيْهِ سُلْطَانٌ لَأَوْجَعْتُ رَأْسَهُ^١، وَقُلْتُ لَهُ^٢: اللَّهُ أَحْلَاهَا لَكَ، فَمَا^٣ حَرَمَهَا عَلَيْهِ؟ إِنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَيَّ أَنْ كَذَبْتُ^٤، فَرَزَعَمَ^٥ أَنَّ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ حَرَامًا، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ وَلَا كَفَّارَةٌ». فَقُلْتُ^٦: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ»^٧ فَجَعَلَ فِيهِ الْكَفَّارَةَ؟

فَقَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ جَارِيَتَهُ مَارِيَّةَ، وَخَلَفَ أَنْ لَا يَفْرِقَهَا، فَإِنَّمَا^٨ جَعَلَ^٩ عَلَيْهِ^{١٠} ١٣٥/٦ الْكَفَّارَةَ فِي الْخَلْفِ، وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ فِي التَّحْرِيمِ»^{١١}.
 ١٠٩٧٤/٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٢}، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ^{١٣} حَرَامًا، فَإِنَّا نَرَوِي بِالْعِرَاقِ أَنَّ عَلِيًّا^{١٤} جَعَلَهَا ثَلَاثًا؟
 فَقَالَ: «كَذَبُوا، لَمْ يَجْعَلْهَا طَلَاقًا، وَلَوْ كَانَ لِي عَلَيْهِ سُلْطَانٌ^{١٥} لَأَوْجَعْتُ رَأْسَهُ، ثُمَّ

١. في الوسائل، ج ٢٣: «ظهره».

٢. في «بح»، «بف»، -: «له».

٣. في الفقيه: «فمن».

٤. في «مادة العقول»، ج ٢١، ص ٢٢٦: «لم يزد على أن كذب، أي أنه لما لم يكن من الصبيغ التي وضعها الشارع للإنشاء، فهي لا تصلح له، فيكون خبراً كذباً، أو أن إنشاء هذا الكلام يتضمن الإخبار بأنه من صبيغ التحريم والفراق واعتقاد ذلك، وهو كذب على الله».

٥. في «بف»، -: «الله».

٦. في «بح»: «قلت». وفي الفقيه: «+ «له»».

٧. التحريم (٦٦): ١. وفي «بن»: «+ تَتَّبِعِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ».

٨. في «بخ»، «بف»، والوافي والفقيه: «وإنما».

٩. في «ن»، «بف»، «بخ»: «+ «النبي ﷺ»».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ٤١، ١٢٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٩، ح ٤٨٩٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، مع اختلاف يسير. وراجع: مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥٣، ح ٢٢٥٣٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٨، ذيل ح ٢٧٩٦٤؛ وفيه، ج ٢٣، ص ٢٧٢، ح ٢٩٥٥٧، إلى قوله: «إنه لم يزد على أن كذب».

١١. في «ن»، «بح»، «بخ»، «بف»، «بن»، «جت»: «عليه».

١٢. في «بخ»، «بف»، والوافي: «سلطان عليه».

أَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَحَلَّهَا^١ لَكَ، فَمَاذَا^٢ حَرَّمَهَا عَلَيْكَ؟ مَا زِدْتُ عَلَى أَنْ كَذَبْتُ، فَقُلْتُ لِشَيْءٍ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَكَ: إِنَّهُ حَرَامٌ.^٣

١٠٩٧٥ / ٣. حَمِيدٌ^٤، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ ابْنِ رِبَاطٍ، عَنْ أَبِي مَخْلَدٍ السُّرَّاجِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «قَالَ لِي شُبَّةُ^٦ بْنُ عَقَالٍ^٧: بَلَّغْنِي أَنَّكَ^٨ تَزْعُمُ^٩ أَنَّ^{١٠}
مَنْ قَالَ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامًا، أَنَّكَ لَا تَرَى ذَلِكَ شَيْعًا؟
قُلْتُ^{١١}: أَمَّا^{١٢} قَوْلُكَ: الْجَلُّ عَلَيَّ حَرَامًا، فَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الْوَلِيدُ جَعَلَ ذَلِكَ^{١٣} فِي
أَمْرِ سَلَامَةَ امْرَأَتِهِ، وَأَنَّهُ بَعَثَ يَسْتَفْتِي أَهْلَ الْحِجَازِ وَأَهْلَ الْعِرَاقِ^{١٤} وَأَهْلَ الشَّامِ،
فَاخْتَلَفُوا عَلَيْهِ، فَأَخَذَ يَقُولُ أَهْلُ الْحِجَازِ: إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ^{١٥}.
١٠٩٧٦ / ٤. حَمِيدٌ^{١٦}، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ،
قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٧}: رَجُلٌ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ.

١. في «بح»، «بف»: «أحلّ».
٢. في «بف»: «- ذا».
٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥٤، ح ٢٢٥٣٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٩، ح ٢٧٩٦٨.
٤. هكذا في «م»، «ن»، «بح»، «بخ»، «بن»، «جت»، «جد»، «الوسائل». وفي «بف» والمطبوع: «حميد بن زياد».
٥. في حاشية «جت»: «شبية».
٦. في «م»، «جت»: «غفّال». وفي «ن»، «بف»، «بن»، «جد»: «غفال». والظاهر أن شبة هذا هو شبة بن عقال بن صعصعة المجاشعي المذكور في كتب الرجال لأهل السنة. راجع: الجرح والتعديل، ج ٤، ص ٣٤٩، الرقم ٦٧٩٦؛ الثقات لابن حبان، ج ٦، ص ٤٥٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٠، ص ٤٨٠، الرقم ٤٧٢٢.
٧. في «م»، «بن»، «جد»، وحاشية «ن»، «بح»، «جت»: «وأنه».
٨. في «م»، «جد»، «الوافي»: «يزعم».
٩. في «بن»: «وأنه».
١٠. في الوسائل: «فقلت».
١١. في «جد»: «- وأما».
١٢. في «م»، «بح»، «بخ»، «بف»، «جت»: «+ عليه».
١٣. في «بن»، «الوسائل»: «أهل العراق وأهل الحجاز».
١٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥٤، ح ٢٢٥٤٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٩، ح ٢٧٩٦٩.

قَالَ^١: «لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَلَا طَلَّاقٌ»^٢.

٦٠- بَابُ الْخَلِيَّةِ وَالْبَرِينَةِ وَالْبَتَّةِ^٣

١٠٩٧٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ مِنِّي خَلِيَّةٌ، أَوْ بَرِينَةٌ، أَوْ بَتَّةٌ، أَوْ حَزَامٌ؟

قَالَ^٤: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»^٥.

١٠٩٧٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

١. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوافي والوسائل: «فقال».

٢. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب ما يجب أن يقول من أراد أن يطلق، ح ١٠٦٨٩؛ وباب الخلية والبرينة والبتة، ح ١٠٩٧٧-١٠٩٧٩. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥٤؛ ٢٢٥٤١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٠، ح ٢٧٩٧٠؛ وج ٢٣، ص ٢٧٢، ح ٢٩٥٥٦.

٣. هذه الألفاظ الثلاثة من كتابات الطلاق، يقال: أَنْتِ خَلِيَّةٌ، أي خالية من الزوج. أَوْ بَرِينَةٌ، أي برينة من الزوج. أَوْ بَتَّةٌ، أي منقطعة عن النكاح أو الزوج، أو مقطوعة الوصلة. وتكرير البتة جائز عند الفراء، والأكثر على أنه لا يستعمل إلا معزفاً باللام. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٧٥ (خلا)؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٧ (بتت)؛ مسالك الأنهار، ج ٩، ص ٧٥؛ ملاذ الأخيار، ج ١٣، ص ٨٨ و ٨٩؛ امرأة العقول، ج ٢١، ص ٢٢٨.

٤. في «م»، بن، جد، والوافي والتهديب: «فقال».

٥. التهديب، ج ٨، ص ٤٠، ح ١٢٢، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب ما يجب أن يقول من أراد أن يطلق، ح ١٠٦٨٩؛ والتهديب، ج ٨، ص ٣٦، ح ١٠٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧٧، ح ٩٨٣، بسند آخر عن محمد بن مسلم، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب الرجل يقول لامرأته هي عليه حرام، ح ١٠٩٧٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥٥؛ ٢٢٥٤٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٨، ح ٢٧٩٦٥.

سَأَلَتْهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ مِنِّي بَائِنٌ، وَأَنْتِ مِنِّي خَلِيَّةٌ^١، وَأَنْتِ^٢ مِنِّي بَرِيئَةٌ؟

قَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»^٣.

١٠٩٧٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَتْهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ^٤ خَلِيَّةٌ، أَوْ بَرِيئَةٌ، أَوْ
بَنَّةٌ^٥، أَوْ حَرَامٌ؟
قَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»^٦.

٦١ - بَابُ الْخِيَارِ

١٠٩٨٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ، عَنْ صَفْوَانَ وَعَلِيِّ بْنِ
الْحَسَنِ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْخِيَارِ؟
فَقَالَ: «وَمَا هُوَ؟ وَمَا ذَاكَ؟ إِنَّمَا ذَاكَ^٨ شَيْءٌ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم»^٩.

١. في التهذيب: - «وَأَنْتِ مِنِّي خَلِيَّةٌ».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٤١، ح ١٢٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥٥، ح ٢٢٥٤٣؛ الوسائل، ج ٢٢،

ص ٣٨، ح ٢٧٩٦٦.

٥. في الوافي والفقية: + «أَوْ بَائِنٌ».

٦. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٩، ح ٤٨٨٩، معلقاً عن حماد بن عثمان وراجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب الرجل يقول لامرأته هي عليه حرام، ح ١٠٩٧٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥٥، ح ٢٢٥٤٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٧، ح ٢٧٩٦٣.

٧. هكذا في «ن»، بح، بف، جت، والوسائل. وفي «م»، بخ، بن، جد، والمطبوع والبحار: «الخرزاز».

والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٨. في «ن»، بف: «وَمَا كَانَ».

٩. قال الشهيد الثاني رحمته الله: «اتَّفَقَ علماء الإسلام مِمَّنْ عدا الأصحاب على جواز تفويض الزوج أمر الطلاق إلى

١٠٩٨١/٢. حَمِيدُ بْنُ زَيْدٍ^١، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ وَابْنِ رِبَاطٍ^٢، عَنْ أَبِي

أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي سَمِعْتُ أَبَاكَ يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيَّرَ نِسَاءَهُ،

فَاخْتَرَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَلَمْ يُمَسِّكْهُنَّ عَلَى طَلَاقٍ، وَلَوْ اخْتَرْنَ أَنْفُسَهُنَّ لَبْنَ^٤».

١٣٧/٦

فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا حَدِيثٌ كَانَ^٥ يَزُويهِ أَبِي عَنْ عَائِشَةَ، وَمَا لِلنَّاسِ وَلِلْخِيَارِ^٦؟ إِنَّمَا^٧

المرأة، وتخيرها في نفسها نواياً به الطلاق، ووقوع الطلاق لو اختارت نفسها، وكون ذلك بمنزلة توكيلها في الطلاق... وأما الأصحاب فاختلفوا، فذهب جماعة - منهم ابن الجنيدي وابن أبي عقيل والسيد المرتضى، وظاهر ابني بابويه - إلى وقوعه به أيضاً إذا اختارت نفسها بعد تخييرها لها على الفور مع اجتماع شرائط الطلاق من الاستبراء وسماع الشاهدين ذلك وغيره. وذهب الأكثر - ومنهم الشيخ والمتأخرون - إلى عدم وقوعه بذلك... ووجه الخلاف اختلاف الروايات الدالة على القولين، إلا أن أكثرها وأوضحها سنداً ما دل على الوقوع... وأجاب المانعون عن الأخبار الدالة على الوقوع بحملها على التيقن، ولو نظروا إلى أنها أكثر وأوضح سنداً وأظهر دلالة لكان أجود... وأما حمل العلامة في المختلف لأخبار الوقوع على ما إذا طلقت بعد التخيير فغير سديد... [ثم] إن القائلين بوقوعه به اختلفوا في أنه هل يقع طلاقاً رجعيّاً أو بائناً؟ فقال ابن أبي عقيل يقع رجعيّاً لرواية زرارة... وفصل ابن الجنيدي، فقال: إن كان التخيير بعوض كان بائناً كالطلاق به، وإلا كان رجعيّاً، وفيه جمع بين الأخبار. ويمكن الجمع بينهما بحمل البائن على تخيير من لا عدة لها فغير المدخول بها والبائنة، والرجعي على ما لها عدة رجعية. مسالك الأفهام، ج ٩، ص ٨٠-٨٤.

١٠. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٢٨، ح ٢٢٨٩٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٩٢، ح ٢٨١٠٣؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢١٢، ح ٤٠.

١. في «م»، بن، جد، والبحار: «بن زياد».

٢. في «بن» والوسائل: «ابن رباط ومحمد بن زياد» بدل «محمد بن زياد وابن رباط».

٣. هكذا في «ن»، يح، بف، بن، جت، جد، والوسائل. وفي «م» والمطبوع والبحار والتهذيب والاستبصار:

«الخرّاز». وهو سهو، كما تقدّم ذيل ح ٧٥. ٤. في «بخ»: «ولم».

٥. في الوافي: «فلم يمسكهن على طلاق؛ يعني لما اخترن الله ورسوله أمسكهن بعقودهن الأول من دون حصول بينونة ثم رجعة ليكن عنده على طلاق، ولو اخترن أنفسهن لبنً بينونة لا يجوز معها رجعة بمجرد الاختيار من دون احتياج إلى طلاق منه. وهذا الحديث حجة على مالك من العامة حيث زعم أن المرأة إن اختارت نفسها فهي ثلاث تطليقات، وإن اختارت زوجها فهي واحدة».

٦. في «م»، بف، -: «كان».

٧. في الوافي والوسائل والبحار والاستبصار: «الخيار». وفي الفقيه: «التخيير».

٨. في «بخ»، بف، جت، -: «إن».

هَذَا شَيْءٌ خَصَّ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ رَسُولَهُ ﷺ.^٢

١٠٩٨٢ / ٣. حُمَيْدٌ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ، عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ خَيْرٍ أَمْرَأَتُهُ، فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا، بَانَثٍ

مِنْهُ؟

قَالَ: «لَا، إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً، أَمَرَ بِذَلِكَ، فَفَعَلَ، وَلَوْ اخْتَرَنَ أَنْفُسَهُنَّ لَطَلَّقَهُنَّ^٣، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا فَنُتَغَالَيْنَ أُمْتَحَنُكُمْ وَأَسْرَخُكُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾^٤».

١٠٩٨٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ مَرْوَانَ^٥ بْنِ

١. في «بن، جد»، وحاشية «م» والوافي: «رسول الله».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٨٨، ح ٣٠٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٢، ح ١١١٢، معلقاً عن الكليني. النقيع، ج ٣، ص ٥١٧، ح ٤٨١٥، معلقاً عن محمد بن مسلم، من قوله: «وما للناس وللخيار». الوافي، ج ٢٣، ص ١١٢٨، ح ٢٢٨٩٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٩٢، ح ٢٨١٠٥؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢١٢، ح ٤١.

٣. في «م، جت» والتهذيب والاستبصار: «لَطَلَّقْن». وفي «بخ، بف»: «لَطَلَّقْ».

وفي الوافي: «خَيْرَ أَمْرَأَتِهِ، أَيْ فِي اخْتِيَارِ زَوْجِهَا وَبَقَائِهَا عَلَى زَوْجَتِهِ، أَوْ اخْتِيَارِ نَفْسِهَا وَالبَيِّنَةُ مِنْهُ». «إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ» أَيْ هَذَا التَّخْيِيرُ وَوَجوب الطلاق عليه. «لَوْ اخْتَرَنَ أَنْفُسَهُنَّ» وَحصول البَيِّنَةُ بِهَذَا الطَّلَاقِ - مِنْ دُونِ جَوَازِ رَجْعَةٍ - لَوْ وَقَعَ مِمَّا خَصَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ لغيره. «لَطَلَّقَهُنَّ» أَيْ لَأَتَى بِطَلَاقَهُنَّ، وَلَمْ يَكْتَفِ فِي بَيِّنَتِهِنَّ بِاخْتِيَارِ أَنْفُسَهُنَّ مِنْ دُونِ إِيَابَانِ بِصِيغَةِ الطَّلَاقِ، كَمَا زَعَمَتِ الْعَامَّةُ وَبَنُوا عَلَيْهِ مَذَاهِبُهُمُ الْمُخْتَلِفَةَ فِي هَذَا الْبَابِ.

قال في التهذيبين بعد نقل هذا الخبر: قال الحسن بن سماعة: وبهذا الخبر نأخذ في الخيار.

أقول: يعني به أن ما ينافيه من الأخبار الواردة فيه وردت مورد التقيّة، لا يجوز الأخذ بها. وانظر: التهذيب، ج ٨، ص ٨٧، ذيل ح ٢٩٩؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣١٢، ذيل الحديث ١١١١.

٤. في الاستبصار: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ». ٥. الأحزاب (٣٣): ٢٨.

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٨٧، ح ٢٩٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٢، ح ١١١١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٢٧، ح ٢٢٨٩٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٩٣، ح ٢٨١٠٦؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢١٢، ح ٤٢.

٧. هكذا في «بخ، بف، جت» والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي «م، ن، بن، جد» وحاشية «جت» والمطبوع

مُسْلِمٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي غَنْدٍ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا؟
قَالَ: فَقَالَ^١: «وَلَّى الْأَمْرَ^٢ مَنْ لَيْسَ أَهْلُهُ^٣، وَخَالَفَ السُّنَّةَ^٤، وَلَمْ يُجِزِ النِّكَاحَ^٥».

٦٢- بَابُ كَيْفَ كَانَ أَصْلُ الْخِيَارِ

١٠٩٨٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ،

عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَيْفُ^٦ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَقَالَةٍ
قَالَتْهَا بَعْضُ نِسَائِهِ^٧، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّخْيِيرِ، فَأَعْتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ تِسْعًا

«وَالْوَسَائِلُ: «هارون». وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد روى الحسن بن علي بن فضال كتاب مروان بن مسلم - كما في
الفهرست للطوسي، ص ٤٧٤، الرقم ٧٦٢ - وتكررت روايته عنه في الأستاذ. راجع: معجم رجال الحديث،
ج ١٨، ص ٤٠٩-٤١١.

وأما ما ورد في بعض الأستاذ. من رواية الحسن بن علي بن فضال - أو ابن فضال - عن هارون بن مسلم فمحزوف،
يعرف ذلك بمقارنة الأستاذ ومتون الأخبار.

١. في «بن» والوسائل: «ولي».

٢. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢٣٠: «وَلَّى الْأَمْرَ، أي شرط في عقد النكاح أن يكون الطلاق بيد الزوجة، ولا
يكون للزوج خيار في ذلك، فحكم ﷺ بطلان الشرط لكونه مخالفاً للسنة، وبطلان النكاح لاستتماله على
الشرط الفاسد. وهذا لا يناسب الباب إلا أن يكون غرضه من العنوان أعم من التخيير المشروط في العقد، أو
حمل الخبر على التخيير المعهود، فالمراد بقوله: «لم يجز النكاح» من باب الإفعال أنه لم يجز ولم يعمل بما
هو حكم النكاح من عدم اختيار الزوجة. ولا يخفى بعده، مع ورود الأخبار الكثيرة المصرحة بما ذكرناه أولاً.
٣. في «ن»: «بأهله».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٨٨، ح ٣٠١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٣، ح ١١١٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢،
ص ٥٤٨، ح ٢١٦٨٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٩٣، ح ٢٨١٠٧.

٥. أَيْفُ من الشيء أنفأ من باب ثعب، والاسم: الأنفة، مثل قصبة، أي استنكف، وهو الاستكبار. وأنف منه: تنزه
عنه. المصباح المنير، ص ٢٦ (أنف).

٦. في «م»، ي، يخ، يف، بن، جت، والبحار: «لرسوله».

٧. في الوافي: «بعض نساؤه، هي حفصة وزينب كما سيأتي».

وَعَشْرِينَ لَيْلَةً^١ فِي مَشْرَبَةٍ^٢ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ دَعَاهُنَّ، فَخَيَّرَهُنَّ، فَاخْتَرَنَّهُ، فَلَمْ يَكْ شَيْئاً، وَلَوْ اخْتَرْنَ أَنْفُسَهُنَّ كَانَتْ وَاحِدَةً بَائِنَةً.

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ مَقَالَةِ الْمَرْأَةِ، مَا هِيَ؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّهَا قَالَتْ: يَرَى^٥ مُحَمَّدٌ^٦ أَنَّهُ لَوْ^٧ طَلَّقْنَا أَنَّهُ لَا يَأْتِينَا^٨ الْأُكْفَاءُ مِنْ قَوْمِنَا يَتَزَوَّجُونَا».

١٠٩٨٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^{١٠}، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١١}: «أَنَّ زَيْنَبَ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ^{١٢}: لَا تَعْدِلُ^{١١} وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ وَقَالَتْ^{١٢} حَفْصَةُ: إِنْ طَلَّقْنَا^{١٣} وَجَدْنَا أَكْفَاءَنَا فِي^{١٤} قَوْمِنَا^{١٥}، فَاخْتَبَسَ الْوَحْيُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ^{١٦} عَشْرِينَ يَوْمًا».

١. في الوافي: «كَأَنَّ الْوَجْهَ فِي تَخْصِيصِ هَذِهِ الْمُدَّةِ حَالَةَ لِسَانِهِ جَمَعَ يَصْخُ مَعَهَا الطَّلَاقُ، فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَرْنَ أَنْفُسَهُنَّ لَمْ يَجِزْ تَأْخِيرُ طَلَاقَهُنَّ وَإِمْسَاكُهُنَّ عَلَى مَا هُنَّ عَلَيْهِ، وَلَا طَلَاقَهُنَّ؛ لَعَدِمَ حُصُولُ شُرَاطِطِ الصَّحَّةِ.

٢. المشربة، يفتح الراء وضمها: الغرفة، ومشربة أم إبراهيم، وهي مارية القبطية: غرفتها التي ولدت إبراهيم فيها، وهي مسكن رسول الله^ﷺ ومصلاه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٥٥ (شرب)؛ روضة المتقين، ج ٥، ص ٣٥١.

٣. في «م»: «ولم».

٤. في المرأة: «فلم يك شيئاً، أي طلاقاً، ردّاً على مالك».

٥. في «بح، بف»: «تري».

٦. في «بف»: «ومحمداً».

٧. في «بن»: «إذا».

٨. في «م»: «ولا يأتين».

٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٢٩، ح ٢٢٩٠٠؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢١٢، ح ٤٣.

١٠. في «ن، يخ، بف»: «- بن يحيى».

١١. في الوافي: «لا تعدل، أي في قسمة الغنائم، حيث لم تعطنا من غنيمة خيبر شيئاً، أو في القسمة بين الأزواج، وكلاهما مرويان في سبب نزول الآية».

١٢. في «بف»: «قالت» بدون الواو.

١٣. في «بف» وحاشية «م»: «طلّقنا».

١٤. في «م، بن، جد» و«البحار: «من».

١٥. في «ن، بح، يخ، بف، جت» والوافي والفقية: «في قوماً أكفأنا». وفي الفقيه: «+ من قريش».

١٦. في الفقيه: «تسعة وعشرين يوماً بدل عشرين يوماً». وفي الوافي: «عشرين يوماً: كَانَ لَفْظَةُ التَّسْعَةِ»

قَالَ: «فَأَيْفَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لِرَسُولِهِ^١، فَأَنْزَلَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا مَتَعَانَيْنِ» إِلَى قَوْلِهِ: «أَجْرًا عَظِيمًا»^٢.

قَالَ: «فَاخْتَرَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ^٣، وَلَوْ اخْتَرَنَ أَنْفُسَهُنَّ لَبَيِّنٌ^٤، وَإِنْ اخْتَرَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»^٥.

١٠٩٨٦ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَغْيَنَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ بَعْضَ نِسَاءِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله قَالَتْ: أَيْرَى مُحَمَّدٌ^٦ أَنَّهُ إِنْ^٧ طَلَقْنَا لَا نَجِدُ الْأَكْفَاءَ مِنْ قَوْمِنَا^٨، قَالَ: «فَقَضِبَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ^٩ - مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتِهِ، فَأَمَرَهُ، فَخَيَّرَهُنَّ حَتَّى انْتَهَى إِلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، فَقَامَتْ وَقَبَّلَتْهُ»^{١٠}، وَقَالَتْ: «اخْتَارَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»^{١١}.

١٠٩٨٧ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ^{١٢}، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ

«وَالْوَاوِ [أَي تِسْعَةً وَعَشْرِينَ] سَقَطْنَا مِنْ قَلَمِ النَّسَاجِ؛ لِمَخَالَفَتِهِ سَائِرَ الْأَخْبَارِ. وَلَعَلَّ السَّرَّ فِي احْتِبَاسِ الْوَحْيِ هَذِهِ الْمُدَّةَ مَا أَشْرَنَا إِلَيْهِ فِي الْإِعْتِزَالِ، فَإِنَّهُ كَانَ تَابِعًا لِلْإِحْتِبَاسِ».

١. فِي «بِف»: «لِرَسُولِ اللَّهِ».

٢. الْأَحْزَابُ (٣٣): ٢٨ وَ ٢٩.

٣. فِي الْفَقِيهِ: «وَلَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ».

٤. فِي الْوَاوِيِّ: «لَبَيِّنٌ»، أَيْ بِالطَّلَاقِ بَيِّنَةٌ لَا رَجْعَةَ فِيهَا».

٥. فِي الْفَقِيهِ: «وَإِنْ اخْتَرَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ». وَ فِي الْمَرْأَةِ: «وَعَلِمَ أَنَّ ظَاهِرَ تِلْكَ الْأَخْبَارِ أَنَّ مَعَ اخْتِيَارِ الْفِرَاقِ يَقَعُ بَانْتًا لَا رَجْعِيًّا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ صلى الله عليه وآله لَمْ يَكُنْ لِيَرْجِعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ جَازَ لَهُ الرُّجُوعُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْبَيِّنَةُ مِنْ خَوَاصِّهِ صلى الله عليه وآله عَلَى تَقْدِيرِ عُمُومِ التَّخْيِيرِ».

٦. الْفَقِيهِ، ج ٣، ص ٥١٧، ح ٤٨١٠، مَعْلُوقًا عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله. الْوَاوِيُّ، ج ٢٣، ص ١١٣٠، ح ٢٢٩٠١؛ الْبَحَارُ، ج ٢٢، ص ٢١٣، ح ٤٤.

٧. فِي «بِيعَ، بَيْعَ، بَفَ» وَحَاشِيَةُ «جَت»: «وَأُتِرَى مُحَمَّدًا».

٨. فِي «وَنَ، بَيْعَ، بَيْعَ، بَفَ، جَتَ» وَالْوَاوِيُّ: «لَوْ». ٩. فِي «وَنَ، بَيْعَ، بَيْعَ، جَتَ» وَالْبَحَارُ: «وَلَهُ».

١٠. فِي «مَ، نَ، بَيْعَ، بَفَ، بَنَ، جَتَ، جَدَ» وَالْبَحَارُ: «وَقَبَّلَتْهُ».

١١. الْوَاوِيُّ، ج ٢٣، ص ١١٣١، ح ٢٢٩٠٣؛ الْبَحَارُ، ج ٢٢، ص ٢١٣، ح ٤٥.

١٢. فِي «بِيعَ، بَيْعَ، بَنَ، جَدَ» - «بَنَ زِيَادًا».

سِرْحَان:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ قَالَتْ: أَيْرَى^١ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِنْ خَلَى سَبِيلَنَا أَنْ لَا نَجِدَ زَوْجاً غَيْرَهُ؟ وَقَدْ كَانَ اغْتَزَلَ نِسَاءً تِسْعاً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، فَلَمَّا قَالَتْ زَيْنَبُ الَّذِي^٢ قَالَتْ، بَعَثَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - جَبْرِئِيلَ إِلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: «قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبِّتْنَهَا فَتَعَالَيْنِ أُمْتَعْنَكُمْ»^٣، الْاِثْنَيْنِ^٤ كِلْتَاهِمَا^٥، فَقُلْنَ: بَلْ نَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ»^٦.

١٠٩٨٨ / ٥. عَنْهُ، عَنْ حَسَنِ^٨ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ وَهَبِ^٩ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: لَا تَعْدِلْ وَأَنْتَ نَبِيٌّ، فَقَالَ: تَرَبَّثَ يَدَاكِ^{١٠}، إِذَا لَمْ أُعْدِلْ^{١١} فَمَنْ يَعْدِلُ؟ فَقَالَتْ^{١٢}: دَعَوْتَ اللَّهَ

١. في «م»، ن، بخ، جت، جد: «يرى» من دون همزة الاستفهام. وفي «بح، بف»: «تري» من دون همزة الاستفهام.

٢. هكذا في «م»، ن، بخ، ب، به، بي، جت، جع» والوافي والبحار. وفي «بن، جد، جز»: «أن». وفي المطبوع: «أنا».

٣. في البحار: «التي».

٤. الأحزاب (٣٣): ٢٨. وفي «بح»: «وَأَسْرَحَكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا».

٥. في «جت»: «والأيتين».

٦. في «م»، بن، جد» وحاشية «جت»: «كلتاها».

٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٣١، ح ٢٢٩٠٤؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢١٩، ح ٥٤.

٨. هكذا في «م»، ن، بخ، بن، جت، جد» والبحار. وفي المطبوع: «الحسن».

٩. في البحار: «وهب». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣١، الرقم ١١٥٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٩٧-٣٩٨.

١٠. قال ابن الأثير: «ترب الرجل، إذا افتقر، أي لصق بالتراب؛ وأترب إذا استغنى. وهذه الكلمة جارية على السنة العرب لا يريدون بها الدعاء على المخاطب ولا وقوع الأمر به، كما يقولون: قاتله الله. وقيل: معناها لله دُرك. وقيل: أراد به المثل ليرى المأمور بذلك الجِدَّ وأنه إن خالفه فقد أساء. وقال بعضهم: هو دعاء على الحقيقة؛ فإنه قد قال عائشة: تربت يمينك؛ لأنه رأى الحاجة خيراً لها. والأوّل أوجه، ويعضده قوله - في حديث خزيمة -: أنعم صباحاً تربت يدك؛ فإنّ هذا دعاء له وترغيب في استعماله ما تقدّمت الوصية به؛ ألا تراه قال: أنعم صباحاً». النهاية، ج ١، ص ١٨٤ (ترب). ١١. في «جده»: «أنا».

١٢. في «م»، ن، بخ، ب، به، بي، جت، جد» والوافي والبحار: «قالت».

يَا رَسُولَ اللَّهِ لِيَقْطَعَ^١ يَدَيَّ^٢؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ لَتَتْرَبَانِ^٣، فَقَالَتْ: إِنَّكَ إِنْ طَلَقْتَنَا وَجَدْنَا فِي قَوْمِنَا^٤ أَكْفَاءَنَا^٥، فَاخْتَبَسَ الْوُخْيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً. ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٦: «فَأَيْفَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لِرَسُولِهِ^٧، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٨: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبِّتْنَهَا^٩ الْآيَتَيْنِ، فَاخْتَرْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَلَمْ يَكُنْ^{١٠} شَيْئًا^{١١}، وَلَوْ اخْتَرْنَ أَنْفُسَهُنَّ لَبِئْسَ».

● عَنْهُ^{١٢}، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ مِثْلَهُ^{١٣}.
١٠٩٨٩ / ٦. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ^{١٤}، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ إِذَا خَيَّرَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الْخِيَرَةُ لَنَا^{١٥}، لَيْسَ

١. في «م»، بن، جد: «لنقطع».
٢. في «م»، ن، بح، بخ، بن، جد، والبحار: «يداي».
٣. في «بح»: «لترَبَان».
٤. في «م»: «- في قومنا».
٥. في «ن»: «أكفأنا».
٦. في «م»: «لرسول الله».
٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «- الله عز وجل».
٨. الأحزاب (٣٣): ٢٨. وفي «م»، بن، جد: «- وَرَبِّتْنَهَا».
٩. هكذا في «ن»، بح، بخ، بف، به، بي، جت، والوافي. وفي «م»، خ، بن، جد، جز، جع، والبحار: «ولم يكن».
١٠. وفي المطبوع: «فلم يك».
١١. في «م»، ن، بخ، بن، جت، جد: «وعنه».
١٢. ثم إن الضمير راجع إلى حسن بن سماعه المراد به الحسن بن محمد بن سماعه، فقد توسط ابن سماعه بعناوينه المختلفة بين حميد بن زياد وعبد الله بن جبلة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٥٢٠؛ وج ٥، ص ٣٨٣-٣٨٤؛ وج ٢٢، ص ٣٩٠. ولا حظ أيضاً ما يأتي في الكافي، ذيل ح ١٣٢٨٢.
١٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٣٢، ح ٢٢٩٠٥؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢١٩، ح ٥٥.
١٤. فسر الشيخ الحرّ في الوسائل والعلامة المجلسي في البحار عبارة «بهذا الإسناد» وجعلها الراوي عن يعقوب بن سالم، عبد الله بن جبلة. لكن لم نجد مع الفحص الأكيد في ما بأيدينا من الأسناد والطرق رواية عبد الله بن جبلة عن يعقوب بن سالم في موضع، كما لم نجد رواية غيره ممن ورد ذكره في السند الذيلي والأصلي عن يعقوب بن سالم.
- هذا، وطبقه يعقوب بن سالم تساعد رواية عبد الله بن جبلة ووهيب بن حفص عنه.
١٥. في الوافي: «أي ليس الخيرة إلا لأهل البيت ﷺ»، أشار به إلى تخيير الرسول ﷺ، وهذا مثل قوله ﷺ: «إِنَّمَا

لأُحَدِّثُ، وَإِنَّمَا خَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَكَانٍ عَائِشَةَ^١، فَاخْتَرَنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُنَّ^٢
أَنْ يَخْتَرْنَ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^٣.

٦٣- بَابُ الْخُلْعِ^٤

١٠٩٩٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٥، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَحِلُّ خُلْعُهَا حَتَّى تَقُولَ لِرِزْوَجِهَا: وَاللَّهِ لَا أَبْرُكَ لَكَ
قَسَمًا، وَلَا أَطِيعُ لَكَ^٦ أَمْرًا، وَلَا أُغْتَسِلُ لَكَ مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَا أُوطِئَنَّ فِرَاشَكَ^٧،

« هذا شيء خص به رسول الله ﷺ؛ فإنهم بمنزلة واحدة. «وإنما خير رسول الله ﷺ» يعني أزواجه ولم يطلقهن ابتداء من دون تخيير».

١. في الوافي: «لمكان عائشة، كأن المراد أنه ﷺ كان يهاواها وفي علمه أنهن كن يخرن الله ورسوله؛ إذ لم يكن لهن أن يخرن غيرهما، كيف ولو فعلن لكفرن؛ وهذا في الحقيقة ليس بتخيير. ويحتمل أن يكون لقوله ﷺ: لمكان عائشة معنى آخر لا نفهمه والعلم عند الله ثم عند قائله». وأضاف في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢٣٣: «... أو أن السبب الأعظم في هذه القضية كان سوء معاشرة عائشة وقلة احترامها له ﷺ. ويحتمل أن يكون المراد بقوله: ولم يكن لهن أن يخرن، أنه لو كن اخترن المفارقة لم يكن يقع الطلاق إلا بأن يطلقهن الرسول ﷺ، كما هو الظاهر من أكثر الأخبار، وإن كان خلاف المشهور».

٢. في «بف»:- «لهن».

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٣٣، ح ٢٢٩٠٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٩٢، ح ٢٨١٠٤؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢١٣، ح ٤٦.

٤. «الخلع» أن يطلق الرجل زوجته على عوض تبذله له، وهو استعارة من خلع اللباس. و فائدة الخلع إبطال الرجعة إلا بعقد جديد. النهاية، ج ٢، ص ٦٥ (خلع).

٥. في الاستبصار:- «عن أبيه». وهو سهو واضح.

٦. في «بج»:- «لك».

٧. في الوافي والتهذيب: «من تكرهه».

وفي مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢٣٤: «لا أبرك لك، أي لا أطيعك فيما تأمر وإن كان مؤكداً باليمين. «ولا أغتسل لك» لعله كناية عن عدم تمكينه من الوطئ».

وقال ابن الأثير: «وفي حديث النساء: ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، أي لا يأذن لأحد من الرجال الأجانب أن يدخل عليهن، فيتحدث إليهن. وكان ذلك من عادة العرب، لا يعدونه ربيبة، ولا يرون به بأساً، فلما نزلت آية الحجاب نهوا عن ذلك». النهاية، ج ٥، ص ٢٠١ (وطأ).

وَلَاذَنْنَ^١ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنِكَ، وَقَدْ كَانَ النَّاسُ^٢ يُرْخِصُونَ فِيمَا دُونَ هَذَا، فَإِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ ١٤٠/٦
ذَلِكَ لِزَوْجِهَا، حَلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا، فَكَانَتْ^٣ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ بَاقِيَتَيْنِ، وَكَانَ الْخُلْعُ
تَطْلِيقَةً، وَقَالَ: «يَكُونُ الْكَلَامُ مِنْ عِنْدِهَا».

وَقَالَ: «لَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيْنَا، لَمْ نَجْزِ طَلَاقًا إِلَّا لِلْعِدَّةِ^٤».

١٠٩٩ / ٢. وَعَنْهُ^٥، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَالِدٍ جَمِيعًا^٦، عَنْ
عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخْتَلَعَةِ؟

١. في الفقيه والتهذيب والاستبصار: «ولأذَنْنَ».

٢. في الفقيه: «عنده».

٣. في «ن، بن» والفقيه والتهذيب والاستبصار: «وكانت».

٤. في التهذيب: «طلاقها».

٥. في الاستبصار: «غيرها».

٦. في المرأة: «بغير إذنك، كناية عن الزنى أو مقدماته أو القتل وفتح الباب للسارق». «وقد كان الناس يرخصون» أي كان عمل فقهاء الصحابة والتابعين الرخصة في الخلع، وفي الأخذ منها زائداً على ما أعطيت بأقل من هذا النشوز وهذه الأقول. «يكون الكلام» أي ناشئاً من كراهتها من غير أن تعلم أن تقول ذلك. «طلاقاً إلا للعدّة» أي في طهر غير الواقعة. ثم اعلم أن مذهب الأصحاب أن الخلع مشروط بكراهة المرأة للزوج، فلو خالعهما من دون كراهتها له وقع باطلاً، ويستفاد من الروايات أنه لا يكفي بمجرد تحقق الكراهة، بل لا بد من انتهائها إلى الحد المذكور فيها، وبمضمونها أفتى الشيخ وغيره حتى قال ابن إدريس في سرائره: «إن إجماع أصحابنا منعقد على أنه لا يجوز الخلع إلا بعد أن يسمع منها ما لا يحل ذكره من قولها: «لا أغتسل لك من جناية» أو يعلم ذلك منها فعلاً». وانظر: السرائر، ج ٢، ص ٧٢٤.

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٩٥، ح ٣٢٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٥، ح ١١٢١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٣، ح ٤٨٢١، معلقاً عن حماد، إلى قوله: «ويكون الكلام من عندها» مع زيادة في أوله. قرب الإسناد، ص ١٥٤، ح ٥٦٥، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام، «أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول في المختلعة: إنّما تطليقة واحدة». تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٧، ح ٣٦٧، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «حلّ له ما أخذ منها» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٥، ح ٢٢٣٧٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٨٠، ح ٢٨٥٩٠، إلى قوله: «حلّ له ما أخذ منها».

٨. في «ن، بن، بخ، بف، جت»: «عنه» بدل «وعنه».

٩. في التهذيب والاستبصار: «جميعاً».

فَقَالَ^١: «لَا يَجِلُّ لِرُزُوجِهَا أَنْ يَخْلَعَهَا حَتَّى تَقُولَ: لَا أَبْرُكَ لَكَ قَسَمًا، وَلَا أُقِيمَ حَدُودُ اللَّهِ فِيكَ، وَلَا أُغْتَسِلَ لَكَ مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَا وَطِئَنُ فِرَاشِكَ، وَلَا دُخْلُنُ^٢ بَيْتِكَ مِنْ تَكْرَهٍ^٣ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْلَمَ هَذَا، وَلَا يَتَكَلَّمُونَهُمْ^٤، وَتَكُونُ^٥ هِيَ الَّتِي تَقُولُ ذَلِكَ، فَإِذَا^٦ هِيَ اخْتَلَعَتْ فِيهِ بَائِنٌ، وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهَا مَا قَدَرَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُبَارَاةِ كُلِّ الَّذِي أُعْطَاهَا^٧».

١٠٩٩٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: «الْمُخْتَلَعَةُ^{١١} الَّتِي تَقُولُ لِرُزُوجِهَا: اخْلَعْنِي^{١٢} وَأَنَا أُعْطِيكَ مَا أَخَذْتُ مِنْكَ» فَقَالَ^{١٣}: «لَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا شَيْئًا حَتَّى تَقُولَ: وَاللَّهِ لَا أَبْرُكَ^{١٤} لَكَ قَسَمًا، وَلَا أُطِيعَ لَكَ أَمْرًا، وَلَا ذَنْنٌ فِي بَيْتِكَ بِغَيْرِ إِذْنِكَ، وَلَا وَطِئَنُ فِرَاشِكَ غَيْرَكَ^{١٥}، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَهَا، حَلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا، وَكَانَتْ تَطْلِيقَةً بِغَيْرِ طَلَاقٍ يَتَّبِعُهَا،

١. في «بن» والوسائل، ح ٢٨٥٩٢، التهذيب والاستبصار: «قال».

٢. في «م، جد» وحاشية «ن»: «وَأَدْخُلُنْ».

٣. في «ن، بخ، بف، جت» والوافي: «تكرهه».

٤. في الوسائل، ح ٢٨٥٩٢، التهذيب: «هم». وفي الاستبصار: «لا يتكلم هو».

٥. في التهذيب: «فتكون». ٦. في «بن، جد»: «وإذا».

٧. في المرأة: «ولا يتكلمونهم، أي أقارب المرأة». وليس له» يدل على ما ذهب إليه الصدوق وجماعة من المنع من أخذ تمام المهر في المباراة».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٩٥، ح ٣٢٣، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣١٥، ح ١١٢٢، معلقاً عن الكليني، عن عدة من أصحابنا. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٦، ح ٢٢٣٧٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٨٨، ح ٢٨٦١٣؛ وفيه، ص ٢٨١، ح ٢٨٥٩٢، إلى قوله: «وتكون هي التي تقول ذلك».

٩. في «م، ن، يع، بخ، بف، بن، جت» - «بن إبراهيم».

١٠. في «بن» والوسائل: «والخزاز». ١١. في التهذيب: «+ هي».

١٢. في «بن»: «قال». وفي التهذيب: «وقال».

١٣. في «بن» والوسائل: «ولا وطئَنُ فِرَاشِكَ غيرك». ١٤. في «يع، جت»: «ولا أبرك».

فَكَانَتْ^١ بَائِنًا^٢ بِذَلِكَ، وَكَانَ خَاطِبًا مِنَ الْخُطَابِ^٣.

١٠٩٩٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا خَلَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ^٤، فَهِيَ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ^٥، وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَخْلَعَهَا حَتَّى تَكُونَ هِيَ الَّتِي تَطْلُبُ ذَلِكَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُضَرَّ بِهَا، وَحَتَّى تَقُولَ: لَا أُرِي لَكَ قَسَمًا، وَلَا أُغْتَبِلُ لَكَ مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَا أُدْخَلَنَّ بَيْتَكَ مَنْ تَكْرَهُ^٦، وَلَا وَطِئَنَّ فِرَاشَكَ، وَلَا أُقِيمَ حُدُودَ اللَّهِ^٧، فَإِذَا كَانَ هَذَا مِنْهَا فَقَدْ طَابَ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا^٨».

١٠٩٩٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ١٤١/٦ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ يَحِلُّ^٩ خُلْعُهَا حَتَّى تَقُولَ لِرِزْوَجِهَا^{١٠} ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ

١. في «م»، يخ، بف، بن، جد، وحاشية «ن، جت» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وكانت».

٢. في المرأة: «وكانت بائناً، أي ليس له الرجوع إلا أن ترجع في البذل. واختلف الأصحاب في الخلع إذا وقع بغير لفظ الطلاق هل يقع بمجرده، أم يشترط إتياعه بالطلاق؟ الأشهر الأول، وذهب الشيخ وجماعة إلى الثاني».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٩٥، ح ٣٢٤، والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٥، ح ١١٢٣، معلقاً عن الكليني. تفسير القمي، ج ١، ص ٧٥، صدر الحديث، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٦، ح ٢٢٣٧٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٨٠، ح ٢٨٥٩١، إلى قوله: «حلّ له ما أخذ منها».

٤. في «بف»: «امرأة».

٥. في «م»، ن، يع، يخ، بف، جت، جد، والوافي والتهذيب والاستبصار: «بائن».

٦. في «بح»: «يكروه». وفي التهذيب: «تكرهه».

٧. في الوافي والتهذيب: «+ فيك».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٩٦، ح ٣٢٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٦، ح ١١٢٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٧، ح ٢٢٣٧٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٨١، ح ٢٨٥٩٣.

٩. في «ن»: «+ وله». وفي الاستبصار: «لا يحلّ» بدل «ليس يحلّ».

مَا ذَكَرَ أَصْحَابُهُ^١، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَقَدْ كَانَ يَرْخَصُ لِلنِّسَاءِ فِيمَا هُوَ دُونَ هَذَا، فَإِذَا قَالَتْ لِرَوْجِهَا ذَلِكَ^٢ حَلٌّ^٣ خَلَعَهَا^٤، وَحَلَّ لِرَوْجِهَا مَا أَخَذَ مِنْهَا، وَكَانَتْ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ بَاقِيَتَيْنِ، وَكَانَ^٥ الْخُلْعُ تَطْلِيقَةً، وَلَا يَكُونُ^٦ الْكَلَامُ إِلَّا مِنْ عِنْدِهَا».

ثُمَّ قَالَ: «لَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيْنَا^٧، لَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ إِلَّا لِلْعِدَّةِ^٨»^٩.

١٠٩٩٥ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ لِرَوْجِهَا جُمْلَةً^{١٠}: لَا أُطِيعُ لَكَ أَمْرًا - مَفْشَرًا أَوْ غَيْرَ^{١١} مَفْشَرٍ - حَلٌّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا، وَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ»^{١٢}.

١. في الاستبصار: «أصحابنا».

٢. في الاستبصار: «قد» من دون الوار.

٣. في «بن»: «هو».

٤. في الاستبصار: «ذلك».

٥. في التهذيب: «+».

٦. في المرأة: «حَلَّ خَلَعَهَا، يُؤْمَى إِلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الْخُلْعِ حِينَئِذٍ، بَلْ جَوَازِهِ، وَقَالَ الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ بِوُجُوبِهِ، وَتَبِعَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةُ اسْتِنَادًا إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مَنْكَرٌ وَنَهْيٌ عَنِ الْمَنْكَرِ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ بِالْخُلْعِ، وَالْجَوَابُ مَنْعُ انْحِصَارِ الْمَنْعِ فِي الْخُلْعِ، وَالْمَشْهُورُ اسْتِحْبَابُهُ. وَقِيلَ: الْأَقْوَى حِينَئِذٍ اسْتِحْبَابُ فِرَاقِهَا، وَأَمَّا كَوْنُهُ بِالْخُلْعِ فَغَيْرُ وَاضِحٍ». وَانْظُرْ: النِّهَايَةَ، ص ٥٢٩.

٧. في الاستبصار: «فَكَانَ».

٨. في «بح، جت»: «فَلَا يَكُونُ».

٩. في المرأة: «لَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيْنَا، قَالَ الْوَالِدُ الْعَلَامَةُ ﷺ: أَيُّ كِتَابٍ لَمْ نَجُوزْ الْخُلْعَ بِدُونِ الْإِتْبَاعِ بِالطَّلَاقِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَيَجُوزُ لَكُمْ أَنْ تَجْعَلُوا الْخُلْعَ طَلَاقًا تَقِيَّةً. أَوْ الْمَعْنَى: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيْنَا نَأْمُرُهُمْ اسْتِحْبَابًا بِأَنْ لَا يُوَفِّعُوا التَّغْرِيقَ إِلَّا بِالطَّلَاقِ الْعَدِّيِّ، أَوْ لَمْ نَجُوزْ الطَّلَاقَ وَالْخُلْعَ وَغَيْرَهُمَا إِلَّا لِلْعِدَّةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ».

١٠. في «بف»: «واحدة».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ٩٦، ح ٣٢٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٦، ح ١١٢٥، معلقاً عن الكليني، الوافي، ج ٥، ص ٨٨٧، ح ٢٢٣٧٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٨١، ح ٢٨٥٩٤، إلى قوله: «وَحَلَّ لِرَوْجِهَا مَا أَخَذَ مِنْهَا».

١٢. في «جدة»: «لِرَوْجِهَا جُمْلَةً». وَفِي «ن» وَحَاشِيَةِ «م»: «+» وَ«اللَّهُ».

١٣. في «م، ن، بن»: «وغير».

١٤. التهذيب، ج ٨، ص ٩٧، ح ٣٢٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٦، ح ١١٢٧، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن محمد بن مسلم، الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٣، ح ٤٨٢٣، بسنده عن محمد بن مسلم، الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٨، ح ٢٢٣٨٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٧٩، ذيل ح ٢٨٥٨٨؛ وص ٢٨٩، ح ٢٨٦١٦.

١٠٩٩٦ / ٧ . وَيُاسِنَادُهُ^١: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْخُلْعُ وَالْمُبَارَاةُ تَطْلِيقَةٌ بَاطِنٌ^٢، وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ»^٣.

١٠٩٩٧ / ٨ . حُمَيْدٌ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ: وَاللَّهِ لَا أَطِيعُ لَكَ أَمْرًا - مُفَسَّرًا أَوْ غَيْرَ مُفَسَّرٍ - خَلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا، وَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ»^٤.

١٠٩٩٨ / ٩ . حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ^٥، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ:

أَنَّ جَمِيلًا شَهِدَ^٦ بَعْضَ أَصْحَابِنَا وَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَخْلَعَ ابْنَتَهُ مِنْ^٧ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، فَقَالَ جَمِيلٌ لِلرَّجُلِ: مَا تَقُولُ؟ رَضِيتَ بِهَذَا الَّذِي أَخَذْتَ وَتَرَكْتَهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ^٨، فَقَالَ لَهُمْ جَمِيلٌ: قُومُوا، فَقَالُوا^٩: يَا أَبَا^{١٠} عَلِيٍّ لَيْسَ تُرِيدُ^{١١} يَتْبَعُهَا^{١٢} الطَّلَاقُ^{١٣}؟ قَالَ: لَا.

قَالَ^{١٤}: وَكَانَ جَعْفَرُ بْنُ سَمَاعَةَ يَقُولُ: يَتْبَعُهَا الطَّلَاقُ فِي الْعِدَّةِ، وَيَحْتَجُّ بِرَوَايَةِ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ عَلِيُّ عليه السلام: الْمُخْتَلِعَةُ يَتْبَعُهَا الطَّلَاقُ

١. الظاهر أن المراد من «ياسناده» هو الطريق المتقدم إلى أبي جعفر عليه السلام.

٢. في «بح»: «باطنة».

٣. راجع: التهذيب، ج ٨، ص ١٠١، ح ٣٤٣؛ وص ١٠٢، ح ٣٤٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٩، ح ١١٣٥. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٨، ح ٢٢٣٨١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩٢، ح ٢٨٣٥٩؛ وص ٢٨٩، ح ٢٨٦١٧.

٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٨، ح ٢٢٣٨٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩٠، ح ٢٨٦١٨.

٥. في «م»، بن، وحاشية «ن»: - «بن زياد».

٦. في «م»، جده: «أشهد».

٧. في «بف»: «عن».

٨. في «بف»: - «فقال: نعم».

٩. في «ن»، بح، بف، جت: «فقال».

١٠. في «بح»: «- «أبا».

١١. في «بح»، بن، جده: «يريد». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

١٢. في «بخ»: «تتبعها».

١٣. في «م»، ن، بن، جده، وحاشية «جت»: «وطلاقاً».

١٤. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى الحسن بن محمد بن سماعة.

مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ^٢.

١٠٩٩٩ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ فِي الْمُخْتَلَعَةِ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَتَوَّبَ مِنْ قَوْلِهَا
الَّذِي قَالَتْ لَهُ عِنْدَ الْخُلْعِ^٢».

٦٤- بَابُ الْمُبَارَاةِ

١٤٢/٦

١١٠٠٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ
عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

١. فِي التَّهْذِيبِ وَالِاسْتِبْصَارِ: «عَدَّتْهَا». وَقَالَ السَّيِّدُ الْعَامِلِيُّ عليه السلام: «هَذِهِ الرِّوَايَةُ مَتْرُوكَةٌ الظَّاهِرُ؛ لِتَضَمُّنِهَا أَنَّ
الْمُخْتَلَعَةَ يَتَّبِعُهَا بِالطَّلَاقِ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَالشَّيْخُ لَا يَقُولُ بِذَلِكَ، بَلْ يَعْتَبِرُ وَقْعَ الطَّلَاقِ بَعْدَ تِلْكَ الصَّبِغَةِ
بَغَيْرِ فَصْلٍ، فَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الرِّوَايَةُ لَا يَقُولُ بِهِ، وَمَا يَقُولُ بِهِ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الرِّوَايَةُ». نَهَايَةُ الْعَرَامِ، ج ٢، ص ١٣٠.
وَفِي الْمَرْأَةِ: «قَالَ الْوَالِدُ عليه السلام؛ لَعَلَّ الْمَرَادَ بِأَنَّ الْخُلْعَ وَإِنْ كَانَ بَانْتًا يُمْكِنُ أَنْ يَصِيرَ رَجْعِيًّا بِأَنْ تَرْجِعَ الْمَرْأَةُ فِي
الْبَذْلِ، فَيَرْجِعَ إِلَيْهَا ثُمَّ يَطْلُقُهَا لِلْعِدَّةِ».

٢. التَّهْذِيبُ، ج ٨، ص ٩٧، ح ٣٢٩؛ وَالِاسْتِبْصَارُ، ج ٣، ص ٣١٧، ح ١١٢٩، بِسَنَدِهِمَا عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنْ
أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ هَكَذَا: «الْمُخْتَلَعَةُ يَتَّبِعُهَا الطَّلَاقُ مَا دَامَتْ فِي عَدَّتْهَا». الْوَافِي، ج ٢٢،
ص ٨٩٣، ذَيْلُ ح ٢٢٣٩٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٢، ص ٢٨٣، ح ٢٨٥٩٩، مِنْ قَوْلِهِ: «الْمُخْتَلَعَةُ يَتَّبِعُهَا الطَّلَاقُ».

٣. فِي الْمَرْأَةِ: «مَحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْجَابِ، أَوْ كُنَايَةً عَلَى الرَّجُوعِ فِي الْبَذْلِ. وَفِيهِ تَأْيِيدٌ لِلْقَوْلِ بِوُجُوبِ الْخُلْعِ مَعَ
تَحَقُّقِ شُرَاطِئِهِ، بَلْ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ».

٤. الْوَافِي، ج ٢٢، ص ٨٩٥، ح ٢٢٣٩٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٢، ص ٢٩٣، ح ٢٨٦٢٧.

٥. فِي مَرْأَةِ الْعَقُولِ، ج ٢١، ص ٢٣٨: «الْمُبَارَاةُ بِالْهَمْزِ - وَقَدْ تَقَلَّبَ أَلْفًا - وَأَصْلُهَا الْمَفَارَقَةُ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: تَقُولُ:
بَارَأْتُ شَرِيكِي إِذَا فَارَقْتَهُ. وَالْمَرَادُ بِهَا فِي الشَّرْعِ طَلَاقٌ بِعَوْضٍ مَتَرَبَّنٌ عَلَى كِرَاهَةِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ، وَهِيَ
كَالْخُلْعِ لَكُنْهَا تَتَرَبَّنُ عَلَى كِرَاهَةِ كُلِّ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ، وَيَتَرَبَّنُ الْخُلْعُ عَلَى كِرَاهَةِ الزَّوْجَةِ. وَيَأْخُذُ فِي الْمُبَارَاةِ
بِقَدْرِ مَا وَصَلَ إِلَيْهَا، وَلَا تَحِلُّ الزِّيَادَةُ، وَتَقِفُ الْفَرْقَةُ فِي الْمُبَارَاةِ عَلَى التَّلَفُّظِ بِالطَّلَاقِ اتِّفَاقًا مَتَا عَلَى مَا نَقَلَ عَنْ
بَعْضٍ، وَفِي الْخُلْعِ عَلَى الْخِلَافِ. وَيُظْهِرُ مِنْ جَمَاعَةِ مِنَ الْأَصْحَابِ كَالصَّدُوقَيْنِ وَابْنِ أَبِي عَقِيلٍ الْمَنْعَ مِنْ أَخْذِ
الْمَثَلِ فِي الْمُبَارَاةِ، بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى الْأَقْلِ». وَانْظُرْ: الصَّحَاحُ، ج ١، ص ٣٦ (برأ).

سَأَلَتْهُ عَنِ الْمَبْرَاةِ: كَيْفَ هِيَ؟

فَقَالَ: «يَكُونُ لِلْمَبْرَاةِ شَيْءٌ عَلَى زَوْجِهَا مِنْ صَدَاقٍ^١ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَكُونُ قَدْ أُعْطَاهَا بَعْضُهُ، فَيَكْزُرُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ^٢، فَتَقُولُ الْمَبْرَاةُ لِزَوْجِهَا^٣: مَا أَخَذْتُ مِنْكَ فَهُوَ لِي، وَمَا بَقِيَ عَلَيْكَ فَهُوَ لَكَ، وَأَبَارِئُكَ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ لَهَا: فَإِنْ أَنْتِ رَجَعْتِ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَرَكْتِ، فَأَنَا أَحَقُّ بِبُضْعِكَ^٤».

١١٠٠١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَبِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «الْمَبْرَاةُ^٧ يُؤْخَذُ^٨ مِنْهَا دُونَ الصَّدَاقِ^٩، وَالْمُخْتَلِعةُ يُؤْخَذُ^{١٠} مِنْهَا مَا شِئَتْ^{١١} أَوْ مَا تَرَاضَتْ^{١٢} عَلَيْهِ مِنْ صَدَاقٍ^{١٣} أَوْ أَكْثَرَ، وَإِنَّمَا صَارَتْ الْمَبْرَاةُ يُؤْخَذُ^{١٤} مِنْهَا دُونَ الْمَهْرِ^{١٥} وَالْمُخْتَلِعةُ يُؤْخَذُ^{١٦} مِنْهَا مَا شَاءَ، لِأَنَّ الْمُخْتَلِعةَ تَعْتَدِي فِي الْكَلَامِ، وَتَتَكَلَّمُ^{١٧} بِمَا لَا يَحِلُّ لَهَا».

١. في «ن، بح» والتهذيب: «صداقها». وفي «بن» والوسائل: «مهر». وفي «بف»: «من صداقها على زوجها» بدل «على زوجها من صداق».
٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: - «صاحبه».
٣. في التهذيب: - «لزوجها».
٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٠١، ح ٣٤٢، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله وأبي الحسن^٥، فقه الرضا^٦، ص ٢٤٤، مع اختلاف الوافي، ج ٢٢، ص ٨٩٧، ح ٢٢٤٠٠: الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩٤، ح ٢٨٦٣٣.
٥. في «م، بن، جد»، وحاشية «بح»: - «ابن إبراهيم».
٦. في «م، بخ، بن»: «المباراة».
٧. في «بخ»: «تؤخذ».
٨. في «بح»: «المهر».
٩. في «بخ»: «تؤخذ».
١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «ما شاء». وفي التهذيب والوسائل: «ما شاءت».
١١. في «بف»: «وما تراضيا».
١٢. في «م»: «الصداق».
١٣. في «بخ»: «المباراة تؤخذ».
١٤. في «بخ»: «تؤخذ».
١٥. في التهذيب: «تؤخذ».
١٦. في التهذيب: «وتتكلم».
١٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٠١، ح ٣٤٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٩٦، ح ٢٢٣٩٩: الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٨٧، ح ٢٨٦١٠.

١١٠٠٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ^١، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنْ بَارَزَتْ امْرَأَةٌ زَوْجَهَا فِيهِى وَاحِدَةً، وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَّابِ»^٢.

١١٠٠٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ قَالَتْ لِرِزْجِهَا: لَكَ كَذَا وَكَذَا، وَخَلَّ سَبِيلِي؟ فَقَالَ: «هَذِهِ الْمُبَارَاةُ»^٣.

١٤٣/٦ ١١٠٠٤ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَيْلِ بْنِ شَادَانَ؛ وَأَبُو الْعَبَّاسِ^٤ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛ وَحَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعاً^٥، عَنْ صَفْوَانَ^٦، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

١. في التهذيب: «الفضل». والمذكور في بعض نسخه المعتمدة: «الفضل».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٠١، ح ٣٤١، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ٣، ص ٣١٩، ح ١١٣٤، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٩٨، ح ٢٢٤٠٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩٦، ح ٢٨٦٣٦.

٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٩٧، ح ٢٢٤٠٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٨٨، ح ٢٨٦١٢.

٤. في الوسائل، ح ٢٨٦٣٤: «عن» بدل «و».

٥. في التهذيب: «و أبي العباس».

٦. في الوسائل، ح ٢٨٦١١: «- محمد بن إسماعيل - إلى - جميعاً».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «سفیان».

وصفوان هذا، هو صفوان بن يحيى، تكرر في رواية المصنف عنه بهذه الطرق الأربعة في ح ١٠٧١٧ و ١٠٨٢٢ و ١٠٩١٤ و ١٠٩٣١ و ١٠٩٦٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُبَارَاةُ تَقُولُ الْمَرْأَةُ لِرَوْجِهَا: لَكَ مَا عَلَيْكَ وَاتْرُكْنِي، أَوْ تَجْعَلْ^١ لَه مِنْ قَبْلِهَا شَيْئاً^٢، فَيَتْرُكُهَا إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: فَإِنْ ارْتَجَعْتَ فِي شَيْءٍ، فَأَنَا أَمْلُكَ بِبُضْعِكَ، وَلَا يَحِلُّ^٣ لِرَوْجِهَا أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا إِلَّا الْمَهْرُ فَمَا دُونَهُ^٤».

١١٠٠٥ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ^٥، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ^٧، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُبَارَاةُ تَقُولُ لِرَوْجِهَا^٨: لَكَ مَا عَلَيْكَ وَبَارِئِي، فَيَتْرُكُهَا^٩».

قَالَ: قُلْتُ: فَيَقُولُ لَهَا: فَإِنْ ارْتَجَعْتَ فِي شَيْءٍ، فَأَنَا أَمْلُكَ بِبُضْعِكَ؟
قَالَ: «نَعَمْ»^{١٠}.

١١٠٠٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاءَ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تَبَارَى زَوْجَهَا، أَوْ تَخْتَلِعَ مِنْهُ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ: هَلْ تَبَيَّنَ مِنْهُ؟
فَقَالَ: «إِذَا كَانَ ذَلِكَ^{١١} عَلَى مَا ذَكَرْتَ، فَتَعَمَّ».

١. في «بح»: «أو يجعل».

٢. في التهذيب: «فلا يحل».

٣. في المرأة: «يدلّ على المشهور، ويمكن حمل الخبر السابق في قدر المهر على الكراهة جمعاً».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٠، ح ٣٣٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٩، ح ٤٨١٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٩٨، ح ٢٢٤٠٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩٥، ح ٢٨٦٣٤؛ وفيه، ص ٢٨٧، ح ٢٨٦١١، من قوله: «ولا يحلّ لزوجها».

٥. في «بح، بف»: «بن زياد».

٦. في «بف»: «+ ما».

٧. هكذا في معظم النسخ والوافي والوسائل. وفي «بف»: «فتتركها». وفي المطبوع: «ويتركها».

٨. في «بح، بف، والوافي»: «إن». وفي «بح»: «فإذا» بدل «لها فإن».

٩. راجع: تفسير القمي، ج ١، ص ٧٥. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٩٨، ح ٢٢٤٠٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩٥، ح ٢٨٦٣٥.

١٠. في «بن»: «- ذلك».

قَالَ: قُلْتُ^١: قَدْ رَوَيْ لَنَا أَنَّهُ لَا تَبَيَّنُ مِنْهُ حَتَّى يَتَّبِعَهَا الطَّلَاقُ؟

قَالَ: «فَلَيْسَ ذَلِكَ إِذَا خُلِعَا».

فَقُلْتُ: تَبَيَّنُ مِنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٢.

١١٠٠٧ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ يَكُونُ خُلْعٌ أَوْ مَبَارَاةٌ إِلَّا بِطَهَرٍ؟

فَقَالَ: «لَا يَكُونُ إِلَّا بِطَهَرٍ»^٣.

١١٠٠٨ / ٩. صَفْوَانُ^٤، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي

جَعْفَرٍ عليه السلام؛

وَصَفْوَانُ^٥، عَنْ عُبَيْسَةَ بْنِ مُضْعَبٍ، عَنْ سَمَاعَةَ:

١. في «م» جد: «له».

٢. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «بالطلاق».

٣. هكذا في «بخ» بف، بي» والوافي. وفي أكثر النسخ والتهذيب: «إذا خلع». وفي «خ» جمع» والمطبوع والوسائل والاستبصار: «إذا خلع». والخبر نقله السيد العاملي عليه السلام في نهاية المرام، وفيه أيضاً: «إذا خلع» ثم قال: «كذا وقفت عليه من نسخ الكافي والتهذيب، والصواب: «خلعاً» بإثبات الألف ليكون خبر ليس. وذكر الشهيد في شرح الإرشاد أنه وجد مضبوطاً في خط بعض الأفاضل: «إذا خُلِعَ» بفتح الخاء واللام، وفي بعض نسخ التهذيب: «خلعاً» على القانون اللغوي، قال: وهو الأصح». نهاية المرام، ج ٢، ص ١٢٩.

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٩٨، ح ٣٣٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٨، ح ١١٣٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٠٢، ح ٣٤٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتمام الرواية هكذا: «المباراة تكون من غير أن يتبعها الطلاق». الوافي، ج ٢٢، ص ٨٩٣، ح ٢٢٣٩٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٨٦، ذيل ح ٢٨٦٠٧.

٥. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٩، ح ٢٢٣٨٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩٠، ح ٢٨٦٢٠.

٦. السند معلق على سابقه، ويجري عليه كلا الطريقتين المتقدمين إلى صفوان.

٧. مفاد المطف وقوع تحويل آخر في السند، كما لا يخفى.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١: «لَا يَكُونُ طَلَّاقٌ وَلَا تَخْيِيرٌ وَلَا مَبَارَاةٌ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشَهْوَةٍ»^٢.

١٠/١١٠٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْقَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ^٤: «لَا طَلَّاقٌ وَلَا خُلْعٌ وَلَا مَبَارَاةٌ وَلَا خِيَارٌ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ»^٥.

١٤٤/٦

٦٥ - بَابُ عِدَّةِ الْمُخْتَلَعَةِ وَالْمُبَارِئَةِ وَنَفَقَتِهِمَا وَسُكْنَاهُمَا

١/١١٠١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ مِثْلُ^٦ عِدَّةِ الْمُطَلَّاقَةِ، وَخُلْعُهَا طَلَّاقُهَا»^٧.

١. في «ب» جت: «وقال».

٢. في «ب»: «لا تكون». وفي «م»، «ن»، «ج»، «و» الوسائل -: «يكون». وفي حاشية «جت»: «لا طلاق» بدل «لا يكون طلاق».

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٨، ذيل ح ٤٨١٢؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٩٩، صدر ح ٣٣٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ١٠٢، ح ٣٤٧، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، من قوله: «لا مباراة». راجع: التهذيب، ج ٨، ص ٨٩، ح ٣٠٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٣، ح ١١١٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٩، ح ٢٢٣٨٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩١، ح ٢٨٦٢١.

٤. في «بج»: «وقال».

٥. تفسير القمي، ج ١، ص ٧٥، ضمن الحديث، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٩، ح ٢٢٣٨٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩١، ح ٢٨٦٢٢.

٦. في «بخ»، «ب»، «و» الفقيه -: «مثل».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٦، ح ٤٧٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٧، ح ١٢٠٠، بسندهما عن أبي بصير، مع اختلاف يسير وزيادة. الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٣، صدر ح ٤٨٢١، بسند آخر. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥٧، ح ٢٣١٧٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩٨، ح ٢٨٦٤٢.

- ١١/١١٠٢. وَيُاسِنَادُهُ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «لَا تُمْتَعُ^٣ الْمُخْتَلَعَةُ».
- ١١/١١٠٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «الْمُخْتَلَعَةُ لَا تُمْتَعُ».
- ١١/١١٠٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ^٥،
عَنْ أَبَانٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٦ عَنْ^٧ عِدَّةِ الْمُخْتَلَعَةِ: كَمْ هِيَ؟
قَالَ: «عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ، وَلِتُعْتَدَ^٨ فِي بَيْتِهَا، وَالْمُبَارَاةُ بِمَنْزِلَةِ الْمُخْتَلَعَةِ».
- ١١/١١٠٥. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ، وَخُلْعُهَا طَلَّاقُهَا».
- قَالَ: وَسَأَلْتُهُ: هَلْ تُمْتَعُ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: «لَا».
- ١١/١١٠٦. حُمَيْدُ^{١٠}، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ^{١١}، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ:

-
١. المراد من «ياسناده» هو الطريق المتقدم إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر المبرور عنه في سندنا هذا بأحمد بن محمد.
٢. في «بح»: «لا يمتع».
٣. الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٣، ذيل ح ٤٨٢٢، بسند آخر من دون التصريح باسم المصنوع، مع اختلاف يسير.
٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥٩، ح ٢٣١٨١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩٩، ح ٢٨٦٤٧.
٥. هكذا في النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «عن أبي عبد الله».
٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥٩، ح ٢٣١٨٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩٩، ح ٢٨٦٤٦.
٧. في «بف» والتعذيب والاستبصار: «الوشاء».
٨. في «بح»: «وتعتد».
٩. في «بح»: «عن».
١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٦، ح ٤٧٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٦، ح ١١٩٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥٧، ح ٢٣١٧٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩٨، ح ٢٨٦٤٣.
١١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥٧، ح ٢٨٦٤٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩٧، ح ٢٨٦٤٠.
١٢. في الاستبصار: «الحسن بن محمد بن سماعة» بدل «الحسن عن جعفر بن سماعة»، والمذكور في بعض

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١ فِي الْمُخْتَلَعَةِ، قَالَ: «عِدَّتُهَا عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ، وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا، وَالْمُخْتَلَعَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمُبَارِئَةِ» ^٢.

٧/ ١١٠١٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ ^٣، عَنِ الْحَسَنِ ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ وَصَفْوَانَ، عَنْ رِفَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُخْتَلَعَةُ لَا سَكْنَى لَهَا، وَلَا نَفَقَةٌ» ^٥.

٨/ ١١٠١٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لِكُلِّ مُطَلَّغَةٍ مُتَعَةٌ إِلَّا

الْمُخْتَلَعَةُ؛ فَإِنَّهَا اشْتَرَتْ نَفْسَهَا» ^٧.

مخطوطاته: «الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة» وهو الظاهر؛ فقد تقدّم في ذيل ح ١٠٧٨٢ رواية حميد، عن ابن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن داود بن سرحان. وفي ح ١٠٩٨٧ رواية حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن داود بن سرحان. ويأتي في الكافي، ذيل ح ١٣٣٢٥ أيضاً رواية حميد عن الحسن، عن جعفر بن سماعة، عن داود بن سرحان.

١. في «بحر، جت، جد»؛ + «قال».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٦، ح ٤٧٣، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٦، ح ١١٩٩، معلقاً عن الكليني، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥٧، ح ٢٣١٧٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٩٣، ح ٢٨٣٦٠؛ وص ٢٩٧، ح ٢٨٦٤١.

٣. في «م، بن، جد» وحاشية «ن» والوسائل: - «بن زياد».

٤. في «ن، يخ»؛ «الحسن بن محمد».

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٣، ح ٤٨٢٢، معلقاً عن رفاعَةَ بن موسى، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع زيادة. أحكام النساء للمفيد، ص ٤٥، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥٨، ح ٢٣١٧٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٠٠، ح ٢٨٦٥٢.

٦. في «بن، جد» وحاشية «م» والوسائل: «ابن البخترى». وهو سهو. وأبو البخترى هذا، هو وهب بن وهب، روى عنه محمد بن خالد البرقي - بعنوانيه المختلفة - في أسناد عديدة. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٠، الرقم ١١٥٥؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٩٦؛ وج ٢١، ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٧، ح ٤٧٦، معلقاً عن الكليني. وفي قرب الإسناد، ص ١٠٥، ح ٣٥٥؛ والجعفریات، ص ١١٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه [في القرب: «عن أبيه»]، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وتمام الرواية هكذا: «لكلِّ مُطَلَّغَةٍ مُتَعَةٌ إِلَّا الْمُخْتَلَعَةُ». الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥٩، ح ٢٣١٧٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٩٩، ح ٢٨٦٤٨.

١٨/١١/٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

١٤٥/٦

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ امْرَأَتُهُ: أَيْ جَلَّ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ أُخْتَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّةَ الْمُخْتَلَعَةِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، قَدْ بَرِثَتْ عِصْمَتَهَا مِنْهُ^١، وَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ^٢».

٦٦- بَابُ النُّشُوزِ^١

١٩/١١/١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْيِهَا نُشُوزًا أَوْ

إِغْضَا^٢»؟

١. في «ب»: - «منه».

٢. قال السيد العاملي عليه السلام: «وهل يجوز للمختلع أن يتزوج أخت المختلعة قبل أن تنقضي عدتها؟ الأقرب ذلك، تمسكاً بمقتضى الأصل، وما رواه الكليني في الصحيح عن أبي بصير.... ومتى تزوج الأخت امتنع رجوع المختلعة في البذل؛ لما عرفت من أن رجوعها مشروط بإمكان رجوعه، بل بتوافقهما وتراضيهما على التراجع من الطرفين». وفي المرأة: «ويمكن حمله على مجزء الخطبة بدون النكاح». نهاية المرام، ج ٢، ص ١٤١.

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٧، ح ٤٧٧، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، ج ٥، ص ٤٣١، باب الجمع بين الأخنتين من الحرائر والإماء، صدر ح ٦ و٧؛ والنوادر للأشعري، ص ١٢٢، ح ٣١١؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٢٨٦، صدر ح ١٢٠٦ و١٢٠٧؛ والامتناع، ج ٣، ص ١٧٠، صدر ح ٦١٧ و٦٢٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. النوادر للأشعري، ص ١٢٢، ح ٣١٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ١٩١، ح ٢١٠٦٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٧٠، ح ٢٨٥٦٩؛ وص ٣٠٠، ح ٢٨٦٥٠.

٤. قال ابن الأثير: «نشزت المرأة على زوجها، فهي ناشرة، وإذا عصت عليه، وخرجت عن طاعته. ونشز عليها زوجها، إذا جفاها وأضر بها. والنشوز: كراهة كل واحد منهما صاحبه، وسوء عشرته له». النهاية، ج ٥، ص ٥٦ (نشر).

٥. النساء (٤): ١٢٨. وقال المقدس الأردبيلي عليه السلام: «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ أَنْ يَأْتِيَ عِلْمَتْ. وقيل: ظَنَّتْ. مِنْ بَغْيِهَا».

فَقَالَ: «إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَهَمْ^١ بِطَلَاقِهَا، قَالَتْ^٢ لَهُ: أُمْسِكْنِي وَأَدَعْ لَكَ^٣ بَعْضَ مَا عَلَيْكَ، وَأَحْلَلْكَ مِنْ يَوْمِي وَلَيْلَتِي، حَلَّ لَهُ ذَلِكَ^٤، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا^٥.

١١٠٢٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِغْرَاضًا؟

فَقَالَ: «هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ، فَيَكْرَهُهَا، فَيَقُولُ لَهَا: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُطَلِّقَكَ، فَتَقُولَ لَهُ: لَا تَفْعَلْ؛ إِنِّي أَكْثَرُهُ أَنْ تُشَمَّتَ^٦ بِي، وَلَكِنْ انْظُرْ^٧ فِي^٨ لَيْلَتِي، فَأَصْنَعْ بِهَا^٩ مَا شِئْتَ، وَمَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ لَكَ، وَدَعْنِي عَلَى خَالَتِي، فَهُوَ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا^{١٠} وَهُوَ هَذَا^{١١} الصُّلْحُ^{١٢}».

«نُشُوزًا» أي استعلاءً وارتفاعاً بنفسه عنها إلى غيرها، إما لبغضه لها أو لكرهته منها شيئاً كعلوّ سنّها وغيره، «أَوْ إِغْرَاضًا» أي انصرافاً بوجه أو ببعض منافعه التي كانت منه «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا» أي لا حرج ولا إثم على كلّ من الزوج والزوجة «أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا» بأن تترك المرأة له يومها، أو تضع عنه بعض ما يجب لها من نفقة أو كسوة أو غير ذلك تستعطفه بذلك فتستديم المقام في حباله، كذا فسر. وفيه تأمل؛ لأنّه يلزم إباحة أخذ شيء للإثنيان بما يجب عليه ويترك ما يحرم عليه. زبدة البيان، ص ٥٣٨.

١. في «بخ»: «فيهم». وفي «بف»: «بهم».

٢. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن، جت»: «فقال».

٣. في «بف»: «- لك».

٤. في تفسير العياشي، ح ٢٨٢: «كلّ ذلك له» بدل «حلّ له ذلك».

٥. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٧٨، ح ٢٨٢، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه، ح ٢٨١، عن أحمد بن محمد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. تفسير القمي، ج ١، ص ١٥٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢٢، ص ٨١، ح ٢٢٣٦٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٠، ح ٢٧٢٦٦.

٦. في التهذيب: «+ والتي».

٧. في الوافي والتهذيب وتفسير العياشي: «أن يشمت».

٨. في «بخ»: «انظرني».

٩. وفي «بف» والتهذيب: «- في».

١٠. في «بخ»: «لها».

١١. النساء (٤): ١٢٨. وفي تفسير العياشي: «وَالصُّلْحُ خَيْرٌ».

١٢. في التهذيب: «وهذا هو» بدل «وهو هذا».

١٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٣، ح ٣٤٨، معلقاً عن الكليني. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٧٩، ح ٢٨٤، عن

١١٠٢١ / ٣. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا
شُكْرًا أَوْ إِعْصًا»؟^٢

قَالَ: «هَذَا تَكُونُ^٣ عِنْدَهُ الْمَرْأَةُ لَا تُعْجِبُهُ، فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا، فَتَقُولُ لَهُ: أُمْسِكْنِي
وَلَا تُطْلِقْنِي، وَأَدْعَ لَكَ مَا عَلَى ظَهْرِكَ، وَأُعْطِيكَ مِنْ مَالِي، وَأَحْلِلَكَ مِنْ يَوْمِي وَلَيْلَتِي،
فَقَدْ طَابَ ذَلِكَ لَهُ^٤ كُلُّهُ»^٥.

٦٧- بَابُ الْحَكَمَيْنِ وَالشَّقَاقِ^٦

١٤٦/٦

١١٠٢٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنْ خِفْتُمْ^٧ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتَغُوا

١. الحلبي. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٤٩، ح ٢٧٢٦٥.

١. في «بخ، بف» والتعذيب: «الحسن». والظاهر أنَّ الحسين بن هاشم هو الحسين بن هاشم أبي سعيد المكاربي،
له كتاب رواه حميد عن الحسن بن محمد بن سماعة عنه. راجع: رجال التجاشي، ص ٣٨، الرقم ٧٨.

٢. النساء (٤): ١٢٨.

٣. في «م، بح، بخ، بف، بن، جت، جد» والتعذيب: «يكون». وفي «ن»: «بالتاء والياء معاً».

٤. في «بخ»: «فتريد». ٥. في «م، بح، بن، جد»: «وله».

٦. في «ن، بخ، بف، جت» والوافي والتعذيب: «-كَلَّهُ».

٧. التعذيب، ج ٨، ص ١٠٣، ح ٣٤٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٠، بسند آخر. فقه الرضا عليه السلام،
ص ٢٤٤، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٢، ح ٢٢٣٦٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٠،
ح ٢٧٢٦٧.

٨. «الشقاق»: فعال من الشَّقَّ بمعنى المخالفة؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما في شَقٍّ غير شَقٍّ صاحبه، أي ناحية غير
ناحيته. أنظر: مجمع البحرين، ج ٢، ص ٥٣٠ (شقق).

٩. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢٤٤: «قوله تعالى: «وَإِنْ خِفْتُمْ» قيل: المعنى: إن خفتم استمرار الشقاق، وإلا

حَكَمًا مِنْ أَهْلِيهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِيهَا؟^١

فَقَالَ: «يَشْتَرِطُ^٢ الْحَكَمَانِ: إِنْ شَاءَ فَرَقًا، وَإِنْ شَاءَ جَمْعًا، فَفَرَقًا أَوْ جَمْعًا جَارَ»^٣.

٢ / ١١٠٢٣. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَاتَّبِعُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِيهِ

وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِيهَا؟

قَالَ: «لَيْسَ لِلْحَكَمَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَا حَتَّى يَسْتَأْمِرَا^٤ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ، وَيَشْتَرِطَا عَلَيْهِمَا:

إِنْ شِئْنَا جَمْعًا، وَإِنْ شِئْنَا فَرَقًا، فَإِنْ^٥ جَمْعًا^٦ فَجَائِزٌ، وَإِنْ^٧ فَرَقًا^٨ فَجَائِزٌ»^٩.

١. فالشقاق حاصل. وقيل: المراد بالخوف العلم أو الظن الغالب. وذهب الأكثر إلى أن الباعث للحكمين هو الحاكم، فالخطاب متوجه إلى الحكماء. وقيل: إلى الزوجين، وقيل: إلى أهاليهما. ثم اختلفوا في أن البعث واجب أو مندوب؟ قولان، والمشهور: أن بعثهما تحكيم لا توكيل، فيصلحان إن اتفقا، ولا يفترقان إلا مع إذن الزوج في الطلاق، والمرأة في البذل. ويظهر من ابن الجنيّد جواز طلاقهما من دون الإذن.

وقال السيد العاملي عليه السلام: «الأقرب أن المرسل لهما إن كان هو الحاكم كان بعثهما تحكيماً محضاً، فليس لهما التفريق قطعاً، وإن كان الزوجان كان توكيلاً، فيجوز لهما التصرف فيما تعلقت به الوكالة من صلح أو طلاق أو بذل صدق أو غير ذلك، وليس لهما تجاوز ما تعلقت به الوكالة». نهاية الغرام، ج ١، ص ٤٣١.

١. النساء (٤): ٣٥.

٢. راجع: تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤١، ح ١٢٦ و ١٢٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٢، ح ٢٢٣٧٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٤٩، ح ٢٧٢٦٤.

٣. في «م»، بخ، بف، جت، وتفسير العياشي، ح ١٢٤: «حتى يستأمر».

٤. في «ن»، جت، «وإن». ٥. في «بخ»، بف، «وإن».

٦. في «بخ»، بف، «وإن».

٧. هكذا في «م»، بخ، بف، بن، جد، «وإن». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن».

٨. في «بخ»، بف، «وإن».

٩. قال الشيخ الصدوق عليه السلام: «لما بلغت هذا الموضع ذكرت فضلاً لهشام بن الحكم مع بعض المخالفين في الحكمين بصفتين عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري، فأحببت إيراده وإن لم يكن من جنس ما وضعت له الباب، قال المخالف: إن الحكمين لقبول لهما الحكم كانا مريدين للإصلاح بين الطائفتين، فقال هشام: بل كانا غير مريدين للإصلاح بين الطائفتين، فقال المخالف: من أين قلت هذا؟ قال هشام: من قول الله عز وجل في الحكمين حيث يقول: «إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا» فلمّا اختلفا ولم يكن بينهما اتفاق على أمر واحد

١١٠٢٤ / ٣. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ ^١ عَزَّ وَجَلَّ: «فَاتَّبِعُوا حُكْمًا مِنْ أَمْرِهِ وَحُكْمًا مِنْ أَمْرِهَا» ^٢ قَالَ: «الْحُكْمَانِ يَشْتَرِطَانِ: إِنْ شَاءَ فَرْقًا، وَإِنْ شَاءَ جَمْعًا، فَإِنْ جَمَعَا فَجَائِزٌ، وَإِنْ فَرَّقَا فَجَائِزٌ» ^٣.

١١٠٢٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ ^٤، عَنْ

أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ: ١٤٧/٦

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَاتَّبِعُوا حُكْمًا مِنْ أَمْرِهِ وَحُكْمًا مِنْ أَمْرِهَا»: أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْذَنَ الْحُكْمَانِ، فَقَالَ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ: أَلَيْسَ قَدْ جَعَلْتُمَا أَمْرَكُمَا إِلَيْنَا فِي الْإِصْلَاحِ وَالتَّفْرِيقِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ: نَعَمْ، فَأَشْهَدَا ^٥ بِذَلِكَ شَهُودًا عَلَيْهِمَا: أَوْ يَجُوزُ تَفْرِيقُهُمَا عَلَيْهِمَا؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ ^٦ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ مِنَ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ مِنَ الرُّوْحِ».

«ولم يوفق الله بينهما، علمنا أنهما لم يريدوا الإصلاح. روى ذلك محمد بن أبي عمير عن هشام بن الحكم». الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٢، ذيل الحديث ٤٨١٧.

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٣، ح ٣٥٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥٢١، ح ٤٨١٧، معلقاً عن حماد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤١، ح ١٢٥، عن الحلبي، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، من قوله: «ويشترط عليهما» وفيهما مع اختلاف يسير. وفيه، ح ١٢٤، عن زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «حتى يستأمر الرجل والمرأة». الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٣، ح ٢٢٣٧٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٤٨، ذيل ح ٢٧٢٦٣.

١. في «بخ»: «قوله».

٢. النساء (٤): ٣٥.

٣. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٢، ح ٢٢٣٧١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٢، ح ٢٧٢٧٣.

٤. في التهذيب: «الحسن بن محبوب».

٥. في «بخ»، بف، جت، والوافي: «وأشهدا». وفي التهذيب: «فأشهدوا».

٦. في الوسائل: «ذلك».

قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ، إِنْ قَالَ أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ: قَدْ فَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ الْآخَرُ: لَمْ أَفْرِقْ بَيْنَهُمَا؟

فَقَالَ: لَا يَكُونُ تَفْرِيقٌ^٢ حَتَّى يَجْتَمِعَا جَمِيعاً^٣ عَلَى التَّفْرِيقِ، فَإِذَا اجْتَمَعَا عَلَى التَّفْرِيقِ جَازَ تَفْرِيقُهُمَا^٤.

٥ / ١١ / ٢٦. وَعَنْهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ وَغَيْرِهِ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَحَدِهِمَا^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَابْتَغُوا حُكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِيهَا»؟

قَالَ: «لَيْسَ لِلْحَكَمَيْنِ أَنْ يَفْرَقَا حَتَّى يَسْتَأْمِرَا»^٦.

١. في «م»، بخ: «إن».

٢. في الوسائل: «التفريق».

٣. في التهذيب: «- جميعاً».

٤. في التهذيب: «+ جميعاً».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٤، ح ٣٥١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٨٨٣، ح ٢٢٣٧٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٣، ح ٢٧٢٧٤.

٦. ورد الخبر في الوسائل وسنده هكذا: «محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عبد الله بن جبلة وغيره» إلخ. فأرجع الشيخ الحرّ ضمير «عنه» إلى أحمد بن محمد المذكور في سند الحديث الرابع، ولكن لم نثر على رواية أحمد بن محمد المراد به ابن عيسى ولا غيره؛ ممن هو المسمى بهذا العنوان عن عبد الله بن جبلة.

والظاهر رجوع الضمير إلى ابن سماعة المذكور في سند الحديث الثالث. وتقدّم في ح ١٠٦٤٨ و ١٠٧٤٣ و ذيل ح ١٠٧٨٩ و ذيل ح ١٠٩٨٨ رجوع الضمير إلى ابن سماعة في ما توسط بين حميد بن زياد وابن جبلة. لا يقال: ورد في الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣٠، ح ٣٢٨٩٢ خبر نقله الشيخ الحرّ عن الشيخ الطوسي بإسناده عن أحمد بن محمد عن عبد الله بن جبلة عن جميل.

فإنه يقال: ورد الخبر في التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٧، ح ١٣٠٩ هكذا: «وعنه، قال: حدّثهم عبد الله بن جبلة عن جميل... وقد سبقه خبر رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن حنان بن سدير. والظاهر أن الشيخ الحرّ سها في إرجاع هذا الضمير أيضاً، وأن مرجع الضمير هو الحسن بن محمد بن سماعة.

٧. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٠، ح ١٢٣، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^٧، الوافي، ج ٢٣، ص ٨٨٣، ح ٢٢٣٧٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٥٢، ح ٢٧٢٧٢.

٦٨- بَابُ الْمَفْقُودِ

١١٠٢٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَفْقُودِ؟

فَقَالَ^١: «الْمَفْقُودُ إِذَا مَضَى لَهُ أَزْنَعٌ سِنِينَ بَعَثَ الْوَالِي، أَوْ يَكْتُبُ^٢ إِلَى النَّاحِيَةِ الَّتِي هُوَ غَائِبٌ فِيهَا، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ أَثَرٌ أَمَرَ الْوَالِي وَلِيِّهُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا^٣، فَمَا أَتَفَقَّ عَلَيْهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ».

قَالَ: قُلْتُ^٤: فَإِنَّهَا تَقُولُ: فَإِنِّي^٥ أُرِيدُ مَا تُرِيدُ^٦ النِّسَاءُ؟

قَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ^٧ لَهَا، وَلَا كَرَامَةً، فَإِنْ لَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا وَلِيُّهُ أَوْ وَكِيلُهُ^٨، أَمَرَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَكَانَ^٩ ذَلِكَ عَلَيْهَا طَلَاقًا وَاجِبًا^{١٠}».

١١٠٢٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِثْنَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَفْقُودِ: كَيْفَ يُصْنَعُ بِامْرَأَتِهِ؟

قَالَ^{١١}: «مَا سَكَتَتْ عَنْهُ وَصَبَرَتْ يُخْلَى عَنْهَا، فَإِنْ هِيَ رَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْوَالِي^{١٢}،

١. في «م»، بن، جد، والوافي: «قال».

٣. في «يح»، بف، «غاب» بدل «هو غائب».

٤. في الوافي: «عليه».

٥. في «م»، بن، وحاشية «جت»: «فقلت».

٦. في «يح»، بف، «جت»: «فإني».

٧. في «يح»: «يريد». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٨. في «م»، بن، والوسائل: «ذاك».

٩. في «م»، ن، جد، والوافي: «وكان».

١١. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٣٩، ح ٢١٨٧٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٨، ح ٢٨٢٦٧.

١٢. في «ن»، بف، «جت»: «علي بن إبراهيم».

١٣. في «م»، جت، جد: «فقال».

١٤. في التهذيب: «السلطان».

أَجَلَهَا أَزْنَعُ سِنِينَ، ثُمَّ يَكْتُبُ إِلَى الصُّغْعِ^١ الَّذِي فَقِدَ فِيهِ، فَلْيَسْأَلْ^٢ عَنْهُ، فَإِنْ حَبَرَ عَنْهُ بِحَيَاةٍ^٣ صَبَرَتْ، وَإِنْ^٤ لَمْ يُخْبَرْ عَنْهُ بِشَيْءٍ^٥ حَتَّى تَمْضِيَ^٦ الْأَرْبَعُ سِنِينَ، دَعِيَ وَلِيُّ الرُّوْجِ الْمَفْقُودِ، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ لِمَفْقُودٍ مَالٌ؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، أَنْفَقَ عَلَيْهَا حَتَّى يَعْلَمَ حَيَاتَهُ مِنْ مَوْتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، قِيلَ لِلْوَلِيِّ^٧: أَنْفِقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا سَبِيلَ لَهَا إِلَى أَنْ تَتَزَوَّجَ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا^٨، وَإِنْ لَمْ يَنْفِقْ عَلَيْهَا^٩ أُجْبِرَ^{١٠} الْوَالِي عَلَى أَنْ يُطَلِّقَ تَطْلِيقَةً فِي اسْتِقْبَالِ الْعِدَّةِ وَهِيَ طَاهِرٌ، فَتَصِيرُ طَلَّاقَ الْوَلِيِّ^{١١} طَلَّاقَ الرُّوْجِ، فَإِنْ جَاءَ زَوْجُهَا^{١٢} مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا الْوَلِيُّ، فَبَدَأَ لَهُ أَنْ يَرُاجِعَهَا، فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ، فَإِنْ^{١٣} انْقَضَتِ الْعِدَّةُ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ أَوْ يَرُاجِعَ، فَقَدْ خَلَّتْ^{١٤} بِالْأَزْوَاجِ، وَلَا سَبِيلَ لِلْأَوَّلِ^{١٥} عَلَيْهَا^{١٦}.

١١٠٢٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١. في حاشية «بف»: «ناحية». و«الصُّغْع» بالضم: الناحية. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٨٩ (صقع).
٢. في «بج»، «بخ»، «بف»، «بن»، «جت» و«الفقيه» والتهذيب: «فيسأل».
٣. في التهذيب: «بخبر».
٤. في «بن»: «فإن».
٥. في الفقيه: «بحياة».
٦. في «م»، «جد»، «والافي»: «بمضي». وفي «بخ»: «مضي».
٧. في المرأة: «قيل للولي: الظاهر أنه على وجه الشفاعة لا الإجماع». وقال المحقق الحلبي: «فإن جاء في العدة فهو أملك بها، وإن خرجت فلا سبيل له، وإن خرجت ولم تتزوج فقولان، أظهرهما أنه لا سبيل له عليها.
- المختصر النافع، ص ٢٠١.
٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «- ما أنفق عليها».
٩. في «م»، «بج»، «جت»، «جد»، «والافي»: «وإن أبى أن ينفق عليها» بدل «وإن لم ينفق عليها».
١٠. في «بف»، «جت»، «والافي»: «جبره». وفي «بج»: «خيره».
١١. في «م»، «بخ»، «بف»، «بن»، «جت»، «جد»: «والوالي».
١٢. في الوافي: «- وزوجها».
١٣. في «م»، «بن»، «جت»، «جد»، «الفقيه» والتهذيب: «وإن».
١٤. في «بج»: «خلت».
١٥. في «بخ»، «بف»، «جت»: «له».
١٦. التهذيب، ج ١٧، ص ٤٧٩، ح ١٩٢٢، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٧، ح ٤٨٨٣، معلقاً عن عمر بن أذينة. وراجع: التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٨، ح ١٩٢١. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٣٩، ح ٢١٨٧١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٦، ذيل ح ٢٨٢٦٤.

طَلَّاقَةٌ؛ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ أَيْنَ هُوَ مِنَ الْأَرْضِ كُلِّهَا، وَلَمْ يَأْتِهَا مِنْهُ^١ كِتَابٌ وَلَا خَبَرٌ، فَإِنَّهَا تَأْتِي
الْإِمَامَ، فَإِذَا أَمَرَهَا أَنْ تَنْتَظِرَ أَرْبَعَ سِنِينَ، فَيُطَلَّبُ فِي الْأَرْضِ؛ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ^٢ أَثَرٌ حَتَّى
تَمُضِيَ^٣ أَرْبَعُ سِنِينَ، أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، ثُمَّ تَجِلَّ لِلرَّجَالِ^٤؛ فَإِنْ قَدِمَ
زَوْجُهَا بَعْدَ مَا تَنْقَضِي عِدَّتُهَا، فَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ؛ وَإِنْ قَدِمَ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا أَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، فَهِيَ أَمْلَكُ بِرَجْعَتِهَا^٥.

٦٩- بَابُ الْمَرْأَةِ يَبْلُغُهَا مَوْتُ زَوْجِهَا أَوْ طَلَّاقُهَا

فَتَعْتَدُ ثُمَّ تَزَوِّجُ فَيَجِيءُ زَوْجُهَا

١٤٩/٦

١/١١٠٣١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «إِذَا نَعِيَ^٧ الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ، أَوْ خَبَرُوهَا أَنَّهُ طَلَّقَهَا،

فَاعْتَدَتْ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ، فَجَاءَ زَوْجُهَا^٨ بَعْدَ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ هَذَا^٩ الْآخِرِ^{١٠}».

١. في «بع، بخ، جت»: «أولم يأتها منه». وفي «بف»: «أولم يأتها فيه».

٢. في التهذيب: «خبر».

٣. في «م، بخ، جد»، والوافي: «يمضي».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «الأربع».

٥. في التهذيب: «للأزواج».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٩، ح ١٩٢٣، بسنده عن سماعة. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٤١، ح ٢١٨٧٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٠٦، ذيل ح ٢٢٢١٤.

٧. في الوافي: «نعي الرجل، على البناء للمفعول. والنعي والإنعاء: خبر الموت». وانظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٣٣ (نعي).

٨. في الوافي والتهذيب: «+الأول».

٩. في «بع، بخ، بف»: «-هذا».

١٠. في «م، جد»، والتهذيب: «الآخر». وفي الوسائل: «الرجل».

دَخَلَ بِهَا^١، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا^٢.. وَلَهَا مِنَ الْأَخِيرِ^٣ الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَ مِنْ فَرْجِهَا..

قَالَ: «وَلَيْسَ لِلْآخِرِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَبَدًا»^٤.

● أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ^٥، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ^٧، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٨ مِثْلَهُ^٩.

١١/٣٢. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ وَأَبِي أَيُّوبَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٠}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ غَائِبٍ^{١١} عِنْدَ

١. في التهذيب: + «الأول». وفي الفقيه: + «الآخر».

٢. في الوافي والفقيه والاستبصار: - «بها». ٣. في الوسائل والفقيه: + «الآخر».

٤. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢٤٨: ويدل على اشتراك ذات البعل والمعتدة في التحريم المؤبد. قال الشهيد

الثاني^{١٢}: «وفي إلحاق ذات البعل بالمعتدة، وجهان أيضاً، من مساواتها لها في المعنى وزيادة علقه الزوجية،

فيكون من باب مفهوم الموافقة وانتفاء العدة التي هي مورد النص، وإمكان اختصاص العدة بمرتبة خاصة. ولا

إشكال مع العلم بالتحريم، لاقتضاء الزنى التحريم، ولا في عدمه مع الجهل وعدم الدخول وإنما الاشكال مع

الجهل الدخول أو عدمه مع عدمه. ويمكن الاستدلال على التحريم بموثقة زرارة عن الباقر^{١٣} ... وهي تدل

على مساواة النكاح للعدة، لكن مع قطع النظر عن سندها تضمنت الاكتفاء بعدة واحدة، وهم لا يقولون به».

مسالك الألفهام، ج ٧، ص ٣٣٧.

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٨، ح ١٩٦١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٩٠، ح ٦٨٨، بسندهما عن علي بن الحكم، مع

اختلاف سبيل. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٧، ح ٤٨٨٥، بسنده عن موسى بن بكر، عن زرارة، وبسند آخر أيضاً عن

زرارة. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٤٣، ح ٢١٨٧٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٢، ح ٢٨٥٢١.

٦. هكذا في النسخ والوسائل. وفي المطبوع: «أبو العباس الرزاز محدث بن جعفر».

٧. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٤٤، ح ٢١٨٧٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٢، ح ٢٨٥٢١.

٨. في «بخ»: «غاب». وفي الوافي والتهذيب: «غابت».

٩. في الوافي والتهذيب: «عنه».

امْرَأَتِهِ^١ أَنَّهُ طَلَّقَهَا، فَاعْتَدَتْ^٢ الْمَرْأَةُ، وَتَزَوَّجَتْ، ثُمَّ إِنَّ الزَّوْجَ الْغَائِبَ قَدِمَ، فَرَعِمَ أَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْهَا، وَأُكْذِبَ^٣ نَفْسَهُ أَخَذَ الشَّاهِدَيْنِ؟

فَقَالَ: «لَا سَبِيلَ لِلْأَخِيرِ^٤ عَلَيْهَا، وَيُؤْخَذُ الصَّدَاقُ^٥ مِنَ الَّذِي شَهِدَ^٦، فَيَرَدُّ عَلَى الْأَخِيرِ^٧، وَالْأَوَّلُ أَمْلَكَ بِهَا^٨، وَتَعْتَدُ مِنَ الْأَخِيرِ^٩، وَلَا يَفْرُقُهَا الْأَوَّلُ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا^{١٠}».

٣٣ / ١١٠٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ ١٥٠/٦

عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^{١١} عَنْ رَجُلٍ حَسِبَ^{١٢} أَهْلُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ، فَتَكَحَّتِ امْرَأَتُهُ،

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «امرأة».

٢. في «جت»: «واعتدت».

٣. في الوسائل: «فأكذب».

٤. في «بخ، بف»: «للآخر».

٥. في المرأة: «ويؤخذ الصداق، حمل على أنه يؤخذ منه بنسبة شهادته». وقال الشهيد^{١٣}: «ولو رجعا عن الطلاق قبل الدخول أغرمنا النصف الذي غرمه؛ لأنه كان معزّضاً للسقوط بردّها، أو الفسخ لعب، وبعد الدخول لا ضمان إلا أن نقول بضمنان منفعة البضع، فيضمنان مهر المثل، وأبطل في الخلاف ضمان البضع، وإلا حُجِرَ على المريض في الطلاق إلا أن يخرج البضع من ثلث ماله. وفي النهاية: لو رجعا عن الطلاق بعد تزويجها ردت إلى الأول، وضمننا المهر للثاني، وحمل على تزويجها لا يحكم الحاكم». الدروس، ج ٢، ص ١٤٤. وانظر: الخلاف، ج ٣، ص ٣٩٤، المسألة ٣٩؛ النهاية، ص ٣٣٦.

٦. في الوافي والفقيه والتهذيب، ح ٧٨٩ والاستبصار: «ورجع». وفي التهذيب ح ٧٩٢: «ورجع».

٧. في «بخ، بف، جت»: «الآخر».

٨. في الفقيه والتهذيب والاستبصار: «ويفرق بينهما» بدل «والأول أملك بها».

٩. في «بخ»: «للآخر».

١٠. الفقيه، ج ٣، ص ٦٠، ح ٣٣٣٥؛ التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٥، ح ٧٨٩؛ وص ٢٨٦، ح ٧٩٢؛ والاستبصار، ج ٣،

ص ٣٨، ح ١٢٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب الوافي، ج ٢٢، ص ٦٤٥، ح ٢١٨٨٢؛ الوسائل، ج ٢٢،

ص ٢٥٢، ح ٢٨٥٢٢.

١١. في التهذيب والاستبصار: «ظن».

وَتَزَوَّجَتْ سُرِّيَّتَهُ، فَوَلَدَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا^١ مِنْ زَوْجِهَا، فَجَاءَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ، وَمَوْلَى السَّرِّيَّةِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «يَأْخُذُ امْرَأَتَهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَيَأْخُذُ سُرِّيَّتَهُ وَوَلَدَهَا، أَوْ يَأْخُذُ عِوَضًا^٢ مِنْ تَمَنِيهِ^٣».

٤ / ١١٠٣٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَغَيْرِهِ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ^٥ فِي شَاهِدَيْنِ شَهِدَا عَلَى امْرَأَةٍ بِأَنْ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا أَوْ

١. في الوسائل: «واحدة».

٢. في «م»، جد، وحاشية «ن»، جت، «منهن».

٣. في «م»، ن، بخ، بف، جت، جد، والوافي والوسائل والفتاوى والتهذيب ح ١٩٥٩ والاستبصار: «رضاً». وفي التهذيب، ج ٨: «رضاه».

٤. في حاشية «م»، جد، «ضامن» بدل «عوضاً من».

٥. في التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٨ وج ٨ والاستبصار، ح ٧٩١: «من الثمن ثمن الولد». وفي الاستبصار، ح ٧٣٨: «من ثمن الولد» كلاهما بدل «من ثمنه». وفي التهذيب، ح ١٤٣٠: «أو يأخذ من ضامن الثمن له ثمن الولد» بدل «أو يأخذ عوضاً من ثمنه».

٦. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٨، ح ١٩٥٩ وج ٨، ص ١٨٣، ح ٦٤١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٤، ح ٧٣٨، بسند آخر عن عبد الرحمن بن أبي نجران، وفي الأخير هكذا: «عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى علي عليه السلام في رجل ظن أهله أنه قد مات...». الفتاوى، ج ٣، ص ٥٤٨، ح ٤٨٨٦، معلقاً عن عاصم بن حميد. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٣٥٠، ح ١٤٣٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٨، ح ٧٩١، بسندهما عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن أبي عبد الله عليه السلام والوافي، ج ٢٢، ص ٦٤٤، ح ٢١٨٨٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٣، ح ٢٨٥٢٣.

٧. في الكافي، ح ١٤٥٠٠ والتهذيب والاستبصار: - «عن أبي بصير وغيره». وقد عُدَّ إبراهيم بن عبد الحميد من أصحاب أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٠، الرقم ٢٧: رجال البرقي، ص ٢٧ و ص ٤٨: رجال الطوسي، ص ١٥٩، الرقم ١٧٧٤؛ و ص ٣٣١، الرقم ٤٩٢٥.

٨. في الكافي، ح ١٤٥٠٠ والتهذيب والاستبصار: - «أنه قال».

مَاتَ^١، فَتَزَوَّجَتْ^٢، ثُمَّ جَاءَ زَوْجُهَا^٣، قَالَ: «يُضْرَبَانِ الْحَدَّ، وَيُضْمَمَتَانِ الصَّدَاقُ لِلزَّوْجِ بِمَا غَرَّاهُ»، ثُمَّ تَعْتَدُ، وَتَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ^٤،^٥

١١٠٣٥ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٦؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: إِذَا نَعِيَ الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ، أَوْ خَبَّرَوَهَا^٨ أَنَّهُ قَدْ طَلَّقَهَا،

فَاعْتَدَتْ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ، فَجَاءَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ؟

١. في الكافي، ح ١٤٥٠٠ والفقهاء والتهذيب والاستبصار: - «أو مات». وفي الوسائل: + «عنها».

٢. في «يع، يف»، «وتزوجت».

٣. في الوافي والكافي، ح ١٤٥٠٠ والتهذيب والاستبصار: + «فأنكر الطلاق».

٤. في الكافي، ح ١٤٥٠٠ والفقهاء والتهذيب والاستبصار: - «بما غرَّاه».

٥. في الكافي، ح ١٤٥٠٠ والتهذيب والاستبصار: «ثم ترجع» بدل «وترجع».

٦. في المرأة: «اعلم أنه اختلف الأصحاب فيما إذا رجع الشاهدان على الطلاق عن شهادتهما، فالمشهور أنه إن

كان بعد الدخول لم يضمن، وإن كان قبل الدخول ضمننا نصف المهر المسمى للزوج الأول، ولا يرد حكم

الحاكم بالطلاق برجوعهما، ولا ترد المرأة إلى الزوج الأول. وذهب الشيخ في النهاية إلى أنها لو تزوجت بعد

الحكم بالطلاق ثم رجعا ردت إلى الأول بعد العدة، وغرم الشاهدان المهر للثاني، واستند إلى موثقة إبراهيم

بن عبد الحميد، ورد الأكثر الخبر بضعف السند، ومنهم من حمله على ما لو تزوجت بمجرد الشهادة من غير

حكم الحاكم. وعلى التقادير لا بد من حمل الخبر على رجوع الشاهدين لا بمجرد إنكار الزوج كما هو ظاهر

الخبر، والحدّ محمول على التعزير». وراجع: النهاية، ص ٥٣٨-٥٣٩.

٧. الكافي، كتاب الشهادات، باب من شهد ثم رجع عن شهادته، ح ١٤٥٠٠، عن ابن أبي عمير. الاستبصار، ج ٣،

ص ٣٨، ح ١٢٨، معلقاً عن الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. التهذيب، ج ٦،

ص ٢٦٠، ح ٦٨٩، معلقاً عن علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٨، ح ٤٨٨٧، معلقاً عن

إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي عبد الله^٩، الوافي، ج ٢٢، ص ٦٤٦، ح ٢١٨٨٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٣،

ح ٢٨٥٢٥.

٨. في «يع، جت»، والوسائل: - «بن زياد».

٩. في الاستبصار: «وأخبروها».

قَالَ: «الْأَوَّلُ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الْآخِرِ - دَخَلَ بِهَا^١، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا^٢ - وَلَهَا مِنَ الْآخِرِ الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا»^٣.

٧٠- بَابُ الْمَرْأَةِ يَبْلُغُهَا نَعْيُ زَوْجِهَا أَوْ طَلَاقُهُ فَتَزَوَّجُ^٤
فَيَجِيءُ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ فَيُفَارِقُهَا جَمِيعاً

١١٠٣٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٥ عَنِ امْرَأَةٍ نَعِيَ إِلَيْهَا زَوْجَهَا، فَأَعْتَدَتْ، وَتَزَوَّجَتْ^٦، فَجَاءَ زَوْجُهَا
الْأَوَّلُ، فَفَارَقَهَا، وَفَارَقَهَا^٧ الْآخِرَ: كَمْ تَعْتَدُ لِلنَّاسِ^٨؟

قَالَ: «ثَلَاثَةٌ^٩ قُرُوءٍ، وَإِنَّمَا يَسْتَبْرَأُ رَجْمُهَا بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ تُجْلِيهَا^{١٠} لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ».
قَالَ زُرَّارَةُ: وَذَلِكَ أَنَّ أَنَسًا^{١١} قَالُوا: تَعْتَدُ عِدَّتَيْنِ: مِنْ كُلِّ^{١٢} وَاحِدٍ عِدَّةٌ، فَأَبَى ذَلِكَ أَبُو
جَعْفَرٍ^{١٣}، قَالَ^{١٤}: «تَعْتَدُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، فَتَحِلُّ لِلرِّجَالِ^{١٥}».

١. في «بف»: - «بها». وفي التهذيب والاستبصار: + «الأول».

٢. في التهذيب والاستبصار: + «وليس للآخر أن يتزوجها أبداً».

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٩، ح ١٩٦٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٩٠، ح ٦٨٩، بسند آخره الوافي، ج ٢٢، ص ٦٤٣، ح ٢١٨٧٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٣، ح ٢٨٥٢٤.

٤. في «م»: + «التي». ٥. في «ن، جت»: «فتزوج».

٦. في «م، بن، جد»: «فتزوجت».

٧. في التهذيب: «فطلّقها ففارّقها» بدل «ففارّقها وفارّقها».

٨. في التهذيب: «للناسي». ٩. في الوسائل: «بثلاثة».

١٠. في التهذيب: «وتحلّ». وفي الوافي: «تحلّ».

١١. في «م، بن، جد»: «أناساً». وفي «بن، جت»: «الناس».

١٢. في «بن»: «لكلّ» بدل «من كلّ». ١٣. في «م، بن، والوافي والتهذيب: «وقال».

١٤. في «م، بن، والوافي والتهذيب: «وقال».

١٥. في «م، بن، والوافي والتهذيب: «وقال».

١٦. في «م، بن، والوافي والتهذيب: «وقال».

١١٠٣٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ:
عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ فِي امْرَأَةٍ نَعِيَ إِلَيْهَا زَوْجَهَا، فَتَزَوَّجَتْ، ثُمَّ قَدِمَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ،
فَطَلَّقَهَا، وَطَلَّقَهَا الْآخِرَ، قَالَ^١: فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَّ عِدَّتَيْنِ.
فَحَمَلَهَا زُرَّارَةً إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ: «عَلَيْهَا عِدَّةٌ وَاحِدَةٌ»^٢.

٧١- بَابُ عِدَّةِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْخَصِيِّ

١١٠٣٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ
صَالِحٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:
سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ خَصِيٍّ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَفَرَضَ لَهَا صَدَاقاً^٣، وَهِيَ تَعْلَمُ أَنَّهُ
خَصِيٌّ؟
فَقَالَ: «جَائِزٌ».

فَقِيلَ: إِنَّهُ مَكَثَ مَعَهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا، هَلْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ؟

«منهما عِدَّةٌ، بل يظهر من كلام الشهيد الثاني عليه السلام اتفاق الأصحاب على ذلك، لكن تردّد فيما إذا كان وطئ الشبهة متقدماً على الطلاق في تقديم عِدَّةِ الشبهة أو الطلاق، فيمكن حمل الخبر على ما إذا لم يدخل بها الزوج، فيحتنق تكون العِدَّةُ عِدَّةَ وطئِ الشبهة فقط. لكن الظاهر من هذا الخبر والذي بعده أن تعدّد العِدَّةِ مذهب العامة». وراجع: مسالك الأفهام، ج ٩، ص ٢٦٥.

١٥. التهذيب، ج ٧، ص ٤٩٩، ح ١٩٦٣، بسنده عن علي بن الحكم. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٨، ح ٤٨٨٨، معلقاً عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «تحلّها للناس كلّهم». الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥٥، ح ٢٣١٧٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٤، ح ٢٨٥٢٧.

١. في «بن» والوسائل: - «قال».

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥٥، ح ٢٣١٧١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٤، ح ٢٨٥٢٨.

٣. في الفقيه: - «وفرض لها صداقاً». في «بن» والوسائل، ح ٢٨٥٢٩: «فإنه».

قَالَ: «نَعَمْ، أَلَيْسَ قَدْ لَدَّ مِنْهَا، وَلَدَّتْ مِنْهُ؟»
 قِيلَ لَهُ: فَهَلْ كَانَ عَلَيْهَا^١ فِيمَا كَانَ^٢ يَكُونُ مِنْهُ وَمِنْهَا غُسْلٌ؟
 قَالَ^٣: فَقَالَ: «إِنْ كَانَتْ^٤ إِذَا كَانَ ذَلِكَ^٥ مِنْهُ أُمِنْتُ، فَإِنَّ عَلَيْهَا غُسْلًا»
 قِيلَ^٦ لَهُ^٧: فَلَهُ^٨ أَنْ يَزِجَ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ مِنْ صَدَاقِهَا إِذَا طَلَّقَهَا؟
 فَقَالَ: «لَا»^٩.

٧٢- بَابُ فِي الْمَصَابِ بِعَقْلِهِ بَعْدَ التَّرْوِيجِ

١ / ١١٠٣٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
 أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:
 سُئِلَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ^ع عَنِ الْمَرْأَةِ يَكُونُ لَهَا زَوْجٌ، وَقَدْ أُصِيبَ فِي عَقْلِهِ مِنْ^{١٠} بَعْدِ مَا
 تَزَوَّجَهَا، أَوْ عَرَّضَ لَهُ جُنُونٌ؟
 فَقَالَ: «لَهَا أَنْ تَنْزِعَ نَفْسَهَا مِنْهُ إِنْ شَاءَتْ»^{١١}.

١. في «بح»: «عليهما».
٢. في «جد» والفقيه: «- كان».
٣. في «بن»: «- قال».
٤. في «ف»: «- ذلك».
٥. في «بح، بخ، بف، جت»: «فعل له» بدل «فله».
٦. في «م، ن، بن، جد»: «- وله».
٧. في «م، ن، بن، جد»: «- وله».
٨. في «م، ن، بن، جد»: «- وله».
٩. الفقيه، ج ٣، ص ٤٢٤، ح ٤٤٧٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٣، ص ١١٨١، ح ٢٣٠٠٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٢٧، ذيل ح ٢٦٩٥٧؛ وفيه، ج ٢٢، ص ٢٥٥، ح ٢٨٥٢٩، إلى قوله: «قد لَدَّ منها ولَدَّتْ منه».
١٠. في الفقيه والتهذيب: «- من».
١١. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٧، ح ٦٩١، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٢، ح ٤٨١٨؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٢٨، ح ١٧٠٨، يستدعيهما عن علي بن أبي حمزة. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٧٧، ح ٢١٧٥٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٢٢٥، ذيل ح ٢٦٩٥٠.

٧٣- بَابُ الظَّهَارِ^١

١١٠٤٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ الْحَنَاطِ^٢، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فُلَانًا زَوَّجَنِي قَدْ نَزَرْتُ لَهُ بَطْنِي، وَأَعْنَتُهُ عَلَى دُنْيَاہُ وَأَخْرَجْتِهِ، فَلَمْ يَزِ مَنِّي مَكْرُوهًا، وَأَنَا أَشْكُوهُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَإِلَيْكَ. قَالَ: مِمَّا^٣ تَشْتَكِينَهُ؟^٤

قَالَتْ لَهُ^٥: إِنَّهُ قَالَ لِي الْيَوْمَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظْهَرِ أُمِّي، وَقَدْ أَخْرَجَنِي مِنْ مَنْزِلِي^٦، فَاَنْظُرْ فِي أُمْرِي.

١. قال الشهيد الثاني رحمته الله: «الظهار مأخوذ من الظهر؛ لأن صورته الأصلية أن يقول الرجل لزوجته: أنت علي كظهر أمي، وخصّ الظهر لأنه موضع الركوب، والمرأة مركوب الزوج. وكان طلاقاً في الجاهلية كالإيلاء، فغير الشرع حكمه إلى تحریمها بذلك ولزوم الكفارة بالعود كما سيأتي. وحقيقته الشرعية: تشبيه الزوج وزوجته - ولو مطلقه رجعية في العدة - بمحرمة نسباً أو رضاعاً، قيل: أو مصاهرة على ما سيأتي من الخلاف فيه. مسالك الأفهام، ج ٩، ص ٤٦٣. وانظر: النهاية، ج ٣، ص ١٦٥؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٨؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٠١-١٠٢ (ظهر).

٢. في «بف»: - «الحنّاط».

٣. في تفسير القمي: - «قال: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل، ح ٢٨٦٥٥. وفي المطبوع: - «الله».

٥. في «بخ، بف» والوافي وتفسير القمي: «وقد». وفي «ن»: «فقد».

٦. قال ابن الأثير: «ونثرت له ذا بطني؛ أرادت أنها كانت شابة تلد الأولاد عنده. وامرأة نشور: كثيرة الولد». النهاية، ج ٥، ص ١٥. وانظر: لسان العرب، ج ٥، ص ١٩١ (نثر).

٧. في «م، بن، جد» والوسائل، ح ٢٨٦٥٥: «فما».

٨. في «م، ن، بخ، بن، جد» والوسائل، ح ٢٨٦٥٥: «تشكينه». وفي «بخ، بف»: «تشكينه».

٩. في «بخ، بف» والوافي: «فقال».

١٠. في «ن، بخ، بن» والوافي والوسائل، ح ٢٨٦٥٥ وتفسير القمي: - «له».

١١. في حاشية «جت»: «منزله».

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ كِتَابًا أَقْضِي بِهِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ زَوْجِكَ، وَأَنَا أَكْثَرُهُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ، فَجَعَلْتَ تَبْكِي وَتَشْتَكِي مَا بَهَا إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ، وَانْصَرَفْتَ، فَسَمِعَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مُحَاوَرَتَهَا^٢ لِرَسُولِهِ ﷺ فِي زَوْجِهَا، وَمَا شَكَتَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِذَلِكَ قُرْآنًا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ٥ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوَرَكُمَا» يَغْنِي مُحَاوَرَتَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي زَوْجِهَا «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ٥ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ أَنْهَاتِهِمْ مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ إِنْ أَمْهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ»^٥.

فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَرْأَةِ، فَأْتَتْهُ، فَقَالَ لَهَا: جِئِيْنِي بِزَوْجِكَ، فَأْتَتْهُ بِهِ^٦، فَقَالَ لَهُ: أَقُلْتَ لِامْرَأَتِكَ هَذِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظْهَرِ أُمِّي؟ قَالَ^٧: قَدْ قُلْتُ لَهَا^٨ ذَلِكَ^٩، فَقَالَ لَهُ^{١٠} رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيكَ وَفِي امْرَأَتِكَ^{١١} قُرْآنًا، فَقَرَأَ عَلَيْهِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ قَوْلِهِ: «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا^{١٢}» إِلَى قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ» فَضَمَّ امْرَأَتَكَ إِلَيْكَ، فَإِنَّكَ قَدْ قُلْتَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا، قَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ وَغَفَرَ لَكَ، فَلَا تُعَذِّبْ.

فَانْصَرَفَ^{١٣} الرَّجُلُ وَهُوَ نَادِمٌ عَلَى مَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ، وَكَرِهَ^{١٤} اللَّهُ ذَلِكَ لِلْمُؤْمِنِينَ

١. في «ن»: «أنا».

٢. في «م» وحاشية «ن، جت» وتفسير القمي: «رسول الله».

٣. في «بح، بخ، بف» وحاشية «جت» والوافي وتفسير القمي: «مجادلتها».

٤. في الوسائل، ح ٢٨٦٥٥: «وفي زوجها». ٥. المجادلة (٥٨): ١ و ٢.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «به». وفي تفسير القمي: «فأنت به».

٧. في «بن» والوسائل، ح ٢٨٦٥٥ وتفسير القمي: «فقال».

٨. في الوسائل، ح ٢٨٦٥٥: «لها».

٩. في «م، بن» وحاشية «جت»: «ذاك».

١٠. في «بن» والوسائل، ح ٢٨٦٥٥: «له».

١١. في الوسائل، ح ٢٨٦٥٥: «وفي امرأتك».

١٢. في «ن، بح، بخ، بف، جت» والوسائل، ح ٢٨٦٥٥ وتفسير القمي: «في زوجها».

١٣. في حاشية «بف»: «وانصرف».

١٤. في «بخ، بف» والوافي: «فكره».

بَعْدَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ^١ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾^٢ يَغْنِي لِمَا^٣
 قَالَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ، لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظْهَرِ أُمِّي، قَالَ: فَمَنْ قَالَهَا بَعْدَ مَا عَفَا اللَّهُ
 وَعَفَّرَ لِلرَّجُلِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّ عَلَيْهِ تَخْيِيرَ رَقَبَةٍ ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ يَغْنِي مُجَامَعَتَهَا ﴿ذَلِكَكُمْ^٤ ١٥٣/٦
 تَوْعُظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ٥ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا
 فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾^٥ فَجَعَلَ اللَّهُ عُقُوبَةَ مَنْ ظَاهَرَ بَعْدَ التَّهْنِي هَذَا، وَقَالَ:
 ﴿ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾^٦ فَجَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذَا حَدَّ الظَّهَارِ^٧.

● قَالَ حُمْرَانُ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٨: «وَلَا يَكُونُ^٩ ظَهَارٌ فِي يَمِينٍ^{١٠}، وَلَا فِي إِضْرَارٍ، وَلَا فِي
 غَضَبٍ، وَلَا يَكُونُ ظَهَارٌ إِلَّا عَلَى^{١١} طَهْرٍ بَغِيرِ^{١٢} جَمَاعٍ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ مُسْلِمَيْنِ^{١٣}».

١. هكذا في القرآن و «خ، ل، م، بن، جد، جز، جمع» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «+ منكم».

٢. المجادلة (٥٨): ٣.

٣. في الوسائل، ح ٢٨٦٥٥: «ما».

٤. في «بف» وتفسير القمي: - «الأول».

٥. المجادلة (٥٨): ٣ و ٤.

٦. المجادلة (٥٨): ٤.

٧. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٥٣، عن علي بن الحسين، عن محمد بن أبي عبد الله، عن الحسن بن محبوب.

الفتحية، ج ٣، ص ٥٢٦، ح ٤٨٢٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢٢، ص ٩٠١،
 ح ٢٢٤١٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٠٤، ح ٢٨٦٥٥.

٨. في الوسائل، ح ٢٨٦٥٥: «ولا يكون» بدون الواو.

٩. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢٥٤: «في يمين: المراد بجعله يميناً جعله جزءاً على ترك الزجر عنه والبعث
 على الفعل، سواء تعلق به أو بها، كقوله: «إِنْ كَلَّمْتَ فَلَاناً أَوْ تَرَكْتَ الصَّلَاةَ فَأَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي» فهو مشارك
 للشرط في الصورة، ومفارق له في المعنى؛ إذ في الشرط مجرد التعليق، وهنا الزجر والبعث، والفارق القصد.
 وحكى الشيخ فخر الدين قولاً بوقوع الظهار في الإضرار؛ لعدم الآية، والمشهور العدم. وانظر: الإيضاح،
 ج ٣، ص ٤١١.

١٠. في الوسائل، ح ٢٨٦٥٨: «وفي».

١١. في «بن» ومن غير.

١٢. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٥٣، عن علي بن الحسين، عن محمد بن أبي عبد الله، عن الحسن بن محبوب.

الفتحية، ج ٣، ص ٥٢٤، ح ٤٨٤٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. التهذيب، ج ٨، ص ١٠، ح ٣٣، بسنده عن ابن
 محبوب؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٩٢٣، بسنده عن ابن محبوب، عن أبي ولاد، عن حمزة بن حمران،

١١٠٤١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ^١، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ^٢

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «لَا طَلَّاقَ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ الطَّلَاقُ، وَلَا ظَهَارَ إِلَّا مَا أُرِيدَ

بِهِ الظَّهَارُ»^٤.

١١٠٤٢ / ٣. عَلِيُّ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٦ عَنِ الظَّهَارِ؟

فَقَالَ: «هُوَ مِنْ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ^٧: أُمٌّ، أَوْ أُخْتٌ، أَوْ عَمَّةٌ، أَوْ خَالَهٌ، وَلَا يَكُونُ

عن أبي جعفر^٦. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب الظهار، ح ١١٠٦٤؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٠، ح ٣١، بسند آخر عن الرضا^٦، تمام الرواية هكذا: «الظهار لا يقع على الغضب». الوافي، ج ٢٢، ص ٩٠١، ح ٢٢٤١٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٠٧، ح ٢٨٦٥٨.

١. في الكافي، ح ١٠٦٧٠: «عن بعض أصحابه». لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ١٠٦٧٠.

٢. في الكافي، ح ١٠٦٧٠ والتهذيب: - «عبيد بن»، لكن المذكور في بعض مخطوطات التهذيب: «عبيد بن زرارة».

٣. في الكافي، ح ١٠٦٧٠: «أنه».

٤. في الوافي: «يعني لا يكون طلاق ولا ظهار إلا أن يكون مقصود المتكلم من الصيغة أن يحرم امرأته على نفسه ويفرق بينها وبينه، لا أن يكون مقصوده شيئاً آخر، فيحلف عليه بالطلاق أو الظهار، كأن يقول: إن فعل كذا فامرأته طالق، أو هي عليه كظهر أمه؛ فإن المقصود من مثل هذا الكلام إنما هو ترك ذلك الفعل، لا الطلاق وتحريم المرأة، بل ربما يفهم منه إرادة عدم الطلاق وعدم التحريم كما هو ظاهر، ولهذا لا يقع طلاق ولا ظهار بهذا عند أصحابنا. وهذا معنى قولهم^٦ فيما مرّ، ويأتي من الأخبار: لا ظهار في يمين، وما في معناه من إبطال الظهار المعلق بشرط؛ فإنهم^٦ يردّون بذلك على المخالفين القائلين بجواز اليمين بالطلاق والعتاق والظهار ونحوها، نعم حكم الظهار نفسه حكم اليمين في وجوب الكفارة فيه وإطلاق لفظ الحنث على المخالفة فيه وغير ذلك، وإن لم يذكر اسم الله سبحانه فيه. وبهذا التحقيق مع ما سيأتي من تنمّة القول فيه تزول الاشتباهات عن أخبار هذا الباب التي وقع في بعضها صاحب التهذيبين».

٥. الكافي، كتاب الطلاق، باب أن الطلاق لا يقع إلا لمن أراد الطلاق، ح ١٠٦٧٠، وتمام الرواية فيه: «ولا طلاق إلا ما أريد به الطلاق». التهذيب، ج ٨، ص ٩، ح ٢٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٠٤، ح ٢٢٤١٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٠٨، ح ٢٨٦٦٢.

٦. في «ن، بح» والوسائل: «علي بن إبراهيم».

٧. في الفقيه: «أو من». وفي المرأة: «انعتاد الظهار بقوله: «أنت علي كظهر أمي» موضع نصّ ووافق، وفي

الظَّهَارُ فِي يَمِينٍ».

قُلْتُ: فَكَيْفَ^١ يَكُونُ^٢؟

قَالَ: يَقُولُ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ مِنْ^٣ غَيْرِ جَمَاعٍ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، مِثْلُ ١٥٤/٦
ظَهَرِ^٤ أُمِّي أَوْ أُخْتِي^٥، وَهُوَ يُرِيدُ بِذَلِكَ الظَّهَارَ^٦.

٤/١١٠٤٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ
رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ رَجُلٍ^٩، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ^{١٠}: إِنِّي قُلْتُ لِامْرَأَتِي: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي إِنْ خَرَجْتَ مِنْ بَابِ
الْحُجْرَةِ، فَخَرَجَتْ.

«معنى «عليّ» غيرها من ألفاظ الصلاة كمعنيّ وعندّي ولديّ، ويقوم مقام «أنت» وما شابهها ممّا يميّزها عن غيرها كهذه أو فلانة، ولو ترك الصلّة فقال: «أنت كظهر أُمّي» انعقد عند الأكثر. واختلف فيما إذا أشبهها بظهر غير الأمّ على أقوال: أحدها أنّه يقع بتشبيهها بغير الأمّ مطلقاً؛ ذهب إليه ابن إدريس. وثانيها: أنّه يقع بكلّ امرأة محرّمة عليه على التأييد بالنسب خاصّة؛ اختاره ابن البراج، وتدلّ عليه صحيحة زرارة. وثالثها: إضافة المحرّمات بالرضاع، وهو مذهب الأكثر، واستدلّ بقوله^{١١}: «كلّ ذي محرّم». وقوله: «أُمّ [أو] أخت» على سبيل التمثيل لا الحصر؛ لأنّ بنت الأخ وبنت الأخت كذلك قطعاً. ورابعها: إضافة المحرّمات بالمصاهرة إلى ذلك؛ اختاره العلامة في المختلف، ويمكن الاستدلال عليه بصحيحة زرارة أيضاً. وهذا القول لا يخلو من قوّة».

١. في «بح، يخ، بف»، والوافي: «وكيف».

٢. في «م، بح، يخ، بف، جت، جد»، وحاشية «ن، بن»، والوافي: «في».

٣. في «م، بح، يخ، بف، جت، جد»، وحاشية «ن، بن»، والوافي: «في».

٤. في الاستبصار: «حرام».

٥. في «جد» والاستبصار: «كظهر».

٦. في الوسائل، ح ٢٨٦٥٩: «أو أُختي».

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٥٦٦، ح ٤٨٢٨؛ التهذيب، ج ٨، ص ٩، ح ٢٦؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٩٢٤، فيه من قوله: «لا يكون الظهار في يمين» وفي كلّها معلّقاً عن الحسن بن محبوب. فقه الرضا^{١٢}، ص ٢٧١، من قوله: «يقول الرجل لامرأته» مع اختلاف يسير. والوافي، ج ٢٢، ص ٩٠٥، ح ٢١٧٥٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٠٧، ح ٢٨٦٥٩، من قوله: «يقول الرجل لامرأته»؛ وفيه، ص ٣٠٩، ح ٢٨٦٦٥، إلى قوله: «لا يكون الظهار في يمين»؛ وفيه، ص ٣١١، ح ٢٨٦٧٠، قطعة: «ولا يكون الظهار في يمين».

٨. في الاستبصار: «محمد بن يحيى»، وهو سهو واضح.

٩. في الوسائل: «من أصحابنا عن رجل».

فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ».

فَقُلْتُ^١: «إِنِّي قَوِيٌّ^٢ عَلَى أَنْ أَكْفُرَ».

فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ».

قُلْتُ^٣: «إِنِّي قَوِيٌّ^٤ عَلَى أَنْ أَكْفُرَ رَقَبَتَهُ وَرَقَبَتَيْنِ».

قَالَ^٥: «لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ، قَوِيْتُ أَوْ لَمْ تَقْوِ^٦».

٥ / ١١٠٤٤. ابْنُ فَضَّالٍ^٨، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «لَا يَكُونُ الظَّهَارُ إِلَّا عَلَى مِثْلِ مَوْضِعِ الطَّلَاقِ^{١٠}».

٦ / ١١٠٤٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ

١. في «بح، يخ، بف» والوافي: «قلت».

٣. في «بح، بن، جت» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار: «فقلت».

٤. في «بف، جت» والوسائل والفقيه: «أقوى».

٥. في «بن» والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار: «فقال».

٦. في المرأة: «اعلم أَنَّ الْأَصْحَابَ اخْتَلَفُوا فِي وَقْعِ الظَّهَارِ الْمُعْلَقِ بِالْشَرْطِ عِنْدَ وَجوبِ الشَّرْطِ، فَذَهَبَ الْمُحَقِّقُ وَجَمَاعَةٌ إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ، وَذَهَبَ الشَّيْخُ الصَّدُوقُ وَابْنُ حَمْزَةَ وَالْعَلَّامَةُ وَأَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى الْوُقُوعِ، وَهُوَ الْأَقْوَى. وَهَذَا الْخَبَرُ بَظَاهِرِهِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ، وَالشَّيْخُ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ عَدَمَ الْإِثْمِ، وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ عَنِ السُّؤَالِ مَعَ أَنَّ الظَّهَارَ حَرَامٌ إِجْمَاعًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا عِقَابَ عَلَيْهِ لِلْعَفْوِ كَمَا قِيلَ. أَقُولُ: يُمْكِنُ حَمَلُهُ عَلَى الْيَمِينِ، فَإِنْ قِيلَ: لَا يَمِينُ عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ. قُلْتُ: يُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ «خَرَجْتَ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِصِغَةِ الْمُتَكَلِّمِ». وَانْظُرْ: الْاِسْتِبْصَارُ، ج ٣، ص ٢٦٠-٢٦٢.

٧. التَّهْذِيبُ، ج ٨، ص ١٣، ح ٤٣، مُعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ؛ الْاِسْتِبْصَارُ، ج ٣، ص ٢٦١، ح ٩٣٤، مُعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ. الْفَقِيه، ج ٣، ص ٥٣٢، ح ٤٨٢٨، مُعْلَقًا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^{١١} الْوَافِي، ج ٢٢، ص ٩٠٦، ح ٢٢٤٢١؛ الْوَاسِلَاتُ، ج ٢٢، ص ٣٣٢، ح ٢٨٧٢٧.

٨. السَّنَدُ مُعْلَقٌ عَلَى سَابِقِهِ. وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ.

٩. فِي الْوَافِي: «يَعْنِي إِلَّا عَلَى شُرَاطِ الطَّلَاقِ».

١٠. التَّهْذِيبُ، ج ٨، ص ١٣، ح ٤٤؛ الْاِسْتِبْصَارُ، ج ٣، ص ٢٦١، ح ٩٣٥، مُعْلَقًا عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ. الْفَقِيه، ج ٣، ص ٥٢٦، ح ٤٨٢٧، مُرْسَلًا مِنْ دُونِ التَّصْرِيحِ بِاسْمِ الْمَعْصُومِ^{١٢} الْوَافِي، ج ٢٢، ص ٩٠٨، ح ٢٢٤٢٥؛ الْوَاسِلَاتُ، ج ٢٢، ص ٣٠٧، ح ٢٨٦٦٠.

ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَغَيْرِهِ، قَالَ:

تَزَوَّجَ حَمْرَةَ بَنِّ حُمْرَانَ ابْنَةً بِكَتِيرٍ^١، فَلَمَّا كَانَ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي أُدْخِلَ بِهَا عَلَيْهِ،
قُلْنَا لَهُ النِّسَاءُ: أَنْتَ^٢ لَا تَبَالِي الطَّلَاقَ^٣، وَلَيْسَ هُوَ عِنْدَكَ بِشَيْءٍ، وَلَيْسَ نُدْخِلُهَا عَلَيْكَ
حَتَّى تَظَاهِرَ مِنْ أَمْهَاتِ أَوْلَادِكَ، قَالَ: فَفَعَلَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَمَرَهُ أَنْ
يَقْرُبَهُنَّ^٤.

١١٠٤٦ / ٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَأَبُو الْعَبَّاسِ الرُّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ^٥ ابْنِ

أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

تَزَوَّجَ حَمْرَةَ بَنِّ حُمْرَانَ ابْنَةً بِكَتِيرٍ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ لَهُ النِّسَاءُ: لَسْنَا

١. في «م»، ببح، بن، جت، جد: «بنت».

٢. في «بح»، بف، «بكر». والظاهر أَنَّ حمزة بن حمران بن أعين تزوج ابنة عمه بكير بن أعين، فيكون «بكر» محزفاً.

٣. في الوافي: «وَأَنْتَ».

٤. في «بن» والوسائل: «بِالطَّلَاق». في الوافي: «يعني أَنَّ أمر الطلاق عندك سهل يسير، وَأَنْتَ مطلق مذواق، فنخاف أَنْ نطلقها، فلا ندخلها عليك حتى نقول: إِنَّ أَمْهَاتِ أَوْلَادِكَ عليك كظهر أُمِّكَ إِنْ طَلَّقْتَهَا، فيصير يميناً على أَنْ لا تطلقها، كما يثبت ما بعده».

٥. في المرأة: «لَعَلَّه كَانَ الحلف على عدم طلاقها أو عدم مقاربة غيرها، وقولهن: «لا تبالى الطلاق» يحتمل وجهين، أحدهما: أَنَّ اليمين بالطلاق عندكم باطل فلا تبالون بالتكلم به. الثاني: أَنَّك لا تبالى بطلاق الزوجة، فاحلف بظهار أَمْهَاتِ أَوْلَادِكَ على عدم الطلاق. والبطان هنا لوجهين: لوقوع الظهار يميناً، ولعدم القصد أيضاً. ويمكن أَنْ يكون مبتياً على عدم وقوع الظهار بملك اليمين، فَإِنْ وَقَعَ الظهار بها وبالمتنع بها خلافاً، وَإِنْ كَانَ الأشهر الوقوع».

٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٠٨، ح ٢٢٤٢٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣١١، ح ٢٨٦٧١.

٧. هكذا في النسخ. والظاهر وقوع التحريف في السند؛ فَإِنَّ صفوان - وهو ابن يحيى - وابن أبي عمير كليهما من مشايخ محمد بن عبد الجبار وأيوب بن نوح. أضف إلى ذلك أَنَّ أَيُّوبَ بْنَ نُوحٍ روى كتب عبد الله بن المغيرة - كما في رجال النجاشي، ص ٢١٥، الرقم ٥٦١ - ووردت روايته عنه في بعض الأسناد مباشرة. والخبر ورد في التهذيب والاستبصار عن صفوان وابن أبي عمير عن ابن المغيرة، وهو الظاهر.

يَا رَسُولَ اللَّهِ^١، طَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي، فَقَالَ^٢: اذْهَبْ، فَأَعْيَقَ رَقَبَتَهُ، قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي^٣، قَالَ^٤: اذْهَبْ^٥، فَصَمَّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، قَالَ^٦: لَا أَقْوَى، قَالَ: اذْهَبْ^٧، فَأَطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا، قَالَ^٨: لَيْسَ عِنْدِي^٩.

قَالَ: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا أَتَصَدَّقُ عَنْكَ، فَأَعْطَاهُ تَمْرًا لِإِطْعَامِ سِتِينَ مِسْكِينًا، فَقَالَ^{١٠}: اذْهَبْ، فَتَصَدَّقْ^{١١} بِهِ^{١٢}». فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ^{١٣}، مَا أَعْلَمُ^{١٤} بَيْنَ لَابَتَيْهَا^{١٥} أَحَدًا أَخَوْجَ إِلَيْهِ مِنِّي وَمِنْ عِيَالِي. قَالَ^{١٦}: فَادْهَبْ، فَكُلْ^{١٧} وَأَطْعِمَ عِيَالَكَ^{١٨}».

١. في التهذيب، ح ١١٩١ والاستبصار والنوار: «إني».
٢. هكذا في «ن، بح، بخ، بف، جت» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار والنوار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».
٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار والنوار: «شيء».
٤. في الفقيه والتهذيب، ح ٤٨: «فقال».
٥. في حاشية «جت»: «فاذهب».
٦. في الوافي والفقيه: «فقال».
٧. في «بن» والتهذيب، ح ٤٨: «فاذهب».
٨. في «جد» والفقيه والنوار: «فقال».
٩. في التهذيب، ح ١١٩١: «ثمن إطعام». وفي الاستبصار: «ثمن طعام» كلاهما بدل «تمرًا لإطعام». وفي النوار: «بتصدق به علي» بدل «لإطعام».
١٠. هكذا في «م، بح، بخ، بف، جت، جد» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».
١١. في «جد»: «وتصدق». وفي التهذيب، ح ٤٨: «فأعطاه تمرًا لإطعام سِتِينَ مِسْكِينًا، قال: اذهب فتصدق».
١٢. هكذا في «ن، بح، بخ، بف، جت» والوافي والفقيه. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بها».
١٣. في الفقيه والتهذيب، ح ٤٨ والاستبصار: «ونبيًا».
١٤. في «م، بح» وحاشية «جت»: «لأ أعلم». وفي التهذيب، ح ١١٩١ والاستبصار: «وأعلم».
١٥. في الوافي: «الضمير في لابتها يرجع إلى المدينة. ولابتها: جانبها. واللبة: الحرة، والمدينة المشرفة إنما هي بين حرتين عظيمتين». وانظر: مجمع البحرين، ج ٤، ص ١٥٠ (الوب).
١٦. في «بن» والفقيه والتهذيب، ح ١١٩١ والاستبصار والنوار: «فقال».
١٧. في «جد» والوافي والتهذيب، ح ٤٨: «وكل».
١٨. في «بف»: «بذلك». وقال الشيخ الصدوق: «هذا الحديث في الظهار غريب نادر؛ لأنَّ المشهور في هذا المعنى في كثارة من أفطر يوماً من شهر رمضان». الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٢.
١٩. التهذيب، ج ٨، ص ١٥، ح ٤٨، معلقًا عن الكليني. النوار للأشعري، ص ٦٦، ح ١٣٧، عن سماعة بن

١٠ / ١١٠٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ عَمَّتِيهِ أَوْ خَالَتِيهِ؟ قَالَ: «هُوَ الظَّهَارُ».

قَالَ^٢: وَسَأَلْنَاهُ^٣ عَنِ الظَّهَارِ: مَتَى يَقَعُ عَلَى صَاحِبِهِ الْكَفَّارَةُ؟ فَقَالَ: «إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوَاقِعَ^٤ امْرَأَتَهُ».

قُلْتُ: فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يُوَاقِعَهَا، أَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ؟ قَالَ: «لَا، سَقَطَتْ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ».

قُلْتُ: فَإِنْ صَامَ بَغْضًا، فَمَرِضَ، فَأَفْطَرَ، أَيْسْتَقْبِلُ، أَمْ يُتِمُّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: «إِنْ صَامَ شَهْرًا، فَمَرِضَ، اسْتَقْبَلَ^٦، وَإِنْ زَادَ عَلَى الشَّهْرِ الْآخِرِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ، بَنَى عَلَى^٧ مَا بَقِيَ».

قَالَ: وَقَالَ^٨: «الْحُرَّةُ وَالْمَمْلُوكَةُ سَوَاءٌ، غَيْرَ أَنَّ عَلَى الْمَمْلُوكِ نِصْفَ مَا عَلَى

١٥٦/٦

مهرا، عن أبي بصير. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٣٢١، ح ١١٩١؛ والامتناع، ج ٤، ص ٥٧، ح ١٩٧ بندهما عن عثمان بن عيسى. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٢، ح ٤٨٣٧، معلقاً عن سماعة الوافي، ج ٢٢، ص ٩٣٤، ح ٢٢٤٨٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٦٢، ح ٢٨٧٩٢؛ وفيه، ص ٣٦٠، ح ٢٨٧٨٦، إلى قوله: «أذهب فاطم ستين مسكيناً».

١. في «بف» -: «علي».

٢. في «بن» -: «علي».

٣. في الوسائل، ح ٢٨٦٩٠: «سألناه» بدون الواو. وفي التهذيب، ج ٨: «وسألته».

٤. في المرأة: «أجمع الأصحاب وغيرهم على أَنَّ المظاهر لا تجب عليه الكفارة بمجرد الظهار، وإنما تجب بالعود كما قال تعالى: «ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا» والظاهر أَنَّ المراد بالعود إرادة العود لما حرّمه على أنفسهم بلفظ الظهار، وبهذا المعنى صرح المرتضى في المسائل الناصرية وجماعة. إذا تقرر ذلك، فاعلم أَنَّهُ لا إشكال في لزوم الكفارة بإرادة العود، ولكن هل يستقرّ الوجوب بذلك حتّى لو طلقها بعد إرادة العود قبل الكفارة، تبقى الكفارة بإرادة العود أم لا؟ بل يكون معنى الوجوب كونها شرطاً في حال الوطئ، قولان: أحدهما الثاني».

٥. في «بج، يخ، بف» والوافي والفقيه والتهذيب، ج ٨: «الكفارة عنه».

٦. في المرأة: «ظاهره خلاف فتوى الأصحاب؛ إذ المرض من الأعداء التي يصحّ معها البناء عندهم، خلافاً لبعض العامة، فيحمل هذا على المرض الذي لا يسوغ الإفطار، أو على التقية، أو على الاستحباب».

٧. في الفقيه والتهذيب، ج ٨: «عليه».

٨. في «بن» -: «إِنَّ».

الْحَزَّاءُ مِنَ الْكُفَّارَةِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ عِتْقٌ وَلَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا عَلَيْهِ صِيَامٌ شَهْرًا^٢.

١١٠٥ / ١١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَالرُّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَظَاهِرُ مِنْ جَارِيَتِهِ؟

فَقَالَ: «الْحَزَّةُ وَالْأُمَةُ^٦ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ»^٨.

١. في الوافي: «الحزّة». ٢. في الوافي: «وإنما».

٣. الكافي، كتاب الصيام، باب من وجب عليه صوم شهرين...، ح ٦٥٤٦، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير، عن جميل ومحمد بن حرمان، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٤، ح ٨٦١؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٤٠٤، معلقاً عن الكليني في ح ٦٥٤٦ وفي كلها من قوله: «قلت: فإن صام بعضاً فمعرض» إلى قوله: «بني على ما بقي» مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٨، ص ٩، ح ٢٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣١، ح ٤٨٣٥، معلقاً عن جميل بن دراج، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، من قوله: «وسألناه عن الظهار: متى يقع» إلى قوله: «نصف ما على الحرّ من الكفارة». وفيه، ص ٥٢٨، ذيل ح ٤٨٣٠، من قوله: «أنّ على المملوك نصف ما على الحرّ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩١٠، ح ٢٢٤٣٠، إلى قوله: «قال: هو الظهار»؛ وفيه، ص ٩١٩، ح ٢٢٤٥٤، من قوله: «وسألناه عن الظهار» إلى قوله: «إذا أراد أن يواقع امرأته»؛ وفيه، ص ٩٢٧، ح ٢٢٤٧٣، من قوله: «فإن طلقها قبل أن يواقعها» إلى قوله: «سقطت عنه الكفارة»؛ وفيه، ص ٩٣٨، ح ٢٢٤٩٧، من قوله: «قلت: فإن صام بعضاً فمعرض»؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣١٠، ح ٢٨٦٦٦، إلى قوله: «قال: هو الظهار»؛ وفيه، ص ٣٠٥، ح ٢٨٦٥٦، من قوله: «وسألناه عن الظهار» إلى قوله: «إذا أراد أن يواقع امرأته»؛ وفيه، ص ٣١٨، ح ٢٨٦٩٠، من قوله: «وسألناه عن الظهار» إلى قوله: «سقطت عنه الكفارة»؛ وفيه، ص ٣٦٣، ذيل ح ٢٨٧٩٣، من قوله: «وسألناه عن الظهار» إلى قوله: «بني على ما بقي»؛ وفيه، ص ٣٢٣، ح ٢٨٧٠٥، من قوله: «الحزّة والمملوكة سواء».

٤. في السند تحويل يعطف «الرّزاز» عن أيّوب بن نوح» على «أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار».

٥. في «م» بن، جد» وحاشية «ن» والوسائل: - «بن يحيى».

٦. في «م»: «أو الأمة». ٧. في «بن، جد» وحاشية «م» جت» والوسائل: «ذا».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٢٤، ح ٧٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٤، ح ٩٤٥، بسندهما عن صفوان. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٥، ح ٤٨٤٨، معلقاً عن إسحاق بن عمار. وفي قرب الإسناد، ص ٣٦٣، ذيل ح ١٢٩٩، بسند آخر عن

١٢/١١٠٥١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ خَمْسَ مَرَّاتٍ، أَوْ أَكْثَرَ؟
فَقَالَ: «قَالَ عَلِيُّ عليه السلام ١: مَكَانَ كُلِّ مَرَّةٍ كَفَّارَةٌ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ ٢ عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يُوَاقِعَهَا ٣، عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ؟
قَالَ: «لَا».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ ٤ عَنِ الظَّهَارِ عَلَى الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ؟
فَقَالَ ٥: «نَعَمْ».

قِيلَ: فَإِنْ ٦ ظَاهَرَ فِي شُعْبَانَ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يُعْتَقُ؟

قَالَ: «يَنْتَظِرُ حَتَّى يَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ، ثُمَّ ٧ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَإِنْ ظَاهَرَ
وَهُوَ مُسَافِرٌ، انْتَظَرَ حَتَّى بَقْدَمَ، فَإِنْ ٨ صَامَ فَأَصَابَ مَالًا، فَلْيُمْنِصِ الَّذِي ابْتَدَأَ فِيهِ» ٩.

١٠. الرضا، عن جعفر عليه السلام، وتمام الرواية هكذا: «يقع على الحرة والأمة الظهار» الوافي، ج ٢٢، ص ٩١١،
ح ٢٢٤٣٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٢١، ح ٢٨٦٩٧.

١. في التهذيب، ح ٧٠ والاستبصار، ح ٩٤٠: «قال عليه» بدل «قال علي عليه السلام». وفي الاستبصار، ح ٩٣٨: «+ وعليه».

٢. في الكافي، ح ١١٠٧٤: «و سألت أبا جعفر عليه السلام بدل «و سألته».

٣. في الكافي، ح ١١٠٧٤: «+ وبانت منه أ».

٤. في «م، بن، جد»: «قال».

٥. في الاستبصار، ح ٩٥٧: «قال: سئل عمن» بدل «قيل: فإن».

٦. في «بف» - «وتم».

٧. في «م، بن، جد»: «قال».

٨. في «م، بن، جد»: «قال».

٩. في «م، بن، جد»: «قال».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١٧، ح ٥٣؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٢، ح ٩٣٨، إلى قوله: «مكان كل مرة كفارة»؛ وفيه،

ص ٢٦٤، ح ٩٤٧، تمام الرواية هكذا: «سئل عن الظهار على الحرة والأمة قال: نعم»؛ وفيه، ص ٢٦٧، ح ٩٥٧،

من قوله: «قيل: فإن ظاهر من شعبان»، وفي كلها معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الطلاق، باب الظهار،

ح ١١٠٧٤، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن

١١٠٥٢ / ١٣. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَمْلُوكِ: أَعَلَيْهِ ظَهَارٌ؟

فَقَالَ: «عَلَيْهِ نِصْفُ مَا عَلَى الْخُرَّاءِ صَوْمُ شَهْرٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ مِنْ صَدَقَةٍ وَلَا

عَتَقٌ»^١.

١١٠٥٣ / ١٤. عَلِيُّ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْخَلْبِيِّ، قَالَ:

«العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «سألته عن رجل ظاهر من امرأته ثم طلقها» إلى قوله: «عليه كفارة قال: لا». النوادر للأشعري، ص ٦٤، ح ١٣١، بسنده عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم وبسند آخر عن محمد بن مسلم، عنهما عليهما السلام: التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٢، ح ١١٩٣، بسنده عن العلاء. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٢، ح ٤٨٣٦، معلقاً عن محمد بن مسلم، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «قيل: فإن ظاهر في شعبان». التهذيب، ج ٨، ص ٢٢، ح ٧٠، بسنده عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «مكان كل مرة كفارة». وفيه، ج ٤، ص ٢٣٢، ح ٦٨١، بسنده عن علاء بن رزين القلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «قال: وسألته عن الظهار على الحرّة والأمة». الفقيه، ج ٣، ص ٥٣١، ح ٤٨٣٤، معلقاً عن محمد بن مسلم، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «مكان كل مرة كفارة». وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٢، ح ٦٩ و ٧١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٢، ح ٩٣٩ و ٩٤٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى علي عليه السلام، إلى قوله: «مكان كل مرة كفارة» وفي الأخيرتين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٣٩، ح ٢٢٥٠١؛ وفيه، ص ٩١٥، ح ٢٢٤٤٣، إلى قوله: «مكان كل مرة كفارة»؛ وفيه، ص ٩٢٧، ح ٢٢٤٧٥، من قوله: «سألته عن رجل ظاهر من امرأته ثم طلقها» إلى قوله: «عليه كفارة قال: لا»؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٢١، ح ٢٨٦٩٨، تمام الرواية فيه: «سئل عن الظهار على الحرّة والأمة قال: نعم»؛ وفيه، ص ٣٢٤، ح ٢٨٧٠٧، إلى قوله: «مكان كل مرة كفارة»؛ وفيه، ص ٣٦٤، ح ٢٨٧٩٥، من قوله: «قيل: فإن ظاهر في شعبان» إلى قوله: «انتظر حتى يقدم»؛ وفيه، ص ٣٦٥، ح ٢٨٧٩٦، من قوله: «فإن صام فأصاب مالا».

١. في النوادر للأشعري: «بظاهر» بدل «أعليه ظهار».

٢. في الفقيه: «+ من».

٣. في المرأة: «عليه أكثر الأصحاب، وذهب أبو الصلاح وابن إدريس وابن زهرة إلى أن المملوك في الظهار مثل الحر».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٤، ح ٧٩، بسنده عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن محمد بن حمران. النوادر للأشعري، ص ٦٥، ح ١٣٢، بسنده عن جميل بن دراج ومحمد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٥، ح ٤٨٤٩٤، معلقاً عن محمد بن حمران. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٣٨، ح ٢٢٥٠٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٣٣، ح ٢٨٧٠٤.

٥. في التهذيب والاستبصار: «علي بن إبراهيم».

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ؟
قَالَ : «يُكْفَرُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» .

قُلْتُ : فَإِنْ وَاقَعَ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ ؟

قَالَ : «يَسْتَفْغِرُ اللَّهُ ، وَيُمْسِكُ حَتَّى يُكْفَرَ»^١ .

١٥ / ١١٠٥٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٢ ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ

الْثُمَالِيِّ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ : أَعَلَيْهِ ظَهَارٌ ؟

١٥٧ / ٦

فَقَالَ^٣ : «نِصْفٌ مَا عَلَى الْحُرِّ مِنَ الصَّوْمِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ، صَدَقَّةٌ وَلَا عِتْقٌ»^٤ .

١٦ / ١١٠٥٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ أَوْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي رَجُلٍ كَانَ لَهُ عَشْرُ جَوَارٍ ،

فَظَاهَرَ مِنْهُمْ كُلَّهُنَّ^٧ جَمِيعاً^٨ بِكَلَامٍ وَاحِدٍ ، قَالَ^٩ : «عَلَيْهِ عَشْرُ

١ . في الوافي : «قال في التهذيبين : جاز أن يكون المراد به حتى يكفر الكفارتين . أقول : كأنه عنى بالكفارتين كفارة الظهار وكفارة الوقاع ، وقد عرفت ما فيه ، مع أنه لا وجه لوجوب تقديم كفارة الوقاع على الوقاع الآخر» . وفي المرأة : «المشهور بين الأصحاب أنه يحرم الوطء قبل التكفير ، فلو وطأ عامداً لزمه كفارتان ، ولو كثر لزمه لكل وطء كفارة» .

٢ . التهذيب ، ج ٨ ، ص ١٨ ، ح ٥٩ ؛ والاستبصار ، ج ٣ ، ص ٢٦٥ ، ح ٩٥٢ ، معلقاً عن الكليني . النوادر للأشعري ، ص ٦٥ ، ح ١٣٤ ، عن محمد بن أبي عمير . الفقيه ، ج ٣ ، ص ٥٣١ ، ح ٤٨٣٣ ، معلقاً عن حماد الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٩٢٢ ، ح ٢٢٤٦٢ ؛ الوسائل ، ج ٢٢ ، ص ٣٢٨ ، ح ٢٨٧١٧ ، من قوله : «فإن واقع قبل أن يكفر» .

٣ . في «بن» : - «بن زياد» . ٤ . في «بف» : «عليه» بدون همزة الاستفهام .

٥ . في «ن» : + «عليه» .

٦ . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٩٣٨ ، ح ٢٢٤٩٩ ؛ الوسائل ، ج ٢٢ ، ص ٣٢٤ ، ح ٢٨٧٠٦ .

٧ . في «م» ، بن ، وحاشية «بج» : - «بن إبراهيم» .

٨ . في «بج» ، يخ ، جت : «أو عن» . وفي «بف» : «وعن» . وفي التهذيب والاستبصار : «و» بدل «أو» .

٩ . في الوسائل ، ح ٢٨٦٩٩ : - «كلهن» .

١٠ . في «بف» : «جمعاً» . وفي الوسائل ، ح ٢٨٧١٣ : «جميعاً كلهن» .

١١ . في «م» ، بج ، بن ، وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب والاستبصار : «فقال» .

كَفَّارَاتٍ.^١

١٧ / ١١٠٥٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ^٣ وَغَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الْمَرْءُ الثَّانِيَةَ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أُخْرَى^٥، لَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ^٦».^٧

١٨ / ١١٠٥٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ سَنَيْفِ الثَّمَارِ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨: الرَّجُلُ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْفَرِ أُخْتِي^٩، أَوْ عَمَّتِي، أَوْ خَالَتِي.

قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ الْأَمْهَاتَ، وَإِنَّ هَذَا لَحَرَامٌ^{١٠}».^{١١}

١. التهذيب، ج ٨، ص ٢١، ح ٦٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٣، ح ٩٤٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٩١٧، ح ٢٢٤٥٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٢١، ح ٢٨٦٩٩؛ وص ٣٢٦، ح ٢٨٧١٣.
٢. في «جد»: وحاشية «بح»: - «ابن إبراهيم».
٣. في السند تحويل بعطف «غير واحد، عن أبي بصير» على «عمر بن أدينه، عن زرارة».
٤. في «جد»: «وقع».
٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع والوافي: + «قال».
٦. في الاستبصار: «خلاف». وفي المرأة: «ليس في هذا اختلاف، أي لاختلاف بين العامة والخاصة في لزوم الكفارة للوطء الثاني، وإنما الخلاف في لزوم كفارة أخرى للوطء الأول، فالمراد بقوله^٧: «إذا وقع» أراد أن يواقع. ويحتمل أن يكون كلام بعض الرواة، أي ليس بين الشيعة فيه اختلاف».
٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٨، ح ٥٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٩٥١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٢٦، ح ٢٢٤٧٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٢٨، ح ٢٨٧١٦.
٨. في التهذيب: + «وإن».
٩. في «بف»: «أُمِّي».
١٠. في المرأة: «ظاهره أن ما دلّت عليه الآية هي الأمهات، لكن التشبيه بسانر المحرمات أيضاً محرم يظهر من السنة؛ أو أن ما يترتب عليه الحكم بالظهار هي الأمهات، وأما غيرها فحرام لكنه غير محرم. واستدل به ابن إدريس على عدم التحريم حملاً له على المعنى الأخير».
١١. التهذيب، ج ٨، ص ١٠، ح ٣٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٩١٠، ح ٢٢٤٢٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٢٨، ح ٢٨٧١٦.

١١٠٥٨ / ١٩ . مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرَبَارٍ، قَالَ:
 كَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّ^١ بَغْضَ مَوَالِيكَ
 يَزْعُمُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَكَلَّمَ بِالظَّهَارِ، وَجَبَتْ^٢ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ - حَيْثُ، أَوْ لَمْ يَخْنَثْ - وَيَقُولُ:
 حِنْثُهُ^٣ كَلَامُهُ بِالظَّهَارِ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ عَقُوبَةً لِكَلَامِهِ، وَبَغْضُهُمْ يَزْعُمُ^٤ أَنَّ^٥
 الْكَفَّارَةَ لَا تَلْزَمُهُ^٦ حَتَّى يَخْنَثَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي خَلَفَ^٧ عَلَيْهِ، فَإِنْ^٨ حَيْثُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ
 الْكَفَّارَةُ، وَإِلَّا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؟

فَوَقَّعَ عليه السلام بِخَطِّهِ: «لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ حَتَّى يَجِبَ الْحِنْثُ^٩»^{١٠}.

١٥٨ / ٦ ١١٠٥٩ / ٢٠ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، قَالَ:
 سَأَلَ الْحُسَيْنُ بْنُ مِهْرَانَ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَا عليه السلام عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ؟
 فَقَالَ: «يَكْفُرُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ^{١١} كَفَّارَةٌ».

• ج ٢٢، ص ٣١٠، ح ٢٨٦٦٧.

١. في «بف»: «وإن».
٢. في «بف»: «واجته».
٣. في «بف»: «يقول».
٤. في «بف»: «لا يلزمه».
٥. في «بف»: «وإن».
٦. في «بف»: «وإن».
٧. في «بف»: «وإن».
٨. في «بف»: «وإن».
٩. في «بف»: «وإن».
١٠. في «بف»: «وإن».

١٠. في الوافي: «حتى يجب الحنث، يعني يقع و يثبت. و وقوع الحنث بإرادة الواقع كما مر، إلا أن قول السائل:
 حتى يخنث في الشيء الذي خلف عليه يدل على أنه إنما سأل عن الظهار باليمين، فأجمل عليه السلام في جوابه تقيّة.
 وفي المرأة: «حمل الشيخ هذا الخبر على الظهار المشروط، وحنثه هو تحقق الشرط الذي علق عليه الظهار،
 ويمكن أن يعمّ بحيث يشمل غير المشروط أيضاً، فإن إرادة الوطء في غير المشروط هو الحنث. إذ مقتضى
 الظهار ترك الوطء، فإذا أَرَادَهُ فقد حنث، ويحتمل أن يكون الخبر محمولاً على التقيّة. وانظر: التهذيب، ج ٨،
 ص ١٢، ذيل ح ٣٨.

١١. التهذيب، ج ٨، ص ١٢، ح ٣٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ٩٢٨، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى،
 عن علي بن أحمد، عن عبد الله بن محمد الوافي، ج ٢٢، ص ٩٢٠، ح ٢٢٤٥٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣١٢،
 ح ٢٨٦٧٤.

١٢. في «م»، بن، جد، والوسائل: «منهن».

وَسَأَلَهُ^١ عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ وَجَارِيَتِهِ^٢: مَا عَلَيْهِ؟
 قَالَ: «عَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كَفَّارَةٌ^٣: عِتْقُ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ
 إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا»^٤.

٢١ / ١١٠٦٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
 وَعَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ
 جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مُمْلَكٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ؟
 فَقَالَ لِي: «لَا يَكُونُ ظِهَارًا وَلَا إِيلَاءَ حَتَّى يُدْخَلَ بِهَا»^٥.

٢٢ / ١١٠٦١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ
 وَهَبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: هِيَ عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ؟
 قَالَ^٦: «تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا؛ وَالرَّقَبَةُ

١. في «ن»: «وَسَأَلَتْهُ».

٢. في «ن»: «أَوْ جَارِيَتِهِ».

٣. في «ن»: «بِخ»، في «ن»: «الْكَفَّارَةُ».

٤. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٤، ح ٤٨٤٣؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢١، ح ٦٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٣،
 ح ٩٤٤. الوافي، ج ٢٢، ص ٩١٧، ح ٢٢٤٥١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٢٧، ح ٢٨٧١٤.

٥. في «ن»: «بِخ»، في «ن»: «جَت» - «جَمِيعًا».

٦. في التهذيب، ج ٦٦: «مَمْلُوك». وفي الوافي: «الإملاك: التزويج من غير دخول».

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٥، ح ٤٨٢٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب: التهذيب، ج ٨، ص ٢١، ح ٦٦، معلقاً عن
 الحسن بن محبوب، عن جميل بن دراج، عن فضيل بن يسار. وفيه، ح ٦٥، بسند آخر عن أبي جعفر أو عن
 أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «لَا يَكُونُ ظِهَارًا» مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب أنه لا يقع
 الإيلاء إلا بعد دخول الرجل بأهله، ح ١٠٩٦٩ ومصادره. الوافي، ج ٢٢، ص ٩١٣، ح ٢٢٤٤٠؛ الوسائل، ج ٢٢،
 ص ٣١٦، ح ٢٨٦٨٣.

٨. في «بِخ»، «جَت» وحاشية «ن»: «+ عليه».

يُجْزَى^١ عَنْهُ صَبِيٌّ مِمَّنْ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ^٢.

٢٣ / ١١٠٦٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ وَائِلٍ بِكَثِيرٍ وَحَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُظَاهِرُ إِذَا طَلَّقَ سَقَطَتْ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ»^٣.
قَالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: إِنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، أَوْ أَخْرَجَ مَمْلُوكَتَهُ مِنْ مِلْكِهِ قَبْلَ أَنْ يُوَاقِعَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ إِلَّا أَنْ يَزَاجَعَ امْرَأَتَهُ، أَوْ يَرُدَّ مَمْلُوكَتَهُ يَوْمًا؛ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْرِبَهَا حَتَّى يَكْفُرَ^٤.

٢٤ / ١١٠٦٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزِّيَّاتِ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام^٥: إِنِّي ظَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي.
فَقَالَ: «كَيْفَ قُلْتَ؟»^٦.

قَالَ: قُلْتُ: أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي إِنْ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا.
فَقَالَ^٧: «لَا شَيْءَ عَلَيْكَ، وَلَا تَعْذُرْ»^٨.

١. في «بخ، بف، بن» والوسائل، ح ٢٨٧٨٧: «تجزئ».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٥، ح ٤٩، معلقاً عن الكليني، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٢٢، ص ٩٣٣، ح ٢٢٤٨٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٦٠، ح ٢٨٧٨٧؛ وفيه، ص ٣٦٩، ح ٢٨٨٠٣، من قوله: «والرقبة يجزئ عنه».

٣. المقنعة، ص ٥٢٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٢٧، ح ٢٢٤٧٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣١٩، ح ٢٨٦٩١.

٤. في «بف»: «وأخرج».

٥. في «بن» وحاشية «ج» والوافي: «+ ما».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ١٨، ح ٥٥، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «إذا طلق المظاهر، ثم راجع، فعليه الكفارة».

الوافي، ج ٢٢، ص ٩٢٧، ذيل ح ٢٢٤٧٦. ٧. في التهذيب والاستبصار: «+ الرضا».

٨. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «+ ولي».

٩. في حاشية «ج»: «ولا تمتد». وفي الوافي حمل هذا الخبر على الظاهر في اليمين وعدم إرادة الظاهر نفسه، بل إرادة عدم صدور الفعل من المرأة. وقد فهم الشيخ الطوسي منه مطلق التعليق على الشرط، فطعن في سنده أولاً، ثم أوله بتاويلات بعيدة. أنظر: التهذيب، ج ٨، ص ١٣-١٤؛ الاستبصار، ج ٨، ص ٢٦٠-٢٦٢.

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١٣، ح ٤٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٠، ح ٩٣٣، بسندهما عن القاسم بن محمد

١١٠٦٤ / ٢٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ:

عَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: «الظَّهَارُ لَا يَقَعُ عَلَى الْغَضَبِ»^١.

١١٠٦٥ / ٢٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الظَّهَارِ الْوَاجِبِ؟

قَالَ: «الَّذِي يُرِيدُ بِهِ الرَّجُلُ الظَّهَارَ بِغَيْنِهِ»^٣.

١١٠٦٦ / ٢٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ: زَوْجِي عَلَيَّ

حَرَامٌ كَظَهَرِ أُمِّي، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا».

١. الزِّيَات. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٠٦، ح ٢٢٤٢٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٣٣، ح ٢٨٧٢٨.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٠، ح ٣١، بسنده عن أحمد بن محمد، عن أبي عبد الله البرقي، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٤، ح ٤٨٤٥؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٠، ح ٣٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٩٢٣؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٣٥٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٨، ذيل ح ٤٨٣٠، هكذا: «ولا يقع الظهار على حد غضب». الوافي، ج ٢٢، ص ٩١١، ح ٢٢٤٣٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣١٥، ح ٢٨٦٨١.

٣. كذا في النسخ والمطبوع. والظاهر وقوع التحريف في العنوان، وأن الصواب هو محمد بن أحمد المراد به محمد بن أحمد بن يحيى؛ فقد تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٤١٤ أَنَّ المتوسط بين محمد بن يحيى وأحمد بن الحسن - وهو أحمد بن الحسن بن علي بن فضال - في الطريق المعروف إلى عمار بن موسى هو محمد بن أحمد بن يحيى.

ويؤيد ذلك أَنَّ الخبر ورد في التهذيب عن محمد بن أحمد بن يحيى - وقد عبّر عنه بالضمير - عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد، إلخ.

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١١، ح ٣٤، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٥، ح ٤٨٤٦، معلقاً عن عمار بن موسى الساباطي. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٠٥، ح ٢٢٤١٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٠٩، ح ٢٨٦٦٣.

٥. في «م»، بن، جد: - «حرام».

قَالَ: «وَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي ظَاهَرْتُ مِنْ أَمْرَاتِي، فَوَاقَعْتُهَا قَبْلَ أَنْ أَكْفَرَ، فَقَالَ: وَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ ٢: لَمَّا ظَاهَرْتُ ٣ رَأَيْتُ بَرِيقَ خَلْخَالِهَا، وَتَبَايَضَ سَاقِهَا فِي الْقَمَرِ، فَوَاقَعْتُهَا قَبْلَ أَنْ أَكْفَرَ. فَقَالَ لَهُ: اغْتَزِلْهَا حَتَّى تَكْفَرَ، وَأَمْرَهُ بِكَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ ٤، وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ ٥. ٦»

١١٠٦٧ / ٢٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ أَوْ غَيْرِهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ الثُّمَيْرِيِّ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي رَجُلٍ ظَاهَرَ، ثُمَّ طَلَّقَ، قَالَ: «سَقَطَتْ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ إِذَا طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يُعَاوِدَ الْمُجَامَعَةَ».

قِيلَ ٧: فَإِنَّهُ رَاجَعَهَا؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ إِنَّمَا طَلَّقَهَا لِإِسْقَاطِ الْكَفَّارَةِ عَنْهُ، ثُمَّ رَاجَعَهَا، فَالْكَفَّارَةُ ٨ لَازِمَةٌ لَهُ أَبَدًا إِذَا عَاوَدَ الْمُجَامَعَةَ؛ وَإِنْ كَانَ طَلَّقَهَا وَهُوَ لَا يَنْوِي شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ أَنْ

١. في «بن»: «ما» بدون الواو.

٢. في «م، ن، بح، يخ، بف، جت، جد»، والوافي: «فقال».

٣. في «يخ، بف»، - «لَمَّا». وفي «م، ن، بح، بن، جت، جد» والوافي والتهذيب والاستبصار: - «لَمَّا ظَاهَرْتُ».

٤. في «م، بن، جد»، والتهذيب والاستبصار: - «قَبْلَ أَنْ أَكْفَرَ».

٥. في «بف»: «وَأَمْر».

٦. في التهذيب والاستبصار: «الظهار».

٧. في الاستبصار: - «وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ». وقال الشيخ ﷺ في التهذيب: «نَحْمِلُهُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَاهِلًا».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ١٩، ح ٦٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٦، ح ٩٥٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن

أَبَانِهِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، مِنْ قَوْلِهِ: «قَالَ: وَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ. الْفَقِيه، ج ٣، ص ٥٣٥، ح ٤٨٤٧، مَعْلَقًا عَنْ

السَّكُونِيِّ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، إِلَى قَوْلِهِ: «فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا». الْوَافِي، ج ٢٢، ص ٩١٣، ح ٢٢٤٣٩، إِلَى قَوْلِهِ:

«فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا»؛ وَفِيهِ، ص ٩٢٣، ح ٢٢٤٦٤، مِنْ قَوْلِهِ: «قَالَ: وَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ؛ الْوَسَائِل، ج ٢٢،

ص ٣٣٠، ذَيْلُ ح ٢٨٧٢٢.

٩. في «بن»: «قُلْتُ».

١٠. في «بح، يخ، بف»: «قَالَ: كَفَّارَةً».

يُرَاجِعُ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ^١.

١١٠٦٨ / ٢٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛
وَالرَّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا
أَبُو عُبَيْدَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنِّي ظَاهَرْتُ مِنْ أُمِّ وَلَدٍ لِي^٢، ثُمَّ وَقَعْتُ عَلَيْهَا^٣، ثُمَّ كَفَّرْتُ.
فَقَالَ: «هَكَذَا يَصْنَعُ الرَّجُلُ الْفَقِيهَ؛ إِذَا وَقَعَ^٤ كَفَّرَ^٥».

١١٠٦٩ / ٣٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ،
قَالَ:

١. في المرأة: «لم يقل بهذا التفصيل أحد من الأصحاب، إلا أن يحمل الأخير على ما إذا خرجت من العدة وتزوجها بنكاح جديد».

٢. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٢٨، ح ٢٢٤٧٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣١٩، ح ٢٨٦٩٢.

٣. في الوسائل: «أُمِّ ولدي» بدل «أُمِّ ولدي».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع: «واقعت».

٥. في «بح»: «لها».

٦. في «م، بن» والوسائل: «وقع».

٧. في المرأة: «حملته الشيخ في الكتابين على ما إذا كان الظهار مشروطاً بالجماع؛ فإنه إذا كفر قبله لم يكن مجزئاً، وكان يلزمه كفارة أخرى بعده، فالفقيه في هذا الفرض لا يكفر إلا بعد الجماع، وكذا الأخبار الآتية، وهو حسن».

ولكن في الوافي بعد ذكره أن هذا الخبر وما بعده مخالف للقرآن، وذكر حمل الشيخ له، قال: «وفيه بعد، على أن المعلق منه بشرط لا يكاد يتفق بدون أن يكون يميناً من غير إرادة ظهار، إلا أن يقال بجواز تعليقه بالمقاربة، كما يأتي ما يدل عليه؛ فإنه وإن كان بصورة اليمين إلا أنه لا ينافي إرادة الظهار، بل هو الظهار بعينه، ولهذا جوزوه أصحابنا. ومهما صح مثل هذا الظهار، فلا تجب الكفارة فيه إلا بعد الوقاع؛ لأن الحث فيه إنما يقع بعده. وعليه يحمل الخبران حينئذٍ توفيقاً بينهما وبين ما يأتي من أن الظهار ظهاران. ويجوز أيضاً أن يحمل على التقية؛ لأن أكثر ظهار المخالفين إنما يكون باليمين وبشرط المقاربة، فلا تجب فيه الكفارة إلا بها، ويحتمل أن يكون الأول استفهام إنكار، وتكون الهزئة في الثاني في قوله: «أ وليس، من زيادات النسخ». وانظر: الاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٧، ذيل ح ١٦٢؛ التهذيب، ج ٨، ص ٢٠، ذيل ح ٦٣.

٨. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٢٠، ح ٢٢٤٥٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٣٢، ح ٢٨٧٢٦.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: رَجُلٌ ظَاهَرَ، ثُمَّ وَقَعَ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ.
فَقَالَ لِي: «أَوْ لَيْسَ هَكَذَا يَفْعَلُ الْفَقِيهَ؟»^١.

١٦٠ / ٦ ٣١ / ١١٠٧٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانٍ،
عَنِ الْحَسَنِ الصَّبَّغِيِّ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَظَاهِرُ مِنْ أَمْرَاتِهِ؟
قَالَ: «فَلْيَكْفُرْ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ وَقَعَ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ؟

قَالَ: «أَتَى حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَلْيَسْتَغْفِرِ^٣ اللَّهَ، وَلْيَكُفَّ حَتَّى يَكْفُرَ؟»^٤.
٣٢ / ١١٠٧١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

و^٥ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ:

١. التهذيب، ج ٨، ص ٢٠، ح ٦٣؛ والامتناع، ج ٣، ص ٢٦٧، ح ٩٥٦، بسندهما عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٢١، ح ٢٢٤٦٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٣٤، ح ٢٨٧٢٩.
٢. في «بف» - «الصبيغ».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفقيه. وفي المطبوع: «وليس تغفر».

٤. في الفقيه: «يعني في الظهار الذي يكون بشرط، فأما الظهار الذي ليس بشرط فمتى جامع صاحبه من قبل أن يكفر لزمته كفارة أخرى كما ذكرته».

وفي الوافي بعد نقله ما تقدم عن الصدوق: «أقول: كأنه عنى بالشرط تعليقاً بالمقاربة كما قلناه، والأولى أن يحمل حديث التعدد على الأولوية أو العالم، كما يأتي بيانه؛ لأن هذا الخبر وما في معناه من أخبار الوحدة المشتملة على كونه إتيان حد من حدود الله وأمره ﷺ بالاستغفار ينافي هذا التأويل».

وفي المرأة: «حملة الشيخ تارة على ما إذا واقعها جهلاً أو نسياناً؛ فإنه حينئذ لا يلزمه الكفارة إلا عند إرادة وطء آخر، وأخرى على ما مر من كونه مشروطاً بالوقوع. ويمكن حملة على التقية أو الكفارة المتعددة، مع أنه ليس فيه نفي صريح للكفارة للوطء السابق».

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٠، ح ٤٨٣٢، معلقاً عن أبان. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٢١، ح ٢٢٤٦١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٢٨، ح ٢٨٧١٨.

٦. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ^١، قَالَ: الظَّهَارُ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا فِيهِ الْكَفَّارَةُ قَبْلَ الْمَوَاقِعَةِ، وَالْآخَرُ بَعْدَهَا^٢؛ فَالَّذِي^٣ يَكْفُرُ قَبْلَ الْمَوَاقِعَةِ الَّذِي يَقُولُ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، وَلَا يَقُولُ: إِنْ فَعَلْتُ بِكَ كَذَا وَكَذَا؛ وَالَّذِي يَكْفُرُ بَعْدَ الْمَوَاقِعَةِ هُوَ الَّذِي يَقُولُ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي إِنْ قَرَّبْتِكَ^٤.

١١٠٧٢ / ٣٣. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا خَلَفَ الرَّجُلُ بِالظَّهَارِ فَحَنِثَ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ قَبْلَ ١٦١/٦ أَنْ يَوَاقِعَ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُ الظَّهَارُ فِي غَيْرِ يَمِينٍ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ^٥ بَعْدَ مَا يَوَاقِعَ».

١. هكذا في «م»، ن، بح، بيغ، بف، جت، جد، والوافي. وفي «بن» والمطبوع والوسائل: «عن أبي عبد الله عليه السلام». والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٨، ص ١٢، ح ٤٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٠، ح ٩٣٠ بسند آخر لا يخلو من غرابة، عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام. ولكن لا يوجب هذا الأمر جعل نقل الشيخ مؤيداً لصحة ما ورد في «بن» والوسائل؛ فإن هذه النسخة كتبها نفس الشيخ الحر عليه السلام، فلا تكون نسخة مستقلة عن الوسائل. أضف إلى ذلك أن عبارة «عن أبي عبد الله عليه السلام» لم تكن في متن النسخة، بل أضيف في الهامش تصحيحاً، ولعل هذا يقوّي احتمال التصحيح الاجتهادي من قبل الشيخ الحر عليه السلام.

٢. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل: «بعده».

٣. في «بيغ، بف»، والذي.

٤. في «بيغ»: «ذلك». وفي «م»: «بك».

٥. في «ن، بح، بيغ، بف»، وحاشية «جت»: «هذا». وفي «بن»: «هي».

٦. في المرأة: «ظاهره أن الظهار بالشرط إنما يتحقق إذا كان الشرط الجماع لا غير، وليس ببعيد عن فحوى الأخبار، لكنه خلاف المشهور بين الأصحاب».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٢، ح ٤٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٠، ح ٩٣٠، بسندهما عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٣، ح ٤١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٦٠، ح ٩٣١، بسند آخر عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢٢، ص ٩٢٤، ح ٢٢٤٦٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٣٢، ح ٢٨٧٢٥.

٨. في «م، ن، بح، بيغ، بن، جد»، وحاشية «جت» والوسائل: «وإن».

٩. في «بف»: «وقبل أن يواقع وإن كان منه الظهار في غير يمين، فإنما عليه الكفارة».

قَالَ مُعَاوِيَةُ: وَلَيْسَ^١ يَصِحُّ هَذَا عَلَى جِهَةِ النَّظَرِ وَالْأَثَرِ فِي غَيْرِ هَذَا الْأَثَرِ أَنْ يَكُونَ الظَّهَارُ^٢؛ لِأَنَّ أَصْحَابَنَا رَوَوْا أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَكُونُ^٣ إِلَّا بِاللَّهِ، وَكَذَلِكَ نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ^٤.

١١٠٧٣ / ٣٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ

الْخَرَّازِ^٥، عَنْ يَزِيدَ^٦ الْكُنَاسِيِّ، قَالَ:

١. في الوسائل: «قال معاوية بن حكيم: ليس» بدل «قال معاوية: وليس».
 ٢. في المرأة: «أن يكون الظهار بدل اشتغال لاسم الإشارة».
 ٣. في «م»، بن، جد: «لا تكون». وفي الوسائل: «أنه لا يكون الإيمان» بدل «أن الإيمان لا يكون».
 ٤. في «بح»، بخ، بف، جت: «به».
 ٥. في «بف»: «الفرقان». وفي الوافي: «أقول: هذا هو الحق، وقد مرّ الأخبار في ذلك، فالخبر محمول - على تقدير صحته - على التقيّة لموافقته لمذاهب العامة».
 ٦. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٢٥، ح ٢٢٤٦٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣١٣، ح ٢٨٦٧٥؛ وفيه، ص ٣٣٤، ح ٢٨٧٣٠، قطعة منه.
 ٧. هكذا في «ن»، بح، بخ، جت، جد، والوسائل. وفي «م»، بف، بن، والمطبوع: «الخرّاز». والصواب ما أثبتناه كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.
 ٨. في «ن»، بح، بن، جد، وحاشية «م»: «بريد».
- والخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ٤٨٣١ بإسناده عن ابن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن بريد بن معاوية، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام.
- وقال بعض الأعلام بعد نقل اختلاف نسخ الكتاب وما ورد في الفقيه واستظهار صحة «بريد» في ما نحن فيه: «والظاهر اتحاد بريد الكناسي مع بريد بن معاوية. والكناسي نسبة إلى كناسة موضع بالكوفة. وبريد بن معاوية كوفي» لكن الظاهر عدم صحة هذا القول، وأنّ الصواب في العنوان هو يزيد الكناسي.
- لا يقال: ذكر الشيخ الطوسي في رجاله، ص ١٧١، الرقم ٢٠٠٩ بريد الكناسي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. وورد هذا العنوان في المؤلف والمختلف للدارقطني، ج ١، ص ١٧٥ والإكمال لابن ماكولا، ج ١، ص ٢٢٧ وتبصير المتبّه لابن حجر، ج ٤، ص ١٤١٩، وهذه الكتب الثلاثة الأخيرة دوّنت لضبط العناوين وبيان مواضع السهو وزله الأقدام.
- فإنّه يقال: ما ورد في المواضع المذكورة - رغم تعدّد الكتب - ينتهي ظاهراً إلى مصدر واحد. والمطلون قريباً - إن لم نقل ممّا تطمئنّ به النفس - أنّ ذاك المصدر - وهو رجال ابن عقدة - أخذ هذا العنوان من بعض الأسناد

المحرّفة.

توضيح ذلك: قال الشيخ الطوسي في مقدّمة رجاله: «ولم أجد لأصحابنا كتاباً جامعاً في هذا المعنى إلّا مختصراً قد ذكر كلّ إنسان طرفاً منها، إلّا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه السلام؛ فإنّه قد بلغ الغاية في ذلك. ولم يذكر رجال باقي الأئمّة عليهم السلام. فأنّا (وأنا - خ ل) أذكر ما ذكره وأورد بعد ذلك ما لم يورده (يذكره - خ ل)». وعنوان بريد الكناسي، في رجال الشيخ مأخوذ من رجال ابن عقدة بلاربي، وهذا أمر يحكم به التأمل والمقارنة بين ما أورده الشيخ ذيل أصحاب جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام وبين ما أورده في سائر الأبواب. والمجال لا يسع تفصيل ذلك. هذا بالنسبة إلى رجال الشيخ.

وأما الكتب الثلاثة الأخرى، فأقدمها هو المؤلف والمختلف للدارقطني، وهو من عمدة مصادر ومنايع الكتّابين الآخرين، كما يظهر من مقارنة المعلومات الموجودة فيها بعضها مع بعض. ومصدر الدارقطني في ذكر أصحاب أئمّة الشيعة - سلام الله عليهم أجمعين - هما كتابان؛ أحدهما لابن فضال، والآخر لابن عقدة. صرّح بذلك الدارقطني في بعض مواضع كتابه. راجع: المؤلف والمختلف، ج ١، ص ٤٣٢؛ ج ٢، ص ٧٧٥، ص ٨٣١؛ وج ٤، ص ٢٠٩٣.

فعليه، الظاهر أنّ ما ورد في رجال الطوسي والكتب الثلاثة التي دوّنت لضبط العناوين، يرجع إلى مصدر واحد وهو كتاب ابن عقدة.

ويؤيد ذلك عدم تصريح الكتب الثلاثة بضبط العنوان بالحروف، بل اكتفى مؤلّفوها بضبط القلم فحسب. وأما كون عنوان «بريد الكناسي» في الأصل عنواناً محرّفاً مأخوذاً من بعض الأسناد، فيظهر بالرجوع إلى كتب الرجال والأسناد؛ فإنّه لم يذكر في ما بأيدينا من مصادر الرجال إلّا في رجال الطوسي كما تقدّم. وأما يزيد الكناسي، ففي رجال البرقي، ص ١٢: يزيد أبو خالد الكناسي. وفي رجال الطوسي، ص ١٤٩، الرقم ١٦٥٥، في ذيل أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام؛ يزيد، يكتنّى أبا خالد الكناسي. وفي ص ٣٢٣، الرقم ٤٨٣٣، في ذيل أصحاب أبي عبد الله الصادق عليه السلام؛ يزيد أبو خالد الكناسي. وأبو خالد كنية كثير من المسمّين بيزيد، كما يعلم ذلك بالرجوع إلى كتب الرجال من العامة والخاصّة. فعليه أصل وجود راي باسم يزيد الكناسي في كتب الرجال ممّا لا ريب فيه.

وأما في الأسناد، فلم نعر على موضع يمكن الاعتماد عليه، وقد ورد في ذلك الموضوع عنوان بريد الكناسي، وما ورد في بعض المواضع فهو محرّف من يزيد الكناسي كما سيظهر.

وروى يزيد الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام في الكافي، ح ٩٩٥. والمذكور في البحار، ج ١٤، ص ٢٥٥، ح ٥١؛ وج ١٨، ص ٢٧٨، نقلًا من الكافي: يزيد الكناسي. والإمام عليه السلام خاطب يزيد الكناسي في متن الخبر بقوله: «يا أبا خالد». وهذه الفقرة رواها الشيخ الصدوق في كمال الدين، ص ٢٣٣، ح ٣٩ بسنده عن يزيد الكناسي. قال: قال أبو جعفر عليه السلام: ليس تبقى الأرض يا أبا خالد إلخ. وروى ابن محبوب عن أبي أيوب عن يزيد الكناسي عن

«أبي جعفر» في الكافي، ح ٤٧٧٧. والمذكور في البحار، ج ٦، ص ١٧١، ح ٤٨، وج ١٤، ص ٥٠١، ح ٢٥. نقلًا من الكافي: يزيد الكناسي.

وروى يزيد الكناسي عن أبي عبد الله، في الكافي، ح ٩٧٨٧. والمذكور في الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٢٤، ح ٢٥٩٩١ نقلًا من الكافي «بريد» مجزأً من دون القيد.

وروى ابن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن يزيد الكناسي عن أبي جعفر في الكافي، ح ١٠٧٥١. والمذكور في التهذيب، ج ٨، ص ٧٢، ح ٢٤٠ والوسائل، ج ٢٢، ص ١٤٨، ح ٢٨٢٤٤ نقلًا من الكافي: يزيد الكناسي. والمقارنة بين ما ورد في ح ١٠٧٥١ وما نحن فيه يحكم بصور الخبيرين من راوٍ واحد للشبابة الكثيرة بينهما في أسلوب بيان الراوي، فلاحظ. وهذا مما يؤيد صحة يزيد الكناسي في ما نحن فيه.

وأما سندنا المبحوث هنا، فالمذكور في الوسائل، ج ٢٢، ص ٣١٨، ح ٢٨٦٨٨: يزيد الكناسي. والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٨، ص ١٦، ح ٥١ بإسناده عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن يزيد الكناسي.

والعمدة في المقام ما ورد في الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ٤٨٣١ من نقل الخبر عن بريد بن معاوية عن أبي جعفر. لكن هذا لا يُعدُّ مانعاً للحكم بصحة يزيد الكناسي. بل الظاهر أنَّ ما ورد في الفقيه هو محرف، وأنَّ الراوي للخبر هناك أيضاً هو يزيد الكناسي. وهذا يظهر بالرجوع إلى باب الظهار في كتاب الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٥ - ٥٣٥؛ فإنَّ المقارنة بين روايات هذا الباب مع ما ورد في باب الظهار من كتاب الكافي يحكم بأخذ أخبار الفقيه من الكافي. ومن جملة هذه الأخبار هو الخبر الذي نبحت عن حقيقة حال سنده الآن.

والظاهر أنَّ الشيخ الصدوق راجع إلى نسخة محرفة من الكافي - والنسخ المحرفة في ما نحن فيه كثيرة كما تقدَّم - فتخيَّل أنَّ بريد الكناسي هو بريد بن معاوية - كما استظهر ذلك بعض الأعلام - فبدَّل العنوان ببريد بن معاوية إيضاحاً له. وهذا - أعني تفسير العنوان سهواً - من العوامل الموجبة للتحريف في كثير من العناوين. والشيخ الصدوق ممَّن يفسِّر بعض العناوين المشتركة، وقد سها في مواضع منها لا مجال لسردها هنا. نذكر مورداً منها كنموذج؛ روى الكليني في الكافي، ح ٦٦٤٧ عن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن الحسن - والمذكور في المطبوع، علي بن الحسين، لكن تقدَّم أنَّه سهو - عن عمرو بن عثمان بن حنان بن سدير. وقد تقدَّم غير مرَّة أنَّ أحمد بن محمد الراوي عن علي بن الحسن - وهو ابن فضال - هو أحمد بن محمد العاصمي شيخ الكليني، كما يدلُّ عليه ما ورد في الكافي، ح ٧٧١ من رواية أحمد بن محمد العاصمي عن علي بن الحسن التيملي عن عمرو بن عثمان الأزدي، وما ورد في الكافي، ح ١٠٤٤٧؛ من رواية أحمد بن محمد العاصمي عن علي بن الحسن التيملي عن عمرو بن عثمان. لكنَّ الخبر أورده الشيخ الصدوق في علل الشرائع، ص ٣٨٩، باب ١٢٦، ح ١ - والخبر مأخوذ من الكافي كما يظهر بالمقارنة - وقال: «أبي رحمه الله قال: حدَّثنا سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحسن عن عمرو بن عثمان» ومعنى هذا أنَّ الشيخ الصدوق طبَّق عنوان أحمد بن

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً؟
فَقَالَ: «إِذَا طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً، فَقَدْ بَطَلَ الظَّهَارُ، وَهَدَمَ الطَّلَاقُ الظَّهَارَ».

قَالَ: فَقُلْتُ^١: فَلَهُ^٢ أَنْ يَزَاجِعَهَا؟

قَالَ^٣: «نَعَمْ، هِيَ امْرَأَتُهُ، فَإِنْ زَاجَعَهَا وَجَبَ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُظَاهِرِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا».

قُلْتُ: فَإِنْ تَزَكَّاهَا حَتَّى يَخْلُوَ أَجْلُهَا وَتَمْلِكَ^٤ نَفْسَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا^٥ بَعْدَ ذَلِكَ^٦، هَلْ يَلْزَمُهُ الظَّهَارُ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا؟

محمد المشترك في سند الكافي على أحمد بن محمد بن عيسى، وفسر العنوان به، ثم أضاف طريقه إلى أحمد بن محمد بن عيسى، إلى صدر السند، وهو سهو كما ترى.

فتمحصل أن ما ورد في الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٩ من رواية بريد بن معاوية الخبر، سهو ناشئ من تطبيق الشيخ الصدوق سهواً.

وهذا المقدار يكفي لإثبات ما ادّعيناه من صحة يزيد الكناسي في ما نحن فيه وعدم وجود راوٍ باسم بريد الكناسي. ومن أراد التفصيل فليراجع الكافي، ح ١٣٣٣٣ و ١٣٧٣٢ و ١٣٧٥٢ وليقارن هذه الأسناد مع سائر الكتب التي ذكرت الأخبار المروية بهذه الأسناد.

ثم إنّه ورد في الكافي، ح ١٥٣٥٠ رواية ابن محبوب عن هشام بن سالم عن بريد الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام. لكنّ المذكور في بعض المخطوطات والبحار، ج ٧، ص ٢٨٣، ح ٥ نقلاً من الكافي هو يزيد الكناسي. ومن المعلوم أن شهرته بريد وكثرة دورانه في الأسناد مما يوجب التحريف خصوصاً في ما إذا كان الخطوط رديّة، أو لم توضع النقطة حين الكتابة كما كان معهوداً في قديم الأيام.

بقيت هنا نكتة لا بدّ من الإشارة إليها، وهي أن الأسناد من عمدة منابع كتب الرجال التي دونت لذكر طبقات الرجال وبيان أصحاب المعصومين عليهم السلام والرواة عنهم. والأسناد كثيراً ما تشتمل على العناوين المحرّفة، وهذه العناوين بعينها انتقلت إلى كتب الرجال. وبريد الكناسي من جملة هذه العناوين المحرّفة.

١. في «ن»، بج، جت، والوسائل: «قلت». وفي «م»، جد، والوافي والفقيه والتهديب: «+ له».

٢. في «بف»: «له».

٣. في «ن»، بج، بخ، بف، جت، «فقال». وفي حاشية «جت»: «وقال».

٤. في «بخ» والفقيه: «يحل».

٥. في «بج»: «ويملك».

٦. في «بخ»، بف: «يزوجهها». ٧. في «بف»، بن، والوافي والوسائل والتهديب: «- ذلك».

قَالَ: «لَا، قَدْ بَانَتْ مِنْهُ، وَمَلَكَتْ نَفْسَهَا».

قُلْتُ^١: فَإِنْ ظَاهَرَ مِنْهَا، فَلَمْ يَمَسَّهَا^٢، وَتَرَكَهَا^٣ لَا يَمَسُّهَا إِلَّا أَنَّهُ يَرَاهَا مُتَجَرِّدَةً^٤ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّهَا: هَلْ يَلْزُمُهُ^٥ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ؟

فَقَالَ^٦: «هِيَ امْرَأَتُهُ، وَلَيْسَ يَحْرُمُ^٧ عَلَيْهِ مُجَامَعَتُهَا، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُظَاهِرِ قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا^٨، وَهِيَ امْرَأَتُهُ».

قُلْتُ: فَإِنْ رَفَعْتَهُ إِلَى السُّلْطَانِ، وَقَالَتْ: هَذَا زَوْجِي وَقَدْ ظَاهَرَ مِنِّي، وَقَدْ أُمْسَكْنِي لَا يَمَسُّنِي مَخَافَةً أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُظَاهِرِ؟

قَالَ^٩: «فَقَالَ: «لَيْسَ^{١٠} عَلَيْهِ أَنْ يُجَبَّرَ^{١١} عَلَى الْعِتْقِ وَالصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يُعْتَقُ، وَلَمْ يَقَوْ عَلَى الصِّيَامِ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ^{١٢}».

١. في الوسائل: «+» (له).

٢. في الوسائل: «ثم تركها».

٣. في «بن» والوسائل: «عليه».

٤. في «بن»: «تحرّم». وفي حاشية «م» والوافي والفقيه والتهذيب: «بمحرم».

٥. في الوسائل: «أن يجامع».

٦. في الوسائل والفقيه: «قال».

٧. في «بنخ» وحاشية «جت»: «أن يجبر».

وفي المرأة: «لعل المراد أنه حينئذ يجبره على الطلاق بخصوصه، أو الاستغفار على القول ببدليته، وذلك بعد إنظار ثلاثة أشهر من حين المرافعة على ما هو المشهور. ثم اعلم أنّ المظاهر إن قدر على إحدى الخصال الثلاث لا يحلّ له الوطء حتّى يكفر إجماعاً، وإن عجز عن الثلاث هل لها بدل؟ قيل: نعم، واختلفوا في البدل؛ قال الشيخ في النهاية: إنّ للإطعام بدلاً وهو صيام ثمانية عشر يوماً، فإن عجز عنها حرم عليه وطؤها حتّى يكفر. وقال ابن بابويه مع المعجز عن الإطعام يتصدق بما يطيق. وقال ابن حمزة: إذا عجز عن صوم الشهرين صام ثمانية عشر يوماً، فإن عجز تصدّق عن كلّ يوم بمدين. وقال ابن إدريس: إن عجز عن الثلاث فبدلها الاستغفار، ويكفي في حلّ الوطء، ولا يجب عليه قضاء الكفارة بعد ذلك إن قدر عليها. وللشيخ قول آخر بذلك، لكن تجب الكفارة بعد القدرة. وذهب جماعة منهم الشيخ في قول ثالث والمفيد وابن الجيند إلى أنّ الخصال لا بدل لها أصلاً، بل يحرم عليه وطؤها إلى أن يؤدّي الواجب منها». وانظر: النهاية، ص ٥٢٧؛ المقنع، ص ٣٢٣.

١٣. في «بف»: «-» (به).

قَالَ: «فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُعْتِقَ، فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُجْبِرَهُ عَلَى الْعِتْقِ وَالصَّدَقَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْسَهَا وَمِنْ بَعْدِ مَا يَمْسُهَا»^١.

١١٠٧٤ / ٣٥. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٢، عَنِ الْعَلَاءِ^٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٤ عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَوَاقِعَهَا، فَبَانَتْ مِنْهُ: أَعَلَيْهِ^٥ كَفَّارَةٌ؟ قَالَ: «لَا»^٦.

١١٠٧٥ / ٣٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ

رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي^٨.

أَوْ كَيْدِهَا، أَوْ كَبْطَنِهَا، أَوْ كَفَرَجِهَا، أَوْ كَنَفْسِهَا، أَوْ كَكَعْبِهَا: أَيْ يَكُونُ ذَلِكَ الظَّهَارُ؟^٩ ١٦٢/٦
وَهَلْ يَلْزَمُهُ^{١٠} فِيهِ مَا يَلْزَمُ الْمُظَاهِرَ؟

فَقَالَ^{١١}: «الْمُظَاهِرُ إِذَا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: هِيَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، أَوْ كَيْدِهَا،

١. الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ٤٨٣١، معلقاً عن ابن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن بريد بن معاوية، عن أبي جعفر^{١٢}: التهذيب، ج ٨، ص ١٦، ح ٥١، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٢٨، ح ٢٢٤٧٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣١٨، ح ٢٨٦٨٨، إلى قوله: «قد بان من ملكتها نفسها»؛ وفيه، ص ٣٣٦، ح ٢٨٧٣٨، من قوله: «قلت: فإن ظاهر منها فلم يمسها».

٢. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقتين المتقدمين إلى ابن محبوب.

٣. في «بن»: «عليه» بدون همزة الاستفهام. وفي الوسائل: «هل عليه».

٤. الكافي، كتاب الطلاق، باب الظهار، ضمن ح ١١٠٥١، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما^{١٣}. التهذيب، ج ٨، ص ١٧، ضمن ح ٥٣، معلقاً عن الكليني في ح ١١٠٥١. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب الظهار، ضمن ح ١١٠٤٩؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٩، ح ٢٨، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٤}. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣١، ضمن ح ٤٨٣٥، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم^{١٥}، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٢٩، ح ٢٢٤٧٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣١٨، ح ٢٨٦٨٩.

٥. في «جت»: «أنته».

٦. في «م»: «بن، جد»، والوسائل: «قال».

٧. في «يج»: «يلزم».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «عليه».

أَوْ كَرَّجْلِهَا، أَوْ كَشَفَرِهَا، أَوْ كَشَى مِنْهَا يَنْوِي بِذَلِكَ التَّخْرِيمَ، فَقَدْ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ مِنْهَا أَوْ كَثِيرٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا هُوَ قَالَ: كَتَبْتُ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ، فَقَدْ لَزِمَتْهُ^١ الْكَفَّارَةُ^٢.

٧٤- بَابُ اللَّعَانِ

١١٠٧٦ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَقَعُ اللَّعَانُ حَتَّى يَدْخُلَ الرَّجُلُ^٣ بِأَهْلِهِ^٤».

١١٠٧٧ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانٍ،

١. في «بخ، بف»: «لزمه».

٢. في المرأة: «يدلّ على وقوع الظهار بالتشبيه بغير الظاهر من أجزاء المظاهر منها، وذهب إليه الشيخ وجماعة.

وذهب السيد مدعيّاً للإجماع وابن إدريس وابن زهرة وجماعة إلى أنّه لا يقع بغير لفظ الظاهر استضعافاً للخبر».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٠، ح ٢٩، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٨، ذيل ح ٤٨٣٠، وفيهما ملخصاً مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩١٠، ح ٢٢٤٣١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣١٦، ح ٢٨٦٨٥، إلى قوله: «في كلّ قليل منها أو كثير».

٤. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢٦٩: «اللّعان لغة: المبالغة المطلقة؛ من اللعن، أو جمع له، وهو الطرد والإبعاد من الخير. والاسم: اللعنة. وشرعاً المبالغة بين الزوجين في إزالة حدّ أو نفي ولد بلفظ مخصوص عند

الحاكم». وانظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦١٧ (لعن)؛ مسالك الأفهام، ج ١٠، ص ١٧٣.

٥. في السند تحويل بعطف «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه» على «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».

٦. في «بخ»: «لا يقطع».

٧. في «بف»: «- الرجل».

٨. في الوافي والفقيه: «بأمراته».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٢، ح ٦٧١، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٥، ح ٤٨٥١؛ والتهذيب، ج ٨،

ص ١٨٥، ح ٦٤٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧١، ح ١٣٢٤، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرزني، عن

عبد الكريم بن عمرو، عن أبي بصير، وفي الأخيرتين مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٣، ح ٢٢٥٥٩؛

الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٢، ح ٢٨٩١٢.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « لَا تَكُونُ الْمَلَاعَنَةُ وَلَا الْإِبْلَاءُ إِلَّا بَعْدَ الدُّخُولِ »^١.

١١٠٧٨ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ ، عَنْ

الْمُثَنَّى ، عَنْ زُرَّارَةَ ، قَالَ :

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ

شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ »^٢ ؟

قَالَ : « هُوَ الْقَافِذُ^١ الَّذِي يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ ، فَإِذَا قَذَفَهَا ، ثُمَّ أَقْرَأَتْهُ^٢ كَذَبَ عَلَيْهَا ، جُلِدَ الْحَدَّ^٣ ، وَرَدَّتْ إِلَيْهِ امْرَأَتُهُ ، وَإِنْ^٤ أَبَى إِلَّا أَنْ يَمْضِيَ ، فَيَشْهَدُ^٥ عَلَيْهَا^٦ » « أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ^٧ وَالْخَامِسَةُ يَلْعَنُ^٨ فِيهَا نَفْسَهُ^٩ » « إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ^{١٠} » فَإِنْ^{١١} أَرَادَتْ أَنْ تَدْفَعَ^{١٢} عَنْ نَفْسِهَا الْعَذَابَ « وَالْعَذَابُ^{١٣} هُوَ الرَّجْمُ ، شَهِدَتْ^{١٤} » « أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ^{١٥} » وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ^{١٦} » فَإِنْ^{١٧} لَمْ تَفْعَلْ رَجِمَتْ ،

١ . في «ن» ، بـخ ، بـف ، والوافي : «لا يكون» . وفي «جت» بالناء والياء معاً .

٢ . في «بف» : - «ولا» .

٣ . الوافي ، ج ٢٢ ، ص ٩٦٣ ، ح ٢٢٥٦١ : الوسائل ، ج ٢٢ ، ص ٤١٣ ، ح ٢٨٩١٥ .

٤ . في «جده» وحاشية «م» : «في» .

٥ . النور (٢٤) : ٦ .

٦ . في الكافي ، ح ١٣٨١١ والنوادر للأشعري : - «القاذف» .

٧ . في الكافي ، ح ١٣٨١١ والتهذيب ، ح ٦٤٢ والاستبصار : «بأنه» .

٨ . في النوادر للأشعري : + «ثمانين» .

٩ . في «ن» ، بـخ ، بـف ، وحاشية «جت» : «فإن» .

١٠ . في الوافي والاستبصار والنوادر للأشعري : «فليشهد» . وفي الكافي ، ح ١٣٨١١ : «فشهد» .

١١ . في النوادر للأشعري : + «بما قال لها» .

١٢ . في التهذيب ، ح ٦٤٢ : «أَنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ» بدل «يلعن فيها نفسه» . وفي النوادر للأشعري : + «ويلعن الإمام» .

١٣ . في «م» ، ن ، بن ، جده ، وحاشية «جت» والوافي والوسائل والكافي ، ح ١٣٨١١ والتهذيب ، ح ٦٤٢ : «وإن» .

١٤ . في «م» ، بن ، جت ، والوسائل والكافي ، ح ١٣٨١١ والتهذيب ، ح ٦٤٢ والنوادر للأشعري : «أَنْ تَدْرَأَ» .

١٥ . في الاستبصار : «أَنْ تشهد» بدل «شهدت» .

١٦ . النور (٢٤) : ٦ - ٩ .

١٧ . في الكافي ، ح ١٣٨١١ : «وإن» .

وَأِنْ^١ فَعَلْتَ دَرَأْتَ عَنْ نَفْسِهَا الْحَدَّ، ثُمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

١٦٣/٦

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ، إِنْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَلَهَا وَلَدٌ، فَمَاتَ؟

قَالَ^٢: «تَرِثُهُ أُمُّهُ، وَإِنْ^٣ مَاتَتْ أُمُّهُ وَرِثَهُ أَخُوَالَهُ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ وَلَدُ زُنَى^٤، جُلِدَ الْحَدَّ».

قُلْتُ: يَزِدُّ إِلَيْهِ الْوَلَدُ إِذَا أَقْرَبَهُ؟

قَالَ: «لَا، وَلَا كَرَامَةً، وَلَا يَرِثُ^٥ الْإِبْنُ، وَيَرِثُهُ الْإِبْنُ»^٦.

١١٠٧٩/٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ،

قَالَ:

إِنَّ عَبَادَ^٧ الْبَصْرِيِّ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَأَنَا حَاضِرٌ -: كَيْفَ يُلَاعِنُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنْ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ

اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَوَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا يُجَامِعُهَا، مَا كَانَ يَضْنَعُ^٨؟»

١. في الكافي، ح ١٣٨١١ والنوادر للأشعري: «فإن».

٢. في التهذيب، ح ٦٤٢ والاستبصار: «فقال».

٣. في «بن» والوسائل: «فإن».

٤. في التهذيب، ح ٦٤٢: «الزنى».

٥. في الاستبصار: «+ «الأب»».

٦. الكافي، كتاب الحدود، باب الرجل يقذف امرأته وولده، ح ١٣٨١١، إلى قوله: «ثُمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٨٤، ح ٦٤٢ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٩، ح ١٣٢١، معلقاً عن الكليني. النوادر

للأشعري، ص ١٤٤، ح ٣٦٩، بسند آخر، إلى قوله: «ثُمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا» مع زيادة في آخره. وفي الكافي، كتاب

الموارث، باب ميراث ابن الملاعة، ح ١٣٦٠٣؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٣٩، ح ١٢٢٠، بسند آخر. وفي

الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث ابن الملاعة، ح ١٣٦٠١؛ والفقيه، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٥٦٩٢؛ والتهذيب،

ج ٨، ص ١٩٠، ح ٦٦٣؛ وج ٩، ص ٣٣٨، ح ١٢١٨، بسند آخر عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي السنة

الأخيرة من قوله: «قلت: أَرَأَيْتَ إِنْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَلَهَا وَلَدٌ إِلَى قَوْلِهِ: «وَرِثَهُ أَخُوَالَهُ» مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٢٢، ص ٩٥٨، ح ٢٢٥٤٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٠، ح ٢٨٩٠٨.

٧. في «ج»، «جت»، والتهذيب: «عباداً». ٨. في الفقيه: «+ «فيهما»».

قَالَ: «فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَانْصَرَفَ^١ ذَلِكَ الرَّجُلُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي ابْتُلِيَ بِذَلِكَ مِنْ امْرَأَتِهِ».

قَالَ: «فَنَزَلَ^٢ الْوُحْيُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - بِالْحُكْمِ فِيهِمَا، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ، فَدَعَا، فَقَالَ لَهُ^٣: أَنْتَ الَّذِي رَأَيْتَ مَعَ امْرَأَتِكَ رَجُلًا؟ فَقَالَ^٤: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ^٥: انْطَلِقْ فَأُنَبِّئَ بِامْرَأَتِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ أَنْزَلَ الْحُكْمَ فِيكَ وَفِيهَا».

قَالَ: «فَأَخْضَرَهَا زَوْجَهَا، فَأَوْفَقَهُمَا^٦ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِلزَّوْجِ: اشْهَدْ أَزْنَعَ شَهَادَاتِ بِاللَّهِ إِنَّكَ لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتَهَا بِهِ».

قَالَ: «فَشَهِدَ^٧، ثُمَّ قَالَ لَهُ^٨: أَتَيْتِ اللَّهَ؛ فَإِنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ شَدِيدَةٌ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اشْهَدْ الْخَامِسَةَ أَنْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ».

قَالَ: «فَشَهِدَ^٩، ثُمَّ أَمَرَ^{١٠} بِهِ، فَتَحَّى^{١١}، ثُمَّ قَالَ لِلْمَرْأَةِ: اشْهَدِي أَزْنَعَ شَهَادَاتِ بِاللَّهِ أَنْ زَوْجَكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاكَ بِهِ».

قَالَ: «فَشَهِدَتْ^{١٢}، ثُمَّ قَالَ لَهَا: أُمْسِكِي، فَوَعظَهَا^{١٣}، وَقَالَ^{١٤} لَهَا: أَتَيْتِ اللَّهَ؛ فَإِنَّ

١. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «فانصرف».

٢. في «م»، بح، بن، جد، والفقيه والتهذيب والاستبصار: - «ذلك».

٣. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: + «عليه».

٤. في «بع» والتهذيب والاستبصار: «فيها». ٥. في «بن» والفقيه والتهذيب: - «له».

٦. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت»: «قال». ٧. في «بن»: «قال».

٨. في «بع»، يف، جد، وحاشية «م» والتهذيب والاستبصار: «فأوقفها». وفي الفقيه: «فوقفها».

٩. هكذا في جميع النسخ والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع والوسائل والفقيه: + «ثم قال له رسول الله ﷺ: أمسك، وعظه».

١٠. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والفقيه والتهذيب والاستبصار: «فأمر».

١١. في المرأة: «فتحى»، على بناء المجهول، ولعله محمول على تنحية قليلة بحيث لا يخرج عن المجلس. والمشهور بين الأصحاب أن الوعظ بعد الشهادة على الاستحباب.

١٢. في «بف»: «فوعظها».

١٣. في «بف»: «فقال». وفي «م» والفقيه والتهذيب والاستبصار: «ثم قال».

١٤. في «بف»: «أتيت».

غَضِبَ اللَّهُ شَدِيدًا، ثُمَّ قَالَ لَهَا: اشْهَدِي الْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْكَ إِنْ كَانَ زَوْجُكَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَاكَ بِهِ^١، قَالَ: «فَشَهِدْتُ».

قَالَ^٢: «فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ لَهُمَا: لَا تَجْتَمِعَا بِنِكَاحٍ أَبَدًا بَعْدَ مَا تَلَاغَنْتُمَا»^٣.

١١٠٨٠ / ٥. الْحَسَنُ بْنُ مَخْبُوبٍ^٤، عَنْ عَبْدِ بْنِ صُهَيْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥ فِي رَجُلٍ أَوْفَقَهُ الْإِمَامُ لِلْعَانِ، فَشَهِدَ شَهَادَتَيْنِ، ثُمَّ نَكَلَ، فَأَكْذَبَ^٦ نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنَ الْعَانِ، قَالَ: «يُجْلَدُ حَدَّ الْقَادِفِ^٧، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ»^٨.

١١٠٨١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُلَاعِنُهَا حَتَّى يَقُولَ^{١٠}: رَأَيْتُ بَيْنَ رَجُلَيْنِهَا رَجُلًا يَزْنِي بِهِمَا».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ؟

١. في «بح»: «به». وفي «بف»: «- فِيمَا رَمَاكَ بِهِ».

٢. في «م»، ن، بن، جد: «- قَالَ».

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٠، ح ٤٨٥٨؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٨٤، ح ٦٤٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٠، ح ١٣٢٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب، الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥٧، ح ٢٢٥٤٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٠٧، ذيل ح ٢٨٩٠٢.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن الحسن بن محبوب، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٥. في «م»، بن، وحاشية «بح»، جت، «الوسائل والكافي»، ح ١٣٨١٢: «وأكذب».

٦. في المرأة: «لا خلاف فيه إذا كان اللعان بالقذف، وأما إذا كان بنفي الولد ولم يقذفها بأن جوز كونه لشبهة، لم يلزمه الحد».

٧. الكافي، كتاب الحدود، باب الرجل يقذف امرأته وولده، ح ١٣٨١٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٩١، ح ٦٦٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب؛ وفيه، ج ١٠، ص ٧٦، ح ٢٩٤، بسنده عن الحسن بن محبوب، الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٩، ح ٢٢٥٧٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٤، ح ٢٨٩١٩.

٨. في المرأة: «لا خلاف فيه بين الأصحاب في اشتراط دعوى المعاينة إذا قذف، وأما إذا لم يدع المعاينة فلا لعان، ويلزم منه أن لا يكون لعان قذف من الأعمى، بل يحذف إن قذف، واستشكله الشهيد^{١١} وهو في محله».

قَالَ: «يُلَاعِنُهَا»^١، ثُمَّ يَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، فَلَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا^٢، فَإِنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ قَبْلَ الْمُلَاعَنَةِ جَلَدَ حَدًّا، وَهِيَ امْرَأَتُهُ.

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ يَقْذِفُهَا زَوْجُهَا، وَهُوَ مَمْلُوكٌ؟

قَالَ: «يُلَاعِنُهَا»، ثُمَّ يَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، فَلَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا، فَإِنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بَعْدَ الْمُلَاعَنَةِ جَلَدَ حَدًّا، وَهِيَ امْرَأَتُهُ^٣.

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ^٤ عَنِ الْحُرِّ تَحْتَهُ أُمَةً^٥، فَيَقْذِفُهَا؟

قَالَ: «يُلَاعِنُهَا».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمُلَاعَنَةِ الَّتِي يَزِمُهَا^٦ زَوْجُهَا، وَيَنْتَفِي مِنْ وَلَدِهَا، وَيُلَاعِنُهَا^٧ وَيُعَارِقُهَا، ثُمَّ يَقُولُ^٨ بَعْدَ ذَلِكَ: «الْوَلَدُ وَلَدِي، وَيُكَذِّبُ نَفْسَهُ؟

فَقَالَ: «أَمَّا الْمَرْأَةُ، فَلَا تَرْجِعْ إِلَيْهِ أَبَدًا»^٩، وَأَمَّا الْوَلَدُ، فَإِنِّي أُرَدُّهُ إِلَيْهِ^{١٠} إِذَا ادَّعَاهُ، وَلَا أَدْعُ^{١١} وَلَدَهُ، وَلَيْسَ لَهُ مِيرَاثٌ، وَيَرِثُ الْإِبْنُ الْأَبَ، وَلَا يَرِثُ الْأَبُ الْإِبْنَ، يَكُونُ^{١٢} مِيرَاثُهُ

١. في المرأة: «تفسير القول في ذلك أَنَّ الزوجين إما حرَّان أو مملوكان، أو الزوجة حرة والزوج عبد أو بالعكس، والثلاثة الأول لا خلاف في ثبوت اللعان بينهما، وإنما الخلاف في الرابع، فجوزهُ الأكثر، ومنعه المفيد وسَلار، وفصل ابن إدريس بصحته في نفي الولد دون القذف».

٢. في التهذيب، ح ٦٥٠ و ١٢٢٩: «ولا تحل». ٣. في «بخ، جت»: «فإذا».

٤. في «بف»: «ثم».

٥. في «بخ، جت» والوافي: «ثم يفرق بينهما - إلى - وهي امرأته».

٦. في «م، ن، بخ، بن، جد»: «ثم يفرق بينهما - إلى - قال: وسألته».

٧. في «م، ن، بن، جد»: «وعن». ٨. في «بخ»: «أمنه».

٩. في التهذيب، ح ٦٥٠: «ثم يفرق بينهما - إلى -: فيقذفها؟ قال: يلاعنها».

١٠. في «بن» والوسائل، ح ٢٨٩٤٣: «يقذفها». ١١. في «بن» والوسائل، ح ٢٨٩٤٣: «فيلاعنها».

١٢. في الفقيه: «وزوجها». ١٣. في «م، بن، جد»: «أبدًا».

١٤. في «بن» والوسائل، ح ٢٨٩٤٣: «عليه». ١٥. في «بخ، بف»: «فلا أدع».

١٦. هكذا في جميع النسخ والوسائل، ح ٢٨٩٤٣ والفقيه والتهذيب، ح ٦٨٤ و ١٢٢٩ والاستبصار، ح ١٣٤٦. وفي المطبوع والتهذيب، ح ٦٥٠: «و يكون».

لِأَخْوَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ أَبُوهُ، فَإِنْ أَخْوَالَهُ يَرْتُونَهُ، وَلَا يَرْتَهُمْ، فَإِنْ دَعَا أَحَدًا ابْنُ
الرَّأْيَانِيَّةِ، جُلِدَ الْحَدَّ.^٣

١١٠٨٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَرْبَيْنِ وَالْمَمْلُوكَةِ لِعَانَ؟
فَقَالَ: نَعَمْ، وَتَيْنِ الْمَمْلُوكِ^٤ وَالْحَرَّةَ^٥، وَتَيْنِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ^٦، وَتَيْنِ الْمُسْلِمِ
وَالْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ، وَلَا يَتَوَارَثَانِ، وَلَا يَتَوَارَثُ الْحَرُّ وَالْمَمْلُوكَةُ^٧.

١. في «ن»، بخ، بف، جت، «والفقيه والتهديب الاستبصار: «وإن».

٢. في التهديب، ح ٦٥٠ و ٦٨٤: «يا ابن».

٣. التهديب، ج ٨، ص ١٨٧، ح ٦٥٠؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٢، ح ١٣٢٧، إلى قوله: «وبين رجلها رجلاً يزني بها»؛ وفيه، ص ٢٧٦، ح ١٢٤٦، من قوله: «قال: وسألته عن الملاعة التي يرميها زوجها» وفي كلها معلقاً عن الكليني. وفي التهديب، ج ٩، ص ٣٤٢، ح ١٢٢٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨١، ح ٦٨٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم، من قوله: «وسئل عن الرجل يقذف امرأته» إلى قوله: «جلد حداً وهي امرأته» ومن قوله: «وسألته عن الملاعة». وفيه، ص ٣٧٣، ح ١٣٢٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وتام الرواية هكذا: «وسألته عن المرأة الحرّة يقذفها زوجها وهو مملوك قال: يلاعنها». التهديب، ج ٨، ص ١٩٥، ح ٦٨٤، بسنده عن ابن أبي عمير، إلى قوله: «وبين رجلها رجلاً يزني بها» ومن قوله: «وسألته عن الملاعة» مع زيادة. الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٥٦٩١، معلقاً عن حماد، من قوله: «وسألته عن الملاعة». الكافي، كتاب الحدود، باب الرجل يقذف امرأته وولده، ح ١٣١٨٥، إلى قوله: «وبين رجلها رجلاً يزني بها»؛ وفيه، كتاب المواريث، باب ميراث ابن الملاعة، ح ١٣٦٠٩؛ والتهديب، ج ٩، ص ٣٤١، ح ١٢٢٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٠، ح ٦٨٠، من قوله: «وسألته عن الملاعة» وفي الأربعة الأخيرة بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي التهديب، ج ٨، ص ١٨٩، ح ٦٥٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٤، ح ١٣٣٦، بسند آخر، من قوله: «وسألته عن المرأة الحرّة» إلى قوله: «فيقذفها قال: يلاعنها» ملخصاً ومع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٥٩، ح ٢٢٥٤٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٥، ح ٢٨٩٢٠؛ وص ٤١٩، ح ٢٨٩٢٨؛ وص ٤٢٣، ح ٢٨٩٤٣؛ وج ٢٦، ص ٢٦٩، ذيل ح ٣٢٩٨١ مقطوعاً.

٤. في «بف» - «قال: سألت».

٥. في الوافي: «وبين الحرّة».

٦. في «بج»، بن، جد، وحاشية «جت» والتهديب، ح ٦٥٢؛ «وبين الأمة».

٨. التهديب، ج ٨، ص ١٨٨، ح ٦٥٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٣، ح ١٣٣١، معلقاً عن الكليني. وفيه،

٨ / ١١٠٨٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ^٣، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤ فِي رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حُبْلَى^٥، ثُمَّ ادَّعَى وَلَدَهَا بَعْدَ مَا
وَلَدَتْ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْهُ، قَالَ: «يُرَدُّ إِلَيْهِ^٦ الْوَلَدُ، وَلَا يُجْلَدُ^٧؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَضَى^٨ التَّلَاعُنُ^٩».

٩ / ١١٠٨٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ

وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤ فِي رَجُلٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ خَرْسَاءُ^{١٠}، قَالَ: «يُفَرَّقُ

بَيْنَهُمَا^{١١}».

ص ٣٧٤، ح ١٣٣٤، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٧، ذيل ح ٤٨٥٣، وفيهما إلى قوله: «واليهودية والنصرانية» مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الموارث، باب أنه لا يتوارث الحر والعبد، ح ١٣٥٥٥ و ١٣٥٥٦؛ و ١٣٥٥٧؛ و قرب الإسناد، ح ٨٧، ح ٢٨٦؛ والجعفریات، ص ١١٤؛ والخصال، ص ٣٠٤، باب الخمسة، ح ٨٣، الوافي، ج ٢٢، ص ٩٧٣، ح ٢٢٥٨٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٩، ح ٢٨٩٢٩.

١. في السند تحويل يعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» على «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».

٢. في الكافي، ح ١٣٨١٣: - «وعلي بن إبراهيم، عن أبيه».

٣. في الكافي، ح ١٣٨١٣: «عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر».

٤. في المرأة: «المشهور جواز لعان الحامل، لكن يؤخر الحد إلى أن تضع. وقيل: يمنع اللعان».

٥. في «نسخ» عليه: «في التهذيب، ح ٦٨٢: «لا تحل له بدل ولا يجلد».

٦. في حاشية «ن»: «قد قضى».

٨. الكافي، كتاب الحدود، باب الرجل يقذف امرأته وولده، ح ١٣٨١٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٢، ح ٦٧٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٨، ذيل ح ٤٥٥٥، معلقاً عن البزنطي، عن عبد الكريم؛ التهذيب، ج ٨، ص ١٩٤، ح ٦٨٢، بسنده عن أحمد بن محمد، عن عبد الكريم؛ وفيه، ج ١٠، ص ٧٧، ح ٢٩٦، بسنده عن ابن أبي نصر. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٥، ح ٢٢٥٦٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٢٤، ح ٢٨٩٤٤.

٩. الخرساء: هي التي لا تتكلم. المصاحح المثير، ص ١٩٦ (خرس).

١٠. لم ترد هذه الرواية في «ف».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٣، ح ٦٧٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦١، ح ٢٢٥٥٥؛ الوسائل،

١٠ / ١١٠٨٥ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ الْمَلَاعِينِ وَالْمَلَاعِنَةِ: كَيْفَ يَصْنَعَانِ؟

قَالَ: «يَجْلِسُ الْإِمَامُ مُسْتَذْبِرَ الْقِبْلَةِ، فَيَقِيمُهُمَا^١ بَيْنَ يَدَيْهِ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ بِحِذَائِهِ، وَيَبْدَأُ بِالرَّجُلِ^٢، ثُمَّ الْمَرْأَةِ^٣، وَالَّتِي يَجِبُ عَلَيْهَا الرَّجْمُ تُرْجَمُ^٤ مِنْ وَرَائِهَا^٥، وَلَا يُرْجَمُ^٦ مِنْ وَجْهَيْهَا^٧؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ وَالرَّجْمَ لَا يُصِيبَانِ الْوَجْهَ، يُضْرَبَانِ عَلَى الْجَسَدِ، عَلَى الْأَعْضَاءِ كُلِّهَا»^٨.

١١ / ١١٠٨٦ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: قُلْتُ لَهُ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، كَيْفَ الْمَلَاعِنَةُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «يَقْعُدُ الْإِمَامُ، وَيَجْعَلُ ظَهْرَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَيَجْعَلُ الرَّجُلَ عَنْ يَمِينِهِ، وَالْمَرْأَةَ^{١٠} عَنْ يَسَارِهِ»^{١٢}.

١٠ ج ٢٠، ص ٤٩٣، ح ٢٦١٧٨؛ وج ٢٢، ص ٤٢٧، ح ٢٨٩٥٢.

١. في «م»، بن، والوسائل: «فيقيمهما». وفي «جت»: «فتقيمهما». وفي حاشية «جت»: «وفيقيمهما».

٢. في «م»، بن، جد، والوسائل: «مستقبل». ٣. في حاشية «جت»: «والمراة».

٤. في «ن»، بع، يخ، بف، جت: «والذي يجب عليه الرجم يرحم» بدل «والتي يجب عليها الرجم ترجم».

٥. في «بح، بف»: «ورائهما». وفي حاشية «ن» والوافي والتهذيب: «ورائه».

٦. في «م» والتهذيب: «ولا ترجم».

٧. في جميع النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب: «وجهه».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٥١، ح ١٩١، بسنده عن علي بن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبيه، عن جميل بن دراج، من قوله: «والتي يجب عليها الرجم». وراجع: الكافي، كتاب الحدود، باب صفة حد الزاني،

ح ١٣٦٩٧، الوافي، ج ١٥، ص ٢٦٤، ح ١٥٠٣١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٠٩، ح ٢٨٩٥٥.

٩. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، علي بن أبيه.

١٠. في الفقيه: «+ والصبي». ١١. في المرأة: «الأمران محمولان على الاستحباب».

١٢. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٦، ح ٤٨٥٢، معلقاً عن البرنطي، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ التهذيب، ج ٨، ص ١٩١،

ح ٦٦٧، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٠، ح ٢٢٥٥٣؛ الوسائل، ج ٢٢،

ص ٤٠٩، ح ٢٨٩٠٦.

١١٠٨٧ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ :

عَنْ أُخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَا عَنْ امْرَأَتِهِ، فَحَلَفَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ، ثُمَّ نَكَلَ فِي الْخَامِسَةِ ؟

قَالَ ^١ : «إِنْ نَكَلَ فِي ^٢ الْخَامِسَةِ، فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَجَلِدَ ^٣، وَإِنْ نَكَلَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ ذَلِكَ - إِذَا ^٤ كَانَتْ الْيَمِينُ عَلَيْهَا - فَعَلَيْهَا مِثْلُ ذَلِكَ».

قَالَ : وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَلَاعِنَةِ : قَائِمًا يُلَاعِنُ، أَوْ قَاعِدًا ؟

قَالَ : «الْمَلَاعِنَةُ وَمَا أَشَبَّهَا مِنْ قِيَامٍ».

قَالَ : وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَادَّعَتْ أَنَّهَا حَامِلٌ ؟

قَالَ : «إِنْ أَقَامَتِ ^٦ الْبَيِّنَةُ عَلَى أَنَّهُ أَزْحَى سِتْرًا، ثُمَّ أَنْكَرَ الْوَلَدَ، لَاغْنَهَا، ثُمَّ بَانَثَ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ ^٧ الْمَهْرُ كَمَلًا» ^٩.

١١٠٨٨ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ :

وَعَلَيْ ^{١٠} عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ :

١ . في «ن، بن» والوسائل : «فقال».

٢ . في «م، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل وقرب الإسناد : «عن».

٣ . في قرب الإسناد : «والحد».

٤ . في «بف» : «إِنْ».

٥ . في «م، ن، بن، جد» وحاشية «جت» : «أَمْ قَاعِدًا».

٦ . في التهذيب : «قامت».

٧ . في التهذيب : «أو عليه» بدل «وعليه».

٨ . في «بج، بـ، جت» : «كاملًا».

٩ . التهذيب، ج ٨، ص ١٩٣، ح ٦٧٧، معلقًا عن الكليني، من قوله : «سألته عن رجل طلق امرأته». قرب الإسناد،

ص ٢٥٦، ح ١٠١٢، بسنده عن علي بن جعفر، عن موسى بن جعفر عليه السلام، إلى قوله : «وما أشبهها من قيام».

الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٩، ح ٢٢٥٧٩، الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٠٩، ح ٢٨٩٠٧، من قوله : «سألته عن الملاعنة» إلى

قوله : «وما أشبهها من قيام»؛ وفيه، ص ٤١٥، ح ٢٨٩٢١، إلى قوله : «فعلينا مثل ذلك».

١٠ . في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» و«محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد» على «عدّة من

أصحابنا، عن سهل بن زياد» فطرق المصنّف إلى ابن محبوب هي ثلاثة.

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حُبْلَى قَدْ اسْتَبَانَ حَمْلَهَا^٢، فَأَنْكَرَ^٣ مَا فِي بَطْنِهَا^٤، فَلَمَّا وَضَعَتْ ادَّعَاهُ^٥ وَأَقْرَبَهُ^٦ بِهِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْهُ؟

قَالَ: فَقَالَ^٧: «يُرَدُّ إِلَيْهِ وَلَدُهُ، وَيَرِثُهُ^٨، وَلَا يُجْلَدُ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ قَدْ مَضَى^٩»^{١٠}.

١٤ / ١١٠٨٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْقَلَاءِ،

١٦٦/٦ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ عَبْدِ قَذَفَ امْرَأَتَهُ^{١٢}؟

١. في الكافي، ح ١٣٦٠٦: - «وعلي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد».

٢. في «م»: «حبلها».

٣. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل، ح ٢٨٩٤٦ والفتاوى والتهديب والاستبصار: «وأنكر».

٤. في الوسائل، ح ٣٢٩٦٩ والكافي، ح ١٣٦٠٦: - «قد استبان حملها، فأنكر ما في بطنها».

٥. في الوسائل، ح ٣٢٩٦٩ والكافي، ح ١٣٦٠٦: «ادّعى ولدها بدل ادّعاها».

٦. في الوسائل، ح ٣٢٩٦٩: «وأقرّ».

٧. في الوافي والوسائل، ح ٣٢٩٦٩ والكافي، ح ١٣٦٠٦ والاستبصار: - «فقال».

٨. في الوسائل، ح ٣٢٩٦٩ والكافي، ح ١٣٦٠٦: «ولا يرثه».

٩. في الوافي والتهديب: + «بينهما».

١٠. قال الشهيد الثاني رحمته الله: «اختلف العلماء في جواز لعان الحامل إذا قذفها زوجها أو نفى ولدها قبل الوضع، فذهب الأكثر إلى جوازها، لعموم الآية وجود المقتضي وانتفاء المانع؛ إذ ليس إلا كونها حاملاً وهو لا يصلح للمانعة... ثم إن تم اللعان منهما فلا كلام، وإن نكلت عنه أو اعترفت فتوجه عليها الحد، لم تحد إلى أن تضع كغيرها معن يثبت عليها الحد حاملاً». مسالك الأفهام، ج ١٠، ص ٢١٧-٢١٨.

١١. الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث ابن الملاعة، ح ١٣٦٠٦. وفي الفتاوى، ج ٤، ص ٣٢٥، ح ٥٦٩٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفي التهديب، ج ٨، ص ١٩٠، ح ٦٦٠ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٥، ح ١٣٣٩، بسندهما عن علي، عن الحلبي. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٦، ح ٢٢٥٧٠ والوسائل، ج ٢٢، ص ٤٢٥، ح ٢٨٩٤٦؛ وص ٤٣٣، ذيل ح ٢٨٩٦٦؛ وج ٢٦، ص ٢٦٣، ح ٣٢٩٦٩.

١٢. في التهديب، ج ١٠: + «وهي حرّة».

قَالَ: «يَتَلَاعَنَانِ^١ كَمَا يَتَلَاعَنُ^٢ الْخُرَّانُ^٣».

١٥/١١٠٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُهُ^٤ عَنِ الرَّجُلِ يَفْتَرِي عَلَى امْرَأَتِهِ؟

قَالَ: «يُجْلَدُ، ثُمَّ يُخَلَّى بَيْنَهُمَا، وَلَا يُلَاعِنُهَا^٥ حَتَّى يَقُولَ: أَشْهَدُ أَنِّي^٦ رَأَيْتُكَ

تَفْعَلِينَ كَذَا وَكَذَا^٧».

١٦/١١٠٩١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ

دَرَّاجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٨، قَالَ: «لَا يَكُونُ اللَّعَانُ إِلَّا بِتَفْيِ وَلَدٍ^٩».

وَقَالَ: «إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، لَاعَنَهَا^{١٠}».

١. في «بخ، بف»: «يلاعنان». ٢. في «بخ، بف»: «يلاعن».

٣. في «ن، م، بح، بن، جت، جد»، والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «الأحرار».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٨٨، ح ٦٥١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٣، ح ١٣٣٠، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٨، ح ٣٠٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٧٣، ح ٢٢٥٨٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٩، ح ٢٨٩٣٠.

٥. في «بخ، بف»: «سألت». ٦. في الاستبصار، ح ١٣٢٨: «فلا».

٧. في «بخ، جت»: «يلاعنهما». ٨. في الكافي، ح ١٣٨١٤: «أنني».

٩. الكافي، كتاب الحدود، باب الرجل يقذف امرأته وولده، ح ١٣٨١٤. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٨٦، ح ٧٤٨؛ وص ١٩٣، ح ٦٧٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٢، ح ١٣٢٦ و١٣٢٨، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٦، ح ٢٩٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٤، ح ٢٢٥٦٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٦، ح ٢٨٩٢٣.

١٠. في «ن، بح»: «الولد». ١١. في المرأة: «لعل المراد نفي اللعان الواجب، أو الحصر بالنسبة إلى دعوى غير المشاهدة، كما حمله الشيخ». وقال الشيخ الصدوق رحمته الله: «ولا يكون اللعان إلا بتفني الولد، فلو أن رجلاً قذف امرأته، ولم ينكر ولدها، لم يلاعنها، ولكنه يضرب حد القاذف ثمانين جلدة. المقنع، ص ٣٥٥».

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٨٥، ح ٦٤٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧١، ح ١٣٢٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٧٣، ح ٢٢٥٨٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٩، ح ٢٨٩٣٠.

١٧/١١٠٩٢. مُحَمَّدٌ^١، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي

يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «لَا يَلَاعِنُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهَا»^٣.

١٨/١١٠٩٣. مُحَمَّدٌ^٤، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٦ عَنْ رَجُلٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِالرُّنْثَى وَهِيَ خُرْسَاءٌ صَمَاءٌ^٧ لَا تَسْمَعُ^٨

مَا قَالَ.

قَالَ: «إِنْ كَانَ لَهَا بَيِّنَةٌ، فَشَهِدُوا»^٩ عِنْدَ الْإِمَامِ، جُلِدَ الْحَدَّ، وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا^{١٠}،

ثُمَّ لَا تَجِلْ لَهُ أَبَدًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ^{١١} بَيِّنَةٌ، فَهِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِ مَا أَقَامَ مَعَهَا^{١٢}.

ج ٢٢، ص ٩٦٤، ح ٢٢٥٦٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٢٩، ح ٢٨٩٥٦.

١. في «بح»: «عنه» بدل «محمد».

٢. في «بف»: «أحدهما» بدل «أبي عبد الله».

٣. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت»: «منها».

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٢، ح ١٨٩٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن

العلاء بن رزین، عن عبد الله بن أبي يعفور. وفيه، ج ٨، ص ١٨٩، ح ٦٥٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفي

الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٨، ح ٤٨٥٥؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٨٨، ح ٦٥٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٣، ح ١٣٣٢،

بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٤، ح ٢٢٥٦٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٣٠،

ح ٢٨٩٥٩. ٥. في «بح»: «عنه» بدل «محمد».

٦. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن»: «- بن محمد».

٧. في التهذيب، ج ٧: «أو صماء». والخرساء: هي التي لا تتكلم. والصماء: هي التي لا تسمع أبداً. أنظر:

المصباح المنير، ص ١٩٦ وص ٣٤٧ (خرس) و(صمم).

٨. في «بح»: «ولا تسمع».

٩. في «م»، بن، ب، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل: «فشهدت».

١٠. في «م»، بن، ب، بن، جد، والتهذيب، ج ٨: «بينه وبينها». وفي الوسائل: «بينها وبينه».

١١. في «م»، ب، بن، جت، جد، والوسائل والفقيه والتهذيب: «لم يكن لها». وفي «بف»: «لم تكن لها». وفي «ن»،

«بح»: «لم يكن». ١٢. في «ن»، بن، جد، «- معها».

وَلَا إِثْمَ عَلَيْهَا مِنْهُ^١.

١٩ / ١١٠٩٤ . عَنْهُ^٢، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ قَذَفَتْ زَوْجَهَا وَهُوَ أَصَمٌّ، قَالَ: «يُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَتِهِ، وَلَا تَجِلُ لَهُ أَبَدًا»^٣.

٢٠ / ١١٠٩٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَرْأَةِ الْخُرْسَاءِ^٤: كَيْفَ يَلَاعِنُهَا زَوْجُهَا؟

١. في مرأة العقول، ج ٢١، ص ٢٧٦: «هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب، وظاهرهم أنه موضع وفاق، ومقتضى الرواية اعتبار الصمم والخرس معاً، وبذلك عتبر جماعة من الأصحاب واكتفى الأكثر ومنهم المفيد في المقنعة والشيخ والمحقق بأحد الأمرين. واستدل عليه في التهذيب بهذه الرواية، وأوردتها بزيادة لفظة «أو» بين خرساء وصماء، ثم أوردتها في كتاب اللعان بحذف «أو» كما هنا، وكيف كان فينبغي القطع بالاكتفاء بالخرس وحده إن أمكن انفكاكه عن الصمم؛ لحسنه الحلبي ومحمد بن مسلم ورواية محمد بن مروان. ويستفاد من قول المحقق أن التحريم إنما يثبت إذا رماها بالزنى مع دعوى المشاهدة وعدم البينة، والأخبار مطلقة في ترتب الحكم على مجزء القذف، ولا فرق بين كون الزوجة مدخولاً بها وعدمه؛ لإطلاق النص». وانظر: المقنعة، ص ٥٠١؛ النهاية، ص ٥٢٢؛ الشرائع، ج ٢، ص ٥٢٠؛ وج ٣، ص ٦٤٩؛ التهذيب، ج ٨، ص ١٩٣، ح ٦٧٥.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٥٠، ح ٥٠٧٣؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٣١٠، ح ١٢٨٨؛ وج ٨، ص ١٩٣، ح ٦٧٥، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٢، ح ٢٢٥٥٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٢٧، ح ٢٨٩٥٣.

٣. الظاهر أن الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق، فيكون السند معلقاً على سابقه. وأما ما ورد في معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٥٠٤ من إرجاع الضمير إلى محمد - وهو محمد بن يحيى - فمضافاً إلى عدم ملازمة طبقته محمد بن يحيى، يرده ما ورد في التهذيب، ج ٨، ص ١٩٣، ح ٦٧٤ من نقل الخبر عن الحسن بن محبوب عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام.

٤. في الوافي: «الوجه في هذا الحكم غير ظاهر مع أنه مجهول الراوي ولا عمل عليه». وراجع: نهاية المرام، ج ١، ص ١٨٩.

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٣، ح ٦٧٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٥٠، ح ٥٠٧٢، مراسلاً، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٢، ح ٢٢٥٥٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٢٨، ح ٢٨٩٥٤.

٦. في التهذيب، ح ٦٩٤: «يقذفها زوجها».

قَالَ: «يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَا تَجِلُّ لَهُ أَبَدًا».^١

١١٠٩٦ / ٢١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ^٢،

عَنْ أَبَانٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «لَا يَكُونُ لِعَانٍ^٤ حَتَّى يَزْعُمَ أَنَّهُ^٥ قَدْ عَايَنَ».^٦

٧٥- بَابُ طَلَاكِ الْحُرَّةِ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ وَالْمَمْلُوكَةِ تَحْتَ الْحُرِّ

١١٠٩٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ حُرٍّ تَحْتَهُ أُمَةٌ، أَوْ عَبْدٍ تَحْتَهُ حُرَّةٌ: كَمْ طَلَّقَهَا؟

وَكَمْ عِدَّتُهَا؟

فَقَالَ: «السُّنَّةُ فِي النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ، فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةٌ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا^٨، وَعِدَّتُهَا

ثَلَاثَةً أَقْرَاءً؛ وَإِنْ كَانَ حُرٌّ تَحْتَهُ أُمَةٌ^٩، فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ، وَعِدَّتُهَا قُرْعَانًا».^{١٠}

١. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٣، ح ٦٧٦، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٩٧، ح ٦٩٤، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦١، ح ٢٢٥٥٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٩٣، ح ٢٦١٧٩؛ وج ٢٢، ص ٤٢٨، ح ٢٨٩٥٥.

٢. في «بف» وحاشية «ن» والتهذيب والاستبصار: - «الوشاء».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «اللعان».

٤. في الوافي: «أن».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٨٦، ح ٦٤٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٢، ح ١٣٢٥، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ١٤٥، ذيل ح ٣٧٢، بسند آخر. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٤، ح ٢٢٥٦٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٦، ح ٢٨٩٢٤.

٦. هكذا في معظم النسخ. وفي «ن»، «بع، جت، جد»، والوافي والوسائل: «ثلاثة». وفي المطبوع: «ثلاثاً».

٧. في «بع»: «كانت».

٨. في «بف»: «أمتة».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ١٣٤، ح ٤٦٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٥، ح ١١٩٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٤، ح ٢٢٧٩٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٣٠، ح ٢٦٢٦٩؛ وج ٢٢، ص ١٥٩، ح ٢٨٢٧٠؛ وص ٢٥٦، ح ٢٨٥٣٠.

١١٠٩٨ / ٢. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِذَا كَانَتِ الْحُرَّةُ تَحْتَ الْعَبْدِ، فَالطَّلَاقُ وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ، يَغْنِي تَطْلِيقُهَا^١ ثَلَاثًا، وَتَعْتَدُ ثَلَاثَ حَيْضٍ^٢.

١١٠٩٩ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَالرِّزَّازُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عِيسَى بْنِ

الْقَاسِمِ، قَالَ:

إِنَّ ابْنَ شُبْرَمَةَ قَالَ: الطَّلَاقُ لِلرَّجُلِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الطَّلَاقُ لِلنِّسَاءِ وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ يَكُونُ^٤ تَحْتَ الْحُرَّةِ، فَيَكُونُ تَطْلِيقُهَا ثَلَاثًا، وَيَكُونُ الْحُرُّ تَحْتَ الْأَمَةِ، فَيَكُونُ طَلَّاقُهَا تَطْلِيقَتَيْنِ^٥».

١١١٠٠ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ^٦، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «طَلَّاقُ الْمَمْلُوكِ لِلْحُرَّةِ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، وَطَلَّاقُ الْحُرِّ لِلْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ^٧».

١١١٠١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَضْرٍ، عَنْ

١. في الوسائل: «يطلقها».

٢. قرب الإسناد، ص ١٥، ذيل ح ٤٩، بسنده عن حماد بن عيسى، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن علي عليه السلام؛ الفقيه، ج ٣، ص ٥٤١، ح ٤٨٦٣، معلقاً عن حماد بن عيسى، وفيهما إلى قوله: «والعدة بالنساء». الجعفریات، ص ١١٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٥، ح ٢٢٨٠٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٦٢، ح ٢٨٢٨١؛ وص ٢٥٨، ح ٢٨٥٣٧.

٣. في السند تحويل بعطف «الريزاني» عن أيوب بن نوح؛ على «أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار».

٤. في «م» جد، والوسائل: «تكون».

٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٤، ح ٢٢٧٩٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٩، ح ٢٨٢٦٩.

٦. في «ن»: «بن زياد».

٧. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٥، ح ٢٢٧٩٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٦٢، ح ٢٨٢٨٢.

دَاوُدُ بْنُ سِرْحَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «طَلَّقَ الْحُرُّ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أُمَةٌ تَطْلِقَتَانِ، وَطَلَّقَ الْحُرَّةُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ ثَلَاثًا»^١.

٧٦- بَابُ طَلَاكِ الْعَبْدِ إِذَا تَزَوَّجَ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ

١٦٨/٦

١١١٠٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ الْعَبْدُ وَامْرَأَتُهُ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّ الْمَوْلَى يَأْخُذُهَا إِذَا شَاءَ، وَإِذَا شَاءَ رَدَّهَا».

وَقَالَ: «لَا يَجُوزُ طَلَاقُ الْعَبْدِ إِذَا كَانَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ وَالْمَرْأَةُ لِرَجُلٍ، وَتَزَوَّجَهَا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ وَإِذْنِ مَوْلَاهَا، فَإِنْ طَلَّقَ وَهُوَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، فَإِنَّ طَلَّاقَهُ جَائِزٌ»^٢.

١١١٠٣ / ٢. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مُقْصِلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعَبْدِ: هَلْ يَجُوزُ طَلَّاقُهُ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَتْ أَمَّتْكَ فَلَا، إِنْ أَلَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ»^٣ وَإِنْ كَانَتْ أُمَةٌ قَوْمٍ آخَرِينَ، أَوْ حُرَّةً، جَازَ طَلَّاقُهُ»^٤.

١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٥، ح ٢٢٧٩٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٦٢، ح ٢٨٢٨٣.

٢. التهذيب، ج ٧، ص ٣٣٨، ح ١٣٨٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٥، ح ٧٤١، بسندهما عن محمد بن الفضيل.

الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٩٣، ح ٢٢٨٢٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٨١، ذيل ح ٢٣٨٤٥؛ وج ٢٢، ص ٩٨، ح ٢٨١٢٣.

٣. النحل (١٦): ٧٥.

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٨، ح ١٤٢٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١٦، ح ٧٨٥، بسندهما عن الحسن بن

١١١٠٤ / ٣. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ^١، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ عَنِ الرَّجُلِ يَأْذَنُ لِعَبْدِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْحُرَّةَ، أَوْ أَمَةً قَوْمٍ، الطَّلَاقُ إِلَى السَّيِّدِ، أَوْ إِلَى الْعَبْدِ؟
قَالَ^٣: «الطَّلَاقُ إِلَى الْعَبْدِ»^٤.

١١١٠٥ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ غُلَامَهُ جَارِيَةً حُرَّةً؟
فَقَالَ: «الطَّلَاقُ بَيْنَ الْغُلَامِ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ، فَالطَّلَاقُ بَيْنَ الْمَوْلَى»^٦.
١١١٠٦ / ٥. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ^٧، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

يَعْقُوبَ:

عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ^٨، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ غُلَامَهُ جَارِيَةً حُرَّةً؟
فَقَالَ: «الطَّلَاقُ بَيْنَ الْغُلَامِ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ أَمَتَهُ رَجُلًا حُرًّا؟
فَقَالَ^٩: «الطَّلَاقُ بَيْنَ الْحُرِّ».

١. علي بن فضال، عن المفضل الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٩٣، ح ٢٢٨٢٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٩٩، ح ٢٨١٢٤.

١. في «م، بن» والوسائل: «عن أحمد بن محمد».

٢. في «بن» والوسائل: «أبا عبد الله».

٣. في «بن» والوسائل: «فقال».

٤. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٩٤، ح ٢٢٨٢٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٩٩، ح ٢٨١٢٥.

٥. في «م» بالتاء والياء معاً. وفي الوسائل: «يزوج».

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٩٤، ح ٢٢٨٢٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٩٩، ح ٢٨١٢٧.

٧. في «ن، يخ، بف» - «بن زياده».

٨. في «م، جت، جد» - «يزوج». وفي «بف» بالتاء والياء معاً.

٩. في «م، جد» وحاشية «جت»: «وقال».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ^١ غُلَامَهُ جَارِيَتَهُ؟

فَقَالَ^٢: «الطَّلَاقُ بِيَدِ الْمَوْلَى».

وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَتَهُ، وَلَهَا^٣ زَوْجٌ عَبْدٌ؟

فَقَالَ^٤: «يَبْعُهَا طَلَاقُهَا»^٥.

١١١٠٧/٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ

الْخَرَّازِ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَزَوِّجُ^٨ أَمَتَهُ مِنْ رَجُلٍ حُرٍّ، ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَهَا مِنْهُ، وَيَأْخُذَ مِنْهُ^٩ نِصْفَ الصَّدَاقِ.

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ الَّذِي زَوَّجَهَا مِنْهُ يُبْصِرُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَيَدِينُ بِهِ، فَلَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا مِنْهُ، وَيَأْخُذَ مِنْهُ نِصْفَ الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ^{١٠} مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَعْرِفَةِ أَنْ ذَلِكَ لِلْمَوْلَى، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ^{١١} لَا يَعْرِفُ هَذَا^{١٢} وَهُوَ مِنْ جُمْهُورِ النَّاسِ، يُعَايِلُهُ الْمَوْلَى عَلَى مَا يُعَامَلُ

١. في «بح» بفتح: «تزوج».

٢. في «م» بن، جد، والوسائل: «قال».

٣. في «م» بح، بن، جد، والوسائل: «لها» بدون الواو.

٤. في «م» بن، جد، وحاشية «جت»: «قال».

٥. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٩٤، ح ٢٢٨٢٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٩٩، ح ٢٨١٢٦؛ وص ١٠٠، ح ٢٨١٢٨، مقطوعاً.

٦. هكذا في «ن» بح، بخ، بف، بن، جد، والوسائل. وفي «م» جت، والمطبوع: «الخرزاز». والصواب ما أثبتناه كما

تقدم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٧. في «بف»: «تزوج».

٨. في «بح» - «منه».

٩. في «بخ»: «أن ينزعها».

١٠. في «بن»: «يقدم».

١١. في «بف» - «الزوج».

١٢. في حاشية «جت»: «بهذا».

بِهِ مِثْلُهُ، فَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ مِنْهُ.^٢

٧ / ١١١٠٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَتَكَحَّ أُمَّتُهُ حُرًّا، أَوْ عَبْدٌ قَوْمٍ آخَرِينَ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا»^٣، فَإِنْ بَاعَهَا، فَشَاءَ الَّذِي اشْتَرَاهَا أَنْ يَنْزِعَهَا مِنْ

زَوْجِهَا، فَعَلَ.^٥

٨ / ١١١٠٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ أُمَةٌ، فَزَوَّجَهَا مَمْلُوكَةً، فَزُقَ بَيْنَهُمَا إِذَا

شَاءَ، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا إِذَا شَاءَ»^٦.

١. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢٨١: «ظاهر هذا الخبر وكثير من الأخبار أنَّ للمولى التفريق بين أمته وزوجها وإن كان حُرًّا أو عبدًا لقوم آخرين، وأنَّ ما ورد على خلاف ذلك محمول على التقيّة، ولم يقل به ظاهراً أحد من أصحابنا، وأولها الشيخ في كتابي الأخبار بوجوه، منها: أنَّها محمولة على أنَّ للمولى أن يبيعها، فيفسخ المشتري العقد. ومنها: حملها على ما إذا زوّجها من عبده، وهذا الخبر لا يحتمله. ومنها: حملها على ما إذا شرط عند عقد النكاح أنَّ بيده الطلاق، وقال: إنَّ ذلك جائز في الإمام، وهو خلاف المشهور». وانظر: الاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٨، ذيل الحديث ٧٤٩؛ التهذيب، ج ٧، ص ٣٤١، ذيل الحديث ١٣٩٢.

٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٩٨، ح ٢٢٨٣٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٠١، ح ٢٨١٣٠.

٣. في الوسائل والتهذيب، ح ١٣٧٩: «منه». ٤. في «بح» و«رجل».

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤١، ح ٤٨٦١، بسنده عن علي بن أبي حمزة. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٣٣٧، ح ١٣٧٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٨، ح ٧٥٣، بسندهما عن علي، عن أبي بصير. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٣٣٩، ح ١٣٨٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٧٤٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٩٧، ح ٢٢٨٣٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٠٠، ح ٢٨١٢٩.

٦. لم ترد هذه الرواية في «بف». وقعت في «بخ» هذه الرواية بعد العنوان التالي.

٧. التهذيب، ج ٧، ص ٣٤٠، ح ١٣٩١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٧، ح ٧٤٨، بسندهما عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٣٣٩، صدر ح ١٣٨٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٠٦، صدر ح ٧٤٥، إلى قوله: «فزُقَ بينهما إذا شاء» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٨٨، ح ٢١٧٧٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٥١، ذيل ح ٢٦٦٤.

٧٧- بَابُ طَلَاقِ الْأُمَةِ وَعِدَّتِهَا فِي الطَّلَاقِ

١ / ١١١١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «طَلَاقُ الْعَبْدِ لِلْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَأَجَلُهَا خَيْضَتَانِ إِنْ كَانَتْ تَحِيضُ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ فَأَجَلُهَا شَهْرٌ وَنِصْفٌ»^١.

٢ / ١١١١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ طَلَاقِ الْأُمَةِ؟ فَقَالَ: «تَطْلِيقَتَانِ»^٢.

١٧٠ / ٦ . ٣ / ١١١١٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ عُمَرُ عَلَى الْمِنْبَرِ: مَا تَقُولُونَ يَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ فِي تَطْلِيقِ الْأُمَةِ؟ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَقَالَ: مَا تَقُولُ يَا صَاحِبَ الْبُرْدِ الْمَعَاذِرِيِّ»^٣.

١. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٤، ح ٥٣٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٧، ح ١٢٤؛ بسندهما عن عاصم بن حميد، مع زيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٥٤، ذيل ح ٥٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٧، ذيل ح ١٢٣٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «وعدة الأمة المطلقة شهر ونصف». وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٥٤، ذيل ح ٥٣٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٦، ذيل ح ١٢٣٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «وعدة الأمة المطلقة التي لا تحيض شهر ونصف». الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٣، ح ٢٢٧٩٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٦، ح ٢٨٥٣١.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٤، صدر ح ٥٣٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٦، صدر ح ١٢٣٦، بسندهما عن عليٍّ، عن أبي بصير. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٤١، ذيل ح ٤٨٦٤؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٨٣، ذيل ٢٨٢ و٢٨٣، بسند آخر هكذا: «وطلاق الأمة إذا كانت تحت الحرّ تطليقتان». الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٣، ح ٢٢٧٩٣.

٣. قال الفيروز آبادي: «معافر: بلد، وأبو حيٍّ من همدان، لا ينصرف. وإلى أحدهما تنسب الثياب المعافرية، ولا

يَغْنِي أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ : تَطْلِيقَتَانِ^١ .

٤ / ١١١١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بَرْزَدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ :
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «عِدَّةُ الْأُمَةِ خِيضَتَانِ» وَقَالَ : «إِذَا لَمْ تَكُنْ تَحِيضُ ، فَنِيضُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ»^٢ .

٥ / ١١١١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَادٍ ، عَنِ الْحَلْبِيِّ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «قَضَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي أُمَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ ، ثُمَّ وَقَعَ^٣ عَلَيْهَا ، فَجَلَدَهُ»^٤ .

٧٨ - بَابُ عِدَّةِ الْأُمَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

١ / ١١١١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ؛
وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ ، عَنْ زُرَّارَةَ :

«تَضُمُّ الْمِيمَ» . وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : «هِيَ بَرود باليمن منسوبة إلى معافر ، وهي قبيلة باليمن ، والميم زائدة» . القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٦١٧ ؛ النهاية ، ج ٣ ، ص ٢٦٢ (عفر) .

١ . الْأَمَلِيُّ لِلطُّوسِيِّ ، ص ٥٧٥ ، المجلس ٢٣ ، ح ٢ ، بسند آخر ، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام ، مع اختلاف الوافي ، ج ٢٣ ، ص ١٠٨٣ ، ح ٢٢٧٩٥ ؛ الوسائل ، ج ٢٢ ، ص ١٦٠ ، ح ٢٨٢٧٣ .

٢ . راجع : الكافي ، كتاب الطلاق ، باب طلاق أهل الذمة وعدتهم في الطلاق ... ، ح ١١١٣٣ . الوافي ، ج ٢٣ ، ص ١٢٤١ ، ح ٢٣١٣٣ ؛ الوسائل ، ج ٢٢ ، ص ٢٥٦ ، ح ٢٨٥٣٢ .

٣ . فِي «بُخ» : «وَقَعَ» .

٤ . التمهذيب ، ج ٨ ، ص ٨٤ ، ح ٢٨٧ ، والاستبصار ، ج ٣ ، ص ٣٠٩ ، ح ١١٠٠ ، بسند آخر . الوافي ، ج ٢٣ ، ص ١٠٨٦ ، ح ٢٢٨٠٦ ؛ الوسائل ، ج ٢٢ ، ص ١٥٩ ، ح ٢٨٢٧١ .

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْأُمَّةَ وَالْخُرَّةَ كِلْتَاهُمَا^١ إِذَا مَاتَ عَنْهُمَا زَوْجُهُمَا^٢ سَوَاءٌ فِي الْعِدَّةِ^٣، إِلَّا أَنْ الْخُرَّةَ تُجَدُّ، وَالْأُمَّةَ لَا تُجَدُّ»^٤.

١١١٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْأُمَّةِ إِذَا طُلِّقَتْ: مَا عِدَّتُهَا؟

فَقَالَ^٦: «حَيْضَتَانِ، أَوْ شَهْرَانِ حَتَّى تَحْيِضَ»^٧. ١٧١/٦

قُلْتُ: فَإِنْ تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا؟

فَقَالَ: «إِنَّ عَلَيَّ عليه السلام، قَالَ فِي أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ: لَا يَتَزَوَّجُنَّ^٨ حَتَّى يَغْتَدِدْنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَهُنَّ إِمَاءٌ»^٩.

١. في «بخ»: «كُلَّهُمَا».

٢. في «م»، «يح، بن، جد»، والوسائل: «عنها زوجها».

٣. في التهذيب: «في العدة سواء» بدل «سواء في العدة».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٣، ح ٥٢٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٧، ح ١٢٤١، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق أهل الذمة وعدتهم في الطلاق...، ذيل ح ١١١٣٣، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤١، ح ٢٣١٣٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٩، ح ٢٨٥٣٩.

٥. في «م»، «بن، جد»، وحاشية «ن»: «بن يحيى».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «قال».

٧. في التهذيب والاستبصار: «حتى تحيض». وفي الوافي: «قوله: حتى تحيض، ليس في بعض النسخ، وهو الصواب».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «ولا». وفي الوافي: «ولا يزوجن».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٣، ح ٥٣٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٨، ح ١٢٤٣، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٥٣، ح ٥٢٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٧، ح ١٢٤٢، بسندهما عن سليمان بن خالد، تمام الرواية هكذا: «عدة المملوكة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً». الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤١، ح ٢٣١٣٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٩، ح ٢٨٥٣٨؛ وفيه، ص ٢٥٧، ح ٢٨٥٣٣، إلى قوله: «حتى تحيض».

٧٩- بَابُ عِدَّةِ الْأُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ وَالرَّجُلِ يُعْتِقُ إِحْدَاهُنَّ أَوْ يَمُوتُ عَنْهَا

١١١١٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الْأَمَةِ: «إِذَا غَشِيَهَا سَيِّدُهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا، فَإِنَّ عِدَّتَهَا ثَلَاثَ حَيَضٍ، فَإِنْ مَاتَ عَنْهَا، فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^٢.

١١١١٨ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَنِ الْأَمَةِ يَمُوتُ سَيِّدُهَا؟

قَالَ: «تَعْتَدُ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا».

قُلْتُ: فَإِنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا؟

قَالَ: «يُفَارِقُهَا، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا نِكَاحًا جَدِيدًا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا»^٣.

قُلْتُ: فَأَيْنَ مَا بَلَّغْنَا عَنْ أَبِيكَ فِي الرَّجُلِ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا، لَمْ تَجَلَّ لَهُ أُبْدًا؟

قَالَ: «هَذَا جَاهِلٌ»^٤.

١. في «م»، ن، بخ، بف، جد: - «عدة».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «وعشر» بالرفع.

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٥، ح ٥٣٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٩، ح ١٢٤٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤٢، ح ٢٣١٣٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٣، ح ٢٨٥٥٣.

٤. في «بخ»: «صفوان بن يحيى». ٥. في «بخ»: «يزوجها».

٦. في «بخ»: «وأن ينقضى». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٧. في التهذيب، ج ٨: «العدة». ٨. في «ن»: «وقلت: أين».

٩. في الوافي: «يعني أن التحريم مختص بالمعالم».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٥، ح ٥٣٩، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب النكاح، باب المرأة التي تحرم

١١١١٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ تَكُونُ^١ تَحْتَهُ الشَّرِيَّةُ^٢، فَيُعْتَقُهَا.
فَقَالَ: «لَا يَصْلَحُ لَهَا أَنْ تَنْكِحَ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا^٣ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَإِنْ تُوَفِّي عَنْهَا
مَوْلَاهَا، فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^٤».

١١١٢٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٥ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ، فَوَطَّئَهَا، ثُمَّ أَغْتَقَهَا وَقَدْ حَاضَتْ
عِنْدَهُ حَيْضَةً بَعْدَ مَا^٦ وَطَّئَهَا، قَالَ: «تَعْتَدُ بِحَيْضَتَيْنِ^٧».

-
- «على الرجل فلا تحل له أبداً، ح ٩٨٣٢؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٣٠٧، ح ١٢٧٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٨٧، ح ٦٧٧، بسند آخر عن صفوان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤٢، ح ٢٣١٣٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٥١، ح ٢٦٠٦٩؛ وفيه، ج ٢٢، ص ٢٦٠، ح ٢٨٥٤١، إلى قوله: «تعتد عدة المتوفى عنها زوجها».
١. في «م، بح، بخ، جد»، الوافي: «يكون». وفي «جت» بالياء معاً. وفي التهذيب: «يكون الرجل» بدل «الرجل تكون».
٢. «الشرية» الجارية المتخذة للملك والجماع. واختلف أهل اللغة في سبب تسميتها بالشرية، فقال بعضهم: نسبة إلى السر، وهو الجماع، وضمت السين للفرق بين الحرّة والأمة توطأ، فيقال للحرّة إذا نكحت سراً أو كانت فاجرة: سريّة بكسر السين، وللمملوكة يتسراها صاحبها: سريّة بضم السين مخافة اللبس. وقال أبو الهيثم: السر: السرور، فسُميت الجارية سريّة لأنها موضع سرور الرجل. قال: وهذا أحسن ما قيل فيها. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٥٨ (سرر).
٣. في الاستبصار: - «عدتها».
٤. في التهذيب: «فإن».
٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت الوافي والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «و عشر» بالرفع.
٦. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٦، ح ٥٤٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٩، ح ١٢٥٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤٣، ح ٢٣١٣٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٢، ح ٢٨٥٤٩.
٧. في «م، ن، بح، بن، جد»، «+ وأنه». في «بخ، بف»، - «قال».
٨. في «بخ» «بعدها» بدل «بعدها».
٩. في «بخ»: «حيضتين». وقال السيد العاملي رحمته الله: «مقتضى هذه الرواية احتساب الحيضة الواقعة بعد الوطء وقبل العلق من العدة، لكن لا أعلم بمضمونها قائلًا». نهاية المرام، ج ٢، ص ١١٥.
١١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤٣، ح ٢٣١٣٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٣، ح ٢٨٥٥٠.

● قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ: وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «تَعْتَدُ بِثَلَاثِ حِيضٍ»^١.

١١١٢١ / ٥. وَيُاسَنَادُهُ^٢، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ^٣ يَغْتَبِقُ سُرِّيَّتَهُ: أَيْضِلُحْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، بِغَيْرِ عِدَّةٍ؟
قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَغَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا، حَتَّى تَعْتَدَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ».

قَالَ: وَسَيِلٌ^٤ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ^٥ عَلَى أَمَتِهِ: أَيْضِلُحْ لَهُ أَنْ يَزَوَّجَهَا قَبْلَ أَنْ تَعْتَدَ؟
قَالَ: «لَا».

قُلْتُ: كَمْ عِدَّتُهَا؟ قَالَ: «حِيضَةً، أَوْ ثِنْتَانِ»^٦.

١١١٢٢ / ٦. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ بَغُضٍ
أَصْحَابِهِ^٧:

أَنَّهُ^٨ قَالَ فِي رَجُلٍ أَغْتَنَقَ أُمَّ وَلَدِهِ، ثُمَّ تُوَفِّيَ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا، قَالَ:

١. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤٣، ح ٢٣١٣٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٣، ح ٢٨٥٥١.

٢. المراد من «يُاسَنَادُهُ» هو الطريق المذكور إلى الحلبي في السند السابق.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع: «عن الرجل».

٤. في «بخ»: «قبل أن تعتد».

٥. في «بخ، جت»: «وسألته».

٦. في «بن، جد»، حاشية «م، بخ، جت» والوسائل: «قطع».

٧. في الوسائل: «يصلح» بدون الهمزة.

٨. في حاشية «جت»: «أن يتزوجها».

٩. في «جد» والوسائل: «اثنتان». وفي المرأة: «يبدل على الاكتفاء بالحيضة واستحباب الثنتين».

١٠. الكافي، كتاب النكاح، باب الرجل يعتق جاريته ويجعل عتقها صداقها، ح ١٠٠٤٨. وفي التهذيب، ج ٨،

ص ١٧٤، ح ٦١٠؛ وص ١٧٥، ح ٦١١؛ وص ٢١٤، صدر ح ٧٦٤. وفيه مع اختلاف يسير - بسند آخر، وفي

كلها إلى قوله: «حتى تعتد ثلاثة أشهر». الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤٣، ح ٢٣١٤٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٣،

ح ٢٨٥٥٢. ١١. في «بخ، جت»: «وأصحابنا».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «- وأنه».

«تَعْتَدُ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ^١، وَإِنْ كَانَتْ حُبْلَى اعْتَدَتْ بِأَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ^٢».

٧/١١١٢٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ وَلِيدَتَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ؟

فَقَالَ: «عِدَّتْهَا عِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ وَلِيدَتَهُ وَهُوَ حَيٌّ، وَقَدْ كَانَ يَطُوهَا؟

فَقَالَ: «عِدَّتْهَا عِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمُطْلَقَةِ: ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ^٣».

٨/١١١٢٤. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ^٤، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرُّقَيْ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمُدَبَّرَةِ إِذَا مَاتَ مَوْلَاهَا: «إِنْ عِدَّتْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ مِنْ

يَوْمٍ يَمُوتُ سَيِّدَهَا إِذَا كَانَ سَيِّدَهَا يَطُوهَا».

قِيلَ لَهُ: فَالرَّجُلُ يُعْتِقُ مَمْلُوكَتَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَاعَةٍ أَوْ يَوْمٍ^٥، ثُمَّ يَمُوتُ؟

١. في «م»، بح، بف، جد، وحاشية «ن» والوافي: «وعشراً».

٢. في المرأة: «وهو مخالف لأصولهم، وليس في بالي من تعرض منهم له».

٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤٤، ح ٢٣١٤٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٤، ح ٢٨٥٥٧.

٤. في الوسائل: «- الحرة».

٥. في «م»، ن، بح، بخ، بف، جد، والوافي والتهذيب والاستبصار: «وعشراً».

٦. قال الشيخ الطوسي عليه السلام: «الوجه في هذا الخبر أنه إذا اعتقها عند الموت على وجه التدبير لها؛ فإنها إذا كانت

كذلك ثبت عتقها بعد الموت ويلزمها عدة الحرة. فأما إذا بَتَّ عتقها في الحال كان عليها عدة المطلقة بثلاثة

قروء ولو كان ذلك قبل الموت بساعة. الاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٩، ذيل الحديث ١٢٤٦.

٧. التهذيب، ج ٨، ص ١٥٦، ح ٥٤١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٨، ح ١٢٤٦، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي،

ج ٢٣، ص ١٢٤٤، ح ٢٣١٤٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٤، ح ٢٨٥٥٤.

٨. في «جت»: «أحمد بن محمد».

٩. في «م»، بخ، بف، جد، وحاشية «ن» والتهذيب والاستبصار: «وعشراً».

١٠. في «بن» والوسائل: «بيوم أو ساعة».

قَالَ: فَقَالَ: «هَذِهِ^١ تَعْتَدُ^٢ بِثَلَاثِ حَيْضٍ^٣ أَوْ ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ مِنْ يَوْمِ أُعْتَقَهَا سَيِّدَهَا»^٤.

٩ / ١١١٢٥ . ابْنُ مَحْبُوبٍ^٥، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦: الرَّجُلُ تَكُونُ^٧ عِنْدَهُ السَّرِيَّةُ لَهُ، وَقَدْ وَلَدَتْ مِنْهُ، وَمَاتَ^٨ وَلَدُهَا، ثُمَّ يُعْتَقُهَا.

قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ»^٩.

١٠ / ١١١٢٦ . ابْنُ مَحْبُوبٍ^{١٠}، عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدَتْ^{١٢}، فَزَوَّجَهَا^{١٣} مِنْ ١٧٣/٦ رَجُلٍ، فَأَوْلَدَهَا^{١٤} غُلَامًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ مَاتَ، فَزَجَعَتْ إِلَى سَيِّدِهَا: أَلَهُ أَنْ يَطَّأَهَا؟ قَالَ: «تَعْتَدُ مِنَ الزَّوْجِ^{١٥} أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ يَطَّوُّهَا بِالْمِلِكِ بَعِيرٍ^{١٦}».

١. في «م»، جد، والوسائل: «فهذه».

٢. في «بف»: «+قلت».

٣. في الوافي والتهذيب، ج ٧: «ثلاثة أشهر» بدل «ثلاث حيض».

٤. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٧٩٣: «المشهور بين الأصحاب أنه لو كان المولى يطؤها ثم دبّرها اعتدت بعد وفاته بأربعة أشهر وعشرة أيام، ولو أعتقها في حياته اعتدت بثلاثة أقراء، ومستندهم هذه الرواية، ونازع ابن إدريس في الأمرين، أما الأول فلأن جعل عتقها بعد موته لا يصدق عليها أنها زوجة والعدة مختصة بها كما تدل عليه الآية، وأما الثاني فلأن المعتقة غير مطلقة فلا يلزمها عدة المطلقة».

٥. التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٣، ح ١٩٤١؛ وج ٨، ص ١٥٦؛ ج ٥٤٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٩، ح ١٢٤٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤٥، ح ٢٣١٤٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٤، ح ٢٨٥٥٥.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمّد بن أحمد.

٧. في «م»، ن، بح، يخ، بف، جد، والوافي: «يكون».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وقدمت».

٩. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤٥، ح ٢٣١٤٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٤، ح ٢٨٥٥٦.

١٠. السند معلق، كسابقة.

١١. في الفقيه: «+فمات ولدها منه».

١٢. في «ن»: «تزوجها». وفي «بح»: «فزوجوها».

١٣. في «بف»: «إذا أولدها».

١٤. في الوافي والفقيه: «+الميت».

١٥. في «بخ»: «من غير».

١٦. في الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٠، ح ٥٧٣٦ [مع زيادة في آخره]؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٥٣، ح ٥٣١.

٨٠- بَابُ الرَّجُلِ تَكُونُ عِنْدَهُ الْأَمَةُ فَيُطْلَقُهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا

١١١٢٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ أَوْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ^٣ قَالَ فِي رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ أَمَةٌ، فَيُطْلَقُهَا عَلَى السَّنَةِ، ثُمَّ بَانَتْ مِنْهُ^٤، ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

قَالَ: «قَدْ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي هَذَا^٥: أَخْلَتْهَا آيَةٌ^٦، وَخَرَمَتْهَا آيَةٌ^٧ أُخْرَى^٨، وَأَنَا نَاهٍ عَنْهَا نَفْسِي وَوَلَدِي^٩».

١١١٢٨ / ٢ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

«وَالِاسْتِبْصَارُ، ج ٣، ص ٣٤٨، ح ١٢٤٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٤٥، ح ٢٣١٤٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٥٩، ح ٢٨٥٤٠.

١. في «م، ن، بح»: «يكون». وفي «جد» بالتاء والياء معاً.

٢. هكذا في «م، ن، بح، بف، بن، جت، جد»، الوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وابن أبي عمير».

و ابن أبي نجران و ابن أبي عمير كلاهما من رواية عبدالله بن سنان. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٢٩٠-٢٩١؛ و ص ٣٣٧-٣٣٨.

٣. في «بف»:- «أنه».

٤. في «جد» والوافي: «كان».

٥. في «بح» والاستبصار:- «منه».

٦. في «بخ، بف» والتهذيب: «هذه».

٧. في «ن، بح، بخ، بف، بن، جت، جد» والتهذيب والاستبصار:- «آية».

٨. في «م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والتهذيب والاستبصار:- «آية».

٩. في «م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والتهذيب والاستبصار:- «آية».

١٠. في «م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والتهذيب والاستبصار:- «آية».

١١. في «م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والتهذيب والاستبصار:- «آية».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ٨٣، ح ٢٨٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٩، ح ١٠٩٧، بسندهما عن عبدالله بن سنان. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٨، ح ٢٢٨١٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٦٣، ذيل ح ٢٨٢٨٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ خُرَّ كَانَتْ تَحْتَهُ أُمَةٌ، فَطَلَّقَهَا طَلَاقًا^١ بَائِنًا^٢، ثُمَّ اشْتَرَاهَا: هَلْ يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا؟ قَالَ: «لَا»^٣.

• قَالَ ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ: وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «حَلَّ لَهُ فَرْجُهَا مِنْ أَجْلِ شِرَائِهَا^٤، وَالْخُرُّ وَالْعَبْدُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ»^٥.

١١٢٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا^٦، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مَمْلُوكَةً، ثُمَّ طَلَّقَهَا^٧، ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدُ^٨: هَلْ تَحِلُّ^٩ لَهُ^{١٠}؟

قَالَ: «لَا، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ»^{١١}.

-
١. في التهذيب والاستبصار: - «طلاقاً».
 ٢. في «يف»: «ثانياً».
 ٣. في «بخ، يف»: «تحل».
 ٤. التهذيب، ج ٨، ص ٨٤، ح ٢٨٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٩، ح ١١٠١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٨، ح ٢٢٨١٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٦٤، ح ٢٨٢٨٨.
 ٥. في المرأة: «يظهر من ابن الجنيد القول بحلها بالشراء، والمشهور أنها لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره».
 ٦. في المرأة: «لعل المعنى كونها وقت الطلاق عبداً لا وقت الشراء».
 ٧. التهذيب، ج ٨، ص ٨٥، ح ٢٩١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٠، ح ١١٠٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام.
 ٨. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٨، ح ٢٢٨١٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٦٤، ح ٢٨٢٨٨.
 ٩. في الوافي: «يعني به تطليقتين».
 ١٠. في «بخ»: «بعدها».
 ١١. في «م، بخ، جد»: «يحل».
 ١٢. في التهذيب والاستبصار: + «بعد ذلك».
 ١٣. التهذيب، ج ٨، ص ٨٤، ح ٢٨٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٠، ح ١١٠٢، معلقاً عن الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ٢٣، ص ١٠٨٧، ح ٢٢٨٠٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٦٥، ح ٢٨٢٩٠.

١١١٣٠ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

١٧٤/٦ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بَرِيدِ الْعَجَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ تَخْتَهُ أُمَّهُ، فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا
بَعْدَ، قَالَ: «لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا حَتَّى تَزَوَّجَ^٢ زَوْجاً غَيْرَهُ، وَحَتَّى^٣ يَدْخُلَ بِهَا» فِي
مِثْلِ مَا خَرَجَتْ مِنْهُ^٤.

٨١- بَابُ الْمُوتَدِّ

١١١٣١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كُلُّ مُسْلِمٍ بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ^٥ اِزْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَجَحَدَ
رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله نُبُوتَهُ وَكَذَّبَهُ^٦، فَإِنَّ دَمَهُ مُبَاحٌ لِمَنْ^٧ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَأَمْرَأَتُهُ بَائِنَةٌ

١. في الاستبصار: «الحسين». والمذكور في بعض مخطوطاته: «الحسن» وهو الصواب؛ فقد روى الكليني عليه السلام

أكثر روايات الحسن بن علي الوشاء، عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع والوافي: «تزوج».

٣. في التهذيب والاستبصار: «حتى» من دون الواو.

٤. في «بخ، بف» -: «بها». وفي الوافي والتهذيب والاستبصار: «تدخل» بدل «يدخل بها».

٥. في الوافي: «عنه».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٨٥، ح ٢٩٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١٠، ح ١١٠٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٣،

ص ١٠٨٦، ح ٢٢٨٠٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٦٤، ح ٢٨٢٨٩.

٧. في التهذيب، ج ٩: «ابن مسلم» بدل «بين مسلمين».

٨. في «بن» والوسائل والكافي، ح ١٤٠٣٩ والفقيه والتهذيب، ج ١٠ والاستبصار: «محمد».

٩. في التهذيب، ج ٩: «وكفر به» بدل «نُبُوتَهُ وَكَذَّبَهُ».

١٠. في الكافي، ح ١٤٠٣٩ والفقيه والتهذيب ج ١٠ والاستبصار: «لكل من» بدل «لمن».

مِنْهُ يَوْمَ اِزْدَتْ^١، وَيُقَسِّمُ مَالَهُ عَلَى^٢ وَرَثَتِهِ، وَتَعْتَدُ امْرَأَتُهُ^٣ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا، وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَهُ إِنْ أَتَوْهُ بِهِ^٤، وَلَا يَسْتَيْبِتُهُ^٥.

٢ / ١١١٣٢ . وَعَنْهُ^٦، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْمُرْتَدِّ؟

فَقَالَ: «مَنْ رَغِبَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَكَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ^٧ عَلَى مُحَمَّدٍ عليه السلام بَعْدَ إِسْلَامِهِ، فَلَا تَوْبَةَ لَهُ، وَقَدْ وَجِبَ قَتْلُهُ، وَبَانَ^٨ مِنْهُ امْرَأَتُهُ^٩، وَيُقَسِّمُ^{١٠} مَا تَرَكَ عَلَى وَلَدِهِ^{١١}».

١. في الكافي، ح ١٤٠٣٩، والتهذيب، ج ١٠ والاستبصار: «فلا تقر به». وفي التهذيب، ج ٩: «ولا تقر به».
٢. في التهذيب، ج ٨: «بين».
٣. في الكافي، ح ١٤٠٣٩: «وبعد».
٤. في «م»: «به». وفي الوسائل والكافي، ح ١٤٠٣٩، والتهذيب، ج ١٠ والاستبصار: «إن أتوه به».
٥. في مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢٨٩: «يدل على عدم قبول توبة المرتد الفطري عند الناس كما هو مذهب الأصحاب، وعلى أنه يجوز قتله لكل من سمع منه كما هو مذهب جماعة».
٦. الكافي، كتاب الحدود، باب حد المرتد، ح ١٤٠٣٩. التهذيب، ج ٨، ص ٩١، ح ٣٠٩، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ١٠، ص ١٣٦، ح ٥٤١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٣، ح ٩٥٧، معلقاً عن سهل بن زياد وأحمد بن محمد [في الاستبصار: «بن محمد»] جميعاً عن ابن محبوب. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٤، ح ١٣٣٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٣، ص ١٤٩، ح ٣٥٤٦، معلقاً عن هشام بن سالم. الوافي، ج ١٥، ص ٤٨٢، ح ١٥٥١٦؛ وج ٢٢، ص ٦٣١، ح ٢١٨٦٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٢٤، ح ٣٤٨٦٥.
٧. في «م»: «بح، بن، جت»: «عنه» بدون الواو. والضмир راجع إلى ابن محبوب المذكور في السند السابق؛ فإنه مضافاً إلى كثرة روايات [الحسن] بن محبوب عن العلاء [بن رزين] عن محمد بن مسلم، ورد الخبر في الكافي، ١٤٠٢٩ بطريقتين من الطرق الثلاثة المتقدمة عن ابن محبوب عن العلاء بن رزين إلخ. فعليه، سندنا هذا معلق. ويجري عليه الطرق الثلاثة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٥٢-٤٥٣ و٤٦١-٤٦٤.
٨. في الكافي، ح ١٣٥٧٣، والتهذيب، ج ٩: «دين».
٩. في الكافي، ح ١٣٥٧٣ و ١٤٠٢٩، والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: «بما أنزل الله».
١٠. في «ن»: «وقد بان».
١١. في الوسائل، ح ٣٢٤١٤ والكافي، ح ١٣٥٧٣: «أمرأته منه» بدل «منه امرأته».
١٢. في الوسائل، ح ٣٢٤١٤ والكافي، ح ١٣٥٧٣: «فليقسم».
١٣. الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث المرتد عن الإسلام، ح ١٣٥٧٣، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن

٨٢- بَابُ طَلَاقِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَعِدَّتِهِمْ فِي الطَّلَاقِ وَالْمَوْتِ إِذَا أُسْلِمَتِ الْمَرْأَةُ

١١١٣٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ وَابْنِ بُكَيْرٍ^٢،

عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ نَضْرَانِيَّةٍ كَانَتْ تَحْتَ نَضْرَانِيٍّ، فَطَلَّقَهَا^٤: هَلْ

عَلَيْهَا عِدَّةٌ؟ مِثْلُ عِدَّةِ الْمُسْلِمَةِ؟

فَقَالَ: «لَا؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ مَمَالِيكٌ لِلْإِمَامِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يُؤَدُّونَ^٥ الْحِزْبَةَ كَمَا

يُؤَدِّي الْعَبْدُ الصَّرِيَّةَ إِلَى مَوَالِيهِ^٦».

«زياد؛ ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين. وفيه، باب حد المرتد،

ح ١٤٠٢٩، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن ابن محبوب، عن

العلاء بن رزين. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٦، ح ٥٤٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٢، ح ٩٥٦، معلقاً عن

سهل بن زياد، عن ابن محبوب [في الاستبصار: «الحسن بن محبوب»]، عن العلاء بن رزين. وفي التهذيب،

ج ٨، ص ٩١، ح ٣١٠؛ وج ٩، ص ٣٧٣، ح ١٣٣٣، معلقاً عن ابن محبوب [في ج ٨: «الحسن بن محبوب»] عن

العلاء بن رزين. الوافي، ج ١٥، ص ٤٨١، ح ١٥٥١٥؛ وج ٢٢، ص ٦٣٢، ح ٢١٨٦٨؛ الوسائل، ج ٢٢،

ص ١٦٨، ح ٢٨٣٠١؛ وج ٢٦، ص ٢٧، ح ٣٢٤١٤.

١. في «م»، بخ، بن، جد: «وإذا».

٢. هكذا في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوافي والوسائل. وفي «ن»، بخ، بف، جت، والمطبوع: «عن ابن

بكير» بدل «وابن بكير».

وما أثبتناه هو الصواب؛ فإنه مضافاً إلى ما تقدم في الكافي، ح ١٠٨٣٦ من أن الصواب في «ابن محبوب عن ابن

بكير عن علي بن رثاب عن زرارة» هو «ابن محبوب عن ابن بكير وعلي بن رثاب عن زرارة»، يدل عليه أن

الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٨، ح ١٩١٨؛ والاستبصار، باختلاف يسير، عن الحسن بن

محبوب عن علي بن رثاب وابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر^٣.

٣. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل: «وطلَّقها».

٤. في «ن»، بخ، بف، جت، والوسائل: «+ منه».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ج ٧. وفي المطبوع: «يؤدّونهم».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ج ٧. وفي المطبوع: «مولاه».

قَالَ: «وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ، فَهَوَّ حَرْ تَطْرَحُ^١ عَنْهُ الْجِزْيَةُ».

قُلْتُ: فَمَا عِدَّتُهَا إِنْ أَرَادَ الْمُسْلِمُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؟

قَالَ: «عِدَّتُهَا عِدَّةُ الْأُمَةِ: خِيصَتَانِ، أَوْ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا قَبْلَ أَنْ تُسْلِمَ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٢: فَإِنْ أَسْلَمَتْ بَعْدَ مَا طَلَّقَهَا؟

فَقَالَ^٣: «إِذَا^٤ أَسْلَمَتْ بَعْدَ مَا طَلَّقَهَا، فَإِنَّ عِدَّتَهَا عِدَّةُ الْمُسْلِمَةِ».

قُلْتُ: فَإِنْ مَاتَ عَنْهَا وَهِيَ نَضْرَانِيَّةٌ وَهُوَ نَضْرَانِيٌّ، فَأَزَادَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ^٥

يَتَزَوَّجَهَا؟

قَالَ: «لَا يَتَزَوَّجُهَا الْمُسْلِمُ حَتَّى تَعْتَدَ مِنَ النَّضْرَانِيِّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، عِدَّةُ

الْمُسْلِمَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا».

قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ جُعِلَتْ عِدَّتُهَا إِذَا طَلَّقَتْ^٦ عِدَّةَ الْأُمَةِ، وَجُعِلَتْ عِدَّتُهَا إِذَا مَاتَ عَنْهَا

زَوْجُهَا^٧ عِدَّةَ الْحَرَّةِ الْمُسْلِمَةِ، وَأَنْتَ تَذَكِّرُ أَنَّهُمْ مَمَالِيكُ الْإِمَامِ؟^٨

فَقَالَ: «لَيْسَ عِدَّتُهَا فِي الطَّلَاقِ مِثْلَ عِدَّتِهَا^٩ إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا^{١٠}».

١. في «م، ن، بح، بخ، بف، جد» والوافي: «يطرح». وفي «جت» بالطاء والياء معاً.

٢. في «بن»: «-وله».

٣. في «بن، جد» والوسائل والتهذيب: «قال».

٤. في «جد»: «فإذا».

٥. في «بخ، بف» والوافي والتهذيب، ج ٧: «طلَّقها».

٦. في معظم النسخ والوافي والوسائل -: «زوجها». وفي التهذيب، ج ٧ -: «عنها زوجها».

٧. في «ن، بح، بخ، بف، جد» والوسائل والتهذيب، ج ٧: «للإمام».

٨. في الوسائل: «كعدتها» بدل «مثل عدتها».

٩. في هامش الوافي: «لا يخفى أَنَّ المشهور بين الأصحاب مساواة عِدَّةِ الذَّمَّةِ مع الحَرَّةِ المسلمة في الطلاق والوفاة، وأما في الطلاق فصدر الحديث يدلُّ على خلافه، وأما في الوفاة استدلُّوا بآخر الحديث، وهذا لا يستقيم إلَّا بإرجاع الضميرين في كلام الإمام إلى الأمة وبشوت عِدَّةِ الأمة في الوفاة مطلقاً أربعة أشهر وعشراً. والظاهر أَنَّ الضميرين راجعان إلى الذَّمَّةِ كالضمان قبلهما، ويؤيده اعتراض زرارة على الإمام بأنَّ عِدَّةَ الذَّمَّةِ في الوفاة ليس مثل عدتها في الطلاق؛ لأنَّها في الطلاق مثل الأمة في الوفاة مثل الحَرَّةِ المسلمة. وهذا يدلُّ أيضاً

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الْأُمَّةَ وَالْحُرَّةَ كِلْتَاهُمَا^١ إِذَا مَاتَ عَنْهُمَا زَوْجُهُمَا^٢ سَوَاءٌ فِي الْعِدَّةِ^٣، إِلَّا أَنَّ الْحُرَّةَ تَجِدُ، وَالْأُمَّةَ لَا تَجِدُ»^٤.

١١١٣٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ، عَنْ يُونُسَ، قَالَ:

عِدَّةُ الْعِلَجَةِ^٥ إِذَا أَسْلَمَتِ عِدَّةُ الْمُطَلَّقةِ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَ غَيْرَهُ^٦.

١١١٣٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ^٧، عَنْ يَغْقُوبَ

السَّرَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ نَضْرَانِيَّةٍ^٨ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَهُوَ نَضْرَانِيٌّ: مَا عِدَّتُهَا؟

قَالَ: «عِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^٩.

١. على أن عِدَّةَ الأمة في الوفاة نصف المسلمة الحرة.

وقال الشهيد الثاني رحمته الله: «المشهور بين الأصحاب أن عِدَّةَ الذَّمِّيَّةِ الْحُرَّةِ كَعِدَّةِ الْمُسْلِمَةِ الْحُرَّةِ: لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ الْمُتَنَاوِلَةِ لِلْمُسْلِمَةِ وَغَيْرِهَا، وَرَوَى يَعْقُوبُ السَّرَّاجُ... وَلَكِنْ وَرَدَ فِي رِوَايَةِ زُرَّارَةَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَالْأَمَةِ. وَنَقَلَ الْعَلَّامَةُ عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ، وَلَمْ نَعْلَمْ قَائِلَهُ. مَسَالِكُ الْأَفْهَامِ، ج ٩، ص ٣٠١-٣٠٢.

وفي المرأة بعد نقله عبارة المسالك قال: «أقول: لا يخفى عدم المنافاة بين الخبرين، فتعين العمل بخبر زرارة».

١. في «بح»: «كليهما». وفي «بف»: «كلاهما».

٢. في «م»، «بف»: «الاستبصار: «عنها زوجها».

٣. في التهذيب، ج ٨: «زوجهما في العدة سواء» بدل «زوجهما سواء في العدة».

٤. الكافي، كتاب الطلاق، باب عِدَّةُ الْأُمَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، ح ١١١١٥. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٥٣، ح ٥٢٩، والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٧، ح ١٢٤١، معلقاً عن الكليني في ح ١١١١٥، وفي كليهما من قوله: «إِنَّ الْأُمَّةَ وَالْحُرَّةَ كِلْتَاهُمَا». التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٨، ح ١٩١٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥١، ح ٢٣١٦٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٦، ح ٢٨٥٦٢.

٥. «العلة» الأعجمية الكافرة. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٣٣٠؛ مجمع البحرين، ج ٣، ٢٣٠ (علج).

٦. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥٣، ح ٢٣١٦٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٨، ح ٢٨٥٦٥.

٧. في التهذيب: «الحسن بن محبوب». في «بح»، «بف»، «ج»: «النضرائية».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «وعشر» بالرفع.

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ٩١، ح ٣٠١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٥٨، ح ٥٤٨، بسنده عن ابن محبوب. الوافي،

ج ٢٣، ص ١٢٥٢، ح ٢٣١٦٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٧، ح ٢٨٥٦٣.

١١١٣٦ / ٤ . وَيُؤَسِّدُهُ^١، عَنْ ابْنِ مَجْشُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ حُمْرَانَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢ فِي أُمِّ وَلَدٍ لِنَضْرَائِي أَسْلَمَتْ: أَيْتَرَوُجْهَا الْمُسْلِمَ؟
قَالَ: نَعَمْ، وَعِدَّتْهَا مِنَ النَّضْرَائِي إِذَا أَسْلَمَتْ عِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمُطْلَقَةِ: ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، أَوْ
ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ؛ فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَلْيَتَرَوُجْهَا إِنْ شَاءَتْ^٣.

تَمَّ كِتَابُ الطَّلَاقِ مِنَ الْكَافِي تَصْنِيفُ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلِينِي؛
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ، وَسَلَامٌ تَسْلِيمًا كَثِيرًا دَائِمًا، وَيَتْلُوهُ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ كِتَابُ الْعِتْقِ وَالتَّذْيِيرِ وَالْكِتَابَةِ^٣.

١. المراد من «يؤسده» هو «محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٩١، ح ٣١٢، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ٢٣، ص ١٢٥٢، ح ٢٣١٦٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٢٦٨، ح ٢٨٥٦٤.

٣. في أكثر النسخ بدل «تم كتاب الطلاق من الكافي...» إلى هنا عبارات مختلفة.

فهرس الموضوعات

رقم
الصفحة
عدد
الأحاديث
الأحاديث
الضمنية

٥

تتمة كتاب النكاح

- ٩٤ - أبواب المتعة ٧ ٨ ٠
- ٩٥ - باب أنهنّ بمنزلة الإماء وليست من الأربع ١٤ ٧ ٠
- ٩٦ - باب أنه يجب أن يكف عنها من كان مستغنياً ١٧ ٤ ٠
- ٩٧ - باب أنه لا يجوز التمتع إلا بالعفيفة ١٩ ٦ ٠
- ٩٨ - باب شروط المتعة ٢٤ ٥ ٠
- ٩٩ - باب في أنه يحتاج أن يعيد عليها الشرط بعد عقدة النكاح ٢٨ ٥ ٠
- ١٠٠ - باب ما يجرى من المهر فيها ٣١ ٥ ١
- ١٠١ - باب عدة المتعة ٣٣ ٣ ٠
- ١٠٢ - باب الزيادة في الأجل ٣٥ ٣ ٠
- ١٠٣ - باب ما يجوز من الأجل ٣٧ ٥ ٠
- ١٠٤ - باب الرجل يتمتع بالمرأة مراراً كثيرة ٤٠ ٢ ٠
- ١٠٥ - باب حبس المهر عنها إذا أخلفت ٤١ ٥ ١
- ١٠٦ - باب أنها مصدقة على نفسها ٤٤ ٢ ٠
- ١٠٧ - باب الأبكار ٤٥ ٥ ٠
- ١٠٨ - باب تزويج الإماء ٤٧ ٥ ٠
- ١٠٩ - باب وقوع الولد ٤٩ ٣ ٠

- ١١٠ - باب الميراث ٥١ ٢ ١
- ١١١ - باب نواذر ٥٢ ١٠ ٠
- ١١٢ - باب الرجل يحلّ جاريته لأخيه والمرأة تحلّ... ٦٠ ١٦ ١
- ١١٣ - باب الرجل تكون لولده الجارية يريد أن يطأها ٧٠ ٦ ٠
- ١١٤ - باب استبراء الأمة ٧٤ ١٠ ٠
- ١١٥ - باب السراري ٨٠ ٢ ٠
- ١١٦ - باب الأمة يشتريها الرجل وهي حبلى ٨١ ٥ ٠
- ١١٧ - باب الرجل يعتق جاريته ويجعل عتقها صداقها ٨٤ ٥ ٠
- ١١٨ - باب ما يحلّ للمملوك من النساء ٨٦ ٥ ٠
- ١١٩ - باب المملوك يتزوّج بغير إذن مولاه ٨٨ ٧ ٠
- ١٢٠ - باب المملوكة تتزوّج بغير إذن مواليها ٩٣ ٢ ٠
- ١٢١ - باب الرجل يزوّج عبده أُمته ٩٤ ٤ ٠
- ١٢٢ - باب الرجل يزوّج عبده أُمته ثمّ يشتهيها ٩٦ ٣ ٠
- ١٢٣ - باب نكاح المرأة التي بعضها حرّ وبعضها رقّ ٩٨ ٤ ٠
- ١٢٤ - باب الرجل يشتري الجارية ولها زوج حرّ أو عبد ١٠٢ ٦ ٠
- ١٢٥ - باب المرأة تكون زوجة العبد ثمّ ترثه أو... ١٠٤ ٤ ٠
- ١٢٦ - باب المرأة يكون لها زوج مملوك فترثه بعد... ١٠٧ ٢ ٠
- ١٢٧ - باب الأمة تكون تحت المملوك فتعتق أو يعتقان جميعاً ١٠٨ ٦ ٠
- ١٢٨ - باب المملوك تحته الحرّة فيعتق ١١١ ١ ٠
- ١٢٩ - باب الرجل يشتري الجارية الحامل فيطؤها فتلد عنده ١١١ ٣ ٠
- ١٣٠ - باب الرجل يقع على جاريته فيقع عليها غيره... ١١٣ ٢ ٠
- ١٣١ - باب الرجل يكون له الجارية يطؤها فتحبل فيتّهمها ١١٥ ٤ ٠
- ١٣٢ - باب نادر ١١٨ ١ ٠

- ١٣٣ - باب ١ ١١٩
- ١٣٤ - باب الجارية يقع عليها غير واحد في طهر واحد ١٢٠ ٢
- ١٣٥ - باب الرجل يكون له الجارية يطؤها فيبيعها ثم... ١٢١ ٣
- ١٣٦ - باب الولد إذا كان أحد أبويه مملوكاً والآخر حرّاً ١٢٤ ٧
- ١٣٧ - باب المرأة يكون لها العبد فينكحها ١٢٨ ٢ ١
- ١٣٨ - باب أن النساء أشباه ١٢٩ ٢
- ١٣٩ - باب كراهية الرهبانية وترك الباه ١٣٠ ٦
- ١٤٠ - باب نوادر ١٣٥ ٨
- ١٤١ - باب الأوقات التي يكره فيها الباه ١٣٨ ٥
- ١٤٢ - باب كراهة أن يواقع الرجل أهله وفي البيت صبي ١٤٢ ٢
- ١٤٣ - باب القول عند دخول الرجل بأهله ١٤٣ ٥
- ١٤٤ - باب القول عند الباه وما يعصم من مشاركة الشيطان ١٤٩ ٦
- ١٤٥ - باب العزل ١٥٤ ٤
- ١٤٦ - باب غيرة النساء ١٥٦ ٦ ١
- ١٤٧ - باب حب المرأة لزوجها ١٥٩ ٢
- ١٤٨ - باب حق الزوج على المرأة ١٦١ ٨
- ١٤٩ - باب كراهية أن تمنع النساء أزواجهن ١٦٦ ٢
- ١٥٠ - باب كراهية أن تتبذل النساء ويعطّلن أنفسهن ١٦٧ ٣
- ١٥١ - باب إكرام الزوجة ١٦٩ ٣ ١
- ١٥٢ - باب حق المرأة على الزوج ١٧١ ٨
- ١٥٣ - باب مداراة الزوجة ١٧٧ ٢ ١
- ١٥٤ - باب ما يجب من طاعة الزوج على المرأة ١٧٨ ٥
- ١٥٥ - باب في قلّة الصلاح في النساء ١٨١ ٦

- ١٥٦ - باب في تأديب النساء ١٨٣ ٤ .
- ١٥٧ - باب في ترك طاعتهن ١٨٥ ١٢ .
- ١٥٨ - باب التستر ١٩٠ ٦ .
- ١٥٩ - باب التهي عن خلال تكره لهن ١٩٢ ٤ .
- ١٦٠ - باب ما يحل النظر إليه من المرأة ١٩٥ ٥ .
- ١٦١ - باب القواعد من النساء ١٩٨ ٤ .
- ١٦٢ - باب أولي الإربة من الرجال ٢٠٠ ٣ .
- ١٦٣ - باب النظر إلى نساء أهل الذمة ٢٠٤ ١ .
- ١٦٤ - باب النظر إلى نساء الأعراب وأهل السواد ٢٠٥ ١ .
- ١٦٥ - باب قناع الإمام وأمهات الأولاد ٢٠٦ ٢ .
- ١٦٦ - باب مصافحة النساء ٢٠٧ ٣ .
- ١٦٧ - باب صفة مبايعة النبي ﷺ النساء ٢٠٨ ٥ ١ .
- ١٦٨ - باب الدخول على النساء ٢١٣ ٥ .
- ١٦٩ - باب آخر منه ٢١٥ ٤ .
- ١٧٠ - باب ما يحل للمملوك النظر إليه من مولاته ٢١٩ ٤ ١ .
- ١٧١ - باب الخصيان ٢٢١ ٣ .
- ١٧٢ - باب متى يجب على الجارية القناع ٢٢٢ ٢ .
- ١٧٣ - باب حد الجارية الصغيرة التي يجوز أن تقبل ٢٢٤ ٣ .
- ١٧٤ - باب في نحو ذلك ٢٢٥ ٢ .
- ١٧٥ - باب المرأة يصيبها البلاء في جسدها فيعالجها الرجال ٢٢٦ ١ .
- ١٧٦ - باب التسليم على النساء ٢٢٦ ٤ .
- ١٧٧ - باب الغيرة ٢٢٨ ١٠ .
- ١٧٨ - باب أنه لا غيرة في الحلال ٢٣٤ ١ .

- ١٧٩ - باب خروج النساء إلى العيدين ٢ ٢٣٥ .
- ١٨٠ - باب ما يحل للرجل من امرأته وهي طامث ٥ ٢٣٥ .
- ١٨١ - باب مجامعة الحائض قبل أن تغتسل ٢ ٢٣٨ .
- ١٨٢ - باب محاش النساء ٢ ٢٣٩ .
- ١٨٣ - باب الخضضة ونكاح البهيمة ٥ ٢٤٠ .
- ١٨٤ - باب الزاني ٩ ٢٤٢ .
- ١٨٥ - باب الزانية ٣ ٢٤٧ .
- ١٨٦ - باب اللواط ١٠ ٢٤٩ .
- ١٨٧ - باب من أمكن من نفسه ١٠ ٢٦٣ .
- ١٨٨ - باب السحق ٤ ٢٧١ .
- ١٨٩ - باب أن من عَفَّ عن حرم الناس عَفَّ عن حرمه ٧ ٢٧٥ .
- ١٩٠ - باب نوادر ٥٩ ٢٧٨ .
- ١٩١ - باب تفسير ما يحل من النكاح وما يحرم والفرق... ١ ٣١٦ .
- ١٩٢ - باب ١ ٣٢٣ .

عدد أحاديث الكتاب: ٩٩٢

عدد الأحاديث الضميمة في الكتاب: ٢٠

جمع كل الأحاديث في الكتاب: ١٠١٢

(١٩) كتاب العقيقة

٣٢٥

- ١ - باب فضل الولد ١٢ ٣٢٧ .
- ٢ - باب شبه الولد ٣ ٣٣٣ .
- ٣ - باب فضل البنات ١٢ ٣٣٤ .
- ٤ - باب الدعاء في طلب الولد ١٢ ٣٤٠ .
- ٥ - باب من كان له حمل فنوى أن يسميه محمداً أو... ٤ ٣٤٩ .

- ٦ - باب بدء خلق الإنسان وتقلبه في بطن أمه ٣٥٢ ٧
- ٧ - باب أكثر ما تلد المرأة ٣٦٢ ٢
- ٨ - باب في آداب الولادة ٣٦٣ ١
- ٩ - باب التهنية بالولد ٣٦٤ ٣
- ١٠ - باب الأسماء والكنى ٣٦٥ ١٧
- ١١ - باب تسوية الخلقة ٣٧٦ ١
- ١٢ - باب ما يستحب أن تطعم الحبلَى والتفشاء ٣٧٦ ٧
- ١٣ - باب ما يفعل بالمولود من التحنيك وغيره إذا ولد ٣٨١ ٦
- ١٤ - باب العقيقة ووجوبها ٣٨٤ ٩
- ١٥ - باب أن عقيقة الذكر والأنثى سواء ٣٨٨ ٤
- ١٦ - باب أن العقيقة لا تجب على من لا يجد ٣٨٩ ٢
- ١٧ - باب أنه يعقّ يوم السابع عن المولود ويحلق رأسه ويسمى ٣٩٠ ١٢
- ١٨ - باب أن العقيقة ليست بمنزلة الأضحية وأنها تجزئ ما كانت ٣٩٨ ٢
- ١٩ - باب القول على العقيقة ٣٩٩ ٦
- ٢٠ - باب أن الأم لا تأكل من العقيقة ٤٠٢ ٣
- ٢١ - باب أن رسول الله ﷺ وفاطمة عفا عن الحسن والحسين ع ٤٠٤ ٦
- ٢٢ - باب أن أبا طالب عق عن رسول الله ﷺ ٤٠٨ ١
- ٢٣ - باب التطهير ٤٠٩ ١١
- ٢٤ - باب خفض الجوازي ٤١٦ ٦
- ٢٥ - باب أنه إذا مضى السابع فليس عليه الحلق ٤١٩ ٢
- ٢٦ - باب نوادر ٤١٩ ٣
- ٢٧ - باب كراهية القنازع ٤٢٢ ٣
- ٢٨ - باب الرضاع ٤٢٣ ٩

- ٢٩- باب في ضمان الظئر ٤٢٨ ٢ .
- ٣٠- باب من يكره لبنه ومن لا يكره ٤٢٩ ١٤ .
- ٣١- باب من أحق بالولد إذا كان صغيراً ٤٣٥ ٥ .
- ٣٢- باب النشوء ٤٣٨ ٣ .
- ٣٣- باب تأديب الولد ٤٤١ ٨ .
- ٣٤- باب حق الأولاد ٤٤٤ ٦ .
- ٣٥- باب برّ الأولاد ٤٤٨ ٩ .
- ٣٦- باب تفضيل الولد بعضهم على بعض ٤٥١ ١ .
- ٣٧- باب التفترس في الغلام وما يستدلّ به على نجابته ٤٥٢ ٣ .
- ٣٨- باب النوادر ٤٥٤ ٨ .

عدد أحاديث الكتاب: ٢٢٥

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ٢

جمع كلّ الأحاديث في الكتاب: ٢٢٧

٤٦١

(٢٠) كتاب الطلاق

- ١- باب كراهية طلاق الزوجة الموافقة ٤٦٣ ٥ .
- ٢- باب تطليق المرأة غير الموافقة ٤٦٥ ٦ .
- ٣- باب أنّ الناس لا يستقيمون على الطلاق إلّا بالسيف ٤٧٠ ٥ ١ .
- ٤- باب من طلق لغير الكتاب والستة ٤٧٢ ١٨ .
- ٥- باب أنّ الطلاق لا يقع إلّا لمن أراد الطلاق ٤٨٣ ٣ .
- ٦- باب أنّه لا طلاق قبل نكاح ٤٨٤ ٥ .
- ٧- باب الرجل يكتب بطلاق امرأته ٤٨٨ ٢ .
- ٨- باب تفسير طلاق الستة والعدة وما يوجب الطلاق ٤٨٩ ٩ ١ .

- ٩ - باب ما يجب أن يقول من أراد أن يطلق ٥٠١ ٤ ١
- ١٠ - باب من طلق ثلاثاً على طهرٍ بشهودٍ في مجلسٍ أو... ٥٠٥ ٤ ٠
- ١١ - باب من طلق وفرق بين الشهود أو طلق بحضرة قومٍ و... ٥٠٧ ٤ ٠
- ١٢ - باب من أشهد على طلاق امرأتين بلفظةٍ واحدةٍ ٥٠٨ ١ ٠
- ١٣ - باب الإشهاد على الرجعة ٥٠٩ ٥ ٠
- ١٤ - باب أن المراجعة لا تكون إلا بالمواقعة ٥١١ ٥ ٠
- ١٥ - باب ٥١٤ ٣ ٠
- ١٦ - باب ٥١٦ ١ ٠
- ١٧ - باب التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره ٥١٦ ٦ ٠
- ١٨ - باب ما يهدم الطلاق وما لا يهدم ٥٢٠ ٤ ٠
- ١٩ - باب الغائب يقدم من غيبته فيطلق عند ذلك أنه لا يقع... ٥٢٤ ٢ ٠
- ٢٠ - باب النساء اللاتي يطلقن على كل حال ٥٢٦ ٣ ١
- ٢١ - باب طلاق الغائب ٥٢٧ ٩ ٠
- ٢٢ - باب طلاق الحامل ٥٣١ ١٢ ٠
- ٢٣ - باب طلاق التي لم يدخل بها ٥٣٦ ٧ ١
- ٢٤ - باب طلاق التي لم تبلغ والتي قد يست من المحيض ٥٤٠ ٦ ٢
- ٢٥ - باب في التي يخفى حيضها ٥٤٤ ١ ٠
- ٢٦ - باب الوقت الذي تبين منه المطلقة والذي يكون فيه... ٥٤٥ ١١ ٤
- ٢٧ - باب معنى الأقراء ٥٥١ ٤ ٠
- ٢٨ - باب عدة المطلقة وأين تعتد ٥٥٣ ١٤ ٢
- ٢٩ - باب الفرق بين من طلق على غير السنة و... ٥٦٠ ١ ٠
- ٣٠ - باب في تأويل قوله تعالى: (لا تخرجوهن من بيوتهن...) ٥٦٩ ٢ ٠
- ٣١ - باب طلاق المسترابة ٥٧٠ ١ ٠

- ١ ٥٧١ ٣٢ - باب طلاق التي تكتم حيضها
- ١ ٥٧١ ٣٣ - باب في التي تحيض في كل شهرين وثلاثة
- ١١ ٥٧٢ ٣٤ - باب عدة المسترابة
- ١ ٥٧٩ ٣٥ - باب أن النساء يصدقن في العدة والحيض
- ٥ ٥٧٩ ٣٦ - باب المسترابة بالحبل
- ٤ ٥٨٤ ٣٧ - باب نفقة الحبل المطلق
- ٥ ٥٨٧ ٣٨ - باب أن المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة
- ٥ ٥٨٩ ٣٩ - باب متعة المطلقة
- ١٤ ٥٩٢ ٤٠ - باب ما للمطلقة التي لم يدخل بها من الصداق
- ٩ ٦٠٠ ٤١ - باب ما يوجب المهر كمالاً
- ٨ ٦٠٥ ٤٢ - باب أن المطلقة وهو غائب عنها تعتد من يوم طلقت
- ٧ ٦٠٨ ٤٣ - باب عدة المتوفى عنها زوجها وهو غائب
- ١ ٦١١ ٤٤ - باب علة اختلاف عدة المطلقة وعدة المتوفى عنها زوجها
- ١٠ ٦١٣ ٤٥ - باب عدة الحبل المتوفى عنها زوجها ونفقتها
- ١٤ ٦١٨ ٤٦ - باب المتوفى عنها زوجها المدخول بها أين تعتد و...
- ١١ ٦٢٥ ٤٧ - باب المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها وما لها من...
- ٦ ٦٣١ ٤٨ - باب الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل أن تنقضي عدتها
- ١٢ ٦٣٣ ٤٩ - باب طلاق المريض ونكاحه
- ١ ٦٤٣ ٥٠ - باب في قول الله عز وجل: (ولا تضاؤوهن لتضيّقوا عليهن)
- ٥ ٦٤٣ ٥١ - باب طلاق الصبيان
- ٧ ٦٤٦ ٥٢ - باب طلاق المعتوه والمجنون وطلاق وليه عنه
- ٤ ٦٤٩ ٥٣ - باب طلاق السكران
- ٥ ٦٥١ ٥٤ - باب طلاق المضطر والمكره

- ٥٥ - باب طلاق الأخرس ٦٥٥ ٤ .
- ٥٦ - باب الوكالة في الطلاق ٦٥٧ ٦ ١
- ٥٧ - باب الإيلاء ٦٦١ ١٣ ١
- ٥٨ - باب أنه لا يقع الإيلاء إلا بعد دخول الرجل بأهله ٦٦٩ ٤ .
- ٥٩ - باب الرجل يقول لامرأته هي عليه حرام ٦٧٠ ٤ .
- ٦٠ - باب الخلّة والبريئة والبتّة ٦٧٣ ٣ .
- ٦١ - باب الخيار ٦٧٤ ٤ .
- ٦٢ - باب كيف كان أصل الخيار ٦٧٧ ٦ ١
- ٦٣ - باب الخلع ٦٨٢ ١٠ .
- ٦٤ - باب المباراة ٦٨٨ ١٠ .
- ٦٥ - باب عدّة المختلعة والمبارنة ونفقتهما وسكناهما ٦٩٣ ٩ .
- ٦٦ - باب النشوز ٦٩٦ ٣ .
- ٦٧ - باب الحكمين والشقاق ٦٩٨ ٥ .
- ٦٨ - باب المفقود ٧٠٢ ٤ .
- ٦٩ - باب المرأة يبلغها موت زوجها أو طلاقها فتعتدّ... ٧٠٥ ٥ ١
- ٧٠ - باب المرأة يبلغها نعي زوجها أو طلاقه فتتزوج فيجيء زوجها... ٧١٠ ٢ .
- ٧١ - باب عدّة المرأة من الخصي ٧١١ ١ .
- ٧٢ - باب في المصاب بعقله بعد التزويج ٧١٢ ١ .
- ٧٣ - باب الظهار ٧١٣ ٣٦ ١
- ٧٤ - باب اللعان ٧٤٢ ٢١ .
- ٧٥ - باب طلاق الحرّة تحت المملوك والمملوكة تحت الحرّ ٧٥٦ ٥ .
- ٧٦ - باب طلاق العبد إذا تزوّج بإذن مولاه ٧٥٨ ٨ .
- ٧٧ - باب طلاق الأمة وعدّتها في الطلاق ٧٦٢ ٥ .

- ٧٨ - باب عذة الأمة المتوفى عنها زوجها ٧٦٣ ٢ ٠
- ٧٩ - باب عذة أمتهات الأولاد والرجل يعتق إحاهن أو يموت عنها ٧٦٥ ١٠ ١
- ٨٠ - باب الرجل تكون عنده الأمة فيطلقها ثم يشتريها ٧٧٠ ٤ ١
- ٨١ - باب المرتد ٧٧٢ ٢ ٠
- ٨٢ - باب طلاق أهل الذمة وعذتهم في الطلاق والموت إذا... ٧٧٤ ٤ ٠

عدد أحاديث الكتاب: ٥٠١

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ٢٦

جمع كل الأحاديث في الكتاب: ٥٢٧